

Unding the

عِنْ الدَّمَاعُةِ وَأَمْعَامِ الدَّعْمُنِ وَأَمْعَامِ للْحَمَّةُ الإدارِيةُ الْعَامِةِ وَالْعَاكُمُ الْأَكْنِ فِي وَالْمَعِينِ الْعَادِرِدِيثُ وِ الْمُعَامِعَاتُ الإدارِيةُ

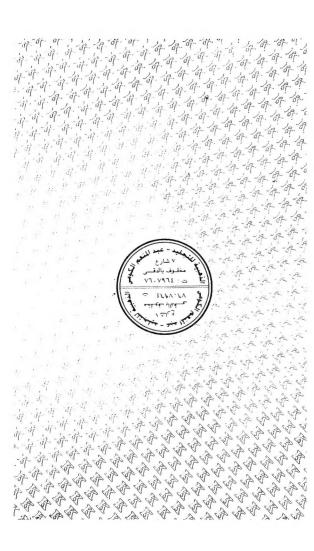
Carried on his Assert

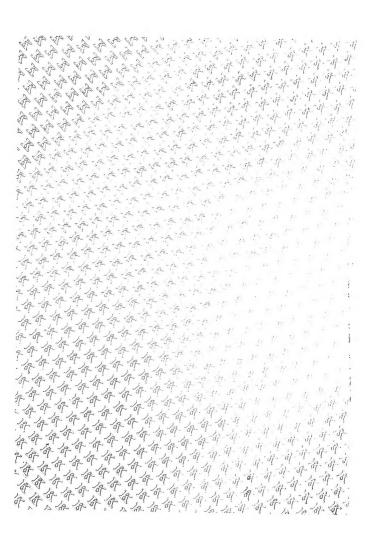
લાકાન કરોડો કે માર્ચિક પ્રાપ્તિ કરોડો લાકોની ગઇ કેવિકા મિલ્લો ક્લેટીનું માર્ચિક લાકોના સ્થાપિક કર્યો કરોડી સ્થાપિક સ્થાપ્તિ માર્ચિક

ا من مرسم ای این المرافظ المر









إهدائه المحدد أد حالاه

المستشار/محمد فرج الذهبي جمهورية مصر العربية

المسوسوعة الشامسلة



الجسزء الخسامس

التعليسق عسلي قسانسون الحسجسز الادارى

بآراء الفقه وأحكام النقض وأحكام للحكمة الابارية العليا والمحكم الأخرى والصيغ القانونية والتعليمات الإبارية

وفتاوی مجلس الدولة (المواد من ۱۵ إلی ۷۷)

الكتب الدورية والمنشورات الصادرة من وزارة العدل بشان التقيذ الماخذ القضائيةعلى احكام محاكم التنفيذ

دكتسور

احسمد مليجسي

أسداذ قانون للرافعات رئيس قسم القانون للخاص عميد كلية الحقوق -جامعة أسهوط السابق محامى بالناقض و (لإلارية العليا والمسلورية العليا محكم دولى معتمد- حائز على وسام الجمهورية

> الطبعة الثالثة طبعة منقحة ومزيدة

> > T . . Y



ويجرى البيع بالمزاد العلنى بمناداة مندوب الحاجز وبحضور شاهدين بشرط دفع الشمن فورا، وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأمينا قدره ١٠ ٪ من قيمة عطائه الأول.

ويجب ألا يبسدأ مندوب الحساجز في البييع الا بعد أن يجسود الأشيساء المجوزة ويحور محضرا بذلك يبين فيه ما قد نقص منهاه.

التعليق:

۷۳۳ - وجوب تحرير محضر جود:

يجب أن يسبق البيع جرد الأشياء المحجوزة، حتى تتحد مسئولية كل من الحارس ومندوب الحاجز، وحتى لا تباع على المدين أشياء غير محجوزة، أو لا تباع أشياء محجوزة، وحتى يتلقى المشترى بالمزاد ملكية سليمة. وذهب رأى إلى أن هذا الاجراء هو اجراء جوهرى يترتب على عدم اتخاذه بطلان البيع - دون الحجز. ويكون كل من الحارس ومندوب الحاجز مسئولا مسئولية إدارية ومدنية وجنائية في هذا الصدد (إذا توافرت شروطها بطبيعة الحال) (احمد أبو الوفا بند ع ح م ١٩٢٣).

وإذا حدث ولم يقم مندوب الحجز بهذا الجرد، فإنه لا يترتب على ذلك بطلان البيع وفقط يستطيع ذو الشان أن يرجع على مندوب الحجز بالتعويض إن كان له مقتضى (فتحى والى بند ٢٤٧).

وبعد جرد الاشياء المحجوزة، وتوقيع كل من الحارس ومندوب الحاجز على المحضر مصحوبا بشاريخ تحريره، يجرى البيع بالمزاد ولو لم يطلب ذلك المدين (احمد ابو الوفا - بند ٢٤ ص٩٢٣).

٧٣٤ - طبيعة البيع الجبرى:

يثير البيع الجبرى لأموال المدين سواء وفقا لاجراءات قانون المرافعات أو وفقا لاجراءات قانون الحجز الادارى جدلا حول طبيعته.

فإذا نظرنا إلى البيع القضائي من الناحية الاقتصادية البحتة نجد أنه لا يختلف عن البيع الاختياري، قالبيع القضائي يهدف الى تحويل الاموال المبيعة إلى مبلغ من النقود، مثله في ذلك مثل البيع الاختياري، ولكن البيع الاختياري مبلغ من النقود، مثله في ذلك مثل البيع الاختياري، ولكن البيع الاختياري باعتباره عقدا فإنه يتم بتوافق إرادتي البائع والمشترى، وهو ما لا يمكن القطع بتوافره في البيع المين الذي يتم جبراً من المدين، فالسلطة القضائية هي التي تقوم بالبيع الجبري، كما أن هذا البيع يتم بإجراءات خاصة، كما أن مشتري المال المبيع جبرا له وضع خاص، وكل ذلك أدى الى اختلاف الفقه حول طبيعة البيع القضائي، ويمكننا حصر هذه القضائي، وتعددت آراؤه ونظرياته حول طبيعة البيع القضائي، ويمكننا حصر هذه الآراء والنظريات في اتجاهين:

أولا: الاتجاه الأول: الاتجاه التعاقدي:

وهذا هو اتجاه الفقه التقليدى (عبد الرزاق السنهورى - الوسيط جد ١بند ١٥ م ٢٤١، اسماعيل غانم - النظرية العامة للالتزام - جد ١ - بند ٢٤
ص ١٢٩، عبد الباسط جميعى - طرق واشكالات التنفيذ - ص٧٤ وانظر أيضا:
نقض مدنى ٢٢/ / ١٩٥٩ - السنة ١٠ ص٨٦) ، ووفقا لهذا الاتجاه فان البيع
القضائي لا يختلف من حيث طبيعته عن البيع الاختيارى فهو في الحالتين عقد،
فطرح المال للمزاد يعد دعوى للتعاقد، ويعد العطاء الذي يتقدم به الراغب في
الشراء إيجابيا، وإرساء المزاد قبولا للعقد، ويترتب على البيع القضائي ما

يترقب علي عقد البيع من التزامات وآثار ما لم ينص القانون على خلافها، ومن ثم فإن البيع الجبرى يعتبز بيعا بالمعنى الصحيح.

ولكن العقبة الرئيسية التى صادفت انصار هذا الاتجاه هى تحديد شخص البائع، فالمدين المنفذ ضده ليس هو البائع، لان المال يباع جبرا عن المدين مالك المال المبيع ودون إرادته، ولذلك لا يمكن اتنسب إليه إرادة تتجه إلى البيع، فمن البائع إذن فى هذا البيع؟

وذهب راى من اتصار هذا الاتجاه الى القول بأن البائع فى البيع القضائى هو الدائن (قرب: محمد حامد فهمى - التنفيذ - ص ٢٤٠، وانظر حكم محكمة بنى سويف الابتدائية ١٩ / / / ١٩٢٩ - منشور فى المحاماة - جـ ٩ ص ٣٢٦)، على أساس أن الدائن يعتبر وكيلا قانونيا عن المدين، فالبيع الجبري عقد بين المحجوز عليه والمشترى بالمزاد ويمثل الدائن الحاجز المدين المحجوز عليه فى إجراء هذا البيع،وهذا التمثيل يمنحه المحجوز عليه لمدائن الحاجز فى اللحظة التى يصبح فيها مدينا، فالمحجوز عليه بصيرورته مدينا يوكل الحاجز وكالة ضمنية بإجراء البيع عنه.

ولكن هذا الرأى منتقد لان الوكالة الضمنية هنا قائمة على افتراض لا أساس له لان المدين لا يبيع وليست له سلطة البيع (انظر في عرض هذه الآراء ونقدها: فتحى والى - التنفيلة الجبرى - بند ٢٨٤ ومابعده - ص ٣٠٠ ومابعدها، وجدي راغب - النظرية العامة للتنفيلة القضائي - ص ٢٠٢ ومابعدها) هذا من ناحية ومن ناحية آخرى فإن الوكيل يجب أن يعمل لمصلحة مروكله لان الوكالة بصيفة عامة تفترض أتحادا في المصلحة بين الموكل

مادة (۱۵)

والوكيل، وهذا ما لا يتوافر في العلاقة بين الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه، إذ هناك تمارض بين مصلحة الدائن والمدين، فالمدين المحجوز عليه لايريد الوفاء أو نزع ملكبته بينما الدائن يريد العكس ولذلك لايمكن القول بوكالة الدائن عن المدين المحجوز عليه في البيع.

بينما ذهب فريق آخر من الفقهاء الى أن البيع الجبرى عقد بين الموظف القضائي وبين الراسى عليه المزاد (انظر في عرض هذه الآراء ونقدها: فتحى والى التنفيذ الجبري - بند ٢٨٤ وما بعده - ص ٥٣٠ وما بعدها، وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائي - ص ٢٠٠ ومابعدها)، ولذلك أنجه بعضهم الى أن الموظف القضائي يعتبر نائبا في البيع عن الدائن مباشر الإجراءات، وهذه النيابة القانونية تكون للموظف القضائي بنص القانون إذ البيع الجبرى في نظرهم هو كبيع ناقص الاهلية بواسطة ممثله القانوني، واتجه البعض الآخر منهم إلى ان كبيع ناقص الاهلية بواسطة ممثله القانوني، واتجه البعض الآخر منهم إلى ان الموظف القضائي ينوب عن المدين، ولقد عبر عن ذلك أحد فقهاء المسلمين بقوله والاصل أن من امتنع عن إيفاء حق مستحق عليه وهو ما تجرى فيه النيابة ناب القاضي منابه ه.

وهذا الرأى معيب أيضا سواء من حيث اعتبار الموظف القضائى نائبا عن المداين مباشر الاجراءات أو من حيث اعتبار الموظف القضائى نائبا عن المدين فالموظف القضائى لا يعتبر نائبا عن الدائن مباشر الاجراءات ولو كان ذلك صحيحا لوجب أن تعود حصيلة التنفيذ الى هذا الدائن وحده دون غيره من الدائن الحاجزين، بينما هذه الحصيلة توزع على جميع الدائني، ولو كان ذلك صحيحا لوجب أيضا القول أن هذا الدائن له أن يشترى المال في المزاد وإلا كان

مشتريا من نغسه رغم انه من الممكن أن يشترى الدائن المال المحجوز في المزاد، كما أن هذا الرأى يقوم علي تصور خاطئ للملاقة بين الدائن مباشر الإجراءات والموظف القضائي، فهذه العلاقة ليست علاقة وكالة أو نيابة، أضف إلى ذلك أن الدائن نفسه ليس له حق البيع لان القانون لم يخوله سوى طلب البيع، فكيف ينوب عنه الموظف القضائي في ممارسة حق ليس له أصلا؟

كذلك لا يعتبر الموظف القضائي نائبا عن المدين لان مقتضى النيابة أن تحل إرادة النائب محل إرادة من ينوب عنه وهو المدين هنا، والمدين الذى تهاع أمواله جبرا عنه لا إرادة له اصلا فى البيع، إذ لا يعتد بإرادته فى البيع فسواء اتجهت إرادته إلى البيع أو لم تتجه فإن القاضى يبيع ما له جبرا عنه، كما أن الموظف القضائي لا يعمل على تحقيق مصلحة المدين بل يعمل على تحقيق المصلحة العامة فى تطبيق القانون، ولاشك أن تطبيق القانون سوف يضر بالمدين الذى ستباع امواله جبرا عنه ولن يؤدى ذلك الى تحقيق مصلحة المدين الخاصة، ولذلك لا يمكن القول بان الموظف القضائي ينوب عن المدين فى البيع.

كسما أعتقد البعض من أنصار هذا الاتجاه أن الدولة هي البائع في البيع الجبرى (انظر عرضا لهذا الرأى ونقده: وجدى راغب س ٢٠٣ ومابعدها، فتحى والى بند ٢٨٥ ص ٣٠٠ وما بعدها). وهي تقوم بهذه الوظيفة عن طويق السلطة القضائية التي يعتبر البيع الجبرى عقدا بينها وبين من يتقدم بأحسن عطاء، ولكن على أن أساس تقوم الدولة بالبيع؟. لا ريب في أن الدولة لاتقوم بالبيع على اساس أنها مالكة للأموال المجوزة لان الدولة لا تستولى على هذه الاموال إذ يختلف الحجز عن المصادرة التي تكتسب الدولة بعتضاها ملكية

الأموال المصادرة، كما أن الدولة بالبيع بوصفها سلطة عامة لانه ليس في وظيفتها او في طبيعتها ما يخولها أن تبيع أموال المواطنين إذ الملكية الخاصة للمواطنين يحميها الدستور، ولكن وفقا لهذا الاعتقاد تقوم الدولة بالبيع على اساس انتزاعها لسلطة التصرف في المال المحجوز من المدين ومباشرتها لهذه السلطة بنفسها، وأساس هذا الاعتقاد أنه يوجد فرق بين سلطة التصرف في حق معين وبين الحق ذاته، فسلطة التنصرف في الحق منفيصلة تمامياً عن الحق المتيصرف فيه، كما هو الحال تماما بالنسبة للقوة التي ترمي قطعه حجارة إذ هي مستقلة عن هذه القطعة ذاتها، ويضرب أصحاب هذا الاعتقاد أمثلة لحالات يحرم فيها صاحب الحق صراحة من سلطة التصرف في الحق، وتمنح هذه السلطة لشخص آخر غير صاحب الحق لكي يمارسها لا لمصلحة صاحب الحق أو وفقا لإرادته وانما ضد هذه المصلحة ورغما عن إرادته، ومن ذلك حالة استعمال الدائن لحقوق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة، فالحكم الذي يصدر لصالح الدائن في هذه الدعوة يعتبر بمثابة نزع سلطة المدين في التصرف في حقوقه، ومثال ذلك ايضا دعوى عدم نفاذ التصرف التي يرفعها الدائنون بعدم نفاذ تصرفات المدين الضارة بهم في مواجهتهم ففي هذه الحالة أيضا تنتزع سلطة المدين في التصرف نظرا لممارسة لهذه السلطة بطريقة تضر بالدائنين بابرامه لتصرفات تتناقض وحفوقهم وتضر بهم.

ولذلك فإن البيع الجيرى عندما يتم فإن الذى يتصرف ليس هو المدين المنزوعة ملكيته فهو لايريد ولا يتصرف، كما أن الذى يتصرف ليس هو طالب التنفيذ لانه لا يستطيع التصرف فى ملك الغير ولا يعطيه القانون سوى سلطة طلب التنفيذ م الدولة وأنما الذى يتصرف عند البيع الجبري هى الدولة، فهى

تقوم بالبيع استنادا الى سلطتها فى التصرف فى المال، وهذه السلطة انتزعها القانون من المدين واعطاها للدولة لكى تقوم بالبيع الجبرى بنفسها وذلك وسيلة للحماية القانونية للافراد.

بيد أن الاعتقاد بأن الدولة هي البائع في البيع الجبرى هو اعتقاد غير سديد، فليس صحيحا أن سلطة التصرف مستقلة تماما عن الحق المتصرف فيه كما يزعم أنصار هذا الاعتقاد، لأن الحق يتكون من عدة عناصرومنها سلطة التصرف وهو بغير عناصره لا يمكن أن يوجد إلا كإناء فارغ، فالقول بوجود حق دون سلطة التصرف. يؤدى إلى تجريد هذا الحق من محتواه.

وحتى لو افترضنا جدلا استقلال سلطة التصرف عن الحق وأن الدولة تنزع هذه السلطة من المدين، فإن ذلك سوف يتعارض مع ماهو مسلم به أن للمدين ان يتصرف في المال المحجوز حتى إيقاع البيع، فتصرف المدين في المال المحجوز حتى وقت البيع يكون صحيحا، كذلك لا يمكن اعتبار الدولة هي البائع في البيع القضائي لانه لا تترتب في ذمتها التزامات البائع وحقوقه.

والواقع أنه لا يوجد ثمة بائع في البيع القضائي، بل إن الآنجاه التعاقدى بصفة عامة هو انجاه بعيد عن الحقيقة، لأن عقد البيع يلزم فيه توافق إرادتين على نقل ملكية المال المباع مقابل الشمن، وهذا التوافق لا يتوافر في البيع القضائي لأن إرادة المشتري في العطاء لا تقابلها إرادة للبائع في البيع القضائي إذ لا يوجد باتم، فالمدين مالك المال المباع لايتم البيع وفقا الإرادته بل أنه يتم قهرا عن إرادته ورغبته.

كما ان البيع القضائي يرتب آثارا إجرائية بالنسبة للحجز والتوزيع تختلف عن آثار عقد البيع ولايكن أن يتصور أن يرتبها هذا العقد، كذلك فإن التزام

البائع بضمان العيوب الخفية في عقد البيع لا وجود له في البيع القضائي، لأنه لاضمان للعيب في البيوع القضائية وذلك وفقا للمادة ٤٥٤ مدني، وعلة ذلك هي الرغبة في استقرار هذه البيوع، كما أن البيع القضائي يتم تحت إشراف القصاء ويحاط بعلانية تكفل الكشف عن عيوب الاموال المبيعة.

ثانيا الاتجاه الثاني: الاتجاه الإجرائي غيرالتعاقد:

وفقا لهذا الاتجاه الذى نميل إليه لا يعتبر البيع القضائى عقدا من عقود القانون الخاص بل هو فى حقيقت عمل إجرائى، إذ يعتبر البيع القضائى قرارا يصدره الموظف القضائى بما له من سلطة عامة، وهو قرار بنزع ملكية المال المباع ونقلها الى المشترى مقابل الثمن الذى دفعه (وجدى راغب ص٧٠٧ و ص٨٠٠، احمد أبو الوفا - إجراءات التنفيذ - بند ٣٧٧ ص٧٨٧، فتحى والى - بند ٢٨٩ ص ٥٣٥ وص٣٥٠).

وهذا القرار يصدر وفقا لإجراءات يرسمها قانون المرافعات، ولذلك فإن العطاء الذى يتقدم به المسترى لا يعد قبولا أو إيجابا للتعاقد بل هو إجراء من إجراءات البيع التى ينص عليها قانون المرافعات، فالبيع القضائى يخضع لنظام اجرائى متميز يرسمه قانون المرافعات يختلف عن نظام عقد البيع، وهذا ما يفسر لنا اختلاف آثار البيع القضائى عن آثار عقد البيع إذا لا تتحدد آثار البيع القضائى بالرجوع الى إرادة الاطراف والبحث فى النية المشتركة للمتعاقدين، ولكن تتحدد هذه الآثار على أساس النظام القانونى للبيع فى قانون المرافعات، كذلك فإن البيع القضائي لا يخضع من حيث صحته وبطلانه لقواعد البطلان فى العقود بل يخضع لقواعد بطلان الاعمال الإجرائية.

مـادة (۱۵)

وعما يؤكد صحة هذا الاتجاه الاجرائي ان المشرع نفسه قد حرص في القانون المدنى على استبعاد بعض احكام عقد البيع التي لا تناسب البيع الجبرى، ومثال ذلك نص المشرع في المادة ٤٢٧ مدنى على أنه لا يجوز الطعن بالغبن في بيع تم كنص القانون بطريق المزاد العلني، وما نص عليه في المادة ٤٥٤ مدنى على أنه لا ضمان للعيب في البيوع القضائية وقد أوضحنا علة ذلك آنفا.

وقد قضت محكمة النقص فيما يتعلق بالبيع الجبرى أنه ليس لمن رسا عليه المزاد في بيع الاشياء المحجوز عليها التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٤٣ مدنى والقبول بوجوب الاخذ بسندات دين الدائن المنفذ به والمطعون عليها بالصورية باعتبارها العقد الظاهر ذلك لانه لا شأن له بهذا المدين إذ هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الاشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي يدعيه يستنذ إلى محاضر البيع التي اشترى بمقتضاها تلك الاشياء.

ما يثبته المحضر من وجود مزايدين وقعوا كشهود على محاضر بيع الأشياء
 المحجوز عليها لا يدل على جدية البيع.

- إذا كان الحكم قد نفى حسن النية عن الراسى عليه المزاد فى بيع الاشياء المحجوز عليها فان التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدنى لا يكون له محل. (نقض ٣٣ / ٥ /١٩٥٧ سنه ٨ ص ٥٠٠).

كما قضت محكمة النقض بان الفسخ القضائي. وروده على البيع بالمزاد العلني الجبري أو الاختياري.

(نقض ١ /٦/٩٧٩ - طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤١ق).

٧٣٥ - إجراء البيع بالمزاد العلني:

وفقا للمادة 10 من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - بجب أن يجرى البيع بالمزاد العلني، إذا هذه العلانية واجبة في البيع الادارى كما في البيع المقضائي وذلك لنفس الاسباب، فالحكمة من المزاد العلني أنه يخشى أن ينتهز المشترى فرصة بيع المال جبرا عن صاحبه فيقدم له ثمنا، بخسا، إذ يكفل المزاد العلني زيادة عدد المتقدمين للشراء والمنافسة بينهم مما يؤدى إلى رفع الشمن إلى اقصى حد ممكن وفي هذا مصلحة للدائنين والمدين المجوز عليه، وذلك فضلا عن أن علانية إجراءات البيع تتبيع الرقابة على هذه الإجراءات، وتحول دون الناعب أو محاباة بعض الاشخاص في الشراء.

ويلاحظ أنه لا حاجة لطلب لإجراء البيع، ذلك أن من يقوم بالبيع هو نفسه مندوب الحاجز، وإذا تعددت الحجوز، فإن مندوب الحاجز الاول هو الذي يجرى البيع باعتباره المباشر للإجراءات.

والاصل أن يجرى البيع في مكان المنقولات الهجوزة، ولكن يجوز أن يجرى البيع في مكان آخر كسوق عام أو صالة بيع إذا اقتضت طبيعة المجوزات ذلك، ويكون ذلك بقرار من الجهة الحاجزة دون إذن من القضاء (فتحى والى - بند ٤٤١ - ص ١٩٥، عكس هذا: عبيد المنعم حسني: بند ٥٦ ص ٢١٦٠. ويعيب هذا الرأى أن الأمر هنا يتعلق بتنفيذ إدارى لا يجرى تحت إشراف القضاء كما في التنفيذ القضائي).

وفي اليوم المحدد للبيع، يقدم الحارس المحجوزات إلى مندوب الحاجز. ويقوم هذا الاخير بجرد تا في محضر خاص لكي يتاكد من انها كما هي لم يصبها تلف

أو ضياع. ويثبت في المحضر حالة المتقولات وما يكون قد نقص منها (١٥ / ٣/ حجز إدارى). فإذا لم يقم مندوب الحاجز بهذا الجرد، فلا يبطل البيع (جلاسون: جزء ٤ بند ١٠٧١ ص ١٥ ٥، فتحى والى - الاشارة السابقة) ولكن لذى الشان الرجوع عليه بالتعويض إن كان له مقتضى.

وبعد إجراء الجرد، تبدأ المزايدة العلنية. ويجب أن يحضرها شاهدان. ولابيدا مندوب الحاجز بالمناداة على ثمن أساسى، بل يترك الامر لراغبى الشراء. فيبدأ أول شخص بأى ثمن، ثم يليه المتزايدون. ولم يحدد القانون الفترة الى يبقى فيها العطاء لكى يقرر رسو المزاد، فمرجع هذا الى تقرير مندوب الحاجز.

ويجب أن تتوافر الأهلية اللازمة للاشتراك في المزايدة. وهي نفس الأهلية اللازمة للاشتراك في المزايدة في البيع القضائي.

ووفقا للمادة ۱۰ / ۱ حجز إدارى، لا يقبل العطاء من أى راغب فى الشراء ما لم يكن مصحوبا بتأمين مقداره ١٠٪ من قيمة و عطائه و الأول (ويرى البعض أن التأمين هو ١٠٪ من قيمة العطاء الأول (عبد المنعم حسنى بند ٥٧ ص ٢١٧ ولكن الراجح أن التأمين يجب أن يكون ١٠٪ من قيمة العطاء الأول لكل متزايد. فإذا عرض (١) ١٠٠٠ جنيه فعليه أن يقدم ١٠٠ جنيه تأمينا وإذا عرض (ب) ١١٠ فعليه أن يقدم تأمينا قدره ١١٠ جنيه. فإذا عاد (أ) وزايد الى ١٢٠ فإن عطاءه الجديد يكفى لصحته ما قدمه فى عطائة الأول أى ١٠٠ جنيه وإذا زايد (ب) بعد ذلك وعرض ١٤٠ جنيه فيكفى تأمينه الأول وهو ١١٠ جنيه. وهذا التفسير يمليه نص المادة ١٥ (على كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأمينا قدره ١٠٠ / من قيمة عطائه الأول).

ولا يجب أن يرسو المزاد بشمن معين، مع ملاحظة أنه لا يجور أن يتجاوز الثمن الشمعيرة الجبرية إن وجدت (فتحى والى - ص ٦٩٦) ومن ناحية أخرى، فانه بالنسبة للمعادن الشمينة أى الذهب والفضة وكذلك الاحجار الكريمة لا يجوز أن تباع بأقل من قيمتها التى قدرها أهل الجبرة، فإن لم يتقدم أحد لشرائها أجل بيعها إلى ميعاد آخر يعلن عنه وفقا لاجراءات الاعلان عن البيع، وفي اليوم الجديد للبيع، يمكن أن تباع هذه الاشياء بشمن أقل مما قومت به (المادة ١٦ حجز ادارى - وقارن المادة ٣٠ مرافعات).

وإذا رسا المزاد، وجب على مندوب الحاجز الذى أجرى البيع تحرير محضر به. ويتضمن هذا المحضر: فيمة المبالغ التى أوقع الحجز من أجلها، وتلك المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع، وذلك من أصل وفوائد ومصروفات الحجز والبيع بما في ذلك مصروفات نقل المججز والبيع بما في ذلك مصروفات نقل المججز والبيع بما في ذلك مصروفات نقل المحجز ألى مكان البيع إدارى، يقدر غير مكان الحجز، وأجرة هذا المكان – (ووققا للمادة ١٩ / ٣ حجز إدارى، يقدر الوزير المختص أو من ينيبه في ذلك أجرة المكان المعروضة به هذا المنقولات) – اسم المدين بالكامل، بيان الأشياء المبيعة ووصفها، مكان البيع، سبب البيع أى المن عدم وفاء المدين بالمبالغ المطلوبة رغم التنبيه عليه بالوفاء. يوم وساعة افتتاح المؤاد وساعة فضه، الشمن الذى رسا به المزاد. اسم الراسي عليه المزاد ولقيبه المزاد وساعة فضه، الشمن الذى رسا به المزاد. اسم الراسي عليه المزاد ولقيب عن المزايدة وباستلام تاميناتهم وتوقيعاتهم على الاقرار، ويوقع على هذا المحضر عن المزايدة وباستلام تاميناتهم وتوقيعاتهم على الاقرار، ويوقع على هذا المحضر كل من مندوب الحاجز والحارس والمدين والشاهدين، فإذا لم يحضر المدين أو الحارس والمدين والشاهدين، فإذا لم يحضر المدين أو المارس اثبت ذلك في المحضر (مادة ١٧ حجز إدارى)، ويلتزم الراسي عليه المزار بعدة به المين أني ثمن المبيع قورا (مادة ١٧ حجز إدارى)، ويلتزم الراسي عليه المؤراد.)

إذن بعد إجراء حرد المنقولات المحجوزة ، تبدأ المزايدة العلنية (بالنسبة للمحجوزات جميعها أن وجد بها للمحجوزات جميعها أن وجدت كاملة. أو بالنسبة للباقي منها أن وجد بها نقص أو تلف - تعليمات الضرائب رقم ٤٦) وتجرى الزايدة في الاصل في المكان الذي توجد به الاشياء المحجوزة (ولا يفهم من ذلك أن يتم البيع داخل الشقة مئلا، ولكن المقصود أن يجرى في أقرب شارع عام حتى يتوفر شرط العلانية في البيع).

على أنه يجوز لمندوب الحجز - بغير إذن من القاضى - أن ينقل هذه الأشياء إلى أقرب سوق عام لبيعها فيه، إذا قدر أن من شأن البيع فى السوق جذب عدد أكبر من الراغبين فى المزايدة. ولمندوب الحجز أن يجرى البيع فى أى مكان آخر خلاف السوق العام. وإنما يشترط لذلك أن يتم الإعلان عن البيع فى المكان الجديد (المادة ٣٧٧ مرافعات).

وإذا لم يحترم مندوب الحجز هذا النص وآجرى البيع فى غيرمكان الحجز أو السوق العام دون إعلان، فلا يترتب على هذه المخالفة أى بطلان، وإنما قد تؤدى إلى التعويض من مندوب الحجز أو من الجهة الحاجزة حسب الاحوال إن كان لذلك مقتضى (فتحى والى . الإشارة السابقة عبدالمنعم حسنى بند ١٤٤ ص ٢٤٥ وص ٢٤٦، وانظر نقض جنائى ٢/٢/٣/ ١ موف نشير اليه بعد قليل لم يرتب على مجرد إخلال الحارس بتعهده نقل الهجوزات إلى السوق يوم البيع قيام جرية التبديد).

وتقضى تعليمات الضرائب بان يجرى البيع بطريق المزاد العلني في الزمان والمكان المحدد له. غير انه إذا دعت الضرورة – كان لم يتقدم مزايدون أو لم يصل

المزاد الى الشمن المناسب - فيجوز نقل المجوزات إلى الاماكن التي نصت عليها المادة ١٩ من القانون بشرط موافقة المصلحة على ذلك. وفي هذه الحالة يؤجل البيع إلى ميعاد جديد يتفق وميعاد السوق المنقولة إليه المجوزات.

ويجوز بيع المحجوزات صفقة واحدة، ويجوز بيعها علي صفقات إذا كانت مما يقبل التجزئة، وذلك إذا تبين لمندوب الحجز أن المصلحة في هذه التجزئة (كرم صادق بند ٢٩٦).

ويلاحظ أنه لم يحدد القانون الشمن الأساسي الذي تعرض به المحجوزات للبيع بالمزاد العلني، كما لم يعتبر القيمة قدرت بها المحجوزات في محضر الحجز حدا أدنى لقبول البيع بالمزاد في المنقولات. ومن ثم لا يبدأ مندوب الحجز المزايدة بالمناداة على ثمن أساسي معين، بل يترك ذلك لراغبي الشراء. فيبدأ أول شخص بأي ثمن ثم يليه المتزايدون ولم يحدد القانون الفترة التي يبقى فيها العطاء قائما — كما هو شأن المزايدة في التنفيذ العقاري - لذلك فمرجع هذا إلى تقدير مندوب الحجز، وفي العادة ينتظر المندوب حوالي ثلاث دقائق.

ويجرى البيع بالمزاد العلني بمناداة مندوب الحاجز وبحضور شاهدين بشرط دفع الثمن فورا، وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطائه الأول (المادة ١٠/ ١٠ حجز) ويقتصر التأمين على نسبه ال ١٠٪ من قيمة العطاء الأول لكل متزايد دون باقى العطاءات الحاصلة منه خلال المزايدة.

ويرى البعض أنه يلزم وجود أكشر من مزايد في عملية البيع، معروفة أسماؤهم وشخصياتهم ومقدم تاميناتهم لدخول المزاد وإلا أوقف الزاد.

متعا (١٥)

ولا يجوز أن يباع المنقول بدون مزايدة في ثمنه، إلا إذا كان من الحقق أن الثمن المعروض للمنقول قد صادف ثمنه مما أوقف المزايدين الآخرين عن المزايدة عليه، وعندئذ تكون المزايدة بالنسبة لهذا المنقول حقيقية وثابتة لوجود اكثر من مزايد في عملية البيم، وأن لم يتقدم سوى واحد بالزيادة عليهم (كرم صادق بند ٣٩٣). ولكن الراجع هو أن المزايدة العلنية تتحقق اهدافها بالمشاركة الإيجابية فيها من أكثر من مزايد أو بالمشاركة السلبية عندما لا يتقدم سوى مزايد واحد راغبا الشراء بالسعر المعلن عنه كثمن أساسي. والقول بغير ذلك يؤدي إلى عرقلة السيم وقد يؤدي في بعض الحالات إلى إستحالته، الأمر الذي يتنافي والغاية النهائية التي من اجلها شرعت إجراءات التنفيذ الجبري القضائي والإداري. كما ان من نصوص قانون المرافعات وقانون الحجز الإداري ما يستفاد منه سلامة الراي الذي ننتهي إليه (انظر المادة ٣٨٧ مرافعات وهي تقضى بأنه إذا لم يتقدم أحد لشاء المنق لات المجوزة ولم يقبل الحاجز اخذها إستيفاء لدينه بالقيمة التي يقدرها أهل الخبرة الذي يعينه الحضر فإن المحضر يؤجل البيع إلى اليوم التالي والمادة ٥٨ حجز إداري وهو تقضى بأنه إذا لم يحضر للمزايدة في اليوم المعين أجل البيم مرة بعد مرة إلى أن يتقدم مشتر أو تتقدم الحكومة مشترية في الجلسة (عبد المنعم حسني ص٧٤٧).

ولا يتقيد مندوب الحاجز بحد معين يجب أن يبلغه ثمن الأشياء العروضة للبيع، بل يوقعه باكبر عطاء أبا كان (أحمد أبو الوفا بند ١٧٣) وفي ذلك تقضى تعليمات الأموال المقررة في البند ٣٩ بأن «تباع المجوزات في حالة عدم وجود راغب في الشراء بالثمن المقرر بمحضر الحجز أو باكثر منه باعلى عطاء يقدم من الراغمين.

وقد قبل إنه من الاوفق ان تقيد الجهة الحاجزة حقها في تنفيذ البيع بالمزاد بشرط التناسب بين ثمن البيع والقيمة الفعلية للمحجوزات في بوم البيع. رعاية منها لحقوق المدين الجارى التنفيذ ضده. وحرصا على حقوقها، وأنه بمكن تحقيق منا المختوزة الحاريا بأن تقوم الرياسات الإدارية بتحديد سلطة مندوبها في بيع المنقولات المحجوزة باقل من قيمتها المقررة بمحضر الحجز وأن تشترط المذلك إعادة تقدير قيمة هذه المنقولات في محضر رسمي يقوم به من له حق المراجعة ورئاسة عمل مندوب الحجز. ولا يكون من حق المندوب عندئذ أن يبيع المنقولات إلا في حدود القيمة الفعلية التي أعيد تقدير المنقولات المحجوزة بها، فإذا لم تكن إعادة التقدير ممكنة. فإنه يحدد لمندوب الحاجز نسبه من الثمن يسمع له فيها بالبيع المتقل من الشمن يسمع له فيها بالبيع بأقل من الشمن المعدد في محضر الحجز، بشرط عدم تجاوزها إلا بعد موافقة رئاسته الإدارية (كرم صادق بند ٢٩٤).

وينبغى ملاحظة أنه إذا تعلق الأمر بمنقولات مسعرة تسعيرا جبريا. فإنه يجب إرساء المزاد بمجرد تقديم عطاء بالسعر الجبرى، فلا يجوز أن يتم البيع الجبرى بأكبر من التسعيرة. حتى لا تشارك الجهة الحاجزة - بواسطة مندوبها - في مخالفة التسعيرة الجبرية (فتحى والى بند ٢٤٧ عبد المنعم حسنى - ويضا نقض جنائي ٣٠/ ١/ ١٩٥٠ - الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ ق جاء به أن المواد ٢ و٧ و٩ و١٣ من القانون رقم ٩ له سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاما في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمزاد العلني أو بطريق الجزاف.

(10) Bala

وجدير بالذكر أن المادة ١٦ حجز إدارى تنص على أنه لا يجوز بيع المعادن الثمينة أو الاحجار الكريمة باقل من قيمتها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة، فإن لم يتقدم أحد لشرائها فى الميعاد المحدد، اجل بيعها إلى ميعاد آخر يعلن عنه بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ١٤ وتباع عندئذ لمن يرسو عليه المزاد ولو بشمن اقل بما قومت به.

ويلاحظ أن هناك حقوقا للراسى عليه المزاد، فقد قضت محكمة النقض بان بيح المنقول المحجوز عليه وفق أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإدارى بنشىء للراسى عليه المزاد حقوق المشترى فى البيع الإختيارى ويلزمه واجباته باعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شىء أو حق مالى آخر مقابل ثمن نقدى، غير أنه يتم فى البيع الإختيارى بتوافق إرادتين، ويقع فى البيع بسلطة الدولة وبقرار منها دون توافر رضاء البائع (نقض ٢١ / ٢ / ١٩٧٩ - الطعن رقم ٢٩ كه له سنة ٨٤٥).

٧٣٦ - تعليمات مصلحة الضوائب بشأن كيفية إجواء البيع وشروط التقدم للشراء:

طبقا لنص المادة ١٥ من قانون الحجز الإدارى: يجب الا يبدأ مندوب الحجز في البيع إلا بعد أن يقوم بجرد المنقولات المحجوزة بعد أن يقدمها له الحارس وذلك بمقارنتها على ماهو ثابت بمحضر الحجز الموقع على هذه المنقولات وذلك للتاكد من أنها كاملة وبحالتها، وفي حالة وجود نقص فيها يقوم بعمل محضر تبديد ضد الحارس. ويجب على المندوب تحرير محضر بالجرد موضحا فيه ما إذا كاملة أو بها نقص.

وبعد الانتهاء من عملية جرد المنقولات المجوزة يبدا المندوب في بيعها بالمزاد العلني وعناداته وبحضور شاهدين. ويقصد بالمزاد العلني ان المزاد عام لجميع المتقدمين إليه وإنه يجوز لاى شخص غير عنوع من المزايدة التقدم بالمزايدة بشرط ان يتقدم بعطائه مكفولا بالتامين المقرر قانونا وقدره 10٪ من قيمة عطائه الأول. والممنوعون من المزايدة طبقا للقواعد العامة هم: المدين الجارى بيع منقولاته والمندوب المكلف بالبيع ورئاسته الإدارية ومرؤوسيه، وكذلك القوة المرافقة له في تنفيذ البيع.

والمقصود بالعطاء المبلغ الذى يعرضه المتزايد لشراء الأسباء المجوزة. هذا ويجوز البيع بالقيمة المقدرة للمحجوزات في محضر الحجز أو باقل أو أكثر منها بما ينفق بالقيمة الفعلية للمحجوزات في تاريخ البيع وحسب ظروف المزاد إلا أنه في حالة عدم وصول الثمن للقيمة المقدرة للمحجوزات في محضر الحجز يجب المرجوع للإدارة العامة للتحصيل لاخذ الراى في البيع بهذا السعر مع توضيح الاسباب والمبررات لذلك وراى المأمورية. (كتاب التحصيل والحجز - الصادر من مصلحة الضرائب سنة ١٩٩٨ - ص٥٠).

۷۳۷ - تعلیمات تنفیذیة صادرة من مصلحة الضرائب رقم (۲) لسنة ۲۹۱۹ بشان ۵٬۰۹ ملحق للتعلیمات التنفیدیة رقم (۵) لسنة ۱۹۹۹ بشان الضوابط اللازمة قبل اتخاذ إجراءات البیع و إبلاغ النیابة العامة بواقعة تبدید المجوزات:

إلحاقا للتعليمات التنفيذية رقم (٥) لسنة ١٩٩٩ وحرصا على سرعة البت في الموافقة على اتخاذ إجرادات البيع والتبديد وعدم مركزية اتخاذ قرار الموافقة على استكمال الإجراءات الجبرية وزيادة فاعلية التحصيل بالماموريات.

يكون قرار الموافقة على السير في إجراءات البيع الفعلى وإبلاغ النيابة العامة عند تبديد المحجوزات عن طريق المناطق الضريبية وعلى ذلك يتعين اتباع ما يلي:

1- يكلف بكل منطقة ضرببية موجه فنى أو أكثر يكُون مسئولا عن مراجعة الحالات الواردة من المأموريات بطلب الموافقة على البيع الفعلى أو إبلاغ النبابة بواقعة تبديد المجوزات، وعليه دراسة كل حالة دراسة دقيقة والتحقق من سلامة كافة الإجراءات وواقعية تقييم المحجوزات واستيفاء جميع النواحى الشكلية والموضوعية لمحاضر حجز المنقول المطلوب البيع أو التبديد للمحجوزات الواردة بها وإعداد مذكرة فنية بشان رأى المنطقة والموافقة عليها من مدير عام التحصيل بالمنطقة واعتمادها من رئيس المنطقة.

٢- يتم إبلاغ المأمورية بالرأى في الحالات المعروضة مع التنبية بضرورة إبلاغ الممول قبل السير في الإجراء النهائي وحشه على السداد حرصا على صالح الممولين.

٣- يمسك بالمنطقة سجل تدون به حالات طلب البيع أو التبديد الواردة من المامورية وتاريخ ورودها وتاريخ الرد عليها ومضمون الرد موافقة كانت أو رفض او استيفاء ملاحظات.

يعمل بهذه التعليمات من تأريخه.

تحريرا في ٢/٢٣/٢.

۷۳۸ - تعلیمات تنفیذیة للتحصیل صادرة من مصلحة الضرائب رقم (۱۵) لسنة ۲۰۰۰ بشأن مواعید الحجز والبیع الإداری:

سبق أن أصدرت المصلحة تعليماتها الصادرة في ١٩٥٥ / ١٩٥٥ والتي تقضى بمدم جواز توقيع الحجز أو البيع قبل السابعة صباحا ولابعد الساعة الخامسة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضى الامور الوقتية.

وحيث صدر القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتمديل نص المادة السابعة من قانون المرافعات المدنية والتجارية لتكون على النحو التالي :

لا يجوز إجراء أى إعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة ولابعد الساعة
 الثامنة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من
 قاضي الامور الوقتية ٥.

لذلك توجه المصلحة نظر المامورات إلى مراعاة امتداد مواعيد التنفيذ بالحجز أو البيع الإدارى او الإعلان من الساعة السابعة صباحا وحتى الثامنة مساءا فيما عدا أيام العطلة الرسمية وفي الضرورة يجوز التنفيذ في غير هذه المواعيد بإذن كتابي من رئيس المأمورية وذلك بالتطبيق للتعديل الوارد بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

يعمل بهذه التعليمات من تاريخه ويلغى كل ما يخالفها.

تحريرا في ٢٠١٠/٢.

أحكام اغاكم:

٧٣٩- بيع إداري - خطأ - ضرر - تعويض:

أما عن طلب التعويض فإنه يتعين بحث أركان المستولية وهي حسيما يبين من نص المادة ١٦٣ مدنى الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما.

مـادة (10)

وحيث آنه عن ركن الخطأ فلما كان المدعى يقول ان هيئة التأمينات اوقعت حجزا إداريا في 0 / 1. / 1.0 اتبعه بما آسسته حجزا تكميليا في 1. / 1.0 وبيع حجزا إداريا في 0 / 1.0 اتبعه بما آسسته حجزا تكميليا في 1. / 1.0 وبيع في 1. / 1.0 وان هذه الهيئة وهى المدعى عليها الأولى إتبعت اسلوبا ملتويا في مسلم إلى متسول فإنه لما كان الثابت أن المدعى عليها الأولى اوقعت الحجز في 0 / 1. / 0.0 متسول فإنه لما كان الثابت أن المدعى عليها الأولى اوقعت الحجز في 0 / 1. / 0.0 المداد وحددت للبيع 1. / 1.0 ثم أبعلته إلى 1. / 1.0 ثم إلى 1. / 1.0 لمسلم بعض المطلوبات من المدعى كما أنها أجلت البيع إلى 1. / 1.0 ثم إلى 1. / 1.0 وحددت للبيع يوم 1. / 1.0 وأرست البيع بالفعل في يوم 1. / 1.0 تملى المدعى عليها الثانية دون حضور المدعى ودون آأن يشترك في المزايدة إلا ثلاثة من شركات القطاع العام.

لا كان ما تقدم وكان المدعى قد قرر أنه زج به يوم البيع فى السجن كى لا يتمكن من إيقاف إجراءات البيع وقدم شهادة من الشرطة تفيد احتجازه من القسم لبعض الوقت فى نفس اليوم كما أن قيمة المجوزات كما حددها مندوب الحجز الذى أوقعته المدعى عليها الأولى بمبلغ ٧٤٣٦ جنيها إلا أتها بيعت به ٥٠٠ جم ثبت كذلك من واقع كشوف الجرد التى قدمتها المدعى عليها الثانية أن منقولات المدعى الشخصية بيعت دون أن يتناولها الحجزء لما كان ما صبق وكان من المقرر أنه يجب أن يعلن مندوب الحاجز الى المدين سبيها بالأداء وإنذاراً بالحجز ويشرع فورا فى توقيعه (مادة ٤ / ١ من القانون ٢٠٨ لسنة ٥٥) وكان الثابت من أوراق الحجز التكميلى الموقع في ٣٠٨ ١٦٦ أنه لم يصدر أمرا جديدا

بالحجز وإنما توقع هذا الحجز التكميلي نفاذا لنفس الامر الذي وقع بمقتضاه الحجز السابق في ١٠/٥.

كما أنه لما كان من المقرر أن يجرى البيع بالمزاد العلنى (م 10 من القانون السائف) وكان الثابت من أقوال شاهدى المدعى التى تأخذ بها المحكمة إطمعتانا منها بصدقهما أنهما أرادا الإشتراك في المزايدة ابتغاء شراء المصنع لسبيرو سباتس إبن عم المدعى إلا أن مندوب المدعى عليها الأولى منعها من ذلك وأوضح أن المزاد أرسى بالفعل على المدعى عليها الثانية وثابت كذلك من الصورة الرسمية من المحضر الإدارى 17۷٧ لسنة ٦٧ الازبكية على لسان رئيس قسم الحجز الإدارى بالهيئة العامة للتأمنيات من أن البيع قد إقتصر على وحدات القطاع العام. وهو ما لا يمكن اعتباره مزايدة علنية طبقا لما يقضى به النص السالف وكل ما سبق يتوافر فيه وضوح وجلاء.

وحيث أنه عن ركن الضرر فإنه ظاهر صراحة من أقوال ومستندات المدعى عليهم ويتمثل في جلاء في فقدان المدعى مصنعه ومصدر رزقه نتيجة إجراءات البيع وقصره على وحدات القطاع العام بالخالفة لنص المادة ١٥ من القانون ٢٠٨ منة ٥٥ بشأن الحجز الإدارى والحيلولة دون دخول المزاد لكل راغب وما أفضى إليه ذلك من بيع المصنع بشمن يقل عما قدره مندوب الحجز الإدارى التابع للمدعى عليها الأولى كثيرا فضلا عما ثبت من بيع محتويات مسكن المدعى ومنها ما هو موروث عن أبيه وما يتميز بطابع أثرى أو تذكارى دون أن تكون محجوزة والتى قدرها شاهداه اللذان تطمئن إليهما المحكمة بمبلغ يتراوح بين أربعة آلاف وستة آلاف جنيه بالإضافة إلى ما أورده الخبير الذى ندبته المحكمة في

تقريره عن بيع منقولات تتعلق بمصنع المدعى دون أن تكون محجوزة وقد م كل ذلك في ظروف مؤلفة ذلك أنه ثبت من شهادة قسم الشرطة الازبكية التي قدمها المدعى أنه إحتجز لبعض الوقت في ذات يوم البيع فيكون المدعى قد تجرد من حريته ومن مصنعه ومصدر عيشه ومن منقولات منزله ومن ملابسه العي تراوحت بين ملابسه الداخلية وطاقم أسنانه في يوم واحد.

وحيث أنه وقد تحققت عناصر الفسرر -- الذى حاق بالمدعى - على وجه تطمئن إليه المحكمة ومن ثم تجيب المدعى إلى طلب التمويض مقدرة إياه في حدود الطالبات الختامية وفي ضوء المواد ١٧٠ و ٣٢١ و ٣٢٦ من القانون المدنى بمبلغ خمسة عشر الف جنيه عن عناصر الفسر جميعا ملزمة المدعى عليها الأولى وحدها (هيئة التامينات الإجتماعية) بها لانها وحدها مقترفة جميع الاخطاء التي ترتبت عليها الاضرار الموجبة للتعويض. أما المدعى عليهما الثانية والثالثة فإنه لم يثبت لدى المحكمة أى خطأ في جانبهما أو تواطؤ بينهما والمدعى عليها الأولى للإضرار بالمدعى أما ما أثارته المدعى عليها الثالثة من إنقطاع سير الخصومة بالنسبة لها بنقل صافى موجوداتها إلى شركة النصر لتعبئة الزجاجات في المنسبة لها بنقل صافى موجوداتها إلى شركة النصر لتعبئة الزجاجات في موجوداتها للقرار الجمهوري رقم ٣٩٥١ لسنة ١٧ المقدمة صورته موجوداتها لشركة النصر دون تحديد أي نوع من الموجودات وهل تتعلق بإنتاج المياه الغازية فحسب آم أنها تتناول كيانها وشخصيتها المعنوية جميعا لما كان ذلك فإن الحكمة ترفض هذا الدفع. (حكم محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية ذلك فإن الحكمة ترفض هذا الدفع. (حكم محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية المعنوية المعنوية المنسبة المهنوية المنسلة المهادية وحدني).

مادة (۱۵)

منجث خاص

جرائم الاعتداء على المجوز (اختلاس الاشياء المحجوزة)

 ٧٤ - تجريم اختلاص الأشياء المجوزة سواء وقع الاختلاص من غير الحارس أو من الحارس غير المالك أو الحارس المالك للشيء المتلس:

لقد جرم القانون اختلاس الأشياء المحجوزة، واعتبر المشرع من اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا جرائم قائمة بذاتها مستقلة عن غيرها من جرائم السرقة أو خيانة الأمانة وأن اعتبرها في حكم تلك الجرائم فقد نصت المادة ٣٢٣ من فانون العقوبات على أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها. ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٣ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة. ومحل تطبيق حكم هذه المادة الحالات الى يقع فيها الإختلاس من غير الحارس، أما إذا وقع الإختلاس من غير الحارس، أما إذا وقع الإختلاس من الحارس فيله يندرج تحت طائلة نص آخر هو المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات الذي يجرم فعل الإختلاس الواقع من الحارس إذا كان مالكا للشيء الذي اختلسه. وقد يعتبر الفعل خيانة أمانة يعاقب عليه بنص المادة ٣٤١ عقوبات متى كان الحارس غير مالك للشيء المختلس.

وتنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات على أن ١٥ اختلاس الأشباء المجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها. ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٦ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة ٤.

مادة (10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

وتنص المادة ٢١ ع. من قانون المقوبات على أن وكل من اختلس أو استعمل او بدد مبالغ أو امتحة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة تمسك أو مخاصة أو غير ذلك إضرارا بمالكيها أو اصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصغة كونه وكيلا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها موغيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزاد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنية مصرى ه.

وتنص المادة ٣٤٣: من قانون العقوبات على أن ويحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشبائه المحجوز عليها في قضايا أو اداريا إذا اختلس شيئا منها ٥.

٧٤ - فبعد أن بينت المادة ٣٤١ أركان جرعة خيانة الامانة وعقوبتها ـ على ما وضحناه في الباب السابق - أضافت المادة ٣٤٦ أنه ويحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشيائه المجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا اختلس شيئا منها ٥. وهي تقابل المادة ٣٢٣ الواردة في باب السرقة والاغتصاب والتي نصبها واختلام الاشياء المججوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة، ولو كان حاصلا من مالكها. ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا المائة المتكام المادة ٣١٢ من هذا المائة والإعلام من هذا المائة والإعلام من العقوبة ٥.

وفى الحالتين كان تدخل الشارع ضروريا إذ أن جريمتى السرقة وخيانة الأمانة لا تقمان - كما قلنا - على مال عملوك لنفس الجانى، فكان لابد من مثل هذين النصين اللذين يقيمان في الواقع صورتين على حدة من جرائم الأموال تشميران

جراثم الاعتداء على الحجوز

بإمكان وقوعهما على المال المعلوك لنفس الجانى وتلحق أولاهما في المعتاد بخيانة الامانة، وثانيتهما بالسرقة. ولكن تجمع بينهما خصائص مشتركة: أجدرها بالذكر اتحادهما في طبيعة الفعل المادى في كليهما – من ناحية تضمنه معنى الاعتداء على حجز – ووقوعه على أشياء محجوز عليها، وفي أن القصد الجنائي في كل منهما يتحدد بنية عرفلة هذا الحجز، وكل الفارق بينهما هو أن نطاق المادة ٣٤٣ يكون عند اختلاس المال المحجوز عليه بمعرفة الحارس ولو كان مالكا، حين أن نطاق المادة ٣٤٣ يكون عند اختلاس المال المحجوز عليه بمعرفة غير الحارس عليه ولو كان مالكا، فهما في الواقع صورتان مختلفتان لجريمة واحدة هي جريمة الاعتداء، و لو من مالك، على حجز قائم. (رؤوف عبيد – جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال – سنة ١٩٧٤ من ١٩٠٥).

٧٤٢ - تعريف جريمة الاعتداء على الحجوز وأركانها:

يمكن تعريف جريمة الاعتداء على الحجوز بصورتيها الواردتين في المادتين ٣٢٣ و٣٤٣ معاً بانها و تعمد عرفلة إجراءات الحجز القضائي أو الإدارى عن طريق اختلاس المال المحجوز عليه، وذلك بمعرفة غير للحارس عليه (م ٣٢٣)، أو تبديده أو حبسه عن التنفيذ بمعرفة نفس الحارس (م٣٤٧)، ولو كان ابهسما مالكاه (رؤوف عبيد – ص ٢١٣)

ومن هذا التعريف يبين أن أركان الصورتين معاً مشتركة وهي : ...

الركن الأول: وقوع فعل مادي هو الاختلاس أو التبديد أو حبس. المال عند التنفيذ.

الركن الثاني: أن يكون محل هذا الفعل أشياء محجوز عليها.

(10) Bala

جزائم الاعتداء على الحجوز

الركن الثالث: توافر القصد الجنائي لدى الفاعل.

وسوف نلقى الضوء على هذه الجريمة فى حالة ارتكابها من الحارس غير المالك أو من المالك غير الحارس (انظر فى ذلك: رؤوف عبيد – المرجع السابق – ص ٢٦٦ وما بعدها، عمر السعيد رمضان – شرح قانون العقوبات – القسم الحاص – بند ٥٨٥ وما بعده – ص ٢٦٣ ومابعدها، محمود نجيب حسنى – شرح قانون العقوبات – القسم الحاص – بند ١٦٠٠ وما بعده من ١٣٠٠ وما بعده من ١٢٠٠ وما بعده من ١٢٠٠ وما بعده من ١٢٠٠ وما بعده من ١٤٠٠ وما بعدها، محمود مصطفى – شرح قانون العقوبات القسم الحاص – بند ١٤٦٠ وما بعده من ١٠٥ ومابعدها، عبد المنمم حسنى المقربات جرائم القسم الحاص – بند ١٩٥١ ومابعده من ١١٧٥ و ما بعدها، مسومادق المرصفاوى – قانون العقوبات تشريعا وقضاء فى مائة عام – بند حسن صادق المرصفاوى – قانون العقوبات تشريعا وقضاء فى مائة عام – بند ام

٣ ٤٧ - أولا: جريمة خيانة الأمانة بفعل الحارس غير المالك:

تنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على أن ٥ كل من إختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات آخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك، إضرارا بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها. وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن، أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلا باجرة أو مجانا, يقصد عرضها للبع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة

جراثم الاعتداء على الحجوز

المالك لها أو غيره. يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزاد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ٥.

ومن هذا النص يتضح أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فيه توافر الاركان الثلاثة الآتية:-

(أ) الركن الأول: صبق تسليم المال محل الجريمة إلى الجاني بموجب عقد من عقود الأمانة:

يشترط في المال محل جريمة خيانة الامانة أن يكون مالاً ذا طبيعة مادية إذ لا تصلح محلا لهذه الجريمة الاموال المعنوية كالافكار والابتكارات، كما يشترط في هذا المال أن يكون منقولا، كما ينبغي لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه اليه من الجني عليه أو من شخص آخر لحساب الجني عليه (عمر السعيد رمضان - ص ٦٣٥)، وأن يحصل التسليم بناء على عقد من عقود الامانة، كالوديعة ويعتبر في حكم الوديعة التعاقدية في تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات الوديعة القانونية ومن صورها الحراسة على الاموال المحجوزة (عمر السعيد رمضان - ص ٢٤٢)، ويلاحظ أن الحارس يتسلم المنقولات المحجوزة و هذا التسليم وأن لم يتم بحرجب عقد بين المحجوز عليه والحارس، إلا أنه يعتبر في حكم الوديعة في تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات. فهو في الواقع لا يعدو كونه صورة من صور الوديعة القانونية التي تدخل في حكم الوديعة التماقدية (عمر السعيد رمضان - الاشارة السابقة) ومن ثم فإن وجود المحجوزات في يد الحارس يعتبر على سبيل الوديعة بحكم القانون إذا اختلسها الوديعة التماقدية (خمر السعيد رمضان - الاشارة السابقة) ومن ثم فإن وجود المحجوزات في يد الحارس يعتبر على سبيل الوديعة بحكم القانون إذا اختلسها الوديعة التماقدية التمائية المائة، إذ تستبير الحياسة، سواء اكانت اتفاقية أم

جزائم الاعتداء على الحجوز

قضائية في حكم الوديمة، في تطبيق الاحكام الخاصة بخيانة الامانة، وبناء على ذلك، فانه إذا اختلى الحارس المال الذي يحوزه على سبيل الحراسة، فهو يرتكب خيانة الأمانة (رؤوف عبيد، ص٥٥٦، الدكتور حسن المرصفاوي، ص١٥٥، الدكتورة فوزية عبد الستار، وقم ١٠٣٣ ص٢٥٢، محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات القسم الخاص بند ١٥٩٤ - ص ١٩٦٦ وص ١١٦٧). والعلة في اعتبار الحراسة في حكم الوديعة ان الالتزامات التي يفرضها القانون على المودع لديه يفرضها كذلك على الحارس. فالالتزام بحفظ الشئ نصت عليه المادة ٧٣٤ من القانون المدنى، في فقرتها الأولى، والالتزام برد المال عينا نصت عليه المادة ٧٣٨ من القانون المدني، فقالت وتنتهي الحراسة باتفاق ذوى الشان جميما أو بحكم القضاء. وعلى الحارس حينفذ أن يبارد الي رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشان أو من يعينه القاضي ، وما تتميز به الحراسة عن الوديعة من تخويل الحارس سلطة إدارة المال، وما ينبني عليه ذلك من اعتباره وكيلا في الإدارة لا ينفي عنه صفة المودع لديه (عبد الرزاق السنهوري، الوسيط جـ٧ رقم ٣٩٥ ص٧٨٢). وتسرى هذه الأحكام كذلك على الحارس القانوني، وهو الذي يعين بناء على القانون لحفظ مال وإدارته، وأحسانا يخول سلطة التصرف فيه لحساب الدولة. والحراسة القانونية لها طابع استثنائي، ومن أمثلتها الحراسة التي تفرض على آموال الاعداء او على أموال أشخاص اعتبرهم الشارع -في مرحلة انتقال سياسية أو اقتصادية - خطرين على النظام الجديد. (محمود نجيب حسنى - الإشارة السابقة).

(ب) الركن الثاني: استيلاء الجاني على المال محل الجريمة بفعل يتخذ

جراثم الاعتداء على الحجوز

صبورة الاختسلاس أو التبسديد أو الاستعمال ويكون من شأنه الإضرار باغيني عليه:

لقد عبر المشرع عن الركن المادى في خيانة الامانة بقوله وكل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعة. أضرارا بمالكيها أو اصحابهاأو واضعى اليد عليها و. ومن هذا يتضح أن المشرع لا يعاقب في هذه الجريمة على كل فيمل يتضمن إخلالا بالالتزامات الناشئة عن عقد الامانة، وإنما يعاقب فقط على الافعال التي تنظوى على العبث بملكية الشيء المسلم الى الجانى بناء على هذا المقد وذلك من حيث كونها تكشف عن أتجاه نية الجانى الى الاستئتار بالشيء وإنكار حقوق صاحبه فيه. وتتخذ هذه الافعال إحدى صور ثلاث بينها القانون على سبيل الحصر هي الاختلاس والتبديد والاستعمال. ويتطلب القانون صراحة أن يكون من شان أي فعل من هذه الافعال إلحاق الضرر بمالك الشئ أو حائزه.

وقد أشار الشارع بالقاظ ه اختلس أو استعمل أو بدده الى الفعل الذى تقوم به به الجريمة، وأشار بلفظ ه أضرارا ه إلى الفسرر الذى يترتب على الفعل وتقوم به النبيجة الاجرامية. ويعنى ذلك أن الركن المادى لحيانة الامانة يتطلب فعلا ونتيجة وعلاقة سببية تربط بينهما (محمود نجيب حسنى - بند ١٦٣٦ ص ١٦٠٦) فتتنوع صور الفعل الذى تقوم به خيانة الامانة بإذ قد يكون اختلاما أو تبديدا أو استعمالا وبنبغى أن يؤدى الفعل إلى الاضرار بالجنى عليه. والاختلام المقصود في خيانة الامانة يمكن تعريفه بانه كل فعل يكشف عن اتجاه نية الجانى إلى غويل حيازة دلاشيء – الذى سبق تسليمه إليه بموجب عقد من عقود الامانة عن حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة، اى من حيازة مؤقتة أساسها اعتراف حائز

مادة (۱۵)

جرائم الاعتداء على الحجوز

الشيء بحقوق مالكه عليه إلى حيازة نهائية تقوم على إنكار هذه الحقوق والحلول فيها نهائيا محل صاحبها. على أنه لكى يوصف فعل الأمين بانه اختلاس ينبغى ألا يترتب عليه إخراج الشيء من حيازته والا جاوز هذا الفعل حدود الاختلاس و دخل في نطاق التبديد.

فالاختلاص فعل يباشر به المتهم سلطات على الشيع لا تدخل إلا في نطاق سلطات المالك، ومن ثم كان بالضرورة سلطات المالك، ومن ثم كان بالضرورة كاشفا عن نية تغيير الحيازة ولا يجاوز الاختلاس ذلك إلى إخراج المتهم الشيء من حيازته، وذلك هو الفرق بينه وبين التبديد (نجيب حسنى - بند ١٦٢٦ من حيارته).

وفيما يتعلق بحراسة المتقولات المججوزة فإن الاختلاس هو كل فعل يكشف عن اتجاه نبة الحارس الى تحويل حيازته للشيء المحجوز من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة، أي إلى حيازة نهائية تقوم على إنكار هذه الحقوق والحلول فيها نهائيا محل صاحبها فيعد من قبيل الاختلاس بهذا المعنى شروع الحارس في بيع المحجوزات أو عرضها للبيع (نقص ٢/١٢/١٢ – ١٩٢٩ – مجموعة القواعد الفانونية ج١ رقم ٢٥٧ ص ٥٠٥)، كما يعتبر اختلاسا أيضا إخفاء الحارس للشيء المحجوز والإدعاء بضياعه أو سرقته (نقض ١٩٢٩/١١/١٢ – المحاماة

أما التبديد فهو تصرف الحارس في الشيء المجوز تصرفا يخرجه من حيازته ويدل على أن نيته قد اتجهت إلى تملكه وإنكار حقوق صاحبه. والتصرف الذي يتحقق به التبديد قد يكون تصرفا قانونيا كبيع أو هبة أو رهن وقد يكون تصرفا ماديا كالإتلاف أو الإستهلاك.

جزاثم الاعتداء على الحجوز

فالتبديد فعل يخرج به المتهم الشيء من حيازته على نحو يفقد به الهنى عليه الامل في استرداده، أو على الاقل يضعف إلى حد بعيد هذا الامل. وهذا الفعل يكشف بجلاء عن نبة تغيير الحيازة. ويتضمن التبديد بالضرورة اختلاسا، إذ يفترض فعلا لا يصدر ألا من المالك.

والمقصود بالاستعمال كصورة من صور الركن المادى في خيانة الأمانة ذلك الاستعمال الذى لا يصدر إلا من المالك نظرا لما يشرتب عليه من إستنزاف قيمة الشيء المحجوز كلها أو بعضها وان كان في الوقت ذاته لا يدل على إتجاه نية الحارس الى حبس الشيءنهائيا عن صاحبة وعدم رده إليه. فتنصب نية التملك في حالة الإستعمال على قيمة الشيء فقط دون مادته (عمر السعيد المرجع السابق عمره ٧٠).

وينبغى حتى تثبت جريمة التبديد أن يكون الحارس هو الذى إرتكب الفعل المكون للركن المادى للجريمة. وقد قضى تطبيقا لذلك بأنه إذا دفع الحارس المتهم بإختلاس محجوز بأن مستاجر الأطيان التي تقوم عليها الزراعة الهجوزة هو الذى حصدها ونقل المحصول على غير إرادته ورضائه وأنه شكا هذا الأمرللبوليس وطلب إليه أن يسلمه المحصول ليتمكن من تقديمه إلى الصراف فى اليوم المحدد للبيع فلم يجب إلى طلبه ولم تستمع المحكمة إلى المدا الدفع ولم تحققه بل اعتبرت الحارس مختلسا لأن المحصول لم يؤخذ منه كرها أو خلسة فذلك إخلال بعق الدفاع يستوجب نقض الحكم. وكان الواجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع فإذا صح لديها ارتفعت عن الحارس مسئوليته الجنائية لعدم توافر عناصر جريمة الإختلاس؛ شأن هذه الحالة شأن حالتي أخذ المحجوز كرها أو خلسة من الحارس (نقض جنائي ٧ / ٩ / ٩٣٨ / ٢٠ عبيد المنعم حسسني - بند ١٤٨).

جزائم الاعتداء على الحجوز

ولا يكفى لتوافر الركن المادى فى خيانة الامانة أن يعتدى الحارس على ملكية الشئ المحجوز بفعل يتخذ إحدى الصور المشار إليها وهى الاختلاس او التبديد أو الاستعمال، وإنما يلزم بالاضافة إلى ذلك أن يكون من شأن هذا الفعل إلحاق الضرر بالمحجوز عليه. ولا يشترط فى الضرر أن يكون محققاً أى واقعاً فعلا بل يكفى أن يكون محتمل الوقوع (نقض جنائى ٢٩/ ١٩٥٩ - مجموعة احكام النقض ١٠ - ١٩٥٩ - ١٥٤٥).

إذ بعد الضرر النتيجة الاجرامية في خيانة الامانة، فهو الاثر الذي يترتب على الاختلاس أو التبديد أو الاستعمال، ويتمثل فيه الاعتداء على المكية والثقة التي أودعها المجنى عليه في المتهم. فإذا لم يترتب على الفعل ضرر، فلا عقاب قط، خاصة وأن الشروع في خيانة الامانة غير متصور. وقد عبر الشارع عن الضرر في قوله إن الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد قد ارتكب وأضرارا بمالكيها (أي مالكي الاشياء موضوع الجريمة) أو أصحابها أو واضعى اليد عليها».

(ج) الركن الشالث: القصد الجنائي: جريمة خياتة الامانة من الجرائم المحدية التى يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي لدى الجاني (الحارس غير المالك)، وذلك بإنصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية اى الفعل المعاقب عليه مع الملم بجميع عناصره كما يحددها القانون. وقد قضى تطبيقا لذلك بان إعتقاد المتهم لاسباب معقولة أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى اوقعه وأن الحاصلات لم تعد محجوزة يوجب الحكم بالبراءة (نقض جنائي ٤ / ١٩٤٦ / الطعن ١٧٦ لسنة ١٦ ق).

وقد عرفت محكمة النقض القصد الجنائي في خيانة الأمانة بأنه ولا يتحقق

(10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

إلا إذا ثبت أن الجانى تصرف فى الشىء المسلم إليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف، وأن هذا التصرف قد حصل منه إضرارا بحقوق المالك لهذا الشىء» (نقض اول مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القراعد القانونية جـ٢ رقم ٣٧ = 11 نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة محكمة النقض $<math> \sqrt{8}$ رقم $\sqrt{8}$ حرب المرب

ويعاقب القانون على خيانة الامانة بالحبس الذي يجوز أن تضاف إليه غرامة لا يجاوز مقدارها مائة جنيه.

ويلاحظ أنه لايجوز أن تتكرر الهاكمة عن تبديد ذات المحجوزات وقد قضى تطبيقا لذلك بأنه إذا دفع المتهم بأن الحاصلات المحجوزة التى أنهم بإختلاسها موقع عليها حجزان احدهما قضائى والآخر إدارى وهو الذى يحاكم من اجله، وأن إجراءات تحقيق ومحاكمة أخرى إتخذت بشأن تبديد تلك المحجوزات نفسها فيما يختص بالحجز القضائى فإنه يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع لما له من أثر حاسم في مصير الدعوى لانه مع ثبوته تنتفى المحاكمة (نقض جنائى ٧٧ / ١١ / ١٩٣٩ - مجموعة القواعد ٥ ص ٢٩).

\$ \$ ٧ - ثانيا: جريمة الحارس المالك:

لقد نصت المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات على أنه ويحكم بالعقوبات السابقة - العقوبات المقررة لخيانة الامانة - على المالك المعين حارسا على أشيائه المجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا اختلس شيئا منها ٥.

فهذه المادة تفرض عقوبة خيانة الامانة لمن يختلس أشياء محجوزا عليها

جراثم الاعتداء على الحجوز

بشرطين: الأول أن يقع الاختلاس من الحارس على الحجز، والثانى أن يكون هذا الحارس هو مالك الأشياء المحجوز عليها. فلا تطبق المادة ٣٤٧ ع وإنما المادة ٣٤٧ ع إنما المادة ٣٤٠ ع وإنما المادة ٣٤٠ ع إذا وقع الاختلاس من غير الحارس سواء كان هو مالك الأشياء المحجوز عليها أو غيره. وكذلك يعتبر الفعل خيانة أمانة طبقا للقواعد العامة أذا كان المختلس هو حارس الحجز ولكنه لم يكن مالكا للاشياء المحجوز عليها، وذلك لان غير المالك الذي يعين للحراسة يعتبر مودعا لديه بحكم القانون أو بأمر السلطة العامة فيقع اختلاسه للأشياء التى في حراسته تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات الحاصة بجريمة خيانة الإمانة (محمد مصطفى القللي ص ٤٢٧).

اما حيث يكون الحارس هو مالك الأشياء الهجوز عليها فان اختلاسه لها لا يعد خيانة آمانة نظرا لان هذه الجريمة لا تقع الا على مال عملوك للغير، وحينئذ تبدو فائدة النص الوارد بالمادة ٤٤٣ عقوبات إذ لولاه ما أمكن توقيع عقوبة خيانة الامانة على المالك المعين للحراسة متى اختلس شيئا من الاشياء الموضوعة تحت حراسته.

ولقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ عقوبات ينبغي توافر أركان ثلاثة هي:

 أ - وجود حجز قضائي أو إدارى، ب - اختلاس الحارس لشيء من الأشياء المحجوز عليها جد - توافر القصد الجنائي (عمر السعيد بند ٢٠٥ وما بعده ص ٦٦٠ ومابعدها).

(أ) الركن الأول: وجود حجز قضائي أو إداري قائم: ولا يكون للحجز وجود قانونا إلا إذا أوقعه موظف مختص وقام بتحرير محضر به (حكم محكمة

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

مصر الابتدائية ٩ / ٤ / ١٩ / ١٩ ١٩ - المحاماة ٩ - ١٤ - ٥٥). غير أنه متى وجد الحجز فلا يشترط فيه بعد ذلك أن يكون مستوفيا للشروط التى يتطلبها القانون لصحته، بل تقوم جريمة إختلاس الاشياء الهجوزة بغض النظر عن صحة الحجز أو عدم صحته ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الإختلاس. فالقاعدة أن العمل الإجرائي المشوب بالبطلان لا تترتب عليه آثار البطلان إلا متى تقرر بطلانه (نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية - أحمد فتحى سرور - رسالة - 190٩ - محمد فتحى والى . . رسالة - 190٩ من 181 عبد المنعم حسسنى ص٢٥٦) هذا بالإضافة الى أن جرائم اختلاس الاشياء المجوزة هي من طبيعة خاصة قوامها الإعتداء على السلطة التي أوقعت الحجز والغرض من العقاب على هذه الجرائم هو وجوب إحترام أوامر تلك السلطة.

ويلاحظ أن التحدى بذلك لا يكون إلا في شأن الحجوز التي تعتبر قائمة قانونا قبل القضاء ببطلانها، ذلك أن من آثار مثل تلك الحجوز انها لها قوتها الملزمة، وأن هذه القوة لا تزايل الحجز رغم ما قد يشوبه من عيب إلا إذا قضى ببطلانه، ولكن يلزم لذلك أن يكون الحجز – وأن كان معيبا – ما زال متصفا بصفة الحجز الإدارى كتصرف قانونى، أما إذا إنحدر القرار إلى مجرد الفعل المادى المعدوم الآثر قانونا، فقد وجب الا تلحقه أدنى حصانة، حيث لا يعدو في هذه الحالة أن يكون مجرد عقبة مادية تعترض سبيل إستعمال ذوى الشأن لحقوقهم المشروعة نما يبرر بذأته عدم الإلتزام بإحترامه وقد قضى تطبيقاً لذلك بأن الدفع المناهم محضرى الحجر والتبديد دفع جوهرى يتعين على الحكمة أن تقسطه حقه

مادة (10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

فتمحص عناصره وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه وإلا كان حكمها معيبا بالقصور. (نقض جنائي ١٠ / / ١٩٧٣ / - مجموعة النقض ٣٣ ص٧٥).

وبستوى في هذا الصدد أن يكون الحجز تنفيذيا أو تجفيظا (النظرية العامة للإختلاس في القانون الجنائي – للدكتور مراد رشدى – رسالة – ط ١٩٧٦ ص الإختلاس في القانون الجنائي – للدكتور مراد رشدى – رسالة – ط ١٩٧٦ ص ١٩٠٥) إنما يلزم أن يظل الحجز قائل الوقت الذي يرتكب فيه الجنائي (الحارس المالك) فعل الإختلاس، فلا تقوم الجريمة إذا كان الحجز قد إنقضى قبل ذلك بصدور ببطلانه، أو بالوفاء بالمبلغ المحجوز قبل تاريخ التبديد (نقض جنائي دلك بصدور ببطلانه، أو بالوفاء بالمبلغ المحجوز قبل تاريخ التبديد (نقض جنائي الاسباب التي يرتب عليها القانون زوال قيد الحجز (راجع المادة ٢٠ حجز) أو إذا كالسباب التي يرتب عليها القانون زوال قيد الحجز (راجع المادة ٢٠ حجز) أو إذا كلمجز وهميا (نقض جنائي ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٢) – الموسوعة الذهبية لعبد المنعم حسنى جه فقرة ١١٥٠).

وقد أكدت محكمة النقض الفرق بين الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لمدم إجراء البيع خلال المدة المقررة قانونا من تاريخ توقيعه، وبين الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز لخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات والتى لا مشاحة فى أنها لا تمس الإحترام ما دام لم يقضى ببطلانه من جهة الإختصاص، فقضت بان الخلط بين الدفعين خطا فى تطبيق القانون يستوجب النقض (نقض جنائى ٢/٢/ / ١٩٧٣ - الموسوعة الذهبية لعبد المنعم حسنى جدً فقرة

إذن يشترط ان يكون هناك أمر حجز قائم، سوء اكان تحفظيا أم تنفيذياً، قضائيا أم إداريا كذلك الذي تامر به السلطة الإدارية استعمالا لحقها في التنفيذ

عادة (١٥)

جرائم الاعتداء على الحجوز

المباشر وتوقعه بمعرفة الصراف أو مامور الضرائب أو غيرهما وقد قضى بأن وجود شركاء للمتهم المحجوز عليه في الدين من أجله أمر لا تأثير له في مسئوليته ما دام هو الهجوز ضده والحارس (نقض ٥ / ٣ / ١٩٥٦ احكام النقض س ٧ رقم ٥٥ ص ٢٨)).

ولا يشترط أن يكون الحجز صحيحاً أو متوقعا بناء على سند سليم، ولذا قضى مرارا بأن الحارس على الاشياء المجوز عليها يكون مسئولا عن التبديد حتى لو كان الحجز مشوبا بما يبطله. وأن مسئوليته تكون قائمة مالم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص قبل وقوع التبديد (نقض ٢٢/٢/٢٩١ القواعد القيانونية جـ٦ رقم ١٢٠ ص ١٧٠ و١٩ /٥/١٩٥١ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٩٦٢ ص ٥٥٨ و ٢١/ ١٠/ ١٩٦٠ ص ١١ رقسم ١٤٢ ص ٧٤٨ و٨/ ١٩٦٣/ س ١٤ رقم ٢ ص ١٦ و ٢٠ / ٥ / ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ١٤٨ ص ١٤١) كسما قيضي بأن الحجز التحفظي واجب الاحترام ولولم يحكم بتشبيته مادام لم يصدر بعد حكم من جهة الاختصاص ببطلانه (نقض ٢١/٥/١٩٥١ أحكام النقض م ٢ رقـــــم ٤١١ ص ١٩٢٦ و ١١/ ١١/ ١٩٥٥ س ٦ رقـــــم ٤٠٠ ص ١٣٦٨ و١٧/ ١١/ /١٥٨ ص ٩ رقم ٢٢٩ ص٩٣٧). وباذ الجريمة تشحيقق ولو اختلس المتهم متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره، ولا يشفع له إنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه، فإن أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز (نقض ١٩٤٢/١١/٩ القواعد القانونية جـ٣ رقم ١٢ ص ١٤)، وبأن الجريمة تقوم ولو اختلس المالك مناعه المحجوز لاعتقاده ببراءة ذمته من الدين المحجوز من اجله، وال السخبالص من الدين قبل توقيع الحجز لا ينفي جريمة الاختبلاس (نقض

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

1/٢/٢/ ١٩٤٣ القواعد القانونية ج٦ رقم ٩٠ ص١٢٣)، ولا تنفيها المنازعة في اصل الدين الهسجموز من أجله (نقض ٢٥/٥/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س٤ رقم ٢٠٠ ص ٨٨١).

عن الحراسة:

يشترط أن يكون هناك حجز قائم، أي إجراءات لها بالاقل مظهرا لحجز القانوني، أما إذا كان الحجز قد فقد وجوده أو مقوماته الأولى لنقض جوهرى في هذه الإجراءات، فلا محل لان يحيطه القانون الجنائي باية حماية. فإذا لم يعين حارس على الحجز فلا تقوم جريمة التبديد لان الحجز لا يتصور قيامه قانوناً إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت بد حارس (نقض ٢٠/٦/٦١) القواعد القانونية حده رقم ٤٤٤ ص ٧٠٠ ونقض ٢٠/١/١٥٥ احكام النقض س ٦ رقم ٥٠٠ ص ١٩٥١ و ١٩٥٠/١/١٠ س ١٩٥١ ص ١٩٥ و ١٩٠٠/١/١٠ س ١٩٥١ رقم ١٠٠ ص ١٥ و ١٩٠٠/١/١٠ س ١٩ رقم ١٠٠ و ١٩٧٠/٣/٢٠ س ١٩ رقم ١٠٠ و٢٠ و١٩٧٠/٣/٢٠ س

وتنص المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات الجديد على أنه إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وجب عليه أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الأشياء المجوزة، وأن يرفع الأمر على الفور لقاضى التنفيذ ليامر إما بنقلها وإيداعها عند أمين يقبل الحراسة يختاره الحاجز أو المحضر، وإما يتكليف أحد رجال الإدارة بالمنطقة الحراسة مؤقتاه.

كما تنص المادة ٣٦٦ على أن ويوقع الحارس على محضر الحجز فإن لم يفعل تذكر اسباب ذلك فيه، ويجب أن تسلم له صورة منه فإذا رفض استلامها تسلم إلى جهة الإدارة. وعلى المخضر إثبات كل ذلك في المحضرة.

جراثم الاعتداء على الحجوز

في حين تنعى المادة ١١ من قسانون الحسجسز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩) على أنه ه يمين مندوب الحاجز على أنه ه يمين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا أو اكثر على الأشياء المحجوزة، ويجوز تميين المدين أو الحائز حارساً. وإذ لم يوجد من يقبل الحراسة، وكان المدين أو الحائز حاضراً كلفه الحراسة، ولا يعتد برفضه إياها (لذا قضى بانه إذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده (المتهم بالتبديد المحكوم ببراءته) كان حاضرا وقت توقيع الحجز، وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها، ومع ذلك لم يناقش الحكم ببراءة المقردات، ولم يتعرض لبحث اثرها في توافر أركان الجريمة المسندة إليه فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في توافير أركان الجريمة المسندة إليه فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون (نقض المسندة إليه فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون (نقض

وراجع فی هذا الشسان نقض ۱۰/۱۱/۱۹۳۱ س ۱۳ رقم ۱۲ ص ۶۶، ۱۹۹۲/۶/۳ رقم ۷۱ ص ۲۸۳ و ۱۹۹۰/۳/۳۰ س ۱۲ رقم ۷۰ ص ۳۲۹). إما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى احد رجال الإدارة المحلين.

عن الحراسة عند تعدد الحجوز:

وقد نصت المادة ٣٧١ من قانون المرافعات الحالى على أنه إذا انتقل المحضر لتوقيع الحجز على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على الحارس عليها أن يبرز صورة محضر الحجز ويقدم الأشياء المحجوزة. وعلى المحضر أن يجرد هذه الأشياء في محضر ويحجز على مالم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الأول حارساً عليها إن كانت في نفس المحل.

ويعلن هذا المحضر خلال البوم التالي على الاكثر إلى الحاجز الاول والمدين والحارس إذا لم يكن حاضراً والمحضر الذي أوقع الحجز الاول.

(10) 5344

جزائم الاعتداء على الحجوز

ويشرتب على هذا الإعلان بقاء المجز لمصلحة الحاجز الثاني ولو نزل عنه الحساجة الأول (نقض ۱۸ / ۱۹۹۳ احكام النقض س ۱۶ ص ۱۹۱)، كسما يعتبر حجزاً تحت يد الخضر على المالغ المتحصلة من البيع.

كما تنص المادة ٣٧٧ منه بأنه إذا وقع الحجز على المنقولات باطلا فلا يؤثر ذلك على الحجوز اللاحقة على نفس المنقولات إذا وقمت صحيحة في ذاتها.

وتنص المادة ٣٧٣ بأن الحارس يعاقب بعقوبة التبديد إذا تعمد عدم إبراز صورة محضر الحجز السابق للمحضر وترتب على ذلك الإضرار باي من الحاجزين.

ومفاد ذلك أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر في إخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول، وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي يظل مكلفاً بالمحافظة عليها إلى أن يتم رفع الحجزين أو إلى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما. وأن واجبائه تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيلاً لأى حجز من الحجوز الموقعة عليه، بل إن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للماصور المكلف ببيعه، ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسدوليته وحده (نقض ١٢/١٨ / ١٩٦٥ الحكام النقض س ١٦ رقم ١٨٦ ص ٩٧٩).

ولا تنتهى الحراسة فى الحجز إلا بانتهاء الحجز نفسه لاى سبب من الاسباب مثل بيع الاشياء المحجوزة، أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكيته المسترد للاشياء المحجوز عليها، أو يحكم قاضى التنفيذ بإعفاء الحارس من الحراسة لاسباب توجب ذلك (م ٣٦٩ مرافعات).

جراثم الاعتداء على الحجوز

اما نقل الأشياء المحجوز عليها لأى سبب من الأسباب، ولو كان بموجب امر من نقضى التفيد فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل نقل قائمة ويقع على عائق الحارس إرشاد المحضر إلى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها، وليس على المحضر ان يبحث عنها بنفسه. وامتناع الحارس عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها يكفى لاعتباره مبدداً (نقض ٤ / ٢ / ١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ رقم ٢٥ ص ١٢٢).

ولا ينتهى الحجز وبالتالى الحراسة عليه نتيجة اتفاق الحارس مع الدائن على بيع الاشياء المحجوز عليها وإحلال غيرها محلها، لان الحجز وقع بامر السلطة القضائية، فيكون الحجز قائماً قانوناً لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضماناً للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله (نقض الحجوزات على أن يقدم ضماناً للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله (نقض م ١٦٠ / ٥ / ١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ رقم ٨٦ ص ٤٤٩، رؤوف عبيد ص ٢٢٤ وص ١٦٠).

ولا عقاب على تبديد الهجوزات أو اختلاسها إذا لم يكن قد عمل بالحجز محضر، لانه في هذه الحالة أيضاً لا يكون هناك حجز باطل، بل إن الحجز يعتبر غير موجود (محكمة مصر الابتدائية في ١٩ / ٤ / ١٩٣٨ المحاماة س ٩ رقم ٥٨).

کما قضی بانه إذا کان المتهم قد دفع بان الحجز باطل لان الدی اوقمه فراش بوزارة الاوقاف فلم يرد الحکم على هذا الدفع بما يفنده فإنه يكون معيماً متعيناً نقضه (نقض ۲۲/ ۱ / ۱۹۵۱ أحكام النقض س ۳ رقم ٤١ ص ٢٠٠).

وإذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد فلا تقوم الجريمة.

مادة (10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

ومن ذلك مثلا أن يوفى المدين المحبوز عليه قيسة المبلغ المحجوز به بالكامل قبل اليوم المحدد للبيع. أو يتصرف المدين في الأشياء المحجوز عليها بعد أن يكون قد وفي ما عليه من الدين، أو إذا تصالح مع الدائن (نقش ١ / ١ / ١٤٣ / القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٦٣ ص ٨٧ وراجع نقض ٠ / ١ / ١ / ١٩٥٨ أحكام النقض م وقم ٥ ٢ ص ٨٢ م). أو بعد إذ يكون قد أودع مبلغ الدين على ذمة الدائن في خزانة المحكمة (نقض ٢ / ١ / ١ / ١٩٢٩ القواعد القانونية جـ ١ رقم ٢٣٣ ص ٨٤). وكذلك بعد إذ يودع المحجوز على مال المدين تحت يده في خزانه المحكمة مبلغاً مساوياً للدين المحجوز من أجله ويخصصه للوفاء بمطلوب الحاجز عند الإقرار له به أو الحكم له بثبوته (رؤوف عبيد ص ٢٣٦)

لذا قضى بانه إذا دفع المتهم بالتبديد بانه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيسمة المحجوزات فإن هذا يكون دفعاً جوهرياً ينبغى على حكم الإدانة ان يعرض له ويرد عليه وإلا كان قاصراً (نقض ١٣/٣/٣/ ١ احكام التقض س ١٨ رقم ٧٢ ص ٣٩٠).

ففى كل هذه الاحوال يزول قيد الحجز عن المحجوز لديه، فلا يعتبر التصرف في الاشياء الهجوزة تبديداً، ولا اختلاسها سرقة.

ومن ذلك أيضاً ما تقضى به المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ٩٥ ١ من اعتبار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم بيع الاشياء المحجوز عليها خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه، وذلك إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب المجز والمدين، أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة، أو لوجود نزاع قضائي، أو بحكم المحكسة، أو بمقتضى القانون، أو لإشكال اثاره المدين أو

جراثم الاعتداء على الحجوز

الفير، او لمدم وجود مشتر للمنقول المحجوز. فإذا كان الثابت أن المحضر لم يجد الاشياء المجوز عليها في اليوم المحدد للبيع وكان ميعاد هذا اليوم بعد انقضاء فترة السنة الاشهر، فلا تقوم جريمة التبديد قانوناً لتخلف ركن قيام الحجز.

وكذلك الشان ايضاً في الحجز القضائي إذ انه طبقاً للمادة ٣٧٥ مرافعات يمتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون. إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون. والبطلان طبقاً لهذه المادة وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه غير متعلق بالنظام العام. بل مقرر لمصلحة المدين وحده فيسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً طبقاً للمادة ٢٢ مرافعات (راجع نقض ١٤/٤/١٥ أو ١٩٥/١٩٠٠ س ١٥ رقم ٩٤ ص ٣٤٠ و١١/٥/١٩٠٠ س ١١ رقسسم ٨٨ ص ١٣١ و٩١/٥/١٩٠١ س ١٩ رقم ٨٢ ص ١٩٠ والدفع ببطلان الحجز لعدم البيع في خلال المعياد المحدد مقرر لمصلحة المدين دون الحارس فليس لهذا الاخير أن يتمسك به إذا سكت عليه المدين (راجع نقض ١٩/٥/١٩٥ س ١٥ رقم ٨٢ ص ١٣١).

وتنص المادة ٢١ من قانون الحبجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه ه يجبوز حبتى يوم البيع وقف إجبراءات الحبجز والبيع، وذلك باداء المبالغ والمسروفات. وفي هذه الحالة يرفع الحبجز، وتسلم للمدين الأشياء المبجوزة بموجب محضر يحرره مندوب الحاجز، ويتضمن إخلاء عهدة الحارس ه.

ولذا فإنه إذا نفع المتهم بانه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم

جزائم الاعتداء على الحجوز

المحدد للبيع وأن بنك التبعليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه، كان هذا دفاعاً جوهرياً، وكان على الحكم أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذي أوفاه المشهم قبل يوم البيع، وإلا كان مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض ١٨ / ١ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٢ وقم ١٨٣ ض ٧٤٨).

اما زوال قيد الحجز بعد حصول التبديد فلا اثر له في محو الجريمة ولو كان ذلك مشلا لسداد الدين وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع التبديد (نقض ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٣/ احكام النقض س ٥ رقم ٢٢ ص ٦١).

(ب) الركن الثانى: إختلاس الأشياء المحجوز عليها: ولفظ الإختلاس هنا يفهم بمعنى واسع، فهو يضم كل فعل من شأنه منع التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها أو عرقلته كإخفاء المحجوزات وعدم تقديمها يوم البيع، وإتلافها (نقض جنائى ٢٠/١٥) - محسوعة النقض ٤ ص ٤٨). وتوقيع حجز صورى يقصد عرقلة التنفيذ. وتطبيقا لذلك قضى بانه إذا كان المتهم قد سخر زوجته فى الحجز على المنقولات موضوع الإختلاس ومكنها من بيعها فى غيبة الحاجزة الاولى وبغير علمها. وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ، فإن إعتباره مختلسا لا مخالفة فيه للقانون (نقض ٢٥/١/١٤) - مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٧٤٤ - ٣٤٤). وكما يقع الإختلاس على الشيء المحجوز عليه فإنه يقع ايضا على نتاجه (شرح قانون العقوبات – القسم الخاص محمود مصطفى – ط ١٩٤٣ ص ٤١٥).

اما إذا لم يكن من شان الفعل الذي اتاه الحارس المالك عرقلة التنفيذ فإنه لا

جرائم الاعتداء على الحجوز

يعد حارسا. ومثال نقل الاشياء المحجوزة من المكان الذي وقع فيه الحجز عليها إلى مكان آخر للمحافظة عليها خوفا من ضياعها، أو الإستيلاء عليها بقصد إستعمالها ثم ردها كما كانت عليه قبل يوم البيم.

(عمر السعيد رمضان - قانون العقوبات - دروس فى جرائم الإعتداء على المال - ط ١٩٦٢ م ١٩٢٠)، كما لا يعتبر من قبيل الإختلاس فيما نحن بصدده لجوء الحارس المالك إلى طريق المنازعة فى التنفيذ بالطعن فى صحة إجراءات الحجز (عبد المنعم حسنى ص ٢٥٨)

ولا يمتبر من قبيل الإختلاص أيضا تصرف الحارس المالك في المنقولات المثلية المحجوز عليها في منشأة تجارية أو صناعية، إذا قام بتوريد مثلها قبل الميعاد المحدد للبيع (الفقرة ٣ من المادة ١٥ من قانون الحجز الإداري)

فقد عبرت المادة ٣٣٣ عن الفعل المادى فى هذه الجرعة بانه واختلاس و كما عبرت عنه المادة ٣٤٣ بنفس اللفظ واختلس. . . » . والاختلاس فى السرقة هو انتزاع الحيازة، وهو فى خيانة الامانة تغيير الحيازة من ناقصة إلى تامة، اما هنا فقد اعطاه قضاء النقض المستقر وطبيعة الجرعة نفسها، مدلولا أوسع من ذلك بكثير، فصلدلوله هنا يشمل بادىء ذى بدء الاختلاس كما فى السرقة إذا كان الختلس غير الحارس على الاشياء المحجوز عليها. ويشمل ثانياً الاختلاس كما في خيانة الامانة إذا كان المختلس هو نفس الحارس عليها. ويشمل أيضاً التبديد كما فى هذه الجرعة الاختراء فهو يتحقق فى الحالين بخروج المال من حيازة الحائز نتيجة بيعه المجرعة الاختراء كنا عنى عليه المادة الثانية من دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ التى جمير للمدين أن يتسرف فى الحاصلات الزراعية الهجوزة ليسدد الاموال الاميرية

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

المتوقع من اجلها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين في ظرف الأربعين يوما التالية لتاريخ الحجز. وهو نص استثنائي يفسر في أهبيق نطاق، ولذا رفضت محكمتنا العليا تطبيقه على بيع محصولات زراعية تسديدا لدين بنك التسليف الزراعى (نقض ١/١٥٠/ ١٩٤٠ القواعد القانونية جـ٥ رقم ٥ ص ٧٥)، أو المبادلة عليه، أو استهلاكه، أو إعدامه، أو رهنه.

وفضلا عن ذلك فللفعل المادى فى الاعتداء على الحجوز صدلول آخر جديد، فهو يتحقق بكل فعل يرمى إلى عرقلة التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها بعدم تقديمها يوم البيع (راجع مثلا نقض ٢٧ / / ١٩٥٣ / احكام النقض س ٤ رقم ١٩٥٧ / س ٤٣٧). فعرقلة التنفيذ هذه هى العنصر الميز لجرائم المال، وهى أحق أن المحجوز عن غيرها من جرائم المال، إن صح وضعها بين جرائم المال، وهى أحق أن توضع بين الجرائم المضرة بالمصلحة العامة لما تتضمنه من معنى الاعتداء على الامر الصادر من السلطة التى أوقعت الحجز. (رؤوف عبيد ص ٢١٧ وما بعدها)

ولأفعال عرقلة التنفيذ هذه صور متعددة: -

- فمنها إخفاء الأشياء المحجوز عليها وعدم تقديمها للمحضر يوم البيع، ولو الفهرها الحارس فيما بعد، وفي الجملة كل امتناع عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع او الإرشاد عنه بقصد عرقلة التنفيذ (راجع مثلا نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ / ١ محكام النقض س ٤ رقم ٢٠ ص ٥٠٠ و ٢٥ / ١٩٠١ س ١١ رقم ٢٠ ص احكام النقض الذي يكون طلبها من ذي صفة قانونية فيه (ولذا قضى بان الحريمة لا تقوم بعدم تقديم الأشياء المحجوز عليها الى مندوب وزارة الأوقاف الحاجزة لانه لا صفة له في مباشرة بيع المحجوز ولا في المطالبة به لبيعه (نقض

(10) فتألف

جرائم الاعتداء على الحجوز

۱۹٤٩/٤/۱۲ القواعد القانونية جـ٧ رقم ۸٦٩ ص ۱۹۳۱)، وأن يكون الامتناع من جانب الحارس دون غيره، وبغير عقر مقبول. وتقدير عقر الحارس أمر موضوعي متى كان التقدير مبنياً على أسباب سائغة (نقض ٥/١٢/ ١٩٥٥) أحكام النقض ص ٦ رقم ٤١٦ ص ١٤٠٧).

ولا يلزم المارس بتقديم المجوزات قبل موعد البيع، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البينم في محل حجزها. ولذا فقد قضى بأن عدم عثور الصراف والممدة وشيخ البلد على المحجوزات في تاريخ سابق على سيماد البيع لا يفيد بذاته التصرف فيها أو توافر إرادة عرقلة التنفيذ (نقض ٢١ / ٤ / ١٩٥٩ احكام النقض ٠٠ رقم ٢ - ١ ص ٤٦٧)

ومنها أن يقوم الحارس بنقل الأشياء المحجوز عليها إلى جهة يجهلها الدائن الحاجز، دون أن يخطره بهذا النقل، ودون أن يستاذن فيه الجهة القضائية المحتصة حتى إذا جاء المحضر في يوم البيع لم يجدها مكانها، وذلك بالنظر لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الحاجز، ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز وللسلطة التي أوقعته (نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٥١ آحكام النقض ص ٢ وقم ٢٥ / ٢ / ١٩٥١).

يل يعد عرقلة لإجراءات التنفيذ مجرد تعمد الحارس الغياب بسوء نية في اليرم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها عن محل الحجز، حتى لا يجده المحضر، ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيمها (نقض ١٩٥١//١٠٥١ احكام النقض س٣ وقم ٨ ص ٢١).

ويلاحظ أن دعوى الاسترداد توقف بيع الأشياء المجوز عليها، وقيامها

جزائم الاعتداء على الحجوز

صحيحة ينتفى معه إمكان القول بحصول عرقلة فى التنفيذ من جانب الحارس، ولكن على الحارس عندئذ أن يحضر يوم البيع ويقدم مالديه من أوراق للمحضر حتى يتعرف هذا الآخير على مدى تأثيرها فى وقف البيع أو عدمه. كما عليه أن يقيد الدعوى فى الوقت المعين فى المادة ٢٨٥ مراقعات وهو يوم بالاقل فى المواد الجزئية ويومين فيما عداها وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار فى التنفيذ، ومن ثم لا يجدى الحارس حينئذ الدفع بقيام دعوى الاسترداد. وإذا كان المتهم باختلاس المحجوزات لم يقدم للمحكمة إلا الصحيفة التى اعلن بها دعوى الاسترداد ولم يذكر أنه قيد الدعوى وأنها استوفت باقى الشروط و فإن ما ينعاه على حكم الإدانة لعدم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير أساس (نقض على حكم الإدانة لعدم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير أساس (نقض

بل قضى بان تسليم الحارس على الاشياء المحجوز عليها هذه الاشياء إلى وكيل الحاجزة يعتبر إخلالا بواجبات الحراسة وتصرفاً في المحجوزات بغير الطريق الذي رسمه القانون (نقض ١٨/٣/٣/١٨ احكام النقض س ١٤ رقم ٤٠ ص

ومن صور عرقلة التنفيذ أيضاً أن يوقع الحارس حجزاً صورياً على الأشياء المحجوز عليها بقصد منع التنفيذ (نقض ٢/٦/٢٢٢ المحاماة س ٤ عدد ١ ص ه و ٢/١٢/٤/ ١٩٤٤ القواعد القانونية جـ٦ رقم ٤٢٩ ص ٤٧٤).

ومنها أيضاً أن يعطى الحارس الشيء المحجوز رهناً لاحد دائنيه.

وكان بعض الاحكام القديمة يلزم الحارس بنقل الاشياء المحجوز عليها إلى المكان المحدد لبيعها، على أنه قد عدل عن هذا الاتجاه إلى عدم التزام الحارس

جرائم الاعتداء على الحجوز

بالنقل، وذلك لانه يتطلب منه مصروفات وعناء ومشقة بما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها (راجع نقض ١/ ١٩٤٣ ١ القواعد القانونية جـ٦ رقم ٩٤ ص ١٩٠ و ١٩٠٧ / ١٩٥٢ ١ أحكام النقض س ٣ رقســـم ١٩٠٧ ص ٢٩٠ و ١٩٠٧ / ١٩٥٢ ١ أحكام النقض س ٣ رقســـم ٢٠١٧ ص ٢٩٠ و ١٩٠٣ / ١١٠ س ١٩٠٣ م ٢١١ م وقلك حتى ولو كان الحارس قد و ١١٠ / ١١٠). وذلك حتى ولو كان الحارس قد تمهد بنقل الشيء المحجوز عليه إلى مكان البيع، لان مثل هذا التعهد لا يصح اعتبار عدم احترامه مكوناً لجريمة، لانه إخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون (نقض ٥ / ١٩٤٣ ١ القسواعــد القسانونيــة جـ٦ رقم ١٩٤٤ ص ١٢٢ و ١٩٠٨ / ١٩٥١ أحكام النقض س رقم ٢٠١ ص ٢٠١ م ١٩٥٧ ص ٢٠١ م رقم ٢٠١ ص ٢٠٠ م ٢٠٠ ص ٢٠٠ ص ٢٠٠ م ٢٠٠ ص ٢٠٠ م ٢٠٠ ص ٢٠٠ ص ٢٠٠ م و و تم ٢٠٠ ص ٢٠٠ ص ٢٠٠ ص ٢٠٠ ص

ج- الركن الشالث: القصد الجنائي: فهذه الجريمة لا نقع إلا عسدية ويتوفر القصد الجنائي بعلم الجاني بان من شان فعله منع التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها أو عرقلته. ولا عبرة في ذلك بالباعث على الإختلاس. ويعتبر عدم تقديم الحارس للشيء المحجوز في اليوم الهدد للبيع مع العلم بذلك اليوم قرينة على توافر القصد الجنائي لديه وهي قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس، كما لو اثبت الحارس أن الشيء الهجوز عليه قد اخذ منه كرها أو خلسة أو كان قد نفق أو هلك بقوة قاهرة أو حادث فجائي (محمود محمود مصطفى - الرجع السابق ص ١١٥ نقض جنائي ١٤/٣/ ١٩٥٨ - مجموعة النقض ٢٥ رقم ٣. نقض حنائي ٥/ / ١٩٥٧ مجموعة النقم حسني ص

جزائم الاعتداء على الحجوز

ولان القصد يقتضى إن يكون الجانى عالما بالحجز وباليوم المحدد للبيع فقد تعين إقامة الدليل عند الإدانة على ثبوت العلم اليقينى. وفي ذلك قول محكمة النقض أنه، يشترط في جريحة إختلاص الأشياء المجوزة أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المنهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليسقين لا بناء على مجرد النظن والإفستراض (نقض جنائي ١٩٤١ / ١٩٤١ - مجموعة النقض ٥ ص ٥٩٥) غير أنه لا يشترط لوجود العلم بقيام الحجز أو باليوم المحدد للبيع أن يكون المتهم قد اعلن رسميا بذلك، بل يكفى ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق (نقض جنائي ٢ / ١٩٥١ - ١٩٥٠ مجموعة النقض ٢ ص ١٩٦١)، كما أنه من جهة آخرى لا يكفى لثبوت العلم بيوم البيع إستناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المنهم به عن طريق اليفين (نقض جنائي ٢ / ١٩٦٨ - ، عبد ثبوت علم المتهم به عن طريق اليفين (نقض جنائي ٢ / ١٩٦٨ - ، عبد المنهم حسني – ص ٢٥٩).

وتقع جريمة إختلاس المحجوزات في التاريخ الذي يرتكب فيه الجاني فعل الإختلاس، ولا يعفى المتهم من العقاب قبامه بعد ذلك بإظهار الاشياء المحجوزة وتقديمها يوم البيع الر تصالحه مع الجهة الحاجزة أو إيداء الإستعداد لسداد الدين المجوز من اجله أو حتى سداده لهذا الدين فعلا. • نقض جنائي ٢٤ / ١ / ١٩٥٦ - مجموعة الاحكام ٧ ص ٧٤)

اذن ينبغى توافر القصد الجنائي، فالاعتداء على الحجز جريمة عمدية فيلزم ابتداء أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائي العام الذى يتضمن إرادة تحقيق الجريمة مع العلم باركانها كما يتطلبها القانون. وتوافر هذا القصد يتطلب بداهة العلم بقيام الحجز، وباليوم المدى قد يكون تاجل له البيع،

جراثم الاعتداء على الحجوز

والاصل أن يكون علم المتهم بالحجز عن طريق توقيعه على محضر الحجز أو إعلانه به رسمياً، والإعلان لا يصلح دليلا قاطعاً على العلم به، بل للمحجوز عليمه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به ((نقض ٢٠ / ١٩٤٨ / القواعد القانونية ج٧ رقم ١٧ ٥ ص ٤٧٥)، وذلك مثلا إذا لم يكن الإعلان لشخصه. وفي نفس الوقت فإنه لا يتحتم ان يكون علم المتهم بقيام الحجز او بتاريخ البيع قد حصل عن طريق الإعلان الرسمي، بل يكفي ثبوته باية طريقة من الطرق (نقض ٢١/٢١/١٩٨) القراعد القانونية جـ٤ رقم ٢٧٩ ص ٣٦٢ و٦/٦/ ١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٣١٣ ص ١٠٦٦ وقسد استلزم بعض الاحكام أن يكون إثبات العلم بالحجز عن طريق أوراق الحجز الرسمية - نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٣٢ القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤٠ ص ٤٣)، وبشرط أن يكون ذلك عن طريق اليقين لا عن طريق اعتبارات نظرية (نقض ٢٤/١١/١٩٣١ القواعد القانونية جـ٥ رقم ٣١٢ ص ٥٩٠ و٢٤/٥/١٩٦٠ احكام النقض س ١١ رقم ٩٣ ص ٤٩٣). فإذا اعترف المتهم مثلا بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه فإنه لا جدوى من الدفع بعدم إعملاته باليدم الذي تحدد للبيع (نقض ١٩٥٤/١/١١ أحسكمام السنقيض من ٥ رقيم ٧٦ ص ٢٣٤ وراجع نيقيض ۱۹۵۱/۲/۸ س ۵ رقم ۱۰۱ ص ۳۱۵)

وتاسيساً على نفس القاعدة فإنه إذا اعترف المتهم بتصرفه في الأشياء المجوز عليها فلا يصح الحكم ببراءته استناداً إلى عدم علمه باليوم المحدد للبيع (نقض 1804/٣/٢٤ مح ٣٣٧). ولا يصح إذا

جزائم الاعتداء على الحجوز

حكم بإدانته أن يطالب المحكمة بالحديث في موضوع العلم اليقيني بيوم البيع، ولا يقبل منه مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن (نقض ١٢ / ١ / ١٩٦٩ إحكام النقض س ٢٠ رقم ١٥ ص ٧٥).

والدفع بانتضاء العلم بيوم البيع هو من الدفوع التى ينبغى أن تشار أمام محكمة الموضوع، فلا تصح إثارته لاول مرة فى النقض (نقض ٢٥/١٠/١٥٤ بمحكمة الموضوع، فلا تصح ٢٤٣ ص ١٣١ و ١٩٦٩/١١/١ س ٢٠ رقم ٢٤٣ ص ١٣١٦ م ١٩٦٦). وهو من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها، وإلا كان حكمها قاصراً معيباً (رؤوف عبيد – ص ١٣٥)

وينبغى أن يكون الرد منطقياً سائغاً، قائماً على الواقع الفعلى لا على مجرد الاعتبارات الافتراضية أو المدنية. ومن ذلك مثلا أن يستند حكم الإدانة في رده على الدفع، بانتفاء العلم بيوم البيح إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت المتهم عن طريق اليقين كما قلنا، إذ أن ومثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الموجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بها هر نقض ٢٠/٥/١٠ احكام النقض س ١٩ رقم ١١٦ ص ٥٨٥،

ويلزم في هذا النوع من الجرائم قصد خاص او نية محددة هي نية عرقلة التنفيذ او تعطيل الحجز (راجع نقض ١٩/١٢/١٣ احكام النقض س ٦ وقم ٩٥ ص ٢٨٣ و ٢٠٤ / ١٩٥٥/ م

(16) **Sale**

جراثم الاعتداء على الحجوز

رق م ٢٩٦٩ ص ٢٦٦١ و ٢٠٥ م ١٩٦١ م ٢٠١ رق ١٩٦٠ م ٢٠٠ و ١٩٦٥ م ٢٠ م ١٩٦٥ م ١٩٦٥ م ١٩٦٥ م ١٩٦٥ م ١٩٦٥ م ١٩٦٢ م ١٩٦٥ م ١٩٦٢ م ١٩٦٤ م المتناص الحيارة التنفيذ في نقض ٢٠١٧ ١٩٥٢ ا ١٩٥٣ ا ١٩٥٣ ا ١٩٥٣ م ١٩٦٥ م ١٢٧ م ١٩٠٥ ١ م ١٩٠٤ ومن ذلك مستسلا أن يستعمل الحيارة غير المالك الاشياء المحجوز عليها أو يستغلها أو يعيرها على يحرم من أجر الحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات (تقضى المادة ٢٦٨ مرافعات يغيرها والا حرم من أجرة الحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات (تقضى المادة ٢٦٨ مرافعات يغيرها والا حرم من أجرة الحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات، إنما يجوز إذا كان يستغلها أو يغيرها والا حرم من أجرة الحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات، إنما يجوز إذا كان

وإذا كان الحبجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لادارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مشغل أو مؤسسة جاز لقاضى التنفيذ بناء على طلب أحد ذوى الشان أن يكلف الحارس الادارة أو الاستغلال أو يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك)

ولا ینفی توافر القصد آن یسدد المدین الدین، أو آن یتصالح مع الدائن، أو آن یتصالح مع الدائن، أو آن یتنازل الحاجز عن حجزه للسداد بعد حصول التبدید بالفعل (راجع مثلا نقض ۲۲/۲۶ می ۳۸۱ ص ۱۹۵۲ و ۲/۲/۲ می ۹۷۲ ص ۲۷۲ ص ۲۷۲ ص ۲۷۲ می ۲۷۲ ص ۲۷۲

(10) 154

جزائم الاعتداء على الحجوز

و۲۱/۱/۱۹۹۶ س ۷ رقبم ۲۹ س ۷۶ و ۱۹۳/۱۹۹۸ س ۱۶ وقم ۲ ص ۱۹ و ۱۹/۱/۱۹۹۶ س ۱۰ رقم ۸۲ ص ۲۹۱). وقد جرت المحاكم على الامر بوقف تنفيذ العقوبة في مثل هذه الاحوال.

كما لا ينفى توافر القصد الجنائى أن يحتج الحارس – الذى امتنع غن تقديم الأشياء المحجوز عليها إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ – بأنه يعلم بأن الشيء الهجوز غير مملوك للمحجوز عليه، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الآخير من الحيمة المختصة بإلغاء الحجز (نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ احكام النقض س ٢٠ رقم ١٣٠ ص ٥٨ رهم)

ولكن ينفى توافر القصد الجنائي الجهل أو الخطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية. فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف فى المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذى وقع الحجز نفاذاً له، وهو دفاع جوهرى، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض ١٩ / ٣/ ١٩ محكام النقض س ١١ رقم ٢٥ ص ٢٧). وهذا القضاء يعتبر تطبيقاً خاصاً للمبدأ العام الذى جرت عليه أحكام النقض من ناحية جواز الاعتداد بالجهل باحكام القرانين الأخرى غير القانون الجنائي، وهو هنا قانون المرافعات المدنية. وتقدير توافر القصد الجنائي يستخلصه قاضي الموضوع من كل ما قد يؤدى إليه (نقض ١١/١/ ١٩٣٨ القواعد القانونية جه رقم ١٤٨ ا ١٩٣٨).

مادة (10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

ويلاحظ أن الضرر يعتبر في جرائم الاعتداء على الحجوز ركناً مفترضاً ومترتبا حتما علي وقوع الفعل المادى فيها، فهو ليس ركناً موضوعيا قائما بذاته يستلزم بياناً خاصا في حكم الإدانة فيها، وفي ذلك تقول محكمة النقض وإن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز، ثم التاخير الذي لا مبرر له والذي يترتب علي عدم بيم الشيء المججوز عليه وتحصيل قيمته نقداً كاف بذاته لتكوين ركن الضرر ((نقض ١٦/٥/ ١٩٣٩ القواعد القانونية جدا رقم ٢٥٩).

والاعتداء على الحجز في آية صورة من صوره جريمة وقتية، فيسرى التقادم من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز (نقض ٢٥ / ١٩٤٨ / ١٩٤٨ القبواعد القانونية جالارةم ٦٥ - ٦٢ (٦٣٠) وإذا لم يكن تاريخ وقوع الاختلاس معروفا القانونية جالارة م ١٩٤٨ الجريمة، ويجوز اعتبار تاريخ محضر التبديد تاريخا مبدئيا لها، وللمتهم إذا شاء أن يثبت وقوعها في تاريخ سابق. كما قضى بائه لا يصح اعتبار اليوم المحدد لبيع الاشياء الهجوز عليها تاريخا للاختلاس، بل لابد لتحققه في الواقع وإمكان القاضى من الاخذ به من دليل خاص يدل عليه (نقض الم ١٩٤١ القواعد القانونية جارقم ٣٢٥ ص ٧٣٠). ومن جهة آخرى فإن الجريمة تتم متى ثبت تصرف المحجوز عليه في المحجوزات ولوقبل حكول اليوم المحدد للبيع. ولذا فإن اعتراف المتهم بتصرفه في المحجوز يقيم مسئوليته عن الاختلاس ولو لم يعلن بيوم البيع.

وتحديد التاريخ - كما هو القاعدة - امر موضوع لا يخضع لرقابة النقض إلا

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

إذا كان قضاء قاضى للوضوع فيه غير مستمد من الواقع الثابت في أوراق الدعوى بل مؤسساً على اعتبارات قانونية صرف.

ويخضع الاختلاس أو التبديد أو مافي حكمها في إثباته للقواعد العامة فلا يشترط له محضر يحرره موظف معين، بل للمحكمة أن تقتنع بثبوت الواقعة من الله و قرينة مما يقدم إليها في الدعوى (رؤوف عبيد - ص ١٦٠ وص ١٦١) وعقوبة المادة (مادة ٣٤١) لانها المعرض وقوع الفعل المعاقب عليه من أمين وهو الحارس على المال المحجوز عليه، ولو كان مالكا إياه وتسرى عليها أحكام العود، فتطبق المواد ٩٤٩ و ٥٠ و ١٥ متى توافرت شروطها (نقض ٢٩١ / ١١ / ١٩٥ مجموعة أحكام النقض سنه ٨ رقم 1١ معرس عمر ١١٠ ومن باب أولى خيانة الامانة. ولا نص على عقاب الشروع فيها.

٥ ٤٧ - (ثالثا) جريمة الغير وجريمة المالك غير الحارس:

تنص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات على أن الخِنلاس الأشياء المحجوزة عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولوكان حاصلا من مالكها.

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة ٥.

ويلاحظ أن مجال تطبيق هذه المادة الحالات الى يقع فيها اختلاس الأشياء المجوز عليها من غير الحارس حتى ولو كان المالك نفسه. ولتطبيقها ينبخى توافر أركان ثلاثة:

جرائم الاعتداء على الحجوز

- (1) وجود حجز قضائي اأو إداري قائم.
 - (ب) إختلاس الأشياء المحجوزة.
- (ج) القصد الجنائي (انظر فيحا يتعلق بهذه الاركان الثلاثة ما سبق أن ذكرناه فيما مضي).

وربما يبدو لاول وهلة أن سربان حكم المادة ٣٢٣ على الغير يعد تزيدا وأنه لا يضيف جديدا لان فعل الغير سحتبر سرقة عادية والواقع أن تناول أفعال الغير فيما نحن بصدده لا يخلو من فائدة في حالتين الأولى إذا حصل الاختلاس منه برضاء المدين المالك أو بإيماز منه إذ يمتنع تطبيق أحكام السرقة في هذه الحالة لان من شروط الإختلاس أن يكون حاصلا بدون رضاء المالك والثانية إذا لم تكن لدى الغير نبة تملك المال بل كانت غايته مجرد نقله أو حيازته لعرقلة التنفيذ عليه إرضاء للمالك المدين إذ لا يمكن عندئذ اعتبار الفعل سرقة لانتفاء سلب الحيازة بركنيها وهو ما يلزم لتوفر معنى الإختلاس في السرقة بل ولإنتفاء القصد الجنائي فيها (القسم الخاص في قانون العقوبات - جرائم الإعتداء على الاشخاص فيعبا (الموال - عبد المهين بكر - ١٩٦٨ ص ٣٩٤).

والنص على جعل إختلاس الأشياء المحجوزة - متى وقع من غير الحارس عليها - في حكم السرقة يقتضي إخضاعه من حيث المقاب لكافة الأحكام التي تسرى على هذه الجربمة فيعاقب على هذا الفعل بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين (المادة ٣١٨ عقوبات) ومع ذلك فقد نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٣٢٨ المشار اليها على استبعاد اختلاس الأشياء المحجوزة من الحضوع لاحكام المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والتي صارت بعد تصديلها بالقانون رقم ٢٤ لسنة

(10) 664

جزائم الاعتداء على الحجوز

194٧ مقصورة على مجرد تقييد حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في السرقات التي تقع من الاصول والفروع أو الأزواج بعبد الله كالسبب الذي تعديلها – تقرر إعفاء من العقوبة في الحالات التي نحن بصددها والسبب الذي دعا الى تقرير هذا الاستثناء هو اختلاس الهجوزات الى جانب مساسه بحقوق الدائين الحاجزين ينطوى على إخلال بالإحترام الواجب لاوامر السلطات العامة الصادرة بالحجز وتطبيقا لذلك لو أن زوجة حجزت على مال لزوجها فإنه يجوز للنيابة العامة أو تحرك الدعوى الجنائية قبل إينها الذي يختلس المجوزات إرضاء لوالده دون أن تتقيد في ذلك بتقديم شكوى من الزوجة الحاجزة التي لا يكون لها ايضا ان توقف السير في الدعوى بالتنازل عنها أو أن توقف تنفيذ الحكم الذي يصدر فيها (عبد المنعم حسني ص ٢٦٠).

وعقوبة الماذة ٣٢٣هي نفس عقوبة السرقة لانها تفترض وقوع الفعل المعاقب عليه من غير حائز ولو كأن مالكا إياه، ولذا فإنه:

أولا: يعاقب على الشروع فيها طبقا للمادة ٣٢٠ ع.

ثانيا: إذا ترافر في الفعل ظرف مشدد للسرقة فإنه ينطبق عليها، ومن ثم قضى بان شروع المتهمين اثناء الليل في اختلام محصول القطن المملوك لاحدهم والمحجوز عليه لصالح آخر حالة كون احدهم يحمل سلاحاً يعد شروعاً في جناية سرقة طبقاً للمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٦، ٣١٣ع (نقض ٢٩/١١/١٤) القواعد القانونية جُد رقم ٢١٨ ص ٣٤٣) وهي تعتبر مماثلة أيضا للسرقة والنصب وخيانة الامانة في آحكام العود.

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ على أنه لا تسرى في هذه الحالة

مادة (10)

جراثم الاعتداء على الحجوز

أحكام المادة ٣١٢ من القانون . . (الخاصة بعدم تحريك الدعوى إلا بناء على شكوى من المجنى عليه)[نقض ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٨ القواعد القانونية جا رقم ٣٦٦ ص ٦٦٣].

وتطبق الاحكام العامة للاشتراك في جريمتي المادتين ٣٤٧، ٣٢٣ معا. (رؤوف عبيد - ص ٣٦٣).

٧٤٦ - بيانات حكم الإدانة في جرائم الاعتداء على الحجوز:

تلزم مراعاة القواعد العامة في تحرير أسباب الإدانة، وما تتطلبه المادة ٣١٠ إجراءات من ضرورة اشتمال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة، والظروف التى وقعت فيها، مع الإشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه (رؤوف عبيد – ص ٦٣٣ وما بعدها).

وبيان الواقعة يتطلب ان يستفاد من الحكم توافر عناصر الجريمة واولها هنا فعل الاختلاس أو التبديد، أو ما في حكمها. ويكفي في بيانه ان يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب إلى المتهم وطلب منه الشيء الهجوز فقرر له أنه غير موجود (نقض 17 م 171) . حين أن مندوب الحجز قد ذهب إلى المتهم وطلب منه الشيء الهجوز فقرر له أنه غير لا يكفي قوله وإن التهمة ثابتة قل المتهم من محضر التبديد المؤرخ . . ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لنص مادة التبديد (نقض 17 / 1902 / 1903 ما احكام النقض س وقم 11 ص 13 و 1903 / 1904 أحكام النقض س 1 كيف عند المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المن

مادة (10)

جراثم الاعتداء على الحجوز

الاشتراك بالنسبة إلى المدين، وفي التدليل على ثبوتها في حقه (نقض ١٧٣ م ١٨ وراجع نقض التدليل على ثبوتها في حقه وراجع نقض ١٩٠٥ / ١٩٠٥ القبونية على ٥٠٠).

كما قضى بانه إذا دفع المتهم بانه لا يعلم بالحجز أصلا فإنه لا يعد رداً ساتهاً على مذا الدفع قول الحكم وبان اقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع، لان هذا الرد لا يكفى لتفنيد دفاعه وإثبات العلم، فضالا عن أنه لم يبين مؤدى اقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع (نقض / ١٩ / ١ / ١ / ١٩ كام الشقض س ٨ رقم ١٩١١ ص ٧٩٧).

وباته إذا دفع المتهم بالسداد قبل التاريخ المحدد للبيع وبتنازل الجهة الحاجزة عن الحجز كان هذا دفعاً جوهرياً لا يغنى في الرد عليه ان يقول الحكم بان السداد اللحق لا ينفى القصد الجنائي في الجريمة، بل كان ينبغى ان يستظهر تاريخ التنازل، وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أم لاحقاً له (نقض ١/١/ ١٩٦٢ أحكام النقض ص١٣ رقم ٨ ص ٣٣. ويراجع في خصوص الرد على الدفع بالسداد السابق نقض ١٢/ / ١٩٦٢ م ١٩٦٢ م ١٩٦٧ م ١٩٦٧).

وتاريخ التبديد بيان جوهرى في حكم الإدانة به. أما خلوه من مكان الحجز (راجع نقض ١٩٨٨ / ١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٣٨ ص ٦٢٣)، أو من تاريخ توقيع الحجز فقد قضى باته لا يطعن في صحته، وإن كان الاصوب علي أية حال أن يرد في الحكم. ويكون لذكر تاريخ الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم

جراثم الاعتداء على الحجوز

الجهل بوجود الحجز أصلا أو بتاريخ وقوعه (نقض ٢٠/١/ ١٩٣٢ | القواعد القانونية جـ٣ رقم ١٥٣ ص ٢٠) كما ذهب حكم آخر إلى أن إغفال تاريخ الحابز لا اعتداد به ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه، وما دام الطاعن لا يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك، وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في إدائته وعدمها (نقض ٢٠/١/١٠/١ المواعد القانونية جـ٢ رقم ٣٦٩ ص ٥٠ و ٢٠ و ٢٩ ١٩ ٢٠ ص ١٠ و تحرير ٢٠ المحكم استلزم أن يكون الحكم النقض س ١٠ رقم ٧٩ ص ٣٥٧. حين أن بعض الاحكام استلزم أن يكون الحكم شاملا (نقض ١٠/٤/١٠ القواعد القانونية جـ٢ رقم ٢١ ص ١٥ كما استلزم حكم آخر أن يبين الحكم بالإدانة متى الحيز، وكذا المداعد توقع ومن الذي أوقعه وما علاقة المتهم به، وهل أعلن البه أم لا ومتى كان إعلائه وما دليل هذا الاعلان ويكون كله أخذا من الإوراق الرسمية المحررة بمقتضى المادتين ٤ ،٥ من دكريتو ٥٠ مارس سنة ١٨٨٠ الحاص بالحجوز الإدارية. (نقض ١٥/١/ ١٩٣٠ القواعد القانونية جـ٢ رقم ١٨٨ ص٠١).

وإذا دفع المتهم ببطلان محضر التبديد فالرد على ذلك لازم، لان فعل الاختلاس يشبت حتى بلا محضر أصلا (نقض ١٦ / ١١ / ١٩٤٢ القواعد القانونية جة رقم ١٨ ص ٢٠).

اما الدفع ببطلان محضر الحجز، أو بانعدامه، فهو دفع جوهرى، ومثله الدفع بعدم قيام الحجز لمثل التخالص السابق. فإذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لإعفائه من سداد الرسوم المحجوز من

جرائم الاعتداء على الحجوز

أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع، ولكن المحكمة قضت بإدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في النسبيب بما يوجب نقضه (نقض ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ رقم ١١ ٧ من ٤٦٧).

ومتى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن فى جريمة التبديد استناداً إلى ما أثبته المحضر فى محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التى كان يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الجديد والذى عين حارسا بدلا من الطاعن، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التى كان يديرها قبل تأميمها، وتستظهر ما إذا كان صحيحاً أم غير صحيح. . فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه (نقض ١٩/٠/٤/١٩).

كما يشترط أن يكون المتهم عالما علماً حقيقاً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفة من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه، ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكم ها قاصرا (نقض ٢١/٥/١٩٦ أحكام النقض س١٢ رقم ١٢٠ ص

وفى الجملة ينبغي أن يستفاد من حكم الإدانة توافر القصد الجنائى بشطريه ولو ضمناً. فلذا ينبغى أن يثبت علم المتهم باليوم المحدد للبيم. وقد حكم بأنه يعد قصورا فى إثبات هذا العلم الاعتماد على قول المخضر فى محضر التبديد إن

(10) Esla

جراثم الاعتداء على الحجوز

إجراءات البيع استوفيت قانونا (نقض ٢٠ / ٢/ ١٩٥٢ احكام النقض س ٣ رقم الجراءات البيع استوفيت قانونا (نقض ٢٥ / ٢/ ١٩٥٢ الخاص، بل يكفى ان يكون في عبارته ما يدل على معنى سوء نية مختلس الاشياء المجوز عليها ان يكون في عبارته ما يدل على معنى سوء نية مختلس الاشياء المجوز عليها (نقض ٣ / ٤ / ١٩٣٤ القواعد القانونية جـ٣ رقم ٢٢٨ ص ٣٠٧)، وذلك إلا إذا كان سوء القصد محل شك في الواقعة المطروحة. ولذا حكم بانه إذا كان الحارس قد ادعى أنه حفظ المجوزات في محل مامون وأنه لم يقدمها للبيع لتغيبه بمحل عمله فلم يبحث حكم الإدانة في أمر عدم تقديم المجوزات، وهل كان بسوء قصد أم للسبب الذي ادعاه، كان قصوراً في الحكم (نقض ٢٨ / ١٩٣٩ / ١٩٣٩ العكام النقض س القواعد القانونية جـ١ رقم ٢٠ ٢ ص ٣٥٣ و ٢ / ٢ / ١٩٣٥ الحكام النقض س ٢٠ و رقم ٢٠ ٢ ص ٢٥٣ و ٢ / ٢ / ١٩٣٥ الحكام النقض س

وكذلك إذا دفع بعدم مسعوليته عن تبديد المحجوزات استنادا إلى أن الدائرة التي يعمل بها قد استولت عليه بغير علم منه أو رضاه، فإن هذا الدفع لو صح لامتنع القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ، وبالتالي ينبغي أن يرد حكم الإدانة عليه رداً سائفاً، وإلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه (نقض ٧ / ٣ / ١٩٦٠ محكام النقض س ١ ١ رقم ٤٢ ص ٢٠٠).

وفهم دعوى التبديد على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو القاعل ومن هو الشاعل ومن هو الشريك في جريمة تبديد الأشياء المجوز عليها قضائيا، ومن المقصود بإدانته من المتهمين لا يمد خطا مادياً، بل يعيب الحكم الصادر بالتناقض والتخاذل (نقض المتهمين لا يمد ١٩٥٣).

أحكام نقض تتعلق بجرائم الاعتداء على الحجوز:

٧٤٧ - محل الدقع بعدم العلم بيوم البيع:

الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المجوزة موجودة ولم تبدد. وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي إطمانت لما أوردته من عناصر ساتفة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص.

(نقض جنائي ٢٢/٢٢/١٩٩٩ الطعن ١٣٠٠/ ٣٩ق).

٧٤٨ - أشياء محجوزة - تبديد - محكمة الموضوع:

الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن يكون الأشباء المجوزة موجودة ولم تبدد، وهو ما لم يثيره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي إطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجود المجوزات، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الحصوص. (نقض جنائي ١٣ / / ١٩٦٩ – العلمن ١٧٥٧ / ٣٨ق)

٧٤٩ - جريمة تبديد المجوزات - عقوبة - شرطها :

إستقر قضاء محكمة النقض على أن يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حلما حقيقيا باليوم المحدد للبيع، ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا السوم بقصد عرقلة التنفيذ. (نقض جنائي ١٠٤٨ / ١٠٤٨).

جرائم الاعتداء على الحجوز

• ٧٥ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - إثبات العلم بيوم البيع

يمد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصراً ولا يكفى فى إثبات العلم بيوم البيع إستناد المحكم إلى إعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم من به عن طريق اليقين إذ أن مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الرجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها. (نقض جنائي

٧٥١ - إختلاس الأشياء المجوزة - عقوبة - العلم بقيام الحجز

يجب لتوقيع المقاب في جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز، غير أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى، بل يكفى ثبوت حسوله باى طريق من الطرق. (نقض جنائي 1 / ١٧ / ١٩٦٧/ الطعن ١٨١٦ / ٣٧ق).

٧٥٢ - نقل المحجوزات ولو بأمر من القضاء. لا يترتب عليه إنتهاء الحراسة. فالحارس يعتبر مبددا بمجرد امتناعه عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الإرشاد عنه.

الحراسة في الحجز إنما تنتهى بإنتهاء الحجز لاى سبب من الاسباب كبيع الاشياء المحجوزة. أو الحكم في دعوى الإسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمسترد، أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز

جراثم الاعتداء على الحجوز

أو للدين لأسباب توجب ذِّلك، طبقاً للمادة ٥١٥ من قانون الرافعات الدنية. والتجارية .

أما نقل الهجوزات من مكان حجزها لأى سبب من الأصباب. ولو كانت بموجب أمر المحكمة، فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة، بل تظل قائمة، ويكون على الحمارس إرشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود الهجوزات، إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان الذي وقع فيه الحجز عليها، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه، لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ويكفى لإعتبار الحارس مبددا، إمتناعه عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه (نقض جنائي 1972/ 1972 - المحاماة 20 - 29 - 7).

٧٥٣ - دفاع اختلاس محجوزات - دفع المتهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه. إدانته دون تحقيق هذا الدفاع. اخلال بحق الدفاع.

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات، بل أن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول، وطلب تحقيق هذا الدفاع وسماع أقوال موظفي وزارة الأوقاف الحاجزة. ولكن المحكمة قضت بإدانته دون أن تجيبه إلى طلبه

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أمام محكمتى أول درجة وثانى درجة أن شاهدا واحدا هو الذى سمعت أقواله فى مواجهة الطاعن. وقد انحصرت شهادته فى أن حجزا قد وقع ضد الطاعن وأنه لا يزال مدينا للوزارة الحاجزة، ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة ثانى درجة الدفاع

جرائم الاعتداء على الحجوز

المشار إليه بوجه الطعن وطلب إليها تحقيقه، ولكنها قضت في الدعوى بتاييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانته دون أن تجيبه إلى طلبه بمقولة أنه لم يفصح عن وجه استشهاده بمندوب الوزارة، ومع أن محضر الجلسة واضع في أن أقوال محامى الطمن قد بترت بترا بإبراد عبارة غير كاملة، وكان ما ثبت من دفاعه المشار إليه فيما سبق هاما من شأته لو صع أن يؤثر في مصير الدعوى، وكان ما فيما ردت به الحكمة في ألحكم المطمون فيه على دفاع الطعن من أن الحارس إذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد أخل بأول واجباته كحارس، وأنه كان متيسرا له أن يدرأ مسعوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن، هذا الذي قالته المحكمة لا يغنى عن تحقيق دفاعه. فإن المحكمة إذ قضت بإدانته هذا الذي قالته المحجوزات دون تحقيق تكون قد أخلت بحقه في الدفاع نما يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

(نقض جنائي ١٩٥١/١٢/١٨ - الحاماة ٣٢ -١٤٢٢ - ٤٦٣)

(نقض جنائي ٧/٣/٣٨٧ - القواعد القانونية ٤-١٦٩ - ١٥٥).

٧٥٤ - إختلاس أشياء محجوزة. تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء عن هي في عهدته إلى مندوب البيم بقصد عرقلة التنفيذ.

أن جربمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بحجرد عدم تقديم الأشياء بمن هى فى عهدته للمكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ. فإذا كانت المحكمة أثبتت أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها، وبدلا من أن يترقب حضور المحضر فى ذلك اليوم ليقدمها له تعمد

جراثم الاعتداء على الحجوز

الفياب في يوم البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء الهجوزة لبيعها، فهذا يكفى لسلامة حكمها بالإدانة.

(نقض جنائي ١٩٥١/١٠/٨ - المحاماة ٢٣ - ١٩٩١ - ٤٩٧) ,

٧٥٥ – قيمام النزاع بشأن الضريبة التي وفع الحجز من أجلها لا يمنع مسئولية المتهم عن جريمة التبديد.

لا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المجوز عليها لمسالح مصلحة الضرائب قوله أن الضريبة التي أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الآداء فوراً ما دام الحجز قائما وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠.

(نقض جنائي ٢١/٥/٢٥١ - الحاماة ٢٧-١٠٨٤)

٧٥٦ - المنازعة في أصل الدين. لا تأثير لها في المسئولية عن عرقلة تنفيذ الحجز الواقع من أجل هذا الدين.

ان منازعة الطاعن في أصل الدين الخسجوز من اجله لا تأثير لها في مستوليته المترتبة على توقيع الحجز الذي دين بالإشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه.

(نقض جنائي ٢٥/٥/٣٥٣ - المحاماة ٣٥ - ١٩٦٨ - ١٥٦).

٧٥٧ - اختلام أشياء محجوزة . مجرد عدم نقل المحجوز الى السوق في اليوم للبيع. لا يكفي لقيام الجريمة.

أن الحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان الحجز الي مكان آخر

جرائم الاعتداء على الحجوز

لبيعه فيه. وإذن فإذا ادانت المحكمة المتهم في جريمة تبديد الهجوزات لجرد عدم نقلها إلى السوق في اليوم المحدد للبيع، وكان حكمها بذلك خاليا مما يشبت تصرف الحارس في الاشياء المجوزة مما لا يمكن معه عده مرتكباً جريمة الاختلاس. وكان الثابت أيضا أن المتهم أوفى بالدين الهجوز من أجله – فهذا الحكم يكون خاطا ويتمين نقضه وتبرئة الطاعن.

(نقض جنائي ٢٠/٤/٢٠ ـ المحاماة ٣٥٥ - ٣٢٣ - ٥٧).

٧٥٨ -- اختسلاس أشياء محجوزة. علم المتهم بالسوم المحدد لبيع المجوز شرط للعقاب. دفع المتهم بأنه لم يعلم بهذا اليوم. الإعتقاد في إثبات علمه على قول المحضر في محضر التبديد أن إجراءات البيع إستوفيت قانونا.
قصور.

إذا كان المتهم بإختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بان المصر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع. وكانت المحكمة قد إكتفت فى قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر فى محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد إستوفيت قانونا ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع إلى اوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق، فإن حكمها يكون قاصراً قصورا يعيبه نما يستوجب نقضه، إذ يشترط العقاب على جريمة اختلاس المحجوز أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم.

(نقض جنائي ٢٥ / ٢ / ١٩٥٢ - المحاماة ٣٤ - ١١٦١ - ٤٨٧)

٧٥٩ - تبديد - شرطه - قيام الحجز - اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا

(10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه – القصاء بإدانة التهم عن جرعة التبديد رغم ذلك - خطأ .

جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة 1900 على إعتبار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة شهور من تاريخ توقيمه - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع بعد صدور القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كان لم يكن. فإن الحكم المطمون فيه إذا قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطئا في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف اركانها، مما يتمين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم.

(نقض ١٣/٤/١٥ مجموعة المكتب الفني ١٠-٤٢٧ - ٩٣)

(نقض ٧ /٥ /١٩٧٣ مجموعة المكتب الفني ٢٤-١١٤ - ١٢٥).

٧٦ - خيانة أمانة - اختلاس محجوزات . حكم تسيب كاف. ذكر
 أن المتهم لم يقدم المجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز . تحدثه بعد ذلك
 عن نية التبديد . غير لازم.

متى كان الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن انحجوز عليه فى يوم البيع مع علمه بالحجز. فإن فى ذلك ما يكفى لإثبات وتوافر نيه التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث استقلالا عن هذه النية.

(نقض جنائي ٢٤ / ١٩٥٨ - المحاملة ٣٩ - ٣٧٩ - ١٦١)

۰ ۷ ۳ - خيانة أمانة . إختلاص محجوزات - إستناد الحكم في إدانة التهم بالتبديد إلى عدم نقله المجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . خطأ .

جرائم الاعتداء على الحجوز

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة التبديد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق فى اليوم المحدد بناء على تعهده بذلك، وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس فى الاشياء المحجوزة، فإنه يكون قد اخطا، ذلك أن مثل هذا التعهد - أن صح لا يعدو أن يكون إخلالا بإنفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم إحترامه مكونا للجرعة.

(نقض جنائي ٢/٢/٣٠) - المحاماة ٣٩ - ٣٧١ - ١٣٨)

٧٩٢ - خيانة أمانة قصد جنائى . تراخى المجنى عليه فى دفع نفقات حفظ المنقولات التى عين المتهم حارسا عليها . بيمها بمعرفة المحضر وفاء لمتأخر إيجار الخزن الذى حفظت فيه . عدم جواز إتخاذ ذلك دليلا على توفر القصد الجنائي لديه .

متى كان الثابت أن المجنى عليه قد تراخى فى تسليم المنقولات التى عين المتهم حارسا عليها وفى نفقات حفظها حتى بيعت بمعرفة المحضر وفاء لمتاخر إيجار الخزن الذى حفظت به فإنه لا يجوز إتخاذ ذلك دليلا على أن المتهم بتصرفه القانوني هذا قصد إلى تبديد ما أودع عليه.

(نقض جنائي ٢٩/١/٢٥) المحاماة ٣٨ ص٤٩٧ رقم ٢٠٧)

٧٦٣ - خيانة أمانة. حكم وتسبيب معيب، إدانة المتهم بجريمة التبديد دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه. قصور.

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بمالكه فإنه يكون قاصر البيان.

(نقض جنائي ۲۸/۱/۲۸ ـ المحاماة ۳۸ ص۹۹۵ رقم ۳۰۱)

جزاثم الاعتداء على الحجوز

٤ ٧٦ - الإتفاق على وقف البيع - سقوط الحجز - بيع الحجوزات:

يبين من نص المادة ١٩ ه من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن إصلان المدين أو تحديد يوم البيع في خلال الميعاد لا شأن لا يهما في إنقطاع المدة – وإنحا مراد الشارع أن يتم البيع فعلا في خلال ستة أشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجز إلى إتمام البيع المهم إلا أن تقف الإجراءات لسبب من الاسباب التي أشار اليهر.

لا يجدى المتهم تمسكه بخطا ما ذهب إليه الحكم في حساب الحد الذي تنتهى به هذه الستة أشهر، وذلك بان الواقع من الامر أن الفترة الداخلة بين تاريخ إتفاق الطرفين على وقف البيع وبين اليوم الذي تحدد لإيقاع البيع فيه - هذه الفترة لا تجاوز الميعاد الذي نمست عليه المادة ١٩ ه من قانون المرافعات المدنية والتجارية محسوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه، فيكون ما وقع فيه الحكم من خطا حساب المدة غير مؤثر في سلامة النتيجة التي إنتهى إليها ولا فيما رتبه الحكم من آثار قانونية.

ومن المقرر قانونا أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إداريا نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزاً قضائياً، ذلك لان هذا الحجز الأخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف في المحجوز إحتراما لامر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المتهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية صحيح في القانون.

(نقض جنائي ٣/٨/ ١٩٦٠ - مجموعة المكتب الفني ١١ - ٢١٥ - ٤٣)

جراثم الاعتداء على الحجوز

 ٧٦٥ – الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون المجوزات موجودة فعلا.

من المقرر أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون المحجوزات موجودة .

فلا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فيما إطمأنت إليه وعولت فيه على الأدلة السائغة التي أوردتها، فما يقوله المتهم من أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه عن هلاك الدابتين المحجوزتين من قبل اليوم المحدد للبيع، وإطراحها الشهادتين اللتين فدمها إلى المحكمة تفيدان ذلك، مردود بما أثبته الحكم من أن أوصاف الدابتين المبينة بالشهادتين لا تنفق وتلك الأوصاف المبينة في محضر الحجز.

ودفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الاشياء المحجوز عليها التي كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر.

(نقض جنائي ١٩٥٩/١١/٩ - المحاماة ٤١ - ٢٩٠ - ١٣١)

٧٦٦ - يجب إحسرام الحجز إلى أن يقضى ببطلانه، توقيع الحجز بحضور شاهد واحد بدلا من شاهدين لا يبرر الإعتداء عليه.

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي إحترامه قانونا ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلاته من جهة الإختصاص، فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات. (نقض حنائي 1/ 1/ 9 هالحاماة السنة 21 ـ 1/ 2 / 4/)

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

٧٦٧ - عدم إبلاغ الحجز تحت يد الغير إلى المحجوز عليه خلال ثمانية أيام - إعتبار الحجز كأن لم يكن - أثر ذلك:

إذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحجز وإعتباره كان لم يكن طبقا للمادة ٢٠ مرافعات (المقابلة للمادة ٢٠ حجز إدارى) لأن الحاجز لم يعلن محضر الحجز والأمر الصادر به إلى الحجوز عليه في ظرف ثمانية ايام على الأكثر من تاريخ توقيعه، وكانت الحكمة لم تحقق هذا اللفاع او ترد عليه بما يبرر رفضه مع أنه دفاع هام يترتب على تحقيقه - إن صح - تغيير وجه الراى في الدعوى فإن المكم يكون قاصوا قصورا يستوجب نقضه.

(نقض جنائي ١١/١/ ٥٩٥١ أحكام النقض ٦ - ٤٤٨ - ١٤٨)

٧٦٨ - الجهل بأحكام قواعد قانون أخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيها يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم

حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور في البيان، ذلك أن الطاعن تمسك بعدم توافر القصد الجنائي لديه لانه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الآداه الذي وقع الحجز نفاذا له. ومن ثم فإن تصرف هذا ينطوى على خطأ في الوقائع وجهل بقواعد التنفيذ المدنية مما تسعوليته الجنائية ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع برد نما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه

وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما مؤداه، أن المجنى عليها أوقعت في ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٦ حجزا تنفيذيا على منقولات الطاعن وفاء

جراثم الاعتداء على الحجوز

لمبلغ إستصدرت به امر آداء ضده وإستشكل الطاعن في التنفيذ وقضى برفض اشكاله، فرفع معارضة في آمر الآداء حكم فيها بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء أمر الآداء، وإستانفت المجنى عليها وقضى بقبول إستثنافها شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وتابيد آمر الاداء فاعادت المجني عليها إجراءات اللصق والنشر، وحددت لبيع المحجوزات يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧ وفي اليوم المذكور توجه الحضر للبيع وخاطب الطاعن بوصفه حارسا فاجابه بأنه تصرف في المحجوزات بالبيع إستنادا إلى الحكم الصادر له في المعارضة في آمر الآداء والقاضى بإلغاء هذا الأمر، ولما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن ضمن مذكرته التي صرحت له المحكمة الإستئنافية تواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه – وهو في خصوص هذه قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه – وهو في خصوص هذه الدعوى خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية – يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم لما الدعوى خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية – يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم لما كان ما تقدم، فإن الحكم إذ إلتفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه

(نقض جنائی ۲۰ / ۳/۱۰ – الطعن رقم ۱۶۲۷ لسنة ۲۹ ق المحاماة – السنة ۱۱ العدد ۸ ص ۱۲۱۲)

٧٦٩ - عدم تقديم المحجوزات يوم البيع ويقصد عرقلة التنفيذ يكفى في ذاته لتمام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة.

تتم جريمة إختلاس الاشياء المحجوزة عليها بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهدته إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ

جراثم الاعتداء على الحجوز

وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحشرام لاوامر الأسلطة التي أوقعته ولا يصفى الحارس من العقاب إحتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه علوك لا خر إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز . أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختمة بإلغاء الحجز .

(نقض جنائي ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٠) الهاماة ٤٢ ـ ٨٣ - ١٤٨)

أحكام تتعلق بالمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات:

٧٧٠ - وجود الحارس لا يمنع من عقباب المالك بمقتضى المادة ٧٨٠ عقوبات إذا كان هو الذى تصرف فى الاشياء المجوزة برغم وجود الحارس ولم يقدمها يوم البيم.

(نقض ٢/٢٥ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد الفانونية جـ ٢ ق ١٦١ ص ٢١٨) . .

٧٧١ - يقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره، ولا يشفع له أنه أنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه، فأن أخذ الانسان حقه بنفسه غير جائز، وأخذ المالك متاعه، مع علمه بتوقيع الحجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعته. (نقض ٩/١١/١٩١ - مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق١٢ ص ١٤)

۷۷۷ - ان في اخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التي اوقعته (نقض ٢/٢/١٤٣١ مجموعة القواعد القانونية جدا تي ٩٠ ص ١٢٣)

جراثم الاعتداء على الحجوز

٧٧٣ – اختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التي أوقعته. ويكون العقاب واجبا ولو كان تحفظيا لم يحكم بتثبيته في الميعاد المقرر في القانون طالما لم يصدر حكم ببطلانه، ثم أن وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفى ألجريمة ولا يخلس من العقاب.

(نقض ۱/۳/۳/۱ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ١٢٧ ص ١٨٦٠) ١٩٤٣/٢/٢٢ ق ١٧٠ ص ١٧٠، ٥/٢/١٩٤٣ ق ١١١ ص ١٦٦)

٧٧٤ - لا يشترط لتوفر جنحة اختلاس الاشباء المحجوزة أن يكون الشخص الذي حجزت منقولاته قد أعلن بالحجز، بل يكفى أن يثبت علمه به.

(نقض ١٩١٦/١/٤ المجموعة الرسمية س١٧ ق ٦١ ص ١٠٣)

٧٧٥ - يصح للمحكمة أن تستند - في صدد أثبات علم المتهم في جرعة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة - الى أقوال الحارس في هذا العلم، ولا يجسوز القسول بأن البساته لا يكون إلا بالكتسابة. (نقض ١٩٤٣/٢/٣٢

٧٧٦ - الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ عقوبات لا يقتصر على مدلوله المعروف في جريمة السرقة أي انتزاع الحيازة، بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ.

(نقض ١٨/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٠ ص ٤٧٣)

مادة (۱۵)

جرائم الاعتداء على الحجوز

۷۷۷ – ان المادة ۳۵۳ إذ نصت بعبارة عامة على أن اختلاس الاشياء المحجوزة في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها قد افادت أن مذا الاختلاس الخجوزة في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها قد افادت أن مذا الاختلاس إذا وقع من غير الحارس – يكون كالسرقة من كل الوجوه؛ وأن مختلس الاشياء المحجوزة كالسارق في جميع الاحكام، فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعا للظروف المشددة التي قد يقترن بها فعل الاختلاس، فتشدد عليه بسبب المود، يؤيد ذلك ما جاء في تعليقات نظارة الجنائية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ٤٠١٤ المقابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص وجعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالمقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه المقوبات ٤. (نقض ٢٩/ / ١٩٤٣) مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق

٧٧٨ - يعد الشارع الاختلام الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة، والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الامانة، إذ لولا هذا لاكتفى الشارع بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات.

(نسقسض ۱۸/ ۱۹۷۱ احسكام السنقسض س ۲۷ ق ۱۷۶ ص ۲۲۱، ۱۹۲۳/۱۱/۲۹ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ۲۲۸ ص ٣٤٣)

٧٧٩ -- حجز الماشية الحبلى يشمل النتاج الذي فى بطنها لتبعيته للاصل، فإذا حصل تبديده بعد ولادته سرت على المبدد أحكام القانون الخاصة بتبديد الأشياء الهجوزة.

(نقض ١٥ / ٢ / ١٩١٩ إلجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٨٧)

جراثم الاعتداء على الحجوز

القضائية والادارية، وقد احتيط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاما القضائية والادارية، وقد احتيط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاما ساملا لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس، فهى من جهة تقرر في الفقرة الاولى منها اعتبار اختلاس الاشياء الهجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المغتلس هو المالك وذلك استدراكا على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المسروق مملوكا للغير، ومن جهة آخرى تأمر في فقرتها الثانية بعدم تطبيق المادة معلم المعلقة بالاعفاء من العقوبة في دعاوى اختلاس الاشباء المحجوزة أمرا عاما مطلقا لا قيد فيه ولا تخصيص. فاذا اختلس ابن جاموسة لوالده حجزت والدته لدين نفقة لها على زوجها (والد المتهم) فلا وجه لاعفاء المتهم من العقوبة بمقولة أنه ابن الدائنة الحاجزة، وأن كل ما أضاعه على والدته هو قيمة دين النفقة الذي فوت عليها بسبب سرقته للجاموسة الهجوزة، وأنه في حل من ذلك بموجب المادة في على دام دام هو ابنها. (نقض ٣٠ / ١٠ / ١٠ مجموعة القواعد القانونية جر ٢ عود ٢٠ دو ١٠ دو ٢٠ دو ١٠ دو

٧٨١ – مغاد نص المادة ٣٧٣ عقوبات أن الشارع قد اعتبر اختلاس الاشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه المعقوبة المقررة للسرقة. ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدى الى إن جريمة اختلاس المحجوزات، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وأنما صارت في حكمها بارادة الشارع وما أفصح عنه، فيكون معنى السرقة فيها حكيما لا يتجاوز دائرة الغرض الذى فرض من أجله. وترتيبا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه

جراثم الاعتداء على الحجوز

في الفقرة الثالثة من المادة ٢.٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شان الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٤٦ اسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ووالذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ ووم أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة، ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة يكون قد أفصح عن ارادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريحة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها. (نقض ١١٠/١/١١١ احكام النقض س ١٥ في ١٩٠١ ص ١٩٥٤).

أحكام محكمة الموضوع المتعلقة بالمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات:

٧٨٧ – أن المادة ٢٨٠ عقوبات التي تعاقب على اختلاس الأشياء المحجوزة تسرى أيضا على حالة اختلاس الأشياء الموضوعة تحت يد حارس قضائي .

(العياط الجزئية ٤ /٢ /١٩١٨ الجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٤ ص ١٣٥)

٧٨٣ – اختلاس الأشياء المحجوز عليها اداريا كان أو قضائيا تعتبر سرقة طبقا لنص المادة ٢٨٠ عقوبات، فإذا اقترن الاختلاس باكراه تكون عقوبته كعقبة السرقة باكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٧١ من القانون المذكور وحينفذ لا تدخل في اختصاص محاكم الجنح.

(ادفوالجزئية ١٠/١٢/١٠ الجمموعة الرسمية ص ١٥ ق ١١٤ ص ٢٢٧)

٧٨٤ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٦٠ من قانون المراضعات

جرائم الاعتداء على الحجوز

التي تفرض عقوبات السرقة على المدين المحجوز عليه أو غيره من الأشخاص الذين يختلسون الأشياء المحجوز عليها ليست حالة من أحوال السرقة ولكنها جريمة مستقلة في نوعها، فالزوج الذي اختلس أشياء في الحجز كان هو الحارس عليها لا يجب بناء على ذلك أن ينال الامتياز الممنوح بمقتضى المادة ٢٨٦ عقوبات ولو أن الاسياء المذكورة ملك نزوجته . (الموسكي الجزئية ٢٨ / ١٢ / ١٩٠١ المجسوعة الرسمية س ٣ ق ٤٧ ص ١٤١)

أحكام محكمة النقض المتعلقة بالمادة ٣٤٧ من قانون العقوبات:

٧٨٥ – اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء الهجوزة واحلال غيرها محلها ليس من شاته أن يؤثر علي الحجز الذى وقع بأمر السلطة القضائية – واوامرها واجبة الاحترام – فيكون الحبجز قائما قانونا لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع الهجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين الهجوز من أحله.

(نقض ١٦/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٨٦ ص ٤٤٩)

٧٨٦ – جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤثمة بالمادة ٣٤٣ من قانون المقوبات، هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات، فالمسلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وأنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وأنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه. (نقض ١٢ / ١/ ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠ ص ٤٩)

(10) Sala

جراثم الاعتداء على الحجوز

٧٨٧ - لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالبلغ الصحور من اجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ.

(نقض ١٩٢١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

۷۸۸ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بانه غير مدين بالمبلغ المجوز من اجله أو بوقوع مخالفة للاجراءات المقررة لبيع المجوزات، اذا لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ. (نقض ۲۰/ ۲/ ۱۹۷۰ احكام النقض س ۲۶ ق ۳۰ ص

٧٨٩٩ - توقيع المجز يقتضى احترامه قانونا، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه، ولا يعفى المارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للاجراءات المقررة، فان ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ. (نقض ٣/٥/١٩٨٣ احكام النقض س ٣٤

و ٧٩ - من المقرر أن الشارع أما قصد من النصوص التى وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أم إدارية، والغرض من العقاب هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة.

(نقض ۱۹۷۸/۱۱/۱۹ أحكام النقض من ۲۹ ق ۱۹۳ ص ۲۹۳)

جرائم الاعتداء على الحجوز

قو اعد عامة:

٧٩١ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الاداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ انه يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الاشياء الحجوزة الاإذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحاسة ولا يعتد برفضه إياها، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا، فإن الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته امام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حائز يعدو دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى بما كان ينبغي معه على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنده، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف في أبداء دفاعه ذاك عند محكمة الدرجة الأولى، لأنه وقد أثبته في مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه ووهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشانه، وإن لم يعاود المستأنف اثارته بحسبانه مقصودا به نفي الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيم.

(نقض ۲۸ / ۱ / ۱۹۸۱ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٢١٩)

جزائم الاعتداء على الحجوز

لا ٧٩٧ - انه وان كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الاحوال على ما جاء بتعليقات الحقائية - اعتداء على السلطة العامة قضائية كانت أو ادارية والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام أوامر هذه السلطة، الا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الافراد، وأن من الاغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز على حقوقهم، وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتي السرقة وخيانة الامانة من جهة إخبري. (نقض الامانة من جهة إخبري. (نقض

" ٧٩٣ – الحجز هو رفع يد واضع اليد على الأسياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارض الى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو باسقاط الحجز، وذلك يفتضى حتما تعيين الأشياء المحجوزة واتخاذ الاجراءات القانونية التى تؤدى الى رفع يد حائزها عنها، ونقل حيازتها إلى الحارس المعين واعلام ذوى الشان بذلك كله ثما لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب الا بمشاهدة واعلام ذوى الشان بذلك كله ثما لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب الا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون اعلائه أو من ينوب عنه فلا يصح فى القانون ان يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه أو من يصح قانونا تسليمه الاعلان نيابة عنه . واذن فاذا كانت أوراق الحجز قد تضمنت على خلاف الحقيقة أن الصراف انتقل الى محل الحجز واعلن من قبال بإعلانهم فذلك منه تزوير معاقب عليه . (نقض

(10) 5:14

جرائم الاعتداء على الحجوز

۷۹٤ – لا يكفى لادانة شخص سالك فى تهسمة اختلاس بالمادة ٢٨٠ عقوبات الاعتماد على عدم تقديمه الأشياء الهجوزة للمحضر يوم البيع، لانه ما دام الواقع ان هذا المالك المتهم لم يكن حارسا على الأشياء المجوزة فلا يمكن ان يكون مطالبا بتقديمها الى المخضر يوم البيع بحيث يمد عدم تقديمها من جانبه اختلاسا لها، اذ الأصل أنها فى حيازة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع، بل ان هذا المالك لا يمكن أن يؤاخذ بمقتضى المادة المذكورة إلا اذا ثبت عليه انه تصرف فى الشىء المجوز أو اخفاه بقصد منع التنفيذ عليه، والسكوت عن بيان هذا المركن الجوهرى فى جريمة الاختلاس يعيب الحكم عيبا فاحشا يستوجب نقضه (نقض ٢٩ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ فق ٢٨١ ص ٢٢٧ م

٧٩٥ – لا يعاقب المالك للأشياء الهجوزة اذا لم يقدمها في اليوم الهدد لبيعها قضائيا ما دام انه لم يكن حارسا عليها، لان الحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذى في حراسته للبيع دون المالك. (نقض ٢٨ /١١/ ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جدا ق ٣٤٥ ص ٣٩١).

٧٩٦٧ - توقيع الحجز يجعل الأشياء المحجوز عليها تحت يد السلطة العامة ويجعل واجب الحارس تقديمها لها عند الاقتضاء بمجرد الطلب وامتناعه عن ذلك فيه تغيير فعلى لصفته ورفع لبد السلطة العامة. وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس الا إذا أثبت أن الأشياء موجودة فعلا وشاهدها المحضر فعلا ولكن الحارس امتنع لعلة ما عن تسليمها له لبيعها، ففى هذه الصورة ينتفى الاختلاس. (نقض لملة ما عن تسليمها له لبيعها، ففى هذه الصورة ينتفى الاختلاس. (نقض

مادة (۱۵)

جزائم الاعتداء على الحجوز

٧٩٧ – لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها، وعدم العثور على الحجوزات في تاريخ مسابق على ميعاد البيع لا يقيد التصرف فيها أو يقيد عرقلة التنفيذ. (نقض ٢١١ ص ٤٦٧))

۷۹۸ – كون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو الممل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المجوزات. (نقض ٦/١٠/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٢ ص ٧٥٨)

الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الاصل أن يتصرف في ماله كل الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الاصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاؤه – أراد أن يجعل هذه النعسوس متفقة ومنسقة مع المبادىء التي جرى عليها الفقه وهي اعتبار فعل الاختلام خيانة آمانة إذا كان المال في حيازة اختلس، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير، وأن يعاقب على مقتضى هذا المختلس، كل مالك يختلس ماله المحجوز، وإذن فان نص المادة ٣٤٧ عقوبات يتناول الماس كل مالك يختلس ماله الهجوز أثناء وجوده تحت يده لاى سبب من الاسباب. أما ما جاء بهذه المادة من قولها والمالك المعين حارساء، فإنه لا يقصد به – كما يستفاد من المذكرة الايضاحية – سوى أن يكون المحجوز موضوعا فعلا تحت يله المتهم باية طريقة من طرق الائتمان التي تخول حيازته مع مراعاة مقتضى المجز الموقع عليه. وإذن فالمالك الذي يتسلم ماله المحجوز من الحارس على سبيل الامانة الموقع عليه. وإذن فالمالك الذي يتسلم ماله المحجوز من الحارس على سبيل الامانة تجب معاقبته كفاعل أصلى بمقتضى المادتين ١٤٣ و١٤٣ عقوبات. (نقض تجب معاقبته كفاعل أصلى بمقتضى المادتين ١٤٣ و١٤٣ عقوبات. (نقض أو ١٤ عقوبات القانونية جـــة ق١٢ ص١٠) نقض و ١/٤ أن ١٩٤٤ جــه ق٨٩ و١٧٢).

جراثم الاعتداء على الحجوز

م • • - إذا كان المتهم يعلم ان الأشياء الهجوزة ليست ملكه وانها سلمت الله لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى انها مملوكة له، فان تصرفه فيها بعد خيانة امانة مماقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، ولا يمن من ذلك أن الحجز كان صوريا بطريق التواطىء، بين الحاجزة وبينه، وأن الحاجزة قد تخالصت بدينها عليه وتنازلت عن الحجز، فان ذلك وان كان يرفع المسئولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على اساس أن التصرف في المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه الا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الامانة لنوافر جميع عناصرها القانونية، وخطا الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع انها في حقيقتها خيانة امانة لا تأثير له على سلامته لان العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقروة لهذه الجريمة. (نقض ٤ / ١ / ١٩٤٣ مجموعة القانونية جـ ٣ ق ٣٠ ص ٨٧)

اثبات العلم بالحجز:

۱ - ۸ - لا يشترط ذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بالعقوبة ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه، وما دام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستثنافية على ذلك وبين اهمية هذا القصور ووجه تاثيره في القضاء بالادانة أو البراءة.

(نقض ۲۱/۳/۲۶ احکام النقض س۱۰ ق ۷۹ ص ۳۵۷)

۸۰۲ – استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس المغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل ابلاغه بالحجز أو بعده، غير سائغ ولا يؤدى الى ما رتبه الحكم عليه. (نقض ۲۶/۵/۱۹۲۰ احكام النقض س ۱۱ ق ۹۳ ص

جزائم الاعتداء على الحجوز

و ٨٠٣ – جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقيع العقاب فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز، غير أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل باعلان رسمى، بل يكفى ثبوت حصوله باية طريقة من الطرق.

(نقض ۱۲/۱۱/۱۹۲۷ احکام النقض س۱۸ق ۳۹۱ ص ۱۹۳۷، ۲۱/ ۱۱/ ۱۹۳۸ مجموعة القواعد القانونية جدة ق ۲۷۹ ص۳۵).

٨٠٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم فى القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمى، بل يكفى ثبوت هذا العلم باى طريقة كانت. ولما كان الحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا أنه حصل فى مواجهته فأنه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأته أن يؤدى عقلا ومنطقا الى النتيجة التى أنتهى إليها وله أصل ثابت فى الأوراق، ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز.

(نقض ۲۷ / ۲ / ۱۹۷۱ احکام النقض س ۲۲ ق ۱۲۳ ص ۵۰۷)

• ٨٠٥ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، ومن ثم فان الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعتبر من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد.

(نقض ٢/٦/٦/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣٨ ص ٦٢٥)٠

جرائم الاعتداء على الحجوز

٩ - غير لازم في القانون ان يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد
 حصل بإعلان رسمي، بل يكفي ثبوت هذا العلم باية طريقة من الطرق.

(نقض ٦ / ٦ / ٥٠٥ الحكام النقض س ٦ ق ٣١٣ ص ١٠٦٦)

• ٨ • ٧ – يشترط في جريمة اختلاص المجوزات ان يثبت في الحكم بالادانة على الحكم بالادانة على الحجر وباليوم المحدد للبيع، ويجب ان يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض . فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحتة فانه يكون قاصرا، إذ مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها.

(نقض ۲۲ / ۱۹۱۱ / ۱۹۶۱ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣١٢ ص ٥٩٠٠ - ٩٥٥

الحجز الباطل:

۸۰۸ - الدفع بأن الحجز شكلي وصوري لا يبرر الاعتداء على الحجز ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .

(نقض ۱۲/۱/۱۹۰۹ احکام النقض س ۱۰ ق ۸ ص ۳۰)

٩٠ ٩ – البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٥ ٥ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو اذا رد على الاجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون

جزائم الاعتداء على الحجوز

المرافعات، فإذا تضمنت الخالصة - القدمة من المتهم - قبوله استمرار الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٩٥٩ من قانون المرافعات، كما أن في اجابة المتهم بالاعسار على اجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائما ومنتجا لآثاره (نقض ١٤/٤/١٤ احكام النقض ص ١٠ ق ٩٤ ص

• ٨٩ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشربا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص، لان الشارع إلى قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الاشياء المجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية والفرض من المقاب عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة الذكورة.

(نسقسن ۱۹۱۸/۱۱/۲۸ آحسکسام النستشنس ۱۲۰ ق ۱۳۱ ص ۱۳۲۰ م ۱۹۱۹/۱۲/۲۲ س ۲۰ ق ۷۹۷ ص ۱۱۶۸ ۱۲۲۸ ۱۹۱۹/۱۲/۲۲ ق ۱۲۰ ص ۱۹۸۰ - ۱۹۳۳/۱۰/۲۰ س ۱۸ ق ۱۱۶۸ ص ۱۷۲۱ ۱۰/۱۱/۱۹۲۱ س ۱۲ ق ۱۲۲ ص ۲۰۷۰)

٩١٩ - الحجز قضائيا أو اداريا ما دام قد وقع فانه يكون مستحقا للاحترام ويظل منتجا لآثاره وليس لاحد الاعتداء ولو كان مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلاته من جهة الاختصاص.

(نقض ٥/٢/٩٧٣ إحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

جرائم الاعتداء على الحجوز

۸۱۲ - من المقرر أن توقيع الحبجز يقتضى احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلان من الجهة المختصة قان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

(نسقىض ۱۹۸٤/٦/۱۱ أحسكام المنسقسض س ٣٥ ق ١٣١ ض ٥٨١، / ١٨٧١/١/٢٠ ص ٥٦ ق

٩٩٣ – لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجز أو لبيع المحجز أت الان ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ، أذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره، ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه.

(نقض ۱۳/۳/۳/۱۳ احکام النقض س ۲۸ ق ۷۱ ص ۳۰۳)

٨١٤ – ولو أن المادة ٤٤٧ مرافعات تحتم اتصاف الحارس بالصفات المشترطة في شهود الحجز الآأن عدم توفر هذه الشروط في الحارس لا يترتب عليه بطلان الحجز، كما اذا لم تتوفر في الشهود، ومن ثم اذا كان الحارس ابنا للمدين المحجوز عليه واختلس الأشياء المحجوزة عوقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات.

(نقض ١٢ / ٤ / ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٩٩)

۸۱۵۵ – يعاقب على جنحة اختلاس الاشياء المحجوزة بقطع النظر عن صحة الحجز ما دام القضاء لم يحكم ببطلاته قبل وقوع الاختلاس.

(نقض ١/١/١/٤ الجموعة الرسمية س ١٧ ق ٦١ ص ١٠٣)

جزائم الاعتداء على الحجوز

• ٨٩٩ – ان المادة ٤٤٤ من قانون المرافسات (الاسبق) حين نصت على وجوب اشتمال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين قد علقت ذلك على شرط ان يكون الحجز حاصلا في نفس محل المدين أو بحضوره. فاذا كان الثابت بالحكم ان الحجز وقع على زراعة قطن قاذمة في الفيط وبغير حضور المدين، فان التنبيه المذكور لا يكون لازما ويكون الحجز صحيحا. ومع ذلك فان البطلان الناشىء عن عدم اشتمال محضر الحجز على مثل هذا التنبيه أنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التسمسك به الا له هو وحدد (نقض ٢٤/٤/١٩٥٥) مجموعة القواعد القانونيةجد ٦ ق ٥٠٥ ص ٥٠٠)

۸۱۷ – لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المجوز عليها قضائيا صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوبا بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس، ويكفى ان يثبت أن مرتكب الجرية قد علم بوقوع الحجز. (نقض ١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢٥ ٢١٦ ص. ٢٧٣)

۸۱۸ – ان الحجز التحفظی الذی توقع صحیحا واجب الاحترام ولو لم یحکم بتثبیته او لم یملن به ذوو الشان فی المحاد القانونی ما دام لم یصدر حکم من جهة الاختصاص ببطلاته. (نقض ۱۱/۱۱/۱۹۸ احکام النقض س ۹ ق ۲۲۹ ص ۹۳۷)

اعتبار الحجز كأن لم يكن:

۸۱۹ - يعتبر الحجز كان لم يكن بنص القانون (مادة ٣٧٥ مرافعات) دون حاجة الى صدور حكم به إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه

جرائم الاعتداء على الحجوز

دون وقف مبرر. ويجب على المدين التمسك باعتبار الحجز كان لم يكن باعتباره جزاء مقررا لمصلحته والاسقط الحق فيه. والدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر هو دفع جوهرى، يجب ان تعرض له المحكمة والاكان حكمها قاصرا. (نقض٢٦/١/١٩٨٩ ص ٥٥٠ ص ٥٥ ق)

٩٢ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتمين على محكمة الموضوع ان تحققها او ترد عليها باسباب سائغة لانه يتجه الى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة.

(٧/٥/٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦١٤)

المجز يعتبر كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقعيه الا اذا كان المجز يعتبر كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقعيه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون، فقد دل بذلك على أنه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة -- دون وقف مبرر - يعتبر الحجز كان لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك، فيزول الحجز وتزول الآثار التى تترتب على قيامه، ولما كان هذا الجزاء مقررا لمصلحة المدين فان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق فيه، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتيار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز غالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع الهجوزات التى لا مراء في اتها تمس الاحترام الواجب للحجز، ما دلم يقض ببطلاته من جهة الاختصاص، واذ كان يبين من الحكم عندما اخذ

جزائم الاعتداء على الحجوز

بالدفع باعتبار الحجز كان لم يكن الذى تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعنة في أن له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى، قد التزام بهذا النظر القانوني السليم فأن النعى على الحكم قضاءه بالبراءه - المؤسس علي ذلك - بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله. (نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٠ احكام النقض س ٣١ ق ٣٠ ص ١٧٢)

۸۲۷ – اذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحجز واعتباره كان لم يكن طبقا للمادة ٢٠٥ مرافعات لأن الحاجز لم يعلن بمحضر الحجز والامر الصادر به الى المحجوز عليه في ظرف ثمانية آيام على الاكثر من تاريخ توقيعه، وكانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يبرر رفضه مع أنه دفاع هام قد يترتب على تحقيقه - ان صح - تغيير وجه الراى في الدعوى فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه. (نقض ١٤/١/١٥٥٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٨ ص مع ٤٤٨)

٩٢٣ – ان مجال الاخذ بحكم المادة ١٩ ٥ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الادارى الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة.

(نقض ٢١/٥/٧٥١ احكام النقض س ٨ ق ١٤٧ ص ٥٣٥)

٨٧٤ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر في القانون لمصلحة المدين دون الحارس.

(نقض ١٩/٥/٥٥١ إحكام النقض س ١٠ ق ١٢٤ ص ٥٥٥)

جرائم الاعتداء على الحجوز

۸۲۵ – البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا آنه لا يشعلق بالنظام العام، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه فى التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه.

(نىقىش ۱۹، /۱۹۶۶ آجىكىام الىنىقىش س ۱۰ ق ۸۲ ص ٤٣١) ۱۹٦٣/۲/۱۲ م ۱۶ ق ۲۵ ص ۱۳۱)

۸۲۹ – من المقرر اعتبار الحجز كان لم يكن طبقا للمادة ١/٣٧٥ مرافعات وان كان بقوة القانون الا أنه جزاء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام، ولـ ذلك يسـقط حق المدين في الدفع به اذا نزل عنه صراحة أو ضـمنا بعـد اكتساده.

(نقض ۲۲/۳۰/۱۲/۳۰ احکام النقض س ۲۶ ق ۲۲۱ ص ۱۲۸۲)

۸۲۷ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها بالمادة ۳۷۵ مرافعات من تاريخ توقيعه يفترق عن الدفع بوجوه المصلان التي تشوب الحجز فخالفته الإجراءات المقررة له أو لبيع المجوزات والتي لا مشاحة في آنها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص. الرد علي الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن اعمالا لحكم المادة ۳۷٥ مرافعات بان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان خطا في تطبيق القانون.

(نقض؟ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٦ ص ١١٠٤)

جزائم الاعتداء على الحجوز

العلم بيوم البيع: ﴿

۸۲۸ - من المقرر آنه بشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات ان يكون المتهم عالما علماً حقيقا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، لما كان ذلك وكان الحكم قد اقتصر في اطراح دفاع الطاعنة بعدم علمها بيوم البيع على أن اعلانها به قد سلم لجهة الادارة لفلق مسكتها دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعنة باستلام الاخطار الذي أرسله اليها المحضر بطريق البريد فأنه يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه.

۸۲۹ – يشترط للعقاب على جريمة تبديد الهجوزات أن يكون المتهم عالما حلمًا حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا.

(نقض ۲۷ / ۱۱ / ۱۹۸۲ أحكام النقض س ۳۷ ق ۱۸۷ ص ۹۸۲)

• ۸۳ - متى كانت المحكمة قد اعتمدت فى حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الاوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر، دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا، فأن هذا الامتناع وحده لا يؤدى الى ثبوت العلم، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال.

(نقض ۱ / ۲ / ۲ م ۱ ۱ - حکام النقض س ۸ ق ۳۹ ص ۱۳۱)

جرائم الاعتداء على الحجوز

AT1 - يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر الجريمة لا تقوم بدونه، ويتمين على الحكمة ان تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا، ولا يكفى فى اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق الهقين، اذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الموجهة المدنية قانه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها.

(نـقـض ۲۰/م/۱۹۱۸ أحـكـام النـقـض س ۱۹ ق ۱۱۱ ص ۵۸۰، ۱۹۱۲/۰/۲۱ س ۱۳ ق ۱۲۰ ص ۲۷۱)

ATY - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المجوزة موجودة ولم تبدد، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي اطمانت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجودها، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الحصوص.

(۲۲ / ۱۹۲۹/۱۲ اصک التقاض س ۲۰ ق ۲۹۷ ص ۱۹۳۸، ۱۹۳۸ (۲۸ س ۱۹۳۸ می ۲۸۰ می ۲۸۸ (۲ / ۱۹۳۹ ق ۱۰ ص ۲۸۰ می ۲۸۰ می ۱۳۱۸ از ۱۹۳۸ ق ۱۹ می ۱۳۰ می ۱۳۱۸ (۱۳۱۸ می ۱۹۳۵ می ۱۳۱).

ATT - لين كان ذكر التاريخ المحدد لبيم الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية الا أنه متى كان الحكم قد آحال في شانه الى أوراق الحجز والتبديد التى اشتملت فعلا عليه، كما هو الشان في الدعوى المطروحة، فلا يعيب الحكم أنه جاء خلوا من بيان هذا التاريخ. (نقض ١٩٧١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ من ١٩٧١)

جزائم الاعتداء على الحجوز

٨٣٤ - دفع التهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع.

(نقض ۲۸ / ۱۹۷۱ أحكام النقض س ۲۲ ق ۱۹۱ ص ٦٦٢.)

۸۳۵ – الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع وبعدم الالتزام بنقل المحجوزات من الدفوع الموضوعية التى تتطلب تحقيقا موضوعيا تناى عنه وظيفة محكمة النقض. (نقض ١٣٢ / ١٩٧١) حكام النقض. ٧٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

ATT - يشترط للعقاب في جريمة اختلاس الأسياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، ويكون لزاما على المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهري فيها وتورد الدليل على توافره ان هي قضت بالادانة، فأن هي استظهرت تخلف هذا العلم في حق المتهم، فأنه لا تشريب عليها أن هي قضت بالبراءة، ما دام الدليل لم يقم لديها على أن المتهم قد تصرف في المجوزات.

(نقض ۱۸ /۳/۳/ ۱ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٣٧)

۸۳۷ – المقرر أن مـحل الدفع بعـدم العلم باليوم المحـدد للبـيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد.

(نقض ۱۹۷۷/۳/۱۳ آحکام النقض س ۲۸ ق ۷۹ ص ۳۵۵، ۱۳۹۱/۱۲/۱۹ م ۲۲ ق ۲۸ ص ۱۹۲۱، ۱۳۱/۱۲/۱۳ ق ۳۱ ص ۱۳۲، ۱۹۸۲/۲۳ ق ۳۱ ص ۱۳۸۰/۱۹۸۱ ق ۳۱ ص ۱۳۸۰/۱۹۸۱ ق ۳۱ ص ۱۳۸۰/۲۰

٨٣٥ - من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن

جرائم الاعتداء على الحجوز

يكون المتهم علمًا علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، ولا يكفى في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق البقين، اذ مثل هذه الاعتبارات اذا صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها.

(نسقسن ۳/۳/۳/۳ احسکسام السنسقسن س ۲۰ ق ٤٧ ص ۲۱۱، ۱۱/۱۱/۱۱ س ۲۰ ق ۲۰۵ ص ۲۲۲۱، ۲۰/۰/۲۰۸ س ۱۹۲۹ ت ۱۱۳ می ۵۸۰) ص ۵۸۰)

٨٣٩ -- اذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك ادانته المحكمة بمقولة ان هذه الجريمة وقعت منه لجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر في يوم البيع دون أن تشبت عليه كذبه في دفاعه فإن ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها. (نقض٠٣٠/١٠/٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق٣٨٧ ص ٥٣٥)

• ٨٤ ~ الحارس المتهم بالتبديد لا يجديه ان يدفع بعدم علمه بيوم البيع الا اذا كان كل النسوب اليه انه قصر في تقديم الاشياء المجوزة الى المحضر يوم البيع. اما اذا ثبت أنه تصرف في الاشياء الموكولة اليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون لجريمة التبديد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما اذا كان هو قد أخطر باليوم المحدد للبيع أو لم يخطر. (نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٣٧٠ ص ٢٠٠٠)

٨٤١ - اذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع امام محكمة

مادة (۱۵)

جرائم الاعتداء على الحجوز

الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له اثارة هذا الدفع لأول مرة امام مرحكمة النقض من ٦ ق ٣٧٤ ص محكما النقض من ٦ ق ٣٧٤ ص ١٢٧٩)

الحارس:

2 * 4 - أول شرط لقيام الحجز أن توضع الأشياء التي حجز عليها تحت يد حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها، ويستوى في الحارس أن يكون المالك للمحجوز عليه أو غير ذلك، فأن هذه الحراسة هي المظهر الحارجي للحجز ولا يعتبر له وجود بدونها، فأذا كأن من أوقع الحجز لم يعين وقت المجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لاقامة الحارس، فإن هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس تعتبر غير محجوزة، وتصرف مالكها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب.

(نقض ١٩٤٠/١/٨) مجموعة القواعد القانونية جـ٥ ق ٤٦ ص ٦٧)

٨٤٣ - توقيع الحجز من غير تعيين حارس علي المحجوزات لا يوقع مالكها اذا ما تصدف فيها تحت طائلة العقاب.

(نقض ۹ / ۱۹٤۱/ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٧٦ ص ٤٤٥، ۱۹۲۸/۱/۲۹ ق ٥٥ ص ٨٣).

تعدد الحجوزات:

48% - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قبانون الراف حيات المدينة والتجارية و ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى اللتين نظمتا الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والادارية أن

جرائم الاعتداء على الحجوز

القائدن فدض على الحارس في الحجز الأول إخطار المحضر أو مندوب الحاجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء الحجوزة كاملة، ثم ناط بالحضر أو مندوب الحجز الثاني أن يجرد تلك الأشياء وان يثبتها في محضره ويعين حارس الحجز الاول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذي اوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة في رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيم الذي يتعين توحيد اجراءاته وميعاده في الحجزين والذي يتم طبقا لأحكام القوانين التي تحكم الحجز الأول، وبانه في حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على يالحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اعفاؤه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيم المحجوزات المعين حارسا عليها. ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر في اخبار القائم بالحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي يظل كلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما، وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الاشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذا لأى حجز من الحجوز الموقعة عليه، بل أن واجبه يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده.

(نقض ۲۸ /۱۲ /۱۹۲۵ احکام النقض س ۱۲ ق ۱۸۱ ص ۹۷۹)

ملتة (١٥١)

جزائم الاعتداء على الحجوز

٨٤٥ - من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه
 للمحضر لبيعه تنفيذا لأى حجز.

(نقض ۲/ ۲/ ۱۹۷۰ آحکام النقض س ۲۲ ق ۳۵ ص ۱۵۸) .

٩٤٦ - لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بان محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني، اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز ان يمتم عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بالغاء الحجز.

(نقض ٤/٧) ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ ص ٣١٨)

الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة، بل الواجب في هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير، وإذا كان الحارس قد تصرف في ثمن المحصولات في الوجوه التي بينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية جنائية، لا سيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا الشمن دينا عمتازا على الارض، وهو مال الحكومة، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحاجز.

(نقض ١١/١١/ ١٩٣٢) مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١١ ص ١٣)

A&A - تقسضى المادة ١٧ ه من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالإجراءات المعتادة في الحجز واتما يكون بجرد الاشياء السابق بحجزها، فهو بهذه المثابة طلب بايقاف الحجز الاول ليشترك فيه سائر الدائين الحاجزين، ويكون اعلان محضر الجرد الى الحارس معارضة في رفع

مادة (10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

الحجز وتثبيت حجز الحراسة على عاتقه، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة علي المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الاول على السواء، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لاي سبب من الأسباب بغير الطزيق الذي رسمه القانون.

(نقض ۱۸ / ۱۹۳۳/۳ احکام النقض س ۱۶ ق ۶۰ ص ۱۹۱) عدم الالتزام بنقل المجموزات:

A&A -- متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة التبديد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحجوز إلى السوق فى اليوم المحدد للبيع بناء على معهده بذلك، فإنه يكون قد آخطا، ذلك أن مثل هذا التمهد -- إن صح -- لا يمدو أن يكون اخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون، فلا يكون عدم احترامه مكونا لجسريمة. (نقض ٢٢ / ١٩٥٨) أحكام النقض س ٩ ق ٣٢ ص ١١٥)

• ٨٥ – أن نقل المحجوزات ولو كان بموجب امر من المحكمة، لا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة، ويكون على عاتق الحارس ارشاد المضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع احضارها الى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يتسسع لمثل ذلك. (نقض ٧/٢/٩٥) احكام النقض ص ٢٦ في ٥٥ ص

٨٥١ - أن الحارس غير مكلف قانونا أن ينقل المحجوز من محل الحجز إلى
 أى مكان آخر يكوذ قد عين لبيعه فيه، مما يلزم عنه أن عدم قيامه بالنقل لا يصح

(10) **Sale**

جزائم الاعتداء على الحجوز

عده استناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة الاختلاس. (نقض ٢/٢/٤ احكام النقض س ٣ ق ٢٥٧ ص ٢٩٠).

٨٥٧ - من المقرر أن الحارس على المحجوزات غير مكلف قانونًا بنقل الاشياء المحجوزة إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها

(نقض ۱۹۷۰/۳/۱۷ احکام النقض س ۲۲ ق ۵۵ ص ۲٤٣)

٨٥٣ - الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة بمحل الحجز.

(نقض ۱۹/۱/۰/۱۹۷۱ أحكام النقض س ۲۲ ق ۹۹ ص٣١٨).

\$ ٨٥٠ - ان من واجب الحارس ان يقدم الشيء المحجوز الى المحضر يوم البيع فإذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعلة من العلل وجب على الحارس أن يرشد المحضر الى مكان وجوده ان لم يستطع احضاره الى للكان الذى كان أن يرشد المحضر ان يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يمكن ان يتسع لمثل ذلك ولان مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس. فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع او الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا لان كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العواقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه ياخذ حكم التبديد سواء بسواء. (نقض ٣٠ / ١١ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية حكم التبديد سواء بسواء.

ما دام الحكم قد اقام ادانة المتهم على اساس انه تصرف في القطن المجوز قبلا يجدى هذا المتهم تمسكه بانه غير مكلف بنقل الاشياء المحجوزة إلى

مادة (10)

جراثم الاعتداء على الحجوز

السوق، لان هذا الدفع محله ان يكون الشيء المحجوز موجودا ولكنه لم يقدم للمحضر في اليوم المحدد لبيعه.

(نقض٢٤/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق١٩٨ ص ٢٧٣).

• A9 - انه لما كان الحارس غير مكلف قانونا نقل المحجوزات المسلمة إليه من مكان الحجز عليها إلى اى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه كان لا يصح فى القانون الاستدلال على الحارس فى جريمة اختلاس المحجوزات بعدم تقديمها إلا اذا كانت قد طلبت منه فى مكان وجودها وقت توقيع الحجز عليها. (نقض ١٩٤٧/٣/١٠ صجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ٣٢٢ ص ٣٠٩).

۸۵۷ – ان الدفع بان الحارس ليس ملزما بنقل المحجوزات الى السوق المعين لبيعها فيه من الدفوع الموضوعية التى لا يجوز التمسك بها لاول مرة أمام محكمة النقض. (نقض ۲۲/۲۲/ ۱۹٤۱ مجموعة القواعد القانونية جه ق.۳۲۹ ص.۲۰)

مه ماريف نقل المحجوز فقط، فان مطالبته بان يذهب بالمحجوز إلى السوق ليست علته تجنب مصاريف نقل المحجوز القط، فان مطالبته بان يذهب بالمحجوز الى جهة أخرى غير التى حصل فيها الحجز تقتضى بطبيعة الحال ان يتحمل فى ذلك فضلا عن المصاريف – عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شان له بالحراسة ولا بواجباتها. وإذن فالحكم الذى يؤسس إدانة المتهم على عدم نقله المحجوزات الى السوق يكون مخطئا. (نقض ١٩٤٣/٢/٨ محجوعة القواعد القانونية جـ ٦ ق

(10) أخاله

جزائم الاعتداء على الحجوز

• ٨٥٩ – ان دفع المتهم باختلاس اشياء محجوزة بانه غير مكلف بنقلها الى السوق التي حدد اجراء البيع فيها هو من الدفوع الهامة التي يتمين على المحكمة ان تمحسها وترد عليها، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً بعيبه ويستوجب نقضه. (نقض ١١٣/٢/ ١٩٥٤ احكام النقض س ٣ ق١١٦ ص ١٤٤٣)

• ٨٦٥ - أن الحارس غير ملزم قائونا بنقل المحجوز من محل الحجر الى اى مكان آخر يكون الحارس قد مكان آخر يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان حثل هذا التعهد لا يصح في القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة، لانه اخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون.

(نقض ٥/٤ /١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ١٥٤ ص ٢٢١) تحقق الجريمة:

التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجزات او عدم التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمسام بحقوق الدائن الحاجز، فجريمة اختلام الأشياء المحجوزة التى دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل اجراء قضائي لم يتخذه المدين المحجوز عليه الالتستر وراء القانون في اقتراف جريمته إذ استصدر الطاعن الامر على عريضة رقم على المناه واعلن الدائن الحساجسة بهسذا

جرائم الاعتداء على الحجوز

العنوان، وثبت من الاعلان الذى اجراه المحضر فى يوم ٢ / ٢ / ١٩٧٤ / بان العنوان الذى نقلت اليه المحجوزات - لا وجود له على الطبيعة، فإن تحايل الطاعن باتخاذ هذا الاجراء لم يكن الغرض منه إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما آثاره الطاعن بشان عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد. (نقض ٢ / ٢ / ٢ / ١٩٧٧)

۸۹۲ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من إيداع الثمن خوانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد، بل لابد أن يثبت ان مخالفته لهذا الامر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه .

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٦٤ احكام النقض س ١٥ ق ٢٤ ص١١٨)

٩٦٣ – الحراسة في الحجز أنما تنتهى بانتهاء الحجز لاى سبب من الاسباب كبيع الاشياء المحجوزة الوشياء المحجوزة الإشياء المحجوزة الوشياء المحجوزة المسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمسترد او يحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس او الحاجز الملدين لاسباب توجب ذلك طبقا للمادة ١٥٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لاى سبب من الاسباب ولو كان بموجب امر من المحكمة – فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل نظل قائسة ويكون على عائق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها، وليس على الحضر ان يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يتسع لمثل ذلك، قامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيم أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا.

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٦٤ أحكام النقض س١٥ ق٥٧ ص١٢٢).

جرائم الاعتداء على الحجوز

۸٦.6 – الحراسة في الحجز لا تنتهى الا بانتهاء الحجز لاى سبب من الاسباب القانونية كبيع الاشياء المجوزة او الحكم في دعوى الاسترداد بمليكة الاشياء المجوزة للمسترد أو يحكم قاضى التنفيذ بناء على طلب الحارس. اما جنى المحصول ولو كان بامر المحكمة فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة، امتناع الحارس عن تقديم الشيء المجوز عليه يوم البيع او الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا.

(نقض ۳۰/ه/۱۹۸۸ ط ۲٤۹۲ لسنة ۵۵ ق)

٨٩٥ - من المقرر قانونا ان جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن اصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات اذا حكم له باحقيتها.

(نقض ١٤/٦/٦/١٤ أحكام النقض س١٧ ق ١٥٣ ص ٨١١)

٨٦٦ – تتم جريمة الإختلاس الأشياء المجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء بمن هي عهدته الى المكلف ببيمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عقرلة التنفيذ لما ينطوى عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لاوامر السلطة التي اوقعته. ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بان الشيء المجوز غير مملوك للمحجوز عليه، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الاخير من الجهة المتحقة بالغاء الحجز.

(نـقَـض ۲۸ / ۱۹۲۹ احـکـام البنيقـض س ۲۰ ق ۱۲۰ ص ۸۹۰ ، ۵۸۲ م ۱۸۰ م ۱۸۰ ، ۱۸۷۱ / ۱۹۷۱ م ۲۲ ق ۱۸۳ م ۱۸۳ م ۱۸۳ م ۱۸۳ م ۱۸۳ م ۱۸۳ ق ۱۸۳ م ۷۲۵ م ۷۲۸)

جراثم الاعتداء على الحجوز

۸٦٧ - من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء الهجوز عليها تتحقق باختلاس الهجوزات او التصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز او عدم الارشاد عنها بنية الغش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الذائن الحاجز.

(١٦/٥/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

٨٦٨ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهدته إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، لان هذا الامتناع ينطوى على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لاوامر السلطة التي أوقعته. ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفات للاجراءات المقررة لبيع المحجوزات، فأن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة وللخنصاص ببطلانه . (٢٩ / / 1 / ١٩٧٩ أحكام النقص س٣٠ ق ٣٥ ص١٨٢)

٨٦٩ - ان اختلاس الأشياء المحجوزة الذى نصت عليه المادة ٢٨٠ عقوبات جريمة خاصة تتم متى اخفى المتهم الأشياء المحجوزة بقصد منع التنفيذ القضائي او وضع العوائق فى سبيله سواء توفرت عند المتهم نية السرقة ام لم تتوفر.

(١٩١٥ / ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق١٤ ص ٢١)

(10) fala

جزائم الاعتداء على الحجوز

٨٧٠ - الحارس ملزم بان يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع، اما أن
يهربها بقصد عرقلة الإجراءات وتعطيل البيع ثم يظهرها من بمد فان هذا لا
يخليه من المسئولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد
عرقلة التنفيذ.

(نقض ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق٢ ص٢)

AV۱ - اذا تحايل صاحب الأشياء المحجوزة باتفاقه مع آخرين على اخفائها عن الحاجز برفع دعوى صورية عنها امام المحكمة الختلطة وبيعت تلك الأشياء في غيبة الحاجز تنفيذا للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية، وثبت أن هذا البيع وأن حصل علنا في الظاهر وعلى يد محضر الا أنه كان في الواقع بيعا صوريا حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الخرض منه إلا ضياع حقه بتبديد الأشياء المجوزة لمصلحته، فذلك تتوافر به أركان جريمة الاختلاس.

(نقض ١٥/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جه ق٥٠ ص ٤٨)

۸۷۲ – ان جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ علي الاشياء المحجوزة أو وضع العواثق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي، متى كان هذا الحجز قد وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذا لمقتضى الحجز.

(نقض ٢ / ١٢ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ٤٣٩ ص٧٤٥)

۸۷۳ - ان جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة تتم قانونا بعدم تقديم تلك الاشياء في اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائي، فإذا وجد الدائن تلك الاشياء نفسها فيما بعد يوم البيع في دار المدين ووقع حجزا جديدا عليها فلا

جراثم الاعتداء على الحجوز

تاثير لذلك في الجريمة التي تمت أركانها، لانه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الاشياء المجوزة فعلا، كما أنه لاشك في حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملا نما اضطره إلى إعادة الحجز.

(نقض 28/3/1977 مجموعة القواعد القانونية جـ2 ق217 ص 291)

AV8 -- يعتبر الحارس مختلسا للأشياء المجوز عليها متى تاخر عن
 تقديمها للمحضر يوم البيع.

(نقض ١٦ / ٥ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانوية جدا ق٢٦٤ ص٣٠٨)

۸۷۵ - تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها
 اضرار بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع.

(نقض ٣٦٦/ ١٩٥٦/ ١٩٥٦) أحكام النقض س٧ ق٣٦٦ ص١٣٤٢)

۸۷۹ – ان جريمة تبديد الأشياء المجبوز عليها تتحقق باختلاس الأشياء او التصرف فيها او عرقلة التنفيذ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع الحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فانه يكون قد اخطا في القانون.

(نقض ۲۱ / ۹ / ۱۹۰۸ احکام النقض س۹ ق ۹۲ ص ۳۳۷)

م ۸۷۷ - لا يشترط القانون لقيام جرعة اختلاس الأسياء المجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز، فإذا اثبت الحكم أن الصراف قد انتقل ألى مكان الحجز وبحث عن الهجوزات قلم يجدها وتقابل مع الحارس و

جراثم الاعتداء على الحجوز

وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنه، فان هذا يكفى لاعتباره مبددا لان كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل فى سبيل التنفيذ على الشىء الهجوز عليه ياخذ حكم التبديد سواء بسواء.

(نقس ۱۹۱۰/۱/۲۰ احسکام البنقسض ۱۱ ق ۲ ص ۱۹۰۱ ۱۹۷۲/۲/۶ س۳۲ ق ۱۹۷ ص ۸۷۹)

اثبات التبديد:

AVA - ان تقديم الحجوزات لمندوب البيع في اليوم المدد لبيعها فيه تنفيذا لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلا على اختلاسها الا بالنسبة إلى الحارس وحده. وعدم وجود المحجوزات في منزل المدين لا يصرح الاستدلال به عليه في اشتراكه في الاختلاس ولا على وقوع الاختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها حارسا تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع، مما مفاده ان وجودها الما يكون عنده لا عند المدين.

(نقض ٣ / ١٢ / ٥٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٢٣ ص ١٨)

٨٧٩ -- تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع امر يخضع لقاضي الموضوع دون معقب عليه إلا إذا كانت الاسباب التي يبديها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق.

(نقضه / ۱۲ / ۱۹۰۵ احکام النقض س٦ ق٦١٦ ص ١٤٠٧)

۸۸۰ - لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوزات ان يحرر المحضر او المسراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفى ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل او قرينة تقدم إليها.

مِبَادِةَ (١٥)

جرائم الاعتداء على الحجوز

(نسقس ۱۹۳۰/۳/۳۰ احسكام السندقسطس س١٦ ق ٧٠ ص ٣٣٩، ١٩٥٩/٦/٨ س ١٠ ق ٣٨ ص ٦٢٣، ١١/١٦/١٢ مبجسموعة القنواعد القانونية جـ٦ ق١٨ ص ٢٠، ١٩٤٢/١١/٩ ق١٢ ص١٤)

AA1 - الايسترط في اثبات جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب الحجز محضراً يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفى - كما هو الحال في سائر الجرائم - ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من اى دليل او قرينة تقدم إليها . (نقض // ٤ / ١٩٧٥ احكام النقض س ٢٦ ق٥٧ ص ٣١٨) 19٧٥ الرام / ١٩٧١ مي ٢٦٥)

AAY - من القرر ان لهكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وان تستدل على ذلك باي عنصر من عناصر الدعوى.

(نقض ۱۹۷۸/۱۱/۱۹ أحكام النقض س٢٩ ق١٦٣ ص٩٩٧)

القصد الجنائي:

۸۸۳ – من القرر ان الجهل باحكام او قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات او الخطأ فيه – وهو في خصوص الدعوى – خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية يجمل الفعل المرتكب غير مؤثم ، فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافسر القسصد الجناثي لديه لانه حين تصسرف في المجوزات كان يمتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الاداء الذي وقع الحجز نقاذا له، وهو دفاع جوهرى، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه.

(نقض ۱۰/۳/۱۰ أحكام النقض س١١ ق٥٥ ص٢٧٠)

بادة (10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

۸۸٤ - الحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ما دام فيها اوردته من وقائع ما يكفى لاستظهاره كما هو معروف به في القانون.

(نقض ۲/ ۲/۲/۲ أحكام القانون س ٢٣ ق٤٦ ص ١٧٧)

• ٨٨٥ – لا يشترط في القانون لقيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها ان يبددها الحارس او يتصرف فيها بل يكفى ان يمتنع عن تقديها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عوقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز.

(نقض ٥/٢/٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

٨٨٦ - يتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبديد متى نقل الشيء المجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عمن تعلق حقهم به من الدائنين.

(نـقــض ۲۷ / ۲ / ۱۹۷۰ آحـکـام الـنـقـض س ۲۲ ق۳۵ ص ۱۵۸، ۱۲۸ ۲۳ ق ۳۰ مـ ۲۰۸)

۸۸۷ – يشترط للعقاب على اختلاس الأشياء المحجوزة اقتران الفعل بنية الاختلاس، ولا يمكن أن تستفاد هذه النية من مجرد عدم حضور الحارس في اليوم المحدد للبيع لتقديم الأشياء المحجوزة ما دام أنه لم يعلن بهذا اليوم، ولا يصح الاستناد في اثبات علم الحارس بهذا اليوم الى رفعه دعوى استرداد عن الاشياء المحجوزة.

(نقض ٢/ ٦/ ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ٢ ق٥٦ ص٤٧)

٨٨٨ - ان مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على توفر نية

مبادة (10)

جراثم الاعتداء على الحجوز

التبديد لدى المدين متى كان هو قد أعد المبلغ الواقع من أجله الحجز وسدده من قبل للدائن الذى أودعه على ذمته بخزينة المحكمة. (نقض١٩١/٢١/٢١) مجموعة القواعد القانونية جدا ق٣٣٣ ص ٣٨٠)

• ٨٨٩ – إذا أودع المدين المبلغ الحجوز من أجله بخزانة المحكمة بعذ أن نقص منه ما اعتبره حقا ثابتا له بمقتضى حكم نهائي صادر لمصلحته على الحاجز أو اذا أودع المبلغ المحجوز من أجله معلقا صرفه على شرط يعتقد أن له الحق في اشتراطه فلا يقبل قانونا استخلاص توفر نية التبديد لديه – إذا هو تصرف في الشيء المحجوز – لا من نقص المبلغ الذي أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المودع على شرط -- بل في هاتين الصورتين تكون نية التبديد منعدمة ولا عقاب.

(نقض ۲۱/۲۱/۱۹۹۱ مجموعة القواعد القانونية جا ق٣٣٥ ص ٢٨٠)

 ٩٩ ~ مسألة توفر حسن النية لدى المنهم بالتبديد هى مسألة موضوعية متروك تقديرها لقاضى الموضوع ما لم يكن هناك تضارب صريح بين الوقائع الثابتة بالحكم والنتائج التى استخلصتها المحكمة منها.

(نقض ١٦/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ١ ق٢٥٩ ص٣٠٦)

• ٨٩١ – مجرد عدم تقديم الأشهاء الهجوزة لا يترتب عليه اعتبنار المتهم مبددا الا إذا ثبت سوء نيته وانه اخفى الأشياء او تصرف فيها بقصد عدم تمكين الهضر من بيعها. فإذا اثبتت الهكمة أن الأشياء المجوزة موجودة ولكن لم تقدم للبيع وادعى المتهم انها محفوظة في محل مامون وأنه لم يقدمها للبيع لتفييه في محل علمه، ثم حكمت الهكمة مع ذلك بادانة المتهم بغير أن تبحث فيسا إذا

جرائم الاعتداء على الحجوز

كان عدم تقديمه إياها للمحضر يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كى لا تباع ام هو تاشىء -- كما يقول - من أنه كان وضعها فى محل مامون كيلا تضيع أثناء غيابه فان الحكم يكون باطلا لعدم بيان سوء القصد ويجب نقضه.

(نقض ۲۸ /۳/۳۹ مجموعة القواعد القانونية جـ١ ق٢٠٧ ص٢٥٢)

٨٩٧ - يكفي في بيان سوء نية مختلس الشيء المحجوز أن يذكر الحكم ان مندوب الحجز قد ذهب إليه وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود.

(نقض ۱۹۱/۱۲/۱۹ أحكام النقض س١ ق٦٢ ص١٨١)

٩٩٣ – متى كان الشيء الهجوز قد سلم الى الحارس فانه يتمين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من المثليات او كانت له نظائر لدى الحارس، فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه. وإذن فادعاء المتهم بأن محضر الحجز جاء خاليا من البيانات الدالة على الهجوز وان عنده نظائر لهذا الشيء فلم يعرفه من غيره، ذلك لا يعتد به. (نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ احكام النقض س١ مر١٨٠)

۸۹۴ - يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليسوم المحمدد للبسيع قسيام نيسة خاصة هى نيسة عسرقلة التنفسيسة. (نقض ۱۲/۳۰ / ۱۹۰۷ / ۲-کام النقض س٨ ق ۲۷۷ ص ۲۰۱۱)

٨٩٥ - متى كان الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المجوز عليه فى يوم البيع مع علمه بالحجز، فأن فى ذلك ما يكفى لاثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك ألى التحدث استقلالا عن هذه النية.

(نقض ۲/۲/ ۸۹۹۸ احکام النقض س۹ ق۵۵ ص۱۹۲)

جرائم الاعتداء على الحجوز

٩٩٦ - ما دفع به المتهم من عدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات استنادا إلى ان الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه او رضى هو دفع - لو صح - لامتنع به القول بان المتهم قصد عرقلة التنفيذ .

(نقض ٣/٣/٧ أحكام النقض س ١١ ق٤٢ ص ٢١٠)

حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له بما انفقه على حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له بما انفقه على الماشية، مردود بانه وان كان من المقرر ان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى تبيح للطاعن الامتناع عن الرد – الماشية موضوع الجريمة – حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفقه عليها، وهو ما من شانه – إن صح وحسنت نيته – انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٢٠ من قانون العقوبات، الان محل هذا الدفع ان تكون الاشياء المججزة موجودة ولم تبدد.

(نقض ١٩/١١/١١/ ١٩٧٨) أحكام النقض س٢٩ ق١٦٣ ص ٧٩٣)

۸۹۸ - اذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها للمحضر وقت طلبها منه لبيعها فلا يعتبر هذا الفعل جرعة معاقبا عليها الا اذا اقترن بنية تبديد هذه الأشياء. (نقض ٢/٤/١٩٩١ المجموعة الرسمية س٢٢ ق٨٩ ص ١٧١)

A٩٩ - إذا أهملت محكمة الموضوع اثبات القصد الجنائي الذي هو احد الاركان المكونة لجريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها وكانت الوقائع الثابتة بالحكم لا تمكن محكمة النقض والابرام من استنتاج وجوده وجب نقض الحكم لخطا في تطبيق القانون. (نقض ١٩١١/٤/١ الجموعة الرسمية س ١٢ ق ٨٩ ص ١٧١)

(10)

جزائم الاعتداء على الحجوزمادة (١٥)

٩٠٩ - إذا اختلس المالك أشياءه المحبوز عليها ثم دفع الدين بعد الاختلاس فهذا الدفع لا يعتبر كافيا لنفى القمد الجنائي عنه.

(نقض ١٤/١٢/١٢/ الجموعة الرسمية س ١٤ ق ٣١ ص ٦٠)

٩٠٩ – أن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفى نية الاختلاس أذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم اخفاه ولم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ. وأن المحضر بحث عنه فى محل الحجز فلم يجده، فإن ذلك الا يتوافر به فعل الاختلاس.

(نقض ٢/٢/ ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق٢١٤ ص ٢٨٦)

٩٠٧ – قول الحارس للمحتصر ان الشيء المحجوز لا يمكن بيسمه وانه لا يسلم في بيع الشيء المخجوز مهما كان، هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التبديد لان فيه معنى الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للبيع او الارشاد عنه (نقض ١٩٣٧ / ١٩٣١) مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق٢٩٧ ص ٣٦٣)

الضرر:

٩٠ ٣ – لا يجوز لمتهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء محجوزة أن يطعن في الحبكم بزعم عدم حصول ضرر للجنى عليه لوجود الاشياء الهجوزة، إذ الضرر قد يحصل من مجرد اخفاء هذه الاشياء وعدم تقديمها يوم البيع، بل أن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ثم التأخير الذي لا مبرر له والذي يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز عليه وتحقيق قيمته نقدا، كل هذا

مادة (10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

كاف بذاته لتكوين الضرر، ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على توافر الضرر في مسائل التبديد ما دامت وقائم الدعوى تدل عليه ضمنا.

(نقض ١٦/٥/٥٩١ مجموعة القواعد القانونية جدا ق ٢٥٩ ص ٣٠٦)

٩٠٤ - من المقرر انه وان كان تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدائة في جريمة تبديد المجوزات، ما دام إنه مستفاد ضمنا من التصرف في المجوزات او من عدم تقديمها يوم البيع، الا انه اذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر، فإنه يتعين على المحكمة ان تشير إليه صراحة في حكمها وان تورد الدليل على توفره.

(نقض ۲/۲/۲۲ احکام النقض س ۱۱ ق ۳۷ ص۱۹۱)

السداد اللاحق والسابق:

٩٠٩ - السداد اللاحق لوقوع جريمة تبديد المحجوزات لا يؤثر في قيامها.

(نقض ۲ / ۱ ۱۹۸۷ مل ۷۰۷ س ۵ ق)

٩٠٩ - ان المادة الثانية من دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ تجيز للمدين أن يتصرف في الحاصلات الزراعية المحجوزة ليسدد الأموال الأميرية المتوقع من أجلها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين في ظرف الاربعين يوما التالية لتاريخ الحجز.

(نقضه / ١٢ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية جمَّ ق ٢٩٤ ص ٣٧٦)

(10) 654

جزائم الاعتداء على الحجوز

4 • VV قدم جزيمة اختلاص الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحجز عن المجوز عليه قبل حصول التبديد، ولما كانت اقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به ابراه ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها عليه قبل ثبوت التبديد، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصا لمالكة يتصرف فيه كيف شاء، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون، وذلك لانتفاء المسعولية الجنائية. (نقض ١٤ ص ٢٣٣)

• ٩ ٥ - ينتهى الحجز بابراء ذمة المجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ به من أجله قبل ثبوت التبديد. ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات الحاكمية ان الطاعن آثار امام محكمتى أول وثانى درجة أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة الحجوزات، غير ان أيا من الحكمين الابتدائى او المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الدفاع المشار اليه دون ان يعنى بالرد عليه، مع أنه لو ثبتت صحته لتغير وجه الفصل فى الدعوى ـ يكون مشوبا بالقصور الذى يعيه بما يبطله.

(نقض ۱۹۳۷/۳/۱۳ أحكام النقض س١٨ ق ٧٧ ص ٣٩٠، ١١/١٩/ ١٩٦٢ س ١٣ ق ١٨٣ ص ٧٤٨)

٩ • ٩ - استعداد المتهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله على الاشياء المتهم هو بتبديدها لا يعقيه قانونا من المسئولية الجنائية ما دامت الجريمة قد تمت من قبل.

(نقض ٥ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٤٩ ص٥٥)

مادة (10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

• ٩١٥ – ان تسديد جزء من الدين قبل التاريخ الحدد لبيع الأسياء المحجوز عليها نظير هذا الدين، ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نبة التبديد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين، ولا يخلى المتهم من المستولية الجنائية التي توجب عليه ان يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين فى النوم المحدد للبيع. (نقض ١٩٤٤/ ١٩٣٣/ مجموعة القواعد القانونية جا ق ١٠٨٠ ص ١٩٢٧)

٩١٩ ~ ان الوفاء بكل الدين المحجوز من اجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع
 فعل الاختلاس ليس من شانه أن ينفى توافر نية الاختلاس لدى المتهم.

(نقض ١٩٤٢/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ١٨ ص ٢٠)

٩ ١ ٧ - اظهار المتهم استعداده امام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يمنع من أن تكون جريمة الاختلاس قد تحت، بل الدفع نفسه لا يمنع من تمامها قبل حصوله، وتماسها يكون بالامتناع عن الرد او الحبجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أى تحقيق. وطريقة الطلب وكيفية الامتناع او المجز كلاهما من الامور التي يقدرها قاضى الموضوع، ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابة لاحد عليه.

(نقض ٩ /٥/٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ١ ق٢٥٧ ص٣٠٥)

٩ ١٣ - من القرر ان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز هليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها، ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي.

(نىقىض ٣٨ / ١٩٨٠ أحسكام المنقيض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٩٠)

يسانيا (10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

۲۹ / ۳/ ۱۹۷۸ می ۲۰ ق ۵۶ می ۲۰۰۵ می ۱۱ / ۱۹۷۸ می ۱۹۷۳ می ۱۹۷۳ می ۱۹۷۳ می ۱۹۷۳ می ۱۹۷۸ می ۱۹۷۸ می ۱۹۷۱ می ۱۹۷۸ می ۱۹۷۸ می ۱۹۷۸ می ۱۹۷۱ می ۱۹۷۸ می

٩١٤ – ان القانون لا يبيح المصدين المحجوز عليه إداريا نظير الاموال الاميرية التصرف في المحجوزات المداد عده الاموال إلا اذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية. (نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٢٨٣ ص ٣٦٤)

رفع الدعوى الجنائية:

حرية من وقت وقوعها، ولما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدا في كل حرية من وقت وقوعها، ولما كانت جرية خيانة الامانة لا تختلف في ذلك عن غيرها الا من جهة ما توضع عليه من انها اذا كانت متعلقة بمثليات فان فعل الاختلاس أيما يقع بعجز المتهم عن رد الامانة عند المطالبة بها، ولما كان اختلاس ألم المجوزات، حتى ماهو منه معتبر من حكم خيانة الامانة، لا يصح فيه ماقالوا به في حرية الامانة من التفريق بين المثلبات والقيميات من الاموال، لان توقيع المجز على مال – مهما كان نوعه مثليا أو قيميا – يترتب، ويجب أن يترتب عليه، أن يبقى المال المحكى عنه في محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالحجز، أذ الحجز في لغة القانون معناه وجوب ليقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمثله لتنافي ذلك مع الغرض الذي شرع المحجز، من أجله – لما كان ذلك فأن التصرف في المحجوز بجب دائما اعتباره مبدأ

جراثم الاعتداء على الحجوز

لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المجوز، ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خياتة الامانة.

(نقض ۲۲/۲/ ۱۹۶۳ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ١١٧ ض ١٦٧. ١٩٤٣/٢/٨ ق ٢٠١ ص ١٩٤٩)

٩٩٩ - ان اختلاس الأشياء المجوزة جريمة وقتبة تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس، ولذا يجب ان يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس، اذ علم المبنى عليه ليس شرطا في تحقق الجرائم ووقوعها.

(نقض ٢٧/٣/٢٤) مجموعة القواعد القانونية جا ق٣٢٧ ص ٤٤٢)

وقت طلبه. والدفع بسقوط الدعوى الممومية في حالة الاختلاس او التبديد ياتى وقت طلبه. والدفع بسقوط الدعوى الممومية في حالة الاختلاس او التبديد ياتى من جانبه. فعليه هو اذن ان يبين متى حصل الاختلاس او التبديد وللنبابة مناقشته فيما يقرره، وعلي القاضى ان يحقق وجه الدفع ويقضى فيه. فإذا قامت ادلة الواقع على ان الحادثة حصلت قبل الثلاث سنوات السابقة على تاريخ اول اجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط، وإذا استوت عنده الدلائل في الحالتين رجع مصلحة للتهم وقضى بسقوط الدعوى.

(نقض ۱۹۲۹/۱۱/۱۶ مجسموعة القواعد القانونية جا ق٣٢٥ ص ٣٧٠)

٩١٨ - لا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الاشياء المحجوزة تاريخا

مادة (۱۵)

جرائم الاعتداء على الحجوز

للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها، فإنه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلى منه عن تقديمها، بل أن هذا المعنى الذي تقوم به الجسرية هو صعنى زائد على صحيرد الحلول الزمنى ومنقطع عنه تمام الانقطاع، فلابد لتحققه في الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه. (نقض ١٩٢٤/ ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ١ ق ٣٧٥ ص

٩١٩ - رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الاشياء المجوز عليها - التي كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من احدهجا دون الآخر.

(نقض ٩/١١/٩هـ١٩ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢)

العقاب:

٩ ٧ - انه وان كانت المادة ٣٤٢ عقوبات لم تنص على ان الاختداس الواقع من المالك المعين حارسا على أشياته الهجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الامانة، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة، إلا ان هذا الاختداس جريمة عمائلة لخيانة الامانة وذلك لان ما جرى عليه القانون من النص علي عقابه في باب خيانة الامانة، وبنفس العقوبات المقررة لها بعد ان نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعيا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمين والعناصر التي يتميز حكم السرقة مراعيا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمين والعناصر التي يتميز

مادة (10)

جرائم الاعتداء على الحجوز

بها كل منهما - ما جري عليه القانون من ذلك يفيد آنه آراد آن ياخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبه إليها لاتفاق العناصر المكونه لها مع عناصرها ولا يمكن أن يكون الشارع قد آراد أن تشدد عقوبة الختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المجوزة في حيازته هو، لان المفعل وأن اختلف وضعه القانوني واحد في الحالتين. (نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية جا ق ٢٩٤٣ مرجموعة

9 مرافعات المعدلة بدكريت و 9 مرافعات المعدلة بدكريت و 9 م (۱۸۹۰ قضت بمجازاة من اختلس اشباء محجوزة كالسارق. ولكن لما كان قانون العقوبات لم بمجازاة من اختلس الشباء محجوزة كالسارق. ولكن لما كان قانون العقوبات اللي احكام المادة . ٣٠ من القانون المذكور الموضوعة لمعاقبة الطرارين والنشالين ومن أشبههم من مرتكبي السرقات غير المبينة في باب السرقة. ولذلك كانت معاقبة مختلس الاشباء المحجوزة بناء على المادة ٢٩٥ في غير محلها. (نقض ١٦ / ٥ / ١٨٩٦ المفوق س ١٨ ق ٢ ص ٢٨٥٠)

الاشتراك:

9 ٢٧ - اذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الأشياء المجبوزة ومن عدم معارضته لأخيه في التصرف في تلك الأشياء أن هناك أتفاقا بين الأخوين على تبديدها، فهذا الاستنتاج، فضلا عن كونه مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع، فانه لا غبار عليه، لان الاتفاق لا يستلزم حتما عملا ايجابيا من جانب الشريك، بل يكنى لتحققه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة. (نقض١٧/ ١٢/ ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق. ٢٩ ص٢٩٤)

(10) 644

جزائم الاعتداء على الحجوز

949 - إذا اقيمت الدعوى على منهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس اشياء محجوزة فبرات المحكمة الفاعل وهو الحارس وادانت الشريك قائلة في ادانته ان التهممة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الامر والنهي فيها والهيمنة عليها والحارس تابعه والحجز وقع بمنزله، فهذا قصور في ما صدر من هذا المتهم من الاعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القادون على سبيل الحصر، وبذا يكون الحكم معيا واجا نقضه.

(نـقـض ۲۷/۱۲/۱۹۰۱ احسکیام النـقـض س ۲ ق۵۰۱ ص ۲۲۶، ۱۸۲۷/۱/۲۷ / ۱۸۹۰ می ۲۲۶، ۱۸۷۲

4 7 8 - أن منازعة الطاعن في أصل الدين المجوز من اجله لا تأثير لها في مستوليته المترتبة على توقيع الحجز الذين دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه.

(نقض ۲۰/٥/۱۹۵۳ احكام النقض س ٤ ق٢٠٥ ص ٨٨١)

۹۲۵ – أن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين الهجوز من أجله ليس من شأته أن يؤثر في مسئوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه.

(نقض ٥ /٣/٣٥ احكام النقض س٧ ق٥٥ ص ٢٨١)

٩٤٦ – عدم اخبار الطاعنة الأولى – وهى زوجة الطاعن الثانى – المحضر الذى باشر اجراءات المزاد الذى رسا عليها بان ثمة حجزين آخرين اوقعهما المدعى المدنى علي الأشياء نفسها التى تناولها البيع لا يؤدى فى ذاته الى انها اتفقت مع

(10) 5:14

جزائم الاعتداء على الحجوز

الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ او انها ساهمت معه فى التواطؤ على تسخيرها لاعاقة التنفيذ فى شكل اجراءات صورية. (نقض ٢٢/٣٠/١٩٥٨ احكام النقض س ٩ ق.٧٧ ص ١٩٣٤)

94٧ - ان مؤدى نص المادة ١٩٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شان الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٥٩ انه يشترط لانمقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المجوزة إلا اذا كان المدين او الحائز حاضرا كلف بالحراسة فلا يعتد برفضه اياها. (نقض ٢٢/٣/٢٠ ١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ ق ١٩٧٠ مر٢٤)

أسباب الحكم:

۹۲۸ - اغفال ذكر اليوم المحدد للبيع - رغم جوهريته - لا ينال من سلامة الحكم طالما قد أحال في شانه إلى أوراق الحجز والتبديد المشتملة عليه.

(نقض ٥/٢/٢٨٦ ط ٥٠٥١ لسنة ٥٥ ق)

9 ٩٩٩ - إذا اتهم شخص بتبديد ثمن أشياء محجوزة يملكها ومعين هو حارسا عليها ومكلف بيعها وايداع ثمنها بالخزينة وذكرت المحكمة في حكمها عليه أن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات، عليه أن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات، وايداع المبلغ بالخزينة لا يخليه من المسعولية الجنائية، وعقابه على ذلك يقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات ٤٠ كان ذلك غير كاف، بل يجب على المحكمة أن تبين لم كان هذا الايداع لا يخليه من المسعولية هل كان يجب عليه ايداع الشمن بالخزينة في ميعاد خاص، ومتى أودعه بالفعل، وهل طولب به متأخرا أو لالإ اذ

(نقض ٧/٢/٢٩١ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ١٤٧ ص ١٦٠)

(10) Esta

جزائم الاعتداء على الحجوز

• ٩٣٠ - اذا كان المنهم في اختلاس محجوز عليه اداريا قِد تمسك امام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضا بالقاهرة فلم تابه المحكمة لهذا الخداع واكتنفت بتاييد الحكم المستأنف المؤسس علي أن العسراف لم يجد المحجوزات في اليوم للبيع، فأن حكمها يكون قاصر الاسباب متعينا نقضه، اذ ذلك الدفاع نما يجب الرد عليه لكونه - لو صع - لترتب عليه عدم قيام أركان الجسريمة. (نقض ١٤١٨ م ١٢٠٨ احكام النقسض س ٢ ق ١٤١ ص ٢٣٨»

4 * 4 * - اذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بائه لم يبدد المحجوزات بل أن للستاجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع، ولكن المحكمة ادانته دون أن تجيبه الى طلبه، فهذا منها اخلال بحقه في الدفاع، اذ أن هذا الدفاع هام من شانه - لو صبع - أن يؤثر في مصير الدعوى، ولا يغني عن تحقيق دافعه ما قالته المحكمة من أن الحارس اذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد اخل بأول واجباته كحارس، وأنه كان عليه أن يدرأ مستوليته بتبليغه عن هؤلاء المستاجرين من كحارس، وأنه كان عليه أن يدرأ مستوليته بتبليغه عن هؤلاء المستاجرين من الباطن. (نقض ۱ ۲۵ م ۲۸۲)

۹۳۷ - التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلالتها على انتفاء مسئوليته عن جريمة التبديد من آمر بنقل المحجوزات واخطار الى الدائن بتوقيع حجز آخر وصورة محضر ايقاف بيم لوجود أمر نقل يجعله قاصرا. (نقض ۲/۲/ ع/ ۱۹۷۳ احكام النقض مر ۲۵ ق ۱۵۳ م ۵۹ ه)

(10) Salas

جراثم الاعتداء على الحجوز

949 - اذا كان ما آثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى، اذ يقصد به نفى الركن المعنوى للجريمة التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالخافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع، وكان الحكم قد آخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا له وردا عليه، فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

(نقض ٦ / ٢ /١٩٧٧ احكام النقض س ٢٨ ق ٤٦ ص ١٩٢)

محضر جلسة الماكمة امام محكمة اول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بانه كان محضر جلسة الماكمة امام محكمة اول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بانه كان مريضا في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين، وكان الثابت أيضا من محضر التبديد تفيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وان المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطاعن سالف الذكر انحا هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه، بل هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه، بل هو دفاع جوهرى بنبني عليه ان صح تغيير وجه الراى في الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ، وهو الركن المعنوى في الجريمة المسندة إليه، نما كان يتمين مهمه على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الامر منه او الرد عليه بما ينفيه، وإذ كان الحكم الاجتدائي لاسبابه رغم قصوره في استظهار المطاون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الاجتدائي لاسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع المطاون المشار إليه إيرادا له وردا عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

(نقض ١١/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٢١ ق١٤ ص٦٦)

(10) False

جرائم الاعتداء على الحجوز

۹۳۵ - ان المادة ۹۳۵ من قانون المرافعات (الاسبق) تنص على شروط لدعوى الاسترداد تحتم قيدها قبل الجلسة بوقت معين والا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ، واذن فمتى كان المتهم باختلاس المججوزات لم يقدم محكمة الموضوع الا الصحيفة التي أعلن بها دعوى الاسترداد، ولم يذكر أنه قيد هذه الدعوى واتها استوفت باقي الشروط. فان ما ينعاه على الحكم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير اساس.

(نقض ٩/٢/٩ م ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٦ ص ٣٢٥)

949 - اذا كانت المتهمة بتبديد المجوزات لم تتمسك امام محكمتى اول وثانى درجة بعدم علمها بيوم البيع، كما لم تنازع فى قيام الحجز ولم تطلب ضم اصل صنورة محضره، ولم تتعرض لهبورته المرفقة بالاوراق او تدعى عدم مطابقتها للاصل الماخوذ منه، فإنه لا يسوغ لها المجادلة فى ذلك لاول مرة امام محكمة النقض.

(نقض ١٩٦٩/١١/٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٣ ص ١٢١٦)

۹۳۷ – الحكم الصادر بالمقوبة – تطبيقا للمادة ۲۹۱ من قانون المقوبات – يجب أن يكون مستوفيا للبيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز وتاريخ حصوله واليوم الذى حدد للبيع والجهة التى نبهت على المتهم بنقل الأشياء المجوزة اليها، وهل هذه الجهة خارجة عن الحل الذى أوقع الحجز فيه أو لا، وإن كانت خارجة عنه فما الذى يحتم على المتهم نقل الأشياء الى الحل الذى عين بعد ذلك لاجراء البيع فيه، حتى اذا لم توجد به عد مبددا، فاذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيا عيا جوهرا يوجب نقضه.

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القِانونية جـ ٣ ق ٢٣ ص ٤٤)

مادة (۱۵)

جرائم الاعتداء على الحجوز

97۸ - افا كان الحكم الصادر بادانة المتهم في اختلاس القصب المعلوك له والحجوز عليه اداريا نظير الايجار المستحق عليه لوازرة الاوقاف مستفادا منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه الى الشركة اختلاس القعب المجوز، وغير ثابت من عبارته أن أحدا غير الحاجزة قد استولى على جزء من المجوز ذاته أو من قيمته، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه لعدم امكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به.

(نقض ٢٥/ ٣/ ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ١٢٤ ص ١١٥)

9٣٩ - اذا كانت الحكمة مع تبينها أن المحصولات المجوزة عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم فى جريمة اختلاس هذه المحصولات على أساس أنه لم يكن حارسا عليها، فانها تكون قد أخطأت.

(١٥/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جد٧ ق ١٤٠ ص ١٢٥)

• 9 8 - يجب على محكمة الموضوع عند الحكم في تهمة اختلاس زراعة محجوز عليها اداريا وفاء للأموال الأميرية أن تبين في حكمها متى كان الحجز ومن الذى أوقعه وما علاقة المتهم به وهل أعلن اليه أم لا ومتى كان اعلانه وما دليل هذا الاعلان وأن يكون بيان كل ذلك أخذا من الأوراق الرسمية المحررة يمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من دكريتو ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجوز الادارية، لان هذه البيانات ضرورية كيما تستطيع محكمة النقض أن تعلم أن هناك حجزا رسميا يعلمه المتهم وقد ارتكب جريمته غير مكترث به، أو

(10)

جزائم الاعتداء على الحجوز

انه لا يوجد حجز رسمى نطلقا، أو يوجد حجز رسمى ولكنه لم يعلن للمتهم الواضع اليد على العقار طبقاً للمادة الخامسة من الدكريتو المذكور في كون في حل من اخذ زراعته من الأرض وعدم الاعتداد باى تنبيه شفهى من العمدة أو العمراف أو غيرهما لانه ليس مكلفا بالانصياع لمثل هذه التنبيهات الشفهية في موطن لا تنفع فيه الا الرسميات. (نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣٠ ص ١٩٥٥)

9 \$ 9 - يجب أن يكون الحكم الصادر بالمقوبة في جريمة التبديد شاملا لبيان تاريخ حصول التبديد وتاريخ الحجز وكذا السلطة التي أوقعت الحجز والا كان باطلا.

(نقض ١٠/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٢١ ص ١٥)

٩٤٢ – لا اعتداد بذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بعقوبة التبديد ما دام تاريخ التبديد صد كورا فيه، وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستفافية على ذلك ويبن اهمية هذا القصور ووجه تأثيره في ادائته وعدمها.

(نقض ۱۹۳۲/۱۰/۲٤ مجموعة الوقاعد القانونية جـ ٢ ق ٣٦٩ ص ٢٠٥)

989 - الحكم الذي يعاقب على التبديد - تطبيقا للمادتين ٢٩٦ و٢٩٧ من قانون العقوبات - يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز وصفة الزراعة المجوز عليها أن كانت محصودة أم هي قائمة غير محصودة، ويوم البيع أو اليوم الذي يكون قد تاجل له البيع والدليل على علم المشهم به، وذلك الدليل الذي لا يصبح أن يؤخذ الا من أوراق الحجز الرشمية نفسها، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزراعة

جرائم الاعتداء على الحجوز

قد بددت، هل انتقل اليها وعاينها إن كانت زرعا قائما غير محصود أم ماذا، فاذا قصر الحكم عن ذلك تعين نقضه.

(نقض ۲۸ / ۱۱ / ۱۹۳۲ مجموعة القواعد القانونية ج ۱ ق ٤٠ ص ٤٣)

\$ 9.8 - الشيء المحجوز يستمر مملوكا لصاحبه المدين المحجوز عليه الى أن يباع، فاذا كان المالك هو الحارس فاختلاسه لهذا الشيء الاختلاس المعاقب عليه بالمادة ٢٩٧ عقوبات ليس معناه الاستحواز على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه، بل معناه ازالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته، وذلك بخفائه اياه وعدم تقديمه للمحضر يوم البيع، وكلما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه. وعلى المالك الحارس اذا ادعى سلامة النية أن يثبتها. وسلامة النية هذه تتحقق في صورة ما اذا اتفق الدائن الحاجز مع المدين المحجوز ضده على تأجيل البيع فلم يقدم هذا الشيء المحجوز الى المحضر. وفي هذه الصورة لا يجوز عقاب المجوز ضده ومحكمة النقض في حالة توقيع المعقاب أن تلغى الحكم الصادر بالعقوبة وتقضى بالبراءة اذا تبين لها من الاوراق الرسمية أن هذا الاتفاق قد تم ضملا بين الدائن والمدين. (نقض ١٢ / ١ / ٢ / ٢ / ٢ / ٢ / ٢)

رقابة محكمة النقض:

٩٤٥ - اذا كان لم يشبت أن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقا لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا، فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه.

(نقض ٥/٥ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

(10) Sala

جزائم الاعتداء على الحجوز

987 - اذا لم يتمسَلُ الطاعن أمام المحكمتين (الدرجتان الأولى والثانية) بمدم علمه بالحجز، كما أنه لم ينازع في صحته، فلا يجوز له الجادلة لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٥ / ٢ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

9 \$ V - اذا كان يبين من مظالمة محاضر جلسات الحاكمة بدرجتيها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو ياليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال مندوب الحجز لمعاينة المحجوزات، وكانت هذه الامور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا، ولا يسوغ اثارة الجدل في شانها لاول مرة أمام محكمة النقض.

(نـقـض ۲۷ / ۱۹۸۰ احـکـام الـنـقـض س ۳۱ ق ۲۷ ص ۱۳۳۰) ۱۹۷۸ / ۱۹۷۸ می ۲۹ ق ۱۹۲۵ ص ۲۹۸، ۱۰/۹ م ۱۹۷۸ ق ۱۳۳ ص

الحجز الادارى:

98A - لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ في شان الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ اذ نصت على أنه و يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في اصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز، أو باسترداد الاشياء المحجزة، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد

جراثم الاعتداء على الحجوز

جوهريا لانه يتجه الى نفى عنصر اساسى من عناصر الجريمة، واذ كانت الهكمة لم
عقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتفير بها وجه الراى فى الدعوى فيما لو
حقق بلوغا الى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من
صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كلية فلم تعرض له ايرادا له أو ردا
عليه بما يسوغ اطراحه، فان حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن
القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه.

(نقض ۲/۱۲/۱۹۸۱ أحكام النقض س ۳۱ ق ۳۰۳ ص ۱۰۵۱)

989 - لا يسوغ في تقرير المسهولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرفعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بجرد ذكرها بمحضر الحجز، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار اليها في المادة ١٢ من هذا القانون، والتي لم ياخذ بها الشارع بشأن الحجز الادارى الا في تاريخ لاحق لتاريخ النهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥١، ما دام القانون الذي وقعت الجرية في ظله قد أوجبت لانعقاد الحجز الادارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة. فاذا كانت الاجراءات في الحجز قد وقفت عند ترك الاشياء المحجوزة في حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها الى أحد رجال الادارة فان الحجز لا يكون قائما قانونا، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه في الأشياء المحجوزة.

(نقض ٩/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٦ ص ١٦٥)

• 90 - نصت المادة ١١ من القسانون وقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعسدل بالقانون وقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شان الحجز الاداري على أنه ويعين مندوب

جزائم الاعتداء على الحجوز

الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو اكثر على الأشياء المحجوز عليها. ويجوز تعيين المدين أو الحائز الحدين أو الحائز الحديث أو الحائز حارسا، وأذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفة الحراسة ولا يعتد برفضه اياها، أما أذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الدارة المحلين، ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه المعراف حارسا بوصفه حائزا للمجوزات، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون أذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من اقامته أو غيره حارسا على المحجوزات يكون غير سديد.

(نـقـض ۳/۳/۳/۳ ۱۹۹۸ احـکسام السنـقبض س ۱۱ ق ۷۰ ص ۳۲۹، ۲/۲/۲/۲ ت ۲۱ ص ۶۶)

901 - أنّ مفاد نص المادة 11 من القانون رقم ٣٠٨ لسنة 1900 في شان الحبجيز الادارى المعدلة بالقيانون رقم 1٨١ لسنة 1900 أن القيانون قيد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارساء واذا لم يوجد من يقبل الحراسة، فان له أن يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه اياها.

(نقض ١٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٣ ص ١٢٥٦)

907 - مؤدى نص للادة 11 من القانون وقم 7٠٨ لسنة 909 في شأن الحجز الادارى المعدل بالقانون وقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة، الا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة، ولا يعتد برفضه اياها، وبمقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة وفضها أن يكون من نبطت به مدينا أو حائزا.

(نقض ١٠/٣/٥٧٥ - حكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩)

(10) **Esta**

جرائم الاعتداء على الحجوز

907 - انمقاد الحجز رهن بتميين حارس على المنقولات. مناط الالتزام بالحراسة رغم رفضها أن يكون من يلتزم به مدينا أو حائزا. دفاع الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حائز، هو دفاع جوهرى يجب تحقيقه أو الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن التمسك به أمام الحكمة الاستئنافية. مخالفة هذا النظر بجعل الحكم قاصرا. (نقض ٩/٤/١٧ ط ٥٧٦٠ لسنة ٥٥.

\$ 9.9 - أوجب الشارع لانعقاد الحجز الادارى عناصرا وشروطا مخصوصة منها وجوب أن يكون الحارس الذى ينصبه مندوب الحجز مدينا أو حائزا حتى لا يمتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالى مساءلته جنائيا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز، واذ كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وتشرك الحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين دون أن يستظهر أنه عين حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات والادلة التي يستخلص منها ذلك، ودون أن يمحس ما قالته محكمة أول درجة من أنها لا تطمئن الى سلامة اجراءات الحجز التي اتخذت فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه.

(نقض ٥/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠)

ان معاون الاوقاف لا صفة له قانونا في طلب الاشياء المحجوز عليها
 اداريا بناء على طلب وزارة الاوقاف ولا في التنفيذ عليها.

(نقض ٢١/٢١/ ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ١٩ ص ١٥)

٩٥٦ - أن حق المدين في بيم المحصول المجوز إداريا نظير الأموال الاميرية

مادة (١٥)

جزائم الاعتداء على الحجوز

ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا، فان هذا الحجز يقتضى من الحارس الا يتصرف في المحجوز لاي سبب من الاسباب.

(نقض٢٩/٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ١٥١ ص ٢١٩)

٩٥٧ - مندوب وزارة الاوقاف لا صفة له بمقتضى القانون في مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو في المطالبة بالمحجوز لبيعه تنفيذا للحجز.

(نقض١٢/٤/٤/١ مجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ٨٦٩ ص ٨٣١)

٩٥٨ – الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز الا لن كانت له صفة في اجراء البيع، فاذا أدانت الهكمة حارسا بتبديد محصولات مححجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين في الحكم الموظف الذي كان سيقوم باجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف في ذلك فهذا الحكم يكون قاصرا.

(نقض ٧/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨١ ص ١٠٤٦)

909 - أن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ قد نظما الاجراءات الواجب اتباعها في شأن الحجوز الادارية التى يطلب توقيعها وفاء للايجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الاوقاف، فأوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه أن يوقع الحجز بموجب أمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الإيجار أو أي مستند آخر، وجاء بالمادة الشائشة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التى تكون الأرض في دائرتها بتوقيع الحجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة

(10) Sala

جراثم الاعتداء على الحجوز

الاوقاف أن تندب من قبلها من يحضر الحجز والبيع، وهذا يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة، واذن فاذا كان الطاعن قد اقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على بطلان الحجز لان الذى قام بتوقيعه هو فراش في وزارة الاوقاف. وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع كا يفنده فانه يكون معيبًا متعينا نقضه. (نقض ٢٢ / ١٠/١٠ أو ٣٤ على هذا الدفاع ما يقنده فائه يكون معيبًا متعينا محمياً من نقضه.

• ٩٩٥ - لا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الاشياء المجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التى أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الاداء فورا ما دام الحجز قائما وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الادارى الصادر فى ٥٣/٢٥ / ١٨٨٠.

(نقض ۲۱/ه/۱۹۰۱ احکام النقض س۷ ق ۲۰۱ ص ۷۳۳)

999 - أوجب الشارع دائما لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الاشياء المحجوزة لتنتقل الى عهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز، ولا يسوغ فى تقرير المسئولية الجنائية الاخذ بنصوص قانون الموافعات التى تقضى باعتبار الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحواسة المفترضة المشار اليها فى المادة ١٢٥ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصرا وشوطا مخصوصة منها وجوب تعين حارس لحراسة الاشباء المحجوزة.

(نقض ۲۰ / ۱ / ۱۹۵۸ احکام النقض س ۹ ق ۱۶ ص ۲۰)

وسادة (10)

جراثم الاعتداء على الحجوز

۹۹۲ – جـرى نص المادة ۲۰ من قـانون الحــجـز الادارى رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۵۰ على اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه.

(نقض ١٤/٤/١٥ احكام النقض م ١٠ ق ٩٣ ص ٤٢٧)

حكم لحكمة المرضوع متعلق بالمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات:

997 - تعيين حارس قضائي لادارة شئون أرض لا يجعلها محجوزا عليها حجزا قضائيا بمعنى المادة ٢٨٠ عقوبات، وبناء عليه فلا عقاب على المستأجر الذي يحصد الزرع الموجود على الارض المذكورة وينقله.

(المحلة الكبرى الجزئية ١٨ /١٢ / ١٩٠٩ المجموعة الرسمية ص ١١ ص

مادة (۱۲)

د لا يجوز بيع المعادن النفيسة أو الإحجار الكريمة بأقل من قيستها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة فان لم يتقدم أحد لشرائها في الميعاد المحدد أجل بيعها الى ميعاد آخر يعلن عنه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ وتباع عندئذ لمن يرسو عليه المزاد ولو بشمن أقل عما قومت به ١

التعليق:

918 - كيفية بيع المعادن الشمينة والأحجار الكريمة: لقد نصت المادة التاسعة من قانون الحجز الإدارى التي سبق لنا التعليق عليها على أنه واذا كان المجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس آخر أو مجوهرات أو أحجار كريمة فتوزن وتبين أوصافها بالدقة في محضر الحجز.

وتقوم هذه الأشياء بمعرفة خبير يعين أجره بقرار من الوزير المختص أو من ينيبه عنه في ذلك.

ويجوز بهذه الطريقة تقويم الاشياه الاخرى بناء على طلب مندوب الحاجز أو المدين.

وفي جميع الاحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز.

ويجب اذا اقتنضت الحال نقلها او وزنها او تقويمها ان توضع في حرز مختوم إن امكن وان يذكر ذلك في الهضر مع وصف الاختام».

فوفقا لهذا النص فإنه بالنسبة للحجز على المعادن النفيسة أو الاحجار الكريمة لابد من تقويمها بمعرفة خبير ويرفق تقريره بمحضر الحجز. وتكون القيمة الذاتية الثابتة بتقرير الخبير سالف الذكر هي اساس البيع بحيث لا يجوز أن تباع

باقل من تلك القيمة . وإنما يجوز بيعها باكثر منها . اذ ان القيمة المقدرة بمعرفة الخبير تكون هي الحد الادني الطلوب .

أما اذا لم يتقدم أحد لشرائها في الميعاد المحدد فان على مندوب الحاجز تاجيل البيع الى ميعاد آخر يعلن ثمنه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من فقرتيها الثالثة والرابعة أى أنه يتمين على مندوب الحاجز أن يعلن كلا من الحارس والمدين يميعاد التأجيل ويتم الاعلان وكما سبق في التعليق على نص المادة ١٤ وفقا للقواعد العامة في المرافعات مع قيام مندوب الحاجز بوظيفة المحضر. واذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك (مادة ١٤/٣ حجز اداري).

وفى اليوم المحسدد للبيع (المؤجسل) يجسرى المزاد أيضنا وفى هذه الحالة تماع المعادن الشمينة أو الاحجار الكريمة لمن يرسو عليه المزاد ولو بشمن أقل مما قومت بسه.

فقد تضمنت المادة 17 محل التعليق قاعدة خاصة في بيع للعادن الشمينة أو الاحجار الكريمة، فنصت على عدم جواز بيعها باقل من قيمتها المقدرة بمعرفة أهل الخبرة. وإذا لم يتقدم أحد لشرائها بهذه القيمة في الجلسة الأولى أجل بيعها إلى ميعاد آخر، وتتخذ إجراءات الإعلان عن البيع في الميعاد الجديد، وتباع المجوزات في هذه الجلسة لمن يرسو عليه المزاد ولو بشمن أقل مما قدرت به بمعرفة أهل الحيرة.

والواضح من النص محل التعليق أن تقدير قيمة المعادن الثمينة أو الاحجار الكريمة من أجل بيمها وبمعرفة أهل الخبرة أمر واجب. وأن بيمها دون القيام بهذا التقدير يبطل البيع حيث تتخلف الغاية التي من اجلها شرع هذا الإجراء (عبد المنهم حسني - ص ٢٧٥)

٩٦٥ - فتوى بالنسبة للعملة الأجنبية:

وبالنسبة للعملة الأجنبية أفتت الإدارة العامة برزارة المالية بما ياتى أن البنك الأهلى المصرى ينشر أسعار العملة الأجنبية وينوب عن الحكومة في شرائها، وفي هذه الحالة تسرى قيمة الفرنكات على أساس أنها عملة بالقيمة التي عليها اى القيمة الأسمية، حين أن بيعها في السوق كمعدن قد يحقق ربحًا – وترى هذه الإدارة أن تستعلم مصلحة الضرائب عن سعر الفرنكات المحجوز عليها من البنك الأهلى ومن السوق – وتلجأ إلى الطريقة الاربح بالنسبة للمعول والحزانة (فتوى الإدارة العامة بوزارة المائية رقم ٧٦ – ٢٢ / ١٢ في ١٩٥١/ ٨ / ١٢)

9777 - تعليمات تنفيذية للفحص صادرة من مصلحة الضرائب رقم (27) لسنة ووود ٢٠٠٠ بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية (تحويلات -بنكنوت) اعتباراً من ٢١/١/ ، ووود ٢٠٠٠ عنى ٢٠٠٥ ٢ :

نظرا لصدور القرار الوزاري رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي اعتبارا من ٢١/ه/١٩٨٧.

وقد أصدرت الصلحة تعليماتها التنفيذية بشائها كان آخرها برقم (١٨) لسنة ٢٠٠٠ بشأن أسعار الصرف للعملات الأجنبية اعتبار من ٢٠٢ / ١٩٩٩ / ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥ / ١ / ٢٠٠٠ واستكمالا لهذه التعليمات توحيداً لاسم المحاسبة بالماموريات مرفق ببان تفصيلي بمتوسط أسعار الصرف للعملات الاجنبية رخلال حينكنوت) في نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي خلال

مادة (۱٦)

الفترة من ٢ / / ٢ / ٢٠٠٠ حتى ٥ / ٢ / ٢٠٠٠ من واقع قوائم الاسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي المصرى عن اسعار تعامله في نطاق هذه السوق (تحويلات - بنكتوت) كذلك اسعار صرف العملات الحسابية السارية مع دول اتفاقات الدفع (السودان - روسيا)

وعلى كافة المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة والإدارات التابعة لها مراعاة تنفيذ الماموريات لهذه التعليمات بكل دقة.

تحريرا في ١٨٤/٠٠٠

وعلى الراسى عليه المزاد أداء باقى ثمن البيع فورا وإلا أعيد البيع على مستوليته في الحال ويخصم من مبلغ التأمين ما قد يوجد من فرق فى الثمن، ويرجع عليه بالمجز الذي يزيد على مبلغ التأمين».

التعليق:

٩٦٧ – إعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف عن أداء باقى
 الثمن فوراً:

طبقا لنص المادة ۱۷ من قانون الحجز الإدارى – محل التعليق – فإنه على الراسى عليه المزاد أداء باقى ثمن البيع فورا والا اعبد البيع على مسئوليته فى الراسى عليه المزاد أداء باقى ثمن البيع فورا والا اعبد البيع على مسئوليته ويحد من فرق فى الثمن ويرجع عليه بالعجز الذى يزيد على مبلغ التامين، وبهذا النص يأخذ قانون الحجز الادارى بنظام اعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف على النحو الذى يأخذ به قانون المرافعات بالنسبة لبيع المتقولات فى التنفيذ القضائي (مادة ٣٨٩). مع ملاحظة ان الرجوع على الختلف بالعجز الذى يزيد عن مبلغ التأمين يكون باجراءات التنفيذ الادارى. ويقوم بها مندوب الحاجز الذى أجرى البيع، باعتبارها تكملة لهمته فى البيع الادارى (فتحى والى – بند ٤٤٤ ص ١٩٨)

والهدف من إعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف عن اداء باقى الثمن فوراً هو معاقبة من يشترى بالمزاد ولا يستطيع دفع الثمن الذى قبل به فيلزم بالغرم ويحرم من النعم (عبد الحميد أبو هيف المرجع السابق ص ٢٤٤).

فالمزاد يرسو على من يتقدم باكبر عطاء وعلى الراسى عليه للزاد اداء باقى ثمن البيع فورا ونقول باقى الثمن لأن للادة ١٥ / ١ حجر تشترط على كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطائه الأول. وفي حالة تخلف

الراسى عليه المزاد عن أداء باقى ثمن البيع وجب إعادة المزاد على مسئوليته فى الحال. ويعتبر البيع له مفسوخا طبقا لنص المادة ٤٦١ من القانون الملنى التى تقضى بانه و فى بيع العروض وغيرها من المنقولات، إذا إتفق على ميعاد لدفع الشمن وتسلم المبيع. يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى أعذار، إن لم يدفع الشمن عند حلول الميعاد إذا إختار البائع ذلك والميعاد المتفق عليه هنا هو وقت رسو المزاد، والبائع هو مندوب الحجز ومكلف بتحصيل الثمن فور رسو المزاد.

ويرى البعض انه إذا لم يتقدم أحد للشراء بالمزاد على مستولية المزايد الأول أجل البيع إلى جلسة أخرى على مستوليته (كرم صادق بند ٢٩٤)

ويعتبر التامين المدفوع من الراسى عليه المزاد وفقا لنص المادة ١٠ / ١ (وهو عليه عبارة عن ١٠ / ١ (فرهو عليه عبارة عن ١٠ / ١ (من قيمة عطائه الأول) ضمانا للجهة الحاجزة وللمحجوز عليه لبلوغ قيمة المبيعات إلى القيمة التى رسابها المزاد الأول ويخصم من مبلغ التأمين ما قد يوجد من فرق فى الثمن، كما يرجع على المشترى المتخلف بالعجز الذى قد يزيد على مبلغ التأمين (المادة ١٧ حجز)

فإذا كان العطاء الاول الراسي عليه المزاد ٧٠٠ جنيها مثلا، فإن التامين الواجب أداؤه يكون ٧٠ جنيه (بواقع ١٠/ من قيمة العطاء)

وإذا رسا المزاد بالفعل على صاحب التامين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وتخلف هذا المشترى عن سداد باقى الثمن وقدره ٩٣٠ جنيها (يمثل الفرق بين المبلغ الراسى به المزاد وقدره ١٠٠٠ جنيه وقيمة التامين وقدره ٧٠ جنيه)، فاعاد مندوب الحجز المزاد على مسعوليته، ورسا المزاد الجديد على آخر بمبلغ ٩٥٠ جنيها فقط ففى هذه الحالة يتحمل المشترى المتخلف بالفرق بين الشمن الراسى به المزاد الأول

والثمن الراسى به المزاد الثانى وقدره ٥٠ جنيه يقوم الحاجز بخصمها من مبلغ التامين الموجود تحت يده ويرد باقية (أي عشرون جنيها) إلى المشترى المتخلف (عبد المنعم حسنى - ص ٢٧٧)

أما إذا رسا المزاد الجديد بمبلغ ٩٠٠ جنيها فقط، فإن الراسي عليه المزاد الحديد بمبلغ ٩٠٠ جنيها فقط، فإن الراسي عليه المزاد الاول (المشترى المتخلف) يتحمل بالفرق بين الثمنين، أى أنه يتحمل مبلغ ويرجع جنيه، يقوم مندوب الحاجز بخصم مبلغ التامين بالكامل من هذا المبلغ ويرجع بالعجز وقدره ٣٠جنيها على المشترى المتخلف ويعتبر محضر البيع سندا تنفيذيا بفرق الثمن بالنسبة إلى المشترى المتخلف (المادة ١/٣٨٩ مرافعات مع ملاحظة ما ذكرناه آنفا بأن الرجوع على المشترى المتخلف بهذا الفرق يكون بإجراءات التنفيذ الإدارى، ويقوم بها مندوب الحجز بإعتبارها مكملة لمهمته في البيع الإدراى (فتحي والى الاشارة السابقة)

ويكون مندوب الحجز ملزما بالشمن إن لم يستوفه من للشترى فورا ولم يبادر بإعادة البيع على ذمته، كما يكون ملزما بالفرق إذا اعاد البيع ورسا المزاد بشمن اقل ولم يقم بتحصيل هذا الفرق من التامين المدفوع من المشترى المتخلف. ويعتبر محضر البيع سندا تنفيذيا بالنسبة إلى المندوب.

فإذا ما تحدد الفرق في الحالتين، وأريد التنفيذ به ضد مندوب الحجز، فإنه يتمين على ذى المصلحة أن يحصل على صورة رسمية من محضر البيع ويذيلها بالصيغة التنفيذية وتعلن إلى مندوب الحجز قبل التنفيذ عليه

أما إذا زاد المتحصل من البيع الثاني عن القيسمة التي رسا بها المزاد على المسترى المتخلف، فإن هذه الزيادة تكون من حق المدين ودائنوه، بإعتبار أن

ملكية المحجوزات المبيعة كانت باقية للمدين حتى تاريخ هذا البيع، وعملا بحكم المادة ٤٤٣ من قانون المرافعات (عبد المنعم حسنى _ ص ٢٧٧ وص ٢٧٨)

ويراعى أنه بعد تمام رسو المزاد وآداء القيمة الراسى بها، فإنه لا يلتفت إلى أية عروض أخرى قد تقدم من أحد المزايدين بالزيادة على الثمن الراسى به المزاد، مهما كانت الزيادة ولو تحقق معها صالح المدين أو صالح الجهة الحاجزة (كرم صادق - بند ٢٩٦ ص ٣٤٨)

هذا من ناحية. ومن ناحية آخرى لا يجوز لمندوب الحجز - بدلا من إعادة الهيع على مسئولة المشترى المتخلف - أن يرجع إلى صاحب العطاء الذى يلى المشترى المتخلف مباشرة، لان ذلك لا يكون إعادة للبيع. وإنما يتعين عليه إثبات إمتناع المشترى عن الدفع، ثم يشهر المزاد على ذمته - أى على مسئوليته - مرة ثانية على النحو المتقدم (عبد المنعم حسنى - ص ٢٧٨)

٩٩٨ - مدى اشتراط لصحة المزاد أن يكون هناك أكثر من مزايد واحد لصحة التزايد:

يعترض الحكم في هذا الغرض اتجاهين: الأول أنه إذا لم يشترط لصحة المزاد وجود أكثر من مزايد تحول البيع بالمزاد إلى بيع بدون مزاد في الواقع والثاني أنه إذا اشترطنا وجود أكثر من مزايد فإن ذلك يقتضى رفض التزايد للرتفع في السعر والذي لا يتقدم معه مزايدون آخرون لعدم قبولهم الشراء به.

ويرى البعض أنه يلزم وجود أكثر من مزايد في عملية البيع، معروفة

أسماؤهم وشخصياتهم ومقدم تامينهم للدخول المزاد وإلا أوقف المزاد، ولا يجوز ان يباع المنقول بدون مزايدة في ثمنه، إلا إذا كان من المحقق أن الشمن المعروض للمنقول قد صادف ثمنه مما أوقف المزايدين الآخرين عن التزايد عليه، وعندئذ تكون المزايدة بالنسبة لهذا المنقول حقيقة وثابتة لوجود أكثر من مزايدة في عملية البيع، وإن لم يتقدم سوى واحد بالزيادة عليهم. (كرم صادق بند ٢٩٣ ص ٢٤٢)

٩٦٩ - الثمن الأساسي للمزاد:

لم يحدد القانون الثمن الأساسى الذى تعرض به المحجوزات للبيع بالمزاد العلنى، ولم يعتبر القانون القيمة الى قدرت بها المحجوزات فى محضر الحجز حداً أدنى لقبول البيع بالمزاد الإدارى فى المنقولات، فيجوز البيع بالقيمة المقدرة للمحجوزات فى محضر الحجز أو باقل أو أكثر منها، بما يتفق والقيمة الفعلية للمحجوزات فى تاريخ البيع، وحسب ظروف المزاد.

وتقضى تعليمات الأموال المقررة في البند ٣٩، بان تباع المحجوزات في حالة عدم وجود راغب في الشراء بالثمن المقدر بمحضر الحجز أو باكثر منه باعلى عطاء يقدم من الراغبين – ونرى من الأوفق أن تقيد الجهة الحاجزة حقها في تنفيذ البيع بالمزاد بشرط التناسب بين ثمن البيع والقيمة الفعلية للمحجوزات في يوم البيع رعاية منها لحقوق المدين الجاري التنفيذ ضده وحرصاً على حقوق الخزانة العامة.

ويمكن تحقين هذا الغرض إداريا بان تقوم الرياسات الإدارية بتحديد سلطة

مندوبها في بيع المنقولات في المحجوزة باقل من قيمتها المقررة في محضر الحجز، وأن تشترط لذلك إعادة تقدير قيمة هذه المنقولات في محضر رسمي يقوم به من له حتى المراجعة ورآسه عمل مندوب الحاجز، ولا يكون من حق المندوب عندئذ أن يبيع المنقولات إلا في حدود القيمة الفعلية التي أعيد تقدير المنقولات المحجوزة بها.

فإذا لم يكن إعادة التقدير ممكناً، فإنه يحدد لمندوب الحبجز نسبة من الثمن يسمح له فيها بالبيع باقل من الثمن الاساسي، بشرط عدم تجاوزها إلا بعد موافقة رئاست، الإدارية، ونظن أن النظم الإدارية تسمح باتخاذ أى من الإجراءين المعروضين. (كرم صادق - بند ٢٩٤ ص ٢٤٦ وص ٢٤٧)

وقد تضمن القانون قاعدة خاصة في بيع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة، فلا يجوز بيعها باقل من قيمتها المقدرة بمعرفة أهل الخبرة، وإذا لم يتقدم أحد لشرائها بهذه القيمة في الجلسة الأولى أجل بيعها إلى ميعاد آخر، وتتخذ إجراءات الإعلان عن البيع في الميعاد الجديد، وتباع المحجوزات في هذه الجلسة لمن يرسو عليه المزاد ولو بشمن أقل مما قدرت به بمعرفة أهل الحبرة (مادة ١٦ حجز)، وقد سبق لنا التعليق على هذه المادة.

٩٧٠ من يجوز لهم التزايد وأهلية الاشتراك في المزايدة والممنوعون
 من الشواء:

تنص المادة ٣١١ من قانون الرافعات على أنه:

ولا يجوز للمدين ولا للقنضاة الذين نظرواو بأى وجه من الوجوه إحراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للمحامين الوكلاء عمن يباشر الإجراءات أو المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم وإلا كان البيع باطلاً».

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات بشأن هذه المادة :

«نقل القانون الجديد في المادة ٢١١ منه حكم المادة ٦٦٧ من القانون القائم من موضعها في احكام التنفيذ على العقار إلى الاحكام المتعلقة بمحل التنفيذ حتى يكون حكمها عاما يسرى على كافة صور التنفيذ ٥.

المزاد العلني عام لجميع المتقدمين إليه، فيجوز لاى شخص التقدم بالمزايدة، بشرط أن يتقدم بعطائه مكفولا بالتأمين المقرر قانوناً وقدره ١٠٪ من قيمة عطائه.

إذ لكل شخص مكت مل الاهلية أن يشترك في المزايدة، إذ تنطبق هنا القواعد العامة بالنسبة لاهلية الشراء، فإذا كان الشخص ناقص الاهلية أو عديمها يجب أن يمثله نائبه القانون، ولكن المادة ٣١١ من قانون المرافعات تمنع بعض الاشخاص من أن يتقدموا للمزايدة بانفسهم أو عن طريق تسخير غيرهم وإلا كان البيع باطلا وهؤلاء الأشخاص هم:

أولا: المدين: فليس للمدين أن يشترى المال المحجوز بالمزاد، إذ لا مصلحة له في الشراء لانه يستطيع أن يقوم بالوفاء أو بالإيداع والتخصيص وفقا للمادة ٣٠٣.٣٠٢ مرافعات وذلك توقيا لبيع منقولاته المحجوز عليها، ولكن إذا كان يطمع في شراء المال المحجوز بشمن آقل من الديون فإنه سيظل مستولاعن الديون

(1Y) **5**3La

المتبقية، ومن ثم يتعرض لإعادة التنفيذ عليه لاستيفائها، ولذلك يغلق القانون في وجهه هذا الطريق تشجيعا له على الوفاء بديونه واختصارا للإجراءات، بيد أن المنع لا يمتمد إلى زوج المدين أو أولاده أو أقاربه إلا إذا ثبت تسخيره لهم في الشراء.

ثانيا: القضاة: الذين نظروا باى وجه من الوجوه إجراءات التنفيذ على المال المبيع أو المسائل المتفرعة عنها، وحكمة هذا المنع حماية نزاهة القضاة وصون سمعتهم، ويشترط لمنع القاضى من التقدم في المزايدة أن يكون قد أشرف على إجراءات التنفيذ أو اشترك فيها أو أن يكون قد نظر منازعة متعلقة بالتنفيذ، فيشمل هذا المنع قاضى التنفيذ الذى أشرف على الإجراءات أو نظر المنازعات التى ثارت فيها، كما يشمل القضاة الذين نظروا التظلمات والطعون المتعلقة بها التي ثارت فيها، كما يشمل القضاة الذين نظروا دعوى صحة الحجز، والمنع يقتصر على القضاة دون غيرهم من موظفى المحكمة، ولكن المادة ٤٧١ مدنى تمنع موظفى المحكمة جميعا من شراء الحقوق المتنازع عليها، وهذا النص عام يشمل جميع الحقوق المتنازع عليها، وهذا النص عام يشمل جميع الحقوق المتنازع عليها، وذلك فإنه من الأفضل تدخل المشرع ليسنع جميع موظفى المحكمة أن التدخل للشراء بالمزايدة صونا لكرامة المضرسي الذي نص في المواقع كل لا يتجزا، وذلك بنص خاص، وذلك أسوة بالمشرع المخرسة الني يجرى التنفيذ أمامها من التقدم في المزايدة.

ثالثا: المحامون: الوكلاء عن الدائن الحاجز مباشر الإجراءات أو عن المدين، وحكمة ذلك تفادي تلاعب المحامي بمصلحة موكله للشراء بأقل ثمن، فقد يعلب

الحام بصلحته الشخصية في شراء المال باقل ثمن ممكن على مصلحة موكله في بيعه باكبر ثمن.

ويلاحظ أنه إذا كان النص قد تعرض إلى بطلان البيع الذى يتقدم للمزايدة فيه أحد الممنوعين من المزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم، فإنه لم يتعرض لاتفاق أحد هؤلاء مع غيرهم على التقدم للمزايدة حتى إذا رسا عليه المزاد باعه له وهو ما يسمى بشرط إعادة البيع، وقد ذهب البعض إلى صحة المزايدة والبيع مع بطلان الاتفاق (فتحى والى – بند ٢٣٨)، في حين ذهبت محكمة النقض إلى صحة المزايدة وصحة الاتفاق (نقض ٢٩/٤/٤٨) – مجموعة القواعد القانونية ٢٣ ص ٢٧٥) والشنة ٦ ص ٥٠٧).

كما أنه إذا كان النص قد عبر ببطلان البيع بما قد يشعر ببطلانه نجرد تقدم أحد الممنوعين في المزايدة ولو لم يرس المزاد عليه، إلا أن المقسود هو بطلان المزايدة أي بطلان العرض المقدم من الممنوع من المزايدة ولذلك يسار فيها دون نظر لمرضه، أما إذا التفت إليه ورسا المزاد عليه بطل البيع، وهو بطلان يتعلق بصالح الدائنين فليس للممنوع من الشراء التمسك به (أحمد أبو الوفا - بند ٥٥٥) محمد حامد فهمي - بند ٤١٦، ومزى سيف - بند ٤٨٣، كمال عبد العزيز ص

فإذا تقدم للمزايدة أحد من الممنوعين المذكورين في المادة ٣١١ - محل التعليق - كان عرضه باطلا، ويستمر في المزايدة، أما إذا رسا المزاد عليه كان البيع باطلاً، وجاز لمباشر الإجراءات والدائنين العتبرين طرفا فيها والمدين التمسك بهذا البطلان النسبى، ولكن لا يجوز للمشترى الممنوع من الشراء أن يتخلص من الصفقة إذا وجدها خاسرة بالتمسك بهذا البطلان الذي لم يشرع لمصلحته هو

(1Y) Sala

(جلاسون – جـ ٤ بند ١٣٠٩) سيزاربرو بند ٤٠٠) أحمد أبو الوفا – التعليق ص ١٢١٦) محمد حامد فهمي بند ٤١٧) رمزي سيف بند ٤٦٣ ع ٤٨٣).

وجدير بالذكر أن المنح الوارد في للادة ٣١١ – محل التعليق - لا ينطبق على مالك العقار إذا لم يكن مسئولا شخصيا عن الدين، كما هو الحال بالنسبة لحائز العقار والكفيل العينى، ذلك أنه لا يوجد أي احتمال لإعادة التنفيذ على العقار، فكل منهما ليس مسئولا شخصيا عن الدين، وله مصلحة في شراء العقار إذ به يطهره من الحقوق المترتبة عليه (جلاسون - جـ ٤ بند ١٣٠٨ ص ١٦٢٠ فنتحى والى - بند ٢٣٧ ص ٢٥٥، رمزى سيف بند ٤٨١ ص ٤٨٣)، كما أن المنع لا ينطبق على ضامن المدين فيسجوز له التقدم للشواء (نقض المنع لا ينطبق على ضامن المدين فيسجوز له التقدم للشواء (نقض

أحكام النقض:

۹۷۹ - إذا اتفق المدين مع آخر على شراء العقار المنزوعة ملكيته اتفاء لخطر المجازفة وسعيا وراء المحصول على ثمن ثابت قدر أنه مناسب لقيمة العقار ويحقق مصلحة الدائنين الذين تعلق حقهم بالتنفيذ بضمان حصولهم على كامل حقوقهم والتزام المشترى بالتدخل في المزاد والمزايدة حتى يصل بالثمن إلى الحد المتنفق عليمه بحيث إذا اضطر إلى الزيادة في الشمن فوق هذا المبلغ تكون هذه الزيادة من حقه ولا شان للمدين البائع بهاء فإن الدفع ببطلان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام واتعدام سبب استحقاق للشترى للزيادة عن الثمن المتفق عليه يكون على غير أساس، ذلك أن هذا الاتفاق ليس من شانه الإخلال بحرية المزايدة أو إبعاد المزايدين عن محيطها بدليل أن المتعاقدين قدرا احتمال رسو المزاد على غير

المشترى من المدين بشمن يزيد على الشمن المسمى مما يدل على انتقاء فكرة المساس بحرية المزايدة فضلا عن تحقيقه مصلحة المدين ودائنه، وأما الادعاء بانعدام سبب الزيادة فمردود بان التعاقد مع المدين أصبح بمقتضى الاتفاق المشار إليه في مركز المشترى المحصول على الزيادة وسببها القانوني هو العقد المبرم بينهما.

(نقض ۱۰/۱/۱۹۰۰ السادسة ص ۵۰۷).

9٧٧ - الاتفاق بين الدائن وضامن المدين على أن يدخل الضامن في المزايدة لشراء أطيان المدين اتفاق صحيح، إذ ليس هناك ما يمنع من هذا الاتفاق، وشأن الضامن فيه كشان غيره من الراغبين في الشراء.

(نقض ۲۱/۱۱/۲۱ - السنة ۸ ص ۷٦٣).

ويكف مندوب الحاجز عن المعنى في البسيع أذا نتج من بيع بعض المجوزات مبلغ كاف لوفاء البالغ المجوز من أجلها والمصروفات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذي يقع فيه البيع. وما يوقع بعد ذلك من الحجوز تحت يد المندوب الحاجز لا يتناول الاما زاد في وفاء ما ذكر،

التعليق:

• ٩٣ - الكف عن البيع وآثاره:

يأخذ نص المادة من قانون الحجز الادارى - محل التعليق - بنظام الكف عن البيع علي النحو الدى ياخذ به قانون المرافعات فى البيع القضائى (مادة ٣٩٠)، مع ملاحظة أنه يجب عند الكف عن البيع أن يراعى مندوب الحاجز ليس فقط حقوق من حجز على المنقولات بل أيضا من حجز على الثمن تحت يده. (فتحى والى - بند ٤٤٢ - ص ١٩٧)

إذ لا يشترط وجود تناسب بين مقدار المجوز من اجله وقيمة الاموال المجوز عليها، كما أن للحجز اثر كلى أى أنه يقيد سلطة المدين المجوز عليه فى التصرف فى المال المحجوز عليه أيا كانت قيمة الدين، ولذلك قد يقع الحجز على منقولات تفوق قيمتها قيمة الدين المحجوز من أجله ولكن التنفيذ بجب أن يقدر بقدره أى يجب ألا يتجاوز التنفيذ مقدار الحق المطلوب التنفيذ به، ولذلك قرر المشرع نظام الكف عن البيع، وقد نصت عليه المادة ١٨ من قانون الحجز الادارى – محل التعليق.

فيجب على أن يكف عن البيع إذا كانت المبالغ المتحصلة منه كافيه لوفاء الديون المحجوز من أجلها هي والمساريف، ومن الآثار التي تترتب على الكف عن البيع أن تصبح باقى المنقولات المحجوز عليها والتي لم يتم بيعها طليقة من قيد

الحجز، ومن ثم تنفذ تصرفات المدين فيها سواء كانت سابقة او لاحقة على الحبجز، ويجب رد المنقولات التي لم تباع إلي المدين إذ يزول الحجز عنها فوراً بمجرد الكف عن البيم.

كما يترتب على الكف عن البيع أن تخصص المبالغ المتحصلة من هذا البيع لوفاء الديون انحجوز من أجلها هي والمصاريف، فيختص الدائنون الحاجزون ومن أعتبر طرفا في الإجراءات بحصيلة التنفيذ، دون أي إجراء آخر.

والمقصود بالديون المحجوز من اجلها حقوق الدائنين الذين حجزوا علي المنقول أو حجزوا على الثمن تحت يد المحضر من أصل وفوائد (محمد حامد فهمى - التنفيذ - بند ١٨٧) فتحي والى - التنفيذ الجبرى - بند ٢٨٤).

وإذ حدث الكف عن البيع فإن الحجوز التي توقع على الشمن تحت يد مندوب الحجز لا تتناول إلا ما يزيد عن وفاء حقوق الدائنين الحاجزين قبل الكف، وذلك على تقدير أن مندوب الحاجزيعتبر نائبا عن أولئك الدائنين الحاجزين في قبض حقوقهم بحيث يصبح المبلغ المتحصل من البيع ملكا لهم في حدود ما يكفيهم، وليس ملكا للمدين فلا يصبح الحجز عليه من سائر دائنيه، ولا شك في أن الكف عن البيع يحقق مصلحة المدين ومصلح الدائنين الحاجزين، فبالكف عن البيع لن يضار المدين ببيع ما يزيد من أمواله عن حاجة الدائنين الحاجزين لم يزاحمهم غيرهم من الدائنين بالحجز على الثمن بعد البيع، إذ يخصص لهم ما يقى حقوقهم.

إذن متى كف مندوب الحاجز عن البيع لكفاية المتحصل للوفاء بدين الحاجز (أو ديون الحاجزين المتعددين) فإن الحجز على الاشياء التي لم يحصل بيعها

ينتهى فورا وتزول كل آثاره فيسترد المدين حقه فى التصرف فيها لان تخصيص الدائن الحاجز بالمبالغ المتحصل من البيع هو بمثابة الوفاء أى أسس لقيام الحجز على غير ما بيع من أموال المدين (فى هذا المعنى: محمد حامد فهمى فى تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية الطبعة الثانية ١٩٤٠ ص ١٩٤٨).

وينبغي ملاحظة ما يلي:

(أ) الكف عن البيع في حالة بيع المحبوزات القابلة للتجزئة وغير القابلة للتجزئة: يقتصر البيع في الأشياء القابلة للتجزئة على القدر الذي يفي منها بالمطلوبات الجارى البيع نظيرها، أما الأشياء غير القابلة للتجزئة فتساع باكملها ولو زاد المتحصل من ثمنها في المزادعن قيمة المطلوبات المباعة بسببها

وإذا اقتصر البيع على بعض المحجوزات، ووفى ثمنها بدين الحاجز القائم بتنفيذ البيع والحجوز الاخرى القضائية أو الإدارية الموقعة معه على ذات المجوزات، سلمت باقى المجوزات للمدين، ورفع الحجز عنها.

وإذا بيعت الأشياء غير القابلة للتجزئة، فيخصم من ثمنها المستحقات المباع بها والمصروفات، ويسلم باقى ثمنها لصاحب الأشياء المبيعة بمقتضى إيصال منه بالاستلام (مادة ١٨ حجز).

فإذا لم يوجد المدين اودعت الزيادة المستحقة له خزانة المحافظة أو الجهة الحاجزة حسب الأحوال تحت بند الأمانات (مادة ١٩/ /٤ حجز).

ويتبع نفس الحكم إذا رفض المدين استلام الزيادة المستحقة له.

(ب) في بيان المستحقات التي يتم البيع نظيرها:

نعمت المادة 1۸ حجز على أن و يكف مندوب الحاجز عن البيع إذا نتج عن يهيع بعض المحجوزات مبلغ كاف لوفاء المبالغ المحجوزة من اجلها والمصروفات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذي يقع فيه البيع، وما يوقع بعد ذلك من الحجوز تحت يد مندوب الحاجز لا يتناول إلا ما زاد على وفاء ما ذكره.

وقد وضعت المادة ٥٦ من القانون في معرض الكلام عن البيع العقارى حكماً مشابهاً، فنصت على تنفيذ البيع العقارى في العقار بالمطلوبات والمعروفات باكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيم.

ومقصود هذه المواد غير الظاهر منها، هو تنفيذ البيع الإدارى في المحجوزات نظير الضريبة على المباني والأراضى الزراعية نظير المستحقات المتأخرة المحجوز بها، وما يستجد من اقساطها حتى نهاية الشهر الذى يتم فيه البيع، مضافاً إليها المصروفات المستحقة عن الحجز والبيع حتى تاريخ تنفيذه.

وبناء عليه - فصياغة للادتين السالفتين لا يظهر غرض الشارع، وقد فسرته الجهات الإدارية الحاجزة بأنه يجوز لها تنفيذ البيع في المجوزات عموماً بقيمة المستحقات التي لها على المدين المجوز بها والتي استحقت حتى تاريخ البيع (كرم صادق - بند ٢٩٩ ص ٢٥٠ و ص ٢٥١)

ويلاحظ أن نظام الكف عن البيع يفترض أن الحجز قد وقع على أكثر من منقول، فلا يتصور الكف عندما يرد الحجز والبيع على منقول واحد

وإنما في هذه الحالة الاخيرة يجرى الحصم من ثمن البيع بمقدار المستحقات ويسلم باقى الثمن للمدين بمقتضى إيصال منه يفيد ذلك.

فإذا لم يوجد المدين أودعت الزيادة المستحقة له خزاتة المحافظة أو الجهة الحاجزة حسب الأحوال تحت بند آمانات (المادة ١٩/٤ حجز) ويتنع نفس الحكم إذا رفض للدين إستلام الزيادة (عبد المنعم حسنى - بند ١٧٧ ص ٢٨٠)

ومتى كف مندوب الحماجز عن البيع لكفاية المتحصل لوفاء حق الجهة المحاجزة أو الحاجزين المتعددين، فإن الحجز على الأشياء التى لم يحصل بيعها ينتهى فورا و تزول آثاره، ويسترد المدين حق التصرف فيها، لأن تخصيص الجهة الحاجزة بالمبلغ المتحصل من البيع – وهو ما يستفاد من عجز المادة موضوع التعليق التى قضت بأن ما زاد عن وفاء ما ذكر – هذا التخصيص هو بمثابة الوفاء بمطلوب الجهة الحاجزة، ولا يكون هناك محل بعدلد لقيام الحجز على غير ما بيع من أموال المدين (أحمد أبو الوفا بند ۱۷۷)

ويترتب هذا الاثر ولو ثبت فيما بعد أن المندوب كان مخطفا في تقديره، فلم تكف المبالغ المحصلة للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين وبمصاريف التنفيذ عندثذ يكون المندوب مسئولا في مواجهة الحاجزين (فتحى والى – بند ٢٤٨)

وإذا حصل الكف عن البيع، فإن الحجوز التى توقع على الشمن، تحت يد مندوب الحجز أو غيره (مثل أمين الودائع بالهكمة) لا تتناول إلا ما يزيد عن وفاء حقوق الدائنين الحاجزين قبل الكف، وذلك على تقدير أن المندوب يمتبر نائبا عن أولئك الدائنين الحاجزين في قبض حقوقهم، بحيث يصبح المبلغ المتحصل من البيع ملكا لهم في حدود ما يكفيهم، وليس ملكا للمدين، فلا يصح الحجز عليه من دائنيه (راجع تفعيل ذلك عند التعليق على المادة ٢٠ حجز)

أما إذا وقع الحجز بعد تمام البيع فإن الدائنين الحاجزين يختصون بحصيلة

التنفيذ عملا بحكم المادة ٤٦٩ مرافعات التي لا تتعارض مع نص قانون الحجز الإداري (فتحي والي ص ٢٩٧ و ٢٩٨)

ومن الواضح أن القواعد السابقة قصد بها مصلحة المدين حتى لا يضار ببيع ما يزيد من امواله عن حاجة الدائنين الحاجزين، كما أنها تحقق فى الوقت ذاته مصلحة هؤلاء فى الا يزاحمهم غيرهم من الدائنين بالحجز على الثمن بعد البيع.

والمقصود بالمبالغ المحجوز من أجلها - كما ورد بالنص - حقوق الدائنين الذين حجزوا على الشمن تحت يد مندوب الحاجز - قبل حصول الكف - من أصل وفوائد، ويتبع بالنسبة لتقدير مصروفات الحجز والبيع نص المادة ٢٢ حجز، وبالنسبة لحالات الإعفاء من المصروفات يتبع نص المادة ٢٣ حجز، (عبدالمنعم حسنى - بند ١٧٧ ص ٢٨١)

وقد جاء في كتاب التحصيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب انه طبقا لنص المادة ١٨ من قانون الحجز الإدارى فإنه في حالة قيام مندوب الحجز ببيع منقولات محجوزة قابلة للتجزئة فيجب ان يقتصر البيع في هذه الحالة على القدر منها الذي يفي بالمستحقات الجارى تنفيذ البيع وفاء لها. أما إذا كانت المنقولات المجوزة غير قابلة للتجزئة فيجب أن تباع باكملها ولو زاد البلغ المحصل من ثمنها عن قيمة المستحقات المباعة وفاء لها.

وفي حالة البيع الجزئي لبعض المحجوزات مع وفاء ثمن بيعها بمستحقات

المصلحة - إذا كانت المصلحة هي الجهة الوحيدة الى وقعت الحجز - ومستحقات الجهات الاخرى الحاجزة - إذا كانت هناك حجوز قضائية أو إدارية اخرى موقعة على نفس المنقولات - فيجب على مندوب الحجز تسليم باقى المحجوزات التي لم يشملها البيع للممول مع رفع الحجز السابق توقيعه عليها.

وفى حالة قيام اى جهة بتوقيع الحجز فى البيع تحت يد مندوب الحجز على ماقد يكون مستحقا لها من ديون قبل الممول الجارى بيع منقولاته، فلا يقع هذا الحجز إلا على المبلغ الفائض من ثمن البيع بعد تحصيل كافة المستحقات والمصاريف المحجوز من اجلها جهة الحجز التى تقوم بالبيع. (كتاب التحصيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب سنة ١٩٩٨ - ص ٥٤)

٩٧٤ - الحجز على الثمن تحت يد مندوب الحاجز:

لكل حاجز الحجز على الثمن تحت يد مندوب الحاجز. ويمكن أن يكون هذا الحجز قضائيا أو إداريا. فإن كان قضائيا خضع لقواعد التنفيذ القضائي بالنسبة للحجز على الثمن تحت يد المحضر. أما اذا كان حجزا اداريا، فانه يعتبر حجزا على ما للمدين لدى الغير يتم وفقا لقواعد الحجز الادارى.

ويمكن أن يرد هذا الحجز الادارى على الثمن قبل البيع أو بعده. فاذا حدث قبل البيع، فانه يرد على كل الشمن المتحصل. ويجب على مندوب الحاجز الا يكف عمن البيع قبل أن يكون الثمن كافيا أيضا لحق الحاجز على الثمن تحت يده.

فاذا حدث الحجز على الثمن بعد الكف عن البيع، فانه لا يتناول الا ما زاد عن الوفاء بحقوق من حدث الكف لمملحتهم. (مادة ١٨حجز اداري).

وإذا حدث هذا الحجز بعد تمام البيع فالراجع أن يطبق في هذه الصورة ما تنص عليه المادة ٢٦٩ بالنسبة للتنفيذ القضائي من أنه ٥ متى تم بيع المال المحجوز، اختص الدائنون الحاجزون... بحصيلة التنفيذ». فهذا لا يتعارض مع أي نص في قانون الحجز الاداري ولامع مبادئه العامة.

وعلى هذا، فان الحجز على الثمن تحت يد مندوب الحاجز بعد البيع لا يتناول الا ما يزيد عن حقوق الحاجزين قبل البيع.

ويلاحظ أن الحجز على الشمن تحت يد مندوب الحاجز ليس حجزا على المنقول محل البيع، ولهذا فانه يعتبر معلقا على بقاء هذا الحجز. ونتيجة لذلك لا يجوز للحاجز على المنقولات في مباشرة الاجراءات، ومن ناحية آخرى، اذا نزل الحاجز على هذه المنقولات عن حجزه أو كان حجزه باطلا، ولم يكن هناك حاجز آخر على نفس المحل زال حجز الحاجز على الشمن. (فتحى والى - بند 23 س197 و ص 198)

ويحور محضر بالبيع يثبت فيه بالتفصيل قيمة المبالغ المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع بما فى ذلك مصروفات النقل اذا تم البيع فى غير مكان الحجز ومصاريف الحجز والبيع وإسم المدين وبيان الاشياء المبيعة ووضعها ومحل بيعها وصبب البيع وصاعة افتتاح المزاد وقفله وثمن البيع وإسم الراسى عليه المزاد وتوقيعه وتوقيع اصحاب العظاءات ألاخرى على قرار منهم بالكف عن المزايدة واستسلام تأميناتهم.

ويوقع هذا المحضر كل من مندوب الحاجزوالحارس والمدين والمشسوى والشاهدين وإذا لم يحضر الحارس او المدين أثبت ذلك في المحضر.

وإذا بيعت المحجوزات بإحدى الشون أو الأسواق او صالات البيع فيقرر الوزير الختص أو من ينيبه في ذلك أجرة الكان المعروضة به هذه المنقولات.

وتخصم المبالغ المطلوبة من ثمن البيع ويسلم ما قد يتبقى منه إلى المدين ان كان حاضرا والا أودع لحسابه خزانة المحافظة أو المديرية او الجهة المختصة حسب الأحوال».

التعليق:

٩٧٥ - محضر البيع:

يحرر مندوب الحاجز محضر البيع مستوفيا أركانه وفقا للمادة ١٩/١، ٢ حجز إدارى .

وعلى مندوب الحاجز تسليم صورة من محضر البيع للمشترى، ويمكن المشترى من ملكيته للمبيع بالقوة اللازمة إذا احتاج إليهما الأمر.

ولا تصلح هذه الصورة البسيطة نحضر الحجز في التنفيذ عملا إذا كان بيع

(14) Sala

المنقولات بالتجزئة وكان عددها ضخماً، كان يكون البيع بالمزاد محلا تجاريا أو صناعياً.

ولا يمكن في هذه الحالة تسليم صورة من محضر البيع المشتمل على مئات الزوراق لكل مشتر، ولذلك وبالنسبة لجميع حالات البيع بالمزاد لاكثر من مشتر، وعليه فإنه يكتفى باصل محضر عام للبيع يشتمل على جميع البيانات الجوهرية للافتتاح المحضر وختامه مع بيان جملة الصفقات المبيعة وإجمالي قيمة هذه الصفقات فيه، ويوضع في الأصل عدد الأوراق المرفقة به، على أن يرفق مع هذا المحضر العام، محاضر لا تشتمل إلا على بيان القائم بالبيع، وتاريخ البيع، وبيان المعنى المنادة فيه، ورسو المزاد، ودفع الثمن، واستلام البضاعة، والتوقيعات، واستيفاء الدمغة المستحقة، واستلام الراسي عليه المزاد للبضاعة، ولصورة من هذا المخضر الفرعي، ويعلى المتحصل من الثمن من كل محضر الى الخضر التالي له باعتسارها جميعها وحدة واحدة. (كرم صادق – بند ۲۹۸ ص ۳٤٩

إذن يثبت إجراء البيع في محضر يسمى محضر البيع، يشتمل وفقا لنص المادة 1 - محل التعليق - البيانات الاتية:

(١) قيمة المبالغ المطلوبة -- أى المطلوب التنفيذ بها -- حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع، بما في ذلك مصروفات النقل إذا تم البيع في غير مكان الحجز ومصاريف الحجز والبيع. '

(٢) إسم المدين المحجوز على ماله، بإعتباره باثع المنقولات المبيعة.

(14) قطعة

(٣) بيان الأشياء للبيعة ووصفها. ويلاحظ إمكان إختلاف هذا البيان عن البيان الوارد بمحضر الحجز، وذلك كما في حالة الكف عن البيع عند بلوغ المتحصل قدرا كاف لوفاء المبالغ المجوز من أجلها والمصروفات حتى نهاية الشهر الذي يقع فيه البيع.

(ع) سبب البيم، وهذا السبب واحد فى جميع الاحوال وهو عدم الوفاء بالمستحقات المحجوز من اجلها فى مواعيدها المحددة، وقد يكون سبب البيع تخلف الراسى عليه المزاد عن الوفاء بكامل الثمن، ويعتبر ذلك سببا لإعادة البيم. (عبد المنعم حسنى - بند ١٧٨ ص ٢٨٣ وص ٢٨٣)

(٥) محل البيع، والأصل - وفقا لنص المادة ٣٧٧ مرافعات - أن يجرى البيع في المكان الذى توجد فيه الأشياء المجوزة او في اقرب سوق. إلا أن لقاضى التنفيذ أن يامر بإجراء البيع - بعد الإعلان عنه - في مكان آخر بناء على عريضة تقدم إليه من أحد ذوى الشأن.

(٦) ساعة إفتتاح المزاد وقفله. ولهذا البيان أهميته العملية، فوفقا لنص المادة ٧ من قانون المرافعات، لا يجوز إجراء أى تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا ولا بعد الشامنة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضى الأمور الوقتية، فالمزاد الذي يتم وفقا للنص المتقدم يعتبر صحيحا من حيث زمانه وإلا فهو إجراء باطل.

غير أن هذا البطلان من النوع النسبى الذى يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه إعتبره صحيحا، أو إذا قام بعمل أو بإجراء باعتباره كذلك. (٧) إسم الراسى عليه المزاد وتوقيعه وذلك بإعتباره المشترى الذى آلت إليه ملكية المنقولات المبيعة، وتنتقل الملكية إلى هذا الشخص بتسلم المنقول بحسن نية. وذلك تطبيقا لقاعة الحيازة في المنقول سن الملكية (المادة ٩٧٦ مدنى) اللهم إلا إذا كان المنقول المبيع مسروقا أو ضائعا. فإنه يمكن لمالك المنقول أن يسترده من الراسى عليه المزاد حسن النية خلال ثلاث سنوات بشرط أن يدفع له الثمن الذى أداه (المادة ٩٧٧ مدنى) وينظر في حسن النية او سوءها إلى وقت المزايدة (فتحى والى — الطبعة الأولى — حاشية رقم ٣ ص ٥٧٨) .

(٨) ثمن البيع. وهذا البيان لازم للتأكد من سلامة تطبيق النصوص التى توجب البيع بأسعار معينة (كما في حالة المنقولات المسعرة) أبو باسعار لا تقل عن قيمة معينة (كما في حالة بها لمعادن الشمينة أو الاحجار الكريمة) فضلا عن أن بيان الشمن هو ركن أساسي من أركان البيع وفقا لنص المادة ٤١٨ من القانون المدني ولا يقدح في ذلك القول بأن البيع الجبرى ليس عقدا ومن ثم لا تسرى في شأنه حكم المادة ١٨٥ مدني الحاصة بعقد البيع ذلك أنه مع التسليم بوجهة النظر هذه، فإن ذلك لا يعني أن ننكر على البيع الجبرى صفته كبيع، فالواقع أنه ليس هناك ترابط بين البيع كنوافق إرادتين فالبيع في جوهره هو نقل ملكية شيء أو حق مالي آخر في مقابل ثمن نقدى، وكما قد تكونُ وسيلته الفنية توافق إرادتين، وبالتالي يتم برضاء المالك، قد يتم بسلطة الدولة وبقرار منها أو عمن تخوله هذه السلطة دون هذا الرضا (فتحي والى بند ٢٨٩، عبد المنعم حسني – ص٢٨٤).

(٩) توقيع أصحاب العطاءات الاخرى على إقرار منهم بالكف عن المزايدة

وبإستلام تأميناتهم. وذلك للتأكد من جدية حصول المزايدة، وإخلاء لمسئولية مندوب الحجز قبلهم. سواء من حيث عدم احقيتهم في إرساء المزاد على اى منهم، أو من حيث تسلم كل منهم للتأمين الذى دفعه وجدير بالذكر أن هذه الإقرارات تدون في نفس المحضر ولا تعطى في ورقة مستقلة.

 (۱۰) توقيع مندوب الحاجز والحارس والمدين والمشترى والشاهدين. وإذا لم يحضر الحارس او المدين، اثبت ذلك في الحضر.

ويلاحظ أن البيانات السابقة ليست محددة على سبيل الحصر، وأن كانت تمثل حدا أدبى لما يجب أن يتضمنه محضر البيع من بيانات ويرى البعض أنه وفقا لنص المادة ٣٩١ مرافعات - وجوب أن يشتمل محضر البيع على ذكر جميع إجراءات البيع وما لقيه مندوب الحجز أثناءها من الإعتراضات والعقبات، وما إتخذه في شاتها . وحضور المحجوز عليه أو غيابه (عبد المنعم حسنى - ص

وتقضى تعليمات الضرائب رقم (23) بأن يحرر محضر البيع على النموذج الخاص به ويستوفى خاناته مع ملاحظة أن يتضمن البيانات الآتية توقيع المزايدين أمام عطاءاتهم. وإثبات دفع التأمين المقرر عن كل عطاء وإثبات كف يد المزايدين بعد آخر عطاء وإستلامهم تأميناتهم. وإيضاح عنوان الراسى عليه المزاد، ويكون تسليمه صورة من محضر البيع بعد صداد رسم دمغة الإنساع المستحقة على أصل المخضر وصورته.

وإذا لم يتسع المطبوع المعد لمحضر البيع فتستكمل بيانات جلسة المزاد على ورقة تلحق به ويراعي ان يوقع على هذا المحضر كل من مندوب الحجز والحارس

(14) 5244

والمدين والمشترى والشاهدين. وإذا لم يحضر الحارس أو المدين أثبت ذلك في الحضر.

وقد اعترض على ما جاء بهذه التعليمات بشان تسليم الراسى عليه المزاد صورة من محضر البيع في حالة ما إذا كان بيع المنقولات بالتجزئة وكان عددها ضخما، كان يكون المبيع بالمزاد محلا تجاريا أو صناعيا.

فلا يمكن في هذه الحالة تسليم صورة من محضر البيع المشتمل على مئات الاوراق لكل مشتر (كرم صادق بند ٢٩٨) ويرى أن يكتفي بأصل محضر عام يشتمل على جميع البيانات الجوهرية لإفتتاح المحضر وختامه مع بيان جملة الصفقات البيعة وإجمالي قيمة هذه الصفقات فيه، ويوضح في الأصل عدد الاوراق المرفقة به، على أن يرفق مع هذا المحضر العام، محاضر لا تشتمل إلا على بيان القائم بالبيع، وتاريخ البيع، وبيان المبيع والمزايدة فيه، ورسو المزاد، ودفع الثمن، وإستلام البضاعة، والتوقيعات، وإستيفاء الدمغة المستحقة، واستلام الراسي عليه المزاد للبضاعة، ولعبورة من هذا المحضر الفرعي، ويعلى المتحصل من الشمن في كل محضر الى الحضر التالي له بإعتبارها جميعا وحدة واحدة.

٩٧٦ - بطلان محضو البيع: يبطل محضر البيع - وفقا لنص المادة ٢٠ مرافعات - إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من البيان، كما إذا لم يشتمل على الشمن الذى رسا به المزادة أو لم يشتمل على إسم من رسا عليه، ولا يبطل إذا لم يشتمل على توقيع من رسا عليه المزاد بشرط أن يذكر سبب الإمتناع عن التوقيع، وبشرط أن يكون المندوب قد أثبت في محضره جميع الإجراءات التي إتخذها وهو بسبيل إجراء المؤاد لكى تنبعث المثقة في إجراءات المندوب وترتفع

مادة (۱۹)

عنها الشبهات (أحمد أبو الوفا بند ۱۷۰). وحضور المدين وقت البيع لا يحرمه من التمسك ببطلان محضره، ولم لم يتمسك أمام الندوب بما يغده سببا لهذا البطلان (المرجع السابق حاشية الصفحة ٤٧٦)، عبدالمنعم حسنى – ص ٢٨٦)

٩٧٧ - تقدير الوزير الخنتص او من ينيب أجرة المكان المعروضة به المنقولات:

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٩ حجز إدارى - محل التعليق - على آنه وإذا بيعت المحجوزات بإحدى الشون أو الأسواق أو صالات البيع، فيقدر الوزير الختص أو من ينيبه في ذلك أجرة المكان المعروضة به هذه المنقولات ٤.

وتجير المادة ٣٧٧ مرافعات تجيز إجراء البيع في اقرب سوق، او في اى مكان آخر يامر قاضى محكمة التنفيذ بإجراء البيع في اقرب سوق، او المكان الذى يتم عرض المحجوزات فيه لبيمها، صدر القرار الوزارى رقم ١٤٢٣ لسنة ١٩٥٥ من السيد وزير المالية والإقتصادية (بالنيابة) قضى في المادة الأولى منه بأن وينوب عنا في تعين أجر الخبير وأجر الحراسة لغير المدين او الحائز وأجور الشون والأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها في المواد ٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه رئيس للصلحة الحاجرة (١٩٥٥ من المادر اليه رئيس للصلحة الحاجرة)

كسما صدر أيضا قرار السيد وزير الخزانة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ قضى فى مادته الأولى بأن «يفوض مراقب عام الحجز والتحصيل بمصلحة الضرائب فى تحديد أجرة بيع المحجوزات إذا نقلت إلى إحدى صالات البيع».

وتنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ محل التعليق على أن ٥ تخصم المبالغ

(14) **Sale**

المطلوبة من ثمن البيع ويسلم ما قد يتبقى منه إلى المدين إن كان حاضرا، وإلا أودع لحسابه المحافظة أو للديرية أو الجهة المختصة حسب الأحوال ٤.

وعذه الفقرة تفترض أن يتحصل من البيع مبلغ كاف للوفاء بالمبالغ المطلوبة جميعا، (عبدالمنعم حسنى • ص ٢٨٧) أما إذا كان المتحصل غير كاف للوفاء بتلك المبالغ، فالامر يختلف بالنسبة لحالة توقيع حجز واحد وحالة توقيع آكثر من حجز. ففى الحالة الاولى يستولى مندوب الحجز على المتحصل ويقوم بتوريده خزانة الجهة الحاجزة لحصمه من مطلوبها قبل المحجوز عليه، وفى الحالة الثانية تختلف احكام تسوية المتحصل من البيع بإختلاف نوع المحجوزات الموقعة (عبدالمنعم حسنى • ص ٢٨٧) وتوضع ذلك المادة ٢٦من قانون الحجز الإدارى التى سوف نعلق عليها في موضعها من هذا المؤلف.

وقد جاء بكتاب الحسيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب بشأن المادة المرائب بشأن المادة المن قانون الحجز الادارى - محل التعليق- أنه طبقا لنص هذه المادة فإنه بعد تنفيذ البيع على المنقولات المحجزة وذلك برسو المزاد على المشترى يقوم مندوب المجز بتحرير محضر البيع مستوفيا للبيانات والتوقيعات المنصوص عليها في المادة المذكورة على أنه في حالة عدم حضور الحارس أو الممول المدين في جب على مندوب الحجز إثبات عدم حضورهما أو أحدهما بمحضر البيع.

كما يقوم مندوب الحجز بتسليم صورة من محضر البيع للمشترى مع تمكينه من ملكيته للمنقولاتُ المباعة وتسليمه إياها ولو احتاج الامر لاستعانة المندوب بالقوة اللازمة وعلى المندوب استيفاء الدمغة المستحقة على محضر البيع. ويراعى أنه في حالة بهع أعداد كبيرة من المنقولات الحجوزة بالتجزئة فلا

مادة (۱۹)

يمكن في هذه الحالة تسليم صورة من محضر البيع المشتمل على أعداد كبيرة من الأوراق لكل مشترى.

ولذلك ففى هذه الحالات يكتفى باصل ٥ محضر عام للبيع يشتمل على جميع البيانات الجوهرية كساعة افتتاح المزاد وساعة ختامه مع بيان الصفقات المبيعة وإجمالى قيمة هذه الصفقات ويوضع فى الاصل عدد الاوراق المرفقة به عن كل جزء تم بيعه على أنه يرفق مع هذا المحضر العام محاضر تشتمل على بيانات عن القائم بالبيع وتاريخ البيع وبيان المبيع والمزايدة فيه ورسو المزاد ودفع الشمن وتوقيعات الراسى عليهم المزاد باستلامهم للمنقولات المباعة لهم ولصورة من محضر البيع الفرعى الخاص بالمنقولات المباعة مع استيفاء الدمغات المستحفة.

وعلى مندوب الحجز أن يقوم يتعلية المتحصل من الثمن في كل محضر بيع فرعى إلى المحضر الفرعى التالى وهكذا حتى يتم تجميع حصيلة البيع في كل المحاضر الفرعية.

ويلاحظ أنه في حالة بيع المجوزات بإحدى الشون أو الأسواق أو صالات البيع فطبقا للقرار الوزارى 1509 لسنة 1900 يقوم رئيس المصلحة بتحديد أجرة هذه الأماكن، وتقوم المأمورية بالاتصال بالإدارة العامة للتحصيل التي تنوب عن رئيس المصلحة في هذا الشان، وفي هذه الحالة يجب على مندوب الحجز خصم الضرائب المستحقة والمصاريف حتى تاريخ البيع، كما تخصم أجرة المكان الذى تم البيع فيه، وقد ينتج فائض في ثمن البيع بعد خصم المستحقات والمصاريف.

ويتم استرداد المبلغ الفائض بموجب مذكرة حسابية وفنية بعد تقديم طلب

مادة (۱۹)

من الممول، وفي حالة وجود مستحقات ضريبة أخرى على الممول بعد اتمام البيع فيحجز حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد مدير عام الحسابات لاستئداء تلك المستحقات من الفائض من ثمن البيع قبل الرد إلى الممول.

(كتاب التحصيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب سنة ١٩٩٨ - ص ٥٥ وص ٥٥).

(Y+) Sal-4

ويعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف بإتفاق طالب الحجز والمدين او موافقة الحاجز على تقسيط المسالغ المستحقة او لوجود نزاع قنضائي او بحكم الحكمة. أو بمقتضى القانون. أو لإشكال اثاره المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للمنقول الحجوزه.

التعليق:

٩٧٨ -- سقوط الحجز إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا فى حالة وقف البيع وحكمة ذلك: طبقا للمادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى -- محل التعليق -- يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين، أو موافقة الحاجز علي تقسيط المبالغ المستحقة، أو لوجود نزاع قضائى، أو بحكم المحكمة، أو بمقتضى القانون، أو لاشكال اثاره المدين أو الغير، أو لعدم وجود مشتر للمنقول المحجوز.

والحكمة من سقوط المحجز اى اعتباره كان لم يكن هى رغبة المشرع فى عدم ابقاء الدائن على الحجز الى مالا نهاية سيفا مسلطا على رقبة المحجوز عليه دون ان يعقبه بيع، ولذلك اوجب القانون ان يجرى البيع خلال ستة اشهر من توقيع الحجز والا سقط الحجز.

ويلاحظ أن قانون المرافعات الحالى قد انقص هذه المهلة الى ثلاثة شهر بعد ان كانت فى القانون السابق ستة أشهر، واجاز لقاضى التنفيذ عند الاقتضاء ان يأمر بمدها لمدة لا نزيد على ثلاثة أشهر (مادة ٣٧٥ مرافعات). فنص المشرع في المادة ٢٠ محل التعليق على أن يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم بتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه والحكمة من ذلك حماية المدين من سوء استغلال الدائن للحجوز حيث يترتب عليها حبس المال عن مالكه ومن ثم يكون الحجز الغير محدد المدة وسيلة تهديد مستمرة للمدين ومن جهة آخرى فإن تحديد مدة الحجز والتي يسقط بعدها فيه استقرار للحالة الإقتصادية ودعم الإثنمان العام.

فالعلة من سقوط الحجز - كما تقول المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات - هى الا تتابد الحجوز ويتخذها الدائنون وسيلة تهديد مستمر للمدينين، فإذا تأجر البيع عن الميماد المنصوص عليه في المادة ٢٠ ، إعتبر الحجز كان لم يكن، وزالت آثارة باثر رجعى فتصبح تصرفات المدين في المال الحجوز نافذة في حق الحجمة الحاجزة منذ البداية كما لا يجوز بعد سقوط الحجز إجراء بيع المال . فإن حصل، كان بيعا باطلا، إذ البيع يفترض لصحته سبق الحجز على المال (فتحى والى بند ٢٤٤) .

فاخذ المشرع بمبدأ السقوط هذا يتحقق معه الصالح العام من حيث تحصيل الديون العامة في مواعيد معقولة وباقل إجراءات ممكنة، كما يمتنع معه أيضا أن يكون الحجز وسيلة لتأجيل مواعيد سداد الديون العامة إلى مدى بعيد، فتبطل بناء على ذلك مواعيد السداد المقررة قانونا لهذه المستحقات، وتتراكم هذه المستحقات على المدين بسبب فترات التأجيل الطويلة الأمد، فيثقل كاهله ويتعذر عليه السداد، ويكون التنفيذ الواجب عندئذ هأدما لكيان المدين المالى جميعه (كرم صادق ٢٧٧).

مادة (۲۰)

وكقاعدة عامة تبدأ مدة سقوط الحجز الادارى من تاريخ توقيعه، إذ يبدأ ميماد الستة أشهر من تاريخ توقيع الحجز، وتعتبر المنقولات محجوزة من وقت ذكرها في محضر الحجز، فإذا وقع الحجز في أكثر من يوم، أختلف بدء سريان المعياد، إذ يحدث أن يوقع الحجز في يوم ولا يقفل محضره إلا في اليوم التالي، وعند ثد تكون العبرة في تحديد بداية ميعاد الستة شهور باليوم الأول الذي بدأ فيه توقيع الحجز – ولو لم يعين حارس على ما حجز من مال (انظر المادة ١١) – لان المادة ٢٠ حجز (المقابلة للمادة ٢٥ مرافعات) تقول همن تاريخ توقيعه ... كل هذا بالنسبة لما يكون قد تم إثباته في اليوم الأول من منقولات محجوزة، أما بالنسبة لما يتم حجزه بعد ذلك فيبداً ميعاد السقوط من يوم إثبات المنقولات في محضر الحجز (أحمد أبو الوفا بند ١٦٩ – عبد المنعم حسنى – ٢٠٠٠).

ويلاحظ أنه ولما كان المشرع الإدارى لم يأخذ بنظرية تحول الحجز التحفظى الى حجز تنفيذى - كما هو الحال بالنسبة للحجوز القضائية - فلم يقم بالتالى الخلاف حول بدء سريان مدة السقوط بالنسبة للحجوز التحفظية (راجع هذا الخلاف بالنسبة للحجوز القضائية، فتحى والى بند ٤٤٢) وما دام الأمر يتطلب - فى حالة توقيع الحجوز التحفظية الإدارية - إعادة توقيع حجوز تنفيذية أخرى عند صيرورة الضريبة المحجوز بها تحفظية الإدارية الاداء (كرم صادق بند ٩٠٤) عند المبالإضافة الى أنه لا يترتب على توقيع الحجوز التحفظية بيع المنقولات المحجوزة، وبالتالى لا يجوز أن يعقبها تحديد يوم للبيع، لذلك فلا مجال فى المجوز الإدارية التحفظية لتطبيق نص المادة ٢٠ موضوع التعليق فالامر لا يخلو من أحد فرضين، أما أن تستحق الضريبة المحجوز بها تحفظيا ويوقع

بموجبها حجز تنفيذى، وبالتالى نكون بصدد حجز تنفيذى لا حجز تحفظى، وأما ان يتراخى إخطار الهجوز عليه بالربط خلال الشهور الاربعة المنصوص عليها فى المادة ١٧١/ ١ من القانون رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٨١، وفى هذه الحالة يعتبر الحجز التحفظى كان لم يكن، وبالتالى لا نكون بصدد حجز تحفظى أو تنفيذى. (عبد المنعم حسنى بند ١٨١ ص ١٩٠، وقارن: فتمحى والى ص ١٩١ ويرى أنه إذا لتعلق الأمر بحجز تحفظى إدارى أوقعه رئيس مصلحة الضرائب وفقا للسلطة الخولة له فإن ميعاد الستة أشهر يبدأ من تاريخ إعلان الممول بربط الضريبة التى من أجلها وقع الحجز، وقارن أيضا: مصطفى مجدى هرجه ص ١٢٧ و١٢٨ ويرى أنه إذا أوقعت مصلحة الضرائب حجزا تحفظها إداريا فإن ذلك الحجز يعتبر كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه).

ويعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه (المادة ٢٠) فالواقعة المنشئة لسقوط الحجزهى مجرد واقعة سلبية بعدم إتمام بيع المحجوزات في المدة المشار إليها (عبد المنعم حسنى -- بند ١٨٢ ص

وينبغى ملاحظة أن الأصل أنه لا يكفى أن يحدد يوم البيع خلال هذه المدة، بل يجب أن يتم البيع فعلا قبل انقضائها. وذلك أن المادة ، ٢ تنصُ صراحة على أن الحجز يعتبر كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر. وقد قضى تطبيقا لذلك بأن إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع خلال السنة أشهر لا شأن لا يهما في إنقطاع مدة السقوط (نقض جنائي ١٩٦٠/٣/٨ – مجموعة النقض لا ص ٢١٢٠).

(Y+) Sala

9٧٩ - عند تعدد الحجوز يخضع كل حجز في بقائه او سقوطه للقاعدة المقررة بصدده فلا يؤثر سقوط حجز في باقي الحجوز:

اذا تعددت الحجوز الادارية أو كان بعضها حجزا إداريا والآخر حجزا قضائيا، فان كل حجز يخضع في بقائه وسقوطه للقاعدة المقررة بصدده، دون ان يؤثر سقوط حجز أو بقائه في الحجوز الاخرى بالسقوط أو بالبقاء (على التوالي).

وكتاعدة عامة، من القواعد الاساسية في المرافعات ما قررته المادة ٣٧٦ مرافعات من انه إذا وقع الحجز على المنقولات باطلا، فلا يؤثر ذلك على الحجوز اللاحقة على ذات المنقولات إذا وقعت صحيحة في ذاتها. وهذه المادة واجبة التطبيق علي الحجوز الادارية، عند تعددها او عند اتخاذها الى جانب حجوز قضائية.

ونزول احد الحاجزين عن حجزه لا يؤثر في بقاء الحجوز الآخرى على ذات المال المحجوز متى كانت صحيحة في ذاتها، وكذلك سقوط حجز واعتباره كان لم يكن عملا بالمادة ٢٠٠ من قانون الحجز الادارى، أو عملا بالمادة ٣٧٥ مرافعات، لا يؤثر في بقاء الحجوز الاخرى متى كانت صحيحة في ذاتها. (احمد ابوالوفا – بند ٢٥ ص ١٦٢٦).

٩٨٠ - إمتداد ميعاد الستة اشهر اذا صادف أخر يوم عطلة رسمية
 واضافة ميعاد المسافة إليه:

يجب ملاحظة انه اعمالا للمادة ١٨ من قانون المرافعات اذا صادف آخر

يوم عطلة رسمية فيمتد ميماد الستة أشهر بسبب العطلات الرسمية، ولا يمتد بسبب العطلات الخاصة، وهو يمتد إلى أول يوم عمل بعد إنتهاء العطلة الرسمية (المادة ۱۸ مرافعات).

كما يضاف إلى ميعاد الستة أشهر ميعاد المسافة عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٦ مرافعات والتي تنص على أنه وإذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور او لمباشرة اجراء فيه، زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال اليه. وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو مترا يزاد له يوم على الميعاد، ولا يجوز باية حال ان يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام. ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقم موطنه في مناطق الحدود»

وبذلك يتكون من ميعاد الستة أشهر وميعاد المسافة ميعادا واحدا هو الذي يتعين مراعاته. ويلاحظ أن ميعاد المسافة يقدر علي أساس المسافة بين الموطن الذي قد الاصلى للجهة الحاجزة ومحل الحجز – ولا يعتد في هذا الصدد بالموطن الذي قد يختاره الحاجز في محضر الحجز – ذلك أن المادة ١٦ مرافعات تضيف ميعاد المسافة على أساس المسافة بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه، والمفروض أن مندوب الحاجز ينتقل – لإتخاذ اجراءات البيع – من الموطن الأصلى للجهة الحاجزة لا الموطن الختار في محضر الحجز (أحمد أبو الوفا حاشية الصفحة ٢٩٤).

٩٨٩ - حالات وقف ميعاد الستة أشهر المنصوص عليه في المادة ٢٠
 من قانون الحجز الادارى - كل التعليق: هناك حالات يقف فيها ميعاد الستة

(Y+) Sala

أشهر ويبقى الحجز ولا يسقط غود تحديد يوم البيع خلال السنة أشهر ولو لم يتم البيع بالفعل وهذه الحالات هي:

(١) إذا وقف البيع باتفاق الحاجز (او الحاجزين اذا تمددوا) والمحجوز عليه، أيا كان سبب الاتفاق او الباعث عليه. وأنما إذا زال الحجز عملا بالمادة ٢١ بسبب آداء كل المستحقات والمصاريف، فلا مجال لوقف البيع، واثما ينقض الحجز وتزول آثاره، كما سنرى عند التعليق على المادة ٢١.

(٢) إذا وافق الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة على المدين. فهنا يقف الميحاد المقرر في المادة ٢٠ بقوة القانون. ويظل الحجز بمنجى من السقوط بمضى المدة ما دام قرار التقسيط قائما، إيا كانت المدة التي يقف فيها الميماد، وحتى إذا تقاعس المدين في اداء باقي الاقساط في مواعيدها. وإذن، إذا تراخى المدين في اداء الاقساط الباقية فانه لا يملك التمسك باعتبار الحجز كان لم يكن عملا بالمادة ، ٢ ، لان هذا الجزاء وان كان مقررا لمصلحته الا انه يجب الا يكون الوقف بفعله هو.. فهو المتسبب في المخالفة الى لا يصح التمسك بالجزاء المقرر عند حدوثها. ومادام قرار التقسيط قائما لم يلغ فلا مجال لاستكمال مدة السقوط، حتى لا يضار الحاجز، ولا تستكمل مدة السقوط الا من وقت الغاء قرار التقسيط، ويلاحظ انه بصدور قرار الغاء التقسيط و احمد ابو الوفا -- ص ٩٣٦ وص ٩٧٠).

(٣) اذا اقيمت دعوى قضائية عملا بالمادة ٢٧، فعندئذ تقف اجراءات

(Y+) 53La

الحجز الادارى بقوة القانون، وبالتالى تقف جميع المواعيد التي كانت سارية في حق أي طرف من اطراف الحجز، كما سنرى عند التعليق على هذه المادة.

 (3) اذا صدر حكم من المحكمة بوقف هذا المبعاد، ايا كانت المحكمة التي اصدرته، ولو لم تكن محكمة التنفيذ، وأيا كان الباعث عليه.

(٥) اذا نص القانون بوقف المعاد، كما هو الحال بالنسبة لذات ما قررته
 المادة ٢٠ من وقف المعاد بقوة القانون عند صدور قرار بتقسيط الدين.

(٦) اذا استشكل المدين او الغير اشكالا موضوعيا او وقيتا، فان الميعاد
 يقف بقوة القانون، وبمجرد اقامة الاشكال.

(٧) اذا لم يتقدم في المزاد مشتر لشراء المال المحجوز.

وإذا أوقف البيع فإنه يظل كذلك حتى تنتهى مدة الوقف الإتفاقى، أو يزول السبب الذى أدى الى الوقف القانونى او القضائى. وعندئذ تعود مدة الستة أشهر التى يعتبر الحجز بعدها كان لم يكن الى السريان. بمعنى أنه تحسب هذه المدة من توقيع الحجز حتى قيام المانع من البيع ثم تكمل بالمدة من زوال هذا المانع، أى ان المانع يقف المدة ولا يقطعها (فتحى والى ص ٢٩٨ وعبد المنعم حسنى ص ٢٩٤، عكس ذلك ومزى سيف بند ٢١٥ ويرى أن المانع يقطع المدة ولا يوقعها بمعنى أن الحجز لا يسقط إلا إذا لم يحصل البيع فى خلال ستة أشهر من زوال المانع).

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بان اثر الاشكال الواقف للتنفيذ همقي قائما فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٠ حجز إداري) لاعتبار الحجز كانه لم يكن إلا من اليوم التالي لصدور الحكم المنهي للخصومة في الإشكال (نقض مدني ١/٨٠/١٩٨٠)

۹۸۲ - جزاء اعتبار الحجز كأن لم يكن يعنى زواله وزوال اثاره وهو جزاء لا يتعلق بالنظام العام ويقتصر على حجز المنقول لدى المدين دون حجز ما للمدين لدى الغير او الحجز على العقار وبجوز التمسك به عن طريق الإشكال في البيع او رفع دعوى علم الاعتداد بالحجز:

يعنى اعتبار الحجز كان لم يكن، أن يزول ونزول آثاره فتصبح تصرفات المدين نافذة في مواجهة الحاجزين. ولا يجوز بعد سقوط الحجز اجراء بيع المال، فان حصل كان بيعا باطلا اذ البيع يفترض حجزا قائما على المال البيع.

واعتبار الحجز الإدارى كان لم يكن يتم يقوة القانون، ولكنه مقرر لمسلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام. ولهذا يزول بالنزول عنه صراحة أو ضمنا. وقد حكم تطبيقا لهذا بأنه إذا كان المدين الذي بوشرت الاجراءات في مواجهته قد ظل على امتداد خمسة سنوات دون الاعتراض على البيع، فإنه يعتبر متنازلا عن التمسك بهذا الجزاء (نقض مدنى ١٦ مارس ١٩٧٨ – مجلة ادارة قضايا الحكومة الاسماك بعدد ٣ – رقم ٢١ ص ٢٠١٠)

وعلى المدين أن يتمسك بالدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه وذلك إذا ما حاولت الجهة الحاجزة معاودة البيع ويكون ذلك عادة في صورة أشكال في البيع. كما يجوز له أن يقيم دعوى مبتداة أمام قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة طالبا الحكم له بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع (مصطفى مجدى هرجة ص ١٦٩).

مادة (۲۰)

إذ من المسلم به فقها وقضاء أن الجزاء باعتبار الحجز كان لم يكن لا يتعلق بالنظام العام، فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجب التمسك به من جانب المدين قبل التكلم في الموضوع، لأن التكلم في الموضوع يفيد النزول عن التمسك بهذا الجزاء المقرر لمصلحته، ويعتبر وذا على اجراءات التنفيذ بما يفيد اعتبارها صحيحة (احمد ابوالوفا ص ٩٢٦)

ويلاحظ أن المادة ٢٠ لا يعمل بها في حجز ما للمدين لدى الغير (نقض ١٩٧٠/٤/٣٠ - ٢٦ - ٢٧٣)، كما لا يعمل بها في التنفيذ العقارى (نقض ٢٤/٥/٥/١ الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٥ ق)، وأنما يقتصر تطبيقها فقط على حجز المتقول لدى المدين.

أحكام محكمة النقض والحاكم الاخرى وفتاوى مجلس الدولة:

۹۸۸ – اعتبار الحجز الإدارى كان لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيمه عدم تعلقه بالنظام العام سقوط حق المدين فى الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا.

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ ان اعتبار الحجز الإدارى كان لم يكن يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر المسلوحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صواحة او ضمنا بعد اكتسابه عملا بنص المادة ٢٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٢ من قانون المرافعات الحالى.

(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٣١/٣/٣/١ س ٢٩ ص ٨٣٦)

(T-)

9.48 - الأشكال في تنفيذ الحجز - أثره - وقف التنفيذ لجين صدور الحكم النهائي في الاشكال - بدء صريان اليعاد المحدد لاعتبار الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم.

يبقى اثر الأشكال الواقف للتنفيذ قائما فلا يبدآ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كان لم يكن إلا من اليوم التالى لهادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كان لم يكن إلا من اليوم التالى لهمدور الحكم المنهى للخصومة في الاشكال . وإذ صدر الحكم في استئناف الاشكال بجلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٧٧ في العبان الميسماد يبدأ في اليوم التالى ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ وإذ كان المطمون عليه قد حصل على أمر من قاضى التنفيذ بمحكمة العطارين بمد ميعاد بيع الأشياء المحجوز عليها في ٥ / ٣ / ١٩٧٧ مدة ثلاثين يوما عملا بالمادة ٢٥ سن قائوة المرافعات، فان الاجل لا يكتمل إلا في ٢٦ / ٩ / ١٩٧٧ وإذ كان الثابت من الأوراق ان المطعون عليه حدد لبيع المحجوزات ١٦ / ٩ / ١٩٧٧ وتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز على الطاعن من اجله، فإن التنفيذ يكون قد تم وفقا لاحكام المقانون (نقض ١٨ / / ١٩٧٨)

9.00 - الترتحقق جزاء السقوط في قيام او عدم قيام جريمة تبديد المجوزات: إذا كان الثابت أن اليوم الذي حدد للبيع قد جرى بعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ، ٢ من قانون الحجز الإدارى مما يجعل الحجز الذي توقع كان لم يكن، فإن الحكم المطمون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطعا في القانون لمدم قيام هذه الحريمة قانونا بسبب تخلف اركانها. (نقض جنائي ١٣٠٤ / ٤ / ١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ، ١ ص ٤٢٧).

٩٨٦ - لا يجوز الإتفاق على وقف البيع المترتب على توقيع الحجز لمدة تزيد على ستة أشهر من تاريخ الإتفاق. ويجب تجديد الحجز قبل نهاية هذه المدة حتى يظل قائما.

طلبت مصلحة الضرائب إبداء الراى في حكم الحجوز التي توقعها المصلحة على المنشآت التجارية ضماناً لمستحقاتها مع السماح للممولين المدينين بتقسيط ما عليهم على مدة تبلغ عدة سنوات إذا لم تقم المصلحة بالتنفيذ بالبيع خلال الستة أشهر التالية لتوقيعها وذلك بالتطبيق للمادة ١٩٥٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الحاص بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. بينما إذا كانت هذه الحجوز تعتبر أنها تجددت بمجرد الإتفاق الذي قد يستفاد ضمنا من قيام المحول بدفع الاقساط المستحقة عليه بانتظام.

تنص المادة ١٩٥ من القانون سالف الذكر على أنه يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم او بحكم المحكمة او بمقتضى القانون، ومع ذلك لايجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة أشهر من تاريخ الإتفاق.

وظاهر انه من مقتضى صريح نص المادة سالفة الذكر ان الحجز الذى لا يستتبعه بيع المحجوز الذى الستة أشهر اللاحقة لتوقيعه يدعو إلى إعتبار الحجز كان لم يكن إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها حيث يكون الحجز قائما ومعتبراً قانونا رغم عدم حصول البيع خلال فترة الستة أشهر المذكورة، مع مراعاة الشرط المنصوص عليه بشأن تأجيل البيع باتفاق الخصوم ومن مقتضاه انه لا يجوز الإتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة شهور ومن تاريخ الاتفاق.

مادة (۲۰)

هذا وإن الصلحة تبغى بقاء الحجز قائما لضمان مستحقاتها مع السماح للممولين بتقسيط ما عليهم خلال فترة تزيد علي ستة شهور من تاريخ توقيع الحجز. فعندئذ يرى القسم أنه يتمين على المسلحة الإنفاق مع المولين علي وقف البيم. وفي هذه الحالة يسرى الحجز لمدة ستة أشهر تالية للستة شهور الاولى التي بدأت من تاريخ الحجز، وعلى المسلحة قبل مضى الستة شهور الاخيرة أن تقوم بتوقيع حجز جديد وإلا سقط الحجز وإعتبر كان لم يكن.

(فتوى قسم الراى لوزارة المالية رقم ۱۸۲۲ في ۱۹۵۱/۷/۲۶ مجموعة مجلس الدولة لفتاوى قسم الراى، السنتان الرابعة والخامسة رقم ٤٣٩ ص ۷۸٥).

947 - ميعاد المسافة والميعاد الأصلى يكونان ميعادا واحدا متواصل الأيام.

أن ميماد المسافة بحسب المادة ١٧ مرافعات أهلى - إنما هو زيادة على أصل الميماد، وكونه زيادة على الأصل يفيد بداهة أنه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو وإياه ميمادا واحدا متواصل الآيام.

فإذا كان الميعاد ينتهى آخره وسط أيام عطلة تستمر من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسافة فإنه ياخذ هذا الميعاد متلاحقا متصلا مباشرة بايام أصل الميعاد.

(نقض مدني ۲۰/۲/۱۹۳۵ - مجموعة عمر ۱ ص ۸۷۰).

ملدة (۲۰)

٩٨٨ - تأجيل البيع - موافقة المدين - بداية حساب مدة التأجيل:

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإدارى على أنه وولمندوب الحاجز تأجيل البيع لاسباب جدية وكلما أجل البيع أثبت باصل انحضر وبصورته المنصوص عليها في الفقرة الاولى سبب التاجيل والميعاد الجديد، وذلك قبل حلوله بيومين على الاقل، ويعلن في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين.

كما تنص المادة ٢٠ من الفانون المشار إليه على أنه يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائى أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لاشكال أثاره المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر.

وتقضى المادة ١٩ ٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بان يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف بإتفاق أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ومع ذلك لا يجوز الإتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة أشهر من تاريخ الإتفاق ولما كانت المادة ٧٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تقضى بانه في ما عدا ما نص عليه في هذا المقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تقضى بانه في ما المتجارية التي لا تتعارض مع المانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون، فإنه يستبين من مقارنة حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥ بالمادة ١٩٥ من قانون المرافعات أن للشرع قد نقل حكم المادة ٢٠ من قانون المؤقعات الله المدرع قد نقل حكم المادة ٢٠ من قانون المؤقعات الله المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤقعات المدرع قد نقل حكم المادة ٢٠ من قانون المؤقعات المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرة ١٩٠ من قانون المؤتم المدرة ١٩٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٩٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٩٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٩٠ من قانون المؤتم المدرع قد نقل حكم المادة ١٠ من قانون المؤتم المدرع الم

(Y+) 5:14

على تاجيل البيع لمدة تزيد على ستة اشهر. ومن مقتضى ذلك عدم سريان الحكم الوارد في عجز المادة ١٩ م بالنسبة للحجوز الإدارية، إذ اغفلت المادة ٢٠ من الشانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ هذا الحكم، ومن ثم فإنه يجوز الإتفاق على تقسيط الدين لاية مدة مهما كانت (إدارة الفتوى والتشريع لوازرة المالية والإنتصاد فتوى رقم ٢٦٤ في ١٠ أبريل لسنة ١٩٥٧)

9.49 - نص المادة ٢٠ من القسانون رقم ٣٠٨ لمنة ١٩٥٥. عسلم سريانها على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره.

ان المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى وقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٠٨ من يونية سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٥ والتي إعتبرت الحجز الإدارى كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة اشهر من تاريخ توقيعه، هو نص إجرائى لا شأن له بقواعد المجرع، فلا يسرى حكمه إلا باثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التي تحت بعد صدوره. (نقض جنائى حالم ١٩٥١/١٢/١٠ - المحاماة ٣٨ عالم ١٩٤٠-١٤٤).

٩٩ - البطلان في المادة ٩١٥ مرافعات (القابلة للمادة ٢٠ حجز)
 عدم تعلقه بالنظام العام - سقوطه عملا بنص المادة ٢٠ مرافعات.

أن البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥ ١٥ من قانون المرافعات وان كان يقع بقرة القانون - إلا انه لا يتعلق بالنظام العام، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه، أو إفا رد على الإجراءات بما يدل علي أنه اعتبرها صحيحة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات.

ملاة (۲۰)

فإذا تضمنت الخالصة المقدمة من المتهم قبول إستمرار الحجز والحراسة، فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٩٥٥ من قانون المرافعات، كسما أن في إجابة المتهم بالإعسار علي إجراء التنفيذ. ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائما ومنتجا لآثاره..

(نقض مدنی ۱۹۰۲/۶/۱ - مجموعة المكتب الفني لسنة ۱۰ ص ۲۶)

191 - (1) إعتبار الحجز كان لم يكن - المادة ٢٠ حجز - العبرة بتمام البيع خلال ميعاد الستة شهور - لا يكفي تحديد يوم للبيع خلال الميعاد.

(ب) التصرف في الشيء المحجوز عليه إداريا - عدم جوازه بالحجز على
 نفس الشيء قضائيا.

يبين من نص المادة ١٩ ٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن إحلان المدين أو تحديد يوم للبيع في خلال الميعاد لا شأن لا يهما في إنقطاع المدة - وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلا في خلال ستة أشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجز إلى تمام البيع الملهم إلا أن تقف الإجراءات لسبب من الاسباب إلتى أشار إليها النص.

ولا يجدى المتهم تمسكو بما ذهب إليه الحكم في حساب الحد الذي تنتهى به هذه الستة أشهر، ذلك بان الواقع من الامر أن الفترة الداخلة بين تاريخ إتفاق الطرفين على وقف البيم وبين اليوم الذي تحدد لإيقاع البيم فيه. . هذه الفترة لا

مادة (۲۰)

تجاوز الميعاد الذى نصت عليه المادة ١٩ ه من قانون المرافعات المدنية والتجارية محسوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه، فيكون ما وقع فيه الحكم من خطا حساب المدة غير مؤثر فى سلامة النتيجة التي إنتهى إليها ولا فيما رتبه الحكم من آثار قانونية.

ولان المقرر قانونا أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إداريا نظير الاموال الاميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا، ذلك لان هذا الحجز الاخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف في المحجوز إحتراما لامر القضاء - فيكون ما ذهب رلبه الحكم من أن بيع المتهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسئولية الجنائية صحيح في القانون .

(نقض جنائي ۱۸ / ۱۹۳۰ - مجموعة المكتب الفني ۱۱ - ۲۱۰ - ۲۱۵ ۲۶)

٩٩٢ – عدم إتمام البيع خلال مستة أشهر من توقيع الحجز – إعتبار الحجز كأن لم يكن – تجديد الحجز قبل سقوطه ~ الإتفاق على وقف البيع – أثر ذلك.

أنه يتمين على المصلحة الحاجزة، إما أن تقوم بتجديد الحجز في كل مرة قبل سقوطه بمضى الستة شهور، أو أن تقوم بالإتفاق مع الممولين على وقف البيع، وفي هذه الحالة يسرى الحجز لمدة ستة شهور تالية للستة شهور الأولى التي بدأت من تاريخ الحجز. وعلى المصلحة قبل مضى الستة شهور الأخيرة أن تقوم بتوقيع حجز جديد، وإلا سقط الحجز واعتبر كان لم يكن.

(فتوى مجلس الدولة - مجموعة الفتاوى سنة ٤ - ٥ ص ٧٨٥)

(Y-) Salue

۹۹۳۳ - جرى نص المادة ۲۰ من قانون الحجز الإدارى رقم ۳۰۸ لسنة المودارى رقم ۳۰۸ لسنة المودار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة اشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان الثابت من الاوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۰۵ وبعد انقضاء الفسترة المحددة بالمادة ۲۰ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كان لم يكن فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطئا فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها عما يتعين معه نقضه القضاء ببراءة المتهم.

(الطعن رقم ۱۸۰۸ لسنة ۲۸ ق نقض جنائی جلسة ۱۴/٤/۱۹۰۹). **۹۹۶ - حجز إداری - إعتباره كأن لم يكن - تأجيل البيم:**

لما كان الشابت من صورة محضر الإدارى المقدم فى الدعوى والذى لم يجحده أحد من الخصوم أن البيم تأجيل لسداد المدعى بعض أقساط الدين المحجوز من أجله وبفرض إعتراض المدين ومن ثم فيكون قد تأجل فى نطاق ما يسمح به النص المطبق إستثناء من ميعاد الستة أشهر الذى يسقط ولا يعمل به عند موافقة الحاجز على التقسيط أو عند إثارة المدين أشكالا متعلقا بالحجز وكلا الأمرين متوفر فى سبب تأجيل البيع ومن ثم فلا محل لاعمال القيد الزمنى الوارد فى المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى وبالتالى فلا وجه لإجابة المدعى إلى طلبه المتعلق ببطلان البيع وما رتبه عليه من إعادة الحالة إلى ما كانت عليه وتسليمه شركته. (جنوب القاهرة الإبتدائية ٢ / ٤ / ١٩٧٢ القضية – ٣٩٨٥ سنة ١٩٧١ مادى).

990 - إعتبار الحجز كان لم يكن أمر لا يتعلق بالنظام العام، فلا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها، وذلك أنه وأن كان يقم بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين الذى يسوغ له النزول عنه صراحة أو ضمنا. وفرق بن تعبير (بقوة القانون) وبين تعبير (من النظام العام) فمعنى أن الحجز يعتبر بقوة القانون كأن لم يكن هو أنه بمجرد إنقضاء الأجل يكتسب الحق في السقوط بغير حاجة إلى إبدائه برفع دعوى بل يكفى مجرد الدفع به. وليس مؤدى ما تقدم أنه من النظام العام إذ على الرغم من أنه يقع بقوة القانون وجحرد إنقسضاء الأجل إلا أنه يتعين للحكم به أن يتسمسك به صاحب المسلحة.

وبما أن محكمة أول درجة إذ عرضت لبحث المادة ١٩ ٥ مرافعات فاتها أن ما قررته تلك المادة من إعتبار الحجز كان لم يكن أمر لا يتعلق بالنظام العام. ومن ثم فحما كان لها أن تتحرض له من تلقاء نفسها، ذلك أنه وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين الذى يسوغ له النزول عنه صراحة أو ضمنا القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين الذى يسوغ له النزول عنه صراحة أو ضمنا عن الآخر تمام الإختلاف. ومعنى أن الحجز يعتبر بقوة القانون كان لم يكن، هو عن الآخر تمام الإختلاف. ومعنى أن الحجز يعتبر بقوة القانون كان لم يكن، هو أنه بمجرد إنقضاء الأجل يكتسب الحق في السقوط بغير حاجة إلى إبدائه برفع على الرغم من أنه يقع بقوة القانون – وبمجرد إنقضاء الأجل – إلا أنه يتعين للحكم به أن يتمسك به صاحب المصلحة. وحكم المحكمة هنا يقرر حالة قانونية كانت قائمة قبل صدوره، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عن حقه في السقوط صراحة أو ضمنا بما يدل على أنه إعتبير إجراءات الحجز صحيحة وفق

القانون، وكان صاحب المصلحة لم يدفع بما تطوعت به محكمة الدرجة الأولى، فقد وجب إلغاء الحكم المستانف والقضاء بصحة إجراءات الحجز دون حاجة إلى تقرير أن المادة ٩١٥ مرافعات متعلقة بالحجز التنفيذى ولا إلى بحث ما جد على المسادة ٨٥٨ من تعديل بالقسانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مما يؤيد الطاعن موضوعا (راجع لابي الوفا نظرية الدفوع الطبعة الشائشة ص ٧٠٧ وما بعدها والطبعة الأولى وما بعدها وللرافعات الطبعة السادسة ص ٤٥٦ وما بعدها وإجراءات التنفيذ الطبعة الأولى ص ٢٠٨، ٢٠٠٠ ، ٨٦٣ وما بعدها والتعليق على النصوص المستحدثة ص ٩٦ وما بعدها. راجع كذلك تعليق محمد كمال أبو الخير على نصوص قانون المرافعات الطبعة الخامسة ص ٧٩٢ / ٧٩٢ ، ٣٩٢ واحكم النقض المنشورة بمجسوعة المكتب الفني الجنائية العسادرة في وم ١٩٦٧ / ١٩٦١ ص ١١ ص ٢١٢ وص

(حكم محكمة القاهرة الإبتدائية ٢٨ / ٤ / ١٩٦٤ مجلة إدارة قضايا الحكومة السنة ١٠ العدد ٣ ص ٧٤٥ رقم ٢٣)

مادة (۲۱)

ديجوز حتى يوم البيع وقف إجراءات الحجز والبيع وذلك بأداء المالغ المطلوبة والمصروفات. وفي هذه الحالة يرفع الحجز وتسلم للمدين الأشياء المحجوزة بموجب محضر يحرره مندوب الحاجز ويتنضمن اخلاء عهدة الحارس».

التعليق:

٩٩٦ - زوال الحجز بالوفاء بالدين

تجيز المادة ٢١ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - للمدين او لغيره - دون تحديد صفة ما - طلب انهاء الحجز مع اداء سائر المستحقات والمصاريف. وعندئذ يكون على مندوب الحاجز تحرير محضر جرد، يوقعه الحارس ويوقعه المدين أو من يقوم مقامه، وذلك حتى تنتفي مسئولية الحارس ومندوب الحاجز.

وعندئذ، ينقضى الحجز ويزول وتزول كل آثاره القانونية (ولا يقف الحجز كما يقول صدر المادة ٢١)، ويعود الاطراف إلى ذات مراكزهم القانونية، وكان الحجز لم يرفع (أحمد أبو الوفا – ص ٩٢٨)

ولكن كل هذا لا ينفى جواز الغاء حجرز جديد على ذات المدين إذا استحقت عليه من جديد ضرائب أو رسوم. . . الغ.

ويلاحظ أنه يجوز أعمال نظم الايداع مع التخصيص وقصر الحجز المقررة في المواد ٢٠٠٣ و ٣٠٢و ٢٠٠ مرافعات في الحجوز الإدارية، برغم ما تقرره المادة ٢١ من قانون الحجز الاداري في حجز المنقول لدى المدين.

فوفقاً للمادة ٢١ حجز ادارى ويجوز حتى يوم البيع وقف اجراءات الحجز والبيع وذلك باداء المبالغ المطلوبة والمصروفات، والمقصود ليس وقف الاجراءات،

مادة (۲۱)

وانما انتهاؤها وزوال الحجز وما يترتب عليه من آثار. وذلك أن الوفاء يؤدى الى انقضاء الحق الموضوعي وبالتالي انقضاء الحق في الحجز ولو كان حجزا اداريا.

يؤيد هذا ما تنص عليه نفس المادة من أنه وفي هذه الحالة يرفع الحبحر وتسلم للمدين الأشياء المحجوزة ٥. وهذا التسليم يكون بمحضر يحروه مندوب الحاجز، ويرتب عليه اعفاء الحارس من مهمة الحراسة. (مادة ٢١ حجز ادارى -محل التعليق)

ويلاحظ أنه رغم أن المادة ٢٦ تنص على أن ووقف اجراءات الحجز والبيع، يكون جوازيا، فان الامر يكون في الواقع وجوبيا اذ هو أثر لانقضاء حق الجهة الحاجزة نتيجة للوفاء (فتحى والى - بند ٤٤٥ - ص ٦٩٨ وص ٦٩٩)

إذن وفقا للمادة ٢١ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق - تقف اجراءات الحجز والبيع وذلك عند أداء المبالغ المطلوبة والمصروفات وشرط ذلك أن يكون قبل البدء في إجراء البيع.

ولم يشترط النص أن يكون الوفاء من المدين ومن ثم فيجوز أن يكون منه أو من غيره.

ويلاحظ أنه وان كان البادى من صياغة النص أنه جوازى الا أن الواقع أنه ليس لمندوب الحاجز رفض أداء المدين للمبالغ المطلوبة والمصروفات والإصرار على إجراء المزاد. إذ أن ذلك يصبح تزيدا لا مبرر له.

ويشرتب على وقف اجراء الحجز والبيع رفع الحجز ويقوم مندوب الحاجز بتسليم المدين الأشياء المحجوزة وذلك بموجب محضر يحرره ويتضمن اخلاء عهدة الحارس. ويجب بداهة التوقيع عليه من الحاجز والمدين والحارس وشاهدين (مصطفى مجدى هرجة – ص١٧٤ و ص ١٧٥).

(YY) Bala

ه تحدد بقرار من وزير المالية والإقتصاد مصروفات اجراءات الحبجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب. 1

التعليق:-

٩٩٧ - تحمل المدين مصروفات الحجز والبيع:

ينبغى ملاحظة أن مصروفات اجراءات الحجز والبيع تتحملها بداءة الجهة الحاجزة ويتحملها المدين في النهاية وذلك لان الحاجزة ويتحملها المدين في النهاية وذلك بخصمها من ثمن المبيع. وذلك لان المدين هو المتسبب بفعله في إنفاق هذه المصاريف. إذ لو قام بالوفاء بداءة لما كان هناك حجز ولا بيع.

ويلاحظ ايضا أنه إذا تعددت محاضر البيع عن الحجز الواحد، بسبب بيع المحجوزات على اجزاء، إستحقت المصاريف المقررة ورسم الدمغة عن كل محضر منها (كرم صادق بند ٣٠٤).

٩٩٨ - قرار وزير المالية والاقتصاد بشأن مصروفات الحجز والبيع
 اعمالا للمادة ٢٧ محل التعليق:

اصدر السيد وزير المالية وإلاقتصاد بالنيابة تنفيذا للمادة محل التعليق القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن القرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز إلادارى ونشر بالواقع المصرية العدد ٩٤ في ٥ / ١٢ / ١٩٥٥ وفيما يلى نورد نصوص هذا القرار:

وزير المالية وإلاقتصاد (بالنيابة).

بعد إلاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز إلاداري وعلى ما أر تاه مجلم الدولة.

(YY) EsLa

أسرر

مادة 1- ينوب عنا في تعيين أجر الحبير وأجر الحراسة لغير المدين أو الحائز وأجور الشون والاسواق أو صالات البيع المنصوص عليها في المواد ١٩،١١، ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه رئيس المصلحة الحاجزة.

مادة ٣ - تكون مصروفات اجراءات الحجز والبيع في حجوز المنقولات كلآتي:

٠٠٠ مليم عن تنبيه بالأداء والإنذار ومحضر الحجز وصوره مهما تعددت.

٠٠٠ مليم عن محضر البيع وصوره مهما تعددت.

١٪ من ثمن البيع.

أما مصروفات النشر بالصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية عن طريق ادارة المطبوعات فتكون بحسب التعريفة المقررة لها.

مادة ٣ - يعطى مندوب الحاجز للمحجوز لديه ايصالا عن اقراره بما في ذمته للمحجوز عليه يشمل:

١ - اسم مقدم الإقرار المحجوز تحت يده وعنوانه.

٢ -- تاريخ الإقرار.

٣ - اسم المدين.

٤ -- تاريخ توقيع الحجز.

٥ - قيمة المستحقات المجوزة من أجلها ،

مادة (۲۲)

٦ - السنوات المستحقة عنها.

٧ - توقيع المستلم وتاريخ هذا التوقيع.

مادة ٤- تباع الاوراق المالية سواء كانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة بها بواسطة البنك المحجوز لديه في اليوم المعين للبيع بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المقررة.

مادة • -- الشبكات والكمبيالات التي تحجز لدى المدين بما يكون تحصيلها منه في تاريخ استحقاقها.

مادة ٦ - تكون مصروفات اجراءات الحجز والبيع في حجوز العقار كالآتي:

٠٠٠ مليم عن محضر حجز العقار وصوره مهما تعددت.

١ جنيه أجور النشر في الجريدة الرسمية مهما كان عدد الاسطر التي
 تناولها النشر ومهما كان عدد مرات النشر •

 ٥٠٠ مليم مصروفات تعليق الإعلانات في مختلف الجهات مهما تعددت.

٥٠٠ مليم رسم طلب الشهر

١ جنيه محضر البيع.

ه / من ثمن البيع.

ويضاف الي ما تقدم رسوم شهر محضر الحجز ورسوم استخراج الشهادات

(YY) Sala

العقارية ومصروفات النشر في الصحف اليومية. أما رسوم تسجيل محضر البيع والصور اللازمة منه للمشترى بالفوتستات فتكون على حساب المشترى.

مادة ۷ - يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ۳۰۸ لسنة م۱۹۰۰ .

تحريرا في ۲۸ نوفمبر سنة ١٩٥٥.

وزير المالية والإقتصاد (بالنيابة)

فتوى مجلس الدولة:

٩٩٩ - مصاريف الحجز - يتحملها المجوز عليه:

تكون مصاريف الحجز على عائق الممول لانه أوجدها بفعله، أو لان الظروف المحيطة به جعلت المصلحة تخشى على حقوقها، مما إضطرها لتوقيع المجز....

(فتوى مجلس الدولة رقم ١٨٣/٢٥/ ٦٣٢ في ١/٦/٢٥١)

مادة (۲۲)

معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١

ويعفى المدين من مصروفات اجراءات الحجز اذا قام بأداء المبلغ الطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز. فإن أدى المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية أعفى من نصف تلك المصروفات كل ذلك مالم يكن البيع قد تم.

ويعتبر في حكم البيع بالنسبة الى مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الأسهم والسندات الى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها.

وفى جميع الحالات يلزم المدين بأداء رسوم الريع وأجرة حراسة الأشياء الحجوزة والنشر ومصروفات اعدادها ونقلها والأجور والعمولة وغيرها المنصوص عليها فى هذا القانون».

التعليق:

. • • ١ - إعفاء المدين من مصروفات الحجز والبيع في حالة وفائه بالدين:

تشجيعا للمدين على الوفاء، تنص المادة ٢٣ حجز ادارى على أن يعفى المدين من مصروفات الحجز أذا قام بأداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز. فأذا أدى المبلغ المطلوب خلال الثلاثين يوما التالية لهذا الميعاد أعفى من نصف هذه المصروفات. ويشترط لهذا الاعفاء، سواء من كل المصاريف أو من نصفها، زلا يكون البيع قد تم. ويعتبر البيع قد تم يرسو المزاد. وياخذ حكم تمام البيع بالنسبة لعدم الاعفاء من المصروفات قيام الحاجز بتسليم الاسهم والسندات الي أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها ولو لم يتم بيعها قبل وفاء المدين

(YY) 53La

(مادة ٢ / ٢ حجز إدارى). ويلاحظ أخيرا أن الاعفاء لا يشمل رسوم البيع وأجرة حراسة الأشياء المحجوزة ومصاريف النشر ومصاريف اعداد المنقولات للبيع ونقلها والعمولة وأجور الخبراء في تقويم الأشياء المحجوزة وغيرها من المصاريف التي ينص عليها قانون الحجز الادارى. (مادة ٢٣ / أخيرة). وهذا التحفظ الأخير يقضى تقريبا على الاعفاء الذى تنص عليه هذه المادة (فتحى والى – بند ٤٤٦ ص ٢٠٩ و ص ٧٠٠)

ويشمل الإعفاء الطرف السلبى فى التنفيذ الإدارى وهو الذى تتخذ الإجراءات ضده، يستوى أن يكون مدينا اصليا أو ملتزما مع المدين الأصلى كالضاهن والكفيل العينى والخلف العام أو الخاص (عبد المنعم حسنى - بند ٢٠٢ ص ٣١٣)

ويحدث الاعفاء حتى ولو حصل الاداء من غير المدين طبقا للقواعد العامة في الوفاء بالديون.

نوعان للأعفاء من مصروفات الحجز والبيع: إعفاء كلى واعفاء نصفى: النوع الأول:

١٠٠١ - أولا: الاعفاء الكلى من المصروفات:

إعمالا للمادة ٢٣ محل التعليق في فقرتها الأولى فإنه يعفى المدين من مصروفات اجراءات الحجز إذا قام بأداء المبلغ الطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز وهذا منطقى اذ أن البيع لن يتم وفي هذا حث للمدين على سرعة السداد.

ملدة (۲۲)

وقد كانت المادة ٢٣ محل التعليق تقضى - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٧ اسنة ١٩٧١ ، المعمول به من تاريخ نشره في ٢٠ / ١٩٧١ - باته إذا لم يجاوز المطلوب من أى نوع من أنواع المستحقات خمسمائة قرش فلا يلزم المدين في حالتي الوفاء أو البيع بالمصروفات، وأنه إذا زاد المبلغ على خمسمائة قرش فإن المدين يعفى من مصروفات إجراءات الحجز إذا قام باداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ما لم يكن البيع قد تم.

وقد عدل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ من هذا الحكم وجعل إعفاء المدين من كامل مصروفات إجراءات الحجز مشروطا بالقيام باداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ما لم يكن البيع قد تم.

٢ • • ١ - ثانيا: النوع الثاني:

الإعفاء النصفي من المصروفات:

طبقا للفقرة الثانية من الماة ٢٣ من قانون الحجز الاداري - محل التعليق -إذا ادى المدين المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية للثلاثين يوما الاولى (المشار إليها بالفقرة السابقة) فإنه يعفى من نصف مصروفات إجراءات الحجز، ما لم يكن البيم قد تم.

فإذا فوت المدين على نفسه هذه الفرصة السابقة للإعفاء الكلى فإنه يمكن له الإستفادة من حالة الإعفاء من نصف المسروفات وذلك إذا قام باداء المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة الاولى، وتبا الفترة الثانية من باية اليوم التالى لانتهاء الفترة الاولى الا أن ذلك مشروط بعدم تمام البيع في خلال هذه الفترة . فإذا تم البيم فلا اعفاء .

(YY) Sala

٣ . ١ - بتمام البيع لا إعفاء من المصروفات:

يعتبر البيع قد تم برسو المزاد (فتحى والى - ص ٦٩٩) على صاحب العطاء الاخير وتحرير محضر بذلك والتوقيع عليه من أصحاب الشأن . وعملا بنص الفقرة الشانية من المادة محل التعليق يعتبر في حكم البيع بالنسبة الى مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الاسهم والسندات الى أحد البنوك أو السماسرة أو الساوة أو السماسرة الوالميارف لبيعها .

إذ يعتبر في حكم تمام البيع بالنسبة إلى عدم الإعفاء من مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الاسهم والسندات إلى أحد البنوك أو السماسرة أو السيارف لبيمها ولو لم يتم بيعها قبل وفاء الدين.

وفى جميع الحالات المشار اليها اى سواء فى حالة الإعفاء الكلى أو النصفى يلزم المدين باداء رسوم البيع واجرة حراسة الاشياء المحجوزة والنشر ومصروفات اعدادها ونقلها والاجور والعمولة وغيرها المنصوص عليها فى قانون الحجز الإدارى، وذلك إعمالاً للفقرة الاخيرة من المادة ٣٣ من قانون الحجز الإدارى محل التعليق. وتخسصم أولا من المبلغ الخسصل من البسيع مىصىروفىات الإجسراءات ومصىروفيات الإعداد والنشير والنقل وأجيرة الحراسة وأجيرة مكان البييع وعمولة البنوك والسمياسرة والصيارف في بيع الأسهم والسندات وأجور الخبراء في تقويم المجوزات. ويخصص الباقي لأداء المبالغ المجوز من أجلها ٤.

التعليق:

٤ - ١ - طريقة تسوية المبلغ المتحصل من بيع المنقولات المجوزة:
 خصم المصروفات والأجور والعمولة وتخصيص الباقئ للوفاء بالدين:

أوضحت المادة ٢٤ من قائن الحجز الإدارى ... محل التعليق ... تنظيم طريقة تسوية المبلغ المحصل من بيع المحجوزات، فتقضى بان يخصم أولا من هذا المبلغ مصروفات الحجز، ويخصص الباقى لاداء المبالغ المحجوز من أجلها. ويرى البعض تفسير هذا النص فى ضوء ما تقضى به المادة ٣٤٣ من القانون المدنى (عبد المنعم حسنى ... بند ٢٠٦ ص ٣١٥) التى يجرى حكمها بالآتى: إذا كان المدين ملزما بان يوفى مع الدين مصروفات وفوائد، وكان ما أداه لا يفى بالدين مع هذه الملحقات، خصم ما أدى من حساب المصروفات، ثم من الفوائد، ثم من أصل الدين، كل هذا ما لم يتفق على غيره.

ولذا فإن تسوية المتحصل من بيع المحجوزات يتم بالبدء بإستنزال المصاريف ثم الفوائد ثم اصل الدين، وقد راعى المشرع في هذا الترتيب مصلحة الدائن، فالمفروض آن الدائن لم يقبل الوفاء الجزئي - الذي إضطر إلى قبوله بسبب عدم كفاية المتحصل من البيع للوفاء بكامل مطلوبه وملحقاته - إلا وفقا لمصلحته هو لا وفقا لمصلحة المدين (عبد الرزاق السنهوري - الوسيط جـ٣ بند ٤٥٧)

وقد عدد قانون الحجز الإداري مصروفات إجراءات الحجز والبيع وهي المصروفات التي حددها القرار الوزاري رقم ٤٣ السنة ١٩٥٥ نعني بها مصاريف التنبيه بالاداء والإنذار ومحضر الحجز ومحضر البيع ونسبة الـ ١ ٪ من ثمن البيع (مع مراعاة ما تقضى به المادة ٣٣ حجز بشان الإعفاء من هذه المصاريف أو نصفها) ومصروفات إعداد المحجوزات للبيع، كمصروفات وزنها أو كيلها أو مقاسها أو تجزئتها، وبالجملة كافة ما يلزم من مصاريف لتهيئة المحجزات للبيع. ومصاريف النشر عن البيع وتحددها التعريفة المقررة لذلك (المادة ٢ من القرار الوزارى رقم ٢٤ ١ لسنة ١٩٥٥). ومصاريف نقل المحجوزات، فقد يقتضى البيع على المادة ١١) وأجرة مكان البيع، في حالة المحجوزات وعرضها بإحدى الشون أو الاسواق أو صالات البيع وعمولة البنوك رالسماسرة والصيارف في بيع الاسهم والسندات. ثم أجرة الخبراء في تقويم المحجوزات التي يقضى القانون بضرورة تقويمها بمعرفة خبير، كما في حالة الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضمة أو معدن نفيس أو مجوهرات أواحجار كريمة (المادة ٩ حجز) (عبد المنعم حسنى، ص ٣١٦)

وقد لاحظ البعض – أن الواو المستعملة في النص محل التعليق هي مجرد واو عطف لم يقصد المشرع بها أي ترتيب معين يلزم إتباعه عند خصم المصروفات (فتحى والى ص ٢٩٩ هامش رقم ١)

ويخصص الباقى من البلغ المحصل من البيع لاداء المبالغ المحجوز من أجلها مع مراعاة حكم المادة ٢٦ حجز إداري المنظمة لتسوية المتحصل من البيع عند تعدد الحجوز.

وينبغى ملاحظة ان المبالغ المنوه عنها بالمادة ٢٤ من قانون الحجز الادارى --محل التعليق- تقوم الجهة الحُلجزة بدفعها. على أن يتحمل بها المدين وذلك بخصمها من قيمة المحجوزات بداءة. ثم يخصص الباقى لأداء المبالغ المحجوزة من اجلها.

مادة (٢٥)

دإذا وقع حجز إدارى بعد حجز قضائى ، أو العكس ، أو وقع حجز إدارى بعد حجز إدارى آخر، فعلى مندوب الحاجز أن الخضر في الحجز الثانى اعلان صورة من محضر الحجز إلى المخضر الذى أوقع الحجز الأول وإلى الحاس المعين من قبله.

وفى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اعفاؤه واعلانه بذلك ، أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به ، أو حتى يتم بيع المحجوزات المين حارسا عليها.

وعند تعدد الحسجوز طبيقيا لأحكام هذه المادة توحد اجراءات السيع وميعاده وتباع المحجوزات طبقا لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولاه.

المذكرة الايضاحية:

و ونظمت المادة ٢٥ من القانون ما يتخذ عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية ــ وهي مادة مستحدثة ٤.

تعمدد الحجموز على ذات المنقول لدى المدين واعممال مبدأ توحيمه الاجواءات عند تعدد الحجوز وتزاحم الخاجزين:

٥ • • ١ - أولا: تعند الحجوز القضائية:

قد تتعدد الحجوز على ذات المتقولات لدى المدين وقد نظمت الاجراءات في هذه الحالة المادة ٣٧١ من قاتون المرافعات وسوف توضح ذلك فيما يلي:

تنص المادة ٣٧١ مرافعات على أنه وإذا انتقل الخضر لتوقيع الحجز على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على الحارس عليها أن يبرز له صورة محضر الحجز ويقدم الأشياء الحجزة وعلى الحضر أن يجرد هذه الأشياء في محضر

مادة (٢٥)

ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الأول حارساً عليها إِن كانت فى نفس الحل .

ويعلن هذا المحضر خلال اليوم التالي على الاكثر إلى الحاجز الاول والمدين والحارس إذا لم يكن حاضراً والمحضر الذي أوقع الحجز الاول.

ويترتب على هذا الإعلان بقاء الحجز لمصلحة الحاجز الثاني ولو نزل عنه الحاجز الأول كما يعتبر حجزاً تحت يد المحضر على المبالغ المتحصلة من البيع .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية: لقانون المرافعات بشأن هذه المادة أنه:

و احل القانون الجديد نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧١ منه محل الفقرة الشائشة من المادة ٩١٥ من القانون القديم التي أثارت خلافا فقهيا فقد آدت صياغتها بجانب من الفقه إلى القول بأن مجرد الاعتراض على رفع الحجز يعتبر حجزاً ثانياً وبالتالى لا يلزم لإجرائه انتقال الحضر وكتابه محضر جرد فراى القانون الجديد أن يعدل صياغة هذه الفقرة ليبرز أن الاعتراض على رفع الحجز هو مجرد أثر لإعلان محضر الجرد ولا يغنى مجرد الاعتراض عن تحرير محضر جرد لكى يعتبر المنقول محجوزاً حجزاً ثانياً و.

تدخل دائنين آخرين في الحجز:

ان الضمان العام لدائني المدين يعني أن جميع أمواله تكون ضامنة حقوق دائنيه، فكل مال من أموال المهين يعتبر ضماناً لكل ديونه ، ومجرد توقيع الحجز على مال من أموال المدين لا يخرجه عن ملكه فلا يمنع غير الحاجز من دائنيه من التنفيذ على المال والاشتراك مع الحاجز الاول من قسمة ثمن الاشياء المحجوزة بعد

مادة (٢٥)

بيعها ، فالحاجز الأول لا يمنحه حجزه امتياز يتقدم به على غيره من الدائنين فى استيفاء حقه من ثم الاشياء المحجوزة ، بل يجوز لكل دائن أن يتدخل في إجراءات التنفيذ ، ولكن لا يستفيد من الحجز سوى الدائن الذى يوقعه والدائنون الذين يتدخلون فى اجراءاته ، أما غير هؤلاء من الدائنين فلا يبحث عنهم ولا يوزع عليهم شىء من ثمن الأشياء المحجوزة.

ولقد اخذ القانون المصرى بالقاعدة المقررة في القانون الفرنسي والتي يمبرون عنها بقولهم 10 الحجز على الحجز لا يجوز 6 ، وليس المقصود بهذه القاعدة منع الدائنين من توقيع حجز آخر على نفس أموال المدين التي سبق توقيع المجز عليها، ولكن المقصود هو تنظيم إجراءات خاصة في حالة توقيع حجز ثاني لمصلحة دائن آخر غير الحاجز الاول، وهذا التنظيم يهدف إلى توحيد إجراءات التنفيذ عند تعدد المجوز، بحيث لا يبدأ الحاجز الثاني إجراءات الحجز من جديد بل يتدخل في إجراءات الحجز القائم.

وهذه القاعدة مقررة لمصلحة المدين ودائنيه على السواء إذ تؤدى إلى توفير النفقات والوقت والجهد ومنع اضطراب الإجراءات، فالمال يتم وضعه تحت يد القضاء بالحجز الأول وليس من المنطقى أن يبدأ الحاجز الثانى من جديد إجراء وضع هذا المال تحت يد القضاء وهو موضوع من قبل ، لو افترضنا أن كل دائن يبدأ الحجز من جديد فإن ذلك سوف يستتبع حتما تعدد الحراسة وتعدد الحراس وتصدد أجورهم بالتالى ، كما أن ذلك سوف يؤدى إلى ترك زمام السير في إجراءات البيع والإعلان عنه في أيد متعددة وفي ذلك تعقيد للأمور مما ينتج عنه اضطراب في الإجراءات ، فالحجز أيا كان نوعه أو ترتيبه يؤدى إلى بيع المال فيجب أن يتم التسوية بين هذه الحجوز حتى يتم البيع في يوم واحد إذ من غير للتصور أن يرد بيعان أو اكثرعلى مال واحد .

مادة (۲۵)

إذن الحجز الأول لا يمنع من توقيع حجز ثان على ذات المال الذى تم حجزه ، وإنما هذا الحجز الثانى يتم بطريقة مختلفة عن الحجز الأول ، وهذه الطريقة تتمثل فى التدخل فى إجراءات الحجز الأول بحيث تتوحد إجراءات التنفيذ على المال مما يؤدى إلى توفير وقت وجهد ونفقات المتقاضين ويمنع اضطراب الإنجراءات ، والتدخل فى حجز المنقول لدى المدين يتم بطريقين : الطريق الأول يسمى جرد الأشياء المجوزة ، وقد نص المشرع على هذا الطريق فى المادة ٢٧١ محل التعليق ، والطريق الذانى يسمى توقيع الحجز على الشمن تحت يد المحضر ، وقد نص المشرع على هذا الطريق في المادة ٤٣٧ مال المشرع على هذا الطريق في المادة ٤٣٧ مال الشرع على هذا الطريق في المادة ٤٣٧ مال المشرع على هذا الطريق في المادة ٤٣٧ مالودات .

التدخل عن طريق جرد الأشياء المجوزة:

وهذا الطريق يكون للدائن الذى بيده سند تنفيذى ، فهذا الدائن هو فقط الذى يستطيع أن يتدخل فى الحجز عن طريق جرد الاشياء المحجوزة، ويلاحظ أن هناك بعض الحالات يحدث فيها تعدد للحاجزين ولكن يتم الحجز بإجراءات واحدة وهذه الحالات لا تثير صعوبة ولم يهتم المشرع بتنظيمها ولا تعنينا فى هذا المقام.

ومن هذه الحالات ان يتقدم دائنان أو اكثر بيد كل منهما سندا تنفيذيا خاصا به ويطلبان من ذات المحضر المختص توقيع الحجز على منقولات مدين واحد معين، ففى هذه الحالة ينتقل الحضر إلى المكان الذى توجد به المنقولات ويجرى حجزا واحدا لصالح جميع الدائنين ، وهذه الحالة متصور حدوثها ولكنها لا تثير أية صعوبة.

ومن هذه الحالات أيضاً أن يطلب دائن من محضر توقيع حجز المنقول لدى ١٠١٨

مادة (٢٥)

للدين، ويطلب دائن ثانى من محضر ثان توقيع حجز ثان على ذات المنقولات المملوكة لذات المدين، ويذهب المحضر الثانى إلى مكان المنقولات المراد حجزها فيجد المحضر الأول في مكان الحجز، ففي هذه الحالة يجب على المحضر الثانى أن يطلب من المحضر الأول توقيع حجز واحد لصالح جميع الدائنين، وتختلف هذه الحالة عين الحالة الأولى في أننا هنا نواجه اثنين من المحضرين أما في الحالة الأولى فلم يكون موجوداً من الاصل إلا محضر واحد، وهذه الحالة لا تثير صعوبة

وإنما اهتم المشرع بتنظيم حالة تتابع الحجوز ، وتفترض هذه الحالة أن يذهب المحضر لتوقيع الحجز ، فيكتشف أن هناك حجزاً قد أجرى قبل هذا على نفس المنقولات ، وقد نظم المشرع هذه الحالة في المادة ٢٧١ محل التعليق ، ووفقا لهذه المادة ، إذا ورد حجز أول على المنقول لدى المدين ثم جاء دائن ثاني معه سند تنفيذى وأراد توقيع حجز على المال المحجوز من قبل وطلب ذلك من الحضر، فإنه يجب على المحضر أن ينتقل إلى المكان الذى توجد به الأشياء المراد حجزها، فإذا وجد هناك الشخص الذى عين لحراسة المنقولات السابق حجزها فإن القانون يوجب على هذا الحارس أن يبرز للمحضر الذى انتقل لتوقيع الحجز الثاني صووة محضر الحجز وأن يقدم له الأشياء المحجوزة ، وإذا تعمد الحارس عدم إبراز صووة محضر الحجز الأول للمحضر وترتب على ذلك الإضرار باى من الحاجزين الأول أو محضر الخبة بانه يعاقب بعقوبة التبديد وهادة ٧٣٧٠).

وفى هذه الحالة لا يقوم المحضر بتوقيع حجز ثان بذات الإجراءات التي تم بها توقيم الحجز الاول، ولكن يجب عليه أن يقوم بتحرير محضر جرد، عجرد فيه

مادة (۲۵)

الأشياء التي سبق حجزها ، ويجب أن يشتمل هذا الخضر على البيانات التي سبق ذكرها في محضر الحجز الأول مع الاكتفاء بالنسبة لبيان الأشياء المحجوزة ووصفها وتعدير قيمتها على نقل ما جاء في الخضر الأول بعد التأكد من صحتها ، كما يجب أن يذكر في محضر الجرد نفس يوم البيع الذي سبق تحديده في محضر الحجز الأول، إذ الهدف الأساسي من التدخل في الحجز عن طريق جرد الأشياء المحجوزة هو بيغ ذات المال المحجوز في يوم واحد بالنسبة لجميع الحاجزين ، وبعد الانتهاء من جرد الأشياء المحجوزة يجب على المحضر أن يعين حارس الحجز الأول حارسا عليها إن كانت في نفس الحل.

إجراء حجز أول بمناسبة حجز ثاني:

اثناء قيام المحضر بتحرير محضر الجرد قد يجد منقولات لدى المدين لا يشملها محضر الحجز الاول كما هو واضح من الصورة التي أبرزها له الحارس، وفي هذه الحالة لا يوجد ما يمنع المحضر من الحجز على هذه المنقولات.

والحجز على هذه المنقولات التي لم يشملها محضر الحجز الاول من الجائز ان يقوم بذكرها في محضر الجراد ذاته ، ومن الجائز أيضاً أن يحرر بها محضرا مستقلا بحجزها.

فإذا تم حجزها في محضر الجرد فإنها تعلن مع إعلان هذا المحضر إلى الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة ٣٧١ – محل التعليق – وكما سوف نوضح بعد قليل.

اما إذا حرر بهذه الاشياء محضر حجز مستقل فلا داعى لإعلانه إلى

مادة (٧٥)

الاشخاص المذكورين في المادة ٣٧١ ، وإنما يجب أن تراعى فيه إجراءات الحجز الاول التي سبق لنا دراستها.

ويلاحظ أن الحجز على المنقولات التي لم يسبق الحجز عليها يتم لمسلحة الحاجز الثاني وحده فقط ، ومع ذلك لا يوجد ما يمنع من أن يطلب الحاجز الأول الحجز على مثل هذه المنقولات حجزاً ثانياً متيماً الإجراءات التي نصت عليها المادة ٢٧١ ، أي يطلب تحرير محضر جرد يؤدي إلى تدخله في حجز هذه المنقولات.

عدم معرفة المحضر بسبق الحجز على المنقولات:

إذا ذهب المحضر لتوقيع الحجز على المنقولات ولم يجد الحارس هناك ولم يجد أحدا ليخبره بأنه قد سبق الحجز على هذه المنقولات.

فقى هذه الحالة لو اوقع المفسر عندئذ عليها حجزاً مبتدا وعين عليها حارساً وحدد للبيع موعدا فإن إجراءاته فى ذلك تكون صحيحة ، وغاية الامر أنه مسيحصل التعارض نظراً لتحديد موعد للبيع فى الحجز الاول وموعداً آخر فى الحجز الثانى، فيكون ذلك مشاراً لاعتراض الحاجز الذى لم يحل موعد بيعه، ويؤدى هذا الاعتراض إذا رفع على صورة إشكال إلى قاضى التنفيذ إما إلى إيقاف البيع – ويتم فى فترة الوقف توحيد الإجراءات بتحديد موعد واحد للبيع بناء على الحجزين معاً – وإما إلى الاستمرار فى البيع مع إيداع المتحصل منه فى خزانة المحكمة ويكون من الميسور فى هذه الحالة الاخيرة إيقاع الحجز على هذا الشمن المتحصل من البيع مع عنه المعترض.

(YO) 5ale

إعلان محضر الجرد وآثاره:

يجب على المحضر وفقاً لنص المادة ٢٧١/ ٢ من قانون الرافعات أن يقوم بإعلان محضر الجرد في خلال اليوم التالي على الاكثر إلى كل من:

١ - الحاجز الأول: والغرض من الإعلان إليه أن يستمر هذا الحاجز فى الإجراءات حتى تمام البيع البيع فى اليوم المحدد له، ليس فقط لصالحه بل أيضاً لصالح الحاجز الثانى المتدخل.

٧ – المدين المحجوز عليه: وذلك إذا كان الحجز قد تم في غيبته وفي غير موطنه ، أما إذا كان المحجوز عليه موجودا لحظة الجرد هو أو نائبه فيكتفى بتسليم صورة من محضر الجرد إليه أو إلى نائبه.

٣ - حارس الأشياء المحجوزة: وذلك إذا كان غائباً، فإن كان حاضراً فإنه يوقع على محضر الجرد ويعطى صورة من ، ويعتبر إعلانه أو تسليمه صورة من محضر الجرد بمثابة اعتباره حارساً إيضاً لمصلحة الحاجز الثاني.

\$ - المحسور الذى أوقع الحجز الأول: والمقصود بذلك ليس الحضر بشخصه ولكن قلم المحضرين الذى يتبعه المحضر الذى أوقع الحجز الأول ، وذلك حتى يراع قلم المحضرين عند بيع المنقولات المحجزة مصلحة الحاجز الثانى أيضاً ، فلا يكفى عن البيع إلا إذا تحصل ما يكفى الحاجز الأول والحاجز الثانى ، ولا يفى للحاجز الأول بكامل حقه إذا كان الثمن لا يكفى حقوق الاثنين بل يقسم قسمة غرماء بينهما.

ولا ينتج محضر الجرد أثره في مواجهة هؤلاء الأشخاص إلا بإعلانه إعلانا

صحيحا إليهم، فإذا لم يتم الإعلان اصلاً إلى هؤلاء الاشخاص او وقع هذا الإعلان باطلاً فإنه لا ينتج اى أثر فى مواجهتهم ، اي أن التدخل فى الحجز بتحرير محضر الجرد يعتبر كانه لم يكن، إذ التدخل بطريق الجرد لا يتم بمجرد ذكر المنقولات المجوزة فى محضر الجرد فقط بل أنه عمل مركب يتكون من ذكر هذه الاشياء فى محضر الجرد من ناحية ، ثم إعلان شذا المخضر إعلانا صحيحاً فى الميعاد الذى حددته المادة ٢٧٦ إلى الاشخاص السابق تحديدهم من ناحية أخرى، ويتمام ذلك بصورة صحيحة فإن التدخل يكون صحيحاً أيضاً.

ويترتب على إعلان محضر الجرد ما يلى:

١ - المعارضة في رفع الحبجز الاول: أي مطالبة الحاجز الاول بإيقاء الحجز قائماً وعدم النزول عنه وتكليفه السير في إجراءات البيع حتى يتم هذا البيع في البيوم المعين له ، وابضاً تكليف حارس الحجز الاول بالخافظة على المنقولات المجوزة لمصلحة الحاحز الاخير فضلا عن مصلحة الحاجز الاول.

فإذا أهمل الحاجز الأول السير في الإجراءات أو تنازل عنها كان للدائن المعارض في رفع الحجز حق الحلول محله في مباشرة الإجراءات ، وإذا أهمل حارس الحجز في أداء واجباته فإنه يكون مسئولاً في مواجهة الدائن المعارض في رفع الحجز فضلا عن مسئوليته في مواجهة الحاجز الأول.

وينبغي ملاحظة أن الإعلان في ذاته يعتبر بمثابة معارضة في رفع الحجز الاول بالمفهوم الذي أوضحناه آنفاً.

٢ - تكليف المحضر ببيع الاشياء المحجوزة في اليوم المحدد لذلك ، مع منعه

مادة (۵۲)

من الكف عن البيع إلا إذا أصبح المتحصل عن البيع كافيناً لاداء حق الدائن المتخدل فضلاً عن حق الحاجز الأول.

٣ - منع المحضر من أداء حق الحاجز الأول من ثمن ما بيع ، إذا لم يكف
 هذا الشمن للوفاء بحقه مع حق الدائن المتدخل ، وفي هذه الحالة يجب ايداع
 الثمن خزانة المحكمة لتقسيمه بين الحاجزين قسمة غرماء.

الحلول محل الحاجز الأول:

القاعدة أنه على الرغم من تدخل دائمين في الحجز ، فإن الحاجز الأول -
دون غيره منهم - يبقى ملزوماً بموالاة السير في إجراءات التنفيذ إلى أن يتم ببع
الاشياء المجبورة ، ولكن إذا لم يباشر الحاجز الأول الإجراءات المؤدية إلى البيع عن
إهمال او تواطؤ مع المدين للإضرار بالدائنين المتدخلين أو بسبب حصوله على
حقه، فيجوز للدائنين المتدخلين أن يحلوا محله في إجراء البيع ، ويجوز لهم
تمجيل البيع إذا كان الحاجز الأول قد حدد له ميعادا بعيدا بشرط ألا يكون
التحديد بأمر من القاضى .

ويلاحظ أن تعدد الحجوز يفترض تعدد الدائنين الحاجزين ، ولكن لا مانع من تعدد الحجوز من نفس الدائن ، وقد يحدث ذلك إذا وقع الدائن حجزاً لا ستيفاء حق يؤكده سند تنفيذى معين، ثم حصل على سند تنفيذى لاحق على الحجز الأول يؤكد حقاً آخِر له في مواجهة نفس المدين ، فيستطيع عندئذ أن يوقع بموجب السند التنفيذى الثاني حجزاً ثانياً على نفس المنقولات، كما يتصور حدوث ذلك إذا كان السند التنفيذى الثاني موجوداً عند الحجز الأول ولكنه يؤكد حقاً لم يعين مقداره أو لم يحل اداؤه بعد .

مادة (٢٥)

مبدأ استقلال الحجوز الموقعة على ذات المال:

ثمة اجماع في الفقه على أنه إذا ثم توقيع حجز أول ثم أوقعت حجوز أخرى على ذات المال السابق حجزه عن طريق التدخل في الحجز الأول, فإن كل حجز من هذه الحجوز يحتفظ باستقلاله عن غيره من الحجوز.

فتعاقب الحجوز على ذات المال لا يخل باستقلالها ، فإذا تم توقيع حجز أول على المنقول لدى المدين من جاتب أحد الدائنين بمقتضى سند تنفيذي ، ثم جاء دائن آخر بيده سند تنفيذي مختلف ليوقع حجزاً جديداً بطريق التدخل بجرد الأشياء المحجوزة ، فإن الحجز الثاني رغم وروده على ذات المال إلا أنه يتم لصالح دائن آخر ويمقتضى سند تنفيذي مختلف حتى لو اتحد في النوع مع السند التنفيذي الخاص بالحاجز الأول فرغم هذا الاتحاد إلا أنه يختلف في المضمون، فقد يتعلق بدين مختلف أو بمقدار مختلف أو بسبب مختلف عن السند الأول ، بل حتى إذا اتحد مع السند الأول في كل هذه الأمور فإنه نظراً لاختلاف صاحبه يعتبر سندا تنفيذياً مختلفا عن السند الاول، أضف إلى ذلك أن التدخل في الحجز يتم بتحرير محضر جرد وهذا المخضر يتم إعلانه إلى أشخاص مختلفين عور الاشخباص الذين يجب إعلان محضر الحجز إليهم وهذا الإعلان يولد آثاراً تختلف في كثير من النواحي عن الآثار التي يولدها محضر الحجز ، بل أن تمام الحجز يتولد في الحجز الأول الذي يرد على المنقولات لدى المدين بمجرد ذكرها في محضر الحجز ، بينما في التدخل عن طريق تحرير محضر الجرد فإن الحجز لا ينتج آثاره إلا بشمام الإعلان المنصوص عليه في المادة ٣٧١ إعلانا سليما ، وكما. ذلك يؤكد أن كلا الحجزين الواردين على ذات المنقول لدى الدين تعتبر حجوزاً مستقلة بعضها عن بعض وأن جمعها وحدة المال الذي يرد الحجز عليها.

(YO) 5aLe

أثر الإشكال الموجه إلى الحجز الأول في غيره من الحجوز الموقعة على ذات المال:

ونقصد بالإشكال في التنفيذ هنا الإشكال الوقتى الأول الذي يؤدى مجرد رفعه إلى وقف التنفيذ مؤقتا ، آما الإشكالات الموضوعية فرفعها لا يؤدى بذاته إلى وقف التنفيذ كقاعدة عامة والذي يؤدى إلى وقف التنفيذ هو الحكم الذي يصدره في الإشكال الموضوعي ، وذلك ما لم ينص القانون على أن مجرد رفع الإشكال يؤدى إلى وقف التنفيذ ، أما حيث لا نص في القانون على ذلك ، فإن مجرد رفع الإشكال الموضوعي لا يؤدى بذاته إلى وقف التنفيذ فإذا وجه إشكال إلى الحجز الاول فإن هذا الحجز يقف دون الحجز الثاني الذي يستمر ، ما لم يرفع الإشكال بالنسبة للحجزين معا .

أسا إذا رفع إشكال عن الحسجسز الأول وأدى رفع هذا الإشكال إلى وقف التنفيذ ، ثم صدر الحكم بالاستمرار في التنفيذ ، وبعد ذلك تدخل دائن آخر في المجز بتحرير محضر الجرد ، ثم رفع إشكال تال بالنسبة إلى الحجزين معا، فإن هذا الإشكال يعتبر إشكالا ثانياً بالنسبة إلى الحجز الأول ويعتبر إشكالا أول بالنسبة إلى الحجز الأول ويعتبر إشكالا أول بالنسبة إلى الحجز الثاني .

وينبغى ملاحظة أنه إذا وقفت إجراءات حجز نتيجة رفع إشكال ، ثم أعقب ذلك حجز آخر على ذات المال المحجوز وتم البيع ، فإن الحاجز الاخير لا يختص وحده بالشمن لان وقف الحجز الاول لا يترتب عليه كقاعدة إلا مجرد وقف الإجراءات دون زوال أثر الحجز الذى يعتبر قائما منتجا أثره على الرغم من وقفه ، ويجب فى مثل هذه الحالة أن يودع الثمن فى خزانة المحكمة حتى يتقرر مصير الحجز الاول وبعد ذلك يتم التوزيع ، فإذا حكم باستمرار التنفيذ ولم تكفى

مادة (٢٥)

حصيلة البيع لسداد جميع الديون بالكامل فإن الدائنين جميعا يقتسمون هذه الحصيلة قسمة غرماء.

٦ . . ١ - ثانيا : تعدد الحجوز الإدارية على ذات المنقولات :

وقد تتعدد الحجوز الإدارية على المدين، ويتزاحم عليه الحاجزون اداريا، وعندئذ تراعى أحكام المادة ٢٥ من قاتون الحجز الادارى ، فلا يعين إلا حارس واحد على المال المحجوز ، هو الحارس المعين في أول حجر، وإنما يكون مستولا قبل جميع الحاجزين. وفي كل حجز جديد يتعين ابقاء محضر جرد حتى تتحدد مستولية الحارس قبل الحاجز الجديد . وفي كل حجز يعلن المدين بالمستحقات التي من أجلها وقع الحجز ، وفق ما قدمناه ، حتى إذا عن له تفاديها عملا بالمادة ٢١ وجب عليه اداء كل ديون كل الحاجزين والمصاريف .

ويجب عملا بالمادة ٢٥ من قانون الحجز الإدارى:

- (١) توحيد اجراءات الاعلان عن البيع اقتصادا في النفقات.
- (٢) تحديد ميعاد واحد للبيع ، مع مراعاة وجوب انقضاء ثمانية أيام نبدأ
 من تاريخ آخر حجز عملا بالمادة ٦ من قانون الحجز الإدارى.
- (٣) اتمام البيع بمعرفة مندوب الحاجز الذي اوقع اول حجز وتقتضى هذا
 الفهم المادة ٢٥ في فقرتها الاخيرة التي تقول ان المحجوزات تباع طبقا لاحكام
 القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولا.
- (\$) توحيد الحراسة على المال المحجوز ، بالاعتداد بالحارس المعين في أول حجز ، ولو اعقبته حجوز تالية على ما لم يسبق حجزه ، وعندثذ يعين هذا الحارس حارسا أيضاً على ما لم يسبق حجزه .

(ه) توجب المادة ٢٥ / ١ على مندوب الحجز الثانى (أو التالى عليه) اعلان صورة من محضر الحجز إلى مندوب الحاجز الاول وإلى الحارس المعين من قبله . ولم تبين المادة ١٥ / ١ كيفية هذا الاعلان . ولسد هذا الفراغ الاجرائي يعمل بالمادة ١٥ التي توجب عندئذ اعمال قانون المرافعات ، ويكون من المتعين اتمام هذا الاعلان على يد محضر عملا بالقواعد العامة (أحمد أبو الوفا – ص ٩٣٠ وص ٩٣١ ، فتحى والى – ص ٦٨٨ وقد ذهب رأى إلى أنه نظراً لخلو المادة ٥ من قانون الحجز الإدارى وكذلك المادة ٣١٦ مرافعات من تحديد لكيفية الاعلان بالحجز الثاني فإنه لاعلان يتم بطريق البريد عملا بالمبادىء العامة في قانون الحجز الادارى – عبد المنعم حسنى – ص ٣٢١) .

 (٦) رفع أحد الحجوز أو بطلانه أو النزول عنه لا يؤثر في بقاء الحجوز الاخرى.

وإذا كان جميع الحاجزين مشتركين معا فى الحجز على كل المحجوز ، قسم حاصل التنفيذ قسمة غرماء (ما لم يكن أحدهم له امتياز أو يخول له القانون المتقدم على سائر الدائنين) . أما إذا كان البعض منهم يتميز بالحجز على منقولات لم يقم غيره بالحجز عليها استقل وحده باجتناء ثمرة حجزه (آحمد أبو الوفا – ص ٩٣١).

۱۰۰۷ – ثالثاً تعدد الحجوز على ذات المنقولات وتنوعها إلى حجوز قضائية وحجوز إدارية :

قد تتعدد الحجوز ، ويكُون بعضها حجزا اداريا وبعضها حجزا قضائيا ، وقد يكون الاول حجزا قضائيا والحجوز التالية إدارية ، وقد يكون الحجز الاول اداريا ، والحجوز التالية قضائية. وعندئذ يلزم :

مادة (٢٥)

- (١) اعلان المدين وابلاغه بكل حجز.
- (٢) توحيد الحراسة باستبقاء الحارس المعين في الحجز الاول حارساً على المحجوز ولو تم بعدئذ حجز ما لم يسبق حجزه.
- (٣) تحرير محضر جرد فى كل حجز حتى تتحدد مستولية الحارس قبل جميع الحاجزين . والذى يحدث عملا هو ان مندوب الحاجز او المحضر عند مباشرته لتوقيع حجز على محجوز سبق حجزه يبرز له الحارس صورة من محضر المحجز الاول على اساسها يتم جرد الاشياء المحجوزة وتسليمه صورة من محضر الجدد (الحجز الجديد)
- (٤) كل حجز يستقل عن الحجوز الأخرى ، ولا يؤثر عليها في صحته أو بطلانه ، في استبقائه أو النزول عنه أو زواله عملا بالمادة ٢١ ، في اعتباره كان لم يكن عملا بالمادة ٢٠ أو في بقائه لسبب من الاسباب المقررة في المادة ٢٠ (احمد أبو الوفا ص ٩٣٢).
 - (٥) توحد اجراءات البيع وميعاده والاعلان عنه، على ما قدمناه.
- (٦) يتم البيع بمعرفة المحضر أو مندوب الحاجز الذي أوقع الحجز الأول
 بحسب ما إذا كان الحجز قضائيا أو اداريا.
- (٧) تكون اجراءات البيع ، وفق أحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولا.
- فإذا كان الحجزان مختلفي الطبيعة بان كان أحدهما قضائيا والآخر اداريا وجب بيم المنقولات وفقا لاحكام القانون الخاص بالحجز الموقع أولا (مادة ٢٥ ٣/

مبادة (٢٥)

حجز إداري) وبالتالي ثتبع إحكام وقواعد البيع القضائي إذا كان الحجز الأول قضائيا . وأحكام وقواعد البيع الإداري إذا كان الحجز الأول اداريا .

وإذا انقضى الحجز الأول وزال وزالت الآثار القانونية المترتبة عليه لسبب من اسباب الانقضاء المقررة فيما قدمناه ، يحل الحجز التالى عليه محله ، ويعد بمثابة حجز اول في حكم المادة ٢٥ / ٣ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق .

١٠٠٨ - إذن قد تعدد الحجوز على المنقول لدى المدين كما هو الحال بالنسبة للحجز القضائي، فإنه يمكن أن تتعدد الحجوز على المنقول لدى المدين. والحجوز المتعددة قد تكون جميعها حجوزا اداريا، وقد يكون بعضها اداريا وبعضها قضائيا.

ولا مشكلة إذا تعددت الحجوز الإدارية بإجراءات واحدة، إذ عندئذ نكون بصدد تعدد حاجزين أو تعدد حقوق يحجز من أجلها أكثر من تعدد حجوز. وينطبق كل ما قلناه بالنسبة لتعدد الحجوز القضائية بإجراءات واحدة.

ولكن المشكلة إذا تعاقبت الإجراءات. فقد يقع حجز قضائى يتلوه حجز إدارى او يقع حجز إدارى يعلد حجز إدارى الله على المستقبل المستقبل

مادة (۲۵)

(۲۰ / ۳ حجز إدارى) - أن يحدد في محضر الحجز الثاني نفس يوم البيع الذى حدد في محضر الحجز الأول. كما أن عليه - توحيدا للحراسة - أن يعين الحارس الذى عينه من قام بالحجز الأول (فتحى والى - بند ٤٢٥ - ص ٦٨٨).

وبعد اجراء الحجز الثانى، على من قام به أن يعلن صورة من محضر حجزه إلى من قام بالحجز الأول (سواء كان مندوب حاجز أو محضر)، وإلى الحارس المعين من قبل هذا الأخير. (٧٥ / ١ حجز إدارى). ولم يبين القانون كيفية الإعلان. ولهذا يجب أن يكون هذا الإعلان وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات. ويترتب على إعلان من قام بالحجز الأول التزامه ببيع المنقولات المحجوزة ليس فقط لمصلحة الحاجز الأول بل إيضا لمصلحة الحاجز الأول يكف عن البيع إلا إذا تحصل ما يكفى الحاجز الأول والحاجز الثاني، ولا يوقف البيع إلا النوفاء بكامل نصيبهما. ويترتب على إعلان الحارس المعين من قبل من وقع الحجز بالوفاء بكامل نصيبهما. ويترتب على إعلان الحارس المعين من قبل من وقع الحجز الأول، اعتباره حارسا لمصلحة الحاجز الثاني أيضا. ولهذا تنص المادة ٥٢ / ٢ حجز إدارى على أنه وفي حالة وفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات المعين على الحجوزات المعين عاما الحجز الأخر وبعان به، أو حتى يقرر وفع الحجز الأخر ويعلن به، أو حتى يقرر وفع الحجز اللمين حارسا عليها ه.

وإذا نزل الحاجز الأول عن حجزه أو تبين بطلان هذا الحجز، فإن هذا لا يؤثر في بقاء الحجز الثاني صحيحا منتجا لآثاره، ما دام هو صحيح في ذاته (انظر المادة ٣٧٢ مرافعات).

ورغم تعدد الحجوز، فإن بيع المنقولات المحجوزة لا يتصور ان يتم إلا

مادة (٥٧)

بإجراءات واحدة وفي ميعاد واحد. فإذا كان الحجزان مختلفي الطبيعة بان كان الحدهما قضائيا والآخر إداريا، وجب بيع المنقولات وفقا لاحكام القانون الخاص بالحجز الموقع أولا. (مادة ٢٥ - أخيرة حجز إداري)، وهو ما يعني أن الحجز الثاني إن كان إداريا فإنه ينتهي ببيع وفقا لقواعد قانون المرافعات بسبّب سبقه بحجز قضائي على نفس المنقولات. وإن كان قضائيا، فإنه يؤدى إلى بيع إدارى بسبب سبقه بحجز إدارى، ويقتضي هذا في تقديرنا وجوب اتباع اجراءات الإعلان المناسبة لإجراءات هذا البيع (فتحي والى - بند ٢٥٥ ص ٢٨٩).

(YY) Sala

ديودع الثمن في حالة البيع القضائي خزانة المحكمة المختصة التي تفصل في توزيعه بين الحاجزين على وجه السرعة.

أما في حال البيع الإدارى فتخصم المسروفات والمطلوبات المستحقة للحاجز الإدارى ويودع باقى الشمن خزانة المحكمة الخشصة لذمة الحاجز القضائي حتى تفصل المحكمة في توزيع المبلغ، فإذا زاد ما خصمه الحاجز الإدارى عما أسفر عنه التوزيع الزم بإيداع الزيادة خزانة هذه المحكمة.

وعند تعدد الخجوز الإدارية تخصم المصروفات ويودع الساقي خزانة المحكمة الختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينهاه.

المذكرة الإيضاحية:

و أوجبت المادة ٢٦ في حالة البيع القضائي ايداع النصن خزانة المحكمة المختصة التي تقوم بتوزيعه على وجه الاستعجال. أما في حالة البيع الإدارى فقد نصت على أن يخصم من الشمن أولا المصروفات والمطلوبات المستحقة كلها. ويودع الباقي بعد ذلك خزانة المحكمة المختصة التي تقوم بتوزيع المبلغ الناتج من البيع باكمله على الحاجزين فإن استحق على الحاجز الإدارى مبلغ غير الذى أودعه فعليه ايداعه خزانة المحكمة في الحال».

التعليق:

٩ . . ١ - توزيع حصيلة التنفيذ عند تعدد الحجوز:

سبق أن ذكرنا أنه عند تمدد الحجوز فإن الإجراءات توحد بعدها لكي يتم

(YY) 5sLa

بيع واحد. على أن توحيد الإجراءات يقتصر على مرحلة البيع، اما بعد هذه المرحلة فالأمر يختلف حسب ما إذا كان البيع الذى تم هو بيع قضائى أو بيع إدارى:

أولا: فإن كان بيعا قضائيا: فيتم التوزيع وفقا لقواعد قانون المرافعات. وتتبع قواعد التوزيع القضائي رغم اشتراك حاجزين اداريين ما دام الحجز الاول كان حجزا قضائيا، فبيعت المنقولات وفقا لقواعد البيع القضائي. وبعبارة آخرى في هذه الصورة تتابع اجراءات التنفيذ القضائي مسارها منذ الحجز الاول فالبيع فالتوزيع القضائي. ولا يكون للحجز الإداري من أثر إلا مشاركة الحاجزين به في توزيع حصيلة التنفيذ. وإلى هذا تشير المادة ٢٦/١ حجز إداري بنصها على ان ودع الشمن في حالة البيع القضائي خزانة المحكمة المختصة التي تفصل في توزيعه بين الحاجزين على وجه السرعة 9.

وعبارة «على وجه السرعة» الواردة بالنص يقصد بها مجرد حث المحكمة على سرعة الفصل في الخصومة، دون أن يترتب على التعبير أى أثر قانونى آخر.

ثانيا: أما إذا كان بيها إداريا: فلم يشا المشرع ان يخضع الحاجزين قضائيا لقواعد الاستيفاء الإدارى وبهذا يحرمهم من ضمانات التوزيع القضائي، ولهذا إذا ببعت المنقولات إداريا، فإن الحاجز الإدارى يخصم مصروفاته ومطلوباته المستحقة، ويودع باقى حصيلة التنفيذ خزانة محكمة التنفيذ المختصة بالحجز القضائي. ويقوم تاضى التنفيذ بتوزيع هذه الحصيلة وفقا لقواعد قانون المرافعات، وهو يقوم بتوزيع كل الحصيلة بالخرء الإدارى. فإذا

ملاة (۲۱)

تبين من هذا التوزيع أن نصيب الحاجز الإدارى أقل نما خصمه، وجب عليه ايداع الفرق خزانة المحكمة التي أجرت التوزيع. وتنص على هذه القواعد المادة ٢٠ / ٢ حجز إدارى.

ثالثا: فإذا كان البيع اداريا، ولم يكن هناك اى حجز قضائى: اى تعددت الحجوز على المنقولات لدى المدين وكلها حجوز إدارية، فإن الجهة الإدارية التى وقعت الحجز الأول تقوم – باعتبارها مباشرة الإجراءات – بحصم المصروفات التى انفقتها، وبإيداع الباقى خزانة محكمة التنفيد التى تتبعها المنقولات المحجزة. ولا مشكلة إذا كانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بحقوق الحاجزين، اما إذا لم تكن كافية، فإن لجهات الحجز الاتفاق على توزيعها على اى نحو ترتضيه. وتلتزم فيما بينها بما تتفق عليه. فإذا لم يحدث اتفاق، قام قاضى التنفيذ بتوزيع الحصيلة ببنها وفقا لقواعد توزيع حصيلة التنفيذ في قانون المرافعات نعدم وجود قواعد خاصة في قانون الحجز الإدارى. (المادة ٢٦ / أخيرة حجز إدارى، فتحى والى – بند 25% م ٧٠٠ و ص ٧٠٠).

وفى جميع حالات الإيداع يكون للحاجزين جميعهم أن يتفقوا والمدين على قسمة المبلغ المودع خلال الخمسة عشر يوما التالية ليوم الإيداع، وهذه هى القسمة الرضائية (المادة ٤٧٣ مرافعات) ويجوز عملها بعقد عرفى، كما أنه لا لزوم لتصديق الحكمة عليها (عبد الحميد أبر هيف بند ١١١٣).

ويشترط لصحة القسمة الرضائية أن تتم بين جميع الحاجزين والمدين المجوز عليه ويكون لكل من هؤلاء كامل الحق في المنازعة في ديون غيره وفي طلب القسمة القضائية. وكل ما يمكن عمله للإستغناء عن إتفاق من يرى

(YY) 53La

المنازعة فى القسمة، هو أن يودع كامل مطلوبه فى خزانة المحكمة مع تخصيصه للوفاء بدينه. كما يشترط لصحة القسمة الرضائية أيضا أن تكون خالية من الميوب القانونية التى تفسد الرضاء كالفلط والإكراه والتدليس والإستغلال وإلا كانت قابلة للإبطال وفقا للقواعد العامة.

وإذا تمت القسمة الرضائية على هذا النحو، فللحاجزين أن يطلبوا تنفيذها من باشكاتب المحكمة المودع بها المبلغ المحجوز، ويتم صرف نصيب كل حاجز إليه بدون إجراءات قضائية، طالما أن المدين وجميع الحاجزين قد وقعوا بموافقتهم على القسمة (عبد المنعم حسنى – ص ٣٣٩).

وإذا لم تحصل قسمة رضائية، فإن المحكمة تقوم بالتوزيع، وهو ما يعرف بالقسمة القضائية، وتتم هذه القسمة وفقا لنصوص المواد ٤٧٤ وما بعدها من قانون المرافعات.

ويلاحظ أنه لا أفضلية عند القسمة لحاجز على آخر بسبب الأسبقية في توقيع الحجز (فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع $\lambda = 100$ المحلس الدولة رقم 81% في $\lambda = 100$ 1917 (إنما الافضنية والاسبقيمة تكون بحسب مراتب الديون (نقض 100 1917) .

وقد اعترض البعض على تدخل المحاكم المدنية في حالة وجود تعارض بين الجهات الإدارية على توزيع حصيلة البيع الإداري (كرم صادق بند ٢٧٠).

ويرى أن يكون مرجع الفصل في ذلك إلى لجان أو محاكم إدارية ولكن الراجع أن الحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من قبيل الاوامر الإدارية التي لا

تختص المحاكم العادية بنظر ما يتفرع عنها من مسائل (نقض ٢١ / ٥ / ١٩٥٣ - المجموعة سنة ٤ ص ١٩٥١) وبالتالى فلا محل للإعتراض على قيام المحاكم العادية بإجراءات توزيع حصيلة التنفيذ الإدارى فى حالة وجود تعارض بين الجهات الإدارية الحاجزة. (عبد المنعم حسنى - ص ٣٣٠)، إذ يتم توزيع حصيلة التنفيذ الإدارى بمرفة قاضى التنفيذ وفقا للمواد ٤٧٤ مرافعات وما بعدها لخلو قانون الحجز الإدارى من مصوص تنظم توزيع حصيلة التنفيد.

أحكام قضائية وفتاوي مجلس الدولة:

• ١ • ١ • المادتان ٢٠ و ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ صنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى - نصها على توحيد إجراءات البيع وميعاد وتوزيع الشمن بين الحاجزين عند تعددهم - إعتبارهما من الأحكام العامة في إجراءات التنفيذ رغم ورودهما في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين - أثر ذلك - سريانهما على حالة التنفيذ على العقار - تزاحم مصلحتين حكومتين على التنفيذ على عقارات مدين مشترك لهما - تساوى المصلحتين في ترتيب حق إمتيازهما على المبلغ المتحصل من بيع هذه العقارات - إعتباره في درجة أمتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة - أماس ذلك - مثال بالنسبة لتزاحم مصلحة الضرائب ومصلحة المصايد.

المادتان ٢٥ و ٢٦ سريانهما على حالة التنفيذ على العقار:

ينص القانون رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى في المادة ٢٥ منه على أنه عند تعدد الجوز الإدارية توجد إجراءات البيع وميعاده، وتنص المادة ٢٦ على أن تخصم المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكسة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تنفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها وهاتان المادتان وأن

(Y1) fals

وردتا في الغصل الأول الخاص بحجز المنقول لدى المدين، إلا أن ما تضمنتاه من توحيد الإجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين يعتبر من الاحكام العامة التي تسرى في حالة التنفيذ على العقار، لأنه لم يرد نص في هذه الحالة الاخيرة يخالف تلك الاحكام العامة، كما لم يرد نص يختص الحاجز الأول بسبق في إستيفاء حقه قبل الحاجز التالى، ما دام حق الحاجز الأول ليس حقا ممتازا يسبق به حق الحاجز التالى. ومن ثم فلا يكون لمصلحة المصايد -- إذا سبقت إلى حجز عقارات السيد المعروضة حالته - سبق في إستيفاء حقها من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسابد المعروضة حالته - سبق في إستيفاء حقها من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة المسلحة المسلحة

ولما كانت المادة ١٩٣٩ من القانون المدنى تنص على أن المبالغ المستحقة للخزانة العانة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان، يكون لها إمتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن . فإن ما تستحقه مصلحة الضرائب من ضريبة الأرباح التجارية على نشاط الممول المشار إليه وما تستحقه مصلحة المصايد من إيجار منطقة الصيد التي جرى فيها هذا النشاط، يكون لكليهما إمتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين العامتين، ولا يغيد ورود الضرائب في النص قبل سائر حقوق الخزانة المعلوقة، كما لا يوجد نص في قانون الضرائب ولا سواه يقدم إمتياز الضرائب على حقوق الحزانة العامة الاخرى، مما يتعين معه أن يوزع ثمن المقارات المبيعة على حقوق الحزانة العامة الاخرى، مما يتعين معه أن يوزع ثمن المقارات المبيعة بين المصلحتين بنسبة حقوقهما، لهذا فإن لكل من مصلحتي الضرائب والمصايد

إمتياز على المبلغ المتحصل من بيع العقارات المحجوزة، ومن ثم يقسم بينهما قسمة غرماء (فتوى مجلس الدولة رقم ٩٩ في ١٧/١/١٧١).

1 • 1 • 1 - إتفاق الدائنين على الصوف. لا إختصاص لقاحتى اليوزيع قبل الشروع فيه :

إذا إتفق الدائنان الوحيدان للمدين على الصرف ولم يدع احدهما بإمتياز لدينه على دين الآخر، فلا تدعو الحال إلى الدخول في إجراءات التوزيع، وقد إفترض القانون إمكان حصول هذا الإتفاق بين الدائنين عند عدم كفاية المتحصل من ثمن البيع للوفاء بالديون، فنص في المادة ١٢ همرافيمات على أنه إذا لم يحصل إتفاق على التوزيع في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ البيع يودع المتحصل من ثمن البيع في خزينة المحكمة عند طلب احد الاخصام ذلك، وهذا المتحصل من شمن البيع في خزينة المحكمة عند طلب احد الاخصام ذلك، وهذا هذه الحالة لقاضى التوزيع إذا ما كانت القسمة بين الفرماء، ولا إختصاص في الدائنان قد إتفقا على طلب الصرف، ولا نزاع في أب تعطيله مما يختص ينظره وما دام مؤكدا لما يتعرضان له من توقيع حجوز على المبلغ المودع من دائنين آخرين المدين، فإن في المسالة وجها للإستعجال مما يدعو إلى اللجوء إلى القضاء المستعجل ليتدخل لمنع الفسرر بإجراء سريع يرمي إلى وقف معارضة الامين في المستعجل ليتدخل لمنع الفسرر بإجراء سريع يرمي إلى وقف معارضة الامين في مسامه بهذا الإجراء. (حكم محكمة مستعجل مصر – ٢ / ٢ / ٢ / ١٩٤٢)

١٩١٧ - حق الإمتياز المقرر لقروض بنك التسليف الزراعى والتعاونى.
وروده على كافة أصوال المدين المنقولة. المادة ٢/١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠. عدم إقتصار الإمتياز على محصول السنة الذى صرف القرض فى إنتاجه. هذا الإمتياز فى مرتبة الإمتياز المقرر بالمادة ١١٤٢ مدنى.

الفقرة الأولى من المادة السادسة منه المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الحناص بالترخيص بالإشتراك في إنشاء بنك زراعي، معدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون -- صريحة في أن حق الإمتياز الذي كفله المشرع لقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني لا يقتصر على محصول السنة الذي صرفت هذه القروض في إنتاجه ولكنه يرد على كافة أموال المدين المنقولة وذلك ضمانا لتحصيل مطلوبات البنك ولتدعيم الإكتمان الزراعي والتعاوني، أما ما ورد بالنص من أن وهذا الإمتياز يجئ في الترتيب مع الإمتياز المقرر في المادة ١٤٤٢ من القانون المدني و فقد قصد به أن يكون في مرتبة الإمتياز المقرر بهذه المادة لمصروفات الزراعة والمبالغ المستحقة في مقابل آلات

(الطعن رقم ۷۶۹ لسنة ۶۲ ق -- نقض جلســة ۲۲ / ۱۲/ ۱۹۷۲ س ۲۷ ص ۱۹۹۵)

١٠١٣ - تعدد الحجوز الإدارية - تزاحم - أسبقية:

يقضى قانون الحجز الإدارى في المادة ٢٦ منه بأنه عند تعدد الحجوز الإدارية تخصم الصروفات ويودع الباقى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تنفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها.

ومفاد هذا النص أنه لا يقرر أفضلية لحاجز على حاجز آخر بسبب الاسبقية فى توقيع الحجز . ومن ثم فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تتقدم على الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى إستيفاء حقوقها من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة إستنادا إلى مجرد سبقها فى توقيع الحجز على تلك الموجودات .

(فتوى الجمعية العمومية بمجلس الدولة رقم ٤١٨ في ٨ /٥ /١٩٦٦).

١٠١٤ - اسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز لا يخولها التقدم في استيفاء حقوقها:

إن المادة ١٠٥٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أن ويكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى المحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللجهة الإدارية ووإن المادة ١٩٣٤ من قانون بالنص على أن ويكون أموال المدين من منقول وعقار. ونستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإدارى» وأن المادة ١٩٣٤ من القانون المدنى تنص أن والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق آخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في الشان وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في آية يد كانت قبل أي حق آخر ولو كان بمنازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية كما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب ولمبنا الاخرى المستحقة برقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن وتكون الفسرائب والمبالغ الاخرى المستحقة وحق ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن وتكون الفسرائب والمبالغ الاخرى المستحقة وقدي المنتورة والإداري المستحقة المنتورة والمستحقة والمناز والمناز والمناز والمناز والمستحقة والمناز والمناز والمناز والمناز والمناز والادران المناز والمناز والأوامر العارفات القضائية وكما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة والمناز والمناز والادران المناز والادران المناز والمناز والادران المستحقة المناز والمناز والمناز

(Y7) Sala

للحكومة بمقتضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع اموال المدينين بها او الملزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون .

وبمقتضى هذه النصوص فإن المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية كقيمة الاشتراكات وفروق مكافآت نهاية الخدمة لعمال منشأة السيد / وكذا المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب كضريبة الأرباح التجارية وما إليها على نشاط المنشأة المذكورة - يكون لها جميعا على حد سواء امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة وفى ذات المرتبة إذ لم يفاضل المشرع بينهما ولا تكسبها الاسبقية فى الحجز أولوية ما. ومن ثم وطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة واحدة فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك - فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك - عقوق كل منها - بمعنى أن يقسم بينهما قسمة غرماء إذ لا يوجد نص فى قانون الفيرائب أو فى سواء يقدم امتياز دين الضرائب فى هذه الحالة على الإمتياز المقرر للمبالغ المستحقة للهيئة الذكورة.

ولا يسوغ الاحتجاج باسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الججز على منقولات المنشأة آنفة الذكر. إذ أن قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في المادة ٢٦ منه عند تعدد الحجوز الإدارية تخصم المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتُوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها ومفاد هذا النص أنه لا يقرر افضلية لحاجز على حاجز آخر يسبب الاسبقية في توقيع الحجز ومن شم فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تتقدم

على الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية في استيفاء حقوقها من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة استنادا إلى مجرد سبقها في توفّيع الحجز على تلك الموجودات.

(الفتوى رقم ٤٤٨ في ٨ /٥/١٩٦٦ مجموعة أحمد سمير أبو شادى مرجع سالف الذكر ص ٩٣٨ بند ١٠٠٠).

(YY) Salve

معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢

 ويترتب على رفع الدعوى بالنازعة في أصل البالغ الطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المجوزة وقف احراءات الحجز والبيع الإدارين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع.

ويحكم في دعوى النازعة على وجه السرعة،.

المذكرة الإيضاحية:

حددت المادة (۲۷) ما يتخذ في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة ماخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتغق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجوز الإدارية.

التعليق:

المنازعة في الحجوز الإدارية:

١٠١٦ - اختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى النازعة فى التنفيذ الإدارى وتطبيق قواعد قانون المرافعات المنظمة لاشكالات التنفيذ ومنازعاته الموضوعية خلو قانون الحجز الإدارى من نصوص منظمة لذلك:

سبق أن ذكرنا أن الحجز الإداري هو الحجز الذى توقعه الحكومة والهيشات العامة أو المصالح العامة على المتقولات أو العقارات المملوكة للمدين نظير الاموال والضرائب المستحقة على الممولين وهذا الحجز يقُوم بإجراءاته موظفون إداريون.

ملدة (۲۷)

والحجز الإدارى بإعتباره مجموعة من الإجراءات التى تتخلها الإدارة بهدف وضع مال معين من أموال المدين تحت يد القضاء لإستيفاء مستحقات الإزة العامة قبله، لا يعتبر من قبيل القراوات الإدارية التى يمتنع على المحاكم إلغاتها أو تأويلها أو وقف تنفيذها، بل هو وليد نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات تحصيل مستحقاتها لدى الافراد من الاموال الاميرية أو الضرائب أو الرسوم (نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٥١ - مجموعة المكتب الفنى - سنة ٣ ص 20٠).

وإذا كان المشرع يجيز على سبيل الإستثناء للسلطة العامة إتخاذ إجراءات تنفيذ خاصة بها عن طريق الحجز الإدارى ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة هذا المحجز، وبالتالى فهو يخضع فى كل مشاكله لقاضى التنفيذ فتوقيع الحجز لإسبتفاء الدولة مالها من أموال لدى الغير لا يصدر عنها بصفتها جهة إدارة، وما الحجوز الإدارية وإجراءاتها إلا نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بصفتها دائنة تحصيل ديونها من الافراد.

فيندرج في إختصاص قاضى التنفيذ النظر في إشكالات تنفيذ المجوز الإدارية، فقاضى التنفيذ يختص بالتنفيذ على المال، وجهة القضاء العادى التي يتبعها قاضى التنفيذ هى الاقدر على حماية الملكية الخاصة في مواجهة إعتداءات السلطة العامة.

(نقض ۲۱/۱۲/۱۲/۱۹ - السنة ۲۰ - رقم ۱۹۹ - ص ۲٦۸).

وقد مضت الاشارة في الباب التمهيدي من هذا المؤلف إلى آنه استقر الفقه والقضاء على أن الحجوز الإدارية التي توقعها الحكومة أو الهيئات أو للصالح العامة على المنقولات أو العقارات نظير الاموال والضرائب المستحقة على الممولين لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي يمتنع على المحاكم التعرض لها، لان الحجز يمد من الوسائل القانونية لاجبار المدين على الوفاء وهو عسل ملحق بطبيعته للقضاء، فإذا أجاز الشارع على سبيل الإستثناء إلى السلطة التنفيلية الحق في توقيع الحجوز ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة هذا العسل ، وبالتالى فهو يخضع لرقابة السلطة القضائية (نقض ٢٧ / / / ١٩٥١ مجموعة النقض السنة الثانية ص على الما الما الما المناه التنفيلة التي نص على على مراعاة الإجراءات الشكلية التي نص عليها القانون رقم ٢٠٨ سنة ١٩٥٥ في الحجز الإدارى أو إنعدام الأركان الاساسية التي يقوم عليها هذا الحجز أن يصبح الحجز المذكور مجرد عقبة مادية تعترض سبيل الحق نما يبيح لقاضي التنفيذ بصفته قاضياً للامور المستعجلة إزالة هذه العقبة والحكم بإعتبار الحجز عدم الأرقاؤاً.

وجدير بالذكر أن قانون الحجز الإدارى لم يورد نصوص خاصة بإشكالات التنفيذ الوقتية ، ولهذا تنطبق في هذا الشان جميع القواعد التى ينص عليها قانون المرافعات (فتحى والى - التنفيذ الجبرى - بند ٤٦١ ع ٢٨٠ وص ٨٢٣)، ويشمل هذا شروط المنازعة ، ووجوب رفع المنازعة قبل تمام التنفيذ ، وإجراءات رفع الإشكال واثره ، ووجوب التفرقة في هذا الصدد بين الإشكال الاول والإشكال الشانى، وزوال الاثر الواقف بشطب الدعموى ، وأحكام رفع الإشكال الوقتى من الفير ؛ والحكم في الإشكال ، (انظر في ذلك: مؤلفنا: الشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية).

كما أنه يمكن رفع دعوى عدم إعتداد بالحجز الإداري وفقاً لنفس القواعد

بالنسبة للحجز القضائي ، وتطبيقاً لهذا حكم بانه إدا أوقعت مصلحة الضرائب حجز ما للمدين لدى الغير على إيراد عمارة اقامها وارث على أرض من عناصر التركة دون أن تقدم المصلحة ما يظاهرها من أنها قد باشرت إجراءات الججز على الأرض بإعتبارها من عناصر ضمانه ، فإن الحجز يكون قد وقع على ما ليس ملكاً للمدين أو محلاً للإمتياز المترتب لها على نصيب الوارث من أعيان التركة، لأن هدا الإمتياز لا يلحق أثره بالعمارة وإيراداتها إلا كأثر لإجراءات الحجز العقاري، ولهدا فإن الحجز الذي وقعته المصلحة على إيرادات العمارة يكون ظاهر البطلان ولا يعدو أن يكون عقبة مادية يختص القضاء المستعجل برمعها (الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة ١٥ / ١ / ١٩٦٢ – منشور في المجموعة الرسمية ٦١ – ٧٧١ - ٣٠، وأيضاً المنصورة الإبتدائية ١٥ /٨/ ١٩٦١ - منشور في المحاماة ٤٣ ـ ٤ ٩٥ - ٣٤٨ ، كذلك إذا كان الحجز الإداري قد وقع خارج العين المستحق عليها المال (الأمور المستعجلة بالقاهرة ٨/٤/١٥٥١ - منشور في المحاماة ٣٢ -٢٨١٧٦) ، كما حكم بانه إذا كان الطلوب من القضاء المستعجل هو عدم الإعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب على أموال المول بعد شهريس من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الأول دون ربط الضريبة ، فإنه يكون مختصاً بإجابة هذا الطلب برعتبار أن الحجز التحفظي الثاني لا سند له من القانون ولا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية (نقض مدني ٤ / ٢ / ٤ ١٩٥٤ -مجموعة النقض سنة ٥٠٠ وقم ٧٧ ، ولا يغير من الأمر أن يكون الحجز الأول قد وصف خطأ بأنه حجز تنفيذ تحت يد الغير وليس حجزاً تحفظياً. (نقض مدني ١٩٥٢/١٢/١٧ - مجموعة النقض سنة ٥ ص ٢٨٠ رقم ٤٣).

(YY) Edle

١٠١٧ - يترتب على رفع المنازعة في أصل البالغ المطلوبة أو في صحة
 اجراءات الحجز أو بأسترداد الأشياء المحجوزة وقف التنفيذ:

ووفقاً للمادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعالة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٧٤ مكرر من ذات القانون فإنه يترتب على مجرد رفع المنازعة في التنفيذ، وسواء كانت موضوعية أو وقتية ، أن توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين ، وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ويحكم في الدعوى على وجه السرعة.

ومن ثم فإن رفع منازعة التنفيذ سواء كانت إشكال وقتى أو منازعة موضوعية وأيا كان نوع المال المحجوز لديه يؤدى إلى وقف التنفيذ حتى قبل أن ينظر قاضى التنفيذ هذا الإشكال (راجع تفضيلات فيما يتعلق بمعنى المنازعة في التنفيذ وأنواعها وشروطها وآثارها واجراءاتها مؤلفنا: اشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ المرضوعية).

ويلاحظ أن المنازعة في التنفيذ ترفع بالإجراءات المعتادة أمام قاضى التنفيذ، ويفصل فيها القاضى بإعتباره قاضيا للامور المستمجلة ، ويقتصر بحثه على تقدير مبلغ الجد في الإسكال وذلك من ظاهر المستندات وعلى هدى هذا البحث يصدر حكمه بوقف التنفيذ أو الإستمرار فيه.

ولا يترتب على رفع الإشكال الوقتى الثانى وقف التنفيذ كما هي القاعدة العامة في إشكالات التنفيذ الوقتية .

ومن الممكن ان يؤسس الإشكال الوقتي في الحجز الإداري على مسالة

(YY) 53La

تتعلق بالإجراءات أو بالحق للراد تنفيذه فيجوز تأسيس الإشكال على أن إجراءات الحجز أو البيغ ظاهرة البطلان، أو أن الدين المطلوب الحجز بمقتضاه غير واجب الاداء، أو أن الحجز قد توقع على مال غير مملوك للمدين المحجز عليه ، أو على مال لا يجوز الحجز عليه قانونا وغير ذلك من الاسباب التي لا تحصى.

إذن يترتب على مجرد إقامة دعوى المنازعة في التنفيذ وقف اجراءات الحجز الإدارى -- سواء أكان حجزا على المنقولات تحت يد المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو حجزا تحفظيا إقامة وبقوة القانون سواء أكانت دعوى موضوعية أو وقتية ، وسواء أكانت متعلقة بالمنازعة في أصل الدين أو في صحة اجراءات الحجز أو في ملكية الاشياء المحجوزة ، وسواء أكانت مقامة من المدين المحجور عليه أو مس الغير .

ويلاحظ أن المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى – محل التعليق – تقور قاعدة عامة عند إقامة أى منازعة في التنفيذ – أيا كانت المحكمة التي تقام إليها الدعوى ولو لم تكن محكمة تنفيذ ، وسواء أكانت متعلقة بأصل الدين الواحب اقتضاؤه أو بصحة إجراءات الحجز ، أو بحق عيني على الأشياء المحجوزة ، وسواء أكانت الدعوى موضوعية أو وقتية (مستعجلة) ، استنادا إلى أن لكل منازعة وجهان : وجه موضوعي ووجه وقتى ، وفي الأول يصدر في المنازعة حكم قطعى وفي الثاني يصدر حكم وقتى أو مستعجل (الأشكالات الوقتية ومنازعات التنفيذ الوقتية على وجه العموم – تراجع التفرقة بينهما في القسم الأول من الكتاب) ، وسواء أكانت الدعوى مقامة من ذات المدين أو من الغير ، استنادا إلى عموم النص (أحمد أبو الوفاص ٩٣٥ ومع ذلك يقارن فتحي والى رقم

(YY) Sala

193 الذى يرى أن نض المادة ٢٧ يتعلق فقط بالدعوى الموضوعية . أما منازعات التنفيذ الوقتية — فيحكمها نص المادة التنفيذ الوقتية — فيحكمها نص المادة ٣١٧ مرافعات والذى لا يوقف الحجز بقوة القانون إلا عند إقامة الإشكال الاول . . . إلخ) والراجع أن هذا الاتجاه في التفسير محل نظر لعدم وجوّب اعمال قانون المرافعات إلا إذا كان هناك قراغ اجرائي في قانون الحجز الإدارى عملا بالمادة ٧٥ منه ، وبشرط عدم تعارض نص المرافعات مع نصوص هذا القانون (أو يبادئه وليس هناك أي فراغ إجرائي مع ما تقرره المادة ٧٧ من قاعدة عامة واضحة لا يجوز تخصيصها بفير مخصص متعارض ممها . وبعبارة اخرى، المنازعة المستعجلة هي أيضاً منازعة لا تتعلق إلا بما اتصل بقيمة الدين أو صحة الحجز أو عدم جوازه . ويؤيد هذا النظر عبد المنعم حسني رقم ٣٣ ص ٣٠ ٢ ، وأن كان ينتقده من الناحية المقهية خشية استغلال نص المادة ٢٧ معدلا لتعطيل الحجوز الإدارية . ولكن يرد على هذا، بأن المشروع قد يكون قاصدا بتعديل المادة ٧٧ سنة بعد أن ضج المواطنون من تلك المادة قبل تعديلها .

وإذن ، تقصد المادة ٢٧ فيسما تقصده ، الإشكال الوقتى في التنفيذ والدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز ، ويقف الحجز الإدارى بحُرد إقامة هذه الدعوى او تلك عملا بنص المادة ٢٧ ، دون الاعتداد بما تقرره المادة ٢٧ مرافعات، التي لا محل لتطبيقها ازاء صريح نص المادة ٢٧ . ويتجه القضاء إلى الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى إذا كان ظاهر البطالان، فلا يمدو أن يكون عقية مادية يختص قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة برفعها – كما

إذا وقع الحجز الإدارى على ما بملكه المدين (قاضى الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٩٦٢/١/١٥ - المجموعة الرسمية ٦١ ص ١٧٧، و٤/٤/١٩٥١ - المحاماة ٣٢ - ٢٨١).

كما يلاحظ البعض في الفقه أن المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى تقرر قاعدة عامة ، في صدد الحجوز الإدارية ، سواء آكانت متعلقة بالحجز على المنقول أو بالحجز على العقار (م ٧٢ من قانون الحجز الإدارى – التي احالت إليها) ، وسواء آكان الحجز تنفيذيا أو تحفظيا (أحمد أبو الوفا – ص ٩٣٦ و ٩٣٧).

ومع ذلك يرى البعض الآخر ان قانون الحجز الإدارى لم يشر الا للمنازعات في حجز المنقول لدى المدين في المادة ٢٧ ، وللمنازعات في الحجز العقارى في المادة ٢٧ ، دون حجز ما للمدين لدى الغير – (فتحى والى بند ٤٠١ ، وحكم النقص و ٤٠ / ١٩٧٧ في النقض ٥ / ٤ / ١٩٧٧ في الطعن رقم ٥ ٢٠ لسنة ٣٤ قضائية الذى أخضع دعوى رفع الحجز الإدارى - في حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى – للقواعد العامة في المرافعات، وأيضاً عبد المنعم حسنى رقم ٨٨) وقد ذهب رأى إلى أن دعوى استرداد المنقولات المحجوزة لدى الغير تخضع لاحكام قانون المرافعات، ولا يعمل بعسد دها بنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى – (فتحى والى – الاشارة السابقة و ايضاً تعليمات مصلحة الضرائي).

١٠١٨ - خضوع منازعات التنفيذ الموضوعية فى الحجز الإدارى لقانون
 المرافعات بما لا يتعارض مع قانون الحجز الإدارى:

سبق لنا أن أوضحنا أن الحجز الإداري هو الذي تقوم به الدولة لاستيفاء ديونها من الافراد وهو حجز يقوم به موظفون اداريون لاقضاة فهو حجز غير

(YY) Balle

قضائى، فهو مجموعة من القرارات والأوامر الإدارية تصدر من جهة الإدارة بغرض الحجز على اموال مدينيها وبيعها استيفاء لحقوقها التي يجيز القانون اقتضاءها بهذا الطريق الاختياري - بدلا من طريق الحجز القضائى، ومن أمثلته الحجز الإداري لاستيفاء ديون الضرائب والرسوم والمبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة والغرامات المستحقة للحكومة قانونا، وايجارات أملاك الدولة الخاصة مقابل الانتفاع باملاكها، والمصروفات التي تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين، وأثمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها والمبالغ المختلسة من الاموال العامة، وغير ذلك من المبالغ التي تنص قوانين خاصة على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى.

وقد نصت المادة ٧٥ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ٩٥٥ على انه وفيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ٤.

وبناء على ذلك فإذ منازعات التنفيذ الموضوعية فى الحجز الإدارى تخضع لقانون المرافعات بما لا يتعارض مع قانون الحجز الإدارى ، ولذلك فائنا هنا لن نعيد ما سبق أن أوضحناه بشأن منازعات التنفيذ فى قانون المرافعات، وإنما سوف نقتصر على ما يميز منازعات الحجز الإدارى وما يخصها من قواعد وفقاً لقانون الحجز الإدارى.

 ١٠١٩ - اختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى منازعات الحجز ' الإدارى:

رغم أن الحجز الإداري يقوم به موظف إداري وهو مندوب الجهة الحاجزة ويخضع هذا المندوب لاشراف رؤساته ، فان منازعاته تخضع لقاضي التنفيذ.

إذ تسرى على الحجز الإداري قواعد المرافعات وفقاً للمادة ٧٢ من قانون الحجز الإداري سالفة الذكر، وفقاً للمادة ٢٧٥ مرافعات فان قاضي التنفيذ هو المختص دون غيره بمنازعات التنفيذ ، ولذلك تندرج منازعات الحجز الإداري في اختصاص قاضي التنفيذ وقد صبق لنا توضيح ذلك عند تعرضنا لإشكالات الحجز الإداري فيما مضي، وقد استقر على ذلك رأي الفقه وكذلك القضاء وعلى رأسه محكمة النقض ، فإجراءات الحجز الإداري لا تعتبر من الاوامر الإدارية التي يحظر على جهة المحاكم التصدي لها بالإيقاف أو الإلغاء أو التأويل، بل هي نظام خاص بالتنفيذ الجبري وضعه المشرع ليسهل على الحكومة تحصيل ما يتأخر لدى الافراد من أموال ، ولهذا فإن جهة الحاكم تختص بالحكم بالغاء الحجز الإداري أو ببطلانه أو بطلان ما تم من اجراءات البيع (نقض ٢١ / ٥ / ١٩٥٣ - مجموعة النقض سنة ٤ - ص ١٠٧٣ رقم ١٦٨ ، و١٤/ ٩/١٤ - مجموعة عمر ج١ ص ١١٠٣ رقم ٣٥٩ ، شبين الكوم الجزئية ١٧ /٣/٣/ - المحاماة سنة ٣٢ _ ص ١٩٩١ رقم ٣٠٩ ، دمياط الجزئية ١٩٤٨/٣/١١ - المحاماة - سنة ٣١ ص ١٥٧٥ رقم ٤٦٤ ، ولا يصح القول بأن اعتماد الإدارة لرسو مزاد المال المحجوز لداريا هو من قبيل القضاء بصحة اجراءات الحجز فلا يصح الطعن فيه أمام القضاء المدنى اعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات، فهذا القول في غير محله، إذ اعتماد الإدارة لرسو المزاد ليس عملا قضائيا (نقض مدني ١٣ /٣ ١٩٥١ - مجموعة النقض - سنة ٢ ص ٠٥٠ رقم ٨٣ ، فتحي والي - بند ٤٨٦ ص ٨١٧)، كما تختص بطلب وقف التنفيذ الإداري وبالحكم بعدم الإعتداد به، ويكون الإختصاص سواء بالمنازعة الموضوعية أو المنازعة الوقتية لقاضي التنفيذ.

وقد ذكرنا آنفاً أن قاضي التنفيذ لا يختص بالاشراف على اجراءات التنفيذ الإداري، فهذا التنفيذ يتم بواسطة مندوب الجهة الحاجزة ويخضع هذا المندوب

(YY) Sales

لاشراف رؤسائه ، فيقتصر اختصاص قاضى التنفيذ على نظر النازعات المتعلقة بالحجز الإداري (فتحي والى - بند ٤٨٦ ص ٨١٧ وص ٨١٨).

ويلاحظ أن الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ الإدارى يتحدد بالقواعد التى تنص عليها المادة ٢٢٦ مرافعات ، فيكون بالنسبة لحجز ما المتقول لدى المدين للمحكمة التى يقع المتقول فى دائرتها ، وبالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير محكمة موطن المحجوز لديه ، وبالنسبة للعقار للمحكة التى يقع العقار أو جزء منه فى دائرتها ، وذلك كله ما لم يوجد نص خاص مخالف ، فكما ذكرنا آنفاً يخضع الحجز الإدارى لقانون المرافعات بما لا يتعارض مع قانون الحجز الإدارى أو أى قانون آخر.

١٠٢٠ - رفع المنازعة الموضوعية في الحجز الإداري واجراءاتها ونظرها
 والحكم فيها والطعن فيه:

ترفع المنازعة الموضوعية في الحبجز الإدارى بالاجراءات العادية لرفع اللهاوي، وتضخع بالنسبة لنظرها والحكم فيها واثره واستئنافه للقواعد العامة للمنازعات الموضوعية للتنفيذ القضائي، والتي سبق لنا توضيحها تفصيلاً فيما مضى من هذا المؤلف، وقضلاً عن هذه القواعد العامة، فاننا سوفر نورد هنا القواعد التي وردت في قانون الحجز الإدارى بشان المنازعات الموضوعية ونوضحها تفصيلاً فيما يلى:

۱۹۹۱ - المنازعة الموضوعية في الحجز الإدارى على المنقول لدى المدين وأثرها في وقف التنفيذ وفقاً للمادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى: تنص المادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى صحدلة بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۹۷۲ على أنه

و يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشباء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائياً في النزاع ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة ٥.

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الحجز الإدارى بشان هذه المادة انه: «حددت المادة ٢٧ ما يتخذ في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة ماخذوة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجوز الإدارية ».

وقد كانت المادة ٢٧ قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قنص على احكام قاسية، تهدر الضمانات الواجب أن يحاط بها المدين في الحجوز الإدارية ، فقد كانت اجراءات الحجز الإداري لا توقف بإقامة منازعة قضائية إلا إذا توافرت سبب من السببين الآيين : السبب الاول أن يوافق الحاجز بمحض ارادته على هذا الوقف ، والسبب الشاني أن يقبيل للدين ايداع مبلغ مساوى لدين الحاجز والمصاريف خزانة الجهة الإدارية الحاجزة مع تخصيصه بمعرفته وبناء على طلبه لوفاء دينها، بشرط أن يقيم دعوى المنازعة ويسير في اجراءاتها في المواعيد التي كانت مقررة في المادة ٢٧ قبل تعديلها ، وإلا – ومع كل ما تقدم – وجب الحكم – بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في اجراءات الحجز والبيع بغير انتظار الفصل في الدعوى ، ولا يجوز الطعن في هذا الحكم طبق.

ولكن أدرك المشرع قسوة هذا النص فعدله على النحو الجديد بمقتضى القانون وقم ٣ لسنة ١٩٧٧ ، في صورة قاعدة عامة مقتضاها وقف اجراء الحجز

الإدارى - ايا كان نوعه - بقوة القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم يقرر هذا الوقف ، بمجرد إقامة منازعة قضائية ، ايا كان نوعها ، وايا كانت صفة رافعها، وتستكمل المادة ٢٧ في حجز المنقول ، بما قررته المادة ٢٧ في الحجز العقارى التي أحالت إليها.

ومؤدى التعديل الذي أدخل على المادة أن اجراءات الحجز والبيع الإداريين على المنقول توقف في حالات ثلاثة :

الحالة الأولى: أن ترفع دعوى بالمنازعة في أصل المبالغ الطلوبة كما إذا ادعى المدين أن المبلغ المحجوز من أجله غير مستحق عليه.

الحالة الشانية : المنازعات في صحة اجراءات الحجز كما إذا ادعى المدين ان الحجز توقع بدون اتباع الاجراءات القانونية كما إذا كان لم يعلن به رغم غيابه أو حرر المحضر في غير مكان توقيعه.

الحالة الثالثة: دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وهذه الدعوى ترفع من الغير الذي يدعى أن المحجوزات مملوكة له وليست مملوكة للمدين.

ويلاحظ أن المادة ٢٧ سالفة الذكر تقرر قاعدة عامة مقتضاها وقف اجراءات الحجز والتنفيذ (البيع) بقوة القانون ، وبدون حاجة إلى صدور حكم قضائي قطعى أو مستعجل ، يقرر هذا الوقف ، وذلك بمجرد اقامة منازعة في التنفيذ ، وحتى صدور الحكم النهائي فيها ، أي الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى به الذي لا يقبل الاستئناف ، وان كان قد يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض أو التماس اعادة النظر أو قد يطعن فيه بهذا الطريق أو ذلك.

ملاة (٧٧)

ويترتب الوقف بقوة القانون بمجرد اقامة المنازعة ولو بصورة عارضة على دعوى أصلية أخرى (أحمد أبو الوفا – ص ٩٣٤ وص ٩٣٥).

كما يلاحظ أن المادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى تقرر قاعدة عامة عند اقامة الدين المنازعة في التنفيذ على المنقول، وسواء اكانت متعلقة باصل الدين الوجب اقتضاؤه أو بصحة اجراءات الحجز ، أو بحق عيني على الأشياء المجوزة، وسواء اكانت الدعوى موضوعية أو وقتية أى إشكالا في التنفيذ وقد سبق لنا توضيح ذلك عند تعرضنا لإشكالات تنفيذ الحجز الإدارى فيما مضى

إذن يترتب على رفع المنازعة الموضوعية في الحجز الإدارى على المنقول وقف اجراءات الحجز والبيع إلى أن يفصل نهائياً في النزاع ، وبالتالى فلا يجوز التنفيذ حتى ولو قضى برفض الدعوى امام محكمة أول درجة مادام الحكم قد استؤنف أو كان قابلاً للاستثناف ولم ينقض موعد الاستثناف .

وجدير بالذكر أن نص المادة ٢٧ حجز إدارى ورد ضمن النصوص المتعلقة بحجز المنقول لدى المدين ، وهو يشمل نوعين من المنازعات ، منازاعات من المدين ومنازعات من الغير ، وطبقاً له يؤدى مجرد رفع الدعوى بالمنازعة الى وقف التنفيذ كما ذكرنا ، ويتم الوقف بقوة القانون كاثر لايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب محكمة التنفيذ ، ويظل التنفيذ موقوفاً حتى يفصل في الدعوى بحكم نهائي أى غير قابل للاستعناف كما مضت الاشارة ، وهذا النص بالنسبة للمنازعات المرفوعة من المدين يعتبر خروجاً على القاعدة العامة التى تقضى باته لا يترتب على مجرد رفع المنازعة الموضوعية اثر واقف للتنفيذ ، وإنما يترتب هذا الاثر على المخكم في المنازعة الموضوعية اثر واقف للتنفيذ ، وإنما يترتب هذا الاثر على الحكم في المنازعة الموضوعية الرواقف

ونص المادة ٢٧ حجز إدارى يشمل المنازعة في اصل المبالغ المطلوبة ، أي المنازعة التي يكون سببها راجعاً إلى الحق الموضوعي ، والمنازعة في صحة اجراءات الحجز ، وهذا الاصطلاح الاخير يشمل المنازعة التي ترجع إلى الحق في الحجز الإدارى أوالى اجراءاته أو إلى محله (فتحى والى – بند ٤٨٨ ص ٨١٨ وص

وجدير بالأشارة أن نص المادة ٢٧ صجز إدارى سالف الذكر بشمل فضلاً عن المنازعة المرفوعة من المدين دعوى استرداد الأشباء المحجوزة التى يرفعها الغير فمجرد رفع دعوى الاسترداد من الغير يوقف التنفيذ ، ولم يفرق النص بين دعوى الاسترداد الأولى ودعوى الاسترداد الثانية كما فعل قانون المرافعات (المواد ٣٩٣ – ٣٩٣ مرافعات) ، ولم يشر إلى زوال الأثر الواقف للدعوى كنص المادة ٣٩٤ مرافعات ، وإنما نص على أن دعوي الاسترداد توقف الاجراءات إلى أن يفصل نهائيا في النزاع .

ويتعين ملاحظة أن دعوى الاسترداد هي التي ترفع بين الحجز وقبل اتمام البيع، أما تلك التي ترفع من الغير بشأن منقول تم بيعه فهو دعوى عادية لا تخضع لاحكام دعوى الاسترداد التي ينظمها قانون المرافعات أو تلك التي ينص عليها قانون الحجز الإدارى (نقص ٢٣/١/٢٢ - مجموعة المكتبُ الفني - سنة ٢١ رقم ٣٣ ص ١٤٩).

ودعوى استرداد الاشياء أمحجوزة حجزاً ادارياً والمرفوعة من الغير ، تخضع لما ينص عليه قانوا: المرافعات (صادة ٣٩٤ مرافعات) بالنسبة لاجراءات رفع الدعوى والاشخاص الذين يجب اختصاصهم ، إذ لم ينظم قانون الحجز الإدارى

مادة (۷۷)

قواعد خاصة لذلك ، فتسرى قواعد قانون المرافعات تطبيقاً للمادة ٧٥ حجز إدارى.

كما ينطبق نص المادة ٢٧ حجز إدارى على دعوى استرداد الاشياء الهجوزة حجزاً إدارياً بالنسبة لاثر رفع الدعوى وزوال هذه الاثر ، دون النصوص الواردة في قاتون المرافعات ومن ثم فإن دعوى استرداد المنقولات الهجوزة ادارياً يترتب على رفعها وقف التنفيذ سواء كانت دعوى اولى ام دعوى ثانية ، إذ نص قاتون المجز الإدارى لم يفرق بينهما ، كذلك فإن الاثر الواقف للدعوى لا يزول الا بصدور حكم نهائي برفض الدعوى ، أو بالحكم ببطلان صحيفة الدعوى أو عدم قبولها أو عدم الاختصاص بها أى يزوال آثار رفع الدعوى ، فلا ينطبق في هذا الشان نعى المادة ٤ ٣٩ أو المادة ٥ ٣٩ مرافعات ، فالحجز الإدارى يقف بقوة القانون ، يمجرد رفع دعوى استرداد المنقولات المجوزة حجزاً ادارياً وبمجرد اقامة الدعوى الاولى عصد عملاً بالمادة ٢٧ حجز ادارى ، حتى ولو لم تتوافر عند إقامة الدعوى الاولى 174 عليه المادة ٢٠٠ صحيراً دارى ، حتى ولو لم تتوافر عند إقامة الدعوى الاولى

ويلاحظ أن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى سالفة الذكر على أن و يحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة ٩، فقد كان لهذا الوصف اهمية قبل قانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، إذ كان يترتب عليه بعض الآثار القانونية التى اهمها أن يكون ميعاد استئنافه ميعاداً قصيراً ولكن منذ هذا القانون، وايضاً وفقاً لقانون المرافعات الحالى، لم يعد لهذا الوصف اهمية، فهو مجرد حث من المشرع للمحاكم على عدم تاخير الفصل في الدعوى (نقص

۱۹٦٩/٥/۷ - سنة ٢٠ - ص ٧٢٩) ، وقد جرى العمل في ورارة العدل على ادراج الدعاوى التي نص المشرع على نظرها على وجه السرعة بين الدعاوى التي تنظر في العطلة القضائية الصيفية إيثاراً للسرعة ، واتباعاً لتوجيه المشرع.

دعوى استرداد المنقولات المحجوزة:

عملا بنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - فإن رفع دعوى الاسترداد يوقف التنفيذ وسوف نوضع الآن تنظيم قانود المرافعات لدعوى الاسترداد وذلك عيما يلى:

۲ ۲ ، ۱ - تعريف دعوى الاسترداد :

دعوى استرداد المنقولات المحجوزة هي الدعوى التي يرمعها شخص من الغير مدعيا ملكية المنقولات المحجوزة أو أي حق يتعلق بها ، طالبا فيها تقرير ملكيته على هذه المنقولات أو تقرير أي حق يتعلق بها والغاء الحجز الموقع عليها.

فالمنقرلات الطلوب توقيع الحجز عليها أو التي وقع الحجز عليها بالفعل قد تكون مملوكة للغير، ويكون المدين حائزا لها لمجرد كونه مستأجرا أو مستعبرا أو منتفعا أو مودعا عنده ، وقد لا تكون المنقولات المطلوبة توقيع الحجز عليها أو التي وقع الحجز عليها بالفعل مملوكة للغير ولكنها محملة بحق خاص للفير ، كأن يكون للغير حق انتفاع عليها أو مالكا للرقبة فقط ، ولذلك أنشأ المشرع سبيلا خاصاً يلجا إليه الغير ليعترض على إجراءات الحجز التي تقع على منقولات له حق عليه عنى منقولات له حق عليه حتى يتمكن من استرداده وممارسة حقه عليه ، وهذا السبيل يتمثل في رفع دعى الاسترداد.

مادة (۷۷)

إذن دعوى الاسترداد قد تنصب على ملكية المنقولات الوارد عليها الحجز، كما قد تنصب على أى حق يتعلق بهذه المنقولات كحق الانتقاع مثلا وهنا يكون الهدف من الدعوى التمكن من حيازة هذه المنقولات لممارسة حق الانتفاع عليها أو أى حق آخر.

ولا تعتبر دعوى استرداد فى حكم هذه المادة الا تلك التى ترفع من الغير
بإدعاء ملكية الأشباء المحجوزة أو أى حق عليها يتعارض مع توقيع الحجز ويطلب
إلغاء الحجز ويطلب إلغاء الحجز لتعارضه مع ما يدعيه من حق . فيتعين لاعتبارها
كذلك أن يكون هناك حجز يؤدى إلى بيع ولو كان هذا الحجز تحفظها ، وأن ترفع
الدعوى بعد توقيع الحجز وقبل إجراء البيع ، فلا تعتبر دعوى استرداد تلك التى
ترفع بصدد بيع جماعى يجرى بمناسبة إشهار إفلاس لانه لا يوجد حجز ، ولا
تلك التي ترفع في شأن حجز استحقاقى لأنه لا يؤدى إلى البيع وإنما إلى التنفيد
المباشر بالتسليم ، كما لا تعتبر دعوى استرداد الدعوى التى ترفع بطلب تثبيت
ملكية المنقولات المحجوزة دون طلب بطلان الحجز ولا الدعوى التى ترفع بطلب
الحجز دون طلب ثبوت اللكية .

ويترتب على رفع الدعوى وقف البيع ، ويظل موقوفاً إلى أن يفصل في موضوع الدعوى أو يحدث أمر من الأمور المنصوص عليها في المواد اللاحقة .

ويلاحظ أنه وإن كان النص الحالى لم يصرح بان يكون حكم قاضى التنفيذ باستمرار التنفيذ بصفة مستعجلة على ما يفيد النص القديم إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من اللجوء إلى قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة للحكم بصفة مستعجلة بالاستمرار في التنفيذ ويكون ذلك إما بدعوى مستقلة من أحد

الحاجرين وإما بطريق التبع اثناء نظر دعوى الاسترداد وتقتصر مهمته في الحالتين على البحث السطحي لظاهر الادلة لتقدير جديتها (محمد كمال عبد العزيز -ص ٢٥٩).

كما يلاحظ أن حق مدعى الملكية في رقع دعوى الاسترداد لا ينفي حقه في الاستشكال في التنفيذ ، غير أن هناك رآيا يتجه إلى قصر حقه في ذلك على الاستشكال الذي يقيمه قبل توقيع الحجز أو أمام المحضر أثناء توقيعه أما إذا رفعه بعد دلك فلا يقع احتصاص قاضى الاشكال (راتب ونصر الدين كامل - بند ١١٥ و واضح أن هذا الرأى صفسلا عن افتقاره إلى أي سند من نصوص القنون وتقييده نطاق اختصاص القضاء المستعجل بغير نص أو ضرورة فهو يحرم مدعى الملكية من الاشكال ويحصر حقه في ذلك في صورة لا تكاد تتحقق لان الأصل أن الحجز يوقع على منقولاته وهي في حيازة المدين فلا يعلم عالبا بنية الحاجز الحجز عليها أو يتمكن من الحضور وقت الحجز (أحمد أبو الوفا - التنفيد - بند ١٨٧) ، محمد كمال عبد المزيز - ١٥٥ وص ١٦٥).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

دعوى استرداد المحجوزات ، طلب المالك التعويض عن بيع الأموال المحجورة لا يعد من توابع دعوى الاسترداد لانه لا يجب إلا بسقوط طلب الاسترداد. (نقض ٢٦/٥/ ١٩٧٨ سنة ٢٧ ص ١١٨٨).

دعوى استرداد المنقولات المحجوزة باعتبارها منازعة موضوعية في التنفيذ يختص قاضى التنفيذ بنظرها وذلك أيا كانت قيمة الدين وأيا كانت قيمة الأشياء المحجوزة عليها وذلك عملا بالمادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على أن

يستانف الحكم الصادر فيها - وحسبما يقضى بص المادة ٢٧٧ من ذات القانون - إما إلى محكمة الاستئناف أو إلى المحكمة الابتدائية بحسب قيمتها (نقض ١٩٩٨/٢٢/ ١٩٩٨ طعن رقم ٤٣٩٥ لسنة ٣١ قن).

دعوى استرداد المنقولات المحجوزة المقامة من الغير. تقدير قيمتها بقيمة هذه المنقولات. تقدير الحكم المطعون فيه قيمة هذه الدعوى بغيمة الدين المحجور من أجله وترتيبه على ذلك اختصاص محكمة الاستئناف بنظر استئناف المحكم الصادر فيها حين أن الاختصاص بذلك معقود للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية طبقا لقيمة المنقولات المحجوز عليها خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لقواعد الاختصاص القيمي المتعلقة بالنظام العام (الطعن رقم ٤٣٩ ٥ لسنة ٢١ ق

۲۰ ۹ - شروط دعوى الاسترداد:

تنص المادة ٣٩٤ من قاتون المرافعات على أنه ويجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين المتدحلين وأن تشمل صحيفتها على بيان واف الادلة الملكية ويجب على المدعى أن يودع عند تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ما لديه من المستندات وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا الحكم 9.

ولكى تعتبر الدعوى المرفوعة من قبل دعاوى الاسترداد يجب أن تتوافر الشروط التالية:

أولاً ... يجب أن ترفع الدعوى من شخص من الفير له حق على المال المحجوز

غير حائز له، والمقصود بالغير هنا من لم يكن طرفا في التنفيذ ويستند على حق يتملق بالمنقول محل التنفيذ، ولا يشترط في رافع دعوى الاسترداد أن يدعى حق الملكية ذاته بل قد يكون أساس منازعته أي حق يرد على المنقولات المجوز عليها كما ذكرنا آنفا.

وتفترض دعوى الاسترداد أن المنقول ليس في حيازة رافع الدعوى ، ولذلك يشترط في رافع هذه الدعوى ألا يكون حائزا للمال الذى وقع عليه الحجز ، لأن حجز المنقولات إذا تم على أموال في حيازة الغير يكون باطلا، ولا تكون الدعوى المرفوعة منه في هذه الحالة دعوى استرداد فلا يتقيد فيها بالقراعد الخاصة بهذه الدعاوى التي نص عليها المشرع.

ثانياً - يجب أن يطلب المدعى الحكم له بملكية المنقولات المحجوزة أو ثبوت أى حق آخر عليها يتعارض معه الحجز كما يجب أن يطلب فضلا عن ذلك بطلان إجراءات الحجز وإلغائها ، فدعوى الاسترداد تهدف إلى أمرين : الأول تقرير ملكية المسترد للمتقولات المحجوزة أو أى حق آخر عليها والثاني بطلان الحجز الموقع على هذه المنقولات .

ولذلك يجب أن يطلب المدعى الطلبين معا والا لا تعتبر الدعوى دعوى استرداد ، فلا نكون بصدد دعوى استرداد إذا اقتصر المدعى على طلب تقرير الملكية دون أن يطلب بطلان الحجز ، ففى هذه الحالة تكون الدعوى دعوى ملكية عادية تنظرها المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة ويتمين على قاضى التنفيذ الذى ترفع إليه هذه الدعوى أن يحكم بعدم الاختصاص والإحالة وفقا للمادة ، ١١ مرافعات .

كذلك لا نكول بصدد دعوى استرداد إذا طلب المدعى بطلان الحجز دود إن يبنى هذا الطلب على ملكيته للمنقولات المحجوزة أو أي حق آخر يتعلق بها

ونظرا لكون القضاء بالملكية والقضاء بالبطلان هو قضاء في الموضوع ، فإن دعوى الاسترداد تكون في حقيقتها منازعة موضوعية في التنفيذ .

ثالثاً: يجب أن ترفع الدعوى بعد توقيع الحجز وقبل البيع ، وذلك لان دعوى الاسترداد ترمى إلى تخليص المنقولات المحجوزة من الحجز الموقع عليها ، ولتحقيق هذا الهدف بحيث تصبح المنقولات طليقة من قيد الحجز ينبغى أن ترفع الدعوى في الفترة الزمنية بين توقيع الحجز وقبل البيع ، ولذلك لا تمد من دعاوى الاسترداد دعوى الملكية العادية التي ترفع قبل توقيع البيع ، كما أن الدعوى التي ترفع بعد تمام البيع أيا كانت طلبات المدعى فيها لا تمتير من دعاوى الاسترداد ايضاً.

رابعاً: يجب أن ترفع الدعوى على كل من الدائن الحاجز والمدين المجبور عليه والحاجزين المتدخلين في الحجزة مادة ٣٩٤ مرافعات - محل التعليق ٥ والمقصود بالدائن الحاجز هنا الحاجز الأول على المنقول ، وعلة ضرورة اختصام هؤلاء جميعا هي أن المدعى من ناحية يطلب الحكم له بالملكية أو ثبوت حقه على المال وهذا يقتضى توجيه الطلب إلى المدين المجوز عليه وصدور الحكم في مواجهته ، ومن ناحية أخرى يطلب الحكم ببطلان إجراءات الحجز وإلفائها وهذا يقتضى صدور الحكم في هذا الطلب في مواجهة الدائن الحاجز الباشر لهذه الإجراءات كما أن الدائنين الحاجزين للتدخلين في الحجز شاتهم بالنسبة للحجز هادا والحاجز الأول ولذلك يجب اختصامهم أيضاً لأن لهم جميعا مصلحة هو شان الحاجز الأول ولذلك يجب اختصامهم أيضاً لأن لهم جميعا مصلحة

اكيدة في الإبقاء على الحجز ، ويلاحظ أن المقصود بالدائنين الحاجزين المتدخلين هنا الدائنون المتدخلون في الحجز بطريق جرد الأشياء المحجوزة فلا يدخل فيهم الدائنون الحاجزون على الثمن تحت يد المحضر ، وذلك لان حق الدائن الحاجز على الشمن يتعلق بحصيلة التنفيلة وليس بالمال محل التنفيلة ومن ثم لا يجب اختصامه في دعوى الاسترداد.

فإذا لم يتم اختصام احد بمن سبق ذكرهم فإن الدعوى تكون مقبولة ولكن لا يكون الحكم الصادر حجة في مواجهة من لم يتم اختصامه ، فإذا اختصم المدين المحجوز عليه وحده دون الدائن الحاجز فإن الدعوى المرفوعة تعتبر دعوى ملكية عادية وتكون مقبولة وصحيحة ولكن لا تؤثر في كيان الحجز فلا يكون لها اي اثر في الحجز ، ولا يتصور عدم اختصام المدين المحجوز عليه لان المطلوب الأول في دعوى الاسترداد هو ملكية الأشياء المحجوز عليها ولا صفة للدائن الحاجز في توجيه هذا الطلب إليه بل يجب أن يوجه طلب الملكية إلى المحجوز عليه لانه هو الوحيد صاحب الصفة في توجيه طلب ملكية المنقولات إليه، كذلك لا يتصور أن يستقيم طلب بطلان الحجز وحده دون بنائه على طلب الملكية الذي يحب أن يبدى في مواجهة المدين المحجوز عليه وإذا لم يتم اختصام الحاجز الأول بحب أن يبدى في مواجهة المدين الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يكون له آثر في مواجهتهم ، ومع ذلك يجوز لرافع الدعوى تصحيح شكلها باختصام من يوجب الثانون اختصامهم.

إذن لا يترتب على عدم اختصام أحد ممن عددتهم المادة البطلان أو عدم القبول وإنما ينحمر الجزاء في عدم قيام الحكم حجة عليهم فضلا عن جواز طلب

مادة (۷۷)

الحكم بالاستمرار في التنفيذ (نقض ١٩/٣/٣) - السنة ١٠ ص ٣٣٢) والحكم بالاستمرار في التنفيذ في هذه الحالة وجوبي على المحكمة متى طلب منها ذلك وتحققت من الخالفة (محمد كمال عبد العزيز - ص ٦٦١).

وفضلا عن هؤلاء الأشخاص الذين نصت عليهم المادة ٣٩٤ مرافعات ، فقد جرى العمل على اختصام قلم الهضرين القائم بالتنفيد ، وذلك حتى يمتنع المخضر عن إجراء البيع ، ولكن لا جزاء علي عدم اختصام قلم المحضرين لأن القانون لم ينص على وجوب ذلك .

خامساً: يجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على بيان واف لادلة الملكية ، وحكمة ذلك تمكين المدعى عليهم من معرفة الادلة التى يستند إليها المدعى فيستعدوا لمارد عليه هى أول جلسة دون حاجة لطلب التاجيل للاستعداد ، وحتى يتمكن القاضى من التحقق من جدية هده الدعوى، كما أن البيان الوافى لادلة الملكية يؤدى إلى تضييق الفرصة هى مواجهة المشاكس سىء النية الدى يرفع دعوى استزداد كيدية ليتوصل إلى وقف التنفيذ ثم بعد دلك يلمق ما يشاء مى أدلة الملكية ، فالمشرع يتطلب من رافع هذه الدعوى أن يكون إثبات ملكيته حاضرا وقت رفع الدعوى.

ويجب حتى يكون بيان الادلة وافيا أن يكون واضحا محددا غير وارد في عبارات مبهمة كأن يقول المدعى في صحيفته أنه يملك الشيء بالشراء دون أن يشير إلى اسم البائع وتاريخ البيع وملابساته وشهوده ، بل يجب إذا آدعى ملكية المنقولات المجوزة عن طريق الشراء أن يذكر اسم المشترى وتاريخ الشراء وثمنه ومكانه وظروف، وشهسوده. وتقسدير منا إذا كنان البسيسان الحساص باتلة

الملكية وافيا أو غير واف يرجع إلى مطلق السلطة التقديرية للمحكمة المرفوع إليها دعوى الاسترداد (رمزى سيف – بند ٢٦٠ ، محمد حامد فهمى – بند ٢٠٧ ، فتحى والى – بند ٤٤١) ، ولكن لا يؤدى عدم تقديم بيان واف بادلة الملكية إلى البطلان وإنما يترب عليه جزاء خاص نصت عليه المادة ٣٩٤ مرافعات – محل التعليق - وهو الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ رغم رفع دعوى الاسترداد ، وهذا الحكم وجوبي على المحكمة إذ لا تملك المحكمة بصدده أية سلطة تقديرية متى طلبه الحاجز ومتى ثبت عدم كتابة البيان الخاص بادلة الملكية ، كما أن هذا الحكم لا يقبل الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن ، ولكن يلاحظ أنه إذا كان الحكم بالاستمرار في التنفيذ طبقا للمادة ٤٩٢ لا يقبل الطعن ، فإن الحكم برفض طلب الاستمرار في التنفيذ يقبل الطعن طبقا للقواعد العامة (أحمد أبو الوفا – بند ١٩١١) .

سادساً: يجب أن يودع رافع الدعوى المستندات الدالة على الملكية عند تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب ، ففضلاً عن ضرورة ذكر جميع البيانات الخاصة بالملكية في صحيفة الدعوى يجب أن يرفق المدعى جميع المستندات المؤيدة لهذه البيانات بصحيفة الدعوى كعقد البيع وإيصالات الخالصة بالثمن وغير ذلك من المستندات ، وعلة ذلك تمكين المدعى عليهم من الاطلاع عليها قبل الجلسة المحددة لنظر القضية فلا يضطرون إلى التمسك بتأجيلها للاطلاع على مستندات خصمهم ولا تضطر المحكمة إلى هذا التاجيل ، والجزاء المترتب على عدم إيداع هذه المستندات هو أن تحكم المحكمة بناء على ظلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ وهذا الحكم لا يقبل الطعن فهه.

٢٠ ١ - إجراءات دعوي الإسترداد والاختصاص بها والإثبات فيها:

ترفع دعوى الاسترداد - كاية دعوى - وفقا للإجرامات المعتادة في رفع الدعاوى ، أى بصحيفة تودع قلم الكتاب وتقيد ثم تعلن للمدعى عليهم مع تكليفهم بالحضور أمام قاضى التنفيذ ، ولكن رغية من المشرع في ضمان جدية دعوى الاسترداد من ناحية ولخطورة الآثار التي تشرتب على مجرد رفع هذه الدعوى من ناحية أخرى، فقد استلزم المشرع في المادة ٣٩٤ مرافعات فضلا عن ضرورة رفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحبوز عليه والحاجزين المتدخلين ، وأن تشتمل صحيفتها على بيان وأف لادئة الملكية ، وأن يودع المدعى عند تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ما لديه من المستندات ، وإلا وجب المحكم بناء على طلب الحاجز بالاستصرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا الحكم ، وقد صبق أن أوضحنا ذلك آنفا.

وهذه الدعوى تعتبر إشكالا موضوعيا في التنفيذ ولذلك يختص بها نوعيا قاضى التنفيد ، ويكون الاختصاص المحلى بها محكمة التنفيذ التي يجرى التنفيذ تحت إشرافها (عبد الباسط جميعى – الوجيز – ص ٢٠٥ ، فتحى والى - بند ٣٦٦ ص ٢٥٠ ، رمزى سيف – بند ٢٦٦ ص ٢٧١) ، أي محكمة التنفيذ التي يقع المنقول محل الحجز في دائرتها ومادة ٢٧١ / ١ مرافعات ٥.

وعب، الإثبات في دعوى الاسترداد يقع على رافعها ، لانه لا يعتبر حائزا، إذ المنقولات في حيازة المدين المحجوز عليه ، ووفقا للمادة ٩٦٤ مدنى فإن ٩ من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقدم الدليل على العكس ، ، ولذلك لا يقع عبء الإثبات على المدين المحجوز عليه لان الفرض أن المنقولات التي يتم الحجز

عليها تكون في حيبازته ، وإنما يكون على المستبرد الذي يدعى استبلاك للمنقولات المحجوزة أن يثبت ذلك.

وعب، إنبات ملكية المنقولات المجوزة يكون على المسترد في جميع الحالات حتى ولو كان يشارك المجوز عليه في حيازة هذه المنقولات كحالة الزوج والزوجة والابن ووالده والاخوة الذين يعيشون معا، فمثلا إذا حجز دائن الزوج على منقولات الزوجة الموجودة في مسكنهما ، ورفعت الزوجة دعوى استرداد فإن عب، إثبات ملكيتها لهذه المنقولات يقع عليها.

ولكن قد يحدث أن يكون المدين متواطئا مع الغير إضرارا بالحاجز ، فإذا ما رفع الغير دعوى الاسترداد مدعيا ملكية المنقولات المجوزة ، فإن المدين يقر له ملكة هذه المنقولات المجوزة ، فما أثر هذا الاقرار ؟

فى هذه الحالة يجب أن نفرق بين أثر الأقرار فى العلاقة بين الحاجز والمدين واثره فى العلاقة بين المدين والفير (فتحى والى -- بند ٣٧٢ - ص ٢٦١ وص ٢٦٢)، ففى العلاقة بين الحاجز والمدين لا يكون للإقرار أية حجية ، لان الاقرار يعتبر عملا قانونيا صادرا عن المدين المحجوز عليه بعد الحجز ، وهو لذلك لا ينفذ فى مواجهة الدائن الحاجز مثله فى ذلك مثل سائر تصرفات المدين بعد الحجز ، ولا يحتاج الدائن الحاجز لاجل عدم نفاذ الاقرار فى مواجهته أن يثبت عدم صحة الاقرار لصوريته أو أن يثبت تواطؤ المدين مع الغير غشا به .

بينما فى العلاقة بين المدين والغير فإن للإقرار حجيته الكاملة، فيلتزم به المدين ويتحمل مغبته ولا يملك التحلل عنه ومن آثاره ، اللهم إلا إذا أثبت صوريته ، وفقا لقواعد القانون المدنى، ونتيجة لذلك فإنه إذا صدر الحكم برفض

دعوى الاسترداد رغم وجود الإقرار الصادر من المدين ، فإن هذا الحكم لا يمنع من إنتاج الإقرار اثره في العلاقة بين المدين والغير ، لان هذا الحكم لا تكون له حجية بالنسبة لنفى الملكية عن الفير وتأكيدها للمدين إلا في نطاق خصومة التنفيذ ، اما خارج نطاق هذه الخصومة في العلاقة بين الفير والمدين فإنه لا حجية له .

١٠٢٥ - الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد:

لقد فرق القانون بالنسبة للآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد بين دعوى الاسترداد الأولى ودعوى الاسترداد الاسترداد الأولى ودعوى الاسترداد الاولى وقف التنفيذ بقسوة القانون ، بينما لا يشرتب هذا الأثر على دعوى الاسترداد الثانية إلا بناء على حكم من قاضى التنفيذ.

١٠٢٦ - الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الأولى :

يترتب على مجرد رفع دعوى الاسترداد أثر قانونى هام هو وقف التنفيذ ، وهذا الاثر يترتب أتوماتيكيا أى بقوة القانون ولمجرد رفعها، وقد نصت على ذلك المادة ٣٩٣ بقولها ه إذا رفعت دعوى استرداد الاشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضى التنفيذ باستمرار التنفيذ بشرط إيداع الثمن أو بدونه ٥.

ورغم أن دعوى الاسترداد تعتبر إشكالاً موضوعيا في التنفيذ والقاعدة العامة في هذا النوع من الإشكالات هي أن مجرد رفعه لا يؤدى إلى وقف التنفيذ وإنما الوقف يكون نتيجة للحكم في الإشكال ، فإن المشرع قد خرج على هذه القاعدة العامة بتقريره أن مجرد رفع هذه الدعوى يترتب عليه وقف التنفيذ ، وعلم هذا الخروج هي حماية مالك الشيء المحجوز أو صاحب الحق عليه من أن

يباع ملكه قبل الفصل في الدعوى ، فقد لا يجديه استرداده بعد ذلك وهو مال منقول إذا ما كان المشترى حسن النية.

وهذا الأثر الواقف لدعوى الاسترداد يترتب ولو لم يتم اختصام الحاجز أو احد المتدخلين في الحجز ، ولو لم يراع المسترد الإجراءات الواجبة عند رفع الدعوى التي اشرنا إليها سابقا ، ويحدث هذا الاثر أيضاً دون حاجة لمسدور حكم به لانه يتم بقوة القانون لمجرد رفع الدعوى أي اعتبارا من تاريخ إبداع صحيفة الدعوى قلم كتاب محكمة التنفيذ المختصة بعد اداء الرسم كاملا ، ويستمر هذا الوقف قائما إلى أن يتم الفصل في دعوى الاسترداد بحكم جائز النفاذ ، سواء كان هذا الحكم جائز النفاذ وفقا للقواعد العامة أو مشمولا بالنفاذ المعجل .

ولكن هذا الاثر الواقف لدعوى الاسترداد قـد يزول برغم بقـاء الدعوى ، كما أنه يزول بزوالها ذاتها أو بحدوث أمر يعرقل السير فيها .

أولا زوال الأثر الواقف للتنفيذ رغم بقاء دعوى الاسترداد : ويتحقق هذا الزوال في صورتين :

(۱) لقاضى التنفيذ بناء على طلب احد الحاجزين أن يحكم بصفة مستعجلة بالاستمرار في التنفيذ ، ويرفع العلب هنا إلى نفس القاضى الذى رفعت أمامه دعوى الاسترداد ، ولقاضى التنفيذ سلطة تقديرية في الحكم أو عدم الحكم بالاستمرار في التنفيذ ، فهو يوازن بين مصالح رافع دعوى الاسترداد ومسالح طالب الاستمرار في التنفيذ، ولذلك يقوم بفحص أدلة دعوى الاسترداد

فحصا سطحيا ويقارن بين الضرر الذى يصيب الحاجز من وقف التنفيذ والضرر الذى يصيب رافع دعوى الاستراد من السير فى التنفيذ، وله ان يامر بالاستمرار فى التنفيذ، وله ان يامر بالاستمرار فى التنفيذ إذا وجد أن اللحوى هى نتيجة تواطؤ بين المدين ورافعها أو أن الحاجزين يصابون من وقف التنفيذ بضرر جسيم لا يتناسب مع الضرر الذى يصيب رافعها من الاستمرار فى التنفيذ، وإذا حكم قاضى التنفيذ بالاستمرار فى إجراء البيع وقدر فى نفس الوقت ضرورة حماية رافع دعوى الاسترداد فإنه له أن يامر بإيداع الثمن المتحصل من البيع خزانة المحكمة إلى حين الفصل فى الدعوى ، والحكم الصادر بالاستمرار فى التنفيذ يجوز الطعن فيه دائما بالاستئناف باعتباره حكما صادرا فى مادة مستعجلة ، ولكن يكون قابلا للتنفيذ فورا باعتباره مشمو لا بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

(ب) على قاضى التنفيذ الذى رفعت إليه دعوى الاسترداد أن يحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في الدعوى إذا لم يختصم في الدعوى من يجب اختصامهم وهم الحاجز والحجوز عليه والحاجزون المتدخلون ، أو إذا لم تشتمل صحيفتها على بيان واف لادلة الملكية أو إذا لم يودع عند تقديمها ما لدى المسترد من مستندات ومادة ٢٩٤ مرافعات ، والحكم بالاستمرار في التنفيذ وجوبي على المحكمة في هذه الحالة إذا ليس لها سلطة تقديرية وذلك على خلاف الحالة السابقة ، فإذا ما طلب الحكم من المحكمة بالاستمرار في التنفيذ فإن سلطتها تنحصر في التحقق من حصول الإخلال بالقواعد السابقة فإذا ثبت لها هذا الإخلال فليس لها تقدير ملاءمة الاستمرار في التنفيذ فإن حكمها لا يقبل التنفيذ أون حكمها لا يقبل

(YY) Salue

الطعن فيه باى طريق وذلك وفقا للمادة ٢٩٤ ، أما إذا رفضت الحكم بالاستمرار فى التنفيذ فإنه يجوز الطعن فى هذا الحكم طبقا للقواعد العامة بمكس الحال بالنسبة لحكمها بالاستمرار فى التنفيذ.

وينبغى ملاحظة ان دعوى الاسترداد إذا رفعت باخالفة للمادة ٢٩٤٤ أى لم يتم اختصام من نعبت عليهم هذه المادة أو لم تشتمل صحيفة الدعوى على بيان واف بادلة الملكية أو لم يودع المدعى عند تقديم صحيفة الدعوى ما لديه من مستندات ، ورغم ذلك لم يطلب أحد الاستمرار في التنفيذ ، فإن هذه الدعوى المعينة تسير سيرا عاديا ويعمدر فيها حكم وقد يكون لصالح رافعها ، إد لا تستطيع الهكمة أن تحكم بما لم يطلبه الخمسوم . ولذلك تنتج هذه الدعوى المخالفة للمادة ٢٩٤ جميع آثارها في وقف التنفيذ ، طالما لم يطلب ذو المصلحة من المحكمة الاستمرار في التنفيذ .

ثانيـاً: زوال الأثر الواقف لدعـوى الاستبرداد بزوالهـا أو بحـدوث مـا يعرقلها:

تقضى المادة ٣٩٥ مرافعات بانه ويحق للحاجز أن يمضى فى التنفيذ إذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها عملا بالمادة ٩٩ أو إذا اعتبرت كان لم تكر أو حكم باعتبارها كذلك كما يحق له أن يمضى فى التنفيذ إذا حكم فى الدعوى برفضها أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو ببطلان صحيفتها أو بسقوط الحصومة فيها أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلا للاستفناف ه.

فقد قدر المشرع إن الاثر الخطير والهام الذي يترتب على مجرد رفع دعوى الاسترداد وهو وقف التنفيذ يجب الا يبقى الا لمصلحة المدعى الذي يحضر امام

القاضى ويمتثل لاوامره، فإذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه ولم تكن الدعوى صالحة للفصل فيها وقررت الهكمة شعلب الدعوى وفقا للمادة AY مرافعات ، أو امتنع المدعى عن تنفيذ أمر للقاضى فحكم القاضى بوقف الدعوى جزاء له تطبيقا للمادة ٩٩ مرافعات ، فإن الاثر الواقف لدعوى الاسترداد يزول نتيجة لذلك.

كذلك فإنه ينتج عن زوال الخصومة لأى سبب زوال الأثر الواقف المترتب على رفع دعوى الاسترداد ، ولذلك فإن للحاجز أن يمضى فى التنفيذ إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك ، أو حكم بعدم الاختصاص بها أو بعدم قبولها أو ببطلان صحيفتها أو سقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ، وللحاجز الاستمرار فى التنفيذ حتى ولو كان الحكم باحد هذه الامور حكما ابتدائيا قابلا للطعن فيه بالاستئناف .

١٠٢٧ - صيغة دعوى استرداد منقولات محجوزة:

انه في يوم

بناء على طلب (أ) ومهنته وجنسيته ومقيم وموطنه الختار مكتب الاستاذ المحامي بشارع بجهة

أنا المحضر محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور إعلاه إلى محل إقامة كل من :

- ۱ -- (ب) ومهنته وجنسيته ومقيم متخاطبا مع....
- ٢ -- (جـ) ومهنته وجنسيته ومقيم ... متخاطبا مع...

السيد محضر اول محكمة . . . الجزئية واعلنته بمقر عمله بمبنى
 الحكمة المذكورة بشارع بجهة . . متخاطبا مع

وأعلنتهم بالآتي:

بتاريخ / / أوقع المعلن إليه الأول ضد المعلن إليه الثاني حجز تنفيذيا بموجب حكم صادر من محكمة بتاريخ / / في الدعوى المقيدة بجدولها تحت رقم سنة (أو حجزا تحفظيا)

بتاريخ / / بموجب أمر صادر من السيد ماضى التنفيد بمحكمة بتاريخ / / على المنقولات الآتى بيانها باعتبارها مملوكة لمدينه .

بيان المنقولات

(تذكر المنقولات من واقع محضر الحجز)

وحيث أن هذه المنقولات جميعها (أو حيث أن المنقولات الموضحة تحت رقم) مملوكه للطالب بمقتضى (تبين سندات الملكية تفصيلا وفي حالة عدم وجود مستندات يطلب إثبات الملكية بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود) ويحق للطالب طلب الحكم بأحقيته لهذه المنقولات وإلغاء الحجز المتوقع عليها بتاريخ مع ما يترتب على ذلك قانونا.

وحيث أنه تحدد لبيع هذه المنقولات يوم فقيد أدخل الطالب السيد المعلن إليه الثالث بصفته المذكورة لإيقاف البيع حتى يفصل في هذه الدعوى.

(YY) BILA

لالساك

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن إليهم بصورة من هذا وبيهت السيد المعلن إليه الأخير على إيقاف البيع المحدد له يوم بجهة الكائن مركزها بشارع بجهة الكائن مركزها بشارع بجهة في يوم الساعة الثامنة صباحا لسماعهم الحكم باحقية الطالب للمنقولات المبينة بصدر هذه الصحيفة وإلغاء الحجز الواقع عليها بتاريخ / / واعتباره كان لم يكن مع إلزام المعلن إليه الاول (الحاجز) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفالة - مع حفظ كافة الحقوق الاخرى واخصها التعويضات (شوقى ومهنى مشرقى - المرجع السابق - ص ٣٣٠ - ص ٣٣٢).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

إذا كان الطاعن يطلب في الدعوى التي رفعها على المطعون ضده تغييت ملكيته لذات المنقولات التي طالب بملكيته لها في دعوى سابقة (دعوى استرداد أشياء محجوزة) ويستند في طلباته إلى عقد البيع سنده في تلك الدعوى السابقة التي مثل فيها الطاعن (كمسترد) ومورث المطعون ضدهم (كمدين) فإن وحدة الحصوم والسبب والموضوع تكون متوافرة في الدعوتين ولا يمنع من ذلك عدم اختصام الحاجز في الدعوى الثانية إذ أن ذلك لا يمنع من اكتساب الحكم السابق قوة الامر المقضى بالنسبة لمن كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم (نقض ٥ / / ١٩٦٧ سنة ١٨ ص ١٩٢٨).

لم يرتب قانون المرافعات البطلان جزاء على عدم اختصام المدين في دعوى الاسترداد (نقض ١٩٥٩/٣/١٩ سنة ١٠ ص ٢٣٢)

مؤدى صحة القول بقيام العرف في النزاع المائل، على ملكية الزوجة لمثل المنقولات المحجوزة عليها دون المدين ، هو قيام قرينة على هذه الملكية في جانب الزوجة ولها وحدها حق الاستفادة منها إذا ما نازعت هي هيما وقع عليه الحجز وليس لغيرها الاستناد إليها ، وهي قرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع (مقض م ١٩٨٤ / ١٩٨٨)

إذا رفعت الدعوى بطلب احقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجزا صوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها واثبت الحكم أن إدعاء المدعى الأول احقيته للزراعة المدكورة لا سند له من القانون استنادا إلى حجية حكم الحكمين الذي قضى في مواجهته بأحقية المدعى عليه لهذه الزراعة وأن ادعاء باقى المدعين بأحقيتهم لها لا أساس له من الواقع فإن الحكم يكون قد أصاب إذا قضى برفض الدعوى بعد أن أنهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجر أو صوريته الذعوى بعد أب الإمام المنة ٨ ص ٢٧٩).

١٠٢٨ - وتنص المادة ٣٩٥ من قانون المرافعات على أنه .

و يحق للحاجز أن يمضى فى التنفيذ إذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها عملا بالمادة ٩٩ أو إذا اعتبرت كان لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك كسما يحق له أن يمضى فى التنفيذ إذا حكم فى الدعوى يرفضها أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو ببطلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقول تركها ولو كان هذا الحكم قابلا للاستغناف ه

وتعالج هده المادة حالة روال الأثر الواقف لدعوى الاسترداد بزوالها أو بحدوث ما يعرقلها ، وقد سبق لنا توضيح هده الحالة فيما مضى عند تعليقنا على المادة ؟ ٣٩ مرافعات ، وينبعى ملاحظة أن الحكم برفض دعوى الاسترداد يعتبر مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون بالنسبة للاستمرار فى التنفيذ وذلك اخذا بصراحة النص ، كما أنه إذا حكم بانقطاع سير الخصومة فلا يجوز أن يمضى الحاجز فى التنفيذ لانها ليست من الحالات المنصوص عليها فى المادة على سبيل الحصر (عز الدين الدناصوري وحامد عكاز – ص ١٣٨٥).

١٠٢٩ - الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الثانية:

تنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات على أنه و إذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر أو كان قد سبق رفعها من المسترد بفسه واعتبرت كان لم تكن أو حكم باعتبارها كدلك أو شطبها أو بعدم قبولها أو بعدم احتصاص الهكمة أو ببطلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بفبون تركها فلا يوقف المبيع إلا إذا حكم قاضى التنفيذ بوقفه لأسباب هامة ه

و يتضع من هذا النص أنه بينما اقترض المشرع أن دعوى الاسترداد الأولى جدية ولذلك رتب على مجرد رفعها آثرا هاما وهو وقف البيع كما أوصحنا ، فإنه اعترض الكيدية في دعوى الاسترداد الثانية وسوء نية رافعها ورغبته في عرقلة التنفيذ ، ولذلك نص في المادة ٣٩٦ مرافعات – محل التعليق – على أن رفع دعوى الاسترداد الثانية لا يؤدى إلى وقف البيع ، ومع ذلك يجور لدى المسلحة ان يطلب من قاضى التنفيذ المرفوعة إليه دعوى الاسترداد الثانية وقف التنفيد

(YY) Sales

لاسباب هامة ، ومن هذه الأسباب أن يقتنع القاضى بجدية رافعها وحسن نبته أو أن تكون طبيعة المنقولات الهجوزة وقيمتها تستوجبان التريث في بيعها حتى لا يصيب رافع دعوى الاسترداد الثانية ضرر جسيم ، وتخضع هذه الاسباب الهامة لمطلق السلطة التقديرية لقاضي التنفيذ .

وكما ذكرنا آنفا فإنه عملا بنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى – محل التعليق – فإن مجرد رفع دعوى الإسترداد من الغير بوقف التنفيذ وقد ذهب رأى إلى أن النص لم يفرق بين دعوى الاسترداد الأولى ودعوى الاسترداد الثانية كما فعل قانون المرافعات (المواد ٣٩٣ – ٣٩٣) ولم يشر إلى زوال الاثر الواقف فعل قانون المرافعات (المواد ٣٩٣ – ٣٩٣) ولم يشر إلى زوال الاثر الواقف الإجراءات إلى أن يفصل نهائيا في النزاع وفي ضوء ذلك فإن هذه الدعوى تخضع لقانون المرافعات (مادة ٣٩٤) بالنسبة لإجراءات رفع الدعوى والاشخاص الذين يجب اختصاصهم إد لم ينظم قانون الحجز الإدارى قواعد حاصة لذلك فنسرى يجب اختصاصهم إد لم ينظم قانون الحجز إلادارى قواعد حاصة لذلك فنسرى وزوال هذا الاثر فإن النص الخاص الوارد بقانون الملجز الإدارى هر الذي ينطبق وزوال هذا الاثر فإن النص الخاص الوارد بقانون الملجز الإدارى هر الذي ينطبق دون النصوص الواردة في قانون المرافعات وقف التنفيذ سواء كانت دعوى أولى أم دوى ثانية إذ نص قانون الحجز الإدارى لم يفرق بينهما لذلك فإن الاثر ألواقف لا يزاول إلا بصدور حكم نهائي يرفض الدعوى أو بالحكم ببطلان صحيفة الدعوى يزاول إلا بصدور حكم نهائي يرفض الدعوى أو بالحكم ببطلان صحيفة الدعوى فلا ينظبق في هذا الشأن نص المادة ٩٣٥ أو المادة ٩٣٥ مرافعات (فتحى والى مسلف الذكر ص ١٤٩٧ وما بعدها).

ويلاحظ أن دعوى الاسترداد تعتبر دعوى ثانية مي حالتين: الأولى إذا رفع

دعوى الاسترداد شخص آخر غير رافع الدعوى الاولى ، الثانية إذا جدد المسترد دعواه الاولى والتي سبق أن اعتبرت كأن لم تكن او حكم باعتبارها كذلك أو بشطبها ، أو عدم قبولها أو عدم اختصاص المحكمة بها أو بطلان صحيفتها ، أو سقوط الخصومة فيها أو قبول تركها.

وجدير بالذكر أنه إذا رفعت دعوى الاسترداد من جانب شخصين على اعتبار تملك كل اعتبار تملكهما للمنقولات المحجوزة على الشيوع ، أو على اعتبار تملك كل منهما لبعض المنقولات المحددة فإن أية دعوى استرداد آخرى ترفع من أيهما تعتبر ودى ثانية ، مادامت متصلة بذات المنقولات التى تمسك بملكيتها فى أول الأمر، إثما إذا طالب المسترد فى الدعوى الأولى بملكية منقولات معينة ثم طالب بعدئذ فى دعوى استرداد اللية بملكية منقولات أخرى محجوزة فإن هذه الدعوى التالية تعد دعوى استرداد أولى وتوقف البيع بالنسبة لهذه المنقولات الأخيرة ، ذلك لانه وإن كانت المادة ٣٩٦ تدل على أن العامل الزمنى هو وحده الذي يحدد ما إذا كانت دعوى الاسترداد تعتبر الأولى أو الثانية إلا أن المشرع يفترض أن كل دعوى من دعاوى الاسترداد تنصب على حجز واحد بعناصره (أحمد أبو الوفا – التعليق حسر دعوى).

وقد اختلف الفقه في تحديد الدعوى التي تعتبر دعوى ثانية فلا توقف البيع فذهب رأى إلى أن الصورة التي قصدها الشارع هي الدعوى التي ترفع بعد زوال الاثر الواقف للبيع المرتب على رفع دعوى سابقة كان يكون قد صدر فيها حكم برفضها أو شطبت أو أوقفت أو اعتبرت كان لم تكن أو بشيء نما حددته المادة ، ذلك أنه في هذه العسورة يتحقق في الدعوة الشانية فرض السعى إلى

الاحتيال لتجديد وقف البيع لأن المشرع قد لاحظ هذا الاعتبار داته في الدعوى الثانية التي يرفعها المسترد نفسه، أما إذا تعددت في وقت واحد دعاوي الاسترداد وكان من شان كل منها وقف البيع فلا يعتد بمجرد السبق مي إعلان صحائفها بل تعتبر كلا منها دعوى أولى وتنتج أثرها على هذا الاعتبار ولا يزول هذا الاثر بصدور الحكم في أية دعوى أخرى (مجمد حامد فهمي - بند ٢٠٩) . وذهب راى آخر راجع إلى أن الدعوى تعتبر ثانية إذا رفعت بعد دعوى أخرى ولو قبل زوال الاثر الموقف للبييع المسرتب على رفع الدعسوى التي رفسعت أولا ، وذلك لصراحة نص المأدة التي لا يجوز تخصيص عباراتها بغير مخصص ولان الراي الأول يحقق للمدين فرصة الاحتيال بان يسخر شخصين أو أكثر في إقامة دعاوى استرداد ترفع احداها بمد الأخرى وقبل زوال الاثر الواقف للبيع المترتب على رفع الدعوى الاولى فتكون كل واحدة منها موقفه للبيع المترتب على رفع الدعوى الاولى فتكون كل واحدة منها موقفه للبيع وفقا للرأى الاول كما أن نص المادة ٣٩٦ يدل على أن العامل الزمني هو وحده الذي يحدد ما إذا كانت دعوى الاسترداد تعتبر الاولى أو الثانية (فتحي والي - بند ٣٨٠ ، أحمد أبو الوفا -التعليق - ص ١٣٩٤ ، كمال عبد العزيز - ص ٢٦٣٠) ، غير أنه قد يعترض على · هذا الرأى بأن الدائر: قد يسخر شخصا لرفغ دعوى استرداد اولى ليكوت على · المالكِ الحقيقي الأثر الواقف لرفع الدعوى التي يرفعها والرد على ذلك أن لقاضي التنفيذ بصفة مستعجلة أن يوقف الاستمرار في التنفيذ إلى أن يفصل في دعوى الاسترداد الثانية إذا بدى له من ظاهر الاوراق أن رافع الدعوى الاولى كان مسخرا . من قبل الدائن (عز الدين الدناصوري وحامد عكاز - التعليق - ص ١٣٨٦).

. ٢ . ١ - حق استرداد المنقولات الحجوزة بعد بيعها:

لا يجدى الطلب الموجه إلى المشترى حسن النية باسترداد المنقولات المجوزة بعد بيعها لتمسكه بقاعدة أن الحيازة في المنقول سبب الملكية، فإذا وقع المجز على منقولات ليست مملوكة للمدين وتم بيعها بطريق المزاد فلا يجور الملكها أن يطلب استردادها من المشترى حسن النية لان له الحق في الاحتماء بقاعدة الحيازة في المنقولات سند الملكية المنصوص عليها في المادة ٩٧٦ مدى وتمتبر هده القرينة قائمة لجانب المشترى حتى ولو لم يتمسك بها وبذا تعتبر مطروحة على الحكمة دون أن يشير إليها المشترى أما إذا كان المشترى سيء النية أي عالما وقت حيازتها أي وقت شرائها أنها ليست مملوكة للمدين فإن للمالك في هذه الحل في استردادها كما يجوز له أيضاً استردادها إذا كانت مسروقة أو ضائعة من مالكها وذلك في خلال ثلاث سنوات وبشرط أن يعجل للمشترى الذي دفعه (عبد الرزاق السنهورى - الوسيط - جـ ٩ ص ١٤٤٩).

ويلاحظ أنه من المقرر أن طالب الاسترداد لا يجديه الطعن على الدين الذي تم تنفيذا له بيع الأشياء المحجوزة وما إذا كان هذا الدين صوريا كما لا يجديه القول بوجود تواطؤ بين المدين والدائن الحاجز إذ لا شأن للمشترى بهدا الدين إد هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الاشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي يدعيه يستند إلى محضر مرسى المزاد الذي هو اشترى به تلك الاشياء (عز الدين الدناصورى وحامد عكاز - التعليق - ص

وإذا لم يجد استرداد الاشياء الحجوزة بعد بيعها، جاز لمدعى الملكية ال

(YV) Sala

يطالب بثمنها وان يختص به دون الخاجزين إذا لم يكن قد دفع بعد لهم أو قسم بينهم (جلاسون - ج ٤ بند ١٠٨١ ، فنسان - بند ٢٥ ، جارسونيه ج ٤ ص ٣٤٥ ، محمد حامد فهمى - بند ٢٦٦ ، عبد الحميد أبو هيف - بند ٢٠٤ وبند ٢٢١ ، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٣٩٨ وص ١٣٩٩) ، فإن كانوا قد استوفوا حقوقهم من الثمن جاز لمدعى الملكية أن يرجع به على المدين باعتبار أنه قد أثرى بقدر ما سدد من ديونه على حسابه وكثيرا ما لا يجدى الرجوع على المدين بسبب إعساره.

وقد اختلف الراى فى جواز الرجوع على الدائنين بدعوى رد ما دفع بغير سبب ، ويتجه الراى الراجع فى فرنسا إلى عدم جواز الرجوع على الدائنين لانهم قبضوا ديونهم التى لهم الحق فى استيفائها ولم يشروا بدون سبب مشروع ولم يتسلموا ما ليس مستحقا لهم ، ولا يتصور شمة خصا ينسب لهم (جارسونيه - الإشارة السابقة ، خلاسون - الإشارة السابقة ، مديس ص ٦٩ وما بعدها ، نقض فرنسى ١٣ / ٥ / ١٩٤٥ منشور فى سيريه سوليس ص ٦٩ وما بعدها ، نقض فرنسى ١٩ / ٥ / ١٩٤٥ منشور فى سيريه

ولكن الراجع في الفقه المصرى أنه يجوز لمدعى الملكية الرجوع على الدائن (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٣٩٩ ، عبد الحسيد أبو هيف - بند ٤٢٠ وبند ٢٤١) ، فهم وأن كان لهم الحق في استيفاء ديونهم إلا أن هذا الوفاء يجب أن يكون من مال مدينهم ، فإذا قبضوا دينهم مما ليس مملوكا للمدين يكونوا قد أثروا بدون سبب مشروع ، هذا ولو لم يتصور ثمة خطا ينسب لهم ، أى ولو كمانوا حسنى النية على اعتقاد عند موالاة إجراءات الحجز أنه يقع على اموال

يملكها فقط مدينهم، وتنص المادة ١٧٩ من القانون المدنى على أن كل شخص، ولو كان غير مميز يشرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما أثرى به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة، ويبقى هذا الالتزام قائما ولو زال الإثراء فيما بعد. وتنص المادة ١٨١ على أن كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده.

ويلاحظ أنه يخصم عما يطالب به المسترد مقدار المصاريف التي سببها هو وكان في مقدوره تفاديها برفع دعوى الاسترداد في أوانها أي قبل البيع وقبل الإعلان عنه، اللهم إلا إذا كان له عذره ، أي لم يعلم بالحجز إلا بعد فوات الوقت، وكان هناك ما يبرر ترك منقولات لدى المدين (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٣٩٩).

وقد قضت محكمة النقض في هذا الصدد بان من رسا عليه المزاد في بيع الاشياء المحجوز عليها لا يستمد حقه على الاشياء المحجوزة من دين الحاجز ولكن الحق الذي يدعيه يستند إلى محاضر البيع التي اشترى بمقتضاها تلك الاشياء (نقض ٢٣/ ٥ / ١٩٥٧ سنة ٨ ص ٥٠٠).

١٠٣١ - الحكم في دعوى الاسترداد:

تنس المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات على أنه: وإذا خسر المسترد دعواه جاز الحكسم عليه بفرامة لا تقل عن مائة حنيه ولا تزيد على أربعمائة جنيه تمنح كلها أو بعضها للدائن وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات إن كان لها وجه.

مادة (۲۲)

وقد جساء بالمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات بَشَان هذه المادة ما يلي:

و رفع القانون الجديد الحد الادنى الوارد فى المادة ٢٤ ٥ من القانون القديم من جنبه إلى خمسة جنبهات للحد من الإسراف فى دعاوى الاسترداد الكيدية كما أجباز منبع الغرامة المحكوم بها كلها أو بعضها إلى الدائن بوصف أنه المتضرر من دعوى الاسترداد الكيدية التى تعطل التنفيذ وتكبده مزيدا من النفقات ٤.

ويلاحظ أن هذه المادة قد عدلت بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ برفع قيمة الغرامة المتصوص عليه فيها إلى خمسين جنيه كحد أدنى وماثنى جنيه كحد أقصى، كما عدلت بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ برفع فيمة الغرامة المنصوص عليها فيها إلى ماثة جنيه كحد أدنى وأربعمائة جنيه كحد أقصى.

وينظر قاضى التنفيذ دعوى الاسترداد ويفصل فيها باعتبارها إشكالا موضوعيا، ويكون الحكم الصادر فيها حكما موضوعيا يحسم النزاع على أصل الحق، ويكون هذا الحكم قلبلا للاستغناف أو نهائيا بحسب قيمة المال المجوز، إذ يتحدد نصاب الاستئناف بالنظر إلى قيمة المنقولات المحجوزة محل الدعوى، ويكون الحكم الصادر في الدعوى حجة على من اختصم فيها وفقا للقواعد العامة.

وقد نص المشرع في المادة ٣٩٧ - محل التعليق - علي أنه يجوز الحكم على المسترد إذا خسر دعواه، بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن اربعمائة

جنيه، وذلك منعا لدعاوى الاسترداد الكيدية، وهذه الغرامة تمنع كلها أو بعضها للدائن بوصف أنه المتضرر من دعوى الاسترداد الكيدية التى تعطل التنفيذ وتكبده مزيدا من النفقات، ولكن لا يخل الحكم بالفرامة بحق الدائن في التعويضات أن كان لها وجه.

ويلاحظ أنه إذا ما حسر المسترد دعواه ، فإنه يلزم بكافة الصاريف المترتبة على طلب الاسترداد مثل أجرة حارس المحجوزات أثناء وقف البيع المترتب على دعوى الاسترداد ، لأنه هو الذي تسبب في هذه المصاريف.

وجدير بالذكر أن المشرع عدل المادة ٣٩٧ - محل التعليق - بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ ، فقد كانت الغرامة المنصوص عليها في المادة قبل تمديلها لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها ، فضاعفها المشرع في حديها الادنى والاقصى إلى عشرة أمثالها فاصبح حدها الادنى خمسين جنيها والاقصى مائتى جنيه .

وبرر المشرع هذه الزيادة في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بالتغير الذى طراً على قيمة العملة وبان القيم المالية التى اتخذها القانون الحالى معبار لضوابط قانونية معيمة ، لم تعد تتصل بهذه الضوابط باى صلة وأصبحت إعادة النظر فيها ضرورة يمليها واجب المحافظة على هذه الضوابط ذاتها.

كما عدل المشرع هذه المادة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ برفع قيمة الغرامة إلى مائة جنيه كحد ادنى واربعمائة جنيه كحد اقضى ، وقد برر المشرع هذه الزيادة

(YY) Solia

باتها ما تزال تمليها الحاجة إلى جدية استعمال الحق في التقاضي والسرعة في إبلاغ العدالة إلى مستحقيها (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩) .

ولم يمس التعديل حق المحكمة في منح الغرامة كلها أو بعضها للدائن ، كما لم يتعرض التعديل لحق الدائن في التعويض على الاضرار التي تصيبه من جراء دعوى الاسترداد ، وإنما انصب التعديل على رفع قيمة الغرامة فقط.

ويلاحظ أن منع الحاجز الغرامة كلها أو بعضها جوازى للمحكمة فلها أن تحكم على المسترد بالغرامة ولا تمنع شيئا منها للحاجز . ومنع الحاجز الغرامة لا يتوقف على طلبه فللمحكمة أن تمنع إياها بدون طلبه لأن المشرع صرح فى النص انها غرامة وهذا لا يمنع من استكمال حقه فى التعويض بالحكم على المسترد بمبالغ أخرى.

وإذا ترتب على رفع دعوى الاسترداد مصاريف كاجرة حارس المحجوزات ورفضت الدعوى فإن المسترد هو الذي يلزم بها لانه هو الذي تسبب فيها.

وإذا كسب المسترد دعواه أصام محكمة أول درجة وقضت المحكمة الاستثنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فإنه يجوز لها أن تقضى على المسترد بالفرامة المنصوص عليها في المادة كما يجوز لها أن تمنح الدائن كلها أو بعضها (عز الدين الدناصورى وحامد عكاز، التعليق على القانون رقم ١٨ لسنة العصور على ١٩٩٩ - ص ١٩٩٣ - ٢٠ .).

أحكام النقض والإدارية العليا وانحاكم الأخرى وفعاوى مجلس الدولة: ١٩٣٧ - يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى وهي على ما اقصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ماخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بالمادتين ٤٨٠ ، ٣٥ من قانون المرافعات السابق . أن المشرع رأى ان يكون وقف اجراءات البيع الإدارى مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشترك لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقوم المتنازع بايداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يقم بهدا الإيداع كان لهذا الجهة رغم المنازعة أمام القضاء ان مخصى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل في هذه المنازعات ولكن ذلك لا يمنع الحاكم - وعلى ما جرى به قيضاء هذه المحكمة - من نظر ولكن ذلك لا يمنع الحاكم - وعلى ما جرى به قيضاء هذه المحكمة - من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطتها فيها طبقا للقانون العام إذ أن الخطاب في المادة الذكر بعدم وقف اجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجهة إلى المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة . لما كان هذا فإن ايداع المبالغ موضوع الحجز لا يكون شرطا لقبول دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده . (الطعن رقم ١٤٢٤ اسنة دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده . (الطعن رقم ١٤٢٤ اسنة دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده . (الطعن رقم ١٤٢٤ اسنة

۱۹۳۴ - مقتضى نص المادة ۲۷ من القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ فى شأن الحجز الإدارى أن المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة - ومنها الفصل فى الدعوى على وجه السرعة - واجبة الإتباع فى المنازعات القضائية التى توقف من أجلها اجراءات الحجز والبيع بموافقة الجهة الإدارية طالبة الحجز أو بقيام المنازع بإيداع المبلغ المطلوب والمصروفات خزينة هذه الجهة مع تخصيصه للوفاء

بدينها مع اشتراطه عدم التصرف فيه حتى يفصل في المنازعة . يستوى في ذلك ان يكون الحجز قد توقع ام إقتصر الامر على مجرد الشروع في إتخاذ اجراءاته ذلك ان حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى لا يظل التنفيذ موقوفا ذلك ان حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى لا يظل التنفيذ موقوفا مدة طويلة إذ خشى المشرع ان يلجأ المنازع بعد وقف التنفيذ إلى التراخى في رفع الدعوى أو عدم موالاة اجراءاتها فيبقى موقوفا كما يبقى المبلغ المودع محبوسا مما الجهة الإدارية طالبة الحجز ومن ثم فإن أحكام هذا النص تسرى على المنازعات القضائية التي تكون مسبوقة بوقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين دون الاعتداد بالمرحلة التي وقفت عندها هذه الإجراءات. وعلى ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون عشرة ايام من تاريخ اعلانه طبقا للماديتين ٣٧٩ ، ٣٠٦ من قانون المرافعات القديم قبل تعديلها بالقانون رقم الماديتين ١٩٧٩ ، ١٩٣٦ من قانون المرافعات القديم قبل تعديلها بالقانون رقم جلسة ٧ / ٥ / ١٩٣٩) .

9.9 % - مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإدارى أن المنازعات الواردة بها والتي يفصل فيها على وجه السرعة هي الحجز الإدارى أن المنازعات الواردة بها والتي يفصل فيها على وجه السرعة هي التي ترفع اثناء اجراءات الحجز . وقبل اتمام المبعي أما الدعاوى التي ترفع بأحقية الملحى للمقار أو المنقول الذي تم يبعه وبعطلان اجراءات التنفيذ فلا ينطبق عليها ذلك النص ويتعين الرجوع بشانها إلى أحكام قانون المرافعات عملا بالمادة ٧٥ من القسانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسسة

مادة (۲۷)

١٠٣٥ - الإختصاص بالنظر في صحة إجراءات الحجز الإداري:

ان الحجز الإدارى ليس بالامر الإدارى ومن ثم كان من إختصاص الماكم النظر في صحة إجراءات الحجز الإدارى وبيع المال المحجوز أسوة بإختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيوع الجبرية القضائية (شيين الكوم الجزئتية ١٩٥٢/٢/١٩٥٠ - المحاماة ٣٢ - ١٩٥٢).

۱۰۳۱ - قاضى الأمور المستعجلة مختص بنظر الدعوى بصحة الحجز أو بطلانه إذا لم يكن قد بنى على سبب موضوعى متنازع عليه، وله فى هذه الحالة بحث حقوق ومستندات الطرفين وتقدير دفاعهما لمعرفة الأمباب التى حدت بطالب الإيقاف أو الإلغاء رفع دعواه الموضوعية ومعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة أهو الممانع فى التنفيذ فيحكم بإيقاف البيع أم طالب التنفيذ فيقضى بالبيع ورفض الدعوى، وليس من شك أن الحكم فى الحالتين لا يعتبر ماسا بالموضوع أو فاصلا فى الحقوق.

ومن حيث أن الحاضر عن للدعى عليه دفع بعدم إحتصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى على أساس أن النزاع القائم نزاع موضوعى، ثم تعرض بالرد على ما أثاره المدعيان حول الإجراءات والمواعيد الوارد ذكرها بالمادتين ٢٥ من الملائحة التنفيلية للقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ فقال أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء على مخالفتهما ومن ثم فلا محل للطمن على الإجراءات بانها باطلة ، هذا فضلا عن أن مامورية الضرائب عندما أرسلت النموذجين ١٩ أ إفترضت أن الممول لم يوافق على التقدير ولذا فإنها أحالت التقدير على اللحدة.

ومن حيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن قاضى الأمور المستعجلة يختص
ينظر الدعوى بصحة الحجز وبطلاته إذا لم يكن قد بنى على سبب موضوعى
متنازع عليه وله فى هذه الحالة بحث حقوق ومستندات الطرفين وتقدير دفاعهما
لمعرفة الاسباب التى حدت بطالبى الإيقاف أو الإلغاء لرفع دعواهما الموضوعية
ومعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة أهو الممانع فى التنفيذ فيحكم بإيقاف
البيع أو طالب التنفيذ فيقضى بالبيع ورفض الدعوى. وليس من شك أن الحكم
فى الحالين لا يعتبر ماسا بالموضوع أو فاصلا فى الحقوق (قضية رقم ٢٤ لسنة
فى الحالين أ. مستعجل — الزقازيق — جلسة ٢١ / ١ / ١ / ١).

١٠٣٧ - الإختصاص بالفصل في اشكالات الحجوز الإدارية:

طالما أن المطلوب إلغاؤه حجز إدارى إستنادا إلى أنه توقع بلا سند من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فللمحاكم العادية الفصل في ذلك ولها أن تبحث وتفسر السند الذى توقع الحجز الإدارى طبقا السند الذى توقع الحجز الإدارى طبقا لسنده وتنفيذا له أم أنه توقع بلا سند أو تجاوز نطاق ذلك السند. (دمياط إلجزئية ١٩٤٨/٣/١١).

١٠٣٨ - الإختصاص بنظر اشكالات الحجوز الإدارية:

يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الاشكالات التي تعترض تنفيذ المحجوز الإدارية التي توقعها الحكومة على المنقولات والعقارات نظير تجصيل أموالها. كما أن القضاء العادي يختص بالحكم في طلب إلغاء الحجز الإدارى لانه لا يعتبر عملا إداريا ليس للمحاكم أن تلفيه أو توقف تنفيذه. (ذمياط الجزئية 1940/7/11

مادة (۲۷)

 المحتفظة على المستعجل بنظر دعوى عدم الإعتداد
 المخجز الإعتداد بالحجز الثانى الذى يوقعه مدير عام مصلحة الضوائب بعد سقوط الحجز الأول. متى يكون ذلك.

ومن حيث أن هذا السبب مردود في وجهة الأول بما ورد بالحكم المطعون فيه من أن المحكمة لا ترى في ذلك الدفع سدادا إذا المطلوب في هذا التقاضي هو عدم الإعتداد بحجوز مدعى بطلان ، وطالما أن مناط بحث ذلك مقصور على تقدير ما إذا كانت هذه الحجوز قد إستوفت اركانها الجوهرية ام لا ومن أهم هده الاركان أن تكون الحجوز مستندة إلى عماد من القانون وقد يقصد بهذا القضاء إختصاصه بامر الفصل في الطلب المطروح. وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص صحيح في القانون ذلك بان لقاضي الامور المستعجلة وقد طلب إليه الحكم بعدم الإعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان الحجز وقع وفقا له مستوفيا لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقدا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس في ذلك مساس باصل الحق (وقد رجع الحكم المطعنون فيه إلى المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبين حكمها الصحيح) . ومردود في وجهه التالي بما جاء في الحكم المطعون فيه من إن الحجز الموقع في ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ على المبالغ والاسهم قد رفع بقوة القانون بمجرد إنقضاء الشهرين التاليين لتوقيعه أى في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إذ لم تربط الضريبة إلا في أول يناير سنة ١٩٥١ ومن ثم كان حق للمستانف (الطعون عليه الأول) أن يطالب بعدم الإعتداد به. وفيما يتعلق بالحجوز الثلاثة التالية التي وقع أولها في ٤ من يناير

مادة (۲۷)

و ١٩٥١ ووقع ثانيها وثالثها في اليوم السادس منه فهي جميعها قد وقعت بعد ان رفع الحجز وانقضت بدلك فترة الشهرين اللدين حددهما المشرع لربط الصريبة حتى يمكن الإبقاء على الكيان القانوبي للحجز. .

وأن الحكمة التي حدت بالمشرع إلى أن يمنح المدير العام لمصلحة الضرائب حق إصدار اوامره بحجز اموال المدين تحفيظا - وهو حق محول بالإستثناء من هم بداتها التي جعلته يحيط ذلك الحق بقيد هام هو اعتبار الحجر التحفظي مرفوعا من تلقاء ممسه وبقوة القانون إذا إنقضي شهران من تاريخ توقيعه دول ال تربط الضريبة على الممول، لأنه إذا كان المشرع قد قصد بمنح ذلك الحق للمدير العام إلى المحافظة على حقوق الخزانة بإجراء سريع كلما لاح له اي خطر يوشك ال يطيح بها كاعتزام المول الهرب أو التهريب ، فقد حرص الشارع على أن يكفل للتجارة والصناع دافعي الضريبة حرية التعامل وعدم حبس أموالهم مدة تزيد عي شهرين ضمانا لمبلغ لم يحدد ، فهو لهذا جعل حق المدير العام محصورا في بطاق ضيق بأن حدد لبقاء الحجز أجل الشهرين، وفرض على مصدحة الصرائب أن هي أرادت أن تبقيه مدة أطول أن تساع إلى ربط الضريبة قبل إنقضاء ذلك الأجل وإلا حرمت تلك الميزة برفع الحجز بقوة القانون وأصبح رب الأموال المحجوزة في حل من التصرف فيها كما لو كان الرفع بامر من القضاء أو كلمة من المدير العام، فهذا ما أمرت به المادة ٢٨ وأنه على هدى ما تقدم يبين أن رفع الحجز بإنقضاء الشهرين دون ربط الضريبة خلالها إنما أريد منه فرض جزاء على مصلحة الضرائب إن هي تراخت في إجراء الربط في الشهرين، ولهذا لم يكن مستساغا أن تعود المصلحة

م. شخص مديرها العام فتوقع بعد أن يرتفع الحجز حجزا اخر أو أكثر استنادا منها إلى المادة ٢٨ وإلا كان في ذلك توسيع في إستعمال هذا الحق الإستثنائي لا يجيزه القانون، ولكانت تلك المادة معطلة بفعل المصلحة ولو أبيح للمدير العام إقرار توقيم الحجز كلما إنقضي شهران لكان ذلك منه إهدار للنص القائل برفع الحجز إن لم تربط الضريبة خلال الشهرين وأنه مما تقدم يكون المدير المام لصلحة الضرائب قد إستنفذ كل حقه الخول له بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ، ١٩٥ بمجرد إنقضاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز الأول وتكون الحجوز الثلاثة الموقعة في ٤ ، ٦ من يناير سنة ١٩٥١ غير جديرة بأن يعتد بها، وهدا الذي قرره الحكم صحبيح في القانون ذلك بأن المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ نسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه إستثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يراد إستيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجز تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة وما أورده الحكم تفسيرا لهذا النص هو التفسير الصحيح إذ أن المشرع وقد خول إستثناء من القواعد العامة لمدير عام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال المولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصا على مصلحة الخزانة ، كفل في الوقت ذاته حقوق الممولين بوضع ضمان كاف لعدم إساءة إستعمال هذا الحق بحبس هذه الأموال لمدة غير محددة ولا جدال في أن توقيع حجز جديد كلما

(YY) Sales

سقط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه هيه تفويت للحكمة التي توخاها المشرع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران والقول بغير ذلك من شأته أن يجعل هذا القيد عبثا لا جدوى منه ومن حيث أنه يبين مما سبق الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه. (نقض مدنى – الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ٤ يونية ١٩٥٣).

 ١٠٤٠ - الحجوز الإدارية وإجراءاتها - المنازعة فيها - إختصاص ولائي:

جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد مى قبيل الاوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلفاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع. (نقض ٢١/٥/٥/١ - المحموعة ٤ ص ١٠٥١)، (نقض ٢١/٥/٥/١).

۱۰ ٤ ۱ - المادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى . لا تنهض وجها لتخلى القاضى المستعجل عن إختصاصه فى نظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالحجوز الإدارية ولو لم يودع المستشكل قيمة المطلوبات المجوز من أجلها.

انه فيما يتعلق بشرط وقف البيع المنصوص عليه في المادة ٢٧ من القانون وقم ٢٠٨ للمن المقانون وقم ٢٠٨ للمن المقرر في اشكالات التنفيذ ، من أنه يترتب على مجرد المائعة وقف إجراءات التنفيذ الإدارى ، ولم ترتب هذا الاثر ، وهو وقف التنفيذ لجرد إقامة اشكال أو منازعة قضائية آخرى، بل أباح للجهة الإدارية أن تمضى في إجراءات التنفيذ لإ إذا قام المنازع بإيداع

قيمة المطلوبات المحجوز من اجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز، مع إستيفاء الإجراءات الآخرى الواردة بالمادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى ، إلا ان هذا الذى أحدثه المشرع لحماية جهة الإدارة من الاثر الذى يترتب على رفع الاشكال ، لا يعتبر قيدا على الافراد في الإلتجاء إلى القضاء ورفع الاشكال كما انه ليس بشرط للحكم بوقف التنفيذ.

ومن ثم فإن القضاء المستعجل لا يعنيه عند نظر اشكالات التنفيذ الإدارية ما إذا كان المستشكل قد أودع المبالغ المحجوز من أجلها أو لم يودعها ، ذلك أنه لا يسوغ تضحية الاحكام القانونية العامة المقبرة في اشكالات التنفيذ ، طالما أن الشارع لم ينص على إلغائها صراحة ، ولم يقصد من المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري حماية مطلقة تضيع معها حقوق الافراد ، ولو كان الحجز باطلا بطلانا جوهريا ، ومن ثم فإن المادة المذكورة لا تنهض وجها لتخلى القاضى المستعجل عن إختصاصه في نظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالحجوزات الإدارية ولو لم يودع المستشكل قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها . (مستعجل مصر — دائرة ثانية القضية رقم ٨٥٥٨ / ٩٥٠ مشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٤٨٣) .

۲۰ ۴ - (أ) المقصود من الإيقاف المنصوص عليه بالمادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى هو وقف إجراءات الحجز والبيع مؤقتا خلال الفترة التي تبدأ من وقت إقامة المنازعة القضائية وتنتهي بصدور حكم فيها.

(ب) تكون المنازعة في الحجوز الإدارية مقبولة أمام القضاء ولو لم يودع
 المنازع قبل رفعها قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها ، ودون أن يراعى المواعيد
 المنصوص عليها في المادة ٧٧ .

(YY) Salue

(ج) للقضاء المستعجل الولاية الكاملة في الفصل في المنازعات التي قصرض عليه بشأن الحجوز الإدارية متى توافرت فيها شروط إختصاصه المنصوص عليها في المادة ٤٩ مرافعات، كما أن هذه المنازعات تظل بدورها بعيدة عن كل قيد فرضه القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٧٧ منه لأن هذه المادة قد خصت بأحكامها وقيودها المنازعات التي يحكم فيها على وجه السرعة.

يستخلص من مطالعة الفقرة الأولى من المادة ٢٧ حجز إدارى أنها نظمت امر وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب قيام منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد وبديهى أن المقصود من ذلك هو وقف تلك الإجراءات وقفا مؤقتا في خلال الفترة التي تبدأ من وقت إقامة هذه المنازعة القضائية وتنتهى بصدور حكم فيها ، وذلك لان حقوق المنزع لا تكون مهددة بالتنفيذ إلا في هذه الفترة التي ينتظر فيها صدور حكم في موضوع منازعته يحميه من تلك الإجراءات.

ولعل المشرع قد ابرز هذا الغرض يصورة أوضح في الفقرة الثانية من المادة ، عند مندما نصت على أنه في حالة عدم تقديم المنازع ما لديه من مستندات عند القيد وجب الحكم - بناء على طلب الحاجز - بالإستمرار في إجراءات الحجز والبيع بغير إنتظار الفصل في الدعوى، على أن المقصود هو وقف التنفيذ حتى يفصل في المنازع.

وقد نظمت هذه المادة آمر هذا الوقف المؤقت بالتفصيل الآتي:

 اجازت بداءة وبدون قيد أو شرط للجهة الإدارية الحاجزة أن توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين من تلقاء نفسها بمجرد إقامة المنازع للمنازعة القضائية.

(YY) Salue

٢ - إذا لم تر الجهة الحاجزة وقف إجراءات الحجز والبيع من تلقاء نفسها رتبت المادة هذا الاثر على مجرد إقامة دعوى المنازعة ، بشرط أن يودع المنازع المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات.

٣ - إذا لم يف المنازع بالشروط السالفة الذكر جاز للحاجز آل يمضى فى اجراءات الحجز والبيع . ويلاحظ على هذا الشق من المادة، أن القانون فيها لم يرتب على مخالفة المنازع لشروط الإيداع أو على عدم مراعاته لمواعيد رفع الادعوى وقيدها، إلا حق جوازى للجهة الإدارية الحاجزة فى الإستمرار فى التنفيد دون إنتظار للفصل فى الدعوى، ودون أن يكون فى ذلك أى مساس بحق المنازع فى إقامته دعواه أمام القضاء غير مستوفية للشروط والقيود سالفة الدكر – بمعنى أقي إقامته دعواه أمام القضاء غير مستوفية للشروط والقيود سالفة الدكر – بمعنى المنازع تبل رفعها قيمة أخر تكون دعوى المنازع قبل رفعها قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها ودون أن يراعى المواعيد المنصوص عليها من المادة المحجوز من أجلها ودون أن يراعى المواعيد المنصوص عليها من المادة المحجوز المين المعروز المجهة الإدارية الحاجزة الإستمرار فى التنفيد قبل الفصل فى موضوع الدعوى ، مع ملاحظة أن حق الإدارة هذا حق مستمد من القضاء به.

 ٤ - وقيد رتب القيانون نفس الجنزاء في حيالة الحكم في دعوى المنازعة بشطيها أو بوقفها.

حكما رتب القانون في الفقرة الثانية من المادة نفسها نفس الجزاء في
 حالة عدم تقديم المنازع لمستنداته عند قيد دعواه ، وبذلك أوجب على المحكمة
 الحكم بالإستمرار في التنفيذ . ويكون التنفيذ في هذه الحالة معلقا على شرط

صدور حكم به من المحكمة بناء على طلب الحاجز - وينبنى على ما تقدم أن إخلال المنازع بشرط الإيداع ومخالفته لمواعيد رفع الدعوى وقيدها ، لا يترتب عليها عدم قبول الدعوى ، وإنما رتب عليها القانون حق الحاجز في الإستمرار في التنفيذ.

وبالتالي فهذه الحالة لا تعتبر من حالات الدفع بعدم قبول الدعوي.

وحيث أنه بالنسبة لبحث مدى خضوع الدعاوى التى ترفع إلى القضاء المستعجل لهذه القيود ، فإن المستفاد من نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والتى أوجبت الحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة أن هذه القيود لا ترد إلا على الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة ، ولا شك أن هذا النوع من الدعاوى لا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيه ، لان كافة الاحكام التى يصدرها هذا القضاء إنما تصدر بصفة مستعجلة لا على وجه السرعة، وغنى عن البيان أن قانون المرافعات قد فرق بين المنازعات التى يفصل المسرعة، وخنى عن البيان أن قانون المرافعات قد فرق بين المنازعات التى يفصل فيها على وجه السرعة.

وحيث أنه بالإطلاع على نصوص القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ يبين أنها لم تتعرض إلى القضاء المستعجل وإختصاصه في المنازعات التي قد تعرض عليه بشأن حجوز إدارية ، وإزاء هذا السكوت فلا مندوحة من تطبيق المادة ٧٥ من القانون نفسه التي نصت على أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتطبيقا لهذا النص يكون للقضاء المستعجل الولاية الكاملة في الفصل في

(YY) Sola

المنازعات التى تعرض عليه بشأن الحجوز الإدارية . متى توافرت فيها شروط إختصاصه الواردة فى المادة ٤٩ من قانون المرافعات كما أن هذه المنازعات تظل بدورها بعيدة عن كل قيد فرضه القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى المادة ٢٧ منه، لان هذه المادة قد خصت باحكامها وقيودها المنازعات التى يحكم فيها على وجه السرعة . ولا شك فى أن ما ورد فى هذه المادة من شروط يجب على المنازع إستيفاؤها حتى يترتب على رفع دعواه وقف تنفيذ إجراء الحجز والبيم الإداريين ، يعتبر من قبيل الإستثناء إذا ما قورنت هذه المنازعات بنظيرتها فى الحجوز القضائية كدعوى الاسترداد مثلا .

وينبنى على ذلك أنه يجب تطبيق هذه الشروط أى الإستثناءات فى أضيق الحدود لان الإستثناءات فى أضيق الحدود لان الإستثناء لا يقاس عليه، وعلى ذلك فيجوز للمنازع أن يقيم أمام القضاء المستعجل فى شكل أشكال فى التنفيذ متى توافرت فى منازعته الشروط الواردة فى المادة ٤٩ مرافعات ، ويترتب على دعواه فى هذه الحالة كافة الآثار التى يرتبها القانون على إقامة الإشكال ، وإختصاص القضاء المستعجل فى هذه الحالة مستصد من القانون المعام للتنفيذ وهو قانون المرافعات . (المنصورة الإبتدائية مستحد من القضية ١٥٥ لسنة ١٥٦ مشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٤٨٦).

٩٠٤٣ - الاشكال في التنفيذ - قبوله وجواز الحكم بوقف إجراءات البيع إذا كان الحجوز به لقبول البيع إذا كان الحجوز به لقبول الإشكال غير صديد.

وبما أنه بالنسبة للدفع بعدم قبول هذه الدعوى لعدم التقديم لها بإيداع المبلغ المحجوز من أجله وفقاً لما تقضى به المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ٥ ٩ ١ فيانه وإن كيان نص الفيقرة الأولى من تلك المادة يقيضي بأنه لا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات او بصحة الحجز أو بالإسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصاريف خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز، وكان المستفاد من وقائع هذا النزاع أن الحاجز لم ير وقف إجراءات البيع كما لم يودع المنازع - المستأتف عليه - قيمة المطلوبات ، إلا أنه لما كان - من المقرر من جانب آخر أنه وإن إتسمت قرارات القضاء المستعجل بصفة التوقيت ، غير أن أعماله لولايته المنصوص عليها قانونا لايتأتي إلا باستقراء حجج الخصوم المطروحة عليه، وعرضها على صحيح القانون توصلا لإسباغ عاجل حمايته على ما يسانده القانون - في حدود الظاهر من الأمر - منها ، دون ما هو مفتقر إلى مثل ذلك السند . لما كان ذلك فإنه يتضع الإجماع على ذلك القضاء إذا ما طالب إليه وقف إجراءات البيع الإداري بمقولة إستنادها إلى حجز وقع على خلاف القانون ان يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان الحجز موقعا وفقا له مستوفيا لاركانه الجوهرية أو مخالفا له فاقدا لها ، فيعتبر بذلك عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه يملك هذا القضاء الحكم برفعها (نقض مدنى في ٤ يوليو سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ١٩٢١).

ولما كان إيجاب إيداع المبلغ المجهوز من أجله يستلزم حتما قيام حجز مستند إلى حكم القاتون باعبار الإيداع من آثاره أو معقباته ، فإن مؤدى ذلك أنه حيث يتخلف الحجز بمعناه القانوني ينتفى تبعا لذلك الإلتزام بالإيداع وينفسح الجال أمام صاحب الشأن في درء ما يستهدف له ماله من تعد بغير حق

دون قيد من أحكام قانون الحجز الإدارى سالف البيان الذى لا وجه لمطالبة المحجوز عليه بالتزامه فى الوقت الذى ينحرف فيه الحاجز عنه متحللا بما فرضه القانون للحجز من أركا ن جوهرية هى منه بمثابة العمد من البناء.

وبما أنه إزاء ما للحجز الإداري من عظيم الخطر بحكم إنفراد الجهة الحاجزة في شانه بتقدير ما لها قبل المحجوز عليه من حقوق وإيقاعها الحجز عليه تبعا لذلك إقتضاء لحقوقها من ماله . من أجل ذلك عنى الشارع في المقام الأول _ بالتنويه في المادة الشانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يعدم جواز إتخاذ إجراء ات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير حسب الأحوال أو عن ينيبه كل من هؤلاء في ذلك كتابة ، وقد جاء هذا الحكم على سبيل الوجوب بما لا يسم في شأنه توسعا في التفسير ولا قياسا لما ينطوي عليه الحجز الإداري من خروج على أصل مقرر من عدم جواز تركه أمر تحديد الدين للدائن ثم تسليطه على مدينه لإقتضاء حقه منه جبرا. الامر الذي يفسر حرص الشارع على صدور الامر بالحجز من الرئيس الاعلى للجهة الإدارية الحاجزة بطريق الكتابة ، أو عمن ينيبه عنه في ذلك كتابة ومن ثم فحيث تتخذ إجراءات الحجز بغير أمركتابي ممن أسبغ القانون عليه ولأية توقيع الحجز فإن الحجز يضحي فاقد لركن من أركانه التي لا قيام له بدونها مما يجرده من معنى الحجز الإداري المعتبر قانونا، ويسلكه في عداد التعدى الذي لا عاصم له من حكم القانون، ولما كان محضر الحجز مثار النزاع فضلا عما قدمه المستأنفان في الدعوى من أوراق خاصة بالدين المدعى به ، خلوا - في حدود ما تنبيء عنه النظرة الاولى من الاوراق - مما يفيد صدور أمر توقيع ذلك الحجز من مدير الشرقية أو انابته عنه سواه في ذلك كتابة ذلك أنه فضلا عن إقتصار ما أشير في محضر الحجز في هذا الشأن على كتاب المديرية رقم ١٨٠٠ سكرتارية إدارة وهو ما لم يفد صدور أمر كتابي من مدير الشرقية بتو قيع الحجز، فإنه فيما يحمله كتاب مصلحة الأموال المقررة المؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إلى مدير الشرقية من اشارات بشأن توقيع الحجز ، وهي فيما يبدو سند المستانفين في دفعهما لدفاع المستانف عليه في هذا المقام ما ينبيء عن صدور أمر كتابي من المدير بتوقيع ذلك الحجز . ذلك أن الإشارة المدونة بذيل ذلك الكتاب في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ - وهذا التاريخ الذي يقول المستانفان في مذكرتهما الختامية بصدور أمر المدير بتوقيع الحجز فيه - لا تعدو أن تكون إقتراحا من مفتش الضبط بالموافقة على توقيع الحجز . لما كان ذلك فإن دفاع المستانفين في هذا المقام في حدود ما ينبيء عنه ظاهر الأمر وأخذا بما قدماه في الدعوى من أوراق - يبدو مفتقرا إلى ما يسانده من مظاهر الجد ، ولما كان الحجز الذي يوقعه غير من أسبغ عليه القانون سلطة توقيعه يعتبر فاقدا لمقوقات الحجز قانونا ، فإنه يتضح للوهلة الاولى عدم إستناد الحجز الإداري مشار النزاع الراهن إلى سند من أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مما يجرد إجراءاته في ظاهر الامر من دعامتها القانونية ويسلكه في عداد التعدى الذى لا نصيب له من رعاية القانون . ومن ثم يكون إستلزام إيداع المبلغ المحجوز من أجله لقبول المنازعة في الحجز غير سديد مما يدعو المحكمة إلى رفض ما ساقه المستأنفان من دفع بعدم قبول الدعوى لهذا السبب والحكم بقبولها.

وبما أنه لما كمان المستظهر مما سلف عدم إستناد الحجز الراهن إلى أساس

صحيح من القانون فإنه يكون من قبيل العقبات المادية التي يابي القانون قيامها حائلا بين صاحب المال وبين حريته في التصرف فيه . ولما كان الحكم المستانف قد إنتهي إلى وقف إجراءات البيع المستندة إلى ذلك الحجز فإنه يكون بذلك قد اصحاب وجه الحق في هذه الدعوى مما يدعو إلى رفض هذا الإستئناف وتاييد الحكم لما نهض عليه من أسباب لا تخالف ما تقدم . (الزقازين الإبتدائية بهيئة إستئنافية - ٣٠٠/ ١/٣٠ - الإستئناف رقم ٣٦٥ سنة ١٩٥٦ مشار إليه بمؤلف محمد كمال أبو الخير ص ٧٠ وما بعدها) .

١٠٤٤ - أشكال في التنفيذ - قبوله والقضاء بوقف التنفيذ - مخالفة
 ذلك خكم المادة ٧٧ حجز.

وحيث انه عن السبب الثانى من أسباب الإستئناف فإن محكمة أول درجة قد جانبها الصواب عندما لم تعمل نص المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على النزاع القائم ولم تأخذ بجبدا الدفع أولا فالمعارضة ، إذ أن صريح نص المادة ٢٧ المذكورة يحتم ذلك في حالات ثلاث . فقالت أنه لا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتملق بأصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالإسترداد ، ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيصة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز وعليه ذهبت الحاكم؟

وبالرجوع إلى طلبات المستانف عليه امام محكة أول درجة نجد أن مبناها المنازعة في أصل المطلوبات ، إذ قال بعريضة دعواه أنه غير مدين للحكومة بشيء من المبالغ المطالب بها إستنادا إلى ملكيته للاطيان المجوز على الزراعة القائمة

عليها وعدم إستحقاق الحكومة لاى حق فى الإيجار قبله ، واقام المستانف ضده أشكالا بصريضة دون أن يقـوم بإيداع قـيـمـة المطلوبات المحـجـوز من اجلهـا والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز.

وحيث انه وقد قعد المستشكل عن إيداع المبالغ المجوز عليه من أجلها خزانة الجسهة الإدارية نزولا على احكام المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥٩ سواء قبل رفع الاشكال أو أثناء نظره ، الامر الذى إستلزمه الشارع عند المنازعة في الحجوز الإدارية وعلق على تحققه إيقاف الحاجز من تلقاء نفسه إجراءات التنفيذ حتى يقضى في المنازعة ، وعلق على تحققه ايضا قضاء المحكمة في موضوع الاشكال أي في طلب الإيقاف بعد بحث السبب أو الاسباب التي بني عليها في حدود إختصاصها ومن ثم لا يجوز إجابة المستشكل إلى طلبه في موضوع الاشكال من وقف إجراءات البيع المترتبة على الحجز الإدارى بناء على موضوع التي أثارها إذ يجب للقضاء بإيقاف التنفيذ بناء عليها أن يقوم المنازع المنازعة التي أثارها إذ يجب للقضاء بإيقاف التنفيذ بناء عليها أن يقوم المنازع أو المحكمة القاهرة الإبتدائية جلسة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مستانف مصر بمجلة إدارة قضايا الحكومة السنة الاولى العدد الثالث).

وحيث أنه إزاء ما تقدم يكون الحكم المستانف إذ قضى بقبول الاشكال موضوعا ووقف التنفيذ قد أخطأه التوفيق وخالف القانون الأمر الذى يستوجب القضاء بإلغائه فى هذا الخصوص والحكم بالإستمرار فى التنفيذ دون حاجة للنظر فى باقى أسباب الاشكال. (المنصورة الإبتدائية بهيئة إستشنافية فى ماقى أسباب الاشكال. (المنصورة الإبتدائية بهيئة إستشنافية فى ماقى أسباب الاشكال. (المنصورة الإبتدائية بهيئة إستشنافية فى

(YY) Sales

١٠٤٥ - إجراءات الحجز الإدارى - المنازعة فيها - إختصاص القضاء
 العادى بنظرها والحكم فيها.

ان إجراءات الحجز والبيع الإدارى كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو أن تكون نظاما خاصا وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التى للحكومة في ذمة الأفراد، راعى فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات إياه بنظام قانون المرافعات للإعتبارات الذكورة.

يقطع في ذلك نص المادة ٧٥ من القانون سالف الذكر التي تقضى بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه.

فما تتخذه الجهات الحكومية المختصة من إجراءات في هذا الخصوص تطبيقا للقانون المذكور أو ما تثيره من منازعات مع ذوى الشان في هذا النطاق لا يعتبر - والحالة هذه - من قبيل القرارات الرسمية الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإدارى.

(المحكمة الإدارية العليا في ٢/٢/١٩ – القنضية رقم ٤٨ لسنة ٣٠ منشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٤٧٥ ، وفي نفس المعنى نقض مانى مادي ماره/١٥٠/٥١/٥١/٣/١٢ مشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٤٧٤ و ٤٧٣ على التوالي).

٩ ، ٤ ، ٩ - قاضى الأصور المستعجلة تمنوع من وقف إجراءات الحجز والبيع الإدارى مهما شابها من بطلان جوهرى إلا إذا تم إيداع المبالغ المجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية الحاجزة.

أحالت المادة رقم ٧٧ حجز إداري على المادة ٢٧ في خصوص النازعات

(YY) Sile

القضائية الخاصة ببيع العقار وورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا النص أنه حدد ما يتخذه في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة ماخوذة من قانون المؤهنات مع تعديلها بما يتفق والسرعة و الضمان الواجب توافرها في الحجوز الإدارية . وتفسيرا لهذا القول يتبين أن مصدر المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - هو المواد ٣٥٨ و ٤١ م مرافعات المتعلقة بدعوى الإسترداد مع إضافة الفقرة الاولى المتعلقة بوقف إجراءات الحجز والبيع .

وحيث أنه يتضع عما تقدم أن إيقاف إجراءات الحجز والبيم الإدارى وفقا للقانون الجديد لا يكون إلا إذا دفع المنازع المبلغ المحجوز من أجله عملا بقاعدة إدفع وعارض وسارع برفع دعوى المنازع المبلغ المحجوز من أجله عملا بقاعدة القانون ، وذلك سواء كانت المنازعة متملقة باصل المطلوب أو بصحة الحجز أو القانون ، وذلك سواء كانت المنازعة متملقة باصل المطلوب أو بصحة الحجز أو المارضة على المنازعات في إستحقاق كل أو بعض المال المطلوب الحجز من أجله ، ومن ثم كان قضاء محكمة النقض يجيز لقاضى الأمور المستعجلة أن يوقف المحجز أو البيع الإدارى إذا كان الحجز باطلا بطلانا جوهريا على ما سلف بيانه . أما وقد سوى المشرع في القانون الجديد بين المنازعات المتعلقة بأصل المطلوب وتلك التي ترجع إلى النعي على صحة الحجز أو إسترداد المحجوزات وعلى التعرض وتلك التي ترجع إلى النعي على صحة الحجز أو إسترداد المحجوزات وعلى التعرض المبلغ المحجوز من أجله بخزانة الجههة الإدارية مع الإسراع في رفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإداري مهما شابها من بطلان جوهرى لا يحتمل من وقف إجراءات الحجز والبيع ولان معما شابها من بطلان جوهرى لا يحتمل

مادة (۲۷)

شكا إلا إذا توافرت شروط المادة ٧٢ سالفة الذكر . والمشرع يهدف من هذا كله إلى سرعة الحصول على أموال الجهات الحكومية وضمان إستيفائها ، ومن ثم لا يكون مقبولا القول بأن الحجز الباطل مطلقا يعتبر عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وما له لأنه لا إجتهاد أمام صراحة النص ولأن المشرع أوجد دعوى المنازعة عقب إيداع المال المحجوز من أجله خزانة الجهة الإدارية وكفل لها من الوسائل ما يؤدى إلى الفصل فيها على وجه السرعة ، فلن يضيع حق المنازع الواثق من سلامة مركزه . وتطبيقا لهذا قضت محكمة القاهرة الإبتدائية في ١٠/١٠/١٩٥٦ بانه يتعين على من ينازع في حجز إداري طالبا من القضاء الموضوعي بطلانه بناء على منازعات موضوعية أو من القضاء المستعجل عدم الإعتداد أو إلغاء إجراءات البيع المترتبة عليه سواء لعيب إكتنف إجراءات التنفيذ أو لفقدان الحجز إجراءاته الشكلية الواجبة قانونا أو ركن من أركان الأساسية اللازمة لقيامه أو وقوعه على خلاف القانون أو غير ذلك مما يترتب عليه بطلانه بطلانا مطلقا ، تعين على المنازع في مشل هذه الحالات وغيرها أن يودع المبلغ المحجوز من أجله على الوجمه الموضح بالمادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري حتى توقف إجراءات السيع (مجلة إدارة قضايا الحكومة ص ١٩٢ السنة الأولى عدد رقم ٣).

وحيث أنه لما كان المستانف ضدهما لم يودعها البلغ المحجوز من أجله خزانة الجههة الإدارية فإنه يتعين لذلك إلغاء الحكم المستانف والقضاء برفض الإشكال موضوعا والإستمرار في إجراءات تنفيذ الحجز والبيع المستشكل فيهما مع إلزام المستانف عليهما المصروفات عملا بالمادتين ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات.

(YY) Balla

(دمياط الإبتدائية بهيئة إستئنافية ٢٥ / ١١ / ١٩٥٧ - مشار إليه بمؤلف محمد كمال أبو الخير ص ٦٥).

١٠٤٧ - المنازعة في إجراءات الحجز الإدارى - لا توقف في أى حالة إلا إذا قيام المنازع بإيداع المسالغ المحجوز من أجلها والمصاريف خزائة الجمهة الإدارية طالبة الحجز.

وحيث أنه عن موضوع الإستفناف وما ذكره المستانفون عنه بأسباب الستئنافهم وما أبداه المستأنف عليهم في ردهم على تلك الاسباب فإن المادة ٢٧ من قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على الآتى... ويستفاد من هذا النص أنه يتعين على من ينازع في الحبجز الإدارى طالبا من القيضاء بطلانه لمنازعات موضوعية أو طالبا من القضاء المستعجل عدم الإعتداد أو نفاذ إجراءات الحجز والبيع المترتبة عليه سواء -- لسبب إكتنف إجراءات التنفيذ أو لفقدان الحجز إجراءاته الشكلية الواجبة قانونا أو لتخلف ركن من أركانه الاساسية اللازمة لقيامه أو لوقوعه على خلاف أحكام القانون أو لغير ذلك عا يترتب عليه بطلانه بطلانا مطلقا ، يتعين على المنازع في جميع هذه الحالات وغيرها من حالات المنازعات البعم أو بالإسترداد حتى توقف إجراءات البيع ريشما يفصل في منازعته أنه يودع المبالغ المجوز من أجلها خرانة الاجهة الإدارية طالبة الحجز (وهذا ما إستقر عليه قضاء هذه الحكمة خزانة الاجهة الإدارية طالبة الحجز (وهذا ما إستقر عليه قضاء هذه الحكمة بالحكم الصادر منها في ١٩٥٥ دمياط).

وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن المستانفين لم يودعوا المبالغ المجوز من أجلها والممروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز فيتمين عدم القضاء بذلك

(YY) 53Le

لما فيه من تعرض لعمحة الحجز وبطلاته الامر الذى منع القانون في النص سالف الذكر صراحة أن يكون محل بحث طالما أن قيسة المبالغ المجوز من أجلها والمصروفات لم تودع خزاتة الجهة الإدارية طالبة الحجز، وذلك عملا بقاعدة الدفع ثم الممارضة. ولا محل لما يقوله المستأنفون بمذكرتهم من أن محكمة النقض قررت في الحكم الصادر منها في ٦ مايو سنة ١٩٥١ أنه إذا كان الحجز بمثابة عقبة باطلا بطلانا مطلقا لا شائبة فيه فإن قاضي الأمور المستحجلة بملك بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ٤٩ مرفعات أن يوقف البيع الإدارى، لان الحجز في هذه الحالة يعتبر عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله . لا محل للاستشهاد بهذا الحكم لانه صدر في ظل سريان المادة ٣ من الامر العالي الصادر في ٢٥ /٣/ بهذا الحكم لانه صدر في ظل سريان المادة ٣ من الامر العالي الصادر في ٢٥ /٣/ البيع بسبب منازعات تنص على أنه وفي سائر الاحوال لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموالي أو المشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبلغ المقصود أعمال الحجز عليه أو البيع لاجله 9.

وواضح من هذا النص أنه جاء خاليا من ذكر التمرض بما إذا كانت المنازعة متعلقة - بصحة الحجز أو بالإسترداد ، ومن ثم فقد بات لقاضى الأمور المستمجلة أن يقضى بعدم الإعتداد بالحجز أو بؤقف إجراءات البيع إذا كان الحجز باطلا بطلانا مطلقا لا شائبة فيه ، وذلك إعمالا لتلك المادة وتطبيقا لإختصاصه العام. أما وقد الغيت هذه المادة وإستعيض عنها بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة أما وقد الخاصة بالحجوزات الإدارية والتي تنطبق على دعوانا الحالية وقد سلف نصها فقد أصبح بمقتضى هذه المادة لا سبيل لوقف إجراءات البيع أو القضاء بعدم الإعتداد بالحجز في أي حالة إلا إذا قام المنازع بإيداع المبالغ المحجوز من اجلها والمصاريف خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز.

ميادة (۲۷)

وحيث انه وقد انتهت المحكمة إلى الراى المتقدم فلا محل بعد ذلك إلى مناقشة ما إذا كانت إجراءات الحجز وقعت صحيحة كما ذهب الحكم المستانف أم يشوبها شيء من البطلان كما ذهب المستانفون باسباب إستئنافهم. (دمياط الإبتدائية بهيئة إستئنافية في ١ / ١ / ٩٥٨ سمشار إليه بمؤلف محمد كمال ابو الحير ص ٦٣).

1050 - (أ) المفهوم من نص المادة ٢٧ حجز أنها خاصة بالمنازعات الموضوعية البحتة التي يباشرها المحجوز عليه في وجه الحاجز سواء كانت هذه المنازعات الموضوعية متعلقة بأصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالإسترداد.

 (ب) الجزاء في حالة مخالفة المنازع لشيرط الإيداع ليس عدم قبول الدعوى وإنما عدم وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين.

(ح.) للقضاء المستعجل - وفقا للمادة ٢٥ حجز - الولاية الكاملة في الفصل في المنازعات التي تعرض عليه بشأن الحجوز الإدارية متى توفرت فيها شروط إختصاصه الواردة في المادة ٤٩ من قانون المرافعات.

وحيث أن المستانفين دفعرا الدعوى اخيرا وامام هذه المحكمة الإستئنافية بعدم قبولها لان المستانف وهو المنازع في الحجز لم يودع المبلغ المحجوز من آجله إمتثالا لما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإدارى ، ولا مشاحة في أن من حقهم وفقا لنص المادة ١٤١ من قانون المرافعات إبداء هذا الدفع في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الإستئناف ، ولم يجادل في هذا المستانف عليه وقالوا شرحا لدفعهم هذا

في مذكراتهم ومرافعاتهم الشفوية أن إجراءات الحجز الإداري تختلف إختلافا جوهريا عن إجراءات الحجز التنفيذي إذ تحكم الأولى القواعد الواردة في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٩٩٥ اللشار إليه ، وقد نصت مادته السابعة والعشرين على أن و لا توقف إجراءات الحجز أو البيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتملق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو الإسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة الطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزاتة الجهة الإدارية طالبة الحجز ، وعليه في هذه الحالة أن يقرر تخصيص المبلغ المدع لوفاء دين الحاجز وله أن يطلب عدم صرفه حتى يفصل في المنازعة ، ثم قالوا أنه بذلك يكون نص هذه المادة قد وضع مبدا (إدفع ثم عارض) وذلك بالنسبة لجميع المنازعات سواء أكان مبناها عدم الإستحقاق أو صحة الإجراءات أو الاحقية للمحجوزات ، فجعل الإيداع السابق شرطا أساسيا لقبول هذه المنازعة ، إلى أن قالوا أن حكمة هذا النص واضحة من المذكرة الإيضاحية للقانون حيث جاء فيها عبارة : (.... مع تعديله بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجوز الإدارية) ثم قالوا أن هذا النص قصد به التقليل ما أمكن من المنازعات الكيدية ، باشتراط إيداع المبلغ المحجوز من أجله قبل المنازعة في الحجز وبذلك تضمن للحجوز الإدارية السرعة في تحصيل الأموال الاميرية والحد من المنازعات الكيدية التي لا يقصد بها سوى عرقلة التنفيذ . ثم إستندوا إلى حكم صادر من محكمة النقض في ٢ /٥ /١٩٥٤ منشور بمجموعة احكامها بالسنة الخامسة ص ٨٤٩ برقم ٢٦١ قالوا أنه جاء فيه قولها (ولا يجوز وقف إجراءات بيع الاشياء المحجوز عليها إداريا بمعرفة مصلحة الضرائب إستيفاء لدين الضرائب إلا

(YY) Balle

في حالات ثلاثة: الأولى دفع الممول البلغ المحجوز من اجله عملا بقاعدة الدفع اولا فالمعارضة. والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الإبتدائية لمصلحة المول بعدم إستحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من اجله. والثالث أن تكون إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهرى لا يحتمل شكا . وفيما عدا هذه الحالات الثلاثة لا يصح وقف البيع الإدارى . وإذن فمشى كانت محكمة الامور المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات البيع الإدارى إستنادا إلى أن بعض نشاط المحجوز عليها لا يخضع للضريبة بإعتبارها معهدا تعليميا فإنها قد اخطات في تطبيق القانون) كمما إستندوا إلى حكم صادر من محكمة القاهرة الإبتدائية بتاريخ كمما إستندوا إلى حكم صادر من محكمة القاهرة الإبتدائية بتاريخ) 1907 في القشية رقم 1771 سنة 1907.

وحيث أن هذا القول من جانب المستاتفين مردود عليه بأن المفهوم من نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر هو أنها خاصة في شأن المنازعات الموضوعية البحتة التي يباشرها الهجوز عليه في وجه الحاجز ، سواء المنازعات الموضوعية متعلقة باصل المطلوب منه أو بصحة الحجز أو بالإسترداد للاشياء الهجوز عليها ، ولذلك نص الشارع في الفقرة الاخيرة منها في صراحة تأمة لا تحتمل أي لبس أو إيهام على أن يحكم في دعاوى المنازعات هذه على وجه السرعة – أما الاشكالات فقد سبق القول تفصيلا بأنها من الأمور المستمجلة بطبيعتها ولا جدال في أنه يقضى فيها على هذا الاساس بصفة مستعجلة وشتان في القانون بين المسائل التي يفصل فيها على وجه السرعة والأمور التي يحكم فيها بصفة مستعجلة . وأنه لما يدعم هذه الوجهة من النظر ما جاء على لسان الشارع في المادة العشرين من نفس القانون الذي نحن بصدده

مادة (۷۷)

إذ ورد فيها وأن الحجز يمتبر كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف بإتفاق طالب الحجز والمدين ، أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائى أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لإشكال آثاره المدين أو الفير أو لعدم موجود مشتر للمنقول المحجوز ه فبين فيها أولا – أن الحجز الإدارى يجوز أن يوقف لنزاع قضائى ، كما يجسوز أن يوقف لإشكال آثاره المدين ، ثم فسرق ثانيا بين هذين النوعين من الإيقاف فخص الإيقاف للمنازعة القضائية (وهى المنازعة الموضوعية) كما ورد في المادة ٢٧ بشرط الإيداع مقدما – ولم يخص الإيقاف للاشكال الذي يثيره في المادة ٢٧ بشرط الإيداع مقدما – ولم يخص الإيقاف للاشكال الذي يثيره المدين ، الم ورط مطلقا.

وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن الجزاء الذى رتبه المسرع على مخالفة المنازع لشرط الإيداع قبل رفع المنازعة المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من القانون المذكور ليس هو عدم قبول الدعوى كما يقول المستانفون وإنما هو كما ينص صدر المادة وأن لا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين ٤ بمنى أن الدعوى نفسها تظل مقبولة وتنظر فيها المحكمة ولكن لا يترتب على إقامتها وقف إجراءات الحجز والبيع بقوة القانون كما في حالة قيام المنازع بشرط الإيداع المقدم ، ويجوز لجهة الإدارة الحاجزة الإستمرار في التنفيذ قبل الفصل في موضوع الدعوى مع ملاحظة ان هذا خاص كما سبق القول بالمنازعات الموضوعية البحتة.

وحيث أنه بالإطلاع على نصوص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يتين أنها لم تتعرض إلى القضاء المستمجل وإختصاصه بالفصل في المنازعات التي قد تعرض عليه بشأن حجوزات إدارية (كما سبق البيان) وإزاء هذا السكوت فلا

مادة (۷۷)

مندوحة من تطبيق المادة ٧٥ من القانون نفسه التي نمست على أنه دفيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتمارض مع أحكام هذا القانون و وتطبيقا لهذا النص يكون للقضاء المستعجل الولاية الكاملة في الفصل في المنازعات التي تعرض عليه بشإن الحجوز الإدارية متى توفرت فيها شروط إختصاصه الواردة في المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، كما أن هذه المنازعات تظل بدورها بعيدة عن كل قيد عرضه القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٢٧ منه لان هذه المادة قد خصصت باحكامها وقيودها المنازعات التي يحكم فيها على وجه السرعة.

وحيث أنه زيادة على ما تقدم فقد جاء في مذكرة الشارع الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي نحن بعبدده تعليقا على المادة ٢٧ منه التي يركن إليها المستانفون في دفعهم هذا (أنها مادة ماخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الإدارية) ولما كنت من المباديء القانونية المستقرة إستقرار البديهيات في الأفهام أن قانون المرافعات هو القانون العام الشامل لجميع إجراءات التقاضي والتنفيذ فإن هذه المادة المرافعات هو القانون العام الشامل لجميع إجراءات التقاضي والتنفيذ فإن هذه المادة المرافعات بعد يعدن المثان على أخيات منازعته المام وعلى ذلك فإنه يجوز للمنازع من أمثال المستانف عليه أن يقبم منازعته المروط المقضاء المستعجل في شكل أشكال في التنفيذ متى توفرت في منازعته الشروط الودة في المادة كافة الآثار التي يرتبها القانون على إقامة الأشكال ، وقد سبق البيان تفصيلا باختصاص القضاء يرتبها القانون على إقامة الأشكال ، وقد سبق البيان تفصيلا باختصاص القضاء

المستعجل في مثل هذه الحالة (براجع حكم محكمة النقض الصادر بجلسة ؟ يونيو سنة ١٩٥٣ والمنشور بمجموعة المكتب الفنى السنة ؟ العدد ٢ ص ١١٢١ مربود المستعجلة إذا طلب إليه الحكم بعدم الإعتداد بالحجز على خلاف القانون – كما طلب المستانف عليه في دعوانا هذه – أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق ثما إذا كان هذا الحجز صحيحا أم أنه مجرد عقبة مادية تمترض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس في ذلك مساس بأصل الحقق وذلك درءا لما يهدد مصالح المنازع من خطر تنفيذ الحجوزات المستشكل في تنفيذها.

وحيث أنه بغض النظر عن جميع ما تقدم فإنه من المسلم به عقلا وعدلا أن إيجاب إيداع المبلغ المحجوز من أجله طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة ٢٧ من القانون يستلزم حتما قيام حجز مستند إلى حكم القانون باعتبار أن الإيداع من آثار ذلك الحجز أو معقابته ومؤدى ذلك بداهة أنه إذا تخلف الحجز بمعناه القانوني وشرائطه الجوهرية ينتفى تبعا لذلك إلزام المنازع بالإيداع وينفسح المجال أمامه في درء ما يستهدف له ماله من فقد بغير حق دون تقيده بأحكام قانون الحجز الإدارى سالف البيان التي سبق القول باتها أحكام إستثنائية لا يجوز التوسع في تطبيقها ، وذلك لانه لا وجه لمطالبة المجوز عليه بالتزامه بتلك القيود في الوقت الذي ينحرف فيه الحاجز عنها.

ولقد قررتِ محكمة النقض والإبرام في حكمها الصادر بجلسة ٦ مايو سنة ١٩٥٤ والمنشور بمجموعة للكتب الفنى بالسنة ٥ العدد ٣ ص ٨٤٣ رقم ١٢٦ الذى ركن إليه المستانفون المبدأ الآتي حرفيا وهو ۵ لا يجوز وقف إجراءات

مادة (۲۷)

بيع الأشياء المحجوز عليها إداريا بمعرفة مصلحة الضرائب إستيفاء لدين الضريبة إلا في حالات ثلاث: الاولى دفع الممول المبلغ المحجوز من اجله عملا بقاعدة الدفع أولا فالمعارضة (وهو ما إشترطته المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ السابق التحدث عنها).

والثانية أن يصدر حكم المحكمة الإبتدائية لصلحة المول بعدم إستحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من اجله . والثالثة أن تكون إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهرى لا يحتمل شكاه وقالت - وهو ما لم ينقله عنها المستانفون - إذ يعتبر الحجز في هذه الحالة (الاخيرة) بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الامر بإزالتها - وهو بعينه ما فعله الحكم المستانف - وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإدارى وقد جاء في أسباب هذا الحكم و تضاف إلى هاتين الحالتين حالة ثالثة يملك فيها قاضى الامور المستعجلة وقف البيع الإدارى بمقتضى السلطة الخولة له بموجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات وهي حالة ما إذا كانت إجراءات الحجز قد شابها بطلان من قانون المرافعات وهي حالة ما إذا كانت إجراءات الحجز قد شابها بطلان عجومرى لا يحتمل شكا إذ يعتبر في هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز أن الدفع المبدى من المستانفين بعدم قبول الدعوى لعدم قيام المستانف عليه بالإيداع قبل رفعها قد أبدى على أساس بالغ في الوهن ومن ثم فهو حرى بالأغضاء متعين الرفضي (كفر الشيخ الإبتدائية بهيئة إستئنافية ٤ / ٢ / ١٩ ١٩ مثار إليه بمؤلف محمد كمال أبو الخير مي ٥٨ وما بعدها).

١٠٤٩ -- حجز إداري - منازعة -- إختصاص ولائي:

متى تبين أن الدعوى رفعت من إحدى الشركات التى تملك دارا للسينما تطلب فيها الحكم بعدم احقية الحكومة فى مطالبتها بفروق ضريبة الملاهى وببطلان المحجز الإدارى المتوقع ضدها فإنه سواء كان النزاع قاصرا على البت فى مسعولية الشركة وإلتزامها بدفع فروق ضريبة كان عليها أن تحصلها من الرواد بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاهى أو كان الخلاف يدور حول تفسير قاتون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لاحكامه للفصل فيما إذا كان تحصيل تلك الرسوم من الجمهور يعد أو لا يعد زيادة على الشمن الاصلى ليستوجب أو لا يستوجب إقتضاء فروق الضريبة المنبه على الشركة بسدادها فإن تمرض جهة المحاكم للفصل في طلب الشركة المذكورة عدم احقية الحكومة في إقتضاء تلك الفروق وعدم الإعتداد بالحجز الإدارى المتوقع من أجلها لا ينطوى على مساس بوعاء الضريبة أو باى عمل إدارى ما يمتنع على الحاكم إلغاؤه أو تاويله وبكون هذا النزاع مما يدخل في ولاية القضاء العام. (نقض ١٩ / ١ / ١٩٥٨ – المجموعة ٩ ص ٥٧٩) .

، ٥ ، ١ - حبجز إداري - منازعة - إختصاص ولاتي:

متى تبين أن الدعوى رفعت من الطاعن الذى يدير دارا للسينما بطلب الحكم بعدم أحقية الحكومة في إقتضاء فروق ضريبة الملاهى منه وبعدم الإعتداد بالحجز الإدارى المتوقع من أجلها فإن تعرض الحكمة للقصل فيما يطلبه الطاعن لا ينطوى على مساس بوعاء الضريبة أو بأمر إدارى يمتنع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله لان مقطع النزاع في الدعوى هو البت في مسئولية الطاعن عن فروق الضريبة التي

مادة (۲۷)

كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ومدى ملزوميته بها وما قد يستدعيه الأمر من حسم للخلاف الذي يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لاحكامه لبيان ما إذا كان تحصيل الرسوم من الجمهور يعد زيادة على الثمن الأصلى لتذكرة الدخول أو لا يعد ذلك عما يجعل النزاع في حقيقته خارجا عن نطاق الامر الإداري الذي تصدره الحكومة في سبيل المصلحة العامة، لما كان ذلك وكان توقيع الحجز الإداري لتحصيل ما يتاخر للحكومة من أموال لدى الافراد يعتبر عملا من اعمال السلطة التنفيذية الشبيهة باعمال الافراد وهي الاعمال التي تجربها الحكومة في إدارة أموالها فإنه مما يدخل في ولاية المحاكم التمرض لمثل هذا الحجز بالإلغاء أو الإيقاف دون أن يؤثر ذلك في مبدأ الفصل بين السلطات. (نقض ١١/١/ / ١٩٥٨ – المجموعة ٩ ص

١٠٥١ - دعوى الإسترداد - ماهيتها - اشكال موضوعي :

دعوى الإسترداد المبينة في حكم المادة ٣٧٥ مرافعات (المقابلة للمادة ٣٣٥ جديد) هي الدعوى الموضوعية التي يرفعها مدعى ملكية الأشياء المحجوزة قبل ببعها ، ويرجهها إلى الحاجز والهجوز عليه بطلب ملكية الأشياء وإلغاء الحجز المترقع عليها ، وهي بهذه الصورة تعتبر اشكالا موضوعيا في التنفيذ ومن ثم تخرج عن نطاق دعاوى الإسترداد المقصودة في المادة سالفة الذكر، دعاوى الملكية التي ترفع قبل توقيع الحجز وتلك التي تقام بعد تمام البيع. (إستئناف اسيو ط

۱۰۵۷ - دعوى الإسترداد - دعوى موضوعية تقام من الغير ولا تقبل من المدين .

دعوى الإسترداد دعوى موضوعية تقام من الغير الذى يدعى حقا خاصاً على الاشياء المحجوزة توصلا إلى عدم تمكن الدائن من بيعها . أما المدين ذاته فلا تقبل منه مثل هذه الدعوى ، لان الغرض منها هو إثبات ملكية رافعها للاشياء المحجوزة وليس المدين بحاجة إلى إقامة هذا الدليل لان المفروض آن الحجز لا يتم إلا على ما هو مملوك له فعلا.

اما إذا وقع الحجز على منقولاته فليس السبيل إلى التخلص من هذا الحجز هو إقامة دعوى الإسترداد ، بل إن القاتون قد رسم طرقا اخرى في هذا الشان (ميناه بور سعيد الجزئية ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ – المحاماة ٤٢ – ٧٢٦ – ٥٠٨).

١٠٥٧ - الأشكال في التنفية - عدم خضوعه للقيد الوارد في المادة
 ٢٧ حجز .

وحيث أنه بالنسبة لموضوع الدفع بعدم القبول المقدم من الحاضر عن مصلحة الضرائب لعدم إيداع المدعى المبلغ المحجوز من أجله قبل إقامة هذه الدعوى ، فإنه للفصل فيه يتمين بحث أمرين جوهرين.

أولهسما الجزاء الذي رتبه القانون على تخلف شرط الإيداع قبل إقامة الدعوى، والامر الشاني بحث مدى خطوع الدعاوى التي ترفع إلى القضاء المستمجل لهذه القيود.

وحيث أنه بالنسبة للامر الاول فإنه بالإطلاع على المادة ٢٧ من القانون رقم

الإداريين بسبب منازعات قضائية تنعلق باصل المطلوبات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالإسترداد ، ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز ، وعليه أيضا أن يرفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، وأن يقيدها قبل الجلسة المعينة بيوم على الأقل في المواد المجزئية ويومين فيما عداها ، وإلا جاز للحاجز أن يمضى في إجراءات الحجز والبيع ويحق له ذلك أيضاً إذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها أو إذا اعتبرت الدعوى كان لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك أو بعدم الإختصاص أو بعدم فيول الدعوى أو ببطلان أوراق التكليف بالحضور أو بسقوط الخصومة في فلروعوى أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلا للإستئناف.

وعلى المنازع أن يودع عند القيد ما لديه من مستندات وإلا وجب الحكم ـ
بناء على طلب الحاجز - بالإستمرار في إجراءات الحجز والبيع بغير إنتظار الفصل
في الدعوى، ولا يجوز الطعن في هذا الحكم باى طريق . ويحكم في دعوى
المنازعة على وجه السرعة ٥.

ويستخلص من مطالعة الفقرة الأولى من هذه المادة انها نظمت أمر إجراءات المحجز والبيع الإداريين بسبب قيام منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بمسحة الحجز أو بالإسترداد ، وبديهى أن المقسصود من ذلك هو وقف تلك الإجراءات وقفا مؤقتا في خلال الفترة التي تبدأ من وقت إقامة هذه المنازعات القضائية وتنتهى بصدور حكم فيها ، وذلك لان حقوق المنازع لا تكون مهددة

بالتنفيذ إلا فى هذه الفترة التى ينتظر فيها صدور حكم فى موضوع المنازعة يحميه من تلك الإجراءات ، ولعل المشرع قد أبرز هذا الغرض بصورة اوضع فى الفقرة الثانية من المادة عندما نصت على أنه وفى حالة عدم تقديم المنازع ما لديه من مستندات عند القيد وجب الحكم - بناء على طلب الحاجز - بالإستمرار فى إجراءات الحجز والبيع بغير إنتظار الفصل فى الدعوى و والعبارة الاخيرة قاطمة فى الدلالة على أن المقصود هو وقف التنفيذ حتى يفصل فى المنازعة القضائية المقامة من المنازع.

وقد نظمت هذه المادة امر هذا الوقف المؤقت بالتفصيل الآتي:

 ١ -- أجازت بداءة وبدون قيد أو شرط للجهة الإدارية الحاجزة أن توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين من تلقاء نفسها بمجرد إقامة المنازعة لمنازعته القضائية.

٢ -- إذا لم ترالجهة الحاجزة وقف إجراءات الحجز والبيع من تلقاء نفسها رئبت المادة هذا الاثر على مجرد إقامة دعوى المنازعة بشرط أن يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من اجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز وبالشروط الواردة في المادة نفسها وعليه أيضاً أن يرفع دعوى المنازعة في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام وأن يقيدها قبل الحاسة المعينة بيوم على الاقل في المواد الجزئية وبيومين فيما عداها.

٣ - إذا لم يف المنازع بالشروط سالفة الذكر جاز للحاجز أن يمضى فى إجراءات الحجز والبيع. ويلاحظ على هذا الشق من المادة أن القانون فيها لم يرتب على مخالفة المنازع لشرط الإيداع أو على عدم مراعاته لمواعيد رفع الدعوى

وقيدها إلا حق جوازى للجهة الإدارية الحاجزة في الإستمرار في التنفيذ دون إنتظار الفصل في الدعوى ودون أن يكون في ذلك أى مساس بحق المنازع في إقامته دعواه أمام القضاء غير مستوفية للشروط والقيود سالفة الذكر. وبمعنى آخر تكون دعوى المنازعة مقبولة أمام القضاء ولو لم يودع المنازع قبل رفيمها قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها ودون أن يراعى المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧٧ ، غاية ما في الأمر فإنه لا يترتب على إقامة دعواه في هذه الحالة وقف إجراءات المحجز والبيع بقوة القانون ويجوز للجهة الإدارية الحاجزة الإستمرار في التنفيذ قبل الفصل في موضوع الدعوى، مع ملاحظة أن حق الإدارة هذا حق مستمد من القانون مباشرة فلا يتوقف إستعماله على صدور حكم القضاء به.

٤ - وقد رتب القانون نفس هذا الجزاء في حالة الحكم في دعوى المنازعة بشطبها أو وقفها ، وكذلك في الحالة الاخرى المبينة بالمادة ، رغم إستيفاء الحاجز لكافة الشروط الاخرى السالف الإشارة إليها عند إقامة دعواه .

٥ — كما رتب القانون في الفقرة الثانية من المادة نفسها نفس الجزاء في حالة عدم تقديم المنازع لمستنداته عند قيد دعواه وبذلك وجب على المحكمة الحكم بالإستمرار في التنفيذ إذا ما طلب منها الحاجز ذلك – أى أن الإستمرار في التنفيذ في هذه الحالة معلق على شروط صدور حكم به من المحكمة بناء على طلب الحاجز – وينبني على ما تقدم أن إخلال المنازع بشرط الإيداع ومخالفته لمواعيد رفع الدعوى وقيدها لا يترتب عليها عدم قبول الدعوى وإنما رتب عليها القانون حق الحالة لا تمتبر من القانون بعدم قبول الدعوى والما لا تعتبر من حالات الدفع بعدم قبول الدعوى.

مادة (۲۷)

وحيث أنه بالنسبة لبحث مدى خضوع الدعاوى التى تُرفع إلى القضاء المستعجل لهذه القيود فإن المستفاد من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والتى أوجبت الحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة أن هذه القيود لا ترد إلا على الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة، ولا ثلث أن هذا النوع من الدعاوى لا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيه لان كافة الاحكام التى يصدرها هذا القضاء إلى اتصدر بصفة مستعجلة لا على وجه السرعة، وغنى عن البيان أن قانون المرافعات قد فرق بين المنازعات التى يفصل فيها بصفة مستعجلة وبين تلك التى يفصل فيها على وجه السرعة – فالاحكام الأولى أحكام مؤقتة ينتهى أثرها بإنتهاء أو بتغيير الظروف التى صدرت فيها ، بعكس النوع الثاني من الاحكام – أى التى تصدر على وجه السرعة فقد تكون بعكس النوع الثاني من الاحكام – أى التى تصدر على وجه السرعة فقد تكون كذلك كما قد تكون أحكام موضوعية وهذا هو الأغلب الأعم – وعلى ذلك كان لمشرع حرمه هذا الإختصاص وأفراد الحاكم الموضوعية بنظرها.

وحيث أنه بالإطلاع على نصوص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يبين أنها لم تتمرض إلى القضاء المستعجل وإختصاصه فى الفصل فى المنازعات التى قد تمرض عليه بشان حجوز إدارية – وإزاء هذا السكوت فلا مندوحة من تطبيق المادة ٧٥ من القانون نفسه التى نصت على أنه فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى جميع آحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون، وتطبيقا لهذا النص يكون للقضاء المستعجل الولاية الكاملة فى المنصل فى المنازعات التى عصرض عليه بشان الحجوز الإدارية مستى

(YY) false

توفرت فيها شروط إختصاصه الواردة في المادة ٤٦ من قانون المرافعات — كما الن هذه المنازعات تظل بدورها بعيدة عن كل قيد فرضه القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠١ أو المنازعات تظل بدورها بعيدة عن كل قيد فرضه القانون رقم ٣٠٨ لسنة التي يعكم فيها على وجه السرعة ، ولا شك في ان ما ورد في هذه المادة من شروط يجب على المنازع إستيفاؤها حتى يترتب على رفع دعواه وقف تنفيذ اجراءات الحجز والبيع الإدارين ، يعتبر من قبيل الإستثناء إذا ما قورنت هذه المنازعات بنظيرها في المجوز القضائية كدعوى الإسترداد مثلا وينبني على ذلك انه يجب تطبيق هذه الشروط أي الإستثناءات في أضيق الحدود لان الإستثناء لا يقلى عليه ، وعلى ذلك فيجوز للمنازع أن يقيم منازعته الشروط الواردة في المادة في شكل أشكال في التنفيذ متى توافرت في منازعته الشروط الواردة في المادة على إقامة الاشكال . وإختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة مستمد من الماتان للعائرة المنافية وهو قانون المرافعات.

وحيث انه متى تقرر ما تقدم من جواز إلتجاء المنازع إلى القضاء المستعجل بالاشكال في إجراءات الحجز والبيع الإداريين وان هذا الاشكال يكون منتجا لكافة آثاره المنصوص عليها في قانون المرافعات ومنها وقف تنفيذ هذه الإجراءات إلى ان يفصل فيه وذلك كله دون أن يستفيد في دعواه بالشروط الواردة في المادة ٢٧ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . (المنصورة الإبتدائية – مستحجل – ٢٧ من القانون ٢٠٨ – مشار إليه يمؤلف محمد كمال أبو الخير ص ٢٧).

١٠٥٤ - لا مجال لإعمال قيد الإيلاع المشار إليه بالمادة ٢٧ من قانون
 الحجز الإدارى أمام القضاء المستعجل في المنازعات المؤقنة التي تطرح عليه.

وحيث آنه حسيما تنص الحادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على الا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز ... ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة الطلوبات خزانة الجهة الإدارية الحاجزة.

وحيث أن القضاء جرى على أن قيد الإيداع المشار إليه في المادة ٢٧ لا مجال لإعماله أمام القضاء المستعجل في المنازعات المؤقتة التي تطرح عليه من الأفراد قبل الجهات الإدارية الحاجزة، على اعتبار أن المشرع لم يقصد من المادة المذاور القواعد العامة التي ينص عليها في اشكالات التنفيذ ومن بسط حماية القضاء المستعجل على الأفراد وتخليه عن إختصاصه العام المقرر في قانون المرافعات. (القاهرة للأمور المستعجلة ٥/٣/٣١ - القضية رقم ١٤٦٨ لسنة المرافعات عن منشور وفي نفس المعنى طنطا للأمور المستعجلة ٧/٢/٣١ على المتعجلة ١٩٥٩ - ١٩٥٩ -

١٠٥٥ - منازعة في الحجز - علم قيام المنازع بإيداع المطلوبات المجوز من أجلها والمصروفات خزانة الحهة الإدارية طالبة الحجز لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباضرة جميع ملطاتها وفقا للقانون العام بما في ذلك وقف إجراءات البيم إذا وجد ما يبرر ذلك.

لم تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحموز الإداري - والتي تقضى المادة ٧٧ منه بسريان حكمها على المنازعات القضائية

(YY) 5x44

الخاصة ببيم العقار - على عدم جواز نظر المنازعة امام المحاكم في حالة عدم قيام المنازع بالإيداع، ولم تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة، ويبين من مقارنة هذه المادة بالمادتين ٤٨٠ ، ٣٧٥ من قانون الرافعات الذي احالت إليه الذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع تقديرا منه للسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الإدارية رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في. إشكالات التنفيذ ودعوى الإسترداد، فإشترط لوقف هذه الإجراءات في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز، فإذا لم يقم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة للقضاء ان تمضى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون إنتظار الفصل في هذه المنازعة، ولكن ذلك لا يمنع الحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيم إذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره ، إذ الخطاب في المادة ٢٧ بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم ، فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع والإجراءات قبل تمام البيع إمتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها ، وليس في الأخذ بهذا النظر تعطيل لحكم المادة ٢٧ إذ للجهة الحاجزة أن تمضى في إجراءات البيع حتى غايته على الرغم من رفع المنازعة إلى القضاء ما دام لم يصدر حكم فيها بالوقف - وبذلك يتحقق غرض الشارع من توفير السرعة والضمان اللذين أراد توفيرهما للحجوز الإدارية . وإذ إنتهى الحكم المطمون فيه إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفا للقانون ايا

كان وجه الصواب في الاساس الذي إستند إليه. (نقض مدني ٢/٢٥ / ١٩٦٥ – العدد الطعن رقم ٢٥٤ – السنة ١٠ – العدد الطعن رقم ٢٥٤ . وفي نفس المعني مستأنف مصر ٢٤ / ٥/١٥ – القضية رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦٦ - القضية رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦٦).

عقد الإيجار وإيصالات سداد الاجرة باسم المدعية ليس امرا عسير التحقيق . وعقد الإيجار وإيصالات سداد الاجرة باسم المدعية ليس امرا عسير التحقيق . وعقد تركيب التليفونان والاوراق الصادرة من مصلحة التليفونات لم تعد اصلا لإثبات حيازة المشترك الفعلية للعين المركب بها التليفون والموقع بها العجز وإصطناع عقد العارية وإثبات تاريخه وإثبات تواريخ محاضر مرسى المزاد وإصطناع الفواتير وإثبات تواريخها كل ذلك سهل ميسور ولا يقع بملكية المدعية للاشياء المحجوزة . وقد وقع الحجز موضوع الدعوى في مواجهة المدعية ويحضورها فلم تبد ثمة إعتراض ولم تزعم أنها تملك شيئا من المنقولات المحجوزة بعد توقيع الحجز بخمسة وعشرين يوما وقبل موعد البيع بيومين إثنين والتراخي في رفع المدعوى امارة عدم الجد . (عابدين الجزئية ١٥ / ٥ / ١٩٧١ – القضية ٢١ لسنة ١٩٧١ ماني) .

١٠٥٧ - المسئولية عن إجراءات التنفيذ الجبرى - عدم مساءلة مندوب الحجز:

مقاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، مجتمعين أن المحضر الذي يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاؤ القانون أن يجرى التنفيذ الجبرى

(YY) Esta

بواسطتهم، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات ، فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التي يطلبون إتخاذها ، إعتبر المخضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبرى عمن أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء عن طالب التنفيذ الذي يسأل مشعولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٥٨ أسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/١٤).

١٠٥٨ - مستولية الدائن من الأضرار التي تحدثها إجراءات التنفيذ التي يباشرها ضد مدينه.

ولتن كان إتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهرى على أموال مدينه هو حق مقرر له لا يستوجب مستوليته ، إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التى فرضها القانون فى التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه الخطأ العمد أو الجسيم ، فإن قارف ذلك ثبت فى حقه ركن الخطأ الموجب للمستولية عن هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليها إلحاق الضرر بالغير.

(نقض مدنى - الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١).

٩ ه ٠ ١ - حجز مشوب بالبطلان - وجوب إحترامه :

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي إحترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المتصة .

(نقض جنائي ١٩٦٩/١٢/٢٧ ـ الطعن ١٢٠٠ ق).

١٠٦٠ - الحجوز الإدارية - طبيعتها - ليست أوامر إدارية :

لا تعد الحجوز الإدارية – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – من قبيل الأوامر الإدارية التى لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها بل هى وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائنة ، تحصيل ما يتاخر الدى الأفراد من الاموال الأميرية أو الضرائب أو الرسوم أو الديون وتختص المحاكم على هذا الاساس بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو عدم الاعتداد بها أو وقف إجراءات البيع الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالحجوز القضائية . (نقض

١٠٦١ - إسترداد - حيازة - قرينة على الملكية:

وجود المنقولات المحجوز عليها في عقار ، يعتبر قرينة قانونية على حيازة المستأجر أياها ، بل ملكيته لها . (القاهرة الإبتدائية ٢٤ / ٢ / ١٩٦٧ - المحاماة ٢٠ ص ١٤٢) .

١٠٦٧ - طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالحجز إستنادا إلى براءة ذمته من الدين . منازعة وقتية في التنفيذ . إختصاص قاضى التنفيذ بنظرها.

من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة إذ طلب منه الحكم بعدم الإعتداد بالحجز أن يرجع إلى حكم القاتون لاستظهار ما إذا كان الحجز قد توقع وفقا له مستوفيا أركاته الجوهرية أم لا فيعتبر

عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في بحثه هذا مساس باصل الحق ، وإذا كان المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالحجز الموقع في فإن إستنادهما إلى براءة ذمتهما من الدين المحجوز من أجله وإدعاء الطاعنة قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وقتى ، وليس فصلا في اصل الحق. (نقض مدنى – الطعن رقم 1 المالية على ق . جلسة ٤ / ١٩٧٨/٣/) .

١٠٦٣ - قاضى التنفيذ . إختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها فيما عدا ما إستثنى بنص خاص م ٧٧٥ مرافعات .

مفاده نص المادة ٣٧٥ من قاتون المرافعات وعلى ما أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع إستحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية عما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المحتص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستشنى بنص خاص. (نقض مدنى - الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة إستشنى بنص خاص. (نقض مدنى - الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ ق جلسة

١٠٦٤ - بيع إدارى - حكم مستعجل بوقفه - إستمرار البيع - خطأ تعويض .

متى كانت المحكمة المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات البيع حتى يفصل في الإسترداد ، وتم إعلان هذا الحكم للجهة الحاجزة ، فقد كان عليها أن توقف البيع بغض النظر عن عدم إيداع المدعى خزانتها المطلوبات التى وقع الحجز من أجلها . أما وهي لم تفعل وإستمرت في إجراءات البيع حتى تم فإن ذلك يكون خطا تقصيريا موجبا للتعويض إذا ما تحقق وقوع الضرر بسببه . (جنوب القاهرة الإبدائية ، ٢ / ٤ / ١٩٧٢ – القضية ٢٠١١ عسنة ١٩٧١ مدنى) .

١٠ - الحكمة المختصة بنظر الأشكال المرفوع قبل البدء في التنفيذ :

تنص المادة ٢٧٦ مرافعات على أن يكون الإختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى المدين محكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها .. ومفاد ذلك أن المنقول لدى المدين محكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها .. ومفاد ذلك أن المادة المذكورة حددت الإختصاص المحلى لقاضي التنفيذ للمحكمة التي تقع كما نصت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات على أنه يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي للدين أو في موطئه الأصلى وإلا كان باطلا . ومفاد ذلك أن إعلان السند التنفيذي هو من مقدمات التنفيذ ويجب على الدائن القيام به قبل الشروع في التنفيذ الجبرى وليس إجراء من إجراءات التنفيذ الجبرى ومن أم فإن الإختصاص الهلى يكون لموطن المدعى عليه وليس إلى المحكمة التي يجرى التنفيذ بعد . (عليدين الجزئية المنسية به ١٩٧٠ / ١٩٧١ – القضية ١٩٧٩ / ١٩٧٠ / المنفيذ) .

(YV) Sala

١٩٦٦ - قاضى التنفيذ - إختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها فيما عدا ما إستثنى بنص خاص:

ان القصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ - وعلى ما جرى، به قضاء هذه الحكمة - هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، وإن مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية ام وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير عما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في دعوي التنفيذ الموضوعية رقم ٢٥٨١ سنة ١٩٧٢ عابدين الذي تأيد بالحكم الصادر في الإستئناف رقم ٥٠٦٩ سنة ٩٠ ق القاهرة قد عرض لملكية المرحوم محمد أحمد راشد مورث المطعون عليهم الرابعة والخامس والسادس للعقار محل النزاع للفصل في منازعة التنفيذ الموضوعية المقامة من الطاعنة ، بعد ان تفاضل الخصوم في هذا الشان ، وإستندت الطاعنة في تلك المنازعة إلى إنها مالكة للعقار المذكور ولم تكن أسباب الحكم في هذا الخصوم زائدة عن حاجة الدعوى بل جاءت مرتبطة إرتباطا وثيقا بمنطوق الحكم، لما كان ما تقدم وكان ما يحوز من الحكم قوة الامر المقضى -- وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة -- هو

(YY) 5x44

منطوقه وما يتعمل بهذا المنطوق من الأسباب التي ترتبط به إرتباطا وثيقا ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطا في تطبيق القانون وقد اقام قضاءه على ما يكفى لحمله ، فلا عليه في هذه الحالة أن لم يتتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها إستقلالا طالما أن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها واورد دليلها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ومن ثم يكون هذا النمى على غير آساس. (نقض مدنى ٢٧ / ١ / ١٩٨٢) .

٩ - ١٠ المنازعة الموضوعية في التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه. المقصود
 بكل منهما.

المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم عليه المحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، والعبرة في ذلك بآخر طلبات للخصوم أمام محكمة أول درجة ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات الحتامية للطاعن أمام قاضي التنفيذ كانت الحكم بالإستمرار في تنفيذ الحكم رقم . . ، ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف المنازعة باتها منازعة وقتية إستنادا إلى أنها تدور حول إجراء وقتي لا يمس أصل الحق ورتب على ذلك إختصاص الحكمة الإبتدائية بنظر إستئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة

(نقض مدنى - الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣ / ١٩٧٨) .

۱۰۹۸ - إختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بكافة منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية - شرط إعتبار المنازعة من منازعات التنفيذ -مثال :

أن المشرع في قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي الصادر بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٦٨ والمعمول به إعتبارا من ٩/١١/١٩٦٨ إستحدث بنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات نظام قاضي التنفيذ ، وإختصه بنص المادة ٢٧٥ دون غيره بالفصل في جميم المنازعات الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها ، وأوجبت المادة الثانية من قانون إصداره على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى اصبحت من إختصاص محاكم آخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وإستثنى من ذلك الدعاوي الحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم ، مما مفاده أن إختصاص قاضي التنفيذ بالفصل في المنازعات المشار إليها إختصاص نوعي متعلق بالنظام العام ومن ثم يعتبر مطروحا دائما على الحكمة تقضى فيه من تلقاه نفسها فتحيل منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية المنظورة أمامها أيا كانت قيمتها إلى قاضي التنفيذ الذي أصبح مختصا بها طالما أنها تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم - والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معني المادة ٢٧٥ سالفة الذكر يشترط أن يكون التنفيذ جبريا وأن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الأول اقام دعواه إبتداء بطلب الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف

تنفيذ إجراءات الحجز الإداري الموقع في ٢٢ /٤ /١٩٦٧ حتى يقصل في الموضوع ساءة ذمته من مبلغ الدين المجوز من اجله فتكون هذه الدعوى مؤثرة في سير إجراءات التنفيذ ذلك أنه إذا ما قضى ببراءة الذمة إستقر الإيقاف المؤقت ليصيح نهائيا او قضى برفض الدعوى فيزول الإيقاف المؤقت وتستانف إجراءات التنفيذ سبرها وبالتالي تكون منازعة موضوعية في التنفيذ مما يدخل في إختصاص قاضي التنفيذ ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٧/٨/٧ بوقف التنفيذ مؤقتا قضاءا في مسألة لم تكن من إختصاص محكمة أول درجة أصلا وإنما إختصت بها تبعا لإختصاصها بالمسألة الموضوعية التي أصبحت من إختصاص قاضي التنفيذ وقد أدرك قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ الخصومة في شأتها أثناء قيامها أمام تلك الحكمة وقبل أن تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم فكان المتعين عليها اعتمال نص المادة الثانية من قانون الإصدار سالفة البيان بإحالة الدعوى بحالتها إلى قاضي التنفيذ وإذ إستمرت في نظرها وقبضت فيها بشاريخ ٢٤/٥/١٩٧١ ببراءة ذسة المطمون ضده الأول وتضمن قضاؤها هذا قضاءا بإختصاصها مخالفة فيه النظر الصحيح في القانون وإذ إستانف المحكوم عليهما (الطاعنان في الطعن الماثل) الحكم الذكور مما مقتضاه إعتبار مسألة الاختصاص مطروحة في الاستئناف ولكن محكمة الإستئناف قضت في الموضوع بحكمها المطعون فيه دون أن تعمل أحكام الاختصاص النوعي على الوجه القانوني فإن الحكم المطعون فيه يضحي مخالفا للقانون. (نقض مدني ٥/٦/١٩٨٣).

١٩٥ - ١ - القرار الصادر بعدم إختصاص المحكمة الجرئية بنظر
 المنازعة في التنفيذ وإحالتها إلى قاضى التنفيذ - طبيعته - حكم بعدم
 الإختصاص:

ان ندب قاضي للتنفيذ في مقر كل محكمة جزئية من بين قضأة الحكمة الإبتدائية وإختصاصه دون غيره بالفصل في جميع منازعات الننفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ لا يجعل منه دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ومن ثم فلا تعتبر إحالة الدعوى من محكمة المواد الجزئية المذكورة إليه مجرد قرار بإحالة الدعوى إداريا من دائرة المحكمة إلى دائرة آخرى من دوائرها وإنما هو في حقيقته قضاء ضمني بعدم إختصاص تلك المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى قاضي التنفيذ باعتباره المختص بنظرها _ لما كان ذلك - فيإن الإحالة وإن كانت قد إتخذت شكل القرار إلا أنها في حقيقتها حكم قضى بعدم إختصاص المحكمة المذكورة نوعيا ينظر الدعوى ومن ثم إحالتها إلى قاضى التنفيذ باعتباره الحكمة الختصة بنظرها ، ومؤدى ذلك أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها إعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٠ من قانون المرافعات وبالتالي فقد كان على قاضي التنفيذ نظر الدعوي والفصل فيها ، وإذ عاد فقضي بعدم إختصاصه بنظر الشق المستعجل منها الخاص بفرض الحراسة على عقار النزاع وبإحالته إلى محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة . وايده الحكم المطعون فيه في ذلك فإنه يكون قد اخطأ القانون. (نقض مدني .(1947/0/11

١٠٧٠ - إجراءات التنفية الجبرى على اختال التجاوية - تعدد المستأجرين - المفاضلة بينهم - تخرج عن الإختصاص النوعي لقاضي التنفيذ - نظام عام :

لما كان إستخلاص فسخ عقد الايجار او نفي ذلك هو من شان محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن تبين كيف أفادت الأوراق معنى ما إستخلصته وأن يكون هذا البيان سائفا ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول طلب التمكين من المحل التجاري محل المنازعة لرفعه قبل الأوان على سند من القول بان البين من الأوراق وما تقدم من مستندات أنه كان قد صدر حكم موضوعي بالإخلاء ضد المستاجر الاصلى (مورث المستاتفين) وأن هذا الحكم القضائي سابق على البيع وقد أبدى من يمثل الشركة مالكة العقار إعتراضه على البيع مستندا إلى ذلك الحكم . . . وقد ظهر من أوراق التنفيذ وعلى لسان المؤجرة أن هذا الحكم نهائي وإن المشترى والراسي عليه المزاد قد أبرما عقد إيجار مؤرخ ١ / ١١ / ١٩٦٦ مع الشركة مالكة العقار ومن ثم أضحى ضروريا أن يسبق طلب الفصل في طلب التمكين المطلوب في الدعوى الراهنة الفصل في صحة ونفاذ عقد الإيجار ١ / ١١ / ١٩٦٦ والصادر للراسي عليه المزاد ... إذ أن ظواهر الأمور تشير إلى إنقضاء عقد الإيجار المؤرخ ١ /٥/٩٦٣ أو في القليل تعدد عقود الإيجار بشان مكان واحد وصدورها من مؤجر واحد إلى مستأجرين متعددين وما يتطلبه هذا من مفاضلة بين العقدين ... ولا يدخل في نطاق خصومة التنفيذ أو في جوهر النزاع ومداره المفاضلة بين هذين العقدين وإسقاط احدهما

وذلك على فرض أن العقد المؤرخ ١ / ٥ / ١ ٩ ١٩ ٢١ لازال قائما ، وترتيبا على ذلك فإن طلب التمكين يكون سابقا لاوانه وبالتالى غير مقبول ، لما كان ذلك وكان لم ينب من الاوراق أن حكم الإخلاء المشار إليه في مدونات الحكم المطعون فيه كان ضمن مستندات الدعوى اثناء نظرها أمام محكمة الموضوع وكان إستناد الحكم المطعون فيه إلى وجود هذا الحكم على مجرد إدعاء المؤجر بالقول بأنه صدر وصار نهائيا فإن الحكم يكون علاوة على مخالفة النابت بالاوراق قد شابه الفساد في الإستدلال ، كما أن القول بأن المفاضلة بين عقدى الإيجار – على فرض قيام عقد المدين – لا تدخل في نطاق خصومة التنفيذ أو في جوهر النزاع ومداره لا يتفق وصحيح القانون – والامر هنا يتعلق بالنظام العام في مسالة الإختصاص يتفق وصحيح القانون – والامر هنا يتعلق بالنظام العام في مسالة الإختصاص النوعي ولهذه الحكمة أن تتصدى لها من تلقاء نفسها طالما كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع وقالت فيها كلمتها. (نقض مدنى

1 ، ٧١ - البيع الجبرى للمنقول - أثاره - إمتناع التمسك بقاعدة الحيازة في المنقول مند الملكية:

لما كان بيم المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الإيجار يعتبر بيم منقول وتسرى فى شاته المادة ٩٧٦ من القانون المدنى ، إلا أن النص فى هذه المادة على أن ومن حاز منقولا أو حقا عينيا على منقول أو سند لحامله فإنه يصبح مالكا له إذا كان حسن النية وقت حيازته و يدل على أنه لتطبيق هذه القاعدة فى المنقول يتعين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز

قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك إذ التصرف لا ينقل المكلية ما دام قد صدر من غيرمالك. ولكن تنقلها الحيازة في هذه الحالة وتعتبر سببا لكسب ملكية المنقول ، أما إذا كان التصرف صادرا من مالك المنقول إمتنع تطبيق القاعدة لان التصرف هو الذي يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف إليه ، ولما كان في البيع بالمزاد يعتبر المدين في حكم البائع والراسي عليه المزاد في حكم المشترى ، ولما كسان ذلك ، وكسان البين من أوراق الدعسوى أن الراسي عليسه المزاد (إبراهيم الشابوري) قد تلقى حيازة المنقولات الراسي مزادها عليه من مالك _ هو المدين مورث الطاعنين – فأنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية في هذا المقام ولا تصلح سند لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويبقى بعد ذلك البيع كتصرف جبري هو الذي يحكم علاقة طرفيه، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف البيان - قد إنتهي صحيحا إلى بطلان إجراءات البيم ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين (المدين والراسي عليه المزاد) إلى الحالة التي كانا عليها قبل رسو المزاد أي بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من بعده (الطاعنين) فإن قضاءه برفض طلب رد المنفولات إلى الطاعنين إستنادا إلى القول بتمملك الراسي عليمه المزاد هذه المنقولات بالحيسازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ومستوجبا نقضه. (نقض ١٧٤٠/١١/١٩٨٠ - الطعن ١٧٤٧ لسنة ١٥ ق).

١٠٧٢ - المنازعة في التنفيذ - ماهيتها - ما يشترط فيها :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات (التي خصت قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية إيا كانت قيمتها) ، بمشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من جراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته وإذ كانت الخصومة منعقدة بشان بطلان إجراءات بيع حق الإيجار وطلب المدين إعادة الحال إلى ما كانت عليه بإعادة تمكينه من العين المؤجرة له وبيعت جبرا ، وبالطبع سيؤثر الفصل في هذا الطلب على مجريات التنفيذ من وبيعت جبرا ، وبالطبع سيؤثر الفصل في هذا الطلب على مجريات التنفيذ من حيث مضيها قدما في إنتاج اثرها أو العدول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الإيجار المنفذ به وكل منا يتعلق به في خصومة التنفيذ. (نقض مدنى

۱۹۸۳ ما كان البادى ان المستشكل قد آقام الدعوى رقم ۳۸۷ سنة المام مدنى كلى شمال القاهرة طالبا الحكم ببراءة ذمته من المبلغ محل الحجز الإدارى الراهن ومن ثم واعمالا لنص المادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى تقضى المحكمة بوقف إجراءات البيع المحدد له يوم والمرتب على محضر الحجز الإدارى المتوقع بتاريخ إلى ان يفصل نهائيا في الدعوى الموضوعية المامة (الدعوى وقم ٤٨٤/ ١٩٨١ تنفيذ مسستعجل القاهرة جلسة المقامة (الدعوى رقم ٤٨٤/ ١٩٨١ تنفيذ مسستعجل القاهرة جلسة

4 · ٧ ا كانت الدعوى الموضوعية المقامة بالمنازعة في اصل الحق لم يفصل فيها بعد الامر الذي يتعين معه وفقا لنص المادة ٢٧ حجز إداري وقف

إجراءات البيع إلى أن يفصل فى الدعوي سالفة الذكر نهائيا (الدعوى رقم ١٣٨٧) لسنة ١٩٨٢ مستانف مستعجل القاهرة جلسة ٢٠/ ١ / ١٩٨٢).

الله وهو المستوى في ذلك أن يكون الاسترداد الموضوعية الموقفة للبيع وبين إقامة أشكال وقتى يستوى في ذلك أن يكون الاشكال قبل المجز بطلب وقفه أم بعد الحجز بطلب وقف مرحلة البيع ويتمين على قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للامور المستعجلة اجابته إلى طلبه إذا استبان له آخذا من ظاهر المستندات جدية القول بملكيته للمنقولات دون شك أو تأويل وهو ما خلت منه أوراق الدعوى الراهنة إذ ليس فيها ثمة دليل سوى ذلك القول المنسوب للحارس فيها ثمة دليل سوى ذلك القول المستشكل الراهن ولا في محضر الحجز بان جميع الممتلكات ملك لوائده وهو المستشكل الراهن ولا يرقى هذا القول لاثبات الملكية عن يقين ومن ثم يضحى الاشكال على غير سند جدى وترفضه لذلك المحكمة (الاشكال رقم ۲۹۷۱ / ۱۹۸۰ تنفيذ مستعجل القاهرة جلسة ۲۱ / ۱۹۸۰ تنفيذ مستعجل القاهرة جلسة ۲۰ / ۱۹۸۰ تنفيذ مستعجل

۱ ۱ و ۱ و الرأى الراجع والمتفق مع نصوص القانون وما استقرت عليه احكام المحكمة أن مدعى الملكية بالخيار بين رفع الدعوى الموضوعية وهى دعوى الاسترداد وبين اقامة أشكال وقتى يستوى أن يكون الأشكال قبل الحجز يطلب وقف مرحلة البيع ويتعين على قاضى التنفيذ بوصوفه قاضيا للامور المستعجلة اجابته إلى طلبه إذا ما استبان له آخذ من ظاهر المستندات جدية القول بملكيته للمنقولات دون ما شك أو تأويل أما إذا تبين له أن ظاهر الأواق لا يساند قول مدعى الملكية وأن الامر في حاجة إلى بحث موضوعى كالاحالة إلى التحقيق فانه يقضى برفض الاشكال وحكمه في ذلك حكم وقتى لا يغيد قضاء

(YY) 53L4

الموضوع عند طرح النزاع عليه إذ أن له أن يقضى بخلاف ما قضى فى الأشكال ذلك أن الحكم فى الأشكال إنما يصدر بعد بحث ظاهرى للأوراق بينما الحكم فى دعوى الاسترداد الموضوعية يصدر بعد بحث منعمق موضوعى (الدعوى رقم ١٩٨٢/١٧٠٢ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ٢٦/١/١٩٨٢).

۱۰۷۷ - ما كان مبتغى المدعى من دعواه هو الحكم له بعده الاعتداد بالحجز الموقع كطلب مامورية ضرائب المهن الحرة واعتباره كان لم يكن ولما كان الحاجز عن المأمورية المدعى عليها قد قرر بسداد المدعى لهذا الدين ورفع الحجز وقدم ضمن حافظته ما يفيد ذلك ومن ثم يكون البادى انتفاء مصلحة المدعى في الدعوى ويضحى الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة على سند جدى وتقضى به المحكمة (الدعوى رقم ٤٧١٦ / ١٩٧٩ تنفيذ مستعجل القاهرة جلسة

۱۸۰۸ - وحيث أنه وعن القول بان أموال مؤسسة دار مطابع الشعب الموقع عليها الحجز هي أموال عامة لا يجوز الحجز عليها فأنه ولما كان من المقرر أن الموال العامة هي العقارات والمنقولات المملوكة للدولة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار وقد أسبغ الشارع على هذه الأموال حصانة خاصة فأخرجها من دائرة المعاملات بما قضى به من عدم جواز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة ضمانا للانتفاع بها على الوجه الذي فصصت له ولما كان ذلك وكان البادى أن الأموال المحجوز عليها هي أموال عامة ولا يجوز الحجز عليها ، ومن ثم يكون الحجز باطلا (الدعوى رقم ٢٧٠٩ /

4 • ٧٩ - لما كان البادى من محضر الحجز الإدارى انه موقع على ماكينتين تعتبران عقاراً بالتخصيص لكونهما مخصصتان لحدمة العقار ومن ثم لا يمكن حجزهما استقلالاً عن العقار التابعين له وإذا خالفت الجهة الحاجزة ذلك فإن المجز يعتبر باطلا بطلانا مطلقا لكون قواعد التنفيذ متعلقة بالنظام العام ولا يجوز مخالفتها ومن ثم فان الحجز الإدارى المتوقع لدى المدين محل الدعوى المراهنة يكون بمثابة عقبة مادية يختص قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستحجلة برفعها درء للضرر الذى يحلق بالمحجوز عليه من حبس ماله المحجوز "بغير مبرر ومن ثم تقضى المحكمة بعدم الاعتداد بهذا المحجز واعتباره كان لم يكن (الدعسوى رقم ١٩٧٩/ ١٨٧١) تنفسيسذ مسستسعسجل القساهرة جلسسة

١٥٠٥ - لما كمان من المقرر آنه إذا توقع الحبجر الإدارى وكانت المنازعة تستهدف عدم الاعتداد بتلك المرحلة التى تمت فان المنازعة تكون تالية للتنفيذ وينظرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستمجلة كمنازعة تنفيذ مستعجلة يشترط لاختصاصه بها ضرورة توافر شرطين وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق وإذ كان ذلك وكان البادى أن ركن الاستعجال قد توافر فى الدعوى متمثلا فى الفسرر الذى قد يلحق بالمحجوز عليها من حبس مالها عنها وحرمانها من الانتفاع به كما وأنه بالنظر إلى ما تشير إليه ظاهر المستندات فى الدعوى من جدية المنازعة فى وجود الدين المحجوز من أجله والمتمثل فى قيمة الحسائر الناتجة عن عقد استغلال مسرح وبوفيه حديقة الفردوس الاندلسية والمقام بشأته الدعوى عن عقد استغلال مسرح وبوفيه حديقة الفردوس الاندلسية والمقام بشأته الدعوى الموضوعية رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة وإذ كان يشترط لصحة الحجز الإدارى أن يكون الدين حالة الاداء معين المقدار وخاليا من النزاع

الامر الذى يكون فيه الحجز قد وقع باطلا بطلانا ظاهر ومن ثم تقضى المحكمة بعدم الاعتداد بهذا الحجز واعتباره كان لم يكن (الدعوى رقم ٤٨٦٨/ ١٩٨٠ تنفيذ مستعجل القاهرة جلسة ٩/٦/ ١٩٨١).

۱۹۸۱ - الا يجوز لمؤسسة التامينات الاجتماعية أن تباشر اجراءات الحجز الإدارى إلا لتحصيل المبالغ التى تستحق لها بمقتضى نصوص القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۵۹ حيث تكون نصوص هذا القانون هى المصدر المباشر للالتزام بها وذلك كالاشتراكات والغرامات التى تترتب على مخالفة أحكام ذلك القانون والتى يحكم بها طبقا لنصوصه وذلك دون غيرها من المبالغ التى تستحق للمؤسسة فى ذمة احد الافراد أو الهيعات أو المؤسسات أو الشركات الاخرى كربع لاستشمار أموالها (إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية رقم كربع لاستشمار أموالها (إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية رقم عرارا / ۱۲ و ۱۹۲۲)، إلا أن الاوراق فى ظاهرها لا تسساند قسول

المستأنف بأن الحجز محل النزاع كان نتيجة قرض من الهيئة المستأنف عليها وقررت الهيئة في شأنه أن نظير البالغ المستعجلة لها من الاشتراكات والقوائد والغرامات عن هذه المستحقات وذلك حتى ٢٠ / ٤ / ١٩٨١ ، ومن ثم يضحى هذا السبب الأول المسطر بصحيفة الاستئناف على غير سند من القانون ، كما وأنه عن السبب الشانى فأنه مردود بأنه وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائى أو بحكم الحكمة أو بمقتضى القانون أو الاشكال للقام من المدين أو الفير أو لعدم وجود مشترى للمنقول المحجوز ، والبادى من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها أن الاشكال كان تلو المحجوز ، والبادى من ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها أن الاشكال كان تلو الأشكال ومن ثم فإنه لا يكون هناك مجال لتوقيع ذلك الجزاء (الدعوى رقم الاشكال ومن ثم فإنه لا يكون هناك مجال لتوقيع ذلك الجزاء (الدعوى رقم الاشكال ومن ثم فإنه لا يكون هناك مجال لتوقيع ذلك الجزاء (الدعوى رقم الاشكال ومن ثم فإنه لا يكون هناك مجال لتوقيع ذلك الجزاء (الدعوى رقم الاشكال ومن ثم فإنه لا يكون هناك مجال لتوقيع ذلك الجزاء (الدعوى رقم الاستأنف مستأنف مستحجل القاهرة جلسة ٢١ / ١٩٨٣).

۱۹۰۸ - المستقر عليه فقها هو أن لقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة أن يصدر احكاما بعدم الاعتداد بالحجز كلما كان الحجز باطلا بطلانا ظاهرا لا يحتمل الشك بمعنى أنه يتعين أن يكون بطلان الحجز ظاهرا لا يستدعى استظهاره بحث مسائل متنازع عليها نزاعا جديا (الدعوى رقم ٤٧١ / ١٩٨٢).

١٠٨٤ – المنازعة التالية لتمام الحجز يكون هدفها عدم الاعتداد بما تم من الجراءات بغية المفضاء بوقف الاجراءات في مرحلتها الحتامية ، ويشترط لاجابة المستشكل إلى طلبه ضرورة توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق

بمعنى أن يكون الطلوب ظاهر فيه الحق بلا شك أو تأويل ودون حاجة إلى خوض في بحث متعمق يمس أصل الحق (الدعوى رقم ٤٦١/ ١٩٨٣ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ١٩٨٨ /٤ /١٩٨٣).

۱۹۵۰ الما كان المستقر عليه فقها وقضاء هو أنه يشترط للقضاء بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع باعتبار أن ذلك منازعة تنفيذ مستعجلة تستهدف مرحلة وقف البيع ضرورة أن تشير الاوراق في ظاهرها إلى توافر شرطى الاستعجال وأن يكون البطلان المنسوب إلى الحجز ظاهرا واضحا لا يحتمل شمة شك أو تاويل وإذ كان ذلك وكان البادى آخذا من ظاهر المستندات صدور القرار الجمهورى رقم الحرة في ٢٦٦ في ١٩٧٠/٣/٢ باعتبار جمعية مؤسسة عبد الام المستانفة من الجمعيات ذات الصغة العامة ومن ثم فإنه وطبقا للقاعدة العامة لا يجوز الحجز على أموالها طالما صدر قرار جمهورى بتقرير صفة النفع العام لها وذلك أمر بديهي إذ يفترض الملاءة في الدولة أو المؤسسة الخاضع ذات النفع العام كما أن الغرض أن جميع دائني الدولة أو الشخص العام لابد وأن يحصلوا على ديونهم كاملة وهذه الميزة أيضا قد أصبحت تستفيد منها أموال بعض المؤسسات الخاصة ذات النفع العام (ذات صفة العامة) وذلك بمقتضى القرارات الجمهورية التي صدرت بتقرير صفة النفع العام لها.

وترتيبا على ما سلف فان الحجز المتوقع يضحى باطلا بطلانا ظاهرا لا شك فيه ولا تأويل ويتوافر الاستعجال المتمثل في حرمان الجمعية المستانفة ذات الصفة العامة من استغلال تلك المنقولات المجوز عليها في ممارسة عملها العام (الدعوى رقم ١٩٨٢ / ٢/٨٨).

1.8 م السنة على المحدودة الفسرائب أن تربط الضريبة لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الاداء وإذا لم يوافق المول على الربط احيل الحلاف إلى لجنة الطعن ولا يمنع ذلك من حق المصحلة في توقيع الحجز التنفيذ إذ يكون تقديرها واجب الاداء بعد الاخطار به ، وحيث أنه عصا أثاره المستأتفون من أن الدين المتوقع الحجز من أجله غير خال من النزاع وغير حال الاداء كما أنه غير معين المقدار وأن بعض السنوات قد سقط الحق فيها بالتقادم فأنه من للستقر في ضمير المحكمة أن الحجز الذي نحن بصدده قد توقع بناء على حق قانوني سليم فلا محل للخوض في موضوع الفسريبة ومقدارها فليس هذا من سلطة المحكمة عندما يطلب إليها الحكم بعدم الاعتداد بالحجز إذ هي لا تقضى بذلك إلا إذا كان الحجز ظاهر البطلان لا يحتاج استظهاره بحث في موضع النزاع واصل الحق (الدعوى رقم ما ١ مستأنف مستجعل القاهرة جلسة ١٩٨٣/٣/٣٨).

۱۹۸۷ - المنازعة في التنفيذ العقاري الاداري – ماهيتها: المادة ۲۷ منه القانون رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۰۵ ، بشأن الحجز الإداري والذي تقضى المادة ۲۷ منه بسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار، إذ نصت على أنه ولا توقف اجراءات الحجز والبيع الادارين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف اجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من اجلها والمصروفات خزانة الجهة الادارية طالبة الحجز » وأوردت شأن هذه المنازعات الاحكام المتعلقة بطريقة رفعها وإجراءات السير فيها والقصل فيها على وجه السرعة، تكون قد دلت على أن المنازعات الواردة بها هي التي ترفع أثناء اجراءات الحجز وقبل تمام البيع ، أما المناوي التي ترفع باحقية المدعة المائة ولات المناقبات القديم بهعه وببطلان الدعاوي التي ترفع باحقية المدعى المنقولات الذي تم ببعه وببطلان

(YY) Baller

اجراءات التنفيذ ، فلا ينطبق عليها ذلك النص ، ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، ولما كان المقرر في فقه ذلك القانون أن المشرع يقصد بدعوى الاستحقاق التي تندرج في عموم نص المادة ٤٨٧ من قانون المرافعات الذي يقضى بأن وجميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ، الدعوى التي ترفع من الغير أثناء اجراءات التنفيذ ، ويطلب فيها بطلان هذه الاجراءات مع استحقاق المقار المحجوز عليه كله أو بعضه ، وكانت الدعوى التي ترفع من الغير بعد انتهاء اجراءات التنفيذ ويعد رسو المزاد تعتبر دعوى ملكية عادية ، تنظر بالطريق العادي ويعمل في شانها بالقواعد الخاصة بالدعاوي العادية فانه لا يكون هناك ثمة وجه لقول الحكم المطعون فيه بأن نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري قد جاء طليقاً من كل قيد طالما كان هذا النص - على ما ورد بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - ماخوذا من احكام قانون المرافعات الخاصة باشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به ، كدعاوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق الفرعية، وذلك بعد تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الإدارية ، لما كمان ذلك ، وكمان الشابت أن الطاعن رفع الدعوى بأحقيته للعقار بعد اتتهاء اجراءات التنفيذ ورسو المزاد على المطعون عليه الخامس ، فأنها تكون دعوى استحقاق أصلية تنظر بالطريق العادي ويكون استئناف الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٥٠٥ من قانون الرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وليس بتكليف بالحضور ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقيضي

ببطلان الاستثناف المرفوع بعريضة ، على اساس انها منازعة فى التنفيذ وأن استثناف الحكم الصادر فيها يجب أن يكون بتكليف بالحضور فانه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه (نقض ٢٢/١/٢٢ – مجموعة المكتب الفنى - سنة ٢١ ص ٢٤٩).

1.4.4 - أثر القضاء ببطلان اجراءات الحجز الإدارى: قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان محضرى الحجز الاداريين واجراءات البيع نفاذاً لاحداهما . مؤداه . زوال الحجزين مادة ٣/٣٩ من قانون الحجز الادارى، النمى عليه بعدم قضائه باعتبار الحجز كان لم يكن لذات السبب لا يحقق سوى مصلحة نظرية بعنة . أثره . عدم قبوله (نقض ١٩٧٣/١٢/ الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٩ فضائية).

 ١٠٨٩ - محكمة الموضوع: الترامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيحح.

المنازعة الموضوعية في التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه ، المقصود بكل منهما ، الاولى هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، أما الثانية فتلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق . العبرة في ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة.

دعوى المحجوز عليه بيطلان محضر الحجز الإدارى تأسيساً على عدم التنبيه عليه بالوفاء الدين وكونه غير مدين للجهة الحاجزة . منازعة موضوعية في التنفيذ . القضاء بسقوط الحق في استثناف الحكم الصادر فيها لرفعه بعد الميعاد باعتبارها منازعة تنفيذ وقتية . خطأ وقصور .

المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح.

المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصبل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق والعبرة في ذلك بآخر طلبات للخصوم أمام محكمة أول درجة.

لما كان الثابت من الاوراق ان طلبات المطعون ضده الحتامية امام محكمة او درجة الحكم بصفة موضوعية ببطلان محضر الحجز الإدارى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين ، وكونه غير مدين للجهة الحاجزة ، فإن التكييف القانونى الصحيح للدعوى انها منازعة موضوعية في التنفيذ ، ويكون ميعاد استثناف الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة بوصفها قاضيا للتنفيذ أربعين يوما عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستثناف لرفعه بعد الميعاد باعتبار الدعوى منازعة تنفيذ وقتية فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون ، وحجبه هذا القضاء الخاطىء عن نظر الاستثناف مجا لسنة ١٩ غضائية).

١٠٩٠ - الدعوى بطلب عدم الاعتداد بالحجز الإدارى إستناداً إلى عدم نهائية الدين المحجوز به ، منازعة وقتية في التنفيذ :

مؤدى ذلك اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استنافية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها .

لا كان الواقع البين من الأوراق أن المطعون عليه اقيام دعواه امام قاضى التنفيذ بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع ضده على سند من أن دين الضريبة المحجوز به لم يستقر نهائياً في ذمته وأن تقديرات المامورية له لم يمن بها قانوناً ولازالت محل طمن منه لما يفصل فيه يمد ، فإن هذا الطلب هو بحسب صريح لفظه ومرماه طلب باتخاذ إجراء وقتى بوقف إجراءات الحجز الإدارى والبيع الذى تحدد موعده ابتناء عليه إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون المحجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ دون الديم في في التنفيذ ويكون استثناف لبيم في المتنفيذ ويكون استثناف لبيم الصادر فيه أمام الحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية . (الطمن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٤٤ للسنة ٤٥ على جلسة ٤١ / ١٩٩٥ م مراه الطمن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤٤ حاسات ١٩٠٨ م ٢٠ م ١٩٧٠ م ١٩٧٠ عالم ١٠٤٠).

توجيهات مصلحة الضرائب بشان الإشراف على إجراءات توقيع الحجز على المنقول ورفعه وتنفيذ البيع فيه

١٠٩٢ - أولاً: الاشواف على اجراءات توقيع الحجز على المنقول:

 ١ - يقوم مأمور الحجز الختص بتسليم أوامر الحجز للمندوب ليقوم بتنفيذها طبقا للقانون وتعليمات المصلحة منعا لبطلان هذه الاجراءات. وفي ضوء ما تضمنه كتاب الإدارة العامة للتحصيل المؤرخ في ٢/ ١٩ / ١٩٩٦ يراعى ما يلى:

- عدم اتخاذ اجراءات الحجز ضد الممول نظير المبالغ الصفيرة التي لا تزيد قيمتها على ٢٥ جنيها حتى لا تزيد تكلفة التحصيل على قيمة الدين، ويكتفى في هذه الاحوال بانتقال المندوب بالتحصيل او بإرسال مطالبة آخيرة بالسداد.

_ ينتقل مأمور الحجز مع مندوب الحجز في توقيع الحجز المنقول في الحسابات التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه . وله أن يعطى المول مهلة للسداد قبل توقيع الحجز ، وإذا رأى أن المأمورية يمكن أن تنظر في طلب تقسيط للممول يطلب منه تقديم طلب تقسيط، ويمكن له أن يتسلم هذا الطلب ويرفقه مع أمر الحجز ، كما يمكن له أن يقبل طلب الإسقاط إذا رأى أن الممول يستحق ذلك ويوصى بالإسقاط.

٧ - قيام المندوب بتوقيع الحجز على منقولات المول:

حتى ثاتى محاضر الحجز التى يقوم بتوقيعها مندوب الحجز سليمة ، فإن ذلك يتحقق بتوجيهات ومتابعة مأمور الحجز المستمرة لمندوب الحجز لمراعاة ما ياتى عند توقيع الحجوز:

(1) استيفاء كافة بيانات محضر الحجز ومراعاة توقيعه في خلال المواعيد القانونية وفي آيام العمل الرسمية وبحضور شاهدين يلزم أن يكونا من غير موظفي المصلحة أو مندوبي الحجز وأنه يحدد يوم البيع في آيام العمل الرسمية.

 (ب) وضع تقديرات مناسبة لقبمة المنقولات التي يقوم بتوقيع الحجز عليها.

(جـ) يجب أن يكون الحارس أمينا في واجبات الحراسة ولم تصدر ضده أحكام تبديد ، وإذا كان المول ينوي مفادرة البلاد فلا يعين حارسا.

د) مراعاًة إثبات أرقام البطاقات الشخصية أو العاتلية لكل من الممول والحارس والشاهدين مع إثبات محل إقامة الحارس والممول بحضور الحجز لاحتمال

الحاجه إلى هذه العناوين مستقبلا في حالة ترك الممول والحارس للعنوان الموقع فيه الحجز.

(هـ) إذا تبين للمندوب سبق توقيع الحجز على المنقولات التي سيتم توقيع الحجز عليها ، فعليه أن يثبت ذلك بمحضر الحجز ذاكرا تاريخ الحجز السابق. والجهة التي قامت بتوقيع الحجز.

٣ - يقوم مأمور الحجز بتوجيه نظر مندوب الحجز إلى ضرورة توقيع الحجز على الحقوق المعنوية للمنشأة بما فيها الجدك وحق الايجار ، وذلك في حالة عدم كفاية قيمة المتقولات الموجودة بالنشأة للضرائب والمصروفات المستحقة على الممول مع مراعاة:

(١) كتابة اسم مالك العقار ومحل إقامته كاملين بمحضر الحجز، وذلك لضمان وصول الخطابات التي سترسلها له المامورية عند إخطاره بتوقيع الحجز وعند إخطاره بإسم الراسي عليه المزاد في حالة بيع المنشأة.

(ب) عدم للخالاة في القيمة المقدرة للحقوق المعنوية للمنشاة بما فيها
 الجدك وحق الايجار لكي لا يكون ذلك بمثابة ضمان وهمى لمستحقات المصلحة
 قبل الممول.

(ج) إذا كان المحول المدين بالضرائب ليس هو مستاجر المنشاة من مالك العقار وإنما يستاجرها من الباطن ، في هذه الحالة لا يوقع الحجز على الحقوق المعنوية للمنشاة بما فيها الجدك وحق الإيجار ، ويقوم بتوقيع الحجز على المنقولات التي تخص الممول فقط واستبعاد المنقولات التي تخص المؤجر.

٤ - يجب على مأمور الحجز أن يوجه نظر مندوب الحجز للأشياء التى لا يجوز قانونا توقيع الحجز عليها ، وذلك حتى لا تتعرض محاضر الحجز في حالة توقيع الحجز على ما لا يجوز الحجز عليه للبطلان ، وفيما يلى بيان الأشياء التى لا يجوز الحجز عليها :

- الحقوق التي تتصل بشخص الممول مثل الشهادات الدراسية وتذاكر الاشتراك في وسائل الواصلات وحق السكن والخطابات الخاصة.. إلخ.

- براءات الاختراع التي لم تصدر بعد .

- العقارات بالتخصيص مستقلة عن العقار.

- المنقولات الزوجية جميعها والموجودة بسكن الممول.

الفراش والثباب في حالة ما إذا كانت الزوجة هي المدينة ويحجز على ما
 يزيد على ذلك صالون سفرة . ثلاجة . إلخ.

-- الكتب اللازمة لمهنة الممول وادوات الصناعة التي يستعملها بنفسه في عمله.

- الحبوب والدقيق اللازمة لقوته هو وعاتلته لمدة شهر.

جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو التماج ، ثما ينتقع به الممول وما
 يلزمها لغذائها لمدة شهر والخيار للممول.

 الأشياء المتبرع بها للممول أو الهكوم بها من ماكل أو ملبس أو أوراق مالية أو عقارات لتكون هي أو غلتها نفقة له.

(YY) **ist**a

- المبالغ المحكوم بها للصرف في غرض معين.
- المبالغ أو الاشياء الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها.
 - قيمة الاوراق التجارية الإذنية تحت بد الساحب أو المسحوب عليه.
 - الودائع في صندوق التوفير.
 - شهادات الاستثمار في حدود خمسة آلاف جنيه.
- الاموال السائلة المودعة بالبنوك في حالة وجود أموال اخرى تكفى لاداء
 دين الضريبة.
 - _ الأموال الخصصة لإدارة المرافق العامة.
 - مرتب المدين وماهيته وأجره فيما لا يزيد على الربح.
 - ــ الاموال الموقوفة وقفا جبريا.
 - .. الثمار المتصلة والمزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من ٥٥ يوما.
 - الملكية الزراعية للفلاحين طبقا لقانون الإصلاح الزراعي.

وقد سبق تناول هذه الاصوال تفصيلا في الموضوع الخاص بالأحكام العامة للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

ويجب على مامور الحجز أن يتأكد أن المندوب على علم تام بالأموال التى لا يجوز الحجز عليها ، فقد يصادفه أثناء توقيع محضر حجز المنقول بعض هذه الاشياء بما يتمين معه مراعاة عدم جواز الحجز عليها حتى لا يتمرض محضر الحجز للملان.

٥ - التأشير بالإجراءات التي يتبعها مندوب الحجز:

إذا اعترضت مندوب الحجز أية إشكالات بخصوص تنفيذ أوامر الحجز فيجب عليه عرض إشكالاته على مامور الحجز للعمل على حلها ، وذلك بالتنبيه بما يتبع من إجراءات حسب كل حالة، وفيما يلى بعض الامثلة لبعض الإشكالات التي قد تعترض مندوب الحجز وهو بصدد تنفيذ أوامر الحجز:

(1) إذا توجه المندوب اكثر من مرة لمقر منشأة الممول وذلك بغرض تنفيذ أمر الحجز الصادر ضده وكان في كل مرة يجد المنشأة مغلقة، ولم يتمكن من معرفة سبب غلق المنشأة. في هذه الحالة ينبه المامور مندوب الحجز بالتوجه إلى قسم الشرطة الواقع في دائرتها المنشأة لاصطحاب احد مامورى الضبط القضائي لاتخاذ إجراءات كسر الابواب أو فض الاقفال بالقوة لتوقيع الحجز وذلك كنص المادة ٥ من القانون ٢٠٨٨ لسنة ١٩٥٥.

كما يجب إن يوقع مامور الضبط القضائي على محضر الحجز وإلا كان محضر الحجز باطلا.

(ب) إذذا تبين لمندوب الحبيز أن المنشأة مغلقة بمعرفة النيابة الحسبية أو بمعرفة شرطة المرافق أو بمعرفة أية جهة أخرى، فتخطر الجهة واضعة الأختام بتحديد ميعاد لحضور مندوبها لفض الأختام وتمكن المامورية من توقيع الحجز نظير مستحقات المصلحة ، ويوقع مندوب الجهة واضعة الاختام على محضر الحجز ويتسلم صورة من هذا المحضر مع تحديد ميعاد للبيع . وعند حلول الموعد الخبيع تخطر الجهة واضعة الاختام لفتح المنشأة وتمكن المامورية من بيع المنتولات المعجوز عليها .

(ج) إذا تبين لندوب الحجز عند انتقاله لقر منشأة الممول لينفذ أمر الحجز الصادر ضده أن الممول اللدين ليس له وجود حاليا بالنشأة ويوجد بدلا منه ممول آخر، ففي هذه الحالة يتم الاطلاع على المستندات التي لدى المستغل الحالي لمعرفة مدى المستندات التي لدى المستندات، ثم يقوم الملمور بإخطار شعبة الفحص فورا لبحث المسقولية التضامنية بين الممول المدين وبين المستغل الحالي للمنشأة.

وفيما يلي مثال للإخطار :

مامورية ضرائب... - رقم الملف: / /

شعبة التحصيل – اسم المول

-- العنوان:

السيد الاستاذ/ مراجع شعبة الفحص

بمد التحية

برجاء العلم أنه عند القيام بتنفيذ أمر الحجز الصادر ضد الممول المذكور بعاليه اتضح أن المنشأة حاليا باسم السيد /

برجاء التكرم ببحث المستولية

التضامنية بين المستغل الحالى والممول المذكور ، وإفادتنا في حالة وجود مسئولية تضانية بينهما.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في 1 / ١٩

للامور المراجع

117.

٩٠ ٩٠ - ثانياً: الإشراف على إجراءات رفع الحجز:

إن الذى يحدث عمليا هو أن وفع الحجز يتم بناء على طلب وفع حجز يقدمه المحول للمأمورية بعد قيامه بسداد الضرائب المستحقة عليه ، وفى هذه الحالة يجب على مأمور الحجز عند استلامه للطلب المقدم من المحول لرفع الحجز أن يقوم بتسوية المركز الضريبي السليم للممول، بحيث يتحقق من قيامه بسداد كافة الضرائب وغرامات التاخير ومقابل التاخير ومصاريف الحجز ، فإذا اتضع أن المهول سدد ما عليه بالكامل في هذه الحالة يقوم المامور بإجراء الآتي:

١ .. يحرر مذكرة برفع الحجز الوقع على منقولات المول.

 عرض مذكرة رفع الحجز مع أمر الحجز على مراجع الشعبة لمراجعتها واعتمادها وفيما يلى نموذج لذكرة رفع الحجز التي يحروها مأمور الحجز.

ملف رقم - *ا - ا - ا -*

مامورية ضرائب

شعبة التحصيل

مذكرة بخصوص طلب رفع الحجز .

المقدم من المول

بتاريخ - / - / ١٩ تم توقيع الحجز على منقولات منشأة الممول المذكور وفاء لمبلغ قيمة الضرائب المستحقة عليه عن السنوات ١٩ / ١٩ وبتاريخ - / - / ١٩ تقدم الممول بطلب لرفع الحجز وبناء عليه قمنا بتسوية مركزه

اتضح أن رصيد الممول وقدره جنيه تسدد بالكامل، كما قام بسداد غرامات ومقابل التأخير ومصاريف الحجز بالقسيمة رقم بتاريخ - / - / ١٩٠. لذلك

نرى الموافقة على طلب رفع الحجز المقدم من المول.

تحريراً في - / - / ١٩. المامور

موافق

مراجع الشعبة

(إمضاء)

٣ -- بعد اعتماد مذكرة رفع الحجز من المراجع يقوم المامور بالتأشير لمندوب
 الحجز برفع الحجز على الطلب المقدم من الممول للمامورية لرفع الحجز كما يلى:

السيد / مندوب الحجز

يرفع الحجز الموقع بتاريخ / / ١٩ على منقولات الممول للسداد بالكامل.

٤ - يسلم طلب رفع الحجز لمتدوب الحجز ليقوم برفع الحجز وتسليم المجوزات للمسول ويثبت ذلك على أصل محضر الحجز وصورته ويوقع المول في الخانة المحصصة لذلك على ظهر محضر الحجز وتستوفى دمغة توقيع ٦٠ قرش على أصل محضر الحجز وكل صورة منه.

مِلادة (۲۷)

 و بعد قيام مندوب الحجز برفع الحجز يعيد طلب رفع الحجز واصل محضر الحجز لمامور الحجز المختص.

٦ - يكلف الماصور كاتب الشعبة المختص بالتاشير برفع الحجز للسداد وكاتب التقسيط إذا كان سبق صدور قار تقسيط للممول للتاشير بملف التقسيط بالسداد، وإذا لم يكن سبق أن صدر له قرار تقسيط وكان مدرجا باجندة البيوع فيؤشر أمام اسمه باجندة البيوع بالسداد الكامل. ويخطر كاتب بطاقات الحساب الجارى بتمديل رصيد بطاقة حسابه الجارى.

 يتم إرفاق طلب رفع الحجز ومذكرة رفع الحجز وكذلك أصل محضر الحجز مع أمر الحجز بملف الحجز.

ولكن يجوز لمندوب الحجز المكلف بالبيع الدارى وقف إجراءات البيع فى حالة سداد كافة المستحقات حتى يوم البيع بما فى ذلك غرامات ومقابل التأخير والمصاريف ، وفى هذه الحالة يقوم المندوب برفع الحجز دون حاجة إلى امر رفع حجز وذلك طبقا لصريع نص المادة (٢١) من قانون الحجز الإدارى ويتم رفع الحجز بإعلان يوجهه مندوب الحجز إلى المول والحارس برفع الحجز وبإخلاء سبيل الحارس من الحراسة.

هذا وتنظم إجراءات رفع الحجز بمعرفة مندوب الحجز البنود التالية.

(1) في حالة وجود الممول وقبول استلام المنقولات: يقوم مندوب الحجز بتحرير محضر برفع الحجز يوقع عليه كل من المندوب والممول والحارس ويقر الممول في المحضر باستلامه المجوزات كاملة كما ينص في المحضر الذكور على إخلاء سبيل الحارس إذا كان شخص آخر غير الممول. (ب) فى حالة غياب المول ومعرفة محل إقامته: يخطر المحول المحول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على محل إقامته للحضور فى الميعاد الذى يتم تحديده له لمنحضور لاستلام المنقولات المحجوزة على أن يوضح فى الخطاب الموجه إليه بائه إذا تخلف عن الحضور سيتم ترك المنقولات حيث كانت وقت الحجز وستترك هذه المنقولات فى حراسة أحد رجال الشرطة لحين حضوره واستلامه فإذا حضر تم تسليمه المحجوزات بموجب محضر يحرره مندوب الحجز ويوقع عليه هو والمحول والحارس إذا كان شخص آخر غير المحول – وإذا لم يحضر المحول يقوم المندوب بتحرير محضر برفع الحجز من اصل وثلاث صور يوقع عليه من شاهدين ترسل صورة منه للمحول على عنوانه بكتابه موصى عليه بعلم الوصول وتسلم صورة منه للحارس لإخلاء سبيله من الحراسة وصورة لمن عهد إليه تسليم المحجوزات للمول عند حضوره.

(ج) في حالة وجود الممول ورفضه استلام المنقولات: يقوم المندوب بعمل محضر برفع الحجز ويوقع عليه شاهدان وينبه على الممول باستلام المنقولات ويترك المنقولات في مكانها ولو كانت قابلة للتلف ويتم إخلاء سبيل الحارس.

(د) فى حالة عدم وجود المعول وعدم معرفة عنواته : يقوم المندوب بعمل محضر برفع الحجز ويوقع عليه شاهدان أحدهما من رجال الشرطة وتترك المتقولات فى حراسة رجل الشرطة والتنبيه عليه بتسلميها للممول عند حضوره.

١٠٩٤ - ثالثاً: الإشراف على إجراءات بيع المنقول:

بعد قيام مندوب الحجز بتوقيع الحجز على منقولات الممول وفاء للضرائب المستحقة عليه يجب على الممول المبادرة بسداد البالغ المستحقة عليه والمجوز على منقولاته فى نظيرها إما دفعة واحدة أو على أقساط وذلك بتقديم طلب تقسيط للمامورية – ففى حالة موافقة المأمورية على طلب التقسيط توقف اجراءات البيع. أما إذا لم توافق المأمورية على التقسيط، أو كان قد صدر قرار تقسيط للممول ولكنه لم ينتظم فى سداد الاقساط المستحقة عليه وقامت المامورية بإلغاء قرار التقسيط ، أو لم يسدد الممول المبالغ المستحقة عليه كما لم يتقدم بطلب لتقسيطها بالرغم من أن هذه الفرائب نهائية ، فى هذه الحالة يجب على مأمور الحجز اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الفرائب المستحقة على هذا الممول بالطريق الجبرى عن طريق تنفيذ البيع على منقولاته السابق توقيع الحجز عليها وعندما يتقرر تنفيذ البيع فهناك إجراءات يجب اتباعها قبل وبعد تنفيذ البيع وهو ما سنتناوله فيما يلى:

أولا - الإجراءات التي تتخذ قبل عملية البيع:

قبل القيام بإجراءات البيع يبجب على مأمور الحبجز الرجوع إلى أوراق الحجز وملف الفحص الخاص بالمول للتأكد كما يأتي :

۱ - إن الضرائب المزمع تنفيذ البيع في نظيرها نهائية ولا يوجد بشانها اى نزاع قضائى وفي حالة وجود أى نزاع قضائى يجب إيقاف إجراءات البيع طبقا للقانون ٣٠٠ لسنة ٧٢ الذى عدل نص المادة ٧٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ٥٠ -لجين صيرورة الضريبة نهائية.

٢ _ إن محضر الحجز السابق توقيعه على المنقولات المزمع بيعها قائم ، وإفا كان قد سقط فيلزم تجذيده قبل الشروع في تنفيذ البيع حتى لا تتعرض إجراءات البيع للبطلان.

(YY) Balla

٣ - إن المنقولات الزمع بيسها تخص المدين وانه لا توجيد اى دعاوى استرداد مرفوعة من الغير بشانها.

٤ - إنه في حالة توقيع الحجز على الحقوق المعنوية للمنشأة بما فيها الجدك وحق الأيجار يجب التأكد من إخطار المأمورية لمالك العقار الكائن به المنبشأة بانها قامت بتوقيع الحجز على المنقولات وحق الإيجار معا في خلال ثمانية ايام من تاريخ الحجز بكتاب موصى عليه بعلم الوصول والتأكد من ورود علم الوصول تأكيدا لاستلام المالك لهذا الإخطار وفي حالة ارتداد الإخطار يراعى تطبيق المادة 184 من القانون ١٩٩٣.

 م إنه لا توجد أى اعتراضات مقدمة من الممول أو من الغير ، وفي حالة وجود أى اعتراضات فيجب دراستها لبحث مدى احقية الممول أو الغير فيها قبل تقرير تنفيذ البيع.

٣ - وجود أو عدم وجود حجوز إدارية أو قضائية أخرى على نفس المنقولات الزمع بيمها لمراعاة ديون هذه الجهات وأى من هذه الحجوز الموقع أولا مع اخطار هذه الجهات بميماد البيع.

٧ - إن الرصيد المدين للممول صحيح.

وبعد الدراسة على النحو السابق بيانه يقوم مامور الحجز بإجراء الآتي:

١ - إذا كان الحجز موقعا على المنقولات والحقوق المعنوية وكان لا يوجد عمال بالنشاة - حسب إقرار الممول ، أو كان الحجز موقعا على منقولات مادية فقط، فهنا يكون للمأمورية حق تنقيذ البيع دون الحصول على موافقة اللجنة

(YY) Salue

الشلاثية المشكلة طبقا للقرار الوزاري الصادر من وزير العمل برقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩، حيث إن المامورية حلت محل المول في بيعها.

٢ - إذا كان الحجز موقعا على المنقولات والحقوق المعنوية بما فيها الجدك وحق الايجار ، وكان هناك عمال بالنشأة فيجب على مأمور الحجز تنفيذ القرار ٩٩ لسنة ٦٩ وذلك بإخطار مديرية القوى العاملة التى يتبعها الممول لتحديد جلسة طبقا للقرار للذكور ويحرر هذا الخطاب من اصل وصورتين الاصل يرسل لديرية القوى العاملة والعمورة الاولى ترسل للممول، والثانية تبقى ضمن أوراق المجز الخاص بالممول وفيما يلى نموذج من هذا الإخطار.

مأمورية ضرائب

شعبة التحصيل إسم للممول:

رقم الملف :

نشاطه : عنوانه :

السيد/ مدير مديرية قوى عاملة

بعد التحبة

نحيط سيادتكم علما بأنه مستحق على الممول المذكور بعاليه

رصيد ضرائب متآخرة قدرها عن السنوات

19 / ١٩ وحيث إن المول الذكور غير متجاوب مع المامورية في

سداد المستحق عليه . لذلك فإن المامورية قررت السير في اتخاذ إجراءات البيع الجبرى لمنشأة الممول . لذلك نرجو من سيادتكم تحديد جلسة في اقرب وقت ممكن طبقا للقرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ٦٩ للموافقة على تنفيذ البيع.

رجاء العلم وإفادتنا بميعاد الجلسة المذكورة في أقرب وقت ممكن. ٧

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام

144 / /

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام

ويزيل هذا النموذج بإخطار الممول بصورة نما تم إرساله إلى مديرية القوى العاملة على الوجه التالي:

السيد / نشاطه عنوانه

بعد التحية

بخصوص الضرائب المستحقة عليكم والمتخلف عن سدادها.

رجاء العلم.

المسطر بعاليه صورة ما أرسل لمديرية العمل الختصة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في / / ١٩

المأمور المراجع مدير التحصيل المدير العام

وبناء على ذلك ستقوم مديرية العمل بتحديد ميعاد الجلسة وتخطر به كل

من مامورية الضرائب ومكتب التأمينات الاجتماعية والممول وتشكل اللجنة من مدير القوى العماملة رئيسا ومراجع الحجز بالمأمورية ومدير مكتب التأمينات الاجتماعية أعضاء، وفي الجلسة المحددة إذا لم يتم الاتفاق مع الممول على سداد الضرائب والتامينات المستحقة عليه يتم إصدار قرار بالموافقة على تنفيذ البيع وينص في القرار على أن مشترى المنشأة يلتزم بتشغيل الممال وذلك رعاية من الدولة للعمالة بالمحافظة على حقوقهم وعدم تشريدهم.

٣ - بعد الحصول على موافقة اللجنة الشكلة سابقا طبقا للقرار ٩٩ لسنة ٢٩ يقوم مأمور الحجز بتحديد ميعاد للبيع ويوجه إنذار بالبيع للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل مبعاد البيع بشمانية أيام على الاقل، وإذا كان الحارس غير الممول يتم إخطاره أيضا بميعاد البيع لتقديم المحجوزات ويقيد ميعاد البيع باجندة البيوع . وفيما يلى نحوذج الإنذار البيع الذي يرسل للممول:

مامورية ضرائب – موصى عليه بعلم الوصول شعبة التحصيل – ملف رقم / / / السيد / نشاطه عنواته

بعد التحية

نحيطكم علما باتنا حددنا يوم للوافق / / ١٩ الساعة المأشرة صباحا لتنفيذ البيع على كافة منقولاتكم السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة المأمورية

(YY) Sala

وفاء لكافة الضرائب وغرامات ومقابل التاخير ومصاريف الحجز

مليم جنيه

المستحقة عليكم وقدرها عن السنوات

.14 / 14

لذلك نرجوكم التواجد في الزمان والمكان الهددين للبيع وإعداد كافة المجوزات وتسليمها للسيد / مندوب الحجز بالمامورية لينفذ البيع عليها وفاء لكافة المستحقات.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثق الاحترام

تحريرا في / / ١٩

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام

ملحوظة : الجملة التي تحتها خط تضاف في حالة تعيين الممول حارسا على المنقولات.

وفيما يلى تموذج للخطاب الذي يوجه للحارس إذا كان الحارس غير الممول.

مأمورية ضرائب – موصى عليه بعلم الوصول

شعبة التحصيل – رقم لللف

- أسم المول

السيد/ عنواته

بعد التحبة

الموافق

نحيطكم علما باننا قد حددنا يوم

. ا ١٩ الساعة العاشرة صباحا لبيع منقولات منشاة الممول المذكور بعاليه وفاء للضرائب المستحقة عليه، وحيث إنكم الحارس على المنقولات الموقع عليها الحجز في / / ١٩

فنرجو إعداد كافة المحجوزات وتسليمها للسيد / مندوب الحجز بالمامورية لتنفيذ البيع عليها.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثق الاحترام

تحريرا في / / ١٩

المأمور المراجع مدير التحصيل المدير العام

٤ - بعد إنذار المصول بالبيع يتولى مامور الحجز الإشراف على إجراءات الإعلان عن البيع، فإذا استقر واى المامورية على النشر عن البيع بالصحف ، ففى هذه الحالة يجب على مامور الحجز إرسال خطاب للإدارة العامة للحجز والتحصيل بمصلحة الضرائب قبل ميماد البيع باسبوعين على الاقل ويرفق معه عدد ١٧ (سبعة عشرة) نسخة من إعلان البيع ، وذلك حتى يمكن إتمام النشر عن البيع قبل موعده بوقت كاف في جريدتين يوميتين.

وقيما يلي نموذج للخطاب الذي يوجه للإدارة العامة للتحصيل:

مأمورية ضرائب - اسم المول:

شعبة التحصيل - رقم الملف:

ـ مرفقات عدد ۱۷ نسخة من

```
إعلان البيع
 السيد الاستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب:
                                                  بعد التحية:
           نرجو الإحاطة بانه يستحق على الممول المذكور بعاليه مبلغ
                                جنيه.
                                                       وقدره
ضرائب تجارية وإيراد عام (أو ضريبة موحدة ) نهائية مستحقة عليه عن
            19 / 19 وذلك على نشاطه
                                                   السنوات
           وهو متوقف عن سدادها بالرغم
                                                    بالعنوان
         من أنها نهائية وتم صدور قرار اللجنة المشكلة طبقا لقرار وزير
       العمل رقم ٩٩ لسنة ٦٩ بتاريخ / / ١٩ بالموافقة على
       تنفيذ البيع ، ونظر لأهمية البيع فإننا نرسل لسيادتكم عدد ١٧
                         نسخة من إعلان البيع الذي تحدد له يوم
           الموافق
                      / ١٩ الساعة العاشرة صباحا
           رجاء التكرم بالتنبيه إلى النشرعن البيع المذكور بجريدتين
                      يوميتين قبل ميعاد البيم بوقت كاف وإفادتنا.
                           وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثق الاحترام
                                 تحيرافي / / ١٩
```

المامور المراجع مدير التحصيل

للدير العام

(YY) 53L4

وفيما يلى نموذج للإعلان عن البيع ، ويجب ختم النشر بخاتم شعار الجمهورية للمامورية ويحرر منه عدد ١٨ نسخة للاحتفاظ بنسخة منها ضمن أوراق الحجز الخاصة بالمعرل وإرسال ١٧ نسخة للإدارة العامة للتحصيل.

بيع هام بالمزاد العلني

تملن مأمورية ضرائب عن تحديد يوم الموافق / / ١٩ الساعة العاشرة صباحا لبيع منشأة الممول ونشاطه عنوانه

وفاء للضرائب المستحقة عليه ويشمل البيع المنقولات وفيها مكاتب - دواليب - مراوح . . إلغ والحقوق المنوية للمنشأة ما فيها الجدك والتركيبات وحق الإيجار فعلى راغبى الشراء المضور في الزمان والمكان المحددين للبيع وعلى الراسى عليه

والمعاينة يوم / / ١٩

المزاد سداد الشمن فورا ونقدا.

المأمور الراجع مدير التحصيل المدير العام

٥ - يكلف مامور الحجز كاتب الحجز بإرسال نسخة من إعلانات البيع للمسولين من ذوى النشاط المشابه، أو عمن يعتقد في رغبتهم في دخول المزاد بخطابات موصى عليها بعلم الوصول قبل اليوم المحدد للبيع بوقت كاف أو تحرر نشرة بيع عربها المندوب على تجار الصنف لاخذ علمهم قبل ميعاد البيع. T - قبل اليوم المحدد للبيع بيومين على الأقل يقوم مأمور الحجز بتكليف مندوب الحجز باللصق عن البيع، وذلك باستعمال الاستمارة رقم ٥ أ٥ حجز وهي عبارة عن نموذج مطبوع للإعلان عن البيوع وفي حالة عدم وجود هذه الإعلانات المطبوعة فيتم كتابة الاعلانات على ورق عادى بحيث يشتمل على البيانات الآتية: اسم المأمورية - اليوم المحدد للبيع - الزمان والمكان المحددين للبيع - اسم الممول الذى سينفذ البيع ضده - بيان المنقولات المزمع ببعها من واقع محضر الحجز - دعوة راغبى الشراء للحضور في الزمان والمكان المحدين - الإفادة بالتزام الراسى عليه المؤاد بسداد الشمن فورا ونقدا - وتحديد يوم للمعاينة وساعة الماينة وإيضاً توقيم المأمور والمراجع ومدير التحصيل والمدير العام.

وهذا ويقوم مندوب الحجز بلصق إعلانات البيع على باب أو أبواب المنشأة وفي المكان الذي توجد به الأشياء المحجوزة وبلوحة إعلانات قسم الشرطة أو مكان العمدة أو الشيخ التابع له منشأة الممول - وبلوحة إعلانات المأمورية ويجب على مندوب الحجز تحرير محاضر بإتمام عملية اللصق موقعا عليها من الممول أو أحد عمال المنشأة ومن مندوب الشرطة وتحفظ هذه المحاضر بشعبة الحجز مع الاوراق الخاصة بالبيم.

بتم إخطار مكتب الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية النابع لها الممول
 بمعباد البيع لإيفاد مندوب من قبله لحضور جلسة البيع ، كما يجب إخطار اية
 جهة اخرى تكون دائنة بمالغ للممول.

ثانياً - الإجراءات التي تتبع عند تنفيذ البيع في اليوم الحدد له:

إجراءات قبل عملية البيع (قبل فتح جلسة المزاد):

١ - في اليوم المحدد للبيع وقبل الساعة المحددة لفتح جلسة المزاد يتوجه

مندوب الحجز بصحبة مأمور الحجز المختص إلى مقر منشأة الممول التى سيتم تنفيذ البيع فيها ويطلب مندوب الحجز من الممول إذا كان هو الحارس على المنقولات - أو من الحارس - إذا كان الحارس غير الممول - تقديم المنقولات المحجوزة ويقوم بجردها للتأكد من مطابقتها لما هو وارد بمحضر الحجز ، ويقوم المندوب بتحرير محضر بجرد المنقولات وفي حالة وجود نقص في بعضها فيجب أن يبين ذلك في محضر جرد المنقولات.

٢ _ يحرر المندوب محضر جلسة المزاد ليثبت فيه حضور مندوبى الجهات الاخرى المدائنة للمحول والتي قامت بتوقيع الحجز على نفس المنقولات، كما يثبت أي إعتراضات أخرى تقدم من المحول أو من الغير ويتم التوقيع على محضر جلسة المزاد من كل من مندوب الحجز ومأمور الحجز وكل من أبدى اعتراضه أو طلب إثبات دين له ويتم تسليم صورة منه لكل من طلب إثبات دين مستحق له قبل المحول.

سلمع مندوب الحجز بإلقاء شروط الدخو ل في المزاد على مسامع الحاضرين وهذه الشروط غالبا ما تكون كما يلي:

(١) من يرغب في دخول المزاد يسدد تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة أول عطاء، وأنه سيدفع له في آخر الجلسة إذا كف يده عن المزايدة:

(ب) أساس البيع هو المعاينة.

. (جم) يشتمل البيع المنقولات الموجودة بالمنشأة وكذا الحقوق المعنوية للمنشأة بما فيها الجدك وحق الإيجار (إنا كان الحجز موقعا على الحقوق المعنوية ايضاً).

(د) المزاد يطهر العين من الديون.

(YY) Sala

(هـ) على الراسي عليه المزاد سداد الثمن فورا ونقدا، وفي حالة عدم الوفاء
 بالثمن يعاد البيع على مسعوليته.

٤ - يقوم مندوب الحجز بتحرير كشف باسماء المتزايدين من أصل وصورة، ويقوم بملء بياناته أولا باول بعد تلقى التامينات من المتزايدين الواحد تلو الآخر موضحا اسم المتزايد وعنوانه ورقم وتاريخ بطاقته والتامين المدفوع، وتوقيع من يكف يده عن المزايدة واستلام التامين في آخر جلسة المزاد، وبيانات هذا الكشف فيسما عدا عنوان المتزايد ورقم وتاريخ بطاقته وجهة صدورها تحرر ايضاً في الاستمارة ٥ حجز التي يجب ملء بياناتها من واقع هذا الكشف في نهاية الجلسة وضما يلى نموذج الكشف.

مامورية ضرائب - اسم الممول: شعبة التحصيل - رقم الملف:

كشف باسماء المتزايدين في جلسة مزاد بيع منشأة الممول المذكور بعاليه المحدد لها يوم / / ١٩

أسم المتزايد عنوانه رقم بطاقته الشخصية قيصة توقيع المتزايدة او العسائلية وتاريخ التأمين يده عن المزايدة واستسلام التأمين وحسهة صدورها المدفوع في آخر جلسة

(YY) Sala

•	جنيب				
ثوقيع	٠			• •••	– 1
توقيع	0,				۲ – ۰۰۰۰۰۰
عليه المزاد	ه الراسى	••			~ ~ T
توقيع	٥.,				
توقيع	• • •			• • • • • •	•
توقيع	٠		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• ••••	۳
			19	1	تحريرا في /

الراسي عليه المزاد / الشاهدان / شرطى المأمورية / مندوب الحجز/ بحضور مأمور الحجز المختص

إمضاء

ملحوظة:

الراسي عليه المزاد لا يوقع في خانة الذين يكفون عن المزايدة واستلام التامين رائما يكتب في الخانة عبارة الراسي عليه المزاد

 ه ـ يقوم مندوب الحجز بعمل خط سير للمزاد من أصل وصورة لتتبع عطاءات المتزايدين ويكتب اسماء المتزايدين في خط سير المزاد مع ترك مسافة بين اسم كل متزايد والأسم التالي له.

إجراءات تنفيذ البيع (فتح جلسة المزاد وإرساء المزاد) :

١ - بعد قيام مندوب الحجز بتحصيل التأمينات من الراغبين في دخول

المزاد وملء بيانات كشف المتزايدين وخط سير المزاد يفتح جلسة المزاد ويتلقى عطاءات المتزايدين ويكتب عطاءاتهم أمام أسمائهم بخط السير، وتتوالى مناداة مندوب الحجز حتى يرسى المزاد على صاحب أكبر عطاء بعد مضى خمس دقائق دون أن يتزايد عليه متزايد آخر. وبعد إرساء المزاد لا يلتفت لاى عروض بالزيادة فى الثمن يتقدم بها مهما كان مقدار هذه الزيادة ولو تحقق معها صالح الحزائة العامة.

وفيما يلي تموذج لحط سير المزاد:

مأمورية ضرائبملف رقم: / / /

شعبة التحصيل والحجز

خط سير مزاد بيع منقولات الممول بجلسة / / ٢٠٠٢

جہ جہ

۱ – المتزايد / ۳۰۰ ۲۹۰ ۵۶۰ کفت يدی عن المزايدة توقيع المتزايد

۲ - المتزايد / ۳۲۰ ، ۳۹۰ ، ۵۱۰ کفت يدى عن المزايدة توقيع المتزايد

٤٠ المسرايد / ۲۷۰ کسفت يدی عن الزايدة توقسيع المزايد

۵ - المتزاید / ۳۵۰ ۲۱۰ ۵۲۰ ۵۲۰ ۵۲۰ کفت یدی عن المزایدة توقیم المتزاید

تحريرا في 🕴 / ١٩

مندوب الحجز بحضور مأمور الحجز

إمضاء

● حالات الكف عن البيع: إذا كانت المنقولات التى ينفذ فيها البيع قابلة للتجزئة ، ففى هذه الحالة يجب أن يقصر مندوب الحجز البيع على الجزء الذى يفى ثمن بيعه بمستحقات المصلحة ، ويحرر فى ملفه محضر بعد إرساء البيع بالنسبة لهذا الجزء أو الاجزاء المباعة ، وإذا كانت هناك ديون لجهات اخرى وكانت هناك حجوز إدارية أو قضائية موقعة على نفس المنقولات وأخطرت بها المام رية فيستم المندوب فى التنفيذ حتى تحصيل هذه الديون بالكامل.

۲ - بعد أن يرسى مندوب الحجز المزاد على صاحب اكبر عطاء يطالب
 بباقى ثمن البيع وهو عبارة عن الفرق بين الثمن الراسى به المزاد والتأمين المدفوع
 وبعد السداد يعطى المندوب إيصالا للمشترى (استمارة ٣٣ ع ح).

٣ - ثم يقوم مندوب الحجز بتحرير محضر بيع المنقولات (استمارة رقم ٥ حجز) من أصل وصورة مستوفيا جميع بياناته وهي اسم المامورية وإسم المعول المدين وقيمة المبالغ للستحقة عليه وأنواعها حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع - وتاريخ وساعة وسبب تنفيذ البيع - وبيان المنقولات المباعة ووصفها ومحل بيعها - وساعة فتع وقف جلسة المزاد وأسماء المتزايدين - والشمن الراسى به المزاد واسم الرابى عليه المزاد ويحتوى على توقيع الشاهدين وتوقيعات باقى المتزايدين على إقرار منهم بالكف عن المزايدة واستلامهم للتامينات المدفوعة منهم.

- وتوقيع الراسى عليه المزاد باستلام المنقولات المباعة ولصورة من محضر البيع مع استيفاء الدمغة على الأصل والصورة. ويوقع على محضر بيع المنقولات كل من الشاهدين والحارس والمصول ومندوب الحجز بالاضافة إلى توقيعات المتزايدين بالكف عن المزايدة والراسى عليه المزاد.

ويرفق بمحضر البيع كشف أسماء المتزايدين وخط سير المزاد.

٤ - في حالة بيع الحقوق المعنوية للمنشاة بما فيها الجدك وحق الايجار يجب على مندوب الحجز أن يضمن محضر البيع الشرط الآتي: يتعهد المشترى بان يخضع لما يوجبه قانون السجل التجارى من إجراءات بدون أية مسئولية على مصلحة الضرائب في ذلك.

كيفية تسوية ثمن البيع:

بعد تحصيل ثمن البيع من الراسى عليه المزاد يقوم مندوب الحجز بتسوية الثمن حسب اولوية المستحقات فى الاقتضاء خلف محضر بيع المنقولات وذلك باستيفائها حسب الترتيب الذى اوردته المادة ٢٤ حجز إدارى والتى جاء بها .

و تخصم أولا من المبلغ المبالغ المتحصل من البيع مصروفات الإجراءات ومصروفات الإعداد والنشر والنقل واجرة الحراسة واجرة مكان البيع وعمولة البنك والسماسرة والصيارف في بيع الاسهم والسندات واجور الخبراء في تقويم المجوزات ويخصص الباقي لاءاء المبالغ المجوز من اجلها ٤ . وذلك باستيفاء مصاريف محضر أو محاضر الحجز السابق توقيعها على منقولات بواقع ٢,٠٠٠ لكل محضر مصاريف محضر البيع تجهيز المجوزات، مصاريف النشر عن البيع،

مصاريف نقل الأشياء المحجوزة أجرة الحراسة إذا كانت الحراسة باجر، أجرة المكان الذى عرضت به المحجوزات (شونة أو سوق أو صالة بيع) أجور الجبراء فى تقويم المحجوزات والباقى لحساب الفسرائب المستحقة على الممول. فإذا كان رصيد الممول مسددا بالزيادة، وكان قد تم تحصيل كافة المستحقات حتى تاريخ البيع يتم رد هذا المبلغ المسدد بالزيادة للممول عن طريق إدارة الحسابات . أما إذا لم يكن حوسب حتى تاريخ البيع واستحقت ضرائب أخرى، ففى هذه الحالة يتم إجراء المقاصة تلقائيا ويتم رد الباقى للممول إن وجد عن طريق إدارة الحسابات بإدارة صدائب المخاطة المختصة .

إعادة المزاد على مسئولية الراسي عليه المزاد المتخلف:

إذا لم يسدد الراسى عليه المزاد باقى ثمن البيع يقوم مندوب الحجز بإعادة المزاد على مسعوليته في الحال، وفي حالة نقص ثمن البيع في جلسة المزاد الثانية عن الثمن في الجلسة الأولى يقوم مندوب الحجز بتحصيل الفرق من تأمين الراسى عليه المزاد في الجلسة الأولى (المتخلف عن أداء باقى الثمن) وإذا لم يف التأمين بالفرق فيلزم الراسى عليه المزاد المتخلف بأداء الفرق، وفي حالة عدم السداد تقوم المامورية بتوقيم الحجز ضد الراسى عليه المزاد المتخلف بالفرق.

وإذا لم يتقدم أحد للشراء في جلسة المزاد المعادة في الحال على مسعولية الراسى عليه المزاد المتخلف، يقوم مندوب الحجز بتأجيل البيع إلى جلسة آخرى على مسعوليته أيضاً وتتخذ إجراءات اللمت والنشر عن البيع في الجلسة الجديدة بنفس الإجراءات، وإذا وصل ثمن البيع إلى الشمن الذي وصل إليه في المزاد السابق فط تحصل المصروفات التي صرفت على المناد الثاني من تأمين الراسي

عليه المزاد المتخلف ويسلم له الباقى من التامين، وإذا نقص الشمن فى المزاد الثانى على المزاد الثانى على المزاد الثانى على عن الشمن فى المزاد الإول يحصل الفرق من الشامين ، فإذا للثانى عن المزاد اللاول المتخلف بالفرق، أما إذا زاد الشمن فى المزاد الثانى عن المزاد الأول فالزيادة تكون من حق الممول المحجوز عليه باعتبار أن ملكية المنقولات المباعة كانت باقية له حتى تاريخ هذا البيم.

الإجراءات التي تتبع عند إيقاف البيع :

عندما تبدأ المأمورية في اتخاذ إجراءات تنفيذ البيع ضد الممول يتقدم الممول يتقدم الممول يطلب للمأمورية أو لاية جهة أخرى من الجهات المسئولة بالمصلحة يلتمس فيه إيقاف إجراءات البيع المزمع تنفيذها ضده، وإذا رأت المأمورية أو تلك الجهة إيقاف إجراءات البيع لفترة معينة لسبب جوهرى كانتظار صدور قرار من لجنة الإسقاط الهتصة بإسقاط الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها نظرا لظروفه الاقتصادية مثلا، ففى هذه الحالات توافق المامورية على إيقاف إجراءات البيع ويتم تحرير محضر بإيقاف البيم.

	كيفية تحرير محضر إيقاف البيع وبياناته:				
	فيما يلي تموذج لحضر بإيقاف البيع :				
	ملف رقم :	مأمورية ضرائب			
	********	شعبة التحصيل			
محجوزات الم		1 محضر إيقاف بيم 1			

مول

(YY) Julia

المحدد له جلسة / ١٩... المحدد له جلسة إنه في يوم الموافق / / ١٩

وبناء على الطلب القدم من المحول المذكور للمامورية (او لرئيس المملحة او لوزير المالية مثلا) لإيقاف إجراءات البيع التي كانت المامورية ستقوم بتنفيذها على منقولاته الموقع عليها الحبجز بتاريخ / / ١٩٩ وفاء للضرائب التجارية وضرائب الإيراد العام (أو الفريبة الموحدة بحسب الاحوال) المستحقة عليه عن السنوات ١٩١ و قدرها ... بخلاف غرامات ومقابل التاخير المستحق وذلك بسبب توقفه عن سداد الضرائب المستحقة عليه مع عدم تقديم طلب تقسيط بشائها .

وحيث إن الممول حضر للمامورية وذكر (أنه تقدم بطلب إسقاط طبقا للقانون ويطلب إيقاف إجراءات النبع لحين صدور قرار لجنة الإسقاط بالنسبة لطلب الإسقاط المقدم منه مثلا) أو (بناء على تأشيرة السيد الاستاذ / رئيس المسلحة بشان الموافقة على إيقاف البيع المحدد له يوم / / 1 مدة شهرين على أن يقوم المول بسداد للستحق عليه ... إلخ).

لذلك

تم الاتفاق بين المامورية وبين الممول ... على إيقاف البيع لمدة شهرين تمنح له كمهلة لحين البت في طلب الإسقاط المقدم منه) أو تنفيذا لتأشيرة السيد الاستاذ / رئيس المصلحة ويتعهد الممول للمامورية بموجب توقيعه على هذا المضر بسداد المستحق عليه في خلال شهرين.

وقد قفل هذا المحضر في تمام الساعة.... صباحا واطلع عليه المول واقر بتعهده بالسداد ووقع عليه .

تحريرا في: / / ١٩٩

الممول مامور الحجز المراجع مدير التحصيل المدير العام الإجراءات التي تتبع عند تأجيل البيع:

طبقا لتعليمات المصلحة يجوز تاجيل البيم للأسباب الآتية: "

١ - عدم تفتيح أو تجهيز المحاصيل الزراعية.

٢ - تقديم عطاءات غير مناسبة لشراء المنقولات المحجوزة .

٣ - عدم تقدم مشترين للمنقولات المجوزة .

وإذا قررت المامورية تأجيل البيع فيجب على مندوب الحجز تحرير محضر بتأجيل البيع ويوضح فيه سبب التأجيل ويوقع عليه كل من الممول والحارس.. إذا كان الحارس شخصا آخر غير الممول -- وشاهدين ومندوب الحجز ويتم قيد التأجيل بظهر اصل وصورة وحضر الحجز ويعرض محضر تأجيل البيع على مامور الحجز الذى يكلف كأتب الحجز بقيد بياناته بأجندة البيوع في التاريخ الجديد الهيم.

ويلاحظ أنه يلزم إعادة الإعلان عن الميماد الذى يصير تاجيل البيع إليه باللمسق (الإعلان الواجب) ويجوز تكرار النشر بالصحف (الإعلان الجوازى) على النحو السابق توضيحه عندما تحدثنا عن إجراءات الإعلان بالصحف.

الإجراءات التي تتبع في بعض الحالات الخاصة من البيع:

١ -- إجراءات بيع الأسلحة:

إذا كانت المنقولات المحجوزة التي سيتم بيعها عبارة عن اسلحة فيجب

الاتصال بوزارة الداخلية للحصول على موافقتها على بيع الأسلحة مع إيفاد مندوب من قبلها لحضور جلسة بيع الاسلحة ، وفيما يلى نموذج للخطاب الذى رسل في هذا الشان:

مأمورية ضرائب إسم المول :

شعبة التحصيل رقم ملفه:

السيد / مدير إدارة التراخيص بوزارة الداخلية

بعد التحية.....

نرجو الإحاطة بأن المأمورية سبق أن أوقعت الحجز على أسلحة المسول المذكور بعاليه ونشاطه بيع أسلحة بالعنوان وفاء للضرائب المستحقة عليه وحيث إنه متوقف عن السداد فإن المأمورية قررت تنفيذ البيع على الأسلحة السابق توقيع الحجز عليها وذلك يوم الموافق / / ١٩٩ الساعة الحادية عشرة صباحا بمقر منشأة المول.

لذلك

نرجو التكرم بموافاتنا بموافقة سيادتكم على قيام المامورية ببيع هذه الاسلحة وفاء للضرئب المستحقة على الممول للذكور مع التكرم بإيفاد من ترونه من قبلكم لحضور جلسة البيع في الزمان والمكان المحدين لها.

وتفضلوا بقِبول فاثق الاحترام...

تحريرا في : / / ١٩٩

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام

(YY) Balla

ويتم بيع الاسلحة بنفس الإجراءات السابق بيانها ، ولكن يجب على مندوب الحجز عند تحرير محضر البيع إثبات وجود مندوب وزارة الداخلية مع توقيمه على المحضر وترفق موافقة الوزارة على البيم مم محضر البيع أيضاً.

٢ - إجراءات بيع الصيدليات والأدوية واغدرات:

إذا كانت المنقولات المحجوزة التى سيتم بيعها عبارة عن صيدلية فنظر لوجود أدوية ومخدرات فهازم إخطار إدارة الصيدليات بوزارة الصحة لإيفاد خبير صيدلى في عملية بيع الأدوية والمقاقير الطبية للتحقق من عدم انتهاء مدة صلاحيتها وليقوم بإعدام الأدوية التى انتهت مدة صلاحيتها بنفسه وتسليم الراسى عليه المزاد (المشترى) المواد الهدرة . ولابد أن يكون الراسى عليه المزاد بالنسبة للمواد المقدرة صيدلى قانونى .

وفيما يلي نموذج من الخطاب الذي يرسل لإدارة الصيدليات بوزارة الصحة.

مأمورية ضرائب إسم المول:

شعبة التحصيل رقم ملغه :

السيد الاستاذ / مدير عام الإدارة العامة للصيدليات وبوزارة الصحة ،

بعد التحية . . .

حيث إن المأمورية قد حددت يوم.... الموافق / / ١٩ ساعة الحادية عشرة صباحا لتنفيذ البيع على صيدلية المحول المذكور وعنوانها ويشمل البيع أدوية وعقاقير ومخدرات وسيتم تنفيذ البيع وفاء للغيرات الستحقة على المحول.

لذلك

نرجو التكرم بإيضاد خبير صيدلى من قبل إدارتكم فى الزمان والكان اغددين للبيع وذلك لفحص الادوية للتأكد من صلاحيتها للاستعمال والبيع ولتسليم عهدة الخدرات للمشترى الجديد للصيدلية.

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام.

تحريرا في : / / ١٩٩

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام

ويجب على مندوب المجز تحرير محضر يثبت فيه حضور الحبير الصيدلى وقيامه بضحص الا دوية والعقاقير وبتسليمه بمعرفته الخدرات للمشترى الجديد ويوقع على المحضر من الحبير الصيدلى ومندوب الحجز والمشترى والمصول والشاهدين، ويرفق الأصل مع محضر البيع وتسلم صورة للخبير الصيدلى وأخرى للمشترى وتتم إجراءات البيع بنغس الإجراءات السابق الإشارة إليها.

٣ - إجراءات بيع الأوراق المالية:

وفى حالة بيع الاسهم والسندات والشيكات والكمبيالات إذا كانت خاملها أو قابلة للتظهير والسابق الحجز عليها بإجراءات حجز التقول لدى المدين تقوم المامورية بالاتصال بالإدارة العامة للحجز والتحصيل لتحديد البنك أو السمسار الذى سيقوم بعملية بيعها، ثم تتسلم المامورية هذه الاوراق من المول قبل الموعد المحدد لبيعها وترسلها للبنك أو السمسار الذى حددته الإدارة العامة للتحصيل ليقوم ببيعها في اليوم المحدد لبيعها بمحضر الحجز مع تحصيل ما قد

(YY) Sales

يستحق من فوائد عنها، ويقوم البنك أو السمسار بتحصيل عمولة البيع المستحقة له ويقوم بتوريد الباقي لخزينة المامورية.

وفيما يلى تحوذج من الخطاب الذي يرسل للبنك أو السمسار المكلف ببيعها:

مأمورية ضرائب اسم الممول:

شعبة التحصيل - ملف رقم :

- مرفقات عدد

السيد / مدير عام بنك أو السيد

سمسار أوراق مالية:

بعد التحية ،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذه الأوراق المالية الخاصة بالمسول المذكور بعاليه والتي قامت المامورية بتوقيع الحجز عليها بتاريخ / / ١٩ وفاء للضرائب المستحقة عليه وهذه الأوراق هي:

246

..... (فقط) سهما من أسهم شركة يالارقام

قيمة كل منها الإسمية

مرفقا بها الكوبونات

إلخ.

(YY) Sala

وتحمل	ركة) سندا من سندات ث	(نقط
منها الإسمية	قيمة كإ		الارقام
			جنيه
.(جملة الأوراق	
1 /	المافق		وحيث إنه تحدد يوم

لبيع هذه الأوراق. لذلك نرجو التكرم ببيع هذه الأوراق في اليوم الخدد لبيعها مع تحصيل قيمة الكوبونات أو الفوائد التي استحقت عنها حتى تاريخ البيع وموافاتنا بشمن البيع الخاص بها بعد خصم العمولة للقررة لكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

تحريرا في / / ١٩٠.

المامور المراجع مدير التحصيل الدير العام

ويلاحظ أنه إذا تقدم الممول بطلب تقسيط ووافقت المامورية عليه، أو قام الممول بسداد الضرائب المستحقة عليه قبل ميعاد بيح الأوراق المالية ، ففي هذه الحالة تخطر المامورية السمسار أو البنك المكلف ببيمها لإيقاف إجراءات بيح الأوراق المالية وإعادتها للمامورية لتسليمها للممول المدين مع تكليفه بحراستها في حالة صدور قرار تقسيط لصالحه وتقديمها للمامورية إذا لزم الأمر لتحديد ميعاد لبيمها خلال المدة القانونية . . وفيما يلى نموذج من الحطاب المذكور:

مامورية ضرائب اسم الممول:

(YY) 53La

شعبة التحصيل - ملف رقم:

- ملفكم رقم:

السيد /مدير عام بنك

أو السيد / سمسار أوراق مالية :

تحية طيبة . . وبعد

إلحاقا لكتابنا لسيادتكم رقم بتاريخ / / ١٩٩

المرفق معه الاوراق المالية الخاصة بالممول المذكور بعاليه لبيعها بمعرفتكم في التاريخ انحدد لبيعها بمحضر الحجز وهو / / ١٩٩٩.

نرجو التكرم بالتنبيه إلى إيقاف إجرا عات بيع هذه الاوراق المالية نظرا لصدور قرار بالموافقة على تقسيط المستحقات أو (نظرا لقيام الممول بسداد المستحق عليه بالكامل).

رجاء إعادة الأوراق إلينا بالتالي.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثق الاحترام . .

تحريرا في / / ١٩٠

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام ويراعى ختم كافة الخطابات التي ترسل للبنوك بخاتم شعار الجمهورية.

ع - اجراءات بيم المنقولات في الشون وصالات البيم:

إذا كانت المامورية قد اوقعت الحجز على منقولات ممولها باحد الشون او

ALG (YY)

الأسواق أو كان المكان الذى تم توقيع الحجز على المنقولات فيه غير صالع لعرض المنقولات فيه للبيع، كان يكون المكان الموقع فيه الحجز ضيقا أو يكون المكان الموقع فيه الحجز ضيقا أو يكون المكان الموقع فيه لحجز غير مملوك أو مستاجر للممول، ففي هذه الحالات يتم البيع في هذه الحالات البيع، وقد صرحت المادة (19) من قانون الحجز الإدارى أنه في هذه الحالات يتولى رئيس مصلحة الضرائب تحديد آجرة المكان الذى سيتم البيع فيه (وذلك أيضا طبقا للقرار الوزارى رقم ١٤٣ لسنة ٥٥ الصادر في ٢٨ / ١٥) وفي مثل هذه الحالات تقوم المامورية بإرسال خطاب للإدارة العامة للتحصيل توضع فيه أصد هذه الأماكن مع طلب تحديد آجرة المكان، وفيما يلى نموذج للخطاب المذكور:

مامورية ضرائب - اسم المول : شعبة التحصيل - ملف رقم : السيد / مدير عام الإدارة العامة للتحصيل بمصلحة الضرائب

بعد التحبةء

نرجو الإحاطة بان سبق توقيع الحجز على منقولات المول المذكور بعاليه وفاء للضرائب المستحقة عليه والبالغ قدرها عن السنوات ١٩/ ١٩ في السوقة الكائنة (أو في السوق الكائن) بالعنوان قسم شرطة وحيث أن المأمورية قمد حددت يوم الموافق / ١٩٩ الساعة ١٩ صباحا مواعدا لبيع المحجوزات بالشونة أو بالسوق المذكورة، وحيث إن تنفيذ البيم فيها يلزم دفع أجرة قدرها لذلك نرجو التكرم

(YY) Sala

بموافاتنا برأى سياتكم في الأجرة المحددة لبيع محجوزات الممول في الشونة (أو في السوق) طبقا للمادة الأولى من القرار الوزاري ١٤٣ لسنة ١٩٥٥.

: ,

بعد التحية - حيث إنه تم توقيع الحجز بتاريخ / / ١٩٩٠ على منقولات الممول المذكور بعاليه وفاء للضرائب المستحقة عليه وقدرها

عن السنوات ١٩/ ١٩ ، ولما كانت هذه لمنقولات موجودة في مخزن ضيق لا يسمح بعرضها فيه للبيع . لذلك فإننا نرى عرضها للبيع في صالة البيع الكائنة بالعنوان شـــارع وذلك حــتى يمكن ترتيبها بطريقة تؤدى إلى زيادة ثمن بيعها، مما يتحقق معه صالح الخزانة العامة،

وحيث إن الاجرة المطلوبة للصالة هي لذلك نرجو موافاتنا براى سيادتكم في الاجرة المحدد لصالة البيع طبقا للمادة الاولى من القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٥.

ونامل أن يصلنا رد سيادتكم قبل الميعاد المحـد للبيع وهو / / ١٩٩١.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثق الاحترام..

تحريرا في / / ١٩.

المامور المراجع مدير التحصيل المدير المام

هذا وبلزم أن يكون تنفيذ البيع في الشونة أو الأسواق أو صالات البيع بالمزاد العلني بمناداة مندوب الحجز طبقا لاحكام القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥،

مادة (۷۷)

ولكن يضاف إلى مصروفات البيع أجرة الشونة أو السوق أو صالة البيع التي سيتم فيها البيع والتي سبق لرئيس الصلحة تحديدها.

في حالة تبديد الحارم للمحجوزات: في اليوم المحدد لبيع المنقولات المحجوزة - سواء كان محددا بمحضر الحجز على المنقولات أو في تاريخ لاحق له. يتم إنذار الحارس به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول - ويطالب مندوب الحجز الحارس - سواء كان الممول أو شخص آخر بتقديم المنقولات السابق توقيع الحجز عليها ، ثم يقول مندوب الحجز بجرد المنقولات ويطابقها على ما هو ثابت بمحضر الحجز ، وفي حالة مطابقتها نفذ البيع فيها بالكامل. أما إذا وجد نقص فيها يقوم بتنفيذ البيع على ما وجده من منقولات ، ويحرر بالمنقولات الناقصة محضر تبديد من أصل وصورة ويقوم بتسليمه لمامور الحجز الذي يقوم بالتأشير عليه كما يلى:

السيد / كاتب الحجز

باصل محضر التبديد مع صورة محضر

يخطر وكيل نيابة الحجز

وصورة إنذار البيع السابق إرساله للحارس بتاريخ / / 199 بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لإعلانه بمعياد البيع وصورة علم الوصول التى تفيد استلامه إنذار البيع (مأمور الحجز) وتبديد الحارس للمحجوزات يقيد جريمة تقع في حالة إخلاله بواجبات الحراسة، الامر الذي أدى إلى نقل ملكية المال المحجوز أو إفساده أو ضياعه كله أو بعضه ، ويعتبر علم الحارس باليوم الذي حددته المأمورية للبيع من العناصر الهامنة في ارتكاب جريمة التبديد، حيث

(AA) Prim

يكفي لوقوع الجريمة ثبوت علم الحارس بميعاد البيع وعدم تقديمه المحجوزات لندوب الحجز ليقوم بتنفيذ البيع فيها في هذا الميعاد.

ويلاحظ أن عدم تقديم الحارص للمنقولات في اليوم المحدد للبيع لا يعتبر تبديدا إذا كان قد تم سداد الضرائب المستحقة قبل اليوم المحدد لللبيع ، ولكنه يعتبر تبديدا إذا تم السداد بعد التاريخ المهدد للبيع.

ويعتبر مبددا أيضاً الحارس الذي يختلس بعض إيرادات الأموال المحبوزة ، وفي جميع الأحوال يعاقب مختلس الأشياء المحجوزة بمقوبة التبديد المقررة في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٦ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ٩٣٧ .

الفصل الثانى حجز ما للمدين لدى الغير

مادة (۸۲)

ويجوز بالطريق الإداري حجز ما للمدين لدى الغير عن المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من النقولات في يد الغيرة.

المذكرة الإيضاحية :

و استحدث المشرع في الحجز الادارى حجز ما للمدين لدى الغير، وضمن احكامه المواد من ۲۸ إلى ۳۵، وقد آخذ هذا النظام من مثيله في قانون المرافعات مع تحريره واستحداث بعض الاحكام به بما يتلام وطبيعة الحجز الادارى.

١٠٩٦ - التعريف بحجز ما للمدين لدى الغير وصورته وأمثلة عملية له وغيزاته:

حجز ما للمدين لدى الغير هو الحجز الذى يوقع تحت يد غير المدين على حق للمدين في ذمته أو عين منقولة مملوكة للمدين في حيازته ، والهدف منه متع هذا الغير من الوفاء بما في يده أو تسليمه للمدين ، وذلك تمهيدا لاقتضاء الحاجز حقه من المال الهجوز أو من ثمنه بعد بيعه.

فصورة هذا الحجز ان يكون (زيد) دائنا وبكون مدينه (بكر) دائنا من ناحيته (لعمرو) بمبلغ من النقود أو مالكا لعين منقولة في حيازة (عمرو)،

مادة (۸۲)

فيعمل (زيد) بالحجز تحت يد (عمرو) على منعه من وفاء الدين أو تسليم العين (لبكر) ثم يستوفي حقه من حق مدينه أو من ثم العين المملوكة له.

إذن هذا الحجز يفترض وجود ثلاثة اطراف ، الأول هو الحاجز الذى يتخذ إجراءات الحجز ، والطرف الثاني هو المحجوز عليه وهو المدين مباشرة للحاجز ، اما الطرف الثالث فهو الهجوز لديه ويطلق عليه لفظ الغير وهو الذى يتم الحجز تحت يده على الاموال والحقوق التي يدين بها مباشرة إلى الهجوز عليه .

ومن الامثلة العملية لهذا الحجز أن يكون المدين مالكا لعقار يؤجره فيحجز الدائن على الإيجار المستحق له لدى المستاجر ، أو أن يقوم الدائن بالحجز على أموال مدينه المودعة في أحد البنوك ، ومن ذلك أيضاً أن تكون للمدين منقولات في حيازة شخص آخر فيقوم الدائن بالحجز عليها لدى هذا الشخص.

ولا يقصد الدائن بهذا الحجز ابتداء التنفيذ على أمرال المدين واقتضاء حقه منها ، وإما يتحقق ذلك في مرحلة لاحقة ، إذ أن حجز ما للمدين لدى الغير يبدأ حجز تحفظيا ، ثم يتحول بعد ذلك إلى حجز تنفيذى وذلك عندما يتخذ الدائن الإجراءات اللازمة لاستيفاء حقه، ونتيجة لذلك فإن هذا الحجز له خصائص وصفات كل من الحجز التحفظي والحجز التنفيذى.

ونتيجة للطابع التحفظى لحجز ما للمدين لدى الفير فقد نظم المشرع المصرى قواعد هذا الحجز واحكامه في الباب الخاص بالحجوز التحفظية كما تجاوز عن بعض الشروط اللازم توافرها لإجراء الحجز التنفيذى ، إذ يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات حجز ما للمدين لدى الفير دون حاجة إلى اتخاذ مقدمات التنفيذ من إعلان السند التنفيذ عراحة المادة على ذلك صراحة المادة

مادة (۸۲)

٣٢٨ بقولها أن هذا الحجز يحصل بدون حاجة إلى إعلان سابق إلى المدين ، كما يجوز للدائن إجراء هذا الحجز ولو لم يكن بيده سند تنفيذى بحقه أو كان المدين المحجوز من أجله غير معين المقدار ولكن يتمين على الدائن في هذه الحالة أن يحصل على إذن بتوقيع الحجز من قاضى التنفيذ كما سنوضح ذلك بعد قليل ، كما يجوز للدائن توقيع الحجز على أموال المدين لدى الغير ولو كان الحكم الذى بيده غير واجب النفاذ متى كان الدين الثابت به معين المقدار ولا يلزم في هذه الحالة الحصول على إذن من قاضى التنفيذ لتوقيع الحجز.

ولكن إذا بدا الدائن في اتخاذ الإجراءات لاستيفاء حقه ، فإن حجز ما للمدين لدى الغير يصبح حجزا تنفيذياً يلزم لإجرائه توافر الشروط والاجراءات التي يستلزمها القانون لتوقيع أى حجز تنفيذى ، فيجب اتخاذ مقدمات التنفيذ ، كما يجب أن يكون سند الدائن قد أصبح قابلا للتنفيذ . وأن يكون حقه معين المقدار وغير ذلك من الشروط والإجراءات اللازمة في هذا الشان .

إذن حجز ما للمدين لدى الفير هو الحجز الذى يوقعه الدائن على حقوق مدينة أو منقولاته التى فى ذمة الغير (مدين المدين) أو فى حيازته ، إذ جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ مدنى ، سواء أكانت منقولات مادية عملوكة له فى حيازته أو فى حيازة غيره ، أو منقولات معنوية أى حقوق له فى ذمة الغير.

وجميع أموال المدين - يجوز الحجز عليها، وبالتالي تكون للدائن صفة في طلب بيعها إذا لم يقم المدين بوفاء ما عليه من ديون.

والمجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الغير، هو وثالث، (ولهذا يسمى

مادة (۲۸)

في بعض التشريعات الحجز لدى ثالث) ، هو غير المحجوز عليه ، وهو مدين له على النحو لمتقدم.

وإذن حجز ما للمدين لدى الغير هو حجز مزدوج ، يرد على ذمتين ماليتين ، وضد مدينين ، وبمقتضى حقين ، احدهما حق الحاجز قبل المحجوز عليه، والثاني حق المحجوز عليه قبل المحجوز لديه.

وإذن ، بمقتضى المادة ٢٣٤ / ١ مدنى يكون للدائن حق مطالبة مدين مدينه بحق المحجوز عليه والحجز عليه واستيفائه - وفقا لما تقدمت دراسته - ولا يكون هذا الحجز مجرد استعمال الدائن لحق مدينه.

وقد يرد هذا الحجز على منقولات مادية مملوكة للمدين المحجوز عليه في حبازة الغير ، وقد يرد على حقوق له في ذمة الغير ، ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط.

ويلترم المجوز لديه بالتقرير بما في ذمته عن أى دين ينشأ للمدين في ذمته إلى وقت التقرير بما في ذمته ، ما لم يكون الحجز موقعا على دين بعينه فقط ، وذلك عملا بالمادة ٣٦٥ مرافعات التي ليس لها مقابل في قانون الحجز الادارى ، وبالتالى هي تملا هذا الفراغ الاجرائي على ما قدمناه في الفقرة رقم ٢ من هذا القسم تفسيرا للمادة ٧٥ من قانون الحجز الإدارى ، كما يلترم المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته عن أى منقول محلوك للمدين يدخل في حيازته ولو بعد توقيع الحجز قبل تقريره بما في ذمته - عملا بالرأى الغالب في فقه المرافعات وقياسا على ما قررته المادة ٣٥٥ مرافعات من شمول الحجز لاى دين قد يلتزم به الحجز قبل المجوز عليه بعد توقيع الحجز وقبل التقرير بما في الذمة .

مادة (٨٢)

وإذن ، تستكمل المادة ٢٨ بما تقرره المادة ٣٢٥ مرافعات، وبما يقرره بعض الفقه قياسا عليها (أحمد أبو الوفا – بند ٣٣ ص ٣٤٣ وص ٩٤٣) .

٩٧ - ١ - محل حجز ما للمدين لدى الغير:

يتضح لنا من نص المادة ٢٨ من قانون الحيجز الإدارى محل التعليق ونص المادة ٣٦ من قانون الحيجز الإدارى محل التعليق ونص المادة ٣٢٥ مرافعات أن محل حجز ما للمدين لدى الغير بالطريق في حيازة الغير أو حق دائنيه إذ يحجز بطريق حجز ما للمدين لدى الغير بالطريق الادارى على ما يحجز عليه حجز ما للمدين لدى الغير بالطريق القضائي . أي على حقوق المدائنية وعلى المنقولات المادية التى في حيازة الغير.

أولاً - المنقول المادي الذي في حيازة الغير:

إذا كان المنقول في حيازة الغير فان القانون يوجب للحجز على هذا المنقول اتباع إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير ، والمقصود بالغير هنا من له سلطة على الشيء تمنع المحجوز عليه من الاتصال به إلا عن طريقه ، بحيث تكون له حيازة مستقلة عن حيازة المدين ، مثل المودع لديه أو الحارس القضائي أو الوكيل أو الوصي والولى والقيم بالنسبة لا موال القاصر أو البنك بالنسبة إلى الحزائن الحديدية المؤجرة به أو المحضر بالنسبة إلى الشمن المتحصل من البيع ، أما إذا كان الشخص خاضعا للمدين فإنه لا تكون له حيازة مستقلة على المنقول ومن ثم لا يعتبر من الغير في هذا الصدد، كالخادم أو البواب أو صراف خزينة المدين.

وكمّاعدة لا يجوز اتباع إجراءات حجز النقول لدى المدين للحجز على المنقول لدى الغير ، بل يجب اتباع الإجراءات الخاصة بحجز ما للمدين لدى

(AA) Sala

الغير، والحكمة في ذلك تكمن في عدم الإضرار بالغير الذي يوجد المنقول لديه ، إذ قد يؤدى اتباع إجراءات حجز المنقول لدى المدين إلى قبام المحضر بالحجز على مال مملوك لهذا الغير، كما أن سمعة الغير قد تتاثر من دخول المحضر المكان الذي توجد فيه المنقولات حيث أن إجراءات حجز المنقول لدى المدين تقتضي انتقال المحضر لتحرير محضر المحجز ، ولذلك حتى لو كان المنقول المادى الذي يتم توقيع الحجز عليه متميزاً عن اموال المحجوز لديه الشخصية فإنه يجب أيضاً إتباع إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير.

ويلاحظ انه يشترط ان يكون محل الحجز منقولاً وان يكون المنقول مملوكا للمدين وقت الحجز ، وهذا شرط عام بالنسبة لجميع ما يحجز ، وقد اثار البعض في الفقه الشك حول ضرورة هذا الشرط في حجز ما للمدين لدى الفير بالقول بانه يكفي ان تكون الملكية قد آلت إلى المدين قبل التقرير بما في الذمة ولو بعد الحجز ، وذلك قياسا على المادة ٢٣٥ / ٢ الحاصة بالحجز على ما للمدين لدى الفير (احمد ابوفا – التنفيذ – بند ٢٥٩ ص ٢٠٠ ، محمد عبد الخالق عمر بند ٢٩٠ ص ٣٨٣). ولكن الراجع أنه ينبغي أن يتوافر هذا الشرط ، ذلك أن المادة ٢٠٠ تورد استثناء على القاعدة العامة التي توجب أن يكون ما يحجز مملوكا للمدين وقت الحجز ، والاستثناء لا يقامى عليه (فتحى والى – التنفيذ – بند ٢٥٠ ص

وينبغى أن يوجد النقول المادى في حيازة الغير، ومثال ذلك النقولات المودعة في مخزن للودائع، أو الطرود أثناء نقلها لدى السكة الحديد أو شركة النقل، أو منقول اشتراه المدين وانتقلت ملكيته إليه ومازال في حيازة البائع، أو

مادة (۸۲)

منقول اعطاه مالکه لدائنه کرهن حیازی (سولیس : ص ۸۹ ، جارسونیه : جزء ٤ بند ۱۸۹ ص ٤١٢ ، فتحی والی - بند ۱۶۸ ص ۲۹۰).

وكما في الحجز القضائي ، لا يشترط في الحق محل الحجز أن يكون معين المقدار أو حال الاداء . فيمكن الحجز عليه ولو كان مؤجلا أو معلقا على شرط (مادة ٢٨ حجز إدارى) . وينطبق هنا أيضا ما تنص عليه المادة ٣٦٥ مرافعات من أنه إذا كان الحجز برد على حق معين فأنه يجب لصحة الحجز أن يكون هذا الحق قد نشأ بسببه على الاقل قبل الحجز ، أما إذا ورد على جميع ما للمدين لدى الغير ولو لم ينشأ بسببه لدى الغير ، فإن الحجز يشمل كل حق للمدين لدى هذا الغير ولو لم ينشأ بسببه إلا بعد الحجز ما دام السبب قد وجد قبل التقرير بما في الذمة (فتحى والى بند

كما يشترط في محل الحجز الإداري الا يكون من الأموال التي منع القانون الحجز عليها والتي سبق لنا توضيحها فيما مضي.

ثانياً - حق الدائنية :

كل حق للمدين لدى الغير محله مبلغ من النقود يتم الحجز عليه بطريق إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير ، ولا يشترط أن يكون هذا الحق معين المقدار أو حال الآداء ، ومن ثم يجوز الحجز على الايجار الذى يستحقه المؤجر تحت يد المستأجر ولو قبل حلول ميعاد استحقاقه ، كما يجوز أيضاً الحجز على مرتب الموظف أو أجر العامل ولو قبل استحقاقه.

ويجوز للدائن أن يحجز لدي الغير على دين معين لمدينه، كالحجز على

(YA) Sales

الأجرة لدى المستاجر ، كما يجوز له أن يحجز على كل ما يكون الغير مدينا به للمحجوز عليه وفي هذه الحالة يكون الحجز عاما لا يرد على مال معين بذاته ، كما يشمل الحجز كل دين ينشأ للمدين المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما في الذمة ، ولو نشأ الدين بعد إعلان الحجز وذلك دون حاجة إلى إجراء آخر من جانب الحاجز ، ولكن يشترط في جميع الأحوال أن ينصب الحجز عليه ، كما يجب بطبيعة الحال – ألا يكون الدين قد انقضى قبل الحجز بالوفاء أو بالمقاصة أو بغير ذلك ، لأنه في هذه الحالة لن يصادف الحجز محلا.

١٠٩٨ - آثار حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى:

وهذه الآثار هي نفس آثار الحجز القضائي، وخلاصتها بالنسبة إلى المجوز لدبه:

- (١) قطع مدة التقادم السارية لمصلحته في مواجهة دائنة المحجوز عليه عملا بالمادة ٣٨٣ مدني.
- (٢) منع المحجوز لديه من الوفاء لدائنه المحجوز عليه، وامتناع المقاصة التي تتوافر شروطها بعد الحجز. قضت محكمة النقض بان وفاء المحجوز لديه بعد الحجز لا يعتد به (نقض ١٩٧٠/٤/٣٠ ـ ٢٦ ـ ٨٧٣).
 - (٣) اعتبار المحجوز لديه حارسا على المحجوز بقوة القانون.

وخلاصتها بالنسبة إلى المجوز عليه :

(أ) قطع مدة التقادم السارية لمصلحته في مواجهة دائنه الحاجز عملا بالمدة ٣٨٣ مدني.

(YA) Sala

(٧) حبس المآل المحجوز عليه. وهذا الحبس هو حبس كلى يشمل كل المال المحجوز (م ٣٣ حجز إدارى) ، أيا كانت قيمته – أى ولو جاوزت قيمة دين الحاجز أو الحاجزين ، وهذا الحبس أثره نسبى لا يقيد منه من دائنى المحجوز عليه إلا ذات الحاجز عملا بالقواعد العامة المقررة فى الحجز القضائى (احمد أبو الوقا – بند ٢٤ ص ٩٤٥).

١٠٩٩ - يجوز الحجز الإدارى لدى جهة حكومية:

مادة (۸۲)

وإذا لم تعط المصلحة المحجوز لديها الشهادة المشار إليها في م. ٣٤٠ مرافعات والتي تحل محل التقرير بما في الذمة ، فلا يعمل بالجزاء المقرر في المادة ٣٤ من قانون الحجز الإدارى. ولا تملك الجهة الحاجزة إقامة دعوى قضائية على جهة حكومية اخرى في صدد ما تقرره المادة ٣٢ (احمد أبو الوفا بند ٢٠ ص ٩٤٠ وص ٩٤٠).

. • ١١ - أمر الحجز الإداري تحت يد الغير:

لا تتضمن مواد حجز ماللمدين لدى الغير في قانون الحجز الإدارى اى إشارة إلى أمر الحجز الذى يوقع الحجز تحت يد الغير بمقتضاه ، وإنما تكملت مواد هذا الفصل مباشرة على أن حجز ما للمدين لدى الغير يقع بموجب محضر حجز.

وليس معنى هذا أن حجز ما للمدين لدى الغير يقع بدون أمر حجز ، لأن نص المادة ٢ من القانون، وهي تقع في الباب الأول تحت عنوان الأحكام العامة تقرر عدم جواز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الاحوال، أو من ينيبه كل من هؤلاء في ذلك كتابة.

ولذلك فإنه يقع باطلا بطلاتاً مطلقاً كل حجز إدارى تحت يد الغير لا يكون تنفيذاً لامر حجز مكتوب صادر عمن له السلطة في إصداره بمقتضى القانون، وفي حدود القواعد السابق بيانها في شأن إصدار أمر الحجز الإدارى.

وفإذا ما صدر أمر الحجز تحت يد الغير سليما كان لمندوب الحاجز أن يقوم

مادة (۸۲)

بتوقيع الحجز تحت يد الغير بإجراءاته التي نص عليها القانون والتي سيلي بيانها.

ويعتبر أمر الحجز العام الذي يصدر ضد المدين عمن له سلطة إصداره ، صالح للتنفيذ بمعرفة مندوب الحاجز على أموال المدين تحت يده أو تحت يد الغير، فليس هناك ما يبرر ما استقر في ذهن جهات التنفيذ الإداري من أن أمر الحجز تحت يد الغير يستلزم صدوره أمر خاص صادر عمن له سلطة إصدار الامر، ولو كان قد سبق صدور أمر حجز حجز عام منه ضد المدين (كرم صادق - بند ٣٠٨ - ص ٣٥٧).

أحكام محكمة النقض ومحاكم أخرى وفتاوى مجلس الدولة:

١١٠١ - إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير . شرط صحتها.

ان يكون المجوز لديه مدينا للمحجوز عليه (نقض ١٦ /٤ /١٩٧٧ -سنة ٢٨ ص ١٢٠١).

۱۹۰۷ - حجز ما للمدین لدی الغیر - حوالة - اشکال فی التنفیذ: من حیث أن وقائع الدعوی تتحصل فی أن المدعی یتاجر فی الاخشاب بالجملة وبورد للمدعی علیه الثالث کمیة کبیرة منها من وقت لآخر لاستخدامها فی عمل التجارة الذی یباشره وفتح له حسابا جاریا فی دفاتره وضمانا لهذا الحساب وتنفیذا له تنازل الاخیر بعقد رقم ۲۱ اغسطس سنة ۱۹۳۳ وثابت التاریخ فی ۲۲ اغسطس سنة ۱۹۳۳ وتستحق له طرف

مادة (۱۲۸)

الخاصة الملكية مهما كانت قيمتها بالعقد المحرر بينه وبينها في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ بشان أعمال التجارة التي يقوم بها لعزبها ومخازنها في تفتيش إدفينا على أن تحسب المبالغ التي يصرفها من أصل المشتروات التي تحصل من بضائع المدعى وإعتمد المدعى والمدعى عليها الثانية (الخاصة) هذا التنازل وتنفذ بالفعل وتسلم بمقتضاه الاول مبالغ كبيرة على جملة دفع وخصمها من ثمن الأخشاب التي يوردها له ، والباقي من ثمنها حتى الآن مبلغ كبير ولمداينة المدعى عليه الاول للثالث (المتنازل) في مبلغ ٥٥ جنيها و٦٣٠ مليما والمصاريف بموجب حكم صادر من محكمة الخليفة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في القضية المدنية ٢٤٧٥ منة ١٩٣٣ أوقع حجز تنفيذيا لما للمدين لدى الغير تحت يد المدعى عليها الثانية (الخاصة) وفاء لهذا المبلغ على المبالغ المستحقة للمدعى عليه الثالث والحاصل عنها التنازل للمدعى ، فامتنعت عن صرف الشيكات المستحقة للمدعى فرفع هذه الدعوى وطلب الحكم بصفة مستعجلة أصليا بالغاء الحجز لحصوله عقب التنازل ، واحتياطيا إلزام المدعى عليها الثانية بالصرف بالرغم من وجوده . ودفع الحاضرعن المدعى عليه الاول بعدم إختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق ، وفي الموضوع بعسورية التنازل الحاصل للمدعي.

ومن حيث أنه من المبادىء المقررة علما وقضاء أن هذه المحكمة تختص فى المحكم بعدم تأثير حجوز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلانا جوهريا لعدم إستيفائها الأشكال الوضعية التى نص عليها القانون أو الأركان الجوهرية لها كالحاصلة بلا سند أو إذن من القاضى عند وجوب ذلك أو لعدم إخبار المجوز

(YA) 53L4

عليه في ميعاد الشمائية أيام المنصوص عنها في المادة ٤١٨ مرافعات أن كان
تنفيذيا . أو عدم حصول الإخبار وإعلان دعوى صحة الحجز في هذا الميعاد . أو
لكونها حاصلة من شخص غير دائن أو أضحى كذلك قبل الحجز لسبب من
الاسباب . أو لان الاموال محل الحجز لا يجوز الحجز عليها قانونا . أما إذا توقع
الحجز صحيحا شكلا وحصل النزاع بخصوص حصول حوالة سابقة عليه واحقية
المجال إليه في صوف المبالغ المحجوز عليها مع وجود الحجز من عدمه ، فيبتعد عن
ولاية القضاء في إلغاء الحجز المذكور لمساس الفصل في ذلك بالموضوع ولأنه يؤثر
عن قرب في حق للحاجز مترتب عليه ويختص فقط في الحكم في صرف المبالغ
عن قرب في حق للحاجز مترتب عليه ويختص فقط في الحكم في مرف المبالغ
المتنازل عنها بالرغم من قيام الحجز مع عدم التعرض له أو مساسه إذا ما إتضع له
من ظاهر مستندات الدعوى ووقائمها جدية الحوالة . ومن ثم يكون الدفع بعدم
الاختصاص على حق فيما يختص بالطلب الأصلى وغير صائب عن الطلب
الاحتياطي ويتمين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة ينظره . (يراجع في
ذلك حكم محكمة الإستئناف المختلفة في ١٢ يناير سنة ١٩١٦ – الجازيت عدد
فبراير سنة ١٩١٦ صحيفة ٥٦ نبذة ١٦٢) .

ومن حيث أنه عن موضوع الطلب الاحتياطي فيشترط لصحة طلب المصرف - أولا - الإستعجال وهذا يكون في الضرر الذي يحلق المتنازل إليه من حبس مبلغه المتنازل عنه بسبب حبسه عنه بالحجز اللاحق وعدم إمكانه إستخدامه في اعماله الضرورية - ثانياً - أن يكون المتنازل إليه مليا بحيث يمكن المرجوع عليه بمعرفة الحاجز إذا ما رات محكمة الموضوع لسبب من الاسباب إيطال التنازل - ثالثا - ظهور جدية التنازل أو الحوالة من ظاهر مستندات الحال إليه

(XX) Sala

ووقائع الدعوى بطريقة مؤكدة لا تبعث مجالاً للشك في صحتها وفي أن الحجز المترقع عقبها حصل كعقبة مادية في سبيل تنفيذها ولعدم تمكين المتنازل إليه أو المال عليه من الحصول على المبالغ المحال به إذ ليس لهذه المحكمة أن تبحث في صحتها أو بطلانها لمساس الفصل في ذلك بحقوق المحال عليه أو الحاجز الامر الخارج عن وظيفتها بمقتضى نص المادة ٢٧ مرافعات (حكم الإستئناف السالف الذكر وآخر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ البلتان سنة ٣٣ – ٩٣٤ صحيفة ٢١٢ ووالث في ٢ إبريل سنة ١٩١١ الجموعة ٢٣ صحيفة ٥٣٠ ورابع في ٣ مايو سنة ١٩١١ الغازيت السنة الثانية صحيفة ١٩٠٠ و.

ومن حيث أنه لا يشترط لجدية التنازل أو الحوالة التسليم بها من الحاجز بل يكفى أن يقدم لدى الهكمة من الادلة الظاهرة والوقائع الثابتة ما يؤكد ذلك وأن طعون الحاجز عليها لم تنل منها ماويا وأسست على دعائم واهية بغرض شل إختصاص الهكمسة عن القضاء في الدعوى وإلحاق الإضرار بالمحال إليه بسبب حبس المبالغ المحال بها عنه مدة طويلة ريشما تقضى محكمة الموضوع في أصل الحقوق.

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومطالعة دفاتر المدعى المسجلة وأقوال الحاضر عن الخاصة الملكية جدية التنازل الحاصل المدعى في سنة ١٩٣٣ مقابل إعتماد الحساب الجارى لاثمان البضائع والاخشاب التي إستجرها منه قبل ذلك والتي ياخذها بعدها لإستخدامها في عمله في الخاصة وحصول تنفيذه بالفعل من قيمتها واستيلاء المدعى على مبالغ من الخاصة بمقتضاه حتى تاريخ الحجز خصما من المبالغ الداخلة في الحساب القائم والمفتوح حتى الآن وان المدعى

ملدة (۸۲)

ملىء ويتمامل فى آلاف الجنبهات يمكن الرجوع عليه من الحاجز إذا ما قضى له من محكمة الموضوع وان حبس المبالغ المتنازل عنها عنه ضررا بامواله بسبب عدم تمكينه من إستخدامها فى تجارته مع الغير خصوصا وانه لم يفتح محل تجارته للمدعى عليه الثالث ياخذ منها ما يشاء إلا بعد ان شمل التنازل حقه فى المعاملة معه ومن ثمة تكون آسباب الصرف متوافرة والطلب الاحتياطى على صواب ويتعين لذلك الحكم للمدعى به . (حكم محكمة مستعجل مصر ٢ / ١١ / ١

٣ . ١ ١ - طريق الحجز على الأعيان الموضوعة تحت الحراسة القضائية:

لا يجوز لمن كان له على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب في هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير. (نقض جنائي ١ ١ / ١ / ١ / ١٩٣٧ – الطعن ١٤١٣ لسنة ٢ ق).

١٩٠٤ - الحجز على خزانة في بنك يكون بطريق حجز المنقول لدى المدين وليس بطريق توقيع الحجز تحت يد البنك:

ان نوع الحـجز الواجب على منقولات المدين إنما يتـعين بمن تكون له حيازتها، فإن كانت في حيازة المدين للحجز الواجب إجراؤه هو حجز المنقول لدى المدين فإن كانت في حيازة غير المدين فإن الحجز الواجب إجراؤه هو المججز ما للمدين لدى الفير وقد يدق الامر كلما إشتبه فيمن بعد الحائز للمنقولات المراد توقيع الحجز عليها كما هو الحال في الحال المعروضة.

مادة (٨٢)

ولقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أن العقد الذي بين البنك وعميله هو عقد ا اجارة للخزانة – وليس وديعة – وأنه لذلك ولان للعميل حرية الإتصال بخزانته فيعد هوالحائز محتوياتها فلا يوقع عليها إلا حجز المنقول ولا يعتد بحجزها تحت يد البنك لا سيما أنه إذ يجهل محتوياتها ولا وسيلة لديها إلى معرفتها لا يمكنه الوفاء بواجب التقرير بما في ذمته عندما يكلفه الحاجز بهذا التقرير.

ويؤكد هذا الراي أن البنك لا يعتبر مدينا لعميله بما تحتويه هذه الخزانة وهو شرط اساسي لتوقيع حجز ما للمدين لدي الغير.

وحيث أن الحجز الواحب توقيعه على محتويات الخزانة والامر كذلك هو حجز النقول لدى المدين حجزا تنفيذيا.

وحيث أن المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تخول المصلحة حق تحصيل الضرائب بطريق الحجز الإداري.

وحيث أن حالة محتويات الخزاتة لا تعدو أن تكون مماثلة لحالة محتويات الخزن أو المسكن الذي يستأجره المدين المراد توقيم الحجز على منقولاته.

ولهذا يرى القسم ان توقيع الحجز على محتويات الخزانة المشار إليها ينبغى ان يكون وفقا للإجراءات التى تتخذها المصلحة فى توقيع الحجز على منقولات المدين الموجودة بداخله مخزن أو مسكن مؤجر له مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٠٠ من قانون المرافعات فى شأن كسر الأبواب أو فض الاقفال بالقوة لتوقيع الحجز. (فتوى قسم الرأى لوزارة المالية رقم ٩٢٦ فى ٤ / ٤ / ١٩٥١ مجموعة مجلس الدولة لفتاوى قسم الرأى – السنتان الرابعة والخامسة رقم ٣٣٨)).

مادة (۸۲)

 ١١٠٥ - الخزائن الحديدية المؤجرة بالبنوك - الحجز على محتوياتها -طريقة حجز المنقول لدى المدين.

نفيد أن نوع الحجز الواجب إجراؤه على منقولات المدين ، إنما يتعين بمن تكون له حيازتها ، فإذا كانت في حيازة المدين يكون الحجز الواجب إجراؤه هو حجز المنقول لدى المدين ، وإذا كانت في حيازة غير المدين يكون الحجز هو حجز ما للمدين لدى الغير .

وقد ذهب القضاء الفرنسى إلى أن العقد الذى بين البنك وعميله هو عقد إيجار وليس عقد وديعة ، وأنه لذلك ولان للعميل حرية الإتصال بخزانته ، يعد هو الحائز محتوياتها فلا يوقع عليها إلا حجز المنقول ، ولا يعتد بحجزها تحت يد البنك ، ولا سيما أنه إذ يجهلها ولا وسيلة لديه إلى معرفتها ، لا يمكنه الوفاء بواجب التقرير بما في ذمته عندما يكلفه الحاجز بهذا التقرير . ويؤكد هذا الراى أن البنك لا يعتبر مدينا لعميله بما تحتويه الخزانة وهو شرط أساسي لتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير .

وحيث أن الحجز الواجب توقيعه على محتويات الخزانة والأمر كذلك هو المجز التنفيذى ... وحيث أن حالة محتويات الخزانة لا تعدو أن تكون عمائلة الحجز التنفيذي الخزن أو المسكن الذى يستاجره المدين المراد توقيع الحجز على منقولاته.

لذلك يرى القسم أن توقيع الحجز على محتويات الخزانة المشار إليها ، ينبغى أن يكون وفقا للإجراءات التي تتخذها المصلحة عند توقيع الحجز على منقولات المدين الموجودة بداخل مخزن أو مسكن مؤجر له مع مراعاة ما نصت

مادة (۲۸)

عليه المادة ٥٠١ من قانون المرافعات في شأن كسر الأبواب أو فض الآقفال بالقوة لتوقيع الحجز. (فتوى مجلس الدولة رقم ١٠٣ - ٨ / ٣ م ٣ بتاريخ ٤ / ٤ / ١٩٥٢ مشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٢٧٥).

١١٠٦ - الحجز على حق الإيجار - عدم جوازه - أسانيد ذلك :

حيث أن الوقائع حسيما إستبانتها المحكمة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها توجز في أن مصلحة الضرائب أوقعت يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٥٥ حجزا إداريا تنفيذيا تحت يد المستأنف ضدها بصفتها مالكة ومؤجرة على حق إستئجار الشقة الكائنة بالعمارة ... والمعدة كينسيون وذلك إقتضاء لما لها من ضرائب ... وحدد لبيع المحجوز يوم ١٢ / ٦/ ١٩٥٥ وعندئذ أقامت المحجوز تحت يدها الاشكال رقم ٤٩٧٠ / ٥ / ١٩٥٥ مصر تطلب إيقاف إجراءات الحجز المتوقع تحت يدها والمحدد للبيع بناء عليه يوم ١٢ / ٢ / ١٩٥٥.

وركنت في ذلك إلى أن حق إستفجار العين لا يجوز الحجز عليه لانه ليس مالا مملوكا للمدين وإلى أن قانون إيجار الاماكن يمنع التاجير من الباطن ، وهذا فضلا عن أن بيع الجدك طبقا للمادة ٤٩٥ مدني يشترط أن يكون للمستاجر الذي أنشأ بالمكان المؤجر محملا تجاريا ، وأن تقوم ضرورة تضطره لبيع المحل التجاري والا يصيب المؤجر ضرر من التاجير لمشترى الحل.

أما مصلحة الضرائب فقد طلبت رفض الأشكال إستنادا على جواز الحجز على حق مدينها في إستفجار العين الموضحة في صحيفة إفتتاح الدعوى أعمالا لفتوى مجلس الدولة والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها. وبجلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بقبول الأشكال شكلا وفى الموضوع بوقف الحجز والبيع المستشكل فيها ، وكنت فى ذلك إلى (أن بيع حق إستئجار مكان معين محرم قانونا طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ الذى حدد أجرة الأماكن المؤجرة وحظر الحصول على أكثر من هذه الأجرة بقصد تمكين شخص من إستئجار العين المؤجرة سواء سمى الفرق مقابل حق الإستئجار أو خلو رجل أو زيادة أجرة، ومتى كان الأمر كذلك فإنه يتبين أن الحجز المستشكل فى تنفيذه موقع على حق لا يجوز التعامل فيه ويكون طلب المدعية (المستأنف ضدها) وقف التنفيذ سديدا ويتمين القضاء به)

وحيث أن مصلحة الضرائب الخاجزة لم يرضها هذا الحكم فقد طعنت عليه بالإستثناف المقام ، طالبة إلغاؤه والحكم بتأييد الحجز التنفيذى الموقع تحت يد المستانف عليها في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ ، مع إلزامها المصروفات والاتعاب عن الدرجتين – وركنت في ذلك إلى ذات دفاعها أمام محكمة أول درجة مؤكدة إياه بقولها أن حق الإيجار من المقومات المعنوية التي يجوز التعامل فيها بالبيع والرهن طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحلات التجارية ، وبالتالى فإن للدائن أن يستعمل حقوق مدينه في سبيل الحصول على الوفاء بدينه بما له من حق الضمان العام على أموال مدينه، هذا فضلا عن أن مجلس الدولة سبق أن أقر بائد لا ماتع إطلاقا من الحجز على مقومات المحل التجارى للمادية والمعنوية ، طالما أن بيعها او التنازل عنها جائز ، وكذلك الامرقيما يختص ببيع حق الإيجار.

وحيث أن الستانف ضدها طلبت رفض الإستثناف موضوعا وتأييد الحكم المستانف لما بني عليه من أسباب منطقية.

ALG (AY)

أولا .. أن عقد الإيجار الصادر للمسولة المدينة لا يجوز فيه التأجير من الباطن، وبالتالي فإن حقها في الإنتفاع بالمين المؤجرة كبنسيون قاصر عليها وعلى ورثها من بعدها دون أن يكون قابلا للتصرف فيه للغير.

ثانياً _ أن بيع حق المدين في الإجارة يلحق بها ضررا كبيرا ، إذ يضطرها إلى التعامل مع شخص آخر لا تطمئن إليه ولا إلى الضمانات التي لديه.

وحيث أنه عن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فإنه قد نظم شروط ووسائل بيع ورهن المحال التجارية لختيارا لا جبرا . سواء منها مقوماتها المادية أو المعنوية ويشمل الحق في الإجارة ، وهذه لا شك نظم وإجراءات تفيد التاجر ومن يشترى أو يرتهن الحل التجارى.

أما مالك العين (المؤجر) وهو ليس طرفا في العقد فلا تنصرف إليه الآثار المترتبة على بيع حق الإيجلر ولا يحاج بها إذا كان المستاجر محظورا عليه التاجير من الباطن أو التنازل عن الإجارة إلا في حدود أحكام المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى التي تنص على أنه وإذا كان الأسر خاصا بإيجار عقار أنشىء به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبيع المستاجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع من التاجير من الباطن أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشترى ضمانا كافيا ولم يحلق المؤجر من ذلك ضرر محقق.

ومن ثم فلا يجوز الإستناد إلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لبيع حق المستاجر في الإجارة جبرا ودون موافقة المالك، فإذا كان لهذا الأخير حق الإعتراض على بيع مستاجره لحقه في الإجارة جبرا ودون موافقة المالك ، كان لهذا الاخير بالضرورة حق الإعتراض على طلب دائن مستاجره بيع حقه في

(YA) Sala

الإجارة جبرا عنه ، لما عسى أن يلحقه (أى المالك) من ضرر إذا ما آل الحق في الإيجارة لشخص آخر لا يطمئن إلى معاملته وماليته .

وحيث انه متى كان ذلك – ومتى كانت المستانف ضدها المطلة لملاك المين جميعا ، قد قررت أن المولة المستاجرة عنوعة من التنازل عن عقد الإيجار المقدر ومن التاجير من الباطن، ومتى كان البادى من مطالعة عقد الإيجار المقدم من المستانف ضدها والمؤرخ ٣١ / ٥ / ١٩٤٤ والذى شغلت بمعرفته المولة المين أنه قد تضمن حظر التنازل عنه أو التاجير من الباطن فمن ثم يبدو الجد في إعتراضها على الاستمرار في إجراءات التنفيذ ببيع حق الإجارة ، إستنادا إلى خشيتها حلول آخر محل مستاجرها واضطرارها إلى التعامل مع شخص لا تطمئن إليه .

وحيث انه فضلا عن ذلك فإنه يبدو للوهلة الأولى الجد في قول المستانف ضدها انه لا يجوز الحجز على حق الممولة في الإجارة لانه حق شخصى لها في الإنتفاع بالبنسيون دون ان يكون لها التنازل عنه للغير.

يؤيدها في ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٤ مدنى من أنه ولكل دائن أن يستعمل ياسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متعلقا بشخصه أو غير قابل للحجز ٥ وما جرى عليه الفقه والقضاء تبعا لذلك من عدم جواز الحجز على الحقوق الشخصية المحضة للمدين ، لانها ليست داخلة في الضمان العام للدائن بل هي متعلقة بشخصه بالذات ومنها حق الإنتفاع وحق السكني اللذين لا يجوز التنازل عنهما ولا الإجارة فيهما (واجع في ذلك التنفيذ – عبد الحميد أبوهيف ٢٨٦ والتنفيذ لرمزي سيف بند ١٢٠).

مادة (۸۲)

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم واخذا بأسباب الحكم المستانف يتبين أنه قد أصاب إذ قضى بإيقاف إجراءات التنفيذ الامر الذي يتعبن معه تاييده . . .) (حكم محكمة القاهرة الإبتدائية - الإستثناف رقم ١٩٦٠ سنة ١٩٥٦ مسار إليه بمؤلف كرم صادق ٣٧٣ وما بعدها).

١١٠٧ - الحجز على حق الإيجار - جوازه - طريقة ذلك:

الحجز على الحق فى الإيجار يكون بطريق الحجز الإدارى... أى بحجز إدارى ... أى بحجز إدارى ... أى بحجز إدارى تحت يد المالك، وأن إعلان مالك العقار ليس من الصعوبة بمكان فضلا عن أنه يعتبر ضمانا لازما يجب الاخذ به. (فتوى مجلس الدولة فى ٢٠ / ٤ / ٤ / ١٩٥٤ مشار إليه بمؤلف كرم صادق ص ٣٧١) .

١١٠٨ - الحجز على حق الإيجار - إجراءاته :

نفيد بان كيفية التنفيذ بتوقيع الحجز وإجراء البيع بالنسبة لمقومات الحل التجارى المعنوية ، وكذلك بالنسبة لبيع الحق في الإيجار ، لا تختلف عن كيفية التنفيذ على المنقولات الحادية ... وان خضع المشترى في ذلك لما يوجبه قانون السجل التجارى من إجراءات . أما مالك العقار فيمكن تشبيهه فيما يختص بالحجز على حق الإيجار بالحجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الفير ، لذلك يجب إعلانه بالحجز ... وأن أمكن لمالك العقار أن يناقض في وجود عقود يجب إعلانه بالحجز ... وأن أمكن لمالك العقار أن يناقض في وجود عقود الإيجار أو أن يدفع بإنتهائها ، فإنه لا يستطيع أن يعترض على مبدا الحجز نفسه. (فتوى مجلس الدولة ٢ / ٢ / ١٩٥٤ – مشار إليها بمؤلف كرم صادق ص

مادة (۲۸)

۱۹۰۹ - لا يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير على قيمة السند الأذنى فى حالتى إفلاس المدين به أو ضياع الصك . ولكن يجوز أن يوقع على الصك نفسه حجز المنقول:

ان الاوراق المشار إليها إما شيكات أو سندات إذنية محررة لصالح المول والقاعدة أنه لا يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير على قيمة السند الأذنى إلا في حالتي إفلاس المدين به أو ضياع الصك . ولكن يجوز أن يوقع على الصك نفسه حجز المنقول . (فتوى مجلس الدولة رقم ١٠٥١ – ٥٢ / ١٠٥١ في ديسمبر ١٩٥٣ مشار إليها بمؤلف كرم صادق ص ٣١٩).

١١١٠ - حق الإيجار - حق شخصى - إعتباره حق متصلا بشخص
 المدين في حالات - الحجز عليه - جالاته :

تخلص الوقائع إلى أن الشعبة المالية والاقتصادية لجلس الدولة افتت بكتابها رقم $1 \times 1 \times 10^{-1}$ بأنه لا مانع من بيع بكتابها رقم 1×10^{-1} بأنه لا مانع من بيع المحل التجارى بكافة عناصره المادية والمعنوية وكذلك حق المدين في الإيجار وبناء على هذه الفتوى أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها إلى الماموريات وقد جاء بها أنه عند عدم وفاء المحجوزات المادية بالضرائب المستحقة يمكن توقيع المحجز على المقومات المعنوية للمحل التجارى ، وكذا على حق إيجار المول

إلا انه منذ أن باشرت الصلحة إجراءات الحجز على حق الإيجار والاحكام القضائية متواترة ضدها في هذا الشأن على أساس أن حق الإيجار حق شخصى ومن هذه الاحكام ما قضى به قضاء محكمة القاهرة للامور المستعجلة الدائرة

(YA) Sala

الثالثة بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٥٨ في الدعوى للرفوعة ضد مصلحة الضرائب ، وقد جاء بحيثيات الحكم ما ياتي:

ومن حيث انه لا جدال في ان المادة ٢٣٥ من القانون المذنى قد نصت على ان لكل دائن ان يستمصل باسم مدينه جسميع حقوق هذا المدين ، ولكنها إستثنت من ذلك ما كان متعلقا بشخصه وغير قابل للحجز.

وقد نظمت القوانين الخاصة بالأحوال التي لا يجوز الحجز عليها ، ونصت المادة ٤٩٠ مرافعات على أن العمل بالأحكام الواردة بنصوصه لا تخل بالقواعد المقررة في القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز والتنفيذ أو التنازل فالمشرع قد أخرج الحقوق الشخصية المتعملة بشخص المدين من الضمان العام الذي للدائنين على أموال مدينيهم ، كما جاء بهذا الحكم أنه لا شك في أن - حق الإيجار يدخل ضمن الحقوق الشخصية .

كسما جاء في حيثيات الحكم الذي أصدرته محكسة القاهرة للأمور المستعجلة الدائرة الرابعة الصادر بجلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٧ ذكر أسباب مشابهة لما سبق.

وجاء فى كتابكم انكم تعرضون شكوى وهى تتلخص فى ان شركة... قامت بتاجير عين من اعيان ذلك العقار إلى (زيد) بمقتضى عقد إيجار مؤرخ فى ٩ / ٩ / ١٩٣٨ وقد نص فى البند السادس من عقد الإيجار على أنه ليس للمستاجر أن يؤجر العين من باطنه أو جزءا منها.

ثم أوقعت مصلحة الضرائب حجزا إداريا على منقولات مدينها (زيد)

مادة (۸۲)

كما أوقمت حجزا على حق الإيجار تحت يد الشركة وحددت للبيع يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٥٨ .

وقد تقدمت الشركة بشكوى ضمنتها عدة إعتراضات، فقد جاء بها أن مصلحة الضرائب وهى تباشر حق مدينها يجب أن تكون ملكية هذا المدين للحق ثابتة بطريقة لا تقبل الشك - ولما كانت ملكية مدين الصلحة يحكمها عقد الإيجار المبرم بينه وبين الشركة ، وليس من هذه الحقوق التنازل عن الإيجار كله أو عن جزء منه ، لذلك لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تبيع هذا الحق إذ أنها لا تملك حقوقا اكثر مما يملكه مدينها.

كما جاء بهذه الشكوى أن حق بيع الحل التجارى، بما فى ذلك حقوق الحل المعنوية قاصر على الجدك والحقوق المعنوية الأخرى خلاف حق الإيجار، إلا إذا كان معترف بهذا الحق أصلا من المالك للمستاجر بمقتضى نص صريح فى المقد أو بإقرار خاص الأمر الذى لا يتوافر فى الحالة المعروضة.

وان فتوى مجلس الدولة الصادرة في هذا الشان أجازت بيع حق الإيجار إذا كان ذلك غير ممتنع على المستاجر وكان في إمكانه إتخاذ هذا الإجراء ، إلا أنه من الثابت في الحالة المعروضة أن المستاجر ليس له حق الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، ولهذا يمتنع على الدائن من باب أولى إتخاذ هذا الإجراء.

وأخيرا فإنه ليس في القانون المدنى ما يسمح لمملحة الضرائب بأن تتجاوز حقوق مدينها وتبيع ما لا يملكه هذا المدين.

وتطلبون إيداء الرأى في شكوى الشركة ، وتحديد مصير الحجز المتوقع تحت يدها وردا على ذلك نفيد .

بادة (۸۲)

ان إمتناع المدين عن القيام باداء الإلتزامات الواقعة عليه يجيز التنفيذ على المدين عند جميع أمواله التي يجوز إجراء التنفيذ عليها وبذلك فإن التنفيذ على المدين عند تخلفه عن الوفاء لا يكون إلا على أمواله ، ولا يمتد إلى غير ذلك من الحقوق التي لا تدخل أصلا في ذمته المالية مثل الحقوق المتعلقة بالاحوال الشخصية ، وان ترتب على إستعمال هذه الحقوق آثار مالية . ومن ناحية أخرى فإن أموال المدين لا يمكن التنفيذ عليها جميعها ، إذ أن بعض أموال المدين يمتنع التنفيذ عليها رغم أنها تدخل في الذمة المالية ، وذلك إذا وجدت نصوص خاصة تمنع هذا التنفيذ.

ومن حيث أن المادة ٣٣٥ من القانون المدنى أجازت للدائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، ولكنها إستثنت من ذلك الحقوق المتصلة بشخصه والحقوق غير القابلة للحجز.

ومن حيث أنه يتعين تحديد المقصود بهذه الحقوق المتصلة بشخص المدين خاصة والتي يمتنع على الدائن إستعمالها . فهذه الحقوق لا يقصد بها الحقوق الشخصية بصفة عامة، وإثما تنصرف في الواقع إلى الحقوق التي يرجع تقريرها إلى المدين لاعتبارات أدبية خاصة به – ومتعلقة بشخصه مثل حق الرجوع في الهية فهو حق متعلق بشخص المدين رغم أنه حق مالى .

ومن حيث أن القول بأن حق الإيجار حق شخصى لا يتنافى فى الواقع مع جواز إستعمال الدعوى غير المباشرة طبقا للمادة ٢٣٥ مدنى سالفة الذكر ، إذ أن المقصود بأن حق الإيجار حق شخصى هو أنه فى طبيعته يعبر عن وجود علاقة التزام بين الدائن والمدين ، وذلك بالمقابلة للحقوق المينية ، والسبب الذى دعا

مادة (۱۲۸)

الشراح والقضاء إلا إطلاق وصف حق الإيجار باته شخصى ، يرجع إلى ان بعض شراح القانون الفرنسي إتجهوا إلى القول بان حق الإيجار إثما يولد للمستاجر حقا عينيا على المين المؤجرة وهو حق الانتفاع ، فاراد الشراح بذلك أن ينفوا عن الإيجار طبيعة هذا الحق العيني ليندرج تحت الحقوق الشخصية .

اما القول بان حق الإيجار شخصى بمعنى أنه متصل بشخص المدين خاصة، فإنه يتجاوز في الواقع قصد الشراح وأحكام النقض المصرية والفرنسية على السواء.

اما القول بان حق الإيجار حق متصل بشخص المدين خاصة في المعنى الذي قصدته المادة ٢٣٥ من القانون المدنى ، فإنه يتوقف على ما إذا كان تقرير هذا الحق للمستاجر قد روعى فيه اعتبارات أدبية خاصة به ومتعلقة به بصفة خاصة أم لا . فإذا كان هذا الحق قد روعيت فيه الاعتبارات المتقدمة فهو حق خاصه لا يجوز للدائن إستعماله ، وإن لم تتوافر فيه تلك الاعتبارات فلا يعتبر كذلك ، وهو في جميع الاحول حق شخصى ، بمعنى أن يمثل علاقة مديونية بين الدائن والمدين وليس حقا عينيا بمعنى أنها سلطة قانونية مقررة لصاحبه على العين المجرة .

ومن حيث أنه لا جدال في أن حق الإيجار لا يعتبر حقا متصلا بشخص للدين خاصة ، إذا كانت شخصية هذا المدين غير معتبرة في العقد ، بأن كان يمكنه التنازل عن الإيجار والتاجير من الباطن ، لذلك فإنه يجوز في مثل هذه الحالة للدائن أن يستعمل هذا الحق نيابة عن للدين ويتصرف به بالبيع وخلافه ومن حيث أن الإيجار في الحالة للعروضة خاصا بمحل تجارى تقضى المادة ٩٤٥ / ٢ من القانون المدنى بأنه:

مادة (۲۸)

ومع ذلك إذا كان الامر خاصا بإيجار عقار أنشىء به مصنع أو متجر وإقتضت الضرورة أن يبيع المستاجر هذا المصنع أو المتجر، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الايجار إذا قدم المشترى ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق:

ومن حيث أن الشارع قد أفصح في هذا النص عن أن اشتراط عدم النزول عن الإيجار والإيجار من الباطن لا يمنع ذلك من النزول عن الإيجار عند بيع المحل التجارى ، بشرط عدم حصول ضرر للمؤجر ، وبشرط قيام الضرورة.

وغنى عن البيان أن الضرورة التى تلجىء إلى بيع المحل التجارى لا يشترط فيها أن يكون البيع إختياريا ، بل يجوز أيضاً أن يكون البيع إجباريا وبشرط توافر نفس الشروط.

ومن أجل ما تقدم نرى أنه يجوز في حالة بيع المحل التجارى كوحدة ، التنفيذ على حق الإيجار ولو وجد شرط مانع من النزول عن الإيجار والتأجير من الباطن بشرط إتباع أحكام المادة ٩٩٤ / ٣ مدنى سالفة الذكر.

إلا أنه لما كانت أحكام القضاء في هذا الصدد تخالف هذا الاتجاه وقد لاحظنا أن محكمة النقض لم تضع مبدأ في هذا الموضوع - لذلك نرى أن تتفق المصلحة مع إدارة قضايا الحكومة على عرض هذا الموضوع على محكمة النقض متى أمكن ذلك بمناسبة نزاع قضائي يمكن طرحه آمام المحكمة المذكورة طبقا لإختصاصها ، وذلك حتى يستقر الامر في هذا الموضوع. (فتوى مجلس الدولة ٢٠١٥/ ١٣/١٨).

(YA) Sala

۱۹۱۱ - (أ) حق الإيجار - تقييمه على حدة - تقييده بنص المادة ۲/۲ من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۱۰:

(ب) شرائط المادة ٩٩٤:

(ج) حق الإيجار - حق السكني - معيار التفرقة :

(أولا) قال المستانفون في صحيفة الدعوى والمذكرة القدمة منهم امام محكمة آول درجة أن حق الإيجار هو حق شخصي ، لا يجوز الحجز عليه من المدائنين خاصة وأن المستاجر الأصلي محروم منه ، ومن ثم فلا يحق لاى من الدائنين إستعمال هذا الحق عملا بالمادة ٣٣٥ مدني.

ولم يرد الحكم المستأنف بشىء على هذا الذى قبل ، وكل ما أورده هو أن الحجز قد توقع على المحل التجارى بنجميع مقوماته بما فى ذلك حق الإيجار مما مفاده أن حكم محكمة أول درجة فى هذا الخصوص غير صحيح ذلك أن حق الإيجار شخصى ولا يمكن إدماجه مع باقى الحقوق ولا يمنى المستأنفون من البيع الذى سيحصل سوى بيع حق الإيجار المتعلق بهم ، ومن ثم يكون منفصلا عن باقى الحقوق المادية والمعنوية.

(ثانياً) إستندت محكمة أول درجة – فيما إنتهت إليه – إلى نص المادة ٩٥ / ٢ من القانون المدنى ، وقالت أنه لهذا يحق لمسلحة الضرائب أن تستعمل حق مدينها في بيع الجدك ولكن فات محكمة أول درجة أن نص هذه المادة هو نص إستثنائى . وينبغى أن يقسر ويطبق في أضيق الحدود، ومن ثم يكون هذا الحق قاصرا فقط على المستاجر إن أراد ولا يجوز لفيره من الدائين أن يختص به

(YA) Bala

لمدم النص على ذلك – وما دام عقد الإيجار قد منع المستاجر من التاجير من الباطن ومن التناجير من الباطن ومن التناجير من الباطن ومن التنازل عن الإيجار للغير ، فإن إرادة المتعاقدين هي التي تسرى ، ولا ينبخي تطبيق المادة ٤٩٥/ ٢ إلا تحت الشروط الواردة فيها وتحت رقابة المكمة.

(ثالثا) قالت محكمة أول درجة أن مصلحة الضرائب قد أوقعت الحجز على المحل جملة - • • على المحل جملة – حتى إيجار وشهرة واسم تجارى – وقدرت ثمنا له مبلغ • • • جنيه وإن كانت مصلحة الضرائب قد قدرت لكل عنصر من هذه العناصر قيمته على حدة، فإن هذا لا يفيد أن المقصود هو بيع كل منها على حدة ، ولكن الذي يبين من ظاهر الأوراق أن هذا التقدير لكل حتى على حدة كأن القيصد منه التوسل لتقدير القيمة المادية لهذا الحقوق.

وهذا الذى إستندت إليه محكمة أول درجة مردود - ذلك أن ظاهر الاوراق يفيد أن حق الإيجار بمبلغ ٣٠٠ جنيها وحق الشهرة والإسم التجارى بمبلغ ٢٠٠ جنيها.

(رابعا) أن حق الإيجار هو حق غير خالص للمستاجر وحده بدليل نص المادة 44 / مدنى التى أجازت التنازل عن الإيجار فى حالة وجود شرط مانع من الإيجار بشروط، وتحت رقابة القضاء ، ومن ثم لا يكون لمسلحة الضرائب أن تمارس هذا الحق إستنادا إلى المادة ٣٧٥ مدنى إذ أن حق الإيجار حق شخصى يختلف عن باقى الحقوق التى للمدين والتى يجوز التنفيذ عليها.

هذا فضلا عن أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٠ -- الذي ذكرته محكمة أول درجة هو قانون إستثنائي ينص على آجازة بيع المال التجارية بشروط وهذا الحق

(YA) Sales

للمستاجر الاصلى وحده أى صاحب الحل .. وحيث أن الواضح من أسباب الإستئناف أنها حوت نفس الأسباب التى أثارها المستانفون وإستندوا إليها أمام محكمة دول درجة.. وكل ما هناك أن أسباب الإستئناف تضمنت بعض الإعتراضات الآخرى وهى:

(١) أن مصلحة الضرائب فسلت بين حق الإيجار ، وبين كل من حق الشهرة والإسم التجارى ، فقدرت للأول ٢٠٠ جنيها وللثانى ٢٠٠ جنيها ال مفاده أن طلب البيع لم ينصب على الحل ككل لا يتجزا ، الامر الذي لا ينطبق معه نص المادة ٩٤٥ / ٢ من القانون الملنى.

(٢) أن المادة ٩٤ ه / ٢ مدنى تشترط الحصول على إذن المحكمة بإبقاء الإيجار إذا قدم المشترى ضمأنا كافها ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق وكل هذه الأمور لم تتحقق بعد ومن ثم فلا إنطباق لهذه المادة.

(٣) أن حق الإيجار هو الحق في السكن ، ومن ثم فهو غير قابل للتنازل
 لتعلقه بشخص المستاجر وبالتالي فلا يدخل في الضمان العام للدائنين.

وحيث أنه عن الإعتراض الأول - وهو تقييم حق الإيجار على حدة - فإن الثابت من محضر الحجز الإدارى المقدم أن مصلحة الضرائب وقمت هذا الحجز وفاء لدينها البالغ قدره ... وذلك على ماكينة حاسبة ثم ميزان ثم حق الإيجار والشهرة والإسم التجارى وقدرت قيمة الماكينة بمبلغ ... ثم الحقوق المعنوية بمبلغ ... ثم فصلت مضردات هذا المبلغ الاخير في خانة المحقوق المعنوية بمبلغ ... ثم فصلت مضردات هذا المبلغ الاخير في خانة المحقوق المعنوية بمبلغ ... ثم فصلت مضردات هذا المبلغ الاخير في خانة المحقوق المعنوية بمبلغ ... ثم فصلت مضردات هذا المبلغ الاخير معه الشهرة الشهرة الشهرة الشهرة التجارى معه .

(YA) Bala

وإذن فمتى كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 192 الخاص ببيع الحمال التجارية ورهنها تنص على أنه 9 وبجب أن يحدد في عقد البيع ثمن مقومات الحمل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة، ويخصم ما يدفع من الشمن أولا ثم ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن المقومات غير المادية ولو إتفق على خلاف ذلك عام مفاده أن مصلحة الضرائب فيما إنتهت إليه من تحديد كل عنصر على حدة كانت مقيدة بنص هذه المادة ، وهو نص ملزم كما تفيد صيغته وذلك توصلا لتحديد قيمة الخل التجارى جملة ، وجعل هذا التقدير اساسا للمزايدة ، فإن هذا الاعتراض يكون في غير محله متميناً عدم الإلتفات إليه.

وحيث أنه عن الإعتراض الثاني - شرائط المادة ٩٩٥ مدني - فإن المستفاد من ظاهر النص أن شرائط هذه المادة هي:

(١) قيام ضرورة تقتضى بيع أهل بمعرفة المستاجر عسلا بنص المادة
 ١٥ من القانون المدنى والتى تخول للدائن الحق فى أن يستعمل باسم مدينه
 جميع حقوق هذا المدين ، إلا ما كان منها متصلا بشخصه أو غير قابل للحجز.

والمستفاد من ظاهرة المواد ٩٩٥ و ٩٩٥ . ثم مواد القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٠ مسالف الذكر أن هذا الحق – وهو حق الإيجسار المتسخلف عن بيع المحل التجارى – لا يدخل في زمرة الحقوق الممنوع إستعمالها بمعرفة دائني المستاجر إذ أن هذا الحق بما يجوز التنازل عنه للغير نظير مقابل مادى ، ومن ثم يدخل هذا الحق ضمن الضمان العام للدائنين وبالتالى يجوز التنفيذ عليه بالحجز والبيع ، مثله في ذلك مثل باتى الحقوق للكونة للضمان العام المذكور. (۷) أن يقدم المشترى ضمانا كافيا . وهذا الشرط - حسب ظاهره - معناه ان تقديم الضمان يكون عندما يطالب المؤجر به ، فإذا سكت المؤجر عن المطالبة به فإن المشترى لا يكون ملزما بتقديمه ، ولم يشر المستانفون آية إشارة إلى أنهم يطالبون بهذا الأمر.

(٣) أنه لم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، وهذا الشرط لا يقوم إلا حيث يدعى المؤجر أنه أصابه مثل هذا الضرر ، ثم يقيم الدليل عليه ، ولم يزعم المستأنفون أن بيع حق الإيجار إلى شخص آخر قد الحق بهم مثل هذا الضرر، أو أنه سيلحق بهم الضرر المحقق.

وحيث أنه عن الإعتراض الثالث - وهو القول بان حق الإيجار هو الحق في السكن فإن هذا الاعتراض مردود ، ذلك أن القانون المدنى فرق بين الإيجار وحق السكن فنص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على أن والإيجار هو عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الإنتفاع بشىء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، وأعطت المادة ٥٩٣ من ذات القانون الحق للمستأجر فى أن يؤجر الشىء المؤجر من باطنه ، وأن يتنازل عن الإيجار للغير ما دام لم يرد نص فى العقد يمنع من ذلك .

وحتى في وجود الشرط المانع أباحت المادة ٥٤٤ / ٢ مدنى للمستاجر أن يتنازل عن حق الإيجار إلى من يشترى المحل التجارى منه – على ما سلف بيانه – في حين تنص المادة ٩٩٦ مدنى على أن نطاق حق الإستمسال وحق السكنى يتحدد بمقدار ما يحتاج إليه صاحب الحق هو وأسرته الخاصة أنفسهم وذلك دون إخلال بما يقرره السند المنشىء للحق من أجكام، كما تقضى المادة ٩٩٧ من ذات

(YA) Sala

القانون بانه لا يجوز النزول للغير عن حق السكن إلا بناء على شرط صريح او مبرر قوى.

وحيث انه لكل ما تقدم يكون الإستئناف في غير محله متعينا القضاء برفضه وتاييد الحكم المستأنف (حكم محكمة القاهرة الإبتدائية بهيئة إستئنافية في ٢٨١٧/٧/١٢ مشار بمؤلف كرم صادق ص ٣٨١ وما بعدها).

۱۹۰۸ - لما كانت المادة ۲۰ من قانون الحسير الإدارى رقم ۲۰۸ استة ۱۹۰۵ تنص على أنه يجوز بالطريق الإدارى حجز ما للمدين لدى الفير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من المنقولات في يد الغير الأمر الذى تستبين معه الهكمة أنه لأبد وفقا لذلك النص أن يكون الحاجز دائنا للمحجوز عليه وقت الحجز فإن لم يكن كذلك كان الحجز باطلا لا يحتمل في ذلك شكا ولا تأويلا ويتمين على قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستمجلة القضاء بعدم الإعتداد به وبالمقابل يجب أن يكون المجوز عليه وإذا أشار ظاهر الاوراق إلى غير ذلك تعين أيضاً على قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستمجلة القضاء بعدم الإعتداد بالحجز المتوقع عند توافر الإستمجال لاموس في ذلك مساس باصل الحق.

(الحكم في الدعوى رقم ٤٠٢٤ لسنة ١٩٧٩ تنفيذ مستعجل القاهرة جلسة ١٩/١١/١٢).

مادة (۲۹)

ديقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب حصر حجز يعلن إلى المجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها.

ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه أياه وتكليفه التقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان.

ويجب إعلان انحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلال الشمانية أيام التالية لتاريخ اعلان الخضر للمحجوز لديه وإلا أعتبر الحجز كأن لم يكن».

التعليق:

١٩١٣ - توقيع حجز ما للمادين لدى الفير بإعلان الحجوز لديه (الغير) بورقة تسمى محضر الحجز :

إعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٩ صحل التعليق بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير بحوجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ويتبع في تسليم هذا الكتاب تعليمات مصلحة البريد في هذا الشان.

إذ يكفى فى توقيع حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى أن يكون بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولا يوجب قانون الحجز الإدارى انتقال مندوب الحاجز إلى موطن المحجز لديه لتوقيع هذا الحجز ، وإنما يكتفى بتوجيه كتاب

(Y4) Eal-e

موصى عليه بعلم الوصول إلى موطن المحجوز لديه الأصلى. ويتبع فى تسليم هذا الكتاب ما تقرره مصلحة البريد فى هذا الصدد (احمد أبو الوفا – بند ٣٦ ص ٢٥٦ و ٢٤٧). وتنص المادة ٢٥٨ من تعليمات مصلحة البريد المطبوعة سنة ١٩٦٣ ، على أن المراسلات المسجلة تسلم فى موطن المرسل إليه شخصيا أو إلى نائبه أو خادمه أو الساكنين معه من أقاربه وأصهاره ، بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم . وعند امتناع المرسل إليه والاشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها ، يتعين على موزعى البريد إثبات امتناعهم على المظروف ، وعلى دفتر الإيصلات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التساريخ ... (نقض ٣١ / ٥ / ١٩٧٧ – ٢٠ - ١٩٢٧).

وقالت محكمة النقض في أحكامها المتقدمة أن هذا يدل على أن الاتحة البريد قد عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المريد قد عملت على توفير الضمانات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من المتقاضين لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ... وفي أن الامتناع عن تسلم الرسالة لا آثر له في صحة الإعلان ، وفي عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات (نقض ٢ / ١٩ ١٩ ١٩ ١ - ١٩٥٢).

وإذن ، يتم هذا الحجز بخطاب مسجل بعلم الوصول يوجه إلى المحجوز لديه في موطنه ، ويراعي في تسليمه تعليمات مصلحة البريد ، دون احكام قانون

(Y4) **Sala**

المرافعات . وامتناعه هو أو ذويه عن تسلمه لا أثر له في صحة الإعلان ، وإنما الدائن لا يمكن له إشهات حصول هذا الإجراء إلا بابراز علم الوصول المشتمل على توقيع المستلم (استئناف الاسكندرية ٢٤ / ٤ / ١٩٥٧ - مجلة التشريع والقضاء عدد ٤ ص ٢٣).

وإذا كان قانون الحجز الإدارى قد نص على طريقة اعلان الحجز بالصورة المتقدمة ، بحيث لم يترك فراغا اجرائيا يتطلب ملؤه بنصوص قانون المرافعات، إلا أن الرجوع إلى فقه المرافعات وإلى القضاء لازم عند تفسير تعليمات البريد المتقدمة وعند التحقق في صحة تسليم الرسالة وما يترتب على الامتناع عن استلامها . وبعبارة أخرى ، إذا كان الاعلان يخطاب مسجل بعلم الوصول لم ينظمه قانون المرافعات ، إلا أنه ينص عليه كوسيلة استثنائية للاعلان ، وكونه استثناء لا ينفى الرجوع إلى فقه المرافعات والقضاء عند تفسيره ، ما دام قانون الحجز الإدارى لم ينظم كيفية الاعلان بالبريد .

إذن يوقع حجز ما للمدين لدى الغير بان يقوم الحاجز باعلان الغير بورقة معينة تسمى محضر الحجز . ولا يجب أن يسبق هذا الأعلان أى تنبيه للمدين بالرفاء كما لا يجب أن يسبقه أى تنبيه للمحجوز لديه . ويتم الأعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول (مادة ٢٩ حجز إدارى) ويتم تسليم هذا الكتاب لا وفقا لقواعد قانون المرافعات ، وإنما طبقا للقواعد القانونية المنظمة لتسليم الخطابات الموصى عليها بعلم الوصول (فتحى والى بند ٤٤٩ ص ٧٠٢ وص

وهذه تتضمنها لائحة البريد ، وليس قانون الرافعات (نقض مدني ٢

(Y4) 53La

نوفمبر ١٩٦٧ - مجموعة النقض ١٨ - ١٩٩٣ - ٢٤٠ - إذ لم يرد في قانون المرافعات بيان كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذي يعلن به المحجوز لديه حجزا اداريا فلا محل للرجوع في هذا الشان إلى أحكام قانون المرافعات). ووفقا للائحة البريد الصادرة تنفيذا لديكريتو ٢٩ مارس ١٨٧٩ الحاص بتنظيم مصلحة البوستة ويكون تسليم الخطابات المسجلة ولم لم تكن مصحوبة بعلم الوصول لشخص المرسل إليه أو من تكون له صفة النيابة عنه في استلامها . ولهذا فإن اعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإداري طبقا للمادة ٢٩ سالفة الذكر لا يكون صحيحا إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخص صحيحا إلا إلى من تكون له صفة النيابة عنه في استلام هذا الكتاب (نقض المجوز لديه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في استلام هذا الكتاب (نقض

ولقد جاء في تعليمات مصلحة الضرائب في الكتاب الدوري رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ في ١٩ / ١٩ / ١٩٧١ أنه :

١ - لما كانت المادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قد أوجبت اعلان المدين بالحجز التنفيذي خلال شمانية أيام من تاريخ اعلانه للمحجوز لديه والا اعتبر الحجز كان لم يكن ، وإذا كان علم الوصول هو الوسيلة القانونية الدالة على الاعلان في مثل هذه الحالات فإنه يتعين على المأموريات تقديم علم الوصول إلى الحجوز لديها حتى يتسنى لها اتخاذ الإجراءات اللازمة للصرف.

كما يجوز اعلان محضر المحجز على يد مندوب المامورية وذلك على الوجه المبين بالمادة ١٠ من قانون المرافعات الجديد ، فإذا لم يجد المندوب من يصح تسليم المحضر إليه وفقا لنص المادة المتقدم أو امتنع من وجده من المذكورين فيها

مادة (۲۹)

عن الاستلام وجب على المندوب أن يسلم الورقة في اليوم ذاته إلى مامور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الاحوال . وعلى المندوب في جميع الاحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الاصلى أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورةعلى أن يبين ذلك كل في حينه في أصل الاعلان وصورته ويعتبر الاعلان منتجا الآثاره من وقت تسليم الصورة إلى ما سلمت إليه المتراكب التحديد المعروة إلى ما

وعلى المامورية في مثل هذه الاحوال موافاة الجهة المحجوز لديها بالمستند الدال على قيامها باعلان المدين على الوجه المتقدم.

 ٢ -- على الماموريات تجديد جميع الحجوز الموقعة تحت يد الجهات المشار إليها بالكتاب الدورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ إذا مضى عليها اكثر من ثلاث سنوات دون تجديد طبقا للمادة ٣٥٠ مرافعات.

٣ ـ لما كانت المادة ٢٨٥ من قانون المرافعات قد نصت على آنه و لا يجوز للغير أن يؤدى المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على ادائه إلا بعد اعلان المدين بالمزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل، وإذ كان المحجوز لديه من الغير فانه يتمين على المأموريات اعلان المدين بطريق الكتاب الموصى عليه بعلم الوصول أو بالاعلان على يد مندوب الحجز بأن المصلحة سوف تقوم يتحصيل مستحقاتها من المبالغ الموجودة تحت يد الجهات المحجوز لديها خلال المدة القانونية المشار إليها.

٤ - تنص المادة ، ٣٤ مرافعات على أنه إذا كان الحجز تحت يد أحدى

(Y4) Sala

الجهات الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات التابعة لها وجب عليها أن تعطى الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير.

ولذا يتعين على المأموريات عند توقيع الحجز تضمين المحضر طلب شهادة من الجهة المحجوز لديها يوضح بها جملة البالغ الوجودة في ذمتها وما يوجد قرين كل منها من تأشيرات.

 ه - فور ورود الشهادة المذكورة إلى المامورية يتعين على الاخيرة ان تبادر إلى طلب صرف قيمة مستحقاتها من البلغ المجوز عليه مع مراعاة المدة المقررة في المادة ٣١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

فإذا كان ثمة حجوز أخرى موقعة وكانت المبالغ المحجوز عليها لا تفى بحق الحاجزين جميعا جاز للمامورية أن تتقدم بطلب التوزيع عن طريق ادارة قضايا الحكومة المختصة على الوجه المبين بالبند ثانيا من الكتاب الدورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه كما يكون لها تكليف قلم الكتاب بالتقدم بطلب التوزيع من تلقاء نفسه وذلك على الوجه المبين في المادة ٤٧١ مرافعات.

٦ -- لا توجد ضرورة للحصول على اقرار موثق من الممول المدين المجوز عليه بموافقته على الصرف ، وأى رأى خلاف ذلك يعرض على المراقبة العامة للحجز والتحصيل لتذليل الخلاف.

٧ - إذا كان سبب تأخير الصرف يرجع إلى عدم تقديم المدين لبعض
 المستندات المثبتة لحقه في البلغ المجوز عليه تعين على المامورية الاتصال بالمدين

(Y4) 5al-a

لحثه على تقديم المستنداتِ اللازمة مع مراعاة تجديد الحجز كل ثلاث سنوات وفقا للبند ۲ من هذه التعليمات.

وبلاحظ أنه لا يسبق الحجز الإدارى تحت يد الغير أى تكليف للمدين بالوفاه أو أى إعلان لأمر الحجز أو لسنا، الدين (نقض مدنى ٢٨ / ٤ / ١٩٦٦ – مجموعة النقض ١٧ ص ٩٣٩) ، وإنما يقع الحجز بموجب محضر يعلن إلى الهجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب يعلم الوصول.

ولا يكون إعلان المحبور لديه بمحضر الحجز الإدارى طبقا للمادة ٢٩ محل التعليق صحيحا إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخص الهجوز لديه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في إستلام هذا الكتاب. (نقض ١٩/٢/ ١٩٦٧).

ويقع على الحاجز عبده إثبات حصول إعلان محضر الحجز إلى الهجوز لديه وذلك بتقديم علم الوصول الموقع عليه من هذا الآخير أو عمن له صفة في الإستلام نياية عنه . وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد في المادة ٢٥٨ منها تقضى بأن المراسلات المسجلة تسلم في موطن المرسل إليه شخصيا أو إلى نائبه أو خادمه أو الساكنين معه من أقاربه وأصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وأنه عند إمتناع المرسل إليه أو الاشخاص المذكورين أيضاً عن تسلم المراسلات يتعين على صورعى البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد إسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح م إثبات التكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التي فرضت على بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التي فرضت على

عامل البريد إتباعها في حالة إمتناعهم عن إستلامها في خصوص المراسلات الواردة من المتقاضين لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها وفي أن الإمتناع عن تسلم الرسالة لا آثر له في صحة الإعلان (نقض ٢ / ١١ / ١٩٦٧ - مشار إليه ، احمد أبو الوفا ص ١٩٦٧ ، عبد المنعم حسني – ص ٤٣٤) وقد فضي بان مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٥ ان الشارع وان أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر المحجز المعان إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر المحجز المعان إلى المحجوز لديه إلى المحجوز لديه في خلال المبعاد المحتوز قانون وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المجوز عليه بصورة من ذلك المحلف عن الإجراءات المنصوص عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق الموسول الدال عليه . (نقض مدني جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ الطعن رقم الوصول الدال عليه . (نقض مدني جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ الطعن رقم 1171 لسنة ٤٨ ق) .

١١١٤ - بيانات محضر الحجز وجزاء أغفالها:

ويجب أن يشتمل محضر الحجز العلن للمحجوز لديه - فضلا عن البيانات المتعلقة بتعيين الجهة الحاجزة وتحديد شخص المحجوز عليه - على البيانات الآتية:

(١) صورة من أمر الحجز، إذ هو السند الذي يجري الحجز بموجبه.

(YA) Sal-4

لحيثه على تقديم المستندات اللازمة مع مراعلة تجديد الحجز كل ثلاث سنوات وفقا للبند ٧ من هذه التعليمات.

ويلاحظ أنه لا يسبق الحجز الإدارى تحت يد الغير أى تكليف للمدين بالوفاه أو أى إعلان لامر الحجز أو لسند الدين (نقض مدنى ٢٨ / ٤ / ١٩٦٦ -مجموعة النقض ١٧ ص ٩٧٩) ، وإنما يقع الحجز بموجب محضر يعلن إلى الهجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

ولا يكون إعلان الهجوز لديه بمحضر الحجز الإدارى طبقا للمادة ٢٩ محل الشعليق صحيحا إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخص الهجوز لديه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في إستلام هذا الكتاب. (نقض ١٩١/ / ١١٧ صحوعة النقض ١٨ ص ١٩٩٧).

ويقع على الحاجز عبء إثبات حصول إعلان محضر الحجز إلى الهجوز لديه وذلك بتقديم على الحاجز عبء إثبات حصول إعلان محضر الحجز إلى الهجوز لديه وذلك بتقديم علم الوصول الموقع عليه من هذا الأخير او بمن له صفة في الإستلام نيابة عنه . وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد في المادة ٢٥٨ منها تقضى بأن المراسلات المسجلة تسلم في موطن المرسل إليه شخصيا أو إلى نائبه أو خادمه أو المساكنين معه من أقاربه وأصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وأنه عند إمتناع المرسل إليه أو الاشخاص المذكورين أيضاً عن تسلم المراسلات يتعين على موزعي البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد إسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التابية . فمغاد هذا أن لائحة البريد قد عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التي فرضت على بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات التي فرضت على

عامل البريد إتباعها في حالة إمتناعهم عن إستلامها في خصوص المراسلات الواردة من المتقاضين لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها وفي أن الإمتناع عن تسلم الرسالة لا اثر له في صحة الإعلان (نقض ٢ / ١١ / ١٩٦٧ – مشار إليه ، أحمد أبو الوفا ص ٤٣٧ ، عبد المنعم حسني - ص ٤٣٤) وقد قضى بأن مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٥ ان الشارع وأن أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر المحجز المعان إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر المحجز المعان إلى المحجوز عليه دليل إعلانها إلى المحجوز لديه في خلال المعاد المقرر قانونا وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان المصل الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحلس من الحاجز إلى المحجوز لديه عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية وبالتالي فإن السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان الذي يتم بالطرق الوصول الدال عليه . (نقض مدني جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ الطعن رقم الوصول الدال عليه . (نقض مدني جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ الطعن رقم 11٢٦ السنة ٤٨ ق).

١١١٤ - بيانات محضر الحجز وجزاء أغفالها:

ويجب أن يشتمل محضر الحجز الملن للمحجوز لديه -- فضلا عن البيانات المتعلقة بتعيين الجهة الحاجزة وتحديد شخص المحجوز عليه -- على البيانات الآتية:

(١) صورة من أمر الحجز ، إذ هو السند الذي يجرى الحجز بموجبه.

(Y4) 644

- (۲) للستحقات الطلوبة من المجوز عليه... مع ذكر كل مبلغ ونوعه وتاريخ استحقاقه.
- (٣) نهى الحجوز لديه عن الوفاء بدينه للمحجوز عليه أو تسليمه ما لديه من منقولاته وهذا هو جوهر حجز ما للمدين لدى الغير.
- (٤) تكليف الحجوز لديه التقرير بما في ذمته في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان ورقة الحجز.

ويترتب البطلان لنقص بيان من البيانات الثلاثة الأولى – ما لم يتضمن أمر الحجز بيانا تفصيليا بالمستحقات . ولا تبطل الورقة إذا لم تتضمن البيان الرابع ، ويرتب الحجز أثره ، وإنما لا يلزم المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته ، ويجوز بعدلذ تكليفه به في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا التكليف (احمد أبو الوفا – بند ۲۷ ص ۹۵۰) .

ويلاحظ أنه تطبيقا للنظم الإدارية العامة ، يلزم أن يكون محضر الحجز مستوفيا توقيعات وختم الجهجة الحاجزة . ولا يلزم أن يكون إعلان محضر الحجز للحجوز لديه متضمنا ذات توقيعات المفوض في إصدار أمر الحجز ، ويكفى فقط إعلان المحجوز لديه بصورة طبق الاصل من أمر الحجز ويكفى لإثبات رسمية أمر الحجز وصحته وسلامة التوقيعات ختم الجهة الحاجزة التي تقوم بتنفيذ أمر الحجز (كرم صادق بند ٣١٠).

ولا يعتبر خطا مبطلا لمحضر الحجز عدم إشتمال المحضر على الفاظ معينة جارية الإستعمال في المحاضر ، أو عدم التسلسل العادى في ترتيب بياناته (نقض

(PA) Sala

٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ - مجموعة النقض ٧ ص ٥٥٥) ، أو إغفال مندوب الحاجز لبيانات غير جوهرية لم يضمنها محضره (كرم صادق بند ٢٣٩).

١٩١٥ - إخبار المدين المجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها
 تاريخ اعلانه للغير المجوز لديه وآثار هذا الأخبار:

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ موضوع التعليق بانه ، ٥ يجب إعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه ، خلال الشمائية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن ٤.

وابلاغ المحجوز عليه بصورة من ورقة الحجز يجب أن يتم على يد محضر في الثمانية ايام التالية لاعلان الحجز للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن.

ولم تنص المادة ٢٩ على كيفية اعلان الهجوز عليه ، ولم تشر بصورة ولو ضمنية إلى أن يكون كاعلان الهجوز لديه بطريق البريد ، وبالتالى فلابد أن يكون على يد محضر وفق ما رسمه قاتون المرافعات ، وبحيث يتم الاعلان لشخصه أو فى موطنه الأصلى عملا بالأصل العام فيه (أحمد أبو الوفا – ص ١٩٥٩ ويؤيد هذا الاتجاه فتحى والى رقم ٤٥٠ ويعارضه عبد المنعم حسنى رقم ١٩٠٩).

وتشتـمل ورقة الابلاغ على بيانات ورقة الحجز مع ذكر تاريخ اعـلانهـا للمحجوز لديه . وإذا لم يتم هذا الابلاغ بالفعل في خلال الايام الشمانية التالية لاعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه اعتبر الحجز كان لم يكن.

وإغفال الجهة الإدارية الحاجزة اعلان الهجوز عليه بالحجز يترتب عليه اعتبار المجوز كان لم يكن (م ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) . للمحال إليه بالدين الهجوز عليه التمسك بالعوار الذي لحق بالحجز (نقض ١٤ / ٥ / ١٩٧٧ – ٢٠ ~ ١٩٨٨).

وعده اعلان الحجز إلى المحجوز عليه لا يرتب انعدامه وإنما يعتبر كان لم يكن عملا بالمادة ٢٩ / ٣ من قانون الحجز الإدارى . وهذا الجزاء لا يتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا (نقض ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ - ٢٦ – ٨٠٠ ونقض ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ - ٢٦ - ٣٨٧).

والتقرير بما في الذمة لا يعتبر نزولا من جانب المحجوز لديه عن التمسك باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم ابلاغه إلى المحجوز عليه في الثمانية آيام التالية لتوقيعه (نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ - ٢٦ - ٩٨٣).

ويبقى حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى صحيحا قائما منتجا آثاره ، ولا يسقط بهنى يسقط إلا بسبب عارض تطبيقا للقواعد العامة أو بحكم . وهو لا يسقط بمضى ستة أشهر من تاريخ توقيعه لعدم حصول البيع فى خلال هذه للدة كما هو الحال بالنسبة إلى الحجز على المنقول لدى للدين – (حكم النقض ٣٠ / ٤/٩٧٠ – ٢٦ – ٩٧٠).

بعد اعلان الهجوز لدیه بالخجز یجب علی الحاجز اخبار المجوز علیه به . فهو المدین الذی یُحجز علی آمواله . ویتم اخبار الهجوز علیه بصورة من محضر الحجز الذی اعلن إلی الهجوز لدیه بالاضافة إلی بیان تاریخ اعلان هذا المضر إلی الهجوز لدیه . ولم تبین المادة ۲۹ / أخیرة حجز إداری کیفیة آخبار المدین بالحجز

على عكس ما فعلت الفقرة الأولى بالنسبة لأعلان المحجوز لديه . ولهذا لا مناص الرجوع إلى قواعد قاتون الملفعات فيكون اخبار المحجوز عليه بواسطة ورقة محصرين تعلن وفقا لقواعد هذا الشانون (فتحى والى بند ١٥٠ ص ٤٠٠ وعكس هذا : عبد المنحم حسنى – بند ١٦٠ ص ٤٠٧ . وهو يرى إن يكون اخبار المدين بطريق خطاب موصى عليه مع علم وصول ، كما هو الحال بالنسبة لاعلان المحجوز لديه . ويعيب هذا الرأى أن المادة ٢٩ حجز ادارى نصت على هذا الطريق الخاص بالنسبة لاعلان المحجوز لديه ولم تنص عليه بالنسبة لاخبار المحجوز عليه . ولا يجوز القياس على نص خاص) .

ويجب اخبار المحجوز عليه بالحجز خلال ثمانية آيام من اعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه ، والا اعتبر الحجز كان لم يكن (مادة ٢٩) . فيزول الحجز وما ترتب عليه من آثار وذلك باثر رجعى . ولا يتعلق اعتبار الحجز كان لم يكن بالنظام العام ، فللمحجوز عليه النزول عنه صراحة أو ضمنا . وليس لمن نزل عنه أن يعود إلى التمسك به (نقض مدنى ١٦ أبريل ١٩٧٥ - مجموعة النقض ٢٦ - محموعة النقض مدنى - ٥٠٠ .

ويلاحظ آنه يجب أن يحصل الإبلاغ في ثمانية الأيام التالية لإعلان الحجز للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن ، وتبدأ مدة الإبلاغ من وقت توقيع الحجز ، وتسرى في شأنها قواعد المواعيد من حيث عدم احتساب يوم الحجز واحتساب اليوم الاخير (المادة ١٥ / ١ مرافعات) وامتدادها بايام المطلات الرسمية (المادة ١٨ مرافعات) . ومسافة الطريق (المادة ١٦ مرافعات) ويجب أن يصل الإبلاغ في الميعاد المتقدم عملا بالمادة ٥ من قانون المرافعات.

وقد يدق الوقت الذي يبدأ منه ميعاد إبلاغ الحجز ، كما في حالة تعدد المحجرز لديهم ، حيث يختلف الوقت الذي يتم فيه اعلان الحجز إلى كل منهم. وقد قيل باحتساب الميعاد من تاريخ توقيع الحجز الأخير ، واعمال هذا النظر بالنسبة لكل الحجوز . والصحيح أن تعدد المحجوز لديهم يستوجب القول بتعدد الحجوز بقدر عددهم ، ويكون كل حجز مستقلا عن الآخر وله كيان قانوني قائم بذاته ، ومن ثم إذا تعدد المحوز لديهم يستوجب القول بتعدد الحجوز بقدر عددهم ، ويكون كل حجز مستقلا عن الآخر وله كيان قانوني قائدم بذاته ومن ثم إذا تعدد المحجوز لديهم وجب إبلاغ كل حجز في ميعاده إلى المحجوز عليه (عبد المنعم حسني بند ٢٩٥ - ص ٤٤٥) وينبغي ملاحظة أنه إذا توفي الهجوز عليه قبل إخباره في المعاد ، وجب على الجهة الحاجزة إخبار الورثة في خلال الميعاد نفسه ، ويبدأ الميعاد في هذه ألحالة من تاريخ علم الحاجزة بالوفاة (جرجا الجيزئية ٣ / ١١ / ١٩٢٨ - المحاماة ١٠ ص ٧٧٥). على أنه يلاحظ أن المادة ٢٨٤ مرافعات التي تنص على إعلان الورثة قبل البدء في التنفيذ بشمانية أيام لا تنطبق هنا، لأن الحجز نفسه أي التنفيذ قد تم بإعلان المحجوز لديه ، فالوفاة إذن لم تحدث قبل بدئه كما تشترط المادة ٢٨٤ المشار إليها ولكن تيسير للجهة الحاجزة قبل إنها تستفيد من نص المادة ٢٨٤ مرافعات التي تجيز اعلان الورقة جملة بصفاتها في موطن مورثهم (فتحي والي -- حاشية ص ٢٠٤) ، ولا يكفي توجيه الإعلان لاحد الورثة دون الباقين (الأمور المستعجلة بالقاهرة ٢٧ / ١ / .(1477

ومن البديهي أنه يشترط أن تكون الوفاة قد حدثت خلال الشمانية أيام

التى كان يجب على الجهة الحاجزة أن تخبر فيها الهجوز عليه نفسه بالحجز ، إذ أن الوفاة لو حدثت بعد إنقضاء هذه المدة ولم تكن الجهة الحاجزة قد أخبرت المجوز عليه نفسه بالحجز ، فإن الحجز يعتبر - بإنقضاء الميعاد - كان لم يكن ، ولا يكون هناك معنى لإخبار الورثة به .

فإذا لم يشم إيلاغ الحجز في الميعاد المتقدم ، فإنه يعتبر كان لم يكن (الامور المستعجلة بالقاهرة ١٥ / ١/ ١٩٧٦ - ما يلي بند ٢٠٥) ، ويكون للمحجوز المستعجلة بالقاهرة ١٥ / ١/ ١٩٧٦ - ما يلي بند ٢٠٥) ، ويكون للمحجوز عليه أن يقتضى ماله لدى المحجوز لديه بغير حاجة إلى حكم بذلك وعلى هذا الاخير الوفاء له باعتبار أن الحجز الذي وقع ليس له أثر (المرجع السابق بند ١٦٧) وقد قضى بأن الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إيلاغه للمحجوز عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه هو دفاع جوهرى في جريمة التبديد المتهم فيها المجوز لديه حيث يترتب على تحقيقه - أن صح - تغيير وجه الراى في الدعوى (نقض جنائي ١١ / ١ / ١٩٥٠ . أحكام النقض ٢ ص ٤٤٨). ويستصوب البعض أن يحتاط المحجوز لديه ، فلا يعتد بنفسه بعدم الإعتداد بالحجز إلا إذا بنب له ذلك بمقتضى حكم من القضاء (احمد أبو الوفا بند ٢١٧).

واعتبار الحجز كان لم يكن بسبب عدم إيلاغ المحجوز عليه بالحجز في الميعاد المتقدم لا يتعلق بالنظام العام ، ولهذا فللمحجوز عليه أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا ، كما أنه ليس له بعد أن ينزل عنه أن يعود إلى التمسك به (نقض مدنى ١٦ / ٤ / ١٩٧٥ ما يلى بند ٢٠٤) ، ولا يعتبر تقرير المحجوز لديه بما في ذمته نزولا من جانبه عن التمسك باعتبارا لحجز كان لم يكن (نقض مدنى ٣٠٠ / ١٩٧٥ م حموعة النقض ٢٦ ص ٩٧٥) ، كما لا يجوز للمحكمة أن

(Y4) Sala

تقضى به من تلقاء نفسها (نقض مدنى ۱۸ / ۱۲ / ۱۹۷۹ - ما يلى بند (٣٠٨) . ولكن للمحجوز عليه أن يشمسك باعتبارالحجز كان لم يكن ، كما للمحال إليه بالدين أن يتمسك هو الآخر بذلك (نقض مدنى ١٤٥ / ٥ / ١٩٧٧ - مجموعة النقض ۲۸ ص ۱۹۸۸ ، عبد المنعم حسنى ص ٤٤٣).

واعتبار الحجز كان لم يكن كجزاء مقرر في المادة ٢٩ محل التعليق إنما ينصرف إلى عدم إبلاغ الهجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام دون أن يتقرر للنقض في بيانات محضر الحجز الذي تحكمه القواعد العامة في البطلان (الازبكية الجزئية ٢٧ / ٥ / ١٩٧٤) ويترتب على إبلاغ الحجز إلى المجوز عليه في الميعاد المقرر في المادة محل التعليق أشران:

الأثر الأول: قطع تقادم الحق المحجوز به: سنرى فى التعليق على المادة ٣٣ ان تقادم الحق المحجوز به ينقطع بمجرد توقيع الحجز ، اى بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه . ومن ثم فهو ينقطع مرة اخرى - من باب اولى - بإبلاغ الحجز عليه ، وتبدأ عندئذ مدة تقادم جديدة .

وقد قيل أن التقادم ينقطع ولو لم يحمصل إبلاغ الحجز في المسعاد المنصوص عليه في المادة موضوع التعليق ، ذلك أن سقوط الحجز بسبب تجاوز . هذا الميعاد، لا ينفى قيام الأثر المترتب على حصول الإبلاغ باعتباره إجراء قاطعا للتقادم .

الأثر الثاني: حفظ الحجز من السقوط: يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم

(Y4) Sala

يحصل إبلاغه او إعلاته إلى المجوز عليه في الثمانية ايام التالية لإعلاته إلى المجوز لديه . ومن ثم يترتب على حصول الإبلاغ في الميعاد المذكور حفظ الحجز من السقوط (عبد المنعم حسني - بند ٢٩٦ ص ٤٤٤).

إذ يرتب نص المادة ٢٩ / ٣ الجزاء على عدم قيمام الحاجز بواجب إعملان المجوز عليه في الميعاد القانوني ، وهو اعتبار الحجز كان لم يكن.

وقد قضى حكم مستعجل الجيزة في القضية رقم ٩٥ سنة ١٩٥٦ بتاريخ ١٦ ما يو سنة ١٩٥٧ باعتبار حجز ما للمدين لدى الغير باطلا ، لأن الإعلان الذى اخطر به الهجوز عليه جاء خلواً من تاريخ توقيع الحجز تحت يد الهجوز لديه ، الامر الذى تشترطه المادة ٢٩ سالفة الذكر.

١١١٦ – تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن حجز ما للمدين لدى الفير :

إعمالا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٠ في شان حجز ما للمدين لدى الغير وبعد صدور القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شان سربة الحسابات بالبنوك وحكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة يوم ٤ / ١ / ١٩٩٢ بأن يكون اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز بموجب ورقة من أوراق المضرين تعلن وفقا للقواعد المقررة في قانون المراقعات المدنية والتجارية وحرصا على حقوق الخزانة العامة وضمانا لفاعلية إجراءات الحجز والتنفيذ ما للمدين لدى الغير تحت يد البنوك وأي جهة آخرى يراعي إتباع ما يلي:

أولا : يتولى مأموري الحجز كل من اختصاصه إعداد المذكرة الخاصة بتوقيع

حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنوك وجهات التعامل وإعداد محضر الحجز لكل جهة وبنك وبعد اعتماد المذكرة والمحاضر يتم ارسالها إلى المحجوز تحت يده بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

ثانياً: بعد تصدير محاضر الحجز إلى الحجوز تحت يدهم مدة لا تقل عن الربعة آيام ولا تزيد عن خمسة يتم إعداد النموذج الخاص بإعلان المحجوز عليه بورقة من أوراق المحضرين من أصل وصورتان وتختم بخاتم شعار الجمهوية الخاص بالمامورية ويرفق بالاصل صورة محضر الحجز وضح به الجهات المحجوز تحت يدها ، ويتم تسليم الأصل وصورة منه في نفس اليوم إلى كبير محضرى المحكمة الكائن بدائرتها مقر المحجوز عليه ويتم التسليم على الصورة الثانية والتي ترفق بملف المحورة الثانية والتي ترفق بملف المحول.

ثالشا: بمد ذلك بيوم او يومان يتم الانتقال إلى كبير محضرى المحكمة لاستلام صورة الإعلان مؤشرا عليها بما يفيد تمام الإعلان وتاريخه والذي يجب أن يكون خلال ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز.

وابعاً: يتم بعد ذلك إعداد أصل جديد من محضر الحجز المرسل للبنوك ولكل بنك على حدة موضحا به البيانات الواردة بحضر الحجز تفصيلا ودون أي المتصارات ومؤرخ وموقع بذات التاريخ والتوقيعات التى على المحضر الاصلى ويفل باللف لحين الانتهاء من تمام الإعلان على يد محضر ليستعمل عند طلب الإقرار بما في الذمة ويرفق مع هذا الأصل علم الوصول الدال على استلام البنك لمحضر الحجز وصورة محضر الحجز المرسل للمحجوز عليه مع صورة الإعلان على يد محضر مع طلب محضر المحجوز عليه مع صورة الإعلان على يد محضر مع طلب من المامورية موجه للمنطقة لطلب الحصول على موافقة بالإقرار بما في الذمة.

خامساً: يعين بكل منطقة مامور ضرائب او موجه فنى أصلى واحتياطى يتولى الاتصال بالمحامى العام الأول لنيابة استئناف القاهرة المفوض من النائب العام فى مباشرة الاختصاص المحول للنائب العام فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٥ فى شَان سرية الحسابات بالينوك.

صادصاً: يتولى المختص بكل منطقة استبلام طلبات الماسويات ويقوم بتسليمها للمحامى العام الأول لنيابة استفتاف القاهرة في مظاريف سرية. كما يتولى تسلم الأوامر التي تصدر من محكمة استثناف القاهرة للبنوك للإقرار بما في الذمة أو صور منها.

صابعاً: يتولى المختص بالمنطقة إرسال اوامر الإقرار بما في الذمة او صورها إلى المامورية الطالبة لتسليمها للبنك المحجوز تحت يده مع تكليفه بالإقرار بما في الذمة بناء عليه.

ثامناً: يراعى أن يتضمن سجل الحجوز التنفيذية ما للمدين لدى الغير والذي يمسكه مامور الحجز كل في اختصاصه البيانات الموضحة بالنموذج المرفق.

هذا وبراعى أعمال أحكام مواد القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٩٥٥ في حالة عدم الإقرار في الذمة في الموعد المقرر أو تقدم إقرار مخالف للحقيقة أو عدم التوريد لما تم الإقرار به في المواعيد المقررة قانونا وذلك حفاظا على حقوق الخزانة العامة.

ويتولى السادة للوجهين الفنيين المراجعة الدورية للسجلات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير والتحقق من استكمال كافة الإجراءات لضمان جدية هذه الحجوز وفعاليتها.

تحريرا في : ۲۰ / ۱۹۹۸.

مصلحة الطرائب مأمورية طرائب	سيجل قيد حجز ما للمدين لدى الغير	13	
		19	
		111	
		3 133	
		4 2 4	
		33 4 3	
		31 <u>[</u> 4]1	
		345,50	·
		المامية المامية المامية المامية	
		تاریخ ایرانی جدادی اندید	
		7 4 7 7	
		1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	
0		194919	

(Y4) 5aLa

١٩١٧ - تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٨ بشأن الإجراءات الواجب إتباعها في حالات الإفلاس:

حرصا على حقوق الخزانة العامة ، ونظرا لتزايد حالات الإفلاس وضرورة متابعتها واتخاذ الإجراءات القانونية نحوها فإنه يتعين على المأموريات فور العلم بإشهار إفلاس أى ممول وتعيين وكيل للدائنين اتخاذ الإجراءات الآتية بالدقة والسرعة الواجبة :

أولا: الضرائب واجبة الاداء المستحقة على المفلس وشركاه حتى ولو كان قد سبق توقيع حجوز بشاتها يتعين إعداد بيان من اصل وخمس صور بقيمة الضرائب المستحقة وإرساله مع المستندات (نماذج ٣ ، ٤ ضرائب) صورة طبق الاصل متعمدة ومختومة إلى هيئة قضايا الدولة لاتخاذ اللازم بشانها.

كما يتم إخطار وكيل الدائنين بصورة من هذا البيان والمستندات وصورة محاضر الحجز الموقعة من قبل المامورية قبل صدور حكم الإفلاس.

ثانياً: لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز على المفلس في مواجهته من تاريخ صدور حكم الإفلاس وإنما تتخذ كافة الإجراءات في مواجهة وكيل الدائنين.

ثالثاً: لا يجوز اتخاذ إجراءات بيع المنقول السابق توقيع الحجز عليه قبل صدور حكم الإفلاس حتى لاصحاب الديون المعتازة ، ويجوز استكمال إجراءات بيع العقار المحجوز عليه بشرط الحصول علي موافقة من مامور التفليسة بناء على طلب من المامورية يقدم لوكيل الدائنين والذي يصتحد الطلب من مامور التفليسية ويشترط للموافقة على هذا الطلب أن يقدم قبل أن يصبح الدائنون في حالة إتجاد.

وابعاً: يتعين على المامورية الإسراع في استكمال إجراءات المحاسبة حتى تاريخ التوقف عن الدفع واتخاذ ما يلزم بشأن طلب استصدار أمر حجز تحفظى لتوقيع الحجز تحت يد وكيل الدائنين بمقدار الضرائب الغير واجبة الاداء.

خاصساً: يلزم المتابعة المستمرة لحالات الإفلاس ومداومة الاتصال بوكيل الدائنين لتكون المامورية على علم دائم بمامور التفليسة خاصة وأن القانون قد اتاح لمامور التغليسة ان ياذن بدفع مطلوبات اصحاب الديون الممتازة من اول نقود تتحصل كما يلزم الإسراع في اتخاذ إجراءات الربط للضرائب الموقع بشائها الحجز التحفظي على أن يراعي أن يخطر الممول بالنماذج الضريبية ١٩ ، ١٩ وكيل الدائنين.

سادساً: يتمين على للموريات إمساك سجل خاص لقيد حالات الإقلاس ومتابعة الإجراءات بشان يكون عهدة مدير عام التحصيل بالمامورية ويوضع به كافة البيانات اللازمة عن الممول والتفليسة وإجراءاتها.

سابعاً : كما تقصير في تنفيذ هذه التعليمات من حيث الإجراءات او المتابعة يترتب عليه ضياع حقوق الخزانة العامة يعرض المسئول عنه للمساءلة.

تحريرا في : ۱۱ / ۲ / ۱۹۹۸

١٩١٨ - تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٣١ لسنة ١٩٩٨ بشأن تجديد حجوز ما للمدين لدى الغير الموقعة تحت يد المصالح الحكومية:

تقضى المادة رقم . ٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن الحجز الواقع

تمت يد إحدى المسالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المرسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها ، لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه ما لم يعلن الحاجز لديه في هذه المدة باستيفاء الحجز فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر ألحجز كان لم يكن مهما كانت الإجراءات أو الاتفاقيات التي تكون قد تمت أو صدرت في شأنه.

ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة إلى خزانة المحكمة إلا من تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها.

وإعمالا لحكم هذه المادة وحرصا على حقوق الخزانة العامة يلزم مراعاة أن يتم التجديد الدورى للحجوز الموقعة من المصلحة تحت يد الهيئات المنصوص عليها بالمادة المذكورة كل ثلاث سنوات ويشعين إضافة خانة بسجل قيد حجز ما للمدين لدى الفير تبين تاريخ الشجديد للحجز الموقع تحت يد هذه الجهات.

وعلى السادة الموجهين الفنيين بالناطق عند مراجعتهم لهذه السجلات آخذ ذلك في الحسبان لضمان سلامة الحجوز وحرصا على حقوق الحزانة العامة وحتى لا تتعرض محاضر الحجز للسقوط بمضى المدة.

تحريرا في : ١٠ / ٨ / ١٩٩٨

١١١٩ - تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب رقم

(٥٣) لسنسة ٢٠٠٠ بشسأان الحبجسز الإدارى على الخنزائن المؤجسرة لدى البنوك:

مراعاة لما ورد بالقانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شان سرية الحسابات بالبنوك وقانون التجارة العسادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ومع الاخذ في الاعتبار التعليمات التنفيذية رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٧ والتعليمات التنفيذية رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٨ بشان حجز ما للمدين لدى الغير يتعين مراعاة الآتي:

أو لا : يتعين التحقق من وجود خزينة مؤجرة من البنك للمحجوز عليه بإقرار البنك بذلك ؛ ولتحقيق هذا يتم توقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنوك آولا ويلزم بعد الحصول على موافقة المحامى العام الاول لنيابة استئناف القاهرة المفوض من النائب العام في مباشرة اختصاصه وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شان سرية الحسابات بالإقرار بما في الذمة مطالبة البنوك بالإقرار بوجود خزائن مؤجرة للمحجوز عليه من عدمه.

ثانياً: بعد ورود الإقرار بما في الذمة من البنك بما يفيد وجود خزينة مؤجرة للمحجوز عليه يتعين على المأمورية استكمال الإجراءات على النحو التالي:

- تحديد موعد لفتح الخزينة واخطار الممول والبنك بذلك.

-- في الموعد المحدد يتم انتقال كل من مراجع الحجز ومامور التنفيذ الجبرى ومندوب التحصيل إلى مقر البنك الموجود به الحزينة لفتحها وجرد محتوياتها.

(79)

ـ في حالة وجود مصوغات او معادن نفيسة او مجوهرات او احجار كريمة يتم الحجز عليها إعمالا لحكم المادة رقم (٩) من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري مع مراعاة حكم المادة رقم (١٦) من ذات القانون عند بيعها .

في حالة وجود نقدية بالخزينة يتم توقيع الحجز والاستيلاء عليها إعمالا
 لحكم المادة رقم (١٠) من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى.

- في حالة وجود أوراق مالية أو تجارية يتم الحجز عليها إعمالا لاحكام المواد (٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩) من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري.

ثافاً: يراعى في جميع الاحوال تعليمات المملحة الصادرة في كل حالة من حالات الحجز حسب ما يتواجد بالخزينة من أشياء يجوز الحجز عليها.

وابعاً: الحجز التحفظي على الخزائن المؤجرة جائز قانونا ويلزم النص صراحة في محضر الحجز التحفظي تحت يد البنوك شموله للخزائن المؤجرة.

وعلى السادة المراجعين ومديرى التحصيل والموجهين الفنيين التحقق من أعمال هذه التعليمات حفاظا على حقوق الخزانة العامة.

تحريرا في ۲ / ۹ / ۲۰۰۰

١٩٢٠ - تعليمات لنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب رقم
 ١٩٨٠) تحصيل لسنة ٥٠٠٠ بشأن محضر حجز ما للمدين لدى الفير:

سبق أن أصدرت المصلحة التعليمات التنفيذية رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٨

بشان تحرى الدقة والوضوح الكامل عند توقيع حجز ما للمدين لدى الغير، ونظرا لورود العديد من المكاتبات من جهات وينوك محجوز تحت يدها تلفت النظر إلى وجود اخطاء عديدة في محاضر الحجز مما يؤدى إلى بطلانها أو يصعب مهمة تنفيذها وبالتالى يفقدها تاثيرها من جهة اخرى.

لذلك يتعين على الماموريات مراعاة الآتي بكل دقة:

أولا: يجب على المأمورية ارسال اصل محضر حجز ما للمدين لدى الغير (نموذج ٢٣ حجز) إلى الجهة المحجوز تحت يدها ، مع ضرورة التحقق من استيفاء جميع بينانات المحضر وهى (اسم المأمورية وعنوانها وتاريخ توقيع المحضر واسم الممول ثلاثيا على الاقل ونشاطه وعنوانه والضرائب المستحقة وسنوات استحقاقها ومضاريف الحجز والجهة المحجوز تحت يدها وعنوانها) ويتم التوقيع على المحضر من كل من المأمور والمراجع ومدير التحصيل ورئيس المأمورية بالاسم ثلاثيا ثم يخضر الخضور بخاتم شعار الجمهورية .

مع العلم بان عدم إثبات أى من هذه البيانات أو عدم وضوحها أو الخطأ فيها يعرض المحضر للبطلان مما يعرض حقوق الخزانة العامة للضياع.

ثانهاً: على رؤساء العمل المختصين التحقق بصفة شخصية من صحة ووضوح هذه البيانات والالتزام بتنفيذ ما ورد بالتعليمات التنفيذية رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٨ قبل اعتماد هذه المحاضر.

ثالثاً: على المأموريات متابعة إعلان المحجوز عليهم بصورة من هذا المحضر طبقا لنص الفقرة الشالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ووفقاً لتعليمات المصلحة في هذا الصدد.

(Y4) Salas

وعلى المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيهُ والرقابة متابعة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة.

تحريرا في ١٩ / ١١ / ٢٠٠٠

1171 ~ صيغة دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير لعدم اخطار اغجوز عليه بصورة من محضر الحجز بورقة من أوراق الخضرين

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / ويقيم بـ...... ومحله الختار مكتب الاستاذ / الحامي بالاسكندرية شارع

أنا محضر محكمة الجزئية قد إنتقلت إلى حيث محل إقامة كل من :

١) السيد / (يذكر اسم ممثل الجهة الحاجزة ومقره) مخاطباً مع

٢) السيد / (يذكر اسم المحجوز لديه وعنوانه) مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى:

بتاريخ / / 19 أوقع المعلن إليه يصفته حجزراً إدارياً على اموال الطالب لدى المعلن إليه الثانى وفاء لمبلغ كضرائب بزعم استحقاقها في ذمته، وانه لما كان بحسبانه محجوزاً عليه لم يخطر بصورة من محضر الحجز بورقة من أوراق المحضرين عما يترتب عليه اعتبار هذا الحجز كان لم يكن عملاً بالمادة ٢٩ فقرة أخيرة من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، مما يوجب رفع الحجز موضوع النزاع.

بتناء عليه

اتنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت إلى حيث إقامة كل من الملن إليهما وسلمته صورة من هذه الصحيفة ، وكلفته بالحضور امام قاضى التنفيذ بمحكمة بجلستها إلى ستنعقد علناً بسراء المحكمة وذلك فى تمام الساعة الناسعة من صباح يوم الموافق / / ١٩ لسماعهما الحكم برفع الحجز الموقع على أموال الطالب تحت يد المعلن إليه الأول بتاريخ مع الزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة.

ولأجل العلم ...

حكم الحكمة الدستورية العليا بشأن تفسير المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري والتي قد تفار بشأنها منازعات:

١٩٢٧ - من حيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تتولى المحكة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين العمادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقرانين العمادرة عن رئيس الجمهورية وفقاً لاحكام الدستور ، وذلك إذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان له من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها.

وحيث أن مؤدى هذا النص أنه خول هذه الحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية التي تناولت تفسيراً النصور التشريعية التي تناولت تفسيراً تشريعياً ملزماً يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية التي توخاها المشرع عند اقرارها منظوراً في ذلك لا إلى ارادته المتوهمة أو المفتى المفترضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها ابتداء ، بل إلى ارادته الحقيقية التي يفترض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها ، مبلورة لها وإن كان تطبيقها قد باعد بينها وبين هذه الإرادة.

وحيث أن السلطة الخولة لهذه المحكمة في محل التفسير التشريعي وعلى ما يبين من نص المادة ٢٦ من قانونها - مشروطة بان تكون للنص التشريعي المحمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي ينظمها ووزن المصالح المرتبطة بها ، وأن يكون هذا النص - فوق أهميته - قد أثار عند تطبيقه خلافاً حول مضمونه تتباين معه الآثار القانونية التي يرتبها فيما بين المخاطبين باحكام بما يخل عملاً بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شانهم، والمتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها ، ويهد بالتالي ما تقتضيه المساواة بينهم وفي مجال تطبيقها و الأمر الذي يحتم رد هذه القاعدة إلى مضمون موحد يتحدد على ضوء ما قصد المشرع منها عند اقرارها حسما لمدلولها ، وضماناً لتطبيقها تطبيقاً متكافئاً بين الخاطبين بها.

وحيث أن هذين الشرطين اللذين تطلبهما المشرع لقبول طلب التفسير قد توافرا في الطلب الماثل ، ذلك أن دائرتين من دوائر محكمة النقض التي ناط بها المشرع انزال حكم القانون على وجهه المسجيع في الطمون المرفوعة إليها وتقعيد مبادئه لضمان وحدة تطبيقها ، وقد اختلفتا فيما بينهما في مسالة جوهرية تتعلق بنطاق الحقوق التي كفلها قانون الحجز الإداري لتمكين الجهات العامة من المعصول على مستحقاتها من الملتزمين بادائها ، ذلك أنه بينما ذهبت أحدى هاتين المدائرتين إلى أن اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من المقانون ٨٠٣ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإداري ينبغي أن يتم بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ، فإن دائرة اخرى قد يتم بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ، فإن دائرة اخرى قد اتحيه تعلن أن هذا الإعلان يجب أن يتم بواسطة ورقة من أوراق المخضرين تعلن

(PY) Esta

وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإذ كهان هذا التعارض بين هاتين الدائر تين يتصل بنص تشريعي له اهميته ، وتتاثر بالكيفية التي يطبق بها حقوق الجهبة الإدارية الحاجزة قبل المدين المحجوز عليه ، فقد تقدم وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء بطلب التفسير الماثل ارساء لمدلوله.

وحيث أن القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى بعد ان نص في الفقرة الأولى من مادته التاسعة والعشرين على ان ويقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وانواعها و تواريخ استحقاقها ، نص في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه و ويجب اعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبيناً بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلال الشمانية أيام التالية لتاريخ اعلان المضر للمحجوز لديه والا اعتبر الحجز كان لم يكن ٤ ، كما نص في مادته الخامسة والسبعين على أنه و فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون ، تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تنمارض مم أحكام هذا القانون ».

وحيث أن الاصل المقرر قانوناً أنه إذا ورد نص تشريعي في صيغة عامة ولم يقم دليل على تخصيصها ، تعين حمل هذا النص على عمومه ، وكان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٩٥٥ المشار إليه قد دل يعموم نص المادة ٧٥ منه على أن أحكام قانون المرافعات جميعها ، ويوصفها التنظيم الاجراثي العام في المواد المدنية موالتجارية ، هي التي يتعين تطبيقها – وبالقدر الذي لا تعارض فيه مع أحكام القانون وقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ - على كافة المسائل الإجرائية التى لم يرد بشانها نص خاص فى هذا القانون ، إذ كان ذلك ، فان التنظيم الاجرائى الخاص يعامل باعتباره منصرفاً إلى المسائل التى تعلق بها وحدها ، ولا يجوز اسناده إلى غيرها ، إذ هو إستثناء من اصل خضوع المسائل الإجرائية للقانون العام الذى يحكمها ، وإذ كان الاصل فى دلالة النص العام أنها لا تخصص بغير دليل ، تعين القول بان التنظيم الخاص وقد وضع على سبيل الانفراد - لا يقاس عليه.

وحيث أن البين من الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى المشار إليه آنفاً ، أن المشرع قصد إلى المغايرة بين المحجوز لديه من ناحية والمحجوز عليه من ناحية الحرى فيسما يتعلق بالوسيلة التي يتم بها اخطار كل منهما بالحجز، ذلك أن الفقرة الأولى صريحة في نصها على أن حجز للمدين لدى الغير يقع بموجب محضر يعلن إلى الهجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول – وبها دل المشرع على أنه عين وسيلة بذاتها يتم بها هذا الاعلان كتنظيم خاص يستبعد ماعداها، أما الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ المشار إليها، فإن ايجابها اعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز، اقترن بسكوتها يمن نظيم الوسيلة التي يتم بها هذا الاعلان ، كاشفة بذلك عن أن المشرع قصد إلى إجرائه وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبارها أصلاً لكل مسالة اجرائية لم يرد في شأنها نص خاص ، هذا إلى أن ما قررته الفقرة الأولى من المادة ٢٩ في شأن الاعلان لا يعدو أن يكون تنظيماً متعلقا المفحوز لديه وحده تضمن خروجاً على القواعد العامة، ولو كان المشرع قد اتجه بالمحجوز لديه وحده تضمن خروجاً على القواعد العامة، ولو كان المشرع قد اتجه الحاق المحجوز لديه وحده تضمن خروجاً على القواعد العامة الوزته النصوص القانونية إلى الحاق المحجوز عليه بالمحجوز لديه في هذا الحكم لما أعوزته النصوص القانونية إلى الحاق المحجوز عليه بالمحجوز لديه في هذا الحكم لما أعوزته النصوص القانونية إلى الحاق المحجوز عليه بالمحجوز لديه في هذا الحكم لما أعوزته النصوص القانونية

التي يقصح بها عن قصده ، وليس في اعلان الحجوز عليه بصورة من محضر الحجز وفقأ للقواعد العامة في قاتون الرافعات المدنية والتجارية ما يتعارض واحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، إذ لا يتوخى هذا القانون مجرد تقرير حقوق للجهات المامة تحصل بموجبها على مستحقاقها من الملتزمين باداتها دون ما اعتداد بضرورة موازنتها بالحماية التشريعية التي ينيني كفالتها للمدين الحجوز عليه ، إذ هو الأصيل في خصومة التنفيذ لتعلقها بأمواله ، ولأن مصروفاتها تقم عليه ، وهي تؤول في خاتمة مطافها إلى بيم ما يكون له في يد الغيراو لديه من منقول ومن المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط مالم يشم أداء المبلغ المبجوز من أجله مع للصروفات الاجرائية أو يودع خزانة الجهة الإدارية الحاجزة خلال أجل معين ، وتلك كلها مصالح رئيسية للمحجوز عليه بظاهرها أن صورة محضر الحجز التي يعلن بها يجب أن تشتمل على تحديد السند الذي يتم التنفيذ بموجبه ، وكذلك على بيان قبسة الاموال المجوز من أجلها وانواعها وتواريخ استحقاقها ، وتاريخ اعلان محضر الحجز إلى الهجوز لديه ، ومن ثم يكون ضمان اتصال هذه الصورة مع بياناتها الكاملة بعلم المحجوز عليه أمراً لازماً لتعريفه بالحجز وبنطاق الاموال التي وقع من أجل اقتضائها ، ولتحديد بدء مبعاد الشمانية آيام التالية لاعلان محضر الحجز إلى انحجوز لديه والتي يعتبر الحجز كان لم يكن إذا لم يعلن المجوز عليه خلالها بصورة من ذلك الخضر، فإذا ما اتجهت ارادة للشرع إلى أن يكون اعلانه بتلك الصورة بواسطة ورقة من أوراق المحضرين اعسلاً للقاعدة العامة التي رددتها المادة السادسة من قاتون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن ٥ كل اعلان أو تنفيذ يكون

(Y4) 5sl.q

بواسطة المحضرين بناء على طلب او قلم كتاب او امر المحكمة ، فذلك لان اتمام الاعلان على هذا الوجه ضمانة قدر المشرع ضرورتها كى يوفر خلالها الحماية اللازمة للمحجوز عليه قبل الجهة الإدارية في مواجهة الحجز وقعته في غيبته.

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري.

قررت الحكمة

ان إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٣٠٨ لمسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (الحكم الصادر في الدعوى رقم (١) لسنة ١٣ قضائية تفسير بجلسة ١/ / ١٩٩٢).

أحكام محكمة النقض والمحاكم الأخرى:

1124 - بيانات محضر حجز ما للمدين لدى الغير:

وحيث أن مقطع النزاع ينحصر فيما إذا كان ثمة بطلان شاب الحجز الإدارى الذى إستشكل المستانف عليه الأول فيه وقضت المحكمة بهيئة مستعجلة بعدم الإعتداد بذلك الحجز ومدى اختصاصه في هذا الشأن ، فإن هذه المحكمة تعرض بادىء ذى بدىء لاختصاص القاضى المستعجل في نظر الاشكال الخاص بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى حجز ما للمدين لدى الغير الذى ينكره عليه

المستأتف . فإن المستفاد من المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ انها وردت في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين.

وأن المادة ٧٢ من القانون المذكبور نصت على سبريان احكام المادة المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار . وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير عما يشعر بأن الشارع قصد إلى عدم إخضاع المنازعات في حجز ما للمدين لدى الغير الحكم المادة ٢٧ ، التي تضمنت الأوضاع التي تتبع عند قيام منازعة فضائية في إجراءات الحجز والبيع الإداريين ، ولما كان لقاضي الأمور المستعجلة إذا طلب إليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان الحجز قد توقع مستوفيا لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقدا لهذه الأركان، فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه . وهو الأمر الذي يدور في فلك تلك الدعوى مما يجعل الإختصاص معقودا للقضاء المستعجل وأن حكم النقض الذي أشار إليه وكيل المستانفين رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق المنشور بالعدد الثالث من السنة الثالثة عشر رقم ١٦٧ ص ١٠٦٨ ، فإن ذلك الحكم لا يتناول الحالة موضوع النزاع الحالي، إذ انه تناول الحالة التي يقضي فيها من قاضي الأمور المستعجلة بمدم الإعتداد بالحجز على ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار أو بغير أمر من قاضي الأمور المستعجلة أو بما تضمنته المادتان ٢ ، ٢ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥ في هذا الخصوص من أن طلب عدم الإعتداد بالحجز هو لهذا السبب واسباب اخرى نص عليها القانون في المادتين ١ ، ٢٩ من قانون الحجز الإداري والمادة ٤٥٦ مرافعات.

(Y4) Sala

وحيث أنه في صدد بحث ما إذا كان حجز ما للمدين لدى الغير موضوع النزاع الحالى قد توقع طبقا للقانون أو مخالف له ترسما للقواعد التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى ، فإن الثابت من مطالعة صور محاضر الحجز الإدارى أن السيد المقوض في إصدار أمر الحجز ، أمر بتوقيع الحجز الإدارى ضد المستأنف عليه الأول على ماله تحت يد باقى المستأنف عليهم بتارخ ٢٩ / ٥ / ١ من الثاني للأخير بخطابات مؤسسة التأمينات ، واعلن ذلك للمستأنف عليهم من الثاني للأخير بخطابات موصى عليها بعلم الوصول.

لا كانت محكمة أول درجة قد بنت قضاءها على عدم توافر الاسمى التى الستازمت المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى ٣٠٨ لسنة ٥٥ توافرها ، من ذلك قبصة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ إستحقاقها وإعلان المحجوز عليه بمحضر المحجز خلال الثمانية أيام التالية ، ولما كان وكيل المستانفين يذهب في دفاعه إلى أن إغفال بيان قيمة المبالغ وأنواعها وتواريخها لا يستتبع البطلان . فإنه يرد على ذلك بان صياغة المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى ٣٠٨ لسنة ٥٥ قد عددت الإجراءات التي يسلكها الحاجز في حجز ما للمدين لدى الغير . ووتبت على إغفال أي جزء من تلك الإجراءات البطلان ، وأن النظر الذي يقول به وكيل المستانفين من أن إغفال بيان قيمة المبالغ المطلوبة وأنواع وتواريخ إستحقاقها لا يترتب عليه بطلان قول لا تسانده فيه المحكمة هذا إلى جانب ما إستبانته محكمة أول درجة من عدم إستيفاء محضر الحجز لإجراء هام وهو إعلان المدين المستأنف

وحيث أنه لما تقدم من الأسباب وللأسباب الواردة في الحكم المستانف

يتعين تاييد الحكم المستانف وإلزام المستانفين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة (طنطا الإبتدائية ۱۸ / ۱۰ / ۱۹۶۱ - القضية ۱۹۶۰ / ۱۹۶۲ مستانف).

١٩٢٤ - الحجز تحت يد مصلحة الجمارك - شرط قيامه :

ان الحجز تحت يد وزارة المالية على ما للمدين لدى مصلحة الجمارك دون الى يوجه إعلان الحجز إلى الموظف المسئول بمصحلة الجمارك نفسها لا يؤدى إلى مساءلة الوزارة إذا صرفت مصلحة الجمارك ما هو مستحق لدائنها، ولا يغنى عن الإعلان مجرد إخطار مصلحة الجمارك من الحاجز أو من وزارة المالية (نقض مدنى 1 / 1 / 1 / 10 / عجموعة النقض ٨ ص ٨٠٨)

١١٢٥ - لاتحة البريد - كيفية تسليم المراسلات المسجلة:

بالرجوع إلى اللاتحة الصادرة بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من الدكريتو المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٨٧١ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدل في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ بين أن النص في البند التاسع والخمسين على أن المرسلة إليهم المراسلات لهم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال إستلامها ، وقبل فتحها ، والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات المسجلة تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات المواردة بشانها بالمبند ٢٥٨ ، والنص في البند ٢٥٨ على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم انفسهم ، المراسلة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن

بكون ساكنا معه من إقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، ولك تمشيا مع قانون المرافعات ، وعند إمتناع المرسل إليهم أو الاشخاص المذكورة أيضاً عن تسلم المراسلات المشار إليه ، يتعين على موزعي البريد إثبات إمتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات ، وأن يكتب موزع البريد إسمه وأضحا ويرقع على التاشير بخط واضح مع إثبات التاريخ، يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم، ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد إتباعها في حالة إمتناعهم عن إستلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بإلغاء قرار اللجنة وقبول الطعن شكلا لأن الخطابات التي أرسلتها المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة قد إرتدت مؤشرا عليها برفض الإستلام دون بيان إسم الشخص المخاطب معه، ودون إتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات وأن هذا مما يبطل إعلان المطعون عليه بالربط وإذ كان الثابت أن عامل البريد أشر على مظروف هذه الخطابات بعبارة ورفض الإستلام؛ موقعا عليها بإمضائه بعد إثبات التاريخ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون. (نقض مدني ٣١ / ٥ / ١٩٧٢ - الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ق).

١١٠٣ - محضر حجز ما للمدين - بياناته - بطلان :

حيث أن نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى بأن يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المجوز لديه بكتاب

ملاة (۲۹)

موصى عليه بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ إستحقاقها ... إلخ.

وحيث أنه يستفاد من ذلك أن بيان المبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ إستحقاقها هو من البيانات الجوهرية اللازمة توافرها في محضر الحجز.

إذ أن من المعروف أنه لامتى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء من الإجراءات وكان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجبراء كان الواجب على ذي الشأن إستيفاءه حتى يكون الإجراء معتبرا مهما حاول إستكماله بغيره ، فإن هذا لا يغنى بل يبقى الإجراء في نظر القانون معدوما لا اثر له ٤ (يراجع حكم النقض الصادر بجلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٣٠ - المحاماة م ١٩ رقم ٣٢٥ - ٣٠١).

وحيث أن الثابت من مطالعة محضر الحجز الإدارى المؤرخ 7 / ١١ / ١٩٦٥ أنه قد خلا من بيان أنواع المبالغ المطالب بها وتواريخ إستحقاقها ومن ثم لا يكون الحجز الإدارى المذكور كيان ولا وجود قانونى وبضحى بدونها هو والعدم سواء (طنطا الإبتدائية ٢٨ / ١٩٦٧ – القضية ٢٩ / ١٩٦٦ مستانف).

١١٢٧ - بيانات محضر الحجز - تفصيل المبالغ المجوز بمقتضاها:

وحيث أن ما قدمته هيئة التامين الإجتماعية من أوراق لم يتضمن ما يثبت أنها أخطرت المدعى بتقدير مستحقاتها، وإنما تضمنت تلك الأوراق صورة غير موقع عليها من طلب تقسيط منسوب صدوره من المدعى يطلب فيه تقسيط

(Y4) Sala

مبلغ ١٥٥٨ جنها قيمة المستحق على صيدلية السلام.. قمن ثم تكون الحجوز الموقمة ضد المدعى جميعا قد وقعت قبل صيرورة المستحقات المذكورة واحبة الاداء عملا بالفقرة الرابمة من المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا سيما أن المبالغ الهجوز بها تنظمن مستحقات عن فترة تالية لواقمة الشراء والتي يعتبرها المدعى هي الدين الاصلى.

وحيث ال الحجوز المذكورة قد وقعت وفاء استحقات الهيئة عن صيدليتى السلام بطنطا والشفاء بتلا معاء فمن ثم تكون قد وقعت بالخالفة قلمادة ١٢٨ من الفاتون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي جعلت الخلف مستولا بالتضامن مع صاحب الممل السابق عن تنفيذ جميع الإكترامات المستحقة عن الهيئة. ذلك أن خلاقة المشترى للبائع إنما هي خلافة خاصة وليست خلافة عامة. وبالتالي فإن المشترى بسال بالتضامي مع البائع في الإكترامات الخاصة بما يخلفه فيه فقط ولا يمكن أن يمتذ ذلك النضامن إلى إلترامات النائع التي الإكترامات التي التي لا تنملق عجل الخلافة.

وحيث أن المبانغ المحجوز بها خاصة بمنشاتين ، كما أنها حاصة بفتريش احدهما سابقة على البيع والمدين الأصلى فيها هو البائع وكل من المشترين متضامين معه فيما يخص مشتراه.

اما الفترة التالية فهى تألية للبيع والمدين فيها هو كل مشتر على حدة فيما يخصه فإنه بالرغم من ذلك وقمت الحجوز عبالغ إجمالية عن الاشتراكات عن المدة جميمها وبمبلغ إجمالي عن الغرامة وآخر عن الفوائد عن جميع المدة أيضاً ، في حين كنان الواجب بينان مفردات كل مبلغ مستحق على حدة وتاريخ إستحقاقه وذلك عملا بالمادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والتي يترتب

على مخالفتها بطلان الحجز الإدارى . (طنطا للامور المستعجلة ٥ / ٤ / ١٩٦٧ ـ القضية ٥٥ / ١٩٦٧).

1974 - إنهـاء الحـراسـة على أسوال الرعـايـا البسويطانيين - اليــابة القانونية للحارس - حدودها - حجز ما للمدين لدى الفير - وجوب توجيهه إلى صاحب المال الحجوز عليها :

نص الإتفاق المعقود بين مصر والمملكة المتحدة (بريطانيا) بتاريخ 7 / 4 و 190 والذي إعتبر نافذا من تاريخ التوقيع عليه - في المادة الثالثة على إنهاء كافة تدابير الحراسة بالنسبة لممتلكات الرعايا البريطانيين كما نصت الفقرة ٢ من الملحق ب في هذا الإتفاق على أن تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) أمر إدارة هذا الممتلكات وحمايتها لحين تسليمها لاصحابها بناء على طلبهم . وإذا كان من قتضي إنهاء الحراسة أن يعود حق التقاضي إلى الرعاية البريطانيين من تاريخ إنهائها إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضى بين إنهاء الحراسة حكما بين إنتهائها فعلا بتسلم هؤلاء الرعاية أموالهم فنص على أن تتولى حكومة مصر أمر إدارة هذه الاموال لحين تسلميها لاصحابها وبذلك أناب المشرع الحراس على تلك الأموال نيابة قانونية في إدارة أموال الرعاية البريطانيين الموضوعة في حراستهم وإذ كانت هذه النيابة واردة في الفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه الإنابة ، فإنها حسبما تقضي به المادة ٢٠١ من القانون للدني تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة ، وما يستتبع ذلك من حق المتقانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة العامل المن أعاما الإدارة المائية في المادة ٢٠١ من القانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة المدن عصر أعمال الإدارة الاستهر من أعمال الإدارة المدن المائون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة المدن المقانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة المدن المنانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة التعرب ألمال الإدارة المدنى المنانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة المدنى المائون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة المحل المنانون المدنون المدنون المدنون المدنون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة الكارب

ومن ثم فإن وفاء الديون متى كانت ثابته في ذمة المدين، يدخل في سلطة الحارس، ويدخل في سلطته تبعا لذلك توجيه الإجراءات والإعلانات منه وإليه فيسما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات . وإذ كان الحال في الدعوى أن الدين الموقع به الحجر الإداري – لصالح مصحلة الضرائب – لا شأن للمطعون عليها الأولى به ، إذ أن المدين به زوجها ، فإنه لا يدخل في نطاق أعمال الحارس على أموال المعلمون عليها الأولى به ، إذ أن المدين به زوجها ، فإنه لا يدخل في نطاق أعمال الحارس على أموال المعلمون عليها الأولى هي الأكون له صفة في تمثيلها في تلقى الإعلانات عنها بشأن هذا الدين ، ومنها تلقى الإعلان بالحجز الإدارى وتكون المعلمون عليها الأولى هي التي يجب أن تعلن بمحضر الحجز وفق حكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩٠ ، الأمر الذي إستخلص الحكم المطعون فيه من واقع الدعوى وفق سلطته الموضوعية – عدم حصوله وهو ما لم يكن محل نعى من الطاعنة ، ورتب سلطته الموضوعية – عدم حصوله وهو ما لم يكن محل نعى من الطاعنة ، ورتب عليه الحكم باعتبار الحجز كان لم يكن ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون وكان لا يؤثر في سلامته ما يكون قد وقع في بعض تقريراته القانونية من خطا ، فإن الطمن يكون على غير أساس . (نقض مدنى ٩ / ٩٠ / ٩ / ٩ / ٩ / ٩ / ٩ / ٩ / ٩ / ١٩٧٠ – مجموعة النقض ٢٥ ص ١٩٠١) .

١١٢٩ - إعتبار الحجز كأن لم يكن - مناطه - متى يحكم بالبطلان:

أن إعتبار الحجز كان لم يكن كجزاء مقرر في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى إنما ينصرف إلى عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز في خلال الثمانية أيام دون أن يتقرر للنقص في بيانات محضر الحجز والذي تحكمها القواعد العامة في البطلان ولم يثبت عدم تحقيقه للغاية من الإجراءات ومن ثم

(Y4) 5ala

فلا محل للقول بالبطلان . (الأزبكية الجزئية ٢٧ / ه / ١٩٧٤ ــ القضية ٢٩٩ لسنة ١٩٧٣ تنفيذ).

۱۹۳۰ - حجز إداری لدی الغیر - دعوی صحة الحجز - علم لزومها :

ان إجراءت الحجز الإدارى تختلف تمام الاختلاف عن قواعد الحجز الواردة في قانون المرافعات ، وان المشرع عندما أحال في المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ إلى قانون المرافعات فيما لم يرد بشأته نص في هذا القانون إشترط عدم التعارض مع أحكام هذا القانون . وقد أورد المشرع في المذكرة الإيضاحية تعليقا على الحجز الإدارى لدى الغير أنه إستمد أحكامه من مثيله في قانون المرافعات مع تحويره باستحداث بعض أحكام بما يشلام مع طبيعة الحجز الإدارى على ما لمدين لدى الغير لم يلتزم بكافة الشروط الواردة في مثيله في قانون المرافعات ومن ثم يتعين التقيد باحكام هذا القانون الخاص ولا يلجا إلى قانون المرافعات في الحالات التي تتعارض مع طبيعته كنظام خاص وضعه المشرع لسرعة وستهيل إستيفاء مستحقات الدولة وحماية حقها في ذلك. وتطبيقاً لذلك فلا يعيب الحجز الإدارى لدى الغير عدم رفع الدعوى بصحته عملا بنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات. (شمال القاهرة الإبتدائية ١٠ / ١٢ / ٣٧ – القضية ٣٢٩ / مستأنف تنفيذ).

1971 - حجز ما للمدين لدى الفير - تركة - عدم كفاية إبلاغ الحجز إلى أحد الورثة :

حيث أن البادي من ظاهر المستندات أن ورثة المدين المرحوم لم يعلنوا

(Y4) Sala

بصورة الحجز الموقع بتاريخ ٢١ / ٤/ ١٩٧٤ ولا جملة في آخر موطن لمورثهم وذلك إعمالا لنص المادة ٢٩ فقرة أخيرة من قانون الحجز الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة وذلك إعمالا لنص المادة ٢٩ فقرة أخيرة من قانون الحجز المذكور ، ومن ناحية اخرى فإن الحارس القضائي وهو ممثل التركة بعتبر بصفته هو المحجز عليه وكان يتعين إعلانه بالحجز المذكور خلال الشمانية ايام التالية لتوقيعه عملا بالمادة ٢٩ فقرة أخيرة من قانون الحجز الإعارى سالفة الذكر ، وجزاء ذلك كما نصت المادة هو إعتبار الحجز كان لم يكن ، ومن ثم يتعين إجابة طلب المدعى والحكم باعتبار الحجز كان لم يكن ، ومن ثم يتعين إجابة طلب المدعى والحكم باعتبار الحجز كان لم يكن وعديم الاثر. (الأمور المستعجلة بالقاهرة ٢٧ / ٢/ ١٩٧٧ -

 ۱۹۳۲ - الحجز الإدارى تحت يد الغير - إعلانه للمحجوز عليه - ميعاد - بطلان :

المقرر طبقا للمادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن يوقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب يعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ إستحقاقها ، ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه وتكليفه التقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان . ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الشمانية ايام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه خلال الشمانية ايام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه خلال الشمانية ولما كان لم يكن . ولما كان لم يكن . ولما كان

المرحوم ... طبقا لما نصت عليه المادة ٢٩ سالغة الذكر في خلال المدة المقررة فمن ثم فالبادى أن الحجز إعتبر كان لم يكن. (الأصور المستعجلة بالقاهرة ما ١٩٧٦/١/١ ما ١٩٧٦/١/١ منى).

١١٣٣ - إعتبار الحجز كأن لم يكن - ماهيته - أحكامه :

الحجر الإدارى تحت يد الغير يقع بنص المادة ٢٩ / ١ من قانون المحجوز الديه الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بموجب محضر حجز يمان إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وإذ أوجب المشرع في الفقرة الثالثة من هذه الملادة إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه وإلا إعتبر الحجز كان لم يكن فإن مفاد ذلك أنه إذا ما تم الحجز صحيحا فإن العيب الذي يشوب الإجراء اللاحق وهو عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز في الميعاد المحدد لا يؤثر على الحجز الذي سبقه ولا يعنى إنعدامه ، وإنما ما قرره المشرع من إعتبار الحجز كان لم يكن في هذه الحالة هو جزاء مقرر لكل ذي مصلحة لا يتعلق بالنظام العام فيجوز للمحجوز عليه النزول عنه صراحة أو ضمنا. ولا يحق لمن نزل عنه أن يعود إلى المحجوز عليه النزول عنه صراحة أو ضمنا. ولا يحق لمن نزل عنه أن يعود إلى التمسك به . (نقض ٢٦) ع / ١٩٧٠ – المجموعة ٢٢ ص ٨٠٠).

١٩٣٤ – عدم إعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الشمانية الأيام التالية لإعلان الهجوز لديه – جزاؤه – إعتبار الحجز كأن لم يكن – النزول الضمني عن الجزاء:

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحجز الإداري تحت يد الغير يقع بنص المادة ٢٩ / ١ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإداري بموجب محضر

حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وإن تخلف ما أوجبه المشرع في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا إعتبر الحجز كان لم يكن لا يؤثر على الحجز الذي سبقه وأن ما قرره المشرع من إعتبار الحجز كان لم يكن إنما هو جزاء غير متعلق بالنظام العام ، فيجوز لكل ذي مصلحة في التحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمنا ولئن كأن مجرد تقرير المحجوز لديه للجهة الحاجزة بما في ذمته للمحجوز عليه إذ عانا لما تفرض عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده تنازلا عن ذلك العيب الذي شاب الإجراء اللاحق ، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على الإخطارين الصادرين من الشركة الطاعنة أنها لم تقتصر فيهما على التقرير بما في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب بل أردفت ذلك باستعدادها لأداء مبالغ وثائق التأمين فور الحصول على إذن مراقبة النقد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من ذلك نزول الطاعنة عن العيب - وهو عدم إعلان المحجوز عليه بالحجز في الميعاد المحدد - فإنه مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام إستخلاصه سائغا له سنده من الأوراق ولا يخرج عن حدود المقبول منطقا وعقلا (نقض مدني ٢٠٥٠ / ١٩٧٥ – الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق).

1170 - إعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز - عدم تعلقه بالنظام العام - لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها:

أن ما قرر الشارع ينص المادة ٢٩ / ٣ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

ماحة (٢٩)

بشان الحجز الإدارى من إعتبار الحجز كان لم يكن في حالة عدم إعلان الهجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذى مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمنا . ولما كانت محكمة الإستئناف قد تصدت لهذا الامر من تلقاء نفسها وقضت بإعتبار الحجز كان لم يكن تأسيسا على أن إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه. (نقض مدنى ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ - الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٨ قضائية - مجموعة النقض ٣٠ ص

١٩٣٦ - إبلاغ الحجز للمحجوز عليه - إثبات حصوله - علم الوصول:

مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجر الإدارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ ان الشارع وان اوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المجوز عليه الشارع وان اوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي تعلن إلى المجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز الممان إلى المجوز لديه إلى المجوز لديه في خلال الميماد المقرر قانونًا وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المجوز لديه وإعلان الحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون للرافعات فجمل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المجوز عليه بمصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية بهالتالي فإن السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول المال عليه . (نقض مدني ١٩٧٨ / ١٢ / ١٩٧٩ - مجموعة النقض ٣٠ ص ٣٠٠).

(Y4) Balla

الا للدائن الحاجز مصلحة في اختصاص الهجوز لديه في دعوى صحة اجراءات اللدائن الحاجز مصلحة في اختصاص الهجوز لديه في دعوى صحة اجراءات الحجز ليراجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة في اختصام المجبوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز ليمنعه من الوفاء بما تحت يدو للحاجز ومن ثم ناته إذا ما اختصم الهجوز لديه في اى من هاتين الدعوتين يصبح خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه وباتزم بتنفيذه في هذا الصدد لما كان ذلك وكان الطاعن قد اختصم البنك المطعون ضده الثاني في دعوى صحة الحجز وفي الإستئناف المرفوع عن الحكم الذي الصادر فيها بصفته محجوزا لديه وباعتبار الخصم المنوط به تنفيذ الحكم الذي يصدر في هذا الشان فان الدفع البدى من النيابة بعدم قبول العلمن بالنسبة له يصبح على غير أساس. (الطمن رقم ١٩٧٣ لسنة ٤٥ ق (تجاري) جلسة ٧ / ٢)

1174 - وإذ كان البادى من ظاهر الأوراق والمستندات المتدرة في الدعوى ال المستانف عليه الناني بصفه قد أوقع حجز اداريا تحت بد الشركة التي بمثلها المستانف عليه الأول بصفته يتاريخ ١٤ / ٢ / ١٤٧٩ (حجز ما للسندين لدى الفير) وكان المستانف من ظاهر الأوراق أن المستانف عليه الناني بصفته لم يقم باخطار المستانفين بالحجز المذكور بورقة من أوراق المتشرين في حلال الثمانية أبام بعد اعلان المحجوز لديه بتوقيع الحجز تحت يده ومن تم يكون باديا جديا ما ذهب المستانفون إليه من أن الحجز المذكور يعتبر كان لم يكن لعدم اعلانهم به وفن القانون ولا يقدح في ذلك ما اثاره المستانف عليه الخاني بصفته من قول باته قام القانون ولا يقدح في ذلك ما اثاره المستانف عليه الخاني بصفته من قول باته قام

مادة (۲۹)

باخطار الستانفين بالحجز المذكور بتاريخ ۱۷ / ۷ / ۱۹۷۹ بخطاب موصى عليه بعلم الوصول إذ أنه مردود على ذلك بان المادة ۲۹ / ۱ من قانون الحجز الادارى رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۰۵ نصت على أن الاعلان بالحجز يتم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بالنسبة للمحجوز لديه وهو طريق خاص ولم تنص عليه بالنسبة لاعلان المحجوز الديه وهو طريق خاص ولم تنص خامى (الدعوى رقم الاعلان المحجوز عليه ومن ثم لا يجوز القياس على نص خاص (الدعوى رقم ١٩٤٨ لسنة ۱۹۸۹ مستانف مستعجل القاهرة جلسة ۱۸ / ۲ / ۱۹۸۰)

1908 على أن ويقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يملن إلى 1908 على أن ويقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يملن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ... ويجب اعلان المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ... ويجب اعلان المحجوز لديه خلال المحجوز لديه والا اعتبر الحجز كان لم الشمانية أيام التالية لتاريخ اعلان المحطر للمحجوز لديه والا اعتبر الحجز كان لم يكن يدل على أن المشرع أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التى تعلن إلى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه والا اعتبر الحجز كان لم يكن لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الحجز لان محاضر لم تعلن إليها مبينا بها تاريخ اعلاتها للبنوك المحجوز لديها . وقدمت تدليلا على ذلك صور أوامر الحجز الوارد إليها الصادرة من وكيل مراقبة الايرادات المتنوعة بشمال القاهرة وقد خلت من تاريخ اعلان الطاعنة بمحاضر الحجز للبنوك المحجوز لديها ولم يقدم المطعون ضده الأول ما يفيد اعلان الطاعنة بمحاضر الحجز وفقا لمقتضى القانون فاقفل الحكم المطمون فيه هذا الدفاع الجوهرى ايرادا وردا فإنه يكون قد شابه القصور الذى جره إلى الحطا فى تطبيق القانون . (الطعن رقم فإنه يكون قد شابه القصور الذى جره إلى الحطا فى تطبيق القانون . (الطعن رقم المدن قربه المدنة ٢٦ وحلسة ٢١٤ / ١٩٩٤).

ه ١٩٤ - ان النص في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن ويقع الحجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة . . . ويجب اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلا الشمانية أيام التالية لتاريخ اعلان المحضر للمحجوز لديه والا اعتبر كأن لم يكن ويدل أن الشارع رسم اجراءات خاصة لاعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه واعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهي تختلف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون الحجز الاداري سالف البيان -عن الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات الذي وإن أخذ منه الشارع بعض الاحكام الا أنه حورها واستحدث أخرى بما يتلائم وطبيعة الحجز الإدارى فجعل الاعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية وأن السبيل الوحيد لاثبات حصوله هو تقديم علم الوصول الدال عليه. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وثبت قضاءه ببطلان إجراءات الحجز الاداري على اساس عدم اعلان المطعون ضده الأول المحجوز عليه بورقة من أوراق المحضرين وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما حجبه عن تحقيق دفاع الطاعن من اعلانه المطعون ضده الأول المحجوز عليه بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٨٢ بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول رقم ١٦١٥ وهو دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى عما يعيبه كذلك بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه. (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١).

مادة (۲۹)

194 - إعلان الهجوز عليه بصورة من محضر الحجز الإدارى طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية. (نقض ١٩٩٣/١٢/١٤ طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٩ قضائية).

1989 عن شان الحجز الإدارى ان حجز ما للمدين لدى القانون رقم ٣٠٨ لسنة يعلن من الحاجز الإدارى ان حجز ما للمدين لدى الغيريتم بموجب محضر يعلن من الحاجز للمحجوز لديه يتضمن بيان المالة المطلوبة ونهى المحجوز لديه عن الوفاء للمحجوز عليه بما في يده وتكليفه بالتقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلاته بمحضر الحجز فإذا كان حق الحاجز قد حل ميعاد ادائه فعلى المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ توقيع الحجز أن يوفيه إليه أو يودعه خزانة الجهة الإدارية لذمته أو بما أقر به إن كان أقل من دين الحاجز أما إذا كان ميعاد أدائه لم يحل ولم توقع اية حجوزات أخرى لدى المحجوز لديه فيختص الحاجز بما لدى المحجوز لديه بما يفي بدينه والمصروفات فقط ويزول قيد الحجز المانسية لما زاد عن القدر المحجوز به لإنتفاء المحكمة من تقرير الأثر الشامل للحجز ويعسير المحجوز لديه مديناً شخصياً بهذا القدر في مواجهة الحاجز ولا يغير من ويصير المحجوز لديه من الوفاء للحاجز والإيداع خزانة الجهة الإدارية بما يفي بدينه إذ لا اثر لهذه الدعوى على حق المحجوز عليه في إسترداد ما جاوز القدر بدينه إذ لا اثر لهذه الدعوى على حق المحجوز عليه في إسترداد ما جاوز القدر للذي اختص به الحاجز من الاموال المحجوزة لدى الحجوز لديه فإذا امتنع الاخير المنادة المحجوز الدى الحجوز الدي فإذا المتناد المحجوز الدى الحجوز الدى وأما المتعاد المحجوز الدى وأما المحجوز الدى وأما المتعاد المحجوز الدى وأما المتعاد النظر من الاموال الحجوزة لدى الحجوز الديه فإذا المتعاد عن الأموال الحجوزة لدى الحجوز الديه فإذا المتعاد عن المحاجز الدى وأما المحجوز الدى فإذا المتعاد عن المحاجز الهدية الدى الحجوز الديه فإذا المتعاد عن المحاجزة الدى وأما المحجوز الدى فإذا المتعاد عن المحاجزة الخيرة المحاجزة ال

(Y4) Bala

عن الوفاء بما جاوز هذا القدر يكون مخطئاً. (نقص ١٥ / ٣ / ١٩٥٥ الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٦٠ قضائية).

1987 - إعلان حجز ما للمدين لدى الغير المحجوز لديه . يكون بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . مادة ٢٩ ق ٢٠٨٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى. إثبات حصوله . وجوب أن يكون بتقديم علم الوصول الدال عليه . عدم ايجاب حمل صورة محضر الحجز المعلن إلى المحجوز عليه دليل إعلانها إلى المحجوز لديه في خلال الميعاد المقرر . (نقض ٧ / / ١٩٩٦ طعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٥ قضائية) .

\$ 118 - إشتراط لاتحة البريد تسليم الرسائل المسجلة إلى اشخاص المرسل إليهم او لمن تكون لهم صفة النيابة عنهم في إستلامها . سريان هذه القاعدة على الخطابات المسجلة المسحوبة بعلم الوصول ومنها إعلان المجوز لديه بالحجز الإدارى . (نقض ١٩٩٧/١/٧ طعن رقم ١٧١ لسنة ٦٥ قضائية) .

دعلى المحجوز لديه بمجرد اعلاته بمحضر الحجز أن يخطر مندوب الحاجز خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة بكل ما لديه للمدين والتاريخ الذي يمكنه فيه أداؤه لمندوب الحاجز وعليه أن يوضح في اخطاره وصف ما لديه وصفا دقيقا مفصلا مع بيان عدده ومقامه أو وزنه أو مقداره وقيمته.

ولا يعفى المجعوز لديه من واجب الإخطار أن يكون غير مدين للمحجوز عليه.

ويكون الاخطار الحاصل من المحجوز لديه في جميع الأحوال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بتسليمه إلى مندوب الحاجز مقابل إيصال من دفتر يعد لذلك ويصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاده.

التعليق :

9 1 1 4 - تقرير المحجوز لديه بما في ذمته وطبيعته وبياناته وكيفية حصوله وميعاده ووجوبه في كل حجز: إعمالا لنص المادة ٣٠ محل التعليق فاته يجب على المحجوز لديه التقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه ويذكر في التقرير كل ما لديه للمدين المحجوز عليه والتاريخ الذي يمكنه فيه اداؤه لمندوب الحاجز وإذا كان ما لديه منقولات فانه يجب عليه وصفها وصفا دقيقا ومفصلا مع بيان المعدد أو المقاس أو الوزن أو للقدار والقيمة.

ويكون الهجوز لديه ملزما بالتقرير بما فى ذمته حتى ولو كان غير مدين للمحجوز عليه . وهذا الالزام يرجع إلى القرض من الحجز إذ هو اقتضاء دين الحاجز تما عسى أن يكون الهجوز لديه مدينا به للمحجوز عليه ولما كان الحاجز

بادة (۳۰)

ليست لديه وسيلة خاصة للتحقيق من هذه المديونية فانه يكون من الطبيعي أن يكلف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته أي يكشف عن حقيقة علاقته بالمحجوز علمه.

اما عن طبيعة التقرير بما في الذمة فإنه وفقا للراى الراجح في الفقه فإن التقرير بما في الذمة يعتبر إقرارا ملزما للمحجوز لديه ، ولكنه لا يعد بمثابة إقرار قضائي لانه لا يتم في مجلس القضاء ولذلك ليس له قوة الإقرار القضائي كدليل لا يقبل إثبات العكس (احمد أبو الوفا - التعليق ص ١٣٦٠).

ولكن نظرا لكونه يتم في ورقة رسمية فإنه لا يجوز إثبات عكس ما جاء فبه إلا بالإدعاء بالتزوير ، وقوة التقرير الملزمة تقتصر على المقر فقط ولا تمتد إلى المجوز عليه.

وإذا كان الحجز تحت يد إحدى المسالح الحكومية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها وجب أن تعطى الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير ويمكن اعمال هذه القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٠ مرافعات في مجال الحجز الإدارى. (مصطفى مجدى هرجه الاوامر على العرائض الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ١٥٧ وما بعدها).

فينبغى على المحجوز لديه التقرير بما فى ذمته فى الميعاد القرر فى المادة ٢ / ٢ (أى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلاته بالحجز) ، وعلى الوجه المين فى المادة ٢٠ / ٢ (أى بخطاب مسجل بعلم الوصول أو بتسليمه إلى مندوب الحاجز مقابل أيصال من دفتر معد لذلك).

ويتعين أن يشتمل التقرير على مقدار الدين وتاريخ استحقاقه وسببه ووصفه وثبوته والمستندات التي تشهد عليه ، وأسباب انقضاء الدين إن كان قد انقضى . وإذا كان تحت يد المحجوز لديه منقولات وجب عليه أن يصفها وصفا دقيقا مبينا عددها أو مقاسها أو وزنها أو مقدارها وقيمتها... كما يجب أن يبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ، ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها . مصدة عليها.

وإذا كان المحجوز لديه جهة حكومية جاز الاعتداد بما تنص عليه المادة ٣٤٠ مرافعات بتقديم شهادة تقوم مقام هذا التقرير.

ويلتزم المحجوز لديه بواجب التقرير بما في ذمته كلما اعلن بحجز جديد بعد حجز قدم تقريرا بصدده (أحمد أبو الوفا - بند ٢٩ - ص ٩٥٣).

إذن يجب على المحجوز لديه أن يقرر بما فى الذمة ، وذلك لنفس الاعتبارات التى ذكرناها فى الحجز القضائى. ويقوم التزامه هذا بمجرد اعلاته بمحضر الحجز وتكليفه التقرير بما فى الذمة . ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون معتقدا براءة ذمته أو أن يكون برىء الذمة فى الواقع (٣٠/ ٢ حجز إدارى) أو أن يكون هناك نزاع بينه وبين الحجوز عليه ولو كان هذا النزاع معروفا لدى الحاجز أو كان يجب عليه أن يعرفه (استئناف مختلط ١١ يونيو ١٨٩٠ - بيلتان ٢ - ١٧٩).

وإذا تعددت الحجوز تحت بد الغير، فعليه القيام بتقرير مستقل بالنسبة لكل حجز. ولا مانع من الاحالة إلى تقريره السابق إذا كان الحاجز واحدا وكان الحجز الجديد قد وقع على نفس محل الحجز السابق ولم يكن قد حدث تغيير في العلاقة القانونية بينه وبين المحجوز عليه . إذ التقرير يتم باخطار للحاجز ، ولا يجوز تكليف حاجز آخر بالبحث عن التقرير لديه .

على أن التقرير غير لازم إذا حدث إيداع وفقا للمادة ٣٣ حجز إدارى. وميعاد التقرير هو خمسة عشر يوما من التكليف بالتقرير هو خمسة عشر يوما من التكليف بالتقرير من المحجوز لديه في ورقة اعلان محضر الحجز أو في اعلان مستقل. ويتم التقرير من المحجوز لديه شخصيا أو من نائبه القانوني أو وكيله الحاص. وعلى خلاف الحجز القضائي الذي يتطلب تقريرا في قلم الكتاب ، فإن التقرير في الحجز الادارى يتم باجراء بسيط هو اخطار الجهة الحاجزة بكتاب موصى عليه بعلم وصول أو تسليم التقرير إلى مندوب الحاجز مقابل ايصال من دفتر يعد لذلك . (٣٠ / ٣ حجز ادارى) (وإذا كان الحجز تحت يد أحدى مصالح الحكومة ، أعطت المصلحة للحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام الاقرار وفقا للمادة ٤٠ مرافعات ويخضع تسليم الكتاب الموصى عليه بعلم الوصول للائحة البريد وليس لقانون المرافعات . فلا يعين في التقرير:

۱ – مقدار الدین المحجوز إذا كان معین المقدار، أو جمیع ما فی ذمة المحجوز لدیه من دیون للمحجوز علیه إذا كان الحجز عاما (یفهم من المادة ۳۰ / ۱ حجز اداری وجوب اشتمال التقریر علی بیان بكل ما لدی الغیر للمدین. ولكن هذا – یكون فقط إذا كان الحجز عاما ، فتحی والی بند ۴۵۲ – ص ۷۰۰). فإذا كان الحجز واردا علی منقولات للمدین، وجب علی الهجوز لدیه أن بیین فی تقریره

وصفا دقيمًا لها وأن يفصل في هذا الوصف عدد المنقولات ومقاسها أو وزنها أو مقدارها وقيمتها . (فتحي والى -- ص ٧٠٦) .

٧ -- التاريخ الذى يمكن للمحجوز لديه وفاء ما لديه إلى الحاجز (١/٣٠ حجز إدارى). ولم يوجب قانون الحجز الادارى ابداء غير هذين البيانين ، ومع هذا نرى -- لجدية الاقرار وامكان للنازعة فيه -- وجوب ان يتضمن السبب للنتشء للدين ، والديون التى القضات قبل الحجز أيا كان سبب الانقضاء مع بيان هذا السبب وتاريخه ، وكذلك الحجز التى سبق توقيمها تحت يد الغير والحوالات التى وردت على الحق الصجوز . (٣٣٣٩ مرافعات) . ولنفس العلة ، يجب أن يرفق الهجوز لديه بإخطاره المستندات الدالة على حقيقة ما جاء بتقريره (ويفهم من نص المادة ٣٣ حجز إدارى ترتب جزاء على اخفاء هذه الاوراق، فتحى والى -- من نص المادة ٣٣ حجز إدارى ترتب جزاء على اخفاء هذه الاوراق، فتحى والى -- من المادة ٣٣ حجز إدارى المحجز الأدارى قواعد خاص للمنازعة فى التقرير، وتنظيق القواعد العامة بالنسبة للحجز القضائي .

وقد صدر قرار السيد وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة) رقم ١٤٣ استة ١٩٥٥ نص في مادته الثالثة على ان ويعطى مندوب الحاجز للمحجوز لدبه إيصالا عن إقراره في ذمته للمحجوز عليه يشمل : (١) إسم مقدم الإقرار الضجوز تحت يده وعنوانه. (٢) تاريخ الإقرار. (٣) إسم المدين . (٤) تاريخ توقيع الحجز . (٥) قيسمة المستحقات المحجوز من اجلها . (١) السنوات المستحقة عنها. (٧) توقيع المستلم والتاريخ هذا التوقيع.

٩ ٤ ١ - أثار تقرير الهجوز لديه بما في ذمته:

يلاحظ أن التقرير بما في الذمة لا يصدر من المحجوز لديه أما القضاء، كما

انه لا يصدر منه اثناء السير فى نزاع قضائى ، ومن ثم يعتبر إقرارا غير قضائى ويترتب على ذلك أن تكون له حجية فى الإثبات تتبع إلى حد كبير الصورة التى قامت به صورة إقرار مكتوب فى ورقة رسمية ، كانت له حجية قامت به صورة إقرار مكتوب فى ورقة رسمية ، كانت له حجية الروقة الرسمية . فهو من حيث صدوره من المجوز لديه، له حجية كاملة إلى حد الطمن بالتزوير . ومن حيث صحة التقرير ذاته له حجية على المجوز لديه، ولكن لهذا الاخير إثبات عكس ما جاء فى تقريره واته لم يكن إلا إقرارا صوريا أو إقرارا متواضعا عليه بينه وبين الهجوز عليه أو نحو ذلك (على الا يثبت إلا بالكتابة لانه يشب عكس ما جاء فى ورقة مكتوبة) . ومن حيث أثره القانونى ، يخضع التقرير بما فى الذمة باعتباره إقرارا غير قضائى للقواعد المامة ، فهو حجة على التجوز لديه على النحو المتقدم ، وهو قابل للتجزئة ، وهو كذلك قابل للرجوع فيه فى الحدود التى تسمح بها القواعد العامة (عبد المنعم حسنى بند ٣١٣ ص

٢٤٤٤٤ - الأعفاء من التقرير بما في الذمة:

يتم الاعفاء من تقديم التقوير بما في الذمة في الحالات الآتية :

أولاً: إذا قام المحجوز عليه أو المحجوز لديه بدفع البلغ المحجوز من أجله والمسروفات لمندوب الحاجز أو أودع المبلغ خزانة الجهة المختصة عملاً بالمادة ٣٤ ، ٣٣ من قانون الحجز الادارى.

ثانياً: إذا أودع في خزانة المحكمة مبلغ يقدره قاضى التنفيذ بناء على طلب المحجوز عليه ، ويصبح هذا المبلغ على ذمة الوفاء بدين الحاجز عملا بالمادة ٣٠٣ مرافعات. وقد تقدمت الاشارة إلى جواز اعمال هذه المادة في الحجوز الإدارية. ثالشاً: إذا أودع في خزانة المحكمة مبلغ مساو للدين الحجوز من اجله والمساريف وخصص للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بثبوته (م. ٣٠٢ مرافعات).

وابعاً: إذا قام المحجوز لديه من تلقاء نفسه بايداع ما في ذمته خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه عملا بالمادة ٣٣٦ مرافعات بشرط أن يكون هذا الايداع مقترنا ببيان موقع عليه من المحجوز لديه التي وقعت تحت يده وتواريخ اعلاتها واسماء الحاجزين والمحجوز عليه وصفاتهم وموطن كل منهم والسندات التي وقعت الحجوز بمقتضاها والمبالغ التي حجز من أجلها (م ٢/٣٧٧) مرافعات).

وهذه المبادىء الاساسية في الحجوز القضائية والمقررة في صلب قانون المرافعات تملا فراغا في قانون الحجز الاداري.

ولا يعفى المحجوز لديه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه، أو أن يعتقد أن الحجز باطل، أو يرد على ما لا يجوز حجزه (أحمد أبو الوفا – بند 21 ص ٩٥٣ وص ٩٥٤).

٩٩٤٨ - جواز تعدد المحجوز لدى الغير وتعدد اجراءاتها حتى تصل إلى مرحلة البيع والتنفيذ:

یلاحظ أن سبق حجز ما للمدین لدی الغیر الاداری أو القضائی لا يمنع من توقيع حجز جدید اداری أو قضائی علی ذات المدین ثمت ید ذات المجوز لدیه. وعندلذ ، تتعدد الاجراءات بتعدد المجوز ولا توحد ، ویلتزم المجوز لدیه بواجب التقریر فی كل حجز . و إنما إذا انتهت الاجراءات إلى مرحلة معينة فانها

توحد. وبالتالى توحد اجراءات بيع المنقولات المماوكة للمحجوز عليه والتى فى حيازة المحجوز لديه اقتضاء لحق حيازة المحجوز لديه اقتضاء لحق المحجوز عليه في دمته (أحمد أبو الوفا – بند ٤٢ ص ٩٠٤).

إذن يمكن لاى دائس للمدين أن يحجز على ما سبق حجزة تحت يد الغير. وقد يكون الحجز الثانى بنفس الغير. وقد يكون الحجز الثانى بنفس الإجراءات التي يوقع بها كما لو كان حجز أول . ويكون كل حجز مستقل عن الآخر بحيث لا يؤثر نزول أحد الحاجزين أو بطلان حجزه على بقاء وصحة الحجز الآخر.

الآخر.
١١٤٩ - صيغة دعوى منازعة في تقرير المحجوز لديه:
إنه في يوم
بناء على طلب ومقيم وموطنه الخشار
مكتب الاستاذ المحامى الكائن بشارع جمهة
انامحضر محكمةالجزئية قد إنتقلت
في التاريخ المذكور أعلاه إلى محل إقامة كل من :
۱ (ج) ومهنته وجنسيته ومقيم
متخاطباً مع
۱ - (ب) ومهنته وجنسيسته ومـقـيم
متخاطباً مع

وأعلنتها بالآتى

بتاريخ / / ١٩ أوقع الطالب حجزاً ما للمدين لدى الغير تحت يد المعلن له الأول ضد المعلن له الثاني بموجب وفاء لمبلغ

وبتاريخ / / 1 قام المعلن له الأول بتقرير ما في ذمته بقلم كاتب محكمة مدعياً بأنه ليس مديناً للمحجوز ضده (أو بان المبلغ الذى في ذمته قدره) ولم يؤيد هذا بالمستندات رغم إنذاره من الطالب بإنذار على يد محضر بتاريخ

وحيث أنه إتضح للطالب أن المعلن له الأول ومازال في ذمته مبلغ للمعلن له الثاني وأنه يتعمد إخفائه عن الطالب نتيجة تراطئه مع المعلن له الثاني إضراراً بحقوق الطالب ويحق للأخير طلب الحكم بمشغولية ذمة المعلن له الأول بمبلغ خساب المعلن له الثاني يتغين عليه دفعه للطالب.

4

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت كل من المعلن لهما بصورة من هذا وكلفتهما بالحضور امام السيد قاضى التنفيذ بمحكمة التابع لها المحجوز لديه ، بجلستها التى ستنعقد علناً بدار المحكمة يوم الساعة الثامنة صباحاً لسماعهما الحكم بمشغولية ذمة المعلن له الاول لحساب المعلن له الثانى ببلغ والزام المعن له الأول في مواجهة المعلن إليه الشانى بدفع هذا المبلغ لطالب خصماً من مطلوبه ونفاذاً ما للمدين لدى الغير الموقع بتاريخ تحت يده مع الزامهما متضامين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى.

ولأجل العلم

 ١٩٥٠ - تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن تحرى الدقة والوضوح الكامل عند توقيع حجز ما للمدين لدى الغير:

يعد حجز ما للمدين لدى الغير وسيلة هامة من بين الوسائل التي تكفل تحصيل حقوق الخزانة العامة ولقد نظم القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالمواد من رقم ٢٨ وحتى رقم ٣٩ الإجراءات والضوابط والحقوق والإلتزامات لكل من الحاجز والمجوز لديه.

وضمانا لسلامة ودقة إتباع هذا السبيل لتحصيل حقوق الحزانة العامة وبالإحالة إلى الكتاب الدورى رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠ والكتاب الدورى رقم ٠٤ لسنة ١٩٨٨ والتعليمات التنفيذية رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٨ والتعليمات التنفيذية رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٨.

تؤكد المسلحة مجددا على ما يلي:

١ - ضرورة جمع البيانات من داخل المامورية وخارجها للتعرف على الجهات التي من المحتمل وجود اموال أو تعاملات بين المعول وبينها حتى لا يتم الحجز إلا تحت يد الجهات التي بها اموال أو معاملات حفاظا على جهد ووقت العاملين وكذا الجهات الهجوز تحت يدها.

٢ - توخى الدقة والوضوح فى كتابة البيانات على محضر الحجز وأن يكون
 ما يرسل إلى الجهة المحجوز تحت يدها أصول وليست صور كربونية.

٣ - كتابة اسم الممول رباعيا كلما أمكن وثلاثيا على الاقل تجنبا لتشابه
 الاسماء.

 كتابة نشاط المعول وعنواته واضحا تسهيلا للجهات المحجوز تحت بدها عند تقريرها بما في الذمة.

 حكمابة بيانات المبالغ المطلوب الحجز مقابلها وانواعها وسنوات استحقاقها بكل دقة ووضوح.

التوقيع على محاضر الحجز يجب أن يكون واضحا ويظهر اسم الموقع
 ثلاثيا ووظيفته ومقرونا بالتاريخ.

يعتبر الرؤساء المباشرين مسئولين مسئولية مباشرة عن أى أخطاء أو عدم استكمال ووضوح البيانات بما يؤثر على حقوق الخزانة العامة وعلى السادة رؤساء الماموريات عدم اعتماد محاضر الحجز الغير مطابقة لما ورد بهذه التعليمات في كشوف النشاط الشهرية ومراعاة ذلك عند تقدير درجة التميز في الإثابة.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة

تحريرا في : ۱۹۹۸/۱۲/۲۱

أحكام النقض:

۱۹۵۱ - حجز ما للمدين لدى الغير - تقرير الحجوز لديه بما فى الذمة. وجوبه على نحو مفصل مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونيته للمحجوز عليه:

أوجب نصر المادة ٥٦١ من قانون الرافعات السابق على المحجوز لديه إذا لم يحصل الإيداع طبقا للمادتين ٥٥٩ ، ٥٦٠ منه ، أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه واسباب إنقضائه أن كان قد إنقضى وببين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ويودع الاوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها مصدقا عليها ، ولا يعقيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه . ولما كان الفرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه إن كان للمنازعة وجمه، فقد إستلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيدا بالمستندات ، ولا يكفى في حالة ما إذا كان الحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقربره أنه غير مدين للمحجوز العاقف في تقريره أنه غير مدين. بل يجب عليه أن يبين كيف نشات العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف إنقضت ، إذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب إنقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما قرل ولا يعفى من تقدم المستندات الدالة على صحة ما قرر أنه لا توجد شمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه (نقض مدنى ٢١ / ٢ /

۱۹۵۴ - التقرير بما في الذمة لا يعد تنازلا عن العيب الذي شاب الحجز لقاضى الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمنى (نقض -7/8/9/9 منة -77 -77 -77

1197 - طلب التقرير بما في اللمة لا يعتبر نزولاً من جانب المجوز لديه في التمسك بإعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إبلاغه إلى المحجوز عليه خلال التمانية ايام التالية لتوقيمه . (نقض ١٩٩٦/١/٧ طمن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق).

وعلى الهجوز لديه خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بمحضر الخجز أن يؤدى إلى الحاجز ما أقر به أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها وذلك إذا كان قد حل ميعاد الاداء وإلا فيبقى محجوزا تحت يده إلى أن يحل هذا المعاد قيؤديه إلى الحاجز أو يودعه.

وإذا وقعت حجوز قضائية أو ادارية على ما حجز عليه إداريا قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ للوفاء بجميع الحقوق وجب على المجموز لديه ايداعه خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه.

أما إذا وقعت حجوز قضائية أو ادارية بعد المبعاد المنصوص عليه في الفقرة السباقية فلا يكون لها أثر إلا فيهما زاد على دين الحاجز اداريا والمصروفات.

فإذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله اداريا بموجب محضر حجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوبا بصورة من الاخطار المنوه عنه في المادة ٣٠.

وإذا كان هناك حاجزون آخرون وقعوا حجوزاتهم قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ المتحصل للوفاء بجميع الحقوق، فعلى جهة الادارة التي تباشر التنفيذ ايداع المبالغ المتحصلة خزانة المحكمة ليجرى توزيعه».

المذكرة الإيصاحية للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ : تم تعديل مذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ وقد جاء بالمذكرة الايضاحية له: و وتنص المادة ٣٣ من القانون سالف الذكر على أنه في حالة عدم اداء المجوز

(T1) 6sta

لديه ما اقربه أو ايداعه خزانة الجهة الحاجزة في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣١ يجوز مطالبته شخصيا باداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الاجراءات المترتبة على تقصيره أو تاخيره ويصدر الحكم بذلك من الهكمة المحتصة طبقا للقراعد المقررة بقانون المرافعات ويحجز اداريا على ما يملكه المحجوز لديه وفاء لهذا المبلغ المحكوم به من تلك المحكمة.

وننص المادة ٧٠٠ من قانون المرافسات المدنية والتجارية على أنه إذا لم يحصل الوفاء ولا الايداع كان للحاجز أن ينفذ على أموال الهجوز لديه بموجب سنده التنفيذي مرفقا به صورة رسمية من تقرير المجوز لديه (هي المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات الجديد).

ولما كان في انتظار إجراءات التقاضي وصدور حكم من المحكمة المختصة قبل توقيع الحجز الاداري على ما يملكه المحجوز لديه ما يحول دون حصول الجهة الحاجزة على حقها بالسرعة المطلوبة.

لذلك رور اضافة فقرة اخيرة إلى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥ مسالف الذكر تنص على انه إذا لم يؤد الهسجسوز لديه أو يودع المسالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على امواله اداريا بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوبا بصورة من الاخطار المنوه عنه في المادة ٣٠.

واستتبع ذلك تعديل المادة ٣٧ من القانون بما يتمشى مع التعديل المتقدم ٩.

التعليق:

١٩٥٤ - استيفاء الجهة الحاجزة لحقها من المال الهجوز تحت يد الهجوز لديه:

يترتب على تقرير الهجوز لديه بما في ذمته فضلا عن تحديد محل الهجز ،
ثهوت دالتية المهجوز لديه بما قرره، وثبوت ملكية الهجوز عليه للمنقولات التي
اقريها الهجوز لديه . وتكون الخطوة التالية هي استيفاه الجهة الحاجزة لحقوقها من
هذه الأموال التي لمدينها لدى الهجوز لديه . وهذا الاستيفاء يكون مباشرا في
حلة الهجز على حقوق دالتية ، وغير مباشر في حالة الحجز على منقولات مادية
لدى الفير، ويشترط لاستيفاه الجهة الحاجزة لحقها من الهجوز لديه ما يلي:

٩ - المصرط الأول : ثيوت مديونية الهجوز عليه للحاجز ، وهذه تكون واضحة في الحجوز الادارية من واقع أمر الحجز الادارى. وتشبت في الحجز القضائي بسند الحاجز التنفيذي أو بالحكم النافد في دعوى ثبوت الدين وصحة اجرايات الحجز .

٧ - الشرط الثاني : ثبوت مديونية المجوز لديه للمحجوز عليه ، وتثبت هذه المديونية بمقتضى تقرير الهجوز لديه بما في ذمته ، أو بالحكم المسادر في دعوى المنازعة في التقرير عملا بالمادة ٣٧ من قانون الحجز الادارى.

٣ - الشرط الثالث: ذهب رأى إلى أنه يشترط أن يعلن الهجوز عليه - على يد محضر وطبقا لقواعد المرافعات - بالعزم على اقتضاء الحق من الهجوز لديه قبل حصولة بشمانية أيام على الأقل عملا بالمادة ٢٨٥ مرافعات فهذه المادة تقرر قاعدة عامة في هذا الصدد لا تتعارض مع نصوص قانون الحجز الادارى (احمد أبو الوفا بند ٢٣ - ص ١٥٦، فتحلى والى - ص ١٦٦).

مادة (۳۱)

وينتقد ألبعض هذا الراى على اساس أنه في غير محله إذ يتعارض مع صراحة النص في المادة ٣١ من قاتون الحجز الإدارى التي توجب على المحجوز لديه (الغير) خلال مدة معينة أن يؤدى إلى الحاجز ما أقربه أو ما يفي منه بحقه . . إلخ دون إشتراط حصول إعلان المدين بالعزم على التنفيند . ولا ينال من ذلك ما تقضى به المادة ٧٥ من قانون الحجز الإدارى، فهذه تشترط لسريان احكام قانون المرافعات أن يخلو قانون الحجز الإدارى من تنظيم للمسالة المطروحة (عبد المنعم حسنى - بند ٢١٦ على 7 م مصطفى هرجه ص ١٥٥).

٤ - الشوط الرابع: ان يكون الحق الهجوز – محل الحجز – قد حل ميعاد ادائه ، وإلا فينبقى محجوزا تحت يد الهجوز لديه إلى ان يحل هذا الميعاد فيؤديه للحاجز أو يودعه (م ١٠٣٨) (احمد أبو الوفا – ص ١٠٥٨).

الشرط الخامس: ألا يوجد مانع من موانع الوفاء القانونية:

من الشروط الواجب توافرها عدم وجود مانع للوفاء ، ومن هذه الموانع ما نصت عليه المادة ٣٣٥ مرافعات بشأن عدم جواز الدفع في حالة طلب رفع الحجز إلا بمد الفصل في الدعوى ، وما نصت عليه المادة ٣١٥ مرافعات بشأن وقف التنفيذ بسبب رفع الأشكال الأول ، ومانصت عليه المادة ٣١٦ مرافعات بشأن حالة توقيع حجوز قضائية أو إدارية على ما حجز عليه إداريا قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان ضحضر الحجز، وعدم كفاية المبلغ الهجوز للوفاء بجميع الحقوق ، ومنه أيضاً عدم حلول اداء الدين الهجوز به (عبد المنعم حسنى - بند ٣١٧ وما بعده عرم العده على .

فقد يحدث أن يقع حجز ما للمدين لدى الغير باطلا لعيب متعلق

بالشكل أو بالموضوع ، فيلجا المحجوز عليه إلى القضاء طالبا الحكم برفع مثل هذا المحجز أو عدم بالإعتداد به ، ويوجب القانون في حالة إعلان المحجوز لديه برفع مثل هذه الدعوى أن يمتنع هذا الاخير عن الوفاء للجهة الحاجزة حتى يفصل في الدعوى بحكم واجب النفاذ ، وقد يمتنع على المحجوز لديه ايضاً الوفاء للجهة الحاجزة في غير هذه الحالات، كما لو لم يكن الدين المحجوز عليه حال الاداء ، أو إق قمت تحت يد حجوز أخرى قبل مضى خمسة عشر يوما على إعلانه بمحضر الحجز ولم يكن المال المحجوز كافيا للوفاء بحقوق جميع الحاجزين، فمن المواتع للوفاء المنازعة في بيع المنقول المادى المحجوز تحت يد الغير ، ووقع دعوى عدم الاعتداد بالحجز ، ووقع دعوى رفع الحجز وهي الدعوى الموضوعية التي يوفعها المحجوز عليه ضد الجهة الحاجزة ، ومن مواتع الموقع تحت يد الحكومة وغير ذلك المفجوز عليه حقوق الحاجزين ، وعدم تجديد الحجز الموقع تحت يد الحكومة وغير ذلك للوفاء بحقوق الحاجزين ، وعدم تجديد الحجز الموقع تحت يد الحكومة وغير ذلك من المواتع القانونية .

وإذا توافرت الشروط المتقدمة يكون على المحجوز لديه – في خلال اربعين يوما من تاريخ اعلاته بالحجز – أن يؤدى إلى الحاجز ما أقر به أو ما بقى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها.

١٩٥٥ - الوفاء وتوزيع حصيلة التنفيذ عند تعدد الحجوز:

تنص الفقرة الثانية والفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون الحجز الإدارى -محل التعليق - على انه إذا وقعت حجوز قضائية أو إدارية على ما حجز عليه اداريا قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف الملغ

(T1) Silve

للوفاه يجميع الحقوق وجب على الهجوز لديه ايداعه خزانة الحكمة الخنصة لتوزيعه.

اما إذا وقمت حجوز قضائية أو إدارية بعد المعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا يكون لها اثر إلا فيما زاد على دين الحاجز اداريا والمعروفات،

كما تنص الفقرة الخامسة من المادة ٣١ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - على انه إذا كان هناك حاجزون اخرون وقموا حجوزاتهم قبل مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ المستحصل للوفاء بجميع الحقوق فعلى جهة الإدارة التي تباشر التنفيذ ايداع المبلغ المتحصل خزاتة الحكمة ليجرى توزيعه.

وينظم توزيع حصيلة العقية الناقية عن حجز ماللمدين لدى الغير القوامد التالية:

أولاً: يكون الحق في الاستيفاء للحقوق التي وقع الحجز الاستيفائها قبل مضى خمسة عشر يوما من اهلان محضر الحجز الإدارى الأول. ولصراحة نص المادة ٢٠/٣، يحسب الميعاد من هذا الأعلان ولو لم يتضمن تكليفا بالتقرير بما في الذمة . كما لا ينظر إلى ميعاد القيام بهذا التقرير (قارن المادة ٤٦٩ مرافعات بالنسبة للحجز القضائي). أما الحجوز التي توقع بعد هذا الميعاد، ولو كانت حجوزا قضائية ، فلا يكون لها اثر إلا فيما زاد على حقوق الحاجزين في الميعاد هي وللصروفات (مادة ٢٠/٣) حجز إدارى) هذا ولو كان الحاجز بعد الميعاد له عامتياز أو أي حق آخر يخوله أولوية موضوعية.

(Y1) Sala

ثانياً: إذا كان محل الحجز كافيا للوفاء بحقوق الحاجزين في المعاد المشار إليه سواء كانت حجوزهم إدارية أو قضائية ، فلا مشكلة إذ التوزيع يفترض عدم كفاية الحصيلة لايفاء أصحاب الحق فيها.

ثالثاً : إذا كان محل الحجز غير كاف لهذه الحقوق ، وجب على المحجوز لديه ايداعه خزانة محكمة التنفيذ التي يتبعها موطنه لتوزيعه وفقا لقواعد التوزيع القضائي (مادة ٢/٣١ حجز داري).

وابعاً: تسرى القواعد المتقدمة ، ولو كان محل الحجز منقولات مادية . فلا يكون حق الاستيفاء من ثمنها إلا لمن حجز عليها خلال خمسة عشر يوما من المسجز الإدارى الأول. فإذا لم يكف هذا الثمن للوفاء بحقوقهم ، فعلى جهة الإدارة التي تباشر البيع ايماء الشمن خزانة محكمة التنفيذ التي يتبعها مكان البيع (مادة ٧١٤ مرافعات) لكي تجرى توزيمه وفقا لقواعد التوزيع القضائي (٢١ / ٤ حجز ادارى) . وعلى هذا لا ينطبق على الحجز الادارى على المنقولات للدى الغيير ، ما تنص عليه المادة ٤٦٩ مرافعات من النظر إلى لحظة بهع المنقولات لتحديد من يختص بثمنه، ولو كانت المنقولات قد حجزت لدى الغير (فتحي والى - بند ٤٥٥ ص ١١٥ وص ٤١١).

١١٥٣ - التنفيذ على أموال الغير الهجوز لديه في حالة تقاعسه عن أداء أو ايداع المبالغ التي في ذمته للمحجوز عليه:

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٣١ محل التعليق على أنه (فإذا لم يؤد المجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على آمواله اداريا بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوبا بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠) وهذا يعني أن شرط التنفيذ على أموال المجوز لديه هو تقاعسه عن أداء أو ابداع المبالغ التي في ذمته للمحجوز عليه ويكون الحجز بحرجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٠ وهو محضر الحجز الذي يقوم الحاجز باعلاته للمحجوز لديه. مرفقا به صورة من اخطار المحجوز لديه لمندوب الحاجز المنصوص عليه في المادة ٣٠ والسالف التعليق عليها.

ومن البديهي أن التنفيذ يقتصر في هذه الحالة على مقدار المبالغ الواردة في التقرير أما إذا كانت الجهة الحاجزة قد نازعت في صحة التقرير وحصلت على حكم يفيد مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه بمبالغ تزيد عما ورد في التقرير بما في الذمة ففي هذه الحالة يكون التنفيذ على المحجوز لديه بمقتضى محضر المجبز مرفقا به الحكم الصادر على المحجوز لديه في دعوى المنازعة في التقرير . وللمحجوز لديه دائما وحتى آخر لحظة أن يتفادى هذا التنفيذ عن طريق الوفاء للجهة الحاجزة أو الإيداع بخزنتها لذمتها أو بخزانة المحكمة المختصة حسب الاحوال (عبد المنعم حسني المرجع السابق ص ٤٨٣).

قدذهب رأى في مجال التعليق على المادة ٣٤٦ مرافعات أن الحجز إنما يتم اقتضاء لحق الحاجز على المجوز عليه الثابت في ذمة المحجوز المتضاء لحق الحاجز على المحجوز عليه الثابت في ذمة المحجوز لديه (احمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٧٧١). ولكن الراجع أن الواقع خلاف ذلك فنص المادة ٣٤٦ مرافعات وكذا الفقرة موضوع التعليق والمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ صريع في اعتبار التنفيذ على المحجوز لديه تنفيذا على أمواله الشخصية وليس

مادة (۲۱)

على أموال المحجوز عليه الثابتة في ذمته (عبد المنعم حسنى ص ٤٨٣) كما أن عبارة (جاز التنفيذ على أمواله) واضحة وصريحة أن التنفيذ يكون على مال المجوز لديه شخصيا وذلك بمثابة عقاب من المشرع له على تقاعسه عن الاداء أو الإيداع. (مصطفى مجدى هرجه ص ٣٧٢ وص ٣٢٣).

بعض الحجوز التي تخضع لاجراءات خاصة:

190۷ - الحجز تحت يد النفس: لم يتعرض قانون الحجز الادارى لصورة المحجز تحت يد النفس الذى تنص عليه المادة ٢٤٩ مرافعات بالنسبة للحجز الدجز تحت يد نفسها القضائي، ومع ذلك لا مانع من قيام الجهة الإدارية بتوقيع الحجز تحت يد نفسها بالطريق الإدارى. وعندئذ لا حاجة لاعلان محضر الحجز للمحجوز لديه إذ هو والحاجز شخص واحد، وإنما يتم الحجز باخبار المدين بالحجز وفقا لما تنص عليه المادة ٢٦ / اخيرة حجز إدارى دون حاجة لان يتضمن هذا الأخبار اى تاريخ لاعلان نحضر حجز . ويجب أن تحتوى ورقة الحجز المعلنة للحجوز عليه على تحديد محل الحجز . ولا حاجة بعد ذلك لاى تقرير بما في الذمة (فتحي والى ص ٧١٠).

إذ ليس ثمة ما يمنع الادارة من الحجز تحت يد نفسها -- حجزا اداريا -- على ما تكون مدينة به لمدينها ، أسوة بما قرره قانون المرافعات في الحجوز القضائية . ويتم هذا الحجز بتبليغه إلى الحجوز عليه وفقا لما تنص عليه المادة ٢٩ /٣ ، متضمنا بيان محل الحجز (أحمد أبو الوفا -- بند ٤٧ ص ٩٥٩) .

٩١٥٨ - ثانيا: الحجز لاستيفاء حق ثابت بالكتابة: للجهة الإدارية الحجز إداريا لاستيفاء حقها الثابت بالكتابة متبعة القواعد العادية للحجز الإدارى. فلا

(T1) Sala

توجد قواعد خاصة لهذا الحجز تلتزم الجهة الإدارية باتباعها. ولا تقوم بالنسبة للحجز الإداري الاعتبارات التي دعت إلى تقرير قواعد خاصة بالحجز القضائي لاستيفاء حق ثابت بالكتابة (فتحي والى - ص ٧١١).

ينص عليها قانون المرافعات العادية للحجز الإدارى. مع خضوعه للقواعد الخاصة التى الحكومة ، بالإجراءات العادية للحجز الإدارى. مع خضوعه للقواعد الخاصة التى ينص عليها قانون المرافعات . وبصفة محددة ينطبق على الحجز الإدارى تحت يد الحكومة القواعد التالية : ١ – ما تنص عليه المادة ٣٢٩ من أنه إذا كان المحجوز لديه أحد محصلى الأموال العامة أو الامناء عليها ، فيجب أن يكون الاعلان لا شخاصهم . ويجب أن يوقع الموظف المملن إليه بنفسه على الصورة بالاستلام . ولهذا لا يكفى أن يسلم الكتاب الموصى عليه بعلم وصول المتضمن محضر الحجز إلى من ينوب عن هذا الموظف كما تقضى بذلك لاتحة البريد . ٢ – ما تنص عليه المادة ٣٤٠ من أنه إذا كان الحجز تحت يد أحدى مصالح الحكومة ، فيكفى أن تعطى المصلحة للحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير . ٣ – ما تنص عليه المادة ٥٠٠ مرافعات من اعتبار الحجز كان لم يكن بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يحدث اعلان إلى المحجوز لديه باستبقاء الحجز أو يجدد هذا الحجز قبل اعتباره كان لم يكن (فتحى والى – ص ٧١١) .

1979 - ثانياً: المنازعة الموضوعية في الحجز الإدارى على ما للمدين لدى لدى الغير : تخضع المنازعة الموضوعية في الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الغير للقراعد المامة في المرافعات، إذ لم يرد اى نص خاص في قانون الحجز الإدارى بالنسبة للمنازعات الموضوعية في حجز ما للمدين لدى الغير ، فالمادة ٢٧ تتعلق بحجز المنقول لدى الدين ، وقد احالت إليها المادة ٧٢ من قانون الحجز

الإدارى بالنسبة للتنفيذ على العقار، ولا مثيل لهذه الاحالة بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير، وهو ما يقطع بان المشرع قد قصد عدم اخضاع المنازعة الموضوعية في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة ٢٧ حجز إدارى وتركها للوضوعية في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة ٢٧ حجز إدارى وتركها للقواعد العامة (نقض ١٠٦٨)، ويترتب على ذلك خضوع دعوى رفع الحجز المرفوعة من المخجوز عليه إدارياً لقواعد دعوى رفع الحجز التي ينص عليها قانون المرافعات (نقض مدنى ٥/٤ /١٩٧٧ في الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ قضائية) ، كما يترتب على ذلك أيضاً خضوع دعوى استرداد المنقولات المحجوزة لدى الغير لقواعد دعوى الاسترداد التي ينص عليها قانون المرافعات ، ولا ينطبق عليها ما تنص عليه المادة ٢٧ حجز إدارى (فتحى والى – بند – ٤٨٩ – ص ٢٠٠).

ومع ذلك يذهب راى إلى أن نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى يسرى على المنازعة في الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الغير (أحمد أبو الوفا - ص ٩٣٦ - ٩٣٩) ، على أساس أنها تقرر قاعدة عامة تطبق على كل الحجوز الإدارية وليس الحجز الإدارى على المنقول لدى المدين فقط.

ولكن هذا الراى يتناقض مع اتجاه محكمة النقض في هذا الصدد (نقض المحرك هذا المدد (نقض المحرك هذا المحدد (نقض ١٩٧٧/٤٠ - طعن رقم ١٩٧٧/٤٠ - طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٣ قضائية - سنة ٢٨ - ج١ - ص ٩٢١) ومع قانون الحجز الإدارى الذي أغفل عند تنظيمه للحجز على ما للمدين لدى الغير عن الاحالة لنص المادين لدى الغير عن الاحالة للتنفيذ على المقار ، ولذلك فهذا الراى يعوزه السند التشريعي.

ونرى ضرورة تدخل للشرع بالنص في قانون الحجز الإداري ، على الإحالة . مع .

مادة (۲۱)

على المادة ٢٧ فيما يتعلق بمنازعات حجز ما للمدين لدى الفير، كما فعل بالنسبة للتنفيذ على العقار ، بحيث يترتب على المنازعة الوضوعية فيه وقف التنفيذ، لانه ليس من المنطقي أن ترتب المنازعة أثر فورى وهو وقف التنفيذ عند التنفيذ على المنقول لدى المدين وعلى العقار ويستثنى من هذا الأثر الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الغير لاعفال المشرع النص على ذلك فيما يتعلق به، خاصة وأن طبيعة الحجز الإدارى واحدة بالنسبة لكل أنواعه ، كما أنه يبدأ الها كان نوعه بدون سند تنفيذي وفي الوقت الذي يختبار الدائن أي جههة الإدارة، ولذلك من العدالة أن يقف التنفيذ أيا كان نوعه حتى في حالة حجز ما للمدين لدى الغير إذا ما أثيرت منازعة بشأنه، وذلك لحماية الطرف الضعيف في يترتب على المنازعة في الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الغير وقف التنفيذ يترتب على المنازعة في الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الغير وقف التنفيذ كما هو الحال عند الحجز الإدارى على ما للمدين وعند الحجز الإدارى على المقار ، ولكن إلى أن يتدخل المشرع في هذا الصدد ، فلا مجال لاعمال وتطبيق نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى على منازعات حجز ما للمدين لدى الغير.

أحكام النقض وانحاكم الأخرى:

1931 - النعي ببطلان حجز ما للمدين لدى الفير لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما في الذمة بأوراق التنفيذ . ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين ، تضمن ذات المبالغ التي في ذمة الحجوز لديه . تحقق الغاية من تحديد المال الذي يجرى التنفيذ عليه . علة ذلك .

النص في المادة ٣١ من قانون الحجز الإداري معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة

الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه بل إعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه الذى يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه بل إعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه مستهدفا بإرفاق صورة من تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته بمحضر الحجز تكملة السند التنفيذى من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت فى ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه . وإذ كان الثابت من الإطلاع على محضر الحجز التنفيذى المؤرخ أول إبريل ١٩٦٧ أنه أرفق به صورة طبق الأصل من التقرير بما فى الذمة المقدم من الشركة بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٠ - بشأن حجز أول - وكانت البيانات الواردة بهذا التقرير لأزح ٢ من فبراير بهذا التقرير لأزح ٢ من فبراير الماعت حجز ثان - وتضمن التقريران نفس المبالغ التى فى ذمة الشركة الطاعنة لمدين مصلحة الضرائب بما يستوعب المبلغ المحجوز عليه باكمله ، فإن النعى عليه - بأن مامورية الضرائب الحاجزة لم ترفق صورة من التقرير بما فى الذمة النعى عليه - بأن مامورية الضرائب الحاجزة لم ترفق صورة من التقرير بما فى الذمة النعى عليه - بأن مامورية الضرائب الحاجزة لم ترفق صورة من التقرير بما فى الذمة - على غير اساس (نقض مدنى ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ - الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٣٥) .

٩٩٦٧ - دعوى المحبوز عليه بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله. هي دعوى يرفع الحجز ماهيتها . أشكال موضوعي في التنفيذ:

إذ كان الثابت أن المطمون عليه قد أقام الدعوى ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى الذى وقمه الطاعن الأول – مجلس المدينة على ماله تحت يد الطاعن الثانى وببراء ة ذمته من الدين الهجوز من أجله تأسيسا على عدم مديونيته للطاعن الأول بذلك الدين ، فإن الدعوى بهذه المثابة هى دعوى بطلب رفع الحجز ، وهى تلك الدعوى التى يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز معترضا على الحجز طالبا إلفاءه لاى سبب من الأسباب المطلة له موضوعية كانت ام شكلية وذلك بقصد التخلص من الحجز ومن آثاره والتمكن من تسلم المحجوز لديه ، وهذا الدعوى من أشكال موضوعي فى التنفيذ . لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ذلك أن هذا الطلب هو أساس الدعوى ومدار النزاع فيها إذ لا يجاب إلى طلبه بإلغاء المحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين (الطهن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة المحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين (الطهن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥/٤ / الع٧٧ الم٠٢ م ٩٢١).

1174 - لا يختص قاضى الأمور المستعجلة بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الصحيح شكلا لسبب نزاع بخصوص حوالة سابقة عليه ، وإنحا يختص فقط بالحكم بصرف المبالغ المتنازل عنها بالرغم من قيام الحجز مع عده التعرض له أو مساسه إذا ما إتضح له من ظاهر مستندات الدعوى ووقائعها جلية الحوالة:

من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل فى أن المدعى يتاجر فى الأخشاب بالجملة ويورد للمدعى عليه الثالث كمية كبيرة منها من وقت لآخر لإستخدامها فى عمل التجارة الذى يباشره وفتح له حسابا جارياً فى دفائره . وضمانا لهذا الحساب وتنفيذا له تنازل له الأخير بعقد رقم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٣ وثابت التاريخ فى ٢٣ أغسطس سنة ٩٣٣ عن جميع الشيكات بالمبالغ التى تستحق له

ط ف الخاصة الملكية مهما كانت قيمتها بالعقد الحرر بينه وبينها في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ بشان أعمال النجارة التي يقوم بها لعزبها ومخازنها في تفتيش ادفينا على أن تحسب المبالغ التي يصرفها من أصل المستروات التي تحصل من بضائع المدعى واعتمد المدعى والمدعى عليها الثانية (الخاصة) هذا التنازل وتنفذ بالفعل وتسلم بمقتضاه الأول مبالغ كبيرة على جملة دفع وخصمها من ثمن الأخشاب التي يوردها له ، والباقي من ثمنها حتى الآن مبلغ كبير. ولمدانية المدعى عليه الاول للثالث (المتنازل) في مبلغ ٥٥ جنيها و٦٣٠ مليما والمصاريف بموجب حكم صادر من محكمة الخليفة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في القضية المدينة ٢٤٧٥ سنة ١٩٣٣ أوقع حجزا تنفيذيا لما للمدين لدى الغير تحت يد المدعى عليها الثانية (الخاصة) وفاء لهذا البلغ على البالغ المستحقة للمدعى عليه الثالث والحاصل عنها التنازل للمدعى ، فامتنعت عن صرف الشيكات المستحقة للمدعى فرفع هذه الدعوي وطلب الحكم بصفة مستعجلة اصليا بإلغاء الحجز لحصوله عقب التنازل، وإحتباطيا إلزام المدعى عليها الثانية بالصرف بالرغم من وجوه. ودفع الحاضر عن المدعى عليه الأول بعدم إختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق، وفي الموضوع بصوية التنازل الحاصل للمدعى.

ومن حيث أنه من المبادىء المقررة علما وقضاء أن هذه المحكمة تختص فى المحكم بعدم تأثير حجوز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلانا جوهريا لعدم استيقائها الاشكال الوضعية التي نص عليها القانون أو الأركان الجوهرية لها ، كالحاصلة بلا سند أو إذن من القاضى عند وجوب ذلك أو لعدم أخبار المحجوز

عليه في ميعاد الشمانية أيام للتصوص عنها في المادة 1 مرافعات أن كان
تنفيذيا ، او عدم حصول الاخبار وإعلان دعوى صحة الحجز في هذا الميعاد ، او
لكونها حاصلة من شخص غير دائن أو أضحى كذلك قبل الحجز لسبب من
لكونها حاصلة من شخص غير دائن أو أضحى كذلك قبل الحجز لسبب من
الأسباب . أو لان الأموال محل الحجز لا يجوز الحجز عليها قانونا . أما إذا توقع
الحيز صحيحا شكلا وحصل النزاع بخصوص حصول حوالة سابقة عليه وأحقية
المال إليه في صرف للبالغ الحجوز عليها مع وجود الحجز من عدمه ، فيبتعد عن
ولاية القضاء في إلغاء الحجز المذكور لمساس الفصل في ذلك الموضوع ولانه يؤثر
عن قرب في حق اللحاجز مترتب عليه ويختص فقط في الحكم في صرف المبالغ
المتنازل عنها بالرغم من قبام الحجز مع عدم التعرض له أو مساسه إذا ما إتضح له
من ظاهر مستندات الدعوى ووقائمها جدية الحوالة ومن ثم يكون الدفع بعدم
الإختياطي ويتمين وففه والقضاء باختصاص هذه الحكمة بنظره.

(يراجع في ذلك حكم محكمة الإستئناف المختلطة في ١٢ يناير سنة ٩١٦ - الجازيت عدد فبراير سنة ١٩١٦ صحيفة ٥٦ نبذة ١٦٢).

ومن حيث أنه عن موضوع الطلب الإحتياطى فيشترط لصحة طلب المصرف .. أولا .. الإستعجال وهذا يكون في الضرر الذي يلحق المتنازل إليه من حبس مبلغه المتنازل عنه بسبب حبسمه عنه بالحجز اللاحق وعدم إمكانه أستخدامه في أعماله الضرورية .. ثانياً .. أن يكون المتنازل إليه مليئا بحيث يمكن الرجوع عليه بمعرفة الحاجز إذا ما رأت محكمة الموضوع لسبب من الأسباب إبطال التنازل .. ثالثاً .. ظهور جدية التنازل أو الحوالة من ظاهر مستندات المحال إليه

ووقائع الدعوى بطريقة مؤكدة لا تبعث مجالاً للشك في صحتها وفي أن الحجز المتوقع عقبها حصل كمقبة مادية في سبيل تنفيذها ولعدم تمكين المتنازل إليه أواغال عليه من الحصول على المبلغ المحال به إذ ليس لهذه الحكمة أن تبحث في صحتها أو بطلانها لمساس الفصل في ذلك بحقوق المحال عليه أو الحاجز الامر الحارج عن وظيفتها بمتقضى نص المادة ٢٧ مرافعات (الحكم الإستئناف السالف الذكر وآخر في ٢٢ نوفمبر سنة ٣٣ – ١٩٣٤ صحيفة ٢١٣ وثالث في ٦ إبريل سنة ١٩١٠ المجموعة ٣٢ صحيفة ٣٤٥ ورابع في ٣ مايو سنة ١٩٠٠ المنازيت السنة المانية صحيفة ٣٤٠).

ومن حيث أنه لا يشترط لجدية لتنازل أو الحوالة التسليم بها من الحاجز بل يكفى أن يقدم لدى المحكمة من الادلة الظاهرة والوقائع الثابتة ما يؤكد ذلك وأن طعون الحاجز عليها لم تنل منها مأربا وأسست على دعائم واهية بغرض شل إختصاص المحكمة عن القضاء فى الدعوى وإلحاق الاضرار بالمحال إليه بسبب حبس للبالغ الحال بها عنه مدة طويسلة ريشما تقضى محكمة الموضوع فى أصل الحقوق.

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومطالعة دفاتر المدعى المسجلة وأقوال الحاضر عن الخاصة الملكية جدية التنازل الحاص للمدعى في سنة ١٩٣٣ مقابل إعتماد الحساب الجارى الاثمان البضائع والاخشاب التي إستجرها منه قبل ذلك والتي يأخذها بعدها لإستخدامها في عمله في الخاصة وحصول تنفيذه بالفعل من قيمتها وإستيلاء المدعى على مبالغ من الخاصة بمقتضاه حتى تاريخ الحجز خصما من المبالغ الداخلة في الحساب القائم والفتوح حتى الآن وأن المدعى

ملىء ويتعامل فى آلاف الجنيهات ويمكن الجوع عليه من الحاجز إذا ما قضى له من محكمة الموضوع وأن فى حبس المبالغ المتنازل عنها ضررا بأمواله يسبب عدم تمكينه من إستخدامها فى تجارته مع الغير خصوصا وأنه لم يفتح محل تجارته للمدعى عليه الثالث ياخذ منها ما يشاء إلا بعد أن شمل التنازل حقه فى المعاملة معه ومن ثم تكون أسباب الصرف متوافرة والعلب الإحتياطى على صواب ويتعين لذلك الحكم للمدعى به (مستعجل مصر ٢/١١/١٩٥١ – المحاماة ١٧ – ١٩٣٥).

 ١٩٦٤ - أشكال في تنفيذ حجز ما للمدين لدى الفير - عدم قبوله في جميع الأحوال - إعتبار التنفيذ تاما بمجرد إعلان المجوز لديه بالحجز.

وحيث أنه من المتفق عليه أن حجز ما للمدين لدى الفير لا يمكن الحكم في شأنه بالإيقاف أو الإستمرار في التنفيذ . ذلك لان التنفيذ يتم بحصول إعلان الحجز إلى الحجوز لديه ، ولا يملك القاضى المستعجل من وسيلة للحكم في الدعوى سوى الحكم بعدم تأثير الحجز على حقوق وآموال المحجوز عليه بشرط توافر شرط إختصاصه المقرر بالمادة ٤٩ / ١ مرافعات وهو قيام الإستعجال وعدم الماس باصل الحق.

وحيث أنه يشترط لقبول الأشكال رفعه قبل تمام التنفيذ ، فإن أقيم بعد ذلك تعين على القاضى المستعجل أن يقضى بعدم قبوله لإستحالة تنفيذ الحكم الله يصدر بإجابته وإنعدام للصلحة فيه لإستحالة تنفيذه (القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف طبعة ٩٦١ ص ٤٧٨) وقضاء الأمور المستعجلة لراتب الطبعة الرابعة ص ٣٨٦ وإجراعات التنفيذ للدكتور أبو الوفا ص ٣٨٦).

وحيث أن البادى من أوراق التنفيذ وبما أقر به المستشكل في صحيفة الاشكال أن الإجراء التنفيذي قد ثم بتناريخ م / / / ١٩٦٧ وهو تاريخ إصلان المحجوز تحت يده بالحجز، وقد أقيم الاشكال بعد ذلك ، فيتعين القضاء بعدم قبول الاشكال وإلزام المستشكل بالمصاريف باعتباره الخاسر له عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ مرافعات (الأمور المستعجلة بالقاهرة في ٤ / ٢ / ١٩٦٧ – القضية رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٧).

۱۹۹۵ - مــفـاد نص المادتين ۲۷ و ۷۷ من قـانون الحـجـز الإدارى أن المشرع قصد إلى عدم إخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة ۲۷ المشار إليه وتركها للقواعد العامة.

ومن حيث أن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه . إذ قضى بإختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى قد خالف أحكام قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ذلك أن المادة السابعة والعشرين من هذا القانون نظمت الأوضاع التي تتبع عند قبام منازعات قضائية في إجراءات الحبجز والبيع الإداريين . أيا كان نوعها ، ولم تجمل الإختصاص بالفصل في المنازعات لقاضى الأمور المستعجلة، وإثما جعلته للمحكمة الجزئية أو الكلية على حسب الاحوال – وحكم هذه المادة عام يشمل إجراءات التنفيذ جميعها سواء كان متعلقا بالحجز على المنقول لدى المدين أو بالحجز على المقار أو بحجز ما للمدين لدى الفير.

ومن حيث أن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كانت المادة السابعة والعشرون من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإداري قد وردت في

مادة (۲۱)

الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين - وكانت لمادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان احكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير - فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصله إلى عدم إخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم يكون النعى في خصوص هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه.

ومن حيث آن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه ، في السبين الثاني والثالث أنه إذ قضى بإختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وحكم بعدم الإعتداد بالحجز لم يبين ما هو الاركان الاساسية والإجراءات الشكلية التي يستلزمها قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لصحة الحجز والتي ثبت للمحكمة عدم توافرها، وكان كل ما استند إليه في قضائه هو أن الحكم الصادر في قضائه هو أن الحكم الصادر وقد خلت أوراق الدعوى الحالية مما يدل على تغيير الظروف تغيرا ينبىء عن تحديد مقدار ذلك الدين مما يجعل حجية حكم الاشكال قائمة - في حين أن حجية قضاء الأمور المستعجلة مؤقمة وقد زال السبب الذي بني عليه حكم الاشكال المستعجل ، ذلك أن البنك الطاعن بصفته نائبا عن الحكومة قد قام رئيسه بمقتضى الحق المؤل بقانون الحجز الإدارى المذكور بتقدير المبالغ المستحقة رئيسه بمقتضى الحق المؤل بقانون الحجز الإدارى المذكور بتقدير المبالغ المستحقة للحكومة وأصدر بذلك أمرا مكتوبا وقع الحجز بمقتضاه مما يجعل قضاء الحكم

مادة (۲۱)

المطعون فيه باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى والحكم بعدم الإعتداد بالحجز الإداري مخالف للقانون.

ومن حيث أن هذا النعى في محله ذلك أن قاضي الأمور المستعجلة وأن كان مختصا بالحكم بعدم الإعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار، وبغير أمر من قاضي الامور الوقتية - إلا أنه نص في المادة الاولى من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه و يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإداري المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة يها وفي الأماكن وللا شخاص الذين يعينهم الوزراء الختصون إلخه - كما نص في المادة الثانية من ذات القانون على أنه ولا يجوز إتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الإعتباري العام حسب الاحوال أو عمن ينيبه كل من هؤلاء في ذلك كتابة ٥ ومفاد هذه النصوص أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به ويقوم تحديده مقام التحديد الذي يجريه قاضي الأمور الوقتية - وإذ كان ذلك وكان الثابت أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمرا بتحديد الدين وأن إجراءات الحجز الإداري قيد اتخذت بناء على هذا الامر فإن قاضي الامور المستعجلة ينحسر إختصاصه ويمتنع عليه النظرفي دعوى عدم الإعتداد بالحجز المبنية على هذا السبب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر قد خالف القانون ويشعين نقيضيه (نقض ٢٨/١١/٢٨ - مجموعة النقض ١٣ - ١٠٦٨ -.(177

١٩٦٦ - الحبجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية . وجوب إبداء

الحاجز رعبته في إستيفاء الحجز أو تجديده قبل مضى ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه وإلا إعتبر كأن لم يكن. المادتان ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات سابق ، الهيئة العامة للسكك الحديدية ، إعتبارها من المصالح الحكومية.

إذ كانت الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر (الطاعنة) كانت في الأصل - وعند وضع قانون المرافعات السابق - مصلحة عامة حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن نظام (الروتين) الحكومي فأصدرت القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذي أعتبرها هيئة عامة ومنحها الشخصية الإعتبارية وانه وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة . إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر وتؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح وأوكل الرقابة عليها وعلى قرارات مجلس إدارتها لوزير المواصلات وظلت تنهض برسالتها السابقة وهي أداء خدمة عامة وقد كشف المشرع في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن غرضه من هذا الإجراء وهو منح الهيئة سلطة التحرر من النظم واللوائح الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ومن ثم فلا يتعدى قصده إلى غير ذلك . ويؤكد هذا أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب الاعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الإعتبارية ، ومفاد ذلك جميعه أن هيئة السكة الحديد - الطاعنة - مازالت في حقيقة الامر تدخل في مدلول المصالح العامة الحكومية الذي عنته المادتان ٥٧٤ ، ٥٧٥ من قانون المرافعات السابق - الذي وقع الحجز في ظله - وقد كانت تنص اولاها على انه إذا كان الحجز تحت بد إحدى المسالح الحكومية وجب عليها أن تعطى الحاجز يناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير وتنص الثانية على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المسالح الحكومية لا يكون اء اثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة بإستبقاء الحجز فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات إعتبر الحجز كان لم يكن... وقد حرص المشرع في قانون المرافعات الجديد على إيضاح هذا المفهوم يكن... وقد حرص المشرع في قانون المرافعات الجديد على إيضاح هذا المفهوم حكمهما على الهيئات العامة ، فجاء ذلك منه كاشفا عن غرضه في تطبيق ذات حكمه ها على الهيئات العامة ، فجاء ذلك منه كاشفا عن غرضه في تطبيق ذات حكم هاتين المادتين على ما اعتبر من المصالح الحكومية هيئات عامة ، ولما كان وخلت أوراق الدعوى مما يدل على أن الحاجز أو ورثته – المطعون ضدهم – قد الحجز الواق الدعوى مما يدل على أن الحاجز أو ورثته – المطعون ضدهم – قد الحجز للطاعنة . فإن الحجز يكون قد مقط واعتبر كان لم يكن عملا بالمادة علام من قانون المرافعات السابق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تمسك من قانون المرافعات السابق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تمسك الطاعنة بسقوط الحجز فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتاويله. (الطعن رقم ٤٨٣).

معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩

وإذا لم يقدم المجوز لديه الإخطار المنصوص عليه في المادة ٣٠ أو قدمه مخالفا للحقيقة عنها . جازت مخالفا للحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها . جازت مطالبته شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره . ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقا للقواعد المقررة بقانون المرافعات ويحجز اداريا على ما عملكه المحجوز لديه وفاء لما يحكم به .

التعليق:

١٩٦٧ – جزاء اخلال المجوز لديه بواجب التقرير بما في ذمته هو مطالبته شخصيا بأداء الدين:

تنظم المادة ٣٦ من قانون الحجز الإدارى معدلة بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ هذا الجزاء وبموجبها ، الجزاء هو نفسه الذى ينص عليه قانون المرافعات . اى جواز الزام المحجوز لديه باداء المبلغ المحجوز من اجله . وذلك فنضلا عن جواز الزامه بمصروفات الاجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره.

ويطبق هذا الجزاء في حالات ثلاثة: ١ - إذا لم يقدم المحجوز لديه الاخطار المستمل على التقرير بما في ذمته في الميعاد الذي ينص عليه القانون . ٢ - إذا تقرير مغايرا للحقيقة. ٣ - إذا اخفى الاوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها . وهي نفس الحالات التي تنص عليها المادة ٣٤٣ مافعات ، فنحيل في شرحها إلى ما تقدم بشائها.

يموجب أمر بالحجز من الجهة الحاجزة . ويكفى هذا لتوقيع الجزاء ، فلا يشترط وجود سند تنفيذى بالمعنى المعروف فى قانون المرافعات . على أنه بالنسبة للمحجز التحفظى الادارى الذى يوقع من مدير مصلحة الضرائب ، لا يجوز المطالبة بتوقيع هذا الجزاء ما لم يصبح الحجز تنفيذيا (فتحى والى - بند ٤٥٢ ص ٢٠٦ وص ٧٠٦).

ويكون إلزام المحجوز لديه بهذا الجزاء بحكم قضائي وفقا للقواعد والإجراءات المقررة بقانون المرافعات. (٣٣ حجز ادارى). ويكون للقاضى نفس السلطة كما هو في الحجز القضائي. وإذا صدر الحكم بالزام المحجوز لديه، كان للجهة الحاجزة رافعة دعوى الالزام تنفيذ هذا الحكم جبرا ضد المحجوز لديه بطريق الحجز الإدارى (مادة ٣٣ حجز ادارى).

فأعمالا للمادة ١٣٢١ من قانون الحجز الإدارى: - محل التعليق -

يجوز إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز إذا اخل بواجب التقرير بما في ذمته باستثناء الحجز التحفظي الادارى الذى يوقعه مدير عام مصلحة الضرائب، إذ تتبع القواعد العامة التي رايناها في الحجوز القضائية ، مع مراعاة انه لا يتطلب لاعمال المجزاء أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذى ، وإنما يحل محله أمر الحجز . ومع مراعاة عدم اعمال هذا الجزاء في الحجز التحفظي الإدارى الذى يوقعه مدير عام مصلحة الضراب .

وكما تقضي المحاكم فإن هذا الجزاء تهديدي بمعنى آنها لا تعمله إذا تقدم المحجوز لديه بالتصريح بما في ذمته ولو بعد الميعاد المقرر في المادة ٣٠.

مادة (٣٢)

ويصدر الحكم في دعوى الزام المحجوز لديه بدين الحاجز من المحكمة المختصة عملا بقواعد قانون المرافعات ، وإنما ينفذ اداريا، بعد أن يصبح الحكم قابلا للتنفيذ الجبري أو للنفاذ المعجل تطبيقا الاحكام قانون المرافعات.

ويلاحظ أن الحكم يصدر فى دعوى الزام المحجوز لديه بدين الحاجز من المحكمة المختصة عملا بقواعد قانون المرافعات ولم تبين المادة ٣٤٣ مرافعات المحكمة المختصة بدعوى الزام المحجوز لديه بالدين نتيجة لاخلاله بواجب التقرير . ولما كانت هذه الدعوى منازعة موضوعية فى التنفيذ فإن قاضى التنفيذ يختص بنظرها وفقا للمادة ٢٧٥ مرافعات وينعقد الإختصاص المحلى لقاضى التنفيذ الذى يتبع موطن المحجوز لديه عملا بالمادة ٢٦٧ مرافعات (محمد عبد الحالق عمر فى مبادىء التنفيذ القضائى المدنى ص ٤٤٣) .

وبعبارة اخرى، إذا كان قانون الحجز الإدارى ينص على جواز تنفيذ هذا الحكم اداريا ، فليس معنى هذا أن ينفذ قبل أوانه ، لأن المادة ٣٣ إنما تحيل إلى قواعد قانون المرافعات في كل ما اتصل بدعوى الالزام حتى يصدر فيها الحكم القابل للتنفيذ الجبرى، وعندئذ يجوز تنفيذ اداريا (احمد أبو الوفا - بند ٥٠ - ص ٩٥٨).

أحكام النقض والحاكم الأخرى:

١١٦٨ - جزاء الإخلال بواجب التقرير بما في الذمة:

النص بالفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٥ على أنه وتخول مصلحة

(TY) Sala

الضرائب حق توقيم حجز تنفيذي على ما يكون لدى الغير من النقود أو الأوراق المالمة أو غيرها ، سواء كانت مستحقة في الحال أو في المستقبل ، وعلى المحجوز لديه إن يقوم بتوريد ما في ذمته لخزينة مصلحة الضرائب أو التقرير بما في ذمته في المصلحة المذكورة . مبينا أسباب الدين وكل ما لديه من الأوراق الاصلية الما يدة لصحة بياناته . وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تلقي الإعلان . فإذا ثبت إن الحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشا أو تدليسا أو أنه اقر بمبلغ أقل بما هو في ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو إمتنع عن التقرير بما في ذمته او لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو بإيداعه في الحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز من اجله ، يدل على أنه يشترط لأعمال الجزاء النصوص عليه في الفقرة الخامسة والحكم على المحوز لديه بان يدفع دين الحاجز الذي وقع الحجز لإقتضائه أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التي أشارت إليها تلك الفقرة وهي عدم بيان مقدار الدين الذي في ذمته غشا أو تدليمها. أو الإقرار بمبلغ أقبل مما في ذمته . أو إخفاء بعضا المستندات البواجب إيداعها لتأييد التقرير أو الإمتناع عن التقرير بما في الذمة أو عدم إخطار مصلحة الضرائب بالتقرير أو بإيداعه في الحكمة الختصة ، غير أن توقيع هذا الجزاء رغم توافر شروطه امر جوازي لمحكمة الموضوع تقضي به حسبما يتراءي لها من ظروف كل دعوى ومالابساتها. (نقض ٢/١٤ / ١٩٧٣ الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٣٥).

1979 - حُجِرَ ما للمدين لدى الفير - جزاء الفش فى التقرير : ترجب المادة 91 من القانون 15 لسنة 1979 المدل بالقانون 187 سنة

4.00 اللغاة أخيرا بالقانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ على المحجوز لديه أن يورد ما فى
ذمته لخزينة مصلحة الضرائب أو يقرر بما فى ذمته فى موعد معين ورتبت هذه
المادة جزاء على عدم بيان المحجوز لديه مقدار الدين الذى فى ذمته غشا أو تدليسا
أو أقر بمبلغ أقل مما فى ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو إمتنع عن إلتقرير بما
فى ذمته أو لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو إيداع ، وذلك الجزاء هو جواز
الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع الحدجز من أجله (إستستناف القاهرة
الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع الحدجز من أجله (إستستناف القاهرة).

١٩٧٠ - الحكم على المحجوز لديه بأداء البلغ المحجوز من أجله - مسألة تقديرية للحكمة الموضوع :

ان القانون إذا أجاز الحكم على المججوز لديه متى ثبت غشه وتدليسه بدفع المبلغ الواقع به الحجز ، إنما أواد أن يرتب جزاء على المحجوز لديه إذا ما تعسد المبلغ الواقع به الحجز ، إنما أواد أن يرتب جزاء على المحجوز لديه إذا ما تعسد العمل على حرمان الحاجز من إستيفاء حقه ، وتعويضا للحاجز عما يكون قد أصابه من ضرر . لكن ذلك ليس القصد منه أن إستحقاق المحجوز لديه للجزاء والحاجز للتعويض يكون على الإطلاق في كل الأحوال بقدر المبلغ المحجوز كاملا إذ قد يكون أصابه ضرر يسير كان يكون قد إستوفى حقه كله أو بعضه من طريق آخر أو قد يتبين أن ما فى ذمته ليس إلا قدرا ضئيلا بالنسبة إلى القدر المحجوز به إلى غير ذلك من الحالات التي حدت بالشارع في هذا النص على آلا يجعل الحكم على المحجوز لديه بالقدر الواقع به الحجز وجوبيا بما مفاده أ نه كما يجوز أيوام المحجوز لديه به كله أو عدم إلزامه بشيء يجوز أيضاً إلزامه بجزء منه فقط، وذلك حسيما يتراءى للمحكمة من ظروف

كل دعوى وملابساتها ومقتضى الحال فيها (نقص مدنى ٢ / ١١ / ١٩٤٤ – مجموعة عمر ٤ ص ٤٣١).

١٤٧١ - طلب إلزام المصلحة الحكومية بالمبلغ الحجوز من أجله لعدم
 تقديمها الشهادة التي تقوم مقام التقرير بما في الذمة في الميعاد القانوني جواز تفاديها هذا الجزاء بتقديم الشهادة قبل قفل باب المرافعة في الإستئناف.

إذ كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة المم محكمة الإستئناف انها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما في الذمة مؤرخة ١٢/١٤ ويبين من الإطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن انها تفيد عدم إنشغال ذمة الطاعن الثاني المحجوز تحت بده بأى دين للمحجوز عليهما لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية أن هي تخلفت عن تقديم الشهادة في الميعاد أن تتفادى الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما في الذمة على الوجه الذي يتطلبه القانون، ويكون الحكم المطعون فيه – إذ التفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها لمحكمة الإستعناف قاضيا بإلزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عاره البطلان القصور في التسبيب والإخلال بدفاع جوهرى (نقض ١٩٧٨/١/١/١٩٠ – طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٤٤٥).

1177 - الدعوى بطلب إلزام المجوز لديه بالدين المجوز من أجله وبالتمويض إعمالا للمادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ إختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها.

إذ كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله وبالتعويض إعمالا لنص المادتين المحجوز من أجله وبالتعويض إعمالا لنص المادتين موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملا بنص المادة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملا بنص المادة مده معدان تقضى هذه المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاصها وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ إتباعا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٠ ١ من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه ١ على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الإختصاص متعلقا بالولاية... و وإذ يم قضت في موضوع النزاع مجاوزة إختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يمكون قد أخطا في تطبيق القانون (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤٥ – جلسة يكون قد أخطا في تطبيق القانون (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤٥ – جلسة

1174 - إمتناع الجهات المشار إليها في المادة • 34 مرافعات عن إعطاء الشهادة التي تقوم مقام التقوير بما في المذمة أثره - توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة 724 مرافعات.

مفاد نصوص المواد ٣٣٩ و ٢٥ / ١ و٢٤٣ من قانون المرافعات أن المشتقة المشرع راى بالنظر إلى كثرة الحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الاقلام فاعفى تلك المسالح من

إتباع إجراءات التقرير المبينة في المادة ٣٣٩ مرافعات مكتفيا بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونس المشرع في المادة ٣٤٠ مرافعات على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير ومن بعنى أنها من ناحية تغنى الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ومن ناحية آخرى فإنه يترتب على إمتناع هذه الجهات من إعطاء الشهادة بمد طلبها ما يترتب على الإمتناع عند التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ مرافعات. وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز، وإلا المحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه لا يكون فيما ذهب إليه مخالفا للقانون (نقض ٨/١/ ١٩٧٩ معن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٤٥).

ومن أحكام محكمة النقض بخصوص الحكمة الختصة بدعوى الزام المجوز لديه بالدين وهذه الأحكام خاصة بالمادة ٣٤٣ مرافعات وهي تسوى أيضاً في مجال الحجز الإدارى عملا بالمادة ٣٣ محل التعليق:

1948 - إذا كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الإبتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله وبالتمويض أعمالا لنص الملاحين 722 ، 722 من قانون المرافعات فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملا ينص المادة 740 سالفة الذكر وتخرج عن إختصاص المحكمة الإبتدائية النوعى مما كان يتعين معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الحصومة أمامها بعدم الإختصاص بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الحصومة أمامها بعدم الإختصاص وأن تحيل الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف

لنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٠ من قاتون المرافعات فيما تنص عليه من آنه وعلى المختمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر باحالة الدعوى بحالتها إلى المجكمة الختصة ولو كان عدم الإختصاص متعلقا بالولاية و وإذا هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة إختصاصها وايدها الحكم المطعون فيه فإنه قد اخطا تطبيق القانون(نقض مدنى جلسة ٢٠١/ ١٩٧٦/ الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق.).

1940 - إذا كان الثابت أن المطمون عليه - الحاجز - أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله أعمالا لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملا بنص المادة ٢٧٥ سالفة الذكر وتخرج عن إختصاص الحكمة الإبتدائية النوعى مما كان يتعين معه أن تقضى هذه الحكمة بعدم الإختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ اتباعا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإذ هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون (نقض مدنى جلسة ٣٧٦/٣/٢ الطعن

ويشرتب على حجز ما للسدين لدى الغيبر حبس كل ما يسشحق للمحجوز عليه ومصروفات الإجراءات التى تستحق إلى يوم البيع ما يودع مبلغ مساو للمبلغ اغجوز من أجله والمصروفات خزانة الجهة الحاجز ه.

التعليق :

١٩٧٦ - حبس المال الحجوز عن الحجوز عليه كأثر لحجز ما للمدين لدى الغير :

من الآثار المترتبة على حجز ما للمدين لدى الغير وفقا للمادة ٣٣ من قانون الحجز الإدارى حبس كل ما يستحق للمحجوز عليه ومصروفات الإجراءات التى تستحق إلى يوم البيع ما لم يودع مبلغ مساو للمبلغ المحجوز من اجله والمصروفات خزانة الجهة الإدارية الحاجزة.

والمقصود بحبس المال المحجوز عن المحجوز عليه أن يمتنع الهجوز لديه بمجرد إعلاته بورقة الحجز. عن الوفاء للمحجوز عليه بما في ذمته من ديون، ومن تسليمه ما لديه من منقولات مملوكة له..

وهذا الحبس هو حبس كلى يشمل كل المال المحجوز (إعمالا للمادة ٣٣ حجز إدارى) أياً كانت قيمته - أى ولو جاوزت قيمة دين الحاجز أو الحاجزين وهذا الحبس أثره نسبى لا يفيد منه من دائنى الحجوز عليه إلا ذات الحاجز عملا بالقواعد العامة التفصيلية المقررة في الحجز القضائي (أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٩٤٥).

(TT) 5sta

١١٧٧ - إنتفاء أثر الحيس:

وفقا للمادة ٣٣ من قانون الحجز الإدارى: ينتقى اثر الحبس إذا قام المحجوز عليه بايداع مبلغ مساو للمبلغ المحجوز من أجله والمصروفات خزانة الجهة الإدارية الحاجزة.

١١٧٨ - جزاء وفاء الغير المجوز لديه للمحجوز عليه رغم الحجز:

ينبغى ملاحظة انه إذا وفى المحجوز لديه بما فى ذمته إلى المحجوز عليه كان وفاؤه غير صحيح بالنسبة للحاجز وجاز لهذا الحاجز ان يطالبه بالوفاء بدينه مرة اخرى لكى يستوفى حقه فيه.

وإذا كان المحجوز عينا معينة وتصرف فيها المحجوز لديه فإنه يكون مرتكب لجريمة تبديد الاشياء المحجوز عليه (محمد حامد فهمي المرجع السابق ص ٢١٤).

۱۹۷۹ - ویلاحظ آنه یجوز الإیداع والتخصیص وقصر الحجز عملا بالمادة
۲۰۳ و ۳۰۳ و ۳۰۶ من قانون المرافعات، کما یجوز جواز اقامة دعوی رفع الحجز
بطلب بطلانه آو الدعوی المستمجلة بعدم الاعتداد به عملا بنصوص قانون
المرافعات، وتكون الدعوی – فی الحالتین – موقفة لاجراءات الحجز بقوة القانون
ویمجرد اقامتها عملا بالمادة ۲۷، إذ نتیجة خلو القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۰۰
بشان الحجز الإداری من النص علی دعوی رفع الحجز، یوجب الرجوع إلی قانون
المرافعات – اختصاص قاضی التنفیذ دون غیره بنظر تلك الدعوی ایا كانت
قیمتها (نقض ۲۰ / ۲۷۷۶ سنة ۲۸ ص ۹۲۱).

ودعوى المحجوز عليه بالغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإداري وببراءة ذمته

من الدين المحجوز من أجله هي دعوى برفع الحجز - وهي اشكال موضوعي في التنفيذ (نقض ٥/٤/٧٧/٤ - مشار إليه آنفا).

كما يلاحظ أنه لا يسقط حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى بسبب عدم حصول البيع في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، ولا تتبع في هذا الصدد القاعدة المقررة بالنسبة إلى حجز المنقول لدى المدين (نقض ٣٠/٤/٣٠ سنة ٢٦ ص ٨٧٣، أحمد أبو الوفا – ص ٩٥٦ وص ٩٦٠).

أحكام النقص وانحاكم الأخرى:

۱۱۸۰ - الحجز الصحيح . بقاؤه منتجا الآثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضاء أصحاب الشأن أو صقوطه لسبب عارض بحكم القواعد المامة. توقيع الحجز الإدارى بما للمدين لدى الفير. عدم صقوطه بالتقادم أسوة بالحجز على المنقل لدى المدين علة ذلك.

الحجز الصحيح يبقى منتجا كل آثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقط بسبب عارض بحكم القواعد العامة ، وإذ خلا الفصل الشأنى من الباب الثانى من قانون الحجز الإدارى الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير من نص يسمح باعتبار الحجز تحت يد الغير يسقط بالتفادم أسوة بما قررته المادة ، ٢ من ذات القانون في شأن حجز المنقول لدى المدين كما خلا قانون المرافعات السابق - المنطبق على واقعة الدعوى - من نص مماثل فيما عدا المادة ، ٣٥ عن قانون المرافعات الحاجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وهي المقابلة للمادة ، ٣٥ من قانون المرافعات الحالى، فإنه يترتب على توقيع الحجزين التنفيذيين المؤرخيين من قانون المرافعات الحالى، فإنه يترتب على توقيع الحجزين التنفيذيين المؤرخيين التنفيذيين المقادم سواء

(TT) Sola

لصلحة الشركة الطاعنة ضد المحجوز عليه بالنسبة لمبالغ التامين المستحقة للمحجوز عليه او لمصلحة هذا الأخير قبل مصلحة الضرائب الحاجزة في شأن مبلغ الضريبة ما دامت إجراءاتهما متعاقبة على النحو الذي قرره القانون، وإذ كانت الطاعنة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة في ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ كما لا تجادل في أن المطالبة بالضريبة لم تكن قد سقطت بالتقادم عند توقيع الحجزين سالفي الذكر. تبعا لما هو ثابت من توجيه التنبيه بالدفع إلى المدين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وإذ اعقبت المصلحة هذين الحجزين بحجز تنفيذي آخر ضد الطاعنة في أول ليريل سنة ١٩٦٧ بما يترتب عليه إستمرار قطع التقادم فإنه لا محل للتذرع بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغين، وذلك دون ما حاجة للتعرض لمدي إعتبار التقرير بما في الذمة إقرارا قاطعا للتقادم أو لمدة التقادم الجديدة بعد الإنقطاع (نقض مدني ٣٠/٤/١٠٥ – الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٩ق).

۱۹۸۱ - حجز ما للمدين لدى الفير. يتم وينتج آثاره بجبرد إعلان الحجز إلى المجوز لديه . هذا الإعلان ينقطع به التقادم السارى لمصلحته فى مواجهة المجوز عليه كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المجوز عليه فى مواجهة الحاجز .

مقتضى الحجز آیا کان نوعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضع المال الهجوز كت أمر القضاء بما يمتنع معه على الهجوز لدیه الوفاء به لدائنه أو تسليمه إليه ، كما يمتنع على الهجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر في ضمان الحاجز. وحجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المجوز لديه ، وإذ كانت المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى تقضى بأن التقادم السارى

ينقطع بالحجز وهى عبارة عامة تسرى على حجز ما للمدين لدى الغير ، فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم الساري لمصلحته فى مواجهة المحجوز عليه إعتبارا بأن الحجز من أسباب قطع التقادم وكذلك قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز ، لان الحجز وإن كان يعلن إلى المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلا إلى المحجوز عليه وينصب على ماله (نقض مدنى ٣٥ / ٤ / ١٩٧٥ - الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦٥).

١١٨٢ - مدى الحبس الناشيء عن الحجز على الديون تحت يد الغير:

إذا تقضى المادة ٤٣ ه من قانون المرافعات السابق بانه يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الاداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط، فقد أفادت أنه يكفى لتوقيع الحجز وصحته أن يكون الدين المحجوز عليه قد نشأ سببه قبل توقيع الحجز ولو كان موجل الإستحقاق إلى ما بعد حصوله ، ويكون قد إستقر في ذمة المحجوز لديه بعد الحجز بان كان معلقا على شرط واقف وتحقق بعد الحجز (نقض مدنى بعد الحجز بان كان معلقا على شرط واقف وتحقق بعد الحجز (نقض مدنى الطعن رقم ٢ ٠ ٤ لسنة ٣٣ ق – جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٢).

١١٨٣ - حجز إداري - أثر توقيعه - تقادم - قطعه:

الحجز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع التقادم بالنسبة للمدين (نقض ٢/٢/٩ م- المجموعة ١٩ ص ٤٤٣).

۱۱۸۴ - حجز إداري . طلب الحكم بصحته. فوائد تأخير شرط الحكم بها :

حيث أن منطقة طنطا التعليمية كانت قد أوقعت حجزًا إداريا نظير مبالغ

(TT) 53Lq

زعمت انها مستحقة لوزارة التربية والتعليم. وأن تفتيش المساحة بطنطا أوقف صرف المبلغ إلى المستانف عليه بصفته لهذا السبب ولأسباب آخرى، ولا مراء فيه ان توقيع الحجز لا يحول دون الحكم للمستانف عليه بصفته باحقيته لثمن العقار المنزوع ملكيته من الجمعية التي يمثلها، حيث لم يعرض على هذه المجكمة أى طلب للحكم بصحة الحجز المتوقع، كما أن الحكم للمستانف عليه بصفته باحقيته لهذا الثمن لا يؤثر في الإجراءات التي إتخذت للحجز عليه ، والتي سببت في إيقاف صوفه ، طلما أن المستانف عليه لم يطلب رفع الحجز أو على الاقل عدم الإعتداد به أو بطلانه ، بل أن للحاجزة أن تمشى قدما في إجراءاتها ، طلم المتانف عليه في صحيفة دعواه الإفتتاحية ، وفي كل مذكراته على طلما إقتصر المستانف عليه في صحيفة دعواه الإفتتاحية ، وفي كل مذكراته على طلب الحكم بإلزام المستانفين بالشمن ، دون أن يطلب الحكم برفع الحجز أو بطلانه ، أو باعتباره عدي الاثر، وإن الحكم بالإلزام هذا لا يحول بين إتخاذ ما عساه أن يكفل لها المحافظة على حقوقه إن كان لها ثمة حقوق تدعى .

وتكون محكمة اول درجة وهى فى صدد الفصل فى طلب الإلزام والاحقية لثمن العقار المنزوع ملكيته قد تعرضت لسلامة الحجز أو صحة الإجراءات التى إتخذت ، بصدد ما توقع من حجز إدارى ، ودون أن يعرض عليها أى طلب للحكم بشأته ، تكون قد جاورت سلطاتها التى ينبغى أن تقتصر على ما يطلبه الخصوم فحسب.

وحيث انه.. قد تبين أن ثمار العقار المنزوع ملكيته هو.. وأن المستانف عليه لا يستحق أية فوائد عن عدم صرف الملغ المستحق بسبب الإجراءات التي إتخذت لإيقاف الصرف والتي لم يطلب من المحكمة الفصل في صحتها

وسلامتها ، وأن الحكم باحقية المستانف عليه للشمن المذكور لا يؤثر البتة فيه الإجراءات التي إتخذت لصون ما تدعيه وزارة التربية والتعليم من حقوق قبل المستانف عليه ، فمن ثم ترى الحكمة أن يكون حكم محكمة أو ل درجة هو إنزام المستانف الثالث بصفته بأن يدفع للمستأتف عليه بصفته مبلغ والمصروفات المناسبة عن هذا المبلغ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات (حكم محكمة استئناف طنطا ٨ / ١ / ١٩٦٢ - المحاماة ٤٣ - ١٩٩٦ - ١٦٣٢).

(TE) Solia

وإذا لم يؤد المبلغ المجوز من أجله والمصروفات لمندوب الحاجز أو يودع خزانة الجهة الختصة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣١ جاز بعدها الاستمرار في اجراءات البيع المنصوص عليها في هذا القانون.

ويكون البيع بعد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة (٣١) أو بعد اليوم الذي يحل فيه ميعاد الأداءه.

التعليق:

١١٨٥ - بيع المال المحجوز في حالة عدم الوفاء بالدين أو الإيداع:

طبقا للمادة ٢٤ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - يجوز للجهة الحاجزة ان تستمر فى اتخاذ اجراءات بيع المتقولات المحجوزة بالإجراءات المقررة لبيع المنقول لدى المدين اداريا وبدون حاجة إلى حجز جديد عليها (المادة ٣٤٧ مرافعات) حيث يعتبر تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته كمحضر حجز لتلك المنقولات. وذلك إذا تخلف المحجوز لديه عن اداء المبلغ المحبوز من اجله والمصروفات لمندوب الجهة الحاجزة أو إذا لم يودعه خزانة الجهة الادارية الحاجز أو المكمة المحتصة حسب الاحوال خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٢١ حجز وهى أربعين يوما من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز إذا كان قد حل ميعاد الاداء أو بعد حلول هذا الميعاد إذا لم يكن قد حل بعد (عبد المنعم حسنى المرجع السابق ص ٢٥٥٥).

ويلاحظ انه لا يجوز اجراء البيع قبل إنقضاء اربعين يوما من اعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز . وقد اراد القانون ان يتفادي هذا البيع إن امكن باعطاء هذا

مادة (۲۱)

الميعاد للمحجوز لديه يفى فيه بالحق المحجوز من اجله والمصروفات. ويكون هذا الوفاء بالتأدية بمباشرة لمندوب الحاجز أو بالايداع خزاتة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها (م ٣٤/ ١) ويعلن عن بيع المنقولات وفقا للقواعد المنصوص عليها بالنسبة لبيع المنقولات المجوزة اداريا لدى للدين وتطبق عندئذ قواعد الكف عن البيع وقواعد استيفاء الحاجز أو الحاجزين لحقوقهم من ثمن المنقولات المبيعة (فتحى والى المرجع السابق ٧٠٩).

والمقصود بالبيع اعمالا للمادة ٣٤ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق
- هو بيع منقولات المحجوز عليه التي في حيازة المحجوز لديه أو بيع ذات أمواله
هر وفقا للمادة ٣١ / ٤ من قانون الحجز الادارى التي تجيز التنفيذ على أمواله
اداريا بموجب محضر الحجز المعلن إليه عملا بالمادة ٢٩ مصحوبا بصورة تقرير بما
في ذمته عملا بالمادة ٣٠ من قانون الحجز الإدارى (أحمد أبو الوفا - المرجع
السابق ص ٩٦٠).

وينبخى ملاحظة أنه يحق للمحجوز لديه قبل الإبداع ، أن يطلب من الحاجز إثبات إعلاته الحجز للمحجوز عليه فى خلال الشمائية آيام التالية لتاريخ إعلان الحجز للمحجوز لديه – وذلك لان القانون يرتب على عدم الإعلان فى بحر هذه الفترة اعتبار الحجز كان لم يكن ، فحتى يضمن المحجوز لديه سلامة إبداعه وبراءة ذمته، يحق له أن يطلب من الحاجز إثبات قيامه بالإعلان المذكور حتى لا تتعرض مصالحه لخطر محقق ، وتنفيذ قاعدة ومن يدفع خطا يدفع مرتين، عليه (كرم صادق – بند ٣١٩ – ص ٣٦٩ وس ٣٦٧).

مادة (٣٥)

وأداء المبالغ أو تسليم الأشياء المحجوز تبرىء ذمة المحجوز لديه منها قبل الدائسن ولو كسان الاداء نشيجة بيع الأشياء الحجوزة طبقا لأحكام هذا القانون.

ويعتبر الإيصال المسلم من الحاجز للمحجوز لديه بمثابة ايصال من الدائن نفسهه.

التعليق:

١١٨٦ - براءة ذمة المجوز لديه بالوقاء للحاجز:

وفقا للمادة ٣٥ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - فإن اداء المجوز لديه المبلغ أو تسليمه الاشياء المحجوزة للجهة الحاجز لبيعها يعتبر مبرئا لذمته قبل الجهة الحاجزة . كما تعتبر هذا أيضاً مبرئا لذمته في مواجهة دائنه المحجوز عليه يمقدار ما أداه . ويعتبر الايصال المسلم من الحاجز إلى المحجوز لديه بمثابة أيصال من الحائد الى المحجوز عليه نفسه.

ويمكن اعمال نص المادة ٣٤٥ مرافعات والتي تنص على أن للمحجوز لديه في جميع الاحوال أن يخصم مما في ذمته قدر ما أنفقه من المصاريف بعد تقديرها من القاضي.

وقد يتم الوفاء من المحجوز لديه للجهة الحاجزة ، أما نقدا باداء المبالغ المستحقة، وأما عينا بتسليم الأشياء المحجوزة إليها. وفي كلتا الحالتين تبرا ذمة المجوز لديه من هذه الأموال قبل المجوز عليه ، لا فرق في ذلك أن يكون الاداء قد وقع اختيارا قبل البيع أو يكون قد وقع نتيجة بيع المنقولات الهجوزة.

مادة (۲۵)

۱۹۸۷ - كستاب دورى صادر من مصلحة الضرائب رقم ١٠ لسنة ابشأن الحجوز الموقعة تحت يد المصلحة منها ومن الغير:

إعمالا لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى يجوز حجز ما للمدين لدى الغير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط كما الزمت هذه القوانين المحجوز تحت يده بالقرار بما في الذمة خلال خمسة عشر يوما، ولا يعفى من هذا الإقرار أن يكون المحجوز عليه، كما حددت مدة أربعين يوما من المحجوز عليه، كما حددت مدة أربعين يوما من تاريخ الإعلان بمحضر الحجز لتوريد ما أقربه وما يفي بحق الحاجز والمصروفات.

ونظرا لكون المصلحة بوصفها من الجهات التى يتم توقيع حجوز ما للمدين لدى الغير تحت يدها سواء من الغير او من المصلحة ذاتها (حجز تحت يد النفس) والجهات التى تتولى الصرف هى الوحدات الحسابية او الحسابات المركزية وذلك باعتماد استمارات الصرف وقم (٥٠٠ع. ح) وتحرير الشبكات والزمت اللائحة المالية للموازنة والحسابات بالمادة رقم ٢١١ العامل المنوط به سجل الحجوزات والتنازلات (استمارة رقم ٢٠٠ع. ح) ورئيس قسم الشطب أو وكيل الحسابات الإقرار بما يفيد وجود حجوزات أو تنازلات أو عدم وجودها.

وبناء على ذلك وحتى لا تتعرض المسلحة نخاطر مخالفة احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الحجز الإداري بتعين على الوحدات الحسلبية والحسابات المركزية بالمصلحة مراعاة الآتى:

أولا: إمساك سجل خاص لقيد الحجوزات والتنازلات.

مادة (۳۵)

ثانياً: فور ورود أي حجز من أي جهة يلزم قيده في سجل قيد الحجوزات والتنازلات.

ثالثاً: قبل اعتماد استمارات الصرف رقم (٥٠ ع. ح) يلزم تأشير كاتب القيد في سجل الحجوزات والتنازلات بما يفيد وجود أو عدم وجود حجز.

رابعاً: يتمن تقديم الشهادة التي تقوم مقام الإقرار بما في الذمة إلى الجهة الحاجزة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع الحجز حتى ولو لم يكن هناك مستحقات للمحجوزات عليه ، كما يجب توريد ما تم الإقرار به أو ما يفي بحق الحاجز خلال أربعين يوما من تاريخ الحجز.

خامساً: يلزم في جميع الاحوال التحقيق من إعلان المحجوز عليه على ورقة من أوراق المحضرين وبصورة محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية للحجز وإلا يكون الحجز قد وقع باطلا.

سادساً : يستمر الحجز الموقع تحت بد المصلحة قائما لمدة ثلاث سنوات ما لم يجدد ويقدم الحاجز ما يفيد إستيفاء حقه كاملا.

وتقع المسئولية على كل من كاتب سجل الحجوز ورئيس قسم الشطب أو وكيل الحسابات في حالة وقوع أى ضرر يلحق بالخزانة العامة نتيجة التقصير في تنفيذ ذلك.

ويعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخه وعلى السادة المعنيين متابعة تنفيذها بكل دقة.

والله ولى التوفيق ،،،

تحريرا في : ١٩٩٩/٣/٢٥

القصل الثالث

فى حجز الايرادات والاسهم والسندات والحصص وبيعها

(YY) Sala

والأسهم والسندات والشيكات والكمبيالات إذا كانت خاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالأوضاع القررة لحجز النقول لدى المدين،

(TV) 534s

دالايرادات المرتبة والأسهم الأسمية وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالأوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغيره.

التعليق :

١١٨٨ - الحجز على الأوراق المالية اعمالا للمادتين ٣٦ و٣٧ من قانون الحجز الاداري:

لقد فرق القانون بين الأسهم والسندات التي تكون أحاملها أو تكون قابلة للتظهير وبين الايرادات المرتبة والأسهم الأسمية وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموسين فالنوع الأول من الأوراق يحجز حجز الاعيان المتقولة في يد المدين اعتباراً بأن الحقوق المثبتة فيها تندمج بذات الأوراق فينتقل الحقوق المثبتة فيها تندمج بذات الأوراق فينتقل الحقوق المثبتة فيها تندمج على الحق تحت يد

مادة (۲۷)

المدين به ويتعين ضبط الورقة ذاتها بطريق حجزها كالاعيان بينما النوع الثانى من الاوراق والحقوق فانه يحجز عليها بطريق حجز ما للمدين لدى الغير (أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٩٦٢).

وقد جاء بالتعليمات التفسيرية لفانون الحجز الادارى أن الاسهم والسندات والشيكات إذا كانت لحاملها لا يحجز عليها حجز ما للمدين لدى الغير لانها قابلة للتداول بل يحجز عليها حجز المنقول لدى المدين.

إذن اخذ المشرع في قانون الحجز الإدارى بما اخذ به قانون المرافعات من التفرقة بين الأسهم والسندات (والشيكات والكمبيالات) إذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير، وبين الأسهم الاسمية وحصص الارباح في المؤسسات وحقوق المبعن وحصص الشركاء. فالنوع الاول من الأوراق يحجز حجز الاعيان المنقولة في يد المدين (المادة ٣٦ حجز) إعتبارا بان الحقوق المثبتة فيها تندمج بذات الاوراق، فينتقل الحق بإنتقال الورقة من يد إلى يد بحيث لا يجدى الحجز على الحق تحت يد المدين سهم من هذا النوع وتصادف علم دائنه بذلك ، فلا ينفع الدائن في منع الشركة من دفع الأرباح وتصادف علم دائنه بذلك ، فلا ينفع الدائن في منع الشركة من دفع الأرباح وتسليم الأموال للمدين مجرد إعلانها بالحجز عت يدها على الحقوق التي يمثلها السهم ، إذ لا وسيلة لديها لتمين السهم المراد حجزه أو معرفة من تكون شهادة السهم في حيازته . ولا حيلة لها في الإمتناع عن الدفع لمن يكون بيده السهم أو كوبونه إذا سلمه المدين للفير . ولا يجوز عن الدفع لمن يكون بيده السهم أو كوبونه إذا سلمه المدين للفير . ولا يجوز السابقين ، وهم مجهولون بطبيعة الحال (عبد المنعم حسني بند ٣٧٦ ص ٣٥٥).

(YY) Sale

إما النوع الثانى من الأوراق والحقوق، ونعنى بها الإيرادات المرتبة والاسهم الاسمية وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الاشخاص المعنوية وحقرق الموصين، فهذه يحجز عليها بطريق حجز ما للمدين لدى الغير (المادة ٣٧ حجز)، وعن مدى جواز الحجز على المستند الشبت لحق من هذه الحقوق في يد المدين بطريق حجز المنقول لدى المدين. يرى البعض إن هذا المستند في الاصل ليس سوى شهادة مشبتة للحق، فالحق لا يتجسد فيه كما هو الحال بالنسبة للسهم أو السند لحامله . ومع ذلك فإنه يمكن الحجز على هذا المستند بطريق حجز المنقول لدى المدين، مع ملاحظة أن هذا الحجز لا يغنى عن حجز الحق نفسه تحت يد المدين وفائدة الحجز على هذا المستند، هي من ناحية ، إمكان معرفة إسم الشركة أو الشخص المدين بالحق للحجز تحت يده عليه . ومن ناحية اخرى ، إعاقة المدين بعض الوقت حتى يتم الحجز تحت يده عليه . ومن ناحية اخرى ، إعاقة المدين بعض الوقت حتى يتم الحجز تحت يده عليه . ومن ناحية أخرى ، إعاقة المدين يستطيع صاحب السهم أو السند التعمرف في الحق الثابات فيه ، إلا بالحصول على نسخة أخرى منه عما يتطلب بعض الوقت . ثم أن أرباح أو فوائد السهم أو السند - ولو كان إسميا - لا تدفع إلا لحامل السند (فتحى والى المرجع السابق بعد حاشية ١).

ويلاحظ انه لا يعمل بالتفرقة المتقدمة إلا إذا وقع الحجز على هذه الاوراق او تلك الحقوق وكانت لا تزال في حيازة صاحبها او المدين بها. أما إذا كانت في حيازة الغير ، كما لو تم إيداعها لدى أحد البنوك ، فإنها – بغير تفرقة – تكون كالاعيان المتقولة الموجودة في حيازة الغير ، ومن ثم يكون حجزها بالإجراءات المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير ، ليمتنع البنك عن تسليمها ، ثم ليقرر أنها

مادة (۲۷)

فى حيـازتــه ويقـدمـهـا بعـد ذلك للبـيع (عـبـد المنعم حـسنى -- بند ٣٣٧ ص ٥٩٧) .

إذ يصير حجز الأواق المالية الإسمية بإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الاشخاص المعنوية المصدرة لها (كرم صادق بند ٣٣٢ ص ٣٨٧) ، وذلك بناء على نص المادة ٣٧ حجز بقولها الإيرادات المرتبة والاسهم الإسمية وحصص الارباح المستحقة في ذمة الاشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالاوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغيره.

1189 - مدى جواز توقيع الحجز التحفظى بمعرفة مصلحة الضرائب على الكمبيالات والشيكات المستحقة للممول:

جاء بالتعليمات التفسيرية لمصلحة الضرائب أنه قد ثبت لقسم مكافحة التهرب بالمصلحة أن أحد الممولين يجهل المصلحة عن حقيقة نشاطه الأمر الذى استدعى تفتيش منشآته وسكنه واستقر البحث عن ضبط أوراق ومستندات تشبت ارتكابه لجريمة الفش الضرائبي ومن ضمن المضبوطات عثر على عدد من الكمبيالات والشيكات المستحقة للمول وقد قامت المصلحة باستصدار أمر حجز تحفظي توقع على قيمة هذه الأوراق التجارية تحت يد للدينين بها.

ونظرا لان الممول طالب المصلحة بتسليمه هذه الاوراق التجارية حتى يتمكن من حفظ حقه قبل مدينيه لان ميعاد المطالبة القانوني على بعضها سينقضي وتصبح لا قيمة لها.

فقد استطلعت المصلحة رأى الشعبة المالية والاقتصادية بمجلس الدولة فيما يلي:

(YY) Sala

 ١ - مدى صحة الحجز التحفظى الذى توقع على قيمة الكمبيالات والثيكات تحت يد المدينين بها (المسحوب عليهم).

عل يجوز للمصلحة مطالبة المدينين بتوريد قيمة هذه الأوراق التى
 ترقم الحجز عليها.

 عل يجاب الممول إلى طلبه بتسليمه الأوراق التجارية بعد أن توقع الحجز التحفظي على قيمتها.

وقد اصدر مجلس الدولة الفتوى رقم ٢٠ / ٢٥ / ١٠٥ ، ١ في ديسمبر ١٩٥٣ مضمونها أن الأوراق المشار إليها أما شيكات أو سندات أذنية محررة لصالح الممول والقاعدة أنه لا يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الفير على قيمة المند الاذني إلا في حالتي افلاس الدائن بها أو ضياع الملك ولكن يجوز أن يوقع على الملك نفسه حجز المتقول.

ويرجع عدم جواز الحجز على الدين الثابت بالورقة التجارية إلى قابليتها للتداول ولكن نظرا لأن الصكوك نغسها تحت يد المصلحة نتيجة عملية الضبط التى قامت بها ومن ثم يمتنع على المحول أن ينقل ملكيتها أما عن الملتع من توقيع حجز ما للمدين لدى الغير قانه يرتفع وبالتبعية يجوز توقيع الحجز المذكور عليها ولكن لا تجوز المطالبة بقيمتها لأن الحجز تحفظى لا تنفيذى ولذلك ترى الشعبة المللية والاقتصادية بمجلس الدولة أن الحجز الذى اوقعته المصلحة حجز صحيح ولا يجوز تسليم الاوراق المحجوز عليها للممول كما ولا يجوز مطالبة الهجوز تحت يدهم بقيمتها.

مادة (۲۷)

وقد رأت المصلحة العمل بما جاء بهذه الفتوى وعلى المراقبات والماموريات مراعاة تطبيقها في الحالات المماثلة.

(تعليمات تفسيرية رقم (١) عن المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صدرت في ١٩٢٤/١٩٧٤ - مشار إليها في موسوعة الضرائب في مصر أحمد حمدي عبد المنعم وآخرين ص ٥٢٧).

مادة (۲۸)

ويكلف الحاجز أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بيع ما نص عليه في المادتين السابقتين في اليوم المحدد للبيع.

ويعين وزير المالية والاقتصاد بقرار منه هذه البنوك والسسامسرة والصيارف وعمولة كل منهم وطريقة البيع».

التعليق:

 ١٩٩٠ - بيع الأوراق المالية والحقوق المحجوزة وفقا للمادة ٣٨ من قانون الحجز الإدارى:

لا شك في أن الأوراق والحقوق المنصوص عليها في المادتين ٣٦ ، ٣٧ حجز مصيرها جميعا أن تباع لتستوفى الجهة الحاجزة حقها من ثمن البيع . وعلى خلاف التفرقة في طريقة البيع التي آخذ بها قانون المرافعات ، نجد المسرع في قانون الحجز الإدارى يوحد طريقة البيع وينص في المادة موضوع التعليق على أن ويكلف الحاجز أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بيع ما نص عليه في المادتين في اليوم المحدد للبيعه .

ويمين وزير المالية والاقتصاد بقرار منه هذه البنوك والسماسرة والعسيارف وعمولة كل منهم وطريقة البيع.

وتنفيذا لذلك صدر قرار السيد وزير المالية والإقتصاد (بالنيابة) رقم ١٤٣ ل لسنة ١٩٥٥ نص في المادة الرابعة منه على أن والأوراق المالية المدرجة بالبورصة تباع بواسطة البنك الأهلى المصرى في اليوم المعين للبيع في محضر الحجز مقابل خصم العمولة المقررة.

بادة (۸۲)

اما الاوراق المالية غير المدرجة بالبورصة فتباع بواسطة أحد البنوك التي لها حق مباشرة هذه العمليات في اليوم المحدد للبيع بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المنوه عنها.

وبموجب القرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر من السيد وزير الجزانة إستبدل نص المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بالنص الآتى.

و تباع الاوراق المالية سواء اكانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة بها بواسطة البنك المحجوز لديه فى اليوم المعين للبيع بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المقررة ٥.

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقرار المعدل أنه و لما كان قصر حق بيع الاوراق المالية المدرجة بالبورصة على البنك الاهلى وحده يثير كثيرا من الصعاب بسبب إستلام هذه الاوراق من البنوك المحجوز تحت يدها ، وإعادة إرسالها إلى البنك الاهلى ، فضلا من أنه لا توجد حكمة في التفرقة في المعاملة بين الاوراق المدرجة والاوراق غير المدرجة بالبورصة في أن يعهد ببيع الاولى إلى البنك الاهلى منفردا ويعهد ببيع الثانية إلى أي بنك آخر.

لذلك رؤى تعديل نص هذه المادة بحيث يجيز للبنك المحجوز لديه القيام بعملية بيع الأوراق المالية سواء أكانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة بها -وذلك توفير للجهد والوقت وتوحيدا لإجراءات بيع الأوراق المالية المحجوز عليها .

مادة (۳۸)

ويسرى حكم المادة الرابعة المشار إليها (بعد تعديلها) على الاوراق المالية التى يتم الحجز عليها تحت يد البنوك فقط وتلك ليست الحالة الوحيدة التى يجوز عن طريقها التنفيذ بالحجز على الاوراق المالية فقد تقدم أنه يجوز حجز هذه الاوراق تحت يد أى جهة كانت . كما يجوز الحجز عليها ذاتها فى يد حاملها حسب الاحوال. ونرى فى مثل هذه الحالات أن يتم بيعها بواسطة أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف الذين يكلفهم الحاجز بالبيع وفى اليوم المحدد نذلك (عبد المنعم حسنى بند ٢٧٩ ص ٣٥ وص ٥٤٠) مع ملاحظة أنه لا يجوز بيع الاواق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصة وقد نص على ذلك القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ بقوله ولا يجوز التعامل فى الاوراق المالية ، سواء أكانت مقيدة فى جدول الاسعار الرسمى أم خارجة عن ذلك الجدول ؛ إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بهذه البورصات . . . ويقم باطلا بحكم القانون كل تعامل يتم على خلاف ذلك ه.

ولما كان البيع بتطلب أن تكون الورقة المطلوب بيعها تحت يد المكلف بالبيع ، وقد يمتنع المدير ألحجوز عليه عن تسليمها ، للحاجز رغم توقيع الحجز على الورقة المالية الاسمية تحت يد الشركة التى اصدرتها فإنه تتخذ عندثلا إجراءات إصدار أوواق جديدة بدل الاولى التى يتم إلغاؤها ، وذلك طبقا للنظم الموضوعة في نظام الشركة مصدرة الورقة ، ويكفى أن يتم البيع بموجب شهادة من الشركة المحجوز لديها بالاوراق المحجوزة وأرقامها وقيمة إصدارها وعدد الكوبونات المرفقة بكل منها وإسم مالكها المحجوز عليه (كرم صادق بند ٣٣٣) م به ٣٨٧ وص ٣٨٨).

ples (AT)

ولا تتخذ هذه الإجراءات إلا بالنسبة لما يحجز من الاوراق بطريق حجز ما للمدين لدى الفير.

وبالنسبة للشيكات والكمبيالات التي تحجز لدى المدين بها يكون تحصيلها منه في تاريخ إستحقاقها (المادة ٥ من القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٥) ، ومن البديهي أنه لا يجوز تحصيلها قبل هذا التاريخ جبراً. وحجز الإيرادات المرتبة والأسهم والحصص وغيرها تحت يد المدين ، ويترتب عليه حجز ثمراتها وفوائد ما إستحق منها وما لم يستحق إلى يوم البيعه.

التعليق:

1191 - إعتبار الفوائد والشمرات محجوزة تبعا لحجز الأسهم والإيرادات والحصص وغيرها :

واضح من نص المادة ٣٩ محل التعليق أن مجرد توقيع الحجز على الإيرادات المرتبة والأسهم والحصص وغيرها تحت يد المدين ، يترتب عليه حجز نسراتها وفوائدها ، ما إستحق منها وما لم يستحق إلى يوم البيع ، ويترتب هذا الأثر بغير حاجة إلى حجز خاص يوقع على تلك الثمرات أو الفوائد ، وبغير حاجة أيضاً إلى تخصيصها بالذكر في الحجز الموقع على الأوراق ذاتها أو الحقوق.

وللجهة الحاجزة أن تكتفى بالحجز على الشمرات أو الفوائد فقط ، أى دون الحجز على الحقوق أو الأوراق ذاتها . وفي هذه الحالة يكون حجزها بطريق حجز ما للمدين لدى الفير ويستوى في ذلك أن يوقع الحجز عليها تحت يد الجهة المدينة بها أو تحت يد البنك المودعة لديه الأوراق أو الحقوق التي تنتج هذه القوائد أو الشمرات ، ذلك أنها لا تعدو كونها ديونا مستحقة لدى الغير يحجز عليها كسائر الديون بالإجراءات العادية لحجز ما للمدين لدى الغير (عبد المنعم حسنى - بند ٣٨٠ - ص ٤٢٥).

فالشمرات والفوائد الناتجة عن الشيء الحجوز عليه التي حل أو أن

(44) fala

استحصالها قبل وقت البهع يجوز حجزها حجز ما للمدين ويكون مصيرها مصير الأموال المحجوزة بهذا الشكل لانها ديون عادية . مثال ذلك قيمة بونات السهام وارباح الشريك في الشركة والمرتب المستحق عن ايراد من الإيرادات هذا في حالة اختيار الدائن توقيع الحجز عليها خاصة والاستيلاء على قيمتها منفصلة عن قيمة الدين الاصلى فإذا لم يحجزها الدائن حجزا خاصا فهى تكون مع ذلك محجوزة بنص القانون تحت يد من يجب عليه دفعها (عبد الحميد أبوهيف المرجع السابق ص ٣٩٥ وما بعدها).

وبناء على ذلك فإن الفوائد والشمرات التى تنتجها الحقوق المذكورة إلى وقت بيمها يمكن حجزها استقلالا بطريق حجز ما للمدين لدى الغير وأن الحجز على سندات الاسهم ونحوها يترتب عليه حجز الارباح والفوائد الناشئة منها ومن هذا ينتج أن الدائن إذا شاء اكتفى بتوقيع الحجز على الفوائد والارباح تحت يد المدين بها والا اوقع الحجز على الحق ذاته ليجرى بعد ذلك بيمه بالاجراءات الخاصة المتقدمة الذكر وفي هذه الحالة يكون حجز على الحق شاملا ما ينتجه من الفوائد والارباح (محمد حامد فهمي للرجم السابق ص ٧٧٧).

إذن يترتب على حجز الأوراق المالية حجز ثمراتها وفوائدها ، ما استحق منها قبل الحجز وما يستحق اليم عنها قبل الحجز وما يستحق إلى يوم البيع ، ويجوز للحاجز اقتضاء ما يستحق على منها خصما من مطلوباته المجوز بها أو مصروفات الإجراءات المستحقة على المدين المجوز ضده وذلك اعمالا للمادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى محل التعليق.

(44) 524

توجيهات مصلحة الضرائب بشأن اجراءات الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير

(انظر: كتاب التحصيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب منة ١٩٩٨ ص ٢٧٦ وما بعدها).

١١٩٢ - إجراءات التحفظي على ما للمدين لدى الغير:

١ - يقوم مأمور الحجز الختص بتكليف مندوب الحجز بتوقيع الحجز على ما يكون للمحمول المطلوب الحجز ضده من مال تحت يد الغير والأموال السائلة بالبنوك إذا لم تكن المحجوزات المنقولة تفى بالمستحقات ويقوم بتحديد الجهات والأفراد الذين سيتم توقيع الحجز التحفظى تحت يدهم.

٢ - يقوم مندوب الحجز بنسخ صورة من أسر الحجز التحفظى على النموذج ٢٦ حجز (يشمل محضر الحجز التحفظى تحت يد الغير) من أصل وصورة ، ويكون ذلك في النصف الاعلى من النموذج وتكون النماذج المنسوخة بعدد الجهات والافراد الذين سيتم توقيع الحجز تحت يدهم وتختم بخاتم شعار الجمهورية وفي النصف الاسفل من النموذج يكتب ما يأتى:

مأمورية ضرائب النصف الأسفل (للنموذج ٢٦ حجز) العنوان

محضر الحجز التحفظي تحت يد الغير

إنه في يوم الساعة

بناء على أمر الحجز التحفظي المبينة صورته بعاليه والصادر من مصلحة الضرائب

أنتقلت أنا مندوب مأمورية ضرائب

مادة (۲۹)

وبصحبتى الشاهدان إلى محل الإقامة واعلنته مخاطبا مع يصفته بأن المول ونشاطه وعنوانه مدين لمصلحة الضرائب وقد أوقعت الحجز التحفظي تحت

ونبهت عليه بأن يقرر لدى مأمورية ضرائب وعنوانها

يما في ذمته من نقود أو أوراق مالية أو بضائع أو خلافه بما للممول تحت يده في خلال ١٥ يوما من تاريخه مع امتناعه عن تسليم أي شيء بما ذكر للممول المدين وإلا يكون مسئولا عن الضرائب المستحقة على الممول في حدود المبلغ المطلوب.

وقد سلمت المعلن إليه صورة من هذا المحضر المستلم مندوب المامورية

٣ - يتوجه مندوب الحجز لكل جهة من الجهات المطلوبة الحجز تحت يدها، ويقوم بإعلان محاضر الحجز التحفظية ثمت يد الغير (نموذج ٢٦ حجز) للجهات المطلوب توقيع الحجز تحت يدها كما سبق أن أوضحنا ويقرن توقيع مستلم محضر الحجز التحفظي ثمت يد الغير على صورة المحضر بختم الجهة المجوز تحت يدها.

موقعا عليها بما يفيد استلام اصلها ويسلمها لمأمور الحجز المختص الذي يقوم بمراجعتها للتأكد من استيفائها ومن أنه تم توقيع الحجز تحت يد كل الجهات التي حددها للمندوب.

مادة (۲۹)

م يتم قيد هذه الحجوز بسجل الحجز التحفظية لدى مراجع الحجز
 وتخطر شعبة الفحص لإخطار المول بالضريبة النتظر استحقاقها.

٦ - عند ورود إقرارات ما في الذمة من الجهات المحجوز تحت يدها يقيد بسجل الحجوز التحفظية ولكن لاتطالب الجهات بتوريد ما في ذمتها حيث إن الضرائب المحجوز نظيرها غير واجبة الاداء.

٧ -- عند صيرورة الضرائب واجبة الاداء يتم استبدال الحجوز التحفظية الموقعة تحت يد الغير بحجوز تنفيذية تحت يد الغير وترفع الحجوز التحفظية بعد صدور أمر رفع الحجز التحفظي من الإدارة العامة للتحصيل.

 ٨ -- طبقا للمبادىء العامة للحجز يجب اعلان المحجوز ضده بتوقيع الحجز تحت يد الغير.

وفيما يلى نموذج للإعلان الذي يوجه للممول المحجوز ضده:

مامورية ضرائب موصى عليه بعلم الوصول شعبة الحجز والحصيل ملف رقم / / / السيد / نشاطه عنوانه

بعد التحية نحيطكم علما باننا قمنا بتاريخ / / ١٩ بتوقيع الحجز التحفظي على مستحقاتكم لدى الجهات الآتية : بنك ، بنك

بنك ، شركة ، شركة ، السيد / وذلك نظير الضرائب المنظر استحقاقها عليكم عن السنوات ١٩ / ١٩ بناء

(P4) 534a

على أمر الحجز التحفظى الصادر ضدكم بتاريخ / / ١٩ من رئيس المعلحة.

رجاء العلم والإحاطة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فاثئق الاحترام،

/ ١٩ المامور المراجع مدير الحجز المدير العام

عندما تزول الأسباب التي من إجلها تم استصدار أمر الحجز التحفظى ، أو عندما تصبح الضريبة واجبة الآداء ، ويتم توقيع الحجز التنفيذي في نظيرها ، تقوم شعبة الحجز بالمأمورية بتحرير مذكرة باسباب ومبررات رفع الحجز التحفظي، وبناء عليه تقوم المأمورية برفع الحجوز التحفظية السابق توقيمها بعد استبدالها بالحجوز التنفيذية على العقار والمنقول وتحت يد الغير حسب الأحوال.

وفيما يلى نموذج للخطاب الذي يرسل للإدارة العامة للتحصيل بمبررات رفع الحجز التحفظي:

مامورية ضرائب ملفكم رقم:

شعبة الحجز والتحصيل اسم المول:

رقم اللف

السيد الاستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتحصيل

بمصلحة الضرائب

بعد التحية

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم بتاريخ / / ١٩

المرسل معه أمر الحجز التحفظى الصادر ضد المصول المذكور بعاليه بمبلغ جنيه قيمة الضرائب المنتظر استحقاقها عليه عن السنوات ١٩ / ١٩ نفيد سيادتكم بأن المامورية قامت بمحاسبة الممول ، وتم الربط عليه وأصبحت الضرائب المستحقة عليه طبقا لقرار اللجنة الداخلية (أو لجنة الطعن) بمبلغ

الستحمة عليه هيضا للمرار اللجنة الداخلية (او جنة الطعن) البنع جنيه قام بسدادها أو (تم توقيع الحجز التنفيذي على عقار الممول أو على منقولات منشأته ، وتفي بقيمة المستحقات أو أن له أموالا بالبنوك تم توقيع الحجز التنفيذي عليها) مما يتحتم معه وفع الحجز التحفظي السابق توقيعه ضده بتاريخ / / ١٩٠.

لذلك نرجو موافاتنا بأمر رفع الحجز التحفظي على أموال الممول المذكور.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،

/ ١٩ المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام وفيما يلى صورة من امر رفع الحجز التحفظى الذى تتلقاه المامورية من الإدارة العامة للتحصيل:

وزارة المالية (تموذج رقم ٣٧ حجز)

مصلحة الضرائب ملف رقم:

الإدارة العامة التحصيل أمر رقم:

أمر رفع حجز تحفظي

نحن رئيس مصلحة الضرائب

(Y4) Sala

بعد الاطلاع على المادة ١٧١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٧١ المعد بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، وعلى أمر الحجز التحفظى رقم الصادر ضد الممول بتاريخ / / ١٩٠ والحاص بتوقيع الحجز على أموال المذكور في حدود مبلغ جنيه تحت أية يد كانت.

وعلى كتاب مامورية ضرائب رقم بتاريخ / / ١٩ الذى جاء به أن الممول قد سدد أو توقع حجزا إداريا ضده (عقارى – منقول – تحت يد الغير) نظير الضرائب المستحقة .

يرفع الحجز التحفظي على اموال الممول المذكور

/ / ١٩ خاتم شعار الجمهورية رئيس المسلحة
 أمور يجب مراعاتها بخصوص الحجز التحفظى:

بجب مواعاة السرية التامة عند طلب استصدار أمر الحجز التحفظى
 وعند تنفيذه وذلك لعدم الإضرار بحقوق الخزانة العامة.

٢ - يجب إعطاء الأولوية في الفحص لحالات المسولين الذين تم توقيع حجوز تحفظية ضدهم حتى يتم إخطارهم بالضرائب المستحقة عليهم طبقا لتقديراتها في خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز.

٣ – بالنسبة للممولين المجوز ضدهم تحفظيا واحيلت ملعاتهم إلى لجنة الطعن، فيجب على المأمورية عند إحالة هذه الملفات إلى اللجنة إحاطتها علما بذلك ، وذلك حتى تعطيها اللجنة الاولوية في الفصل فيها.

٤ - لا يجوز إصدار أمرحجز تحفظى بالنسبة لفرق الضريبة بين ما قدرته

للأمورية وما صدر به قرار لجنة الطمن باعتبار أن احتمال ضياع ما قد تحكم به المحكمة - في حالة قيام المأمورية برفع دعوى أمام المحكمة في قرار لجنة الطمن --زيادة على قرار اللجنة لا يعتبر سندا قانونيا لتوقيع الحجز التحفظي.

وهذا مثال لايضاح ذلك:

لو أن هناك مجولاً بلغت تقديرات المأمورية للفسرائب المستحقة عليه مبلغ
م • • • • منيه ، اعترض الممول على تلك التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة
الطعن التى أصدرت قرارها بتخفيض تقديرات المأمورية بحيث أصبحت
الفسرائب المستحقة على الممول طبقا لقرار اللجنة مبلغ • • • ٤ جنيه ، طعنت
المأمورية في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، وقامت شعبة التحصيل والحجز
بتوقيم الحجز التنفيذي نظير مبلغ • • • ٤ جنيه .

تما إلى علم الماسوية أن المسول يعتنزم الهيجرة إلي الخدارج. هنا لا يجوز للمامورية إصدار امر حجز تحفظى بالفرق بين تقديرات المامورية وقرار اللجنة وقدره ١٠٠٠ جنيه رغم خشية الماموية من احتمال ضياع ما قد تحكم به المحكمة زيادة على قرار اللجنة . لأن ذلك لا يعتبر سندا قانونيا لتوقيع المجز التحفظى.

ه - إذا كان طلب توقيع الحجز التحفظى بسبب تنازل (بيع) للمول عن
 منشأته فيراعى طلب استعمدار امر حجز تحفظى ضد المتنازل إليه (مشترى
 المنشأة) بصفته مسئولا بالتضامن وذلك لتوقيع الحجز التحفظى ضده.

 إذا كان للممول المطلوب توقيع الحجز التحفظي ضده أكثر من نشاط تجارى فيجب أن تشتمل مذكرة طلب تواج الحجز التحفظي على اسس تقدير

(T4) Bala

أرباصه وإيراداته من كافة أنشطته ، سواء أكانت هذه الانشطة تابعة لنفس المامورية أو تابعة لماموريات آخرى، وذلك تطبيقا للمادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ٣٩ بالنسبة للضرائب المنتظر استحقاقها حتى عام ١٩٨٠ ، وتطبيقا للمادة ٢٧ من القانون ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ عن السنوات ١٩٨١ وما بعدها وتطبيقا للمادة ٣٠ من القانون ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للسنوات ١٩٩٤ وما بعدها ، وذلك حتى يشمل الحجز التحفظى كافة حقوق الحزانة العامة ، بالإضافة إلى التصاعد في اسعار الضريبة.

٧ – لا تستحق لمصلحة الضرائب مصروفات عن الحجز التحفظى لعدم النص عليها في القانون ، ولكن إذا تحملت مصلحة الضرائب باى مصروفات فعلية لتنفيذه كاجر حراسة الهجوزات أو مصاريف نقلها أو مصاريف الشهر العقارى بالنسبة للحجوز التحفظية العقارية ، فهذه يلتزم المحول بادائها للمصلحة لانه أوجد بفعله أو لان الظروف الهيظة به جعلت المصلحة تخشى من ضياع حقوقها قبله نما اضطرها لتوقيم الحجز التحفظى ضده.

۸ - تكون المأمورية مسعولة عن كل ضرر يلحق بحقوق الحزانة العامة نتيجة للتجهيل الذي يكون قد لحق بطلب توقيع الحجز التحفظي ، مما ترتب عليه عدم إصدار أمر الحجز التحفظي أو عدم تنفيذ تعليمات الحجز التحفظي بكاردة.

٩ - لا يجوز للمامورية قانونا تجديد محضر الحجز التحفظي في حالة عدم
 قيامها بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال أربعة أشهر.

١٠ - لا يجوز توقيع حجز تحفظي تحت يد مدين المول على قيمة السند

الاذنى لانه قابل للتداول إلا فى حالتى إفلاس الدائن (المول) ، او ضياع الصك، ولكن يجوز أن يوقع على الصك نفسه حجزا منقولا ، وإذا كان الصك تحت يد المصلحة نتيجة عملية ضبط ، ومن ثم يمتنع على الممول أن ينقل ملكيته — فيجوز توقيع الحجز التحفظى ، ولكن لا يجوز المطالبة بقيمة الضرائب غير واجبة الاداء ، كما لا يجوز تسلم الورقة المجوز عليها المول.

الحد من الحجوز التحفظية:

أصدرت المصلحة التعليمات التنفيذية رقم ١٠ لسنة ٨٩ في ١٠ / ٢ / ١٨ م بشأن الحد من الحجوز التحفظية هذا بياتها :

زادت في الفترة الأخيرة يشكل ملحوظ الطلبات المقدمة من الأموريات بشأن استصدار أوامر بالحجوز التحفظية دون أن يتضح من الأسباب الواردة بهذه الطلبات أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع و تعرضا حقيقيا و - كما لاحظت المصلحة أن السنوات الضريبية التي يطلب استصدار أوامر حجوز تحفظية ضمانا لضريبتها المنتظر استحقاقها موغلة في القدم ، مما يوحى بأن الماموريات لا تلتزم بتطبيق خطط المصلحة والتي توجب أن ينسحب الفحص حتى آخر سنة ضريبية واجب فحصها ، ويفهم من ذلك أن ما يهدد حقوق الحزانة العامة بالضياع هو التراخى في فحص المولين أولا بأول وعدم تنفيذ خطط المصلحة في هذا الشأن .

لذلك ومن منطلق الحرص على إقامة جسور الثقة بين المسلحة والمعولين يتعين على الماموريات الاتقدم على الحجوز التحفظية إلا إذا تبين لها أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع تعرضا حقيقيا ومبنيا على أسباب واضحة ومؤكدة،

(74)

وحيث إن تعرض حقوق الحزانة العامة للضياع مسالة تقديرية تختلف فيها وجهات النظر فإن الماموريات بحكم كونها اقرب إلى عوليها تستطيع أن تقدر وجهات النظر فإن الماموريات بحكم كونها اقرب إلى عوليها تستطيع أن تقدر ودون أن يكون استغلالها لهسلاحياتها يحمل شبهة الضغط على إلمولين أو معاقبتهم لاى أمر من الأمور. كذلك ، وحيث إن الحجوز التحفظية إجراء استثنائيا طبقا لنص م ١٧١ ق ١٥٧ لسنة ٨١ ، لذلك لا يصع التوسع فى المتعمال هذا الإجراء ، وكما أن القصد منه هو التحفظ فقط حتى تصبح الشريبة واجبة لاداء وليس التنفيذ فإنه يستحسن أن يبدأ توقيع الحجوز التحفظية على العقارات أو ثم المنقول ولا تلجأ المأموريات لتوقيعه على الاموال السخلة تحت يد الغير طالما كانت قيمة هذه المقارات أو المنقولات تضمن التحفظ على حقوق الحزانة العامة وتحميها من التعرض للضياع إعمالا للفقرة الحية من ع ١٧١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

وتنبه المصلحة إلى أن تنفيذ خططها الخاصة بالفحص والربط حتى آخر سنة ضريبية يجعل اللجوء للحجوز التحفظية قاصرا على حالات معدودة.

توجيهات مصلحة الضرائب بشآل إجراءات توقيع الحجوز التنفينية تحت بد الغير

(انظر : کتاب التحصیل والحجز – الصادر من مصلحة الضرائب سنة ۱۹۹۸ – ص ۲۸۲ وما بعدها).

(44) Sale

١٩٩٣ - الإجراءات التي تتخذ قبل توقيع الحجوز التنفيذية:

طبقا للتعليمات التنفيذية رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦ وكتابي الإدارة العامة للحجز والتحصيل بتاريخ ٢٧ /١٩٩٦/٨ ، ٣٠/١١/٣ تتم الإجراءات على الوجه التالى:

- يتم توزيع الأوراد والتنبيهات (نماذج ٣ ، ٤ ضرائب او ٣ ، ٤ ضريبة موحدة بسحب الاحوال) على مامورى التحصيل كل في إختصاصه الذى يقوم بتصفيتها بكل دقة واستيفاء بياتاتها بخصم المسدد عن طريق الخصم والإضافة والمسدد من واقع الإقرارات والدفعات المسددة من الممول لحساب سنوات الربط واستيفاء الصيغة التنفيذية لها.

- قيد الأوراد بسجل ١ حجز ثم إرسال اصل النماذج للممولين.

يلزم مرور فترة كافية على الورد والتنبيه للتحقق من استلام الممول له قبل
 اتخاذ الإجراءات الجبرية للتحصيل ولتكن حد اقصى خمسة عشر يوما على أن
 يراعى اتخاذ الإجراءات الفورية بالإعلان في مواجهة النيابة للأوراد المرتدة.

- إصدار امر حجز إدارى بصافى قيمة كل ورد وتبنيه.

- يقوم مامور الحجز بقيد اوامر الحجز في سجل قيد ومتابعة اوامر الحجز كل في اختصاصه ويحتفظ به لحين تسليمه لمندوب الحجز في الوقت المناسب (وليكن بعد خمسة عشر يوما على الاكثر من استلام المعولين للاوراد).

- بعد استيفاء محاولات السداد بالطرق الودية ياتي دور حجز ما للمدين لدى الغير وهو ما سنتناول إجراءاته الآن.

COLUM

١٩٩٤ - كيفية توقيع حجز ما للمدين لدى الغير:

أولا : تحرير مذكرة الحجز التنفيذي:

لم تضع المسلحة شكلا معينا المذكرة الحجز التنفيذي ولكن جرى العمل على أن تتضمن العلومات الآتية:

 الستحقات الضريبية وما ينتج عنها من غرامات وما شابه ذلك من المصاريف الأخرى.

٢ - الجهات التي يتعامل معها المول ومصادر معرفة هذه الجهات.

٣ - موافقة مدير عام المأمورية على توقيع الحجز باعتماده للمذكرة.

وفيما يلي تموذج مقترح لهذه المذكرة:

مذكرة توقيع حجز للمدين لدى الغير

اسم المامورية وعنواتها:

اسم المول:

رقم اللف:

النشاط:

حيث تبين أن المذكور عاليه تستحق عليه :

ضههة قدرها عن السنوات

غرامات أو مقابل تاخير قدرها عن السنوات ___

	(P4) Sale						
		مصاريف					
		المجموع					
وحيث إن الممول لم يسدد منها شيئا (أو سدد مبالغ لا تتناسب مع دين							
الصريبة) أو (لم يقدم عنها طلب تقسيط) حيث تبين لنا من تحريات المندوب.							
* الاطلاع على مذكرة فحص الأرباح التجارية .							
		 وتحريات الشرطة 					
		* وتحريات المكافحة					
ا امل المهنة الماثلة.	يحرى من أهل للنطقة /	* وانتقالنا شخصيا للت					
إن المذكور له معاملات مع	نة الحصم والإضافة ،	 وبالاطلاع على بطاة 					
	- Y _Y	الجهات الآتية : ١-					
	وينك	او يتعامل مع بنك					
وعليه نرى توقيع حجز تنفيذي تحت يد هذه الجهاث وفاء للمستحق عليه.							
مدير التحصيل	للراجع	توقيع المأمور					
يعتمد رئيس المأمورية							

المدير العام

ملحوظة :

يلاحظ أنه عند توقيع الحجز التنفيذي ضد شركات القطاع العام يجب أخذ موافقة السيد الاستاذ رئيس المصلحة قبل اعتماد محاضر الحجز وذلك طبقا للتعليمات التنفيذيةة للفحص رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٨ والسابق الإشارة إليها في الموضوع الخاص بالاحكام العامة للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

ثانياً : تحرير محضر الحجز التنفيذي :

١ - أمور يجب مراعاتها عند تحرير المحضر:

قبل شرح كيفية تحرير محضر الحجز فإنه لزاما علينا أن ننوه إلى نواحى شكلية يجب أن تتوافر فيه ، ونوضح للمأمور ما يجب مراعاته عند إعداد هذه الهاضر.

- أن يتم ملء خانات نماذج حجز ما للمدين لدى الفير على نحو دقيق وواضح ويراعى ألا يكون فيها كشط أو تحشير أو كلمات بين السطور حتى لاتضاف زيادات أو تمحى كلمات بعد أن يتم تحرير النموذج تغير المعنى الذى قصد منه ، ومن ثم فالنموذج يملأ بخط واضح مع مراعاة الأمور السابق ذكرها.

- مراعاة السرية عند توقيع الحجز التنفيذى والسبب هنا واضع حيث لو علم سلفا مدين المصلحة الذى سوف يوقع ضده الحجز تحت يد مدينه او تحت يد الجهات التى أودع فيها أمواله لكانت حركته أسرع من المصلحة في اقتضاء حقه من مدينه أو سحب أمواله ، وبالتالى حين يوقع حجز المصلحة فإن نتيجته تعسبح سلبسيسة لذلك فسإته من الواجب إلا تصل لمدين المصلحة

(T4) ide

اى معلومات أو اخبار بأن المسلحة فى سبيلها لتوقيع حجز ضده تحت يد الجهات التى يتعامل معها، وبسبب هذه السرية كانت البنوك فى بداية تطبيق القاتون ٢٠٨٨ لسنة ١٩٥٥ تطلب موافاتها بنماذج الحجز التنفيذى عن طريق تسليمها باليد حتى لا تتسرب اى معلومة حال انتقال المراسلات من شخص لآخر، إلا أنه روعى نظراً لظروف العمل أن ترسل إليها النماذج بمراسلات بعلم الوصول.

٢ ... تحرير محضر الحجز التنفيذي وإرساله للمحجوز لديه:

ويتم ذلك على الوجه التالي:

- بعد اعتماد مذكرة توقيع الحجز التنفيذي تحت يد الغير ، يتم تحرير المضر على النموذج ٢٣ حجز وذلك من اصل وصورتين لكل جهة من الجهات التي سيتم الحجز تحت يدها.

وكما اوضحنا فإن النموذج مطبوع اعدته المصلحة وبه خانات يتم ملؤها بواسطة المامور وعليه أن يتبع الإرشادات السابقة الإشارة إليها من حيث الدقة والوضوح وعدم الكشط والتحشير فيما بين السطور.

وفيما يلي نوضح كيفية مل، هذه الخانات:

أسم المأمور:

على سبيل المثال ومأمورية الزيتون بالقاهرة ،

العنوان:

يذكر بوضوح عنوان المأمورية التي أوقعت الحجز ليسهل على المحجوز لديه توجيه الخطابات على هذا العنوان:

رقم الملف :

يذكر الرقم

(Y4) 53la

ثم تملا باقى بيانات النموذج كالآتى:

إنه في يوم السبت الموافق ١ / ٢ / ١ / ١ (ويذكر هنا اليوم والتاريخ) وحيث إن الممول (يكتب اسم الشهرة إن وحيث إن الممول (يكتب اسم الشهرة إن وجد _ وإذا كان المجوز عليه شركة يذكر اسم الشركة كاملا كما يذكر أسماء الشركة كاملا كما يذكر أسماء الشركاء ثلاثية) . المقيم بجهة (يذكر عنوان للدين على الوجه التالي) .

اسم المدينة - اسم الحى - اسم الشياخة - اسم الشارع أو الحارة أو الزقاق
- رقم العقار ونشاطه (يذكر النشاط من واقع ما ورد بنماذج الربط ٣ ، ٤) مدين
لمسلحة الضرائب بمبلغ (مجمل الضرائب) قيمة الضرائب المستحقة عليه عن
السنوات من إلى ومصاريف الحجز وقدرها قرش جنيه وبناء على السلطة
الخولة لنا قانون قد أوقعنا بموجب هذا المحضر الحجز التنفيذي على الممول (يذكر
اسم الممول ثلاثيا) تحت يد المحجوز لديه شركة أو جهة أو وزارة (يذكر اسم
الجهة المحجوز تحت يدها) وعنوانها (المدينة / الحي/ الشياخة / الشارع / رقم
المقار).

- يتم توقيع أصل وصور النصوذج من كل من المأصور والمراجع وصدير التحصيل وكذلك مدير عام المأمورية ، ثم يختم أصل النموذج بخاتم شعار الجمهورية.

يتم تصدير اصل النموذج إلى الجهة المحجوز لديها مع احتفاظ المامور
 بصورة من النموذج.

(P9) Esla

 ⇒ تعليمات تنفيذية رقم ۲۲ لسنة ۹۹۸۸ بشأن توخى الدقة والجدية قبل توقيع حجز ما للمدين لدى الفير :

ونظرا لما لوحظ من أن كثيرا من المأموريات تقوم بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير دون توخى الدقة والوضوح عند كتابة بيانات الممول على محضر الحجز ــ لذلك توجه المصلحة النظر إلى ضرورة:

۱ - إجراء التحريات الجدية قبل توقيع حجز ما للمدين لدى الغير وفلك من جميع المصادر داخل المامورية وخارجها حتى لا يتم توقيع الحجز إلا تحت يد الجهات التي بها اموال ومعاملات للممول حفاظا على جهد ووقت العاملين بالمامورية والجهات المجوز تحت يدها.

٢ - توخى الدقة والوضح في كتابة بيانات الممول على محضر الحجز.

٣ - كتابة اسم المعول رباعيا كلما أمكن ذلك تجنبا لتشابه الاسماء مع
 توضيح نشاطه الممول وعنوانه تسهيلا للجهات المحجوز تحت يدها في التقرير بما
 في الذمة.

ثالثاً : إخطار المحجوز عليه :

- يحرر مامور الحجز إخطار للمحجوز عليه (المدين) يرسل له في خلال الثمانية ايام التالية لتصدير النموذج ٢٣ للمحجوز لديه ، على أن يرفق بالإخطار الصورة الثانية من محضر الحجز تحت يد الغير السابق إرساله للمحجوز لديه.

* وفيما يتعلق بكيفية إعلان المحجوز عليه، فقد اصدرت الحكمة الدستورية العليا حكمها بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ / ٩٢/١/ ، ويفضى بأن يكون إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الإدارى بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقا للقواعد المقررة في قاتون المافعات المدنية والتجارية.

(P4) Sala

وفى هذا الحصوص فقد اصدرت الإدارة العامة للتحصيل بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٦ تعليماتها إلى المناطق الضريبية بالاجراءات التنفيذية التي تتبع لإعلان الهجوز عليه والتي جاء بها ما يلي : -

ونصت المادة (٢١) من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ م على انه يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .. ٤.

وجاء بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة ما نصه:

« ويجب إعلان المجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية ايام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كانه لم يكن ».

ونظرا لصدور حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها بتاريخ ١/ / ١٩٩٢ ، والذى انتهى إلى أن:

 و إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز الإدارى يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلن وضقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ».

وبناء على ما جاء بكتاب السيد الاستاذ وكيل اول الوزارة رئيس المسلحة المؤرخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٦ من أن المصلحة تنبه مشددا على كافة القائمين بتوقيع الحجوز الإدارية والمشرفين عليهم بمراعاة أن يتم إعلان المحجوز عليه بصورة محضر حجز ما للمدين لدى الغير بواسطة ورقة من أوراق المحضرين وعدم إعلانهم

pk3 (PT)

بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول حتى لا تتعرض الحبجوز الإدارية الموقعة للمطلان .

نتشرف بأن نحيط سيادتكم علما بالإجراءات التنفيذية لذلك على النحو التالي:

أولاً : يتم إعلان الحجز إلى الحجوز تحت يدهم بالطريق العادي اي بكتاب موصى عليه مصحوب يعلم الوصول.

ثانياً: بعد تصدير محاضر الحجز إلى الحجوز تحت يدهم بمدة لا تقل عن اربعة أيام ولا تزيد عن خمسة أيام – (وذلك لإفساح الوقت لقلم الحضرين بالحاكم المختصة للقيام بالإعلان في الموعد القانوني، والذي يجب ألا يتجاوز شمائية أيام من تاريخ إعلان الحجوز لديه). يتم استكمال بيانات النموذج المرفق من اصل وصورتان وختم بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالمامورية ويرفق بالاصل صورة محضر الحجز الذي يحتوى أسماء الجهات والأفراد التي تم الحجز تحت

ثالثاً: يتم تسليم الأصل المرفق به صورة محضر الحجز، وصورة إلى كبير محضرى الحكمة الكاتن بدائرتها مقر الهجوز عليه، وذلك في مدة لا تزيد على خمسة أيام من تاريخ تصدير محاضر الحجز للجهة المحجوز تحت يدها ويحتفظ بالصورة في المأمورية.

وأبعاً: على المأمورية بعد ذلك بيوم أو يومان الانتقال إلى كبير محضرى المحكمة لاستلام صورة الإعلان مؤشرا عليها بما يفيد تمام الإعلان وتاريخه.

مادة (۲۹)

خامسا: ينشأ بكل مامورية سجل خاص بمتابعة إخطار المحجوز عليهم يوضع به رقم الملف / اسم الممول المحجوز عليه / الجهات الموقع تحت يدها الحجز / تاريخ إرسال الإعلان على يد محضركبير محضرى المحكمة المحتصة / تاريخ تمام الإعلان.

سادساً: على كل مامورية مراعاة أن يتولى عملية التسليم إلى كبير محضر المحكمة المحتصة كاتب القضايا بالمامورية ، وإذا لم يتوافر فيتم تخصيص أحد كتبة الحجز مع التنبيه لاهمية هذا الإجراء.

وعلى كافة الماموريات مراعاة ذلك لضمان سلامة توقيع الحجوز للتنفيذ وعدم تعرضها للبطلان.

وفيما يلى شكل الإعلان الذي ارفق بالتعليمات الصادرة من الإدارة
 العامة للتحصيل.

إنه في يوم الموافق

بناء على طلب

(١) السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمسلحة الضرائب

(٢) السيد/ مدير عام مأموية

ومقرهما القانوني هيئة قضايا الدولة بمبنى مجمع التجرير

بالقاهرة قسم قصر النيل

قمت أنا.... محضر محكمة بالانتقال إلى مقر إقامة

	(44) 83La	
الموضوع		
إعلان محضر	السيد/ السيد /	
حجز تنفيذى	مخاطبا مع	
	د واعلنته بالآتي ه	
تحت يد الغير		
	بموجب محضر حجز تنفيذي تحت يد الغير مؤرخ	
عن الطالب	قامت مامورية ومقرها بالحجز على	
مدير عام	مستحقاتكم لدى الجهات الآتية :	
مأمورية	مليم جنيه	
	وذلك وفاء لدين مصلحة الضرائب البالغ	
	(فقط) شربية	
التوقيع		
į	عن السنوات من إلى ومرفق طيه صورة	
	محضر الحجز المشار إليه.	
	وبناء على ذلك ۽	
	أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخ أعلاه	
	وأعلنت السيد المعلن إليه بمحضر الحجز التنفيذي	
	للعلم بما جاء به نفاذ لحكم القانون ولآجل.	
		-

وبذلك يكون الحجز التنفيذي تحت يد الغير قد وقع ويمكن لنا أن نوضح ما سبق بالرسم التالي:

(44) (44)

النموذج ٢٣ حجز:

أصل + صورة + صورة بيتى ضمن الأوراق طرف ترسل من أصل النموذج ليبين المحجوز تبقى ضمن الأوراق طرف ترسل من أصل النموذج المحادر أو استلام الملمن إلى المجوز عليه خلال المحادر أو استلام الملن اليبين عالم التالية المحادر على ان الخطوة لتصدير النموذج رقم ٢٣ وذلك دليلاً على أن الخطوة لتجرب المحجوز لديه

وهى اخطار المحجوز لديه قد تمت على وجه سليم

وبعد أن يتم عمل نماذج الحجز التنفيذى وتصدير نماذج ٢٣ حجز وإتمام الإخطار للمحجوز لديه وتسلم صورة إعلان المحجوز عليه من كبير محضر المحكمة بما يفيد تمام إعلانه خلال المدة القانونية يتم قيد هذا الحجز في سجل خاص به، وذلك حتى يتسنى متابعة هذا الحجز وصولا للهدف منه ألا وهو التحصيل وهذا السجل مقسم إلى الخانات الآتية:

سجل قيد ومتابعة الحجوز التنفيذية

لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لسفيسخ لسويد وسالغ وفيمنها	مشمون طلوارما طروما		1111	44-45 10-7-00 1	واسم فاست	سے طرحول	مبحشمل

الإقرار بما في الذمة:

بعد أن تم توقيع الحجز التنفيذي طبقا لما سبق إيضاحه ننتقل إلى الالتزام

(T4) 5sl4

الاول الذى يفرضه هذا الحجز وهو التزام الحجوز لديه بان يرسل إلى مصلحة الضرائب ما يسمى «اقرار بما في الذمة».

وهذا الاقرار يعنى أن يقر المجوز لديه بما في ذمته من أموال أيا كان نوعها سائلة كانت أو منقولة ، وعليه أيضاً أن يقدم هذا الاقرار حتى في حالة عدم وجود أموال لديه المجوز عليه ، وأن يرسل هذا الاقرار للجهة الإدارية الحاجزة وهي في حالتنا مصلحة الضرائب خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إعلاته بالمحضر، وحيث أن القانون رتب على الإقرار في خلال هذه المدة أثار قانونية لذلك كان لؤاما أن يتم الاقرار في إطار محدد حتى لا تكون هناك إشكالات حول تاريخ الإقرار، وهذا الإطار يتمثل في أمرين:

أولاً: أن يرسل الاقرار بما في الذمة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وعكن ايضاً أن تتسلم الجهة الإيصال الدال على تسليمها الاقرار بما في الذمة.

ثانياً: أوضع القرار ١٤٣ لسنة ٥٥ في مادته الثالثة بيانات ايضال استلام الاقرار بما في الذمة ، وذلك طبقا لما ورد بالمادة ٣٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ٥٥ وذلك النحو التالي:

إيصال استلام إقرار ما في الذمة

اسم مقدم الاقرار:

اسم اللدين:

تاريخ توقيع الحجز :

تاريخ الأقرار:

(T4) 5ala

قيم المستحقات المحجوز من أجلها:

السنوات المستحقة عنها:

توقيع المستلم وتاريخ التوقيع:

ويتضع بالنظر إلى هذا الإيصال أنه يحدد الاسخاص بشكل قاطع لا لبس فيه ، وكذلك يحدد التواريخ لأن ذلك يرتب التزامات ويفرض قيودا على كل من المحجوز عليه والهجوز لديه، وقبل أن ندخل في تقسيمات الاقرار بما في الذمة عينا أن نشير إلى أن المادة ٣٠ من ق ٣٠٨ / ١٩٥٥ ، وكذلك التعليمات التفسيرية ذكرت الطريقة التي يقر بها الهجوز لديه فذكرت أن عليه أن يصف ما لديه بطريقة نافية للجهالة ، فإذا ما كان لديه أموال سائلة فعليه ذكر المقدار المستحق لدائنه، والتاريخ الذي يستحق فيه أداء هذا الدين، والطريقة المتفق عليها بين كل من المحجوز لديه والهجوز عليه والتي يتم بها أداء الدين كان يكون عليها الث كثلا سداد على أقساط أو أي اتفاق من نوع آخر. أما إذا أنصب الاقرار على ذكر المبلغ فقط فهذا يعني أن الدين حال الاداء بالكامل وليس هناك شرط عليه. أما إذا أنصب الاقرار على أما إذا أنصب الاقرار على موال منقولة لديه فعليه وصفها من حيث نوع المال المنقول والوزن والمدد والمقاس والقيمة المقدرة لها ، وكل معلومة تنفى عنه المبلة ولزيادة الإيضاح فإننا نعطى أمثلة لاقرارات ما في لذمة.

مثال ١ :

إقرار بما في الذمة في حالة وجود أموال سائلة: -

إقرار ما في الذمة

(Y4) 53lq

السيد الاستاذ / مدير عام مامورية

بعد التحية

مقدمه لسيادتكم والمحجوز لديه و بالإشارة إلى كتابكم رقم.... بتاريخ... بشأن توقيع الحجز تحت يدى ضد للمول.....

نظير الضرائب المستحقة عليه وقدرها..... عن السنوات ١٩ / ١٩

احيط علم سيادتكم باته يستحق للمحجوز عليه في ذمتنا مبلغ ٥٧٠ جنيه تسدد بالتقسيط على النحو التالي:

و ۲۵۰ و تستحق بتارخ ۲/۱ /۱۹۹۰.

و ۲۰۰ و تتسحق بتاریخ ۱/۰۱/۱۹۹۰.

و ۲۵۰ تستحق بتاریخ ۱/۱۰/۱۹۹۰.

برجاء اعتبار هذا إقرارنا بما في الذمة

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام

المقربما فيه

(توثيم)

مثال ۲:

إقرار ما في الذمة في حالة وجود منقولات:

إقرار ما في الذمة

(T4) 53Le

السيد الأستاذ / مدير عام مأمورية

بعد التحية . .

مقدمه لسيادتكم المحجوز لديه بالإشارة إلى كتابكم رقم... بتاريخ... بشان توقيع الحجز تحت يدى ضد الممول.... نظير الضرائب المستجفة عليه وقدرها

مليم جنيه

.... من السنوات ١٩ / ١٩..

احيط علم سيادتكم بأنه يستحق للمحجوز عليه في ذمتنا المنقولات. الآتية بالمواصفات الموضحة فيما بعد:

القيمة	قيمة	الأطوال	الوزن العدد	الصنف
الإجمالية	الوحدة		بالطن	
	•		1	أسمنت
YA	٤	ع متر	٧	خشپ
***	1.4		١١/٤ طن ٣٠٠ علية	بويات
115				

برجاء اعتبار هذا اقرارنا بما في الذمة،

وتفضلوا يقبول فائق الاحترام

المقر بما فيه (توقيع)

YYYY

ويلاحظ في هذا الاقرار أنه نافي للجهالة فعذ كور به كافة مواصفات الشيء طرف المحجوز لديه سواء بالوزن إذا كانت المادة خاضعة للميزان أو العدد إذا كان السلعة تعد بالوحدات أو المقاس إذا كانت تقاس بالامتار ، وكذلك قيمة وحدة الوزن أو العدد أو الطول وبالتالي القيم الإجمالية.

كسما يلاحظ أن المشالين السابقين يوضحان ما يجب أن يكون عليهما اقرارات ما في الذمة ولا يشترط الترتيب السابق للبيانات وإنما يشترط فقط توافر البيانات السابقة.

تقسيمات الإقرار بما في الذمة والإجراءات التي تتخذ في كل حالة:

بعد أن أشرنا إلى البيانات التي يجب أن يشملها اقرار ما في الذمة من ناحية المحجوز لديسه فإن علينا أن ندرس هذا الاقرار من ناحية الجهة الحاجزة -أو بمعنى آخر دراسة الاقرار من الناحية الموضوعية والإجراءات التي تشرتب عليه.

١ - من ناحية وجود المال :

ينقسم الاقرار من هذه الناحية إلى قسمين:

(أ) الإقرار السلبي:

هذا الإقرار يعنى أن ذمة المحجوز لديه ليست مشغولة مطلقا باموال سائلة أو منقولة أو خلافه للمحجوز عليه ، وأن كان القانون قد حتم على المحجوز لديه أن يقر بما فى الذمة حتى ولو لم تكن ذمته مشغولة بشىء للمحجوز عليه ، وفى هذه الحالة فلا يوجد ما يمكن اتخاذه من إجراءات.

(TV) false

(ب) الإقرار الإيجابي:

ويعنى هذا الإقرار وجود أموال أيا كان توعها سواء كانت سائلة أو منقولة أو أي أموال أخرى وتنقسم الإقرارات الإيجابية إلى :

- إقرار موفى لكامل الدين.

- إقرار غير موف لكامل الدين.

مثال ١:

مدين لمسلحة الضرائب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه اوقعت المسلحة ضده حجز تنفيذى تحت يد الجهة التي يتعامل معها وكان اقرارها بما في الذمة في خلال المدة المقانونية و ١٥ يوما ١٠٠٠ جنيه ، فهذا الاقرار ايجابي ولكن غير موفى، وفي هذه الحالة فإن على الجهة المحجوز لديها أن تورد هذا المبلغ لمسلحة الضرائب خلال ١٠٠٠ يوما من توقيع الحجز ، وأن التوريد بكامل المبلغ الموجود بالجههة المحجوز لديها، وعلى المامور بعد استلامه الإقرار بما في الذمة خلال مدة الخمسة عشر يوما أن يرسل خطابا للجهة المحجوز لديها يطالبها فيه بتوريد كامل المبلغ الذي اقرت به ، وذلك خلال المدة القانونية وهي أربعين يوما من تاريخ الحجز ، ويمكن أن يكون طلب التوريد على الوجه التالى:

السيد الاستاذ/ المدير المالي لجهة

بعد التحية ،

بالإشارة إلى حجزنا التنفيذي الموقع تحت يدكم بتاريخ رقم.... ضد

4k8 (PT)

الممول /.... نظير المستحقات الضريبية وقدرها ١٠٠٠ جنيه عن السنوات ١٩/ / ١٩.

بالإشارة إلى كتابكم رقم ... بتاريخ ... والخاص باقراركم بما في الذمة ، والذي تقررون فيه بأن لديكم أموالا سائلة مقدارها ٥٠٠ (ثماثمائة جنيه) فنرجو منكم توريد هذا المبلغ بالكامل لخزينة المامورية في ميعاد غايته أربعون يوما من تاريخ حجزنا التنفيذي وذلك طبقا لاحكام المادة ٥٣١ من القانون ٣٠٨ /

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

تحريرا في / / ١٩٩ المامور المراجع مدير التحصيل مثال ٧:

مدين لمصلحة الضرائب بمبلغ ١٠٠٠ ج أوقعت المصلحة ضده حجز تنفيذي تحت يد الجهة التي يتعامل معها ، وكان اقرارها بما في الذمة خلال المدة القانونية ٥٠١ يوما و يفيد وجود ١٢٠٠ ج، فهنا الاقرار ايجابي موفي لكامل دين الضريبة ، وعلى الجهة الهجوز لديها أن تورد فقط المبلغ الهجوز به ، وأن تبقى في ذمتها ٢٠٠ ج لحساب الهجوز عليه ، وأن يتم ذلك التوريد خلال المدة القانونية وهي ٤٠ يوما، وعلى المامور عند استلامه لهذا الاقرار أن يرسل خطابا للجهة الهجوز لديها يطالبها فيه بتوريد المبلغ الهجوز به وهو ١٠٠٠ ج، ويكون طلب التوريد على الوجه التالى:

السيد/ المدير المالي لجهة

بعد التحية،

بالإشارة إلى حجزنا التنفيذي المونع تحت يدكم بتناريخ..... وقم..... الممول.... نظير المستحفات الضريبية وقدرها

6

19 /19

وبالإشارة إلى كتابكم رقم بتاريخ والخاص بإقراركم بما فى الذمة والذى تقررون فيه بأن لديكم أموالا <u>سائلة</u> مقدارها ١٢٠٠,٠٠٠ الذمة والذي منقولة الفيام عنيه .

فنرجو منكم توريد المبلغ المحجوز به ومقداره ١٠٠٠ جنيه تخزينة المامورية في ميعاد غايته أربعون يوما من تاريخ حجزنا التنفيذي وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٦ من القانون ٢٠٨/ ١٩٥٥.

وتفضلوا بقبول وافر التحية

تحريرا في / ١٩ المامور المراجع مديو التحصيل ٢ - من ناحية وصف المال:

ينقسم الاقرار بما في الذمة من هذه الناحية إلى ثلاثة اقسام:

(أ) إقرار بوجود أموال سائلة:

ويعنى هذا النوع أن ذمة الهجوز لديه مشغولة باموال نقدية لحساب الهجوز عليه ، وقد أشرنا عند ذكر أمثلة الإقرارات بما في الذمة إلى أن التعليسمات التغسيرية أوضحت ضرورة أن يكون الإقرار واضحا وصريحا وناقيا للجهالة، ويعنى نفى الجهالة عن المال السائل هنا أن يذكر بوضوح قيمة الدين المشغولة به
ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه بارقام واضعة وصريحة ، وان يذكر أيضاً تاريخ
استحقاق هذا الدين وأن يذكر آخيراً الشروط التي يتم في ظلها أداء هذا الدين
كان يكون هناك اتفاق على التقسيط أو أى اتفاقات آخرى تمت بينهما، وقد
يجمع إقرار ما في الذمة هذه الأمور الثلاثة وتحديد المقدار – تاريخ الاستحقاق
شروط الأداء إذا كانت هذه الأمور موجودة، أو قد يشمل الاقرار شرطين أو شرطا
رواحدا فقط وبالتالى يفترض عدم وجود الشرط أو الشرطين غير الوجودين، بمعنى
لو أن إقرارا بما في الذمة أنصب على وجود مال فقط فهذا يمنى أن المبلغ المذكور
بالإقرار حال الأداء ولا يوجد شروط متفق عليها بين المجوز لديه والهجوز عليه،
ولو انعسب إقرار ما في الذمة على تحديد المبلغ وتاريخ استحقاقه فقط، يصبح من
المبديهي معرفة أنه ليس هناك شروط بيتهما للأداء ، ويلاحظ في هذا الصدد أن
المبديهي معرفة أنه ليس هناك شروط بيتهما للأداء ، ويلاحظ في هذا الصدد أن
المبد الأدنى لإقرار ما في الذمة تاريخ استحقاق الدين وشرط أدائه دون أن يتم
المديد مبلغ الدين.

ونعطى الآن امثلة ثلاثة لاقرارات بما في الذمة والإجراء الذي يتخذه المامور في كل مثال :

مثال ۱:

حالة الإقرار بوجود مال سائل فيه الشروط الثلاثة النافية للجهالة.

السيد الاستاذ / مدير عام مأمورية

يعد التحية

مقدمه لسيادتكم والمحوز لديه؛ بالإشارة إلى كتابكم رقم.....

(P4) MM

بتاريخ بشأن توقيع الحجز تحت يدى ضد الممول / نظير الضرائب المستحقة وقدرها عن السنوات ١٩ / ١٩ . احيط علم سيادتكم يأته يستحق للمذكور في ذمتنا مبلغ ٤٠٥٠ تسدد على الدفعات الآنية:

جنيه

۲۵۰ تستحق بتاریخ ۱/۱/۹۵.

۲۵۰ تستحق بتاریخ ۲/۷/۵۹.

۲۵۰ تستحق بتاریخ ۱۰/۱۰/۵۹.

المقريما فيه

(توقیع)

وفي هذا المثال نجد أن مقدار الدين ٥ ٥٠ جنيها.

تواريخ الاستحقاق هي

.90/2/1

.40/4/1

.90/1-/1

- وشروط الأداء السداد على دفعات.

وبناء على هذا الاقرار يتعين على المامور أن يطلب هذه المبالغ في كتاب يرسله للمحجوز لديه على الوجه التالي:

مادة (۲۹)

السيد الاستاذ/ مدير حسابات جهة عنوان
بعد التحية،
بالإشارة إلى الحجز التنفيذي الموقع تحت يدكم بتاريخ بر

وبالإشارة إلى كتابكم رقم بتاريخ والخاص باقرار كم بما في الذمة فإننا نحطيكم علما بضرورة توريد المبالغ الواردة في إقرار كم بما في الذمة في المواعيد المحددة التي اقررتم بها في كتابكم وذلك طبقا للمادة ٣١ من القانون ٥٠٨ السنة ٩٠٥ .

م

وتفضلوا بقبول وافر التحية

المامور المراجع مدير التحصيل

وترقيعه

وعلى المامور أن يسجل مضمون إقرار ما في الذمة بسجل الحجوز التنفيذية ثم يتابم التوريد من واقع بيانات هذا السجل والسابق الإشارة إليه.

مثال ۲ :

حالة إقرار بوجود مال سائل فيه شرطين فقط نافين الجهالة:

السيد الاستاذ / مدير عام مأمورية

بعد التحية،

مقدمه لسيادتكم والمحجوز لديه ، بالإشارة إلى كتابكم رقم بتاريخ بشان توقيع الحجز تحت يدى ضد الممول / نظير المستحقات عليه وقدرها عن السنوات 19/ ١٩٠

(YV) Mile

احيط علم سيادتكم بانه يستحق للمذكور في ذمتنا مبلغ ٧٥٠ يسدد في ١٠/١.

برجاء اعتبار هذا إقرارنا بما في الذمة.

المقرعا فيه

وتوقيعه

وفي هذا المثال نجد فقط - مقدار الدين وتاريخ الاستحقاق وليس فيه شرط للاداء، وعليه فليس هناك شرط متفق عليه بين المجوز لديه والمجوز عليه للاداء.

وبناء على هذا الإقرار يتمين على المأمور أن يطلب هذا البلغ في كستاب يرسله للمحجوز لديه على أن يتم التوريد في ميعاد استحقاق أداء الدين على النحو الآتي:

السيد الاستاذ/ مدير حسابات جهة عنوان

بعد التحية

بالإشارة إلى الحجز التنفيذي الموقع تحت يدكم بتاريخ برقم وبالإشارة إلى كتابكم برقم بتاريخ والخاص بإقراركم بما في الذمة فإننا نحيطكم علم بضرورة توريد البلغ الوارد في إقراركم بما في الذمة في الميعاد المحدد الذي ورد بإقراركم وذلك طبقا للمادة ٣٠. من القانون ٣٠٨ / ١٩٥٥.

وتفضلوا بقبول واقر التحية،

المامور الراجع مدير التحصيل توقيع

(T4) Sala

وعلى المأمور أن يسجل مضمون الإقرار بما في الذمة ثم يتابع هذا الإقرار من واقع سجل الحجوز التنفيذية المشار إليه سابقا.

مثال ٣ :

حالة إقرار بوجود مال سائل فيه قيمة الدين فقط:

السيد الاستاذ/ مدير عام مأمورية

بعد التحية

مقدمه لسيادتكم الهجوز لديه، بالإشارة إلى كتابكم رقم بتاريخ بشان توقيع الحجز تحت يدى ضد الممول / نظير الغسرائب المستحقة عليه وقدرها . عن السنوات ١٩ / ١٩.

أحيط علم سيادتكم باته يستحق للمذكور مبلغ ٧٥٠ جنيها سبعمائة وخمسون جنيها في ذمتنا.

برجاء اعتبار هذا إقرارنا بما في الذمة.

المقربما فيه

(ترقیع)

ويلاحظ هنا أن مقدار الدين هو البيان المذكور فقط، وبالتالى يعتبر أن المبلغ حال الاداء أو واجب الاداء فورا في خلال المدة القانونية حيث لا يوجد أيضاً شرط للاداء. وبناء على هذا الإقرار فإنه يتمين على المامور أن يطلب هذه

· salcā (PT)

السيد الاستاذ/ مدير حسابات جهة عنوان

بعد التحية

الإشارة إلى الحجز التنفيذي الموقع تحت يدكم بتاريخ برقم

والإشارة إلى كتابكم برقم بتاريخ والخاص بإقراركم بما في الذمة فإننا نحيطكم علما بضرورة توريد المبلغ الوارد بإقراركم وقدره ٧٥٠ جنيها في مبعاد غايته أربعون برما من تاريخ توقيع الحجز تحت يدكم طبقا للمادة ٣١ من القانون ٣٠٨/ ١٩٥٥.

وتفضلوا بقبول وافر التحية،

المأمور المراجع مدير التحصيل

توقيع توقيع توقيع

وعلى المأمور أن يسجل مضمون الإقرار بما في الذمة ثم يتابع هذا الإقرار من واقع سجل الحجوز التنفيذية المشار إليه.

(ب) إقرار بوجود أموال منقولة:

ويعنى هذا النوع من الإقرارات ان ذمة المحجوز لديه مشغولة باموال منقولة كالبضاعة او الاثاث. وقد اشرنا عند ذكر امثلة الإقرارات بما في الذمة ان القانون والتعليمات التفسيرية أوضحت أن توصف هذه المنقولات وصفا دقيقا نافيا للجهالة ويعنى نفى الجهالة عن هذه المنقولات أن توصف بدقة أى يذكر عدهما ومقاسها ووزنها وقيمتها، وقد أوردنا مثالا على ذلك إقرار بما فى الذمة موضع به اسم الصنف وهو يعبر عن المال المنقول الموجود طرف المحجوز لديه، وقد كانت الاصناف بالمثال المذكور أسمنت - خشب - بويات. وأوردنا بالمثال خانة للوزن حتى ينسنى ذكر الوزن المواد المخاضعة للوزن والتى تعارف الناس على أن وحدة قياسها هى الميزان - وفي وصنفا للمنقولات في مثالنا السابق ذكرنا الطن كوحدة قياس للخشب وعدد العلب كوحدة قياس للجاريات.

ثم إذا ورد للمأمورية إقرار بما في الذمة مستوفيا لكافة البيانات المشار إليها والمعدد أو المقاص أو الوزن – والقيمة ع يصبح الأمر هنا وكانه حجز منقول حيث ان ما ورد من بيانات في إقرار ما في الذمة هو ما يرد في محضر الحجز المنقول ويتحول المحجوز لديه وهو الذي اقر بما في الذمة إلى حارس على هذه المنقولات، غير أن الحلاف في هذا الحجز عن حجز المنقول العادي هو في ميعاد البيع ، حيث أن محضر حجز المنقول يذكر فيه التاريخ الذي سوف يتم فيه بيع المنقولات، أما تاريخ البيع هنا يتم تحديده بواسطة مصلحة الضرائب بعد أربعين يوما من تاريخ الإقرار بما في الذمة وتتخذ اجراءات البيع بعد ذلك، وعلى المحجوز لديه الذي اقر بما في الذمة أن يقدم المحجوزات للمصلحة في المواعيد المقررة حتى تبرأ ذمه بما أقر به.

وغنى عن البيان أنه إذا أودع المحجوز لديه أو ورد قيمة النقولات التي لديه خزينة الجهة الحاجزة أو المحكمة فهنا تبرأ ذمته - وحال أن يرد للمأمورية إقرارا بما الذمة يفيد وجود أموال منقولة طرف المجوز لديه فعلى المأمور أن يحرر خطاب

(Y4) 5sla

للمحجوز لديه يخطره فيه بتحديد ميماد للبيع ويطالبه بتقديم المال المنقول الذي أقربه أو توريد القيمة لخزينة المأمورية بخطاب مضمونه الآتي:

السيد الاستاذ/ مدير حسابات جهةعنوان

بالإشارة إلى إقراركم بما فى الذمة برقم التاريخ والذى تضمن وجود اموال منقولة فى ذمتكم للمحجوز عليه فإننا نتشرف بإحاطة سيادتكم علما بانه قد تحدد ميعاد لبيع هذه المنقولات يوم / / ١٩ وإذا رغبتم فى عدم السير فى إجراءات البيع الفعلى فعليكم توريد المبلغ الموضح بإقراركم لخزينة المامورية فى ميعاد غايته / / ١٩ وذلك طبقا لاحكام المادة ٣١ من ق

وتفضلوا بقبول وافر التحية

للأمور للراجع مدير التحصيل

(جـ) إقرار بوجود أموال أخرى:

كسا ورد بالمادة ٣٧ من القانون ٢٠٨/ ١٩٥٥ فإنه ينجوز الحبجز تحت يد الغير على اربعة انواع أخرى من الاموال هي:

١ - الإيرادات المرتبة.

٢ – الأسهم المرتبة.

٣ - حصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية.

٤ - حقوق الموصين.

فإذا كان إقرار ما فى الذمة منصبا على وجود آيا من الاموال فإنه طبقا للمادة ٣٨ من القانون ٣٠٨ / ١٩٥٧ يكلف الحاجز احد البنوك او السماسرة او الصيارف لبيع أى من هذه الأموال بعد تحديد ميعاد للبيع ويمين وزير المالية بقرار منه هذه البنوك والسماسرة او الصيارف وعمولة كل منهم وطريقة البيع.

كما يترتب على حجزها تحت بد الدين حجز ثمارها وعوائدها . وما استحق منها وما لم يستحق إلى يوم البيع .

٣ - من ناحية تعدد الحجوز:

تعدد الحجوز هنا يعنى أن المحجوز لديه تلقى عدة حجوز تحت يده ضد دائنه من عدة جهات.

ولا تشور مشكلة من تعدد الحجوز إذا كانت ذمة الهجوز لديه مشغولة بأموال تعادل أو تزيد على مبالغ المحجوز الموقعة تحت يده حيث يتحتم على المحجوز لديه هنا أن يعطى كل حاجز ما يخصه من مستحقات. ولكن المشكلة تظهر إذا كانت ذمة الهجوز لديه مشغولة بأموال أقل من مبالغ الحجوز الموقعة تحت يده ولشرح هذا الامر تعرض الحالة الآتية:

* شخص مدين لعدة جهات إدارية ويتعامل مع إحدى الشركات، قامت تلك الجهات بالحجز التنفيذي تحت يد الشركة ونورد فيما يلي عدة فروض لتلك الحالة:

إذا كان مجموع ديونه للجهات الإدارية ١٠٠٠ جنيه، وفي نفس
 الوقت له في ذمة الشركة ١٠٠٠ جنيه فلا توجد مشكلة حيث إن مجموع ماله

(Y4) 5sla

يمادل مجموع ما عليه وبالتالي فإن كل حاجز إدارى يحصل على ما يستحق له بناء على الحجز الذى أوقعه تحت يد الشركة.

٢ - إذا كان مجموع ديونه للجهات الإدارية ١٠٠٠ جنيه وفي نفس الوقت له في ذمة الشركة ٧٠٠ جنيه فقط، فهنا تظهر المشكلة حيث إن كل جهة إدارية حاجزة تريد أن تحصل على كامل حقها فهنا يتدخل القانون لتنظيم عملية اقتضاء الديون وفرق بين حالتين، الحالة الأولى هي أن يقع حجز الجهة الإدارية الثانية في خلال ١٥٠ يوما من تاريخ توقيع حجز الجبهة الإدارية الأولى، أو أن يكون الثاني حجزا قضائيا وقع في خلال ١٥٠ يوما من الحجز الأول إيضاً، والحالة الثانية أن تكون الحجز الأول. أيضاً، والحالة الثانية أن تكون الحجزا الحول المنانية موقعة بعد ١٥ يوما من الحجز الأول.

هاذا توقع الحجز الثانى فى خلال ١٥ يوما من الحجز الأول سواء كان الحجز الثانى حجزا قضائها أو إداريا ، فإن على المحجوز لديه أن يودع ما لديه من أموال خزينة المحكمة المختصة لتقوم هى بتوزيعه على جهات الحجز، وذلك إذا كانت الأموال التى لديه حالة الاداء ، أي إذا لم تكن حالة الاداء فتظل فى ذمته إلى أن يحل أدائها . وبعدها تسلم للمحكمة .

اما إذا توقع الحجز الثاني بعد خمسة عشر يوما من تاريخ الحجز الأول
 سواء كان حجزا قضائيا أو إداريا فإن الحاجز الثاني لا يكون له من المستحقات إلا
 بالقدر الذي يزيد على مستحقات الحاجز الأول.

وهذا يعنى تساوى الحاجزين الاول والثانى فى استثداء حقوقهما وذلك فى حالة توقيع الحجز الثانى خلال ١٥ يوما من الحجز الاول على الحاجز الثانى فى حالة توقيع الحجز الثانى بعد خمسة عشر يوما، وفى هذه

مادة (۲۹)

الحالة يستوفى الحاجز الأول كامل دينه اولا ثم يليه الحاجز الثاني إذا تبقت أموال لدى الحجوز لديه.

ولشرح ما سبق نسوق الافتراضات الآتية:

الفرض الأول:

اقرت إحدى الجهات المحجوز لديها بان ما فى ذمتها لمول معين هو مبلغ المورية وحدى الجهات المحجوز التنفيذى الموقع تحت يدها من مصلحة الضرائب بتاريخ ١٤٠/ ٩٦/ تظير ضرائب مستحقة على المحول قدرها ٤٠٠ جنيه، وبتاريخ ٩٦/ ٤/١٠ قامت إحدى الجهات الإدارية الآخرى بتوقيع حجز تنفيذى تحت يد المحجوز لديه نظير مستحقات قدرها ٩٠٠ جنيه.. وفى هذه الحالة لا تثور اى مشكلة حيث إن ما فى ذمة المحجوز لديه مبلغ ١٥٠٠ جنيه وجملة المستحقات المجز التأنى توقع خلال خمسة عشر يوما من الحجز الول.

الفرض الثاني :

بنفس بيانات الفرض الأول مع اختلاف بسيط هو أن مستحقات الحاجز الأول ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٤٠٠ جنيه لتصبح جملة المستحقات ١٨٠٠ جنيه في حين أن ما في الذمة ١٥٠٠ ، وحيث إن الحجز الثاني تم في خلال اله ١ يوما من الحجز الأول فهنا على الهجوز لديه أن يودع ما في ذمته خزينة المحكمة لتقوم بتوزيعه.

الفرض الثالث:

محجوز لديه أدلى بإقرار ما في الذمة بوجود ١٥٠٠ جنيه والحاجز الأول له

مادة (۲۹)

مستحقات قدرها ٩٠٠ جنيه وتاريخ توقيع الحجز الأول هر ٢٠ / ١٩٩٦ ثم وقع حجز ثان في ٩٦ / ٤ / ٩٦ نظير مستحقات قدرها ٧٠٠ جنيه. في هذه الحالة يقتضي الحاجز الأول ما يستحقه ويبلغ ٩٠٠ جنيه ثم يقتضى الحاجز الثاني ما يستحقه وقدره ٧٠٠ جنيه رغم مضى مدة ٢٥ يوما على الحجز الأول وذلك نظرا لان ما يزيد على قيمة مستحقات الحاجز الأول تفي بكامل دين الحاجز الثاني.

الفرض الرابع :

بنفس بيانات الفرض الشالث مع اختلاف هو أن الحجز الثانى كان نظير مستحقات قدرها ١٠٠٠ جنيه. فهنا يقتضى الحاجز الاول مستحقاته كاملة والثانى لا يحصل إلا على باقى الرصيد ويبلغ ٢٠٠ جنيه فقط.

القرض اخامس:

بنفس بيانات الفرض الشالث مع اختلاف هو آن الحجز الثانى كان نظير مستحقات قدرها ٣٠٠ جنيه فقط. فهنا يقتضى كل من الحاجز الأول والثانى مستحقاتها كاملة ويبقى فى ذمة الهجوز لديه رصيد قدره ٤٠٠ جنيه بمد أن يعطى الحاجز الأول ٨٠٠ جنيه والحاجز الثانى ٣٠٠ جنيه.

الفرض السادس:

بنفس بيانات الفرض الثالث مع اختلاف هو أن مستحقات الحاجز الأول تبلغ ٢٠٠٠ جنيه في حين تبلغ ما في حوزة الهجوز لديه ٢٥٠٠ جنيه. في هذه الحالة يقتضى الحاجز الأول المبلغ بالكامل وقدره ٢٥٠٠ جنيه، ويعطى المحجوز لديه إقرارا سلبيا للحاجز الثاني.

مادة (۳۹)

تلك هي الصور التي يكون عليها إقرار ما في الذمة والإجراء المقابل الذي يتمين أن تتخذه الصلحة في مواجهة كل منها .

عن ناحية الجهة الموقع تحت يدها الحجز:

تنفسم الحجوز التنفيذية تحت يد الغير إلى حجوز توقع تحت يد جهات حكومية واخرى توقع تحت يد جهات غير حكومية .

وقد سبق أن تناولنا الحجوز التنفيذية تحت يد الغير من نواح ثلاث هي:

١ - من ناحية وجود المال.

٢ _ من ناحية وصف المال.

٣ _ من ناحية تعدد الحجوز.

ومن المعروف ان توقيع حجز ما للمدين لدى الغير يعنى توقع الحجز تحت يد الجهات غير الحكومية - ويبقى لنا أن نشير إلى الحجوز التى يتم توقيعها تحت يد الجهات الحكومية ، والواقع أن القانون ٥٠٨/ ١٩٥٥ لم يشر إلى ذلك فى أى من مواده ، لذلك فإن الامر يتطلب الرجوع إلى القانون الام فيما لم يرد به نص فى القانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٥ ويعنى هذا الرجوع إلى قانون المرافعات الذى جاء بالمادة ٢٠٥ منه أن الجهات الحكومية لا تلتزم بتقديم اقرارات بما فى الذمة بل لتمترم للجهة الحاجزة شهادة تقوم مقام إقرار ما فى الذمة تكون مشتملة على نفس الامور وكافة البنود التي يجب أن يشتمل عليها اقرار ما فى الذمة وبالتالى تصبح كلمة شهادة مجرد تغيير فى الاسم.

ويمكن في نهاية هذه التقسيمات تلخيص ما سبق شرحه عند شرح تقسيمات اقرار ما في الذمة بالشكل التالي:

(Y4) Sala

تقسيمات إقرارات ما في الذمة

١ - من ناحية وجود المال

إقرار سلبى إقرارات إيجابية

١ - إيجابي موفى بكامل الدين

٢ - إيجابي غير موف بكامل الدين

٢ - من ناحية وصف المال

اموال سائلة أموال منقولة أموال أخرى

۱ - یحدد مقدارها توصف

٢ - يحدد تاريخ استحقاقها ١ - يذكر النوع ١ - إيرادات مرتبة

٣ - يذكر شروط ادافها ٢ - يذكر القياس ٢ - اسهم اسمية

- بالعدد ٣- حصص في الأرباح

- بالوزن في ذمة أشخاص معنوية

- بالأطوال ٤ - حقوق الموصين

٣ -- تذكر القيمة

٣ - من ناحية تعدد الحجوز

إذا وقع الحجز الثاني في خلال ١٥ يوم ﴿ إذا وقع الحجز الثاني بعد ١٥ يوما من

مادة (۲۹)

من الحجز الأول فتجرى قسمة غرماء الحجز الأول فإن الحاجز الأول يستوفى كامل دينه، ويقتضى الحاجز الثاني

ما زاد على ذلك

٤ - من ناحية الجهات التي يوقع تحت يدها الحجز

جهة غير حكومية تعطى إقرارا بما في جهة حكومية تعطى شهادة الذمة تقوم مقام إقرار ما في الذمة

جزاء عدم تقديم إقرار ما في الذمة أو تقديم إقرار يخالف الحقيقة:

لقد افترضنا أن المحجوز لديه قدم إقرارا بما في الذمة سواء كان هذا الإقرار سلبيا أو إيجابيا ، ولكن يثور امامنا سؤال هام هو دماذا يكون عليه الامر لو أن إقرارا بما في الذمة جاء على خلاف الحقيقة أو لم يقدم أساسا للحاجز الإداري؟

وقبل الإجابة لابد وان نشير إلى أنه قد بلغ من اهتمام المشرع بهذا الالتزام —
ان أوجب على المحجوز لديه القيام به حتى ولو كان لا يوجد فى ذمته أو حيازته
شىء للمدين المحجوز عليه كما أنه أوضح الحد الادنى للمعلومات الواجب أن ترد
فى هذا الاقرار . كما سبق وأسلفنا عند شرح مواد القانون . وبالمادة ٣٣ من القانون
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الرد على التساؤلات حول الإخلال بهذا الالتزام ، فقد حددت
صور الإخلال فى الآتى :

- ١ حالة عدم تقديم إقرار.
- ٢ حالة إخفاء بيانات أو معلومات عند الإقرار بما في الذمة.
 - ٣ -- حالة تقديم إقرار مخالف للحقيقة.

(Y9) 5ale

* وفى هذه الحالات يجوز للحاجز الإدارى أن يرفع الدعوى على المحجوز لديه ويستصدر حكما من المحكمة باقتضاء دين الضريبة منه شخصيا ، ويلاحظ هنا أن رفع الدعوى أمر جوازى حيث لو حصل الحاجز على أمواله من أى مصدر آخر فلا معنى لرفع الدعوى ، ولكن فى حالة رفع دعوى وصدور حكم فيهها فيتم تنفيذه على أساس التحصيل بالطريق الإدارى، ولشرح هذا المعنى نورد المثال التالى:

أوقمت مصلحة الضرائب حجزا تنفيذيا تحت يد إحدى الجهات وكان تحت يد تلك الجهة مبلغ ٢٠٠٠ ج مستحقة للمدين. فلو فرضنا أن المجوز لديه لم يمر الامر التفاتا ، ولم يقدم اقرارا بما في الذمة للمصلحة ، أو أنه اقاد في اقرار ما في الذمة أن لديه فقط ٤٠٠ جنيه لان نيته اتجهت إلى مجاملة دائنه بأن يسدد له الباقي شخصيا وقدره ٢٠٠ ج ، أو أن المحجوز لديه قدم اقرارا بما في الذمة متضمنا أن ذمته ليست مشغولة بأي ديون للمحجوز عليه.

فى هذه الحالة فإن على الجهة الحاجزة أن تعد مذكرة ترسل إلى هيئة قضايا الدولة لانها الجهة المنوط بها اتخاذ الإجراءات القانونية نيابة عن الحكومة فى مواجهة الغير وحكمها هنا حكم المحامى الذى توكل إليه السير في قضايا من الاشخاص ويرسل مع هذه المذكرة المستندات الآتية:

- تاذج الربط ٣ ، ٤ للمدين الأصلي.
- مذكرة توقيع الحجز التنفيذي تحت يد الغير.
- محضر الحجز التنفيذي (٣٣ حجز) المرسل للمحجوز لديه.

(T4) 5ale

- صورة الإعلان بالحجز التنفيذي المرسل للمحجوز عليه.

- إقرار بما في الذمة في حالة الاقرار الذي يخالف الحقيقة أو الاقرار الذي لا يتضمن البيانات السليمة ، أما في حالة عدم تقديم الاقرار بما في الذمة فيشار إلى ذلك في المذكرة المرفوعة لهيئة قضايا الدولة.

- مذكرة توضح الأسباب التي استندت إليها المأمورية في رفع الدعوى.

وتتخذ هيئة قضايا الدولة إجراءات رفع الدعوى، وترفع القضية امام الحكمة الابتدائية أو الحكمة الجزئية الواقع في دائرتها مقر المحجوز لديه.

وحال أن يتاكد القاضى من صحة الإجراءات فإنه يحكم باقتضاء الدين من المجوز عليه شخصيا ، وعند صدور هذا الحكم فإنه يرسل للمصلحة للتنفيذ إداريا به ، بمعنى ان حكم المحكمة بدلاً من أن يرسل إلى قلم المحضرين للتنفيذ فإنه يرسل للمصلحة تتقوم هى بتنفيذه إداريا ضد المحكوم عليه . وهذا هو المعنى المقصود يـ (ويحجز) إداريا على ما يملكه الهجوز لديه وفاء لما يحكم به طبقا لما ورد بالمادة ٣٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

غير أن علينا أن نشير إلى أن العلاقة بين هيئة قضايا الدولة وبين المأموريات تتم عن طريق شعبة القضايا بالمأمورية، وبالتالى فإن كل المستندات التى سبق الإشارة إليها يتم تحويلها إلى هيئة قضايا الدولة عن طريق هذه الشعبة، غير اننا رأينا أن نشرحها كإحدى مهام مأمور الحجز حيث إنه المأمور الذى يقوم فعلا بتنفيذ الإجراءات السابقة، ويصبح مأمور القضايا هو واجهة المأمورية فقط أمام هيئة قضايا الدولة.

(P4) Sala

9 ۹ ۹ - قانون صریة الحسابات بالبنوك وأثره بالنسبة لإجراءات حجز ما للمدین لدی الغیر :

بتناريخ ٢ / ١٠ / ١٩٩٠ صدر قرار رئيس الجسمهورية بالقانون وقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك.

وبصدور هذا القانون أصبحت حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك ، وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ثما ينعكس آثره على ما تتخذه المصلحة من إجراءات حجز ما للمدين لدى البنوك حيث نص هذا القانون على إجراءات معينة يجب اتباعها عند الشروع في اتخاذها . وفيما يلى ما ورد بنص القانون:

> قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شاك سرية الحسابات بالينولك

> > رئيس الجمهورية

بعد الأطلاع على الدستور،

وعلى القانون المدني ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى قانون العقويات ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،

(Y4) Sala

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الإدارية ،

وعلى القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فسرض الحراسة وتامين سلاصة الشعب،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شان الكسب غير المشروع ،

وعلى القاتون وقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شنان البنك المركنزي المصنوي والجهاز المصرفي ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ،

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حساية القيم من العيب،

وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل،

وعلى القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون ضريبة الايلولة، وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة.

(T4) 5ala

قسرر

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم واماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذلك المعاملات للتعلقة بها سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الحزينة أو أحد ورثته أو من أحد الموصى لمهم ، بكل أو بعض هذه الاموال ، أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم تقضائي أو حكم محكمين.

ويسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة على جميع الاشخاص والجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الاوراق أو البيانات المحظور افشاء سريتها طبقا لاحكام هذا القانون ، ويظل هذا الحظر قائما حتى ولو انتهت الملاقة بين العميل والبنك لاى سبب من الاسباب.

(المادة الثانية)

للبنوك أن تفتع لعملائها حسابات حرة مرقمة بالنقد الاجنبى أو ربط ودائع منها أو قبول ودائع مرقمة بالنقد المذكور ، ولا يجوز أن يعرف اسماء أصحاب هذه الحسابات والودائع غير المسئولين بالبنك الذين يصدر بتحديدهم قرار من مجلس إدارته.

(Y4) Sale

ويضع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد الاتفاق مع محافظ البنك للركزى للمسرى الشروط والأوضاع الواجب توافرها لفتح هذه الحسابات أو قبول الودائم.

ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى للصرى البنوك التي يرخص لها بفتح الحسابات وقبول الودائم المذكورة.

وفي جميع الاحوال لا يجوز الكشف عن شخصية صاحب الحساب أو الوديمة المرقمة إلا بأذن كتابي منه أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم بكل أو بعض هذه الاموال أو من النائب القانوني أو الوكيل للفوض في ذلك أو بناء على حكم قبضيائي واجب النفاذ أو حكم محكمين نهيائي. ويسسرى الخطر المنصوص عليه في الفقرة الاخيرة من للادة السابقة على هذه الحسابات والودائع.

(STITE (STEE)

للنائب المام أو لمن يقوضه من الخامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رصمية أو أحد ذوى الشأن أن يطلب من محكمة استعناف القاهرة الأمر بالأطلاع أو الحمنول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائم أو الأمانات أو الخزائن للنصوص عليها في المادتين السابقتين .

 (1) إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جناية أو جنحة قامت الدلاكل الجدية على وقوعها .

(ب) التقرير بما في الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة
 لاحكام هذا القانون.

(Y4) 5ale

وتفصل المحكمة منعقدة في غرفة المشورة في الطلب خلال الثلاثة ايام التالية لتقديمه بعد سماع اقوال النيابة العامة.

وعلى النائب الصام أو من يضوضه في ذلك من المحامين الصامين الأول على الاقل اخطار البنك وذوى الشأن بحسب الاحوال بالامر الذي تصدره المحكمة في هذا الشأن خلال الإيام الثلاثة التالية لصدوره.

ولا يبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما في الذمة إلا من تاريخ اخطار البنك بالامر المذكور.

(المادة الرابعة)

يضع مجلس إدارة البنك للركزى المصرى القواعد المنظمة لتبادل البنوك معه وفيما بينها المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملائها والتسهيلات الاكتمانية المقررة لهم بما يكفل سريتها ويضمن توافر البيانات اللازمة لسلامة منح الاثتمان المصرف.

(المادة الخامسة)

يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها أعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو ودائمهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم في شأتها أو تمكين الغير من الأطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون.

ويسرى هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها.

(T4) 5sla

(المادة السادسة)

لا تخل أحكام هذا القانون بما ياتي :

 الواجبات المنوط اداؤها قانونا بمراقبي حسابات البنوك وبالاختصاصات الخيولة قانونا لكل من البنك المركزي المصرى أو وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢ ــ التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على
 طلب صاحب الحق.

٣ ـ حق البنك في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات
 العميل اللازمة لاثبات حقه في نزاع قضائي نشأ بينه وبين عميله بشأن هذه
 المعاملات.

(المادة السابعة)

مع عدم الاخلال باية عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الأولى والمادة الثانية (فقرة أخيرة) والمادة الخامسة من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه .

(المادة الثامنة)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

(P4) Sale

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ (`اللوافق ٢ اكتوبر سنة ١٩٩٠م).

حسنى مبارك

الإجراءات التي تتبع للحصول على إذن للتقرير بما في الذمة :

تطبيقا لاحكام قانون سرية الحسابات رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ يلزم لحصول مصلحة الضرائب على الأذن بالتقرير بما في الذمة أو الاطلاع إتباع الإجراءات الآتية:

۱ — أن تتقدم مصلحة الضرائب بطلب إلى النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول للحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن (المادة ٣).

 تفصل محكمة استثناف القاهرة فقط منعقدة في غرفة المشورة في الطلب خلال الثلاثة ايام التالية لتقديمه بعد سماع اقوال النيابة (مادة ٣).

 ٣ - يقوم النائب العام أو من يفوضه في ذلك من المحامين الأول على الأقل باخطار البنك ومصلحة الضرائب بالأمر الذي تصدره المحكمة في هذا الشان خلال الثلاثة إيام التالية (مادة ٣).

مادة (۲۹)

 لا يبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما في الذمة إلا من تاريخ إخطار البنك بالامر المذكور (مادة ٣).

ه. يبدأ ألعمل بهذا القانون اعتبارا من ٣ / ١٠ / ١٩٩٠ وهو اليوم التالئ
 لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

* وبعد صدور القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ صدر قرار النائب العام رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ المسلحة وذلك لدراسة احكام القانون رقم ٢٠٥٠ لسنة ١٩٩٠ في شان سرية الحسابات المبلوك ووضع التصور الأمثل لتنفيذ احكامه.

وقد قامت الإدارة العامة للتحصيل في ٧ / ١ / ٩١ بإخطار المناطق الضريبية المختلفة بالإجراءات التنظيمية طبقا لما انتهى إليه عمل اللجنة وهو أن يكون الاتصال بالنائب العام بغرض الحصول على الامر بالاقرار بما في الذمة طبقا لنص المادة الثالثة من هذا القانون باتباء الحلوات الآتية.

۱ - يعين في كل منطقة ضرائب مامور ضرائب أو مفتش فني يكون مهمته الاتصال باشحامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة المفوض من النائب العام في مباشرة الاختصاص الخول للنائب العام في المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠.

٢ -- يتلقى مامور الضرائب للشار إليه طلبات المأمورية التابعة للمنطقة لامر البنوك المحجوز عمت يدها بالاقرار بما في الذمة على أن تكون هذه الطلبات مرفق بها الاوراق الآتية:

مادة (۲۹)

(1) اصل محضر الحجز المرسل للمحجوز لديه موضحا فيه البيانات الواردة بالمحضر تفصيلا فيتحتم إذن ان تكتب الضريبة المحجوز بها أرباح تجارية وليس (1.ت) كما جرت العادة ومقابل تاخير وليس (م.ت) وهكذا في جميع انواع المستحقات وحيث أن الاصل يرسل للمحجوز لديه فيجب نسخ أصل جديد يحتوى على كافة بيانات الاصل المرسل ومؤرخ نفس التاريخ وموقع من نفس الموقعين ويستحسن أن يحرر أصل جديد مع الاصل الأول يظل في حوزة شعبة الحجز لاستعماله عند طلب الإقرار بما في الذمة.

(ب) علم الوصول الدال على استلام البنك المحجوز لديه لمضر المجز وهذا يحتم إعطاء اهمية خاصة لإعلام الرصول في المامورية وتنظيمها بطريقة يسهل الرجوع إليها.

(جـ) صورة محضر الحجز كالصورة الرسلة للمحجوز عليه وتحمل نفس بيانات أصل الحضر. .

(د) علم الوصول الدال على استلام المحجوز عليه بصورة محضر الحجز، وبدون هذه المستندات الأربع مستوفاة كافة البيانات فلن ينظر إلى الطلب.

 ٣ -- وتجسم هذه الطلبات المرفق بها هذه الأوراق وتسلم للمحمامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة في مظاريف سرية.

 ويتسلم مأمور الضرائب الهتص لكل منطقة عند تسليمه كشوف طلبات الأوامر بالتقرير بما في الذمة، الأوامر التي تكون قد صدرت من محكمة

(T4) 534a

استغناف القاهرة للبنوك للإقرار بما في الذمة أو صور منها لإرسالها للماموريات لتطلب من البنوك الهجوز تحت يدها الإقرار بما في الذمة بناء عليها.

 همية الموضوع تقرر أن يعين في كل منطقة مامور ضرائب احتباطي أو مفتش احتياطي ليقوم بنفس مهام الأصلي عند تغيبه لأى سبب من الأسباب.

تخطر الإدارة العامة للتحصيل باسم المامور او المفتش الاصلى
 والاحتياطي لتقوم بتجميع اسماء مندوبي المناطق وإخطار المحامي العام الاول بهم.

١٩٩٦ - إجراءات رفع الحجز التنفيذي لدى الغير

تناولنا فيما سبق إجراءات توقيع الحجز التنفيذي تحت يد الغير على نحو سليم حتى يكون الحجز منتجا لآثاره القانونية. والواقع أن انتهاء الحجز أو رفعه يعنى تمكين الهجوز عليه من مزاولة اعماله واستيفاء حقوقه قبل الغير.

متى ينتهى الحجز التنفيذي؟

- من البديهي أن الحجز ينتهى بمجرد أن يقدم المحجوز لديه إقرارا بعدم وجود أموال في ذمته للمحجوز عليه وإذا استجد للمحجوز عليه بعد هذا الاقرار أموال فإنه يتعين توقيع حجزا آخر يعقبه تقرير آخر لما في الذمة.

- ومن البديهى أيضا بمفهوم الخالفة أن الحجز التنفيذى فى حالة التقرير بوجود أموال لدى الهجوز لديه ينتهى بمجرد أن تصل الأموال المستحقة إلى الجهة الإدارية الحاجزة، كما أن مرور ثلاث منوات على توقيع الحجز يسقطه وبالتالى يصبح غير منتج لآثاره.

(T4) Sala

ويقابلنا هنا نقطتين يحسن الإشارة إلى معنى ومفهوم كل منهما الانهما
 وردتا كثيرا في عديد من كتب الشراح إلا وهما انتهاء الحجز، ورفع الحجز.

فانتهاء الحجز معناه التكييف القانوني لامور ينتهي عندها أثر توقيع م

اما رفع الحجز فهو إجراء مادى تتخذه المامورية بناء على طلب يقدمه الممول وينظر فيه وتقتنع به وبالتالى يكون الاجراء الذى تتخذه هو رفع الحجز تحت يد الجهات المحجوز لديها. وقد يكون رفع الحجز بسبب السداد الكلى للمبالغ المحجوز بها أو يكون للسداد الجزئى على أن تستوفى باقى المستحقات بطريقة اخرى كعمل تقسيط للباقى ، وقد يكون رفع الحجز لسبب إنسانى بحت كان يكون عليه التزام بسداد اجور لعماله وليس له مورد آخر غير الأموال المحجوز عليها.

إجراءات رفع الحجز:

بنفس الأسلوب الذي تم به الحجز التنفيذي تحت يد الغير يتم رفع الحجز حيث يتعين إجراء الآتي :

- تحرير مذكرة باسباب ومبررات رفع الحجز وتراجع ويتم اعتمادها.

- يغطر المحجوز لديه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول برفع الحجز وانه اصبح كان لم يكن ويختم هذا الاخطار بخاتم شعار الجمهورية.

- يخطر المحجوز عليه بصورة قرار رفع الحجز بخطاب موصى عليه بعلم الوصول.

(Y4) 534a

ولشرح هذه الإجراءات نفترض أن هناك ممولا ما تم توقيع حجز تنفيذى ضده وحضر للمامورية وقدم طلب بالشكل الآتى:

طلب رقع الحجز:

السيد / مدير مامورية ...

بعد التحية.

مقدمه لسيادتكم (اسم المول) ملف رقم / / حيث

مليم جنيه

استحقت على ضرائب قدرها (إيراد عام - ارباح تجارية -

مهن حرة - ضريبة موحدة) عن السنوات من ١٩ إلى ١٩ ونظرا لاننى قمت بسداد المستحق على بالكامل بالقسيمة رقم ... بشاريخ أو نظرا لاننى قمت بسيداد جزء من المبلغ قدره ... والباقى وقدره ... تقدمت بطلب تقسيطها فنرجو رفع الحجز حتى استطيع سداد أجور العمال ومستحقات الجهة

الإدارية الأخرى.

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام.

مقدمه لسيادتكم

التاريخ

المول

ويلاحظ أن هذا الطلب يقدم على عرض حال دمغة أو ورقة يلصق عليها طابم الدمغة.

(44) Sale

وحال ان يتسلم المامور طلب المول فإنه عليه ان يكتب مذكرة رفع حجز موضحا فيها اسباب ومبررات رفع الحجز إذا كان رايه ان يرفع الحجز وتكون مذكرة رفع الحجز بالشكل الآتي:

مذكرة رقع الحجز اسم المول ملف رقم / / /

اوقعت المامورية حجزًا تنفيلنيا تحت يد جهة بتاريخ برقم واخطرت المحجوز عليه ايضا بتاريخ ورقم أى أن توقيع الحجزتم على نحو قانونى سليم ، وقدمت الجهات المذكورة اقرارات ما فى الذمة موضحا بها أن للممول طرف جهة () مبلغ وأن للممول طرف جهة (ب) مبلغ

وقد حضر المول وقام بسداد مبلغ

وهو كامل الدين المستحق عليه

أو يعادل ٪ من المستحق عليه

وحيث أن الممول ليس له مصدرا آخر للايراد للانفاق منه على عمله، وقدم الممول طلب تقسيط لهذا الرصيد ، بناء عليه نرى أنه لا مانع من رفع الحجز النفيذي تحت يد جهة وجهة (أو أى رأى آخر يراه المأمور بعد دراسة الحالة).

التاريخ التوقيع

المامور

مادة (۲۹)

وتقدم مذكرة رفع الحجز ومذكرة الحجز للمراجع لمراجعتها وقد يرى تاييد رأى المأمور أو قد يرى إدخال تعديل على رأيه يسجله على مذكرة رفع الحجز ، ويرفع الأمر بعد ذلك لمدير التحصيل ثم لمدير عام المأمورية الذى قد يعتمد هذه المذكرة بالرأى الوارد بها أو قد يرجع رأيا على آخر في حالة وجود خلاف بين المأمور والمراجع أو مدير التحصيل ، أو قد يخرج بنتيجة مخالفة لهذه الآراء ، وهنا يتم تنفيذ رأى المدير العام. ويعتمد المدير العام المذكرة بكلمة يعتمد ويوقع عليها.

وحال أن يتم التأشير على المذكرة بموافقة المدير العام على رفع الحجز يحرر المامور خطاب وقع الحجز من أصل + صورتين.

اصل + صورة + صورة من المحجوز عليه دليل تبقى طرف المامور الجمهورية ويرسل على الحجز قد تم رفعه موضحا عليها رقمى صادر وتاريخ الاصل والمعورة لديه بخطاب وتاريخ الاصل والمعورة موضى عليه بعلم الوصول الاولى دلالة على أن الحجز

قد تم رفعه

ويكون إخطار رفع الحجز الموجه للمحجوز لديه بالشكل الآتي.

إخطار برقع الحجز

السيد/ المدير المالي لجهة

(Y4) 5sta

بعد التحية بالإشارة إلى الحجز التنفيذى الموقع تحت يدكم برقم بتاريخ ضد المول فلان نظير المستحقات

مليم جنيه

وقدرها

عن الأرباح التجارية للسنوات

الإيراد العام للسنوات

المهن الحرة السنوات

مصاريف الحجز

غرامات التأخير

فإننا نحيط علم سيادتكم أن هذا الحجز قد تم رفعه اليوم وأصبح كأن لم يكن.

هذا للعلم واتخاذ اللازم من إجراءات.

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام.

المامور المراجع مدير التحصيل المدير العام

خاتم شعار الجمهورية

- اما الاخطار الذي يتم توجيهه للممول فبالاضافة إلى الصيغة السابقة،

(P4) Sale

فيتم تذييل الخطاب بعبارة صورة ما أرسل إلى جهة وجهة للعمل بمقتضاه. هذا للعلم واتدخاذ اللازم من إجراءات.

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام،،،

المامور الراجع مدير التحصيل الدير العام مصاويف حجز ما للمدين لدى الغير :

وإن كان لم يرد بها نص قانوني في صلب مواد القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إلا أن تعليمات المسلحة تقرر استحقاق مصاريف قدرها ٢ جنيه عن كل محضر حجز تحت يد جهة معينة.

وقد تقررت مصاريف حجز ما للمدين لدى الغير بالقياس لمصاريف حجز المنقول حيث تسرى نفس المصاريف على باقى انواع الحجوز الأخرى التي يتم رفعها وهو ما استقر عليه العمل بمصلحة الضرائب.

الباب الثالث

الحجز على العقار وبيعه

حجز العقار

(£+) 53la

ويبدأ التنفيذ على العقار باعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيها بالاداء وانذارا بعجز العقار.

ويشتمل الاعلان على بيان المبالغ المطاوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار أو المحل أو الأعمال المستحقة عليها هذه المبالغ وذلك ببيان موقعه بايضاح حدوده وامم الحوض ورقعه - إذا كان ارضا زراعية ، واسم القسم أو الشارع أو الحارة ورقم الملك - إذا كان عقارا في المدن - وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينه ه.

المذكرة الإيضاحية للقانون بشأن الحجز على العقار وبيعه:

لا تتضمن هذه المذكرة اي جديد بخلاف اعادة سرد بعض نصوص القانون، ومع ذلك فإننا سوف نشير إليها لاحتمال الاستناد إلى ذلك. وهي على هذا النحو:

(يبدأ التنفيذ على العقار باعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى الممول أو
 اللدين صاحب العقار في شخص واضع الهد عليه مهما كانت صفته ويتضمن
 الاعلان تنبيها بالاداء وانذارا بحجز العقار (م ٤٠) . ويوقع مندوب الحاجز الحجز

على العقار بعد مضى شهر على الأقل ما لم يطلب المدين توقيم الحجز قبل الموعد المذكور ، ولم يحدد الموعد الأقصى لتوقيع الحجز على المقار قيل تركه للحاجز يقدره إداريا بحسب الظروف أي بعد تعيين موقع العقار ومراجعته بالشهر المقاري والبحث في السجلات العقارية عن الحقوق العينية والتصرفات المشهرة، ونصت المادة على أن لمندوب الحاجز الحق في دخول العقار لاداء ماموريته مع معاونيه وقضت بعدم جواز منعه من ذلك فان فرض ومنع من الدخول فله أن يستعين برجال الإدارة لتمكينه من الدخول واداء مأموريته (م٤١) . ويجب أن يشمل محضر الحجز وصف العقار المحجوز وصفا نافيا للجهالة (م ٤٢) -وأجازت المادة ٤٣ لمندوب الحاجز أن يعين على العقارات المحجوزة حارسا أو أكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الحائز ، وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيه بدون أجرة إلى أن يتم بيعه ، كما اجازت لمندوب الحاجز بيم ما قد يكون بداخل العقار من محصول وثمار وتكليف الحارم بتأجير العقار على أن يخصم ثمن المنقولات المبيعة وقيسمة الايجارات المحملة من المطلوبات المستحقة على المول اللدين . واوجبت (المادة ٤٥) الحاق ثمرات العقاربه وذلك اخبذا بما نصت عليه المادة (٦١٧) من قانون المرافعات. وبينت المادة (٤٦) كيفية اداء أجرة العقار المحجوز بعد توقيع الحجز.

وقد تناول القانون في المادة (٤٧) حالة ما إذا تصرف المدين أو الحائز في المقار الهجوز ، وبين الحالات التي تعتبر فيها هذه التصرفات نافذة في حق الحاجز

وحق الراسي عليه المزاد والحالات التي لا تعتبر كذلك. كما نعب المادة (٤٨) على ما يتبع في اعلان أصحاب الحقوق المشهرة إذا كانت على العقار المحجوز حقوق عينية مشهرة، وقضت في حالة عدم معرفة محال اقامة أصحاب هذه الحقوق أن يرسل محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار المحجوز للتاشير بمعرفتها على نسخة المحضر الاصلية بقلم المحضرين بالمحكمة واعلانه بغير مصروفات إلى الدائنين المرتهنين على ان يتم الاعلان خلال اربعين يوما من تاريخ تأشير النيابة على المحضر. ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على عدم جواز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى أربعين يوما على الأقل من تاريخ اعلان محضر الحجز إلى الدائنين المعروفة محال اقامتهم ومن تاريخ اخطار النيابة لاعلان الدائنين غير المعروفة محال اقامتهم ، ولم تعين المادة حدا أقصى لهذا الميعاد حتى يكون للحاجز وقتا يقدره بحسب الظروف في بيع العقار ، أما اخطار الحاجز مكتب الشهر العقاري المختص بحصول الاعلان فقد نظمته المادة (٤٩) ، وأعطى المشرع في المادة (٥٠) لاصحاب الديون المقيدة الحق في وقف اجراءات الحجز والبيم إذا قاموا باداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات وفي نظير ذلك يحل الدائن الذي قام باداء هذه المبالغ محل الحاجز في حقوقه وامتيازاته ، وقضت المادة (١ ٥) بمعاقبة المدين طبقا لقانون العقوبات إذا اختلس الشمرات أو الأيرادات التي تلحق بالعقار أو إذا أتلف هذا العقار أو أتلف ثمراته.

هذا وقد نص على جواز تجزئة العقار إلى صفقات إذا كان في ذلك ما يشجع على الاقبال على الشراء أو على رفع الشمن (٩٢٥) . وتناولت المادة (٣٥) كيفية الأعلان والنشر على البيع . ونعست المادة (٤٥) على أن يحصل البيع علنا بالمحافظة أو المديرة الكاتن في دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله أو أحد كتاب الجهة التي تولت اجراء الحجز. وقد اجازت المادة (٥٥) تاجيل البيع إذا كانت هناك أسباب قوية توجب ذلك ويكون التاجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التي تقرر التأجيل فيها ويجوز التاجيل لمدة أوسع من ذلك بناء على طلب المدين وموافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لاسباب تستوجبها أحكام هذا القانون كاعادة الكشف عن الحقوق المستحقة على العقار المحجوز أو إلى أن يتم اعلان أصحاب هذه الحقوق وفوات الملة المنصوص عليها في المادة (٤٤) .

ونصت المادة (٥٦) على وجوب افتتاح المزاد بشمن لا يقل عن الثمن المبين بمحضر الحجز مضافا إليه المصروفات بمختلف انواعها على أن يؤدى المزايد ١٠٪ من عطائه وعليه أن يؤدى باقى الثمن فور رسو المزاد عليه.

وقضت للادة (٥٧) بتحرير محضر البيع وإذا لم يحضر احد للمزايدة أجل البيع مرة بعد مرة مع خفض عشر الثمن في كل تأجيل حتى يدخل أحد للشترين أو تدخل الحكومة مشترية في الجلسة (٩٨٥).

وإذا تخلف للشترى عن اداء الثمن أعيد البيع على مسئوليته في جلسة تمين لذلك (م ٥٩).

ويجوز لكل شخص ليس ممنوعا في المزايدة التقرير بالزيادة (مادتان ٦٠

و 71) وقضت المادة (77) بائه إذا لم يتقدم احد للمزايدة في الجلسة الجديدة ، اعتبر المقرر بالزيادة مشتريا بالثمن الذي قبل الشراء به في تقريره وعليه أداء باقي الثمن والمصروفات ورسوم الشهر فورا والا أعيد البيع على نفقته طبقا لما نصت عليه المادة 9 م. وقضت المادة (77) بعدم جواز الزيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به المزاد في البيم الثاني .

وحظرت المادة (٦٤) على موظفى الحكومة الذين يكون مقر عملهم فى المحافظة أو المديرية التى يوجد بها العقار وعلى موظف الجهة الحاجزة الدخول فى المزاد وإلا كان البيم باطلا . ونصت المادة (٢٥) على أن للراسى عليه المزاد أن يقرر قبل انقضاء الثلاثة أيام التالية لبدء البيم أنه اشترى لحساب غيره بالتوكيل عنه وبموافقته . وأوجبت المادة (٦٦) شهر محضر البيم بمجرد أداء الشمن والمصروفات ويكون الشهر بمعرفة الحاجز على نفقة الراسى عليه المزاد .

ويترتب على شهر محضر البيع تطهير المبيع من جميع الحقوق العينية الموقعة (٦٧٠).

ونصت المادة (٦٨) على إلغاء اجراءات الحجز والبيم إذا قام الحاجز أو المدين بايداع مبلغ يفى بالمطلوبات وللصروفات خزانة الجهة الحاجزة قبل يوم البيم (٦٨)) . وبينت المادة (٦٩) كيفية توزيع ثمن المقار في حالة ما إذا كانت هناك قيود مشهرة مما جاء ذكرها في المواد السابقة . ونصت المادة (٧٠) على أنه إذا كان على العقار حقوق عينية مشهرة – مما نصت عليه المادة (٤٨) –

وكانت المبالغ المحجوزة من اجلها إداريا لا امتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار ، في حالة بيعه ، جاز وقف اجراءات بيع العقار اكتفاء بتسجيل محضر الحجز ، إلى أن يصبح الهجوز عليه مقتدرا . ولا يترتب على وقف هذه الاجراءات بطلان الحجز أو سقوط الحق في المطالبة بالمبالغ المجوز من أجلها بالتقادم.

ونصت المادة (٢٧) على سريان احكام المادة (٢٧) على المنازعسات القضائية الخاصة ببيع العقار . واستخدمت المادة (٢٧) آحكاما جديدة في حالة ما إذا صدر حكم مرسى مزاد قضائى أثناء سير الاجراءات الإدارية . وبينت أثر الحكم على إجراءات المحجز الإدارى . ونصت على أنه إذا أودع الراسى عليه المزاد الثمن خزانة المحكمة وقف السير في اجراءات الحجز الإدارى وانتقل حق الحاجز على الثمن المودع وعلى الحاجز في هذه الحالة أن يتخذ ما نصت عليه المفقرة الثانية من البند (١) من هذه المادة وإذا لم يودع الراسى عليه المزاد قضائيا الثمن طبقا لما نص عليه في البند (ب) فللحاجز أن يستمر في إجراءات الحجز الإدارى ويحدد جلسة للبيع وينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة في المادة (٥٣) ويخطر الراسى عليه المزاد القضائي بهذه الجلسة بكتاب موصى عليه ، ويتضمن البند (ج) ما يتخذ نحو الاجزاء المحجوز عليها إداريا التي لم تدخل ضمن الحجز القضائي في حالة عدم حصول الحاجز الإدارى على كامل مطلوباته والمصروفات المختلف أنواعها.

ونصت المادة (٧٤) على حكم جديد يقضى بعدم السير في اجراءات

الحجز القضائى اكتفاء بالإجراءات الإدارية المتخذة وذلك فى حالة ما إذا سبق رسو المزاد الإدارى جلسة البيع القضائى ، وعلى أصحاب الشان فى البيع القضائى المتدخل فى توزيع الثمن امام المحكمة الفتصة حتى لا تتعارض اجراءات الحجوز الإدارية والقضائية بعضها مع بعض ، بل أن من صالح أصحاب الشان أنفسهم توحيد هذه الإجراءات ».

التعليق:

۱۹۹۷ - بدء التنفيسة على العبقار باعبلان يشتضمن التنبيسه بالأداء والإنذار بحجز العقار:

وفقا للمادة ٤٠ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - تبدأ إجراءات التنفيذ على العقار باعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته ويتضمن هذا الإعلان فضلا عن البيانات العامة في أوراق الخضرين على ما ياتى:

اولاً: صورة من امر الحجز وهو سند التنفيذ الإدارى:

فينبغي أن يتضمن الاعلان صورة من امر الحجز الذي ينذر المدين بالحجز بمقتضاه . فهو سند الجهة الحاجزة في الحجز الذي تنذر بتوقعيه.

إذ يلزم لسلامة إجراءات الحجز العقارى ، أن يصدر ضد المدين المتخذة ضده إجراءات الحجز العقارية المر الحجز إدارى عمن له سلطة إصداره بالتطبيق لنص المادة ٢ حجز ، ويراعى فى أصر الحجز ما سبق واوضحناه فى الباب السادس والعشرون فى شأن أمر الحجز التنفيذى الإدارى.

وعما يتفق والنظام الإدارى أن يحدد المفوض فى إصدار أمر الحجز المال الذى يجرى التنفيذ عليه بمقتضى أمر الحجز الصادر منه ، وعندقذ يلتزم مندوب الحاجز حدود هذا الأمر.

وحتى لا يتخذ مندوب الحاجز إجراءات الحجز المقارى بينما يكون الحجز المنقول ممكناً ، فإنه يصح أن يصدر من المفوض فى إصدار أوامر الحجز ، أوامر بالحجز على المنقول أولا ، فإذا لم تفلع فيما هدفت إليه أصدر أمره بالحجز على عقارات المدين (كرم صادق بند ٣٣٧ ـ ص ، ٣٩).

ثانيا: بيان المبالغ الطلوبة للجهة الحاجزة، ونوع كل مبلغ وتاريخ استحقاقه. ويمكن الاحالة في ذلك إلى ما جاء في أمر الحجز . ويجوز بيان مبلغ اقل مما في هذا الامر إذا كان المدين قد وفي بجزء منها.

ثالثاً - وصف العقار الذى ينذر الحاجز بالحجز عليه . ويكون ذلك وببيان موقعه بايضاح حدوده واسم الحق ورقمه - ان كان أرضا زراعية - واسم القسم أو الشارع أو الحارة ورقم الملك - إذا كان عقارا في المدن - وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينه » . (مادة ٤٠ / ٢ حجز إدارى) .

رابعاً: التنبيه على المدين باداء المبالغ للطلوبة للحاجز وانذاره بحجز العقار المبين في الاعلان إذا لم يقم بالاداء . ولا يشترط استعمال عبارات معينة لهذا التنبيه أو الانذار (فتحي والى - بند 204 - ص ٧١٢ وص ٧١٣).

وواضح من نص المادة ٤٠ من قانون الحجز الإداري - محل التعليق - أنه لا

يتطلب توجيه تكليف بالوفاء وانذار بالحجز ، كما هو الحال في الحجوز القضائية، عملا بالمادة ٢٨١ مرافعات الواجب اعمالها بتكليف المدين بالوفاء قبل التنبيه عليه بنزع الملكية والاكان التنفيذ باطلا . ومن ثم تبدأ اجراءات التنفيذ على العقار بالتنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بحجز العقار دون حاجة إلى سبق تكليفه بالوفاء او اعلاته بامر الحجز الادارى ، ودون حاجة إلي انقضاء مهلة اليوم المقررة في المادة ٢٨١ / ٤ مرافعات بين هذا الاعلان وتوقيع الحجز.

وآيا كان ما يقال فقها في طبيعة هذا التنبيه وفي أثره - في كل من قانون المرافعات وقانون الحجز الإدارى - فانه يمد - وفي ذاته -- تنبيها يقطع مدة التقادم عملا بالمادة ٣٨٣ مدني . ويعد أيضاً - في رأى جانب من الفقه ، وفضلا عما تقدم - من اجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم عملا بذات المادة . ومع ذلك يرى البعض أنه رغم أن أعلان التنبيه والانذار لا يعتبر حجزا للعقار ، إلا أنه ليس مقدمة له، فهو بداية التنفيذ على العقار . وهو نفس ما قرره قانون المرافعات بالنسبة إلى التنبيه بنزع الملكية (فتحي والى - رقم ١٥٩) .

وإذن ، وبناء عليه - وحتى إذا افتقر التنبيه إلى بيان المقار محل التنفيذ - فإنه يقطع مدة التقادم باعتباره مجرد تنبيه بالوفاء عملا بالمادة ٣٨٣ مدنى وتطبيقا لنظرية الانتقاص عملا بالمادة ٢ / ١ مرافعات لان القانون لا يتطلب في التنبيه العام بيان ما سوف يحجز عليه ، ومن أموال المدين (احمد أبو الوقا - بند ٥٢ - ص ٩٦٩).

ولقد رسم القانون اجراءات التنبيه بالوفاء والانذار الحجز ، دون أن يحدد

بطلانا قانونيا عند اغفال اى بيان او عند التجهيل به . وبذا يكون قد ترك الامر لمناية القواعد العامة فى البطلان فى قانون المرافعات. وهى هنا تملا فراغا اجرائيا واضحا عملاً بالمادة ٧٥ من قانون الحجز الادارى .

وبذا يكون الاجراء باطلا ، عسلا بالمادة ٢٠ مرافسات ، إذا شابه عيب جوهرى لم تتحقق بسببه ما قصد القانون إلى حسابته وصيانته بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة . ومثل هذا البطلان هنا لا يتعلق بالنظام العام ويكون على المدين أو صاحب الصفة التمسك به قبل التكلم في الموضوع أو قبل الرد على الاجراءات فيما يقيد اعتبارها صحيحة.

وهذا على خلاف ما كانت تقرره المادة ٦١٠ من قانون المرافعات السابق بصدد التنبيه بنزع الملكية (والمادة ٢٠١ من القانون الحالى) التي تحدد حالات بطلان قانوني فيها.

ويتم الننبيه والانذار عملا بالمادة ٤٠ ووفق ما تقرره ، بحيث يجريهما مندوب الحاجز وليس المحضر ، كما رسمته المادة ٧ فى الحجز الإدارى على المنقول (احمد أبو الوفا - ص ٩٧٠ و عبد المنعم حسنى رقم ٢١٦ وقارن فتحى والى رقم ٨٥٤ - ويرى أن هذا الاعلان يتم بواسطة مندوب الحاجز دون المحضر واتما وفق ما قرره قانون للرافعات فى الاعلان وليس وفق ما تنص عليه المادة ٧ من قانون الحجز الادارى ، استنادا إلى أن المادة ٤٠ لم تحل إليها) .

فالراجع هو أن المادة ٧ من قانون الحجز الإدارى هى الواجبة التطبيق فى رسم الأعلان الواجب اتخاذه عملا بالمادة ٤٠ . وهى تملا الفراغ الأجراثى فى المادة ٤٠ . وهن تملا الفراغ الأجراثى فى المادة ٤ ، دون الأحكام العامة فى قانون المرافعات ، ودون حاجة إلى إشارة صريحة فيها ، اكتفاء بما تشفه المادة ٧ فى صلب المادة ٤٢ التى توجب الرجوع إليها فى صدد تحرير محضر الحجز العقارى وكيفية اعلانه للمدين، ثما يجعل الأعلان عملا بالمادة ٧ هو القاعدة العامة فى الاعلان فى صدد قانون على ما يخالف ذلك.

وتوجب المادة ٦١٠ مرافعات سابق (م ٤٠١ مرافعات) أن يكون اعلان التنبيه لشخص المدين أو في موطنه الأصلى والاكان باطلا ، بينما المادة . ٤ تكتفى بان يكون التنبيه والانذار وللمدين صاحب العقار في شخص واضع البد مهما كانت صفته . . ٤ . وإذن بمقتضى المارة . ٤ ، لا يلزم أن يكون التنبيه لشخص المدين أو في موطنه الأصلى ، وإثما يكفى أن يكون في المقار المراد حجزه ، ولشخص واضم البد عليه أيا كانت صفته .

والمقصود من عبارة و شخص واضع اليد أيا كانت صفته و . أى أيا كانت صففه و . في أيا كانت صففة وضع يده ، سواء أكانت حيازته قانونية أو مادية أو عرضية، وسواء أكانت حيازته تستند إلى حق أو سند في القانون أو كانت دون سند شرعى ومجرد اغتصاب . (أحمد أبو الوفا ص ٩٧١ عبد المنعم حسنى رقم ٩٧٥ وقارن فتحى والى رقم ٥٩٨ ويرى أن المغتصب لا يصح تسليمه صورة اعلان موجه للمدين، لانه لا يمكن أن يعترف المشرع باعلان لا يؤدى إلى الجرى العادى للأمور إلى علم

المطلوب احلانه به أو على الأقل افتراض هذا العلم. فمثل هذا الاجراء لا يصح قانونا وصفة بالاعلان).

ورغم أن هذا القول هو قول منطقى ، إلا أنه لا يتمشى مع رائد المشرع فى قانون الحبجز الإدارى ومع ذات نعى المادة ٤٠ . فقانون الحبجز الإدارى - على خلاف قانون المرافعات - لا يعنيه تحقيق ضمانة للمدين باعلاته بالتنبيه الشخصه أو فى موطنه الأصلى بقدر ما يعنيه اتمام هذا التنبيه على وجه السرعة وتسهيله على جهة الادارة، بحيث يعتبر اعلان واضع اليد ايا كانت صفته فى وضع يده يقوم مقام اعلان ذات المدين بمثابة اعلان له . هذا ويلاحظ أن عبارة الصفة فى صدر المادة ٤٠ اتما يقصد بها صفة واضع اليد فى وضع يده ، فهى لا تجيز تسليم الإعلان الا لشخص يضع يده على العقار ، ايا كانت الصفة التي تبرر وضع البد هذا . (1حمد ابو الوفا - الاشارة السابقة).

ويترتب على ما تقدم أنه لما كان هذا الأعلان قد قصد به السرعة تحقيقا لمسالح الحياجز ، فليس ثمة ما يمنع من اجرائه لشخص المدين أو فى موطنه الاصلى عملا بالأصل العام فى القانون ، ولو لم يكن الموطن هو فى العقار المراد الحجز عليه ، سواء على يد محضر ، أو على يبد منسدوب الحاجز . بل من الجائز اعلانه فى ذات مقر العقار أو فى أى مكان آخر يتواجد فيه المدين ويعلن فيه لشخصه.

وتوجب المادة ٤٠ تسليم التنبيه لشخص واضع اليد ، ومعنى هذا عدم

جواز تسليمه لمن قد يوجد في العقار المراد الحجز عليه من ذويه كزوجه أو وكيله، او احد أصوله أو فروعه ، أو احد العاملين لديه. وإذا سلم التنبيه لاحد هؤلاء ... دون ذات واضع اليد .. كان باطلا.

ويصبح التنبيه صحيحا منتجا لآثاره متى سلمه مندوب الحاجز لشخص واضع اليد ، متى اثبت - فى اصل الأعلان وصورته - هذه الصفة ودون حاجة إلى إثبات أن هذا التنبيه قد وصل إلى علم المدين، كما لا يجد نفى هذا،

وفي هذا قضت محكمة النقض بان الحكم ببطلان اعلان ورقة الحجز عملا بالمادة ٤٠ من قانون الحجز الادارى لحلوه من بيان أن المعلن إليه - وهو غير المدين - هو واضع اليد - صحيح (نقض ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٨٢٣).

وبوجه الاعلان إلى المدين سواء كان هو مالك العقار أم كان العقار عملوكا خائز أو لكفيل عينى. ذلك أن المدين هو وحده المسئول شخصيا عن الدين فهو الذي يمكن تكليفه بالوفاء . وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه . وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار الحجز إلى كل واحد منهم . ويترتب على عدم اعلان المدين أو عدم اعلان أى من المدينون بطلان الحجز . وهو بطلان مقرر لمسلحة المدين الذي لم يعلن أو لم يصح اعلاته (نقض مدنى ٢٠ فبراير ١٩٦٩ مجموعة النقش ٢٠ - ٢٥٧ - ٢٥).

إذ يرسم قانون الرافعات ما قد يتطلبه عند التنفيذ على عقار في يد حائز أو

في يد كفيل عينى، بينما جاء قانون الحجز الادارى خلوا من هذه التفرقة ، فاجراءات الحجز العقارى فيه توجه إلى المدين مالك العقار، ولو كان كفيلاً عينيا أو حائزا (وهو من تلقى ملكية عقار مثقل بتأمين عينى بعقد مسجل قبل تسجيل التنبيه بنزع الملكية (في الحجوز القضائية) (م ٢١١/ / مرافعات) ، أو قبل تسجيل محضر الحجز في الحجوز الإدارية التي توقع وفاء لدين غير ممتاز، أو قبل الحجز الإدارى العقارى الذى يوقع وفاء لدين مشمول بحق امتياز عام) . كما توجه إليه، ولو لم يكن حائزا على المعنى المتقدم ، بأن يكون قد تلقى ملكية العقار بعد تسجيل الحجز أو بعد ذات الحجز إذا كان قد تم اقتضاء لدين مشمول بحق امتياز عام . ومن هناك جاءت عبارة المادة ، ٤ عامة توجب توجيه الإجراءات إلى واضع اليد آيا كانت صفته ، أى ولو لم تكن له صفة تبرر وضع يده وتسرى في حق الحاجز . ومثل هذا الشخص قد يوصف بأنه مختصب أو يرتكب غشا نحو القانون (أحمد أبو الوفا ~ ص ١٩٧٧).

أحكام النقض:

۱۹۹۸ - متى كان يبين أن اعلان الطاعنة بالتنبيه بالاداء وإنذار الحجز ومحضر الحجز سلم فى معمل العقار إلى والدها وإلى وكيلها رغم أن الإعلان وجه إليها باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة للاطيان موضوع الحجز ولم يسلم الإعلان إلى واضع البد على المقار. وأغفل مندوب الحاجز إثبات عدم وجوده فى محضر الحجز وإتخاذ ما أوجبه عليه القانون من إجراء وكان لا يكفى لاعلان المدين فى محل المعقار تسليم ووقة الاعلان إلى قريب أو وكيل إنما يجب الانتقال إلى للوطن الاصلى ولا يجوز لمندوب الحاجز أو يسلمه إلى القريب أو

الوكيل إلا إذا لم يجد المدين في موطنه الأصلى واثبت ذلك في حينه وهو ما لم يحصل في اعلان الطاعنة بالتنبيه والإنذار بالحجز بما يترتب عليه البطلان. فإن الحكم المفعون فيه إذا خالف هذا النظر وقضى برفضه الدعوى ببطلان اجراءات الحجز الإدارى على الأطيان محل الحجز فإنه يكون مخالف للقانون (نقض مدنى جلسة ٢٨ / ١٧ / ١٧ / ١٩٧٢ الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٣٧ق).

١٩٩٩ - اعلان التنبيه بالأداء وانذار الحجز - بطلان:

متى كان يبين ان اعلان الطاعنة بالتنبيه بالاداء وانذار الحجز ومحضر الحجز سلم فى محل العقار الى والدها أو إلى وكيلها رغم أن الأعلان وجه اليها باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة للاطيان موضوع الحجز، ولم يسلم الاعلان الى واضع اليد على العقار، وأغفل مندوب الحاجز اثبات عدم وجوده فى محضر الحجز واتخاذ ما أوجيه عليه القانون من أجراء وكان لا يكفى لإعلان المدين فى محل العقار تسليم ورقة الاعلان الى قريب أو وكيل وأنما يجب الانتقال إلى الموطن الاصلى، ولايجوز لمندوب الحاجز أن يسلمه إلى القريب أو الوكيل الا اذا لم يجد المدين فى موطنه الأصلى واثبت ذلك فى حينه وهو ما لم يحصل فى أعلان الطاعنة بالتنبيه والانذار والحجز ثما يترتب عليه البطلان، فإن الحكم الملمون فيه أذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى ببطلان أجراءات الحجز الادارى على الاطيان محل الحجز فاته يكون مخالفا للقانون.

(نقض مدني ١٩٧٨/ ١٢/ ١٨ - مجموعة النقض ٢٣ ص ١٤٩١).

١٢٠٠ اعلان الحجز - الاعلان لواضع اليد - بطلان الإعلان :

مفاد نصوص المواد ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن اعلان التنبيه بالأداء والأنذار بحجز العقار واعلان محضر الحجز يجوز تسليمهما إلى واضع اليد مهما كان صفته وسواء كانت حيازته للعقار كاملة بنية التملك أو عارضة لسبب وقتى معلوم باعتباره حائزا بالفعل يرتبط مع صاحب العقار في شان هذا الحجز برباط يفترض معه وصول الصورة فعلا إلى المدين إذا سلمت الى الحائز في محل العقار وهو استثناء اجازه قانون الحجز الإداري بدلا من الاصل المقرر في قانون الرافعات من وجوب تسليم الأعلان الي الشخص نفسه أو في موطنه الاصلى؛ فلا يكون مندوب الحاجز مكلفا بالبحث عن هذا الموطن والتوجه اليه لإجراء الاعلان وإنما يكون مكلفا بأن يخاطب شخص واضع البدعلى العقار وان يذكر في ورقة الاعلان على مقتضى الاحكام المقررة في قانون المرافعات اسم هذا الشخص وصلته بالعقار، وإذا هو لم يجده أثبت ذلك بمحضر الحجز ويجب عليه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة السابعة الواردة في باب حجز المنقولات من قانون الحجز الإداري أن يسلم نسخة من محضر الحجز الي مأمور القسم أو البندر او العمدة أو الشيخ الذي يقم الحجز في دائرة اختصاصه مم تعليق نسخة أخرى في الاماكن المنصوص عليها في فقرتها السابقة، ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان، فإذا هو لم يخاطب واضع اليد او اغفل اثبات صفته واتخاذ الاجراء الذي أوجبه القانون فان الاعلان يكون باطلا. (نقض مدني ١٩٧٢/١٢/٢٨ -مجموعة النقض ٢٣ ص ١٤٩١).

(£+) 5ala

١ • ١ ٧ -- حجز اداري على عقار - الاعلان في شخص واضع اليد:

التنفيذ الادارى على العقار يبدأ باعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة الى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد عليه مهما تكن صفته، يتضمن تنبيها باداء الدين المنفذ به وانذارا بحجز العقار في حالة عدم الاداء. وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار الحجز الى كل واحد منهم ومخالفة هذا الاجراء يترتب عليه البطلان. (نقض الى كل واحد منهم ومخالفة هذا الاجراء يترتب عليه البطلان. (نقض

٢ • ٧ - اعلان الحجز لشخص واضع اليد -- ما يشترط لصحته:

إنه وان كان النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الادارى على أن ويبدأ التنفيذ على المقار باعلان يوجهه مندوب الحاجز الي المدين صاحب العقار في شخص واضع الهد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيها بالاداء وانذارا بحجز العقاره بما يفيد أن المشرع لم يلتزم – في شأن اعلان ورقة الحجز – بكل القواعد العامة الواردة بالمادتين ١١، ١٢ من قانون المرافعات السابق – والواجب التطبيق – واكتفى في ذلك باعلان المدين في شخص واضع اليد أيا كانت صفته الا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن كلا من المذي تواجده في المكان الذي تم فيه الاعلان وصلته بالمطلوب اعلانها وما أذا كان يقيم معها من عدمه وهر ما يتضمن أن الاعلان قد خلا من بيان أن المعن اليه – وهو غير المدين – هو واضع اليد، فأن الحكم أذ رتب البطلان على ما قرره بشأن الاعلان يكون قد قام

(1+) āslq

صحيحا علي ما يحمله ولا يعيبه ما تزيد فيه بشأن وجوب اثبات بيانات آخرى في الاعلان غير تلك التي أوجبتها المادة ٤٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥. (نقض ٢٧/٤/ ١٩٧٠ - الجموعة ٢٦ ص ٨٢٥).

٣ • ٢ - حجز اداري - من يعلن باجراءاته العقارية :

الذي يحكم اجراءات الحجز والبيع الادارين ليس التشريع الضرائيي، وأنما القانون قد القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الاداري واذا كان هذا القانون قد الوضع في المادة ٤٠ وما بعدها اجراءات التنفيذ على العقار وحدد الاشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون بالتالي طرفا فيها وكان مشترى العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن ابطال الاجراءات في هذه الحالة لن يحقق له الا مصلحة مادية لا تكفي لقبول الدعوى ما دامت لا تستند الى حق يحميه القانون. ولا يجدى الطاعن تمسكه، بأن المصلحة المحتملة تكفي اذا كان الغرض من الطلب الاحتماط لدفع ضرر محدق، لان هذا النمى بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة الى حمايته. (نقض ٢١/١/١٠) المجموعة

«يقوم مندوب الحاجز بتوقيع الحجز بعد مضى شهر على الأقل من تاريخ اعلان التنبيه والاتذار والا اعتبر الحبجز كأن لم يكن ويجوز توقيع الحجز قبل المحاد المذكور إذا طلب المدين ذلك. ويوقع الحجز بحضور شاهدين ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح لمساحة العقار وتحديده وتثمينه.

ولمندوب الحاجز الحق فى دخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوضعه ووصف مشتملاته وله ان يستحصب من يعاونه فى ذلك ولا يجوز منعـه من الدخـول لأداء هذه المأمـورية. وعلى جــهــات الادارة تمكينه من أداءمأموريته عند الاقتضاءه.

التعليق:

٤ • ١٢ - توقيع الحجز على العقار بمعرفة مندوب الحاجز:

طبقا للمادة ٤١ من قانون الحجز الادارى محل التعليق يوقع مندوب الحاجز المحجز على العقار بعد مضى شهر على الاقل من تاريخ التنبيه والانذار، ما لم يطلب المدين توقيع الحجز قبل هذا الموعد. فإذا وقع الحجز قبل انقضاء هذا الميعاد بغير رضاء المدين اعتبر كان لم يكن.

ولم يحدد المشرع الموعد الاقصى لتوقيع الحجز على العقار، بل تركه للجهة المحاجزة تقدره إداريا بحسب الظروف، أى بعد تميين موقع العقار ومراجعته بالشهر المقارى والبحث في السجلات العقارية عن الحقوق العينية والتصرفات المشهرة (المذكرة الايضاحية). وقد انتقد البعض مسلك المشرع بشأن عدم تحديد

حد اقصى لتوقيع الحجز، باعتبار أن ذلك يخل بما يلزم للمدين من ضمانات كما انه بالنسبة للجهة الحاجزة مدعاة الى عدم المسئولية فى تأخير اتخاذ اجراءات المجز العقارى بمد توجيه التنبيه بالدفع والانذار بالحجز العقارى، خصوصا وأن التعليمات لم تحدد مواعيدا محددة لتوقيع محضر الحجز خلالها (كرم صادق بند ٣٤٧).

وينص القانون على أنه إذا تم الحجز في خلال شهر من التنبيه اعتبر كان لم يكن ويحتسب هذا الميعاد تطبيقا لنصوص قانون الرافعات بالشهر وفق التقويم الميلادي، وتراعى في بدايته ونهايته ما قروه القانون في هذا الصدد.

والجزاء المتقدم لا يتعلق بالنظام العام، وعلى المدين اذن التمسك به قبل التكلم في الموضوع وقبل الرد على الاجراءات بما يمين اعتبارها صحيحة. (احمد ابو الوفا - ص ٩٧٤).

ويتم الحجز بان ينتقل مندوب الحاجز الى موقع العقار المراد حجزه بحضور شاهدين، ومع جواز الاستمانة عند الاقتضاء بأحد من أهل الخبرة او مساح لمسع العقار وتحديده وتثمينه.

وتوقيع محضر الحجز في موقعه - موقع العقار المراد حجزه - هو من الاجراءات الجوهرية التي يترقب البطلان جزاء عدم مراعاتها (قارن فتحي والي رقم ٢٦٤)، ولهذا يتطلب القانون ان يصحب مندوب الحاجز معه شاهدين، ليشهدا على انتقاله الى موقع العقار، ومعاينته له لوصفه ولوصف مشتملاته ولتثمينه في النهاية . . وكيف يتم تثمين العقار دون معاينته . . الخ . كما ان ذكر مكان الحجز هو من البيانات الجوهرية في محضر الحجز.

وتجيز المادة ٤١ دخول مندوب الحاجز العقار لجميع البيانات المادية اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته. وله ان يصحب معه من يعاونه في ذلك من أهل الخبرة، سواء بقصد قياس المساحات او بقصد تشمين العقار لبيعه ككل او لتجزئته... الخ.

فوفقا للمادة ٤١ حجز ادارى يوقع الحجز بحضور شاهدين (انظر المادة ٤ حجز ادارى) ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بواحد من أهل الحبرة او مساح لمساحة العقار وتحديده وتشمينه (المادة ٤١ /٣ حجز) ولمندوب الحاجز الحق في دخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته، وله ان يستصحب من يعاونه في ذلك، ولا يجوز منعه من الدخول لاداء هذه المامورية وعلى جهات الادارة تمكينه من اداء ماموريته عند الاقتضاء (المادة ٤١ /٤ حجز ادارى).

١٢٠٥ - مقدمات ثلاث لتوقيع محضر الحجز العقاري: تحقيق ملكية العقار وتحديد العقار وتثمين العقار:

قبل إعلان محضر الحجز العقارى للمدين يلزم استيفاء ثلاثة اركان جوهرية فيه، تضاف بياناتها الى البيانات السابق توضيحها فى التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز، وتدرج جميعها فى محضر الحجز الذى يوجه للمدين. (كرم صادق بند ٣٤٤ وبند ٣٤٠ ـ ص ٣٩٧ ـ ص ٤٠١).

(أولا) تحقيق الملكية العقارية:

يتم تحقيق الملكية العقارية من واقع الشهادات المقارية وصور العقود المتعلقة بها ومراجعة هذه الشهادات مع بيان المكلفات القديمة والحديثة. وتطلب الشهادات العقارية من مكتب الشهر العقارى والتوثيق المتهادة في المختص، بطلب من أصل وثلاث صور، موضحا به الاسم المطلوب عنه الشهادة في كل حالة اسما ثلاثيا مع توضيح اللقب، وإذا كان الاسم لاجنبي وجب كتابته بالحروف اللاتينية والعربية معا،ويذكر بالطلب عنوان العقار المطلوب عنه التصرفات مع بيان الشياخة أو البلدة والقسم أو المركز الواقع في نطاقه، ويذكر تكفة العقار إذا كان مكلفا.

ويراعي لبحث الملكية ان تطلب شهادات عقارية عنها عن المدة التي يواها الحاجز لازمة لاستيفاء بحث الملكية، وهي تكون آكثر تحقيقا للغرض فيها إذا كسانت عن المدة من تاريخ تلقى المدين للملكية. حستى تاريخ انذاره بالحجز، ويفضل ان لا تقل مدة العلب عن عشر سنوات، حتى تظهر من الشهادة أي قبود على العقار لم تسقط بمضى هذه المدة المقررة لسقوط القيود التي لم تجدد على العقار (مادة ٤٣ شهر عقارى).

فإذا كان المدين متوفى وورثته أحياء، تطلب الشهاد عنه حتى تاريخ وفاته وتطلب شهادة أخرى باسم الورثة من تاريخ وفاته الى تاريخ طلب الشهادة، فإذا كان من الورثة من توفى بعد وفاة المورث قصرت المدة التى تطلب عنها الشهادة الثانية بالنسبة له حتى تاريخ وفاته، ويطلب شهادة ثالثة عن ورثته حتى تاريخ الطلب.

وإذا كان المدين قد تلقى الملكية بالميراث، وجب طلب الشهادة عن المورث حتى تاريخ وفاته، وتطلب شهادة اخرى عن المدين من تاريخ وفاة مورثه الى تاريخ الطلب.

(£1) Bain

وإذا كانت الملكية قد انتقلت الى المدين بتصرف معروف تاريخه، طلبت شهادة ثانية شهادة أولى عن المتصرف من بدء المدة حتى ثاريخ التصرف، وطلبت شهادة ثانية عن المدين المتصرف له اعتباراً من تاريخ التصرف حتى تاريخ الطلب.

وإذاء أهمية تحقيق لللكيةالعقارية في إعمال الحجز العقارى، إستلزمت مصلحة الضرائب ورود الشهادات العقارية وتحقيق الملكية،قبل تسجيل اجراءات الحجز العقارى (كتاب الضرائب رقم ١٠١ - ٢/٧ بتاريخ ٩ إبرايل سنة ١٩٥٧).

ويقضى المنشور الفنى رقم ٢ / ١٩٥٦ للشهر العقارى تحت البند سادسا بأن تسلم الشهادات العقارية التي تطلبها الجهات الحاجزة، في خلال عشرة ايام من تاريخ قيد طلبها.

ثانيا: تحديد العقار وبيان مساحته:

يجوز اتمام عملية تحديد العقار بمعرفة مندوب الحاجز شخصيا على مسئوليته، كما يجوز اتمامها بمعرفة أهل الخبرة.

۱- تحديد العقار بمعرفة مندوب الحاجز: تنص المادة ٤/٤١ حجز على التالي:

 ولمندوب الحاجز الحق في دخول المقار للحصول علي البيانات اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته، وله أن يستصحب من يعاونه في ذلك ولا يجوز منعه من الدخول لاداء هذه المأمورية، وعلى جهات الإدارة تمكينه من اداء مأموريته عند الاقتضاء. وفى هذا التحديد يتحمل الحاجز على مسئوليته ما يترتب على الخطأ فى التحديد أو ما يترتب على الخطأ فى المتحديد أو ما يترتب على الخطأ فى المساحة، ثما يعرض الحجز للبطلان، لذلك يفضل فى جميع الحالات ترك التحديد والمساحة للاخصائيين من أهل الخبرة.

٣- تحديد العقارومسحه بمعرفة أهل الخبرة: تنص المادة ٢ / ٤ حجز ديجوز عند الاقتضاء الاستحانة بواحد من أهل الخبرة او مساح لمساحة العقاروتمديده فيجوز أن يكون هذا التحديد بمعرفة أحد الخبراء الحكوميين او غيرالحكومين، الذي يكلف خصيصا لاداء التحديد الطلوب.

والتحديد الرسمى العام – ما تقوم به ماموريات الشهر العقارى بالاشتراك مع الاقلام الهندسية كل في حدود اختصاصه – ويكون طلب التحديد (طلب الشهر) محررا لها من ثلاث صور متطابقة (مادة ٧ ومابعدها من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى)، ويوضح بطلب الشهر اسم المدين والمبالغ المطلوبة ونوعها وتاريخ استحقاقها، واسم صاحب التكليف ورقم المكلفة، واسم واضع اليد، وعنوان العقار بالتفصيل، ومساحته من واقع المكلفات، إذا كان ارضى زراعية، ويوقق مع الطلب رسم كروكى للعقار، يحرره مندوب الحاجز بقدر امكانياته في التحديد، وذلك للاسترشاد به في معرفة موقع العقار وحدوده.

ويستحق عن هذا الطلب رسما قدوه ماثة قرش لحساب مامورية الشهر العقارى المطلوب منها، بالاضافة الى الدمغة على الاتساع المستحقة على الطلب، ويراعى إرفاق اقرار من الجهة الحاجزة بقبول خصم قيمة هذه الرسوم مع طلب الشهر

مادة (٤١)

لإمكان قبوله،وفي حالة الاستعجال فإنه تحصل رسوم تعادل الرسوم المقررة وذلك طبقا للقانون رقم 170 لسنة 1907.

٣- أثر الخطأ في التحليد على سلامة اجراءات الحجز: إنه تطبيقا لفتويين نجلس الدولة مؤرخين ٦ ديسمبر ١٩٥٨ و ١٩٥٨ يناير سنة ١٩٦١ وصادرين لمسلحة لاموال المقررة تحت رقم ١٤٠ - ١٠ و إن الخطأ في نمرة المسلحة لا يوجب الغاء إجراءات الحجز العقاري إذا كانت الحدود المساحبة النابئة للمقار سليمة وأنه يكتفي عندئذ بتصحيح الخطأ.

ولكن في الغرض العكسى - إذا كان رقم القطعة في البيانات المساحية سليما بينما الحدود غير سليمة، أو كانت المساحة المحجوز عليها غير سليمة، فإن الامر يقتضي إلغاء اجراءات الحجز من أساسها وإعادتها من جديد، بالمحدود والمساحة السليمة.

ويجوز للاقلام الهندسية المختصة ان تطلب من مندوب الحاجز مرافقة المحتصين بها للارشاد عن العقار للطلوب تحديده، وذلك إما على الحرائط المساحية لديها، أو على الطبيعة بالانتقال إلى العقار المطلوب تحديده.

وكذلك تطلب الأقبلام الهندسية مندوب الحاجز إزالة أى تعرض من صاحب العقار أو من أى ذى شأن وقت تحديد العقار، وعندئذ يجوز اتخاذ اجراءات التحديد بالاستعانة بالقوة اللازمة من رجال الشرطة. (كرم صادق – ص 20.3).

(ثالثا) تشمين العقار:

يجوز تشمين العقار المتخذ فيه إجراءات الحجز بمعرفة مندوب الحاجز أو بمعرفة أهل الخبرة. فينبغى على مندوب الحاجز بتحديد الثمن الاساسى وفقا للفرة الاولى من المادة ٣٧ مرافعات، اذ تقرر المادة ٤١٤ مرافعات فى التنفيذ على العقار ان مباشر الاجراءات يحدد الشمن الاساسى وفق ما تقرره الفقرة الاولى من المادة ٣٧ مرافعات ولا ما يمنع من اعمال هذا النص فى الحجز الادارى، دون ان يشرتب ثمة بطلان على الخالفة. فإذا تحدد هذا الثمن يأقل من الواجب تحديده عملا بالمادة بعد / ٣٧ مرافعات، فان المزايدة كفيلة بزيادته، وإذا تحدد باكثر منه استفاد الحاجز والمدين على السواء. (احمد ابوالوفا – بند ٥٤ ص ١٧٥).

فينص البند ٥٧ من تعليمات الضرائب، وكذلك البند ٣ من تعليمات التأمينات بأن تقدر العقارات المبنية المكلفة بمعدل العوائد مجردة من أية إضافة ويلاحظ أنه يشترط لصحة بيع حصة شائعة، أن يكون المشترى عالما بأنه يشترى حصة شائعة وراضيا عن شرائها بالسعر الذي يتقدم به في المزاد.

ولا يلتزم الحاجز بفرز الحصة الشائعة المبيعة للمشترى باعتبارها شائعة، ويكون للمشترى إذا أراد فرزها، أن يسلك المسلك القضائي العادى لتقسيم العقار او بيعه إذا تعذرت القسمة.

وإذا تمذر تجزئة العقار الذي يفيض ثمنه عن المستحقات والمصروفات المروض نظيرها للبيع، فإنه يتم البيع في العقار كله (مادة ٢/٥٦ حجز).

(£1) Sala

ويشترط لذلك أن يكون المقار محجوز عليه كله ومملوك للمدين المتخذ ضده الاجراءات (كرم صادق - ص ٤٠١).

١٣٠٩ - تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٤٨ لسنة
 ١٩٩٨ بشأن تصفية الحجوز العقارية:

مع مراعاة ما ورد بالتعليمات التنفيذية رقم ١ لسنة ١٩٨٢، رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥ بشان مراجعة وتصفية الحجوز العقارية.

ونظرا لما لوحظ من وجود العديد من حالات الحجوز العقارية موقعة منذ عدة سنوات ولم يتخذ بشانها اى إجراءات ولم تسفر عن تحصيل المستحقات الضريبية المحجوز بشانها مما يفقد هذه الحجوز مصداقيتها.

يتعين على المأموريات البناع الآتى:

 المعنوم شعب التحصيل بالماموريات باجراء حصر شامل للملفات الموقع بشانها حجوز عقارية واجراء تسويات شاملة في هذه الملفات لتحديد المستحقات الضربية حتى آخر سنة تم عليها الربط تحديدا دقيقا.

۲- يراعى اعمال حكم المادة رقم ٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالحاق الثمار بالعقار المحجوز عليه بتوقيع الحجوز التنفيذية تحت يد مستاجرى العقار او واضعى اليد ومتابعتها متابعة دقيقة مع اعمال حكم المادة رقم ٥١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

٣- العمل على وضع برنامج زمنى لتصفية هذه الحجوزوحث للمولين على
 سداد المستحقات الضريبية وفي حالة عدم الاستجابة للسداد يتعين على

مادة (١١)

الماموريات سرعة اتخاذ اجراءات البيع الفعلى للعقارات المحجوز عليها مع اتخاذ الاجراءات القانونية للنشر والإعلان عن البيع بالطرق التي حددها القانون.

على المناطق الضريبية متابعة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة والانتهاء من ذلك في موعد غايته ١٩٩٩/٦/٣٠.

تحريرا في: ١٩٩٨/١٢/١٥.

ويحرر محضر الحجز ويعلن إلى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات وتوضح فيه البيانات النصوص عليها في المادة (• ٤) ومساحة العقار المجوز وثمنه الأساسي».

التعليق:

١٢٠٧ - تحرير محضر الحجز العقارى وبياناته وإعلانه:

وفقا للمادة ٤٢ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - يحجز العقار إداريا بتحرير محضر حجز وإعلانه إلى المدين. ويتم هذا وذلك بواسطة مندوب الجهة الحاجزة. ويجب أن تنقضى مدة شهر على الاقل بين اعلان التنبيه والانذار بالمجز وبين يوم توقيع الحجز. ويجوز توقيع الحجز قبل هذا الميعاد إذا طلب المدين ذلك. فإذا وقع الحجز قبل انقضاء هذا الميعاد بغير وضاء المدين اعتبر الحجز كان لم يكن (١١ ٤ / ١ حجز ادارى). والمقصود هو بطلان الحجز، ذلك أن الحجز لمعمل اجرائي لا يكون صحيحا ما لم يتم في الميعاد الذي ينص عليه القانون. والحجز الذي تم قبل انقضاء شهر من الإنذار يعتبر لذلك باطلا ولا يمكن القول بانه يعتبر كان لم يكن . فهذا التكبيف يفترض أن عملا قد تم في ذاته صحيحا، واعتبر كان لم يكن بعد تمامه . وبطلان الحجز لعدم القيام به في هذا الميعاد بنعلق بمصلحة المدين، فله وحده التمسك به . كما أنه يزول بالنزول عنه صراحة أو ضمنا.

ویجب لصحة الحجز أن يوقع بحضور شاهدین. (٤١ /٣ حجز اداری) وقد مضت الاشارة الى ذلك.

pică (Y3)

وبوجب القانون ان يتضمن محضر الحجز البيانات التي يجب ان تنضمنها ورقة التنبيه والانذار، ولكن هذا المحضر يجب لكي يؤدى الغاية منه ان يتضمن بعض البيانات الاخرى. (فتحى والى - بند 204 ص ٢١٤ و ٧١٥) وتكون بيانات محضر الحجز كالآتي:

۱- تاريخ توقيعه.

 ٢- بيان الجهة الحاجزة واسم مندوبها ولقبه ووظيفته. واسم المدين ولقبه ووظيفته او مهنته وعنوانه.

٣— صورة من أمر الحجز وبيان المالغ المطلوبة للجهة الحاجزة، ووصف العقار محل الحجز وصفا دقيقا، ونحيل في تفصيل هذه البيانات الى ما تقدم بشان التنبيه والانذار بالحجز. ولكى يستطيع مندوب الحاجز وصف العقار ومشتمالاته، تخوله المادة ٤١ / ٤ حجز ادارى الحق - دون إذن من القاضى - في دخول العقار. وله الحق في ذلك من أهل الحبرة. ويمكن أن يكون منهم مساحة العقار وتحديده.

٤ - تحديد ثمن العقار ويقوم مندوب الحاجز بهذا التحديد. ويجوز له عند الاقتضاء الاستحانة بخبير. ويغتبر هذا هو الثمن الاساسى الذى تبدأ به المزايدة وفقا للمادة ٥٦ حجز إدارى (٥٣ حجز ادارى). ويلاحظ أنه رغم أن مندوب الجهة الحاجزة هو الذى يحدد الشمن الاساسى إلا أن قانون الحجز الادارى لم يضع أى جزاء على مبالغة للندوب في تحديده. فالجهة الحاجزة لا تلتزم بالشراء بالثمن الاساسى عند عدم تقدم من يشترى بهذا الثمن. (انظر مادة ٥٨ حجز ادارى).

(£Y) 534a

يزداد الراغبون في الشراء فيباع العقار بشمن اكبر، فإن له أن يجزئ العقار الى صفقات، وعندئذ عليه أن يبين في محضر الحجز ما يتعلق بكل جزء على حدة من حيث مساحته وحدوده، كما يذكر الثمن الاساسي لكل صفقة (٥٢ حجز إداري).

وبالنسبة لبيان الشمن الأساسى أنه سبق لمصلحة الضرائب أن رأت أن التغيير في أثمان العقارات الذي ينبني على تغيير العوائد، لا يترتب عليه بطلان محاضر الحجوز، طللا أن الذي أجرى التغيير في العوائد هو الجهة الرسمية المختصة التي تملك هذا الحق قانونا (كتاب الضرائب رقم ١٠٢ – ١/٧ ج ٤ بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩).

وقد خالف البعض وجهة النظر هذه ورأى أن الثمن المقدر في محضر الحجز غير قابل للتعديل بناء على إرادة الجهة الحاجزة، ولو كان ذلك بسبب تعديل الضريبة العقارية أو بسبب آخر، لان هذا القياس داخلى خاص بالحاجز ولا علاقة للممول أو الغير به، أو لان اجراءات الحجز والبيع مرتبطة بمحضر الحجز المعلن للممول اللدين والمعلن للدائنين والمسجل على العقار والمنشور عنه بالوقائع المصرية، والمعقود به جلسات بيع عقارية، مما لا يدع محلا لتعديل قيمة العقار المقدرة في محضر الحجز، بناء على تعديل الضريبة العقارية المربوطة على العقار (كرم صادق بند ٣٤٦).

ومع ذلك يرى صاحب هذا الرأى وجوب تعديل قيمة العقار المحجوز، بمحاضر خاصة اثباتا لهذا التعديل، وذلك في حالة الزيادة أو النقص في طبيعة العقار، كنان يكون البناء المحجوز عليه قد هدم وصار أرضا فضاء أو أرضا

مادة (۲۱)

زراعية، أو يكون العكس بان يكون البناء المحبور أصلاقد أضيفت إليه تحسينات في هذه العقارات بالقيمة المسينات في هذه العقارات بالقيمة المقدرة أصلا للعقار على أساس عوائد لا توصل إلى القيمة التقديرية المناسبة للعقار.

ويعلن محضر التعديل للمدين ولجميع من استازم القانون اعلائهم بمحضر الحجز. وذلك بالكيفية المحددة أصلا لأعلائهم بمحضر الحجز العقارى، على أن يسجل هذا المحضر إذا كان محضر الحجز العقارى الأصلى نما يتطلب القانون تسجيله.

وينبغى ملاحظة أنه فى حالة البناء الجديد على الأرض الفضاء، أو المضاف على البناء الاصلى بطبقات آخرى، يلزم اتخاذ اجراءات عقارية جديدة على الجزء المستجد أو المضاف، وذلك لإمكان اتخاذ اجراءات البيع فى العقار باكمله (عبد المنعم حسنى - بند ٣٩٥ - ص ٥٦٠ وص ٣١٥).

هذا التحديد لاوم البيع وساعته، وهذا التحديد لازم لان محضر الحجز يعلن للمدين ولذوى الشان، ولا يوجه البهم اعلان خاص بالبيع. وهم أصحاب مصلحة في العلم بهذا اليوم بصفة خاصة. ويجب أن يراعي في تحديد هذا اليوم الوقت اللازم لإعلان محضر الحجز وشهره، وما يلزم لإجراءات النشر عن البيع. فوفقا للمادة ٥٣ حجز إدارى يباع العقار بعد مضى شهرين وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز أو شهره حسب الاحوال.

٦ - بيان ما قام به مندوب الحاجز من الإجراءات وما لقيه من العقبات أو
 الاعتراضات اثناء الحجز.

(£Y) **Sala**

٧ ـ اسم كل من الشاهدين وعنوانه وتوقيع كل منهما على محضر الحجز.
 ٨ ـ توقيع المندوب الذي أجرى الحجز.

ولم يوجب القانون تحرير محضر الحجز في موقع المقار، ولهذا فإنه يمكن تمريره في اي مكان وبصفة خاصة في مقر الجهة الحاجزة.

وفقا للمادة ٤٣ حجز إدارى بعلن محضر الحجز ٥ . . إلى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات، لدى المدين (فتحى والى- بند ٢٠٥ ص ٧١٦).

ويجب أن تتضمن ورقة الإعلان بيانات محضر الحجز وبصفة خاصة بيان المبالغ المطلوب حجزها وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار المحجوز ومساحته وثمنه الاساسى (مادة ٤٢ حجز إدارى). كما يجب أن يعلن محضر الحجز خلال الميعاد الذى نص عليه القانون وهو أربعون يوما من تنبيه المدين وانذاره، وإلا اعتبر الحجز كان لم يكن.

ويلاحظ أنه يكتفى باعلان محضر الحجز للمدين مالك العقار في شخص واضع اليد عليه أيا كانت صفته .

فقانون الحجز الإداري قد ارتاى تيسيرا لجهة الإدارة أن يكون اعلانها للمدين الهجوز على عقاره لشخص واضع اليد عليه أيا كانت صفته.

ويلاحظ أن تاريخ محضر الحجز هو تاريخ اعلان للمدين بالكيفية المقررة في المادة ٤٢، ما لم يضطر مندوب الحاجز إلى اعملان المدين بالمحضر في

(£Y) Sala

موطنه الأصلى، إذا لم يجد في مقر المال المجوز من يصح اعلانه به (اي صاحب الصفة في هذا الصدد - أي ذات شخص واضع اليد).

اما بالنسبة إلى آثار الحجز العقارى، فتارة يرتب القانون بضعها من تاريخ توقيع محضر الحجز، وتارة يرتبها من تاريخ اعلانه للمدين، وتارة يرتبها من تاريخ تسجيله، حسب نوع الاثر، وحسب طبيعة الحق الذي يتم الحجز الإداري اقتضاء له، وما إذا كان محتازا أو غير محتاز.

ولا مجال للجدل الفقهى فى هذا الصدد، إزاء النص القانونى الصريع، ولا مجال أيضا للإحالة إلى القواعد العامة فى الحجوز القضائية ما لم يوجد نص فى قانون الحجز الإدارى (1حمد أبو الوقا - ص 9٧٦).

أحكام نقض وفتاوي مجلس الدولة:

٨ • ١ ٢ - جزاء مخالفة اجراءات اعلان الحجز الإدارى العقارى

التنفيذ الإدارى على المقاريبدا بإعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة إلى المدين صاحب المقار في شخص واضع الهد عليه مهما تكن صفته ويتضمن تنبيها باداء الدين المنفذ به وانفارا بحجز المقار في حالة عدم الأداء. وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار الحجز إلى كل واحد منهم. ومخالفة هذا الاجراء يترتب عليه البطلان. (نقض

١٢٠٩ - الخطأ في تحديد العقار وبيان مساحته. أثر ذلك على الحجز الإدارى:

(EY) Sale

ومن حيث أن الخطأ في نمرة القطع المساحية لا يوجب الغاء اجراءات الحجز العقارى إذا كانت الحدود المساحية الثابتة للعقار سليمة وانه يكتفي عندئذ بتصحيح الخطأ.

ولكن فى الفرض العكسى - إذا كان رقم القطعة فى البيانات المساحية سليما بينهما الحدود غير سليمة - أو كانت المساحة المحجوز عليها غير سليمة فإن الأمر يقتضى الغاء اجراءات الحجز من أساسها واعادتها من جديد بالحدود والمساحة السليمة (فتوى إدارة التشريع بمجلس الدولة لوزارة المالية ١٩ يناير ١٩٦١).

۹۲۹ - تحديد قانون الحجر الإدارى لإجراءات التنفيذ على العقار والاشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفاً فيها. مشترى العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء. طلبه إيطال الإجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية وهى والمصلحة المحتملة لا تكفى لقبول الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحميها. (نقض ۱۲/۲۳/ ۱۹۹۳ طعن رقم ۳۰۷۵ لسنة ۲۲ ق).

(£T) 534e

دلمندوب الحاجز أن يعين على العقارات حارسا أو أكثر ، ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الحائز .

ولمندوب الحاجز تكليف الحارس تأجير العقار المحبوز، كما له أن يتخذ في بيع ما قند يوجد به من محصول وثمار الاجراءات الخاصة بحجز المنقولات.

وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيـه بدون أجر إلى أن يتم بيعه،.

التعليق :

١٣١٩ - حراسة العقار الحجوز وبيع محصوله وثماره وبقاء المدين ساكناً فيه بدون أجر:

واضح من نص المادة ٣٤ من قانون الحجز الإدارى – محل التعليق – انه لم ياخذ قانون الحجز الإدارى بالمبدأ الذى تنص عليه المادة ٧٠ ٤ / ١ مرافعات من أنه إذا كان العقار المحجز إغير مؤجر اعتبر الهجوز عليه حارسا بقوة القانون. بل تنص المادة ٣٤ / ١ حجز إدارى على أن هلندوب الحاجز أن يمين على العقارات حارسا أو آكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المائك أو الحائزة . فإذا لم يعين حارس على العقار إذا كان العقار ، بقى المقار محجوزا بغير حراسة . وعادة يعين حارس على العقار إذا كان معدا للاستغلال . وسواء عين المدين حارسا أو لم يعين، فإنه إذا كان ساكنا في المقار يبقى رغم الحجز ساكنا فيه يدون اجرة (مادة ٣٤ /٣ حجز إدارى) بدافع المشفقة به . وهو نفس ما تنص عليه المادة ٧٤ /٣ مرافعات بالنسبة للحجز الشفقة به . وهو نفس ما تنص عليه المادة ٧٤ /٣ مرافعات بالنسبة للحجز

(ET) Sala

القضائى . ولهذا هنا أيضاً فأنه إذا كان العقار ارضا زراعية ، فللمدين المالك الذى يزرع العقار الصول منه على الثمار اللازمة لميشته هو وعائلته (فتحى والى بند ٤٦٣ ع ٧١٩).

وإذا كنان الحارس هو المدين ، فالأصل أن له بيع ثمرات العقار الملحقة به متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة (٢٠٤ / ١ مرافعات) . ولكن لمندوب الحاجز أن يقوم هو مباشرة ببيع ما قد يوجد في الأرض من محصول أو ثمار . وعليه عندئذ أن يتبع الأجراءات التي ينص عليها قانون الحجز الإدارى بالنسبة لبيع المنقولات المحجوزة إداريا . (٣٠ / ٢ حجز إداري) .

وإذا تراخى الحارس - مدينا أو غير مدينا - فى تأجير العقار المجوز فلمندوب الحاجز تكليفه بتأجير العقار (٣٧ / حجز إدارى). فإذا لم يمتثل ، فلم عزله وتعيين حارس بدله يقوم بهذا . ولكن ليس لمندوب الحاجز نفسه القيام بهذا التاجير. وتعتبر الأجارة التى يعقدها الحارس تافذة متى كانت من أعمال الإدارة الحسنة.

فإذا لم يعين حارس على العقار، فإن لمالك العقار حق تاجيره. ولكن نفاذ اجارته يخضع للقيود التى تنص عليها المادة ٤٠٨ مرافعات (فتحى والى - ص ١٩٠ وص ٧٢٠).

وقد اجازت المادة ٤٣ – محل التعليق – لمندوب الحاجز أن يتخذ في بيع ما قد يوجد به من محصول وثمار الإجراءات الخاصة بحجز المنقولات كما ذكرنا آنفا.

(1Y) Sala

كما كفلت الفقرة الثالثة من المادة محل التعليق للمدين الساكن في العقار ان يبقى ساكنا فيه بدون أجرة إلى أن يتم بيعه . وقد قيل بسريان هذا الحكم بالنسبة لمالك العقار الذي يستغل عقاره بنفسه ، فإن الحجز يبقى على استغلاله بدون أجرة ، وذلك طبقا للقواعد العامة ، وباعتبار أن الحجز لا يخرج العقار عن ملك المدين (كرم صادق ص ٣٥٩).

ولكن الراجع أن القاعدة أن أثر الحجز يمتد إلى ايرادات العقار المحجور وثمراته باعتبارها من ملحقات العقار محل الاجراءات ، وإذا كان المشرع قد خرج على هذه القاعدة ، فاجاز للمدين الساكن في العقار أن يبتى ساكنا فيه بدون أجرة إلى أن يتم بيعه ، فإن هذا الاستثناء يجب أن يفسر في أضيق الحدود، ومن ثم لا يجوز أن يقاس عليه حالة المالك الذي يستغل عقاره بنفسه . هذا بالاضافة إلى أن الحكمة من تقرير هذا الحكم – وهي كفالة ايواء المدين وعائلته - تنتفى في الحالة التي يقوم فيها المدين باستغلال عقاره. (عبد المنعم حسنى – بعد ٤٠٢)

ويشهر محضر الحجز العقارى الذى يوقع لدين من الديون المستحقة غير الديون المتازة بمكتب الشهر العقارى الختص على نفقة المجوز عليه ٥.

التعليق :

١٢١٧ - إشهار محضر الحجز العقارى الموقع لدين غير ممتاز:

طبقا للمادة ٤٤ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - يجب شهر محضر الحجز الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام. وهذا يتمشى مع القواعد العامة ، فإذا تصرف المدين في عقاره فالعبرة التصرف الاسبق في الشهر. وبالتالى تسرى تصرفاته التي شهرت قبل تسجيل محضر الحجز ، بينما تلك التي شهرت بعد هذا التسجيل لا تسرى في حق الحاجز أو الراسي عليه المزاد.

اما الحجوز التى توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة ، فلا حاجة لشهرها ، ما دام القانون المدنى لا يوجب شهر هذه الحقوق الممتازة ، عملا بالمادة ١٩٣٩ منه التى تنص على أن «المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق اخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والاوامر الصادرة في هذا الشأن . وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية » (احمد أبو الوفا – بند ٥٧ ص

وما دام القانون لا يوجب شهر الحقوق الممتازة ، ويمنح صاحبها ، مع ذلك ، حق تتبع الأموال المثقلة بالامتياز في آية يد كانت ، ويمنحه حق الافضلية على اي حق آخر ، يكون من المنطقى الا يوجب قانون الحجز الادارى تسجيل محضر الحجز على تلك الأموال . ومما لا شك فيه أن هذه القاعدة المقررة فى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى منتقدة لانها تخالف القاعدة العامة التى توجب لترتيب حقوق عقارية شهرها عملا بقانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولانها تضر بحسنى النية الذين قد يقومون بترتيب حقوق عقارية لهم على عقار بعد التحقق من ملكيته تحقيقا كاملا ، ثم يتضع بعدئذ أن العقار قد حجز عليه حجزا غير مشهر ضمانا لدين عام على العقار غير مشهر ، ولم يكن فى الإمكان أن يصل ألى علمهم كل هذا ، خاصة وأن ذات اجراءات الحجز العقارى قد لا تصل إلى علم المدين المحجوز عليه ، لما اجازه قانون الحجز الإدارى من اعلائه بالحجز فى طمع المدين المحقور عليه ، لما اجازه قانون الحجز الإدارى من اعلائه بالحجز فى شخص واضع اليد على العقار على ما قدمناه تعليقا على المادة ، ٤ (يراجع شخص واضع اليد على، حسنى رقم ، ٢٣ كرم صادق رقم ٣٥٣).

وهذا ما حدا بمصلحة الضرائب - في تعليماتها في ١٩٥٥ / ١٢/٣٠ وفي وعدا المحدود العقارية اشهارا لحقوقها ورعاية لحقوق العمر المحدور العقارية اشهارا لحقوقها ورعاية لحقوق الخير المتعاملين مع الممولين ، لكى يكون على علم بما يثقل العقار من حقوق امتياز عليه . وإنما يلاحظ أن مصلحة الضرائب ، هي وحدها دون غيرها من الجهات التي قررت ما تقدم . وأن هذا الذي قررته لا يقيدها فتملك العدول عنه والرجوع إلى ما تقرره المادة ٤٤ من قانون الحجز الإدارى . وأهم من هذا وذلك فان لمصلحة الضرائب عدم الاعتداد بتصرفات المحول المشهرة قبل تسجيل محضر الحجز.

ففي التنفيذ القضائي على العقار حماية للغير يجب الا يحجز العقار الا

باجراء مشهر. ولكن قانون الحجز الادارى - تفليبا لمصلحة الجهة الإدارية الحاجزة - لم ياخذ بهذا الاتجاه بصفة مطلقة بل اجرى تفرقة بين نوعين من الحجوز العقارية (مادة ٤٤ حجز إدارى):

(أ) الحجز الذي يوقع وفاء لدين غير تمتاز: يجب ان يشهر محضر الحجز بمكتب الشهر العقارى الذي يتبعه العقار أخجوز وإذا وقع العقار في دائرة اكثر من مكتب ، وجب شهر الحضر في كل مكتب منها . ويتم الشهر بتسجيل الحضر وفقا لقانون الشهر العقارى ، بناء على طلب الجهة الحاجزة . وتكون مصاريفه على نفقة المدين.

(ب) - الحجز الذي يوقع وفاء لدين ممتاز: لا يلزم تسجيل محضره. والمقصود بالدين المستاز الدين المضمون بحق امتياز عام يقرره القانون لهذا الدين. فلا يشمل ذلك الدين المضمون برهن أو حق اختصاص أو حق امتياز خاص. وعلة اعفاء الدائن صاحب حق الامتياز العام من تسجيل محضر حجزه أنه في الأصل ليس في حاجة لقيد حقه في الامتياز ليتتبع عقار المدين في أي يد تكون. على أنه حماية للغير، تجرى بعض الجهات الإدارية عملا على اجراء شهر خاص محاضر حجوزها التي توقعها وفاء لديونها الممتازة امتيازا عاما. ومن هذه مصلحة الضرائب (عبد المنعم حسني بند ٢٣٠ ص ٥٨٤) على أن هذا التسجيل الخاص الذي يجرى دون الزام من القانون لا يكون حقا للمحجوز عليه ولا ترتبط به اثار الحجز التي يرتبها القانون من خطة شهر محضر الحجز عندما يلزم شهره (فتحي والى – بند ٤٦١) ص ٢١٧).

مادة (١٤)

١٢١٣ - تعليمات لمصلحة الضرائب بعدم تخويل حق التتبع لدي الغير:

جاء بالتعليمات التفسيرية رقم (٤) الصادرة في ١٦ /٤ / ١٩٦٦ في شأن عدم تحويل الإمتياز العام المقرر لمصلحة الضرائب على أموال مدينيها حق تتبع الموالهم تحت يد الغير . أن المصلحة تخلص إلى تقرير المبادىء التالية والعمل بها .

۱ - ديون الضرائب القررة بمتقضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٨٣٩ ، ٩٩ لسنة ١٤٣٩ لسنة ١٩٩٠ لسنة ١٩٤٩ تدخل في عداد الديون الممتازة العامة التي لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع وفقا لحكم المادة ١١٣٤ من القانون المدني.

٢ - حقوق الإمتياز العقارية الخاصة الضامنة لمبالغ مستحقة للخزانة العامة هي وحدها التي تخول حق التتبع تحت يد الغير كما هو الحال في ضرائب الاطيان والمباني وضرائب التركات المقررة بالقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٧.

٣ - حقوق الإمتياز العامة المقررة لديون مصلحة الضرائب على الوضع السالف بيانه وإن لم تكن في حاجة إلى الشهر وفقا لحكم المادة ١١٣٤ من القانون المدنى وحكم النقض المشار إليه إلا أنه رعاية للغير ممن يتعاملون مع الممولين المدنيين سارت المصلحة في تعليماتها السابقة على إشهار تلك الحقوق وما تتبعه من ضرورة تسجيل الحجوز العقارية فور توقيعها.

٤ - على الماموريات حفظا لحقوق الخزانة الاسراع في تسجيل وشهر محاضر الحجز على العقار فور توقيعها وفقا لما ورد في تعليمات الحجز الإداري وكل تقصير في تنفيذ ذلك يعرض المتسبب للمسئولية.

(مشار إلى هذه التعليمات كاملة في موسوعة الضرائب في مصر المرجع

مادة (١٤٤)

السابق احمد حمدى عبد العظيم وآخرين ص ٥٥٥ وما بعدها) ويلاحظ أن هذه التعليمات لا تمنع المصلحة من التمسك بنص المادة ٤٤ حجز إدارى والعمل بها.

فتاوى مجلس الدولة :

\$ ٢ ١ ١ - لا حاجة إلى شهر حق الامتياز الذى قرره القانون لدين الضريبة وبالتالى فليس ثمة ضرورة لاعادة شهر ما سبق تسجيله ، ما دام فى مقدور مصلحة الضرائب أن خفذ بدينها فى أى وقت بالطريق القانونى على أموال المدين جميعها التى يقع عليها حق الامتياز وهو حق لم يقيده القانون بمدة معينة.

انه في القانون المدنى الجديد ، ازاء صراحة نص المادة ١٩٣٤ لم يعد ثمة حاجة إلى شهر حق الامتياز الذى قرره القانون لدين الضريبة ، سواء تم هذا الشهر بالقيد أم بالتسجيل ، وبالتالى فليس ثمة ضرورة لاعادة شهر ما سبق تسجيله – ما دام في مقدور مصلحة الضرائب أن تنفذ بدينها في أى وقت بالطريق القانوني على اموال المدين جميعما التي يقع عليها حق الامتياز ، وهو حق لم يقيده القانون بمدة معينة على اختلاف الحال في القانون الفرنسي (طبقا لنص المادة ١٩٢٠ من قانون الضرائب الفرنسي يكون للحكومة حق امتياز لنسبة للضرائب المباشرة قبل أي امتياز آخر لمدة سنتين فقط تبدان من تاريخ تنفيذ الورد ، ويقتصر الامتياز على منقولات المدين دون عقاراته).

على آنه ليس ثمة ماتع من أن تجرى المسلحة على ما أتبعته من قبيل حماية الغير ، ومن هذا القيام بتجديد التسجيل كل عشر سنوات ، إلى أن تستوفى المسلحة كامل حقوقها ، ويكون قيامها بهذا الاجراء لا بناء على نص ملزم أنما رعاية للغير عن يتعاملون مع المعولين. (فتوى مجلس الدولة رقم ١٩٥/ ١٦/ ٣٢/ وفي مادق ٤٠٥/ ١٠/ ٥٠).

ديترتب على اعلان المدين أو الحائز بمحسر الحجز الموقع على العقار وفاء لديون ممتازة ، كما يترتب على تسجيل محضر الحجز الموقع على العقار وفاء لمستحقات أو ديون أخرى ، الحاق ايرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ الاعلان في الحالة الأولى ومن تاريخ التسجيل في الحالة الثانية لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة .

التعليق:

١٢١٥ - الحاق الايرادات كالأجرة والثمار بالعقار المحجوز:

وفقا للمادة ٤٥ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - تعتبر الثمار محجوزة بحجز العقار اداريا ، دون حاجة لاى اجراء آخر. وقد حددت المادة ٤٥ حجز ادارى لحظة اعتبار العقار محجوزا على النحو السابق بيانه بالنسبة لعدم نفاذ التصرف . فهو بالنسبة للحجز الموقع وفاء لديون ممتازة يعتبر محجوزا منذ اعلان المدين أو الحائز بمحضر الحجز . وبالتالى تعتبر الثمار ملحقة بالعقار منذ تاريخ هذا الاعلان . أما بالنسبة للحجز الموقع وفاء لديون غير ممتازة ، فلا يعتبر العقار محجوزا إلا من تاريخ تسجيل محضر الحجز . ولهذا فان الثمار لا تلحق بالعقار ألا منذ هذا التسجيل .

ويكون الحاق الثمار شاملا للثمار الطبيعية وايرادات العقار (الاجرة). ولا تلحق إلا الثمار عن المدة التي تلى حجز العقار (اعلان محضر الحجز أو تسجيله حسب الاحوال). وينطبق هنا نفس القواعد المتبعة بالنسبة للحجوز القضائية ، فالثمار الطبيعية تعتبر محجوزة عن المدة التي تلى الحجز فإذا كانت الثمار في حاجة إلى ستة أشهر لكى تنتجها الأرض ، ومضت ثلاثة أشهر قبل الحجز ، فإن

مادة (63)

الثمار تقسم مناصفة بين المدين المحجوز عليه والحاجزين . فلا تعتبر محجوزة الا نصف الثمار .

ونفس الأمر بالنسبة للاجرة التى ينتجها العقار المؤجر. فهى تعتبر محجوزة يوما بيوم. فإذا حجز على العقار في منتصف الشهر، كانت الأجرة عن الايام حتى تاريخ الحجز من حق المدين. أما تلك عن المدة اللاحقة للحجز فهى من حق الحاجزين. فإذا قبض المحجوز عليه هذه الاجرة الملحقة بالعقار، فإنه يعتبر بقوة القانون حارسا عليها ومستولا عنها قبل الحاجز. أما إذا لم يقبضها، فإن للجهة الحاجزة حجزها تحت يد المستاجر بإجراءات الحجز الإدارى على ما للمدين لدى الفير. ولا يلزم إخبار المحجوز عليه بهذا الحجز. (فتحى والى - بند ٤٦٥ - ص

القاعدة العامة في هذا الشان ان الايرادات او الشمار لاتلحق بالعقار الا اذا كانت باقية على ملك المدين في الوقت المحدد قانونا للالحاق فلو خرجت عن ملكه قبل ذلك لما لحقت بالعقار. فإذا كان الدين المحجوز من أجله بمتازا يكون الإلحاق من تاريخ اعلان محضر الحجز.

وإذا كان الدين المحجوز من أجله ماديا تلحق ايرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ تسجيل محضر الحجز وفي الحالتين يتم الإلحاق بغير حاجة الى إتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات التنفيذ وتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة ويكون حكم توزيع هذه الإيرادات أو تلك الشمار حكم توزيع ثمن العقار نفسه. ومعنى إلحاق الثمار بالعقار انها تصبيع جزءا منه وتاخذ حكمه رغم انها في الأصل منقول، فهي تعتبر محجوزة تبعا لحجز العقار بقوة القانون دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات مستقلة لحجزها، كما انها توزع مع ثمن العقار المتحصل من بيعه بالمزاد العلنى وبذات الطريقة التي يوزع بها الشمن، فيضضل في التوزيع الدائنون ذوى التأمين الحاص سواء كان امتيازا أو اختصاصا أو رهنا على الدائنون العاديون من الشمار أو قيمتها إلا بعد أن يستوفى الدائنون المعاديون من الثمار أو قيمتها إلا بعد أن يستوفى الدائنون الممتازون حقوقهم، وإذا تزاحم الدائنون الممتازون فإن الاولوية عند توزيع الثمن تكون حسب درجاتهم ومرتبتهم.

وحكمة إلحاق الثمار بالعقارهي أن يتوافر للدائنين اكبر مبلغ ممكن هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى فإنه لو تركت الثمار للمدين دون اعتبارها محجوزة تبعا لحجز العقار فإن المدين سوف يسعى إلى إطالة الإجراءات ليتمتع بالثمار المول مدة ممكنة قبل أن يفقد العقار ولذلك فإن إلحاق الثمار بالعقار يؤدى إلى عدم تشجيع المدين على إثارة المنازعات وتعطيل إجراءات التنفيذ، ومن ناحية ثالثة فإن إلحاق الثمار بالعقار يؤدى إلى دفع ما يعود على الدائن الممتاز من ضرر بسبب طول مدة إجراءات التنفيذ، (عبد الباسط جميعى – ص ٢٦٠، نبيل عمر بند ٢٥٧ ص ٢٦٠، نبيل عمر للدائن المباشر فرعية الإجراءات ان كان دائنا عاديا على إطالة هذه المدة بإثارة منازعات ومسائل فرعية تؤخر سير التنفيذ بأمل الإفادة من المتسار العقار بين جميع الدائنين بدون تمييز الدائنين الممتازين منهم.

ولكن ينبغي ملاحظة أنه إذا كان من أسباب إلحاق الشمار بالعقار منع الغمرو

عن الدائن الممتاز فليس معنى ذلك أن الشمار لا تلحق بالعقار إلا فى حالة وجود دائنين حاجزين ممتازين، بل أن الشمار تلحق بالعقار أيا كانت صفة الدائنين الحاجزين أي سواء كانوا عاديين أم ممتازين، لان إلحاق الشمار بالعقار أثر من آثار التنفيذ على العقار وتسجيل تنبيه نزع الملكية وليس أثرا لوجود تأمين خاص، ولذلك فإنه إذا لم يوجد دائنون ممتازون فإن الشمار أو قيمتها توزع بين الدائنين العادين قسمة غرماء.

والشمار التي تلحق بالعقار إما أن تكون ثمارا مادية أو مدينة، والثمار المادية قد تكون طبيعية وهي تتمثل فيما تنتجه الأرض من ثمار دون تدخل الإنسان، كالأشجار أو الأعشاب البرية التي تنمو بدون تدخل الإنسان، وقد تكون الثمار المادية مستحدثة بفعل الإنسان كالمحصولات الزراعية، أما الثمار المدينة فهي الاجرة والإيرادات المستحقة عن العقار.

وقد ذهب رأى إلى ان الحاق الايرادات والشمار بالعقار، لا يجنى الحاجز آثاره الا إذا أظهر ارادته فى ذلك صراحة أو ضمنا، بأن يعين حارسا على العقار، أو ان يقوم بنفسه بالاستيلاء على الايرادات أو الثمار. أو يقوم بالتنبيه على المدين أو مستأجرى عقاره بتوريد الإيرادات اليه. وذلك باعتبار أن هذا الحق قد منح من القانون للحاجز، فللحاجز الذى منح له الحق أن لا يتمسك به (كرم صادق بند ٢٥٨).

ولكن هذا الرأى يجعل الحاق ايرادات العقار وثماره معلقاً على محض ارادة الجهة الحاجزة. وذلك نتيجة تخالف معنى الاحاق وهو أن يكون حكم توزيع الايرادات والثمار التى تلحق بالعقار حكم توزيع ثمن العقار نفسه فالهدف من الالحاق اذن قد يكون ضاراً بمصلحة الجهة الحاجزة لو لم تكن مستحقاتها ممتازة ولو قيل بجمل الإلحاق معلقًا على إرادتها فسوف تمتنع قطمًا عن إظهار رغبتها في ذلك لما يترتب عليه من افادة الدائنين المتازيين وتقدمهم عليها في قبض تلك الإيرادات والثمار الملحقة (عبد المنعم حسني - بند ٤٠٩ ص ٧٧٥).

١٢١٦ - استثناءات من قاعدة الحاق الايرادات والثمرات بالعقار:

ثمة استثناءات لا تلحق عند توافرها الثمار والإيرادات بالعقار، وقد ذكرنا انه يترتب على العقار فاء لديون انه يترتب على العقار وفاء لديون عملى العقار وفاء لديون عملى العقار وفاء لمستحقات الوقد كما يترتب على تسجيل محضر الحجز الموقع على العقار وفاء لمستحقات أو ديون أخرى. الحاق إيرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ الاعلان في الحالة الاولى ومن تاريخ التسجيل في الحالة الثانية، لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة الا أن هناك بعض الحالات يزول فيها هذا الاثر وهي حالات ثلاث:

أ - الحالة الأولى: التصرف في الايرادات أو الثمار قبل تاريخ الالحاق:

القاعدة في هذا الشان أن الشمار أو الأيرادات لا تلحق بالعقار الا إذا كانت باقية على ملك المدين في الوقت المحدد قانونا للالحاق (عبد الحميد أبو هيف بند الممد كرجت عن ملكه قبل ذلك لما الحقت بالعقار. وعلى ذلك فبيع المحصول قبل جنيه يكون صحيحا اذا كان ثابت التاريخ قبل ميعاد الالحاق، ولو تم الجني بعذ هذا الميعاد وبشوط أن يكون من قبيل الادارة الحسنة ولا يشوبه تدليس (احمد أبو الوفا بند ٣٠٠) وبالنسبة للشمار المدنية أي الايرادات. وقد أشارت إليها المادة 2 حجز اداري وموف نعلق عليها بعد قليل.

مادة (63)

ب - الحالة الثانية: الحجوز التي قد توقع على الثمار أو الايرادات:

يلاحظ أن القاعدة آنه إذا وقع دائن عادى حجزاً على المحصولات قبل جنيها أو أذا أوقع حجز ما للمدين لدى الغير على أجرة العقار تحت يد مستاجره. ثم شرع في التنفيذ على العقار وأعلن المدين أو الحائز بمحضر الحجز وفاء لديون ممتازة أو سجل الحجز وفواء لديون أخرى، فإن هذا الحجز أو ذلك لا يغير شيئا من الاوضاع القانونية المترتبة على اعلان محضر الحجز أو تسجيله، ولا ينشىء لمن أوقعه أفضلية خاصة، ولا يتساوى مع من لهم امتياز بحكم القانون (أحمد أبو الدان ند ٢٠١).

جـ - الحالة الثالثة: الرهن الحيازي الذي قد يقع على العقار:

جدير بالذكر أن القاعدة أنه أذا رهن المدين العقار رهنا حيازياً ثم شرع في التنفيذ عليه وأعلن محضر الحجز للمدين أو الحائز و تم تسجيله، فأن ثمار العقار تلحق به لمصلحة الدائن المرتهنين رهنا رسميا أو يستحقها الدائن المرتهن حيازياً بحسب تقدم تاريخ قيد الرهن الحيازى (أحمد أبو الوفا بند ٢٠٣) ويستحقها الدائن صاحب حق الامتياز في جميع الاحوال (المادة الرفا بند ٢٠٢) مدنى (عبد المنعم حسنى - بند ٤١١ ص ٥٧٨ وص ٥٧٩).

۱۲۱۷ - المقسصود (بالحسائز) الذى أشسارت إليسه المادة 80 مسحل التعليق :

يلاحظ أن المادة ٤٥ محل التعليق أشارت إلى ١٥ لحائز، وجعلت من تاريخ اعلانه بمحضر الحجز الموقع على العقار وفاء لديون محازة، ميعادا لالحاق ايرادات العقار المحجوز وثمراته به لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة. ويختلف المعنى المقصود بلفظ و واضع اليد و فى المعنى المقصود بلفظ و واضع اليد و فى المادتين و 2 عجز. فبينما المقصود بواضع اليد كل شخص تكون له على المعتور موضوع الاجراءات مجرد حيازة مادية .. قانونية أو غير قانونية - نجد أن المحائز يختلف تماماً عن هذا المعنى. وقد عرف القانون المدنى فى الفقوة الثانية من المادة ، ١٠٥ الحائز بانه و كل من انتقلت اليه باى سبب من الاسباب ملكيه العقار الجارى نزع ملكيته أو أى حق عينى آخر عليه قابل للرهن، دون أن يكون مسئولا مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن و وبالتطبيق لهذا النص يمكن الرجاع الشروط التى يجب توافرها فى الشخص لكى يعتبر حائزا الى ما ياتى:

1 – ان تنتقل إليه ملكيه العقار أو أى حق عينى ينتقص من هذه الملكيه ويمكن بيعه بالمزاد العلنى استقلالا كحق الانتفاع وحق الرقبة، يستوى فى ذلك ان يكون السبب تصرفا قانونيا بعوض أو غير عوض (أسيوط الكلية ١٢ / ٣/ ١٣ م ١٩٣٨ – المحاماة ١٨ ص ٩٣٦). وفقط يتعين أن تكون الملكية أو الحق العينى المتفرع عنها قد انتقلا إلى الحائز عن طريق تصرف صحيح صادر من مالك العقار. وقد قضى تطبيقا لذلك بأنه إذا كان حائز العقار لم يتلق الملكية من المدين فلا يعتبر حائزا. (نقض ٨ / ٣ / ١٩٥٦ – مجموعة النقض ٧ ص ٣٠١ – ما يلى بند ٤٥٤).

ب -- ان يكون السند الناقل للملكية أو للحق العينى المتفرع عنها مسجلا فى الاحوال التى يجب فيها التسجيل، لأنه بغير التسجيل لا ينتقل الحق (نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ - مجموعة النقض ١٧ ص ١٩٨٥)، ويكون للدائن أن ينفذ على العقار متجاهلا ما يكون قد ورد عليه من تصرفات غير مسجلة، ولا يلزم أن يكون المتصرف إليه قد وضع يده على العقار (وهنا يبدو الفرق واضحاً بين الحائز وواضع اليد) لان الهم هو انتقال الملكية وليس وضع اليد.

جـ ان يكون من انتقل الهه العقار اجنبيا عن الدين المنفذ به (انظر مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في ٢٥ عاماً - رقمي ١١، ١٢ ص ٤٧٠ وص ٥٨١ وص ٥٨١).

إذن لا يقصد بالحائز هنا واضع البد على العقار كما قد يفهم ذلك من المعنى العام للحيازة، ولكن يقصد به كل شخص آلت إليه ملكية العقار بعقد مسجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وكانت ملكية هذا العقار محملة بحق عينى تبعى نافذ في مواجهة الغير، دون أن يكون من آلت إليه ملكية العقار مسئولا مسئولا مسئولة شخصية عن هذا الدين ففي هذه الحالة يكون لصاحب التامين البيني أن ينفذ على هذا العقار في يد الحائز بما له من حق التبع.

فصورة التنفيذ على العقار تحت يد الحائز اذن أن يكون العقار مرهونا رهنا رسميا أو مرتبا عليه حق اختصاص أو امتياز، ثم تنتقل ملكيته إلى غير المدين الراهن، ثم يشرع بعدئذ الدائن المرتهن أو صاحب حق الاختصاص أو الامتياز في إجراء التنفيذ بوجب حقه في تتبع العقار (أحمد أبو الوفا - إجراءات التنفيذ بند ٩٠٣ ص ٧٤٠)، فلا يعتبر الدائن المرتهن رهنا حيازيا حائزا في حكم هذه المادة كذلك لا يعد حائزا من يستند في اكتساب الحق العيني على العقار إلى التقادم لانه ليس تعسرفا قانونيا أو من يستند إلى تصرف لم يصدر من المدين المنزوعة ملكيته أو إلى تصرف صورى إذا ثبت صوريته.

مادة (10)

إذ يشترط لكي تتوافر صفة الحائز بالمعنى المقصود هنا في مجال التنفيذ العقاري ان تتوافر الشروط الآتية:

أ - أن يوجد حق عينى تبعى على العقار كالرهن أو الامتياز أو الاختصاص
 وأن يشهر هذا الحق ليكون نافذا في مواجهة الغير.

ب - ان تنقل ملكية العقار بعد شهر الحق العينى التبعى إلى شخص آخر، او ان ينتقل حق عينى آخر خلاف حق الملكية بشرط أن يكون هذا الحق العينى ام ان يجوز رهنه على استقلال وبالتالى بيعه بالمزاد مستقلا، أما إذا كان الحق العينى الما لا يجوز رهنه وبيعه على استقلال فلا يعتبر من تلقاه حائزا، ونتيجة لذلك فإن من يتلقى حق انتفاع على العقار يعتبر حائزا أما من يكتسب حق ارتفاق على العقار لا يعتبر كذلك، ومن يكتسب حقا عينيا تبعيا على العقار لا يعد

جـ يجب أن يكون التصرف الناقل لحق الملكية أو أى حق عينى آخر مما يجوز رهنه على استقلال، قد ثم تسجيله قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، لأنه إذا كان التصرف قد ثم تسجيله بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فإنه لا يكون تصرفا نافذا.

د - الا يكون من انتقلت إليه ملكية العقار أو أى حق عينى آخر مما يجوز
 رهنه على استقلال، مستولا شخصيا عن الدين، كان يكون أحد المدينين
 المتضامنين مع مالك العقار فى الدين المضمون بالرهن مثلا.

مادة (10)

أحكام نقض ومحاكم أخرى:

١٢١٨ - يشترط في الحائز أن يكون قد تلقى الملكية من المدين:

اذا كان حائز العقار المرهون لم يتلق الملكية من المدين بل تلقاها عن غير طريقه سواء آكان ذلك بطريق الشراء من آخر أو بطريق وضع البد المدة الطويلة المحسبة للملكية فالا على الدائن المرتهن اذا هو لم ينذره أن يتخذ اجراءات نزع الملكية في مواجهته عملا بالمادة ٢٩٧ مدنى مختلط التي تحكم واقعة الدعوى. (نقض ٨ / ٣ / ٥ م ١ - مجموعة النقض ٧ ص ٣٠١)

١٢١٩ - الحائز الذي يقتضي اعلانه باجراءات الحجز العقارى:

وحيث أنه بالنسبة لاساس الاشكال الاول وهو اعتبار المستشكل حائزاً قد استقر الفقه والقضاء على أن الحائز هو المالك. وقد عرفته المادة ١٠٦٠ / ٢ من القانون المدنى بأنه ومن انتقلت اليه بأى سبب من الاسباب ملكية هذا العقار أو العنون المدنى بأنه ومن انتقلت اليه بأى سبب من الاسباب ملكية هذا العقار أو اى حق عينى اخر قابل للرهن المنسمون بالرهن اى أن يكتسب ملكية العقار أو أى حق عينى عليه قابل للرهن (يراجع عرفه في التقنين المدنى الجديد الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٥ ص ٢٧٠) والحائز الذى يجب على المدائن المنفذ أن يتخذ بالنسبة له الاجراءات الحاصة من اعلان الانذار وتسجيله هو بحسب المادة ٢٦٦ مرافعات، من آل الميه المقار بعقد مسجل مي تسجيل التنبيه (راجع رمنى سيف ص ٢٤٣ بند ٢٩٤) ولا يعتبر تسجيل صحيفة الدعوى ناقلا للمملكية أو لحق عينى قابل للرهن (راجع ولا يعتبر تسجيل صحيفة الدعوى ناقلا للملكية أو لحق عينى قابل للرهن (راجع كذلك القضاء المستعجل محمد عبد اللطيف ص ٣٠٨ بند ١٤٥) (حكم محكمة ميت غمر الجزئية ١٩ / ١ / ١٩٥١ ـ الخاماة ٣٨ ص ٣٠٨ بند ١٤٥).

دالوفاء بالإيجار الذى لم يؤد للمالك المدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز أو بعده يبرىء ذمة المستأجر من هذا المبلغ قبل المالك أو الحائز إذا أداه الحاجز ويعتبر الإيصال المسلم له من الحاجز بمثابة ايصال من المالك أو الحائز نفسه.

ولا يعتد بالمبالغ المؤداة مقدما للمالك أو الحائز فيما زاد في الأراضي الزراعية على إيجار سنة وفي العقارات المبنية على ثلاثة أشهر، أما المبالغ المؤداه مقدمًا في حدود هذه المدة فيعتبر اداؤها صحيحا ما لم يكن ذلك غشا وتدليساه.

التعليق:

الأجرة وصوالتها مقدماً: طبقا للغقرة الأولى من المادة ٤٦ من قانون الحجز الأجرة وصوالتها مقدماً: طبقا للغقرة الأولى من المادة ٤٦ من قانون الحجز الإدارى -- محل التعليق -- فإن والوفاء بالأيجار الذى لم يؤدى للمالك المدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز أو بعده يبرىء ذمة المستاجر من هذا المبلغ قبل المالك أو الحائز إذا أداه للحاجز. ويعتبر الأيصال المسلم له من الحاجز بمثابة أيصال من المالك أو الحائز نفسه، ويلاحظ أنه رغم أن هذا النص يتحدث عن والأيجار الذى لم يؤدى .. قبل تاريخ الحجز أو بعده، فأنه يجب تفسير هذه العبارة على أساس الايجار الذى عن المدة قبل ألحجز (فتحى والى - بند ٢٥ ك ص ٢٧١). الإيجار الذى عن المدة قبل الحجز الى الحناجز لانه ايجار لم يلحق بالعقار فليس للمستاجر أن يدفع هذا الإيجار الى الحناجز لانه ايجار لم يلحق بالعقار كثار لحجزه، ولم يعجز عليه حجزا مستقلا من الجهة الحاجزة فليس من حق الجهة الحاجزة على العقار اقتضاءه. أما عبارة وقبل تاريخ الحجز أو بعده، ولكن الجهة الحائين أن يكون عن المدة التاريخ الحجز أو الذى استحق بعده. ولكن يجب في الحائين أن يكون عن المدة التالية لتاريخ الحجز (فتحى والى -- الإشارة السابقة).

وقد ذهب رأى لا نؤيده إلى ال المادة ٤٦ فى فقرتها الأولى أجازت الوفاء بالإيجار الذى لم يؤد للمالك المدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز أو بعده للجهة الحاجزة وجعلت مثل هذا الوفاء مبرءًا لذمة المستاجر من هذا الإيجار قبل المالك أو الحائز، كما اعتبرت الإيصال المسلم له من الجهة الحاجزة بمثابة ايصال من المالك أو الحائز نفسه، وقد جاء هذا الحكم استثناء من القواعد العامة التي تقضى بأن الحجز لا يكون له أثر رجعى وقد كان التطبيق السليم لهذا الحكم يقضى بعدم الاعتداد بالوفاء الحاصل للجهة الحاجزة إلا بالنسبة للإيجار المقابل لمدة الانتفاع التاريخ الحجز، أما وقد أجازت الفقرة الأولى من المادة موضوع التعليق الوفاء يالإيجار الذي لم يؤد للمالك المدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز للجهة الحاجزة وجعلته مبرءًا لذمة المستاجر، فإنها تكون قد جعلت الحجز يشمل ايرادات العقار في وقت لم يكن فيه العقار محجوزا ومن هنا يبدو الخروج على القواعد العامة. (عبد المنحم حسنى - بند ٤١٨ ص ٥٩٣ وص ٥٨٤).

اما بالنسبة لمدى صحة المخالصة عن الاجرة وحوالتها مقدماً فقد نظمت ذلك الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - والملاحظ انه في الحجز القضائي لان الاجرة تعتبر محجوزة بحجز العقار، فإنه إذا قبض المؤجر الاجرة مقدما واعطى مخالصة بها، أو حول حقه فيها إلى آخر، فإن هذه الخالصة أو الحوالة لا تكون نافذة في مواجهة الحاجز إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل الحجز (مادة ٤٠٩ مرافعات)، ويستثنى من ذلك - كما قدمنا الخالصات والحوالات لمدة سنة. كما قدمنا أن الحوالة أو الخالصة لمدة تزيد عن ثلاث سنوات لا تكون نافذة - ولو كانت ثابتة التاريخ قبل الحجز - ما لم تكن مسجلة قبل هذا الحجز (أي قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية) أو قبل قيد حق المائن المرتهن الذي أعتبر طرفا في الإجراءات.

وقد أورد قانون الحجز الإدارى حكما خاصا بهذا الحجز في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ منه كالآتي وولا يعتد بالمبالغ المؤداة مقدما للمالك أو الحائز فيما زاد في الاراضى الزراعية على إيجار سنة وفي العقارات المبنية على ثلاثة أشهر. أما المبالغ المؤداة مقدما في حدود هذه المدة، فيعتبر أداؤها صحيحا ما لم يكن ذلك غشا أو تدليسا ٥. وبموجب هذا النص الخاص، بالإضافة إلى نصوص قانون المافعات.

(1) تكون الخالصة عن الأجرة المدفوعة مقدما، أو حوالتها، نافذة في مواجهة ذوى الشأن بالنسبة لأجرة سنة إذا كان العقار من الأراضى الزراعية، وثلاثة أشهر إذا كان من المبانى. ويكون الأمر كذلك ولو لم تكن الخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ قبل الحجز. ولا يمتنع نفاذها إلا إذا أثبت ذو المصلحة أن التاريخ الذى تحمله الخالصة أو الأجرة قد قدم غشا أو تدليسا، وعلى الدائن الثار ذلك الغش والتدليس بكافة طرق الإثبات المقررة.

(ب) إذا كانت المخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ قبل الحجز، فإنها تنفذ ولو كانت عن أجرة أكثر من سنة بالنسبة للأراضى الزراعية أو ثلاثة أشهر بالنسبة للمانى. وذلك تطبيقا للمادة ٩٠٤ مرافعات. ذلك أن المادة ٢/٤٦ حجز إدارى إنا تتعلق بالمخالصة أو الحوالة غير ثابتة التاريخ، ولا تحول دون تطبيق الحكم الوارد في المادة ٩٠٤ مرافعات بالنسبة للمخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ.

(ج) إذا كانت الخالصة أو الحوالة لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، فإنها لا تنفذ ما لم تكن مسجلة قبل تسجيل محضر الحجز، أو قبل قيد حق الدائن المقيد الذي اعتبر طرفا في الإجراءات. وذلك بالتطبيق للمادتين ١١ شهر عقاري و٤٦ - ٢/ ١ مدني (فتحي والي بند ٤٦٦ ص ٧٢٠ وص ٧٢١).

وقد ذهب رأى لا نؤيده إلى أنه لا مجال هنا لاعمال نص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات، وأن المبالغ المؤداة مقدما للمالك أو الحائز فيما يزيد على إيجار سنة في الأراضي الزراعية وثلاثة أشهر في العقارات المبنية، لا يعتبر أداؤها صحيحا بالنسبة للجهة الحاجزة إلا في حدود المدد الموضحة، ولو كانت ايصالاتها مسجلة أو ثابتة التاريخ وأن القول بأن المادة ٢ / ٢ حجز إنما تتعلق بالخالصة أو الحوالة غير ثابتة التاريخ، ولا تحول دون تطبيق الحكم الوارد في المادة ٤٠٩ مرافعات بالنسبة للمخالصات أو الحوالة ثابتة التاريخ، ومن ثم فإنه إذا كانت الخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ قبل الحجز فإنها تنفذ ولو كانت عن أجرة أكثر من سنة بالنسبة للأراضي الزراعية أون ثلاثة أشهر بالنسبة للمباني، فهذا القول وفقا لهذا الراي يحمل نص المادة ٧٥ حجز أكثر مما يحتمل، كما أنه يخصص نص المادة ٤٦ حجز دون دليل على التخصيص فالمادة ٧٥ تقصر أمر سريان أحكام قانون المرافعات على ما لا يتعارض مع أحكام قانون الحجز الإداري، والمادة ٣٦ تطلق العبارة فلا تفرق بين الخالصة أو الحوالة ثابتة التاريخ وتلك الغير ثابتة التاريخ، ولهذا يكون حكم المادة ٤٦ قد عرض لموضوع المسألة محل البحث ولا يكون هناك بالتالي محلا لتطبيق حكم المادة ٧٥ حجز إداري (عبد المنعم حسني - بند ١٩٩ ص ٥٨٥ وص ٥٨٦) ولكننا نرى إعسمال المادة ٩٠٩ مرافعات، فأعماله هو الاكثر عدالة وينبغى الاعتداد بالخالصة بالأجرة أو الحوالة الثابتة التاريخ أو المسجلة قبل الحجز ولو كانت عن أجرة أكثر من سنة بالنسبة للأراضي الزراعية أو ثلاثة أشهر بالنسبة للمباني. دلا ينفذ تصرف المدين أو الحائز على العقار الهجوز ولا ما يترتب عليه من رهن أو إختصاص أو إمتياز في حق الحائز ولا في حق الراسي عليه المزاد إذا كان التصرف أو ما رتبه المدين قد حصل شهره بعد تسجيل محضر الحجز على العقار وفاء لمطلوبات أو ديون أخرى لا امتياز لها.

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الوهن أو الإختصاص أو الإمتياز المشار إليه إذا قمام ذوو الشأن قبل اليوم المعين للبيع بإيداع المطلوبات والمصروفات المستحقة بأكملها حتى نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع خزانة الجهة الإدارية خزانة المحافظة أو المديرية التى يقع في دائرتها البيع مع إعلان المحافظ أو المدير بذلك فإن لم يحصل الإيداع قبل إيقاع البيع فلا يجوز لأى سبب . منح ميعاد للقيام به،.

التعليق:

١٢٢١ - عدم نفاذ التصرف في العقار المجوز إلا في حالة السداد:

طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الحجز الإداري - محل التعليق-

ولا ينفذ تصرف المدين أو الحائز على العقار المحجوز ولا ما يترتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز فى حق الحاجز ولا حق الراسى عليه المزاد إذا كان التصرف أو ما رتبه المدين قد حصل شهره بعد تسجيل محضر الحجز على العقار وفاء لمطلوبات أوديون آخرى لا امتياز لها. ووفقا لهذا النص فإنه:

أولا: يترتب على حجز العقار عدم نفاذ التصرف في العقار المحجوز. ويستوى أي نوع من أتواع التصرفات. ويسرى عدم النفاذ في مواجهة كل من

(£Y) Sala

الحاجز والراسى عليه الزاد. كما يسرى - رغم عدم النص - فى مواجهة الدائنين الذين اعتبروا اطرافا فى الإجراءات وفقا للمادة ٤٩ /٣ حجز إدارى. (فنحى والى - بند ٤٦٢ ص ٧١٨).

ثانيا: بالنسبة للتزاحم بين الحجز والتصرف، فرق القانون بين نوعين من الديون المحجوز من أجلها: فالديون التي يجب ان يشهر الحجز الموقع وفاء لها وفقا للمادة 22 حجز إدارى – أى الديون غير المضمونة بامتياز عام – العبرة بالنسبة لها ابالاسبقية في الشهر. فتسرى التصرف الذي يشهر بعد تسجيل محضر الحجز. وعلى العكس، لا يسرى التصرف الذي يشهر بعد تسجيل محضر الحجز اول كان له تاريخ سابق على تسجيل محضر الحجز. أما بالنسبة للحجوز التي توقع اقتضاء للديون المشمولة بحقوق امتياز عامة، فلا يسرى نص المادة لا ٤٧ أرادى. ويتعين لذلك الرجوع إلى القاعدة العامة في نفاذ التصرفات في مواجهة الغير. فتكون العبرة هي بثبوت التاريخ قبل الحجز، أي قبل تاريخ اعلان موجوب أن توجه اجراءات التنفيذ في مواجهة الحاجز، وإلا لم يكن نافذا. مع ملاحظة أن نفاذ التصرف لا يعني سوى وجوب أن توجه اجراءات التنفيذ في مواجهة المتصرف إليه إذا كان تصرفا ناقلا للملكية. ويستوى في كل ما تقدم أن يكون الحجز قد وقع على عقار للمدين أو للمائز (مادة ٤٧ أل العاري) (فتحي والى – بند ٢٦ ٤ ص ٧١٨ وص ٢١٨).

ويلاحظ أنه إذا زال الحجز بسبب الوفاء بالحق المحجوز من أجله، فإن التصرف الذي يكون قد حصل في العقار المحجوز على النحو المتقدم يكون نافذاً وبأثر رجعى. وقد نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة 2٧ محل التعليق بقولها ٥ ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز المشار إليه، إذا قام ذوو الشأن قبل اليوم المعين للبيع، بإيداع المطلوبات والمصروفات المستحقة باكملها حتى نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع خزانة الجهة الإدارية الحاجزة أو خزانة المحافظة أو المديرة التى يقع في دائرتها البيع، مع إعلان المحافظ أو المدير بذلك، فإن لم يحصل الإيداع قبل إيقاع البيع، فلا يجوز لاى سبب منح ميعاد للقيام به ٥.

وإعسالا لهذا النص فإنه يجب أن يودع مبلغ بوازى المطلوبات التى وقع الحجز الإدارى على العقار لاستيفائها وكذلك المصروفات المستحقة حتى نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع. وإنه إذا كان قد أشر على هامش قيود الدائنين أصحاب الحقوق العينية الموقعة على العقار المحجوز والمشهرة قبل توقيع الحجز الإدارى مقابل ديون ممتازة أو المشهرة قبل تسجيل الحجز الإدارى مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى بحصول اعلان هؤلاء الدائنين وفقا للمادة 2 عجز إدارى، فإنه يجب أن يشمل الإيداع ما يوازى حقوق هؤلاء الدائنين أيضا، إذ أنهم يصبحون من تاريخ التاشير بحصول اعلانهم أطرافا فى الإجراءات (مادة 2 عجز إدارى) (عبد المنعم حسنى – بند ٢٥ ع ٥٠٥ وص ٥٩٥).

ويترتب على تمام الإيداع تخصيص المبلغ المودع للوفاء بديون الحاجز ومن اعتبر طرفا في الإجراءات، كما يترتب عليه ايضا زوال الحجز عن العقار المحجوز وتحوله إلى المبلغ المودع (فتحي والى ص ٦٧٨).

أحكام النقض

١ ٢ ٢ ٢ - لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤، ٥٥ / ١، ٤٧ من القانون رقم

٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحجز الإداري أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإداري على العقبار الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام أما الحجوز التي توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز في الحالة الاولى واعلاته في الحالة الثانية الحاق ايراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أي تصرف في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الاحوال لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن مصلحة الضرائب الطاعنة قد اوقعت حجزا اداريا عقاريا على العقار موضوع النزاع بتاريخ ٣٠ /١٩٦٩ في مواجهة مالكه (البائع للمطعون ضدها الاولى) وذلك وفاء لدين الضريبة وقامت باعلان محضر الحجز كما سجلته بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٦٩ فإن عقد شراء المطمون ضدها الأولى الصادر لها من مالك العقار المحجوز عليه بشاريخ ٣ / ٤ / ١٩٧٤ والذي قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا المسجلة صحيفتها في ١٩٧٤/١١/٣ لا ينفذ في حق مصلحة الضرائب الحاجزة وهو ما يؤدي إلى عدم اعتبار المطعون ضدها الأولى مالكة لهذا العقار أو حاثزة له ومن ثم لا يكون لها أن تغيب اجراءات الحجز الموقع بتاريخ ٨ / / ١٩٧٨ بمقولة انها اتخذت بشان عقار غير مملوك لمدين المصلحة الحاجزة لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى إلى نفاذ عقد شراء المطمون ضدها الأولى للعقار في حق مصلحة الضوائب الحاجزة وأنها تعد مالكة له وترتب على ذلك قضاؤه برفع الحجز الإداري ما للمدين لدى الغير الذي أوقعته المصلحة

الطاعنة تاريخ ٨ /٧/٧/٧ تحت يد باقى المطعون ضدهم – مستاجرى العقار . . فإنه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ۱۸۲۲ لسنة ٥١ ق نقض جلسة ٢١/٦/٢٩٨٦).

١٧٧٣ - أن منفياد نصبوص المواد ٤٤، ٥٥ / ١، ٤٧ / ١ من القيانون وقيم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإداري العقاري الموقع اقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام ورتب على تسجيله عدم نفاذ أي تصرف في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد تسجيل محضر الحجز أما الحجوز التي توقع اقتضاء لديون مشمولة بحقوق امتياز عامة فلا حاجة لشهرها اكتفاء باعلان محضر الحجز ولم يشأ المشرع أن يعالج التزاحم بين هذه الحجوز وما يرد على العقار من تصرف كما فعل بشأن الحجوز الأخرى بما لازمه الرجوع إلى القاعدة العامة في نفاذ التصرفات في مواجهة الغير فتكون العبرة بثبوت تاريخ التصرف قبل اعلان محضر الحجز للمدين وحينئذ يكون التصرف نافذا في مواجهة الحاجز وإلا فهو غير نافذ لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٥٧ اقتضاء لدين مشمول بحق امتياز عام - دين ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - بما مفاده أن هذا التصرف قد ثبت تاريخه قبل تاريخ اعلان محضر الحجز فيكون نافذا قبل الطاعنة (الدائنة الحاجزة) وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من أخطاء قانونية إذ لحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٠ ق نقض جلسة ٢٧ /٤ /١٩٨٧).

(1Y) 5ala

غالا المحجز الإدارى والواجب التطبيق -- يدل على أن العبرة في نفاذ التصرف من شأن الحجز الإدارى والواجب التطبيق -- يدل على أن العبرة في نفاذ التصرف من المدين وعدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزاد هي بشهر التصرف قبل المدين وعدم شهره قبل تسجيل محضر الحجز على العقار، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل الحجز كان نافذاً في حق هؤلاء، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل محضر الحجز أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ، ويذلك جعل المشرع تسجيل محضر الحجز الإدارى المقارى في هذا الخصوص هو ويذلك جعل المشرع تسجيل محضر الحجز الإدارى المقارى في هذا الخصوص هو تنفذ في حقهم أيا كان الشخص الذي يصدر عنه التصرف مديناً كان أو حائزاً دون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة. وكانت المادتان كا 11 من القانون المدنى، ١٢ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٦ تنطلبان لنفاذ عقد الرهن الحيازى في حق الغير إلى جانب إنتقال الحيازة ضرورة أن يجرى قيده أى شهره، إذ القيد هو الإجراء اللازم لشهر الحقوق العينية الأصلية. (نقض العينية والمقابل لإجراء التسجيل اللازم لشهر الحقوق العينية الأصلية. (نقض العينية والمقابل لإجراء التسجيل اللازم لشهر الحقوق العينية الأصلية. (نقض

(£A) 53le

وإذا وجدت حقوق عينية على العقار المحجوز ومشهرة قبل توقيع الحجز الإدارى مقابل ديون محتازة أو قبل تسجيل محتضر الحجز الإدارى مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى. أعلن محضر الحجز إلى أصحاب الحقوق المشهرة خلال شهر من تاريخ الحجز أو تسجيل محضر الحجز حسب المشهرة .

ويكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وإذا لم يكن لهم محل إقامة معروف أعلن محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار.

وعلى النيابة التأشير على نسخة الخضر الأصلية وإعلانه بغير مصروفات إلى الدائنين المذكورين وذلك خلال أربعين يوما من تاريخ تأشيرها على الخضر.

ولا يجوز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى أربعين يوما على الأقل من تاريخ إعلان محضر الحجز إلى الدائنين أو إلى النيابة ،

المذكرة الإيضاحية:

جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الحجز الإدارى بشان هذه المادة أنه كما نصت المادة (٤٨) على ما يتبع في إعلان أصحاب الحقوق المشهرة إذا كانت على العقار المحجوز حقوق عينية مشهرة وقضت في حالة عدم معرفة محال إقامة اصحاب هذه الحقوق أن يرسل محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار المحجوز التأشير بمعرفتها على نسخة المحضر الأصلية بقلم المحضرين بالمحكمة

مادة (٨٤)

واعلاته بغير مصروفات إلى الدائنين المرتهنين على أن يتم الإعلان خلال أربعين يوما من تاريخ تاشير النيابة على المحضر ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على عدم جواز الشروع في بيح العقار إلا بعد مضى أربعين يوما على الاقل من تاريخ إعلان محضر الحجز إلى الدائنين المعروفة محال اقامتهم. ولم تعين المادة حدا أقصى لهذا الميماد حتى يكون للحاجز وقتا يقدره بحسب الظروف في بيع العقار.

التعليق:

1 ٢٢٥ - إعلان الدائنين أصحاب الحقوق العينية الموقعة على العقار بالحجز :

من اجراءات التنفيذ على العقاراته عقب القيام بإعلان محضر الحجز أو تسجيله حسب الأحوال يجب إخبار الدائنين ذوى الشان بهذا الحجز. ووفقا للمادة ٨٤ / ١ حجز إدارى يتم الإخبار للدائنين اصحاب الحقوق العينية المقيدة على العقار قبل تسجيل محضر الحجز إذا كان الحجز موقعا لديون غير ممتازة، وللدائنين المقيدة حقوقهم قبل إعلان محضر الحجز إذا كان الحجز موقعا لديون عمتازة.

ويجب أن يتم هذا الأخبار خلال شهر من تاريخ اعلان محضر الحجز أو تسجيله حسب الأحوال (مادة ٤٨ / ١ حجز ادارى). ويترتب على عدم مراعاة هذا المعاد، أى الأخبار بعده، تأخير بيع العقار. إذ لا يجوز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى آربعين يوما من تمام الأخبار (مادة ٤٨ فقرة أخيرة).

ويجب أن تتضمن ورقة الأخبار صورة من محضر الحجز، متضمنة تحديد

عادة (٨٤)

اليوم الذى سيجرى فيه بيع العقار (مادة ٦٧ حجز ادارى)، على أنه يمكن الاخبار بيوم البيع في إعلان مستقل لاحق (فتحى والى – بند ٤٦٧ ص ٧٢١ وص ٧٢٢).

ويكون اخبار الدائين أصحاب الحقوق المقيدة بكتاب موصى عليه بعلم وصول، وليس وفقا للقواعد العامة في الإعلان بقانون المرافعات. وتتبع في هذا الشأن القواعد التي تنص عليها لائحة البريد تكملها ما تنص عليه المادة ٤٨ /٢ من أنه إذا لم يكن للمرسل إليه محل معروف، أعلن محضر الحجز إلى النيابة العامة الكائن في دائرتها العقار. وعلى النيابة العامة التأشير على نسخة محضر الحجز الأصلية، واعلانه بغير مصروفات إلى من ليس له محل معروف خلال أربعين يوما من تاريخ تأشيرها على المخضر (مادة ٤٨ / ٣ حجز ادارى). ولم تبين المادة ٨٤ / ٣ طريقة قيام النيابة العامة بهذا الإعلان. والراجح هو عدم الرجوع في هذا إلى القواعد العامة في الإعلان الواردة في قانون المرافعات. بل تقوم النيابة العامة مباشرة بالإعلان بالطريق الإدارى.

ويعتبر الاعلان قد تم من تاريخ استلام الخطاب الموصى عليه المرسل لدى المحل المعرف، أو من تاريخ التاشير من النيابة على نسخة محضر الحجز المعلن إليها بالنسبة لذى المحل غير المعروف (فتحى والى - الإشارة السابقة).

ولم توجب المادة ٤٨ حجز إدارى اعلان غير الدائنين المقيدين قبل اعلان محضر الحجز أو تسجيله، حسب الاحوال. ولهذا فإنه – على خلاف المادة ٤١٧ مرافعات – لا يجب اخبار غيرهم (نقض مدنى ٢٢ يناير ١٩٧٠ - مجموعة النقض ٢١ - ١٩٧٠ على بعجب أخبار مشترى العقار من المدين بعقد غير

مادة (٨٤)

مسجل). فلا يجب اخبار المدين أو الحائز أو الدائنين الحاجزين الآخرين غير مباشر الإجراءات، أو أي شخص آخر.

فإذا لم يخبر أحد الدائنين المقيدين، فإن اجراءات التنفيذ لا تكون حجة عليه. أما إذا لم يخبروا جميعا، فإن الإجراءات التالية تكون باطلة (فتحى والى --ص ٧٢٤).

ويلاحظ آنه لا يترتب بطلان عند عدم اخبار المشار اليهم في المادة ٤٨ بمحضر الحجز وإنما من لم يخبر به من الدائنين المقيدة حقوقهم لا تكون اجراءات التنفيذ حجة عليهم. كما توجب المادة ٤٨ اخبار غير الدائنين المشار إليهم فيها. كما أنه لا محل لإخبار من تصرف له المدين بعقد مسجل بعد تسجيل محضر الحجز (نقض ٢٧ / ١ / ١٩٧٠ – سنة ٢١ ص ١٤٤ ، احسمد أبو الوفا المرجع . السابق ص ٩٨١).

وبالتأشير على قيرد الدائنين بما يفيد اخبارهم بمحضر الحجز يعتبرون طرفا في اجراءاته (م ٢٩٤٩). ومن ثم لا يملك الدائن المباشر للإجراءات أن ينزل عن اجراءات الحجز الإداري إلا برضائهم، ويكون من حق أى دائن مقيد حقه على المقار الهجوز وقف السير في الإجراءات عملا بالمادة ٥٠ حجز إداري.

وتوجب المادة ٦٧ من قانون الحجز الإدارى حتى يطهر العقار من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية أن يعلن اصحابها بتاريخ جلسة المبع فضلا عن اعلاتهم بمحضر الحجز، لاحتمال عدم تحديد جلسة للبيع بمحضر المجز، وتحديدها فيما بعد.

(£A) Bala

ويلاحظ أنه إذا توفى أحد أصحاب الحقوق المطلوب اعلانهم، وجب على الجهة الحاجزة اخبار ورثته فى خلال الميعاد نفسه، ويبدأ الميعاد فى هذه الحالة من تاريخ علم الجهة الحاجزة والوفاة وتستفيد الجهة الحاجزة فى هذه الحالة من نص المادة ٢٨٤ مرافعات التى تجيز اعلان الورثة جملة بصفاتهم فى موطن مورثهم (عبد المنعم حسنى -- ص ٥٩٨).

ومن البديهي أنه يشترط أن تكون الوفاة قد حدثت خلال مدة الشهر التي كان يجب على الجهة الحاجزة أن تعلن فيها الدائن المتوفى.

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ محل التعليق على عدم جواز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى أربعين يوما على الاقل من تاريخ اعلان محضر الحجز إلى الدائنين المعروفة محل اقامتهم.

وتقول المذكرة الإيضاحية أن المشرع لم يعين حداً أقصى لميعاد البيع، حتى يكون للحاجز وقتاً يقدره بحسب الظروف في بيع العقار. ونعتقد أن الصواب قد جانب هذه العبارة، ذلك أن المادة ٥٣ حجز توجب حصول البيع قبل مضى أربعة أشهر من تاريخ اعلان محضر الحجز أو شهره حسب الأحوال ما لم يؤجل البيع طبقًا لاحكام المادة ٥٥، وهذا النص يضع القاعدة العامة التي تسرى على بيخ العقار المنقل بحق عينى والغير مثقل بمثل هذا الحق (عبد المنعم حسنى مصر، معوه ٥٠).

فإذا لم يخبر أحد أصحاب الحقوق للشهرة، فإن اجراءات التنفيذ لا تكون حجة عليه (انظر: نقض مدنى ٢٠١/٦٢/٢ – الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق) أما إذا لم يخبروا جميعا فإن الإجراءات التالية تكون باطلة (فتحى والى ص

alcā (A3)

٧٣٤) وايضا انظر: نقض مدنى ١٩٧٨/٣/٧ – مجمعة النقض ١٧ ص

ويلاحظ أن ميعاد الأربعين يوما للتصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة 2.4 محل التعليق هو ميساد كامل يجب أن ينقضى كاملا قبل الشروع في بيع العقار. و يخطر الحاجز مكتب الشهر العقارى الختص بحصول الإعلان
 المنصوص عليه في المادة السابقة مع إرسال نسخة من محضر الحجز وذلك
 خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ آخر إعلان للدائين أو للنيابة.

وعلى الموظف اغتص بمكتب الشهر العقارى أن يؤشر بحصول هذا الإعلان على هامش قيود الدائنين والتوقيع على نسخة الخضر بما يفيد ذلك ثم يعيده إلى الحاجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول اخطار الحاجز إليه.

ويصبح جميع الدائنين من تاريخ التأشير بحصول اعلانهم طرفا في الإجراءاته.

التعليق:

١ ٢٧٦ - إخطار مكتب الشهر العقارى بحصول إعلان الدائنين والتأشير به:

طبقا للمادة ٤٩ من قانو ن الحجز الإدارى – محل التعليق – فإنه بعد اخبار الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار، يجب على الجهة الحاجزة اخطار مكتب الشهر العقارى الذى يتبعه العقار المحجوز بحصول هذا الإخبار. وترفق بهذا الإخبار نسخة من محضر الحجز. ويجب أن يتم هذا الإخطار خلال ثمانية آيام من تاريخ آخر اعلان للدائنين أو للنيابة العامة (إذا كان الدائن ليس له محل معروف). (مادة ٤٩ / ١ حجز إدارى). ويقوم الموظف المختص بالتأشير على هامش قيود الدائنين بحصول ذلك الإخبار. وعليه أيضا أن يوقع بما يفيد ذلك،

ثم يعيد هذه النسخة إلى الحاجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول اخطار الحاجز إليه. (مادة 29 / ۲ حجز ادارى) ولا يترتب على مخالفة اى من هذين الميادين جزاء، والغرض من هذا التأشير هو أن يعلم كل من يطلع على سجلات الشهر العقارى بحصول حجز العقار، كما أنه يثبت بوجه قاطع حصول الإخبار إلى الدائين المقيدة حقوقهم (فتحى والى - بند ٤٦٨ ص ٧٢٤).

ويترتب على هذا التأشير ان يصبح جميع الدائنين المقيدين الذين أخبروا بالحجز أطرافا في الإجراءات (مادة ٤٩ أخيرة حجز ادارى). ونتيجة لهذا ليس للدائن الحاجز أن ينزل عن اجراءات الحجز الإدارى إلا برضاء هؤلاء الدائنين. ومن ناحية أخرى، يصبح من حق أى منهم أن يوقف بيع العقار المحجوز إذا قام باداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات حتى اليوم المين للبيع. وبهذا الاداء، يحل الدائن المقيد الذى قام بالاداء محل الحاجز في حقوقه وامتيازاته في مواجهة المدين، وعلى أمواله ومنها العقار المحجوز. (مادة، ٥ حجز ادارى).

إذن يمتبر جميع الدائنين من تاريخ التاشير بحصول اعلانهم طرفا في الإجراءات. وينبنى على هذا الاعتبار أنه لا يجوز شطب التسجيلات والتاشيرت المتعلقة بالإجراءات إلا برضائهم جميعا أو بمقتضى أحكام نهائية عليهم. فلا يكفى لشطبها رضاء الجهة الحاجزة وحدها أو مجرد حكم يصدر عليها وحدها (رمزى سيف بند 187).

وجدير بالذكر أن المواعيد المنصوص عليها بالمادة ٤٩ من قانون الحبجز الإدارى - محل التعليق - هي مواعيد تنظيمية لا يترتب البطلان عند تجاوزها (أحمد أبو الوفا - المصدر السابق ص ٨٩١). د للدائنين القيدة حقوقهم على العقار المجوز حق وقف السيبر فى
 الإجراءات إذا قاموا بأداء المبالغ الحجوز من أجلها والمسروفات حتى اليوم
 السابق على اليوم العين للبيع.

ويحل الدائن الذي قنام بأداء هذه المسالغ منحل الحناجيز في حنقوقة وإمتيازاته.

ويحرر المباشر للبيع محضرا بذلك تسلم صورة منه للدائن المذكور ويقوم بشهره على نفقته

المذكرة الإيضاحية:

جاء بالمذكرة الإيضاحية أن المشروع قد أعطى في المادة (· 0) لاصحاب الديون المقيدة الحق في وقف اجراءات الحجوز والبيع إذا قاموا باداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات وفي نظير ذلك يحل الدائن الذي قام باداء هذه المبالغ محل الحاجز في حقوقه وإمتيازاته.

التعليق:

١٢٢٧ - للدائنين المقيدة حقوقهم على العقار الوفاء مع الحلول:

وفقا للمادة ٥٠ من قانون الحجز الإدارى فإن للدائن المتاخر أن يحل محل الدائن المتاخر أن يحل محل الدائن المتقدم إذا وفي له دينه فيحقق لنفسه مصلحة مشروعة وذلك دون أن يضار المدين فإن الموقف بالنسبة له لم يتغير ولا يفيده في شئ أن يحل دائن محل آخر ما دام يحل في نفس الدين ورتبته.

(0+) Sala

ويتضمن نص المادة ٥٠ محل التعليق تطبيقًا من تطبيقات الوفاء مع الحلول المنصوص عليه في المادة ٢٢٦ /ب من القانو ن المدني.

وطبقا للغقرتين الثانية والثالثة من المادة ٥٠ من قانون الحجز الإدارى محل التعليق فإن الدائن الذي قام بالاداء يحل محل الحاجز في حقوقه وامتيازاته.

ويحرر الباشر للبيع محضرا بذلك تسلم صورة منه للدائن المذكور ويقوم بشهره على نفقته ٥. «تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١ ، ٣٤١ ، ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين إذا اختلس الشمرات أو الإيرادات التي تلحق بالعقار الحجوز أو إذا أتلف هذا العقار أو أتلف الثمرات».

التعليق:

١٧٢٨ - جريمة اختلاس الشمرات أو اتلافها أو اتلاف العقار المحجوز:

واضح من نص المادة ٥١ من قانون الحبجر الإدارى – محل التعليق – ان المشرع جعل اختلاس الشمرات أو الإيرادات التى تلحق بالعقار المحجوز، كما جعل اتلاف هذا العقار أو اتلاف ثمراته، إذا وقع ذلك من المدين، جريمة عقوبتها الحبس الذى يجوز أن تضاف إليه غرامة لا يجاوز مقدارها مائة جنيه. فنص على أن و تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١ و ٣٤٦ و ٣٦٦ من قانون العقوبات على المدين إذا اختلس الشمرات أو الإيرادات التى تلحق بالعقار المحجوز أوا اتلف هذا العقار أو أتلف الشمرات ».

وتنعى المادة (٣٤١) عقوبات على أن ه كل من اختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك أضرار بمالكيها أو أصحابها أو واضعى البد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجازة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلا باجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزاد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ه.

مادة (٥١)

كما تنص المادة (٣٤٢) عقوبات على أن:

العقوبات السابقة على المالك المين حارسا على أشيائه المحجوز
 عليها قضائيا أو إداريا إذا اختلس شيئا منها .

وتنص المادة (321) عقوبات معدلة بالقانون رقم 120 لسنة 1932 والقانون رقم 29 لسنة 1982 على أن:

« كل من خرب او اتلف عمدا اموالا ثابتة او منقولة لا يمتلكها او يجعلها غير صالحة للإستعمال او عطلها باي طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيها أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين.

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز آلف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطره.

ملحوظة: يضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة في المادة ٣٦١ سالفة الذكر تطبيقًا لاحكام المادة الثالثة الواردة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٧.

وقد سبق لنا دراسة وتوضيع جرائم الاعتداء على الحجوز في مبحث مستقل فيما مضى ونحيل إلى هذا المبحث المتضمن تفصيلات عن هذه الجراثم.

مادة (٥١)

أحكام النقض:

۱ ۲۲۹ - ان حرث الأرض التي بها جذور البرسيم يتوافر به الركن للادى في جريحة اتلاف الزرع، لأن هذا الحرث يتلف جذور النبات التي كانت ستنمو من جديد بعد ريها وتصير برسيما معدا للرعى مرة ثانية وثالثة (نقض جنائى 1920 -

1974 - آن القصد الجنائي في جريمة الاتلاف يتحقق متى تعمد الجنائي -1 حداث الاتلاف المشار إليه في المادة -1 من قانون العقوبات مع علمه بانه يحدثه بغير حق (نقض جنائي -1 -1 + -1 مجموعة القواعد القانونية -1 - -1).

بيــع العقـــار معة(٥٢)

ويجوز لمندوب الحاجز تجزئة العقار الى صفقات إن كان ذلك مما يرغب فى الإقدام على شرائها ورفع أسعارها . وفى هذه الحالة توضع بيانات كل صفقة على حدة ومساحتها وحدودها بمحضر الحجز بالتطبيق لقانون الشهر العقارى مع ذكر الثمن الأساسى لكل صفقة بالمحضر ه .

المذكرة الأيضاحية:

هذا وقد نص على جواز تجزئة العقار الى صفقات اذا كان في ذلك مايشجع على الإقبال على الشراء أو على رفع الثمن ،.

التعليق:

1771 - وفقا لتعليمات مصلحة الضرائب جواز الاستجابة لطلب المدين بالحجز على العقار أولاً:

استثناء من قاعدة حجز المنقولات أولاً توصى مصلحة الضرائب بالحجز على عقارات المدين ذلك ، بشرط أن على عقارات المدين ذلك ، بشرط أن يقدم ما يثبت ملكيته العقارية المطلوب الحجز عليها (كرم صادق - بند ٣٣٨ ص ٩٠٠)

۱۹۳۷ - تحقق الجهة الحاجزة من صحة اجراءات الحجز على العقار بطلب شهادة عقارية تكميلية وفحص الشكاوى الخاصة بملكية العقار قبل البيم:

عسقسب الانتسهاء من اجسراءات الحسجسة على العسقسار النسى مسبق لنا توضيحسها تفصيلاً في التعليق على المواد السابقة، وقبل الشروع في اجراءات البيع يكون على الجهة الحاجزة مراجعة الإجراءات المتخذة خاصة من حيث مايلى:

أولاً: طلب شهادة عقارية تكميلية حتى تاريخ توقيع الحجز أو تسجيله حسب الاحوال (أي بحسب ما أذا كان الحجز موقعاً وفاء لدين ممتاز أو لدين أو مستحقات آخرى غير ممتازة ذلك أن الشهادة العقارية الاولى التي صار طلبها عند توجه مندوب الجهة الحاجزة للتنبيه بالاداء والانذار بالحجز لا تفطى الوقت الواقع بين التاريخ الذى انتهت اليه وتاريخ محضر الحجز أو تاريخ تسجيله أذا مسجلاً ولكى تتحقق الملكية حتى هذا التاريخ ، يلزم على الجهة الحاجزة أن تطلب شهادة عقارية أخرى عن المدة من نهاية بحثها الأول وحتى تاريخ توقيع الحجز أو تاريخ تسجيله حسب الاحوال.

ثانياً: فحص الشكاوى التعلقة باساس تكليف العقار المحجوز ذلك أنه لما كانت اجراءات الحجز العقارى الإدارى تعتمد اساسا على بيانات المكلفات فاته يثار في شانها ما قد يكون واقعاً في اساس التكليف من خطأ أو نقص ، مما قد يؤدى الى بطلان الحجز أو تعديله ، وهذه يتطلب تحقيقها الرجوع إلى المستندات الحاصة بالمعترض ، وسبب إعتراضه وضحص اساس المكلفات القديمة ، وذلك في كل حالة على حدة حسب موضوعها. (كرم صادق ص ١٠٥ و ٤١١).

مادة (٥٢)

١٢٣٣ – جواز بيع العقار صفقة واحدة أو تجزئة العقار الى صفقات إعمالاً للمادة ٥٦ محل التعليق :

ي جوز بيع العقار صفقة واحدة وهذا هو المالوف ولكن قد ترى الجهة الحاجزة انه من المصلحة تجزئة العقار محل البيع إلى صفقات بدلاً من بيعه صفقة واحدة ، لما قد يترتب على ذلك من سهولة حصول البيع أو زيادة عدد الراغبين في الشراء فيرتفع بالتالي الشمن المتحصل من البيع عما لو بيع العقار صفقة واحدة.

لذلك اجازت المادة ٥٦ من قانون الحجز الادارى محل التعليق لمندوب الحاجز تجزئة العقار الى صفقات ان كان ذلك مما يرغب فى الإقدام على الشراء ورفع السعر . ومن ثم فلا تجوز التجزئة اذا لم يكن من شأنها الترغيب فى الشراء ورفع السعر كما لو كان العقار المحجوز عبارة عن عزبة متكاملة مساحتها معقولة ومرصود لخدمتها ماكينة رى واحدة . فإن التجزئة في مثل هذه الحالة يكون نتيجتها في الغالب الإنصراف عن الشراء وقلة السعر (عبد المنعم حسنى بند ٣٦٤ ص ٢٠٩).

وفى حالة حصول التجزئة يجب أن يوضع بمحضر الحجز بيانات كل صفقة على حدة ومساحتها وحدودها وملحقاتها وكل مايفيد فى تعيينها وتحديدها . وذلك بالنطبيق لقانون الشهر العقارى ويجب أن يوضح أيضاً بمحضر الحجز الشمن الأساسى الذى تقترحه الجهة الحاجزة لكل صفقة . وتتم التجزئة بعمل

مادة (۲۵)

تحديد رسمى لكل قطعة . بالاجراءات الاصلية الموضوعة لتحديد العقار عند الحجز عليه (عبد المنعم حسني ص ١٠٩ و ١٦٠)

واذا كان العقار المحجوز والمراد تقسيمه ارضاً معدة للبناء ، مما يخضع لاحكام قانون التقسيم فعلى الجهة الحاجزة ان تحصل على الموافقات اللازمة قبل اجراءات التقسيم واذا رأت الجهة الحاجزة تقسيم العقار بعد تمام النشر والاعلان عن جلسة البيع ، وجب اعادة النشر والاعلان مرة ثانية على أساس أن البيع على صفقات . (كرم صادق ص ٤٢٩)

(DY) Bala

«بياع العقار الهجوز بالمزاد العلني بعد مضى شهرين على الأقل وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز أو شهره حسب الأحوال مالم يؤجل البيع طبقاً لأحكام المادة ٥٠٠.

رينشر عن البيع في الجريدة الرسمية ويجب أن يكون النشر قبل اليوم المعين للبيع بشمانية أيام على الأقل ويشتمل على أسباب البيع وتاريخ الحجز ورقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه إن كان مسجلاً وتعين اليوم الذى حدد للبيع والبيانات الخاصة بحرقع العقار المزمع بيعه ومساحته وحدوده والثمن الأساسى الذى ينبغى افتتاح المزاد به والموضع بمحتضر الحجز وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع واذا كان العقار مقسما الى صفقات فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر.

كسما يعلن عن البيع بالتعليق على اللوحة المعدة للإعلانات بديوان المحافظة أو المديرية الختصة وعلى باب مقر العمدة في القرية التي تقع فيها الاعيان والباب الرئيسي للمركز أو القسم الذي يقع العقار في دائرته . وفي موضع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها اذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

ويجب إثبات تعليق الإعلانات في محضر يحرره ويوقعه مندوبو الجهة الحاجزة المكلفون بذلك .

ويجوز فنضلاً عما تقدم النشر في الصحف اليومية المقررة لنشر

الإعلانات القضائية وذلك في الحالات التي يرى فيها الحاجز النشو عنها بهذا الطريقه.

التعليق :

١٢٣٤ - ميعاد بيع العقار:

طبقاً للمادة ٥٣ من قانون الحجز العقارى فإن قانون الحجز الادارى يعتد بالمواعيد الآتية عندتحديد تاريخ بيع العقار المحجوز :

(1) انقضاء مدة شهرين على الأقل من تاريخ اعلان الحجز أو شهره حسب الاحوال - أى يحسب ما إذا كان الحجز اقتضاء لحق مضمون بامتياز عام أو إتضاء لحق غير مضمون بهذا الامتياز حعلى التوالي وعلى ماذكرنا في التعليق على المادة ٤٤ من قانون الحجز الادارى .

وهذا الميعاد كامل ويحتسب بالشهر وفق التقويم الميلادى . ويترتب على الجراء البيع في خلاله بطلان البيع ، لأنه قصد به تمكين المدين من تفادى بيع عقاره أو الاعتراض على حجزه .

 (ب) يجب أن يتم البيع على مضى شهرين على الأقل وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان الحجز أو شهره على ماقدمناه .

وهذا الميعاد هو ميعاد ناقص ، واتما لا يترتب اي بطلان على تجاوزه .

وقد يؤجل البيع أو يتم وقفه ، على ما تقرره المادة ٥٥ من قانون الحجز الاداري .

(ج) لا يجوز الشروع في بيع العقار الا بعد مضى أربعين يوما على الاقل

مادة (20)

من تاريخ آخر إعلان لمحضر الحبحز إلى الدائنين (تراجع المادة ٤٨ /٤) من قانون الحجز الاداري

وهذا الميعاد كامل يترتب البطلان على مخالفته عملاً بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق التي كانت ترتب البطلان القانوني اذا جاء في النص بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية .

(د) يجب أن يكون البيع بعد ثمانية آيام على الاقل من تاريخ النشر عنه في الجريدة الرسمية . وهذا الميعاد تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته. (أحمد أبو الوفا – بند ٦١ – ص١٩٨٤وص٩٨٥)

ويلاحظ أن المشرع لم ينص على جزاء مخالفة المواعيد المقررة لتحديد يوم بيع المقار المحجوز . وقد حدى ذلك بالبعض الى القول أنه إذا كانت مخالفة مواعيد البيع بتبكيرها عن الحدود القانونية ، فانه يجوز لكل ذى مصلحة من المدين أو داثنيه أن يطالب بتأجيل جلسة البيع أو تحديد جلسة أخرى فى حدود المواعيد القانونية (كرم صادق بند ٣٦٩) والأشك فى صحة هذا الرأى فيما لو لم يتم البيع بالفعل في البوم المحدد على خلاف مايقضى به القانون أما إذا تم البيع بالفعل ، وكان ذلك قبل التاريخ المحدد لذلك قانونا فالراجح أن البيع يقع باطلاً فى هذه الحالة ، لان المستفاد من معنى الفقرة الأولى من المادة ٥٣ محل التعليب قان المشرع يوجسب مراعساة هذا الميعاد كما يستفاد أيضاً هذا المعنى بوضوح من النسص فى المادة ٨٤ /٤ على أنه و لا يجوز الشروع فى البيع الا بعد مضى الميعاد المقرر ٥. وهذه العبارة تقرر البطلان دلالة (أحمد أبو الوفا بند بعد مضى الميعاد المقرر ٥. وهذه العبارة تقرر البطلان دلالة (أحمد أبو الوفا بند بعد مضى الميعاد حسنى – بند ٣٣١ ع ص ١٦٥ ، عكس ذلك فتحى والى – طبعه 1974 ويرى أن عدم احترام مشل

هذا الميعاد لايؤدي إلى البطلان ، فقد يلتزم طالب التنفيذ بالتعويض أن كان له مقتضى) أما إذا كانت مخالفة المواعيد بتأخيرها عن الحدود القانونية ، فقد قبل ان هذه المواعيد مقررة ضد المدين المحجوز على عقاره ، وأنها مقررة لمصلحة الجهة الحاجزة حتى تتحصل على مستحقاتها في مواعيد سريعة ، كما أنه لا يمكن أن يترتب على مخالفتها بتأخير مبعاد البيع ضرر مباشر للمدين ، وبالتالى فلا يطلان عند مخالفة المواعيد على هذا النحو (كرم صادق الاشارة السابقة) بطلان عند مخالفة المواعيد على هذا النحو (كرم صادق الاشارة السابقة) وفي نفس المعنى فتوى مجلس الدولة لمصلحة الأموال المقررة بتاريخ ٢ أبريل مبعاد تحديد البيع عن فترة الاربعة أشهر السالف بيانها .

والراجع عكس ذلك فالمشرع بتحديده للأجل الذى يحصل البيع خلاله أراد ألا يترك المدين مهددا بإجراءات الحجز (عبد المنعم حسنى – بند ٢٧٩ ص ١٦٦)، فتتابد الحجوز وتتخذها الجهات الحاجزة وسيلة تهديد مستمرة للمدينين، ومن ثم فهذه المواعيد مقررة لا لمسلحة الجهات الحاجزة ، وإنما رعاية للمدينين أنفسهم وحماية لهم من الجهات الحاجزة. لذلك فالراجع أنه وفقا لاتجاه مصلحة الضرائب أن الحجوز العقارية التي لم تحدد لها جلسات بيوع خلال أربعة شهور من تاريخ اعلان محضر الحجز أو شهره ، تسقط طبقاً للنص موضوع التعليق ويتعين اعادة اجراءات الحجز فيها (كتاب مصلحة الضرائب رقم ١- التعليق ويتعين اعادة اجراءات الحجز فيها (كتاب مصلحة الضرائب رقم ١٩٥٧)

1770 - الاعلان عن بيع العقار بالنشر واللصق : وفقاً للمادة ٥٣ من قانون الحجز الادارى يتم الإعلان عن البيع بالنشر واللصق :

(١) النشر:

ينشر عن البيع في الجريدة الرسمية ويجب أن يكون النشر قبل اليوم المعين للبيع بنسانية أيام على الاقل. ويجوز بالإضافة الى ذلك النشر في الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية إذا رأى الحاجز ذلك وهذا النشر لا يتقيد يميعاد معين إذ أنه اختيارى للحاجز فله أن يجريه في أى وقت قبل البيع ويتعين أن يشتمل الإعلان على البيانات التالية:

- ١- اسباب البيع .
- ٢- تاريخ الحجز .
- ٣- رقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه إن كان مسجلاً.
 - ٤- تعيين اليوم الذي حدد للبيع .
 - ٥-- بييانات موقع العقار المزمع بيعه ومساحته وحدوده.
- ٦- الثمن الأساسي الذي ينبغي افتتاح المزادبه والموضح بمحضر الحجز.
 - ٧- جميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع.
- ٨- وإذا كان العقار مقسما الى صفقات فتوضع جميع البيانات الخاصة
 بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

(ب) اللصق :

كما يجب أن يعلن عن البيع بالتعليق على اللوحة المعدة للإعلانات في الأماكر. التالية :

مادة (۲۵)

- ١ بديوان الحافظة أو المديرية الختصة .
- ٢ وعلى باب مقر العمدة في القرية التي تقع فيها الأعيان.
- ٣- والباب الرئيسي للمركز أو القسم الذي يقع العقار في دائرته.
- ٤ وفي موضع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

ويجب إثبات تعليق الإعلانات في محضر يحرره ويوقعه مندوبو الجهة المكلفون بذلك وعملاً بالفقرة الأخيرة فإنه يجوز وكما سلف فضلاً عما تقدم النشر عن البيع في الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية وذلك في الحالات التي يرى الحاجز النشر عنها بهذا الطريق .

وقد لاحظ البعض أنه قد سقط عن قانون الحجز الادارى النص على وجوب اعلان المدين المالك للعقار أو الحائز له بموعد البيع العقارى الجارى ضده ، وأنه كان الأولى به النص على وجوب ذلك صراحة حتى لا يؤخذ المالك على غرة بنزع ملكيته العقارية (كرم صادق بند ٣٧٧ ، داود سليمان ص ١٤١) وتطبيقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات يجب اتخاذ هذا الإجراء (عبد المنعم حسنى – ص ٤٣٧)، فينبغى إعلان المدين المالك للعقار أو الحائز له وكذلك الدائين أصحاب الحقوق المقيدة بميعاد بيم العقار .

ويحمصل البيع علنا بالمحافظة أو المديرية الكائن في دائرتها العقار
 بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة
 أو المديرية أو الجهة التي تولت إجراء الحجز على العقار ع.

المذكرة الايضاحية:

ونصت المادة (٥٤) على أن يحصل البيع علنا بالمحافظة أو المديرية الكائن في دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الجهة التي تولت إجراءات الحجز ».

وقمد كمانت المادة ١٣ من الأمر العالمي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ تجرى كالاتي :

و يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما مصحوباً بأحد كتاب المديرية أو المحافظة وينبغى افتتاح المزاد على الشمن الذى صار تقديره في محضر الحبيز بمعرفة المعدة وأهل الحيرة أو المساح – المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما يوقع البيع لمن يرسى عليه آخر عطاء أعنى لمن أعطى عطاء مضى عليه عشر دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه – ثمن البيع يجب دفعه على الفور نقدا وعدا – يتحرر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما والكاتب الذى يكون حاضرا معه .

وكل منهما يضع إصضاءه عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المبيع وكل عطاء حصل ومرسى المزاد وكل مايحدث في جلسة المزايدة، . (مشار إليه في مؤلف محمد كمال أبو الحير المرجع السابق ص ١٠٥)

التعليق:

١٧٣٦ – مكان بيع العقار وشهوده والقواعد المنظمة لجلسة بيع العقار:

يوجب القانون إجراء البيع علناً بالمحافظة التي يقع العقار في دائرتها ، وليس ثمة مايمنع من اجرائه في موقع العقار (أحمد أبو الوفا بند ٦٩ ص ٩٨٠)

ويوجب أن يتم البيع علنا ، والا فانه يكون باطلاً ، ويملك المدين أو الحائز أو أي طرف في الحجز التمسك بهذا البطلان المتعلق بالنظام العام .

ويوجب القانون أن يحضر جلسة البيع المحافظ أو من يقوم مقامه ، وأحد كنبة الجهة التي تولت إجراء الحجز على العقار ، وإلا كان البيع باطلاً ، لان هذا الحضور جوهرى ، يحقق ضمانات كثيرة للمدين أو الحائز . (احمد أبو الوفا – الاشارة السابقة)

ولقد حددت المادة ٤٥ محل التعليق القواعد الشكلية والمبادئ الرئيسية لانعقاد جلسة البيع، فقررت (أولاً) أن البيع العقاري يحصل علنا و (ثانياً) بالحافظة أو المديرية الكائن في دائرتها العقار المطلوب بيعه ، والمقصود ديوان المحافظة أو المديرية . و (ثالثاً) أن يتم البيع بحضور الحافظ المختص او المدير أو وكبله الذي يتولى رئاسة الجلسة . و (رابعاً) أن يحضر الجلسة أحد كتاب الوزارة المالسلحة أو الحافظة أو المديرية أوالجهة الإدارية التي تولت أجراء الحجز على المقار (عبد المنعم حسني بعند ٢٦٨ ع ص ٢٦٠) ويلاحظ أنه يترتب المطلان على اغفال هذه القواعد . فالبيع غير العلني ، أو الذي لا يتم بديوان المحافظة أو المديرية المختصة وذلك وفقاً لراى البعض في الفقه (عبد المنعم حسني الاشارة السابقة وقتحى والي ص ٣٧٠ ومع ذلك قارن ما جاء بصفحة ٢٧٧ من جواز

اجراء البيع في اى مكان تحدده الجهة الحاجزة) ، أو الذى لا يحضره أحد من النظام المنصوص عليهم في المادة موضوع التعليق يقع باطلاً . والبطلان هنا من النظام العام فهو ليس مقرراً لمصلحة المدين أو غيره ، ومن ثم يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب القضاء به كما يكون على المحكمة أن تحكم على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

ويترتب على الحكم ببطلان البيع بطلان كافة مايترتب عليه من اثار واخصها بطلان الوفاء الذى يكون تم تنفيذا لهذا البيع (عبد المنعم حسني -ص ١٢٠)

إذن يجرى البيع في اليوم المحدد له مالم يؤجل أو يوقف ويحصل البيع الإدارى علناً في مقر المحافظة الكاثن في داثرتها العقار ، وذلك بحضور المحافظ أو وكبله ، وأحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو الجهة التي تولت اجراءات الحجز (مادة ٥٤ حجز ادارى).

ويكون المحافظ أو وكيله ، هو رئيس جلسة البيع فيقوم بوظيفة قاضى التنفيذ بالنسبة لاجراء بيع العقار قضائياً . ويبطل البيع الادارى الذى لايتم فى ذلك المقر أو لا يحدث بواسطة المحافظ أو وكيله ، كما يبطل اذا لم يحضر أحد الكتاب الذين ذكرتهم المادة ٤٥ من قانون الحجز الاداري محل التعليق ويجب ان يجرى البيع بالمزاد العلني (مادة ٥٣ و ٥٤ حجز ادارى) .

ويعتبر باطلاً كل بيع يلي الحجز الاداري ويجرى بغير مزايدة أو بمزايدة غير علنية (فتحي والي - بند ٤٧٤ ص ٧٢٩ وص ٧٣٠) ويجوز للمحافظ أو المدير أو وكيله - الأسباب جدية - تاجيل البيع بالثمن الاساسي ويتم النشر والاعلان عن الميماد الجديد بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٥٣ .

ويكون كل تأجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التي تقرر التأجيل فيها .

ويجوز التأجيل لمنة أوسع من ذلك أو وقف إجراءات البيع بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون ».

تعديل المادة ٥٠ بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ :

يلاحظ أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ وكان نصها سابقاً :

(ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام القانون) .

المذكرة الايضاحية لقانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥:

ووقد اجازت المادة (٥٥) تاجيل البيع اذا كانت هناك اسباب قوية توجب ذلك ويكون التاجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التي تقرر التاجيل لمدة اوسع من ذلك بناء على طلب المدين وموافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لاسباب تستوجيها أحكام هذا القانون كإعادة الكشف عن

(00) Esta

الحقوق المستحقة على العقار المجوز أو إلى أن يتم اعلان أصحاب هذه الحقوق وفوات المدة المنصوص عليها في المادة (84) ٤.

المذكرة الأيضاحية للقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ :

و ولما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تجيز تأجيل بيع المتقارات المحجوز عليها ادارياً كما أوجبت "نشر والإعلان عن الميعاد الجديد المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون المد كور – ولما كانت اجراءات النشر والإعلان التي أشارت اليها المادة ٣٥ من القانون طويلة ومعقدة علاوة على أن الحاجة لا تدعو إليها في الاحوال التي يطلب فيها المحجوز عليه تقسيط المبالغ المستحقة عليه وموافقة طالب الحجز على ذلك الأمر الذي يؤدي إلى عدم بيع العقار المحجوز الا في حالة اخلال المدين بقرار التقسيط وذلك بعدم اداء الاقساط في مواعيدها – لذلك رؤى تعديل نص الفقرة الاخيرة من المادة ٥٠ بما يجيز وقف اجراءات البيع العقاري الإداري في حالة موافقة طالب الحجز على تقسيط المبالغ المستحقة أسوة بالنص الذي أورده القانون في المادة ٢٠ بخصوص وقف اجراءات بيع المنقول مادام المدين مستمرا في أداء الاقساط المستحقة عليه بانتظام وذلك .

التعليق:

١٢٣٧ - تأجيل البيع ووقفه:

الاصل أن يجرى البيع في اليوم المحدد له، ولكن يجوز تأجيل البيع كما تقرره المادة ٥٥، ولاسباب جدية، ويجوز تكرار التأجيل. ويكون التأجيل لمدة لا

(00) 534

تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التي تقرر التاجيل فيها. ويجوز التاجيل لمدة اوسع من ذلك.

كما يجوز وقسف اجراءات البيع بناء على اتفاق الحاجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون.

ولرئيس الجلسة أن يقبل طلب الوقف أو يرقضه، وله أيضا أن يعدل من الطلب فيجعله وقفا بدلا من التأجيل أو العكس. وواضح من المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ / ٣ أن المقصود من المتعديل هو التمكن من وقف البيع دون تاجيله حتى لا يتحمل المدين مصاريف النشر والاعلان من جديد عن جلسة جديدة للبيع، وقد لا يكون لهامقتضى، إذا استمر في أداء أقساط المستحقات في مواعيدها. كما قصد من التعديل اتساقه مع حكم المادة ٢٠ في الحجز على المنقول، وقد أعطى المشرع رخصة وقف اجراءات البيع لرئيس جلسة المزاد. وبناء عليه فانه ليس للجهة الحاجزة أن ترتب حكم الوقف بنفسها ولو توافرت أسبابه بل يلزم لاصدار قرار الوقف من الرئيس الختص وفي جلسة بيع محددة،

وفي التأجيل تحدد جلسة البيع التالية، بينما لا تحدد جلسة للبيع عند وقف الاجراءات. (احمد أبو الوفا - بند ٦٣ ص ٩٨٧)

وثمة اسباب أخرى للتاجيل أو الوقف يحددها قانون الحجز الإداري (كما

هو الحال بالنصبة الى التأجيل المقرر بالمادة ٥٨ من قانون الحجز الإدارى والوقف المقرر في المادة ٧٠ منه)، أو تقتضيها القواعد العامة في الحجوز القضائية ويقررها قانون المرافعات بنصرص صريحة، كما هو الحال عند وفاة المدين أو زوال أهليته أو زوال صفة من يباشر الاجراءات نيابة عنه، وكما هو الحال عند اقامة دعوى ببطلان اجراءات الحجز الإدارى أو بالمنازعة في أصل المبالخ المطلوبة عملا بالمادة ٧٢ من قانون الحجز الإدارى والمادة ٧٤ مكررا منه مضافة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢.

ويرى البعض انه ليس هناك ما يمنع من أعمال المادة ٢٤ / ٢ مرافعات في الحجوز الإدارية، فهي لا تتعارض مع ما تقرره المادة ٥٥، وتنص على انه يجوز للمدين أن يطلب تاجيل إجراءات بيع العقار إذا أثبت أن صافى ما تغله امواله في سنة واحدة يكفى لوفاء حقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفا في الاجراءات . الخ، حتى لا يباع عقار المدين في حين أنه يملك الوفاء بديونه في خلال سنة . الخ (أحمد أبو الوفا ص ٩٨٨، وقارن فتحى والى رقم ٢٧٤) وبعمل بنص المادة ٥٥ إذا لم يتمكن المدين من أثبات ما توجبه المادة

إذن يحدث تأجيل بيع العقار سواء بناء على طلب المدين أو غيره من ذوى الشان أو من تلقاء نفس الجهة الحاجزة القائمة بالبيع. ويتم بقرار من الحافظ أو وكبله، رئيس جلسة المزاد، على أنه يجب أن يكون ذلك والاسباب جدية (مادة ٥٥ / ١ حجز إدارى). ومن هذه الاسباب حدوث اضطراب في الامن أو انقطاع في المواصلات نما يؤدى الى قلة عدد الحاضرين في جلسة المزايدة أو أن

يكون قد وقع خطأ في اعلاتات البيع بما لا يحقق الغرض منها (سوليس: محاضرات ص ٢٤٦، سيزار – برى: التنفيذ المقارى بند ١٨٥ ص ٢٤٦، فتحى والى – بند ١٨٥ ص ٢٤٦)، أو يكون أحد الدائنين للقيدين لم يخبر بالبيع وفقا للمادة ٤٨ حجز إدارى. وإذا صدر قرار بالتاجيل، فإنه يحدد الجلسة الجديدة للبيع ويجب أن يكون بعد ثلاثين يوما على الاقل من الجلسة التى صدر فيها قرار التاجيل. و يعلن عن البيع في الجلسة الجديدة باللصق والنشر بنفس اجراءات الاعلان عن البيع السابق بيانها. ويمكن إعادة التاجيل أكثر من مرة إذا وجد ما يبرره. (فتحى والى – الاشارة السابقة).

وطبقا للمادة ٥٥ / ٣ حجز إدارى و يجوز التاجيل لمدة اوسع من ذلك.. بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون ٤. وهذه هى نفس أسباب وقف البيع وفقا لنفس النفس. والنس بالنسبة للتاجيل لا يفسيف جديداً (عبدالمنعم حسنى – بند ٢٦٣ ص ٢٤٣) إذ لا توجد مدة أوسع من المدة المحددة وفقا للفقرة السابقة و . . لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التى تقرر التاجيل فيها ٤ . فهذه الفقرة لا تحدد أى حد اقصى للمدة، بحيث يمكن أن يكون هناك أوسع منها. ولا يمكن القول بأنه في الحالات المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة من يكون التاجيل بغير قرار من المحافظ أو وكيله القائم بالبيع. ومن ناحية أخرى فإن طالب الحجز والمدين إذا اتفقا فهما يتفقان – عادة – على الوقف وليس على التاجيل . كذلك فإن موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة يكون سببا للوقف وليس للوقف وليس للوقف وليس التاجيل . كذلك فإن موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة يكون سببا للوقف وليس المناجيل . أما أسباب التاجيل التي تستوجبها أحكام هذا القانون

فمثالها ما تنص عليه المادة ٥٨ حجز إداري من تأجيل البيع إذا لم يحضر أحد للمزايدة في اليوم المعين للبيع. (فتحى والي - ص ٧٢٨) وكما يجوز تأجيل البيع، فإنه يجوز وقفه. ويصدر قرار الوقف أيضا في جلسة المزاد. وتنص المادة ٥٥ /٣ حجز إداري على هذا الوقف كالآتي: ١ ويجوز . . وقف اجراءات البيع بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون ٥. ونحيل فيما يتعلق باتفاق طالب الحجز والمدين او موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة إلى ما تقدم بالنسبة لوقف بيع المنقول. وذلك مع ملاحظة أن وقف بيع العقار لهذين السببين هو وقف اختيارى، فلرئيس جلسة الزايدة أن يوقف البيع وله أن يمتنع عن الوقف رغم تحقق سببه. وأخيرا يلاحظ أن الوقف والأسباب تستوجيها أحكام هذا القانون، أي لأسباب ينص عليها قانون الحجز الإداري قد يكون وجوبيا. ومن هذه ما تنص عليه المادة ٧٤ مكررا حجز إداري من أنه ٤ يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات حجز العقار وقف إجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع، وقد يكون هذا الوقف جوازيا، ومن هذا ما تنص عليه المادة ٧٠ حجز إداري من جواز وقف البيع إذا كان على العقار حقوق عينية مشهرة قبل تسجيل محضر الحجز الإداري، وكانت المبالغ المحجوز من اجلها إداريا لا امتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار في حالة بيعه.

رإذا وقف البيع، فإنه لا يقف إلى جلسة محددة. وإنما يكون للحاجز – إذا زال سبب الوقف – تحديد جلسة بيع يملن عنها وفقا لاجراءات الاعلان عن بيع المقار إداريا (فتحى والى – بند ٤٧١ ص ٧٢٨ وص ٧٢٩).

مادة (٥٥)

١٧٣٨ - من له حق وقف البيع العقاري وأسباب وقف بيع العقار:

كما ذكرنا آنفا فقد اعطى القانون رخصة وقف محضر الحجز لرئيس جلسة المزاد، في جلسة المزاد وذلك بناء على المفهوم الواضح لنص المادة ٥٥ حسجر معدلة.

وبناء عليه فإنه ليس للحاجز أن يرتب حكم الوقف فى البيع العقارى
بنفسه ولو توافرت أسباب الوقف، ولو كان سبب الوقف راجع إلى موافقة الحاجز
ورآيه، بل يلزم إقرار الوقف من المحافظ المختص فى جلسة بيع عقارية محددة،
وللمحافظ أن يحدد طلبات الحاجز أو أن يرفضها، فلا يرافق على تأجيل بدون
سبب أو لسبب لا يبرر التأجيل، وله أن يعدل من الطلب فيجعله وقفاً بدلا من
التأجيل الواسع المدى أو العكس، هذا ما لم يكن سبب الوقف هو الاتفاق المباشر
بين الحاجز والمدين بالتطبيق لنص المادة ٥٥ حجز فيلزم المحافظ وقف البيع بسببه
(كرم صادق – بند ٣٨٣ ص ٤٣٦).

ويمكن حصر أسباب وقف البيع العقارى في الأسباب الاتية:

١- أولا: السبب الأول الاتفاق بين الحاجة والمدين (مادة ٥٥ حجز):

الاتفاق الموقف للبيع العقارى هو الاتفاق الواضح الصريح بين الحاجز والمدين على الوقف وهو يتم بعقد مكتوب بينهما.

ولا يبحث ما وراء هذا الاتفاق لترتيب أثره، فإيقاف البيع محتم بناء على الاتفاق ولو كانت المبالغ المتفق على إيقاف البيع بشاتها لا يوجد ما يبرر إيقافها

مادة (00)

قانوناً لانها واجبة الاداء ونهائية، ولا يجوز فيها التاجيل أو التقسيط بل ولو كان القانون يرتب عقوبة على التاخير في تسديدها للخزانة.

وبمعنى آخر فإن الوقف يتم نتيجة لاتفاق الحاجز مع المدين، ولو كان هذا الاتفاق غير سليم من الوجهة القانونية والإدارية، بشرط أن يكون الاتفاق قد تم صريحا على الوقف.

ويلتزم الحاجز والمدين ورئيس جلسة المزاد التزام حدود هذا الاتفاق في شان وقف البيع ما دام الاتفاع قائما. (كرم صادق - بند ٤٨٤ ص ٤٣٦ وص٤٣٧).

٢- ثانيا: السبب الثانى موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المتسحقة
 (مادة ٥٥ حجز):

يجوز أن تكون موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة إما في صورة اتفاق بين الحاجز والمدين، كما يجوز أن تكون هبة مسموح بها تعطى من الحاجز للمدين في حدود القرانين المول بها في شأن المبلغ المستحق.

وكما كان الامر بالنسبة للاتفاق بين الحاجز والمدين كسبب من اسباب الوقف كذلك في شان موافقة الحاجز على تقسيط البالغ المستحقة، فإنه لا يبحث في وقف البيع بناء على موافقة الحاجز على التقسيط ما إذا كانت هذه الموافقة قد تمت في حدود القانون من عدمه.

والأصل أن الحجر لا يقوم سبباً يبرر تقسيط الدين المجوز من اجله بغية وقف البيع القائم لتحصيل هذا الدين، لان الحجز لا يغير من صفات الدين المحجوز به فيجعله قابلا للتقسيط وهو أصلا لا يجوز تقسيطه أو تأجيل إستحقاقه - وقد سبق بحث هذا الموضوع في الباب السادس عشر بشأن التقسيط.

٣- ثالثا السبب الثالث: موافقة الحاجز على الوقف بسبب المنازعات
 القضائية (مادة ٧٧ ، ٧٧ حجز):

يجوز وقف إجراءات الحجز والبيع العقارى بناء على موافقة الحاجز على وقف هذه الإجراءات، وذلك إذا توافر في شان الحجز منازعات قضائية تتعلق بقيمة المطلوبات المحجوز بها أو بصحة الحجز.

٤- رابعا السبب الرابع: الإيداع والتخصيص ورفع دعوى المنازعة
 (مادة ٧٧ ، ٧٧ حجز):

توقف إجراءات الحجز العقارى فى حالة المنازعة فى الحجز أو البيع إذا أودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز، وذلك بشرط أن يخصص المبالغ المودع بالجهة الحاجزة لوفاء الدين المجوز به على العقار.

وعلى المودع عندئذ أن يرفع دعوى المنازعة ويودع مستنداته في المواعيد المقررة في المادة ٢٧ حجز.

٥- خامسا: السبب الخامس رفع دعوى استحقاق الفرعية:

وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي نصت عليها نصوص قانون المرافعات، وهذا الوقف يسرى على الحجز الإدارى لعدم النص في المادتين ٢٧، ٢٨ حجز على دعوى الاستحقاق الفرعية كسبب من الاسباب التي يشترط فيها موافقة

(00) Sala

الحاجز أو الإيداع ورفع دعوى المنازعة لوقف البيع، ولذلك فإنه يرجع بشانها إلى أحكام قانون المرافعات الذي ينظم وقف البيع بناء على رفع دعوى الاستحقاق الفرعية في المواد سالفة الذكر.

٦- سادما: السبب السادس إذا كانت مرتبة الديون المجوز من أجلها
 لاتساعد على تحصيلها في حالة تنفيذ البيع (مادة ٧٠ حجز):

ويشترط القانون لترتيب الايقاف بناء على هذا السبب ما يلى:

 (1) ان تكون الديون المحجوز بها لا امتياز لها ومحجوز نظيرها بمحضر حجز مسجل.

(ب) أن يكون العقار المحجوز مثقل بحقوق عينية مشهرة لها مرتبة امتياز
 أسبق من مرتبة الدين المحجوز به.

(ج) أن تكون قيمة العقار مما لا يسمح بتسديد المستحقات المطلوبة غير الممتازة. (كرم صادق - بند ٣٨٤ ص ٤٣٨ وص ٤٣٩).

مادة (٥٦)

ويجب افتناح المزايدة بعطاء لا تقل عن الشمن الأساسى والمصروفات على كل من يتقدم للشراء أن يؤدى بالجلسة تأمينا قدره ١٠٪ من قيسمة عطائه.

ويقصر البيع بقدر الإمكان على جزء من العقاريفي ثمنه بالمطلوبات والمصروفات بأكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه بالبيع وإذا تعذوت تجزئة العقار استمرت إجراءات البيع عليه كله.

ويجوز لكل شخص أن يتقدم بنفسه أو بوكيل خاص عنه.

ويرسى انحافظ أو المدير أو وكيله المزاد على من تقدم بأكبس عطاء إذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره.

ويجب على الراسي عليه المزاد أن يتقدم بنفسه أو بوكيل خاص عنه.

وإذا زاد ثمن البيع على المبلغ المطلوب ردت الزيادة إلى صاحب العقار مالم يكن على العقار حقوق مشهرة مما نصت عليها المادة ٤٨ فيودع ويوزع الثمن طبقا لأحكام المادة ٤٩٠ ه.

المذكرة الإيضاحية:

المست المادة (٥٦) على وجوب افتتاً ح الزاد بشمن لا يقل عن الثمن الاساسى المبين بمحضر الحجز مضافا إليه المصروفات بمختلف اتواعها على الاساسى المزايد ١٠٪ من عطائه وعليه أن يؤدى باقى الشمن فسور رسسو المزاد عليه و.

التعليق:

١٧٣٩ - افتتاح المزايلة وجواز قصر البيع على جزء من العقار ورسو المزاد على من يتقدم بأكبر عطاء:

طبقا للمادة ٥٦ من قانون الحجز الإدارى – محل التعليق – يجب افتتاح المزايدة بعطاء لا يقل عن الشمن الأساسى المبين في الأعلان عن البيع والمصروفات، والمقصود بالمصروفات تلك التي ينفقها الحاجز في اجراءات التنفيذ وليس رسم الدلالة النسبي. فإذا افتتحت المزايدة ورست بعطاء اقل من الشمن الأساسي والمصروفات، فإن المزايدة تكون باطلة. ويتعلق بطلانها بالنظام العام. (نقض والمعروفات، فإن المون وقم ١٠٥ لسنة ٤٢ قضائية)

إذ لا يجوز ارساء العطاء بشمن أقل من الشمن الاساسي وإلا كانت الاجراءات باطلة بطلانا من النظام العام.

فقد قضت محكمة النقض بانه إذا افتتحت المزايدة ورست بعطاء يقل عن الشمسن الاسساسي والمصروفات، فإن المزايدة تكون باطلة بطلانا متعلقا بالنظام (نقض ٢/٣/٩٣ الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٤٢ ق ونقض ٢/٣/٩٣ - ٢٨ – ٣٣٤)، (وقضت في هذا الحكم الاخير بان رسم الدلالة النسبي يختلف عن المصروفات المشار إليها في المادة ٥٦)، فلا يدخل في المصاريف رسوم الدلالة.

وطبقا للفقرة الأولى من المادة ٦ ه من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق-

يلزم القانون كل من يتقدم للشراء بطريق الدخول في الزايدة أن يؤدى ببع بالجلسة تامينا قدره ١٠٪ من قيمة عطائه. ومفاد ذلك الا يقتصر التامين في ببع المعقار – كما هو الحال في التامين في ببع المنقولات (المادة ١٠/ ١ حجز) – على مقدار ١٠٪ من قيمة العطاء الاول وأتما يجب على المتزايد في ببع العقار أن يزيد من مقدار التامين المستحق عن عطائه الاول نسبة ١٠٪ من كل زيادة تتضمنها عطاءاته التالية. فإذا بدأ بعطاء ١٠٠٠ جنيه كان عليه أن يقدم تامينا قدره ١٠٠ جنيه، وإذا زايد إلى ١١٠ جنيه ثم إلى ١٢٠ جنيه مثلا وجب عليه أن يزيد التأمين المقدم إلى ١١٠ جنيه ثم إلى ١٢٠ جنيه أى أن يزيد فقط بالضرق بين التأمين المستحق عن العطاء الأول والتأمين المستحق عن العطاء الذي يليه وهكذا (عبد المنعم حسنى – بند ٤٤٢ على ١٥٠، قارن فتحى والى ص ٧٣١ حاشية ٢ (عبد المنعم خسنى – بند ٤٤٢ من هيمة كل عطاء يقدمه).

والأصل أن يجرى بيع كل المقارات المحجوزة إداريا، ولو كانت قيمتها تزيد على قيمة حقوق الحاجزين والذين اعتبروا أطرافا في الاجراءات. غير آنه مراعاة للمدين مالك العقار المحجوز تنص المادة ٥٠ / ٢ حجز إدارى – محل التعليق – على أن ٥ يقصر البيع بقدر الامكان على جزء من العقار يفي ثمنه بالمطلوب والمصروفات باكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيع. وإذا تعذرت تجزئة المقار استمرت اجراءات البيع عليه كله ٤. ويفترض هذا النص أن محل البيع عدة عقارات أو عقار قابل للتجزئة. ولا يشترط لقصر البيع ان يكون العقار قد جزئ إلى صفقات وفقا للمادة ٥٢ حجز إدارى، فيمكن القيام بذلك في نفس جلسة المؤايدة. ولا مشكلة إذا كان العقار أو العقارات مطروحة للبيع كصفقات، لكل صفقة ثمن أساسي مختلف. فعندئذ إذا وصل ثمن ما بيع إلى ما يغطي المطلوب

والمصروفات باكملها حتى نهاية شهر البيع، كف القائم بالبيع عن البيع ولكن المشكلة تثور في حالة عرض العقار باكمله بثمن أساسى واحد، اذ يفهم من نص المادة ٢٥/٢ أنه يمكن أيضا هنا قصر البيع على جزء من العقار. في هذه الحالة إذا جزئ العقار، فإن تجزئت تتم في جلسة المزايدة نفسها ويحدد رئيس الجلسة الثمن الاساسى لكل جزء، ويجرى البيع على أساسه.

وإذا حدث قصر للبيع، فإنه يترتب عليه زوال أثر الحجز عن العقارات التي لم تبع. هذا ولو تبين فيما بعد أن الثمن لم يف بالمطلوب والمصروفات، وفي هذا يختلف قصر البيع الإدارى عن نظام وقف بيع بعض العقارات في البيع القضائي وفقا للمادة ٤٧٤ / ١ مرافعات (فتحي والي – بند ٤٧٥ ص ٧٣٢).

إذن يجوز في جلسة البيع قصر البيع على جزء من العقار المعروض للبيع إذا تبين أن ثمن هذا الجزء يفي بالمطلوبات والمصروفات التي يباع العقار الاستيفائها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيع ويتم ذلك في الاراضى الزراعية بأن يقتصر البيع على قطعة واحدة أو أكثر من القطع المعروضة للبيع، أو على حصة شائعة من البناء المعروض للبيع بالقدر الذي يفي فيه الشمن بحقوق الجهة الحاجزة والدائين الآخرين ومصروفات الإجراءات (كرم صادق بند ٣٧٧).

ويلاحظ أن النص على قصرالبيع عملا بالمادة ٥٦ / ٢ لا يخل بحق المدين فى طلب قصر الحجز عملا بالمادة ٢٠٤ مرافعات، اعتبارا بان هذه المادة الأخيرة تملا فراغا فى قانون الحجز الإدارى دون أن تعارض نصوصه (أحمد أبو الوفا – ص٩٨٩).

(DT) 534a

ووفقا للفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - إذا تقدم مزايدون على الثمن الاساسى والمصروفات. يرسى المحافظ أو المدير أو وكيله المزاد على من يتقدم باكبر عطاء إذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره (المادة ٥٦ / ٤ حجز) ويترتب على ذلك نتيجتان:

1- (الأولى) أن العرض الذى لا يزايد عليه فى خلال ثلاث دقائق، ينهى المزايدة ويوجب ايقاع البيع على صاحبه. ولا يؤثر فى صحة العرض الأخير أن يكون العرض السابق عليه باطلا، فكل عرض يعتبر مستقلا عن سابقه، ومن ثم لا يجوز لصاحب عرض أن يطلب إبطاله بدعوى أن العرض السابق عليه كان باطللا (انظر المادة ٩٩ من القانون المدنى وهى تقضى بأن العقد لا يتم فى المزايدات الا برسو المنزاد، وأن العطاء يسقط بعطاء يزيد عليه ولو كان باطلا).

ب - (الثانية) أن العرض الحاصل في خلال ثلاث دقائق من العرض السابق يحل صاحب العرض السابق من عرضه. فتقديم عرض أكبر في خلال ثلاث دقائق يسقط العرض الذي سبقه. ومقتضى ذلك أنه لو حكم ببطلان المزاد الذي رسا على صاحب العرض الاخير لاى سبب من الاسباب، فلا يؤثر ذلك فيما ترتب على تقديمه من سقوط العرض السابق، فلا يعتبر صاحب العرض السابق مشتريا وإنما يعاد المزاد من جديد. (عبد المنعم حسنى - بند 222 ص ٢٢٩).

وذهب رأى إلى أنه يلزم لايقاع المزايدة على من يتقدم للمزاد العقارى الادارى أن يكون المشتركون في المزايدة ثلاثة أشخاص على الأقل. وذلك تفسيرا لمعنى التاجيل لعدم تقدم مزايدين (كرم صادق بند ٢٧٥) ولكن الواقع خلاف ذلك فيكفى لارساء المزاد أن يتقدم مزايد واحد بالثمن الاساسى والمصروفات أو باعلى منه. ويستفاد ذلك من مفهوم المخالفة من النص فى المادة ٥٨ حجز على أن يكون التاجيل إذا لم يحضر أحد للمزايدة فى اليوم المعين للبيع (عبدالمنعم حسنى ص ٦٣٠).

وينبغى على من يرسو عليه المزاد أن يكمل حال انعقاد الجلسة التأمين الذى دفعه إلى الثمن الذى يرسو به المزاد، وإلا أعيد البيع على مسئوليته على النحو المنصوص عليه فى المادة ٥٩ حجز ويلتزم الراسى عليه المزاد بأن يدفع - إلى جانب الثمن الذى رسا به المزاد - مصاريف التنفيذ التى نصت عليها المادتان ٦٩ و٧١ حجز (نقض مدنى ١٩/١/ ١٩٦٨) - مجموعة النقض ١٩ ص ٢٣١٩). كما يلتزم كذلك بدفع رسوم تسجيل محضر البيع (مادة ٤٤٠ مرافعات).

وإذا زاد الثمن الذى رسا به المزاد على المبالغ المطلوبة للجهة الحاجزة. وجب رد الزيادة إلى صاحب العقار المبيع، ما لم يكن على هذا العقار حقوق مشهرة مما نمت عليها المادة 24 حجز (عبد المنعم حسنى - ص 270).

إذن إذا تقدم احد بعطاء يساوى الشمن الاساسى والمساريف أو تقدم مشترون يزايدون على هذا العطاء. وعند ثل يرسى المحافظ أو وكيله المزاد على من تقدم بعطاء لم يزايد عليه غيره لمدة ثلاث دقائق. (مادة ٥٦ / ٤ حجز إدارى). ويؤدى العطاء الاكبر إلى سقوط العطاء السابق عليه بمجرد تقديمه ولو حكم بعد ذلك ببطلانه (مادة ٩٩ مدنى)، ومن ناحية آخرى فإن كل عطاء يستقل عن

الآخر، فلا يجوز لصاحب العطاء الأكبر أن يتمسك ببطلان العطاء السابق كاساس لبطلان عطائه هو. فالعطاء يبقى صحيحا ولو كان العطاء السابق عليه باطلا، (فتحى والى – ٣٢٧).

أحكام النقض:

١ ٢٤ - بيع العقار إداريا - مزايدة - افتتاحها ورسوها بعطاء يقل عن
 الثمن الأساسي والمصروفات - بطلان - نظام عام:

النص فى المادة ٥٣ من قانون الحجز الادارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٠ على وجوب النشر والاعلان عن بيع المقار المحجز اداريا مع بيان الثمن الاساسى الذى ينبغى افتتاح المزاد به، والنص فى المادة ٥٦ منه على أنه ويجب افتتاح المزايدة بعطاء لا يقل عن الشمن الاساسى والمصروفات، وعلى كل من يتقدم للشراء ان يودى بالجلسة تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطائه ... ويدل على أن المشرع راعى فى تنظيم البيع الجبرى للعقار الحفاظ على قيمة الثروة العقارية وحماية مصلحة كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى ثمن بمكن، فاوجب كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى ثمن بمكن، فاوجب النشر والاعلان عن البيع حتى يشترك فى المزايدة أكبر عدد من المزايدين واوجب إفتتاح المزايدة العلنية بعطاء لا يقل عن الشمن الاساسى مضافا اليه المصروفات حتى تكون المنافسة بين راغبى الشراء مدعاة للارتفاع بالثمن إلى أقصى قلم الشمن الاساسى الذى يجب أن تبدأ به مزايدة بيع تلك الأطيان موضوع التداعى بمبلغ ٢٠٠٤ عنيها وأن البين من الاطلاع على محضر بيع تلك الأطيان بترايخ على المتروبة على المتروبة على المترايخ فى المؤاد المناويخ فى المؤاد المناويخ المناهد المؤافى المؤاد المناويخ والمناهد الذي يع تلك الأطيان المتروب المناهد المؤافي المؤادة على محضر بيع تلك الأطيان بتراء بترايخ على محضر بيع تلك الأطيان بتراء بن كل من المتزايدين الاربمة الذين اشتركوا فى المؤاد

مادة (٥٦)

قد سدد تامينا قدره ۲۰۰ جنيه وبدات المزايدة بعطاء قدره ۲۲۰۰ جنيها وانتهت برسو المزاد على المطعون ضده الأول بمبلغ قدره ۲۲۰۰ جنيها دون اضافة المصروفات اليه، ومن ثم تكون اجراءات تلك المزايدة قد جاءت باطلة مخالفتها المصروفات اليه، ومن ثم تكون اجراءات تلك المزايدة قد جاءت باطلة مخالفتها أحكام قانون الحجز الادارى سالة الذكر والمتعلقة بالنظام العام وذلك بافتتاح المزايدة بل ورسوها بعطاء يقل عن الثمن الاساسي والمصروفات. دون أن يغير من ذلك ما تقدم به المطعون ضده الأول من مستندات تفيد سداده مبلغ ٢٢٠/ ١٨/ المدن مستندات تفيد سداده مبلغ ٢٩٠ / ١٨ المستندات - يمثل رسم الدلالة النسبي بواقع ٥٪ المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الحجز الادارى وهو يغاير المصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٦ والتي يقصد بها المصروفات التى ينفقها الدائن الحاجز في إجراءات التنفيذ فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يه جب نقضه.

(نقض مدنی ۹ / ۳ /۱۹۷۷ – فی الطعن رقم ۱۰۰ لسنة ٤٢ قنصائيـة مجموعة النقض ۲۸ ص ۲۳۶) ديحرر محضر بالبيع يوقع عليه انحافظ أو المديد أو وكيله والكاتب الحاضر معه ويشتمل المحضر على صب البيع وشروطه وبيانات العقار المبيع ومساحته وحدوده وباقى البيانات اللازمة لتسجيله وكفلك الشمن الإساسى وكل عطاء قدم والشمن الراسى به المزاد وبصفه عامة كل ماتم في جلسة المزايدة و

التعليق:

۱۲٤۱ - محضر بيع العقار: إعمالاً للمادة ٥٧ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق - يحور عن جلسة البيع العقارى محضر مفصل يشتمل على البيانات التالية:

١ - يوم وساعة افتتاح للزايدة.

٢ - اسم رئيس جلسة المزاد وسكرتيرها وصفة كل منهما.

٣ - اسم المالك المدين المتخذ ضده الإجراءات واسم الحائز للعقار وسند
 حيازته اذا كان معلوما.

٤ - اسم صاحب التكليف وسند ملكية المدين.

تاريخ محضر الحجز وتاريخ ورقم تسجيله اذا كان مسجلا.

٦ - بيان أوصاف وحدود العقار المروض للبيع بالتفصيل.

٧ – بيان سبب البيع أو سبب التاجيل أو الايقاف إن حصل.

٨ -- مقدار ونوع المستحقات الجارى البيع بها وتاريخ استحقاقها.

مادة (۷۵)

 ٩ - تاريخ النشر بالوقائع المصرية ورقم العدد الصادر فيه النشر ورقم النشرة.

. ١ - اثبات اتمام الاعلانات الواجبة عن البيع.

١١ - بيان الثمن الأساسي للبيع.

١٢ - شروط البيع.

۱۳ - كافة المزايدات التى تقدمت فى جلسة البيع ومقدار التأمين المدفوع من المزايد واثبات كف المزايدة عن المزاد واستلام تأميته وتوقيعه على اقرار بالكف عن التزايد واستلامه التأمين.

١٤ -- اثبات الوقت الذى انقضى على اكبر عطاء تقدم فى المزاد بدون زيادة من المزايدين الاخرين ويشترط ان يقل هذا الوقت عن ثلاث دقائق.

٥١ - اثبات ارساء مزاد العقار على المزايد بالعطاء الاكبر.

١٦ – اثبات تسديد المشترى للثمن والمصروفات وبيان رقم وتاريخ قسيمة
 السداد.

۱۷ - اثبات التوقيعات على محضر جلسة التزايد وعلى شروط البيع من
 رئيس جلسة المزاد ومن سكرتيرها ومن الراسى عليه التزايد.

 ١٨ - اثبات عدد الصور المحررة من المحضر ومن تسلم صور منها بعد اداء الرسوم المقررة.

واذا كان محضر جلسة المزاد قد انتهى بتاجيلها أو ايقافها فانه يكتفي

مادة (۷۵)

بمحضر للتأجيل تستوفى فيه البيانات الاساسية في محضر جلسة رسو المزاد مع إثبات سبب التأجيل أو الإيقاف وتوقيعات رئيس جلسة المزاد وسكرتيرها (كرم صادق – بند ٣٨٦)

ويلاحظ أنه يعد محضر البيع ورقة رسمية، وبالتالى يكون باطلا أذا فقد رسميته بعدم توقيع المحافظ عليه (أو من يقوم مقامه) وعدم توقيع الكاتب الحاضر معه، أو أذا لم يذكر فيه تاريخ تحريره.

ومن البيانات الجوهرية الواجب أن تتضمن هذا المحضر كما ذكرنا آنفا بيان المعقار المبيع ومساحته وحدوده والثمن الاساسى والثمن الذى رسى به المزاد وكل عطاء قدم، واسم المشترى بالمزاد واقبه وموطنه وما تم فى جلسة المزايدة. واذا كان المحضر يجهل ببيان من هذه البيانات فانه يكون باطلا. (أحمد أبو الوفا – بند الحصر يجهل بهيان من هذه البيانات فانه يكون باطلا. (أحمد أبو الوفا – بند

كما يجب أن يتضمن سبب البيع واسم الحاجز الادارى وأسماء باقى الحاجزين (ان كان) وأسماء الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار وأصبحوا طرفا في الاجراءات عملا بالمادة ٤٨ وما يليها من قانون الحجز الادارى. ولا يبطل محضر الحجز اذا لم يتضمن أحد البيانات المتقدمة، ما دامت أوراق الاجراءات تتضمنه.

كذلك فإنه ولا يخقى أن محضر البيع بوصفه تصرفا ناقلا لملكية العقار يجب أن يتضمن البيانات الجوهرية في عقد البيع - عملا بقواعد القانون المدنى - وإذا فقد بيانا منها، فقد ركنا من أركان البيع، فينعدم البيع.

(OV) Sala

وما سبق يتضح أن محضر البيع هو: (١) ورقة رسمية يتعين أن تتضمن البيانات التي تحقق هذه الرسمية (٢) هو يثبت خاتمة اجراءات الحجز الادارى، ومن ثم يجب أن يتضممن بيانات بهذا الوصف، تصور ما تم من اجراءات، وتوضح بيانات جوهرية، (٣) هو يشبت البيع الادارى، ومن ثم يجب أن يتضمن بياناته.

وواضح ان البطلان الذي يترتب نتيجة مخالفة المادة ٥٧، هو بطلان اجرائي وبطلان موضوعي في ذات الوقت.

ويحصل التمسك ببطلان محضر البيع وبطلان البيع بالتالى بدعوى أصلية، ويطلب عارض لدعوى أخرى، دون التقيد بأى ميعاد.

ويترتب على اقامة المنازعة وقف الاجراءات عملا بصريح المادة ٧٢ و ٢٧ من قانون الحجز الاداري، التي توجب وقف الحجز والبيع بمجرد اقامة المنازعة.

وبالتالى، بمجرد اقامة المنازعة يمتنع تسليم العقار لمشتريه، ويمتنع تسجيل محضر البيع. ولقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة أن يحكم للمشترى - بناء على طلبه - باسترداد الشمن اذا كانت الاجراءات ظاهرة البطلان، لسبب لا يرجع اليه هو (أحمد أبو الوفا - بند ٦٦ ص ٩٩٠ وص

واذا لم يعحضر أحد للمزايدة فى اليوم المين أجل البيع مرة بعد مرة الى أن يتقدم مشتر أو تتقدم الحكومة مشترية فى الجلسة.

وينشر ويعلن عن كل جسة بالطريقة البينة بالمادة ٥٣ مع خفض عشر الثمن الاساسى فى كل مرة يؤجل فيها البيع،

التعليق:

١ ٢ ٤ ٢ - تأجيل بيع العقار مع إنقاص عشر الثمن في حالة عدم حضور أحد للمزايدة أو حضور كثيرين وعدم تقدم أحدهم بعطاء لشراء العقار بالثمن الاساسي والمصروفات وجواز شراء الحكومة للعقار:

قد لا يحضر أحد للمزايدة في اليوم المعين (٥٠ حجز ادارى) أو يحضر كشيرون ولكن لا يتقدم أحد بعطاء لشراء العقار بالشمن الاساسي والمصروفات. وعندئذ، يامر رئيس جلسة المزايدة بتاجيل البيع الى جلسة آخرى يحددها، ويامر بانقاص الشمن الاساسي بمقدار العشر وذلك اعمالا للمادة ما / ٢ حجز ادارى على خلاف البيع القضائي (٤٣٨ مرافعات) لم يحدد قانون الحجز الادارى ميمادا يجب أن ينقضي بين الجلستين، فيكون رئيس جلسة المزايدة غير مقيد بميعاد معين. على أنه يجب أن يراعى افساح المدى المناسب لا مكان الإعلان عن البيع في الجلسة الجديدة (فتحي والى – ص ١٧٣ ووس ٧٣٧) ويجرى هذا الإعلان وفقا لاجراءات الاعلان عن البيع (النشر واللمتي) السابق بيانها. ويمكن أن يتكرو التاجيل، اذا لم يتقدم مشتر في الجلسة الجديدة بالسيم لهسنا

مادة (۸۵)

السبب ينقص عشر الثمن الأساسى الجديد حتى يباع المقار. وخوفا من أن يباع العقار للغير بثمن بخس، فأنه يمكن للجهة الحاجزة التقدم للشراء. (مادة ٥٨ / ١ حجز ادارى - محل التعليق).

ويلاحظ أنه يكفى لارساء المزاد أن يتقدم مزايد واحد بالثمن الاساسى والمصروفات وباعلى منه. ويستفاد ذلك من مفهوم المخالفة من النص فى المادة ٥٨ حجز على أن يكون التاجيل أذا لم يحضر أحد للمزايدة فى اليوم المعين. (عبد المنعم حسنى المرجع السابق ص ٦٤٦).

ويلاحظ ما قضت به محكمة النقض بانه اذا افتتحت المزايدة ورست بعطاء اقل من الشمن الاساسي والمصروفات، فان المزايدة تكون باطلة بطلانا متعلقاً بالنظام العام (نقض ٩ / ٣/ ١٩٧٧ الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق).

واعسالا للسادة ٥٨ محل التعليق إذا لم يتقدم أحد بنمزايدة، يجوز للحكومة أن تتقدم مشترية للعقار بالثمن الأساسى المعروض به العقار للبيع أو بأعلى منه.

ولا يرسو العقار على الحكومة إذا تقدم مشتر بعطاء أعلى من عطائها م ١٠٠٠ - لا تقوم الحكومة بالمزايدة في ثمن العقار التقار المقار بالتعويم الخومة بالمزايدة في ثمن العقار الذي ينخفض إليه جلسات لا يتقدم فيها أحد للشراء، وذلك إذا رأت أن الشمن الذي آل اليه العقار بعد تنقيص الثمن الاساسى أعشاراً متتالية قد صار مناسباً لها لشراء العقار . (كرم صادق – بند ٧٠ ٣ ص ٤٤٢ وص ٤٤٣)

ويقضى البند ٧٤ من تعليمات الضرائب القديمة ومقابله رقم ٧٠ من

تمليمات التأمينات على أنه إذا لم يتقدم أحد في الجلسة الثانية (بعد تنقيص العشر الأول)، يؤجل البيع مع تنزيل العشر من الثمن الأساسي أيضاً، وهكذا في كل مرة إلى أن يصل الثمن إلى ما يوازى دين الحاجز والمصروفات إلى يوم البيع، فإن لم يتقدم أحد للشراء تقدم مامور الضرائب أو رئيس جهاز الحجز بمراقبة التأمينات بمعاينة العقار والبحث عن سبب عدم الرغبة في شرائه وما يساويه العقار من الثمن فعلا وذلك الإقرار دخول الحاجز مشترياً للعقار المجوز لحسابه في جلسة المؤاد التألية.

ويلاحظ على هذه التعليمات أنها لا تجعل المعايير التى تتقدم فيها الحكومة كمشترية للعقارات المعروضة للبيع متساوية، لانها لا تقبل دخول الحاجز مشترها للعقار إلا إذا كانت قيمته التقديرية تساوى دين الضريبة أو حقوق المؤسسة، أو بعد أن تصير قيمة العقار بعد تخفيضها توازى قيمة المبالغ المطلوبة، وقد كان الاولى أن يرتبط دخول الحاجز مشترهاً للعقار المجوز بقيمة ما يوازيه العقار فعلا وليس بقيمة المبالغ المطلوبة من المدين.

وتفضل على هذه التعليمات، التعليمات السابقة عليها، وكانت تحدد بدء دخول الحكومة مشترية في المزاد، كقاعدة عامة، اعتباراً من تخفيض الخمسين في ثمن العقار الاساسي.

وفى جميع الحالات لا يجوز ان يزيد قيمة ما تشتريه الحكومة من عقار الممول عن قيمة مستحقاتها التي يباع بسببها العقار، بل يقتصر إرساء العقار لحساب الحكومة على القدر الذي يفي من العقار بحقوقها، وقد افتى في ذلك مجلس الدولة برقم ١٨٣ / ٢٨ في ٦ يناير سنة ١٩٥٤ بقول ١٤٠٤ . . . الا

مادة (۸۸)

البند الخصص في ميزانية المصلحة لشراء العقارات التي يرسو مزادها عليها مخصص لشراء ما يتعادل مع قيمة الضرائب المستحقة للدولة فعلا فحسب، وبالتالي لا يمكن الصرف منها بمقدار الزيادة عن المستحق.

وقد أصدرت مصلحة الضرائب كتابها الدورى رقم ٣١ حجز في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٠ بشان إرساء المزاد على الحكومة إذا كان النصيب المحجوز عليه والمملوك للمول شائعاً أو صغير القدر أو متعذراً استغلاله، ورأت آنه لا مفر من شراء مثل هذه العقارات بالرغم من عيوبها وشوائبها لحساب الحكومة اقتضاء لدينها، طالما أن مدين المصلحة لا يمتلك غير عقاره المعروض للبيع، ويتم هذا الشراء بعد معاينة العقار، والتأكد من أن ثمنه يتناسب مع قيمته الفعلية . (كرم صادق - ص 25%)

(84) Sala

وإذا تخلف الرامى عليـه المزاد عن الوفاء بشسروط البسيع أعـيـد على مستوليته بعد تعيين جلسة لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ .

فان نقص الثمن الزم الراسى عليه المزاد بالفرق وان زاد الثمن كـانت الزيادة من حق المدين صحب العقار . أو من حق الدائنين حسب الاحوال ه .

المذكرة الايضاحية:

جاء بالمذكرة الايضاحية أنه اذا تخلف المشترى عن أداء الثمن أعيد البيع على مسئوليته في جلسة تعين لذلك.

وقد كانت المادة ١٦ من الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ تجرى كالاتي:

« إذا تأخر الراسى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته بغير النشر عن ذلك بعشرة أيام في الجريدة الرسمية الغربية فان نقص الشمن يلزم الراسى عليه المزاد الأول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها الممول المنزوع منه العقار وتخصم له من الأموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة أذا كان هناك اقتضاء ٥.

التعلية.:

٩ ٢ ٤ ٣ - إعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف عن الوفاء بالثمن وبشروط البيع الأخرى:

وفقا للمادة ٥٩ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق- إذا تخلف الراسي

(04) Life

عليه التزايد عن الوفاء بأى شرط من شروط البيع أعيد البيع على مسئوليته، وإذا كان تخلفه في جلسة الزاد أثبت هذا التخلف في محضر الجلسة.

وتحدد جلسة للبيع على مسئولية الراسى عليه التزايد المتخلف عن التزامات المزاد وينشر عنها بإجراءات النشر المادية، ويوضح بالنشر أن البيع على مسئولية الراسى عليه التزايد المتخلف.

ويعلن عن جلسة البيع بإجراءات الإعلان العادية، ويكون الثمن الزساسي في جلسة البيع على مسئولية الراسي عليه التزايد هو الشمن الذي رسا المزاد به على المشترى المتخلف.

وإذا زاد العطاء الذى رسا به التزايد عن الثمن الأساسى السابق رسو العقار به على المشترى المتخلف، كانت الزيادة من حق الدائنين المتداخلين في التنفيذ أو المدين صاحب العقار حسب الاحوال.

ولم ينص القانون على ما يتبع فى حالة عدم تقدم أحد للمزايدة لشراء المقار المعروض للبيع بالمزاد على ذمة المشترى المتخلف وفى هذه الحالة يجوز تاجيل البيع فى هذه الحالة للنشر والإعلان بسعر أساسى مخفض بناقص العشر، فى كل جلسة لا يتقدم فيها مزايدون، كما يجوز للحكومة فى أى جلسة من هذه الجلسات أن تتقدم مشترية للعقار، طبقاً للقواعد العامة لشراء الحكومة للعقارات التى تعرض للبيع ولا يتقدم أحد لشرائها (كرم صادق - بند ٣٨٨ - ص ٤٤٤ وص ٤٤٥)

فإعسمالا للسادة ٩ ه من قانون الحجز الاداري - محل التعليق -

(04) 5344

اذا لم يقم المشترى بتنفيذ ما التزم به جاز للمدين أو الدائن طلب فسخ البيع واعادة العقار الى ملك المدين، ثم يكون للدائن أن ينفذ على المدين تحت يده من جديد، كما يجوز للدائن أن ينفذ على أموال المشترى المتخلف، ومنها العقار المبيع اقتضاء لدين الثمن، ويكون للمدين عند التنفيذ على العقار المبيع امتياز البائع بالنسبة لدين الثمن.

والوسائل المتقدمة تقتضى من الدائنين اتخاذ اجراءات مبتداة عند التنفيذ. ولقد شاء المشرع التيسير بهم وهم بسبب اقتضاء ديونهم من المشترى المتخلف عن الوفاء بالتزاماته، وأهمها دفع الثمن، فوضع نظام اعادة البيع على مسعولية المشترى المتخلف، وهو نظام بسيط سريع ويكفل حصولهم على حقوقهم، وهذا النظام اختيارى للحاجز، اذ يملك عدم اتباعه واتباع القواعد العامة المتقدمة.

ويلاحظ أنه يجوز للمشترى المتخلف أن يقوم بوفاء جميع ما التزم به قبل البيع الثانى، وبذا يتفادى اعادة بيع العقار على مسئوليته، وتثبت ملكية العقار له بشرط التزامه بمصاريف اعادة البيع حتى وقت الوفاء بالالتزمات (التي كان عدم القيام بها هو سبب البدء في اتخاذ اجراءات اعادة البيع). (احمد أبو الوفا - بند ١٧ ص ٩٩٢)

ويسرى اعادة البيع اذا تخلف الراسى عليه للزاد عن الوفاء بشروط البيع أيا كانت.

ويراعى في البيع الجديد ذات الاجراءات التي تتم في البيع الاول فان نقص الشمن في البيع الثاني عن البيع الاول الزم الراسي عليه الزاد المتخلف عن الوفاع

مادة (٥٩)

بشروط البيع بالفرق. وان زاد الثمن كانت الزيادة من حق المدين صاحب العقار أو من حق الدائنين حسب الاحوال.

ويلاحظ أن البيع ينفسخ ويعود المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبله، مع ملاحظة أن القانون قد وضع قواعد خاصة الزم فيها المشترى المتخلف بما لا تتطلبه القواعد العامة فى القانون المدنى، ومصدر هذا الالزام هو نصوص القانون استكمالا للنظام الذى قرره للتنفيذ على العقار وتحقيقا للغاية المرجوة منه، وفيما عدا هذا تطبق القواعد العامة للفسخ – المقررة فى القانون المدنى (أحمد أبو الوفا - ص ٩٩٣)

فاولا ينفسخ البيع بقرار مرسى المزاد الثانى، وليس بمجرد تكليف المشترى المتخلف بالوفاء، أو بالبيد، فى اتخاذ اجراءات اعادة البيع. فالمفروض ان العقار المبيع يظل على ملك المشترى المتخلف الى وقت البيع الثانى، خاصة لان الفقه والقيضاء على اتفاق بأن هذا المتخلف يملك الى وقت اجراء البيع الشانى اداء التزاماته التى تخلف عن القيا بها، فيبقى البيع ويحتفظ بملكه، ويحتمل بطبيعة الحال كامل المصاريف الناتجة عن تخلفه المتقدم.

وانما اذا لم يقم بأداء التزاماته وجب اتمام البيع الجديد بفسخ البيع الاول. ويعتبر كانه لم يمتلك العقار من قبل، ويعامل هذه المعاملة في مواجهة الكافة.

وينبغى ملاحظة أنه إذا فرض أن المشترى المتخلف تسلم المقار قبل اداء ما عليه من التزامات، فان ما يجريه على العقار من اجارات وغيرها تسرى اذا كانت من قبيل اعمال الادارة الحسنة وكانت خالية من أى غش رعاية لمن تعامل معه عملا بالمادة ٢٦٩ / ٢ مدنى. أما الثمار عن الفترة المتقدمة، فقد كانت فى ظل القانون السابق للمشترى المتخلف الآانه فى مقابل هذا يلتزم بفوائد الثمن عملا بالمادة الاسابق للمشترى المتخلف الآانه فى مقابل هذا يلتزم بفوائد الثمن عملا بالمادة الاولى انه قادر على أداء سائر الالتزامات التى يخولها حكم مرسى المزاد. وفى ظل القانون الحجز الادارى لا يكون له الحق فى الثمرات إذا لم يلتزم بفوائد الشمن، وبشرط حسن نيته على النحو المتقدم.

اما اعمال التصرف التي يجريها المشترى المتخلف فلا تسرى في حق المدين ودائنيه على اعتبار أنه بتسجيل محضر الحجز يمتنع على المدين وخلفاته التصرف في العقار الى وقت تسجيل قرار ايقاع البيع وبعد اداء ثمن العقار كله. . . الخ.

واذ تزول الملكية عن المشترى المتخلف، فإنها تمود الى المدين أو الحائز أو الكفيل العينى حسب الاحوال، ويتلقى المشترى الجديد الملكية من احد مؤلاء من وقت رسو المزاد الجديد (أحمد أبو الوفا – ص ٩٩٤)

اذن طبقا للمادة ٥٩ من قاتون الحجز الادارى - محل التعليق - إذا تخلف الراسى عليه المزاد عن الوفاء بشروط البيع أعيد البيع على مسئوليته. وبهداه الوسيلة التي ينص عليها القاتون يفسخ البيع دون حاجة لرفع دعوى على المشترى، ويحصل ذوو الشان على الشمن رغم فسخ البيع من العقار باعادة بيعه. وطريق اعادة البيع مقرر لمسلحة الدائنين ذوى الشان في التنفيذ، ولهذا فان لهم - ان شاءوا - ترك العقار للمشترى والحجز على أمواله الاخرى. كما أن لهم رفع دعوى فسخ عادية بفرض اعادة العقار الى ذمة مدينهم (فتحى والى - بند رفع دعوى فسخ عادية بفرض اعادة العقار الى ذمة مدينهم (فتحى والى - بند

مادة (٥٩)

يمكن للجهة الحاجزة اجراء المقاصة بين التزام الراسى عليه الزاد بالثمن وبين مبلغ يكون هذا الشخص دائنا به في مواجهتمها نقض مدنى ٩ مارس ١٩٣٣ -مجموعة عمر ١ - ١٩٨ - ١١٠).

ويعتبر سببا لاعادة البيع تخلف المشترى عن الوفاء باى التزام من التزاماته الناشقة عن البيع الجبرى. والتزامه الأساسى هو دفع الثمن الذى يجب عليه أن يدفعه فورا بمجرد رسو المزاد (مادة ٥٦ / ٥). وتقدر الجهة الحاجزة مدى اخلال المشترى بالتزاماته، وما اذا كان هذا الأخلال يبرز اعادة البيع. فقد ترى منح المشترى بالمزاد أجملا للوفاء اذا كانت الظروف تبرره. ومن ناحية أخرى ، للمشترى المتخلف الوفاء بالتزاماته الى حين إجزاء البيع الثاني فيتفادى اعادة البيع على مسئوليته. على أنه يجب في هذه الحالة الزامه بمصاريف ما تم من اجراءات حتى قيامه بدفع الثمن أو الوفاء بالتزامه أيا كان (استثناف مصر ٢٤ مايو ١٩٣٧ – المحاماة ١٩٣٦ ص ٤٠٤ ، فتحى الله السابقة).

ويلاحظ أن الجهة الحاجزة تقوم باجراءات اعادة البيع من تلقاء نقسها أو بناء على طلب من أى ممن أعتبر طرفا في اجراءات التنفيذ. وليس لاعادة البيع ميعاد. على أن حق اعادة البيع يسقط بتقادم الالتزام المطالب به. فاذا انقضى التزام المشترى بدفع الثمن بمضى المدة، أو بنزول الدائنين عنه، فلا سبيل لالزامه بالوفاء به. ولا يجوز طلب اعادة البيع كطريق لاستيفائه (نقض مدنى ١٧ فبراير ١٩٣٨ - مجموعة عمر ٢٩٢٧ - ٩٨، رمزى سيف: بند ٥٧٥ ص ٧٤٥).

(04) Sala

ويماد بيع العقار على ذمة المشترى المتخلف دون حاجة لاعادة حجز العقار. وتكون الإجراءات في مجموعات كالتالي: ١- تكليف المتخلف بالوفاء بالتزامه. وهو اجراء لازم رغم عدم نص قانون الحجز الإدارى عليه، وذلك ليتاكد امتناعه عن الوفاء.

 ٢- تحديد تاريخ الجلسة الجديدة. وتقوم الجهة الحاجزة بتعيينها مراعية المواعيد اللازمة لاخبار الدائنين المقيدين وللاعلان عن البيع.

٣- اخبار ذوى الشأن المشار اليهم فى المادة ٤٨ حجز إدارى بالجلسة الجديدة. وأهمية هذا الاخبار أن هؤلاء أطراف فى اجراءات التنفيذ ومن حقهم مراقبة صحتها.

٤- الاعلان عن البيع. وذلك بالنشر واللحق وفقا لاجراءات الاعلان عن البيع الأول.

٥- المزايدة البديدة. تجرى وفقا لاحكام المزايدة الاولى. ويعتبر الشمن الاساسى هو نفس الثمن الاساسى الذى بدأ به البيع الأول. (استئناف مصر ٢٥ مايو ١٩٣٧ - الخمامة ١٩٣٨ - ٢٠١ فتحى والى - الاشارة السابقة) وليس للمشترى للتخلف التقدم للمزايدة. فرسو المزاد عليه لا يغير من الوضع فى شىء إذ يبقى مدينا بالثمن، وأولى به أن يدفع ما تخلف عن وفائه. وليس له أن يطمع فى شراء العقار بشمن أقل، إذ هذا لن يعفيه من دفع فرق الثمنين (فتحى والى - ص ٧٤١).

وينبغي ملاحظة أنه و فقا لقاعدة عدم جواز الزيادة بالعشر بعد بيع تم على

مادة (٥٩)

اساس الزيادة بالعشر، إذا كان المشترى المتخلف قد اشترى بعد سبق زيادة بالعشر فلا تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذى اعيد به البيع على مسئوليته. أما إذا كان المشترى المتخلف قد اشترى دون زيادة بالعشر، فإنه يمكن الزيادة بالعشر على الشمن الذى اعيد به البيع. (عبد الحميد أبو هيف: بند ٩٧٣ ص ١٤٥، فتحى والى ص ٧٤٧).

دلكل شخص ليس ممنوعا من المزايدة قانوناً أن يقرر خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاد بالزيادة على الشمن بشرط الا تقل هذه الزيادة عن عشر الشمن.

ويصل تقرير الزيادة بمحضر في القلم اغتص بالمديرية أو المحافظة ويمين بالمحضر تاريخ الجلسة التي تجرى فيها المزايدة الجديدة وتكون في أقرب وقت بعد انقضاء الثلاثين يوما التالية لتاريخ هذا المحضر.

ويجب أن يودع مقور الزيادة قبل ذلك خزانة المحافظة أو المديرية خمس الشمن الجديد والمصروفات حتى يوم البيع ومبلغا آخر يعينه القلم المختص بالمديرية أو المحافظة لحساب مصروفات الاجراءات الخاصة بالبيع الثاني.

وفى هذه الحالة يعاد البيع بالجلسة المعينة لذلك بعد ان ينشر عنها ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ على أن تشتمل الاعلانات الجديدة على اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته ومحله ومقدار الثمن الذي عرضه. كما يخطر الراسي عليه المزاد والمدين بالجلسة الجديدة وبتقرير الزيادة.

ولايجوز العدول عن التقرير بزيادة العشره.

التعليق:

١ ٢٤٤ - التقرير بزيادة عشر الثمن أو ما يزيد عليه:

وفقا للمادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - لا يعتبر الأمر بإرساء مزاد العقار على المزايد بالعطاء الاكبر نهائيا في البيع بالمزاد الإدارى، بل يحق لكل شخص ليس ممنوعاً من التزايد أن يقرر خلال العشرة الايام التالية لجلسة رسو المزاد رغبته في شراء العقار بشمن يزيد عن الشمن الذي رسا المزاد به بمقدار لا يقل عن عشر الشمن الأساسي الذي رسا به التزايد (مادة ١/٦٠ حجز).

وهدف المشرع من ذلك كفالة أكبر ثمن يمكن أن يباع به العقار بالمزاد الإداري رعاية منه بالمدين ودائنيه.

إذ الحكمة في اجازة زيادة العشر هي منع العقار من أن يباع بثمن بخس إذا وجد من يستريه بثمن أعلى من الثمن الذي قبل به الراسي عليه المزاد الأول وقد شرع هذا النظام لفائدة المدين والدائنين والثروة العقارية على العموم حتى تحفظ من يخس القيمة الذي هو أحدى نتائج البيع الجبرى. ولما كان الحكمة الا يجعل الشارع ملكية المشترى مهددة بالزوال زمنا طويلا فقد قصر هذا الزمن على عشرة أيام من يوم البيع. ولما كان من العيث أيضا أن ينقص حكم المزاد بقبول أقل الزيادات فقد جعل للزيادة حد أدنى هو عشر أصل الثمن الذي رسا عليه المزاد دون الأرباح والمصاريف وذلك لأن المزايدة الثانية لا تستلزم اعادة اجراءات النشر والالصاق اشهار للبيع الشاتي (عبدالحميد أبو هيف المرجع السابق ص ٢١٣ ومابعدها). ومفاد ذلك أن البيع لا يقع نهائيا للمشترى بصدور حكم مرسى الماين بثمن يزيد العشر على ثمنها الراسي به المزاد فيثرتب على هذا التقرير اعادة العين بثمن يزيد العشر على شمنها الراسي به المزاد فيثرتب على هذا التقرير اعادة بعيما لمرجع السابق ص ٢٠١٤ . ومحمد حامد حامد فهمي المرجع السابق ص ٤٠١).

والمشترى بالمزاد الاول اثما يتلقى ملكية العقار مقترنة بشرط فاسخ، لان وجودها يتأثر بحادث مستقبل غير محق الوقوع، ولان قرار مرسى المزاد ينتج آثاره

مادة (۲۰)

فور صدوره أو (تسجيله)، ولا تتراخى هذه الآثار الى أن يصبح البيع نهائيا بزوال خطر التقرير بزيادة العشر، ولهذا الاعتبار يكون الشرط فاسخا وليس واقفا.

وبالفسخ يعود المشترى بالمزاد إلى ما كان عليه من مركز قانونى قبل البيع أى قبل قرار مرسى المزاد - وكأنه لم يملك قط العقار ولم يكتسب أى حق ولم
يلتزم بأى التزام، فيعفى من اداء الشمن، ويكون له الحق فى استرداد ما دفعه منه،
وتبطل كل تصرفاته واعمال الإدارة التى يكون قد اجراها، ولا يستحق شيئا من
الشمرات التى قد تنتجها العين. (أحمد أبو الوفا - بند ١٨ - ص ٩٩٥).

ويلاحظ أنه إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة، كانت العبرة بالتقرير المشتمل على الزيادة الاكبر، وعند تساوى العروض تكون العبرة بالعرض الاول (مادة ٦١ حجز).

وعلى المقرر بالزيادة أن يودع بالمحافظة التي جرى فيها التزايد خمس الثمن الذى يعرض شراء العقار به والمصروفات التي تستحق حتى يوم البيع، ومبلغ آخر يعينه قلم المحجوزات بالمحافظة لحساب المصروفات الحاصة بإجراءات البيع الثاني (مادة ٣٠ / ٣ حجز).

ولا عبرة باية زيادة يتقدم بها مزايد على الشمن الراسى به التزايد، إذا كانت الزيادة التى يعرضها تقل عن عشر الشمن الذى رسا به التزايد، كما لا تعتمد الزيادة إذا ما تكن مشفوعة بخمس الشمن الذى يعرض المزايد الشراء به، أو إذا تقدر بزيادته بعد فوات عشرة أيام من تاريخ جلسة رسو التزايد.

عادة (٦٠)

ويحصل التقرير بالزيادة في قلم الحجوزات بالمحافظة، ويعمل محضر بزيادة العشر، ويوضح فيه بيانات الحجز والمزاد ومقدار الزيادة وتاريخ الجلسة التي تجرى فيها المزايدة الجديدة.

وتكون الجلسة الى تحدد بناء على الزيادة فى اقرب وقت، بعد انقضاء ثلاثين يوماً على الاقل على محضر الزيادة بالعشر، وينشر ويعلن عن هذه الجلسة الجديدة بالطريق العادى للنشر والاعلان، ويوضح بها اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته ومحل ومقدار الثمن الذى عرضه، ويخطر المدين والراسى عليه التزايد بميعاد الجلسة التى تحدد للمزايدة الجديدة، وببيانات التقرير بالزيادة (مادة ٢/٦٠ حجن).

ولايجوز العدول عن التقرير بالزيادة (مادة ٦٠ /٥ حجز إداري).

وبناء على تقدم مزايد بالعشر أو باكثر منه، يمتبر رسو التزايد الأول غير ذى موضوع وينفسخ الأمر برسو المزاد الأول وتزول آثاره، وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل رسو التزايد - فتعود ملكية العقار للمدين المنزوعة ملكيته، ويحق للمشترى اقتضاء الثمن والمصاريف التى دفعها (كرم صادق - بند ٣٨٩ ص 250 وص 251).

وإلى تاريخ اليوم السابق على المزايدة لحساب القرر بالزيادة، يترتب على تسديد الدين الذى يباع العقار بسببه والمصروفات بأكملها إلغاء إجراءات الحجز والبيع ومرسى المزاد الأول (مادة ٦٨ حجز إدارى). وينبغى ملاحظة أنه إذا تقدمت فى جلسة البيع المحددة بناء على الزيادة بالعشر أو ما يزيد عن العشر عروض بالزيادة عن العرض الأكبر بين عروض المقررين بالزيادة عن الشمن الذى رسا به التزايد الأول، رسا التزايد على صاحب العرض الاكبر.

فإذا لم يتقدم أحد للمزايدة في جلسة الزيادة، اعتبر المقرر بالزيادة مشترياً بالشمن الذي تقدم به في تقريره، وعليه في هذه الحالة أداء باقي ثمن العقار والمصروفات بعد خصم قيمة ما دفعه عند تقريره الزيادة.

فإذا تخلف المقر بالزيادة عن تسديده باقى ثمن العقار والمصروفات، أعيد البيع بالمزاد على ذمته، بالإجراءات الأصلية المقررة للبيع في مواجهة المشترى المتخلف، فتحدد جلسة آخرى للبيع على ذمة المقرر بالزيادة المتخلف عن شروط البيع، ويتم النشر والإعلان عنها في المواعيد وبالإجراءات العادية للنشر والإعلان ويكون المقرر بالزيادة مسئولا في ماله الخاص، عن كل نقص في الثمن الذي يرسو به العقار في الجلسة التي تحدد للبيع على حسابه، وكل زيادة في الثمن تكون من حق المدين أو الدائنين حسب الأحوال.

وفى جميع الحالات التي يرسو المزاد على المقرر بالزيادة أو على المشترى على ذمته، لا يجوز الزيادة بالعشر في هذه المزايدات. (كرم صادق - بند ٣٩٠ ص ٤٤٦ وص ٤٤٧).

أحكام النقض:

8 ٢ ٢ - عدم التزام مقرري الزيادة ببيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة

- حلول - وكالة - تقرير المقرر بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص آخر - أثرها . امتداد الميعاد المحدد للتقرير بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها .

وحيث أن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في الاسباب والخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن المطعون عليهم قد اغفلوا في تقرير الزيادة بالعشر بيانا جوهريا هو تحديد النسبة التي تخص كل منهم في العقار المنزوع ملكيته، كما أخذ الطاعنان على تقرير الزيادة غموضه فيما تضمنه من أن المطعون عليها الأولى قررت بالزيادة بصفتها الشخصية وبصفتها حالة محل ابنها فيليب كفورى دون أن تبين أساس هذا الحلول والمقصود منه مع أن الطاعنين أثبتا أن هذا الحلول قد قضى ببطلاته وأن التقرير بزيادة العشر يرتب على المقررين التزامات للغير ثما نصت عليه المادة ٦٨٦ ٢/ مرافعات من اعتبار مقرر الزيادة مشتريا بالثمن الذي بينه في التقرير إذا لم يطلب أحد الشراء بجلسة المزاد، وأن هذا يقتضي في حالة تعدد المقررين أن يذكر في التقرير انصبتهم وصفاتهم حتى يمكن الرجوع عليهم إذا تخلفوا عن الوفاء بشرط البيع على ما تقضى به المادة ٦٩٦ مرافعات. وأن للطاعنين التمسك بالبطلان الناشيء عن اغفال هذا البيان حتى تستقر لهما ملكية ما رسا مزاده عليهما -ولكن الحكم المطعون فيه قد رد على الشق الأول من هذا الدفاع الخاص بعدم بيان حصص القررين بالزيادة بان ذلك من شانهم وحدهم وليس في ذلك مخالفة للقانون على ما سبق البيان، كما وأن الحكم اغفل الرد على الشق الثاني من هذا الدفاع الخاص بصفة المطعون عليها الأولى فشابه في هذا الخصوص قصور يبطله.

وحيث أن هذا السبب مردود بأن القانون لم يوجب على مقرري الزيادة بيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة. لأن الأمر في تحديد الحصص فيما بينهم يرجع اليهم وحدهم ولا أثرله في حقوق الدائنين أو مباشر اجراءات البيع أو المدينين ما دام انهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالشمن المبين بتقرير الزيادة إذا لم يتقدم أحد للشراء أو بالثمن الذي يرسو به المزاد إذا وقع البيع لهم، فإذا تخلفوا عن الوفاء كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملا بالمادة ٦٩٦ مرافعات. أما الشان في أمر صفة المطعون عليها الأولى عن حلولها محل ابنها في التقرير بالزيادة فان ذلك قاصر على هذا الابن ان شاء اخذ حصته في العقار المنزوع ملكيته إذا رسا المزاد لصالح المطعون عليهم وان شاء تركه وتكون المطعون عليها الاولى هي وحدها المسئولة عن ثمن تلك الحصة ويؤكد هذا ما نصت عليه المادة ، ٦٧ مرافعات من أنه يجوز للراسي عليه المزاد أن يقرر في قلم كتاب الحكمة قبل انقضاء ثلاثة الايام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا وافقه على ذلك كل من الموكل والكفيل عند الاقتضاء. وبهذا يبرأ الوكيل وتعتبر الكفالة عن الموكل لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قيضاءه في هذا الخصوص على أن القانون لا يوجب على مقرري الزيادة بيان حصصهم في تقرير الزيادة لأن هذا الأمر من شأنهم وحدهم فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما أن سكوت الحكم عن الرد على ما أثاره الطاعنان في خصوص صفة الطعون عليها الولي لا يعيبه. إذ أن فيما أورده الحكم في الرد على ما اثاره الطاعنان في خصوص حصص المطعون عليهم ما يكفي لحمله، ولا على الحكمة إذا هي لم تتعقب دفاع الطاعنين في جميع النواحي ما دامت قد اقامت قضاءها على ما يحمله.

وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطاء في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من اعتبار التقرير بالزيادة صحيحا مع أن التقرير حصل بعد عشرة أيام من تاريخ حكم مرسى المزاد فخالف بذلك ما تقضى به المادة ٤٧٤ مرافعات، ويكون بذلك باطلا اعمالا لنص المادة ١٧٥ مرافعات وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن آخر يوم من الإيام العشرة كان عطلة رسمية ومن ثم يمتد المبعاد إلى اليوم التالى بعد انتهاء المعطلة أخذاً بحكم المادة ٢٣ مرافعات غير صحيح في القانون ذلك أن التقرير بزيادة العشر اجراء يقوم به صاحب الشأن في قلم الكتاب ولا يتم باعلان على يد محضر حتى يمكن أن تسرى عليه أحكام المادة ٣٢ مرافعات التي لا يعمل بها الا فيما يتعلق بالأوراق التي يتم اعلانها بواسطة الحضرين. وآخذاً بما قررته هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٢٦ سنة ١٨ ق بشان قيد الاستثناف قبل ٤٨ ساعة قبل حلول هذا الاجل في ظل قانون المرافعات القديم.

وحيث أن هذا السبب مردود بإن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت على أنه وإذا عين القانون للحضور أو خصول اجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد. وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الآخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الأجراء.. ٥

كما نصت المادة ٢١ من القانون على أنه وإذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء زيد عليه يوم لكل مسافة .. ، ثم جاء نص المادة ٢٣ عاما بانه وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها ويبين

مادة (۲۰)

من هذه النصوص أن المشرع وضع فى المادتين ٢٠ و ٢١ قاعدة عامة فى احتساب المواعيد، فنص على أن الميعاد ينقضى باتقضاء اليوم الآخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء. ثم عقب فى المادة ٢٣ فنص على امتداده إذا صادف آخره عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها ومؤدى ذلك أن حكم المادة ٢٣ عام يسرى على جميع المواعيد سواء ما كان منها معينا للحضور أو لحصول الاجراء – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٤٧ سنة ٢١ ق. ٥

(نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٥٧ - الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق منشور في مجلة الحاماة - السنة ٣٨ - العدد ٤ ص ٥٥٩). «إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة كانت العبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض».

التعليق:

٩ ٢ ٤ ٦ - في حالة تعدد التقارير بزيادة العشر فالعبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الاسبق عند التساوى: طبقا لنص المادة ٦١ من قانون الحبز الادارى – محل التعليق – فإنه إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة كانت العبرة بالتقرير الاول عند تساوى العروض.

وقد يتعدد المقرون. ويكون هذا التعدد أما في تقرير واحد أو في تقارير مختلفة. فإذا تعددوا في تقرير واحد، فلهم لا يلتزمون ببيان حصة كل منهم في التقرير. ذلك أن هذا التحديد من شانهم لا يرتب أى أثر في التزامهم مجتمعين بالثمن المبين بالتقرير (نقض ٢٥ / ٤ /١٩٥٧ – مجموعة النقض سنة ٨ ص ١٩٥٧). أما إذا تعددت التقارير فيجب اعتبار واحد منهم فقط. فإذا كانت التقارير متساوية في زيادة الثمن، اعتبر التقرير الأسبق في التاريخ. وإذا كن التقارير في زيادة الثمن المعروض فالعبرة بالتقرير ذي الزيادة الاكبر، ولو كان لاحقا في التاريخ. اعمالا للمادة ٢١ حجز ادارى محل التعليق. وإذا حكم ببطلانه، فالعبرة بالتقرير التالي في مقدار الزيادة. ويلاحظ أن تقديم تقرير باطل لا يؤدى الى زوال التقرير السابق، فالمادة ٩١ مدنى التي تنص على أن العرض ولو كان باطلا يسقط العطاء السابق عليه لا تنظبق هنا، إذ هي فاصرة على العطاءات في المزايدة العلنية (فتحي والى – ص ٧٧٠).

وينبغى ملاحظة أن المقصود من النص في المادة ٦١ من قانون الحجز الاداري ١٥٤٢

مادة (۲۱)

محل التعليق على أن العبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض أن هذا التقرير هو الذى يبلغ الى المدين والراسى على المزاد الأول عملا بالمادة ١٠ / ٤ حجز وهو الذى يحصل الاعلان عنه عملا بالمادة نفسها فينص في الاعلان على مقدار الشمن الذى اشتمل عليه التقرير كما أن هذا الشمن يعتد به في جلسة البيع الثانية. ويعد هو الثمن الاساسى الذى يبدأ به البيع الجديد والذى يحصل الشراء به إذا لم يتقدم أحد للمزايدة بالجلسة الجديدة. (عبدالمعم حسنى المرجم السابى ص ٦٦٦).

(TY) Bala

وإذا لم يتقدم أحد للمزايدة بالجلسة اعتبر المقرر بالزيادة مشتريا بالثمن الذى قبل الشراء به فى تقريره وعليه اداء باقى الثمن والصروفات ورسوم الشهر فورا والا اعيد البيع بالمزاد على ذمته طبقا لما نصت عليه المادة ٩٥٥.

المذكرة الإيضاحية:

لقد جاء بالمذكرة الأيضاحية أن المادة (٦٢) قصت بأنه إذا لم يتقدم أحد للمزايدة في الجلسة الجديدة اعتبر المقرر بالزيادة مشتريا بالثمن الذى قبل الشراء به في تقريره وعليه أداء باقى الثمن والمصروفات ورسوم الشهر فورا والا أعيد البيع على ذمته طبقاً لما نصت المادة ٥٩ .

التعليق:

١٢٤٧ - جلسة المزايدة الجديدة:

وفقا للمادة ٦٢ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق - تجرى المزايدة الثانية ويقع البيع الاول بحسب نص الثانية ويقع البيع الاول بحسب نص المادة ٥٦ حجز. أى أنه يعمل فى البيع الثانى بقواعد البيع الاول الحاصة بكيفية اجراء المزايدة والتدرج فيها والاشخاص الذين يجوز لهم التقدم لها وسلطة رئيس جلسة المزاد فى تأجيل البيع ووقفه (المادة ٥٥ حجز) وتحرير محضر بالبيع ومشتملات هذا الحضر (المادة ٥٧ حجز).

ويستثنى من ذلك بعض الفروق (عبدالمنعم حسنى – بند ٤٥٨ ص ٦٥١) التي يختلف فيها البيع الثاني عن البيع الأول. وهذه الفروق هي:

(TY) Sala

أن المزايدة الجديدة تجرى بعد التحقق من أن التقرير بالزيادة قد بلغ إلى
 المدين والراسى عليه المزاد الأول (المادة ٤/٦٠ حجز)

ب - إذا لم يتقدم أحد للمزايدة بالجلسة الجديدة، اعتبر القرر بالزيادة مشتريا بالثمن الذي قبل الشراء به في تقريره. وعليه أداء باقي الثمن والمسروفات ورسوم الشهر فورا والا أعيد البيع بالمزاد على ذمته طبقا لما نصت عليه المادة ٥٩ حجز إدارى.

إذن تجرى المزايدة الجديدة علية كالمزايدة الأولى، ومفتوحة لجميع الراغبين الذين تتوافر لديهم أهلية الشراء بالمزاد. ويكون الشمن الاساسى فيها هو الشمن الذين تتوافر لديهم أهلية الشراء بالمزاد. ويكون الشمن (٧٣٦ هـ ٧٣٣) فإذا تقدم أحد للمزايدة، ارسى المزاد عليه بعد ثلاث دقائق من تقديم عطائه دون زيادة من أحد. أما إذا لم يتقدم أحد للمزايدة، فإن مقرر الزيادة بالعشر يعتبر مشتريا بالشمن الذي قرره (إعمالا للمادة ٢٣ حجز إدارى) وتبدأ المزايدة ويتقرر رسو المزاد على مقرر الزيادة ولو لم يحضر الجلسة (حكم محكمة استئناف مصر في مجلة الحاماة ٢ ص ٣٧).

مادة (۲۲)

ولاتجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذى رسا به المزاد فى البيع الثانىء.
 التعليق:

١٢٤٨ - لاتجوز ائزيادة بالعشر بعد زيادة بالعشر:

من القواعد المقررة آنه لا تجوز الزيادة بالعشر بعد زيادة بالعشر. وقد نصت عليها المادة ٦٣ حجز إدارى بقولها ولا تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذى رسا به المزاد في البيع الثاني ٤، فإذا بيع العقار بناء على زيادة بالعشر – سواء تم البيع لمقرر الزيادة أو على من رسا عليه المزاد الثاني - فإن البيع الثاني يعتبر نهائيا لا يجوز التقرير بالزيادة بالعشر على الثمن الذى تم به. وعله هذه القاعدة وجوب وضع حد لاجراءات التنفيذ حتى تستقر المراكز القانونية المختلفة. (جلاسون جئ بند ٢٣٠ ص ٢٣٥).

والحكمة في ذلك هي أن مزايدتين كافيتان لابلاغ ثمن العقار قيمته الحقيقية وانه لا يصح نظاما أن تتعدد الاجراءات أكثر من مرتين لما في ذلك من كثيرة المصاريف وصرف الناس عن المزايدتين الأوليين انتظار للشالفة وإذا أجزنا الزيادة أكثر من مرتين فلا يكون هناك معنى للوقوف عند الثالثة على أن حكم البيع يجب أن يكون نهاية الاجراءات الا في الحالة الوحيدة التي يمكن فيها اعادة المزاد بتقرير زيادة العشر مرة واحدة (عبدالحميد أبو هيف المرجع السابق ص١٢٥).

وقيل أيضا بأن فسخ البيع الأول واعادة المزاد بناء على التقرير بزيادة العشر اثما هو استثناء من القواعد العامة فلا يجوز تكراره بغير نص يبيحه فضلا عن أن القول بجوازه اعادة للزاد أكثر من مرتين يقتضى الزعم بجواز مرة بعد مرة إلى غير حد (محمد حامد فهمي – المصدر السابق – ص ٤٠٧). ولا يجوز لموظفى الحكومة فى دائرة المحافظة أو المديرية التابع لها العقار ولا لموظفى الوزارة أو المصلحة طالبة الحجز أن يتقدموا للمزايدة بانفسهم أو بطويق تسخير الغير والاكان البيع باطلاحتما ويعاد البيع وتحدد جلسة مزايدة لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٣٥٠

المذكرة الايضاحية:

جاء بالمذكرة الايضاحية أن المادة (٦٤) حظرت على موظفى الحكومة الذين يكون مقر عملهم في المحافظة أو المديرية التي يوجد بها العقار وعلى موظفى الجهة الحاجزة الدخول في المزاد والاكان البيع باطلا.

التعليق:

1 7 ٤٩ - الممنوعون من الشراء في المزاد الاداري هم المذكورون في المادة 14 فضلا عمن اشارت اليهم المادة ٢ ٩١ مرافعات عملا بالقواعد العامة:

يلاحظ أن ما تقرره المادة ٢٤ من قانون الحجز الادارى - محل التعليق - لا ينفى وجوب اعمال المادة ٣١١ مرافعات التي تمنع المدين والقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها، والمحامين الوكلاء عمن يباشر الاجراءات أو المدين من التقدم للمزايدة بانفسهم أو بطريق تسخير غيرهم والاكان البيع باطلا (احمد أبو الوفا - بند ٣٦ ص ٩٩٧)

ويقصد بموظفى الحكومة فى دائرة المحافظة التابع لها العقار اى موظف يعمل فى نطاق المحافظة المحلى، آيا كانت وظفيته، وأيا كان عمله (ولوكان فنيا بعيدا كل البعد عن الادارة التى تشرف على التنفيذ). وأذا كمان الحجر الادارى هو وزارة، امتنع على كل موظفيها التقدم للمزايدة. أما أذا كان الحاجز الادارى مجرد مصلحة كمصلحة الضرائب، فأنه يمتنع على موظفيها فقط التقدم للمزايدة دون بأتى موظفي الوزارة التابعة لها المصلحة، وإنما هذا المنع يسرى على جميع موظفى الوزارة أو المصلحة، حسب الاحوال، ولو في غير النطاق الادارى التابع له موقع العقار، والبطلان المشار اليه في المادة ٢٤ والمادة ٣١١ مرافعات هو بطلان اجرائى وبطلان موضوعى في ذات الوقت (١حمد أبو الوفا ح ص ٩٩٧)

إذ الملاحظ أن المزايدة تفتتح بعطاء من أى من الراغبين في الشراء ممن تتوافر فيهم أهلية الاشتراك في المزايدة ولا يكونون ممنوعين من هذا الاشتراك. وفي هذا الصدد تنظبق المادة ٢١١ مرافعات التي تمنع كلا من المدين والقضاة الذين نظروا باي وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ والمسائل المتفرعة منه وكذلك المحامين وكلاء الدائن الحاجز مباشر الاجراءات أو المدين، من الاشتراك في المزايدة. والي جانب هذا النص العام، تنص المادة ٢٤ حجز اداري محل التعليق على أنه ولا يجوز لموظفي الحرارة أو المصلحة لموظفي الحكومة في دائرة المحافظة التابع لها العقار ولا لموظفي الوزارة أو المصلحة طالبة الحجز أن يتقدموا للمزايدة »، ولذلك فالمنع من الشراء في المزاد يشمل من هم منصوص عليهم في المادتين ١٤ من قانون الحجز الاداري محل التعليق والمادة ٣٠ من قانون المراودي محل التعليق والمادة ٢١ من قانون المراودي محل التعليق والمادة ٢٠ من وانون المرافعات كما ذكرنا آنفا .

ديجسوز للراسى عليسه المزاد أن يقسرر فى القلم الخستص فى الحسافظة أو المديرية قبل انقضاء الشلافة أيام التالية ليوم البيع أنه أشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا وافقه على ذلك الموكل.

ويعتبر الموكل في هذه الحالة هو الراسي عليه المزاده

التعليق:

• ١٢٥ - جواز التقرير بالشراء لحساب الغير:

يجوز لاى شخص ليس ممنوعا من المزايدة للشراء باسم مستعار وعلى ذلك اذا رسا المزاد على من أعار اسمه لغيره فان للراسى عليه المزاد أن يقرر فى القلم المختص فى المحافظة أو المديرية قبل انقضاء الثلاثة أيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين. فاذا وافقه الموكل على ذلك اعتبر هو الراسى عليه المزاد. (فتحى والى المرجع السابق ص ٧٣١).

ويشترط لاعمال المادة ٦٥ موضوع التعليق الا يكون الموكل من الاشخاص الممنوعين من التقدم للمزايدة بحسب نص المادة ٦٤ حجز أو المادة ٣١١ مرافعات أو بحسب أى نص قانوني آخر يحظر عليه الاشتراك في المزايدة حتى لا يتخذ الشراء بهذه الطريقة وسيلة للتحايل على نصوص القانون المانعة لبعض الاشخاص من المزايدة. (عبد المنعم حسنى المرجع السابق ص ٦٥٥).

اذ المنوعون من الشراء كما يمتنع عليهم التقدم للمزايدة بانفسهم، فانه يمتنع عليهم التقدم للمزايدة بواسطة غيرهم، كما آنه ليس لأى منهم تسخير غيره في ذلك أى أن يتقدم للمزايدة باسم مستعار. (مادة ٢١١ مرافعات - ٦٤

مادة (۵۶)

حجز ادارى). ويترتب على تقدم أحد من المنوعين للشراء ورسو المزاد عليه بطلان البيع. واذا بطل البيع، حددت جلسة جديدةله يعلن عنها وفقا لاجراءات الاعلان عن البيع الادارى التي تنص عليها المادة ٥٣ حجز ادارى.

واعمالا لنص المادة ٦٥ من قانون الحجز الادارى موضوع التعليق فان تقرير الراسى عليه المزاد بأنه كان وكيلا في الشراء من شخص آخر يشعين أن يتم في خلال الايام الثلاثة التالية للبيع وتبدأ المدة من اليوم التالى للبيع مباشرة كما وأن مفهوم المادة هو أنه يشعين أن تكن موافقة الموكل في ذات المدة. واذا تم التقرير والموافقة يعتبر الموكل في هذه المدة هو الراسى عليه المزاد، وينتهى دور الوكيل.

(11)

«بمجرد قيام الراسي عليه المزاد بأداء الثمن بأكمله ورسم نسبى قدره هـ/ والمصروفات يتولى الحاجز شهر محضر البيع على حساب الراسي عليه المزاد بعد مضى الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقةوبعد تحصيل رسوم الشهر منه ويسلمه صورة رسمية من محضر البيع المسجل الذي يكون سندا للتمليك وله قوة العقد الرسمي على الا ينقل للمشترى سوى ما كان للمدين أو الحاجز من حقوق في العقار المبيع ه.

المذكرة الايضاحية:

وأوجبت الادة (٦٦) شهر محضر البيع بمجرد أداء الشمن والمصروفات ويكون الشهر بمعرفة الخاجز على نفقة الراسي عليه المزاده

التعليق:

۱۲۵۱ - نقل ملكية العقار البيع الى المشترى بالزاد بتسجيل محضر البيع:

طبقا للمادة ٦٦ من قانون الحجز الادارى تقوم الجهة الحاجزة التى قامت ببيع العقار من تلقاء نفسها بعد مضى ثلاثة أيام من إجراء البيع بتسجيل محضر البيع، ويجب لذلك أن يكون الراسى عليه المزاد قد دفع الثمن، ودفع رسما نسبيا قدره ٥٪ والمصروفات بالاضافة الى رسوم التسجيل. ويتم التسجيل بمكتب الشهر العقارى الذى يتبعه العقار. على أنه اذا كان المشترى بالمزاد هو حائز العقار، فلا يلزم تسجيل محضر البيع فى هامش تسجيل المند الذى تملك الحائز المقار بمقتضاه أصلا وفى هامش تسجيل محضر

مادة (۲۳)

الحبجرز. وذلك قيباسا على منا تنص عليبه المادة ٤٤٨ مراف عنات في هذا الصدد. (فتحى والى - بند ٤٧٦ ص ٧٣٣)، وتسلم للمشترى بالمزاد صورة رسمية من محضر البيع المسجل.

وتنص المادة ٤٤٦ مرافعات على ان حكم إيقاع البيع يشتمل منطوقه على امر المدين أو للحائز أو للكفيل العينى بتسليمه العقار للراسى عليه المزاد. واذن، فهذه المادة تجعل للآخير الحق في تسلم العقار والانتفاع بغلته وثمراته من يوم صدور حكم ايقاع البيع عليه وليس من يوم تسجيل هذا الحكم. أتما يلاحظ ان التسليم مشروط بادائه الثمن وسائر الشروط المقررة في الحكم – لان ايقاع البيع لا يتم في الحجوز القضائية الا بعد اداء كامل الثمن والمصروفات.

وهذه القاعدة هي الواجبة التطبيق في الحجوز الادارية ايضا. وتنقضي مهمة الحارس المعين على العقار من قبل الحاجز الاداري في لحظة تسلمه لمن رسا عليه. (أحمد أبر الوفا -- بند ٧٠ ص ٩٩٨ وص ٩٩٩)

اذن لا يترتب على مجرد الأمر بارساء المزاد على المزايدة في الجلسة أى التزام على المجاهة الحاجزة بنقل ملكية العقار اليه الا في حدود شروط البيع (كرم صادق بند ٣٩٢). فلا يقع البيع اذا زايد شخص زيادة قانونية على المشترى في خلال عشرة أيام من تاريخ جلسة البيع. واذا لم تحصل زيادة بالعشر في الميعاد، وكانت اجراءات البيع صحيحة، ووفي الراسي عليه المزاد بالتزاماته، التزم الحاجز بنقل ملكية المقار اليه، بتمكينه من العقار وبتسجيل محضر البيع. (عبد المنعم حسني - بند ٢٤٤ ص ٢٥٩)

ويترتب على تسجيل محضر البيع بالمزاد نقل ملكية العقار المبيع إلى ١٥٥٢

مادة (۲۲)

الراسى عليه المزاد وبديهى انه يشترط لانتقال الملكية فضلا عن تسجيل محضر البيع، أن تكون اجراءات النيفيذ التي سبقت البيع واجراءات البيع نفسه صحيحة وأن يكون المبيع مملوكا للمدين أو الحائز أو الكفيل العينى حسب الاحوال (نقض ١٨ ديسمبر ١٩٤١ - مجموعة عمر ٣ - ٣٩٤ - ١٣٣ ، نقض ١٠ يونيو ١٩٥٤ - مجموعة النقض ٥ - ١٣٩ - ١٤٤ ، نقض ٢٢ يناير ١٩٥٩ - مجموعة النقض ١٠ - ٨٣ - ٩٠)

وقد قضى بأنه إذا حكم ببطلان اجراءات الحجز الادارى اعتبرت اجراءات البيع كان لم تكن وتعتبر ملكية العقار البيع باقية فى ذمة المجوز عليه ولم البيع كان لم تكن وتعتبر ملكية العقل مدنى ٢٢ / ٣ / ١٩٥١ – مجموعة النقض ٢ ص ٤٥٠).

ولان مرحلة بيع العقار تنتهى برسو المزاد فانه اذا أشهر افلاس المدين بعد هذا التاريخ فلا تأثير لشهر الافلاس على التنفيذ الادارى الذى يكون قد تم برسو المزاد، ويحتج بتسجيل محضر البيع في مواجهة جماعة الدائنين (نقض مدنى ٢٥ / ٢/ ١/ ١٩٧٣ مجموعة النقض ٢٤ ص ٨٧).

ويلاحظ أنه في جميع الحالات التي يكون فيها البيع نهائياً ويتاخير الحاجز عن تسجيل رسو العقار لحساب المشترى، يمكن للمشترى ان يلزم الحاجز بالتسجيل قضائياً، كما يجوز له أن يكتفى بتسجيل حكم المحكمة له بصحة رسو التزايد عليه.

ورسو التزايد قد يكون لحساب الحكومة أو لحساب الغير، وفي الحالتين

عادة (۲۲)

يكون تسجيل محضر رسو النزايد بإجراءات التسجيل العقارية العادية السابق إيضاحها في إجراءات الحجز العقاري، مع مراعاة التفصيل التالي:

(1) يطلب الإخطار بقبول الشهر لصالح المشترى بالمزاد، وضد المدين المباع عقاره، ويقتصر الطلب على مقدار الحصة المبيعة، وإذا كان العقار قد رسا مزاده لحساب الحكومة، فإنه يكون طلب الشهر لصالح جمهورية مصر العربية.

(ب) يحرر بناء على الإخطار بقبول الشهر «المشروع» على العقود الزرقاء المخصصة لرسو التزايد، وهي بالنسبة لمصلحتي الضرائب والاموال المقررة مطبوعة على نوعين، نوع خاص برسو التزايد لحساب الحكومة، وآخر لرسو التزايد لحساب الغير.

(ج) يطلب صورة فوتوغرافية من العقد المسجل، بحيث تبقى واحدة منها لدى الحاجز الذي قام بالبيع. وتسلم صورة أخرى إلى كل من المشترين.

ويقع على الحاجز الإلتزام بتسجيل رسوم التزايد لحساب المشترى، ويقوم الحاجز بالتسجيل بمجرد قيام الراسى به التزايد عليه الحاجز بالتسجيل بمجرد قيام الراسى عليه المزاد باداء الثمن الراسى به التزايد عليه والمصروفات كاملة، وبعد فوات المؤاعيد التي يعتبر فيها البيع نهائيا. (كرم صادق بند ٣٩٣ ص ٤٤٨ وص ٤٤٩)

ويكون لعقد رسو التزايد المسجل قوة العقد الرسمي (مادة ٦٦ حجز اداري محل التعليق).

وتنتقل ملكية العقار المبيع بالمزاد للراسى عليه المزاد اعتباراً من تاريخ تسجيل رسو التزايد لصالحه.

مادة (۲۲)

وتنتقل للراسي عليه المزاد من العقبار البيع، ذات الحقوق التي كانت للمدين أو الحائز على العقار المبيع.

وتقضى بذلك المادة ٦٦ حجز ادارى محل التعليق بقولها ٤ . . . محضر البيع المسجل يكون سنداً للتمليك وله قوة العقد الرسمى، على ألا ينقل للمشترى سوى ما كان للمدين أو الحائز من حقوق في العقار المبيع ٤ .

يضمن الحاجز للراسى عليه التزايد ملكية العقار المبيع، فإذا ثبت قانوناً عدم ملكية المدين للعقار المبيع كله أو بعضه، فإنه يحق للراسى عليه التزايد في مواجهة الحاجز، استرجاع ما دفعه من ثمن في العقار جميعه أو الحصة منه التي اتضح عدم ملكية المدين لها. (كرم صادق بند ٣٩٤ و ٣٩٥ ص ٣٤٤)

ولا يضمن الحاجز عيب العقار المبيع إدارياً وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٥٤ مدنى بانه ولا ضمان للعيب. . . في البيوع الإدارية إذا كانت بالزادة .

ولا ينفذ في مواجهة الراسى عليه التزايد عقود الإيجار غير المسجلة التي يجب فيها الشهر، ولا عقود الإيجار غير الثابتة التاريخ قبل إيقاع الحجز على العقار المبيع، إلا إذا كانت هذه العقود من أعمال الإدارة الحسنة، وقد مضت الإشارة إلى ذلك عند حديثنا عن آثار توقيع الحجز على العقار.

أحكام النقض:

١٢٥٢ - الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى يعتبر خلفا خاصا. رسو المزاد من شأته نقل الملكية دون انشاء ملكية جديدة أثره على حقوق العمال. رسو المزاد فى البيع الجبرى لا ينشىء ملكية مبتدأة للراسى عليه المزاد واتما

من شانه آن ينقل البه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحاجز. وبذلك يعتبر الراسي عليه المزاد في البيع الجبرى خلفا خاصا انتقل اليه الحق من البائع بمقتضى الراسي عليه المزاد في البيع الجبرى خلفا خاصا انتقل اليه الحق من البائع بمقتضى في المادة ٥٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحا في أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب عمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للعمال في ذمة رب العمل، واعتبار خلفه مسئولا عن تفيذها. لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وساير الحكم الابتدائي في القول بأن الراسي عليه مزاد البيع الجبرى لا يعتبر خلفا خاصا ملتزما بحقوق في حكم المادة العاملين بالمنشأة التي رسي مزادها بمقولة أن من يلتزم بهذه الحقوق في حكم المادة ورتب على ذلك القضاء برفض الدعوى وهو ما حجبه عن بحث مدى استحقاق ورتب على ذلك القضاء برفض الدعوى وهو ما حجبه عن بحث مدى استحقاق الطاعن لمرتبه خلال فترة تجنيده من ٤ / ١٠ / ١٩٧٧ حتى ١٩٧١ / ١٩٧٠ . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه عا

9 7 9 9 - يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الاثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى ومنها ضمان عدم التعرض للمشترى الا اذا توافرت للبائع (المنزوع ملكيته) أو ورثته بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين الميقة المدة الطويلة المكتسبة للملكية.

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للاحكام الفاصلة في الخصومات وأنما هو عقد بيع ينعقد جبرا بين

مالك العقار المنفذ عليه وبين المشترى الذى تم ايقاع البيع عليه، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى الزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الاختياري، وكان من أحكام البيع المقررة بالمادة ٢٦٩ من القانون المدنى ان البائع وورثته يلتزمون بضمان عدم التعرض للمشترى في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع اللهم الااذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع - ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة شروط وضع اليد على العبن المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدائن المرتهن شانه شان المستاجر والمستعير والمودع لديه المنتفع - لا يحوز العقار المرهون حيازة حقيقية لعدم توافر الركن المعنوى للحيازة لديه، وانما يحوزه حيازة مادية عرضية نيابة عن المدين الراهن الذى تظل له الحيازة الحقيقية يباشرها بواسطة الدائن المرتهن، لما كان ما تقدم وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الراسي عليه المزاد (المطعون عليه الثاني) لم يتسلم القطعة الأولى من الارض المرهونة والبالغ مساحتها ٢ ص ١٩ ط - ١ف والمقول بأنها تدخل ضمن حكم مرسى المزاد وأنما بقيت في حيازة الدائن المرتهن يحوزها نيابة عنهم منذ صدور ذلك الحكم في ١٤ / ٩ / ٩٩ وبذلك فاتهم يكونون قد تملكوها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية، فأن الحكم المطعون فيه اذا طرح هذا الدفاع وقصر التسليم على القطعتين الثانية والثالثة من الأرض المرهونة على سند. من القول بأن ورثة المدين لم يكونوا يضعون اليد على القطعة الأولى المقول بدخولها في حكم مرسى المزاد باشخاصهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما حجبه عن بحث مدى توافر شروط وضع اليد المدة المكسبة للملكية لدى الطاعنين ومورثهم بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث مباقي اسباب الطعن. (نقض ۲۰ / ۲۸۱ – الطعن ۲۰۱۱ لسنة ٤٧ ق)

(YF) Sala

ديترتب على شهر محضر البيع تطهير العقار المبيع من حقوق الإمتياز والإختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها بمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع طبقا لأحكام المادة ٤٨٥.

المذكرة الايضاحية:

ديترتب على شهر محضر البيع تطهير البيع من جميع الحقوق العينية الموقعة ه

التعليق:

۱۲۵٤ - تطهير العقار المبيع من حقوق الأمتياز والاختصاص والرهون:

طبقا للمادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى ... محل التعليق يترتب على شهر محضر البيع تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها بمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع طبقا لاحكام المادة ٤٤٠. فالبيع الجبرى الادارى كالبيع القضائي يؤدى الى تطهير العقار من الحقوق العينية المقيدة عليه، ويشترط لهذا التطهير أن يكون أصحاب الحقوق المقيدة على العقار قبل الحجز قد أخبروا بمحضر الحجز وبتاريخ جلية البيع. كما يجب ايضا أن يكون كامل الثمن قد دفع. (قتحى والى - بند ٤٨١)

وحكمة التطهير الحتمى - الذي يتم بقوة القانون - أن المشرع يريد أن يرغب المشترين في اعطائهم عقارا خاليا من الحقوق العينية التي أثقله بها المدين، وانه عمل للوصول إلى هذه التتيجة بأن أشرك الدائين للسجلين في الاجراءات فأوجب اعلائهم على التفصيل الوارد في التعليق على المادة ٤٨ حجز، وأباح لهم الاعتراض على الاجراءات بما قرره في الفقرة الرابعة من المادة ٤٨ المشار اليها من عدم جواز الشروع في البيع الا بعد مضى أربعين يوما على الاقل من تاريخ اعلان محضر الحجز اليهم. كما أباح لهم أن يطلبوا زيادة العشر أن يتقدموا للمزايدة. وقوق ذلك كله فان حقهم في الامتياز على الثمن لا يزال باقيا، وكفاهم ضمانا لحقوقهم أنهم اشتركوا في الاجراءات وأن البيع قد حصل بالمزايدة العلنية بعد النشر عنه وأنهم كانوا يستطيعون المزايدة أنا أرادوا (عبد الحميد أبو هيف بند

ولا يرد التطهير على الحقوق المينية الأصلية، فالمقار ينتقل إلى الراسى عليه المزاد مثقلا بها. ويشمل سائر عليه المزاد مثقلا بها. ويقتصر التطهير على الحقوق العينية التبعية. ويشمل سائر الحقوق المينية المقررة على العقار، سواء قررت بحكم القانون كحقوق الامتياز أو بحكم القضاء كحق الرهن الرسمى أو الحيازى، (عبد المنعم حسنى - بند 200 ص ٦٦٨)

ويقع التطهير اعتباراً من تاريخ تسجيل محضر رسو التزايد، فتنتهى آثار هذه الرهون من هذا التاريخ، إثما يقتصر اثر التطهير على الحقوق التي أعلن إصحابها المستازون أو المرتهنون بمحضر الحجز وتاريخ البيع طبقاً للقواعد التي وضعها القانون لإعلانهم. ولكل من المدين والحائز أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية المختصة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة الأولى أو الشانية مبلغا يفي بالمطلوب والمصروفات بأكملها لغاية نهاية الشهر الذي تقع فيه جلسة البيع واعلان الحافظ أو المدير بهذا الإيداع.

وفي هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكبيله الفاء اجراءات الحجز والبسيع ومسرسي المزاد الأول وإجسراءات البسيع اذا كسان قسدتم شيء من ذلك ويحور بالإلغاء محضر وتسلم صورة منه للمودع،

التعليق:

١٧٥٥ - احتفاظ المدين أو الحائز علكية العقار في حالة الوفاء بالدين والمصروفات:

تقرر المادة ٦٨ من قانون الحجز الادارى – محل التعليق – حق المدين أو الحائز في الغاء البيع الاول والتقرير بالزيادة، إذ حرصا على مصلحة المدين أو الحائز، وضنا بملكية العقار من أن تنتزع جبرا، أعطى القانون لكل منها فرصة أخبرة لكى يحتول دون نزع ملكيته للمقار أو لكى يستعيدها بعد أن فقدها متسجيل محضر البيع. فوفقا للمادة ٦٨ حجرز ادارى (المقابلة للمادة ٦٨ مرافعات ملغى) أذا أودع المدين أو الحائز خزانة المحافظة المختصة حتى اليوم المعين للمزايدة الأولى أو الثانية مبلغا يكفى للوفاء بالمطلوبات السابق على اليوم المعين للمزايدة الأولى أو الثانية مبلغا يكفى للوفاء بالمطلوبات ملي المجرز من أجلها وتلك التي للدائنين الذين اعتبروا أطرافا في الإجراءات، حتى نهاية الشهر الذي تقع فيه جلسة البيع، وكذلك المصروفات التي انفقها مباشر الاجراءات ومقرر الزيادة بالعشر، وقام باعلان المخافظة بهذا اليداع، ضان على الحافظة و وكيله أن يقرر الفاء اجراءات الحجز والبيع ومرسي

akā (AF)

المزاد الأول واجراءات البيع الثاني انا كان قد تم شيء منها. ويحرر محضر بذلك تسلم صورة منه الى المودع.

ويمكن الاستغناء عن الإيداع اذا وافق جميع ذوى الشان على اتهاء اجراءات التنفيذ على العقار (حكم محكمة استفناف مختلط ٢٥ / ٥ / ١٨٨٩ - بيلتان ١ - ٢٧٧) فتحى والى بند ٤٧٨ عن ٢٣٧ وص ٧٣٧). كما أنه عند حصول الايداع، يمكن أن يقوم مقام اعلاته مجرد حضور المدين أو الحائز جلسة البيع وتقديم صورة محضر الايداع. ويمكن للمدين أو الحائز القيام بالايداع في نفس الجلسة. وعندثذ لا يلزم اعلان الايداع (محمد حامد فهمى - بند ٢٠٥ ص

ويلاحظ أن ايداع مطلوب الحاجز والمصروفات خزانة الحاجز يوقف اجراءات البيع الادارى، واتحا ليس شرطا لقبول دعوى المنازعة في الاجراءات سواء قبل تمامها أو بعده، فقد قضت محكمة النقض بأن ايداع قيمة المطلوبات المججوز من أجلها والمصروفات خزانة الحاجز الادارى، يترتب عليه وقف اجراءات البيع الادارى، ولكن هذا الايداع ليس شرطا لقبول دعوى المنازعة في اجراءات الحجز سواء قبل تمامها أو بعده (نقض ١٤٧٧ / عليه - سنة ٢٦ - ص ٨٢٣).

واداء مطلوب الحاجز الادارى لا يعتبر من جانب المدين المحجوز عليه رضاء وتسليما باستحقاقها عليه، وإنما يعتبر رضوخا لتفادى الحجز والبيع وبالتالى هذا الوفاء لا يمنع من التمسك بعدثذ - ولو بدون أى تحفظ - من التمسك ببطلان اجراءات الحجز الادارى أو المنازعة في هذه الديون ومدى استحقاقها عليه، وبناء على ذلك، وكقاعدة عامة - قيام المدين المحجوز عليه بالوفاء الكامل لمطلوب الخاجز لا يمنعه بعدئذ من الاعتراض على المديونية أو التمسك ببطلان الحجز، لان هذا الرضاء يعد رضوخا لتفادى الحجز الادارى السريع في اجرءاته، وهو مكره عليه، وانقاذا لامواله من البيع. وقد لا يتيسر له على الفور اقامة المتازعة المشار البها في المواد ٧٧ و ٧٧ من قانون الحجز الادارى لتقف اجراءات الحجز عملا بها، ويترتب ما تقدم ولو لم يتحفظ عند اداء تلك المستحقات. ولا يخمى ان هذه المستحقات ليست يمثابة حقوق مستحقة الاداء في معناها المقرر في القانون المدنى، وأنما هي في نظر الحاجز الادارى فقط مستحقة الاداء عملا باللوائح أو التعليمات الصادرة من التابع هو لها (احمد أبو الوفا - بند ٧٣ و ٧٤ ص ١٠٠١)

وينبغى ملاحظة ان الامر الادارى بالغاء الحجز كاثر لايداع المبالغ المبيعة فى المادة ٦٨ لا صلة له بحرسى المزاد والطعن عليه، فقد قضت محكمة النقض بأن الامر الادارى الصادر بالغاء الاجراءات كاثر لايداع المدين أو الحائز للمبالغ المبينة فى المادة ٦٨ من قانون الحجز الادارى لا صلة له بحرسى المزاد والطعن فيه (نقض / ٢٧ ع/ ١٩٧٥ - سنة ٢٦ - ص ٨٢٣)

أحكام النقض والإدارية العليا:

١٢٥٦ - حق المدين والحائز في الوفاء بالمبلغ المحجوز – المقصود به:

القصد مما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون الحبجز الادارى من أن لكل من المدين والحائز أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية المختصة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة الاولى أو الثانية مبلغا يفى بالمطلوب والمصروفات باكملها لغاية نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع واعلان المحافظ أو المدير بهذا الايداع وفي هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكيله الغاء اجراءات الحجز والبيع ومرسى

المزاد الأول واجراءات البيع اذا كان قد تم شيء من ذلك ويحرر بالالغاء محضرا وتسلم صورة منه للمودع، القصد منه وعلى ما هو ظاهر من النعس تمكين المدين أو الحائز – إلى ما قبل البيع ورسو المزاد –من تجنب بيع المحجوز جبرا والاحتفاظ به ورسو المزاد –من تجنب بيع المحجوز جبرا والاحتفاظ به ورتب القانون على ايداع تلك المبالغ صدور الأمر بالغاء جميع الاجراءات السابقة على الايداع لصالح المدين أو الحائز وهو أمر منقطع الصلة بمرشى المزاد والطعن على (نقض ٢٧ / ٤ / ٩٧٥ / ١ - الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ قضائية – المحموعة عليه (نقض ٨٢ / ٤ / ٩٧٥ / ١ - الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ قضائية – المحموعة ٢٢ ص ٨٢٤)

١٢٥٧ - المنازعة حول انتقال أو عدم انتقال الملكية للراسي عليه المزاد - المحكمة المختصة ولاتيا:

متى كان الشابت أن المنازعة تدور أساسا حول ما أذا كان المدعي أصبع مالكا للعين المتنازع عليها برسو مزاد البيع الادارى عليه وانتهاء مسعاد الزيادة بالعشر كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بوفاء المستحقات التى من أجلها اتخذت أجراءات الحجر والبيع، وما أذا كان يجوز للادارة أن تقبل الوفاء منه فلا تعتد برسو المزاد – متى كان الشابت هو ما تقدم، منذ المنازعة على هذا النحو تكون في الواقع من الامر منازعة في صحة أو عدم صحة اجراءات اتخذت في نطاق القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وما لذوى الشأن من حقوق في صحة سند الملكية أو غير ذلك ترتيباً على أحكام القانون المشأز اليه، فهي منازعة مدنية نما يدخل في اختصاص القضاء العادى ويخرج من اختصاص القضاء الادارى وهو رهين بان يكون طلب الالغاء متعلقا بقرار ادارى (حكم المحكمة الاداري العليا ٢ / ٢ / ١٩٥٧ - الطعن ٤٧ / ٢ق)

دفى حالة رسو المزاد فى عقار عليه حقوق مشهرة نما نصت عليها المادة ٤٨ فيخصم أولا من ثمن العقار جميع مصروفات الحجز والبيع والتسجيل ثم الضرائب الممتازة، ويسوى الباقى من الشمن بعد ذلك لحساب المطلوبات الأخرى ويودع ما تبقى بعد ذلك خزانة المحكمة الابتدائية الواقع فى دائر تها العقار على ذمة الدائنين والمدين.

ويكون الإيداع بموجب محضر يوقعه الماشر للبيع موضحا به ثمن العقار المبيع بالمزاد وبيان ما خصم منه بالتفصيل وأسماء الدائين.

وعلى المحكة أن تفصل على وجه السرعة في توزيع الثمن طبقا لما نصت عليه المادة ٧٦١ وما بعدها من قانون المرافعات، واذا زاد ما خصمه الحاجز نظير مطلوباته غير الممتازة عما أسفر عنه التوزيع الزم بايداع الزيادة خزانة هذه المحكمة،

التعليق:

١٢٥٨ - كيفية تسوية المتحصل من البيع:

و يلاحظ أنه أذا بيع العقار، ولم يكن هناك اطراف غير الجهة الحاجزة في اجراءات التفيذ، فلا مشكلة أذ تستوفى الجهة الخاجزة مطلوباتها مباشرة من الشمن عن. فأذا لم يكن الثمن كافيا، لم يمنع قبضها له من حقها في استكمال استيفاء مطلوباتها عن طريق الحجز الادارى على أموال آخرى للمدين. أما أذا زاد الشمن المبلغ المطلوب للجهة الحاجزة، فأن الزيادة ترد الى صاحب العقار المبيع (مادة ٥٦ / أخيرة حجز ادارى). ويلاحظ أن مطلوبات الجهة الحاجزة تشمل

(14) Sala

أيضا مصروفات الحجز والبيع والتسجيل. كما أنه يجب خصم الضرائب الممتازة بعد هذه المصروفات وقبل مطلوبات الحاجز الاخرى. (مادة ٦٩ حجز ادارى).

ولكن إذا كانت هناك حقوق مقيدة على العقار قبل الحجز (أي قبل أعلان محضر الحجز مقابل ديون محازة أو قبل تسجيل محضر الحجز مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى - مادة ٤٨ حجز اداري)، قانه بعد خصم مصروفات الحجز والبيع والتسجيل، تخصم الضرائب المتازة ثم مطلوبات الحاجز الاداري الاخرى. ويودع ما يبقى بعد ذلك خزانة محكمة التنفيذ الذي يقع العقار في دائرتها. ويكون الايداع بموجب محضر يوقعه المباشر للبيع يوضح فيه ثمن العقار، وما خصم من هذا الثمنُ، واسماء الدائنين الآخرين غير الدائنين الحاجزين الذين اعتبروا أطرافا في الاجراءات. وتقوم محكمة التنفيذ بتوزيم حصيلة التنفيذ الادارى، وفقا للقواعد التي تطبقها بالنسبة لحصيلة التنفيذ القضائي. والى هذا تشيز المادة ٦٩ / ٣ حجز اداري باحالتها الى المادة ٧٦١ وما بعدها من قانون المرافعات الملغي التي حلت محلها المواد ٤٧٤ وما بعدها من مجموعة الم افعات الحالية. وإذا كانت الجهة الحاجزة قد خصمت نظير مطلوباتها غير. المتازة ما يزيد عما اسف عنه التوزيع القضائي، التزمت بايداع الزيادة خزانة المحكمة (مادة ٦٩ / ٣ حجز اداري). وكما هو الحال بالنسبة للتوزيع نتيجة بيع قضائي، يمكن لذوى الشان تجنب التوزيع القضائي بالاتفاق على تسوية ودية وفقا للمادة ٤٧٣ مرافعات (فتحي والي – بند ٤٨٥ ص ٧٤٣ وص ٧٤٤)

وقد نظمت المادة ٦٩ من قانون الحجز الاداري محل التعليق قواعد التسوية كما يلي:

مادة (۲۹)

(اولا) إذا كان العقار مثقلا بحقوق لغير الدائن الذي قام بتنفيذ البيع:

ترتب المادة ٦٩ حجز إدارى محل التعليق المتحصل من البيع في هذه الحالة كالتالي:

إدارى محل التعليق

- (١) مصروفات الحجز. (ب) مصروفات البيع.
- (ج) مصرفات التسجيل. (د) الضرائب المتازة.
- (هـ) مطلوبات الحاجز الإداري الاخرى غير الضرائب.

(و) ثم يودع الباقى خزانة المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها العقار على ذمة الدائنين الآخرين والمدين بموجب محضر يوضح به ثمن العقار المبيع بالمزاد وبيان ماخصه من الثمن بالتفصيل واسماء الدائنين.

(ثانياً) إذا لم يكن العقار مثقلا بحقوق لغير الدائن الذي قام بتنفيذ البيع:

لم ينص القانون على قواعد تسوية المتحصل من ثمن البيع في هذه الحالة، وطبقاً للقواعد العامة، واسترشاداً بالمادة ٦٩ السابقة، يسوى المتحصل من البيع لحساب المصروفات على ترتيبها في هذه المادة ثم تؤدى من الباقي حقوق الحاجز.

وترد الزيادة في ثمن العقار إلى مالك العقار، مالم يكن هناك منازعة في ملكيته، فتودع الزيادة عندئذ خزاتة المحكمة على ذمة المتنازعين، ويتبع نفس الإجراء في حالة رفض مالك العقار استلام هذه الزيادة. (كرم صادق - بند ٣٩٨ ص ١٥٠ وص ٤٥١)

(14) **Sale**

اما مصروفات الحجز والبيع العقارى، فإن من مصروفات الحجز والبيع المقارى ما يتحمل به المدين فيخصم من تسديداته للدائن الحاجز، أو من ثمن العقار المبيع، فيكون المبيع – ومن هذه المصروفات ما يتحمل به مشترى العقار المبيع، فيكون عليه دفعها بالإضافة إلى الثمن الراسى به التزايد عليه.

وفيما يلى بيان هذه المصروفات، ويستحق منها مصروفات الإجراءات التي اتخذت فعلا في حجز العقار أو بيعه، دون غيرها من مصروفات الإجراءات التي لم تتخذ على العقار.

وهناك مصروفات تستحق على المدين ونذكر مثال قديم لها، ينبغي مراعاة ارتفاع هذه المصروفات الآن:

(١) المصروفات التي تستحق لحساب الحاجز:

مليم جنيه

· · هر ثمن التنبيه بالاداء والإنذار بحجز العقار وصوره مهما تعددت.

٠٠٥ر ثمن محضر حجز العقار وصوره مهما تعددت.

٠٠٥ر مصاريف تعليق الإعلانات مهما تعددت.

٠٠٠٠ ثمن محضر البيع الإداري.

٥٪ من ثمن البيع.

وهناك المصروفات التي تستحق لحساب الشهر العقارى: وهي مستقاة من تعليمات رسوم الشهر والتوثيق.

مادة (۲۹)

مليم جنيه

· · هر رسم طلب شهر محضر الحجز العقارى.

٠ ٠ ٥ر رسم طلب تقسيم العقار.

. . . ررسم الشهادات العقارية وتقدر قيمتها باعتبار رسم الكشف من السجلات والفهارس (رسم البحث) عن كل سنة عشرة قروش عن كل اسم، ويتعدد هذا الرسم بتعدد المطلوب الكشف عنهم، وكذلك بتعدد النواحي التي يشملها الكشف و وحدس عدد السنين اعتباراً من اليوم الموضح في طلب مع احتساب كسور السنة سنة كاملة.

ويحصل رسم إضافي يعادل الرسم المقرر للكشف في حالة السرعة، ومن أجل استخراج الشهادة في أجل لا يجاوز خمسة عشر يوماً.

ويضاف رسم قدره عشرون قرشاً عن كل صحيفة من صحائف الشهادة المحررة، وهذا الرسم يحصل كاملا على الورقة الأولى مهما قل عدد الاسطر المكتوبة بها المكتوبة بها على ثمانية أسطر دون احتساب التوقيعات والتاريخ.

مليم جنيه

٠٠٠ر رسم حفظ ثابت يستحق على تسجيل محضر الحجز حسب الآتى:
 خمسون قرشاً: إذا كان العقد لا تزيد قيمته عن ١٠٠ جنيه.

ماثة قرش: إذا كانت قيمة العقد بين ١٠٠ ولم تتجاوز ٥٠٠ جنيه.

مائتان قرش: ۱ ۱ ۱ و بین ۵۰۰ ولم تتجاوز ۱۰۰۰جنیه.

. (74) 534

ثلثماثة قرش: (3 ، 8 ، بين ١٠٠٠ ولم تتجاوز ٣٠٠٠جنيه.

أربعمائة قرش: 1 1 1 1 بين ٣٠٠٠ ولم تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه.

خمسماله قرش: (۱ ((تزید عن ۵۰۰۰ جنیه.

 ، رسم نسبى قدره ٢ / ١٪ على المبلغ الاصلى وملحقاته على اساس جبر كسور الجنيه جنيها، ويستحق الرسم النسبى في حالة تجديد القيد على قيمة الزيادة فقط عن المبلغ الاصلى إذا وجيت.

وتجبر كسور مقدار الرسوم، فما كان من كسور القرش يعتبر قرشاً.

 • • ر رسم تصوير قدره ٢٠٠ مليم عن كل صحيفة مصورة من محاضر الحجز أو العقود التي تطلب صورها من مكتب الشهر العقاري.

١٠٠٠ رسم التاشير الهامشي حالة إعلان اصحاب حقوق عينية مرتبة على
 العقار بواقع ٢٠٠ مليم عن كل تأشير.

وهناك المصروفات التي تستحق لحساب المطبعة الأميرية:

. ١، ١٠ أجرة نشر بالوقائع المصرية ... سعر موحد مهما كانت عدد الاسطر التي تناولها النشر عن العقار الواحد ومهما كان عدد مرات النشر.

وهناك المصروفات التي تستحق لحساب الدمغة:

بور، قیدمة الدصفة على اتساع طلب الشهر والشهادة العقبارية
 وتسجیل محضر الحجز المقاری قدره ه أو ۸ قروش عن كل ورقة حسب مساحة
 لورقة.

مادة (۹۹)

وهناك المصروفات التي تستحق لجهات أخرى:

٠٠ و مصروفات النشر بالصحف اليومية وتحتسب من واقع المصروفات الفعلية لها.

. . . ر مصروفات الجبراء في تشمين العقار أو تقيمه بعد اعتمادها من رئيس الصلحة الحاجزة .

وهناك مصروفات تستحق على المشترى:

(1) رسم نسبى قدره ٧٪ من ثمن البيع لحساب مصلحة الشهر العقارى.

(ب) رسم طلب شهر محضر رسو المزاد، والرسم النسبى ورسم حفظ
 وتصوير عقد رسو التزايد، وتحتسب قيمتها بالتطبيق للقواعد السابق إيضاحها
 فى البند السابق وتستحق لحساب مصلحة الشهر العقارى.

(ج) رسوم الدمعة التي تستحق على طلبات الشهر لصالح المشترى وعلى صورة محضر البيع التي تمنح له. (كرم صادق بند ٤٠٠ و ٤٠٠ ص ٤٥٢ وص ٤٥٣).

أحكام النقض وفتاوي مجلس الدولة:

١٧٥٩ - حق الاستياز المقرر. استناده للمادة ٤٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - اقتصاره على العقود المبرمة في ظله دون العقود المبرمة قبل سويانه.

تنص المادة ٤٨ من القسانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أنه ويجسوز أن يحصل ما يستحق للدولة من أجرة أو ثمن وملحقاته عن العقارات الخاضعة لاحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى ويكون لهذه المبالغ امتياز عام على

alc3 (PF)

اموال المدين في مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها مي المادة ١٩٣٩ من القانون المدنى وسابقة على أى امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم ٩.

كما تنص المادة ٧١ منه على أن وجميع التصرفات التي تحت قبل العمل بهذا القانون الواردة على عقارات كانت داخلة في ملكية الدولة الخاصة تبقى نافذة بذات الشروط والاحكام السارية وقت اقرارها ٤٤ يفيد أن حق الامتياز المحكومة بالمادة ٤٨ السالفة الذكر، لا يكون الا بالنسبة للعقود المبرمة قبل سريانه ولو بقيت آثار هذه العقود قائمة في ظله. إذ كان ذلك وكانت عقود البيع الصادرة من الطاعن – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بصفته — إلى المطعون عليها قد تمت قبل صدور القانون رقم ١٩٦٤ مإن مسعد دين الطاعن لا يكون له حق الامتياز المقرر في هذا القانون آيا كان مسعاد

(نقض جلسمة ١٩/٦/١٢/١٦ الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٠ ق س ٢٧ ص ١٧٦٥).

• ٢٦ ١- المادتان ٢٥ و ٢٦ - نطاقهما - حالة الحجز العقارى.

نص القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى من المادة ٢٥ منه على أنه عند تعدد الحجوز الإدارية توحد اجراءات البيع وميعاده، وتنص المادة ٢٦ على أن تخصم المصروفات ويودع الباقى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توريعه عيما بينها. وهاتان المادتان وأن وردتا في الفصل الأول الحاص بحجز المنقول لدى المدير الا أن ما تضمنتاه

من توحيد الاجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين يعتبر من الاحكام المامة التي تسرى في حالة التنفيذ على المقار لانه لم يرد نص في هذه الحالة الاخيرة يخالف تلك الاحكام العامة كما لا يرد نص يخص الحاجز الاول باى سبق في استيفاء حقه قبل الحاجز التالى ما دام حق الحاجز الاول ليس حقاً ممتازاً يسبق به حق الحاجز التالى. ومن ثم فلا يكون لمصلحة المصايد – إذا سبقت إلى حجز عقارات. . المعروضة حالته – أى سبق في استيفاء حقها من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة الضرائب التي حجز عليها بعدها

ولما كانت المادة ١٩٣٩ من القانون المدنى تنص على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق اخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القانون والأوامر الصادرة في هذا الشان فان ما تستحقه مصلحة الضرائب من ضريبة الأرباح التجارية على نشاط الممول المشار إليه وما مستحقه مصلحة المصايد من ايجار منطقة العميد التى جرى فيها هذا النشاط يكون لكليهما امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين يكون لكليهما امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين العامتين. ولا يفيد ورود الضرائب في النص قبل سائر حقوق الخزانة سبقاً في الامتياز بل هو يقتصر على مطلق العطف بغير ترتيب بين الحقوق المعلوفة كما لا يوجد نص في قانون الضرائب ولا سواه يقدم امتياز الضرائب على حقوق الخزانة العامة الاخرى مما يتعين معه أن توزع ثمن العقارات المبيعة بين المصلحتين بنسبة حقوقهما، لهذا فإن لكل من مصلحتي الضرائب والمصايد امتيازاً على المبالغ حقوقهما، لهذا فإن لكل من مصلحتي الضرائب والمصايد امتيازاً على المبالغ المتحصل من بيع العقارات المجوزة ومن ثم يقسم بينهم قسمة غرماء.

(فتوى الجمعية العمومية رقم ٩٩ في ١٩٦٣/١/٢١).

وإذا كان على العقار حقوق عينية مشهرة نما نصت عليه المادة ٤٨ وكانت المبالغ المحجوزة من أجلها إداريا لا امتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار في حالة بيعه جاز وقف اجراءات بيع العقار اكتفاء بتسجيل محضر الحجز الى أن يصبح المحجوز عليه مقتدرا وحور بذلك محضر يوقعه المباشر للبيع.

ولا يترتب على وقف هذه الإجراءات بطلان الحجز أو سقوط الحق فى المطالبة بالمبالغ المحجوز من أجلها بالتقادم ويكون للحاجز فى أى وقت الحق فى إستثناف الإجراءات أو اتخاذ اجراءات حجز جديد على أى منقول أو عقار آخر يكون عملوكا للمدين طبقا للإجراءات المنصوص عليها فى هذا القائدن .

التعليق:

١٧٦١ - جواز وقف اجواءات بيع العقار لعدم جدوى البيع للجهة
 الحاجزة:

من حالات الوقف الجوازى للبيع ما تنص عليه المادة ٧٠ حجز إدارى من جواز وقف البيع إذا كان على العقار حقوق عينية مشهرة قبل تسجيل محضر الحجز الإدارى، وكانت المبالغ المحجوز من أجلها إداريا لا امتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار في حالة بيعه.

وإذا وقف البيع، فإنه لا يقف الى جلسة محددة. وانما يكون للحاجز – إِذَا

رال سبب الوقف - تحديد جلسة بيع يعلن عنها وفقا لاجراءات الاعلان عن بيع العقار إداريا.

فإذا كانت الجهة الحاجزة قد و قعت الحجز استيفاء لمبالغ لا يتضمنها حق امتياز عام، وكانت تسبقها في المرتبة حقوق عينة مقيدة على العقار، بحيث لن يكفى ثمن المبيع لتحصيل المبالغ الموقع الحجز من اجلها من ثمن العقار بعد استيفاء اصحاب الحقوق المقيدة لحقوقهم بالأولوية. فقد رأى المشرع أنه لا جدوى بالنسبة للجهة الحاجزة من بيع العقار. ولهذا تنص المادة ١٧/٠ حجز إدارى على أنه في هذه الحالة، يجوز للجهة الإدارية الحاجزة وقف اجراءات بيع العقار.

وهذا الوقف لا يؤثر في بقاء الحجز، فيبقى المقار محجوزا سيجة لتسجيل محضر الحجز. ويظل الحجز باستثناف محضر الحجز. ويظل الحجز صحيحا منتجا لآثاره حتى يقوم الحاجز باستثناف الاجراءات أو باستيفاء حقه اختيارا من المدين أو عن طريق حجز جديد على أموال المدين.

وطبقا للمادة ٢/٧٠ لا يترتب على وقف الاجراءات في هذه المسورة وسقوط الحق في المساورة وسقوط الحق في المطالبة بالمبالغ المحجوز من اجلها بالتقادم. وهذا النص يعتبر تطبيقا لاثر الحجز في قطع التقادم. فما دام وقف الاجراءات لا يؤثر في بقاء المحجز، فإن الحجز ما بقى يظل قاطعا لتقادم الحق. ولهذا لا يسقط الحق بالتقادم. (فتحى والى - بند ٤٧٣ و٤٧٣ ص ٤٧٩).

والمقصود بالحقوق المقيدة على العقار المشار إليها في المادة ٧٠ محل التعليق

مادة (۲۰)

تلك المقيدة قبل الحجز – أى قبل اعلان محضر الحجز مقابل ديون ممتازة، أو قبل تسجيل محضر الحجز اقتضاء لمطلوبات اخرى.

ويلاحظ ان المادة ٧٠ من قانون الحبجز الادارى – محل التبعليق – تنص على أن وقف الحبجز يظل عمدا، ويظل صحيحا، وأن الحق في المطالبة بالمبالغ المجوز من أجلها لا يسقط بالتقادم . . الخ.

وليس معنى هذا أن يظل الحجز قائما منتجا لآثاره الى الابد، فإذا لم يتم بيع العقار المحجوز لقيام المدين المالك بتسديد الديون الممتازة، فان الحجز يسقط بالتقادم الطويل (خمسة عشرة سنة) عملا بالقواعد العامة، ولو لم يكن الحاجز الإدارى قد استوفى حقه. (احمد أبو الوفا ص ١٠٠٣ وص ١٠٠٤). وتحمدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد مصروفات اجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب،

التعليق:

٢ ٣ ٧ - تحديد مصروفات الحجز والبيع العقاري بقرار من وزير المالية:

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى قرار وزير المالية والإقتصاد بالنيابة رقم ١٤٢ لسنة ٥٥ المسادر في هذا الشأن بمناسبة التعليق على نص المادة (٢٢) من قانون الحجز الإدارى، المعدل بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥، وقد نص في مادته السادسة على أن و تكون مصروفات اجراءات الحجز والبيع في حجوز العقار كالآتي:

مليم جنيه

. . ه , . - عن التنبيه بالاداء والانذار بحجز العقار وصوره مهما تعددت.

. عن محضر حجز العقار وصوره مهما تعددت.

 و ١ أجور النشر في الجديدة الرسمية مهما كان عدد الأسطر التي تناولها النشر ومهما كان عدد مرات النشر.

. . ه . . مصروفات تعليق الأعلانات في مختلف الجهات مهما تعددت

٠٠٥٠٠ _ رسم طلب الشهر .

ه/ - من ثمن البيع.

ويضاف إلى ما تقدم رسوم شهر محضر الحجز، ورسوم استحراج الشهادات

(Y1) 5ala

المقارية، ومصروفات النشر في الصحف اليومية، أما رسوم تسجيل محضر البيع والصور اللازمة منه للمشترى بالفوتستات، فتكون على حساب المشترى (راجع في بيان هذه المصروفات التعليق على المادة ٦٩ حجز).

كذلك صدر قرار السيد وزير الخزانة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ يتفويض مراقب عام الحجز والتحصيل بمصلحة الضرائب في تحديد مصروفات اجراءات الحجز والبيع.

وينبغى ملاحظة ان هذه القرارات قابلة للتغيير تبعا لتغير قيمة مصروفات الحجز والبيم العقارى.

(VY) Sale

وتسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٧٧٥. التعليق:

١٣٦٣ - مسريان المادة ٢٧ من قسانون الحسجسز الإداري على المنازعسات القضائية المتعلقة ببيع العقار:

طبقا للمادة ٧٧ من قانون الحجز الادارى ... محل التعليق - تسرى على النازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٧٧ حجز إدارى والتي تنص على أنه (يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يضصل نهائيا في النزاع ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة) ويراجع في تفصيلات ذلك التعليق على نص المادة ٧٧ حجز فيما مضى، وسوف نشير الى هذه المنازعات عند تعليقنا على المادة ٧٤ مكرر من قانون الحجز الإدارى.

مادة (۷۲)

وإذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقار المحجوز إداريا – في أثناء سير الإجراءات الإدارية – اتبع الآتي.

(أ) إذا كان الراسى عليه المزاد في الحجز القنضائي قد أودع الشمن خزانة المحكمة اثناء سير الإجراءات الإدارية أوقف السير في اجراءات الحجز الإداري.

وعلى الحجز الإدارى أن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة التي عليها فتح باب التوزيع بطريق الاستعجال للفصل فيه.

(ب) استشناء من احكام قانون المرافعات لا يجوز بأى حال إعضاء الراسى عليه الزيادة في الحجز القضائي من أداء الشمن. وعليه في جميع الأحوال ايداعه خزانة المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رسو المزاد والا اعيدت اجراءات الحجز الإداري في مواجهته.

(ج) إذا كان العقار المجوز اداريا يشمل جزءا لم يدخل ضمن القدر المبيع قضائيا ولم يخص الحاجز جميع مطلوباته والمصروفات في التوزيع الذي أجرته الحكمة فتستمر اجراءات البيع الإداري بالنسبة إلى الجزء الذي لم يدخل البيع القضائي. وذلك بعد تعديل الحدود والثمن وبعد النشر والإعلانات بالطريقة المبينة في المادة ٥٣٠).

المذكرة الإيضاحية:

استحدثت المادة (٧٣) احكاما جديدة في حالة ما إذا صدر حكم مرسى مزاد قضائي اثناء سير الإجراءات الإدارية وبينت أثر هذا الحكم على إجراءات الحجز الإدارى ونصت على أنه إذا أودع الراسى عليه المزاد الشمن خزانة المحكمة وقف السير في اجراءات الحجز الإدارى وانتقل حق الحاجز على الثمن المودع وعلى الحاجز في هذه الحالة أن يتخذ ما نصت عليه الفقرة الثانية من البند (1) من هذه المادة وإذا لم يودع الراسى عليه المزاد قضائيا الثمن طبقا لما نصت عليه في البند (ب) فللحاجز أن يستمر في اجراءات الحجز الإدارى ويحدد جلسة للبيع وينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة في المادة (٥٦) ويخطر الراسى عليه المزاد القضائي بهذه الجلسة بكتاب موصى عليه. ويتضمن البند (ج) ما يتخذ نحو الاجزاء المحجز عليها إداريا التي تدخل ضمن الحجز القضائي في حالة عدم حصول الحاجز الإدارى على كافة مطلوباته والمصروفات بمختلف أنواعها.

التعليق:

تعدد اجراءات التنفيذ الإدارية والقضائية على العقار الواحد:

 ١٣٦٤ - نقد اتجاه المشرع في قانون الحجز الادارى لعدم تنسيقه بين الحجوز في حالة تعددها على العقار الواحد:

يشمل الضمان العام للدائنين كل أموال المدين، ولذلك لكل دائن الحجز على أم الله المدين التي لا يحظر القانون حجزها، ولقد نسق المشرع في قانون المرافعات بين الحجوز القضائية التي تقع على العقار الواحد ووحد الاجراءات بحيث يمارسها دائن واحد هو الاسبق في تسجيل تنبيه نزع الملكية، اما في قانون الحجز الادارى فلم ينص المشرع على هذا التنسيق.

إذ من المعروف ان قيام الدائن باتخاذ اجراءات التنفيذ على العقار لا يؤدي

akā (YY)

إلى خروج هذا العقار من ملك المدين بل يظل المدين مالكا له، ولذا يجوز لاى دائر آخر أن يقوم بالتنفيذ على ذات العقار المنفذ عليه بنذات الاجراءات المقررة في القانون أي بإعلان تنبيه نزع الملكية في التنفيذ القضائي وفي هذه الحالة يتعدد الحاجزون وتتعدد الحجوز ويكون كل حجز مستقلا عن الحجوز الاخرى.

وإذا كان من الجائز أن تتعدد الحجوز على ذات العقار، فإنه من الواجب التنسيق بينها حتى لا تتضارب إجراءات التنفيذ على مال واحد، وهذا ما فعله المشرع إذ استوجب توحيد الاجراءات في هذه الحالة، فإذا ما تعدد الحاجزون على المقار فإنهم لا يماشرون جميعا اجراءات التنفيذ، بل يقوم واحد منهم فقط بمباشرة إجراءات التنفيذ على العقار على سبيل الإنفراد. ويسمى بالدائن المباشر للإجراءات، ويتحدد هذا الدائن في التنفيذ القضائي بمن أعلن التنبيه الاسبق في التسجيل فهو وحده الذي يباشر الاجراءات على سبيل الانفراد، وقد نصت على ذلك المادة 20 / 2 مرافعات - بشأن التنفيذ القضائي - بقولها وإذا تبين سبق تسجيل تنبيه آخر فلا يجوز المضى في الإجراءات على سبيل التعدد على العقار الواحد وتكون الاولوية في المضى في الإجراءات على سبيل التنبيه الاسبق في الواحد وتكون الاولوية في المضى في الإجراءات هو الدائن التنبيه الاسبق في تسجيل، أما أن الدائن الذي يباشر الإجراءات هو الدائن الاسبق في تسجيل تنبيه نزع الملكية بصرف النظر عن الاسبقية في إعلان التنبيه.

كذلك إذا تبين عند تسجيل التنبيه بنزع الملكية وجود تنبيه آخر سبق تسجيله عن العقار ذاته، فإنه يجب على مكتب الشهر العقارى ان يقوم بالتأشير على أصل التنبيه الجديد بعد تسجيله بما يفيد وجود التنبيه الأول وبشاريخ

(YY) 534a

تسجيله واسم من اعلنه وسند تنفيذه، كما يقوم بالتاشير ايضا على هامسش تسجيل التنبيه الأول مبينا تاريخ التنبيه الجديد واسم من اعلنه وسند تنفيذه.

ولكن إذا كان الدائن الذي أعلن التنبيه الأسبق في التسجيل هو وحده الذي يباشره الإجراءات على سبيل الانفراد عدن تعدد الحجوز، فقد رأى المشرع إن هذه المباشرة قد تؤدى أحيانا إلى الإضرار بمصلحة الحاجز اللاحق إذا عمد الحاجز الأول إلى التباطؤ في هذه الإجراءات كما أن مصلحة الحاجز الثاني قد تكون أقوى من مصلحة الحاجز الأول بحيث تبرر إحلال الحاجز الثاني محل الحاج: الأول في مباشرة الأجراءات، ولذلك أجاز المشرع لمن أعلن تنبيها لاحقا في التسجيل أن يطلب من قاضي التنفيذ - باعتباره مختصا بكل ما يتعلق بالتنفيذ - الحلول محل الدائن الأسبق في التسجيل في السير في الإجراءات وذلك إذا وجد ما يبرر هذا الطلب، ومن أمثلة ذلك أن يكون الدائن المتأخر في التسجيل دائنا عمتازا أو دائنا متقدما في المرتبة ويكون الدائن الأسبق في التسجيل المباشر للإجراءات دائنا عاديا أو متأخرا في المرتبة. فمن المحتمل في هذه الحالة أن يصيب الدائن المتأخر ضرر إذا أهمل الدائن مباشر الإجراءات أو تراخي في اتخاذ الإجراءات، ومن ذلك أيضا أن يكون الدائن للباشر للإجراءات دائنا عاديا يباشر الاجراءات بالنسبة لجزء من العقار بينما الدائن المتأخر يكون قد سجل تنبيهه بالنسبة للعقار كله، فيضطر الدائن الثاني إلى استيعاد جزء من العقار توحد الإجراءات بالنسبة إليه والاستمرار بالنسبة للجزء الآخر فتتجزا الصفقة وتنخفض قيمة العقار نتيجة لذلك، ففي مثل هذه الحالات يستطيع الدائن الذي

(YY) 534a

سجل تنبيه نزع الملكية فى تاريخ لاحق لتسجيل تنبيه الدائن المباشر للإجراءات ان يطلب من قاضى التنفيذ الحلول محل الدائن المباشر للإجراءات، وليكون لقاضى التنفيذ سلطة تقديرية فى هذا الصدد، فإذا أمر قاضى التنفيذ بالحلول فإن المدائن المتاخر يتولى مباشرة الإجراءات، ويحصل التأشير بامر القاضى بالحلول على هامش تسجيل التنبيه السابق والتنبية اللاحق وذلك بمجرد طلبه بعريضة تقدم إلى مكتب الشهر العقارى و مادة ٣٠٤/ ٢ مرافعات ».

وقد ذهب رأى إلى أن الآذن بالحلول يمكن طلبه من قاضى التنفيذ يامر على عريضة يخضع لإجراءات الأمر على العرائض والتظلم منها (محمد عبد الخالق عمر – بند ٤٨٩). ولكن الراجع (فتحى والى – بند ٤٩٠) الديناصورى وعكاز – ص ١٣٩١). هو أن طلب وعكاز – ص ١٣٩١). هو أن طلب الحلول يكون بدعوى مستعجلة ترفع أمام قاضى التنفيذ ما دام أن النص لم يرد به أن الطلب يقدم على عريضة فإن مقصده يكون إيداء الطلب بالدعوى أمام قاضى التنفيذ، ولم يحدد المشرع في النص ما إذا كان هذا الطلب ببدى بصفة مستعجلة أم بصفة موضوعية، ونظرا لكون هذا الطلب بطبيعته طلب وقتى لا يمس حقوق الدائين وبالتالى فإنه يبدى بصفة مستعجلة.

ويلاحظ أن التسجيل ينتج أثره بمجرد إتمام إجراءات التسجيل طبقا لقانون الشهر المقارى فلا يحتج على صاحبه بالتصرفات التى لا يتم تسجيلها إلا بعد تسجيله، ولو لم يظهر تسجيل التنبيه في الشهادة المقارية التى استخرجوها إذ لا يترتب على ذلك سوى مؤاخذة الموظف المختص (كمال عبدالعزيز – ص ٢٦٨، نقض ٥ / ٥ / ١٩٦٠ – السنة ١١ – ص ٣٠٠).

(YY) Sala

وكل ما تقدم يتعلق بالحجر القضائى اما بالنسبة للحجر الإدارى فقد افترض قانون الحجر الإدارى حواز تكرار الحجز على العقار، ولا يقف بمقتضى نصوص القانون اى من الحجز أو البيع الإدارى أو القضائى إلا إذا رسا مزاد العقار فى أحدهما، فتقف الإجراءات عندئذ فى الحجز والبيع الإدارى الآخر، وعلى ذلك فإنه يجوز أن تستمر الاجراءات الإدارية والقضائية بالحجز والبيع فى العقار الواحد فى وقت واحد، حتى يسبق بيع العقار فى إجراء منهما الآخر.

ويستبين ذلك من نص المادة ٧٣ حجز وقد جاء بها وإذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقار المحجوز إداريا في اثناء سير الإجراءات الإدارية .. ؟ ويتضح ذلك ايضاً من نص المادة التالية لها وهي تنص على الحالة العكسية بقولها ووإذا كان رسو الإداري قد سبق جلسة البيع القضائي .. ».

فقد أجاز المشرع الإدارى في المادة ٧٧ موضوع التعليق امكان تعدد السير في اجراءات التنفيذ على العقار الواحد . وهذا المعنى مستفاد ضمنا من قول تلك المادة وإذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقار المحجوز إداريا - اثناء السير في الأجراءات الادارية .. . كما أنه مستفاد أيضا من قول المادة ٧٤ حجز وإذا كان المزاد الإدارى قد سبق جلسة البيع القضائي

فقد انتقد البعض مسلك المشرع في قانون الحجز الإدارى قائلا أنه كان الاولى ألا يترك الحق وقت واحد على الاولى ألا يترك الحق وقت واحد على العقار، خصوصا وأن الدتنين الاداريين أو المدينين مكفولة في كلاهما. هذا بالإضافة إلى أن في تكرار هذه الاجراءات زيادة مصروفات الحجز والبيع وتعقيدها وخلق التناقض فيها، إذ يسمح منطق

(YY) Sala

النصوص القانونية بتحديد جلسات ادارية وقضائية في وقت واحد أو في أوقات متقاربة للعقار الواحد واتخاذ اجراءات النشر والاعلان عن الجلستين في وقت واحد. وقد يكون الشمن الاساسى في كل من الجلستين مخالفا للآخر وهو الغالب. (كرم صادق - بند 20° 20).

لذلك فإنه من الضرورى تنسيق الاجراءات في حالة تكرار الحجز على العقار على وقت واحد، وذلك العقار عالى وقت واحد، وذلك بعمل التعديل التشريعي اللازم في المادتين ٧٣ و ٢٤ من قانون الحجز الإدارى (كرم صادق الاشارة السابقة) ومن الافضل تدخل المشرع للتنسيق بين الحجوز على العقار الواحد ومعالجة هذا النقص في قانون الحجز الإدارى.

الأول تسيير اجراءات موحدة: لا يوجد ما يمنع من تعدد الحجوز الادارية على الأول تسيير اجراءات موحدة: لا يوجد ما يمنع من تعدد الحجوز الادارية على العقار. فلا يمنع توقيع حجز أول من جهة إدارية أية جهة إدارية أخرى من توقيع حجز تال، ولو كان حق الجهة الحاجزة الأولى بمنازا. ويوقع الحجز الثانى بنفس الاجراءات التي يوقع بها الحجز الأول. على أنه رغم تعدد الحجوز، يجب أن تسير الإجراءات التالية موحدة، يتولاها الحاجز الأول (فتحى والى – بند ٤٨٥ م على وفي فتسوى م ٤٤٧ وص ١٧٤٥ عبد المنافئة موحدة، يتولاها الحاجز الأول (فتحى والى بعد تطبيق م على ١٩ / ١٩ ١٩ ١٩ ١٩ وفي فتسوى المادة ٢٥ حجز إدارى الواردين بالنسبة لحجز المنقول لدى المدين فيما تغمناه من توحيد الاجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين على الحجوز العقارية تغمناه من توحيد الاجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين على الحجوز العقارية الادارية أذ يعتبر ما جاء فيهما بهذا الشان ومن الاحكام العامة التي تسرى في

مادة (۷۲)

حالة التنفيذ على العقار لانه لم يرد نص فى هذه الحالة الأخيرة يخالف تلك الاحكام العامة كما لم يرد نص خاص يختص الحاجز الأول بسبق فى استيفاء حقه قبل الحاجز التالي مادام حق الحاجز الأول ليس حقا ممتازاً يسبق به حق الحاجز الثانى (مجموعة أبو شادى - جزء أول - بند ٥٩٩ ص ٩٣٦) . والحكمان المشار اليهما هما:

١- ما تنص عليه المادة ٣/٢٥ من أنه وعند تعدد الحجوز . . توحمه
 اجراءات البيع وميعاده ٥.

٢- ما تنص عليه المادة ٢٦ /٣ من أنه ووعند تعدد الحجوز الإدارية تخصم المصروفات ويودع الباقى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها ٥.

وقد ذهب رأى إلى انه لم ينص القانون على الإجراء الواجب اتباعه في حالة اتخاذ أكثر من جهة إدارية إجراءات الحجز والبيع في عقار المدين الواحد، وفي الاخذ بمنطق قانون الحجز، وإياحته السير في إجراءات البيع العقارى على سبيل التعدد، تستمر إجراءات البيع الإدارية بإجراءات منفصلة حتى يقع البيع في إحداها فتوقف الإجراءات الاخرى.

ويسوى المتحصل من الشمن بالتراضى بين الحاجزين الإداريين بعد خصم المصروفات المستحقة، وإلا أودعت المتحصلات خزانة المحكمة لتوزيعه بينهم. (كرم صادق بند ٤٠٤ ص ٤٥٧).

١٣٦٦ - تعدد حجوز ادارية واخرى قضائية على العقار الواحد: وفي هذا

الفرض تتعدد الحجوز على العقار بعضها إدارى والآخر قضائي. وعلى خلاف الأصل الذى يوجب توحيد الأجراءات التالية على الحجوز المتعددة، على أساس ان العقار يجب أن يعرض للبيع مرة واحدة، فإن قانون الحجز الإدارى يفترض في المادين ٧٧ و ٤٤ منه امكان تعدد هذه الأجراءات. بمعنى أنه بالنسبة للحجز المقضائي تسير اجراءات التنفيذ التالية في طريقها المرسوم، وبالنسبة للحجز الإدارى تسير اجراءات التنفيذ التالية في طريقها حسب قانون الحجز الإدارى. (فتحى والى – ص ٧٤٠).

وتكون العبرة فى التفضيل بينهما لا باسبقية توقيع الحجز، ولكن باسبقية اجراء البيع. فإذا بيع العقار قضائيا، اكتفى بهذا البيع وتوقفت اجراءات التنفيذ الإدارى، وإذا بيع العقار ادارها، اكتفى بهذا البيع وتوقفت اجراءات التنفيذ القضائي. وكل ذلك وفقا لما يلى:

أولا: البيع القضائي قبل جلسة البيع الإدارى: إذا صدر حكم بايقاع البيع القضائي بالنسبة للمقار الهجوز أيضا حجز إداريا، وذلك قبل جلسة البيع الإدارى، فإنه وفقا للمادة ٢٢ حجز إدارى تترتب النتائج الآتية:

(۱) يجب على الجهمة الحاجرة إداريا وقف السير في إجراءات الحجز الإدارى. ويجب هذا الوقف بمجرد صدور حكم ايقاع البيع القضائي، ولو لم يسجل هذا الحكم اى ولو كان العقار لم تنتقل ملكيته من المدين الى المشترى بالمزاد. وذلك على اساس أن الغاية من الحجز الإدارى وهربيع العقار جبرا قد تحقق بعد أن بيع نفس العقار قضائيا. وضمانا لحقوق الجهة الحاجزة إداريا، تشترط المادة ٧٣ حجز إدارى لهذا الوقف أن يكون الشمن قد أودع خزانة

مادة (۲۷)

الهكمة. وهو شرط لم يعد له محل بعد صدور قانون المرافعات الحالي، إذ أن حكم ايقاع البيع لا يصدر إلا بعد ايداع كامل الشمن (٤٤٠ مرافعات). (فتحي والى ص ٧٤٦).

وطبقا للمادة ٧٣ - 1 فقرة ثانية، على الحاجز الادارى، بعد وقف اجراءاته وأن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة الى عليها فتح باب التوزيع بطريق الاستعجال للفصل فيه ٤. واعمال هذا النص يكون في ضوء قواعد التوزيع القضائي التي تنص عليها مجموعة المرافعات الحالية.

(۲) لا يجوز اعفاء من أوقع عليه البيع في الحجز القضائي من أداء الثمن، ولو كان البيع قد أوقع على دائن يبرر مقدار دينه ومرتبته هذا الاعفاء. فمجرد وجود حجز إدارى على العقار الذي يباع قضائيا يعطل حكم المادة ٤٤٢ مرافعات.

(٣) توجب المادة ٧٣ /ب على الراسى عليه المزاد القضائى (أى من أوقع عليه المبيع) ايداع الشمن خزانة المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رسو المزاد (أى ايقاع البيع)، والا استمرت اجراءات التنفيذ الإدارى فى مواجهته، ولم توقف. ويلاحظ أن تحديد الايداع خلال ثلاثة أشهر من رسو المزاد كان يتفق مع نص المادة ٦٧٣ من مجموعة المرافعات ١٩٤٩ التى صدر قانون الحجز الإدارى فى ظلها والتى كانت توجب على الراسى عليه المزاد ايداع باقى الشمن (بعد دفع عشر الثمن فى جلسة البيع) خلال ثلاثة أشهر من صيرورة البيع نهائيا. أما فى قانون سنة ١٩٦٨ الحالية، فمن يحكم باعتماد عطائه، يجب أن يودع كامل الشمن قبل ايقاع البيع عليه (٤٤٠ مرافعات). وهو يعنى أن ايداع كامل الشمن الشمن قبل ايقاع البيع عليه (٤٤٠ مرافعات). وهو يعنى أن ايداع كامل الشمن

(YY) Sala

شسرط لايقساع البيسع اى لرسو المزاد. ولهسذا فيأنه يجب تفسير نص المادة ٧٣ / ب حجز ادارى فى ضوء نعموص قانون المرافعات الجديد الحالى وهو يعنى عدم اعمال هذا النص بالنسبة لوجوب الايداع خلال ثلاثة أشهر (فتحى والى ص ٧٤٧).

(٤) إذا كان العقار الهجوز إداريا يشمل جزءا لم يدخل ضمن ما بيع قضائيا، ولم يخص الحاجز الإدارى بجميع مطلوباته والمصروفات في التوزيع القضائي الذي اجرته محكمة التنفيذ، استمرت اجراءات البيع الإدارى بالنسبة الى الجزء الذي لم يشمله البيع القضائي. وعندئذ يعدل الثمن الاساسي ويعلن عن البيع الإدارى وفقا للمادة ٥٣ حجز إدارى.

ثانيا: البيع الإدارى قبل جلسة البيع القيضائي: في هذه الحالة، تقف الجراءات التنفيذ القضائي فلا يباع المقار بعد أن بيع اداريا. وعلى أصحاب الشأن في التنفيذ القضائي التدخل في توزيع الثمن أمام المحكمة (٧٤ حجز إدارى). وليس في هذا اجمحاف بهم إذ حصيلة التنفيذ الإدارى توزع وفقا لقواعد التوزيع القضائي (٦٤ حجز إدارى). (فتحى والى – ص ٧٤٧).

ويلاحظ ما ذكرناه آنفا انه لا مجال لاعمال الفقرة (ب) من المادة ٧٣ لان قانون المرافعات الجديد يلزم المشترى بالمزاد باداء كامل الثمن والمصاريف قبل ابقاع البيع عليه (مادة ٤٤٠ مرافعات).

ويلاحظ إذا حكم بايقاع البيع لصالح المشترى بالزاد عن العقار المجوز كله، فإن حق الحاجز الادارى ينتقل الى ثمنه الودع خزانة المحكمة عملا بالفقرة

(YY) Sala

(1) من المادة ٧٣، وعندئذ لا يكون الحجز الادارى قد وقف – كما تقول هذه الفقرة – وإنما يكون قد انقضى . مع الاعتداد باشارة القانون فى قطع التقادم . . الخ. (احمد أبو الوفا - يند ٧٧ ص ١٠٠٥) .

كما يلاحظ أن الحجز المقارى الادارى لا يعتبر كان لم يكن إذا لم يتم بيع المقار المحجوز في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه، لان هذه القاعدة، سواء في الحجز الإدارى أو الحجز القضائي، مقصورة على حجز المنقول المادى دون حجز المقار (نقض ٢ / ٩ / ١٩٧٩ الطعن رقم ٥ ٩ ٥ وسنة ٥ ٤ ق).

كما لا يعمل بالقاعدة المتقدمة في حجز ما للمدين لدى الغير (نقض ١٩٧٥). 4/٣٠ منة ٢٦ ص ٩٧٣).

وإذا كمان وسو المزاد الإدارى قد صبق جلسة البيع القضائي اكتفى بالاجراءات الإدارية المتخذة وعلى أصحاب الشأن في البيع القضائي التدخل في توزيع الثمن.

المذكرة الايضاحية:

و نصت المادة (٧٤) على حكم جديد يقضى بعدم السير في إجراءات الحجز القضائي إكتفاء بالإجراءات الإدارية المتخذة وذلك في حالة ما إذا سبق رسو المزاد الإدارى جلسة البيع القضائي وعلى أصحاب الشأن في البيع القضائي التدخل في توزيع الثمن أمام المحكمة المختصة حتى لا تتعارض اجراءات الحجوز الإدارية والقضائية بعضها مع بعض بل أن من صالح اصحاب الشأن أنفسهم توحيد هذه الإجراءات ا

التعليق:

الا ١٣٦٧ - في حالة رسو المزاد الإدارى قبل جلسة البيع القضائي للعقار يكتفى بالاجراءات الادارية: وفقا للمادة ٧٤ من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - للمدكرة الايضاحية للقانون بشأتها، فإنه في حالة تعدد الحجوز ووجود حجز إدارى وحجز قضائى على نفس العقار، نصت المادة ٧٤ محل التعليق على عدم السير في اجراءات الحجز القضائي اكتفاء بالاجراءات الادارية المتخذة، وذلك في حالة ما إذا سبق رسو المزاد الادارى جلسة البيع القضائى. وعلى أصحاب الشان في البيع القضائي التدخل في توزيع الشمن أمام المحكمة المختصة حتى لا تتعارض اجراءات الحجوز الادارية والقضائية بعضها مع بعض، بل أن من صالح اصحاب الشان انفسهم توحيد هذه الاجراءات.

(Y£) Sale

ويحدث توزيع الثمن دون تمييز بين الحاجز الادارى والحاجز القضائيى وفقط تراعى الاسبقية حسب القاتون للوضوعى. فيتقدم المدائن صاحب الاولوية سواء كان هو الحاجز الإدارى أو الحاجز القضائي. وهكذا بالنسبة لسائر الدائنين المعتبرين اطرافا في الاجراءات الإدارية أو القضائية (فتوى مجلس الدولة في

وهكذا فإنه في حالة وجود حجز ادارى وحجز قضائى على ذات العقار فإن رسو المزاد الادارى قبل جلسة البيع القضائى يؤدى الى عدم السير في اجراءات البيع القضائى وعلى اصحاب الشان فيه التدخل في توزيع ثمن العقار للحصول على ديونهم وفقا لقواعد التوزيع.

مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢

ويترتب على رفع الدعوى بالتازعة في أصل المبالغ الطلوبة أو في صحة اجراءات حجز العقار. وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا في النزاع.

ويحكم في دعوى المنارعة على وجه السرعة..

التعليق:

١ ٢٦٨ - أثر رفع المنازعة في التنفيذ الإداري سواء كانت وقتية أي
 أشكال في التنفيذ او موضوعية هو وقف التنفيذ خين الفصل في المنازعة:

يمتبر نص المادة ٤٤ مكررا ترديداً لما نص عليه في المادة ٧٢ حجز والتي احالت الى احكام المادة ٢٧ حجز بالنسبة لما يسرى على المنازعات القضائية ببيع العقار.

وتنص المادة ٢٧ حجز على أنه (يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز أو بإسترداد الأشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع) ومن نصوص المواد ٢٧، ٧٤ مكروا يتضح أنها لم تنص على دعوى الإستحقاق الفرعية ولذلك فان دعوى الإستحقاق الفرعية المتعلقة بعقار محجوز إداريا تخضع للقواعد التي ينص عليها قانون المرافعات بالنسبة لهذه الدعوى ذلك أن قانون المحجز الإدارى لم يورد نصا خاصا مخالفا ولا يمكن القول بتطبيق المادة ٢٧ التي تحيل إليها المادة ٧٠ بالنسبة للعقار إذ المادة ٢٧ تشير إلى دعوى استرداد الأشياء على إليها المادة ٥٠ بالنسبة للعقار إذ المادة ٢٧ تشير إلى دعوى استرداد الأشياء

الهجوزة وهي خاصة بالمنقولات فلاتتبادلها الإحالة الواردة في المادة ٧٢. يؤكد هذا التفسير اغفال المادة ٧٤ مكررا التي تنص على نفس حكم المادة ٧٧ لذكر دعوى الإستحقاق ضمن الدعاوى التي يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ (فتحى والى المرجع السابق ص ٧٥٧).

٩ ٢ ٦ - الاشكال في التنفيذ الادارى على العقار:

يلاحظ أنه لم يورد قانون الحجز الادارى أى نص خاص بالمنازعات الوقتية. ولهذا تنطبق في هذا الشأن جميع القواعد التي ينص عليها قانون المرافعات ويشمل هذا شروط المنازعة، ووجوب رفع المنازعة قبل تمام التنفيذ، واجراءات رفع الاشكال، وأثره، ووجوب التفرقة في هذا الصدد بين الأشكال الأول والأشكال الشانى، وزوال الأثر الواقف بشطب الدعوى، واحكام رفع الأشكال الوقتى من الغير، والحكم في الاشكال، وكما ذكرنا انفًا فإن الاشكال الاول يوقف التنفيذ فورا أما الاشكال الأوقف.

كما أنه يمكن رفع دعوى عدم اعتداد بالحجز الإدارى وفقا لنفس القواعد التى سبق بيانها بالنسبة للحجز القضائي. وتطبيقا لهذا حكم بأنه إذا أوقعت مصلحة الضرائب حجز ما للمدين لدى الفير على إيراد عمارة أقامها وارث على أرض من عناصر التركة دون أن تقدم المصلحة ما يظاهرها من أنها قد باشرت اجراءات الحجز على الأرض باعتبارها من عناصر ضمائه، فإن الحجز يكون قد وقع على ما ليس ملكا للمدين أو محلا للامتياز المترتب لها على نصيب الوارث من أعيان التركة، لأن هذا الامتياز لا يلحق أثره بالعمارة وايرادتها الا كاثر لاجراءات العمارة يكون الحجز الذي وقعته المصلحة على إيرادات العمارة يكون الحجز القارى. ولهذا فان الحجز الذي وقعته المصلحة على إيرادات العمارة يكون

ظاهر البطلان ولا يعدو أن يكون عقبة مادية يختص القضاء المستعجل برفعها (الأمور المستعجل الجزئية بالقاهرة 10 يتاير ١٩٦٧ - المجموعة الرسمية - ٢١ - ١٩٧١ - وأيضا المنصورة الابتدائية 10 أغسطس ١٩٦١ - المحاماة ٢٣ - ١٩٧٠ - ٣٤ . وأيضا المنصورة الابتدائية 10 أغسطس ١٩٦١ - المحاماة ٣٣ - ١٩٥٠ م و ١٩٥٠ - المحامة ٢٣ - ٢٨١ - ٢٧ المال (الأمور المستعجلة بالقاهرة ٨ إبرايل ١٩٥١ - الهمامة ٢٣ - ٢٨١ - ٢٧ من القضاء المستعجل هو عدم الاعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوفعته مصلحة الضرائب على أموال المول بعد شهرين من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الأول دون ربط الضريبة، فأنه يكون مختصا باجابة هذا الطلب باعتبار أن الحجز التحفظي الثاني لا سند له من القانون ولا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية الحر أن يكون الحجز الإول قد وصف خطا بائه حجز تنفيذي تحت يد الغير وليس حجزا تحفظيا – نقض مدني ١٧ ديسمبر ١٩٥٣ - مجموعة النقض ٥ - ٢٠ - ٢٧ . ولا يغير من حراء تغظيا – نقض مدني ١٧ ديسمبر ١٩٥٣ - مجموعة النقض ٥ - ٢٨ - ٢٨ - ٢٨ -

فوفقا للمادة ۲۷ من قانون الحجز الإدارى رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۰ المعدلة بالقانون فؤته يترتب على بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۹۷۲ والمادة ۷۶ مكرر من ذات القانون فؤته يترتب على مجرد رفع المنازعة في التنفيذ، وسواء كانت موضوعية أو وقتية، أن توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين، وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ويحكم في الدعوى على وجه السرعة.

ومن ثم فإن رفع منازعة التنفية سواء كانت إشكال وقتى أو منازعة

موضوعية وأيا كان نوع للمال المحجوز لديه يؤدى إلى وقف التنفيذ حتى قبل أن ينظر قاضى التنفيذ هذه الإشكال .

ويلاحظ أن المنازعة في التنفيذ ترفع بالإجراءات المعادة أمام قاضى التنفيذ، ويفصل فيها القاضى باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة، ويقتصر بحثه على تقدير مبلغ الجد في الأشكال وذلك من ظاهر المستندات وعلى هدى هذا البحث يصدر حكمه بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه.

ولا يترتب على رفع الأشكال الوقتى الثانى وقف التنفيذ كما هى القاعدة العامة في إشكالات التنفيذ الوقتية .

ومن المكن أن يؤسس الإشكال الوقتى فى الحجز الإدارى على مسسالة تتعلق بالاجراءات أو بالحق للواد تنفيذه فيجوز تأسيس الاشكال على أن إجراءات الحجز أو البيع ظاهرة البطلان، أو أن الدين المطلوب الحجز بمقتضاه غير واجب الاداء، أو أن الحجز قد توقع على مال غير عملوك للمدين المحجوز عليه، أو على مال لا يجوز الحجز عليه قانونا وغير ذلك من الاسباب التي لا تحصى.

• ۱۲۷ - المنازعة الموضوعية في الحجز الإدارى على العقار: يقوم بإجراءات التنفيذ الإدارى على العقار في كافة مراحلها موظفون اداريون وفي ذلك يختلف التنفيذ الإدارى على العقار عن التنفيذ القضائي على العقار الذي يشرف عليه قاضى التنفيذ، ولذلك فإنه ليس هناك مجال بالنسبة لها لتطبيق قواعد الاعتراض على قائمة شروط البيع أو المنازعة أمام قاضى التنفيذ قبل جلسة البيع أو الطعن في حكم ايقاع البيع (فتحدى والى - بند ، 24 ص ، ٨٢ وص ١٣٨)، وإنما تخضع هذه المنازعات للقواعد العامة في منازعات التنفيذ الموضوعية الى جانب

ما ينص عليه قانون الحجز الاداري من قواعد خاصة، وقد اورد قانون الحجز الإداري نصين لتنظيم هذه للنازعات:

النص الأول: نص المادة ٧٧، بأن ه تسبرى على المنازعات القيضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٧٤ مكررا، وقد أضيفت بالمقان رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧، والنص الثانى: نص المادة ٤٤ مكررا، وقد أضيفت بالمقان رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧، ويقضى بائه ه يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة أجراءات حجز العقار، وقف أجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع. ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة ٤. وهو نص مطلبق للمادة ٧٧ الذي تحيل عليه المادة ٧٧ فيما عدا أغفال الإشارة إلى دعوى الاسترداد الواردة في المادة ٧٧. وهو أغفال يبرره أن هذه الدعوى خاصة بالمنقولات.

وفي ضوء هذا التنظيم الخاص يلاحظ ما يلي:

أ) على خلاف القاعدة العامة، يترتب على رفع كل منازعة موضوعية من
 أحد أشخاص خصومة التنفيذ على العقار وقف التنفيذ. ويظل الوقف حتى
 يفصل نهائيا في المنازعة. (فتحى والى – بند ٤٩٠ ص ٧٥٧).

ب) تخضع دعوى الاستحقاق الفرعية المتعلقة بعقار محجوز إداريا للقواعد التي ينص عليها قاتون المرافعات بالنسبة لهذه الدعوى (نقض مدنى ١٤ مارس ١٩٦٧ - محصوصة النقض ١٣ - ٢٩٤ - ٤٥ و٢٧ يونيو ١٩٦٧ -مجموعة النقض ١٣ - ٨٤٩ - ١٢٥. استثناف أسيوط ٢ مارس ١٩٦١ -المجموعة الرسمية ٢٠ - ٨٥ - ٨٠ استثناف طنطا ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ - المحاماة ٢٤ - ١٠٨٩ - ٢٥٩). ذلك أن قانون الحجز الإدارى لم يورد نصا خاصا

مخالفا. ولا يمكن القول بتطبيق المادة ٢٧ التي تحيل إليها المادة ٢٧ بالنسبة للعقار (عكس هذا: مفهوم المخالفة لحكم النقض ٢٣ يناير ١٩٧٠ – مجموعة النقض ٢٦ هذا: مفهوم المخالفة لحكم النقض ٢٣ يناير ١٩٧٠ – مجموعة النقض ٢١ حاصة بالمنقولات. فلا تتناولها الاحالة الواردة في المادة ٧٧. يؤكد هذا التفسير اغسفال المادة ٧٤ مكروا التي تنص على نفس حكم المادة ٢٧، لذكر دعوى الاستحقاق ضمن الدعاوى التي يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ. (فتحى والى – الاشارة السابقة).

وقد كان من المقرر وفقا لنصوص قاتون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٧ قبل تعديله بالقاتون ٥٠ لسنة ١٩٧٧ انه في حالة التنفيذ على عقار المدين فإن رفع الدعوى بالمنازعة في اصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات حجز العقار لم يكن يترتب عليه وقف اجراءات التنفيذ ولما ضجت الناس مما جرى به هذا القانون من جواز تدخل المشرع بتعديله بالقانون ٣٠ سنة ١٩٧٧ بان اضاف الهد المادة ٧٤ مكررا والتي نصت على مايلي:

ويترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبة أو فى صححة اجراءات حجز المقار، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع، ويحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة».

ومعنى التعديل الذى أتى به للشرع أن أجراءات الحجز والبيع الاداريين على المعقار توقف إذا رفعت دعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة كما إذا ادعى المدين أن المبلغ المحجوز من أجله غير مستحق عليه، كما توقف الاجراءات إذا رفعت المنازعة في صحة اجراءات الحجز كما إذا ادعى المدين أن الحجز توقع بدون

اتباع الاجراءات القانونية كما إذا لم يعلن به رغم غيابه أو حرر في غير مكان توقعه.

ويستمر وقف اجراءات الحجز والبيع إلى أن يفصل نهائيا في النزاع، فلا يجوز التنفيذ حتى لو قضى برفض الدعوى امام محكمة أول درجة مادام الحكم قد استؤنف أو كان قابلا للاستئناف ولم ينقض موعد الاستئناف، ويلاحظ أن ماورد بالفقرة الثانية من المادة المعدلة أنما هو حث للمحاكم على أن يفصل في المنازعة التى ترفع طعنا على الحجز بسرعة فإن لم يفعل فلا يترتب على ذلك أي بطلان، وقد مضت الإشارة الى ذلك عند الحديث عن نص المادة ٢٧ من قاتون الحجز الإدارى بمناسبة منازعة التنفيذ الإدارى على النقول فيما مضى.

وتنص المادة ٧٧ من قانون الحجز الإداري على أن ٥ تسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٧٧ ه.

ويلاحظ أن نص للادة ٤٤ مكررا سالف الذكر والذى اضيف بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧، وهو نص مطابق للمادة ٢٧ الذى تحيل عليه المادة ٧٧ فيما عدا اغفال الاشارة الى دعوى الاسترداد الواردة فى المادة ٢٧، وهو اغفال يبرره أن هذه الدعوى خاصة بالمتقولات.

وقد مضت الاشارة آلفا إلى أنه يترتب على رفع كل منازعة موضوعية من أحد أشخاص خصومة التنفيذ على المقار وقف التنفيذ، ويظل الوقف حتى يفصل نهائيا في المتازعة، وفي ذلك مخالفة للقاعدة العامة في المرافعات بالنسبة للمنازعات الموضوعية في التنفيذ إذ لا يترتب عليها وقف التنفيذ بمجرد رفعها، وإنما يقف التنفيذ إذا حكم القاض، بذلك.

وبالنسبة لدعوى الاستحقاق الفرعية المرفوعة من الغير والمتعلقة بعقار محجوز حجزا اداريا فان قانون الحجز الادارى لم يورد نصوصا تنظم اجراءاتها ولذلك تخضع لقواعد واجراءات قانون المرافعات المنظمة لدعوى الاستحقاق الفرعية (نقض ٢/ ٦/ ٢٧ - سنة ١٣ ص ٢٩٤٠) نقض ٢/ ١٩٦٢/ ١ - منشور في مجلة المحاماة المدت ٢٢ ص ٢٩٠٩، استفناف طنطا ١٩٦٨ / ١٩٦١ / ١٩٦١ - منشور في مجلة المحاماة المجموعة الرسمية - سنة ٢٠ رقم ٢٥٩، استثناف أسيوط ٢/ ٢/ ١٩٦١ - منشور في بند ٢٩٤٠ من ٢٥٩٥ م ٢٥٩٠).

اما عن أثر رفع دعوى الاستحقاق الفرعية للرفوعة من الغير عند التنفيذ الإدارى على العقار، فقيد ذهب رأى – لا نؤيده – إلى أن رفعها لا يؤدى إلى وقف التنفيذ، على أساس أنه لا يمكن القول بتطبيق المادة ٢٧ (حجز ادارى) التسبة للعقار،، إذ أن المادة ٢٧ تشير إلى دعوى استرداد الاشياء المجوزة وهي خاصة بالمنقولات فلا تتناولها الاحالة الواردة في المادة ٢٧، وأنه يؤكد هذا التفسير اغفال المادة ٢٤ مكررا التي تنص على نفس حكم المادة ٢٧ لذكر دعوى الاستحقاق ضمن الدعاوى التي يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ (فتحى والى - بند ٤٩٠ ص ١٨٢٨).

ولكن الراجع هو أن مجرد رفع دعوى الاستحقاق الفرعية في الحجز الإدارى على العقار بوقف التنفيذ (آحمد أبو الوفا -- اجراءات التنفيذ -- ص ٩٣٩ و ٩٤٢ ، ومفهوم الخالفة لحكم النقض الصادر في ٣٢ / ١ / ١٧٠٠ - مجموعة المكتب الفني -- سنة ٢١ ص ١٤٤ والذي سوف نشير اليه في المتن بعد قليل عند

تمرضنا لاحكام النقض المتعلقة بمنازعات الحجز الإدارى)، إذ يقف الحجز الادارى وتقف الحجز الادارى وتقف الجراءات البيع الادارى بقوة القانون وبمجرد اقامة الدعوى عملا بالمادة ٢٧ ملى سريان احكامها على المنازعات من قانون الحجز الادارى التي تنص المادة ٧٦ على سريان احكامها على المنازعات القضائية المخاصة ببيع العقار لان كلمة الأشياء الواردة في المادة ٢٧ يقصد بها العقارات والمنقولات وذلك منذ عهد القانون الروماني الذي كان يعتبر كل ما في الدنيا من الأشياء عدا الانسان الحرء والشيء النافع كان يسمى مالا فكل ما يعتبر مالا من الأشياء، وأما ليس أي شيء يعتبر مالا، وكانت الأشياء أو الأموال اما عقارية وأما منقولة، كما أن دعوى استرداد الأشياء المحجوزة (عقارات كانت او منقولات) تنضمن طلب بطلان الحجز الذي يوقف اجراءات الحجز الادارى بقوة المادة ٢٧ في حجز المنقولات والعقارات.

والبيع الادارين بمجرد رفعها، فهذه الدعوى الاستحقاق الفرعية تبرر وقف الحجز والبيع الادارين بمجرد رفعها، فهذه الدعوى تتضمن ادعاءا من الغير بملكية العقار محل الحجز الادارى، كما أن اعتبارات العدالة تبرر وقف التنفيذ الادارى العقارى بمجرد رفع دعوى فرعية باستحقاق العقار، لأن الحاجز في الحجز الادارى هو الطرف الاقوى فالحاجز في هذا الحجز هو الدولة ممثلة في الجهة الادارية التي تسمى الى تحصيل الاموال من الافراد، وهذا الحجز يبدأ بدون سندات تنفيذية وبدون اشراف قضائي، ولذلك فان العدالة تحتم مراعاة مصلحة الطرف الضعيف وهو الفرد الذي يدعى ان الادارة تنفذ خطأ على عقار يملكه وفاء لدين على غيره، ومن ثم ينبغي وقف تنفيذ الحجز والبيع الاداريين بمجرد رفع دعوى غيره، ومن ثم ينبغي وقف تنفيذ الحجز والبيع الاداريين بمجرد رفع دعوى استحقاق فرعية وقفا فوريا دون ادني تريث لجين صدور حكم فيها.

وسوف نتحدث بالتفصيل عن القواعد المنظمة لدعوى الاستحقاق الفرعية الواردة بقانون المرافعات وهي تسرى على الحجز الاداري أيضا.

دعوى الاستحقاق الفرعية:

١ ٢٧١ - تنص المادة ٤٥٤ من قانون المرافعات على أنه :

و يجوز للغير طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه ولو بعد انتهاء الميعاد المقرر للاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بدعوى ترفع بالاوضاع المعتادة أمام قاضى التنفيذ ويختصم فيها من يباشر الإجراءات والمدين أو الحاجز أو الكفيل المينى وأول الدائنين المقيدين ٤.

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات بشأن هذه المادة

وعدل المشروع في المادة 202 منه من صياغة المادة 000 المقابلة لها في التشريع القائم بما يبرز ان دعوى الاستحقاق الفرعية المقصودة بها هي تلك التي يقيمها غير من أصبحوا طوفا في الاجراءات عملا بحكم المادة 102 منه، وذلك حتى يقضى على الحلاف الفقهي الذي ثار في هذا الشأن، وحتى يلزم اطراف خصومه التنفيذ الذين ابلغوا بإيداع قائمة شروط البيع بتقديم أوجه البطلان ولو كان اساسها عيبا في الموضوع بطريق الاعتراض على القائمة عملا بحكم المادة 272 منه 2.

ونظرا لاختصاص قاضى التنفيذ بنظر المنازعات المتعلقة بالتنفيذ، فإنه يندرج في اختصاصه كافة المنازعات المتعلقة بالتنفيذ على العقار، فهو يختص

بالمنازعات التى تبدى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع، وهو يختص ايضا بالمنازعات التى تبدى بغير طريق الاعتراض بالنسبة لغير من يوجب القانون إخبارهم بإيداع القائمة وبالنسبة لمن لم يتم إخباره بالإيداع، كما يختص ايضا بطلب وقف البيع وطلب تأجيله، وتخضع كافة هذه المنازعات للقواعد العامة للقررة في القانون أو للقواعد الخاصة المقررة بنصوص خاصة في هذا الشأن، بيد ان هناك من المنازعات ما نص عليه القانون صراحة بنصوص خاصة وقرر له قواعد واحكام خاصة وهذه هي دعوى الاستحقاق الفرعية، وسوف نتعرض لدراسة القواعد الخاصة بهذه الدعوى فيما يلى:

١٧٧٧ - تعريف دعوى الاستحقاق الفرعية وشروطها:

دعوى الاستحقاق الفرعية هي المنازعة الموضوعية التي يرفعها شخص من الغير مدعيا ملكية العقار السذى بدىء في التنفيذ عليه، وذلك بعد بدء التنفيذ عليه وقبل تمامه، ويطلب فيها تقرير حقه في العقار وبطلان إجراءات التنفيذ.

ويتضع من هذا التعريف أنه لكي تعتبر الدعوى دعوى استحقاق فرعية يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية:

أولا: أن ترفع الدعوى بعد البدء فى التنفيذ على العقار وقبل تمامه وبيدا التنفيذ على العقار وقبل تمامه وبيدا التنفيذ على العقار بالتنبيه بنزع الملكية ويتم بصدور حكم إيقاع البيع، ولذلك فإن الدعوى تعتبر دعوى استحقاق فرعية إذا رفعت بعد تنبيه نزع الملكية ولو قبل تسجيله، وهي تعتبر دعوى فرعية آيا كانت المرحلة التى وصلتها إجراءات التنفيذ العقارى، ولكن إذا رفعت الدعوى قبل التنبيه بنزع الملكية أو بعد حكم إيقاع

ثانيا: أن يطلب المدعى ملكية العقار محل التنفيذ، ولكن لا يشترط أن يطلب المدعى ملكية كل العقار يطلب المدعى ملكية كل العقار يطلب المدعى ملكية كل العقار المحجوز أو ملكية جزء منه مفرزاً أو شائما فيه، ولكن يجب أن تكون الملكية منجزة ولذلك فمن يدعى ملكية معلقة على شرط واقف ليس له أن يرفع دعوى استحقاق حتى يتحقق هذا الشرط وتطبيقا لهذا حكم بأنه ليس للمشترى بموجب عقد بيع غير مسجل أن يرفع دعوى استحقاق إذا شرع دائن البائع في المتفار المباع باعتباره مملوكا للبائع.

ونتيجة لذلك فإنه إذا لم يكن المدعى مستندا إلى ملكيته للعقار فليس له ان يرفع دعوى استحقاق فرعية، ولهذا ليس لمن يدعى حقا على العقار غير حق الملكية، كحق الارتفاق أو حتى الانتفاع ان يرفع هذه الدعوى، إذ طريق التمسك بحق الانتفاع أو الارتفاق هو أبداء ملاحظة على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد لإبداء الملاحظات، فإذا انقضى هذا الميعاد فليس لصاحب هذا الحق أن يرفع

دعوى استحقاق فرعية، وذلك لان البيع الجبرى لا يطهر العقار منه، ومن ثم لا مصلحة له في الاعتراض عليه بدعوى استحقاق وإنما يكون له إذا نازعه المشترى في حقه ان يرفع دعوى تقرير عادية في مواجههته، ولكن يلاحظ انه يجوز لصاحب حق الانتفاع ان يرفع دعوى استحقاق إذا كان التنفيذ لا يرد على الملكية وإنما ينصب فقط على حق الانتفاع، فله في هذه الحالة رفع دعوى استحقاق فرعية للمطالبة بالحق المنفذ عليه.

ثالثا: أن يطلب المدعى بطلان إجراءات التنفيذ إذ ينبغى حتى تعتبر دعوى الاستحقاق من الدعاوى الفرعية، أى المتفرعة عن التنفيذ – أن ترفع بطلب بطلان التنفيذ فضلا عن طلب الملكية (احمد أبو الوفا – إجراءات التنفيذ – بند ٣٩٣ من ٨١٩)، فإذا طلب المدعى الحكم بالملكية فحسب دون بطلان الإجراءات فلا تكون المدعوى دعوى استحقاق فرعية ولا يترتب عليها الآثار التي قررها القانون لهذه المدعوى، ونتيجة لذلك فإنه إذا رفعت الدعوى اثناء اجراءات التنفيذ ثم زالت هذه الإجراءات سواء بزوال الحاجز عنها أو بأى سبب آخر فإنه لا يصبح هناك محل لبطلاتها، وتتحول الدعوى في هذه الحالة إلى دعوى استحقاق أصلية.

وإذا ما توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن الدعوى تعتبر دعوى استحقاق فرعية، وذلك بصرف النظر عن الاسم الذي أطلقه عليها المدعى أو العبارات التي استعملها في صحيفة دعواه، وإذا ما تخلف أي شرط منها فلا تعتبر الدعوى دعوى استحقاق فرعية كما أوضحنا آثفا.

١٢٧٣ - الخصوم في دعوى الاستحقاق الفرعية :

(1) المدعى في هذه الدعوى: لا ترفع دعوى الاستحقاق الفرعية إلا من الغير، ويقصد بالغير هنا من ليس طرفا في إجراءات التنفيذ، ونتيجة لذلك لا يجوز لمن كان طرفا في إجراءات التنفيذ أن يرفع دعوى استحقاق فرعية للمطالبة علكية المقار، وأنما وسيلة أطراف التنفيذ للتمسك بحق لهم على العقار هو ابداء ذلك بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع.

ولكن قد يجمع الشخص بين صفتين بحيث يكون طرفا في التنفيذ بصفة وغيرا بصفة ثانية، كما لو حجز على شخص صفته وليا على ابنه وهو يدعى ملكية العقار بصفته الشخصية، أو حجز عليه بصفته وارثا وهو يدعى ملكية العقار له بصفته الشخصية، ففي مثل هذه الحالة يجوز للشخص بناء على صفته الثانية أي بصفته غيرا أن يرفع دعوى الاستحقاق الفرعية.

(ب) للدعى عليهم في هذه الدعوى: وفقا لنص المادة 20 ٤ مرافعات فإنه يجب أن يختصم في هذه الدعوى كل من الدائن مباشر الإجراءات والمدين أو الحائز أو الكفيل المبنى وأول الدائنين المقيدين، والسبب في ضرورة اختصام هؤلاء جميعا هو أن المدعى يطلب بالملكية ثما يقتضى توجيه هذا الطلب إلى المدين أو الحائز أو الكفيل المينى حتى يحكم بها في مواجهتهم، ويطالب المدعى فضلا عن هذا ببطلان اجراءات التنفيذ ثما يقتضى توجيه الطلب إلى الدائن فضلا عن هذا ببطلان اجراءات التنفيذ ثما يقتضى توجيه الطلب إلى الدائن مباشر الاجراءات والدائنين المقيدين، غير ان المشرع اكتفى باختصام أول الدائنين المقيدين أي اصحاب المصلحة المقيدين أي اصحاب المصلحة ولالي والافين ولذلك فهو خير من يمثلهم في هذه الدعوى.

وإذا لم يتم اختصام أحد ثمن أوجب القانون اختصامهم، فإن دعوى الاستحقاق الفرعية تكون مقبولة وصحيحة ولكن لا يكون الحكم العمادر فيها حجة في مواجهة من لم يختصم، كما أنه وفقا للاتجاه الراجع في الفقه لا يترتب على الدعوى في هذه الحالة وقف التنفيذ، لان هذا الاثر لا يتسرتب إلا إذا استوفيت الإجراءات المطلوبة قانونا.

١٧٧٤ - المحكمة المختصة بهذه الدعوى وميعادها واجراءاتها:

تعتبر دعوى الاستحقاق الفرعية منازعة موضوعية في التنفيذ ولذلك يختص بها قاضى التنفيذ عملا بالنص العام الوارد في المادة ٢٧٥، وتطبيقا لهذا النص العام فقد نص المشرع صراحة في المادة ٤٥٤ مرافعات على أن الاختصاص بهذه الدعوى يثبت لقاضى التنفيذ، ومحكمة التنفيذ المختصة هي الهكمة التي يقع بدائرتها العقار الهجوز أو آحد العقارات المجوزة في حالة تعددها.

ولا تتقيد هذه الدعوى بميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع بل يجوز رفعها في أية حالة تكون عليها الإجراءات حتى إيقاع البيع، ولكن كما ذكرنا يشترط لاعتبار الدعوى المرفوعة بطلب لللكية وبطلان التنفيذ دعوى استحقاق فرعية أن تكون مرفوعة اثناء إجراءات التنفيذ، أى أن ترفع بعد البدء في التنفيذ وهو يبتهى بصدور حمر إيقاع البيع.

ولذلك إذا رفعت الدعوى بطلب الملكية امام المحكمة المختصة قبل ان تبدا إجراءات التنفيذ، ثم طلب اثناء رفعها بطلان إجراءات التنفيذ التي بدات، فإنه في هذه الحالة تصبح الدعوى دعوى استحقاق فرعية وتصبح من اختصاص قاض

التنفيذ ويتعين على المحكمة التى رفعت امامها أن تحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى قاضى التنفيذ، غير أن هذه الدعوى لا يترتب عليها وقف البيع إلا إذا كانت قد استوفيت الإجراءات والأوضاع المطلوبة في القانون.

كما انه إذا رفعت الدعوى بعد انتهاء اجراءات التنفيذ فإنها لا تعتبر دعوى استحقاق فرعية، كذلك فإنه إذا رفعت الدعوى اثناء إجراءات التنفيذ ثم زالت هذه الإجراءات بالتنازل عنها أو بالحكم ببطلانها، فإنها تصبح دعوى عادية للمطالبة بالملكية كما سبق أن ذكرنا آنفا.

اما بالنسبة لإجراءات دعوى الاستحقاق الفرعية، فإنها ترفع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى اى بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة التنفيذ المختصة، وإذا تعدد المدعون فإن لهم ضم طلباتهم في صحيفة واحدة ما دامت إجراءات التنفيذ المتخذة على هذه العقارات واحدة، وتعلن صحيفة الدعوى وفقا للقواعد العامة، فتعلن إلى المدين في موطنه الاصلى، ويعلن الدائن مباشر الإجراءات في موطنه الاصلى، أو في موطنه الذي الحتارة في تنبيه نزع الملكية.

ولكن ضمانا لجدية هذه الدعوى ولخطورة الآثار التي تترتب عليها فإن المشرع استلزم إجراءات معينة يجب على المدعى اتخاذها عند رفع هذه الدعوى، المشرع استلزم إجراءات معينة يجب على المدادة مصحف الدعاوى وفقا للمادة ٢٣ مرافعات، يجب أن يشتمل صحيفة الدعوى على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لا دلة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى، كما أنه يجب على الطالب أن يودع خزانة المحكمة بالإضافة إلى مصاريف الدعوى المباخ الذي يقدره قلم الكتاب للوفاء بمقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة

لإعادة الإجراءات عند الاقتضاء و مادة ٥٥ و ويقصد بهذه المصاريف ما يلزم الإعدادة الإجلان عن البيع بعد أن يحكم بوقفه ثم ترفض دعوى الاستحقاق، والغرض من الإيداع هو ضمان الوفاء بهذه المبالغ كما أن الزام المدعى بدفعها مقدما يضمن جدية هذه الدعوى ويؤدى عدم إتباع البيانات العامة في صحيفة هذه الدعوى إلى البطلان وفقا للقواعد العامة، أما عدم بيان الآدلة أو المستندات أو عدم الإيداع على نحو ما ذكرنا فإنه لا يؤدى إلى البطلان وإنما إلى عدم ترتيب الدعوى إثرها في وقف البيع.

١٢٧٥ - أثر رفع دعوى الاستحقاق الفرعية:

إذا توافرت الشروط السالفة الذكر واستوفيت الإجراءات المطلوبة فإنه يترتب على رفع هذه الدعوى وقف إجراءات البيع، غير آن هذا الوقف لا يحدث بقوة القانون كما هو الشأن في دعوى استرداد المنقولات المجوزة، وإنما لابد من صدور حكم به من قاضى التنفيذ، فوقف البيع هنا ليس أثراً يترتب بقوة القانون على مجرد رفع هذه الدعوى، وإنما هو لا يتم إلا يصدور حكم به.

ويشترط لكى تقضى محكمة التنفيذ بالوقف نتيجة لرفع هذه الدعوى ما يلى:

(1) أن تكون الدعوى قد رفعت بالطريق الصحيح.

(ب) أن يكون المدعى قــد أودع للبلغ الذى يجب عليــه إيـداعــه خنزاتة الهكمة.

(ج.) ان يكون المدعى قد اختصم الأشخاص الذين يجب اختصامهم فى الدعوى .

(د) آن تشتمل صحيفة الدعوى على بيان المستندات أو على بيان دقيق
 لادلة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى.

(ه.) أن يطلب المدعى وقف أجراءات البيع، وهذا شرط بديهي لأن القاضي
 لا يحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ما دام لا يتملق بالنظام العام.

ويجب على القاضى أن يحكم بالوقف فى أول جلسة لهذه الدعوى، فإذا حلت جلسة البيع قبل أن يحكم القاضى بالوقف، فعلى القاضى أن يامر بالوقف إذا كان المدعى قد طلب الأمر بالوقف قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة آيام على الاقل.

ويكون الحكم بالوقف وجوبيا سواء في أول جلسة لنظر دعوى الاستحقاق الفرعية أو في جلسة البيع، فإذا توافرت شروط الوقف يجب على القاضى أن يحكم به، إذ ليس إزاء طلب الوقف أية سلطة تقديرية، بل هو يبحث فقط في توافر شروط الوقف أو عدم توافرها، فإذا ثبت لديه وجود هذه الشروط قضى به، وإذا ثبت لديه عدم توافر هذه الشروط فإنه يرفض إجابة طلب الوقف.

ويبقى وقف الإجراءات إلى حين الفصل في دعوى الاستحقاق الفرعية، ولكن ليس معنى الوقف زوال الحجز، بل على المكس من هذا فإن الحجز يظل قائما.

ولا يجموز الطعن في الحكم الصادر يوقف البيع نشيجة لرفع الدعوى الاستحقاق او برفض طلب الوقف أي بالمضى في البيع، بأي طريق من طرق الطعن ومادة 201 مرافعات، ولكن يلاحظ أنه في حالة صدور الحكم برفض طلب

الوقف، فإن هذا الحكم وان كان لا يجوز الطعن فيه على استقلال، فإنه يمكن الغاؤه بالطعن في حكم ايقاع البيع الصادر بناء عليه، ويكون الطعن بالاستثناف في ميعاد خمسة آيام من صدور حكم إيقاع البيع «مادة ٥١١ع مرافعات».

وجدير بالذكر أنه متى وقفت إجراءات البيع بحكم فمن الواجب للسير فيها من جديد صدور حكم بذلك، ومن ثم إذا حكم بعدم قبول دعوى الاستحقاق الفرعية، أو ببطلان صحيفتها، أو باعتبارها كان لم تكن، أو بسقوط الخصومة فيها، أو بقول تركها، أو برفضها، أو إذا اعتبرت الخصومة فيها كان لم تكن بقوة القانون عملا بالمادة ٨٦، فلا يزول حكم الوقف بالتبعية (أحمد أبو الوقا إجراءات التنفيذ – بند ٣٩٧ – ص ٨٢٨، والتعليق – ص ١٥١، وقارن فتحى والى – التنفيذ – هامش بند ٣٧٨).

ولا يكفى مجرد مجرد الالتجاء إلى قاضى التنفيذ عملا بالمادة ٢٦٤ لتحديد جلسة للبيع، وإنما يجب استصدار حكم باستمرار اجراءات البيع فى مواجهة أصحاب الشأن الذين قد يكون لديهم من الدفوع أو أوجة الدفاع ما يمنع من استمرار التنفيذ، كما إذا كانت الاحكام المتقدمة مثلا ما زالت غير نافذة. الغ. وبعبارة آخرى حجية الحكم الوقتى بوقف السير فى إجراءات البيع، لا تنقضى إلا بحكم وقتى يقضى بالاستمرار فى إجراءات البيع، فليس من معانى المجية الوقتية للحكم الوقتى أن تنقضى عنه بدون صدور حكم يقرر ذلك، ولهذا يحسن عملا عند التمسك بانقضاء الخصومة دون حكم فى موضوعها فى صدد دعوى الاستحقاق القرعية أن يحصل التمسك ايضا باستثناف إجراءات البيع تبعا لذلك، اللهم إلا إذا كان طلب الوقف متفرعا عن دعوى الاستحقاق المتحقاق

الفرعية ولم يقدم بالصورة القررة في المادة ٥٥؛ ، وعندثذ فقط يزول الوقف بالتبعية لانقضاء الخصومة المتقدمة دون حكم في موضوعها (أحمد أبو الوفا --الاشارة السابقة).

ويلاحظ انه إذا كانت دعوى الاستحقاق مرفوعة عن جزء من العقار فحسب، فإن صدور الحكم من قاضى التنفيذ بوقف اجراءات البيع لا يكون له اثر إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه الدعوى دون باقى الاجزاء، ومع ذلك يجوز لله المان ان يامر بناء على طلب ذى الشان بإيقاف البيع بالنسبة إلى كل الاعيان إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية ومادة ٤٥٧ و كما إذا كان فى بيع العقارات على صفقات ضرر بذوى الشان لما يترتب عليه من خفض قيمتهاو كان من المحتمل رفض دعوى الاستحقاق، وإذا حكم قاضى بوقف البيع بالنسبة لجزء من العقار دون باقى الاجزاء فإنه يقوم بتعديل الشمن الاساسى إذا كان تقدير الشمن الاساسى ان البيع سيكون صفقة واحدة، وكذلك يقوم القاضى بتقدير الشمن الاساسى للاجزاء التى وقفت إجراءات البيع بالنسبة إليها، وذلك بعد استثناف إجراءات البيع ميد رفض دعوى الاستحقاق.

١٧٧٦ - الإثبات والحكم في دعوى الاستحقاق الفرعية:

يقع عب الإثبات في دعوى الاستحقاق الفرعية على عانق المدعى. وتطبيقا لذلك تنص المادة ٤٥٥ على وجوب أن تشتمل صحيفة الدعوى على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى، وتطبق قاعدة الأوضاع الظاهرة في هذا المجال بمعنى أنه إذا كان العقار في حيازة للدين فعلى المدعى يقع عبء الإثبات لانه يدعى خلاف

الظاهر، آما إذا كنان المدعى هو نفسه الحائز فإن الظاهر يكون فى جانبه وعلى المدين أو غيره من المدعى عليهم نفى هذا الظاهر بإثبات ملكية المدين للعقار، ويجب على من يقع عليه عبء الإثبات أن يتبع القواعد العامة فى الإثبات.

ويفصل قاضى التنفيذ في دعوى الاستحقاق الفرعية باعتبارها منازعة موضوعية ويكون الحكم الصادر فيها حكما موضوعيا يحسم النزاع على أصل الحق.

وإذا حكم قاضى التنفيذ بقبول الدعوى فإنه يقضى باستحقاق العقار للمدعى وبطلان إجراءات التنفيذ تبعا لذلك، ويترتب على هذا الحكم إلغاء ما تم من اجراءات التنفيذ وعدم امكان البدء فيها من جديد على نفس العقار من الدائنين المتصمين في الدعوى.

وإذا قبلت الدعوى بالنسبة لجزء من المقار فقط، فإن الإجراءات تلغى بالنسبة لهذا الجزء وتستمر بالنسبة للجزء الباقي، ويحدد القاضى الثمن الأساسى بالنسبة لهذا الجزء الباقى بنفس الميار الذى يحدد به الثمن للمقار أى بمراعاة المادة ٣٧ الخاصة بتقدير قيمة العقار فى خصوص تحديد المحكمة المختصة، ويعدل قائمة شروط البيم إن لزم الأمر. ويعلن عن البيم من جديد.

ويكون الحكم في هذه الدعوى قابلا للتنفيذ إذا كان نهائيا او كان مسمولا بالنفاذ المعجل طبقا لنص المادة ٢٩٠، ومثال ذلك أن يصدر الحكم برفض دعوى الاستحقاق فيجوز أن يكون هذا الحكم مشمولا بالنفاذ المجل لانه يعد حكما صادرا لصالح التنفيذ، ويجوز أن يكون النفاذ المجل بكفالة أو بدونها.

ويعتبر الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق الفرعية حجة على اطرافها، ومن ثم لا يجوز لهم تجديد النزاع حول الملكية مرة اخرى.

ويلاحظ أن الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق الفرعية يكون قابلا للطعن فيه بالاستئناف وفقا للقواعد العامة، وبعكس الحال بالنسسة للاحكام الصادرة بوقف البيع أو بالمضى فيه قبل الفصل في موضوع دعوى الاستحقاق فقد نص المشرع على أنها لا تكون قابلة للطعن فيها بأى طريق كما ذكرنا آنفا.

١٧٧٧ - مقارنة بين دعوى الاسترداد ودعوى الاستحقاق:

ثمة أوجه للتفرقة بين دعوى الاسترداد ودعوى الاستحقاق تتمثل فيما يلى :

أولا: توقف دعوى الاسترداد الاولى إجراءات البيع بقوة القانون، بينما لا تقف هذه الإجراءات فى التنفيذ على العقار إلا بحكم وقتى عملا بالمادة ٤٥٤ وما يليها.

ثانيا: أن المشرع فرق بين دعوى الاسترداد الأولى وبين أية دعوى ترفع بعدها، وقرر أن الأولى هي وحدها التي توقف البيع بقوة القانون (مادة ٣٩٣) بينما لم يضع المشرع هذه التفرقة بصدد دعوى الاستحقاق الفرعية.

ثالثا: مادامت دعوى الاسترداد الأولى توقف البيع بقوة القانون، لقد نص المشرع صراحة على جواز السير في التنفيذ بغير حكم إذا انقضت الخصومة في هذه الدعوى بغير حكم في موضوعها عملاً بالمادة ٣٥٥، بينما لا ينص المشرع

على جواز استكمال إجراءات بيع العقار بغير حكم إذا انقضت الخصومة في دعوى الاستحقاق الفرعية بغير حكم في موضوعها، على ما قدمناه.

وابعا: يجيز المسرع صراحة الحكم بالاستمرار في التنفيذ على الرغم من المنافرة إقامة دعوبي الاسترداد الأولى (٣٩٣)، وعلى الرغم من احترام الشروط المقررة في المادة ٣٩٤، كما يجيز صراحة الحكم بوقف البيع ولو في صدد دعوى استرداد ثانية (مادة ٣٩٦) بينما لا ينص المشرع صراحة على منح قاضى التنفيذ هذه السلطة التقديرية في صدد دعوى الاستحقاق الفرعية، وان كان الراى الصحيح في تقديرنا يمنحه هذه السلطة.

خامسا: يوجب المشرع في دعوى الاسترداد اختصام جميع الحاجزين والمتدخلين في الحجز (مادة ٣٩٤) بينما لا يوجب في دعوى الاستحقاق الفرعية إلا اختصام الدائن الحاجز المباشر للإجراءات وأول الدائنين المقيدين (م٥٤٤).

سسادسا: يوجب المشرع فى دعوى الاسترداد (م٣٤٣) أن تشتمل صحيفتها على بيان واف لادلة الملكية وأن يودع رافعها عند تقديمها لقلم الكتاب ما لديه من المستندات، بينما توجب المادة ٥٥ ؛ فى دعوى الاستحقاق الفرعية أن تشتمل صحيفتها على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لادلة الملكية.. الخ.

سابعاً: تجيز المادة ٣٩٧ الحكم على المسترد بغرامة إذا رفضت دعواه، بينما لا ينص المشرع على نص مشابه بصدد دعوى الاستحقاق الفرعية.

ويلاحظ البعض (أحمد أبو الوفا - إجراءات التنفيذ - بند ٣٩٨ ص

۸۲۸، ص ۸۲۹) ان من هذه القبارنة يتضبح ان نصوص دعوى الاستحقاق الفرعية يعوزها تعديل تشريعي وعناية من جانب الشرع حتى تأخذ في الاذهان صورة واضحة.

۱ ۲۷۸ – صيغة دعوى استحقاق فرعية وفقا للمواد ٤٥٤ – ٤٥٨ مرافعات:

إنه في يوم
بناء على طلب وب؛ ومهنته وجنسيته ومقيم
وموطنه الختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع
نجهة
انا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في
التاريخ الموضع اعلاه إلى محل إقامة كل من:
۱- واه ومهنته وجنسيته ومقيم
متخاطيا مع
۲دبه ومهنته وجنسيته ومقيم
متخاطبا مع
٣ ١ جـه ومهنته وجنسيته ومقيم
متخاطبا مع

وأعلنتهم بالآتي:

حيث أن المعلن له الأول اتخذ إجراءات نزع ملكية على العقار الآتي بيانه ١٩١٦

باعتباره مملوكا لمدينه الملن له الثانى وحدد لبيعه جلسة أمام السيد قاضى التنفيذ بمحكمة فى القضية رقم سنة

بيان العقار

(يذكر العقار مع بيان موقعة وحدوده ومساحته ورقم القطع واسساء الاحواض وارقامها وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعييته وفقا لقانون الشهر المعقارى (شوقى وهبى ومهنى مسشرقى – للرجع السبابق – ص ٣٨٥ وص ٢٨٦).

وحسيث إن هذا العقار علوك للطالب بموجب (تذكر المستندات المؤيدة للملكية أو بيان دقيق الادلة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى) ولا ينازعه أحد في ملكيته هذه.

وحيث أن الطالب يحق له رفع هذه الدعوى ضد المعلن له الأول بصفته مباشرا لإجراءات نزع الملكية والمعلن له الثاني بصفته صدينا والمعلن له الثالث بصفته كفيلا عينيا والمعلن إليه الرابع بصفته أول الدائنين المقيدين على المقار الجارى نزع ملكيته.

لسذلك

اتا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن لهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور امام صحكمة الكائنة ب..... بجلسة المرافعة التى ستنعقد علنا يوم الساعة الثامنة صباحا ليسمعوا الحكم بإيقاف البيع المحدد له جلسة في القضية رقم سنة محكمة

ثم إحالة الدعوى إلى المرافعة ليسمعوا الحكم بثبيت ملكية الطالب للعقار المبين المعالم والحدود بصدر هذه العريضة وإلغاء جميع إجراءات نزع الملكية مع محو جميع القيود والتسجيلات المشهرة على العقار سالف الذكر وإلزم المعلن له الأول بان يدفع للطالب في مواجهة الملعن لهم الثاني والثالث والرابع جميع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وذلك كله مشمول بالنفاذ المجل وبدون كفالة.

ولأجل....

١ ٢٧٩ - تعليمات قديمة لمصلحة الضرائب لمناسبة صدور القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وم ومخالفة هذه التعليمات للقانون:

جاء في هذه التعليمات الصادرة في كتاب دورى رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٢٤ / ١٩٧٣ ... أن الاحكام التحضيرية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ قد اوضحت أن الهدف الاساسي لرفع الدعوى بالمنازعة في الحق المحجوز من أجله وصحة اجراءات الحجز هو وقف هذه الاجراءات وارجاء اتمام البيع الى أن يفصل نهائيا في المنازعة.

كما جاء بالمناقشات البرلمانية أن اللجنة التشريعية بمجلس الشعب اعادت صياغة القانون بما يكفل توفير الضمانات القضائية للمحجوز عليه دون اخلال بواجب الهافظة على سرعة تحصيل مستحقات الخزانة العامة.

وإذا كان الأيقاف يعنى توقيع الحجز ثم وقفه متى وجدت منازعة في أصل المطلوبات او صحة اجراءات البيع او الاسترداد، فان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢

لم يرتب أى أثر للمنازعة على اجراءات ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ورغبة في المحافظة على حقوق الحزانة بما لا يخرج عن اهداف القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ فان المصلحة توجه النظر الى مراعاة ما يائي:

۱- للمصلحة الحق في توقيع الحجز على المتقول أو العقار بالقسرائب الواجبة الاداء. ويتمين عدم السير في اجراءات البيع متى تحقق وجود منازعة في الفسرائب المجوز من أجلها، او في صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الاشياء المجوزة ويستمر الايقاف الى أن يفصل نهائيا في المنازعة.

۲- عدم سريان القانون رقم ۳۰ لسنة ۱۹۷۲ على اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير، ومن ثم يجوز للمصلحة اتخاذ هذه الاجراءات متى استدعى الامر ذلك.

٣- يطل حق المصلحة قائما في توقيع الحجوز التحفظية وفقا لحكم المادة
 ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الحالات التي يجوز فيها توقيع هذا
 الحجز.

وتوجه المصلحة النظر الى مراعاة ما تقدم بكل دقة محافظة على حقوق الخزاتة.

ويلاحظ ان هذه التعليمات سالقة الذكر تخالف قواعد القانون بحجة المافظة على أموال الخزانة – وهذه الحجة البراقة لم تعد صالحة لتبرير صلب قانون الحجز الادارى بسبب استهالاكها من كشرة الاستناد اليها فيما يهدر حقوق

المواطنين.. الغ. و لا يصع ما تقوله المصلحة من ان الايقاف يعنى توقيع الحجز ثم وقفه متى وجدت منازعة.. لان وقف الحجز يعنى فى القانون (١) عدم السير فيه إذا كان قد بدأ (٢) عدم اتخاذه اذا لم يكن قد بدأ بعد.

وليس معنى وقف تنفيذ الحكم وتنفيذه ثم وقف السير فيه 11 وإذن، وكما قلنا تعليقا على المادة ٢٧ إذا كانت هناك منازعة امام القضاء أو أمام لجنة الطعن في صدد صحة المطلوبات من المدين، فان هذه المنازعة ذاتها تمنع توقيع المجز عليه - باستثناء الحجز التحفظى اذا توافرت شروطه عملا بقانون سنة 19٣٩ - والا تكون المصلحة قد وقعت حجزا دون توافر شروطه ومقوماته فيكون باطلا يتعين الحكم بالغائه بناء على طلب المحجوز عليه، ولا يكتفى بوقف السير فيه. (أحمد أبو الوفا - بند ٧٩ وبند ٨٠ ص ٢٠٠١ - ١٠٠٨).

۱۲۸۰ - کتاب دوری صادو من مصلحة الضرائب رقم ۹ لسنة ۱۹۹۹ بشأن حالات وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين طبقا لنصوص المواد أرقام ۲۷ و ۷۷ و ۷۷ مکرر من قسانون الحسجسز الإداری رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ وتعدیلاته:

تنص المادة رقم ١٦٧ من قسانون الفسسرائب على الدخل رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨١ المعدل على:

(يتبع فى تحصيل الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى والاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون).

وبتطبيق أحكام هذه المادة باتخاذ اجراءات الحجز والبيع وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في المادة بعاليه.

تنص المادة رقم ٢٧ من قانون الحجز الإداري على أنه:

(يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في اصل المبالغ الطلوبة، أو في صحة اجراءات الحجز أو المستداد الأشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة).

وكما تنص المادة رقم ٧٢ من ذات القانون على أن:

(تسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة رقم ٢٧).

وتنص المادة رقم ٧٤ مكرر على:

(يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات حجز المقار. وقف اجرأءات الحجز والبيح الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع ويحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة)

ويستفاد من نصوص هذه المواد أن المشرع قد قرر وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين المتعلقة بالمنقولات أو العقارات وقفا مؤقتا من تاريخ دفع الدعوى بالمنازعة الى تاريخ الحكم نهائيا في النزاع ولا يسرى هذا الوقف على جمسيع الدعاوى وإتما يقتصر فقط على الحالات الثلاثة الآتية:

١- الدعوى بالمنازعة في صحة اجراءات الحجز.

٢- دعوى استرداد الأشياء المجوزة.

٣- دعوى المنازعة في اصل المبالغ المطلوبة.

وفي بيان البند الثالث توجه المصلحة النظر إلى أنه:

ان صدريح نص المادة وقم ٧٧، المادة وقم ٧٤ مكرر أن تكون المنازعة في أصل المبالغ المطلوبة وليس في قيسمة المبالغ المطلوبة مما يحدد بشكل قطعي أن المنازعة لابد أن تكون في سبب المبالغ المطلوبة كان يدفع الممول بعدم خصوعه للضريبة لعدم ثبوت الواقعة المنشقة لها أو بالإعقاء من أداء الضريبة أو المبالغ الاخرى بسبب قيامه بالسداد أو سقوط الحق فيها بالتقادم أو انقضاء الدين بطريق المقاصة.

ومن ثم فلا يوقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين رفع دعوى بالمنازعة في قب مستدة الغسرائب أو المبالغ المطلوب ادائها أو الفصل في الحداث على الشكل القانوني للمنشأة أو لإثبات جدية الشركة أو غير ذلك من الدعاوى التي لا تمس أصل المبالغ المطلوبة باعتبارها تستند الى أصل قائم وهو وجود هذه المبالغ في ذمة المبالغ المحلوب المرفوعة بالمنازعة في أمور لا تتعلق بهذا الاصل.

وتنبه المصلحة إلى تنفيذ هذا الكتاب بكل دقة يلفى كل ما يخالف ذلك. تحريرا في: ١٩٩٩/٣/١٠.

أحكام النقض:

۱۹۸۹ - ان دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هى دعوى اساسها الملكية فليس لمن يسجل عقد شرائه العقار أن يطلب الحكم باستحقاقه إياه ولا يصح له أن يحتج على نازع الملكية يعقد شرائه الذى لم يسجل بمقولة أنه ما دام الميع حجة على البائع فهو حجة على دائنه الشخصى المتبر خلفا له.

(نقض ۱۰/٥/٥/١ مجموعة القواعد القانونية في ١٥ سنة الجزء الأول ص ٤٨٢ قاعدة رقم ٥٩).

۱۲۸۲ - رفع دعوى الاستحقاق من الغير اثناء اجراءات التنفيذ ويطلب استحقاق العقار الهجواءات لا يترتب عليه بذاته وقف اجراءات البيع.

(نقض ٢٥/١٠/١٠/١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٥٥٨).

۱۲۸۳ یجوز لدعی استحقاق العین المنفذ علیها ان یبدی منازعته بطریق الاعتراض علی قائمة شروط البیع کسا یجوز له سلوك سبیل دعوی الاستحقاق الفرعیة.

(نقض ۲۸/۱/۱۹۳۸ سنة ۱۹ ص ۲۱۸).

٩ ٢٨٤ - دعوى الاشتحقاق الفرعية. لا ترفع إلا من الغير. الخصوم في إجراءات التنفيذ. وجوب سلوكهم طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع. وارث الهجوز عليه الهتصم في إجراءات التنفيذ بهذه الصفة. جواز إقامته دعوى استحقاق فرعية متى استند في ملكيته في حق ذاتى غير مستمد من مورثه.

(نقض ٢٠/٦/٩٧٩ طعن رقم ٤٧٣ لسنة ٤٤ قضائية).

٩ ٢٨٥ - انه وان اخــتلف الراى على الجــزاء الذى يتــرتب على عــدم اختصاص احد الاشخاص الذين أوجبت المادة ٥٠٠ مرافعات اختصامهم فى دعوى الاستحقاق الفرعية، إلا ان مجال هذا الخلاف هو عند رفع الدعوى ابتداء، أما إذا كانت الدعوى قد رفعت امام محكمة الدرجة الاولى باعتبارها دعوى

استحقاق فرعية مستوفية الشروط التى يتطلبها القانون فى هذه الدعوى واختصم فيها جميع من توجب هذه المادة اختصامهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع، فإن اختصام هؤلاء يكون لازما فى الاستئناف الذى يوفع عن الحكم المادر فى موضوع هذه الدعوى ويترتب على اغفال اختصام احدهم فى المرحلة الاستئنافية عدم قبول الاستئناف برمته طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى خصوص الدعاوى التى يوجب القانون اختصام اشخاص معينين فيها.

ومتى كانت الدعوى قد رفعت باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف اجراءات البيع فإنه لا يتأتى بعد ذلك تغيير طبيعتها في المرحلة الاستئنافية واعتبارها من دعاوى الاستحقاق الاصلية التي لا توقف البيم.

(نقض ۲۰۷ / ۱۹٦٤ سنة ۱۵ ص ۲۰۷).

۱۲۸۹ - إذا اقتصرت الدعوى على طلب استحقاق العقار دون إبطال إجراءات التنفيذ فإنها لا تعتبر دعوى استحقاق فرعية بل دعوى اصلية لا يترتب عليها وقف اجراءات البيع كما لا يسرى عليها اى حكم من الاحكام الخاصة بالمنازعات المتعلقة بالتنفيذ ويعمل في شانها بالقواعد العامة الخاصة بالدعاوى العادية.

(نقض ۲۲/۲/۸۱۸ سنة ۱۹ ص ۳۲۳).

۱۲۸۷ - الدعوى التي ترفع اثناه اجراءات التنفيذ على عقار وتطلب فيها إبطال هذه الإجراءات مع طلب استحقاق العقِار المجوز تعتبر دعوى استحقاق

فرعية وتندرج في عموم حكم المادة ٤٨٧ من فانون الرافعات باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ. (نقض ٢٧/٣ / ١٩٦٢ سنة ١٣ ص ٨٤٩) .

1 ۲۸۸ – متى كانت الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دعوى استحقاق فرعية بما تنص عليه المنحقاق أصلية رفعت بعد رسو المزاد وليست دعوى استحقاق فرعية بما تنص عليه المادة ٢٠٥ من قاتون المرافعات، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم يقتصر أثره عليهم ذلك بأن القانون لم يوجب في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصام أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لاحدهم بطلاته بالنسبة للجميع.

(نقض ۲۱/۳/۲۱ سنة ۱۹ ص ۲۹ه).

٩٧٨٩ – دعوى الاستحقاق التى يكون عليها محلها المطالبة بملكية الشيء عقاراً كان أو منقولا لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقا دائما لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال مهما طال الزمن.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كانت دعوى البطلان المطلق تسقط بمضى خمس عشرة سنة إعمالا للفقرة الثانية من المادة ١٤١ من القانون المدني إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبدا ذلك أن العقد الباطل يظل معدوما فلا ينقلب مع الزمن صحيحا وإنما تتقادم الدعوى به فلا تسمع بعد مضى المدة الطويلة أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم لانه دفع والدفوع لاتتقادم.

(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩ /٤ /١٩٩٣).

• ١٧٩- إن الملكية وإن كانت تكتسب بالتقادم فهي لا تسقط بالتقادم فحق الملكية لا يزول بعدم الاستعمال مما مؤداه عدم سقوط دعوى الاستحقاق بالتقادم وأن مؤدى نص للادتين ٤٦٦، ٤٦٧ من القانون المدنى في شأن بيم ملك الغيير أن البيع لا يسرى في حق مالك العين ولا يترتب عليه نقل الملكية للمشترى. لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن بصفته أمامها بطلب بطلان عبقيد البيع المؤرخ ٢٢/٣/٢٥ الصادر من مورث المطعون عليهم و ثالثًا ﴾ للمطعون عليهما الأولى والثانية ويطردهما من العين والتسليم ومحو التسجيلات تأسيسا على ملكية الهجوز عليها للأرض محل ذلك العقد مما مؤداه أن طلبي التسليم ومحو التسجيلات ليسا أثراً من آثار طلب بطلان العقد المشار إليه الذي لم يكن الطاعن بصفته طرفا فيه إنما هما طلبان مستقلان عنه يستندان إلى حق الملكية الذي لا يسقط بالتقادم وهو ما يوجب على المحكمة بحث الملكية وهي في سبيل التعرض لطلبي التسليم ومحو التسجيلات وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أنام قبضياءه يتاييد الحكم المستانف القياضي بسقوط حق الطاعنين في رفع الدعوى بالتقادم تأسيسا على رفعها بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور العقد الطلوب إبطاله عما مؤاده انسحاب هذا القضاء الى كافة الطلبات دون أن يعرض للملكية المؤسس عليها طلبي التسليم ومحو التسجيلات ولا يواجه التمسك بحجية الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٣٥٤ سنة ٩٤ ق القاهرة للشار إليه وهو ما يشوب الحكم بالمقصود في التسبيب عا يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

(الطعن رقم ۱۸۳ لسنة ٥٦ جلسة ١٩٨٩/٤/٧).

1 4 9 1 - حجز العقار - المنازعات القضائية الخاصة به - سريان أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بأحكام دعارى الاستحقاق الفرعية.

ومن حيث أن اجراءات الحجز والبيع الادارى كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو أن تكون نظاما خاصا وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التى للحكومة في ذمة الافراد. راعى فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات، مستبدلا اياه بنظام قانون المرافعات.. يقطع في ذلك نص المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر، التى تقضى بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه تسرى جميع احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه.

وحيث أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قد قضت بسريان أحكام المادة ٢٧ منه على المنازعات القضائية الحاصة ببيع العقار، وهذه المادة الاخيرة تقضى بأنه لا توقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوب، أو بصحة الحجز أو بالاسترداد، ما لم ير الحاجز وقف اجراءات البيع، أو يودع المنازع قيسمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الادارية طالبة الحجز.

وهذه المادة، كما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الحجز الإدارى مأخوذة من قانون المراقعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما من المجوز الادارية. وتقابلها في قانون المراقعات الاعتراضات على قائمة البيع، أو على اجراءات البيع نفسه، وهي المنازعات الفرعية التي يبدى بها ذوى الشأن ملاحظاتهم على شروط البيع وأوجه البطلان التي ينازعون بها في صحة التنفيذ. مسواء لميب بالشكل أو بالموضوع، أو الاعتراض عليها لاى سبب آخر فكلاهما

خصومة ذات شكل خاص ترفع في مواعيد معينة لدى المحكمة التي اجرى امامها التنفيذ. التي عليها ان تفصل فيها على وجه السرعة.

وحيث انه من جهة آخرى فإن قانون الحجز الإداري جاء خلوا من اى حكم يتعلق بدعاوى الاستحقاق التي ترفع في صورة مبتداة والتي لا تشار في صورة منازعات فرعية بصحة التنفيذ فيتمين اعمالا لحكم المادة ٧٥ من القانون المشار إليه التي تقضى بسريان أحكام قانون المرافعات التي لا تتمارض مع أحكامه أن تطبق القواعد والاحكام الواردة في هذا الخصوص إذ قد لا يكون القائل في ظل قانون المرافعات القديم (الاهلي) بالتمييز بين دعوى الاستحقاق التي يترتب عليها ايقاف البيع. وتلك التي لا توقفه.

(نقض ٢٥/١٠/١٠) مسجسموعسة احكام النقض السنة ١٧ ص ١٥٥٨).

١٢٩٢ - المنازعة في التنفيذ العقاري الإداري ــ ماهيتها :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ بشان الحبجز الإدارى والذى تقضى المادة ٢٧ منه بسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار، اذ نعمت على انه و لا توقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات او بصحة الحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف اجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الادارية طالبة الحجز، واوردت بشأن هذه المنازعات الاحكام المتعلقة بطريقة رفعها واجراءات السير فيها والفصل فيها على وجه السرعة، تكون قد دلت على ان المنازعات الواردة بها هى التى ترفع اثناء اجراءات الحجز وقبل تمام دلت على ان المنازعات الواردة بها هى التى ترفع اثناء اجراءات الحجز وقبل تمام

البيع، أما الدعاوي التي ترفع باحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيسمه وببطلان اجراءات التنفيذ، فلا ينطبق عليها ذلك النص، ويتعين الرجوع بشاتها ال. أحكام قانون المرافعات عملا بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥، ولما كان المقرر في فقه ذلك القانون ان المشرع يقصد بدعوى الاستحقاق التي تندرج في عموم نص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات الذي يقضي بان وجميع المنازعات المتملقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة (الدعوى التي ترفع من الغير اثناء اجراءات التنفيذ، ويطلب فيها بطلان هذه الاجراءات مع استحقاق العقار المجوز عليه كله أو بعضه، وكانت الدعوى التي ترفع من الغير بعد انتهاء اجراءات التنفيذ وبعد رسو المزاد تعتبر دعوى ملكية عادية، تنظر بالطريق العادى ويعمل في شانها بالقواعد الخاصة بالدعاوي العادية فإنه لا يكون هناك ثمة وجه لقول الحكم المطعون فيه بان نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الاداري قد جاء طليقا من كل قيد طالما كان هذا النص - على ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ - ماخوذا من أحكام قانون المرافعات الخاصة باشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به، كدعاوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق الفرعية، وذلك بعد تعديلها عا يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الأدارية، لما كان ذلك، وكان الثابت ان الطاعن رفع الدعوى باحقيته للعقار بعد انتهاء اجراءات التنفيذ ورسو الزادعلي المطعون عليه الخامس، فانها تكون دعوى استحقاق اصلية تنظر بالطريق العادى ويكون استئناف الحكم الصادر فيها طبقا للمادة ٥٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢، بعريضة تودع قلم كتاب الهكمة الهتصة بنظره وليس بتكليف بالحضور، وإذ

خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر، وقضى ببطلان الاستتناف المرفوع بمريضة، على اساس انها منازعة في التنفيذ وان استناف الحكم الصادر فيها يجب أن يكون بتكليف بالحضور فانه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ٢١ / ١ / ١٩٧٠ - مجموعة احكام النقض السنة ٢١ ص ١٤٩).

۱۲۹۳ - الحجز الإدارى والتنفيذ على العقار: تحديد قانون الحجز الادارى لاجراءات التنفيذ على العقار والاشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفا فيها - مشترى العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء. طلبه ابطال الاجراءات لا يحقق الا مصلحة مادية وهى المصلحة المحتملة لاتكفى لقبول الدعوى مادامت لا تنستند الى حق يحميه (نقض ۲۲/۳/۳/۹۱ الطعن رقم ۳۰۷۵ لسنة ۲۲ قضائية).

1798 - أثر القضاء ببطلان اجراءات الحجز الادارى: قضاء الحكم المعلمون فيه ببطلان محضرى الحجز الاداريين واجراءات البيع نفاذا لاحداهما. مؤاده. زوال الحجزين مادة ٣/٣٩ من قاتون الحجز الإدارى، النعى عليه بعدم قضائه باعتبار الحجز كان لم يكن لذات السبب لا يحقق سوى مصلحة نظرية بعده. اثره. عدم قبوله (نقض ١٩٩٣/١٤/١٩٩١ الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٩ مقائية).

9 1 1 9 - الحجوز الادارية واجراءاتها - المتازعة فيها - اختصاص والآى: جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجوز الادارية واجراءاتها لا تعد من قبيل الاوامر الادارية التي لايجوز للمحاكم الخاؤها أو تاويلها أو وقفٍ تنفيذها ومن ثم تختص الحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان اجراءات هـذه الحجوز أو الغائها

او وقف اجراءات البيع (نقض ٢١/٥/٩٥٢ - مجموعة المكتب الفني - ص ١٠٥١، نقض ٢١/٥/١٩٥٣ - مجموعة للكتب الفني - ص ١٠٧٣).

۱۳۹۳ منازعة فى الحجز الادارى – عدم قيام المنازع بإيداع المطلوبات المجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الادارية طالبة الحجز لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها وفقا للقانون العام بما فى ذلك وقف اجراءات البيم اذا وجد ما يبرر ذلك.

لم تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجر الإدارى – والتي تقضى المادة ٢٧ منه بسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار – على عدم جواز نظر المنازعة امام الحاكم في حالة عدم قيام المنازع بالايداع، ولم تقيد من سلطة الحكمة عندما تنظر المنازعة هذه الحالة، المنازع بالايداع، ولم تقيد من سلطة الحكمة عندما تنظر المنازعة هذه الحالة الدى وببين من مقارنة هذه المادة بالمادتيين ٤٤٠، ٣٠٠ من قانون المرافعات الذى الماد كرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع تقديرا اجراءات البيع الادارى مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في المراءات البيع الادارى مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في أي أيكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد، فاشترط لوقف هذه الإجراءات في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها أن يقوم المنازع بايداع قيمة المطلوبات المجوز من الجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز، فإذا لم يقم بهذا الايداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة للقضاء ان تمضى في اجراءات الحجز والبيع الى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة، ولكن ذلك لا يمنع الحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما في ذلك الامر بوقف ومباشرة جمسيع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما في ذلك الامر بوقف

اجراءات البيع اذا وجدت في اسباب المتازعة ما يبرره، اذ الخطاب في المادة ٢٧ بمدم وقف اجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الايداع موجه الى الجهة الحاجزة وليس الى الماكم، فافا ادرك حكم القاضى بوقف البيع والاجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها، وليس في الاخذ بهذا النظر تغطيل امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها، وليس في الاخذ بهذا النظر تغطيل لحكم المادة ٢٧ اذ للجهة الحاجزة ان تمضى في اجراءات البيع حتى غايته على الرغم من رفع المنازعة الى القضاء ما دام لم يصدر حكم فيها بالوقف و وبذلك يتحقق غرض الشارع من توفير السرعة والضمان الذين اراد توفيرهما للحجوز الادارية، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه لا يكون مخالفا للقانون ايا كان وجه الصواب في الاساس الذي استند إليه (نقض مدنى المكرن المائية - مجلة ادارة قيضايا الحكومة - السنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ - العدد ١ ص ١٩٧٤).

۱۲۹۷ - حجز إدارى - مغازعة - اختصاص ولاكى: متى تبين أن الدعوى رفت من الطاعن الذى يدير دارا للسينما بطلب الحكم بعدم آحقية الحكومة فى اقتضاء فرق ضريبة الملاهى منه وبعدم الاعتداد بالحجز الادارى المتوقع من أجلها فان تعرض الحكمة للفصل فيما يطلبه الطاعن لا ينطوى على مساس بوفاه الضريبة أو بأمر ادارى يمتنع على المحاكم الفاؤه أو تأويله لان مقطع النزاع فى المسريبة التى كان عليه ان الدعوى هو البت فى مسئولية الطاعن عن فروق الضريبة التى كان عليه ان يحصلها من الرواد بمقتضى القانون رقم ۸۵ لسنة ٩٩٣ ومدى ملزوميته بها وما قد يستدعيه الأمر من حسم للخلاف الذى يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم

البلدية والمرسوم المنظم لاحكامه لبيان ما كان تحصيل الرسوم من الجمهور يعد زيادة على الشمن الاصلى لتذكرة الدخول أو لا يعد ذلك ما يجعل النزاع في حقيقته خارجا عن نطاق الامر الادارى الذي تصدره الحكومة في سبيل المسلحة العامة، لما كان ذلك وكان توقيع الحجز الادارى لتحصيل ما يتاخر للحكومة من أموال لدى الافراد يعتبر عملا من اعمال السلطة التنفيذية الشبيهة باعمال الافراد وهي الاعمال التي تجريها الحكومة في إدارة أموالها فانه مما يدخل في ولاية المحاكم التعرض لمثل هذا الحجز بالالغاء أو الايقاف دون أن يؤثر ذلك في مبدأ الفصل بين السلطات (نقض ١٩/١/ ١٩٥٨) - مسجمسوعة المكتب الفني - لسنة ٩ السلطات (نقض العرب).

999 1- حجوز ادارى - منازعة - اختصاص والآي: متى تبين أن الدعوى رفعت من احدى الشركات التى تملك داراً للسينما تطلب فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة في مطالبتها بقروق ضريبة الملاهى وببطلان الحجز الادارى المتوقع ضدها فانه سواء كان النزاع قاصرا على البت في مسئولية الشركة والتزامها بندفع فروق ضريبة كان عليها أن تحصلها من الرواد بمقتضى قانون فرض الرسوم المبلدية والمرسوم المنظم لاحكامه للفصل فيما اذا كان تحصيل تلك الرسوم من الجمهور يعد أو لايعد زيادة على الشمن الإصلى ليستوجب أو لا يستوجب المتضاء فروق الضريبة المنبه على الشركة بسلادها فان تعرض جهة الحاكم لفصل في طلب الشركة المذكورة عدم أحقية الحكومة في اقتضاء تلك الفروق وعدم الاعتداد بالحجز الادارى المتوقع من اجلها لا ينطوى على مساس بوعاء الغسريبة أو بأي عسما دارى عا يمتنع على الحاكم المناؤه أو تأويله ويكون

هذا النزاع ثما يدخل في ولاية القضاء العام (نقض ٦/١/ ١٩٥٨ – مجموعة المكتب الفني – سنة ٩ ص ٥٧٩).

١٢٩٩ – يبين من المادة ٢٧ من القيانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شيان الحجز الاداري - وهي كما افصحت الذكرة الايضاحية لهذا القانون ماخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الادارية - بالمادتين ٥٨٠ ، ٣٧٥ من قانون المرافعات - ان المشرع راي الا يكون وقف اجراءات البيع مترتبا على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشترط لوقف هذه الاجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقوم المنازع بايداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يقم بهذا الايداع كان لهذه الجهة رغم رفم المنازعة أمام القضاء أن تمضى في اجراءات الحجز والبيع الى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ولكن ذلك لا يمنع الحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقا للقانون العام بما في ذلك الامر بوقف اجراءات البيع اذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره اذ الخطاب في المادة ٢٧ سالفة الذكر بعدم وقف اجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الايداع موجه الي الجهة الحاجزة وليس الى الحاكم كما ان هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة امام المحاكم في حالة عدم الايداع او تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة فاذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع بالاجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها (نقض ٢٤/٦/١٩٦٥ - الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ قضائية - وأيضا نقض ٢٩/١٢/٢٩ الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ قضائية).

• ١٣٠ – مقتضى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الاداري أن المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة - ومنها الفصل في الدعوى على وجه السرعة - واجبة الاتباع في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها اجراءات الحجز والبيع بموافقة الجهة الادارية طالبة الحجز او يقيام المنازع بايداع المبلغ المطلوب والمسروفات خزينة هذه الجهة مع تخصيصه للوفاء بدينها مع اشتراطه عدم التصرف فيه حتى يفصل في المنازعة، يستوى في ذلك ان يكون الحجز قد توقع ام اقتصر الامر على مجرد الشروع في اتخاذ اجراءاته ذلك أن حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى لا يظل التنفيذ موقوفا مدة طويلة اذ خشى المشرع ان يلجأ المنازع بعد وقف التنفيذ الى التراخي في رفع الدعوى او عدم موالاة اجراءاتها فيبقى التنفيذ موقوفاً كما يبقى المبلغ المودع محبوسا مما يضر بصالح الجهة الادارية طالبة الحجز ومن ثم فان احكام هذا النص تسرى على المنازعات القضائية التي تكون مسبوقة بوقف اجراءات الحجز والبيم الإداريين دون الاعتداد بالمرحلة التي وقفت عندها هذه الاجراءات، وعلى ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون عشرة أيام من تاريم اعلانه طبقا للمادتين ٣٧٩، ٢٠٤ من قانون المرافعات القديم قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبقتين على واقعة النزاع (نقض ٧/٥/١٩٦٩ الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٢ قضائية).

١ ٣٠٩ - متى كمان يبين أن إعلان الطاعنة بالتنبيه بالاداء وانذار الحجز ومحضر الحجز سلم في محل العقار إلى والدها والى وكيلها رغم أن الاعلان وجه اليها باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة للاطيان موضوع الحجز، ولم

يسلم الاعلان الى واضع الهد على العقار، واغفل مندوب الحاجز اثبات عدم وجوده في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه عليه القانون من اجراء وكان لا يكفى لا علان المدين في محل العقار تسليم ورقة الاعلان الى قريب أو وكيل أثما يجب الانتقال الى الموطن الاصلى، ولا يجوز لمندوب الحاجز أن يسلمه الى القبريب أو الوكيل ألا اذا لم يجد المدين في موطنه الاصلى، وأثبت ذلك في حينه وهو مالم يحصل في اعلان الطاعنة بالتنبيه والانقار والحجز نما يترتب عليه البطلان، فأن الحكم المطمون فيه أذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى ببطلان اجراءات الحجز الادارى على الاطيان محل الحجز، فأنه يكون مخالفاً للقانون (نقض المحجز الادارى على الاطيان محل الحجز، فأنه يكون مخالفاً للقانون (نقض

9 9 1 - 1 سفاد نصوص المواد 2 ، 2 ، 2 ، 0 من القانون رقم 7 . 4 سنة المواد المحضر الحجز يجوز المعان التنبيه بالاداء والانفار بحجز العقار واعلان محضر الحجز يجوز تسليمها الى الدين نفسه او في موطنه الأصلي، كما يجوز تسليمها الى واضع اليد مهما كانت صفته وسواء كانت حيازته للعقار كاملة بنية التملك او عارضة لسبب وقتى معلوم باعتباره حائزا بالفعل يرتبط مع صاحب العقار في شأن هذا الحجز برباط يفترض معه وصول الصورة فعلا الى المدين اذا سلمت الى الحائز في محل العقار، وهو استثناء آجاز قاتون الحجز الادارى بدلا من الاصل المقرر في قانون المرافعات من وجوب تسليم الاعلان الى الشخص نفسه أو في موطنه الاصلي، فلا يكون مندوب الحاجز مكلقا بالبحث عن هذا الموطن والتوجه اليه لاجراء الاعلان وأتما يكون مكلف بان يخاطب شخص واضع اليد على المقار وأن

الشخص وصلته بالعقار، وإذا هو لم يجده اثبت ذلك بمحضر الحجز ويجب عليه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة الواردة في باب حجز المنقولات من قانون الحجز الادارى أن يسلم نسخة من محضر الحجز الى مامور القسم أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذى يقع الحجز في دائرة اختصاصه، مع تعليق نسخة آخرى في الاماكن المنصوص عليها في فقرتها السابقة، ويقوم هذا الأجراء مقام الأعلان، فاذا هو لم يخاطب واضع اليد أو أغفل أثبات صفته وأتخاذ الأجراء الذى أوجبه القانون فان الاعلان يكون باطلاً (الطعن رقم ٥٤٥ سنة ٣٧ قسضائية –

9 9 9 - إذا كاتت طلبات المطعون ضده امام محكمة الموضوع هى براءة دمته من دين الضريبة المحجوز من اجله اداريا ودون ان يطلب فى دعواه الحكم بيطلان هذا الحجز الادارى او رفعه ومن ثم فان المنازعة المعروضة لاتكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالى لا تدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ ذلك ان النزاع فيها يدور حول الالتزام بدين الضريبة الحجوز من اجله اداريا فقط دون مساس بهسذا الحسجر الذى لم يطرح النزاع بهساته على المحكمة (نقض جلسة بهساته على المحكمة (نقض جلسة المنازع بشائه على المحكمة الكتب الفنى السنة الثلاثون العدد الثانى ص ٩١).

١٣٠٤ - بطلان اجواءات الحجز الإدارى: بطلان اجراءات الحجز الادارى لمدم اعلان المدين بالتنبيه بالآداء والانذار بالحجز على العقار في شخص واضع البد. بطلان نسبي شرع لمسلحة المدين . وحده. المادة ٤٠ من قانون الحجز

الأدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (نقض ٢٢/٢٢ /١٩٩٣ الطعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٦٦ قضائية).

١٣٠٥ - الدعوى بطلب عدم الاعتداد بالحجز الإدارى استناداً إلى عدم نهائية الدين المجوز به، منازعة وقتية في التنفيذ:

مؤدى ذلك اختصاص الهكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها.

لا كمان الواقع البين من الأوراق أن المطمون عليه أقام دعواه اصام قاضى التنفيذ بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع ضده على سند من أن دين الضريبة المحجوز به لم يستقر نهائيا في ذمته وأن تقديرات المأمورية له لم يملن بها قاتونا ولازالت محل طعن منه لما يفصل فيه بعد، فإن هذا الطلب هو بحسب صريح لفظه ومرماه طلب باتخاذ إجراء وقتى بوقف إجراءات الحجز الإدارى والبيع الذي تحدد موعده ابتناء عليه اعمالا لنص المادة ٢٧ من قاتون المجز الإدارى رقم ٢٠ السنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ دون الديقى فصلا في أصل الحق ولا منازعة موضوعية في التنفيذ ويكون استفناف الحكم الصادر فيه أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استفنافية. (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٤ ق المسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٧٧ م ١٩٧٧ مرم ١٩٧٧ لسنة ٤٤ ق المسندة بهيئة الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق المسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٧٧ م ٢٠ م ١٩٧٨، قرب الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤٧ م ١٩٧٧ م ١٩٧٧ م ١٩٧٧ .

٣٠٨- خلو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشان الحمجز الإداري من

النص على دعوى رفع الحجز. وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات. اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره نوعياً بنظر تلك الدعوى. (نقض ١٩٩١/١٢/١٨ سنة ٤٢ الجزء الأول ص ٤٨٤).

۱۳۰۷ - طلب رفع الحجز وطلب الاحقية في صرف المبلغ المودع خزانة المحكمة. منازعة موضوعية في التنفيذ. تعديل الطلبات الى طلب الاحقية فقط دون طلب رفع الحجز. اختصاص دون طلب رفع الحجز. اختصاص قاضى التنفيذ بنظره. مثال بشان حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى. (نقض ١٩٩١/٣/٤).

۱۳۰۸ - دعوى رفع الحجز. اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها. مادة ۳۳٥ مرافعات. مثال بشان دعوى رفع حجز ما للمدين لذى الغير الإدارى. (جكم النقض السابق).

٩ ٣٠٩ حتوى المحجوز عليه ببطلان محضر الحجز الإدارى تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين وكونه غيرمدين للجهة الحاجزة. منازعة موضوعية في التنفيذ. القضاء بسقوط الحق في إستئناف الحكم الصادر فيها لرفعه بعد الميعاد باعتبارها منازعة تنفيذ وقتية. خطأ وقصور. (نقض لرفعه بعد الميعاد باعتبارها منازعة تنفيذ وقتية. خطأ وقصور. (نقض لرفعه ١٩٩٣/١/٣٠ طعن رقم ١٩١٠ لسنة ٢١ قضائية).

توجيبهات مصلحة الضرائب بشأن الاشراف على اجراءات توقيع الحجز على العقار ووقفه وتنفيذ البيع فيه:

نورد هنا الاجراءات الواجب اتباعها لتوقيع الحجز على العقار وبيعه وفقا

لتصوص القانون وتعليمات مصلحة الضرائب. واهمها التعليمات التنفيذية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٦ ((انظر: كتاب التحصيل والحجز الصادر من مصلحة الضرائب ص ٢٣٨ ومابعدها).

· ١٣١- أولا - إجراءات الحجز على العقار:

وتتضمن الخطوات التالية طبقا لتعليمات المصلحة الخاصة بالحجز والتحصيل:

1- إجراءات التحرى عن العقار:

يقوم مندوب الحجز بالمأمورية بالتحرى عن الأملاك العقارية للمحولين التابعين للمأمورية وذلك بدائرة نشاط الممول أو محل سكنه أو إقامته أو آية جهة آخرى في نطاق المحافظة التي تقع المأمورية بها، ويستعين في ذلك بمعلومات العمد والمشايخ ومندوبي الشياخة وسجلات مأموريات الضرائب المقارية والملفات الفردية الخاصة بالمول بالمأمورية وغير ذلك من المسادر.

فإذا دلت التحريات عن ملكية الممول في نطاق المحافظة الواقعة بها المامورية اختصت هي بإجراءات الحجز عليه، وإذا كان العقار المستدل عليه في دائرة محافظة اخرى كلفت المأمورية التي يقع في دائرتها العقار باتخاذ إجراءات التحرى أو الحجز نيابة عن المأمورية التابع لها الممول على أن تخطرها فورا بما يتم وبتقدير قيمة العقار.

٧- اجراءات الاستدلال على ملكية العقاد:

إذا كان العقار الذي تم التحرى عنه مربوطا بالضرائب العقارية يصير

الاستدلال على ملكيته بالاطلاع على مكلفته في سجلات الاقسام المالية الختصة بالمحافظات. فإذا كانت الملكية قد انتقلت للممول بتصرف لم ينقل التكليف بموجبه لاسمه لحداثه التصرف او لسبب آخر، يصير التثبت من الملكية بالاطلاع على عقد التصرف لدى طوفي العقد أو بمكتب الشهر العقاري المختص.

وإذا كان هناك وضع يد على العقار، فيوجه الإنذار الى المدين فى شخص واضع اليد، وبالنسبة للعقارات غير المكلفة سواء كانت موروثة أو غير ذلك كالأراضى البور والمبانى التى بالقرى وأراضى الفضاء بالمدن، فيستدل على ملكيتها بإقرارات إدارية من العمد والمشايخ ويسترشد ايضا بمكلفتها القديمة إذا كان قد سبق تكليفها وأزيل عنها التكليف لسبب من أسباب رفع الضريبة.

٣- إجراءات التنبية بالأداء والإنذار بالحجز:

بعد التحرى عن العقار والاستدلال وثبوت ملكيته يقوم مندوب الحجز بتكليف من المامور بتوجيه تنبيه بالآداء وإنذارا بالحجز بناء على آمر حجز عقارى يصدره المامور وقد سبق آن درسنا عند تناول مواد القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المتعلقة بتوقيع الحجز على العقار أن المادة (٤٠٥ قد نصت في الفقرة الأولى على أنه ويبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى للدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيها بالآداء وإنذارا بحجز العقار.

ونظر إلى أن القانون قد اشترط عدة أمور جوهرية في الفقرة الثانية من هذه المادة حتى يقع التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز صحيحا فإن المسلحة قد خصصت

لذلك نموذج يسمى نموذج و٧٧ حجز جديد متضمنا كافة البيانات وكيفية توجيه الإنذار.

رأ) بيانات الإنذار:

يجب أن يتضمن التنبيه البيانات الآتية:

١- المبالغ المطلوبة من المول وانواعها وتواريخ استحقاقها.

٢- وصف العقار الموجه عند الإنذار وبيان موقعه وإيضاح حدوده واسم
 القسم والشارع والحارة ووقم الملك إذا كان عقارا في المدن واسم الحوض إذا كان
 ارضا زراعية

 ٣- اسم الممول واسم أبيه وجده مع ذكر اللقب والشهرة، وكذلك اسماء من تلقى عنهم الملكية في مدة العشر سنوات السابقة لتوجيه الإنذار.

٤- يحدد بالإندار الحصة التى يوجه الإندار بالحجز عليها بحيث تقتصر الإجراءات على حصة تغطى قيمة الضرائب المستحقة والمصروفات بعد استنزال قيمة الحجوز السابقة الموقعة ضد المحول مضافا إليها قيمة مناسبة بحيث لا تزيد على ١٠٪ من قيمة المستحقات المجوز نظيرها وذلك احتياطى لتقلب الاسعار.

(ب) كيفية تحديد قيمة العقار:

على المأمور التحقق من قيام مندوب الحجز بتحديد قيمة العقار وفقا للاسس التالية:

١- العقارات المبنية الكلفة يكون تقديرها بضرب الضريبة العقارية مجردة

من أية إضافات في ١٨٠ مرة . . ويجوز تقدير قيمتها على أساس ثمن المثل إذا كانت قيمتها الحقيقية تقتضى ذلك .

 ٢- الأراضى الزراعية يكون تقديرها بضرب الضريبة العقارية مجردة من أية إضافات في ١٠ مرة.

٣- العقارات غير المكلفة يكون تقديرها بمحضر يحرر بمعرفة مندوب الحجز ورجال الإدارة المحليين ويقدر بطريق القياس وثمن المثل، ويجوز الاستعانة باحد اهل الخبرة لتقدير قيمة العقار.

ونظرا لارتفاع اسعار العقارات فتقدر قيمة العقار على حسب القيمة السوقية أو حالة المثل.

(ج) كيفية توجيه الإنذار:

على مأمور الحجز أن يتحقق من قيام مندوب الحجز بتسليم الانذار على الوجه التالي:

٢- إذا كان المدين متوفيا تحرر نسخة من الإنذار إلى كل وارث إذا كان معروفا اسماء الورثة، وتسلم النسخة لمن يوجد من الورثة بالعقار بإيصال على النسخة الله المندوب النسخ إلى واضع اليد.

إذا لم يوجد الممول المالك أو واضع البد يثبت مندوب الحجز ذلك على
 نسخة الإنذار الاصلية مؤيدة بتوقيع شيخ البلد أو العمدة أو أحد رجال الإدارة

وتسلم نسخة من التنبيه إلى مأمور القسم أو المركز أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصة وبذلك يكون الإنذار قد تم صحيحا.

3- في حالة امتناع الممول أو واضع اليد عن استلام الإنذار يثبت مندوب الحجز حالة الامتناع على نسخة الانذار الاصلية مؤيدة بشهادة شاهدين آحدهما من رجال الإدارة أو على باب العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرته ويقوم هذا الاجراء مقام الإعلان وتعلق نسخة من الإنذار على باب المركز أو القسم أو المامورية.

٤- إجراءات طلب الشهر العقارى:

(1) يقدم طلب الشهر إلى مكتب الشهر العقارى الكائن فى دائرته العقار المراد توقيع الحجز عليه ويسمى طلب الشهر أيضا طلب كشف التحديد الرسمى أو طلب الإخطار بقبول الشهر.

(ب) على المأمورية أن تتقدم بطلب الشهر من أصل وصورتين الى مأمورية الشهر العقارى المختصة قبل أو بعد أعلان المدين بالتنبيه بالآداء والإنذار بالحجز مرفقا به مشروع الحجز وكروكي برسم العقار المحجوز مبينا به الحدود ويحرر هذا الطلب على نموذج ٥٨٥ حجز جديد.

(ج) يجب أن يتضمن طلب الشهر اسم الممول ثلاثيا واسم صاحب التكليف واسم واضع اليد وبيان الضرائب المطلوبة ونوعها وسنواتها وتاريخ استحقاقها وموقع العقار المطلوب الحجز عليه ومساحته ورقم القطعة إن كان المنازعية ورقم العقار واسم الشارع إن كان مبانى ورقم الكلفة، وعموما يجب

إثبات كافة البيانات التي سبق وان تضمنها التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز وفقا لنص المادة و ٤٠٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(د) يجب ان يحرر مأمور الحجز مشروع محضر الحجز على النموذج رقم و ١ ، وتضاف كلمة مشروع حجز عقارى، وتقدر في هذا المشروع مصروفات الإجراءات بمبلغ عشرة جنيهات تحت الحساب ويرسم على للشروع الكروكي للعقار موضحا به الحدود.

(هـ) يرفق بطلب الشهر اقرار بقبول الخصم بمبلغ جنيها واحدا قيمة رسم طلب الشهر من اصل وصورة.

(و) بعد أن تقوم مأمورية الشهر العقارى بمراجعة الطلب ومشروع محصر الحجز وختمه بعبارة (مقبول وصالح للشهر) تعبده للمأمورية في ميعاد لايتجاوز خمسة عشر يوما.

(ز) إذا رأت المأمورية تجزئة العقار طبقا لنص المادة ٥٢ من ق ٣٠٨ لسنة
 ١٩٥٥ التي جاءت بها أنه يجوز تقسيم العقار وذلك تسهيلا لبيعه فعليها أتباع
 الآتي لطلب الشهر عن عقار مقسم:

- على المامورية التقدم بطلب شهر جديد الى مامورية الشهر العقارى المختصة على النموذج الشهر العقارى المختصة على النموذج رقم ، ١ (أ) الجديد مرفق به مشروع تقسيم على النموذج رقم و ٩ ٩ و حجز جديد والبيانات التي تحرر به هى نفس البيانات التي تحرر بمشروع محضر الحجز مع مراعاة بيان حدود كل قطعة على حدة وشمنها وكذلك يرفق به كروكى للتقسيم وإقرار قبول خصم بمبلغ جنيها وحدا قيمة رسم طلب الشهر.

- إذا كان العقار المراد تقسيمه أرض مبانى تخضع لقانون التقسيم فعلى المامورية ان تطلب من المحافظة الموافقة على التقسيم وارسال الموافقة والرسم الذى اعتمدته المحافظة لهذا التقسيم مع الطلب والمشروع الى مامورية الشهر العقارى وتتم اجراءات طلب الشهر بمامورية الشهر المقارى وفقا لما سبق ذكره من إجراءات طلب الشهر.

- وإذا كان التقسيم قد تم بعد توقيع الحجز على كامل العقار فيراعي اعلان الممول وواضع اليد بالتقسيم وإعادة اجراءات النشر على أساس البيع بالتجزئة.

(ح) يجب على المأمورية أن تتخذ اجراءات شهر محضر الحجز خلال سنة من تاريخ تقديم طلب الشهر وإلا سقط هذا الطلب وعلى المأمورية التقدم بطلب شهر جديد.

٥- إجراءات إزالة التعرض والإرشاد عن العقار:

تقوم مامورية الشهر العقارى بتكليف هندسة المساحة المختصة بتحديد المعقار. وإذا احتاج الأمر إلى معاينة على الطبيعة فإن مأمورية الشهر العقارى ستتم هذه المعاينة في أقرب وقت بحيث يسلم المشروع في خلال الحمسة عشر يوما السابق ذكرها.

وإذا حدث تعرض عند المعاينة على الطبيعة فتؤشر مامورية الشهر العقارى بهذا التعرض على المشروع وتعطى البيانات المساحية تحت مسئولية الجهة الحاجزة وفى هذه الحالة يكون للجهة الحاجزة الحق فى استعمال ما خوله القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ من إزالة هذا التعرض طبقا لما سبق ودرسناه فى المادة ٤١ من القانون

المذكور. وبعد إزالة التعرض تعاد هذه الاوراق إلى مأمورية الشهر العقاري للحصول على البيانات الصحيحة أو قبول السير في الإجراءات.

وعلى المامور مراجعة انطباق المشروع الوارد من مأمورية الشهر العقارى على العقار المقار المقار المقار المقار المقار المطلوب تحديده، كما أن عليه بحث أى بيان يتم التأشير به من مأمورية الشهر العقارى على المشروع خاصا بالحقوق التى للغير على العقار او اسبقية طلبات أخرى وتقدير أثرها على الإجراءات المتخذة.

٦- الإجراءات الخاصة بمحضر الحجز العقارى:

وفقا لنصوص مواد القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ فإن محضر الحجز لا يوقع قبل مضى شهر من تاريخ الإنذار إلا إذا وافق المدين على خلاف ذلك كتابة والا اعتبر الحجز كان لم يكن. ونوضح فيما يلي إجراءات توقيع محضر الحجز.

- (1) يحرر محضر الحجز على النموذج الخاص بذلك وهو (استمارة ١١ حجز جديد) ويقوم المندوب بتوقيم هذا الحجز.
- (ب) يعلن محضر الحجز الى المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقول.
- (ج.) يوضع بالمحضر البيانات التي يشتمل عليها الأنذار بالحجز مع بيان مساحة العقار وثمنه الأساسي.
- (د) يجب أن يوقع على محضر الحجز شيخ الجهة أو الحارة أو العمدة التي
 يقم العقار المحجوز عليه في نطاق اختصاصه واثنان من الشهود.
- (ه.) على مأمور الحجز مراجعة المحضر من النواحي القانونية قبل تسليمه
 لكاتب الحجز ويلاحظ أن يشتمل المحضر على ما يأتي:

- بيان المبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ استحقاقها والمصروفات.
- وصف العقار وحدوده ومساحته من واقع مشروع محضر الحجز المختوم بخاتم (صالح للشهر) والوارد من مأمورية الشهر العقاري المختصة.
 - بيان القيمة التقديرية للعقار.
- يجب أن يتأكد المامور من أنه قد نص في محضر الحجز على أن الحجز يشمل المطلوبات والمسروفات بأكملها وما يستجد من ضرائب ومصروفات آخرى
 في نهاية الشهر الذي حصل فيه البيع.
- يعين مندوب الحجز حارسا على المقار أو أكثر ويجوز تعيين المالك حارسا ويكلف الحارس بتأجير العقار، كما يتعين على مندوب الحجز بيع ما قد يوجد به من ثمار وذلك باتخاذ إجراءات حجز وبيع المنقول، وإذا كان المدين ساكنا في المقار فله الحق في البقاء في المسكن دون أجر (٢٠٠٥).

إلحاق الشمار بالعقار:

وفقا للنصوص القانونية فان نتيجة الحجز تلحق الثمار بالعقار وعلى مأمور الحجز العقاري اتباع الإجراءات الآتية في تقدير قيمة الثمار وبيعها:

(1) إذا وجدت مزروعات لم يبق على نضجها سوى (00) يوما يقدر ما ينتج منها. واوصافها كما يقدر ثمنها، ويثبت ذلك في محضر الحجز العقارى ويعين المدين والحائز حارسا عليها مع إلزامه بتقديم طلب للمامورية عند تمام نضجها لتكليفه بضمها بحضور اثنين من رجال الإدارة المحليين ومندوب من المامورية إذا لزم الامر، ويحرر محضر بذلك يثبت فيه مقدار الناتج كيلا أو وزنا مع

تعيين المكان الذي سوف تنتقل إليه المحصولات، ويوقع على هذا المحضرمنهم ومن المدين الحارس إذا كان غير المدين.

ثم يعتمد من العمدة أو نائبه، فإذا امتنع المدين عن الضم أو لم يكن في قدرة الحارس إجراؤه يقوم مندوب المامورية ومعه الرجال المشار إليهم بتنفيذ الضم على نفقة المدين على أن تخصم تكاليف الضم عند تسوية الشمن الناتج من البيع، وفي كافة الحالات يرفق محضر الضم بمحضر الحجز العقارى.

(ب) إذا كانت المزروعات الموجودة باق على نضجها اكثر من ٥٥ و يوما و تعين المساحة المزروعة ونوعها بمحضر الحجز العقارى ويعين المدين أو الحائز حارسا عليها على أن يعمل محضر تكميلي عندما يكون باقيا على نضجها مدة لا تزيد على ٥٥ و يوما و يبين به ما ينتظر أن تغله والثمن التقديرى لها ويلحق هذا المحضر بمحضر الحجز العقارى ويعلن به المدين أو الحائز وتتبع اجراءات ضم الشمار كالإجراءات المتبعة في البند السابق.

(جه) إذا كانت الأرض خالية من المزروعات وقت توقيع محضر الحجز العقارى واستجد شيء منها فيعمل محضر تكميلي عنه يلحق بمحضر الحجز العقارى وفقا لما جاء بالبند السابق.

(د) يتبع في بيع المحصولات والشمرات المنوه عنها في البند السابق الإجراءات الحاصة ببيع المنقولات الواردة، وفي القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، بالمادة ١٥٥ وفي حالة وجود ايرادات للعقار فعلى مندوب المجزز أن يعين حارسا على العقار إذا لم

يكن مؤجرا وعلى المأمورية بمجرد توقيع الحجز العقاري إخطار مستاجري العقار لسداد الاجرة لخصمها من المطلوبات المستحقة على الممول المدين.

(هـ) على المأمور تسليم كاتب أول الحجز محضر الحجز العقارى لقيده بسجل ٤ حجز موضحا به تاريخ توقيع الحجز واسم المدين او الحائز والضرائب المستحقة والسنوات وكافة إجراءات الحجز العقارى، و يقوم المأمور بقيد القيمة الإيجارية للعقار في الشهر وتاريخ سداد المستاجرين للإيجار ورقم ايصال السداد وتاريخه، وذلك بسجل الحجوز التنفيذية تحت بد سكان العقار الذي يمسك بمعرفته.

٧- طلب الشهادة العقارية:

تقوم المامورية بطلب الشهادة العقارية من مكتب الشهر العقارى الختص وتطلب الشهادة بمجرد توقيع الحجز بخطاب من أصل وصورتين على الاستمارة رقم ٥٠١٥ حجز جديد ويوضع بهذه الاستمارة الاسم المطلوب عنه الشهادة في كل حالة ثلاثيا مع توضيع اللقب وإذا كان الاسم لاجنبي وجب كتابته بالحروف اللاتينية مع العربية. ويذكر بالطلب عنوان العقار المطلوب عنه التصرف مع بيان الشياخة او البلد او القسم او المركز الواقع في نطاقه. ويذكر رقم مكلفة العقار إذا كان مكلفا، ويجب ان يراعي عند طلب الشهادة الشروط التالية:

(1) إِذَا كَانَ الْمُولَ حَيَّا يَطْلُبِ الشَّهَادَةَ عَنَ الْعَشْرِ سَنُواتِ السَّابِقَةَ لِتَارِيخ الطلب.

(ب) إذا كان الممول متوفيا ورثته أحياء تطلب الشهادة عنه حتى تاريخ الوفاة وتطلب شهادة أخرى من تاريخ وفاته حتى تاريخ الطلب باسم الورثة.

- (ج.) إذا كان احد الورثة توفى بعد وفاة المورث قصرت المدة المطلوبة عنه حتى تاريخ وفاته وتطلب شهادة اخرى عن ورثته حتى تاريخ الطلب.
- (د) إذا كان الممول قد تلقى اللكية باليراث وجب طلب الشهادة عن المورث حتى تاريخ وفاته وتطلب شهادة آخرى عن الممول من تاريخ وفاة مورثه حتى تاريخ الطلب.
- (ه) إذا كانت لللكية قد انتقلت الى الممول يتصرف فى العشر سنوات السابقة للطلب، طلبت الشهادة الأولى عن التصرف والثانية عن الممول.
- (و) تخطر مصلحة الشهر العقارى عن أى شهادة مطلوبة بتاخر صدورها من مكتب الشهر العقارى الختص للتنبيه باستعجال تنفيذها إذا لم ترد في خلال عشرة ايام من تاريخ طلبها.
- (ز) على مآمور الحجز مراجعة وتحقيق ملكية الممول للعقار التخذة عليه الإجراءات وله ان يطلب صورة العقود الموضحة بالشهادات العقارية إذا لزم الامر لتحقيق الملكية او للاستدلال على مدى الحقوق العينية السابق ترتيبها على العقار.

٨- شهر محضر الحجز:

(1) بعد توقيع المامورية لمحضر الحجز العقارى وإعلانه الى الممول تمرر المأمورية صورة طبق الأصل من محضر الحجز العقارى على الورق الأزرق المدموغ مبينا به رقم طلب الشهر وللشروع الماخوذ من مامورية الشهر العقارى المختصة ومتضمنا كافة البيانات الواردة منها ويوقع على هذه الصورة كاتب الحجز ومامور

الحجز ومدير التحصيل ومدير عام المأمورية او من ينوب عنه، وتختم بخاتم الجمهورية ويرسل الى مكتب الشهر العقارى المختص بخطاب (استمارة رقم ١٠٥ ب حجز) ومرفقا به مشروع محضر الحجز المختوم بخاتم (صالح للشهر) مع اقرار قبول الخصم على مصلحة الضرائب بقيمة رسم الحفظ والتصوير.

(ب) يراجع مكتب الشهر محضر الحبجز على المشروع المختوم بصالح للشهر ويشهره على وجه السرعة ويصورة وترسل صورة الى المأمورية الحاجزة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه لمكتب الشهر ويعتبر العقار محبجوزا عليه اعتبارا من تاريخ إعلان الممول بمحضر الحجز لا من تاريخ شهره.

٩- إجراءات شطب الحجز العقارى:

فى حالة سداد الممول المدين كافة الضرائب المستحقة والمصروفات بعد شهر محضر الحجز وقبل تمام البيع تسلم إليه المامورية بناء على طلبه إقرار بقبول الشطب (نموذج رقم ٥١٥) عصجر جديد) ويوقع على هذا النصوذج رئيس المامورية ويختم بخاتم الدولة ويوقع الممول باستلامه ويجب أن يشتمل هذا النموذج على البيانات التالية:

(١) إن المأمورية قد استلمت كافة المستحقات والمصروفات التي على الممول مع بيان كل منها.

(ب) بيان رقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه.

وعلى المامور ان يقوم باتخاذ إجراءات الشطب بمصروفات على حساب الممول. وبعد دراسة إجراءات توقيع الحجز بقى هناك بعض امور يجب ان نتناولها

بالشرح وخصوصا أنه كثيرا ما يواجه بها المأمور خلال اتخاذه إجرايات توقيع الحجز العقاري وهذه الأمور هي:

١ – البيع القضائى.

٢- البيع الإداري.

٣- الافلاس.

إعلان محضر الحجز إلى الدائنين الذين لهم حقوق عينية مشهرة على
 العقار.

١- البيع القضائي:

إذا كانت الضرائب واجبة الاداء واعلنت المأمورية بإيداع قائمة شروط بيع عقار مملوك للمدين وفقا لما سبق ان شرحناه عند دراستنا للنصوص القانونية التي تحكم توقيع الحجز على العقار وبيعه فعلى المأمور اتباع الآتي :

(أ) إذا كانت الضرائب واجبة الأداء واعلنت المامورية بإيداع قائمة شروط بيع عقار مملوك للمدين فعليها أن تقوم بالأطلاع على قائمة شروط البيع والاعتراض على ما يرد بها من شروط لا تتفق مع صالح الخزانة كالمشرط الذي يضعة المباشر للإجراءات بإعفائه من ايداع الثمن خزينة المحكمة خصما من دين قبل المدين إذا رسى عليه المزاد، ويكون الاعتراض منذكرة ترسل الى هيئة قضايا الدولة قبل الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على القائمة بموعد مناسب، ويطلب منها الاعتراض في قلم كتاب المحكمة المختصة على القائمة قبل تلك الجلسة بثلاثة أيام على الآول تنفيذا لنصوص قانون المراقعات.

وبذلك تصبح المامورية طرفا في الإجراءات نما يخولها الحصول على دينها أولا طبقا للامتياز المقرر لها بالقانون.

(ب) إذا كانت الضرائب غير واجبة الأداء فعلى المامورية أن تسرع فى طلب توقيع المحجز التحفظي تحت يد قلم الكتاب بما يفي بمستحقاتها على الثمن الذى يرسو به المزاد وعليها الاعتراض على قائمة شروط البيع على الوجه المبين بالبند السابق كي تصبح المصلحة طرف في الإجراءات مع ضرورة سرعة محاسبة الممول حتى تصبح الضرائب واجبة الاداء عند توزيع الثمن.

٧- البيع الإداري من جهة حكومية اخرى:

إذا علمت المأمورية بأنه سيتم بيع إدارى من جهة حكومية اخرى لعقار الممول المدين للمصلحة ولم تكن أوقعت عليه حجزا عقاريا نظير مستحقاتها ولم يكن للمدين أموال آخرى بمكن الحجز عليها بما يفى بمستحقات المصلحة، فعلى المامورية أن ترسل مندوبا من قبلها لحضر جلسة البيع ومعه مذكرة مبينا بها مطلوبات المصلحة ومشتملة على طلب إيداع الثمن خزينة المحكمة المختصة لتوزيعة بمعرفتها بين المصلحة والجهة المنفذة.

أما إذا كانت المامورية قد أوقعت حجزا عقاريا لاحقا للحجز الإدارى الآخر فعلى مندوب المأمورية أن يحضر جلسة المزاد ويطلب تنفيذ البيع بما يفى بجميع مستحقات المصلحة بعد أن يقدم لرئيس الجلسة صورة من محضر الحجز العقارى الموقع على عقار المدين فإذا لم يف الشمن بمطلوبات المصلحة والجهة المنفذة ولم يحصل اتفاق بينهما على توزيعه فعليه أن يطلب إيداع الشمن خزينة المحكمة المختصة لتوزيعه بينهما.

٣- الإفلاس:

في حالة ما إذا كان للمصلحة ديون واجبة الاداء وصدر حكم إفلاس ضد مدينها فعلى المأمورية اتباع الآتي:

(1) أن يحرر كشف من أصل وخمس صور بقيمة الضرائب المطلوبة من المدين وارساله الى هيئة قضايا الدولة مرفقا به المستندات التى تثبت دين المسلحة وهى الاوراد وتطلب المأمورية من هيئة قضايا الدولة ايداع صورة المستندات بملف التغليسة بالمحكمة والتدخل فى هذه التغليسة مع مراعاة اعادة المستندات الى المامورية بعد انتهاء التغليسة.

(ب) في حالة ما إذا كانت الضرائب غير واجبة الاداء فعلى المامورية توقيع المحجز التحفظي تحت يد وكيل الدائنين بمقدار الضرائب المنتظر استحقاقها على المحول والإسراع في استكمال فحص وربط الضرائب عليه عن المدة حتى تاريخ اشهار إفلاسه.

إعلان محضر الحجز إلى أصحاب الحقوق العينية المشهرة:

لما كمانت المادة و 28 ع من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قد أوجبت إعلان اصحاب الحقوق العينية المشهورة قبل توقيع الحجز الإدارى على العقار بمحضر المجز بالكيفية وخلال المدة المبينة بالمادة المذكورة وفقا لما سبق أن درسناه في نصوص المواد التي تحكم توقيع الحجز بعد تمام الإعلان يجب على مأمور الحجز اتباع الآتي :

(أ) بمجرد ورود الشهادة العقارية المثبه بها هذه الحقوق وإعلان أصحاب

هذه الحقوق أن يخطر مكتب الشهر العقارى على النموذج ١٦ حجز جديد بصورة من الإعلان بعاليه مرفقا به نسخة من محضر الحجز سواء تم هذا الإعلان إلى أصحاب الحقوق العينية المشهرة في اشخاصهم أو تم هذا الإعلان للنيابة العامة وفقا لما سبق أن درسناه وذلك في خلال الشمانية أيام التالية لتاريخ آخر إعلان للدائين أو للنيابة وذلك للتأشير على حجوزات أصحاب الديون المعلين.

(ب) على مأمور الشهرالعقاري إعادة نسخة محضر الحجز العقاري إلى المأمورية موقعا عليها بما يفيد التأشير قبل مضى خمسة عشر يوما من وصول الاخطار إلى مكتب الشهر العقاري كنص القانون.

١٣١١- ثانيا: اجراءات بيع العقار:

بعد اتمام الإجراءات الواجب اتباعها لتوقيع الحجز على العقار حتى يقع الحجز صحيحا.

يصبح العقار جاهزا للبيع وقد سبق في دراسة النصوص القانونية التي تحكم البيع المقارى أن أوضحنا أن هناك إجراءات يجب اتباعها قبل إنفاذ البيع وقد نصت عليها المادة ٢٥٩ ومن القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ وتعلمات المصلحة.

وبعد ذلك يتم البيع في جلسة بالمزاد العلني ثم يتبعها التقرير بالزيادة وهناك أسباب قد تؤدى إلى تاجيل البيع أو إلغاء الإجراءات والبيع وسوف نوضع جميع هذه الإجراءات تفصيلا فيما ياتي:

١- تحديد يوم البيع:

إذا لم يكن هناك حقوق عينية على العقار مشهرة قبل توقيع الحجز الإداري

فيراعى أن يكون ميعاد الجلسة التي تحددها المأمورية بعد مضى شهرين وقبل أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز للمول المدين، وإذا كان هناك أصحاب حقوق عينية مشهرة قبل تسجيل وتوقيع محضر الحجز فيراعى أن يعلنوا بمحضر الحجز خلال شهر من تاريخ الحجز أو شهر محضر الحجز ويتم البيع بعد مضى أربعين يوما من تاريخ إعلان محضر الحجز إلى أصحاب الحقوق المينية أو إلى النيابة حسب الاحوال (م ٥٣ - ١).

٧ - إجراءات النشر عن يوم البيع:

على المأمور بعد أن يحدد ميعاد البيع تحديداً صحيحا أن يعلن عن ذلك بالجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بالشروط التالية :

(١) تنشر قبل موعد جلسة البيع بثمانية أيام على الأقل.

(ب) تشمل إعلانات النشر ما يأتي:

يوم البيع - مكان البيع - مساحة العقار - حدوده اسم الشارع أو الناحية أو اسم الحوض ورقمه ورقم القطعة أو المبنى - اسم صاحب التكليف - الشمن الاساسى الذى ينبغى افتتاح المزاد به والموضح بمحضر الحجز - أسباب البيع وتاريخ الحجز - وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع وإذا كان العقار مقسما إلى صفقات فتوضع جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذك .

(ج.) يرسل الإعلان على (نموذج رقم ١٤ حجز جديد) للمطبعة الأميرية بحيث يصلها صباح يوم الثلاثاء والسابق ليوم الأثنين الذين تحدد للنشر على

الاكثر مع إرسال كتاب مستقل بعدد الإعلانات المراد نشرها مزيلا باقرار بقبول الخصم باجرة النشر من الإعلانات المراد نشرها لاول مرة، وإذا تقرر بعد ذلك عدم بيم العقار لاى سبب فتخطر المطبعة الأميرية لعدم النشر مع ذكر الاسباب.

(د) في حالة تأجيل البيع وإعادة النشر يوضح للمطبعة الأميرية تاريخ
 ورقم آخر عدد من الجريدة الرسمية التي حصل فيها النشر.

(ه) وبعد تمام النشر على المأمور أخطار المحافظة بخطاب موصى عليه بالتاريخ المحدد للبيع لكي يتسنى اتخاذ اللازم لعقد جلسة المزاد في الميعاد المحدد للبيع.

٣ - الإعلان عن البيع:

طبقا لمواد القاتون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المتعلقة بالنشر والإعلان والشروط الواجب توافرها وندرس هنا كيفية الإعلان عن البيم.

فعلى مامور الحجز التاكد من أن إعلان البيع يتم على النموذج المعد لذلك وهو نموذج رقم ١٣ حجز جديد ويستخرج منه صورة تسلم لمندوب الحجز بعد ختمها بخاتم المأمورية ويجب أن يوضح بالإعلان والصور مكان البيع واليوم والساعة التي صيحرى فيها البيع.

وعلى المندوب أن يعلق صورة من الإعلان عن البيع على اللوحة المعدة للإعلانات بالمحافظة وصورة على باب مقر العمدية في القرية التي يقع فيها الاعيان وصورة على الباب الرئيسي للمركز أو القسم الذي يقع العقار في دائرته، اما إذا كانت العقارات المطلوب بيعها آراضي مسورة أو مبان فتعلق صورة آخرى في

موضع ظاهر من كل منها وعلى المندوب إثبات تمليق الإعلانات السالفة بموجب محضر يحرر على النسخة الأصلية للإعلان ويوقعه، كما يعلن أيضا جميع الشركاء في المقار وأصحاب الشأن والمزايدون السابقون وجميع الجاورين بمحاضر على نفس النسخة الأصلية للإعلان.

هذا ويراعى النص في كافة إعلانات البيم المقارى على المبارة الآتية:

و ومن يرسو عليه المزاد يكون ملزما باداء باقى الشمن فورا وإلا اعيد البيع على مسعوليته تطبيقا للمادتين ٥١، ٥، ٥ من القانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٥.

٤ - النشر عن البيع بالصحف اليومية:

اصدرت المصلحة الكتاب الدورى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ والذى يجيز فضلا عن طرق النشر والإعلانات السابقة أن يتم النشر عن البيع في الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية إذا رأت المامورية داعيا لذلك.

مراجعة أوراق الحجز:

على مأمور الحجز قبل الجلسة المحددة للبيع مراجعة أوراق الحجز العقارى للتاكد من الآتي :

(١) استيفاء جميع الإجراءات التي نص عليها القانون.

(ب) عدم سداد الضرائب والمسروفات حتى يوم البيع أو جزء منها خصمها من المطلوبات أو ظهور مستحقات جديدة لاضافتها إلى المبالغ المجوز نظيرها.

(ج) التَّاكِّدُ من أنه قُدُ تَمَت إجراءات الإعلان وأرفق أصل المحاضر بملف الحجز.

(د) التاكد من أنه قد تحت إجراءات النشر بالجريدة الرسمية.

٣ - تحديد المستحقات:

يحدث عادة أنه عند تسوية مركز الممول الضريبي أن تظهر بعد توقيع الحجز وقبل إتمام البيع مستحقات اخرى للمصلحة على المحجوز عليه خلاف المبلغ المجوز نظيره ففي هذه الحالة يتبع الآتي:

(1) إذا كان الثمن المقدر للحصة المجوز عليها من العقار فيه متسع لها تعلى هذه المستحقات على أصل المطلوب ويباع من العقار مقدار ما يفي بجملة المستحقات لغاية نهاية الشهر الذي يحصل فيه البيع.

(ب) إذا كان الحجز يتناول جزءا من العقار ولم تكن الحصة المحجوز عليها تفى بالمستحقات القديمة والجديدة فيراعى ان يوقع الحجز على جزء من القعار أو باقية جميعه بما يفى المستحقات الجديدة.

(ج) على المأمورية معاينة العقار قبل ميماد البيع بعشرة أيام بواسطة المندوب بالاتحاد مع العمدة والمشايخ فإذا وجد به شيء من زراعة أو حاصلات أو ثمار أو منقولات أتبع بشأتها ما سبق أن درسناه في آثار إعلان محضر الحجز للمدين أو الحائز بشأن اتخاذ إجراءات الحجز على المنقول عليها، فإذا اتضع من تقدير قيمة هذه الثمار أنها تفي بالمطلوبات والمصاريف يؤجل بيع العقار حتى يتم بيعها.

٧ - تأجيل البيع وإلغاء الإجراءات والبيع:

توضح مواد الضانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الأسبساب التي تؤدي إلى تأجيل البيع أو إلغاء الإجراءات والبيع العقاري وتوجزها فيما يلي:

(1) التأجيل لعدم تقدم مزايدين:

إذا اتعقدت جلسة البيع ولم يتقدم أحد للمزايدة تؤجل جلسة البيع لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما مع تنزيل العشر والإعلان من جديد عن الجلسة الجديدة وفقا لنص المادة ٥٣ ويكرر التأجيل في كل مرة إلى أن يصل الثمن إلى ما يوازى دين المسلحة والمصروفات إلى يوم البيع فإن لم يتقدم أحد للشراء يقوم المامور باتباع الآتى:

— على المامور معاينة العقار والبحث على سبب عدم الرغبة في شرائه وما يساويه العقار من الثمن.

- على المامور بعد ذلك تحرير مذكرة برأيه وبعرضها على رئيس المامورية للنظر في طلب النشر في العبحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية من عدمه والثمن الذي يرى معه دخول الحكومة مشترية على أساسه.

- على الماصورية إذا رات رسو المزاد لحسساب الحكوصة ان ترجع لإدارة الحسابات بالمصلحة لتقدير المبلغ اللازم لشراء العقار وتسوية الشمن مع اخطار مصلحة الاملاك الاميرية على الاستمارة الخاصة برسو المزاد على الحكومة (استمارة ٢٧ حجز جديد).

(ب) تاجيل البيع بالثمن الأساسي لأسباب جدية:

يجوز للمحافظ تاجيل البيع بالثمن الاساسى دون تخفيض لمدة ثلاثين
 يوما لاسباب جدية مثل إذا كان هناك خطا فى الإجراءات أو وقع اليوم المحدد للبيع
 يوم عطلة رسمية.

- توقف الإجراءات إذا صدر حكم قضائى برسو مزاد العقار المحجوز عليه إداريا واودع الراسى عليه المزاد الثمن خزينة المحكمة المختصة وعلى المامور اخطار قضايا الحكومة ببيان الضرائب المستحقة والمصاريف والمستندات التي تؤيد دين المصلحة لتطلب من المحكمة فتح باب التوزيع والحصول على حق الخزانة.

كما يوقف البيع إذا كانت هناك منازعات قضائية تتعلق باصل المطلوبات
 أو بصحة الحجز أو بالاستحقاق.

(جر) إلغاء البيع:

يقرر رئيس جلسة المزاد إلغاء إجراءات الحجز والبيع ويرسى المزاد إذا أودع المدين أو الحائز للعقار أو صاحب الحق العينى المشهر خزانة المحافظة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة مبلغا يفى بالمطلوبات والمصروفات باكملها حتى نهاية الشهر الذى يقع فيه جلسة البيع.

٨ -- إجراءات بيع العقار بالمزاد:

عند تحديد ميعاد العقار بالزاد العلني، على الماسور تكليف المندوب بحضور جلسة بيع العقار بالزاد المنعقد في ديوان المحافظة وأن يثبت حضوره فيها وان يتبع الإجراءات التالية في الجلسة:

 (1) أن يكون البيع بالمزايدة العلنية وتفتح الجلسة بالثمن الأساسى المقرر بمحضر الحجز والمسروفات.

(ب) يكون التزايد بواقع ١٠٪ من العطاء كتامين.

(جـ) يتم البيع لمن يرسو عليه المزاد بعد ثلاثة دقائق دون أن يتقدم عطاء آخر بالزيادة .

(د) على الراسي عليه المزاد دفع باقى الشمن والمصاريف فورا لتوريدها لحزانة المحافظة كامانات لتسويتها لحساب الجهة المستحقة لها عند صيرورة البيع نهائيا.

(ه) إذا تخلف المزايد عن دفع باقى الشمن يعاد طرح العقار للبيع ثانية على مسئوليته بعد اتخاذ إجراءات النشر والإعلان ثانية، فإن نقص الشمن يلزم المشترى المتخلف بالغرق بين الثمن الذى تقدم به والثمن الذى يرسو به المزاد وإذا رسى المزاد بالزيادة تسوى هذه الزيادة لحساب الممول وتكون من حق الدائنين حسب الاحوال.

(و) يجب أثبات العطاءات التي تقدم بها المزايدون ونتيجة جلسة البيع وما تم بالجلسة بنموذج محضر جلسة التزايد (استمارة رقم ١٧ حجز جديد) والتوقيع على المخضر.

(ز) يجب التوقيع على محضر الجلسة من رئيس الجلسة وكاتب الجلسة.

(ح) يقصر البيع بقدر الإمكان على جزء من العقار المحجوز عليه يفى بكل المطلوبات والمصروفات حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع مالم يتعذر تجزئة العقار فيهاع باكمله.

٩ - جلسة زيادة العشر:

أوضحنا قيما سبق عند دراستنا لنصوص القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المتعلقة ببيع العقار أنه يحق لكل شخص فيما عدا المدين والممنوع من المزايدة قانونا طبقا للمادة ١٦٤ أن يتقدم خلال الأيام العشرة التالية لجلسة رسو المزاد

بزيادة لا تقل عن عبشر الشمن الراسى به المزاد وذلك بالنسروط والاوضاع التى الوضحتاها بالتفصيل عند شرح المواد ٢٠، ٦١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

ويجب مراعاة أنه في حالة عدم حضور مقرر الزيادة جلسة البيع أن يطلب منه بموجب كتاب مسجل بعلم الوصول دفع باقى الشمن والمصروفات ورسوم الشهر فإذا تخلف عن الدفع في الموعد الذي تتخذه المأمورية بعاد البيع على ذمته ويعتبر الشمن الذي رسى به المزاد أساسا للمزايدة الجديدة.

ه ۱ - الماريف:

يراعى فى ذلك تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالبيع وقد ورد النص على المصروفات فى القرار الوزارى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتفيذ أحكام القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى المدل بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥.

مادة (٧٥)

وفيسما عبدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جسميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون.

المذكرة الإيضاحية:

د نصت المادة (٧٥) على أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام قانون الحجز الإدارى وبديهي أنه من مقتضى هذا النص سريان الفقرة الشانية من المادة (٢) من قانون المرافعات والتي تقضى بعدم مسريان ما يستحدث من مواعيد السقوط في الحجوز القائمة وقت تنفيذ هذا القانون الا من تاريخ العمل به:

التعليق:

۱۳۱۷ - سريان قواعد قانون المرافعات على الحجز الادارى في حالة عدم وجود نص في قانون الحجز الإدارى بما لا يتعارض مع أحكام قانون الحجز الإدارى:

قانون المرافعات هو الشريعة العامة فى الجال الاجرائى فهو الاصل العمام، وهو القانون العام، بينما قانون الحجز الادارى قانون خاص، ولذلك فى حالة خلو قانون الحجز الإدارى من نص ينظم مسالة اجرائية ينبخى الرجوع للقانون العام وهو قانون المرافعات لتطبيق نصوصه ولكن بما لا يتعارض مع الاحكام العامة فى قانون الحجز الإدارى. وينظم قانون المرافعات التنفيذ القضائى، اما التنفيذ الادارى فينظمه قانون الحجز الادارى، وفى حالة خلو قانون الحجز الادارى، من عص يحكم اجراء معينا أو يضع حلا لمشكلة،

(Y0) Esta

فغى هذه الحالة تطبق المادة ٧٥ من قانون الحجز الادارى محل التعليق التى تنص على أنه وفيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ٥.

والاصل هو تطبيق نصوص قانون الحجز الادارى. باعتباره قانونا خاصا. فلا تطبق قواعد قانون المرافعات الا اذا خلا قانون الحجز الادارى من نص ينظم أو يحكم الواقعة.

واذا خلا قاتون الحجز الادارى من حكم للواقعة، طبيقت قواعد قياتون المرافعات. وذلك بشرطين:

(۱) أن يوجد نص في قانون المرافعات ينظم الأجراء الذي خلت نصوص قانون المرافعات ينظم قانون المرافعات ينظم قانون الحجز الأداري من تنظيمه. فلا يجوز تطبيق حكم في قانون المراء معينا على اجراء مختلف ينص عليه قانون الحجز الأداري (نقض ٢ / ١١ / ١٩٧ – مجموعة النقض سنة ١٨ ص ١٩٩٧)، ولو بدعوى اتباع طريق القياس (فتحي والى – بند ٤٠١ ص ٢٥٦ وص ٢٥٧)

(ب) الا يتمارض نص قانون المرافعات مع احكام قانون الحجز الادارى. ولما كان الفرض أنه لا يوجد نص فى قانون الحجز الادارى يحكم الاجراء التى تطبق بشأنه قواعد قانون المرافعات، فإن المقصود باحكام قانون الحجز الادارى هنا، هى المبادىء العامة لهذا القانون والتى قد لا تتفق مع النص الوارد فى قانون المرافعات (فتحى والى – الاشارة السابقة)

وينبغي ملاحظة أن قاتون الحجز الاداري الحالي لسنة ١٩٥٥ قد صدر قبل صدور

مادة (٧٥)

مجموعة المرافعات الجديدة سنة ١٩٦٨. ولهذا فانه في بعض اجراءاته ونظمه متاثر بقواعد وردت في قانون المرافعات الملغى الصادر سنة ١٩٤٩، ولم ياخذ بها وقانون المرافعات الحالي الصادر سنة ١٩٢٨. ويؤدى هذا الى وضع قانوني شاذ اذ ان قانون المرافعات يعتبر القانون العام بالنسبة للحجز الإدارى. وهو ما يمنى أن قانونا خاصا تكمله قواعد عامة لم يوضع في ضوئها أو بالنظر اليها. وهذا ما يبرر الدعوة الى وجوب تعديل قانون الحجز الإدارى تعديلا شاملا ياخذ في الاعتبار أحكام قانون المرافعات الجديد الحالى (فتحى والى – ص ٢٥٨).

إذن تسرى قواعد المواقعات عند وجود فراغ اجرائى فى قانون الحجز الإدارى، إذ يجب اعسال قواعد المراقعات، سواء المنصوص عنها فى قانون المراقعات او المقررة فقها وقضاء، عند وجود فراغ اجرائى فى قانون الحجز الادارى، سواء يتصل بقواعد تتبع فى كل الحجوز القضائية كالمواد ٢٠٣ و ٣٠٣ و ٢٠٠ فى خصوص الايداع مع التخصيص وقصر الحجز، او بقواعد عامة فى الاجراءات كالمواد المتعلقة بالبطلان (مع الاعتداد بالبطلان القانونى المقرر بمبارة ناهية أو نافية عملا بالمادة ٢٠٥ من قانون المرافعات السابق)، أو بقواعد خاصة باجراء معين من حيث استيفائه أو من حيث الآثار القانونية المترتبة عليه، كآثار الحجز على وجه العموم، فهذه الآثار يعمل بها فى الحجوز الإدارية.

وما دام الفراغ الاجرائي قائما في قانون الحجز الإداري، فلا ينصور ثمة تعارض بين نصوصه وبين ما يمكن تطبيقه من قواعد الرافعات، على المعنى المتقدم. (أحمد ابوالوفا- بند ٨١ ص ١٠٠٩).

وعند تعبديل قانون الحجز الاداري يشعين حبذف النصوص المشابهمة

(Y0) fails

أو المتقاربة مع نصوص قانون للرافعات، كما تنعين الاحالة اليه في صدد المبادى، الاساسية، تفاديا من التعارض الذي قد لا يستند الى علة أو حكمة، وتنقية لقانون الحجز الادارى مما قد يشويه من ليس أو غموض.

وينبغى تمديل نصوص الحجز العقارى الإدارى، حتى يعلن المدين بالتنبيه والانذار ومحضر الحجز لشخصه أو في موطنه الاصلى، وليس في مقر العقار المطلوب حجزه ولشخص واضع اليد عليه، أيا كانت صفته.

كما ينبغى حصر حالات الحجز الادارى فلا يكون شاملا لكل ماعداه من الحالات المقررة في المادة الأولى عنه، خاصة فيما يشعلق ومستحقات مصلحة الفسرائب التي تخضع بالفعل لنظام قانوني دقيق، بحيث لا يصح أن تخول سلطة توقيع الحجز الادارى الا بعد صدور حكم محكمة الدرجة الأولى -- على الاقل -- بتصفية الخلاف بينها وبين الممول. أما في الوقت الحاضر فان المصلحة تمتبر - في بعض الحالات -- بعض مستحقاتها مستحقة الاداء، على الرغم من أن هذه المستحقات من واقع تقديرها هي، وعلى الرغم من طعن الممول فيها امام لجنة الطعن، وذلك أذا لم يكن الممول قد قدم اقرارا بارباحه (تعليمات مصلحة الطعن، وذلك أذا لم يكن الممول قد قدم اقرارا بارباحه (تعليمات مصلحة الضرائب رقم ١٥ بتاريخ ٢٤ / ١٩٥٥).

وبهذا لا يصبح الحجز الادارى وسيلة لاقتضاء حقوق الادارة المستحقة الاداء، وأي يصبح عقوبة لمن لم يقدم اقراره من المصولين!! وتهديدا للمواطنين للرضوخ لتقدير مصلحة الضرائب – التي تكون في كثير من الحالات تقديرات جزافية سريعة – مستندة دائما الى حجة براقة هي «المحافظة على حقوق الحزائة».

(\$V)

ولا يخفى أن الاحتكاك الاجرائي بين موظفى المصلحة والمواطنين قد ينشىء لدى الطرفين نوعا من الشعور «بعلم ثقة» وتتشكى دائما المصلحة من «عدم الثقة هذا» وهى سببه لمثل تلك التعليمات. (أحمد أبو الوفا – بند ٨١ وبند ٨٢ ص ١٠٠٩ و ١٠٠٠).

وقد سبق ان أوضحنا ان تعليمات مصلحة الضرائب وغيرها من الجهات الادارية بما يتعلق بالحجز الادارى ينبغى الا تتعارض مع القانون وفي حالة حدوث هذا التعارض ينبغي عدم العمل بها.

أحكام النقض:

۱۳۹۳ - تنص المادة ۷۰ من القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۰۵ بشأن الحجز الإدارى بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع احكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع احكام ذلك القانون. و يشترط فى الحق الذى يمكن اقتضاؤه جبرا وفقا لاحكام المادتين ۷۰۷، وقع ۲۰ وقع ۱۳ لسنة ۱۹۳۸. ان يكون محقق الوجود ۸۲۰ من قانون المرافعات الحالى رقم ۱۳ لسنة ۱۹۳۸. ان يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الاداء وتقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل فى حدود ملطة محكمة الموضوع حتى كان قضاؤها يقوع على آسباب سائفة.

(نقض مدنى جلسة ١٩٧٢/١/١٧٢ الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ق).

٤ ٩٣١- إستقلال اجراءات الحجز الإداري عن أحكام قانون المرافعات:

وحيث أن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اسس قضاءه على أن المادة . ٦٦ مراف عات تمنع بيع العقار موضوع التنفيذ الإدارى الموقع

مادة (٧٥)

لتحصيل الضرائب إذا حصلت المعارضة في تقديرها قد خالف القانون واخطأ في
تطبينه وتاويله لأن هذه المادة إنما تسرى على التنفيذ القضائي بمقتضى حكم
معجل النفاذ. وعلى ذلك فهى لاتسرى على التنفيذ الادارى وعلة ذلك عدم
تعطيل حق الخزانة الأمر الذي يمتنع معه القياس فضلا عن ان المادة ١٠١ من
القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ صريحة في أن تقدير لجنة الضرائب يكون أساس
لربط الضريبة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء ولو طعن في التقدير أمام القضاء
وأنه يترتب على رفع الدعوى إيقاف استحقاق الضريبة إلا إذا صدر فيها حكم
من الهكمة فإنه يجب إتباعه حتى الفصل نهائيا في الدعوى كما أن المادة ١٩ منه
تقضى بأن يكون تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإدارى.

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه انه اقام قضائه بإيقاف المزايدة في بيع العقار الذي سارت مصلحة الضرائب في إجراءات بيعه وفقا للأمر العالى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ على أن المادة ١٦٠ من قاتون المافعات تسرى على كل تنفيذ عقارى وهو نظر لا يؤيده ظاهر النصوص في هذا الشاذ – فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن وتحصيل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقا للامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٤ نوفير سنة ١٥٨٠ ونصت المادة ١٠١ على أنه ولا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف إستحقاق الفرائب إلا إذا صدر حكم من الحكمة الابتدائية او الجزئية حسب الاحوال فإنه يجب في هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائيا في المدعوى؟ ونصت المادة الثالثة من الأمر الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه

وفي ساثر الاحوال لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبالغ المقصود اعمال الحجز عليها او البيع لأجل، ويبين من هذه النصوص جميعا أن دعوى المطعون عليه بوجوب ايقاف مزايدة العقار الذي رأت مصلحة الضرائب بيعه بالطريق الإداري وفاء لما تطلبه من ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بحجة أنه ينازع في تقدير الضريبة ورفع الدعوى بذلك ولم يفصل فيها بعد بحكم نهائي هي دعسوى لا تقسوم على أسساس ظاهر من القيانون - ولا يجبوز التبحيدي في هذا الخصوص بنص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات - ذلك لأن مجال تطبيقها مقصور على الحالة التي تم فيها الاجراءات وفقا للقواعد التي حواها الكتاب الثاني من قانون المرافعات فهي لا تسرى حينما تكون إجراءات البيع قد سارت بالطريق الإداري وفقا لنصوص الأمر العالى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ ووفقا لنصوص خاصة لم تلغها او تفسخها نصوص قانون الرافعات ولم تهدف الي شيء من ذلك المادة الثالثة من قانون إصداره بنصها على إلغاء كل ما كان مخالفا لاحكام القانون الجديد ذلك لان الحجز الإداري مقرر بنصوص خاصة أوردها المشرع لتحقيق اغراض خاصة تكفل ضمان وسرعة تحصيل الاموال العامة فهي لا تتعارض مع نصوص عامة وضعت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم الى جانبها كما كان شانها دائما لتؤدى ما شرعت من أجله من اغراض خاصة تحول دون إمكان تطبيق المادة ١٦٠ مرافعات أو مدها بطريق القياس.

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطمون فيه قد أوقف تنفيذ سند واجب التنفيذ إستنادا إلى تأويل خاطئ للقانون ومن ثم يتعين نقضه.

(نقض مدنى ٢٤/٤/٢٥١ - الطعن ٢٤٠ لسنة ٢٠ ق).

(YA) 534a

1970 - تقضى للادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بان تسرى على الحجز الإدارى جسيع أحكام قانون المرافعات التى لا تتمارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز فإنه يرجع بشاتها الى قانون المرافعات وإذ تنص المادة ٢٣٥ من هذا القانون على أنه (يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه . .) مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى .

(نقض مدنى جلسة ٥ /٤ /١٩٧٧ الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٣ ق).

1909 - إذا كان مضاد نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ لا بشأن الحجز مادامت لا بشأن الحجز الإدارى سريان قواعد قانون المرافعات على هذا الحجز مادامت لا تتعارض مع أحكامه ومن ثم فإنه يشترط في الحقوق التي يحجز إداريا لاقتضائها - في الحالات المعينة التي أوردها قانون الحجز الإدارى على سبيل الحسر - أن يكون الحق محقق الوجود وحال الاداء ومعين المقدار تطبيقا للنص العام الوارد في المادة - ٢٨ من قانون المرافعات وهو يعد كذلك متى كان ثابتا يسبب ظاهر يدل على وجوده والا يكون محل شك أو نزاع جدى.

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٥٥ جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٩).

۱۳۱۷ - أن مفاد المادة ۷۰ من القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ بشان الحجز الإدارى سريان قواعد قانون المواقعات على هذا الحجز مادامت لا تتعارض مع احكام ذلك القانون إذ خلا القانون المشار إليه من النص على دعوى رفع الحجز الإدارى فتسرى بشانها القواعد السالف بيانها التى تضمنها قانون المرافعات لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب الحكم ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله وبإعتباره الحجز الإدارى الموقع من الطاعنة كان لم يكن تأسيسا على عدم مديونيته للطاعن بذلك الدين فإن الدعوى بهذه المثابة لاتعدو ان تكون دعوى بطلب رفع الحجز وهي بذلك تعبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ فيختص قاضى التنفيذ بنظرها دون غيره. وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى وإذ قضت محكمة الإستئناف برفض الدفع بعدم الاختصاص استنادا الى أن الطلب الاصلى الذى رفعت به المحجز لارتباطه به فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون نما يوجب نقض الحجر لارتباطه به فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون نما يوجب نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب. دون حاجة الى بحث السبب الثاني من مببي

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩١).

4 ٣ ١ ٨ - الا يجوز تطبيق قانون المرافعات على اعلان حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى، والذى تنص المادة ٢ ٩ من قانون الحيجز الإدارى على أن يكون بكتساب موصى عليه بعلم الوصول دون بيان طريقة تسليم هذا الكتساب والأشخاص الذين يجوز تسليمه اليهم. وذلك لأن والاعلان بالطريق المنصوص عليه فى هذه المادة يختلف تماما عن الإعلان بواسطة المخضرين المنصوص عليه فى قانون المرافعات كما يختلف أيضا عن الإعلان على يد محضر بطريق المريد

مادة (٧٥)

الذى الغاه قانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ع.. « وإذا لم يرد فى قانون المرافعات كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذى يعلن به انحجوز لديه حجزا اداريا فلا محل للجوع فى هذا الشأن الى أحكام قانون المرافعات.

(نقض ۱۹۹۷/۱۱/۲ - مـجــمـوعــة احكام النقض السنة ۱۸ ص

1919 - النص في المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٠ في شان الحجز الإداري على أنه وفيما عدا مانص عليه في هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ٤ يدل على أن قانون المرافعات هو القانون العام الذي يرجع إليه فيما يتعلق بالحجوز الإدارية عند خلو قانون الحجز الإداري من نص ينظم حالة معينة أو اجراء معيناً.

ولما كانت المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى سالف الذكر بعد أن أوجبت في فقرتها الأولى أعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز بينت أن هذا الاعلان يتم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول الا أن فقرتها الاخيرة – التى أوجبت على الحاجز أخبار الهجوز عليه بصورة من محضر الحجز – لم تبين كيفية هذا الاخبار ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن الى قانون المرافعات للتمرف على الطريق الذى رسمه للاعلان، وإذ نصت المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والنطبق على واقعة الدعوى – وعلى أن كل اعلان أو تنبيه أو أخبار أو تبليغ أو النطبة بمورة عليه بصورة الناذ إلى حالان المحجوز عليه بصورة النائر بكون بواسطة المضرين، وفاته يجب أن يتم إعلان المحجوز عليه بصورة

مادة (۷۵)

من محضر الحجز الذى اعلن الى المحجوز لديه بواسطة ورقة من أوراق المضرين تعلن وفقا للقواعد المقررة فى قانون المرافعات ولا يغنى عن هذا الأجراء الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول (نقض ٢٨ /٣ / ١٩٨٣ صادر فى الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ ص

• ١٣٣٠ - لفن كان قانون الحجز الإدارى قد خلا من النص على دعوى رفع الحجز الا انه لما كانت المادة ٧٥ من ذلك القانون تقضى بان تسرى على الحجز الإدارى جميع احكام قانون المرافعات التي لا تتمارض مع احكام القانون المذكور، وكان مفاد النص فى المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات أن المحجوز لديه لا يحتج عليه برفع هذه الدعوى إلا إذا أبلغت إليه، ويترتب على إبلاغه بها منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها (نقض ١٥/١١/١٥) طعن رقم ٧٢٦٥ لسنة ؟ تضائية).

الاسبيب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من محضر الحجز الموقع التسبيب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من محضر الحجز الموقع ضده، أن مندوب الهيئة المطعون ضدها لم يلتزم عند توقيعه الحجز ما اشترطه قانون الحجز الإداري من ضرورة إصطحاب شاهدين - وهو إجراء جوهري يترتب على مخالفته البطلان - وإذ خلص الحكم المطعون فيه في قضائه الى صحة إجراءات الحجز على سند مما أجمله من القول بتحقق الغاية من هذا الإجراء دون الديين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي سديد، ذلك أنه لما كان المقصود بالحجز الإدارى، مجموعة الاجراءات التي ينص عليها القانون، والتي بموجبها تخول الحكومة، أو الاشخاص الاعتبارية العامة حجز أموال مدينيها أو بعضها، ونزع ملكيتها إستيفاء خقوقها التي يجيز القانون إستيفاءها بهذا الطريق، ومن ثم فهو يختلف عن التنفيذ القضائي في أنه يعتبر إمتيازاً للإدارة العامة تمكينا لها من تحقيق وظيفتها العامة، وآية ذلك أنه يتم دون حاجة لحكم قبضائي أو لغييره من السندات التنفيذية، وأن الإدارة تقوم فيه بدور طالب التنفيذ ودور ممثل السلطة العامة في إجرائه، فهو لا يتم بواسطة القضاء بل بواسطة طالب التنفيذ نفسه، ويعتبر لهذا صورة من صور إقتضاء الدائن حقه بنفسه، كما أن إجراءاته قد روعي فيها تغليب مصلحة الدائن على مصلحة المدين المنفذ ضده وعلة هذا أن الحقوق التي تقضي بواسطة هذا الطريق هي حقوق للخزانة العامة - ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يحيط المشرع هذا الاجراء بعدد من الضمانات - تحقيقا للتوازن بين مصلحة الطرفين - وأوجب على الدائن الحاجز اتباعها عند توقيع الحجز، ورتب على تخلفها بطلان الحجز سواء بالنص عليه صراحة في قانون الحجز الإدارى، أو سبب عدم تحقق الغاية من الاجراء عملاً بأحكام المادة ٢٠ من قانون المرافعات -الذي أحالت إليه في شأن إعمال أحكام المادة ٧٥ من قانون الحجز الإداري وذلك في حيالة خلو احكامه من النص على البطلان جيزاء لتخلف الغياية من هذه الاجراءات - ومن بين تلك الضمانات ما اورده المشرع في المادتين الرابعة والسابعة منه من ضرورة إصطحاب شاهدين حال توقيع الحجز وأن يحمل كل من تنبيه الاداء والحجز ومحضر الحجز توقيعهما باعتبار أن ذلك الأمر مرعى فيه تحرى

مادة (۲۵)

الصحة والدقة ومطابقة الإجراءات التي يباشرها اشخاص الدائن الحاجز لصحيح القانون - في ظل عدم دراية الأخرين بتلك الاعمال كما هو الشان في الموظفين القضائين المنوط بهم إتخاذ هذه الإجراءات - لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه ولئن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة، ولا يقضى بالبطلان ولو كان منصوصاً عليه، إذا أثبت المسك ضده به تحقق الغاية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المافعات، إلا أن التعرف على الغاية من الشكل او البيان وتحديد ماهية هذه الغاية، مسالة قانونية يتعين على محكمة الموضوع التزام حكم القانون بشانها، كما يلتزم قاضي الموضوع بتسبيب ما ينتهى إليه بشان تحقق الغاية تسبيبا سائغا فلا يكفي مجرد القول بتحقق أوتخلف الغاية - كما كان ذلك وكان البين من محضر الحجز المؤرخ ١٥ /٦/ ١٩٨٨ أن مندوب الهيئة المطعون ضدها لم يلتزم حال شروعه في إجراء الحجز على الطاعن اصطحاب الشاهدين، فأورد في محضره أنه اصطحب شاهدا واحدا هو قطب محمد نصر، الذي خلا محضر الحجز من توقيعه، مخالفاً بذلك نص المادتين الرابعة والسابعة من قاتون الحجز الإداري سالف الإشارة إليهما، ولما كانت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا الإجراء هي تحقيق ضمانة للمدين المحجوز عليه في مواجهة الدائن الحاجز الذي خوله القانون سلطة توقيم الحجز ينفسه مما يجعل منه إجراء جوهري يتعين على مندوب الحاجز أن يلتزم به، فإذا أخل بهذا الإلتزام فإن الحجز يعتبر باطلاً، ولايزول هذا البطلان إلا بإقرار المدين ... الطاعن ... بصحة إجراءات الحجز وسلامتها، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه، رغم تخلف هذا الإجراء، إلى صحة إجراءات الحجز مع تمسك الطاعن بعدم صحتها ومنازعته في

مادة (٧٥)

سلامتها وعدم علمه بها على سند مما اورده من أن الغاية من الإجراء قد تحققت دون أن يبين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين الحكم في موضوع الإستثناف رقم ٥٠٥ لسنة ٦٤ق برفضه وتاييد الحكم المستأنف. (نقض ١٩٧/ ١١/ ١٧ لسنة ٦١ ق).

(V1) 5x4a

دتلغى الأوامر العالية الصادرة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ و ١ وللرسومان سنة ١٨٨٠ و ١٩٩٩ والمرسومان بقانونين رقمي ٢٥ سنة ١٩٩٩ و ١٨٩٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ والقوانين رقم ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لها، كما يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة باجراءات الحبير الإدارى فى القوانين الاخرى، وذلك مع عدم الاخلال بالسلطة الخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له،

المذكرة الإيضاحية:

ورنصت المادة ٧٦ على الغاء كافة قوانين الحجز الادارى المنصوص عليها بهذه المادة، فيهما عدا السلطة الخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ء.

التعليق:

1 ٣٢٧ - الغاء الأوامر والقوانين المتعلقة بالحجز الادارى السابقة على قانون الحجز الادارى والمتعارضة مع نصوصه باستثناء النص على السلطة الخولة لمدير عام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز التحفظي على أموال الممول اذا تبن ان حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع:

الغت المادة برح من قانون الحجز الإدارى - محل التعليق - الاوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و لا نوفمب سنة

مادة (۲۷)

المستة ١٩٧٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ ورقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ ورقم ١٩٢٨ ورقم ١٩٢٩ ورقم ١٩٢٩ ولقد والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٨١ لسنة ١٩٣٩ ورقم ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لها، كما يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات الحبجز الإدارى في القوانين الاخرى، واستثنت المادة السلطة المحولة للمدير العام لمصحلة الضرائب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين للعدلة له، والتي تقابلها في غسانون الحسالي. وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٩١ المادة ١٧١ منه، والتي بمقتضاها إذا تبين لمصلحة الضرائب ان حقوق الخزانة معرضة للضياع، فلمديرها المام استثناء من احكام قانون المراقعات ان يصدر امراً بحجز الاموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت، وتعتبر هذه الاموال محجوزة بمقتضى من الحكمة او بقرار من المدير العام او كانت قد مضت اربعة اشهر من تاريخ من الحكمة او بقرار من المدير العام او كانت قد مضت اربعة اشهر من تاريخ توقع الحجز دون اخطار المول بمقدار الضرية طبقا لتقدير المامورية المختمة.

(YY) AV

وعلى الوزراء كل فيسما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعمل به بعد مضى ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

التعليق:

١٣٢٣ - صدور قرارات وزارية لازمة لتنفيذ قانون الحجز الادارى:

نصت المادة ٧٧ محل التعليق على أن يعمل بقانون الحجز الادارى بعد مضى ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وقد تم نشره في الوقائع المعربة العدد ٤٩ مكرر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥.

صدر بديوان الرياسية في ٢ ذي القنصدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيسة سنة ١٩٧٥).

ولقد صدرت عدة قرارات وزارية اعمالا لهذه المادة، تتملق بتطبيق قانون الحجز الادارى، وسوف نشير الى هذه القرارات بعد قليل.



المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

نناول إجراءات الحجز الإدارى ستة قوانين صادرة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٠٠ و٤ مارس سنة ١٩٠٠ و٤ نوفسميسر سنة ١٩٠٠ و٦ مسارس سنة ١٩٠٠ و١ نوفسميسر سنة ١٩٠٠ وقد اشدارت والمرسومين بقسانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٨ وقد اشدارت فوانين الضرائب والرسوم وغيرها إلى بعض قوانين الحجز الإدارى آنفة الذكر للعمل بها فى تحصيل هذه الضرائب والرسوم وغيرها من المطلوبات.

وقد تطور الحال في هذه الحقبة الطويلة من الزمن، واصبحت قوانين الحجز الإدارى لا تتمسشى مع هذا التطور فهى لا تشمل الحجز على الاوراق المالية والنقود والمصوغات والسبائك المعدنية النفيسة أو الاحجار الكريمة أو غيرها مما يماثلها، ولا على ما للمدين لدى الغير فضلاً عن انها لا تنص على توقيع الحجز الإدارى، لإقتضاء ما هو مطلوب من ممول في ناحية على ما يملكه من منقول أو عقر في جهة أخرى بل أن قوانين الضرائب وغيرها لا تنص على ذلك.

ومن ناحية أخرى لم تتعرض القوانين القائمة لحالة تعدد الحجوز الإدارية والقضائية ومنع التعارض بينها.

وكذلك فإن بعض القوانين كقانون ضريبة الاطيان رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ نصت صراحة على جواز التحصيل يطريقة الحجز الإدارى في حين أن البعض الآخر لم ينص صراحة على ذلك كقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتعويض المبانى عما يصيبها من تلف بسبب الحرب، إذ نصت المادة السادسة منه على اقتضاء الضريبة بالطريقة المتبعة في تقسيط عوائد المباني وليس بطريقة اقتضائها ولم تنص بمض القوانين على إتخاذ إجراءات الحجز الإداري كقانون تحديد زراعة القطن رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ في شأن اقتضاء رسوم للقاس.

لهذا كله اعد مشروع القانون الرافق لتوحيد إجراءات الحجز الإدارى ومعالجته جميع العيوب واوجه النقص الوجودة في القوانين القائمة.

وقد قسم القانون إلى ثلاثة أيواب. خصص الباب الأول للقواعد العامة في الحجز الإدارى. وتناول الباب الثاني حجز المنقولات، فتكلم أولاً عن حجز المنقول لدى المصول أو المدين وتكلم ثانياً عن حجز ما للمدين لدى الفير، وأفرد الباب الثالث والاخير لحجز العقار وبهعه.

البساب الأول أحكام عامــة

تضمن هذا الباب حصر المبالغ التي يجوز الحجز من أجلها إدارياً وتشمل كل مستحقات الحكومة من الضرائب أو رسوم أو آتاوات بجميع أنواعها والمبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة كاجور الرى وغيرها والنفقات التي تصرفها المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة كاجور الرى وغيرها والنفقات التي تصرفها الدولة في أعمال أو تدابير فصت عليها القوانين أو اللوائح كمصاريف نقاوة تطهير المساقى والمصارف الحصوصية وإنشاء وهدم البرابخ ورد الشيء إلى أصله وغيرها، وإيجارات أملاك الدولة الخاصة سواء منها أواضى الحكومة العلو والجزائر والإيجارات المستحقة مقابل الإنتفاع بأملاك الدولة العامة داخل أو خارج الزمام سواء في ذلك كله ما كان بعقد أو مستغل بطريق الخفية، وسواء وقع الزارع أو واضح البد على المحاضر وقوائم المساحة التي يحررها رجال المساحة بإثبات وضع البد أو لم يوقعها وأثمان أطيان الحكومة المبيعة وأقساطها وملحفاتها المختلسة من الاموال العامة.

كسا شمل ما يكون مستحقاً لوزارة الأوقاف وغيرها من الأسخاص الاعتبارية العامة، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والغرف التبجارية واللجنة العليا للإصلاح الزراعي وإدارة تصفية الاموال المصادرة وما إليها، والمبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس اموالها بما يزيد على النصف، والمبالغ التي نصت القوانين الحاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الإداري، كالمبالغ المستحقة للجمعيات التعاونية (م1).

ونص على أن يكون توقيع الحجز الإدارى بناء على أمر كتابى صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام – حسب الاحوال – أو ممن ينيبه كل من هؤلاء عنهم كتابة، وذلك حتى لا يؤدى غياب أحدهم أو بعده عن محال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة (٢٠) .

وقد نعبت المادة (٣) على توقيع الحجز على اموال المدين اياً كان نوعها والمقصود من كلمة المدين هو الممول أو المدين وبعسفة عامة كل من استحقت عليه المطلوبات المنصوص عليها في المادة (١) والمقصود من كلمة أموال هو ما علكه الممول أو المدين من منقول أو عقار.

الباب الثاني حجز المنقولات النما الادا

الفصل الآول

حجز المتقول لدى المدين

يبدأ الحجز بالتنبيه على المدين أو من ينوب عنه، بأداء المبالغ المستحقة وانذار بالحجز إن لم يقم بادائها وذلك كله في ورقة واحدة على النحو المتبع في الوقت الحاضر عملاً بالقانون (الامر العالى) الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥، ويقوم مندوب الحاجز بإعلان التنبيه والإنذار بالحجز وقد خوله هذا المشروع حل الاختصاصات التي خولها قانون المرافعات للمحضر في الحجز القضائي، فنص على أنه هو الذي يقوم بتوقيم الحجز وتوضيح المبالغ المطلوبة وأنواعها بالمحضر (م٤) على الا يقوم بكسر الأبواب وفض الأقفال بالقوة لتوقيع الحجز إلا بحضور أحد ماموري الضبط القضائي (م٥) وعهد إليه وصف مفردات الأشياء المحجوزة بمحضر الحجز وصفأ دقيقاً كل بحسب طبيعته وتحديد يوم البيع بحيث لا يكون قبل مضى ثمانية أيام من تاريخ الحجز إلا إذا كانت الحجوزات عرضة للتلف، فيجوز له بيعها في يوم الحجز أو الآيام التالية ولم يحدد القانون ميعاداً أقصى لإجراء البيم إذا ترك للحاجز تقدير هذا الميعاد وبحسب ظروف كل حالة كالزراعات الموجو دة بالأرض التي لم يتم نضجها وقت الحجز والحاصلات لموجودة بالأجران أو المحازن والشون والبضائع والمواد الموجودة بالمحال التجارية والأثاث والمفروشات الموجودة بالمساكن وغير ذلك على أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد يوم البيع نوع المنقولات المحجوزة عليها وكميتها (٦٠) ونصت المادة

(٧) من القانون على طريقة إعلان المدين أو من ينيب عنه وقضت المادة (٨) بعدم جواز الحجز على الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها باكثر من خمسة وخمسين يوماً وإلا كان الحجز باطلاً، كما أوضحت المادة (٩) طريقة الحجز على مصوغات أو سبائك كريمة، وأجازت بناء على طلب مندوب الحاجز أو المدين أن تقوم الأشياء الأخرى المحجوزة عليها غير ما ذكر وذلك بمعرفة خبير، والمقيصود بالأشياء الأخرى المنقولات الدقيقة أو الشمينة كالآلات والمواد الكيميائية وغيرها مما يتعذر تقويمه بمعرفة مندوب الحاجز واستخدام المادة (١٠) نصاً لا نظير له في قانون المرافعات إذ اجازت لمندوب الحاجز إذا كان المحجوز نقوداً أو علمة ورقية تسلمها وإثبات قيمتها بمحضر الحجز وتحرير إيصال بذلك. وقد خول القانون لمندوب الحاجز تعيين الحارس على الأشياء المحجوزة (١١٠) وإعقاء الحارس وتعيين بدل منه إذا كانت هناك أسباب توجب ذلك (١٣٥) وحرمت المادة (٢) على الحارس استعمال الأشياء المحجوزة أو استغلالها أو إعارتها إلا إذا كان مالكاً لها أو صاحبٌ حق انتفاع فيستعملها فيما خصصت له، وأوضحت الحالات التي يجوز تكليف الحارس فيها الإدارة أو الاستغلال أو استبداله بحارس آخر للقيام بذلك وأجازت المادة للمدين الحارس أن يتصرف في المحجوزات إذا كانت منقولات مثلية في منشاة تجارية أو صناعية بشرط أن يورد مثلها قبل اليوم المحدد للبيع وذلك لتمكين المدين - إذا كان حارساً - من السير تحت مسئوليته في أعماله التجارية أو الانتاجية وتناولت المواد من ١٤ إلى ٢٤ الإجراءات اللازمة لإجراء البيم وطريقة الإعلان عن البيم وأحكامه وشروطه. ومتى يجوز للمدين وقف إجراءات الحجز والبيع. ومتى يسقط الحجز ويعتبر كأن لم يكن. كما بينت الحالات التي يعيفي المدين في حجز المنقول من مصاريف الإجراءات كلها أو نصفها.

ونظمت المادة (٢٥) من القانون ما يتخذ عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية وهي مادة مستحدثة، وأوجبت المادة (٢٦) في حالة البيع القضائي إبداع الثمن خزانة المحكمة المحتصة التي تقوم بتوزيعه على وجه الاستعجال أما في حالة البيع الإداري فقد نصت على أن يخصم من الشمن أولاً المصروفات والملوبات المستحقة كلها.

ويودع الباقى بعد ذلك خزانة المحكمة المختصة التي تقوم بتوزيع المبلغ الناتج من البيع باكمله، على الحاجزين، فإن استحق على الحاجز الإداري مبلغ غير الذي أودعه فعليه إيداعه خزانة المحكمة في الحال.

وحددت المادة (٢٧) ما يتخذ في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة ماخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما في الحجوز الإدارية.

القصل الثانى

حجز ما للمدين لدى الغير

استحدث المشرع في الحجز الإداري حجز ما للمدين لدى الغير وضمن احكامه المواد من ٢٨ إلى ٣٥ وقد اخذ هذا النظام من مثيله في قانون المرافعات مع تحريره واستحدثت بعض الاحكام به بما يتلايم وطبيعة الحجز الإدارى.

القصل الثالث

ونعمت المواد ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٣٩ على ما يتبع في الحبجز على الأسهم والسندات والإيرادات الرتبة وحصص الأرباح وحقوق الموصين.

الباب الثالث

الحجزعلي العقار وبيعه

يبدأ التنفيذ على العقارات بإعلان يوجهه مندوب الحاجز إلى المول أو المدين صاحب العقار في شخص واضع اليد عليه مهما كانت صفته ويتضمن الإعلان تنبيها بالأداء وانذاراً بحجز العقار (م٠٤) ويوقع مندوب الحاجز الحجز على العقار بعد مضى شهر على الأقل ما لم يطلب المدين توقيع الحجز قبل الموعد المذكور، ولم يحدد الموعد الاقصى لتوقيع الحجز على العقار بل تركه للحاجز يقدره إداريا بحسب الظروف اي بعد تعيين موقع العقار ومراجعته بالشهر العقاري والبحث في السجلات العقارية عن الحقوق العينية والتصرفات المشهرة ونصت المادة على أن لمندوب الحاجزالحق في دخبول العقار لأداء ماموريته مع معاونيه وقبضت بعدم جواز منعه من ذلك فإن فرض ومنع من الدخول فله أن يستعين برجال الإدارة لتمكينه من الدخول وأداء مأموريته (مادة ٤١) ويجب أن يشمل محضر الحجز وصف العقار المحجوز وصفاً نافياً للجهالة (مادة ٤٢) -وأجازت المادة (٤٣) لمندوب الحاجز أن يعين على العقارات المحبوزة حارساً أو أكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أوالحائز وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكناً فيه بدون أجرة إلى أن يتم بيعه كما أجازت لمندوب الحاجز بيع ما قد يكون بداخل العقار من محصول وثمار وتكليف الحارس بتأجير العقارات على ان يخصم ثمن المنقولات المبيعة وقيسمة الإيجارات الحصلة من المطلوبات المستحقة على الممول المدين. وأوجبت المادة (٤٥) إلحاق ثمرات العقار به وذلك اخذا بما نصت عليه المادة (٦١٧) من قانون المرافعات. وبينت المادة (٤٦) كيفية أداء أجرة العقار المحجوزة بعد توقيع الحجز،

وقيد تناول القانون في المادة (٤٧) حالة ما إذا تصيرف المدين الحائز في العقار الهجوز وبين الحالات التي تعتبر فيها هذه التصرفات نافذة في حق الحاجز الراسي عليه المزاد والحالات التي لا تعتب كذلك كما نصت المادة (٤٨) على ما يتبع في إعلان اصحاب الحقوق المشهرة إذا كانت على العقار المحجوز حقوق عينية مشهرة وقضت في حالة عدم معرفة محال إقامة اصحاب هذه الحقوق ان يرسل محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار المحجوز للتاشير بمعرفتها على نسخة المحضر الأصلية بقلم المحضرين بالمحكمة وإعلانه بغير مصروفات إلى الدائنين المرتهنين على أن يتم الإعملان خملال أربعين يومماً على الأقل من تاريخ تأشير النيابة على المحضر ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على عدم جواز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى أربعين يوماً على الأقل من تاريخ إعلان محضر الحجز إلى الدائنين المعروف محال إقامتهم، ولم تعين المادة حداً أقصى لهذا الميعاد حتى يكون للحاجز مكتب الشهر العقاري الختص بحصول الإعلان فقد نظمته المادة (٤٩) وأعطى المشروع في المادة (٥٠) لأصحاب الديون المقيدة الحق في وقف إجراءات الحجز والبيع إذا قاموا بأداء هذه المبالغ المجوزة من أجلها وفي نظير ذلك يحل الدائن الذي قام بأداء هذه المبالغ منحل الحاجز في حقوقه وامتيازاته، وقضت المادة (٥١) بمعاقبة المدين طبقاً لقانون العقوبات إذا اختلس الشمرات أو الإيرادات التي تلحق بالعقار أو إذا أتلف هذا العقار أو أتلف ثمراته.

هذا وقد نص على جواز تجزئة العقار إلى صفقات إذا كان في ذلك ما يشجع على الإقبال على الشراء أو على رفع الثمن (٩٢٥) وتناولت المادة (٥٣) كيفية الإعلان والنشر عن البيع ونصت المادة (٥٤) على أن يحصل البيع علناً بالمافظة أو المديرية الكاتن في دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الجهة التي تولت إجراء الحجز. وقد أجازت المادة (٥٥) تأجيل البيع إذا كانت هناك أسباب قوية توجب ذلك ويكون التأجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من يوم الجلسة التي تقرر التأجيل فيها ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك بناء على طلب المدين وموافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لاسباب تستوجيها أحكام هذا القانون كإعادة الكشف عن الحقوق المستحقة على العقار المجوز أو إلى أن يتم إعلان أصحاب هذه الحقوق وفوات المدة المنصوص عليها في المادة (٤٨).

ونصت المادة (٥٦) على وجوب افتتاح المزاد بشمن لا يقبل عمن الشمن الأسمامي المبين بمحضر الحجز مضافاً إليه المصروفات بمختلف انواعها على أن يؤدى المزايد ١٠٪ من عطائه وعليه أن يؤدى باقى الشمن فور رسو المزاد عليه.

وقضت المادة (٥٧) بتحرير محضر البيع وإذا لم يحضر أحد للمزايدة أجل البيع مرة بعد مرة مع خفض عشر الثمن في كل تأجيل حتى يدخل أحد المشترين أو تدخل الحكومة مشترية في الجلسة (٩٨٥).

وإذا تخلف المشترى عن أداء الثمن أعيد البيع على مسلوليته في جلسة تعين لذلك (م٥٥).

ويجوز لكل شخص ليس ممنوعاً في المزايدة التقرير بالزيادة (مادتي ٦٠ و ٢٦) وقضت المادة (٢٢) باته إذا لم يتقدم أحد للمزايدة في الجلسة الجديدة، اعتبر المقرر بالزيادة مشترياً بالثمن الذي قبل الشراء به في تقريره وعليه اداء باقي الشمن والمصروفات ورسوم الشهر فوراً وإلا أعيد البيع على ذمته طبقاً لما نصت

المادة ٥٩ وقضت المادة (٦٣) بعدم جواز الزيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به المزاد في البيع الثاني. وحظرت المادة (٦٤) على موظفى الحكومة الذين يكون مقر عملهم في المحافظة أو المديرية التي يوجد بها العقار وعلى موظفى الجهة الحاجزة الدخول في المسزاد وإلا كان البيع باطلاً ونصت المادة (٢٥) على أن للراسي عليه المزاد أن يقرر قبل انقضاء الشلائة أيام التالية ليوم البيع أنه اشترى لحساب غيره بالتوكيل عنه وبموافقته. وأوجبت المادة (٦٦) شهر محضر البيع بمجرد أداء الثمن والمصروفات ويكون الشهر بمعرفة الحاجز على نفقة الراسي عليه المسرواد.

ويترتب على شهر محضر البيع تطهير البيع من جميع الحقوق العينية الموقعة (م٦٧).

ونصت المادة (٦٨) على إلغاء إجراءات الحجز والبيع إذا قام الحاجز أو المدين بإيداع مبلغ يفى بالمطلوب والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة قبل يوم البيع (٨٨) وبينت المادة (٦٩) كيفية توزيع ثمن المقار في حالة ما إذا كانت هناك قيود مشهرة مما جاء ذكرها في المواد السابقة .

ونصت المادة (٧٠) على أنه إذا كان على العقار حقوق عينية مشهرة مما نصت عليه المادة (٤٨) - وكانت المبالغ المجوز من أجلها إدارياً لا امتياز لها ولا نصاعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار - في حالة بيمه - جاز وقف إجراءات بيع العقار اكتفاء بتسجيل محضر الحجزء إلى أن يصبح المجوز عليه مقدراً. ولا يترتب على وقف هذه الإجراءات بطلان الحجز أو سقوط الحق بالمبالغ المجوز من أجلها بالتقادم.

ونصت المادة (٧٢) على سسريان أحكام المادة (٢٧) على المنازعسات

القضائية الخاصة ببيع العقار. واستخدمت المادة (٧٣) أحكاماً جديدة في حالة ما إذا صدر حكم مرسى مزاد قضائى أثناء سير الإجراءات الإدارية. وبينت أثر هذا الحكم على إجراءات الحجز الإدارى.

ونصت على آنه إذا أودع الراسى عليه المزاد الثمن خزاتة المحكمة وقف السير في إجراءات الحجز الإدارى وانتقل حق الحاجز على الثمن المودع وعلى الحاجز في هذه الحالة أن يتخذ ما نصت عليه الفقرة الثانية من البند (1) من هذه المادة وإذا لم يودع الراسى عليه المزاد قضائياً الثمن طبقاً لما نص عليه البند (ب) فللحاجز أن يستصر في إجراءات الحجز الإدارى ويحدد جلسة للبيع وينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة في المادة (٥٣) ويخطر الراسى عليه المزاد القضائي بهذه الجلسة بكتاب موصى عليه، ويتضمن البند (ج) ما يتخذ نحو الاجزاء المحجز عليها إدارياً التي تدخل ضمن الحجز القضائي في حالة عدم حصول الحاجز الإدارى على كافة مطلوباته وللصروفات بمختلف انواعها.

ونصت المادة (٧٤) على حكم جديد يقضى بعدم السير في إجراءات الحجز القضائى اكتفاء بالإجراءات الإدارية المتخذة وذلك في حالة ما إذا سبق رسو المزاد الإدارى جلسة البيع القضائى، وعلى اصحاب الشان فى البيع القضائى التدخل فى توزيع الشمن امام الهكمة المختصة حتى لا تتعارض إجراءات الحجوز الإدارية والقضائية بعضها مع بعض، بل أن من صالح أصحاب الشان أنفسهم توحيد هذه الإجراءات.

ونصت المادة (00) على أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام قانون الحجز الإدارى. وبديهي آنه من مقتضى هذا النص سريان الفقرة الثانية من المادة (٢) من قانون المرافعات والتي تقضى بعدم سريان ما يستحدث من مواعيد
 السقوط في الحجوز القائمة وقت هذا القانون إلا من تاريخ العمل به.

ونصت المادة (٧٦) على إلغاء كافة قوانين الحجز الإدارى النصوص عليها بهذه المادة، فيما عدا السلطة الخولة للمدير العام لمسلحة الضرائب في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

وقد عرض مشروع القانون سالف الذكر على مجلس الدولة فقام بإفراغه في الصيغة المرافقة.

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره.

وزير المالية والاقتصاد

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨

صدر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بقصد توحيد إجراءات الحجز الإدارى ومعالجة أوجه النقص في القواتين والاوامر العالية التي صدرت بتشريع الحجز الإدارى لتحصيل الاموال المستحقة للحكومة وللهيئات العامة ومنها وزارة الاوقاف. وقد هدف الشارع إلى أن يكون لوزارة الاوقاف حق توقيع الحجز الإدارى استيفاء للاموال المستحقة لها باية صفة كانت لها سواء اكانت ناظراً على الاوقاف الخيرية أو حارساً قانونياً أو قضائياً أو باية صفة آخرى وذلك بقصد حصول الوزارة على ما هو مستحق لها من الاموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الاموال التي تديرها.

ولما كان نص الفقرة (ح) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ عند التطبيق كان مثار خلاف بين المحاكم إذ ذهبت بعضها إلى أن المعنى المقصود بكلمة الأموال التي يجرى الحجز الإدارى وفاء لها هي فقط الأموال التي تستحق للوزارة بصفتها العامة وذلك على خلاف ما يقصده الشارع في القانون المذكور.

وتفاديا لتضارب الأحكام ومنعا لأى لبس أو شبهة ترى الوزارة تعديل الفقرة المذكورة بالنص الوارد بالمشروع المرافق.

ويتشرف وزير الأوقاف بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرعاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة.

رجاء الموافقة عليه بإصداره.

وزير الأوقاف

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ۱۸۱ لسنة ۱۹۵۹

نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجزا الإدارى على أن يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارساً أو اكثر على الأشياء المحجوزة ويجوز تعيين المدين حارساً وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة عهد بها مؤتناً إلى أحد رجال الإدارة الحليين.

ونصت المادة ٧٥ من القانون المذكور على انه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتنص المادة ١٢ ٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضراً كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها.

وبالرغم من النصوص المتقدمة فإن بعض الاحكام قد ذهبت إلى الحكم بسراءة المدين إذا اختلس الاشياء المحجوزة إدارياً استناداً إلى خلو قانون الحجز الإدارى من نص مماثل لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات ـ مع أن قانون الحجز الإدارى يحيل في المادة ٧٥ منه إلى احكام قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع احكامه.

وإزالة لكل لبس رؤى تعديل نص المادة ١١ من قانون الحجز الإدارى بما يقضى على هذا الحلاف وذلك بالنص صراحة على أنه يجوز تعيين المدين أو الحائز حبارساً وعلى عدم الإعتداد برفض المدين او الحائز الحراسة متى كان حاضراً.

وتنص المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر على أنه في حالة عدم أداء المجبوز لديه ما أقربه أو إيداعه خزاتة الجهة الحاجزة في المحاد المنصوص عليه بالمادة ٣١ يجوز مطالبته شخصياً بأداء المبلغ المحجوز من اجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المحتصة طبقاً للقواعد المقررة بقانون المرافعات ويحجز إدارياً على ما يملكه المحجوز لديه وفاء لهذا المبلغ المحكوم به من تلك المحكمة.

وتنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه إذا لم يحصل الوفاء ولا الإيداع كان للحاجز أن ينفذ على أموال المجوز لديه بموجب سنده التنفيذي مرفقاً به صورة رسمية من تقرير المجوز لديه.

ولما كان في انتظار إجراءات التقاضي وصدور حكم من انحكمة الانتصة قبل توقيع الحجز الإداري على ما يملكه المجوز لديه ما يحول دون حصول الجهة الحاجزة على حقها بالسرعة المطلوبة.

لذلك رؤى إضافة فقرة اخيرة إلى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ سناف الذكر تنص على أنه إذا لم يؤد الحسجوز لديه أو يودع المسالغ المنصوص عليها فى الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إدارياً بموجب محضر الحجز المنصوص عليه فى المادة ٢٩ مصحوباً بصورة من الإخطار المنوه عنه فى المادة ٢٠ مصحوباً بصارة من الإخطار المنوه عنه فى المادة ت

واستتبع ذلك تعديل المادة ٣٢ من القانون بما يتمشى مع التعديل المتقدم.

ولما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تجيز تأجيل بيع العقارات المحجوز عليها إدارياً كما أوجبت النشر والإعلان عن الميعاد الجديد بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القانون المذكور.

ولما كانت إجراءات النشر والإعلان التى أشارت إليها المادة ٥٣ من القانون طويلة ومعقدة علاوة على أن الحاجة لا تدعوا إليها في الاحوال التى يطلب فيها المحجوز عليه تقسيط المبالغ المستحقة عليه وموافقة طالب الحجز على ذلك الامر الذى يؤدى إلى عدم بيع العقار المحجوز إلا في حالة إخلال المدين بقرار التقسيط وذلك بعدم أداء الاقساط في مواعيدها.

لذلك رؤى تعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ بما يجيز وقف إجراءات البيع العقارى الإدارى في حالة موافقة طالب الحجز على تقسيط المبالغ المستحقة أسوة بالنص الذى أورده القانون في المادة ٢٠ بخصوص وقف إجراءات بيع المنقول ما دام مستمراً في أداء الاقساط المستحقة عليه بإنتظام وذلك تفادياً لعملية النشر والإعلان وما يستازمه من مصروفات لا تدعو إليها الحاجة.

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية متضمناً التعديلات المتقدمة وذلك بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة. رجاه التفضل بالموافقة عليه وإصداره.

وزير الخزانة المركزي

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١

ينشا حق الإدارة في مباشرة إجراءات الحجز والبيع نتيجة لامتناع المدين عن الاداء اختياراً ومن ثم يكون المحجوز عليه هو المتسبب بتقصيره في سلوك الإدارة هذا الطريق باصراره على عدم الوفاء.

ولذا قضت الاوامر العالية والقوانين المنظمة للحجز الإدارى بتحميل المدين، مسشولية المصروفات التي تقتضيها إجراءات التنفيذ، ومن هذه المصروفات مصروفات الإجراءات وهي في حقيقتها رسوم إدارية أجاز القانون للجهة التي تباشر التنفيذ استفداءها من الثمن على حساب المجوز عليه مقابل الإجراءات التي قامت بها في مباشرة الحجز والبيع.

وتيسيراً من المشرع على المدينين المحجوز عليهم -- حدد القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري -- احوالاً تستحق فيها مصروفات الإجراءات بالكامل واخرى يعفى فيها المحجوز عليه من هذه المصروفات إعفاء جزئياً وثالثة يعفى فيها إعفاء كلياً.

ومن أمثلة الحالة الاخيرة حالة ما إذا لم يجاوز المبلغ المطلوب من أي نوع من أنواع المستحقات خمسمائة قرش (المادة/٢٣).

وقد انتهج للشرع في هذه المادة نهج الأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ لانه نظراً لتعدد أنواع للطلوبات فقد قيد الإعفاء من المصروفات في المادة ٢٣ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشرط الا يجاوز المبلغ المطلوب من أي نوع من انواع المستحقات خمسمائة قرش ولما كان القانون المذكور وإن كان قد صدر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ إلا إنه لم يعمل به إلا اعتباراً من يناير سنة ١٩٥٦ وحتى ذلك التمدد الذى لم ذلك التاريخ لم يكن هناك تمدد لذكر فى أنواع المطلوبات. ذلك التمدد الذى لم يظهر إلا بمد ذلك على النحو التالى:

 ١ -- ضريبة الدفاع ويحكمها القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعمول به من اول يولية سنة ١٩٥٦.

٢ ... ضريبة الامن القومى ويحكمها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ الصادرة
 في ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٧.

وقد أدى هذا التعدد مع وجود الشرط السابق ذكره للإعفاء من مصروفات التنفيذ الإدارى إلي وجود حجوز يتضمن كل منها عدة أنواع ولم يتجاوز المستحق من كل نوع خمسة جنيهات، في حين بلغت جملتها أكثر من خمسة جنيهات ولم تحصل عنها مصاريف إجراءات، وبينما توجد حجوز يتضمن كل منها نوعاً واحداً تجاوز خمسة جنيهات وتحصل عنها مصاريف إجراءات.

وقد استتبع ذلك عدم المساواة في معاملة المحجوز عليهم، وتجاوز ذلك إلى ان اعطى هذا النص ميزة لأولئك الذين وقعت عليهم حسلة حجوز تبلغ في جملتها آكثر من خمسة جنيهات دون اولئك الذين وقع عليهم حجز واحد يتجاوز هذا للقدار وذلك رغم وحدة الإجراءات في الخالتين.

ولهذا اعدت وزارة الخزانة مشروع قانون بتمديل القانون رقم ٢٠٨ لسنة ٥٥٠ لفن المحجوز ٥٩٠ لسنة علىهم.

وتنص المادة الأولى منه على تعديل لمادة ٣٧ من القانون المشار إليه بحيث تلغى من الفقرة الأولى منها المتضمنة الحكم الخاص بالإعفاء من مصاريف الحجز الإدارى القيد الخاص بعدم تجاوز المبلغ المطلوب في أي نوع من أنواع المستحقات خمسة جنيهات وبحيث يقتصر الأمر على الإعفاءات الواردة بها في فقرات المادة المشار إليها دون هذا القيد الأمر الذي يحث للدينين على سرعة السداد مع تحقيق المساواة في المعاملة بينهم.

وتتشرف وزارة الخزانة بمرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرعاً في الصيفة التي اقرها قسم التشريع بمجلس الدولة، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإحالته إلى مجلس الأمة.

وزير الخزانة

المذكرة الايضاحية

للإقتراح بمشروع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢

كثرت شكاوى الجساهير من إجراءات الحجز الإدارى وما يلازمها فى كثير من الاحوال من صورية وعدم اللدقة فى تحديد مديونية المحجوز عليه وما تضمنته الملدة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى من احكام تعسفية إذ تشترط لوقف إجراءات الحجز المطلوب والبيح الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوب أو المحجز أو بالإسترداد أن يودع المنازع قيمة المطلوبات المجهز تخصيص صمحة الحجز أو بالإسترداد أن يودع المنازع قيمة المطلوبات المجهة تخصيص الملم الملك المودع لوفاء دين الحاجز وأن يرفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بشلاثة أيام على الأقل وأن يقيدها قبل الجلسة المعينة بيوم على الأقل فى المواد الجزئية ويومين فيما عداها وإلا جاز للحاجز أن يقضى فى إجراءات الحجز والبيع. وكل هذه الشروط كثيراً ما تثقل كاهل المنازع وقد يكون محدقاً فى منازعته كان يكون المال المنازع المحدوز ضده وقد تشوب إجراءات الحجز نفسها مالا يتنق والقانون فكيف نحمل المنازع فى مثل هذه الحالات بكل هذه الإلتزامات وأخصها إيداعه قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز وبشرط مراءاة تلك الإجراءات التحكمية سالفة الذكر؟

كما يلاحظ أن قانون الحجز الإدارى المشار إليه أفرد باباً خاصاً لحجز المقار العقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية دون أن يكون لذلك أمر مبرر أو مقتض كما أناط بيع المقارات المحجوزة إدارياً بالمحافظ أو المدير أو وكيله في حين أن إجراءات التنفيذ العقارى في قانون المرافعات المدنية والتجارية يتولاها

القضاء وهو بلا جدال سياج العدالة وضمانها ومعاونوه اكثر دراية ومرانا من غيرهم في هذا الشان.

لذلك كله فإنى اقترع إضافة في نص المادة ٣ مكرو في نهاية الباب الأول الهتص للأحكام العامة ليسرى على كافة أنواع الحجز الإدارى فيلزم الجهة الحاجزة برفع دعوى أمام المحكمة المقتصة بطلب الحكم فيها بصحة ونفاذ ذلك الحجز حتى تتاح الفرصة للمدين المحجوز عليه لدفع ما تدعيه الجهة الحاجزة من دين في ذمته قد لا يكون مستحفاً عليه وتكون تلك الجهة هي المكلفة بإثبات ما تدعيه كما يصبح في مقدور للدين المحجوز عليه أن يطرح على المحكمة ما قد يكون قد اعتور إجراءات الحجز الإدارى من مخالفات قانونية لتفصل فيها عند نظرها دعوى صحة الحجز ونفاذه وكان لابد من وضع جزاء على عدم وفع تلك الدعوى في محدها الذي يجب أن يكون قصراً ما أمكن حتى لا يظل الحجز الإدارى سيفاً مسلطاً على عاتق للدين المحجوز عليه لاجل غير مسمى فرايت أن يكون ذلك الجزاء هو اعتبار الحجز كان لم يكن وإزالة كل ما ترتب عليه من آثار فوراً وبحكم المائنية التي اقترحت نفى النتيجة للحكم بما عدا صحة ونفاذ الحجز في الماشار الثانية التي اقترحت بها تعديل حكم المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى المشار

ثم اقترحت إلغاء نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى للتخلص من تلك الإجراءات والاحكام التعسفية التي تضمنتها هذه المادة مكتفياً بما تضمنه قانون المراقعات المدنية والتجارية من أحكام بالنسبة للاسترداد والاشكالات في التنفيذ.

كما اقترحت في نفس المادة الثالثة إلغاء جميع نصوص الحجز على العقار وبيعه إدارياً اكتفاء بما تضمنه قانون المرافعات المدنية والتجارية من احكام خاصة بالتنفيذ على العقار.

عضو مجلس الشعب

القوانين الكملة لقانون الحجز الإدارى القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۵۱

بشان عدم جواز توقیع الحجز علی مرتبات الموظفین والمستخدمین او معاشاتهم او مکافاتهم او حوالتها إلا فی احوال خاصة (۱)

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

هدة 1 - (^۲) لا يجوز إجراء خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والموسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى العامل مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو اجر أو راتب إضافي أو حتى لها في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحقة طبقاً لقوانين التأمين والمعاشات أو أي رصيد من هذه المبالغ إلا بمقدار الربع، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف إليه بغير وجه حتى من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزاحم تكون الأولوية لذين النفقة.

⁽١) الوقائع المسرية – العدد ٢٧ في ٢ /٨/١٩٥١.

⁽ ۲) استهدّلت المادة ۱ بالقانون رقع ۲۶ لسنة ۱۹۷۳ – الجريدة الرسمية العدد ۳۳ فی ۱ / ۱۹۷۲ م آستيدلت الفقرة الطائية من المادة (۱) بالقانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۷۰ – الجويدة الرسمية – العدد ۲۲ فی ۲۹/۰/۱۹۷

ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه المبالغ دون الحجز عليها وفاء لاقساط التأمين على الحياة كما تكون الحوالة فيها جائزة فيما لا يجاوز ربع الباقي بعد الجزء الحائز الحجز عليه طبقاً لحكم الفقرة الاولى لاداء ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها في البيع بالأجل للمعاملين ثمناً لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية لهم أو ما يستحق على أي منهم من رسوم ومصروفات دراسية أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقاً للقانون أو ناد للموظفين أو للعمال أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقاً للقانون أو بالأجرة المستحقة عن الأماكن المؤجرة أسهم الشركات المنشأة طبقاً للقانون أو بالأجرة المستحقة عن الأماكن المؤجرة للعاملين والمملوكة لاي من الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها إقرار مكتوب من العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو

هادة ٢ - لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب التقل المستحق من الهيئات للشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أو أي رصيد من هذه المبالغ.

ملاق ٣ - (١) لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى للأرامل والايتام أو لغيرهم من المستحق بصفة معاش أو مكافاة أو حق في صندوق أدخار أو إعانة أو تأمين أو ما يمائل ذلك أو أي رصيد من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها على هؤلاء الاشخاص من جهة الاختصاص.

⁽١) معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣.

مادة 3 - يلغى القانون وقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بشان عدم جواز التنازل أو توقيع الحجز على معاشات أو مكافآت أو مرتبات الموظفين والمستخدمين إلا في أحوال خاصة.

مادة 0 - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نامر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠هـ (٢٥ يولية سنة ١٩٥١م).

تقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥

احال المجلس بجلسته المعقودة يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٥ هذا المشروع بقانون إلى اللجنة لبحثه وتقديم تقرير عنه.

وقد عقدت اللجنة إجتماعاً لهذا الفرض يوم الاثنين الموافق ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٥ حضره السيدان: محمد عبد الفتاح إيراهيم وزير التامينات، عطية إبراهيم، وكيل أول وزارة التأمينات مندوبين عن الحكومة.

وبعد أن استعرضت اللجنة مشروع القانون المعروض ومذكرته الإيضاحية واستمعت إلى آراء السيدين مندوبي الحكومة ومناقشات السادة الأعضاء تورد تقريرها عنه فيما يلي:

درجت الدولة على حماية المبالغ المستحقة للعاملين بصفة مرتب أواجر او معاش فنصست القوانين المتعاقبة على عسدم جنواز المحجز عليها أو حوالتها إلا في احوال خاصنة وذلك يموجب القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والقوانين للعدلة لسسه.

واخيراً صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ معدلاً للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٣ وقضت الفقرة الثانية منه على جواز الحوالة فى حدود ال $\frac{1}{2}$ بعد الربع الحائز الحجز عليه أى فى حدود $\frac{7}{4}$ من المرتب وذلك لاداء ما يكون مطلوبا ثمناً لمشتريات العامل التى تتصل بشئون الميشة الضرورية له أو ما يستحق عليه من رسوم ومصروفات مدرسية أو أقساط تامين على الحياة أو رسم اشتراك فى جمعية

تعاونية او وفاء للقروض وللاجرة المستحقة عن الاماكن المؤجرة للعاملين والمملوكة للجهات التي يعملون بها وغير ذلك من المطلوبات التي نص عليها.

ومن ذلك يتضع أن الحوالة كانت محددة بنسبة لسداد أقساط التأمين على الحياة.

ولذلك أعد المشروع المعروض لتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥١ بحيث تكون الحوالة جائزة دون التقيد بالنسبة المذكورة وذلك وفاء لاقساط التامين على الحياة وتشجيعاً للإدخار وتيسيراً على شركات التامين في تحصيل اقساطها مع ملاحظة أن ذلك لا يخل بالحماية المقررة على مستحقات العاملين إذ أنه يشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها إقرار كتابى من العامل وأن تقبلها الجهة التابم لها الحيل أو التي تتولى الصرف.

وقد نص المشروع على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ .

واللجنة إذ توافق على مشروع القانون المعروض، ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة.

رئيس اللجنة

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ۲۰ لسنة ١٩٧٥

صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شان عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو حوالتها إلا في احوال خاصة. وقصر القانون المذكور جواز الخصم من المرتب بعربي الحوالة على نسبة تعادل على من المرتب لاداء ما يكون مطلوباً ثمناً لمشتريات العامل التي تتصل بشئون المعيشة الضرورية له أو ما يستحق عليه من رسوم ومصروفات مدرسية أو اقساط تامين على الحياة أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية أو وقاء للقروض وللاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة للعاملين والمملوكة للجهات التي بعملون بها وغير ذلك من المطلوبات التي نص عليها.

ولا شك أنه في ظل هذا النص سيصبح من المتعذر الاستمرار في نظام تحصيل أقساط وثائق التأمين على حياة العاملين بالحكومة وشركات القطاع العام، والذي كان يتم عن طريق الخصم المباشر من مرتباتهم بعد الحصول على إقرارات كتابية برغبتهم في الخصم ترسل إلى جهة عملهم لتقوم بتنفيذها وتوريد حصيلاتها إلى شركات التأمين بموجب شبكات دفعة واحدة شهرياً – وذلك لضالة جزء المرتب الخصص للوفاء بالتزامات العامل وخاصة إذا ما راعينا أن معظم العاملين يشترون احتياجاتهم عن طريق البيع بالأجل ويحصلون على قروض ويستاجرون مساكن مملوكة لجهات العمل وكل هذه الالتزامات تتزاحم مع بعضها عن الوفاء بها في نطاق جزء المرتب الجائز الحوالة فيه نما لا يدع مجالاً لتحصيل أنساط التأمين على الحياة خصماً من المرتب بطريق الحوالة.

ونظراً لان ذلك سوف ينعكس اثره بالفرر على خطة تشجيع الإدخار بين العاملين وبالتالى يضعف إنتاج شركات التأمين حيث أنه لن يتيسر تحصيل أقساط التأمين، ومن ثم سبؤدى ذلك إلى كثرة إلغابات الوثائق لعدم السداد ولما كانت النظرة المستهدفة بالنسبة لقيمة قسط التأمين على الحياة الذى يتحمله العامل المؤمن له هى عدم اعتبار تلك القيمة ضمن النفقات المعيشية له بل هى في الواقع مبالغ يدخرها لمستقبله ومستقبل أولاده ويستردها مع فوائدها فى نهاية مدة التأمين علاوة على ما فى ذلك من ضمان لخطر الوفاة والعجز مما يضمن مستقبل أولاده او من يعولهم إذا أصابه ما يقعده عن كسب الرزق أو ما يؤدى الي وفاته.

لذلك فقد اعد مشروع القانون المرفق الإطلاق اقساط التامين على الحياة من قيود نسبة الحوالة التى فرضها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وهو امر لا يتعارض مع الحماية التى أراد القانون المشار إليه كفالتها لمرتب العامل بل على العكس يؤديها ويدعمها بالاضافة إلى أنه ييسر لشركات التامين أداء رسالتها في نشر الوعى التاميني بين صغار العاملين وفي زيادة المدخرات والاستشمارات التي يعم نفعها على الاقتصاد القومي.

وتتشرف وزارة التامينات بتقديم مشروع هذا القانون مفرغاً في الصيغة القانونية التي اقرها قسم التشريع بجلسته للعقودة في ٩ /٧/ / ١٩٧٤ للتفضل بالموافقة على السير في إجراءات استصداره.

وزير التأمينات

قانون رقم ۲۰۱ لسنة ۱۹۵۷

بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة على أموال الإعانات التي تصرف تنفيلًا للأمرين العسكريين رقمي ٩، ١٠ لسنة ٩٥٦ (°)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد اصدرناه:

الإدارية والافراد على أموال الإعانات التي تصرف تنفيذًا للامرين العسكريين ٩، الإدارية والافراد على أموال الإعانات التي تصرف تنفيذًا للامرين العسكريين ٩، ١٠ الدنة ١٩٥٦ من الاموال المعتمدة بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٩، ٥٧٠ لسنة ١٩٥٧ أو أي قرار يصدر بإعتماد مبالغ آخرى لهذا الغرض ما لم يكن الحجز من أجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أو دين مضمون برهن تاميني على العقار الذي صرفت الإعانات يسببه، أو دين نشأ عن الاعمال الخاصة بتعمير المنشآت التي خربت أو تلفت بسبب الحرب.

هادة ٧ - يخصم من الإعانات المقررة ما يكون قد سبق صرفه لاصحابها من اعتمادات الإغاثة أو التعويضات بوزارة الشئون الإجتماعية والعمل أو وزارة شئون بورسعيد للقيام بوفاء الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم 833 لسنة 990.

⁽ ه) الوقائع للصرية العدد رقم ١٠١ (مكرر ب) لسنة ١٩٥٧).

هادة ٣ - مع مراعاة أحكام المادة الأولى تبطل جميع الحجوز الموقعة تحت يد الحكومة على تلك الأموال المنصوص عليها في المادة المذكورة.

هلاة 3 - مع عدم الإخلال باية عقوية ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة آشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بدون وجه حق على اموال من الإعتمادات المقررة لإعانة المصابين باضرار الحرب أو إدخال الغش في البيانات أو الطلبات الخاصة بالحصول على هذه المبالغ فضلاً عن استرداد ما صرف له بدون وجه حق بطريق الحجز الإدارى - ويكون المدير المسئول بالمحل أو المؤسسة أو الشركة أو غيرها من الهيئات مسئولاً عن هذه الجريمة إلا إذا أثبت عدم علمه او استحالة مراقبته.

هادة 6 - ينشر هذا القاتون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
 نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

(صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ هـ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧م).

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ۲۰۱ اسنة ۱۹۵۷

على أثر الإعتداء الغاشم على مدينة بورسعيد صدر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥ الأمر العسكرى رقم ٩ بتشكيل لجان لمعاينة الأضرار الناشئة عن الحرب في المحافظات والمديريات والأمر العسكرى رقم ١٠ بتوزيع إعانات وقتية عن الاضرار التي وقعت على النفس والمال نتيجة ذلك الإعتداء بواسطة لجنة من وزيرى الشعون البحث المعمل.

وبعد الانتهاء من تقرير التعويض الذي تمنع على اساسه هذه الإعانات والشروع في صرفها كثرت الحجوز التحفظية والتنفيذية لدى الجهات الحكومية المنوط بها الصرف من الاعتمادات الخصصة لهذه الإعانات الامر الذى سيترتب عليه تعطيل صرف الإعانات لاربابها رغم احتياجهم إلها لفقدهم موارد رزقهم بسبب الإعتداء هذا فضلاً عن الوقت الذى يستغرقه فحص هذا الحجوز وتحقيق جديتها، لما طلبت الإدارة المالية بمحافظة القنال وقف الصرف حتى تتحدد قيمة الديون المستحقة للحاجزين.

ولما كانت وزارة الشئون الإجتماعية والعمل حريصة على سرعة صرف الإعانات المقررة لأربابها تمكنا لهم من العودة إلى مزاولة نشاطهم ومساهمة منها في إعادة النشاط إلى البلاد التي وقع عليها الإعتداء الامر الذى جعلها تقوم بإقراض بعض المستحقين ليمكنهم من تسديد الضرائب والرسوم المنصوص عنها بالقانون رقم 23 لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور حتى يستطيعوا مزاولة عملهم.

وتنفيذا لهذه السياسة وحتى لا يتمطل صرف الإعانات أو ما تبقى منها لمستحقيها رأت الوزارة أن الأمر يقتضى استصدار قانون بعدم جواز الحجز عليها حجزاً تحفظها أو تنفيذياً بأية وسيلة كانت تحت يد هذه الجهات سواء كان الحجز وفاء لديون حكومية أو غير حكومية من استثناء الحجز الذي يوقع لإستيفاء الرسنوم والضسرائب المقررة بالقسانون رقم 234 لسنة ١٩٥٥ من أصبحاب السيارات.

ولا كانت المادة ٩ ، ١ ، ١ من القانون المدنى تقضى بإنتقال الرهن التأمينى برتب عن حالة هلاك العقار المرهون أو تلفه لاى سبب كان إلى الحق الذى يترتب على ذلك نص المشروع أيضًا على استثناء الحجز الموقع بدين مضمون برهن تاميني على العقار الذى صرفت بسببه الإعانة.

كما نص على استثناء الحجوز الخاصة بديون تعمير المنشآت الخربة أو التالغة بسبب الحرب تأسيسًا على أن أصحاب هذه الديون قد ساهموا في بعث هذه المنشآت واستثناف عملها ومكنوا أربابها من العودة إلى مزاولة نشاطهم.

قرار رئيس الجمعورية

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨

بوقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب والحجز الإداري (١)

باسم الآمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور:

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون.

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيراردات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات.

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشان فرض ضريبة عامة على الإيراد.

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية.

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة.

. 1978/ π/π 6) الجريدة الرسمية – العدد ١٣ في $\pi/\pi/\pi$

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات.

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري.

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة الدفاع.

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي . وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

قبرر القانون الآتى:

هدة 1 - تقف لمدة اعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإيرادات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة إلى الحكومة وعمولى ماموريتي الإسماعيلية والسويس كما تقف خلال تلك المدة بالنسبة إلى هؤلاء الممولين الإجراءات المقررة بالقلورة م ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه.

هلاة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

صدر برياسة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ (٢٥ مارس سنة ١٩٦٨).

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

بشأن تعديل أحكام بعض النفقات (*)

باسن الشعب

رثيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو الطلقة أو الابناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمرا من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له.

والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو الطلقة أو الابناء أو الوالدين.

(المادة الثانية)

لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لاى من الديون المشار إليها في المادة السابقة. ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الاوراق على قاضى التنفيذ ليامر بما يراه.

(אונועה (ביונועה (ביונועה (

على بنك ناصر الاجتماعي وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو

(*) الجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ – العدد ٣٣.

الابناء أو الوالدين نما نص عليه في المادة (١) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان، وذلك من أحد فروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشعون الإجتماعية التي يحيل إليها البنك المبالغ المحكوم بها.

ويبكون وضاء البنك بهده الديون في حدود البالغ التي تخصص لهذا الغرض.

(المادة الرابعة)

استثناء مما تقرره القوانين في شان قواعد الحجز على المرتبات أو الاجور أو المماشات وما في حكمها يكون الحد الاقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين مما نص عليه في المادة (١) من هذا القانون في حدود النسب الآتية:

(1) ٢٥٪ للزوجة أو المطلقة، وفي حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا
 القدر بينهن بنسبة ما حكم به لكل منهن.

(ب) ٣٥٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم.

(ج) ٤٠ /٤ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر أو الوالدين.

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التي يجوز الحجز عليها ٤٠٪ أيًا كان دين النفقة المحجوز من اجله.

(المادة الخامسة)

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو الطلقة أو الابناء أو الوالدين من غير ذوى الرتبات أو الاجور أو المعاشبات وما في حكمها، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الإجتسماعي أو فرعه أو وحدة الشغون الإجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أي منها في الاسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء.

(المادة السادسية)

لبنك ناصر الإجتماعي استيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقًا لاحكام هذا القانون بطريق الحجز الإداري على اموال المحكوم عليه في حدود المبالغ الملزم بها طبقًا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري.

(اللاة السابعة)

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتامين والمعاشات والهيئة العامة للتامينات الإجتماعية وإدارة التامين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية، بناء على طلب من بنك ناصر الإجتماعي مرفق به صورة طبق الاصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الامر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقًا للمادة (٤) من هذا القانون وإبداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر.

(المادة الثامنة)

فى حالة التزاحم بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنققة الاقارب ثم الديون الأخرى.

(اللاة التاسعة)

مع عدم الإخلال باية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون

آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الإجتماعي نفاذا لحكم أو لامر نما نص عليه في هذا القانون صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة.

(المادة العاشرة)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون فى القوانين الأخرى. (الملاق الحادية عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة. وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برياسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦).

تقرير اللجنة التشرىعية عن مشروع القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ بشائل تعديل احكام بعش الننقات

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٧ من مارس سنة ١٩٧٦، إلى اللجنة التشريمية، مشروع قانون بشان تعديل أحكام بعض النفقات، فنظرته اللجنة في اجتماعاتها المعقودة في ١١ من مارس و ٢٠ من أبريل و١٦ من مايو سنة ١٩٧٦، وقد حضرها السيد المستشار عبد الرءوف جودة مدير إدارة التشريع بوزارة العدل، مندويًا عن الوزارة.

نظرت اللجنة المشروع، ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر لاثحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة بقرار ناظر الحقانية في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشان احكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشان عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها إلا في أحوال خاصة . معدلاً بالقانرن رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ، وقانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، فتبين لها أن المشروع الذكور قد قصد به واضعه إلى تمكين الزوجة والمطلقة والأبناء - على حد تعبير المذكرة الإيضاحية للمشروع - من الحصول على النفقة القروة المحكوم لهم بها، من غير تعقيد يؤدي إلى تعثر التنفيذ. وفي سبيل الحصول على المبالغ المستحقة لأصحاب النفقات راي واضع المشروع أن يناط ببنك ناصر الإجتماعي وفاء الديون المستحقة لأى من هؤلاء متى طلب ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بالنفقة وكذلك ما يدل على تمام الإعلان، وتحقيقًا لذلك رؤى أن يكون الوفاء بهذه المبالغ المحكوم بها. من أحد فروع البنك أو من الوحدة التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية التي يحيل إليها البنك.

وإذا كانت التشريعات القائمة لا تجيز الحجز على مرتبات العاملين أو الجورهم أو معاشاتهم وما في حكمها وفاء لدين النفقة إلا في حدود الربع المقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه). وإذا كان هذا القدر قد لا يكفى للوفاء بما هر محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة آخرى محكوم بها لبعض الاقارب تزحم مستحقى النفقة عن عمن قصد المشروع إلى رعايتهم، لذلك رأى واضعه زيادة مقدار ما يجوز الحجز عليه من هذه المرتبات أو الاجور أو المعاشات بنسب أوردتها المادة الخامسة من المشروع.

وفضالاً عن ذلك فقد أوجبت المادة الشامنة من المشروع على الوزارات والمسالح الحكومية ووحدات الخكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة المامة للتأمينات الإجتماعاية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية، بناء على طلب من بنك ناصر الإجتماعي مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بتقرير النفقة وما يفيذ تمام الإعلان، أن تقوم بخصم المبالغ الحجز عليها وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر.

واوضحت المادة التاسعة من المشروع الحكم في حالة التزاحم بين ديون النفقة والديون الاخرى فجعلت الاولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الابناء فنفقة الاقارب ثم الديوم الاخرى.

وإذ جاز أن يكون المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الابناء من غير ذوى المرتبات والا جور أو المعاشات وما في حكمها فقد نصت المادة السادسة من المشروع على وجوب أن يودع المحكوم عليه بدين نفقة هذا اللدين خزانة بنك ناصر الإجتماعي أو فرعه أو وحدة الشئون الإجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أى منها، في الأسبوع الأول ومن كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء وقد أجيز لبنك ناصر الإجتماعي استئداء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لما نص عليه في المادة الرابعة من المشروع، بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه.

وكان لا بد من أن يتناول المشروع بالعقاب، بعد هذه الرعاية لدين نفقة الزوجات أو المطلقات أو الابناء، كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الإجتماعي نفاذًا لحكم أو أمر مما نص عليه في هذا المشروع، صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة.

ويبين من كل ذلك أن المشروع المعروض، قصداً إلى ما تغياه مما سبقت الإشارة إليه من رعاية الزوجات والمطلقات وكذلك الابناء لم يأت بجديد غير أنه نص على تمكين هؤلاء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم لهم بها بعيداً عن أي تمقيد كما ارتفع بنسبة ما يجوز الحجز عليه وفاء لدين النفقة في بعض الاحوال إلى . ٤٪ من المرتبات أو الاجور أو المعاشات وما في حكمها.

ولذلك توافق اللجنة على المشروع إلا أنها تلاحظ أن تعبير وعلى وجه السرعة الوارد في المادة الأولى من المشروع، غير سديد لأن هذا التعبير كان اصطلاحًا يحمل آثارًا منصوصًا عليها في قانون المرافعات الملغى حصل الاستغناء عنها ولذلك لا معنى للعودة إلى استعماله بالمعنى المقصود فقط في هذا النص، والمعنى المراد يؤدى بتعبير وعلى وجه الإستعجال؛ ولذلك استحسنت اللجنة أن يستبدل بعبارة وعلى وجه السرعة؛ من نص المادة الأولى من المشروع عبارة وعلى وجه السرعة؛

كسا أن نص المادة الثانية من المشروع على أن النفاذ العجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل أمر، ليس فيه جديد، لأن جميع الأوامر واجبة النفاذ بغير حاجة إلى نص في هذا المشروع، اكتفاء بالنص العام الوارد في قانون المرافعات، ولذلك رأت اللجنة حذف عبارة وأو أمره من هذا النص حتى لا يستفاد من النص على الأوامر في هذا المشروع أن النفاذ غير جائز لها بالنسبة للأوامر الاخرى. كما استحسنت اللجنة أن تجعل نص هذه المادة — بعد التعديل - فقرة اخرى من نص المادة الأولى من المشروع بحيث يكون نصها:

وتنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة او الطلقة او الابناء على وجه الاستعجال، ولطالب النفقة أن يستصدر أمرًا من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له.

والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو الطلقة أو الابناء».

كذلك رأت اللجنة أن نص المادة الثالثة من المشروع، وقد تداولت كثيرًا في شاته، غير واضح، وإذ كان المقصود منه أنه لا يجيز للمحضر وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لاى من الديون المشار إليها في المادة الثانية من المشروع عند

تقديم إشكال من المحكوم عليه فقد رأت اللجنة أن تعيد صياغتها على النحو الآتي:

«إذا قدم إشكال فى الاحكام أو الاوامر المشار إليها فى المادة السابقة وجب على المحضر أن يعرض الاوراق على قاضى التنفيذ ليامر بالمضى فى التنفيذ أو بوقفه، ولا يجوز للمحضر التنفيذ من نفسه وهذا هو المراد.

كما رأت اللجنة أن تعليق وفاء البنك بهذه الديون في حدود المبالغ التي تخصص لهذا الغرض قد يحد مما ابتفاه واضع المشروع من تيسير حصول المحكوم لهم من أصحاب النفقات على المبالغ المستحقة لهم، ولذلك حذفت اللجنة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المشروع.

وإذا كان واضع للشروع قد تخوف من أن يكون القدر الذي تجيز التشريعات السارية الحجز عليه من مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما في حكمها وهو الربع وفاء لدين النفقة قد لا يكفى للوفاء بما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى لبعض الاقارب تزحم هؤلاء المستحقين في هذا القدر، فرفع واضع المشروع ما يجوز الحجز عليه وفاء لهذه الديون إلى ٤٠٪ من المرتبات أو الاجور أو المعاشات وما في حكمها (المادة (٥) من المشروع)، ورغبة من اللجنة في ألا يزاد هذا القدر عن ذلك إذا وجدت ديون نفقة أخرى غير ديون النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن مما هو منصوص عليه في المادة (٢) من المشروع، فقد استحسنت اللجنة أن تضيف إلى نهاية نص المادة (٥) من المشروع خديدة نصها:

وفى جميع الاحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التي يجوز الحجز عليها
 ٤٪ إيًا كان دين النفقة المجوز من أجله ٥.

وغنى عن البيان أن رفع الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه من المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها وفاء لدين النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الابناء استثناء عا تقرره المادة الأولى من الشانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٣ - طبقا لنص المادة (٥) من المشروع لا يمكن بأى حال أن يؤثر على نسبة ما تجوز الحوالة فيه من هذه المبالغ وهي ربع الباقي منها بعد استنزال الربع الجائز الحجز عليه منها أي $\frac{y}{2}$ ٨١٪ كسا تقرر المادة المذكورة مسدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، لان هذا المشروع لا يمكن أن يكون ناسخا لهذا الحكم الوارد في هذه المناز إليه، لان هذا المعارع على التنازل عن مرتبه ولو في صورة حوالة هو حتى علكه أصلا بغير حاجة إلى نص في القانون.

ولما كانت عبارة من غير الخاضعين لحكم المادة الواردة في نص المادة (٦) من المشروع غير دقيقة، فقد استبدلت اللجنة بها عبارة 8 من غير ذو المرتبات أو الاجور أو المعاشات وما في حكمها ٤ زيادة في الإيضاح وبيانًا للمقصود.

ولما كانت اللجنة قد جعلت المادة الثانية من المشروع فقرة تضاف إلى نص المادة الاولى، فقد لزم تعديل أرقام مواد المشروع تبعًا لذلك على النحو الوارد في التقرير.

واللجنة إذ توافق على المشروع، ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرافقة.

رئيس اللجنة

المذكرة الإيضاحية

لشروع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

تعد الأسرة اساس المجتمع ولبنة تكوينه، وتعتبر المرأة نصف المجتمع، ولما كان من الملاحظ أن مستحقات النفقة على الرغم من الحصول على احكام وأوامر بها من المحاكم المختصة يتعشر تنفيذها وفقًا للإجراءات العادية لتنفيذ الاحكام، فضلاً عما يتكبده من صدر الحكم لصالحه من مشقة ومصاريف باهظة هو في حاجة ماسة إليها، ولما كانت المرأة التي تعانى الجوع والأم التي يجوع صغارها، تفقد في بعض الاحيان مقاومتها، الأمر الذي يعرض مجتمعنا لما لا يتفق مع تقالدنا وأحكام ديننا الحنيف.

ولما كانت رسالة وزارة الشعون الإجتماعية، تقوم أساسًا على وضع السياسة العامة للرعاية الإجتماعية وإجراء البحوث والدراسات عن المشاكل الإجتماعية الختلفة المتصلة بالافراد والجماعات كأساس لوضع السياسة العامة في ميادين الخدمات وبصفة خاصة رعاية الأسرة والطفولة والاحداث وغيرهم.

لذلك قامت الوزارة بإعداد مشروع القانون المرافق الذى يهدف إلى تمكين الزوجة والمطلقة والابناء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم بها لهم بعيداً عن التمقيدات التى التى التعقيدات التى التي التنفيذ.

وتنص المادة (١) من المشروع على أن تنظر الدعاوى المتعلقة بالنفقة المقررة للزوجة أو المطلقة أو الابناء على وجه السرعة، كما أعطت لطالب النفقة الحق في أن يستصدر أمرًا من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له. وتقضى المادة (٢) بان تكون الإحكام والاوامر الصادرة في هذا النوع من النفقة فضلاً عن آجر الحضاتة أو الرضاعة مشمولة بالنفاذ المجل بغير كفالة لتعلقها بمواجهة ضرورات الحياة للمحكوم لهم.

وحتى لا يقوم ما يعرقل عملية تنفيذ هذه الأحكام أو الأوامر من جهة وحماية للمحكوم عليه مما قد يتخذ قبله من إجراءات تنفيذ كيدية من جهة أخرى فقد نصت المادة (٣) على عدم وقف إجراءات التنفيذ الخاصة بالديون الناشئة عن هذه الاحكام نتيجة للإشكال الذى قد يقيمه الحكوم عليهم على أنه لا يجوز إتمام إجراءات التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليامر بما يسواه.

ورغبة فى تيسير الحصول على المبالغ المستحقة لاصحاب النفقات وفقًا لاحكام المشروع فقد نصت المادة (2) على قيام بنك ناصر الإجتماعي بوفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الابناء عما نص عليه فى المادة (٢) متى طلب أى من هؤلاء ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الامر وما يدل على تمام الإعلان. فقد رئى تحقيقا لذات الغرض أن يكون الوفاء من أحد فروع البنك إن وجد – أو من الوحدة التابعة لوزارة الشفون الإجتماعية التى يحيل إليها المبالغ المحكوم بها.

وحتى لا يترتب على قيام بنك ناصر الإجتماعي بهذا الوفاء ما قد يؤثر على إمكانياته المالية فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن يكون وفاء البنك في هذا الشان في حدود المبالغ التي تخصص لهذا الغرض.

ولما كانت التشريعات السارية لا تجيز الحبجز على مرتبات العاملين أو اجورهم او معاشاتهم وما في حكمها إلا في حدود الربع، وكان هذا القدر لا يكفى احيانًا للوفاء لما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين او مطلقاتهم أو المنافئة المعاملين او مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة آخرى لبعض الاقارب تزاحم مستحقى النفقة ممن يرعاهم المشروع في هذا الربع، فقد قررت المادة (٥) زيادة ما يجوز الحجز عليه إلى ٤٠٪ من المرتب أو الأجر أو المعاش وما في حكمها كحد أقصى وفقًا للنسب الآتية:

(1) ٢٥٪ للزوجة أو المطلقة على أن يوزع هذا القدر بينهن في حالة التعدد بنسبة ما حكم به لكل منهن.

(ب) ۳۵٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به
 لكل منهم.

(ج) ٤٠٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر.

ومن البديهي أنه في غير حالات التنفيذ التي عرضت لها المادة الذكورة تظل نسبة الربع هي الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه وفقًا لما تقرره التشريعات السارية بالنسبة لسائر الديون التي يجوز الحجز من اجلها.

ولما كان بعض المحكوم عليهم لا يدخلون في عداد من أشارت إليهم المادة (٥) فقد نصت المادة (٦) على وجوب أن يودع المحكوم عليه دبن النفقة خزانة بنك ناصر الإجتماعي أو فرعه أو وحدة الشئون الإجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أي منها وذلك في الاسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء.

وضمانًا لحصول بنك ناصر الإجتماعي على ما قام بوفاته من ديون ووفقًا لاحكام المشروع فقد نصت المادة (٧) على حق البنك في استيفاء هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري على أموال المحكوم عليه. كما الزمت المادة (A) الوزارات والمسالح الحكومية ووحدات الحكم الخلى والهيئات العامة ووحدات الحكم الخلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتامين المعاشات والمعاشات والهيئة العامة للتامينات الإجتماعاية وإدارة التامين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية، أن تقوم بخصم المالغ الجائز الحجز عليها وفقًا للمادة (٥) وإيداعها خزاتة البنك بمجرد طلبه ذلك، ودون حاجة إلى إنجراء آخر سوى قيام البنك بإرسال صورة طبق الاصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الامروما يفيد تمام الإعلان.

واوضحت المدة (٩) الحكم في حالة التزاحم بين الديون المشار إليها في المشروع فيما بينها وكذلك بالنسبة للديون الأخرى، فجعلت الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة ثم نفقة الأبناء ثم نفقة الأقارب ثم الديون الأخرى، وقد راعي المشروع في ذلك مراتب ديون النفقات المقررة شرعًا من حيث القوة وأولويتها على سائر الديون الأخرى.

ومنعًا لكل تحايل قد يلجأ إليه البعض للحصول على مبالغ من بنك ناصر الإجتماعي نفاذًا لحكم أو أمر مما نص عليه المشروع صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة فقد نصت المادة (١٠) على عقوبة الحبس في هذه الحالة دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر.

وتتشرف وزارة الشئون الإجتماعية بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بجلسته المعقودة بتاريخ / / ١٩٧٦ .

رجاء الموافقة على السير في إجراءات إصداره.

وزير الشئون الإجتماعية إمضاء/ دكتورة عائشة راتب

القرارات التنفيئية التى تتعلق بقانون الحجز الإدارى الصادر بالقانون رقم ٣٠٨ نسنة ١٩٥٥ وزارة المالية والإقتصاد

قرار رقم 127 لسنة 1900

بتنفیذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري (*)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

بمد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري. وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

تـــرر:

هاد 1 - ينوب عنا في تعين أجر الخبير وأجر الحراسة لغير للدين أو الحاجز وأجور الشئون والاسواق أو صالات البيع المنصوص عليها في المواد ٩، ١١، ١٩ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٠٥ المشار إليه رئيس المصلحة الحاجزة.

۵۲۵ ۲ (۱) - تكون مصروفات الحجز والبيع في حجوز المنقولات كما يلى:
جنيه

٢ عن التنبيه بالأداء للإتذار ومحضر الحجز وصوره مهما تعددت.

١ عن محضر البيع وصوره مهما تعددت.

١٪ من ثمن البيم.

⁽ به) الرقائع المرية المدد £4 في ٥/١٢/ ١٩٩٥.

⁽١) مستّب دلة بالقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥ الوقنائع للمسرية المدد رقم ٧٣ بشاريخ. ١٩٨٥/٣/٢٦.

أما مصروفات النشر والصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات، فتكون بحسب التعريفة المقرر لها في تاريخ النشر.

هلاة ٣ - يعطى مندوب الحاجز للمحجوز لديه إيصالاً عن إقرار بما في ذمته للمحجوز عليه يشمل:

- " (١) اسم مقدم الإقرار المحجوز تحت يده وعنوانه.
 - (٢) تاريخ الإقرار.
 - (٣) اسم المدين.
 - (٤) تاريخ توقيع الحجز.
 - (o) قيمة المستحقات المحجوز من أجلها.
 - (٦) السنوات المستحقة عنها.
 - (٧) توقيع المستلم وتاريخ هذا التوقيع.

• المحققة - تباع الأوراق المالية سواء كانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة بها بواسطة البنك المحجوز لديه في اليوم المعين بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المقررة (*).

هدة 0 - الشيكات والكمبيالات التي تحجز لدى المدين بها يكون تحصيلها في تاريخ استحقاقها.

⁽ع) المادة ٤ مستبدلة بقرار وزير الحزاقة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٠ وكان نصها قبل التعديل كالآتي:

والأوراق المالية المدرجة بالبورصة تباع بواسطة البنك الأهلى للصرى فى اليوم المين للييع فى محضر الحجز مقابل خصم العمولة القررة أما الأوراق المالية غير المدرجة بالبورصة فتباع بواسطة أحد البنوك التى لها حت مباشرة هذه العمليات فى اليوم المحدد للييم بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المنوه عنها ع.

مادة ٣ (١) - تكون مصروفات إجراعات الحجز والبيع في حجز العقار كما يلي: جنبه

٢ عن التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار وصوره مهما تعددت.

٣ عن محضر حجز العقار وصوره مهما تعددت.

٢ مصروفات تعليق الإعلانات في مختلف الجهات مهما تعددت.

ه // من ثمن البيع.

ويضاف إلى المصروفات السابقة رسوم طلب الشهر ورسوم استخراج الشهادات العقارية ورسوم شهر محضر الحجز، وذلك وفقًا لفئاتها المقررة من قبل مصلحة الشهر العقارى والتوثيق في تاريخ طلب الشهر أو استخراج الشهادة أو إجراء الشهر.

اما مصروفات النشر في الجريدة الرسمية فتكون حسب التعريفة المقررة لها من الهيئة المقررة لها من الهيئة المعامة لشعون المطابع الأميرية في تاريخ النشر، على الا يستحق سوى اجر نشر واحد عنها مهما تعددت مرات النشر، وبالنسبة لمصروفات النشر بالمسحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات فتكون بحسب التعريفة المقررة لها في تاريخ النشر.

وتكون رسوم تسجيل محضر البيع، والعسور اللازمة منه للمشترى بالفوتستات على نفقة المشترى.

المنتق ٧٠٨ عممل بهداً القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

تحريراً في ٢٨ نوقمبر سنة ١٩٥٥

⁽ ۱) مستبدلة بقرار وزير المألية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥ الوقائع المصرية العدد رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٩.

وزارة التجارة والصناعة قرار رقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۵۲ بتنفيذ أحكام القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹*۵۵* بشأن الحجز الإداری ^(*)

وزير التجارة والصناعة

بعبد الأطلاع على المواد ٩، ١١، ١٩ من القباتون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري.

تــــرر :

هادة 1 - ينوب عنا مدير عام مصلحة التجارة الداخلية في تعيين أجر الخبير واجر الخبير واجر الخبيط واجر الخبيط واجر الخبيط الحيائة واجر الشون والأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها في المواد ١٩٠٩ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الإدارى وذلك بالنسبة للحجوزات التي توقع لتحصيل مطلوبات تلك المصلحة.

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة التجارة الداخلية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية.

⁽ æ) الوقائع المرية -- المدد ٤١ في ٢٤/ه/١٩٥٦.

وزارة الاشغال العمومية

قرار رقم 9477 لسنة 1909 الخاص بتنفيذ أحكام القانون رقم 8 ° 7 لسنة 1900 في شأن الحجز الإداري (*)

وزير الاشغال العمومية بالقليم مسر

بعد الاطلاع على القانون وقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإدارى. وعلى ما ارتأه مجلس الدولة.

تـــرر ،

هادة 1 - ينوب عنا في تعيين اجر الحراسة لغير المدين أو الحائز المنصوص عليه في المادة و ١١ ٩ من القائون وقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المسار إليه، وثيس المسلحة أو الإدارة الحاجزة.

هادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره.

^(*) الوقائع المعرية – العدد ٢٦ في ٢٩/٣/٣٠.

وزارة التمسوين

قرار رقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۳۰

في شأن إجراءات الحجز الإداري (*)

وزير التمويق بالقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان الحجز الإداري.

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شان الفروق المالية التي تقتضيها وزارة التموين من بيع المواد التموينية المستولى عليها.

قـــرر:

هادة 1 - يصدر منا كتابة أوامر الحجز الإدارى التي تطلب الوزارة توقيعها على الأشخاص الذين لا يقومون بالوفاء بالمبالغ المستحقة قبلهم في المواعيد المددة لسدادها.

ادة السابقة	هادة ۲ - يندب لتوقيع أوامر الحجز الإداري المشار إليها في الما
	السادة الموظفون الآتي بيانهم علاوة على عملهم بإداراتهم المختلفة.
_	(١)السيد/
_	(۲) السيد/
_	(٣) السيد/
_	(٤) السيد/
	<u> </u>

^(*) الوقائع المرية – العدد ٨٦ في ١٩٦٠/١١/٣.

(قرار مجلس محافظة بور سعيد رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢)

(منشور بالوقائع المصرية - العدد ۸۷ في ٥ / ١١ / ١٩٦٢) ونصه - بعد الديباجة - كالآتي:

مادة 1 - إنابة السادة الاعضاء بحكم وظائفهم ممثلى المسالح الحكومية في مجلس المحافظة، ومراقب الشئون المالية ومدير الإدارة القانونية - كل في دائرة اختصاصاته، في الاصر بإتخاذ إجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بالمستحقات المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ سائف الذكر.

ماذة Y - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره (تحريرا في P أكتوبر ١٩٦٢).

(قرار الهيئة العامة للتا مينات الاجتماعية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣)

(منشور بالوقائع للصرية - العدد ٦ في ١٩٦٤/١/٢٠) ونصه – بعد الديباجة – كالآتي :

مادة 1 - يفوض مدير إدارة الحجز والتحصيل بالمركز الرئيسي في إصدار أوامر الحجز الإدارى على أموال مؤسسات وشركات القطاع العام بناء على ما يعرضه علينا السيد مدير عام الهيئة أو نائبه.

وعلى مراقبي المناطق ورؤساء المكاتب إحالة الامر مستوفيا إلى الإدارة ١٧٣٩ المذكورة، تمهيدا لإصدار أوامر الحجز الإدارى على هذه المؤسسات وتلك الشركات بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

كما يفوض مدير إدارة الحجز والتحصيل بالركز الرئيسي في إصدار أوامر الحجز الإداري المتملقة بالقطاع الخاص التي تحال إليه من المراقبات الإقليمية لإصدارها.

(هذه الفقرة مضافة بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٢٥/٥/٢٤).

هائة 7 - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة الأولى، يفوض مراقبو المناطق، ورؤساء المكاتب بعد موافقة المراقب العام للمنطقة، في إصدار أوامر الحجز الإدارى كل في دائرة إختصاصه حينما تكون أجهزة الحجز الإدارى قد إستكملت في هذه المراقبات وتلك المكاتب.

هادة ٣ - يفوض مدير إدارة الحجز الإدارى والتحصيل بالمركز الرئيسى فى إصدار أوامر الحجز الإدارى التي تحال إليه من المراقبات العامة الإقليمية والمكاتب الفرعية التي لم تستكمل فيها بعد أجهزة الحجز الإدارى.

وعلى مراقبي المناطق ورؤساء المكاتب الفرعية استصدار هذه الأوامر عن طريق الإدارة المذكورة.

هادة 3 - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره، ويلغى كل قرار أو أمر مخالف لاحكام.

(قرار الهبئة العامة للتا مينات الاجتماعية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨)

(منشور بالوقائع المصرية - العدد ٤٦ في ١٩٦٨/٣/٣١) ونصه - بعد الديباجة -كالآتر:

هادة 1 - يفوض مراقبو المناطق الإقليمية في إصدار أوامر الحجز الإدارى كل في دائرة إختصاصه.

مادة ٢ - يفوض مديرو المكاتب الفرعية أو من ينوب عنهم في إصدار أوامر الحجز الإداري كل في دائرة اختصاصه.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغي كل ما هو مخالف لاحكامه

(قرار وزارة الخزانة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١)

(منشور بالوقائع للصرية – العدد ١٥١ في ٥/٧/٧/) ونصه – بعد الديباجة – كالآتر :

هلتة 1 - يفوض مراقب عام الحجز والتحصيل بمصلحة الضرائب في مباشرة الاختصاصات الآتية:

(۱) تحدید أجر الحارس على المحجوزات (م ۱۱ من القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۰۵).

(٢) تحديد اجرة مكان بيع المحجوزات إذا نقلت إلى إحدى صالات البيع
 (م ١٩ من القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٥).

 (٣) تحديد مصروفات إجراءات الحجز والبيع في المنقول والعقار (مادتان ٢٢، ٧١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥).

 نعد ٢ - بنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الوقائع المصرية. تحريرا في ٢ / ٢ / ١٩٧١ .

المحدة ٣ - على المندوبين الموضحة اسماؤهم في المادة السابقة أن يتبعوا الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه عند تنفيذ أوامر الحجز الإدارى المسلمة إليهم لتنفيذها.

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار، وينشر في الوقائع المسرية. تُمريراً في ٩ جمادي الأولى سنة ١٣٨٠ (٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦٠). تطيمات الكسيط والحيز الإداري الصادرة من مصلحة الضرائب تنبيه هام : ينبغي مالحظة . ما يلى :

أولا : التطيمات الإدارية لا ترقى لمستوى القانون أو اللاحسة ، واللسك يجب عدم العمل بها إذا تعارضت مع قانون اللاحدة .

ثانيا : ينبغى ملاحظة ما يستجد من هذه التطيمات ؛ إذ هـــى يطبيعــها قابلة للتحيل والتغيير من حين لآخر .

> مصلحة الضرائب المراقبة العامة التحصيل تطيعات التضيط والحجز الإداري

١- التقسيط:

(١) إذا لم يف المعول بالضربية المستحقة بمجرد إعلائه بالتنبيه بصدور الورد فيجب توقيع الحجز فورا ، ولا يقبل طلب التفسيط إلا إذا كان مصحوبا بقيمة القسط الأول الذي يحدده المعول في طلبسه. ويجب البت في هذا الطلب خلال شهر أو أكثر مسن تساريخ تقديمسه . وأن تتضمن قرارات التفسيط : إنه إذا ترقف المعول عن مداد قسط طلت باقي الأفساط ونقذ نظيرها بالبيع في أول ميعاد يحسل فيه ويخسط المعول بقرار التفسيط أو رفضه ومضمون قرار التفسيط بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل مضى سنة أشهر من تساريخ توقيسع الحجز وإلا سقط الحجز .

- (Y) الممول الذي لا تكفي محجوزاته بمطلوبات المصلحة لا يمنع انتظامه في سداد الأقساط المقررة عليه مسن توقيع حجز تكميلي يفسي بالمستحقات ، فإذا كان من بين المحجوزات نقود أو عملسة ورقيعة وجب على مندوب الحاجز الاستيلاء عليها بعد بيان أوصافها ومقدارها في محضر الحجز وتحرير إيصال باستلامها يعطيه الممول أو من يجيب عنه ولو زانت قيمتها عن قيمة الأقساط المقررة .
- (٣) أولا : يكون للمأمورية بالنسبة لتقسيط ضريبتي الأرياح التجاريسة
 والاستثنائية والمهن الحرة الاختصاصات الآتية :
- البت بالرفض أو القبول في طلبات التقسيط أو تعديلها مسادامت مسدة
 التقسيط الممنوحة أو المحدلة لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية .
- ٢- إذا تأخر الممول في أداء قسط واحد واقتمت المأموريسة بمبررات التأخير جاز أن تمنح الممول مهلة الأداثه لا تزيد على موعد استحقاق القسط الثاني ويؤدي القسطان معا .
- (٣) رفض طلبات التقسيط على مثل عدد السنوات الضريبية التسى تسرى المأمورية أنها لا تتوافر فيها المبررات القوية ويصفة خاصة الحالات التي تزيد فيها أيمة المحجوزات عن ٨٠% مسن مقدار الضرائب المطلوب تقسيطها .
- (٤) ترحيد قسط الضربية إذا تعددت قرارات التقسيط الصدادرة الممسول عنها ، وإذا استحقت عليه ضرائب عن سدنوات أخرى . (وهذا التوحيد وجوبي أي بدون طلب الممول) مع عدم الإخسلال بقيمسة القسط ومدة التقسيط اللذين منحا أو يمنحا الممول عن كل قرار علمي حدة في حدود عدد المسؤوات الضربيبية أو مثايها مع وجوب مطالبته بالأقساط المتأخرة فورا وإيلاغه بالقرار الموحد بأنه أن يعطى فرصة

أخرى إذا عاد وتأخر عن سداد الأتساط في مواعيدها ، بل ســــــيلغي التأسيط وينفذ ضده في جميع الضرائب المستحقة فورا .

ثانيا : تعرض على العبد العدير العام عسن طريسق المراقيسة العامسة للتحصيل العالات الآلية :

١- طلبات التسيط في حدود مثل عدد السنوات الضريبية التي ترى المأمورية تجاوز عدد السنوات الضريبية فيها مشفوعة برأيها على المذكرة ٢ (أ) تفسيط .

٧- الحالات الذي ترى المأمورية فيها إلغاء قرار التقسيط انعرض حقسوق الخزانة الضياع أو وجدت أسباب تعدو لذلك (خلاف حالة عدم انتظام الممول في مداد الأقساط حيث تقوم المأمورية من تلقاء نفسها بإلغاء قرار التقسيط والمطالبة بجميع الأقساط فورا.

ثَلثًا : يراعى دائما معاملة كل نوع من أنواع الضرائب على هــدة فــي تطبيق القواعد سالقة الذكر .

(٤) يجوز تقسيط فروق الضربية العامة على الإيراد المستحقة من واقدع الربط عن أي سنة واو كانت سابقة لتاريخ العمل بالقانون رقدم ٢٥٤ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ بشرط تقديم طلب التقسيط خطال الثلاثين يوما التالية لاستلام التنبيسه بعمدور السورد ، ولا يجوز التقسيط على عند من السنوات يزيد على عند السنوات الضربيبسة ، وتكون الإقساط ولجبة الأداء فورا إذا تأخر الممول عن الوفاء بسأي قسط منها .

٧- الحجز التحفظي:

١- لا يطلب استصدار أمر حجز تحفظي سواء أكان على عقــار أو منقول ضد أي معول إلا في حالة تعرض حقوق الغزانة للضياع ويكون الطلب مصحوبا بمذكرة تقصيلية ميينا بها مبررات طلب الحجز التحفظي ومقدار الضرائب المنتظــر اســتحقاقها علــي الممول ويرفع الطلب المراقبة العامة للتحصيل .

٢-تراعى السرية النامة عند طلب استصدار أو امر الحجز التحفظي وتوقيعه خشية الضرر بحقوق الخزانة .

٣-يراعى في طلب توقيع الحجز التحفظي البدء بسالحجز على العقارات ثم المنقول تحت يد الممول ثم ماله تحت يد البنسوك أو الغير .

٣-عند طلب استصدار أمر حجز تحفظي عقاري يحرر أمر الحجز على عقد أزرق يحرر به اسم الجهسة والمركز والناحية أو الشارع والشياخة والقسم الموجود به العقار دون الحاجة إلى رقم القطعة أو الماك أو الحدود وبعد صدور أمسر الحجيز ترسسله المأمورية فورا إلى مكتب الشهر العقاري الإشهاره.

صيحب أن تنتهي المأمورية من الربط علمى الممسول وإخطاره بنموذج ١٩ ضرائب في خلال مدة الأربسع شهور المقررة بالقانون وهي من تاريخ توقيع الحجز ، فإذا كسانت الضريبة واجبة الأداء يتحين توقيع الحجز التنفيذي ورفع الحجز التحفظي ولكن لا تجوز المطالبة بقيمته لأن الحجز تحفظي لا تنفيسذي -كما لا يجوز تسليم الورقة المحجوز عليها للممول .

٣- الحجز الإداري(١):

أولا قواعد هامة:

- ا) يحجز على ممتلكات (منفولات وعقسارات ومقومسات المحسل التجاري المعنوية) كل من يتأخر في سداد المستحق طبقا لقوانيين الضرائب واللواقع التنفيذية ، وتطبق في ذلك إجراءات الحجسسز الإداري المقررة بالقانون رقم ٢٠٨ أسنة ١٩٥٥ .
- ٢) يقوم المحصل قبل تتفيذ أمر الحجز بمطالبة الممول بدفع المبلئ
 المستحق عليه وفي حالة عدم الدفع تتخذ إجراءات الحجز فورا .
- ٣) إذا تأخر على العمول مستعقات مختلفة فيجــوز توقيــع حجــز
 واحد، إلا إذا تحديث أماكن المحجوزات فيتعين تحرير محضـــر
 خاص عن كل مكان .
- لا يجوز توقيع الحجز أو البيع قبل الساعة السابعة صباحـــا ولا بعد الساعة الخامسة مساء (ولا في أيلم العطلة الرسمية إلا فــــي حالات الضرورة ويلزن كتابي من قاضي الأمور الوقتية) (١) (٤٠)

^{(&#}x27;) الأرقام للوضحة في تماية بعض بنود التعليمات والمضاف إليها حرف ت تشير إلى وقسم هذا البند في تعليمات للوسسة العامة للتأمينات الاحتماعية .

^(ً) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

ه) لما كانت الضرائب والرسوم تتقادم بمضى خمس سنوات وفقاً المادة ١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ ولما كان الحجز إجاء من إجراءات قطع التقادم وإن عدم وجود أموال الممول لا يقسوم عقبة دون تحرير محضر الحجز الذلك نلبه إلى وجوب تحرير محضر عدم وجود على ذات الورقة المخصصة لمحضر الحجيز كي يستوفي شكله القانوني ليقطع التقادم مسع لبستيفاته بترقيع المحضر من المدين أو من يجبب عنه والشهود ، وفسي حالسة الرفض يثبت ذلك في المحضر مع مراعاة تجديد هذا الإجراء قبل مضى المدة القانونية وقدرها خمس سنوات .

آ) في حالة قصور المحجوزات العادية كالمنقرات والعقارات عن الوفاء بالضرائب المستحقة يوقع الحجز على مقومـــات المحـل التجاري المعنوية كالاسم والشهرة وحق المعول فـــي اســتتجار المكنة التي تشغلها المنشأة - ويلاحظ أن كيفية التنفيذ بتوقيع الحجز على المقومات المعنوية لا تختلف عن كيفية التنفيذ على المقولات المادية التي تحكمها المواد ٤ وما بعدها من قانون الحجز الإداري .

إلا إنه بالنسبة لحق الإيجار فإنه يحجز عليه إداريا تحت يـــد مالك المقار ويجب إخطار المحجوز عليه بصورة محضر الحجز في خلال الثمانية أيلم التالية أتاريخ إعلان محضر الحجز المحجوز الديه.

وتقدر قيمة هذه الحقوق في محضر الحجر على أساس سا يتمتع به المحل التجاري من الشهرة والسمعة وإقبال الناس عليه كما يقدر حق الممول في استثجار المكان على أساس موقسع المنشاة ومقدار أيجارها الشهري والرغبة في الاستحواذ على المكان ومتالسة المباني وما بها من تحسينات .

كما أن كيفية التنفيذ بإجراء بيع هذه الحقوق لا تختلف عسن كيفية التنفيذ على المنقولات الملاية مع ضرورة تضمين المأموريسة الحاجزة محضر رسو المزاد نصه الآتي : "يتمسهد المشستري بسأن يخضع لما يوجبه قانون السجل التجاري بدون أي مسسئولية علسى مصلحة الضرائب في ذلك مع مراعاة بيع هذه الحقوق المحجوزات الملاية في وقت واحد

الإ احجز ما لدى الممول من منقول أو عقار أو مقومات المحمل التجاري المعنوية ولم تكن قيمــة المحجــوزات كافيــة بكــامل المطلوب (تخطر المراقبة العامة لمكافحـــة التــهرب وتجـرى التحريات) (١) لمراقبة ميسرته حتى إذا ظهرت ممتلكات أخــرى حجز عليها .

ومتى عرفت المأمورية بواقعة التنازل عن المنشأة وظهرت لها شخصية المتنازل إليه وتحققت مستوليته التضامنية فقتفذ إجراءات تحصيل الضربية المستحقة على المنشأة المتنازل عنها فعي مواجهة كل من المتنازل والمتنازل إليه) (^(۱).

^{(&#}x27;) في تعليمات التأمينات الاحتماعية (فيتعين على المراقبة العامة للمنطقة أن تتحرك.

^(*) قاصرة على تعليمات الضرائب فقط .

 ٨) لا يجوز الحجز على أعضاء الهيئات السياسية بل تخابر وزارة الخارجية لاتخاذ السلازم نصو تحصيل المطلبوب يسالطرق (٩ ت) النياء ماسية .

٩) لا يجوز المجز على أعيان الأوقاف المنطيبة عين ضوائب استحقت عن سنوات مالية انتهت قبل ١٩٥٢/٩/١٤ باريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٢ الخاص بحل الوقيف، ولا يجوز الحجز على ريع تلك الأعيان نظير الضرائب سيالفة الذكر إلا في حدود القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ .

١٠) لا يجوز المجز على الأشياء الآتية :

أ- منقولات منزل الزوجية ما لم يوجد به منقولات أو أشياء مملوكة للممول .

ب- فراش المدين اللازم له والأقارية على عمود النسب المقيمين معه في معيشة و لحدة مثل الأسرة و الأغطية وغير ها و كذلك ما بر تدونسه **من الثباب .**

جــ- الكتب اللازمة لمهنة المدين وأبوات الصناعة التي يســـتعملها بنفسه في عمله .

د- الحيوب و الدقيق اللازمين لقوته هو وعائلته لمدة شهر .

هــ- جاموسة أو يقرة أو ثلاث من الماعز أو النماج مما ينتفع بـــه المدين وما بازم لغذاتها لمدة شهر ، والخيار المدين .

و- وغير ذلك مما ذكر في قانون المراقعات والقوانين الأخرى (١٠٠٠).

(١١) براعي عدم توقيع الحجز على المواد التموينية (ومنها الفلال والدفيق) (١) إلا عند الضرورة القصوى ، وعندما يتخبر الحجـــز على منقولات أو ممثلكات أخرى نفي بمستحقات المصلحة .

ويتعين في حالة الدجز أخذ إقرار كتابي على المدول المحجوز ضده أو الحارس إن وجد بأنه يمكنه التصرف في هذه المواد بالبيع بشرط أن نورد القيمة النفنية الناتجة عن بيعها إلى المأمورية فورا وإلا اعتبر مبددا ويرفق الإقرار بمحضر الحجز .

ويجب إغطار الجهة المختصة بشئون التموين عنسد توابسع الحجز على أحد التجار المتعهدين بتوزيع المواد التموينية لاتخاذ الإجراءات الكنيلة لمديانة حقوق المستهلكين والمربوطيس على الممول . (١١ ت)

١٧ دين الضربية ممتاز ويسبق في الترتيب سائر الديــون التــي
 تكون مطاوية من الممول ابما عدا :

أ- المصاريف القضائية .

ب- الضريبة العينية على نفس الشيء المحجوز عليه .

جـــ دين حائز المنقول بحسن النية ، وحق مؤجر المقار حسن النية المدة سنتين على الأكثر وصاحب الفندق ، ويجب توقيع الحجز حتى يثبت حسن النية ويشترط لكي بياشر المؤجر وصاحب الفندق استيازه على المفقولات ألا تكون قد خرجت من الحين المؤجرة أو من الفندق.

^{(&#}x27;) في تعليمات التأمينات (المقرر صرفها ببطاقات) .

١٣) يوقع الحجز على متو لات المدين وعلى ما له من حقوق لدى الغير فإذا لم تفي بالمستحق تتخذ إجراءات الحجز العقاري على مستكانه على أنه يجوز البدء بالحجز العقاري إذا طلب المدينات ذلك بشرط أن يقدم ما يثبت ملكيته العقار .

11) الأشياء المائزة الصفة الاستقرار ، سواء كان ذلك مسن أمسل خلقتها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يحتريها خَلَلُ أو نقف ، مثل السواقي والطواحين والأدابيب المثبتة والمبسلتي تحسير عقارا بالطبيعة ، وهذلك منقولات بطبيعتها ولكنها معتبرة عقسارات بالتخصيص بطريق التبعية للعقارات التي تلعسق بسها ، كالمائسية لللازمة الزراعة والآلات الزراعية وآلات المعامل ومهماتها ، وهذه كلها يحجز عليها عقاريا مع العقار الملحقة به ، ومع مراعاة توافسر الشروط الآدية مجتمعة :

أ- أن تكون مملوكة لنفس مالك العقار .

ب- أن توضع في حيازة المالك نفسه ،

جــ أن تخصص لخدمة العقار أو استغلاله .

د- أن تكون على قدر حاجة الاستغلال .

 ١٥ لا توقف المعارضة في أصل المطلوبسات إجراءات توقيسع الحجز. وعلى المعارض أن يقدم ما لديه من مستدات نثبت أتوالــه ، وفي هذه الحالة يتمين على الملدوب إنبات المعارضة فـــي محضــر الحجز مع عمل تقرير مستقل برفق بـــه مســندات المعارضــة إن وجنت ، ويقدم جميع ذلك للمأمورية المختصة التصرف . (17 ت)

١٦) ترسل المأمورية عرائض الدعلوى التي ترفع ضد المصلحة ومذكرات المأمورية ، وصور معاضر الحجيز ، وكافسة الأوراق والمستدات فورا إلى إدارة القضايا المختصة رأسا ، مسع موافساة المراقبة العلمة التحصيل بصور من جميع الأوراق المرسلة .

الرقع الحجز التنفيذي (بأمر رئيس المأمورية) (١) في الأحسول الاتمية :

أ- يفع كامل المطلوب والمصاريف في أي وقت قبل البيع .

ب- ثبوت الخطأ في الإجراءات ،

د- إذا قدم الممول مالا الدجز عليه غير ما توقع عليه الدجز مسن قبل وكان ما يعرضه كافيا بالمطلوب ولا يتخر بيعه ، يرفع الحجز السابق بعد أن يتم توقيسع المجز الجديد مسع تحديل المديسن بالمصاريف (١٢)

⁽⁾ في تعليمات التأمينات (يصدر من الجهة التي أمرت بالحسن) .

^{(&}quot;) تضيف تعليمات التأمينات (وذلك بشرط موافقة قسم الحمجز الإداري بالمركز الرئيسي)

١٨) إذا تم توقيع حجز وظهرت قبل إتمام البيع مستحقات أخرى للمصلحة ، وكان الثمن المقدر المحجوزات يسمح بإضافتها إلى باللي المطلوب ، فتضاف هذه المستحقات وبياع من المحجوزات بما يفسي بالمستحقات جميما لغاية يوم البيع .

(أما في حالة تنفيض الربط نهائيا فلابياع من المحموزات إلابسا يفي بالمطلوبات) (١)

ثانيا : الحجز على المنقول لدى المدين :

لحكام عامة :

١٩) يراعى في توقيع الحجز على المنقولات أن تكون قيمتها تفي بما يلى :

أ- المطلوبات المستحقة بمراعاة احتياطي تقلب الأسعار في حدود
 ه ٥٠٠٠ .

ب- مصاريف إجراءات الحجز كاملة حسب القانون ،

جــ- أجر الحراسة لمدة ٦٠ يوما .

د - المصاريف الأخرى القانونية .

⁽١) ٢) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

المحجوز عليها يتم نضجا وصلاحيتها البيع في خلال مسدة لا تريد على ٥٥ يوما من تاريخ توقيع الحجز . (١ ت)

٢١) المنقول غير القابل التجزئة كالماشية يحجز عليه كاملا متى كان مملوكا للممول ، فإذا اشترك معه غيره في الملكية فيحجز على نصيبه فيه على المشاع .

(ولما كانت الحيازة في المنقول سمند الملكيمة)(١) فيالنسمة للأشياء التي يشترط ترخيص لحيازتها كالسيارة ، فيراعي الكشف في الجهة المختصة لمعرفة صاحب الرخصة وتاريخ اعتمادها. (٢ ت)

٢٢) لا يجوز كسر الأبراب أو فض الأقفال بالقوة التوقيع الحجسز إلا يحضور أحد مأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم بالمادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويجب أن يوقع هذا على المسأمور ، على محضر الحجز وإلا كان باطلا .

ويراعي عند الحجز على المنقولات الموجودة في الأمسلكن المغلقة استصحاب شاهدين يتحتم أن يكون أحدهما من رجسال الإدارة المطبين ، (المعدة - شيخ البلد - شيخ الحارة) (١) ويعمل محضسر جرد بما يوجد بالمحل من مشتملات ، ويوقع عليه مسن الشساهدين سالفي الذكر .

وفي حالة عدم الحجز على جميع الموجودات يعمل بالبقي محضر آخر ، ويوقع عليه كذلك من ذكروا ، ويسلم هذا الباقي مؤاتا إلى أحد رجال الإدارة المطبين بعد أخذ تمهد على المستلم على

⁽١ ، ٢) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

محضر الحجل بحراسة هذه الأشياء في مكانها لحين عدودة مالكها فيسلمها إليه ، وإذا كان المدين موجودا وامتدع عن استلامها فيحسرر المحضر بذلك وتترك مكانها بحالتها .

وإذا كان الغلق بموجب حكم قضائي أو أمر مسن النوابسة أو مناى جهة حكومية أخرى فيجب قبل فتحها الحصول على إنن مسسن نفس الجهة التي أصدرت الأمر بالغلق ، ويراعى إعادة غلق المحسل على كافة الموجودات المحجوز عليها وغير المحجوز ، ويجب على المدوب تحرير محضرا بذلك يوقع عليه منه ومن الشاهدين ، وعلى الحارس مراعاة المحافظة على الأختام . (٣ ت)

(٢٣) النقود المتداولة التي توجد وقت توقيع الحجيز يحيرر المندوب محضرا بها ويأصنافها يرفق بمحضر الحجز ، مع استخراج السيمة ٣٣ ع ح إعطاء إيصال من الدفتر المعد يقيمتها تعطى الدافع مع إرفاق الصورة بمحضر الحجز الأصلي ، وبشرط ألا يحصل من تلك النقود إلا بقيمة المطلوب . أما المصوغات أو السبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس آخر أو مجوهرات أو أحجار كريمة أو نقود ذهبية فتوزن وتبين أوصافها بالدقة في محضر الحجيز وتخياطب المصلحة لتعبين خبير لتقويم هذه الأشياء ، ويرفق تقريسير الخبير بمحضر الحجز ، ويجوز تقويم الأشياء الأخرى بسهذه المطريقة إذا استدعى الأمر ذلك (١) .

محضر الحجز :

٢٤) تبدأ عملية الحجز بالتنبيه على المدين أو من يجيب عنه بسداد المستحقات المطلوبة قبل الشروع في الحجز في مكان الحجز ، في إذا لمنتم عن السداد يشرع المندوب فيرا في توقيع الحجسز مصحوب بشاهدين أحدهما رجل الإدارة (١٠).

(٢٥) يحرر محضر الحجز وتستوفى جميع البيانات الموضعة في مطبوعه مع مراعاة أن يشتمل على ما يأتي :

أ- إثبات ما قام به المندوب من إجراءات وما لقيه مـــن عقبـــات أو اعتراضات أثناء الحجز .

ب- بيان مغردات الأشياء المحجوزة بالتضعيل مسن نكر توعها وأوصافها ومقدارها أو وزنها أو مقاسها وتقدير أثمانها - وفي حالمة الحجز على شار منصلة أو مزروعات قائمة بيبسن في المحضسر موضع الأرض واسم الحوض ومساحتها وحدودها ونوع المزروعات أو نوع الأشجار وعندها ، وما ينتظر أن يحصد أو يجنسي أو ينتسج منها وقيمته بالتغريب ، وتكليف الحارس بتقديم طلب المأمورية عند تمام نضجها للإنن له بضمها بحضور اثنيسن مسن رجسال الإدارة المحليين ، ومندوب المراقبة إن لزم الأصر علسي أن يكسال علسي المحصول أو يوزن بعد جمعه ويثبت ذلك في محضور الحجرز وصوره والمحل الذي نقلت إليه .

^(^) تضيف تعليمات التأمينات الاحتماعية . ويحرر التنبيه والإنفلو ويحضر الحبين في ورقسة واحدة وفقا لنموذج للعد لذلك (استعارة ۲ حييز) .

جــ- تعيين حارس للأشياء المحجوزة.

هـ- لتاريخ المحدد اللبيع ويراعى في ذلك المواعيد القانونية التسيي
 نصت عليها المادة ١ من قانون الحجز وعدم تحديد أي تواريخ اللبيسع
 خلال عطلة رسمية .

ز- المكان الذي سيجرى فيه البيع .

ز- توقيع المدين أو من يجيب عنه ومندوب الحساجز والشساهدين والحارس إن كان غير المدين .

وتسلم صورة من التنبيه والإنذار ومحضر الحجز اليي المدين أو لمن يوقع عنه وأخرى للحارس .

٢٦) إذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على محضر الحجر. واستلام نسخة منه على المحضر . وتعلق نسخة منه على باب المركز أو القسم أو المراقبة أو على باب دار العمدة أو الشسيح الذي يقع الحجز في دائرته ويقوم هذا الإجراء مقلم الإعلان .

(۷ ت)

ĸ

(٢٧) وإذا لم يوجد المدين أو من يجيب عنه أثبت ذلك فسى محصر الحجز وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم أو البنسدر أو المحدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه مع تعليق نسخة أخسرى في الأملكن المنصوص عليها في الفترة السابقة ويقوم هذا الإجسراء مقلم الإعلان .

الحراسة:

٢٨) يعين صاحب المنقول عليه حارسا إلا إذا رفض ذلك (١)

٢٩) يشترط فيمن يعين لحراسة أن يكون من ذوي السمعة الحسنة وممن تصدر ضدهم أحكام تبديد ، ويجوز عند اللزوم أن يكون هذا الحارس من أقارب المحجوز ضده .

٣٠) يفصل الحارس إذا واققت المصلحة على طلبسه إعقاسه من الحراسة ، العراسة أو تم استبداله بحارس جديد أو لقبول المديسن الحراسة ، أو لقبول را المديسن الحراسة أو لقبول را الفع دعوى الاسترداد الحراسة (عند رفسص المديسن) ، أو لإخلال الحارس بو اجباته ، أو نسليم مشتري الأشسياء المباعسة ، أو لزاه وجدت أسبابا جديدة ندعو لذلسك – وعند لنتهاء مأمورية الحارس يثبت مندوب الحجز على صورة المحضسر تاريخ بدء ونهاية الحراسة وأسباب رفعها . على أنه في حالة تعبيسن حارس جديد فيتمين جرد الأشياء المحجوز عليها وتبابك هذا الجسرد في محضر يوقعه كل من مندوب الحاجز و الحارس السابق و الحارس الحديد ، ويخطر المصول المدين بكتاب موصمى عليه باسم الحارس الجديد ، ويخطر المصول المدين بكتاب موصمى عليه باسم الحارس الجديد ، ويخطر المصول المدين بكتاب موصمى عليه باسم الحارس الجديد . (١٠٠ ت)

(٣١) إذا تعددت الجهلت التي بها المنقولات المحجوز عليها ورفض المدين الحراسة بجوز تعيين حارس أو أكثر .

⁽أ) لم يتعدل النص بعد تعديل حكم المادة ١١ من قانون الحبيز الإداري بالقسمانون وقسم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ لذلك يفضل للرجوع بشأنه إلى بند معدل بنفس الرقسم في تعليمسات التأمينات التالية .

٣٧) رتمين على الحارس القيام بواجب المحافظة على المحجسوزات وتقديمها كاملة وبالحالة التي كانت عليها وقت تسليمها له متى طلب منه ذلك وعليه إبلاغ البوليس والجهة التي أوقعت المجز فورا فسي حالة سرقتها أو إصابتها بأي تلف ، ويجب أن يوقع تعهدا بذلك على محضر الحجز ويسقط حقه في أجر الحراسة عند إخلاله بواجبلته .

(۱۲ ث)

أجر الحراسة يتم الاتفاق عليه مع الحارس ويؤخذ منه إقرارا به على أن يعتده رئيس المأمورية (أ) وينص في هذا الإقرار أن هذا الأجسر تعت اعتماد المصلحة القيمة المقدرة (ويرفع الأمر المصلحة) في خلال خمسة أيلم من تاريخ الحجز فإذا اعتمدت أجرا أقل اتفق عليسه معه ، فيعرض هذا الأجر على الحارس فإن قبله اسمر في حراسته وإلا يرفت فورا ويحين بدلا منه حارسا آخر بالأجر الدي اعتمنته المصلحة المصلحة مع محاسبة الحارس الأول بالأجر الذي اعتمنته المصلحة عن المدة التي قضاها في الحراسة إلى تاريخ رفته (أ).

(۱۳ ت)

^{(&#}x27;) في تعليمات التأمينات الاحتماعية (منه بقبول هذا الأحر موقتا ... ويجب على قسمسم الحمر الإداري بالمراقبة وفع الأمر الى للراقب العام) .

^{(&#}x27;) تضيف تعليمات التأمينات الاحتماعية فقرة نصها "وذلك كله في حالة صــــــا إذا زادت قيمة الهجوزات على ٥٠٠ حديد فإذا قلت عن هذا القدر فصحد أحرة الحراسة لفير المديسن أو الحائز بما لا يزيد عن مبلغ ١٠٠ عليم يوميا للحارس الواحد .

٣٤) تضاف أجرة المعارس عن عدد الأيام التي أقامها في المعراسسة بواسطة المأمورية المختصة ويؤخذ منه أيسال (على الاستعارة رقم ٦٢ مكررة ع ح) (١).

وتضم فيها صورة محضر الحجز التي بيده بعد سعبها منسه (أو فِقرارا منه في حالة فقدها) وعند لتمام الصرف يثبت على هسنه الصورة أو الإقرار مقدار المنصرف وتاريخ الصرف . (12 ت)

٥٣) إذا رفع الدجز نتيجة لبطلان الإجراءات أو نتيجة لحكم قضائي وكان الحارس معينا بأجر وثبت أيامه بولجب فتتحمل المصلحة بالأجر الذي يستحقه .

المعارضة في الحوز:

٣٦) إذا رفعت دعوى استرداد بعد توقيع الحجيز علي منقولات سريعة التلف وقام المسترد بإيداع المستحقات جميعها والمعساريف وتتفيذ ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ اسينة ١٩٥٥ من إجراءات فيعرض على المعسترد تتفيذ البيع بالنسبة لهذه المنقولات. فإذا رفض المسترد أو لم يتيسر الاتصبال به فترسيل المأمورية إليه فورا خطابا مسجلا تخطره فيه بأنها لا يسبعها أمام تعرض المنقولات للتلف السريع إذا ما بقيت حتى الفصل في الدعوى الانتفيذ بيعها فورا في المواعيد المقررة ، وعلى المأمورية تعليسة الشمن النائج من البيع في حساب الأمانات لحين الفصل في الدعوى ،

^{(&#}x27;) غير واردة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

تعد المجوز:

٣٨) يجب أن يراعى مندوب الحجز أن يحدد تاريخ البيع فسسى ذات اليوم المحدد لبيع الحجز الموقع أو لا من الجهات المشار إليها بسالبند ٣٧ وتباع المحجوزات جميعها طبقا لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أو لا سواء كان الحجز الأول إداريا أو قضائياً . (١٧ ت)

٣٩) إذا ما كان حجز المصلحة قبل الحجز القضائلي تقسوم ببيسع المحجوزات وتخصم من ثمنها المصروفات والمطلوبات المساحقة حتى تاريخ البيع وتودع البالي خزانة المحكمة المختصة لذمة الحاجز القضائلي ، وذلك في حالة ما إذا أطنت بهذا الحجز قبل البيع . أما إذا كان الحجز اللاحق حجزا إداريا ، البت فيه المصلحبة فعليها إخطار الجهة الحاجزة الحضور جلسة البيع ، ويعسد إتماسه تخصم المصروفات من ثمن البيع وتودع البسائي خزائسة المحكسة المختصة لتوزيعه إذا لم يتم الاتفاق على التوزيع مع الجهة الإداريسة الأخرى ، وفي هذه الحالة (يكتب لإدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم) (1) لاتخاذ اللازم نحو المطالبة بفتح باب التوزيع عن المبلغ المودع والحصول على مستحقات المصلحة . (١٨)

رفع الحجز :

 ٤) إذا رفع الحجز عن المنتول فعلى مندوب الحجز إثبات ذلك في جميع نسخ محاضر الحجز وتسليم الأشياء المحجوزة عليها الصاحبها بموجب محضر يوقع عليه منه ويحرره مندوب الحجز على نسخة الحجز الأصلية ويتضمن إخلاء عهدة الحارس . (١٩ ت)

(٤١) إذا امتتع صلحب المنقول المحجوز عليه من استلامه بعد رفع الحجز عنه يترك حيث كان بحالته . ويعمل محضر بهذه الحالة يوقع عليها المندوب ورجل الإدارة وتسلم نسخة من هذا المحضر إليه .

(۲۰ ت)

٤٢) وإذا كان صاحب المنقول الذي سيرفع الحجز عنه عاتبا وعرف محل إفامته فعلى المأمورية إخطاره بخطاب مسجل بطهم وصسول تطالبه فيه بالحضور لمكان الحجز في ميعاد غايته أسبوع المسهلام منقوااته . فإذا لم يحضر يرفع الحجز وتسلم المحجوزات الأحد رجال

الإدارة لتسليمها إليه عند عودته ، ويحرر محضر بذلك يوقع عليه المندوب وشاهدين وتسلم نسخة منه إلى رجل الإدارة المذكور كما ترسل إلى الممول صورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه بعلم وصول وتسلم صورة أخرى الحارس إذا كان شخصا غير المحجوز عليه .

لجراءات البيع:

٤٣) تغطر المأمورية كل من الحارس والمدين بالبيع أبسل موعده المحد بمحضر الحجز أو عد تأجيله بعدة لا نقل عن يومين .

وطى مندوب الحجز أن يلصق صورة الحجز في موضع ظاهر من مكان البيع وعلى المكان الذي توجد به المحجوزات وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التابع له المكان وذلسك قبل تاريخ البيع بيومين على الأقل - مع مراعاة مراجمسة المستحقات الباقية على الممول حتى تاريخ البيع والتي سيجرى تتفيذ البيع نظيرها.

٤٤) يحرر محضر البيع على النموذج الخلص به ويستوفي خاناتـــه مع ملاحظة أن يتضمن البيانات الآتية : توقيع المزايدين أمام عطاءاتهم ، وإثبات دفع التأمين المقدرر عن كل عطاء وإثبات كف يد المزايدين بعد آخر عطاء واستلامهم تأميداتهم ، وإيضاح عنوان الراسي عليه المزاد ، ويكسون تسليمه صورة من مخضر البيع بعد سداد رسم دمغة الاتساع المستحقة على أصل المحضر وصورته .

وإذا لم يتسع المطبوع المعد لمحضر البيع فتستكمل بيانسات جلسة المزاد على ورقة تلحق به ويراعى أن يوقع على هذا المحضر كل من مندوب الحجز والحارس والمدين والمشستري والشساهدين ، وإذا لم يحضر الحارس أو المدين أثبت ذلك في المحضر. (٣٣ ش)

٥٤) يجرى البيع بطريق المزاد العلني في الزمان والمكان المحدد له غير أنه إذا دعت الضرورة كأن لم يتقدم مزايدون أو لم يصل المزاد إلى الثمن المناسب فيجوز نقل المحجوزات إلى الأماكن التي نصبت عليها المادة ١٩ من القانون بشرط موافقة المصلحة على ذلك وفسي هذه الحالة يؤجل البيع إلى ميعاد جديد يتفق ومبعاد السوق المنقولسة إليه المحجوزات .

٢٦) على الحارس أن يقدم في يوم البيع إلىسى مندوب المصلحة المنقولات المحجوز عليها ليقوم بمقارنتها بما هـ.و شابت بمحضر الحجز ويثبت ذلك في محضر الحجز الأصلىسي وعلى المسورة الموجودة مع الحارس ، وإذا تأخر الحارس فــي تقديسم المنقدولات المحجوز عليها ، فعلى المندوب إثبات ذلك في المحضر وتنفيذ البيع

٤٧) إذا كان صلحب المنقول أو الحارس غائبا في يوم البيسم فيتسم البيع مع مراعاة ما سبق ذكره بهذه التعليمات .

وإذا كان المنقول المحبوز عليه قابلا التجزئة فياع منه بقدر ما يفي بالضرائب المستحقة وكافة المصاريف لغايسة يسوم البيسع ، وتسليم باقي المحجوزات الصاحبها بالإيصال اللازم علسى محضسر البيع ، وإذا كان المنقول غير قابل التجزئة فيباع جميمه ويخصم سن ثمن البيع المطلوبات المنكورة ويسلم بساقي الثمسن السي صساحب المحجوزات بالإيصال اللازم على محضر البيسسة ، وإذا السم يكسن حاضرا أودع الباقي لصابه في خزانة المحافظة أو الجهة المختصة .

ولا يجوز بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بأقل مسن قيمتها المقدرة بواسطة الخبير ، فإن لم ينقدم أحد اشرائها أجل بيمها إلى ميماد آخر بعد التخاذ إجراءات الإعلان عنها ، وتم بيمها بعد ذلك لمن يرسو عليه المزاد وأو بثمن أقل من تقدير الخبير.

(a YA)

^{(&}lt;sup>(</sup>) تضيف تعليمات التأمينات الاحتماعية (ويجب أن يخطر الحارس بتحهيز المحموزات للبيع قبل ميماد البيم بثلاثة أيام على ا**لأق**ل) .

٨٤) لا يقبل عطاء من أحد إلا بعد أن يدفع في جلسة المزاد تأمينا نقديا مو ازيا لعشر عطائه ثم يرد إليه بالإيصال على قائمة المنزاد إذا لم يرسو عليه البيع في نهاية الجلسة ، ويكلف الراسي عليه المسزاد بدفع باقي الثمن فورا وإلا فيعاد البيع على ذمته في بعص الجلسة ، فإذا رسى على آخر بقيمة أقل خصم الفرق من التأمين المدفوع مسن الأول و أعيد إليه الباقي إن وجد وذلك بالإيصال أيضا . كما يرجعل عليه بالحجز الذي يزيد مبلغ التأمين ، وإني لم يثقم راغب في الشراء يؤجل البيع ، وتعطى قسيمة بند (٣٣ ع ح) بقيمة التأمين ادافعه شم يرد المبلغ بصفة أمانة إلى خزانة المأمورية المختصة ، ويعاد البيع في الموعد المؤجل بنفس الطريقة السابقة مع ملاحظة إثبات كل هده الإجراءات في محضر البيع .

٩٤) إذا تقدم أي شخص وطلب دفع المستحقات بأكمالها و المصاريف وأجور الحراسة قبل البيع فيجاب إلى طلبه ، وإذا تم الدفع المنصوب وقب الشروع في البيع وجب إثبات ذلك على نفس محضر الحجز مع بيانات اسم الدافع وإعطائه الإيصال اللازم بذلك . أما إذا كان الدفع قد حصل في المأمورية المختصة بعد قيام المندوب للبيسع - فعلى المأمور أن يخطر المندوب تليفونيا . أو تلغر الخيا بوقف البيع ويعسزز هذا الإخطار بكتاب رسمي ، وفي كلتا الحالتين يرفع الحجز ويخلى طرف الحارس كما هو موضح في هذه التعليمات . (٣٠ ت)

٥٠) يجب أن يتم بيع المنقر لات المحجوز عليها في خسلال مسدة لا تزيد على سنة أشهر من تاريخ توقيع الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن ، فيما عدا الحالات التي يتوقف فيها البيع المنصوص عليسها في المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري .

مع مراعاة أن المنازعات القضائيسة النسي تتعليق باصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد لا توقف البيع ما لم يسنر رئيس المأمورية وقف إجراءاته أو يودع المنازع المساق المضروسة المسروط المحجوز من أجلها والمصروفسات خزائسة المأموريسة بالشسروط المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من القانون المذكور .

ولا يؤجل البيع إلا اسبب هام لعدم نضيع وتجهيز المحاصيل الزراعية أو تقديم طلب نقسيط، ولا يجوز في هذه الحالة الأخيرة تأجيل البيع لمدة تزيد عن شهر وعاسى المأمورية أن تبت في الطلب في خلال تلك الفترة وتخطر الممسول بالقسط المستحق عليه.

(٥) يعنن المعول والحارس بكتاب موصى عليه بعام الوصول فسى حالة توقف المعول عن سداد الأقساط بالموحد الذي تحدد للبيع قبسل حلوله بثمانية أيام على الأقل طبقا المادة ٢ من القانون مع مراعساة إتمام باقي لجراءات البيع المنصوص عليها فسمى المسادة ١٤ مسن القانون.

المصاريف:

٥٢) مصاريف إجراءات الحجز قدرها ٥٠٠ مليما وثمن محضور
 البيع ٥٠٠ مليما أيضا مهما تعددت صوره ، ويعفى الممول من أداء
 هذه المصاريف ، في الأحوال الآتية ;

- إذا لم يتجلوز المستحق ٥ جنيهات عند السداد أو البيع.
- ٢- إذا تم دفع المستحقات كاملة خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيــع
 الحجز .
- إذا أصبح المستحق خمسة جنيهات فأقل نتيجة لسداد سابق على
 انقضاء الثلاثين يوما التالية لتاريخ توقيع الحجز ، بصرف النظر عن
 القيمة الأصلية التي حجز نظيرها .

٤-إذا ألفى الحجز بسبب خطأ في الإجراءات ،

وتحصل مصروفات الإجراءات بالمنصف إذا تجاوز العميت خمسة جنيهات وحصل الدفع كاملا بعد مضمي الثلاثين يوما الأولـــــــى وقبل انقضاء السنين يوما من تاريخ توقيع الحجز .

وتحصل مصاريف إجراءات الحجز وثمن محضور البيسع كاملة، فيما عدا ذلك من الحالات : (٣٥ ، ٣٣ ت)

٥٢) لا يعفى المحجوز ضده من أجرة حراسة الأنساء المحجوزة وقيمة النشر ومصروفات إعدادها ونقلها والأجور والعمولة وكذاك رسوم البيع وقدرها ١١ من ثمن البيع مهما كانت قيمة المستحقات ومهما كانت العدة التي تنقضي بين تاريخ الحجز والمسداد أو بيسن تاريخ الحجز والبيم .

20) متى تم اليبع بيداً بخصم مصروفك الإجراءات ومصروفكات الإجراءات ومصروفكات البيسع ، الإعداد والنشر والنقل ، وأجرة الحراسة ، وأجيرة مكان البيسع ، وعمولة البنك والسماسرة والصيارف في بيسع الأسمهم والسيندات وأجور الخبراء في تقويم المحجوزات ويخصص الباقي لأداء المبالغ المحجوز من أجلها .

ثالثًا: الحجز العقارى:

(١٠ ت) التمري عن العقارات:

٥٥) يقوم مندوب الحجز بالمأمورية بالتحري عن الأمساك العقارية الممولين التابعين المأمورية في دائرة نشاط الممول أو محل سكنه أو إفامته أو أي جهة أخرى في نطاق المحافظة النسي تقسع المأمورية بها ، ويستمين في ذلك بمطومات العمد ومشايخ البسلاد وسجلات مأموريات العوائد ، والملفات الفردية الخاصة بالمملورية وغير ذلك من المصلار .

فإذا دلت التحريات عن ملكية الممسول لعقسار فسي نطساق المحافظة أو المديرية الواقعة بها المأمورية اختصت هي بسلجراءات الحجز عليه ، وإذا كان العقار المستكل عليه في دائرة محافظة أخرى كلفت المأمورية التي يقع العقار في دائرتها باتخاذ إجراءات التصوي أو الحجز نياية عن المأمورية التابع لها الممول علسى أن يخطرها فورا بما يتم ويتقدر قيمة العقار .

وفي حالة عدم الاستدلال على عقارات الممول نفي بعقوق الخزانة يحرر المندوب منكرة مرفقا بها إفرارات الجهات الإداريسة بنتيجة تحرياتها ويقوم مأمور الحجز بمراجعتها ، وتخطر المأموريسة مراقبة مكافحة التهريب بهذه الحالات التخساذ إجراءات التحسري بوشالها الخاصة (1).

(٢ ت) الاستدلال على ملكية العقارات :

(٥٦) إذا كان المقار الذي تم التحري عنه مربوطا بالضرائب المقارية يصير الاستدلال على ملكيته بالاطلاع على مكافته في سهجلات الألسام المالية المختصة بالمحافظات والمديريات ، فإذا كانت الملكية قد انتقلت الممول بتصرف لم ينقل التكليف بموجبه لاسهمه لحدائسة التصرف ، أو لسبب آخر يصير التثبت من الملكية بالاطلاع علسى عقد التصرف ادى طرفى المقد أو بمكتب الشهر العقاري المختص .

و إذا كان هناك وضع يد على العقار ، فيوجه الإنــــذار البـــي المدين ، في شخص واضع اليد .

وبالنسبة للمقارات غير المكلفة سواء كانت موروثة أو غـــير ذلك كالأراضي البور والمباني التي بـــالقرى ، وأراضـــي الفضـــاء بالمدن ، فهذه يستدل على ملكيتها بـــاقرارات إداريــة مــن العمـــد والمشايخ ، ويسترشد أيضا بمكلفتها القديمة إذا كان قد سبق تكليفـــها وأزيل عنها التكليف لسبب من أسباب رفع الضريبة عنها .

^{(&#}x27;) في تعليمات موسسة التأمينات (وتخطر للوسسة بذلك) . ١٧٧١

(٣ ت) توجيه الإنذار العقاري:

(٥٧) يوجه المندوب إلى الممول المدين تتبيها بالدفع وإذارا بالحجز في شخص واضع اليد مهما كانت صفته محسررا على النمسوذج المخصص لذلك (استمارة رقم ٧ حجز المعدلة) موضحا بسه اسمه الملك المدين واسم صاحب التكليف ورقم المكلفة واسم واضع اليسد ومستوفيا لحميع البيانات الواردة بالمادة ٤٠٤ من قانون الحجز وهلي خاصة بالمبالغ المطلوبة وأنو اعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار الموجه عنه الإجراءات وذلك ببيان موقعه و ليضاح حدوده ، واسسم الحوض ورقمه إذا كان أرضا زراعية واسم القسم أو الشارع أو الحارة ، ورقم المالك إذا كان عقارا في المدن ، و غلير ذلك من البيانات التي تقيد في تعبينه ، ويراعي أن يذكر بالإنذار اسم الممسول مقرونا باسم أبيه وجده مع ذكر اللقب والشهرة ، وكذلك أسماء مسن عقيم الماكية في مدة العشر سنوات السابقة لتوجيه الإنذار .

ويحدد بالإنذار الحصة التي يوجه الإنذار بالحجز عليها ، بحيث تقتصر الإجراءات على حصة تغطى قيمة الضرائب المستحقة والمصروفات بعد استنزال قيمة الحجوز السابقة الموقعة ضد الممول ثم إضافة قيمة مناسبة إليها لا تريسد عسن (٦٠%) (١٠ مسن قيمة المستحقات المحجوز نظيرها وذلك لحتياطي لطلب الأسعار .

⁽⁾ النسبة في تعليمات التأمينات ٥٠ %.

وتقدر المقارات المبينة بالمكلفة بمعدل الضربية مجردة مسن أي إضافة مضروبة في ٢٠ ، أما المقارات غسير المكلفة فيكسون تقديرها بمحضر بمعرفة المندوب ورجال الإدارة المحليين ويراعسي فية الصقع والقياس وشمن المثل ، ويجوز الاستعانة بواحد من أهسل الخبرة التشين المقار .

وإذا كان التكليف باسم شخص متوفى ومعروف أسماء ورثته أو كان باسم ورثة أمكن معرفة أسماتهم فتذكر أسماتهم بالإنذار شم تحرر لكل منهم نسخة وتسلم نسخة لمن يوجد منهم بالعقار باليصمال على النسخة الأصلية لواضع الهد.

فإذا لم يوجد الممول أو واضع اليد بثبت مندوب الحجز ذلك في محضر على نسخة الإنذار الأصلية مؤيدة بترقيع شديخ البلد أو الممدة وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم أو البندر أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه وفي حالة استاع الممول أو واضع الود عن الاستلام يثبت المندوب حالة الامتناع على نسخة الإنذار الأصلية مؤيدة بشهادة شاهدين أحدهما رجل الإدارة ويذا يكون الإعلان قد تم صحيحا .

(٤ ت) إجراءات طلب الشهر:

٥٨) على المأمورية أن تتقدم بطلب الشهر من أصل وصورتين إلى مأمورية الشهر العقاري المختصة إما قبل إعلان المدين بالتتبيسة أو بعدها حسيما ترى مرفقا به مشروع محضر الحجز وكروكي برمسم العقار المحجوز مبينا به الحدد ويحرر طلب على النموذج رقسم ٨ ضرائب الجديد متضمنا اسم المعول الثلاثي واسم صاحب التكليسف

وواضع البد وبيان الضرائب المطلوبة ونوعها وسنواتها وتواريسخ استحقاقها وموقع العقار المطلوب الحجز عليه ومساحته ورقم القطعة لا كان أرضا زراعية . ورقم العقار والشارع إن كان مباني ورقسم المكلفة بحسب البيانات التي أثبتها المندوب على النموذج المذكسور ، أما مشروع محضر الحجز فيحرر على النموذج رقم ٩ حجز الجديد وهو صورة طبق الأصل من محضر الحجز فيما عدا البيانات التشي ستوضح بعد توقيع الحجز وتحدد مصروفات الإجسراءات بمبلسغ

وكذلك يرفق بالطلب إقرار بقبول خصم مبلغ خمسماتة مليم ⁽¹⁾قيمــــة رسم طلب للشهر .

وبعد أن تقوم مأمورية الشهر العقاري بمراجعه مشروع محضر الحجز وختمه بمقبول وصالح الشهر تعيده للمأمورية في ميعاد لا يتجاوز ١٥ يوما .

وإذا رأت المأمورية تجزئة العقار لتسهيل بيعه طبقا المسادة ٢٥ من القانون فعليها أن تتقدم لمأمورية الشهر العقاري المختصدة بطلب جديد يسمى طلب تقسيم على النعوذج ١٠ (أ) حجز الجديد مرفق به مشروع تقسيم على النعوذج رقم ٩ حجز - والبيانات التي تحرر به هي نفس البيانات التي تحرر في مشروع محضر الحجدز مع مراعاة بيان حدود كل قطعة على حدة وثمنها ، وكذلك يرفق بسه كروكي التقسيم المراد إجراءه في العقار وإقرار بقبول الخصم على المصلحة بمبلغ ١٠٠ مليم قيمة رسم طلب شهر مشروع التقسيم .

^{(&#}x27;) أصبح رسم طلب الشهر أو طلب التقسيم حنيه بدلا من ٥٠٠ مليم .

وإذا كان العقار المراد تقسيمه أرض مباني تخصيع لقادن التقسيم فعلى المأمورية أن تطلب من البلدية الموافقة على هذا التقسيم وإدفاق الموافقة والرسم الذي اعتمدته لهذا التقسيم ولرفاق الموافقة والرسم الذي اعتمدته لهذا التقسيم مع الطلب والمشروع إلى مأمورية الشهر العقاري و و فقا لما سبق ذكره من إجراءات طلب الشهر .

ولذا كان التقسيم قد تم بعد توقيع الحجز على كمامل العقار فيراعي إعلان الممول بالتقسيم وإعلاة إجراءات النشر على أساس البيم بالتجزئة .

(٥ ت) الإرشاد عن العقار وإزالة التعرض:

٩٥) تقوم مأمورية الشهر العقاري بتكايف هندسة المساحة المختصمة بتحديد العقار وإذا احتاج الأمر معاينة في الطبيعة فالله مأمورية الشهر العقاري سنتمم هذه المعاينة في أسرع وقات بحيث تسلم المشروع في خلالي الداء ١٥ يوما السابق نكرها .

ولإا حدث تعرض في الطبيعة فتؤشر مأمورية الشهر العقاري بهذا التعرض على المشروع وتعطى البيانات المساحية تحت مسئولية الحجة الحاجزة ، وفي هذه الحالة يكون الجهة الحاجزة الحقق في استعمال ما خوله لها القانون من لزالة التعرض بالمادة ٤١ وإعسادة الأوراق إلى مأمورية الشهر الحصول المسجحة أو قبول السير فسي الإجراءات حسيما ترى .

وعلى مأمور الحجز مراجعة الطباق المشروع السوارد مسن مأمورية الشهر العقاري على العقار المطلوب تحديده ، كما أنه عليــه بحث أي بيان يتم إثباته من مأمورية الشهر على المشسروع خاصسا بالحقوق التي الغير على العقار أو أسبقية طلبات أخرى وتقدير أثرها على الإجراءات المتخذة .

(١ ت) توقيع محضر الحجز العقاري :

١٠) يجرر محضر الحجز على النموذج الخاص بذلك (استمارة ١١ حجز ضراتب معدلة) ويعان إلى الممول المدين صاحب العقار في حجز ضراتب معدلة) ويعان على معضر مضع واضع اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات ، وتوضح به البيانات التي يشتمل علي الإنذار والسابق ذكرها مع بيان مساحة العقار المحجوز عليه وشفه الأساسي.

ويكون توقيع الحجز بعد مضى شهر من تاريخ إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز العقاري إلى الممول ، ويجوز توقيعه قبسل مضى الشهر إذا طلب الممول ذلك كتابة وإلا اعتبر كان لسم يكسن وعلى كاتب الحجز مراعاة تسليم الإنذار المندوب لتوجيسه محضسر الحجز في هذه المدة .

ويجب أن يوقع على محضر الحجز شيخ الجهة أو الحارة أو العدة التي يقع العقار المتخذة عليه الإجراءات في نطاق اختصاصه. وعلى مأمور الحجز مراجعة المحضر من النواحي القانونيسة قبل تسليمه (لكاتب الحجز) (١) ، ويلاحظ أن يشتمل محضر الحجز على ما يأتى :

- (١) بيان المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها
 والمصروفات.
- (۲) وصف العقار وحدوده ومساحته من واقع مشروع محضم الحجز المختوم بخاتم صالح الشهر والوارد من مأمورية الشمر العقارى المختصة .
 - (٣) بيان القيمة التقديرية العقار .
- (٤) نظرا لأن القانون قد أعطى للحاجز الحق في أن ببيسع مسن العقار بما يفي ثمنه بالمطلوبات والمصروفات بأكملها حتى نهاية الذي حصل فيه البيع ، لذلك ينص في محضر الحجز علسى أن الحجز يشمل هذه المستحقات ومسا يستجد مسن ضرائس ومصروفات أخرى حتى يوم البيع .

وبما أن توقيع الحجز على العقار يترتب عليه إلحاق ثمرات. وإيراداته به نتبع الإجراءات الآتية في تقدير قيمة هذه الثمار وبيعها.

(۱) إذا وجدت مزروعك لم يبق على نضع شارها ســـوى ٥٥ يوما قدر ما ينتج منها وأوصافها كما يقدر ثمنها ويثبت ذلك فــي محضر الحجز العقاري ويعين العدين والحائز حارسا عليها مـــع

⁽¹) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

إذ له بتقديم طلب المأمورية عند تمام نضجها انتخليفه بضمسها بحضور اثنين من رجال الإدارة المحليين ومندوب من المأمورية إن الأم ، وتحرير محضر منهم بذلك ، يثبت فيه مقددل النقتج كيلا أو وزنا مسم تحييسن المكسان السذي سستقل إليه المحصولات - ويوقع على هذا المحضر منهم ومن المدين ومسئ الحارم إذا كان غير المدين (ثم يعتمد من المعدة أو ناتبه) (١٠)، فإذا امتتم المدين عن الضم أو لم يكن في قدرة الحارس إجراؤه، الرقم مندوب المأمورية ومعه رجال الإدارة المشار إليهم بتنفيسذ الضم على نفقة المدين على أن تخصم التكاليف عند تسوية المبلغ المنج من البيم (وفي كافة الحالات يرفق محضر الضم بمحضر الحجر المقاري) (١٠).

(٢) إذا كانت المزروعات الموجودة باق على ضمها مدة أكثر من 00 يوما فتين مساحة الزراعة ونوعها بمحضر الحجز المقاري ويمن المدين أو الحائز حارسا عليها - على أن يعمل محضـــر تكميلي عندما يكون باقيا على نصحها مدة لا تزيد على 00 يوما بيين به ما ينتظر أن تخله والثمن التقديري لها ، ويلحـــق هــذا المحضر بمحضر الحجز المقاري - ويمن به المدين أو الحــائز ويتبع في إجراءات ضم الثمار الإجراءات المبينـــة فــي البنــد السابة ،...

⁽١) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتساعية .

⁽أ) غير مضافة في تعليمات التأمينات الاحتماعية .

- (٣) إذا لم يكن هذاك مزروعات وقت توقيسع الحجرز العقاري واستجد شيء منها بعد إعلان هذا المحضر فيسل منه محضسر تكميلي يلحق بمحضر الحجز العقاري وفقا لمساجساء بالبند السادة.
- (٤) يتبع في بيع المحصولات والشرات المنسوه عنسها بسالبنود السابقة الإجراءات الخاصة ببيع المنقولات الواردة فسي البساب الثاني من القانون رقم ٣٥٨ اسنة ١٩٥٥ .
- (٥) في حالة وجود إيرادات المقار فعلى مندوب الحجز أن يعين حارسا على المقار المحجوز ، ويجوز أن يكون هو المسالك أو الحائز وتكليفه بتأجير المقار إذا لم يكن مؤجرا وعلى المأمورية بمجرد توقيع الحجز المقاري إخطار مستأجري المقار بالحجز المؤريسة الموقع وتكليفهم بسداد ما يستحق من أجسرة إلى المأموريسة لخصمها من المطاوبات المستحقة على الممول المدين .

(٧ ت) طالب الشهادة العقارية وتحقيق ملكية العقار:

(٦١) تقوم المأمورية بطلب الشهادات المقارية مسن مكتب الشهر المقاري المختص . وتطلب الشهادة بمجرد توقيع الحجز بخطاب من أصل وصورتين (استمارة رقم ١٠ حجز جديدة) موضحا به الاسم المطلوب عنه الشهادة في كل حالة اسما ثلاثيا من توضيح اللقب وإذا كان الاسم لأجنبي وجب كتابته بالحروف اللاتينية مع المربية . ويذكر بالطلب عنوان العقار المطلوب عنه التصرفات مسع بيان الشياخة أو البلد أو القسم أو المركز الواقع في نطاقه ويذكر رقم مكلفة المقال إذا كان مكلفا .

ويراعي أن تطلب شهدات عقارية عن العشر سنوات السابقة التاريخ الطلب فإذا كان الممول متوفيا وورنته أحياء تطلب الشهياة عنه حتى تاريخ وفاته وتطلب شهادة أخرى من تاريخ وفاته حتى تاريخ الطلب باسم الورثة ، فإذا كان من الورثة من توفى بعد وفساة المورث قصرت المدة المطلوبة عنه حتى تاريخ وفاته ، وتطلب شهادة أخرى عن ورثته حتى تاريخ الطلب . وإذا كان الممول قد نقى الملكية بالميراث وجب طلب الشهادة عن المورث حتى تساريخ وفاة مورثه حتى تاريخ الطلب ، وإذا كانت الملكية قد انتقاست إلى الممول بتصرف في بحر العشر سنوات السابقة للطلب طلبت الشهادة المطلب طلبت الشهادة الأولى عن التصرف و الثانية عن الممول .

وتخطر مصلحة الشهر العقاري عن أي شهادة مطلوبة يتأخر صدورها من مكتب الشهر العقاري المختص ، النتبيـــــــــ باســــتعجال تتفيذها إذا لم نزد في خلال عشرة أيلم من تاريخ طلبها .

وعد ورود الشهادات العقارية المطلوبة - على (المسأمور المختص) (۱) مراجعة وتحقيق ملكية الممول العقار المتخسدة عليه الإجراءات ، وله عندند أن يطلب صور العقود الموضحة بالشهادات العقارية إذا ازم الأمر لتحقيق الملكية أو الاستدلال على مدى الحقوق العينية السابق ترتيبها على العقار .

⁽ أ)في تعليمات التأمينات الاحتماعية (رئيس قسم الحمجز بالمؤسسة أو من يقوم مقامه).

(٨ ت) شهر معضر العجز :

17) تحرر المأمورية صورة طبق الأصل من محصر الحجز بعدد توقيع الحجز وإعلانه الممول - مكتوبة بالحبر الشيني على السورق الأزرق المدموغ مبينا به رقم الطلب والمشروع المأخوذ من مأمورية الشهر العقاري المختصة ومتضمنا كافة البيانسات السواردة منسها . ويوقع على هذه المصورة (كاتب الحجز ومأمور الحجسز ومراقب المأمورية) (أ) أو من ينوب ، ويختم بخاتم الجمهورية ويرسل السسى مكتب الشهر العقاري المختص بخطاب (استمارة رقم ١ (ب) حجز) مرفقا به مشروع محضر المختص بخطاب الستمالة الشهر والزار بقبول

يراجع مكتب الشهر محضر الحجز على مشروعه المختسوم بصالح الشهر ويشهره على وجه السرعة ويصوره وترسل صورتهه إلى المأمورية الحاجزة في ظرف ثلاثة أولم من تاريخ تقديمه مكتب الشهر ، ويعتبر المقار محجوزا عليه اعتبارا من تاريخ شهره.

(٩ ت) إجراءات شطب المجز العقاري:

٦٣) في حالة سداد المصول المديس كافسة الضرائب المستحقة والمصروفات بعد شهر محضر الحجز وقبل تمام البيع تسسلم إليب المأمورية بناء على طلبه إقرار ابتبول الشطب (نموذج رقسم ٥ أ) ويوقع على هذا النموذج رئيس المأمورية (١) ويختم بخساتم الدواسة

^(ٰ) في تعليمات التأمينات الاحتماعية (مندوب الحستر ورئيس الحمصـــز ومراقـــب المنطقـــة الإقليمية).

^() في تعليمات التأمينات الاحتماعية (قسم الحجز ومراقب المنظمة الإقليمية) .

ويوقع من الممول باستلامه وينص في هذا الإقرار على أن المأمورية قد استلمت كافة المستحقات والمصروفات مع بيان كل منها وبيسمان رقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه .

وعلى الممول أن يقوم باتخاذ إجراءات الشطب بمصروفسات علمسى حسابه .

 ٦٤) تأثير البيع القضائي أو الإداري من جهة حكومية أخرى أو الإفلاس .

(١٠ ت) (١) البيع القضائي :

أ- (إذا كانت الضرائب ولجبة الأداء وأعلنت المأمورية بليداع قائصة شروط بيع عقار مملوك للممول المدين فعليها أن تقوم بالإطلاع)(١) على قائمة شروط البيع والاعتراض على ما يرد بها من شدوط لا تتفق مع صالح الخزانة كالشرط الذي يضمنه المباشر للإجراءات بإعفائه من إيداع الثمن خزينة المحكمة خصما من دينه قبل المدين إذا رسى عليه المزاد ، ويكون اعتراض المأمورية بمنكرة ترسسل إلى (إدارة قضايا الحكومة) أنا قبل الجلسة المحددة لنظر الاعتراض في قلم كتاب المحكمة المختصة على القائمة قبل تلسك الاعتراض في قلم كتاب المحكمة المختصة على القائمة قبل تلسك الجلسة بثاثة قبل على الأقل تتفيذا المحتوص قانون المرافعسات .

⁽أ) في تعليمات التأمينات الاحتماعية : (إذا كانت مستحقات للوسسيسة واحبسة الأداء وأعلت للأمورية بإيداع قائمة شروط بيع عقار مملوك لدينها ، فعلسبي للراقبسة الإقليميسة الإطلاع) .

^{(&}lt;sup>'</sup>) في تعليمات التأمينات الاحتماعية (مراقبة الشتون القانونية بالمراقبة) .

وبذا تصبح المأمورية طرفا في الإجراءات مما يخولها الحصــــول على دينها أولا طبقا للامتياز المقرر لها بالقادون .

ب- إذا كانت الضرائب غير واجبة الأداء فعلى المأمورية أن تسوع بطلب توقيع الحجز التحفظي تحت يد قلسم الكتساب بمسا يفسي بمستحقاتها على الثمن الذي يرسو به العقار - وعليها الاعستراض على قائمة شروط البيع على الوجه المبين البند السابق كي تصبح المصلحة طرفا في الإجراءات مع ضرورة المبسلارة بمحاسبة المعول حتى تصبح الضرائب واجبة الأداء عند توزيع الشن .

(٢) البيع الإداري:

أ- إذا علمت المأمورية بأنه سيتم بيع إداري من جهة حكومية أخرى لعقار الممول المدين المصلحة ، ولم تكن قد أوقعت عليه حجسزا عقاريا نظير مستحقاتها ، ولم يكن المدين أمو ال أخسرى يمكن الحجز عليها بما يفي بمستحقات المصلحة . فطيسها أن ترسمل مندوبا من قبلها لحضور جلسة البيع ومعه مذكسرة مبينا بسها مطلوبات المصلحة ومشتملة على طلب إيسداع الشسن خزينة المحكمة المختصة الترزيعه بمعرفتها بين المصلحة والجهة المنفذة.

ب أما إذا كانت المأمورية قد أوقعت حجزا عقاريا نظير مستحقاتها

لاحقا اللحجز الإداري الآخر الذي سيتم عنه البيع ، فعلى منسدوب

المأمورية أن يحضر جلسة المزاد ويطلب تتفيذ البيع بمسا يفسي

بجميع مستحقات المصلحة بعد أن يقدم أرئيس الجلسة صورة من

محضر الحجز العقاري الموقع على عقار المدين ، فإذا لم يسسف

الثمن بمطاوبات المصلحة والحنة الحاجزة ولم يحصب القساق بينهما على توزيعه ، فعليه أن يطلب ليداع الثمن خزينة المحكمة المختصة لتوزيعه بينهما .

(٣) الإفلاس :

أ- في حللة صدور حكم بإشهار إفلاس الممول وكسانت الضرائب واجبة الأداء فعلى المأمورية تحرير كشسف بقيمسة الضرائب المطلوبة منه وإرساله إلى إدارة قضايسا الحكومسة مرفقسا بسه المستدات التي تثبت دين المصلحسة (الأوراق) وتطلسب منسها إيداعها بعلف التفليسة بالمحكمة والتنخل في التفليسسة - وإعسادة المستدات المأمورية بعد الانتهاء منها .

ب- (۱) أما إذا كانت الضرائب غير واجبة الأداء فطلبي المأموريسة توقيع الحجز التحفظي تحت يد وكيل الدانين بمقدار الضرائب المنتظر استحقالها على الممول والإسراع فلي السنكمال رباط الضرائب عليه عن المدة لغاية تاريخ إشهار الإفلاس.

(١١ ت) إعلان محضر الحجز إلى الدائنين الذين لهم حقوق عينيــة على الحار .

٥٦) لما كانت المادة ٤٨ من القانون رقسم ٣٠٨ لمسنة ١٩٥٥ قسد أوجبت إعلان أصحاب الحقوق العينية المشهرة قبل توقيع الحجنو الإداري على المقار بمحضر الحجز بالكيفية وفي خسلال المسدة الدينية بالمادة المذكورة. ذلك يتحتم على المأمورية أن تقوم بهذا الدينية بالمادة المذكورة. ذلك يتحتم على المأمورية أن تقوم بهذا الدينية بالمادة المذكورة. ذلك يتحتم على المأمورية أن تقوم بهذا الدينية بالمادة المذكورة.

زأر قاصرة على مصلحة الفند السه نقط .

الإعلان بمجرد ورود الشهادة المقارية المثبتة بها هذه الحقوق مع مراعاة عدم البيع إلا بعد مضي المدة المنصوص عليها بهذه المادة والمادة ٥٣ من قانون الحجز .

وعلى المأمورية إخطار مكتب الشهر المقاري على النموذج رقم ١٦ حجز جديد بصورة من الإعلان المشار إليه بماليه مرفقا بها نسخة من مشروع محضر الحجز المخترم بصالح الشهر – وذلك في خلال الثمانية أيام التالية أتاريخ آخر إعلان الدائنيس أو النيابية التأثير على محررات أصحاب الديون المعلنين وإعسادة نسخة المحضر إلى المأمورية موقعا عليها بما يفيد ذلك التأشيس قيل مضي خمسة عشر يوما من وصول إخطار إلى مكتسب الشهور المقانون .

(١٢ ت) تحديد يوم البيع :

٦٦) إذا لم يكن هناك حقوق عينية على العقار مشهرة قبل توزيع المجرز الإداري عليه فيراعى أن يكون ميعاد الجاسة التسي تحدها المأمورية النبيع بعد مضى شهرين وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز الممول المدين – ويلاحظ عدم تحديد ميعاد اللبيع يقع خلال عطلة رسمية .

(۱۳ ت) النشر:

 اعد تحديد يوم البيع بنشر عن ذلك في الوقسائع المصريسة بالشروط الآتية :

أ- ينشر قبل موحد جلسة للبيع بثمانية أيام على الألل .

ب- تشمل إعلانات النشر ما يأتي:

يوم البيع - مكان جلسة البيع - مساحة العقار المزمع بيعه - حدوده - اسم الشارع أو الناحية أو اسم الحوض ورقمه ورقم القطمة أو المبنى - اسم صاحب التكليف - الثمن الأساسي الذي ينبغي افتتاح المزاد به والموضح بمحضر الحجز - أسباب وتساريخ الحجرز ، وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع وإذا كان العقار مقسما إلى صفقات فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

جــ يرسل الإعلان (نموذج رقم ١٤ حجز للمطبعة الأميريـــة) (١) بحيث يصلها صباح يوم الثلاثاء السابق ليوم الاثنين الذي تحدد للنشر على الأكثر، وإذا تقرر بعد ذلك عدم بيع العقار لأي سبب فتنطـــر المطبعة فورا لعدم النشر مع ذكر الأسباب .

د- في حالة تأجيل البيع وإعادة النشر يوضح للمطبعة الأميرية تاريخ ورقم آخر عدد من الجريدة الرسمية حصل فيها النشر .

٦٨) تغطر المحفظة عند إتمام إجراءات النشر بخطاب موصى عليه، عن التاريخ المحدد للبيع لكي يتسنى اتخاذ اللازم لعقد جاسة المسزاد في الميعاد المحدد للبيع (١).

^{(&#}x27;) من تعليمات التأمينات الاحتماعية (على النموذج للعد لذلك إلى الهينة العامة للمطابع الأمرية) .

أي تضيف تعليمات التأمينات الإختماعية (وبراعي في تحديد بوم البيع للواعيد التي تشروها المخافظة لجلسات البيدع).

(١٤ ت) الإعلان عن البيع:

19) بحرر إعلان البيع على النموذج الخاص بذلك (استمارة رقم ١٣ حجز جديدة) . ويستخرج منه صور تسلم لمندوب الحجز بعد ختمها بختم المأمورية ويجب أن يوضح الإعلان و الصسور مكمان البيسع واليوم والساعة التي سيجرى فيها البيع .

وعلى المندوب أن يطق صورة منه على الوحدة المعددة للإعلانات بديوان المحافظة المختصة ، وصورة على يلب مقد الإعلانات بديوان المحافظة المختصة ، وصورة على الباب العددة في العزبة التي تقع فيها الأعيان ، وصدورة على الباب الرئيسي المركز أو القسم الذي يقع العقار في دائرته ، أما إذا كلنت العقارات المطلوب بيمها أرض مسورة أو مبان فتعلق صورة أخرى في موضع ظاهر من كل منها .

وعلى المندوب إثبات تطبق الإعلانات السلفة ، بموجب محضر يحرر على النسخة الأصلية للإعلان ويوقعه ، كمسا يعلن أيضا جميع الشركاء في بيع العقار وأصحساب الشأن والمزايدين السابقين وجميع المجاورين بمحاضر على نفس السلخة الأصليسة للإعلان .

(١٥ ت) مراجعة أوراق الحجز:

- ٧٠) قبل جلسة البيع يتعين مراجعة أوراق الحجز التأكد من :
 - أ- استيفاء الإجراءات التي نص عليها القانون .

ب- عدم سداد الضرائب والمصروفات المستحقة حتى يوم البيع ،
 أو جزء منها لخصمها من المطلوبات أو ظهور مستحقات جديدة
 لإضافتها إلى المبالغ المحجوز نظيرها .

جــ التأكد من أنه قد تمت إجراءات النشر بالجريدة الرسمية .

أ- التأكد من أنه قد تمت إجراءات الإعلان وأرفق أصل المحساضر
 بملف الحجز .

(١٦ ت) تحديد المستحقات :

(٧١) إذا ظهر بعد توقيع الحجز وقبل إتمام البيع مستحقات أخسرى للمصلحة على المحجوز عليه خلاف المبلغ المحجوز نظيره ، وكان الثمن المقدر للحصة المحجوز عليها من العقار فيه متسع لها تطلبى هذه المستحقات إلى أصل المطلوب وبياع من العقار بقدر مسا يفسي بجملة المستحقات لغاية نهاية الشهر الذي يحصل فيه البيع .

و إذا كان الحجز بتناول جزءا من المقار ولم تكسن الحصسة المحجوز عليها نفي بالمستحقات القديمة والجديدة ، فيراعي أن يوقسع الحجز على جزء آخر من المقار ، أو على باقيه جميعه بمسا يفسي بالمستحقات الجديدة .

ويعلين المقار قبل ميماد البيع بشرة أيام بواسطة المندوب بالاتحساد مع العدة و المشايخ ، فإذا وجد به شيئا من زراعة أو حساسلات أو شمار أو منقولات اتبع بشأنها ما سبق ذكره في البند ١٠ مسن هده التعليمات ، فإذا انتضح من تقدير قيمتسها أنسها نفسي بالمطلوبسات و المصاريف يؤجل بع المقار حتى يتم بيعها .

(١٧ ت) إلغاء الإجراءات:

(المدين أو الحائز قبل اليوم المعين المزايدة الأولى أو الثانية عدد زيادة الحشر مداد المطلوبات والمصاريف المستحقة لغاية يوم البيسع مع إعلان المحافظ بهذا الإيداع . وفي هذه الحالة يقرر المحسافظ أو وكيله إلغاء إجراءات الحجز والبيع كما يجوز الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز وقف السير في الإجسراءات إذا قساموا بسأداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات حتى اليوم السابق على اليوم المباق المادة ٥٠ من القانون .

كما يجوز المدين أو الحائز السداد والبغاء الإجراءات إذا رسى النزايد على الحكومة ، لم يكن قد تم تسجيل محضر البيع .

(۱۹ ت) ^(۱) إجراءات البيع:

٧٣) على مندوب المأمورية حضور جلسة بيع المقار بالمزاد المنعقدة بمقر المحافظة وأن يثبت حضوره فيها ، ويكون البيع فيها بـــالمزايدة الطنية .

وتتفتع الجلسة بالثمن الأساسي المقرر بمحضر الحجـــز و لا مصروفات ويكون التزايد بدفع ١٠ % من العطاء كتأمين ويتم البيــع لمن يرسو عليه آخر عطاء بالزيادة ، وعليــــه نفــع بـــاقي الثمــن والمصاريف فورا لتوريدها لخزانة المحافظـــة كأمانـــات اتســويتها لحساب الجهات المستحقة لها عند صيرورة البيع نهاتيا .

^{(&#}x27;) رقم ١٨ بشأن حلسات البيوع العقارية – انظر تعليمات التأمينات الاحتماعية التالية .

فإذا تخلف المزايد عن دفع الباقي يعاد طرح المقار الليم ثانية على مسئوليته بعد التخاذ إجراءات النشر والإعلان ثانية ؛ فإذا نقص الثمن بإزم المشتري المتخلف بالفرق بين الثمن الذي تقدم به والثمن الذي يرمو به المزاد . وإذا رسى المقار بالزيادة تسوى هذه الزيادة للحساف المعول المدين أو تكون من حق الدانتين حسب الأحبوال ، ويجب إثبات المعطاءات التي تقدم بها المزايدون ونتيجة جلسة البيسع وما تم بالمجلسة بنموذج محضر جلسة التزايد (استمارة رقم ١٧ حجز ضرائب جديدة) والتوقيع على المحضر من رئيس الجلسة وكسائب الجلسة ، ويقصر البيع بقدر الإمكان على جزء من العقار المحجوز عليه يفي ثمنه بكامل المعلوب والمصروفات حتى نهاية الشهر الذي حصل فيه البيم ما لم يتعذر تجزئته فيباع العقار المحجوز بأكمله .

(۲۰ ت) التأجيل لعدم تقدم مزايدين :

٧٤) إذا العقدت جلسة البيع ولم يتقدم أحد المزايدة تؤجل الجلسة لمدة لا نقل عن ثلاثين يوما مع تتزيل العشر من الثمن الأساسي ونتخدذ إجراءات النشر والإعلان من جديد عن الجلسة الثانية. فإذا لم يتقدم أحد في الجلسة الثانية يؤجل البيع مع تتزيل العشر من الثمن الأساسي أيضا ، وهكذا في كل مرة إلى أن يصل الثمن إلى ما يدوازي ديدن المصلحة والمصروفات إلى يوم البيع .

فلن لم ينقدم أحد الشراء يقوم مأمور الدجز بمعاينــة العقـــار والبحث عن سبب عدم الرغبة في شرائه وما يســـاوبه العقـــار مـــن الثمن، وعليه أن يحرر مذكرة برأيه ويعرضها على رئيس المأمورية النظر في طلب النشر في الصحف اليومية المقررة انشر الإعلانـــات القضائية من عدمه ، والثمن الذي يرى معه دخول الحكومة مشترية على أساسه .

وعلى المأمورية بعد أن يصير البيع نهاتيا لحساب الحكومسة أن ترجع لإدارة الحسابات بالمصلحة لتدبير السبلغ السلازم المسراء المقار وتسوية الثمن لحساب الجهات المستحقة له مع إخطسار قلم الأملاك الأميرية بالمحافظة على الاستمارة الخاصة برسو الستزايد لحساب الحكومة (استمارة رقم ٢٢ حجز جديدة).

(٢١ ت) جلسة زيادة العشر:

(٧٥) يحق لكل شخص فيما عدا المدين والممنوع من المزليدة فانونا طبقا المددة ٦٤ من قانون الحجز أن ينقدم خلال الأولم العشرة التاليسة لجلسة رسو التزليد بزيادة لا نقل عن عشر الثمن الراسي به التزليد ، وذلك بالشروط والأوضاع المبينة بالمواد ١٩٥ ا ١٩٥ ٢ - من قانون الحجز ، ويراعي في حالة عدم حضور مقرر الزيادة جلسة البيام أن يطلب منه بموجب كتاب مسجل بعلم الوصول نفسع بساقي التمسن والمصروفات ورسوم الشهر . فإذا تخلف عن الدفع في الموعد الذي تحدده المأمورية يعاد البيع على نمته ويعتبر الثمن الذي رسسى بسه الازليد عليبه أساسا المزايدة المجددة .

(٢٢ ت) إلفاء البيع الطاري:

٧٦) إذا ألغي البيع بعد رسو المزايسدة لأي سسبب فيعتبر الثمن الأساسي لفتح التزايد بالجلسة التالية المبلغ الذي سبق النشر عنسه ، وفي هذه الحالة برد التأمين المودع من الراسي عليه التزايد إليه .

(٢٣ ت) تأجيل البيع :

٧٧) يجوز المحافظ أو وكيله تأجيل البيسع بالثمن الأساسى دون تخفيض لمدة ثلاثين يوما الأسباب جديدة مثل طلب تقسيط الضرائات المستحقة على الممول أو إذا تبين أن هذاك خطأ في إجراءات الحجز أو إذا رقع اليوم المحدد الليع يوم عطلة رسمية .

كما يجوز له التأجيل لمدة أوسع من ذلك كنص المادة ٥٥ من قانون الحجز ، مع مراعاة ألا تزيد على أربعة أسسهر ، ويراعسى عرض أمر التأجيل على المحافظ أو وكيله بحسب الأحسوال قبل انقضاء مدة الأربع أشهر المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القانون إذا كانت هناك أسبابا تدعو إلى ذلك - كصدور قرار تضيط وانتظام الممول في السداد مع إعادة النشر والإعلان في كل مرة .

وتوقف الإجراءات إذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقال المحجوز عليه إداريا وأودع الراسي عليه المسازاد الثمان خزاسة المحكمة المختصة ، وعلى المأمورية في هذه الحالة أن ترسل إلسى (إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم) (١) . بيسان بالضرائب المستحقة والمصاريف والمستدات التي تؤيد دين المصلحة لتطلسب من المحكمة المختصة فتح باب التوزيسع والحصول على حسق الخزانسة.

كما يوقف البيع إذا كانت هناك مناز عات قضكية تتملق بأصل المطلوبات أو يصحة الحجز أو بالاستحقاق ، ورأى رئيس المأمورية

⁽أ) في التأمينات الاحتماعية (قلم القضايا بيانا بالاشتراكات).

وقف إجراءاته ، أو أودع المنازع قيمة الضرائب المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة المأمورية وقام بتسديد ما نصت عليه المادة ۲۷ من القانون رقم ۳۰۸ لمنة 1900 في شأن الحجز المنقـول وذلـك إصالا أنص المادة ۷۷ من القانون .

(٢٤ ت) مصاريف الحجز الطارى :

٧٨) ما يتحمل به صاحب المقار المحجوز عليه ويخصسم أولا مسن الثمن المتحصل من البيع

⁽١ ، ٢) صحة الرسم ١ حنيه وليس ٥٠٠ مليم .

1,101

دمغة عن كل طلب شهر وكل طلب تأثيير وكمل طلب شهادة عقارية وتسوى لحسساب ضريبـــة الدمغة بمصلحة الضرائب .

••,•••

صور العقود التي تعللب مسن مكتب الشهر العقاري وهي ٢٠٠ مليم عسسن كمل صحيفة وتسوى لحساب مكتب الشهر العقاري .

••,•••

رسم حفظ ثابت عن تسجيل محضر الحجز بواقع ٢ مليم عن كل صحيفة و ١٠ مليم عـــن العقــد الأزرق وتسوى لحساب مكتب الشهر العقاري .

. . . .

دمغة على الاتساع للعقد الأزرق الخاص بتسجيل محضر الحجز لحساب الدمغة بالمصلحة .

1. . . .

أجور نشر في الجريدة الرسمية مهما كان عسدد الأسطر التي تتاولها النشر ومهما كسانت عسدد مرات النشر .

- ٠,٥٠٠ مصاريف تعليق الإعلانات في مختلف الجهات مهما تعدت .
 - ١,٠٠ ثمن محضر البيع (١)
 - ه (۱۸ مین من ثمن البیم (۲)
- ورسوم التأثيرات الهاشية ومصاريف النشر بالصحف اليرمية المقررة لنشر الإعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات حسب التعريفة المقررة إذا تم النشر بهذه المسحف .
 - (٧٩) يحصل من المشتري ما يأتى :
- رسمي نسبي من قيمة الثمن السذي رسسي بسه
 المزاد .
 - مليم جنيه
 - رسم طلب الشهر ودمغة الطلب .
 - ٠٠.٠٠ رسم حفظ ورسم تأشير .
- ٠,١٠٠ ثمن تسخة محضر البيع و ١٠٠٠ مليم عـن كـل
 - صفحة أخرى لحساب مصلحة الضرائب.
- ٠٠.٠٠ رسوم ثلاث صور فوتوغرافية لمحضر البيع مع
 - الدمغة ..

⁽٢٠١) منحة الرسم ١ بعنيه ولسم ١٠٥ مليم

وبعد أداء هذه الرسوم وباقي الثمن نتوالي المأموريسة شهر محضر البيع على حساب الراسي عليه المزلد بعد فوات المواعيد المقررة الزيادة بالعشر وإذا لم يقرر الراسي عليه المزاد في خسلال الثالثة أيلم التالية ليوم البيع إنه اشترى بالتوكيل لحساب شخص آخيو وواقعه على ذلك الموكل وعلى كاتب الحجز أن يطلب من مأموريسة الشهر المقاري كثف تحديد رسمي (إخطار بقبسول الشسهر) متكد الممول واصالح المشتري ، وبعد ورود تحرر المأموريسة بالحجز الشيني محضر البيع على النموذج الخاص به (استمارة رقم ٢٠هجز الشهر لمراجعته ثم إلى مكتب الشهر العقاري والتوثيف لتسجيله وموافاة المأمورية بصورتين من هذا العقد لتسليم صورة المشستري وحفظ الأخرى بملف الممول .

وفي حالة رسو المزاد على الحكومة تحرر المأمورية العقسد على النموذج المخصص لهذه الحالة (استمارة ٢٠ أ) وتسستمر فسي باقى الإجراءات .

رابعا : حجز ما للمدين لدين الغير :

انظر مثبله المحل في تعليمات التأمينات الاجتماعية .

خامسا : تطيمات المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية :

أمر إداري رقم ٢٧ في ٥ يوثيو ١٩٦٢

التعليمات الخاصة يتنفيذ قانون الحجز الإداري

هي بذاتها تعليمات الحجز الإداري بمصلحة الضرائب يرجع إليها في صفحة ٣٣٩ وقد توضع رقم البند في تعليمات مضافا الإسها حرف ت عند ذكره مع رقم البند في تعليمات الضرائب في كل ملاقه ويراعي استبدال التعاريف الثلاية بشأنها .

المصلحة : المؤسسة المأمور : رئيس جسهاز أو قسم الحجسز بالمراقبة أو المراقب .

المأمورية : المراقبة الممول : صحاحب العصل أو المشترك أو المدين.

ويراعى بشأنها ما يلي:

أولا : إسقاط البنود التالية من تعليمات الضرائب ·

ثانيا : إضافة البنود التالية تحت قسم التعليمات المنتوعة :

(١) تتخذ لجراءات الحجز الإداري عند عدم الوفاء بالمستحقات المطلوبة المؤسسة وذلك في المواعيد وفي الأمساكن وبمعرفة الموظفين الذين يناط بهم توقيع هذه الإجراءات المحددة .

- (۲) یکون توقیع المجز بناء علی أمر كتابی صادر مـــن مديــر
 المؤسسة أو من بنيه في ذلك .
- (٣) يقوم مندوب المؤسسة بمطالبة المدين بسداد المبالغ المستحقة وفقا التقصيل المبين بأمر الحجز قبل اتخاذ الإجراءات ثم ينشزه بالحجز ، وفي حالة عدم السداد يتخذ إجراءات الحجسز فرا نظير هذه المستحقات .

ثالثا: إضافة البنود التالية تحت قسم الحجز على المنقول لدى المدين:

(٨) الحراسة :

يعين صاحب المنقول حارسا عليه إلا إذا كانت قد صحدرت ضده أحكام تبديد ، فإذا كان موجودا وقت الحجز ولم تصدر ضحده أحكام تبديد وامتدع عن الحراسة ولم يوجد من يقبلها ، فسلا يعتد برفضه ونترك الأثنياء في حراسته وتعتبر هذه الأسدياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز . وإذا كان غلتبا وقت توقيع الدجز ولم يوجد من يقبل الحراسة يمهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليب ن – وعند حضور المدين تجرد الأشياء المحجوزة في حضوره وتعرض عليه الحراسة فإن لم يقبلها يحرر محضر بحضور شهاهدين وتثبت فيه هذه الإجراءات ويكلف المدين بالحراسة ويؤشر على الصورة التي بيد الحارس الإداري بذلك وتخلى مسئوليته – وتعتبر الأشياء في حراسته بمجرد تمام هذه الإجراءات .

ولا يستحق للمدين أو للحائز أجرا على حراسته ويجوز تعيين غير هما بأجر إذا تعذر وجود من يقبلها بلا أجر وكان أهلا للحراسة، فإذا كانت قيمة المحجوزات ضئولة ولا تحتمل أجر حراسة فيعهد بها إلى أحد رجال الإدارة المحليين .

(٢٥) يكف مندوب الحجز عن المضي في البيع إذا نتج عسن بيع بمض المحجوز من أجلسها وأجرة الحراسة إن وجنت والمصروفات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذي يقع فيه البيع .

رابعا : حجز ما للمدين لدى الغير :

تطيمات وإجراءات حجز ما المدين أدى الخير:

(۱) يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى للغير على ما في ذمته مسن مبالغ أو ديون أو منقولات سواء كانت حالة أو مؤجلة أو معلقة على شرط بما في ذلك الإيرادات المرتبـــة والأســهم الاســمية

- وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموصين إذا دعت الحال إلى اتخاذ هذا الإجراء .
- (٢) يقع هذا الحجز بموجب محضر يعلن إلى المحجـوز لديسه
 بكتاب موصى عايه بعلم الوصول متضمنا البيانات الآتية :
 - المبالغ المطلوبة. ٢- أنواعها. ٣- تاريخ الاستحقاق.
 - ٤- نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يداه إلى المحجوز عليه أو
 تسليمه إياه .
- (٣) ويجب إعلان المحضر إلى المحجوز عليه في خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز على أن يتضمن هذا الإعلان تاريخ إعلان المحضر إلى المحجوز لديـــه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .
- (٤) يجب على أجهزة الحجز في حالة توقيع هذا الحجز مراقبسة ورود إقرار المحجوز لديه بما في نمته الذي يجب أن يتم فسي خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز وذلك بإخطار منه بكتاب موصى عليه بعلسم الوصول مشتملا كل ما المدين موصوفا وصفا دقيقا ومفصلا مسع بيان عده ومقاسه ووزنه حسب الأحوال ، ويلاصظ أنه يجوز المحجوز لديه أن يسلم هذا الإخطار مستوفيا إلى الجهة الحاجزة

مقابل إيصال محرر من صورتين ويشتمل هذا الإقرار على مسا يلي :

اسم مقدم الإقرار وعنوانه - تاريخ الإقرار - اسم المديـــن -تاريخ توقيع الحجز - قيمة المستحقات المحجوز من أجلها - تـــاريخ وتوقيع المستلم .

وتسلم صورة من هذا الإيصال للمحجوز لديه ويرفق بــــأصل محضر حجز ما للمدين لدى الغير .

(٥) إذا حل ميعاد الأداء ولم يؤد المحجوز اديه أو لم يودع خزالة الجهة الحاجزة المختصة خلال ٤٠ يوما مسن تساريخ إعلائسه بمحضر الحجز ما أقر بسسه أو مسا يفسي منسه بالمستحقات والمصاريف جازت مطالبته شخصيا بأداء المبسسالغ المستحقة إداريا على أمواله نظير هذه المطلوبات .

أما إذا لم يقدم الإخطار أو قدمه مخالف المحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها جازت مطالبته شخصوا بالمطلوبات والمصاريف المترتبة على تقصيره أو تساخيره وعلى جهاز الحجز بالمؤسسة اتخاذ اللازم لاستصدار حكم قضائي بالزامه شخصوا ويكون تنفيذ الحكم بالتطبيق الواعد الحجز الإداري .

وتسلم الجهة الحاجزة المحجوز اديه ليصالا بما يدفعه ليكون بيده بمثابة ليصال من الدائن نفسه سواء تم السداد نتيجسة البيسع أو الدفع وترفق صورة من هذا الإيصال بأوراق الحجز وتودع العبالغ المتعصلة خزانة المؤسسة العلمة أو المراقبة ويرفق صورة من إنن التوريد بأوراق الحجز .

(1) إذا وقعت حجوز قصائية أو حجوز إدارية أخرى على مسا مجز عليه إداريا تحت يد مدين المشترك في خلال خمسة عشو يوما (المحدد للإقرار بما في الذمة) من تاريخ إعلان محضر الحجز المحجوز لديه ولم يكف المبلغ الوفاء بجميع الحقوق فعلى المراقبة الإقليمية القيام بإخطار المحجوز لديه بإيداع ما في ذمته خزانة المحكمة لإجراء التوزيع بمعرفتها ، أما ما توقع من هذه الحجوز القضائية أو الإدارية بعد الميعاد المذكور فلا أثر لـه إلا فيما زاد على الدين المحجوز به إداريا والمصروفات .

ومتى أعلنت المراقبة الإقليمية بالإيداع فعلى أجهزة الحجسز تحرير كثف من صورتين ببيان المستحقات والمصروفات المحجوز نظيرها تحت يد المودع وبعد مراجعتها وختمسها بخساتم المراقبسة الإقليمية ترسل لقسم الحجز بالمركز الرئيسسي مشفوعة بمحضسر المجز بخطاب يطلب إليه فيه إجراء اللازم نحو التوزيسع وإخطار المراقبة بما يتم ويراعى في كل إخطار هذا القسم بمسا يسدد مسن المستحقات بعد الرسال الكثيف الله .

(٧) إذا كان تحت يد المحجوز لديه منقولات للمدين المحجوز عليه فيجب عليه أن يوضح في إخطاره وصف هذه المنقولات وصفا دقيقا مع بيان عندها ومقاسها ووزنها أو مقدارها وقيمتها ، وبناء على ذلك فلا محل لتوقيع حجز جديد عليها اكتفهاء بمحضر الحجز الموقع تحت يد المحجوز لديه والبيانسات السواردة فسي إخطاره عن هذه المنقولات .

وتباع هذه المنقو لات بعد مضى ٤٠ يوما من إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز التنفيذي ، وذلك بالكوفية المقررة في بيسع المنقولات لدى المدين عملا بالمائنين ٣٣ ، ٣٤ من قانون الحجز إلا إذا رغب المحجوز لديه في توقيع حجز المنقول على الأشياء التسبى أقر بوجودها تحت بده ، وفي هذه الحالة يؤخذ عليه إقرارا بقبوله توقيع حجز المنقول وتتخذ إجراءات البيع على أسامها .

حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص ويبعها:

(٨) الأسهم والسندات التي لحاملها يحجز عليها بطريق حجــز
 المنقول إن وجدت تحت يد العدين .

(٩) الأسهم والسندات الاسمية يحجز عليها بطريق حجز ما المدين
 لدى الخير تحت يد الجهة التي أصدرتها .

خامسا : إضافة مادة تحت رقم ١٨ في قسم الحجز المقاري نصب بها التالي ،

جلسة البيوع العقارية الإدارية :

يجب على المراقبات الإقليمية مراعاة ما يأتي بشأن جلسسات البيوع العقارية الإدارية التي تعقد بديوان المحافظة انتفيسة البيسوع وتأجيلها وايقافها:

- (١) إخطار المحافظة "مكتب السكرتير العام" بمواعيد جامسات البيوع العقارية قبلها بوقت كاف على أن براعى في تحديدها في الأيام المنافق عليها بين العراقية والمحافظة حتى لا تتعارض مع جاسات أو مواعيد أخرى.
- (٢) إنطار المحافظة بخطاب رسمي عن البيرع المراد تأجيلها أو ليقافها والأسباب الداعية للتأجيل أو الإيقاف أو أي إجراء آخــر ترغب المأمورية في اتخاذه حتى يحرر المحضر بما تضمنه هذا الخطاب .
- أن تكون جميع المحاضر والأوراق المرسلة للمحافظة معتمدة ومختومة بخاتم شعار الجمهورية من الجهة المختصة التأكد من صحة هذه الأوراق.

سادسا : وقد ختمت التعليمات بالنتبيه العام التالي :

على جميع مندوبي الحجز والمشرفين على تحصيل مستحقات المؤسسة العلمة التأمينات الميلارة فسورا بتوريد جميع المبالغ المتحصلة سواء منها التي حصلت نتيجة انخساذ إجسراءات الحجسز الإداري أو غير ذلك ، إلى خزانة المؤسسة العامسة أو فروعها أو

البنك الذي تتعامل معه المؤسسة في نفس يوم التحصيل أو في صباح البدي الكثر .

وعليه ألا يحصل على ليصال بكل مبلغ يورد ، ويرسل أصل هذا الإيصال إلى المراقبة الإقليمية لخصمه على حساب المدين ، كما يثبت رقم الإيصال وتاريخ توريده في أوراق الحجز .

سابعا: تعليمات مصلحة الأموال المقررة بشأن الحجز الإداري .

وزارة الخزانة

مصلحة الأموال المقررة

التعليمات الخاصة بتنفيذ فانون الحجز الإدارى

تتبيه : سوف نقتصر على ذكر ما تعلق بالحجز الإداري البحث واسم يكن ترديدا لنصوص القانون أو لما سبق ذكره في تعليمات الضرائب والتأمينات الاجتماعية .

ويجب ملاحظة ما استحدث من هذه التعليمات وما طرأ عليها من تحديل ، فهذه التعليمات بطبيعتها قابلة التغيير .

أولا: إجراءات تنفيذ أوامر المجز:

مادة ٣ : ويصدر العدير أو المحافظ أمرا مستديما إلى كل مأموري العراكز والبنادر والمأموريات يخول لكل منهم في دائــــرة عمله حق إصدار الأمر بالحجز بالذيابة عنه .

ثانيا : حجز المنقولات تحت يد المدين :

مادة 10 : يعلن مندوب الحاجز و هــو المعناون أو المسراف أو المصراف أو المحصل إلى المدين "الممول" أو من يجيب عنه تتبيها بالأداء وإنذار ا ويشرع فورا في توقيع الحجز مصحوبا بشاهدين أحدهما أو كلاهما من رجال الحكومة المطبين .

ويختص المعلون بالحجز ضد العدد والمشايخ كمسا يكلف بالحجز أو ستباعدة الصراف أو المحصل في الحجز ضسد بعض المعولين الذي يرى المأمور تشفاذ الإجراءات ضدهسم بمعرفته أو بحضوره ويدخل في اختصاصه أيضا اتفاذ إجراءات الحجسز فسي الحالات التي نص فيها على ذلك .

مادة ١٩: الحجز على منقولات المدين - أيا كان نوعها - لا يضل بالحق في الحجز على العقار .

وعلى مندوبي الحاجز البدء بالحجز على منقسو لات المديسن وفاء لكافة المطلوبات . فبالنسبة للأموال وما يلحق بها يوقع الحجسز على الزراعة والثمار والحاصلات الناتجة من الأطبسان المستحقة عليها المطلوبات والآلات والمواشي وغيرها بمراعاة ما يأتي :

- (١) يجنتب الحجز على جزء من ماشية ،
- (٢)عدم الحجز على الآلات الثابئة منفردة عن العقار .
- (٣) عدم الحجز على الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمـــة قبـــل
 نضجها بأكثر من ٥٥ يوما وإلا كان الحجز بالطلا

لَمَا لِيجَارُفَ لَطيانَ الحكومة بلَّواعها فيحجز على نظير هـــــــا على الزراعة والثمار والحاصلات الناتجة منها بمراعاة ما ذكر فـــــي البند (٢) قبله.

وبالنسبة إلى المبالغ المختلسة من الأموال العامة فيوقع الحجز بمجرد الإبلاغ بالقرار الوقتي على جميع منقولات وعقارات الصراف أو المحصل المختلس بما لها من حق الامتياز والتقدم على غيرها.

وبالنسبة لضريبة المبلني وما يلحق بها يوقع الحجز على مــــا يوجد بالعقار من منقولات العدين أو المستأجر المتأخر .

وفي حالة عدم أداء العبالغ المستحقة نتيجة لحجز المنقسول أو ا العقار يوقع الحجز على ما يملكه المدين منهما أيا كان نوعه وأينما كان . كان .

مادة ٢٠ : نتخذ الجريدة أساسا لتوقيع الحجز ، كل تكليف على حدة إلا إذا كان حساب الممول في الجريدة مشتملا على تكليف أصلبي ووضع يد من تكليف الغير ففي هذه الحالة فقط يوقع حجز واحد ضد ذلك الممول من محضر الحجز .

و إذا كان التكليف باسم ورثة أو شركاء فيوقع الحجـز علــى نصيب الوارث أو الشريك المتأخر في التسديد متى كـــانت حصــــــ مفروزة بالطبيعة أو كان وضع يده معلوما الرجال الحكومة المحلييــن ولو بعقد غير مسجل إلا إذا وجد نزاع بينهم فيكون الحجـــــز علـــى جميم الحاصلات . وإذا كان التكليف مؤجرا الأكثر من مستأجر فيوقسم الحجرز على زراعة واحد أو أكثر في حدود الإيجار المستحق قبله المسالك ، بحيث لا يجاوز ثمن المحجوزات قيمة المستحقات والممساريف ، وفي هذه الحالة يرفع الحجز من زراعة من يقوم بالسداد .

وإذا كانت الملكية قد انتقات بتصرف لم ينفذ بالمكلفة والجريدة لحداثة التصرف أو لسبب آخر فيجب النثبت من وضع اليسد ومسن ملكيته ، فإن ثبت وضع يد المشتري فيكون الحجسز فسي مواجهسة المشتري واضع اليد من التكليف المشترى منه .

ملاة ٢٤ : يجب أن يشمل محضر الحجز ما يأتي :

(١) بيان العقار المطاوب عليه المستحقات واسم صناحبه .

(٧) قيمة المستحقات نوعا نوعا لغاية الشهر المحدد النبيع مع بيان المتأخر من الأموال والرسوم ومقدار كل حصة من القسط الشتوي أو الصيفي وتاريخ استحقاقها ويراعى أن تكون قيمة المحجوزات نفسي أبضا:

أ- بأجرة الحراسة عن مدة شهرين .

ب- ومصاريف الإجراءات إن كان يستحقها الحجز .

جــــ وقيمة ١٠% من مطلوبات بنك التسليف الزراعي والتعـــــاوني مقابل ما قد يستحق من فوائد تأخير حتى شهر البيع .

د-- ومبلغ احتياطي لا يتعدى ٣٥% من ثمن المحجوزات وقت الحجز
 مقابل ما سوف يسفر عنه البيع من انخفاض السعر في وقنها.

- (٣) نوع الزراعة أو الماصلات أو المنقولات الأخرى ومقدارها أو وزنها إن كانت مما يكال أو بوزن والأشجار وعددها وما ينتظر أن يجنى أو يحصد على وجه التقريب ومفردات الأشياء المنقولة والمواشى التي حجز عليها وأوصافها مقدرة أثمانه بـــ أقل قيمـــة تساويها ومحل وجودها .
- (٤) مساحة العقار المحجوز على زراعته وحدوده واسم الصوض الذي يقم فيه .
 - (٥) اسم المالك للمحجوزات وعلاقته بالممول المدين.
 - (٦) الثمن الأساسي الذي قدر للأشياء المحجوزة .
- (٧) التاريخ الذي حدد اللبيع ويجب أن يكون بعد ثمانية أيلم من تاريخ الحجز إلا إذا كانت المحجوزات عرضة للتلف فيجوز أن يحد بيعها في يوم الحجز أو الأيام التالية لها ينوه عن ذلك بمحضر الحجز .

و إذا كان القسط الشتري أو الصيفي في الأموال مكونا من ثلاث حصص فيذكر ذلك بالمحضر ، ويراعي إذا كان مبعاد البيسع عن المستحق لغاية الحصة الأولى قبل حلول الحصة الثانية فيحسدد مبعاد آخر أو أكثر عن باقي المستحق لتاريخ الحصة الثانية أو الثالثة.

- (A) المكان الذي يجرى فيه البيع.
- (٩) ليضاح ما قام به مندوب الحاجز من الإجراءات وما لقيسه مسن
 العقيات و الاعتراضات أثناء الحجز وما انتخاه في شأنها وفي الحالسة

الأخيرة يطالب المعترض يتقدم المستدات التي تؤيسد معارضت، و ويستمر في الإجسراءات ونقسدم الأوراق للمديريسة أو المحافظسة للتصوف.

مادة ٢٧: يجب أن تكون تواريخ البيوع التي تحد بمعرفة الحاجز في محاضر الحجوز موافقة أبوم الحقاد السوق الذي يعينه المامور ويلاحظ أن الحجوز التي توقع في كل أسبوع يحدد لبيعها يوم واحد لكل صدر الخية أو عهدة بحيث لا يقع قبل نهاية ثمانية أيام ولا يجاوز نهاية الأسبوع الثالث من تاريخ الحجز ويراعى ألا تحدد مواعيد بيع خلال عطلة رسمية.

مادة ٢٩ : يعين الحراس على المحجوزات بحسب القواعد الآتية :

- إذا كانت المحجوزات في نقطة واحدة يعين حارس واحد مهما
 كانت قيمة الأشياء المحجوزة .
- (٢) إذا كانت المحجوزات في نقط مختلفة بعيدة عن بعضها فيعين حارس لكل نقطة .

أما إذا قضت الحاجة إلى تعيين حراس أكثر عددا من المقرر بالوجهين السابقين ، ففي هذه الحالة يجب إيضاح الأسسباب ويحتسم التصريح بذلك من المأمور .

(٣) ولا يجوز تعيين حارس واحد على أكثر من حجز واحـــد إلا إذا كان وضع اليد واحدا في جملة تكاليفها ، وكانت المحجوزات من نوع واحد وفي نقطة واحدة أو في نقط قريبة من بعضها . مادة ٣٠ : يشترط في الحارس أن يكون من ذوي السمعة الحسنة وممن لم يسبق لهم التبنيد ، وألا يكون خادما أو تلجما للمحجوز ضده أو لمندوب الحجز ولا أن يكون قربيا أو صهرا الأبيهما حتى الدرجــة الرابعة ..

مادة ٣٦ : ... ومهما كانت الأسباب فلا يجوز التاجيل أكثر من دفستين إلا إذا كان المحجوز عليه مواشي أو كانت هااك قضايا منظورة أمام المحلكم وعندئذ يتبع ما جاء بسالفقرة الخامسة ما المادة(٥٣) ...

وقبل انقضاء السنة أشهر بوقت كاف - بالنسبة الحجوز القسي تعتبر كأن لم تكن ، إذا لم يتم بيمها خلال هذه الفترة - يقوم منسدوب الحجز بتجديد الحجز على ذات المحصولات المحجوز عليها .

مادة ٣٧ : في المواعيد المحددة البيع تباع الشمال و المحصولات والمواشى والمنقولات المحجوز عليها محليا بمعرفة مندوب الحاجز وبإشراف معلون المالية ، وفي حالة عدم وجود راغبين في الشراء لم تعذر البيع لأي سبب كان فيؤجل ميماد البيع إلى السرب موعد الانتقاد السوق التربيب الناحية ، وتنقل المحجوزات بمعرفة المندوب والحارس تحت إشراف المعلون لبيعها في السوق .

وإذا اقتضت الحال نقل الأشياء المحجوز عليها أبيمها بالحدى الشون أو صالات البيم أو بالأسواق المقرر لها أجر فيحرض علما المصلحة قبل النقل بوقت كاف بيان قيمة الأشياء المحجوزة وعسدد الأيلم التي قد تستغرقها في المكان والأجر الذي تقترحه المديرية أو المحافظة له في اليوم الواحد الاعتماده .

ويراعى أن يكون بيع جميع الحجوز بمعرفة معاون المالية .

وعلى رجال الحكومة بالناحية مساعدة الحسارس ومنسدوب الحاجز في تجهيز أو نقل الأشياء المحجوزة إلى الجرن أو السوق أو غير ذلك إذا دعت الحال ذلك بحيث تكون موجودة قبل الشروع فسي البيع ، أما إذا كانت كميات كبيرة يتعذر نقلها لعدم كفاية وسائل نقيل فيجب على المندوب قبل يوم البيع أن يبلغ ذلك المديريسة بواسطة المركز ويبين مقدار المحجوز وتصرح له بأخذ عينات .

مادة ٩٥ : تحدد أجرة الحراسة اليرمية لغيير المديسن أو العيائز بالغات الآتية تحت الزيادة والمجز في حالة تنفيذ الحجز بالبيم :

مليح

١٠٠ يوميا للحارس الواحد في الحجوز التي لا يتجاوز ثمسن بيسع
 المحجوزات فيها الملة جنيه .

١٠٠ يوميا للحارس الواحد في الحجوز التي لا يجسماوز ثمسن بيسع
 المحجوزات فيها ١٠٠ جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ .

٢٠٠ يوميا للحارس الواحد في الحجوز التسي يجساوز ثمس بيسع
 المحجوزات فيها المائتي جنيه .

وتحد أجرة الحراسة نهائيا بالنسبة إلى شن البيع.

أما في حالة المداد قبل تنفيذ الحجز بــــالبيع فتحــدد أجــرة الحراسة بالقفات السابقة بالنسبة إلى الثمـــــن المقــدر المحجــوزات بمحضر الحجز . مادة ١٣ : يراعى عند الحجز نظير مطلوبات بنك التسليف الزراعي والتعاوني أو مستحقات الجمعيات التعاونية البدء بالحجز علسى الزراعة التي عليها حق الامتياز أولا ثم على ما يملكسه المديس أو ضامنه من زراعة أو مواشى أو منقولات أخرى أينما وجنت .

ويراعي أن تكون قيمة الأشياء المحجوزة كافية بجميــــــــــ مطاوبــــات البنك والأموال المستحقة لغاية آخر حصة من القســــط الشــــتوي أو الصيفي إذا كان مبعاد البيم ازوال حصة منه يحل قبل المبعاد المحد للبيم ... وغيرها من المستحقات الأخرى ، إن وجدت ..."

مادة 1: تعتبر جميع أنواع مطلوبات البنك المحجوز نظيرها وخدة قائمة بذاتها ... على أن يوضح بمحضر الحجز نوع المطلوبات (سلقة - سماد شتوي - سلفة نفقات قطن ... وغيرها) ليمكن التعرف علسى نوع المديونية ، ويراعى عدم توقيع الحجز نظير مطلوبات البنك قبل تاريخ استحقاقها .

أما مطلوبات الجمعيات التعاونية فقوقع الحجوز الخاصة بــها دفعتين في السنة . أحدهما تبدأ في شهر مارس والأخرى في شـــهر أغسطس بناء على كشوف ترد عنها من تقتيش التعاون من صورتين وتعتبر كأمر حجز .

ثالثًا : حجز ما للمدين لدى الغير :

انظر تعليمات حجز مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

رايعا : حجز على العقار :

تتفق مع تعليمات مصلحة الضرائب.

سابعا : التطومات التفسيرية العمادرة من مصلحة الضرائب بشأن العجز الإداري.

١-لما كانت الضرائب والرسوم تتقادم يمضى خمس سنوات وققاا للمادة الأولى من القانون ١٤٦٦ ولما كسان المجرز إجراء من إجراءات قطع التقادم وأن عدم وجود أموال للممول لا يقوم عقيسة دون تحرير محضر الحجز اذلك تتبه إلى وجوب تحرير محضر عدم وجود على ذات الورقة المخصصة لمحضر الحجرز كسى يستوفى شكله القانوني ليقطع التقادم مع استيفائه بتوقيع المحضر من المدين أو من يجيب عنه والشهود . وفي حالة الرفض يتبست ذلك في المحضر مع مراعاة تجديد هذه الإجراءات قبل مضى المدة القانونية وقدرها خمس سنوات .

٧-في حالة قصور المحجوزات المادية كالمنقرلات والمقارات عنى الوفاء بالضرائب المستجقة يوقع الحجز على مقومــــات المحــل التجارى المعنوية كالاسم والشهرة وحق الممول فــــى اســقلجار المكن أو الأمكنة التي تشغلها المنشأة . ويلاحظ أن كيفية التغيــذ بتوقيع الحجز على مقومات المحل التجارى المعنوية لا تختلـــف

عن كيفية التفيذ على المنقولات المادية التي تحكمها المواد ٤ وما بعدها من قانون الحجز الإداري .

إلا أنه بالنسبة لحق الإيجار فإنه يحجز عليه إداريا تحت يـــد مالك المقار ويجب إخطار المحجوز بصورة محضر الحجز في خلال الثمانية أيلم التالية لتاريخ إعلان محضر الحجز للمحجوز لديه .

وتقدر قيمة هذه الحقوق في محضر الحجز على أساس ما يشتع به المحل التجارى من الشهرة والسمعة واقبال الناس عليه - كما يقدر حق الممول في استثجار المكان على أساس موقع المنشاة ومقدار إيجارها الشهرى والرغبة في الاستحواذ على المكان ومتاسة المباني وما بها من تحسينات .

كما أن كيفية التنفيذ ببيع هذه الحقوق لا تختلف عـــن كيفيـــة التنفيذ على المنقولات المادية مع ضرورة تضمين المأمورية الحاجزة محضر رسو المزاد شرطا نصه الآتي :-

(يتمهد المشترى أن يخضع لما يوجبه التون السجل التجارى بدون أى مسئولية على مصلحة الضرائب) مع مراعاة بيسع هذه الحقوق مع المحجوزات المادية في وقت واحد .

٣- لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية:

(ا) منقو لات منزل الزوجية ما لم يوجد به منقولات أو أشياء مملوكة للممول .

- (ب) فراش المدين اللازم له والأثارية على عامود النسب المقيمين معه في معيشة و لحدة مثل الأسرة و الأغطية و غير ها،
 كذلك ما يرتدونه من الثياب .
- (جـ) الكتب اللازمة أمهنة المديسسن وأدوات الصناعـة التـي يستعملها بنفسه في عمله .
- (د) الحبوب والدقيق اللازمين لقوته هو وعاتلته لمدة شــــهر
 واحد.
- (هــ) جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج مما ينتفع
 به المدين وما يلزم لغذاتها أمدة شهر و الخيار المدين .
- (و) وغير ذلك مما ذكر في قسانون المرافعات والقوانيان
 الأخرى.
- ٤- الأشياء الحائزة الصفة الإستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو يصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يعتريها خال أو تلسف مثل السواقي والطواحين والأتابيب المثبتة والمباني تعتسير عقارا البالطبيعة . وهذاك منقولات بطبيعتسها ولكنسها معتسيرة عقارات بالتخصيص بطريق التبعية للعقارات التي تلحسق بسها ، كالمائسية لللازمة للزراعة والآلات الزراعية وآلات المعلمل ومهماتها ، وهذه كلها يحجز عليها عقارا مع العقار الملحق به ومع مراعساة توافسر الشروط الأتية مجتمعة : .
 - (أ) أن تكون مملوكة لنفس مالك العقار.

- (ب) أن توضع بمعرفة المالك نفسه .
- (جــ) أن تخصيص لخدمة العقار واستغلاله .
 - (د) أن تكون على قدر حلجة الاستغلال

والمالك أن يقبل بإقرار منه توقيع حجز المنقول علمي هذه المقارات التي بالتخصيص .

 المنقول غير القابل التجزئة كالماشية يحجز عليه كاملا متى كان مملوكا الممول . فإذا اشتراك معه غيره في الملكية فيحجــز طـــي نصيبه فيه على المشاع .

ولما كانت الحيازة في المنقول سند الملكية بالنسبة للأشياء التي يشترط ترخيص لحيازتها كالسيارة ، فيراعي في الجهة المختصة لمعرفة صاحب الرخصة وتاريخ اعتمادها .

المراسة:

٦- يمين صاحب المنقول عليه حارسا الا في الحالات الآتية :

- (أ) إذا كان غائبا وأنت الحجز .
- (ب) إذا لمنتع عن قبول الحراسة .
- (ج) إذا كان قد صدرت ضده أحكام تبديد .

وفي جميع الحالات سالفة الذكر يمين غيره حارسا ويجوز أن يكون بأجر يومي . فإذا لم يتيسر ذلك أو كانت قيمة المحجوز عليسه لا تتحمل أجرة حارس فيكلف رجل الإدارة المحلى بالحراسة علىسى المنقولات المحجوز عليها .

٧- يشترط فيمن يعين المحراسة أن يكون من ذوى السمعة الحسسة
 وممن لم تصدر ضدهم أحكام تبديد ويجوز عند اللزوم أن يكون هذا
 الحارس من أقارب المحجوز ضده .

ولا يجوز بأى حال تعيين حارس من أقارب مندوب الحــــاجز حتــــى الدرجة الرابعة .

٨- يفصل الحارس إذا واقت المصلحة على طلب إعقابه من الحراسة أو تم استبداله بحارس جديد أو تقبول المدين الحراسة أو لقبول المدين الحراسة أو لقبول المدين المدين) ، أو لقبول راافع دعوى الاسترداد الحراسة (عند رفيض المدين) ، أو لإخلال الحارس بواجباته ، أو لتسليم المشترى الأشياء المباعية أو مأمورية الحارس بثبت مندوب الحجز على صورة المحضر تباريخ بدء ونهاية الحراسة وأسباب رفعها ، على أنه في حالة تعيين حارس جديد فيتعين جرد الأشياء المحجوز عليها وإثبات هدذا الجرد في محضر بوقعه كل من مندوب الحجز والحارس السبابق والحارس الجديد ويخطر المحور المحرس الجديد ويخطر المحول المدين بكتاب موصى عليه باسم الحرس الجديد .

٩- إذا تعددت الجهات التى بها المنقولات المحجوز عليها ورفـــض
 المدين الحراسة يجوز تعيين حارس أو أكثر .

١٠ يتمين على الحارس القيام بولجب المحافظة على المحبوزات وتقديمها كلملة وبالحالة التي كانت عليها وقت تسليمها له متى طلب ذلك عند البيع ، وعليه ليلاغ البوليس والجهة التي أوقعست الحجرز فورا في حالة سرائتها أو أصابتها بأى تلف ويجب أن يوقع تمهد بذلك على محضر الحجز ، ويسقط حقه في أجر الحراسة عنسد إخلاه.

١١- إذا رفع الحجز نتيجة لبطلان الإجراءات أو نتيجة لحكم تضفي وكان الحارس معينا بأجر وثبت قيامه بواجيسه فتتحسل المصلحسة بالأجر الذي يستحقه .

۱۲ - يجب أن يتم بيع المنقولات المحجوز عليها في خلال مسدة لا تزيد على سنة أشهر من تاريخ توقيع الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن فيما عدا الحالات التي يتوقف فيها البيع المنصوص عليها فـــى المداة ۲۰ من قلون الحجز الإدارى .

مع مراعاة أن المنازعات القضائيسة التي تتطبق بأصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد لا توقف البيع ما لم يسر رئيس المأمورية وقف إجراءاته أو يودع المنتازع قيسة الضرائب المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة المأموريسة بالمسروط المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من القانون المذكور.

ولا يؤجل البيع إلا لسبب هام كمد نضج وتجهيز المحملصيل الزراعية أو تقديم عطاءات غير مناسبة أو تقديم طلسب تقسيط ولا يجوز في هذه الحالة الأخيرة تأجيل البيع لمدة لا تزيد عسن شمهر وعلى المأمورية أن تبت في الطلب في خلال ثلُّك الفسترة وتخطسر الممول بالقسط المستحق عليه .

إعلان محضر الحجز إلى الدائنين الذين لهم حقوق عينية موقعة على المقار :

١٣٠ لما كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قد أوجبت اعلان أصحاب الحقوق العينية المشهرة قبل توقيع الحجسز الإداري على العقار بمحضر الحجز بالكيفية وفي خلال المدة البينسة بالمادة المذكورة ، لذلك يتحتم على المأمورية أن نقوم بهذا الإعسلان بمجرد ورود الشهادة العقارية المثبتة بها هذه الحقوق مع مراعاة عدم البيم بعد مضى المدة المنصوص عليها بهذه المدادة و المادة ٥٣ مسن المدوز وعلى المأمورية إخطار مكتب الشهر المقساري على الموقع بها بها بها المدادة و المادة ٥٣ مسن مرفقا بها نسخة من محضر الحجز، وإذا لم يكن محضر الحجز قسد تشبل فترفق أيضا نسخة من مشروع محضر الحجز المختوم بعمالح تلافتين أو لنيابة المتأثير على محررات أصحاب الديسون المعانيسن وإعادة نسخة المحضر إلى المأمورية موقعا عليها بمسا يغيد ذلك وإعادة نسخة المحضر إلى المأمورية موقعا عليها بمسا يغيد ذلك التأثير قبل مضى خمسة عشر يوما من وصول الأخطار إلى مكتب الشهر المقاري كنص القانون .

١٤ - يشترط لصحة حجز ما للمدين لدى الخير أن يكون المحجروز لديه مدينا شخصيا للمحجوز عليه - فإذا كان مدين المصلحة شريكا في شركة ذات شخصية معنوية فلا يجوز توقيع حجز ما المدين تحت يد مدينى الشركة نظير دين المصلحة المستحق على الشريك كمسا لا يجوز توقيع الحجز نظير الضرائب المستحقة على الشركة تحت يسد مدينى أحد الشركاء فيها .

١٥ – لما كانت الشيكات والسندات الإنتية قابلة التداول فسلا يجوز توقيع حجز ما المدين لدى الغير على قيمة السند الإنتي إلا في حالتي إفلاس الدائن أو ضياع الصلك ولكن بجوز أن يوقع على الصك نفسه حجزا المنقول.

 ١٦ لما كان لمصلحة الضرائب حق امتياز على أمــوال المدينيــن بالضريبة وهذا الامتياز يخولها حق تتبع هذه العقارات(١).

لذلك لا حاجة للالتجاء إلى دعوى إيطبال التصرفسات متسى كسان التصرف قد تم بعد علم الممول بمقدار الضرائب المستحقة عليه .

والمصلحة في هذه الحالة أن توقع الحجز على المقارات التسبى تسم التصرف فيها في مولجهة الحائز اللخار الضامن لحقوق الخزانة وإذا لا حاجة الشهرة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانوني المدنى .

⁽¹⁾ يمكس هذا للمن حكسي النقض في الطحين رقمي ١٣١ لسنة ٣٠ ق و١٨٦ لسسنة ٣٠ ق و١٨٦ لسسنة ٣٠ ق و١٨٦ لسسنة ٣٠ ق ومماد الماسسة ٣٠ ق وممادهما أن حقوق الامتياز المحاصة المعالمية المعاسسة هي التي تحول حتى تتبع المعار والتنفيذ عليه . أما حقوق الامتياز العامة الضامنة لتلك للبلغ فلا تحول محهة المحكومة حق تتبع المعار والتنفيذ عليه .

١٧- زعمالا لنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسئة ١٩٢٥ ونص المدة ٤٨٨ من قانون المرافعات بالحظ عند الحجسز على أجور العمال ما يأتي :

ال يجوز الحجز على الثلاثة جنبهات الأولى من أجر العسامل
 إلا وفاء لدين الذفقة المحكوم بها لصالح زوجته وأولاده .

٧- يجوز الحجز فيما زاد على الثلاثة جنيهات الأولى في حدود ربع المرتب فإذا تراحم دين النفقة مع دين الضريبة فــى هــذه الحالة فإن ربع الأجر المحجوز عليه يخصص نصفه للوفاء بدين النفقة والنصف الآخر للوفاء بدين الضربية .

(فَتُوى مَجْلُسُ الدُولَةُ رَقَّمُ ١٨٣ / ٨ / ٥٧ في ١١ / ١ / ١٩٦٥)

۱۸ – لا بجوز الحجز على أعيان الأوقاف المنطة عـــن ضرائب استحقت عن سنوات مالية انتهت قبل ١٤ / ٩ / ١٩٥٢ (تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بحل الوقف) . ولا يحوز الحجز على ربع تلك الأعيان نظير الضرائب سالفة الذكر فــى حدود القانون رقم ١٩٢٧ أسنة ١٩٤٩ .

 ١٩ دين الضريبة ممتاز ويسبق في الترتيب ماتر الديون التي تكون مطلوبة من الممول فيما عدا :

- (أ) المصاريف القضائية.
- (ب) الضريبة العينية على نفس الشيء المحجوز عليه .

(ج.) دين حائز المنقول بحسن النية ، وحق مؤجر المقار حسن النية المدة سنتين على الأكثر ، وصاب الفندق ويجب نوقيع الحجز حتمى يشت حسن النية ، ويشترط لكي يباشر المؤجر وصماحب الفندق المنيزة ، على المنقولات أن لا يكون قد خرجت من العين المؤجرة أو من الفندق .

٧٠ - تقضى تعليمات التقسيط والحجز الإداري تنفيذا لقاون رمسم الدمغة بفرض رمسم قدره خمسون مليما عند توقيع الحجز العقسارى على كل طلب شهر وكل طل تأشير وكل طلب شهادة عقارية كما يستحق على الشهادة العقارية نفسها رسم قدره خمسون أو ثمانون مليما حسب إنساع الشهادة ، ويتحمل الرسم صاحب العقار المحجوز عليه ويخصم من الثمن المتحصل من البيع .

ولما كانت رسوم الدمغة مستحقة لمصلحة الضرائب وهي التي تقوم بتقديرها فيتمين على المأموريات عدم قيد تلك الرسوم في الإقدوارات المقدمة لمأموريات الشهر العقاري ومكاتبها وأن تقسوم بتحصيلها مباشرة مع باقي المصروفات العلمة بسالحجز العقاري وتسويتها لحساب ضريبة الدمغة .

(٢) تطيمات تفسيرية علمة رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ - (صدرت فسي
 ٢٩ مليو سنة ١٩٥٧) بشأن رسوم الدمغة في الحجز العقاري^(١).

تقضي تعليمات التقسيط والحجز الإداري تنفيذ قسانون رمسم الدمغة بفرض رسم قدره خمسون مليما عند توقيع الحجز العقساري

^{(&#}x27;) يراجع قانون ضربية اللمعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

على كل طلب شهر وكل طلب تأثير وكل طلب شهدة عقارية ، كما يستحق على الشهادة العقارية نفسها رسم دمغة قدره خمسون وثمانون مليما حسب اتساع الشهادة ويتحمل بسهذا الرسسم صاحب العقار المحجوز عليه ويخصم من الشن المتحصل من البيع .

وقد درجت بعض المأموريات على قيد رسم الدمغة على الإشرارات المقدمة لمأموريات الشهر المقاري ومكاتبها وتسويته لحساب مصلحة الشهر المقاري التي تقوم بعد ذلك بتسويته لحساب مصلحة الضرائب في حين تعدد بعض المأموريات الأخرى إلى قيد هذا الرسسم فسي كشف المصروفات الايلة من توقيع الحجز المقاري وتحصيله مع ذلك المصروفات مباشرة من المتحصل من ثمن بيع المقار.

ولما كانت رسوم الدمغ مستحقة لهذه المصلحة وهـ التسي نقسوم بتقديرها فيتسين على المأموريات عدم قيد تلك الرسوم في الإقموارات المقدمة لمأموريات الشهر الحقاري ومكاتبها وأن نقسوم بتحصيلها مباشرة مع باقي المصروفات الخاصة بالحجز العقساري وتسمويتها لحساب ضريبة الدمغة.

(٣) تطيمات تفسيرية عامة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ - (صدرت في ٤ يونيو ١٩٦٧) يشأن إجراءات الحجـــز الإداري علـــى الخـــزن المداري علـــى الخـــزن المداري علـــى الخـــزن المدارة لدى البنوك .

قام خلاف حول طبيعة إجراءات المجـــز الإداري الولجبــة الإنباع على أموال المدينين الموجودة في الخزائسن المؤجــرة لــدى البنرك . ذهبت بعض المأموريات إلى أن الحجاز الإداري على محتويات الخزن المؤجرة لدى البنوك يتم طبقا الإجازاءات حجاز المنقول لدى المدين تأسيسا على أن مستأجر الغزانسة المه حريسة الاتعمال بخزانته ومن ثم يعتبر حائزا لها .

ويرى البعض الآخر ، بأن الغزانة بمحتوياتها فيسمي حيسازة البنك ومن ثم الحجز على محتوياتها يكون الحجز ما المديسس لسدى الغير .

والراجح أنه بالنسبة للأموال التي يضعها المدين في خزانــة يمتأجرها من أحد البنوك ونظرا إلى أن للغزانة مقتـــاحين يحتفــظ للمعيل بأحدهما ويحتفظ البنك بالمفتاح الآخر فـــان الحبــازة تكــون مشتركة بين العميل والبنك ، ويترتب على ذلك أنه يجـــوز الدائــن (مصلحة الضرائب) أن يسلك أيا من طريقي الحجز - حجز المنقـول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير فكل من الطريقتين جــائز وصحيح قانونا ، وغنى عن البيان أنه في حالة توقيع حجز ما للمدين لدى الغير نحل من المريقي مــن الإتصــال بغزانته ويؤدى ولجب التقرير بما في ذمته بأن يدلـــى ببيــان رقــم الخزانة التي استأجرها المدين .

ولهذا توجه المصلحة نظر المأموريات إلى إنباع أبا مسن طريقتي الحجز سالفتي الذكر عند العجز على محتويات الخسزن المستأجرة من البنوك وفقا لظروف كل حالة وبمسا بحفظ حقسوق الخزانة العامة.

(بهذا للمعنى فتوى إدارة الفتوى والتشريع لسوزارة الخزائسة رقم ۱۷۱ /۹ /۱۷۷ بناريخ ۱۹۲۷/٤/۱۰) . ا-الحجز على المحل التجاري: في حالسة قصسور المحبوزات المائية كالمنقولات والعقارات يوقع مندوب الحساجز الحجسز علسي المحل التجاري أو المصنع بجميع عناصره لثابتة والمنقولة والمائيسة والمعربة ، كالاسم والشهرة وحق الممول فسي إيجسار المكان أو الأمكنة التي تشغلها المنشأت ، بنفس الإجراءات المتبعة في توقيسع حجز المنقول وققا لحكم المائة (٤) وما بعدها من القانون رقسم ٢٠٨ المنجز في ذات الوقت ، ولا يجوز الحجز على حق العقار منفسردا ومنفصلا عن بقية عناصر المحل التجاري ، ويباع المحل التجاري ، والمعنوية مرة واحدة .

٧- الحجز على الأشياء المرخصة: الأشياء التي يشترط لحيازتها ترخيص كالسيارات مثلا فيراعي الكشف عن ملكيتها بالجههة مائحة الترخيص.

(المادة ١١) - من يعين حارسا

يمين المدين صاحب المنقول أو الحائز حارسا على الأشسياء المحجوزة ولا يعك برفضه الحراسة ويكلفه المندرب بها . يعين مندوب الحاجز حارسا ويجوز أن يكون بأجر يومـــــي يحــده مراقب عام الحجز والتحصيل بتقويض من الوزير .

يعين غير المدين أو الحائز حارسا في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا كان المدين غائبا وقت المجز .
- (ب) إن كان قد صدر ضد المدين حكم تبديد .

يكلف المندوب رجل الإدارة المعلى بالعراسة في حالة عدم وجسود من يقبل العراسة أو إذا كانت تيمة المعجسوزات لا تتعمسل أجسر حراسة.

وفي حالة تعدد جهات الحجز يجوز المندوب أن يعيسن أكسار مسن حارس .

وعلى للحارس المحافظة على المحجوزات حتى تاريخ إعفائه منسها وعليه لهلاغ الشرطة والجهة الحاجزة في حالة السسرقة أو التلف ويؤخذ عليه تمهد بذلك ويسقط حقه في أجرة الحراسة عند إخلائسه بولجباته .

إذا رفع الحجز بسبب بطلان الإجسراءات أو أغير ذلك فتتحصل المصلحة أجر العراسة .

(الملاة ١٣) _ إعقاء الحارس واستبداله

يعنى العارس إذا واقت المصلحة على طلبه أو تم استبداله بحسارس جديد أو القبول المدين قيامه بالحراسة أو رفع دعوى الاسسترداد ، أو لإخلال الحارس بواجباته ، أو التسليم المشترى الأشسياء المبيعسة أو الرفع الحجز ، أو الأسباب جدية تدعو اذاك . وعند إنهاء مأمورية العارس يثبت مندوب الحاجز ذابسك بمعضسر الحجز وصورته .

وفى حالة استبدال الحارس بغيره ، تجرد المحجوزات ويثبت تلسك بمحضر جرد يوقعه المندوب والحارس السابق والحسارس الجديد وتسلم صورة من محضر الجرد الحارس الجديد ويخطر المدين المحجوز عليه بكتاب موصى عليه باسم الحارس الجديد .

(المادة ٢٠) .. ميعاد بيع المنقولات المحجوز عليها

(الملاة ٧٧) - وأقف لجراءات البيع

توقف إجراءات البيع في حالة حجز المنتول أو حجز المقار في حالة رفع دعوى المنازعة في الضرائب المحجوز من أجلها أو في صحـة إجراءات الحجز أو الاسترداد ، وذلك أن يفسل نهاتيا في النزاع .

ولا يسري هذا الحكم بالنسبة لإجراءات الحجز التنفيذي تحسب يسد الغير .

(المادة ۲۸) ـ حوز ما المدين لدى الغير

يشترط في حجز ما المدين لدى الخير أن يكون المحجوز لديه مديناً. شخصيا للمحجوز عليه . لا يحجز تحت يد مديني الشركة نظير دين المصلحة المستحق على الشريك فيها كما لا يجوز الحجز تحت يد مديني أحد الشركاء نظير دين مستحق على الشركة .

(المادة ٣١) - الحجز على الأسهم والسندات والشيكات

الأسهم والسندات والشيكات إذا كانت لحاملها لا يحجز عليها حجز ما للمدين لدى الغير لأنها قابلة للتدلول بل يحجز المنقول لدى المدين.

(المادة ٤٠) - الحجز على العقار بالطبيعة أو بالتقصيص

(المادة ٤٨) - حالة وجود حقوق عينية مشهرة على العقار

ورود الشهادة العقارية المثبتة لوجود حقوق عينية مشهرة قبل توقيع الحجز الإداري على العقار قطى المأمورية إعلان أصحباب هذه المحقوق بمحضر الحجز طبقا المادة ٤٨ مع مراعاة عدم الشروع في بيع العقار إلا بعد مضى ٤٠ يوما على الألل من تاريخ الإعلان.

ويكون إعلان مكتب الشهر العقاري المختص على النموذج ١٦ هجز جديد .

(٤) تطيمات تفسيرية عامة

١- محضر عدم الوجود يقطع التقادم:

ينقطع التقلام بالحجز (٣٨٣ مدني) حتى وأو لم ينتسه إلى تواوسع الحجز فعلا بسبب عدم وجود ما يمكن الحجز عليه لسدى المديس . لذلك يجب على مندوب الحاجز أن يحرر محضر عدم الوجود على ذلك المحضر المخصص لحجز المنقول ، ويوقع على هذا المحضسر المندوب والمدين أو من يجيب عنه والشهود .

٧- دين الضريبة ممتاز ويلي في الترتيب المصروفات القضائيسة والضريبة العينية على نفس الشيء المحجوز عليه ثم دين حسائز المنقول بحس نية ، وحق مؤجر العقار حسن النية لمدة سسنتين على الأكثر وصاحب الفندق .

٣- كل طلب شهر أو طلب تأثير أو طلب شهدة عقارية أو الشهادة العقارية ذاتها يستحق عليه رسم دمغة قدره ١٢٥ مليم أو حسب اتساع الشهادة ويتحمل الرسم صاحب العقار المحجوز ويخصم من المتحصل من البيع .

(۰) منشور رقم (۱۳) لسنة ۱۹۰۰ _ (صدر في ۱۱ يونيو سنة ۱۹۰۰) بشأن حالات إيقاف البيع الإداري

لما كانت المواد ٥٣ ، ٩٧ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤ المسنة ١٩٣٩ صريحة وقاطمة في أن قرار لجنة الطمن ولجب النفاذ برخم الطمن فيه أمام القضاء شأنه في ذلك شأن الأحكام المشمولة بالنفال

لذلك فقد انتهت محكمة النقض إلى تقرير المبلاى، التالية التي ضمنتها حكمها الصلار بجلسة ١٩٥٤/٥/١ في الطعنين المقيدين في جدولها برقمي ٤٢٠ ، ٤٥٠ اسنة ١٩٢١ قضائية .

أولا: إن النصوص الواردة بالمواد ٥٣ ، ١٠١ ، ١٠١ من القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى على ضريبة الأرباح الاستثنائية وفقا لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ .

ثانيا : إن النفاذ الذي شمل به القانون قرار اجنة الطعن مازم الممسول كما هو مازم القاضي على السواء .

ثالثًا: إن النزاع فيما إذا كان الممول خاضما للضربية أم معنيا منها هو نزاع في أصل الحق لا يختص بنظره القضاء المستعبل.

رابعا : إن القضاء المستعجل بختص بالحكم بليقاف البيع في حالات ثلاث وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ أسنة ١٩٣٩ والأواسر العالية الصملارة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ، كنوفمبر سنة ١٨٨٥ ، ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ ،

- (أ) دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملا بقاعدة الدفع أولا ثم المعارضة .
- (ب) صدور حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحـــة الممــول بعــدم
 استحقاق الضريبة المحجوز من أجله .
- (جـ) يملك القاضي المستمجل وأف البيع الإداري بمقتضى السلطة المخولة له بموجب المادة ٤٩ من قانون المرافعات وهي حالة ما إذا كانت إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهري لا يحتمل شكا إذ يعتبر الحجز بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستحجل الأمر بإزالة هذه العقبة .
- (د) وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح إيقاف البيسع الإداري ومن ثم فلا بجوز لمحكمة الأمور المستعجلة أن تقضى بإيقساف البيع لقيام نزاع في استحقاق كسل أو بمسض مبلغ الضريبة المحجوز من أجله.

الكتب الدورية

الصلارة من وزارة العل والثلاب العلم يشأن التنقيسة وقسرارات النيابة العامة المتطلقة بالحيازة

تنبيه : ينبغي بالنسبة للكتب الدورية الصادرة مـــن وزارة العـدل ملاحظة ما يلي :

أولا: أن هذه الكتب الدورية هي بمثابة تطيمات إداريسة لا ترقس المستوى القانون أو اللائحة ، واذلك لا يعد به إذا تعسارضت مسع قانون أو الاهمة .

ثانيا : ينبغي متابعة ما قد يستحث من هذه التعليمات ؛ إذ إنها قد تتغير من حين إلى آخر .

كتاب دوري رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢

بمناسبة صدور القانون رقم ٢٣ أسنة ١٩٩٢ المحل لقسانون المراقعات المدنية و التجارية و الذي تقرر سريان أحكامه اعتبارا مسن أول أكتوبر ١٩٩٢ .

ويعد الاطلاع على المادة ٤٤ مكررا المضافة بالقادن المشار إليه فعلى أعضاء الذيابة العامة مراعاة الآتي :

أولا: تصدر الذيابة المختصة قرارا وقتها مسببا، فيما يعرض عليها من منازعات العيازة - مدنية كانت أو جنائيـــة - ، يكــون واجــب التنفيذ فورا. وذلك بعد سماع أقـــوال أطــراف الـــنزاع وإجــراء التحقيقات اللازمة ، على أن يصدر القسرار مسن المحساس العسام المختص .

وعلى المجامي العلم المختص استطلاع رأي المحامي العسام الأول في الهام من تلك المنازعات .

ثانيا : يتم إعلان القرار وتتفيذه وققا للأحكام المنصوص عليها فسكي قانون المرافعات المننية والتجارية .

دُّلَانًا : لا يجوز في أي حال من الأحوال وقف نتفيذ القرار إلا بــــأمر من قاضي الأمور المستمجلة المختص بنظر التظلم منه .

رابعا : على النيابة المختصة في جميع الأحسوال الأسمة الدعسوى المعاتبة قبل من يثبت ارتكابه أقمالا من المعاتب عليسمها بمقتضمي المواد من 714 إلى 774 من قانون العقوبات .

صدر في ١٩٩٢/١٠/١ التاتب العلم

المستشار

(رجاء العربي)

كتاب دورى رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢

نبلغكم بالكتاب الدوري رقم ٢ أسنة ١٩٩٢ "محضرين" الصلار من السيد مساعد وزير العدل الشئون المحلكم المرفق صورت بشأن إحلان قرارات النبلية في منازعات الحيازة وتتفيذها ، وذلك للإحاطة:

وندعو أعضاء النيابة إلى مراعاة ما يلي :

أولا - بحد صدور قرار النيابة في النزاع بالتطبيق لكتابنا السدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ترسل صورة رسمية مسن منطوق القسرار وأسبابه إلى قلم المحضرين ويراعى أن يتضمسن المنطوق اسم الصلار لصالحه القرار وخصمه كاملا ، وبيانات وافية عسن العيسن الصلار قرار النيابة بشأنها بما يكفي لتحديدها .

ثانيا - يضمن للخطاب الموجه إلى قلم المحضريان - المرقبق به الصورة الرسمية اقرار النيابة وأسبابه - أسماء الخصوص وعملهم ومحل إفاستهم تقصيلا حتى يمكن نقلم المحضرين إتمام الإعسلان والتنفيذ .

النائب العام

تمريرا في ١٩٩٢/١١/١١

المستشار

(رجاء العربي)

المنشور رقم (٢) لمنة ١٩٩٤/١٩٩٣ الصادر من مساحد وزير العل لشنون التفتيش القضائي يشأن الإشكالات التي توقف التنفيذ

لما كان قاضي التنفيذ يختص عسلا بالمسادة ٧٧٥ من قسانون المراقعات دون غيره بالقصل في جميع منازعسات التنفيذ الموضوعيسة والوقتية ويفصل في الأخيرة بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة وقده عسلا بالمادة ٣١٧ مراقعات: "إذا عرض عند التنفيذ أشكال وكان المطلوب فيسه إجراء فالمحضر أن يوقف التنفيذ أو يمضي فيه على سبيل الاحتواط مسمع تكليف الخصوم في الحالتين الحضور أمام قاضي التنفيذ وأو بميماد سساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في الحضسر فيما يتطق برافع الاشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبسل أن يصدر القاضي حكمه .

وأنه لا يترتب على تقدم أي إشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكسم القاضي بالوقف وانه لما كان يعرض في العمل بعض الإشكالات الثانيسة من الغير ويكون هو المنفذ ضده الحكم ودون أن يكون على علسم بالمسند التنفيذي مما قد يكون معه التنفيذ في بعض الأحيسان وليحد تواطهو مسن الخصوم – الأمر الذي ينبغي معه لقضاة التنفيذ بوصفهم قضساة للأمسور المستمجلة مراعاة الفصل في هذه الاشكالات بالمسرعة التي تتطلبها هذه المالات وذلك في مدة لا تجاوز عشرة أيلم .

برجاء التعميم

تحريرا في ١٩٩٣/١٢/٢١ م .

مساعد وزر العدل الشئون التفتيش القضائي

المنشور رقم (۱) اسنة ۱۹۹۴/۱۹۹۳ الصادر من مساحد وزير الحل تشنون التفتيش القضائي يشأن حالات رد ويطلان أوراق التفيذ

لما كان من المقرر قانونا طبقا الفقرة الثالثة من المادة ٣١٧ مسن قانون المرافعات (أن الإشكال الوقتي الأول هو الذي يوقف التنفيد أسا الإشكال الثاني الذي يقدم بعد تقديم الإشكال الأول فلا يوقف التنفيد إلا إذا كان مقدما لأول مرة من الملتزم بالسند التنفيذي - مما لا يقتضمي معه ضم أوراق التنفيذ للإشكال الثاني - وأن ضمها في هذه العالسة يسؤدي إلسي تعطيل التنفيذ ووقفه بغير الطريق القانوني - مما يدمين معه تلاكلي نلسك بالاكتفاء بضم صورة رسمية من تلك الأوراق) .

ولقد لوحظ أن الملتزم بالمسند التنفيذي يلجأ إلى رفع دعوى مبتكشة برد وبطلان السند التنفيذي وملحقاته أو إعلانات أوراق التنفيذ - ويقوم القاضي بضم أوراق التنفيذ وتحريزها وإيداعسها علسي نمسة الدصوى المبتدئة - وهذا خطأ فإن كل هذا يجب إثارته في إشكال التنفيذ فقط.

فندعو السادة القضاة إلى ملاحظة حكم المادة ٣١٧ من قانون المراقعات وتنفيذه بنقة منعا التحايل بهدف إيقاف تنفيذ الأحكام القضائية الولجبة الإحترام والتنفيذ .

برجاء التعميم

تحريرا في ١/١٤/١١/١٩٣/م .

مساعد وزر العدل الشنون التغنيش القضائي

المآخذ القضائية على الأحكام الصلارة من محاكم التنفيذ

سوف نشير هذا الآن إلى أحدث المآخذ والهنات القضائية على الأحكام الصافدة من محاكم التنفيذ (انظر في ذلك : السيد خلف محمد - المافخة القضائية على الأحكام - الطبعة الثالثة - سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ص ٣٩٦ وما بعدها ، وص ٣٤٥ وما بعدها ، وض ٣٩٩ وما بعدها ، وص ٤١٠ وما بعدها) .

١- مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجـوزات لا يبيــع اختلامها:

[القضية رقم ... جنح مركز .. :]

الوقائع :

الاتهام فيها اختسلاس محجسوزات . حكست المحكسة بجلسة المحكسة بجلسة المرام المرام على المرام المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالسة عشسرة جنيهات لإيقاف التفيذ ، عارض المتهم فسي الحكسم المتقسدم ، ويجلسسة ١٩٧٥/٤/١٧ فضت المحكمة بقبول المعارضة شسكلا وفسي الموضسوع بإلغاء الحكم المعارض فيه ويراءة المتهم .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث إنه بالاطلاع على محضر الحجز تبين أن الحجـــز توقــع بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٤ وحدد يوم ١٩٧٤/٥/٢٩ موحدا للبيع ، وحيث إنـــه عملا بالمادة المادمة من قانون الحجز الإداري يجب مضي ثمانية أيام من تاريخ الحجز إلى تاريخ البيع وقد رتب القانون البطلان على مخالفة هــــذا الإجراء ولما كانت تلك المدة لم نمض ومن ثم كان الحجز باطلا ويتعون بالتالي القضاء ببراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات جنائية .

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه لما كانت مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو ليبع المحجوزات لا تبيع اختلاسها بل الولجب دائما احترام الحجز ولو كان مشوعا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلائه من جهة الاختصاص ، وكان عدم جواز إجراء البيع قبل ثمانية أيلم من توقيع الحجز طبقا لنص المادة السادسة من قانون الحجز الإداري لا يستتبع مخالفته بطلان الحجز ذاته فإن الحكم إذا استد في قضائه ببراءة المتهم إلى مجرد أن الحجز قد وقع باطلا لتحديد. يوم البيع بالمخالفة لنص المادة السادسة أنفة الذكر فإنه يكون قدد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض جناتي - جلسة ١٩٧٣/٢/٥ السنة ٢٤ ص ١٢٦.)

-التفاذ المعجل:

٢- إذا دخل الحكم في النصاب الانتهائي للمحكمة فإنه لا تمسري عليه
 أحوال النقاة المعجل :

[الدعوى رقم ... منني جزئي :]

الوقائم :

تقدم المدعى بطلب استصدار أمر أداء بالزام المدعى عليسه بسأن يؤدي له ميلغ ٤٨ج مع الزامه بالمصاريف وشمول الأمر بالنفاذ المعجسل ويلا كفالة وذلك تأسيما على سند إذنى موقع عليه من المدعى عليه .. وقد رفض القاضي لهمدار الأمر وحدد جاسة لنظر الموضوع فقسام المدعسي

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث أنه عن طلب النفاذ المعجل فإن المحكمة تجييه وذلك عصّـلا بالمادة ٤/٩٠ مرافعات .

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه إذ قضي بالنفاذ المعجل استنادا إلى المسادة ٤/٢٩٠ مرافعسات حال أن الحكم انتهائي الدخوله في النصاب الانتهائي المحكمة الجزئية فإنسه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

 ٣- أي حالة تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى يكون الحكم نهائيا ناقذا يطبيعته لا تسرى عليه أحوال النقاذ المعجل :

[الدعوى رقم ... منني كلي :]

الوقائع :

دعوى صحة ترقيع . طلب المدعي الحكم بصحة ترقيع المدعسى عليه على عقد البيع الابتدائي المؤرخ / ۱۹۸۱/٤/۱۱ و وازار المدعى عليسه بالمصاريف وشمول الحكم بالتفاذ المعجل ويغير كفالة . حضسر المدعسي وقدم حافظة مستندات طويت على عقد البيع موضوع الدعوى كما حضسر المدعى عليه وسلم المدعي بطلباته وقد قضت المحكمسة بصحة توقيسه المدعى عليه على عقد البيع والزمت المدعى بالمصاريف وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وجاء بأسياب الحكم :

حيث إن المدعى عليه لم يجحد توقيعه على عقد البيع ومن ثم فاين المحكمة تجيب المدعى إلى طلبه بشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالــــة وذلك عملا بالمادة ٢٤/١٠ مرافعات .

يؤخذ على هذا الحكم :

قضاؤه بالنقاذ المعجل على مند من المادة ٢٠/١٠ مراقعات حسال تسليم المدعى عليه بالطلبات مما يكون معه الحكم نهاتيا ناقذا بطبيعت لا تسري عليه أحوال النقاذ المعجل بما يعيه بالخطأ في تطبيق القانون.

 4- في حالة موافقة المدعى عليه في عقد الصلح على الحكم المدعسي بطلباته يكون الحكم نهائيا لا تسري عليه أحوال النفاذ المعجل :

[الدعوى زقم ... مدني كلي :]

الوقائع :

دعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيسع الابتدائي المسؤرخ الابتدائي المسؤرخ المراح و المتضمن بيع المدعى عليه للمدعى قطعة أرض زر اعيسة مساحتها عشرة قراريط لقاء ثمن قدره ١٥٠٠ ج والزام المدعسى عليسه بالمصاريف وشعول الحكم بالثقاد المعجل بلا كفالة ، وبالجلسسة المحددة حضر المدعى وقدم حافظة مستندات طويت على عقسد البيسع موضعوع الدعوى ، وعقد صلح موقع عليه منه ومن المدعى عليه يتضمن موافقسة المدعى عليه ولمساح على الحكم للمدعى بسمحة ونفاذ العقد ، وصمسم على الطلبات والتزم بالمصاريف وحضر المدعى عليه وأثر بالبيع ويمسا جساء بمحضر الصلح ، وقد قضت المحكمة بمسحة ونفاذ عقد البيسم وألزمت المحتمد عبالمعجل بالمصاريف وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وجاء بأسباب الحكم :

وحيث إنه عن طلب النفاذ المعجل بلا كفالة فإن المحكمة تجييسه وتقضي به وذلك عملا بالمادة ٤/٢٩٠ مرافعات وذلك لابنتاء الحكم علسى سند عرفي غير مجدود .

يؤخذ على هذا الحكم:

إنه أما كان المدعى عليه قد واقق في عقد الصلح الموقع عليه منه على الحكم للمدعى بصحة وتفاذ العقد فيكون الحكم نهاتيا غير قابل للطمين فيه عملا بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات وولجب النفاذ بطبيعتـــه فــلا تسري عليه قواعد النفاذ المعجل فإن الحكم إذ أمر بالنفاذ المعجل على مند من المادة ٢٩٠٥ من ذات القانون يكون قد خالف القانون وأخطـــاً فــي تطبيقه.

٥- يجب إستاد النفاذ المعجل في الدعاوى العمالية إلى قـــاتون العمــل
 بدون قانون المرافعات :

[الدعوى رقم ... منني كلي :]

الوقاتع :

دعوى عمالية - طلب المدعى الحكم ضد المدعى عابسه بصنفسه بأحقيقه في الترقية إلى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٢٩ مع كافسة ما يترتب على ذلك من أثار وفروق مالية والزام المدعى عليسه يصنفسه بالمصروفات وأتعاب المحاماه وشعول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالسة .. قضت المحكمة بندب خيير في الدعوى والذي قسدم تاريسرا ضمنسه أن المدعى استوفى شروط الترقية وانتهى إلى أحقيته في الترقية السبى الفئسة الرابعة .. قضت المحكمة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ بأحقيسة المدعسى فسي الترقية إلى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/١٦ مع ما يسترتب علسي ذلك من أثار وفروق مالية قدرها ١١٥ ج والزمت المدعى عليه بصفتسه بالمصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعلب المحلماة وأمرت بشمول الحكسم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث إنه عن خطلب النفاذ المعجل فإن المحكمة تجويسه وذاسك عملا بالمادة ١/٢٩٠ مرافعات وذلك لأن في تأخير تتفيذ الحكسم ضسرر جسيم يلحق بمصلحة المدعي ويتمثل في حرمانه مسن الفرقيسة وفسروق أحر م.

يؤخذ على هذا الحكم:

إنه لما كان الحكم صادرا في دعوى مطالبة وكانت المحكمة قصد قضت بالنفاذ المعجل على سند من أحكام قانون المرافعات حال أن نصص المادة ١ من قانون العمل رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ هو الولجب التطبيق فصي هذا الخصوص فإن الحكم يكون تد أخطأ في القانون .

٦- يجب على المحكمة أن تتبين في حكمها المبررات التي استنت إليها
 في الأمر بالتفاذ المعول عمــــلا بــالفقرة الملامســة مسن المسادة ٢٩٠ مرافعات:

[الدعوى رقم ... مننى كلى :]

الوقائم :

دعوى مطالبة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع المدعى مبلغ ٢٠٠ ج تمويضا عما أصابه من ضرر مادي وأدبى من جراء التعدي السذي وقسم عليه من المدعى عليه والذي أحدث به الإصابات المبينة بالقرير اللهــــي المراق بالجنحة التي تقرير اللهــــدة المرق بالجنحة التي تقضي فيها نهائيا بمعافية المدعى عليه بالمصاريف وشمول الحكم بالتقسات الممجل وبلا كفالة .. وقد تفنت المحكمة بإثرام المدعى عليه بسأن يتقسع للمدعى عليه بالمصاريف وأموت بشـــمول المدعى عليه بالمصاريف وأموت بشـــمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث إنه عن طلب النفاذ المعجل فإن المحكمة تقضي يه وذليك عملا بالمادة ٢/٢٩٠ مرافعات .

يؤخذ على هذا الحكم :

قضاوه بالقاذ المعجل على سند من القارة السادسة من الصلاة ٢٩٠ مرافعات دون بيان وجه الضرر الجسنيم النذي يلحق بمصلحة المحكوم له من تأخير التنفيذ بما يعيه بالقصور .

٧- الطعن في قرار لجنة طعن المضرائب لا يعتبر عملا تجاريا ولا يعسوي
 عليه نص العادة ٢٨٩ مرافعات :

[الدعوى رقم ... مدنى كلى :]

الوقائع :

طعن ضريبي ، رفعه الطاعن ضد مصلحة الضرائسي ، بطلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القسر أر المطمون فيسه واعتبار صافي أرياح الطاعن عن سنة ١٩٧١ مبلغ ٣٥٠ ج مسمع لإسرام مصلحة الضرائب بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالقفاة المعجال وبلا كفالة .. ندبت المحكمة خييرا في الدعسوى ، وقد باشر الخيرر المأمورية ثم قدم تأويره الذي انتهى فيه إلى أن صافي أرياح الطاعن عسن سنة النزاع ٣٥٠ ج .. وقد قضت المحكمة الطاعن بطلبه واعتبار صسافي أرباحه ميلغ ٢٥٠ ج عن مسئة ١٩٧٦ وألزمست مصلحة الضرائب بالمصاريف وعشرة جنيبات مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بشمول الحكسم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث إن الحكم قد صدر في مادة تجارية ومن ثم فهو نافذ بقـــوة القاتون بشرط تقديم كفالة وفقا للمادة ٢٨٩ مرافعات .

يزخذ على هذا الحكم :

إنه إذا اعتبر الحكم صدارا في مادة تجارية حمال أن الطعن فسي قرار لجنة طعن الضرائب لا يعتبر عملا تجاريا - ورتب على ذلك نفساذه معجلا بقوة القانون بشرط تقدم كفالة وفقا للمادة ٢٨٩ مرافعات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

 ٨- اختصاص قاضي التنفيذ بدعوى عدم الاعتداد بالحجز في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا تختصص بذلك لجنسة قحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفوذ اسكندرية :

لكامها المدعي بصحيفة طلب في ختامها قبسول الانسكال شكلا ويعدم الاعتداد بالحجز الإداري الموقع من المدعسى عليسه الأول علسي مستحقات المدعي تحت يد المدعى عليه الثاني استنادا إلى عسدم إعلانسه بالحجز طبقا لأحكام القانون مما يكون معه الحجز باطلا .

ويتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيسذ وقتيسة بصدم قبسول الإشكال وألزمت المستشكل المصاريف وعشرة جنهسهات مقسابل أتمساب المحاماة .

وجاء بأسباب هذا الحكم :

وحيث إنه عن الدفع المبدي من الهيئة بعدم قبول الدعـــوى فلمــا كانت المادة ١٥٧ من القانون ٧٠/٧٩ نتص على أن نتشأ بالهيئة المختصمة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ... وكـــانت الأوراق قد خلت مما يدل على التجاء المدعية إلى اللجنـــة المذكـورة ... الأمر الذي يكون معه هذا الدفع في محله وتقضى المحكمة تأسيسا علـــى ما تقدم بعدم قبول الإشكال لعدم عرضه على اللجنة المذكورة .

وحيث إنه عن المصاريف شاملة لقاء أتعاب المحاماة فيلــزم بسها المستشكل لخسرانه الاشكال حملا بالمادة ١/١٨٤ مراقعات .

يؤخذ على هذا المكم :

لما كانت الدعوى المطروحة إن همي إلا دعوى عدم اعتداد بالحجز الإداري الموقع على ما للمدين لدى الغير اسستنداد الله بطلان الحجز لعدم إعلان المدعي بالحجز طبقا لأحكام القانون ولا تمد على هذا الأساس منازعة ناشئة على تطبيق أحكام القانون رقم ٧٥/٧٩ وإذ غساب عن الحكم هذا النظر وقضى بعدم قبولها لعدم عرض النزاع على لجنسة فحص المنازعات المتصوص عليها في المادة ١٥٧ من القسانون مسالف الذكر فإنه يكون معيها بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . 4- يترتب على المنازعة في أصل المبالغ المحجوز مــن أجلــها وقــف
 إجراءات الحجز الإداري لحين الفصل تهائيا في النزاع .

- الحكم الصائر في الدعوى رقم ... تنفيذ اسكندرية :

إشكال وقتي بطلب وقف إجراءات الدجز والبيع الإداريين الموقسع علمي منقو لات الشركة المستشكلة إلى أن يفصل نهاتها في الدعوى رقع ... مدني كلي اسكندرية على سند من توقيع الدجز وفاه امديونية غسير صحوصة ومتنازع فها لأسباب موضوعية فضلا عن أن المادة ٢٧ من القاتون رقم مراحه من المحروب المناز على المحروب المناز على المحروب المناز على المحروب المنازع المحروب المنازع ...

وبتأريخ ... قضت المحكمة في مادة تتفيذ وقتية بقيــول الإشــكال شكلا ورفضه موضوعا .

وجاء يأسباب هذا الحكم :

وحيث إنه عن السبب الثاني وهو أن الشركة قد أقسامت الدعسوى رقم... مدني كلي اسكندرية ببراءة نمتها من مبلغ الدين فإنه من المسلم بسه فقونا أن مجرد رفع تلك الدعوى لا يعني براءة نمة الشسركة المستشكلة من مبلغ الدين ويكون هذا السبب بدوره في غير مطه.

يؤخذ على هذا الحكم :

لما كان من المقرر طبقا للمادة ٢٧ مسن القسانون ٥٥/٣٠٨ قسه يترتب على المغازعة في أصل المبالغ المطلوبة وقف إجسراءات الحجسز والبيع الإداريين إلى أن يفصل نهاتيا في النزاع وكان الثابت من مدونسات الحكم أن المستشكلة أقامت الدعوى رقم ... مدني كلي إسسكندرية بطلبب براءة نمتها من مبلغ الدين المحجوز بن أجله بما يتعين معه إجابتها إلسي طلبها بوقف لجراءات الحجز والبيع الإداريين، وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى برفض الإشكال يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

١٠ الدعوى بالأحقية في الوديعة دعوى موضوعية علاية لا يختـــص
 بها قاضى التنفيذ توعيا وإنما تخضع للقواعد العامة في الاختصاص

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ اسكندرية :

أقامتها المدعية بطلب الحكم بصفة مستمجلة بأحقيتها في صرف وديعيّسن على سند من أن الوديعتين تم إيداعهما بمعرفة المدعى عليهم من الرابعة الى الماشرة على نمة الفصل في قضيتين شفعة على أن تصرف المسن بيستحقيما قانونا بعد الفصل نهاتيا في الدعويين وقد أصبح الحكسم نسهاتيا فيهما لصالح المدعى عليهم من الرابعة حتى الماشرة فاستحقت المدعيسة بنكك قيمة الوديعتيسن إلا إنها فوجئت عنما تقدمت لصرف قيمة الوديعتيسن بامتناع المدعى عليه الثالث عن الصرف بزعم أن المدعى عليسهما الأول والثاني أوقعا حجز ما للمدين لدى الغير سدادا للمديونية المستحقة على المدعى عليهم من الرابعة حتى الثالث عشر ويتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ موضوعية بعدم الاعكاد بالمحجز الموقع من الدعى عليسهما الأول والثاني على الوديمين رقمي ... ولحقية المدعية في صسرف قيسة الوديمتين المذكورتين طبقا الشروط إيداعهما مع إلـزام المدعى عليسهما الأول والثاني المصاريف وخمسة جنيهات أتعاب محاماة.

وجاء يأسياب هذا الحكم :

وحيث إنه عن التكييف الصحيح للدعوى المائلة فإنها في حقيقتــها منازعة تتفيذ موضوعية يختص بنظرها نوعيا قلضي التتفيذ أيا كانت قيمــة الوديمة . وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق والقضيئي ن المنضمين أن الحكم فيها قد أصبح نهائيا الصالح المدعى عليهم من الرابعة حتى العاشوة الأمر الذي تكون معه الوديعتين موضوع الدعوى حقا المدعية الأسهما يمثلان ما سبق أن قامت بدفعه سلقا من ثمن الشسراء لتلك المصنعيان (المقارين المشفوع فيهما) البائعين .

وحيث إنه يشترط في المحال المحجوز عليه حجز ما المدين لــدى الغير أن يكون مملوكا المحجوز عليه .

ولما كان ما تقدم وكان هذا المملوك باعتباره أثرا من أثار الحكسم بالشفعة قد كشف نهائيا عن أن المال محل الحجز وهو الوديستيسن محسل الدعوى غير مملوك لمن وقع عليه لدى المحجوز لديه الأمر الذي يسؤدي إلى بطلان الحجز المذكور ويتعين عدم الاعتداد به .

يؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان الثابت من الأوراق أن طلبات المدعية هي الحكم بأحقيتها في صرف الوديعتين فإن التكبيف القانوني الصحيح للدعوى أنها دعسوى موضوعية مما لا يدخل في الاختصاص النوعي القاضي التنفيذ وإذ خساف الحكم هذا النظر وتصدى الفصل في موضوعها على سند من أنها منازعة موضوعية في التنفيذ فإنه يكون معيا بمخالفة القانون .

أنه لا قضى بعدم الاعتداد بالحجز الموقع على الوديعتيسن دون طلب من المدعية يكون معيبا بمخالفة القانون لقضائسه بمسا لسم يطلبه الخصوم. ١١- أحكام اللغلة تبقى لها حجيتها المؤاللة قائمة ما لم تتفسير مراكسز الكمنوم بعد صدورها .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تتفيذ حكم نققة عن الفترة من ... حتى ... بمبلـــغ
117.٤٦٠ على سند من أن المستشكل استصدر الحكم رقـــم ... أحــوال
جزئي باب شرقي بتخفيض المقرر لأجر الحضائة إلى خمسين جنيها بــدلا
من ثمانين جنيها وتخفيض المقرر لأجر مسكن الحضائة إلى ثلاثين جنيــها
يدلا من خمسين جنيها وسدد للمحضر المبلغ المنفذ به مخصوما منه قيمـــة
ما خفضه الحكم سالف الذكر وقدره ٤٦٢,٤٦٠ جنيه .

وقدم المستشكل صورة رسية من الحكم رقم ... أحوال جزئي بلب شرقي الصادر بتاريخ ... والذي قضى بتخفيض النقة المقضسي بها بالحكم رقم ... أحوال شخصية مستأنف إسكندرية مسن تساريخ صدوره على النحو السالف الذكر .

ويتاريخ ... قضت المحكمة بقبسول الإشكال شكلا وفسي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم .

وجاء بأسباب هذا الحكم:

وحيث إن المادة ٣٤٣ من المرسوم بقانون ... بشسأن الاتحـة ترتيب المحاكم الشرعية تتص على أنه لا يجوز تتفيذ حكم إلا إذا كان مشمو لا من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ - وحيث إنه يبيــن من مطالعة الصورة المطابقة الأصل من الحكم رقم ... المقــدم مــن المستشكل أنها لا تحمل الصيغة التنفيذية الأمر الســذي يكــون معــه الإشكال برمته في غير مطه وتقضى المحكمة برفضه مـــع تغريــم المستشكل .

يؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان الثابت من الأوراق أن المستشكل ضدها شرعت فسي التنفيذ بحكم النفقة رقم ... أحوال مستأنف وكان المقسور أن أحكسام النفقة لا تحوز إلا حجية مؤقة فتبقى قائمة مسا لسم تتغسير مراكسز الخصوم بعد صدورها ، وكان الثابت أيضا أن مراكز الخصوره قد تغيرت بصدور الحكم رقم ... أحوال جزئي بلب شرقي بتحول النفقة المقضى بها بالحكم المنفذ بالتخفيض اعتبارا من تاريخ سابق علسى

الفترة المنفذ بها وأن المستشكل قلم بدام المبلغ المستحق للمستشكل من هندها المحضر عن الفترة المنفذ بها وفقا لما قضى به الحكم المسادر بتخفيض النفقة ، وإذ غاف عن الحكم هذا النظر وقضى يرفض الإشكال على سند من أن صورة الحكم القاضي بالتخفيض لا تحصل الصبغة التفوذية فإنه يكون معيا بمخالفة القلارن والخطأ في تطبيقه .

١٢- الوفاء الجزئي من المستشكل لا يصلح سبيا لوقف التنفيذ في دعاوى الطرد للتأخير في سداد الأجرة إعمالا للشرط الصريح الفاسخ في عند الإيجار .

- الحكم في الدعوى راقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تنفيذ الحكم رقم ... مدني مستعجل الصحادر بتاريخ... والذي قضى بطرد المستشكل لتحقق الشرط الفاسخ الصريح لتأخره في سداد الأجرة وقدرها ١٠٧٣,٢٣٠ على سند مسن بسراءة الذمة المستشكل قدم المستشكل الإذار عرض لمبلغ ٢١٢,٧٢٠ جنيسه بتاريخ / / ومحضر إيداع للمبلغ مالف الذكر .

وبتاريخ قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا وفــــي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم .

وجاء بأسياب هذا الحكم:

وحيث إنه بيين مسن ظساهر الأوراق أن المستقسكل ضسده وصحتها المستشكل - قلم بايداع العبلغ العتبقي من الأجرة عن الفسترة التي صدر بشأتها الحكم المستعجل وقد رفضت المستشسسكل ضدها الثانية استلام العبلغ وتم إيداعه قانونا الأمر الذي يكون معه العركسة القانوني للخصوم قد تغير بمعنى صدور المذكور تقضيي المحكمية بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه .

يؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان المقرر أن الوفاء الجزئي لا يصلح سببا اوقف التغينة وأنه يشترط لوقف تتغيذ الحكم المستشكل الصحالا بالطرد إعمالا الشرط السريح الفاسخ التأخير في سحداد الأجرة سداد الأجرة والمصاريف والأتماب ، وإذ قضى الحكم بوقف التغيذ على سند مسن ايداع المستشكلة لمبلغ ١٩٠٠/١٠ وأن هذا المبلغ يمثل الأجرة المنتقية عن الفترة التي صدر بشأنها الحكم المستمجل حال أن التصابت مسن الأوراق أن الحكم المستشكل في تتغيذه قضى بطرد المستشكل أتأخره في سداد أجرة الدرام المرام المرام المرام في الدروى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقة .

١٣ - تأسيس الإشكال الواتي في التنفيذ على أسباب موضوعية لا يعني حرمان قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة مسن بحث تلك الأسباب بحثا ظاهريا للتعرف على نصيبها من الجد توصلا إلى القضاء بالإجراء الوقتي للمطلوب إلا إذا استبان مسن البحث الظاهري أن إجلية المستشكل إلى طلبسه تنظسوي على مساس بالموضوع.

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي أبدى أمام المحضر في تنفيذ حكم عمال مستعجل استقادا الأسياب منها أن طالب التنفيذ قدم شهادة بسعر الدولار بتاريخ ... بينما يقضى الحكم بسداد ماتشي دو لار شهريا أو ما يعادلها بالجنيه المصري وقت صدور الحكم في ... كان سعر الدو لار في هذا التاريخ رسسميا هو ميلغ ...

وبتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا . وجاء بأسبك هذا الحكم :

وحيث إن ما ذكرته الشركة المستشكلة أن المستشكل منده قد تقاضى أجره عن شهر يناير ... فإن هذا السبب من الأسباب السسابقة على صدور الحكم وتلتفت عنه المحكمة حيث إنه يبين مسن ظساهر الأوراق ومن مطالمة بافي الأسباب التي اسستندت عليسها الشسركة المستشكلة أنها أسباب موضوعية لا يتسع لبحثها مجال هذا الإشسكال بحكم طبيعته القانونية وطريقة إقامته أمام المحكمة بمعرفسة السسيد المحضر الأمر الذي يكون معه الإشكال برمته على غير أساس .

ويؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان المقرر أن تأسيس الإشكال الوقتي في التنفيد خلى أسباب موضوعية لا يخي حرمان قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستمجلة من بحث تلك الأسباب بحثا ظاهريا للتعرف على نصيبها من الجد توصلا إلى القضاء بالإجراء الوقتي المطلوب إلا إذا استبان من البحث الظاهري أن إجابة المستشكل إلى طلبه تداوي على مسلس بالموضوع وإذ قضى الحكم برقض بالتي أسسباب الاشكال ومنها منازعة المستشكل في سعر صرف الدولار وهو ما يترتب عليه تحديد قومة الميلغ المازم بدفعه المستشكل ضده على سند مسبن أسه سسبب موضوعي لا يتسع لبحثه مجال الاستشكال الوقتي فإنه يكون معيسا بمخالفة القانون .

14- يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقسسائع الدعسوى
 وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة للقاعهم الجوهرئي .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

شكال وقتي بصحيفة في حكم نفقة مؤقتة وخلت أسباب الحكم من بيان الحكم المستشكل فيه ومضمونه وتبين أن الحكم الصدار في الدعسوى رقم... أحوال جزئي إسكندرية وبتاريخ ..قضست المحكمسة بقبسول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا .

وجاء يأسياب هذا الحكم:

وحيث إنه عن السبب الأول وهو أن الحكم المنفذ به وقتي فقد نصت المادة ٨٨٧ من قانون المرافعات على أن النفاذ المعجل واجب يقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة .

ويؤخذ على هذا الحكم :

ا- لما كان من المقرر قانونا طبقا المادة ۱۷۸ أنه يجب على أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفاعهم الجوهري ويترتب على القصور فــــي أسبك الحكم الواقعية بطلان الحكم ، ولما كانت أسبك الحكم قسد خلت من بيان الحكم المستشكل فيه ومضمونه وإذ قضى الحكـــم بقول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا دون بيان ذلك الحكم فلإسه يكون معيها بالقصور . ٢- خطأه في الاستلا إلى نص المادة ٨٨٧ من قانون العرافعات
 حالة إنها لا تتعليق إلا في مواد الأحـــوال الشخصية بالنسية
 للأجانب

 ١٥ - طلب المكم بعدم الاعتداد بالتنفيذ وإعادة الحال إلى ما كسانت عليه هو طلب موضوعي يرقع بلجراءات الدعوى العادية ويخسرج عن نطاق اختصاص قاضى التنفيذ بوصفه مادة تنفيذ مستعجلة .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

و إشكال وقتي بصحيفة بطلب وقف نتفيذ الحكم المستشكل فيه.

وإشكال وقتي أبدي أمام المحضر .

وإشكال وقتي آخر أبدي أمام المحضر .

ثم عدلت الطلبات في الدعاوى سالفة الذكر إلى الحكم بعـــدم الاعتداد بما تم من إجراءات تنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كــانت عليه.

وبتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيدذ مستعجلة أو لا : بعدم قبول الدعوبين رقمي ... تنفيذ الإسكندرية و الزمست المدعوبسن المصاريف وعشرة جنيهات أتعاب محاماة . ثانيا : برفض الدعساوى

وجاء يأسياب هذا الحكم :

وحيث إنه عن موضعه الدعوبيس رقصي ... ه ... تتغيذ السكندرية أما المدازعات المستمجاة التاليسة انصلم التغيذ وكذلك المدازعات المعشقة بالتنفيذ فإنسها تعتسبر مدازعسات أو خصومات عادية ترقع بالطريق المعتلد وكانت طلبات المدعيين فسي الدعوبين المذكورتين هي الحكم بعدم الاعتداد بالتنفيذ وإعادة الحسال إلى ما كانت عليه قبل ذلك التنفيذ وبالتالي فإن هذه الطلبات باعتبارها طلبات موضوعية تكون قد عرضت على المحكمة بفسير الطويسق المرسوم لها باعتبارها دعوى عادية إشكالا وقتبا الأمر الذي يتعيسن

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه إذ قضى في منطوقه باعتبار مادة السنزاع مسادة تنفيذ مستعجلة بينما انتهى في أسبله إلى عدم قبول الدعوبين رقمي ... ، ... الرقسها بغير الطريق القانوني تأسيسا على رفعهما بطريق إيدائهم أمام المحضر وإن طلب الحكم بعدم الاعتداد بالتنفيذ وإعادة الحال إلى مساكات عليه هو طلب موضوعي يكون معيبا بالتناقض .

١١- تصالح المستشكل ضدها مع المستشكل بعد سببا لاحقا علسى صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ولا يجوز القاسي التنفيذ رفسض الإشكال موضوعا باعتبار هذا السبب سابق علسى مسدور الحكسم المستشكل فيه .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تنفيذ حكم حبس لدين نفقة علسي سند مسن تصالح المستشكل ضدها على المستشكل وعودتها المصمنة وبتساريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية بقبول الإشكال شكلا ورفضسه موضوعا .

وجاء يأسياب الحكم :

ولما كان المستشكل لم يؤد ما حكم به ولم يحضر كفيلا بـــــل استند في إشكاله إلى أسباب سابقة على الحكم المستشكل فـــي تتفيـــذه الأمر الذي يكون معه الإشكال في غير محله .

ويؤخذ على هذا العكم :

إنه لما كان ما استند إليه المستشكل من تمسلح المستشكل ضدها معه وعودتها لعصمته يعد سببا الاحقا على صدور المستشكل في تتفيذه فإن الحكم إذ أفضى برفض الإشكال من دعامة منه على أن هذا السبب بعد سابقا على الحكم يكون قد قلم على أساس قادرني خاطىء في هذا المحدد.

١٧- الغلية من إعلان المسئد التنفيذي إلى المديسسين هسي إعلاسه بوجوده وإغطاره يما هو ملزم بأدائه على وجه اليقيسسين وتتغويلسه إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به الجميسيع المنسروط الشبكلية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه ولا تكون الغاية منه قد تعققت بقبول المستشكل وإقامته الإشكال.

- الحكم الصافر في الدعوى رقم ... تتقيد إسكندرية :

إشكال وقتي في تتفيذ حكم على سند من بطلان إعلان المستد التتفيذي لعدم بيان صفة المستشكل كوارث والمال الذي يسؤدى منسه المبلغ المحكوم به ووجوب أداته من التركة بالمخالفة امنطوق الحكم المنفذ به وبتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا ورفضسه موضوعا .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث تأسيسا على ما تقدم فإنه يبين مــن مطالعــة أســيهـ ومنطوق الحكم المنفذ به أن المستشكل قد صدر الحكم ضده بصفتــه الشخصية وتم إعلانه بالسند التنفيذي بصفته الشخصية وفي التعــوض لمدى صحة لختصامه بصفته الشخصية أم بصفته وارثا مساس بحجية الحكم المنفذ به مما يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى فضــلا عن أن الفاية من إجراءاته إعلان السند التنفيذي قد حققـــت بقــول المستشكل وإقامته لهذا الإشكال طعنا على الحكم الصلار ضده .

ويؤخذ على هذا الحكم:

تطواته على تقرير قاتون خاطىء لما أورده بأسبابه مسن أن الفاية من إجراءات إعلان السند التنفيذي قد تحققت بقبول المستشكل واللمنة للإشكال المائل طعنا على الحكم الصادر ضده حالة أن الغابة من إعلان السند التنفيذي إلى المدين هي إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأداته على وجه الوقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء ألمسند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التي يكون بتوافر هساحا التنفيذ بمقتضاه.

١٧٥ لقصور في أسباب العكم الواقعية وخلوه من أسسباب تحمسل
 قضاؤه يقبول الإشكال شكلا يترتب عليه بطلان العكم .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي أبدى أمام المحضر .

وبتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ وقنية بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا .

وخلا الحكم من أسباب تحمل قضائه بقبول الإشكال شكلا.

ويؤخذ على هذا الحكم:

خلوه من أسباب تحمل قضاءه بقبول الإشكال شكلا بما يعيب. بالقصور المبطل في هذا الصدد . ٨١-رفض الإشكال على سند من أن المستشكل ثم يبد سببا لإشكاله رغم أن الثابت من الأوراق أنه استند إلى سبب عدم المدبونية يكون الحكم قد جاء مخالفا الثابت بالأوراق .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

وجاء بأسباب هذا الحكم:

وحيث إنه لما كان ما نقدم وكان المستشكل لم يتغللم من الأمر المستشكل فيه وقد أعان به قانونا ولم بيد ثمة سبب الإنسكاله الأمسر الذي يكون معه هذا الإشكال في غير محله وتقضي المحكمة برفضه مم تغريم المستشكل .

ويؤخذ على هذا الحكم :

إنه إذ قضى برفض الإثنكال على سند من أن المستشكل لم يبد سببا الإشكاله حال أن الثابت من الأوراق أنه استند إلى عدم مديونيت... يكون معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق مما حجبه عن التصدي لس....بب الإشكال . ١٩- الإشكال في مواد الولاية على المال للمصريين تنطبق عليسه المادة ١٩٠١ من فاتون المرافعات في حين أن المادة ٨٨٨ تنظيق على الأحوال الشخصية للأجانب .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تنفيذ قرار صادر في مادة والآية على المسال ويتاريخ .. قضت المحكمة في مادة تنفيسذ مستعجلة بعسدم أفبسول الإشكال.

وجاء يأسباب هذا الحكم:

وكان بيين من مطالعة محضر التسليم المؤرخ ... أن القـــوار المطلوب وقف تتفيذه قد تنفذ قبل ايداع صحيفة الإشكال في ... وقد تم التنفيذ المذكور قالونا نفاذا لحكم المادة ٨٨٨ من قانون المرافعات .

ويؤخذ على هذا الحكم :

خطأه في الاستناد لنص المادة ۸۸۸ من قانون المرافعات حالة أنها لا نتطبق إلا في مواد الأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب وحالسة أن المادة ١٠١٩ من ذات القانون هي الواجبة التطبيق . ٧٠ - لابد من وكالة خاصة في الصلح الذي يكون في قسوة المسئد التنفيذي طبقا للمادة ٧٦ مرافعات ولابد من إطلاع المحكمسة طسى سند هذه الوكالة.

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تتفيذ حكم وبتاريخ ... قضت المحكمة بإثبات الصلح الشفوي الذي تم بين المستشكل ووكيل المستشكل ضده بجلسة اليوم وجعله في قوة السند التتفيذي .

وجاء يأسباب الحكم:

قد اطلعت المحكمة على توكيل المستشكل ضده فوجدته بيوـــح بالصلح .

ويؤخذ على هذا الحكم:

إذ كان المقرر طبقا للمادة ٧٦ مرافعات أنه الإبد مسن وكالسة خاصة في الصلح فإن الحكم إذ قضى بإثبات الصلح الشفوي الميسدى بمحضر الجلسة وجمله في قوة السند التنفيذي على سند من إطسالاع المحكمة على توكيل الحاضر عن المستشكل ضده الذي يبيح الصلاح حال أن الثابت من محاضر الجلسات أنها خلت مما يدل على اطالاع المحكمة على سند وكالته فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له المحكمة على سند وكالته فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له بالأوراق.

٢١- لا يجوز للوصى الصلح على أموال القسامس إلا بسإئن مسن المحكمة وإلا كان تصرفه باطلا لمصلحة القاصر طبقا للمادة ٣٩ من المرسوم بققون رقم ١٩/١/٩ بشأن الولاية على المال .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تنفيذ حكم وتبين أن بعض المستشكل ضدهم قصير مشمولين بوصابة والدتهم وبتاريخ ... قضت المحكمة بإلحاق محضو الصلح المؤرخ ... بمحضر جلسة اليوم وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة المنذ التغيذي وتبين من محضر الصلح أنه تضمه نهزول المستشكل ضدهم عن مبلغ أربعة آلاف جنيه .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث في هذا الصلح لا يتعارض مع النظام العام أو الأداب.

ويؤخذ على هذا الحكم :

لما كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٥٢/١١٩ بشأن الولاية على المساول القاصر إلا الولاية على المساول القاصر إلا بإنن من المحكمة وإلا كان تصرف الوصني باطلا المصلحة القامس وإذ قضى الحكم بإلحاق محضر الصلح بمحضر الجاسسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي على سند من أنه لا يتعارض مع النظام العام حال إن الثابت من الأوراق تم بين أطراف قصرا مشمولين بوصلية والمدتهم دون أن يستظهر صدور إذن من المحكمسة للوصية بالصلح على أموال القصر فإنه يكون معيبا بالقصور .

٣٢- القضاء يأتعلب المحلماة لمن كسب الدعوى .

- العكم الصادر في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكتدرية :

لما كان مناط القضاء بأتماب المحلماة لمن كسب الدعسوى أن يكون قد أحضر محلميا المراقعة فيها ، ولو كان الثابت مسن الأوراق أن المستشكل ضدها لم يحضر عنها محلم فإن الحكم إذ قضى برفض الإشكال وإذام المستشكل بأتماب المحلماة يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

٢٣- الإلزام بالمصاريف يكون للخصوم المقيقيين في الدعوى .

- الحكم الصلار في الدعوى رآم ... تنفيذ إسكندرية :

لِزام المستشكل ضده العاشر بمحضدر أول محكمة العطدارين -بالمصاريف مع باقى المستشكل ضدهم حالة أنه خصم غير حقيقي بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

يجب على الحكم أن يفصل في طلب النفاذ لأن إغفاله الفصيل في طلب النفاذ يحيه بمخالفة القانون . ٥٢- يشترط القول المنتبطل هجوميا في الدعوى ألا يكسون ممثسلا
 فيها وأن يكون له مصلحة من وراء تنبطه في الدعوى .

- الحكم الصادر في الدعوى راقم ... تتقوذ إسكندرية :

لِشكال وقتي في نتفيذ حكم مستعجل قضى بتمكين المستشكل ضده الأول من العين التي باعها له المستشكل .

أدخل المستشكل أخرى في الإشكال تقدم الحاضر عن المقيمـــة المدخلة إعلان وراثة وتدخل هجوميا بطلب رفض الإشكال .

وبتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية أولا ... بقبول تدخل ... وفي موضوع التدخل برفضه والزمتها بمصاريف تدخلها .

ثلنيا: بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعها وأسرت بتغريسم المستشكل عشرين جنيها وألزمته المصاريف وعشرة جنيهات أتصاب محاماة.

وجاء بأسباب هذا الحكم :

وحيث إنه عن طلب التدخل الهجومي السيدة / ... فلما كان قد استوفى الأوضاع القانونية المقررة فهو مقبول شكلا وحيث إنه عـــن موضوع التنخل الهجومي بطلب وقف تتفيذ الحكم فلما كانت المتنخلة هجوميا لم تحدد أسباب طلبها وقف تتفيذ الحكم الأمر السذي قضم على المحكمة معه برفض طلبها لعدم جديته .

ويؤخذ على هذا الحكم :

١- إذ كان المقرر أنه بشترط لقبول المتدخل ألا يكسون طلب التدخل ممثلا في الدعوى وأن يكون للمتدخل مصلحة مسن وراء تدخله ، وكان الثابت أن طالبة التدخل ممثلة في الدعوى بإدخالها من جانب المستشكل فإن الحكم إذ قضى بقبول تتخلها على سسند من أن طلب التدخل استوفى أوضاعه القانونية ودون أن يستظهر شمة مصلحة لها فإنه يكون فضلا عن قصسوره محبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وعلى منطقة الخاطىء إغفاله إزام المنتخل هجومها بمقابل أتماب المحاماة بما يعيبه بمخالة القانون .

٧٦- التنازل عن المكم المستشكل فيه بعد مسدوره ويبع عين النزاع هي مسألة تشغل في اغتصاص قاضي التنفيذ ولا تخرج عن تطلق الإشكال الوقتي ولا يجوز له رفض الإشكال موضوعا بناء على هذا السبب وحده .

الحكم الصادر في الدعوى رقم ... تنفوذ إسكندرية :

إِشْكَالُ وقتي بصحيفة في تفنيذ حكم استندادا إلى أن مسورت المستشكلة ضدهم باع للمستشكل عين النزاع بعد صدور الحكم المستشسكل في تفويد وتفازل عن ذلك الحكم وقدم صورة عقد البيع .

ويتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تفوذ وقتية بقبـــول الإشــكال شــكلا ورفضه موضوعا .

وجاء يأسيف الحكم :

وحيث إنه عن موضوع الإشكال وعن السبب الأول والنساني مسن أسبابه فلما كان المستشكل يستند في إشكاله إلى أن ملكية عين السنزاع قسد ألت إليه يعد صدور المكم المستشكل في تقوذه ولما كان بحث ذلكه ينطبوي على مساس بالموضوع وهو يخرج عن نطاق هذا الإشكال وفقا لحسلسره كإشكال وفقي ؟ الأمر الذي يكون معه السببين في غير مطلهما .

ويؤخذ على هذا الحكم :

أنه إذ قضى برفض الإشكال على سند من أن ما يستند إليه المستشكل مسن ملكيته لعين النزاع بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ينطسوي علسى مساس بالموضوع يخرج عن نطاق الإشكال حال أن الثابت من مدوناته أن المستشكل استند إلى تنازل مورث المستشكل ضدهم عن الحكم المستشكل فيه اليعه للمستشكل عين النزاع بعد صدور الحكم يكون قسد أخطساً فسهم الواقع في الدعوى مما جره إلى مخالفة القافون .

٣٧- طلب براءة الذمة من مبلغ النفقة من الطلبات المقدرة القيمة قسسي
 اختصاص قاضى التنفيذ طبقا لقانون المرافعات والمادة ٣٧٥ مرافعات .

- الحكم الصادر في الدعوى رقم .. تنفيذ إسكندرية :

ويتاريخ ... قضت المحكمة بعدم اغتصاصها نوعيــــــا بِنظـــر الدعوى وإدالتها بحالتها إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية .

وجاء يأسياب هذا الحكم :

وحيث في الدعوى في جوهرها وطبقا الطلبات المتلمية المدعي هو طلب براءة ذمته من مبلغ النفقة المطلوب تنفيذ الحسم عليه بمقتضاه وهو طلب غير مقدر القيمة يضرج عن اختصاص المضي التنفيذ المحدد في المادة ٧٧٠ من قانون المرافعات ويدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية .

ويؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان طلب براءة الذمة من مبلغ النقسة المقضى يجبس المدعي لامتناعه من أداته من الطلبات المقدرة القيمة وبقسد قيمة المبلغ الذي قضى حكم الحبس بحبسه نظير امتناعه عسن أدائسه وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى بعدم لختصاص قاضي التتفيذ بنظسر هذا الطلب وإحالته إلى المحكمة الابتدائية دون أن يستظهر قيمته على سند من أنه طلب غير مقدر القيمة ، فإنه يكون فضلا عن قصسوره معيد ا بمخالفة القانون .

٧٨ – بصدور الحكم الاستثنافي تكون كافة الآثار المترتبة على تنفيذ حكم أول درجة قبل الفصل في الاستثناف والقاضي بطرد المستثجر من العين المؤجرة ملفاة حتى ولو أجر المؤجر العين إلى أخر حسن التية لأن عقده يصبح عنيم الأثر بصدور هذا الحكم الاستثنافي .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي في تنفيذ الحكم رقم ... مدني مستأنف مستعجل الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف بطرد المستئمكل ضده الأول مسن المين وتسليمها للمستشكل ضده الثاني خالية .

قدم المستشكل صورة من عقد إيجار مؤرخ ... عـــن العيــن مادر له من المستشكل ضده الثاني بعد صدور حكم أول درجة بطرد المستشكل ضده الأول منها .

وبتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا ،

وجاء يأسياب هذا الحكم:

وحيث إن الفقه والقضاء قد استقر على أنه يجـــوز الإشــكال الوقتي من الغير .

وحيث إن البحث في مدى أحقية المستشكل في العيسن محمل التنفيذ من عدمه يحتاج إلى بحث في أصل الحق و لا يتسع له خطأ من هذا الإشكال الأمر الذي يكون معه الإشكال برمته على غير أساس.

ويؤخذ على هذا الحكم:

إذ كان من المقرر أن الحكم الاستثنافي بالفاء حكم أول درجة يؤدي إلى الفاء كافة الآثار التي ترتبت عليه بما فيها تنفيذه وأن مبلارة المؤجر الصادر الصالحه حكم الطرد تتفيذه قبل الفصل في الاستثناف المرفوع عنه من المستأجر لا تحول دون عودة المستأجر إلى العين نفاذا لحكم محكمة ثاني درجة القاضي بالغاء الحكم المستأنف حتى ولو أجر المؤجر العين إلى أخر حسن النية لأن عقده الأول يصبح عديم الأثر وكان الثابت من الأوراق أن المستشكل ضده الأول طعن على حكم أول درجة الذي قضى لمسالح المستشكل ضده الشاني بطرده من العين وأن المستشكل قبل صدور الحكم الاستثنافي بإلغاء حكم الطرد وإذ قضى الحكم برفسض الإشكال على سند من أن المستشكل من الغير وأن البحث في مسدى لحقيته في العين يحتاج إلى بحث موضوعسي متعسد لا يتسسع السه الإشكال فإنه يكون قد انطوى وقام على أساس قاتوني خاطيء .

٢٩ اعتبار المستشكل من الغير وأن التنفيذ يتعارض مع حقوقه لا يصلح وحده لوقف التنفيذ دون أن يورد المستندات القاطعة الدائسة على ذلك .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكال واتنى أبدي أمام المحضر في نتفيذ حكم مستعجل.

وبتاريخ ... قضت المحكمة بقبـــول الإشـــكال شـــكلا وفـــي الموضوع بوقف تتغيذ الحكم .

وجاء بأسياب هذا الحكم :

وحيث إنه لما كان ببين من كلام الأوراق أن المستشكل مسن الغير حقيقة وأن التنفيذ يتعارض مع حقوقسه النسي بودعسها أوراق المستندات الأمر الذي يكون معه الإشكال في مطه وتقضي المحكمسة بوقف التنفيذ .

ويؤخذ على هذا الحكم :

أنه إذ قضى بوقف تنفوذ الحكم المستشكل فيه على سند من أن المستشكل من الغير وأن التنفيذ يتمارض مع حقوقه النسي يؤديها وأوراق المستندات دون أن يورد مدوناته الواجبة بيان هذه المستندات وقبني عن جدية القول بأن المستشكل مسن حصيلة الغسير فعسلا ويتمارض التنفيذ مع حقوقه يكون معيبا بالقصور .

٣٠ - النفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تلفني بسه
 المحكمة وأو من تلقاء نفسها مع بيسان شسروطه وبيسان فحسوى
 ومضمون الحكم السليق الفصل فيه .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

ويتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا ورقضمه موضوعا .

وجاء بأسباب هذا الحكم:

وحيث إنه عن الدفع المبدى بعدم قبول الإشكال الذاني فهو في حقيقته دفع بعدم جواز نظر الدعوى اسابقة الفصل فيسها وحيست إن الفقه والقضاء في فرنسا ومصر قد استقر على إنه إذ دفع أمام قاضمي الأمور المستعجلة اسابقة صدور الحكم في موضوع النزاع المطروح أمامه أن الغرض من طرح النزاع أمامه هو الحصول ثانية على حكم منافض أو مغاير له قله بحث وقلع الدعوى المطروحة ومسستندات الطرفين وظروف الدعوى السابقة المعرفة ما إذا كان قد حصل تغيير في الوقائع المادية أو حتى مركز الطرفين القانوني ببيع له المسدول عن حكمه الأول أو التغير فيه أم لا وعلى وجه الخصوص بمسد أن أضحى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى من النظام العام تقضسسي بسه المحكمة ولو من تلقاء نفسها طبقا لنص المسسادة ١١٦ مسن قسانون المرتفعات وحيث إنه ببين من مطالعة ثنايا ظاهر الأوراق أن أسسباب الإشكال والاستمرار في الاشكال والاستمرار في التحد الأطراف والخصوم إلا أن سبب ذلك الإشكال في الاشكال المثل في الاشكال الأول.

ويؤخذ على هذا الحكم :

أولا: أنه إذ انتهى في أسبابه إلى رفض الدفع بمسدم جدواز نظر الإشكال اسابقة الفصل فيه في الإشكال رقم ... تتفيذ إسكندية علسى مند من القول باختلاف السبب وتغير الظروف المقصور فيها الحكسم في الإشكال سالف الذكر دون بيان فعوى ومضمون الحكم المسسادر في الإشكال رقم ... ومدى اختلاف السبب وتفسير الظروف عسن الإشكال المطروح يكون معيها بالقصور .

مُقلِها : لما كان لرب العمل أن يودع أجر العامل العنصسول إعمسالا لنص العادة ٢٦من قانون العمل بعد فوات شهر من أول جاسة حددث لنظر الطلبات الموضوعية في دعوى التعويض عن الفصل التعملي . وإذ كان رب العمل في الدعوى العائلة قد أودع عن مدة هذا الشهور وبعده وطلب وقف تتفيذ الحكم قبله بالإلزام بأداء الأجر العامل الكنفساء بالإبداع وإذا كان الحكم محل النظر قضى برقض الإشسسكال عامسة بمقولة أن الإبداع غير جائز في مدة الشهر ورغم فواتها والإبداع من رب العمل بعدها ودون تخصيص في وقف تتفيذ الحكسم والاكتفساء بالإبداع بعد فوات مدة الشهر فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

٣١- طلب الحكم بحم الاحتداد بالحجز وإلفائه واحتياره كأن لم يكن يعد منازعة موضوعية في التنفيذ ولا يصبح إغفال الفصل في طلب إلغاء الحجز ياعتبار الدعوى منازعة مستعجلة في التنفيذ .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

قَالَمها المدعى بطلب الحكم بصفة مستمجلة بعـــدم الاعتـداد بالحجز الإداري الموقع تحت يد المدعى عليه الثالث على مسـتحقات المدعى لديه والفائه واعتباره كأن لم يكن ويتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تتايذ مستمجل بحم الاعتداد بالحجز الإداري .

وجاء يأسياب هذا الحكم :

وحيث إنه عن موضوع الدعوى فلما كانت المسادة ٢٩ مسن قانون المجز الإداري ، وحيث إنه لما كانت المادة المذكورة لم نبيسن كيفية إعلان المحجوز عليه بصورة محضر الحجز فإنه نفاذا المسادة ٧٥ من قانون الحجز برجع إلى قانون المراقعات ، وأما كانت المسادة السادسة من قانون المراقعات قد جاء نصمها على أن يكون الإعسالان عن طريق المحضرين بناء على طلب الخصم بما يكون معــــه هـــذا السبب في محله .

ولما كان ببين من مظاهر الأوراق ما نقـــدم فــــلن المحكـــــة نقضي بعدم الاعتداد بالحجز موضوع الدعوى .

ويؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعي هي الحكم بعدم الاعتداد بالحجز والبغائه واعتباره كأن لم يكن مما يحد مناز عهم موضوعية في التنفيذ وإذ انتهى الحكم إلى اعتبارها منازعة مستعجلة في التنفيذ وأغفل الفصل في طلب إلغاء الحجز فإنها يكون معيها بمخالفة القانون .

٣٧ - اعتبارات الحدالة لا تكفي وحدها لوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه في حالة بطلان الإعلان إلا إذا كان ببين للمحكمـــة مــن ظاهر الأوراق عدم قانونية الإعلان المستشكل أمـــــلم محكمــة أول درجة .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

إشكالين وقتيين الأول بصحيفة والثاني أبدى أمام المحضر في تتفيذ حكم مستعجل الأسباب منها عدم علم المستشكلين بموضوع الحكم المستشكل إلا لدى إعلانهم بتاريخ .. إذ قام على إجـــراءات باطلــة فضلا عن أنه طعن عليه بالاستئناف . ويتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكالين شكلا وفسي الموضوع بوقف تتفيذ الحكم رقم ... مؤقتا حتى يفصل في الاستثناف رقم ... وأزمت المستشكل ضدها الأول المصاريف وعشرة جنيسهات أتعاب المحلماة .

وجاء بأسياب هذا الحكم :

ققد استقر القساء باضطراد وعلى إصابة الإنسكالات التي يوسمها المستشكاون على صدور الحكم فسي غيبته السبب عسدم إعلانهم إعلانا صحيحا بالدعوى التي صدر فيها الحكم المستشكل فيسه بلرغم من أن مثل هذا الحكم المستشكل فيه يحتبر مبنيا على إجراءات باطلة وأيس معدوما والمستقرىء لهذه الأحكام يجد أن راتدها هسو اعتبارات العدالة بحسبان أن المستشكل الذي لم يعلم إعلانها فانونيا بميعاد الجلسة معذورا في عدم إبداء دفاعه قبل صدور الحكسم فسلا بسأس من الاستماع إلى هذا الدفاع عند نظر الإنسكال والمفسووض في هذا الفرض بالذات أن باب الطعن في الحكم المستشمكل فيسه لازل مفتوها،

وحيث إنه بيين من مطالعة ظاهر الأوراق أن المستشكل لسم يحضر أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأنه قسد أعلسن بالحكم المنفذ به بتاريخ ... مع زوجته أنه قد طمن على هذا الحكسم بالاستثناف بتاريخ ... وأن طريق الاستثناف كما بييسن مسن ظلاهم الأوراق مازال مفقوحا أمامه ، وكان محددا لنظره جلسة ... الأمسسر الذي ترى معه المحكمة تأسيسا على ما نقسده وقسف تنفيسذ الحكسم المستعجل المنفذ به مؤقتا لحين الفصل في الاستثناف المرفوع طعلسا عليه .

وحيث إنه عن المصاريف شاملة لقاء أتعاب المحلماة فتلزم بها المستشكل ضدها لخسراتها الإشكال عملا بالمادة ١/١٨٤ مرافعات .

يؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان المقرر أن العلمن بالاستثناف على الأحكسام الولجسة النفاذ العسادر في غيبة المحكوم عليه لا يصلح في حسد ذاتسه سسببا للإستشكال بطلب وقف تتفيذ تلك الأحكام ؛ فإن الحكم إذ قضمي بوقف التنفيذ على سدد طمن المستشكل بالاستثناف في الميعاد على الحكسم الدفذ به وعدم حضوره أمام محكمة أول درجة لدوائع العدالة التسمي تعتبر من لم يعان إعلانا قانونيا معفورا في إيداء دفاعه دون أن يقول كلمته من ظاهر الأوراق في مدى قانونية إعسلان المستشمكل أمسام محكمة أول درجة فإنه يكون فضلا عن قصسسوره معيسا بمخالفة

٣٦- لا يجوز للمحكمة أن تقضي بما لم يطلبه الخصوم وأن تقصيل
 في كل الطلبات في الدعوى .

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

قَلَهِمت ابتداء أمام القضاء المستمجل بطلبه الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصدادر من الدعوى رقم ... مدني مستعجل إسكندرية ، ويمنع امتداد أثره إلى المدعي الشركة ، وبرد حيازة مركز الشسركة إليسه فقضت محكمة الإسكندرية الأمور المستعجلة بعدم اختصاصها نوعيدا بنظر الشق الأول وإحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ تأسيسا على أن طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ... مدنسي مستعجل إسكندرية ، ويمنع استداد أثره إلى المدعي والشسركة همو منازعة وقتية من الغير بعدم إتمام التنفيذ ويتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ موضوعية بائتهاء الخصومة في الدعوى .

وجاء يأسياب هذا الحكم :

ولما كان المدعي في الدعوى المائلة قد صدر الحكم رقسم ...
بتعبينه حارسا قضائيا لإدارة الشركة موضوع الدعوى وقد تأيد هـــذا
الحكم بالاستثناف رقم ... كما صدر الحكم بالاستثناف رقم ... مدنسي
مستعجل مستأتف برد حيازته الأمر الذي يكون معه طلبه المحال إلى
هذه المحكمة وهو عدم تنفيذ الحكم رقم ... مدني مستعجل الإسكندرية
الذي سلب حيازته العين محل النزاع قد أصبح غير ذي موضـــوع ،
وقد قضى المناح المدعي في الدعوى المائلة بكل طلباته المعروضــة
على المحكمة .

انظر في هذا المعنى :

(الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٢٩ – ٨٧/١٣١٢ تتفيذ إسكندرية جلسة السبت ٨٧/١١/٢٨ لإغفال الفصل فــــي مصروفـــات إحـــدى الدعوبين).

ولما كان ذلك فإن الحل العادل الذي تسراه المحكمة طبقا الملطتها التقديرية في التكييف هو القضاء بانتهاء الخصومة في الدعوى . الدعوى .

ويؤخذ على هذا الحكم:

۱- أنه إذا أورد بأسبابه أن المدعي قضى لصالحسه بكل طاباتسه المعروضة على المحكمة بالحكم رقم ... الذي تأيد استثنافها والذي عينه حارسا قضائها لإدارة الشركة والحكم رقم ... مدني مستأنف مستمجل الذي قضني برد حيازته مما الازمسه القضاء المدعسي بطلباته في الدعوى المطروحة ، وإذ خالف الحكم هسذا النظر وقضى بانتهاء الخصومة في الدعوى ؛ فإنه يكون قد تخلف عسن الفصل في الطلبات في الدعوى مما يعيبه بمخالفة القانون .

٧- إغفال الفصل في مصاريف الدعرى بما يعيبه بمخالفة القانون.

٣٤ يجب على المحكمة أن تفصل في كل الطلبات والدفوع المقدمة إليها ، وأن تشير إليها في أسباب حكمها .

- الحكم في الدعوى رقم ... تتفيذ إسكندرية :

إشكال وقتي من الغير أبدى أمام المحضر في تغيسة الحكم رقم... عمال كلي إسكندرية الصادر بتاريخ ... قدم المستشكل صورة ضوئية من إقرار تغلص منسوب المستشكل ضده مؤرخة ... ودفع المستشكل ضده بعدم قبول الإشكال ار فعه من غير ذي صفة و الانقداء المصلحة وبتاريخ ... قضت المحكمة بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا ولم يورد الحكم بمدوناته تمسك المستشكل ضده بالدفع مالف البيان .

وجاء بأسياب هذا الحكم:

وحيث إنه يبين من ظاهر الأوراق أن المستشكل لم يقدم مسا يدل على أن الحكم باستمر الر التنفيذ يتعارض مع حقوقه الشخصية و لا ينال من ذلك الصورة الضوئية التي قدمها وكيسل المستشكل مسن الإقرار المنسوب صدوره إلى المستشكل ضده لأن المستشكل ليسمس طرفا في هذا الإقرار فضلا عن أن المحكمة لا تطمئن إلى مسا ورد فيه لعدم إقراره من المستشكل ضده صراحة أمام هذه المحكمة.

انظر في هذا المعنى :

(الحكم الصنادر في الدعوى رقم ١٠٠٩ / ٨٦ تنفيذ إسكندرية جلسة الأحسد (٨٧/١١/١).

ويؤخذ على هذا الحكم:

 انه إذ أغفل الإثمارة إلى دفع المستشكل ضده بعدم قبول الإشكال لدفعه من غير ذي صفة ، ولانتقاء المصلحة ، كما أغفل السرد على الدفع سالف الذكر يكون معيا فضلا عن قصوره بمخالف
 القانون .

٧- إذ كان المقرر أن الإقرار عمل قانوني إخباري يصدر عن جانب واحد إذ قضى برفض الإشكال في دعامة منه على أن المستشكل لم يكن طرفا في الإقرار المنسوب المستشكل ضده يكون قد قام على أساس قانوني خاطيء. ٣٥ لا يجوز إسناد الخصومة في الدعوى إلى وكيل عن الأصيسل
 بوصفه خصما أصليا في الدعوى ويالتالي عدم اختصاص المحكمسة
 ولاتيا بنظرها

- الحكم في الدعوى رقم ... تنفيذ إسكندرية :

دعوى بطلب الزلم للمحجوز أديه بمبلغ جزاء عدم التقوير بما في الذمة .

وبتاريخ ... قضت المحكمة بعدم لختصاصها و لاتيس بنظر الدعوى و إحالتها إلى مكتب النحكيم بوزارة العدل ، وجساء بديباء سة الحكم أن المدعى عليها هي شركة إسكندرية للتوكيسلات الملاحيسة بصفتها وكيلة عن الباخرة مارشال .

وجاء بأسباب هذا الحكم:

وكان المدعي هو وزارة العدل والمدعى عليه هـــــــي شـــركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية وكيلة .

ويؤخذ على هذا الحكم:

وحيث إن الشركة المدعى عليها قد اختصمت بوصفها وكيلسة عن الباخرة مارشال وليست خصما أصليا فإن إسناد الخصومة إلسمى الركيلة ، والبناء على ذلك بأنها وهي شركة من شركات القطاع العام. ٣٦- وجوب وقف المطالبات والدعلوى المتطقة بالأموال المفروض عليها الحراسة يكون طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٢١/٣٤ بشأن حماية الغيم من العيب ونظام المدعي العام الاشتراكي وليس طبقــــا للمادة ٢٠/١٨م من قانون المرافعات .

- الحكم في الدعوى رقم ... بيوع إسكتدرية :

وبتاريخ ... قضت المحكمة في مادة تنفيذ موضوعية بوقسف الدعوى وقفا تطبقيا حتى نقض الحراسة المغروضة .

وجاء يأسباب هذا الحكم:

وحيث إن المادة ٢٠ من القانون ٣٤ اسنة ٧١ تتص على أنسه إذا حكم بفرض الحراسة ، وحيث إن المسلدة ١/١٢٩ مسن قسانون المرافعات تتص على أنه : ولما كان ما تائم وكان قضاء النقض قسد استقر على أن الوقف التعليقي حكم قضائي وهو عسنر يعنسع مسن مباشرة خصومة الدعوى .

ويؤخذ على هذا الحكم:

إذ كان المقرر بنص المادة ٢٠ مسن القسانون رقسم ٧١/٣٤ وجوب وقف المطالبات والدعلوى المتعلقة بالأموال المفروض عليسها الحراسة فإن الحكم إذ قضى بوقف الدعوى في دعامة منه على مسند من المادة ١٢٩ مرافعات يكون قد قام على أساس قاتوني خاطىء في هذا الصدد .

٣٧ - يوجب القانون في دعوى الاسترداد اختصام المدين والصلوز معا :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى :]

الوقائع:

دعوى استرداد منقو الات محجوزة - أقامتها المدعية ضد الحداجزة والمدين المحجوز عليه بطلب الحكم بأحقيتها المحجسوزات والمضاء الحجز الواقع عليها واعتباره كأن لسم يكسن مسع السزلم الحسلجزة المصروفات - أودعت صحيفة الدعوى قلم الكتاب في ١٩٧٣/٩/١٦ المصروفات الحاجزة في ١٩٧٣/٩/١٨ - حضرت الحاجزة ودفعت باعتبار الدعوى كأن لم تكن لحم إعلان صحيفتها إليها خلال ثلاثة أشهر مسن تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، قضت المحكسة بجلسة ١٩٧٤/٣/١٧ باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للمدعى عليها الأولى "الحساجزة" وورفضها بالنسبة للمدعى عليه الثاني "المديسن" والزست المدعيسة المصروفات وخمسة جنبهات مقابل أتعاب المحلماة .

وجاء يأسياب الحكم:

وحيث إنه إذا تعدد المدعى عليهم وتمسك أحدهـــم بــــالدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن استئادا إلى المادة ٧٠ مرافعـــات ، فــــان اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة إليه لا يســـنتبع اعتبارهـــا كذلـــك بالنسبة لباقي المدعى عليهم إذا كان موضوع الدعــــوى ممـــا يقبـــل التجزئة . لما كان ذلك وكان الدفع من جانب الحاجزة باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم إعلانها بالصحيفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ لجداع الصحيفة قلم الكتاب قائما على أساس من الواقع والقانون فإنه يتعين إعسال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ مر الفسات والقضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة المدعية عليها الأولسى ذلك أن وخصمها فيها المدين ، وطلب إلخاء الحجز تأسيسا على الملكية وخصمها في هذا الطلب الدائنة الحاجزة ومن ثم فإن القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يستتبع اعتبارها كذلك بالنسبة اللنزاع في الملكية ، ويتمين الحكم في الدعوى بالنسبة المدعى عليه الأساني ... وحيث إنه بالنسبة اللزاع على الملكية فإن المحكمة تنتهي إلى عسدم توافر الدليل على ملكية المدعية المنقولات المحجوزة ؟ ومن ثم تقضي برفض الدعوى في خصوص طلب الحكم بأحقية المدعية المنقولات المحجوزة ؟ ومن ثم تقضي برفض الدعوى في خصوص طلب الحكم بأحقية المدعية المنقولات ...

يؤخذ على هذا الحكم:

خطؤه في تطبيق القانون ؛ لما ذهب إليه مسن أن موضوع دعوى الاسترداد المطروحة مما يقبل التجزئة بحسبان أنسها تتظسم طلبين : طلب الحكم بملكية المدحية المحجوزات وطلب إلغاء الحجسز ليطلان إجراءات التنفيذ - ذلك أن دعوى الاسترداد يوجسب القسانون فيها لختصام المدين والحاجز معا مصا مقتضاه أنسه إذا اعتسرت الخصومة كأن لم تكن بسبب إجراء متعلق بأي منهما ، وجب اعتسار الخصومة برمتها كأن لم تكن سوب إجراء متعلق بأي منهما ، وجب اعتسار الخصومة برمتها كأن لم تكن سوب إجراء اللسبة المدين أو الحاجز أخساذا

بقاعدة تلازمهما في الخصومة فسسي دعسوى اسسترداد المنقسولات المحجوزة .

 ٣٨- الزوجة أن تثبت ملكيتها للمنقولات المحجوز عليها بكافة طرق الإثبات:

[الدعوى رقم .. مدنى جزئي :]

الوقائع :

دعوى استرداد رفعتها الزوجة تطلب أحقيتها لمنقولات منزلية والمناء الحجز عليها وذلك تأسيسا على أن المنقولات المحجوز عليها ولفاء لدين في نمة المدعى عليه الثاني (زوجها) مملوكة لسها وأنها تركن إلى كافة طرق الإثبات في إثبات دعواها ، وبمطالعة محضسر الحجز تبين أن المدين اعسترض وقست توقيع الحجسز قسائلا إن المحجوزات مملوكة لزوجته المدعية ، قضست المحكمسة برفسض الدعوى .

وجاء بأسباب الحكم:

وحيث إن المحكمة ترى كفاية توقيع الحجز بمسنزل المدين وتعيينه حارسا على المحجوزات كترينة على ملكيته لهذه المحجوزات الحيازة في المنقول سند الملكية ، ولا يقدح فسي هذا اعستراض المدين وقت توقيع الحجز بمقولة أن المحجوزات مملوكسة ازوجت المدعية بل تتخذ المحكمة من علاقة الزوجية القائمة بين المدعى عليه الثاني والمدعية وتقاعسها عن رفع الدعوى الحالية حتى تاريخ اليسوم المبلق المحدد لبيع المحجوزات قرينة على كيدية هذه الدعسدى وأن

القصد منها عرقلة التنفيذ ومن ثم كانت الدعوى - وامسا سلف قسد تجردت من الدايل على صحتها - على غير أسلس وجديرة بالرفض .

يؤخذ على هذا الحكم :

لما كانت المدعوة قد ركنت في قبلت إدعاتها ملكية المنقولات المحجوزة إلى كافة طرق الإثبات ، وثبت من محضر الحجرز أن المحجوزة إلى كافة طرق الإثبات ملك لزوجته المدعية ، وإذ كانت الأشياء المحجوزة منقولات منزلية جرى العرف بملكية النساء السها ؛ فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى على سند من القول بأن الحيازة للمدين المحجوز عليه و التراخي في رفسع الدعوى يون أن يمكن المدعية من قبلت ملكيتها المنقولات المحجوزة بكافة طرق الإثبات يكون فضلا عن إخلاله بحقها في الدفاع قد شابه القصور في التسبيب

٣٩ قاضي الأداء هو المختص بتوابع المجز التحفظي في حالـــة
 معنة :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى :]

الوقائع :

تقدم المدعى إلى القاضمي بطلب إصدار أمر بــالزام المدعــى عليه بأداء مبلغ مائة جنيه وبصحة إجراءات الحجز التحفظي المتوقع في ١٩٨٥/٣/٣ وجطه نافذا مع الزام المدعى عليــه بالمصـــاريف، وقدم تأبيدا أذلك حافظة مستدات طويت على ســـند إنـــي منسـوب صدوره المدعى عليه بمبلغ مائة جنيه ، وأمر الحجز التحفظي والـني

يبين من مطالعته أنه صادر من قاضي التنفيذ ، رفض القاضي إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع ... فقام المدعى بــــإعلان المدعى عليه بطلباته السالف ذكرها ، ولم يحضر المدعــــى عليــه ، فقضت المحكمة للمدعى بطلباته .

يؤخذ على هذا الحكم :

لما كان مؤدى نسص المائين ٢١٠ ، ٣١٩ من قانون المراقعات أنه إذا توافرت في الدين الشروط اللازمة لإصدار الأمر بأداته فإن قاضي الأداء هو الذي يختصب باصدار أسر الحجز التعفظي، وإذا أصدره قاضي التتفيذ يكون أمر الحجز باطلا لصدوره من قاض غير مختص بإصداره .. وكان الثابت من الأوراق أن الدين المطالب به تتوافر فيه شروط إصدار أمر الأداء وقد صدر أسر الحجز التعفظي من قاضي التتفيذ وإذ قضي الحكم رغم ذلك بتثبيته وجعله نافذا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

١٤ - ١٤٠٠ اختصاص قاضى التنفيذ بتوقيع الحجز التحفظى :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى:]

الوقائع :

دعوى مطالبة بأعيان جهاز وصحة الحجز التحفظي ، رفعتها المدعية ضد المدعى عليه استنادا إلى أنه بموجب قائمة الجهاز استلم المدعى عليه أعيان جهازها وقيمته ٢٤٠ع وفي ١٩٧٥/٨/١ أوقعت حجزا تحفظها ضده تنفيذا الأمر الحجز التحفظي الصادر من قساضي المحكمة الجزئية وأنه رغم ذلك لم يسلمها أعيان جهازها وطابست

الحكم بالزامه بأن يسلمها أعيان جهازها المبين بالقائم....ة المؤرخسة المحروف المستهاكا أو مستهاكا أو مستهاكا من تثبيت الحجز التحفظي المتوقع فسي ١٩٧٥/٨/١ وجطه نافذا وإزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقد قض ت المحكمة المدعية بطلباتها .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث إنه ولما كانت دعوى المدعية فسبي سطسها وتجيسها المحكمة إلى طلبها .. وإذ تم الحجز بسلجراءات صحيصة تقضسي المحكمة بصحته وجمله نافذا .

يؤخذ على هذا الحكم :

أنه لما كانت المادة ٣١٩ مر العات تتص على أنه لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو حكم واجب النفاذ فلا يوقع الحجز إلا بأمر مسن قاضي التنفيذ، وقد أجازت المادة ٢١٠ مر افعسات مسدور الأمسر بالحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بسالاداء في الأحدوال المنصوص عليها في المادة ٢٠١ مرافعك الذي أوجبت على الدائسة بالاستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى ابتداء ، سلوك طريسق أمر الأداء إذا كان حقه ثابتا بالكتابة وحال الأداء ، وكان ما يطالب به نيا من النقود ومعين المقدار أو منقو لا معينا بنوعه ومقداره ، ولمسا بذاتها وليس بنوعها مما يستتبع أن يكون رفع الدعوى المطالبة بسسها بالطريق العادي وليس بطريق أمر الأداء وأن يختص قاضي التنفيسة بون قاضي التنفيذ

هذا النظر وقضى بصحة الحجز التحفظي وجعله نافذا رغم صدوره من قاض غير مختص يكون قد خالف القانون .

١ ٤ - تعريف المنازعة الموضوعية والمنازعة الواتية في التنفيذ:

[الدعوى رقم ... مدنى جزئي :]

الوقائع:

إشكال وقتي في التنفيذ ، قصت المحكمة في مادة تنفيذ بقيدول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تتفيد الحكم المستشكل في تتفيذه وأذرمت المستشكل بالمصروفات وعشرة جديهات مقابل أتعاب المحاماة .

يؤخذ على هذا الحكم:

أنه لما كانت منازعات التنفيذ لما موضوعية ولها وقتية ، ويفصل قاضي التنفيذ في الوقتية منها بوصفه قاضيا للأمسور المستعجلة (مادة ٢/٢٧٥ مرافعات) - وإذ خلا منطوق المكسم مسن النص على صدوره في ممالة مستعجلة - وهو بيان جوهري - فإنسه يكون مخالفا للمادة ١٧٨ مرافعات ،

٢٤- قاضى التنفيذ يختص بمنازعات التنفيذ الواتية والموضوعية :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى :]

الوقائع :

دعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة ببطلان محصر الملسرد والتسليم نفلاا لحكم مستعجل ، رفعت أمام محكمة الأمور المستعجلة التي قضت بعدم اختصاصعها نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة قسم أول ... باعتبار ها منازعة تنفيذ مستعجلة ، قضت المحكمة فسي مادة تنفيذ وقتية برفض الدعوى والزمت المدعى المصاريف و عشوة جديهات مقابل أتعلب المحاماة .

وجاء بأسباب هذا الحكم:

إن طلب المدعى بطلان ما تم من إجراءات التنفيذ وهو يعتبر منازعة موضوعية والتعرض لها بصفة واقتية إنما يكون منطويا على مناس بأصل الحق فضلا عن أنه بحتاج السي تحقيق موضوعي للتوصل إلى الحكم موضوعيا ببطلان محضر الطرد والتسليم وميا ترتب من أثار ، الأمر الذي لا يمكن التوصل إليه من ظاهر الأوراق وتضحى معه منازعة التنفيذ الوقتية موضوع الدعسوى مين ظاهر الأوراق الأوراق لتها غير قائمة على سند من الواقع والقانون يتعين القضياء.

يؤخذ على هذا الحكم :

لما كان من المقرر عملا بالمادة ٢٧٥ مر اقصات أن قساضي التنفيذ يختص نوعيا بالفصل في كافسة منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ، ومن ثم فإذا رفست إليه منازعة موضوعية في التنفيذ وطلب منه الفصل فيها بصفة مستمجلة فإنسه يتعين عليه الفصل فيها باعتبارها منازعة موضوعية .. وإذ خسالف المحكم هذا النظر وقضى برفض الدعوى تأسيسا على أنسسها رفست بصفة مستمجلة وأنه يمتنع عليه التعرض لسها باعتبارها منازعاة موضوعية فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

** يشترط لصبرورة الحكم سندا تنفينيا أن يكون نهائيا أو مشمولا بالنفاذ المعهل :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى:]

الوقائع :

إشكال في تتفيذ حكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل ، طلب المستشكل الحكم بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تتفيذ الحكم رقم ... لسنة ١٩٨٤ مدني كلسي ... والمسادر بإزرام المدعي عليه بمبلغ ١٩٠٥ج والمصاريف وعشرة جنيهها مقابل أتماب المحاماة... وأقام إشكاله تأسيسا على أنه لم يعان بالحكم وبراءة نمته من المبلغ المقضى به ... قدم المستشكل ضده صورة تتفيذية المحكم المستشكل في تتفيذه تضمنت بيان رفض الاستثناف رقسم ١٣٦ المحكم المستشكل في تتفيذه تضمنت بيان رفض الاستئناف رقسم ١٣٦ مقست

المحكمة بقبول الإشكال شكلا وفي موضوع الإشكال برفضه والاستمرار في التنفيذ وبتغريم المستشكل عشرين جنيها والزامسه المصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة - ولم يورد الحكم بمدوناته ما إذا كان الحكم نافذا بقسوة القانون أو مشسولا بالنفسان المحجل.

وجاء بأسياب الحكم :

إنه عن السبب الثاني والمدعى فيه براءة ذمة المستشكل مسن الدين المحكوم به فإن الدعكم قد تأيد استثنافيا وأصبح واجب النفاذ بقوة القانون ولم يقدم المستشكل أي دليل على لليامه بالوفاء اللاحق علمسى صدور الحكم المستشكل فيه أو بعد صيرورته نهاتيا .

يؤخذ على هذا الحكم :

لما كان يشترط لصيرورة الحكم سندا تنفيذيا أن يكون نسهانيا أب الفوات مواعيد الطعن فيه أو استفاد طرق الطعن المقسررة أو أن يكون مشمو لا بالنفاذ المعجل . ولو كان قابلا للطعن فيه بالاستناف . . ولا خلت المدونات وكذا أوراق الدعوى من أن الحكم المستشكل فيسه مشمول بالنفاذ المعجل أو نافذ بقوة القانون وإذ اعتد الحكم به كمستند تتفيذي من مجرد وجود تأثيرة عليه - غير معسروف محررها أو صفقه أو وظيفته - بتأييده استثنافيا ودون أن يكون الحكم الاسستتنافي مودعا بملف الدعوى لوصبح ضمن مستداتها وعلصرا من عنساصر

21- العبرة في تعرف قبول الإشكال بوقت رفعه:

[الحكم رقم ... مدنى جزئى :]

الوقالع :

إشكال وقتي في تنفيذ حكم رفعه المستشكل بصحيفة في المستشكل وي تنفيذه قد صدر المهمين المستشكل في تنفيذه قد صدر ضد شخص آخر في حين أنه بشغل الشقة التي انصب عليها الحكم بموجب عقد أيجار ، حضر المستشكل ضده بالجلسات وقدم أوراق التنفيذ وقرر أن الحكم المستشكل في تنفيذه قد تنفذ بتاريخ بتاريخ المستشكل أنهم المهمدة المحكمة بعدم قبول الإشكال لتمام التنفيذ .

وجاء يأسياب الحكم :

ومن حيث وكان اللبادي من ظاهر الأوراق أنّ إجراءات التنفيذ قد تمت بالنسبة للمكم المستشكل في تنفيذه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الإشكال وذلك لتمام التنفيذ .

يؤخذ على هذا الحكم:

إنه لما كان من المقرر أن العبرة في تعرف قبول الدعوى هو بتاريخ رفعها فمتى رفعت مقبولة فإنها تظل كذلك وأو زالت بعسض شروط قبولها أثناء نظرها ، فإن الإشكال إذا رفع قبل تمام التنفيذ شم تنفذ الحكم المستشكل فيه أثناء نظر الإشكال فلا يؤثر ذلك على قبوله، ويحق للقاضي أن يقضي فيه بوقف التنفيذ إذا اسستبان مسن ظاهر المستندات جدية الاعتراضات التي يثيرها المستشكل ... وإذ قضسي الحكم على خلاف ذلك فإنه يكون مشوبا بمخالفة القانون والخطأ فــــي تعليبقه .

٥١ – قابلية الحكم للتنفيذ الجيرى:

[الدعوى رام ... مننى جزئى :]

الوقائع :

إشكال في تتفيذ حكم صادر من المحكسة الجزئيسة بطرد المستشكل والحكم مشمول بالنفاذ المعجل ، وقد أقيم الإشكال على عدة أسباب منها براءة ذمة المستشكل من دين الأجرة المستحق المستشكل ضده ، وقدم المستشكل أثناء نظر الإشكال حكما صادرا من الدائسرة الاستثنافية في شأن طعنه على الحكم المستشكل في تتفيذه ويتضمسن قضاء تلك المحكمة بقبول الاستثناف شكلا ويصفة مستعجلة بالغاء وصف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف ، وبإعادة الاستثناف المراقعة لنظر الموضوع ، كما قرر المستشكل أنه تخالص عن الأجرة المتأخرة وقدم مخالصة وأدخل خصدما في الدعوى .. وقد قضت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية أو لا : بقبول الإشسكال شكلا . ثانيا: وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل أتحساب أنه أو أرمت المستشكل بالمصاريف وعشرة جنيهات مقسابل أتحساب المحلماة .

وجاء يأسياب الحكم:

لن البلاي من ظاهر الأوراق أن المستشكل والخصم المدخل لم يبديا أسبابا جدية لاحقة على صدور الحكم المستشكل في تتغيده وأن ١٨٩٤ ما أبدي من براءة نمة المستشكل هو سبب موضوعي تعسر ص المه المحكم المستشكل أيداؤه و من المم الحكم المستشكل في تنفيذه وكان في إمكان المستشكل أيداؤه و من المم ينعين القضاء برفض الإشكال .

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه لما كانت قابلية الحكم التتفيذ الجبري يستمدها إما من أنسه أصبح حائزا لقوة الأمر المقضي أو أنه نافذا معجلا ، وكسان الحكسم المستشكل في تتفيذه يستمد نتك الصفة من شموله بالنفاذ المعجل مسن المحكمة الجزئية التي أصدرته إلا إنه وقسد صسدر مسن المحكمة الاستثنافية حكما يقضي بالغاء وصف النفاذ فإن ذلك الحكم بات غسير قابل للنفاذ ؛ الأمر الذي كان يتمين معه على المحكمة أن تقضي فسي موضوح الإشكال بإيقاف تتفيذ الحكم المستشكل في تتفيذه ... ومن شم مؤسوح الإشكال بإيقاف تتفيذ الحكم المستشكل في تتفيذ عدن قد خسافت

٢١ يتعين أن يبنى الإشكال المرفوع ممن يعتبر الحكم حجة عليــــه
 على أمور ثالية لصدوره:

[الدعوى رقم ... مدني جزئي :]

الوقائع :

إشكال في تنفيذ حكم مستحبل أقامه المستشكل تأسيسا على إنه طعن على الحكم بطريق الاستثناف وأن الحكم صدر من محكمة غير مختصة لأن الاختصاص ينعقد لمحكمة الموضوع لوجود نزاع جدي في قرار الإزالة بالطعن فيه ، طلب المستشكل ضده رفض الإشكال والاستعرار في التغيد لأنه أقيم على أسسباب سابقة على المحكمة المستشكل في تنفيذه ، وأنه لا يوقفه رفع اسستثناف عنسه ، قضست المحكمة في منازعة تنفيذ وقتية بقبول الإنسكال شكلا وموضوعا وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى صدور حكم فسي الاسستثناف رقم... منئة ١٩٨٥ مستأنف مستمجل أو صدور حكم فسي الدعسوى رقم... سنة ١٩٨٥ منذي كلي (الخاصة بالطمن على قرار الإزرالــة) وأزمت المستشكل ضده الأول المصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاف المحامة .

وجاء يأسياب الحكم :

إن المستشكل قد تظلم من القرار الهندسي الصدادر بناء عليه المحكم المستمحل (المستشكل فيه) فضلا عن أن التنفيسة بالإزالية لا يمكن تداركه إذا ما صدر حكم بإلغاء القرار الهندسي مسالف الذكسر والخاص بإزالة المقارحتي سطح الأرض ، ومن شم فان ظاهر الأوراق يشير إلى أن الإشكال قد وجد سنده في الواقع والقانون .

يؤخذ على هذا الحكم:

من المقرر قانونا إنه إذا كانت الأداة التسبي يجسرى التنفيذ بمقتضاها حكما ، وكان الإشكال مرفوعا ممن يعتبر الحكم المذكسور حجة عليه ، فيتمين أن يكون مبنى الإشكال أمرا من الأمور التاليسسة الصدور ذلك الحكم المستشكل فيه ؛ لأنه إذا كان سبب الإشكال حاصلا قبل صدور ذلك الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى، سواء كان قد دفع به فعلا أو لم يدفع ، كما أنه لا يجرز بناء الإشكال على أساس الطعن في ذلك الحكم بالاستئذاف لتعرض ذلسك لحجيسة

الحكم المستشكل في تنفيذه وهو محرم على قلضني التنفيذ... و إذ قضى الحكم بوقف التنفيذ على خلاف القاعدة القانونية المتقدمة فإنه يكسون معيها بمخاففة القانون والخطأ في تطبيقه .

٧٤ - هل يجوز ندب خبير في الإشكال الوقتي في التنفيذ ؟!

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى :]

الوقائع :

تظلم من أمر أداء ... وإشكال وقتى في نتفيد ذايك الأمر وتخلص الوقائع في أن المتظلم ضده وهو المستثبكل ضده استصد ضد المنظلم المستشكل أمر أداء بمبلغ ٩٥ ج قيمة أجرة أطيان زراعية استنادا إلى عقد إيجار لم برتض المتظلم المستشكل أس الأداء سالف الذكر فأقلم عنه التظلم تأسيسا على أمريسين ولسهما أن عقيد الإيجار سندأس الأداء لم يسجل بالجمعية التعاونية الزراعية وثانيهما أنه سند مبلغ الأجرة الصادر به الأمر بموجب إنذارات عـــرض ... ولأن المتظلم ضده شرع في اتخاذ إجراءات تنفيذ أمر الأداء فقد أقسام المتظلم الإشكال مؤسسا إياه على ذات الأسباب التي استند إليها فسير تظلمه وقد إنذارات العرض وشهادة من الجمعية التعاونية الزر اعيب تقيد أن عقد الابجار سند أمر الأداء غير مسجل بها بينما قدم المتظلم ضده شهادة من ثلك الجمعية تفيد أن عقد الإيجار سالف البيان مبودع صورته بها ... قررت المحكمة ضم الإشكال التظلم ليصبحر فيسهما حكم واحد ... ثم قضت أولا بقبول التظلم شكلا . ثانيا : بقبول الإشكال شكلا . ثالثا : وقيل الفصل في موضوع التظلم . والإشكال بندب خبير أبيان ما إذا كان عقد الإيجار المبرم بين الطرفيـــن قــد سجل بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة طبقا القانون من عنمسه وبيان الأجرة القانونية لعين النزاع عن مدة المطالبة ومقدار ما سمده المنظلم المستشكل منها والباقي في ذمته منها إن كان

وجاء بأسباب الحكم:

حيث إن الأوراق ومستندات الطرفين غسير كالهيسة لتكويسن المحكمة لمقينتها بخصوص النزاع المطروح عليها ومن شسم تسرى استجلاء لعناصر الدعوبين واسستيضاحا لسها وقيس المصدل فسي موضوعهما ندب مكتب خيراء وزارة العدل في ... لأداء المأموريسة الموضوعة بمنطرق الحكم .

يؤخذ على هذا للحكم :

إنه لما كان المقرر أن مأمورية قاضي التنفيذ عند الفصل في الإشكال الوقتي لا تحو أن تكون إصدار حكم وقتي بحث يسرد بسه عدوانا بلايا الوهلة الأولى من أحد القصمين على الأخر أو يوقسف مقارمة من أحدهما للأخر بلايا الوهلة الأولى أنها بغير حق ويتعيسن عليه وهو بعبيل ذلك أن يبحث منازعات الطرفيسن بحشا ظاهريسا توصلا القضاء بإجابة الإجراء الوقتي المطلوب منه أو يرفضه و همو إذا كان ممنوعا من التعرض الأصل الحق إلا أن هذا الا يعني حرمانه مطلقا من أن يفحص الموضوع وأصل الحق بل همو يجسري هذا الفحص من حيث الظاهر توصلا للحكم بإجابة أو رفسيض الإجسراء الوقتي المطلوب منه ، ذلك أنه في كثير من الصور الا يستطيع الحكم في الإجراء الوقتي المطلوب في الإشكال إلا إذا تداول موضوع الحق في الإجراء الوقتي المطلوب في الإشكال إلا إذا تداول موضوع الحق نفسه انتخير قيمته وعندئذ فلا مانع يمنمه من هذا على أن يكون بحشه

في موضوع الحق غير حاسم لموضوع النزاع بين الطرفيان ، بال مجرد بحث عرضى يتحسس به ما يحمل لأول نظرة أن يكون هــو وجه الصواب في الطأب الوقتي المعروض عليه ويبقس الموضيوع محفوظا سليما يتناضل فيه ذوو الشأن بعد ذلك موضوعا ومن ثم فإنه إذا فحمن ظاهر المستندات واستبان أن الحكم بإجابة طلب المستشكل سيمس أصل الحق فإنه يقضي يرفض الإشكال ، أما لذا تكثيف البحث عن أن الأمر لا ينطوي على مساس بسالموضوح وأن مسا أشماره المستشكل ضده من دفوع لا يستكد إلى أساس من الجد فانسه بحسب المستشكل إلى طلبه الواتي ، أما إذا كانت المستندات غير كافية فــــي ظاهر ها لترجيح لحدى وجهتي النظر المتصبار عتين فإنه لا يمكنه أن بستكمل هذا الذليل بآخر تكميلي موضوعي كالإحالة إلى التحقيسق أو ندب الخبراء أو توجيه اليمين أو غير ذلك من الوسياتل الموضعية ويتمين عليه في هذه الحالة أن يقضى يرفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ ... إذ كان ذلك فإن الحكم إذ قضى قبل الفصل في موضعوع الإشكال الوقتي بندب خبير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه. (نقض ١٩٣٦/٥/٧ - طعن رقم ١٠٢ لسنة ٥ق - قض اء الأمسور المستعجلة أو أنف ونصر الدين كامل – الطيعة السادسة الجزء الثــاني ص ٩١١ ونقض جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩ مجموعة عمر الجزء الأول س ۹۹۸) .

٤٨ - تسجيل حكم صحة التعاقد بعد صدور الحكم المستشـــكل فـــي
 تنفيذه بعد سبيا لاحقا بحق للمستشكل أن بينى إشكاله عليه :

[الدعوى رقم ... مدني جزئي :]

الوقائع :

إشكال وقتي في تنفيذ حكم صدر ضد المستشكل بثبوت ملكية المستشكل مندهم الأطيان زراعية مساحتها ٢١ س و ٢٣ ط و التسليم تأسيسا على شرائهم إياها بمقتضى عقد مسجل في ٢ (١٩٦٧/١١/١٠ ، وأنه وإن كان المستشكل قد اشترى من نفس الباتم لهم مسلحة ١٩ ط من هذه الأطيان ورفع الدعوى رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلي ... بصحة التعاقد وسجل صحيفتها في ١٩٦٧/١/١٠ إلا إنه لسم بسجل الحكم الصلار في هذه الدعوى وبالتالي قلم تتنقل الملكية إليه ، وأن هذا لا ينال من حقه في حالة حصول هذا التسجيل الذي يتفسير به في لا ينال من حقه في حالة حصول هذا التسجيل الذي يتفسير به في يدهم ، وأثناء نظر الإشكال قدم المستشكل ما يفيد تسجيله بتساريخ م ١٩٧٥/٥/١ - حكم صحة التعاقد الصلار الصالحة في الدعوى رقم وسعفة مستعيلة بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه و أذمت والعه مصاريفه .

وجاء يأسياب الحكم :

ومن حيث إن المستشكل لم يفصح عن أسباب إشكاله وبيسدو من مظاهر أوراقه أنه يقيم إشكاله على سبق صدور حكم لصالحمه بصحة ونفلا قدر من العين الصادر بشلاها الحكسم المنف بمقتضساه لصالح المستشكل بشكاه مسن المادر السابقة على صدور الحكم المنفذ بمقتضاه ويكرن بذلسك قد لادرج ضمن الدفوع والدفاع في الدعوى ويصدح لا بدق المستشكل المجاذلة بشائه ولا يحق له أن يبني إشكاله عليها ، أما ما نقسدم بسه المستشكل من شهادات من الشهر الحقاري وشهادة تأبيد تقدمه بطلسب شهر فإن هذه الأوراق كما يبدو من ظاهرها لا تفسير مسن مركز المستشكل إذ أن هذه الأوراق لا تصلح مبيا يقوم عليه الإشكال واسم بتغير بها مركز المستشكل في تنفيذه لازال

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه لما كان مؤدى نصوص القاون رقم ١١٤ اسسنة ١٩٤٦ منظيم الشهر المقاري إجراء المفاضلة عند تزاحم المشترين في شان عقل و احد لا يشوب سند ملكيته عيسب بيطلسه ، وأن ارتداد أشر التسجيل إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التمالا مست حيث الاحتجاج به على من ترتبت لهم حقوق عينية على المقار لا تقتصد على حالة التأثير بمنطوق الحكم الصادر في هذه الدعوى على هامش تسجيل الصحيفة بل يتحقق من بلب أولى يشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر بتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليسه ، (نقسض جلسة ١٩١٨/١١/١١) ، وكان الثابت مما ساقه الحكم فسى مدوناته أن السنة ٢٠ من ١٩٢٨ ، جاسسة مدوناته أن السنة ٢٠ من الله الحكم فسى مدوناته أن

المستشكل اشترى جزءا من أطيان النزاع من نفس الباتم المستشكل مشدهم وسجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد قبل تسجيل هؤلاء عقد د شراتهم وأن الحكم المستشكل في تتفيذه صدر قبل تسجيل المذكور اللحكم الصائد المساحه في تلك الدعوى واحتفظ له بالحق فيما يحدث هذا التسجيل عند حصوله من تغيير فيي مركزه القانوني قبل المستشكل صدهم ، فإن الحكم إذ قضى برفض إشكاله عن الأطيان مشتراة على سند من القول بأن الأوراق التي قدمها حال نظره تغييد تسجيله الحكم الصائد بصحة التعاقد لا يتغير بها مركزه و لا تصعير سببا للإشكال يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

44 - إجراءات التنفيذ ببيع العقار لا تعد خصومة يرد عليها الشطب:

[الدعوى رآم ... بيوع:]

الوقائع :

تخلص في أن داتنا باشر إجراءات بيع عقار معلوك له ولمن باشـــر ضدهم الإجراءات على الشيوع تنفيذا لحكم نهائي صادر في دعــوى قسمة قضى فيها بييع المقار لتحذر قسمته ، تأجل نظــر الإجــراءات أكثر من مرة النشر ، ويجلسة ٩٩٧٤/٤/٣ السحب الحـــاضر عـن مباشرة الإجراءات تاركا الدعوى للشطب فقررت المحكمــة شــطب الدعوى ،

وجاء يأسياب القرار :

من حيث أن الحاضر عن مباشر الإجراءات انستحب تاركا الدعوى الشطب دون إيداء طلبات ، وكذلك انسخب فصاصر عن الخصوم دون ليداء طلّبات ، وحيث إنه يحق المحكمة شطب الدعــوى عملا بالمادة ٨٢ مر لفعات .

يؤخذ على هذا القرار :

إنه أما كانت إجراءات التنفيذ ومنها التنفيذ ببيع المقار لا تصد خصومة يرد عليها الشطك ... فإن قرار المحكمة بشطب الدعوى استدادا إلى المادة AY من قانون المرافعات يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

· ٥- هل يجوز الحجز على شهادات الاستثمار ؟ :

[الدعوى رقم ... مدني جزئي :]

الوقائع :

رفع المدعى الدعوى بطلب الدكم بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بالفاء إجراءات الدجز المتوقع على شهادة الاستثمار البالغ قيمتها ألف جنبه تأسيسا على أن هذا النوع من الشهادات لا يجوز المجز عليها أو على ما تظه من فائدة . قضت المحكمة في منازعة تنفيذ موضوعية برفض الدعوى وأزمت المدعي بالمصروفات .

رجاء يأسياب الحكم :

إن على قدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخالص منه وأن المستشكل لم يقدم سندا لدعواه الأمر الذي يبين منه أن دعــواه لا نقوم على سند صحيح من الواقع أو القادون .

يؤخذ على هذا الحكم :

إنه لما كانت المادة ٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ تسص على عدم جواز الحجز على قيمة شهادات الاستثمار أيا كان نوعها أو على ما تعله من فائدة أو جائزة أو على قيمة استردادها أو استحقاقها إلا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه ويستوي أن يوقع الحجز في حرساة مالك الشنهادة أو بعد وفاته ... وإذ قضت المحكمة على خلاف ذلسك رغم أن الشهادة المحجوز عليها تبلغ قيمتها ألف جنيه فقط فإنها تكون قد خالف القانون وأخطأت في تطبيقه .

٥١- سلطة قاضي التنفيذ عن الطعن بالتزوير :

[الدعوى رائم ... مدنى جزئى :]

الوقائع :

إشكال في تنفيذ حكم طرد مستمجل من عين مؤجرة . أقامت المستشكل تأسيسا على أنه أوفى الأجرة حتى ١٩٨٥/١/٣١ بموجسب اليصال دفع المستشكل ضده بأن الإيصال مزور و النمس أجلا لاتنساذ طريق الطعن بالتروير . قضت المحكمة في منازعة تنفيذ وقتية بقبول الإشكال شكلا وموضوعا وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه و أفرمت المستشكل ضده المصاريف وعشرة جنبهات مقابل أتعاب المحاماة .

وجاء يأسياب الحكم :

إن المستشكل قدم مخالصة سداد الأجرة ... وإن ظاهر نلسك يجعل المحكمة تطمئن إلى جدية الإشكال وقيامه على سند من الواقــم و القانون مما يتعين معه قبوله موضوعا ووقف التنفيذ و لا يذال مسن ذلك قول المستشكل صنده من أن مخالصة السداد مزورة ؛ ذلك أن هذا الطعن في حاجة إلى تحقيق موضوعي وهو ما يخرج عسن سلطة قاضي التنفيذ بالنسبة المنازعة الوقتية لمساسه بأصل الحق ودخولسه في لختصاص محكمة الموضوع.

يؤخذ على هذا الحكم:

أولا : لما كان من المقرر أن قاضي التغيذ وإن يكن ممنوعسا من الفصل في موضوع الطعن بالتزوير ؛ إلا إنه يختسص فسي مسدد الدعوى المعلروحة أمامه أن يفحص من ظاهر المستندات مسا يشار أمامه في شأن تزوير السند أو عدم تزويره ، لا ليقضسي فسي هذا الطعن بحصته أو عدم صحته ، بل ليستبين ما إذا كان يقوم على مند من الجد أم لا توصلا القضاء في الإجراء الوقتي المطلسوب ... وإذ المستشكل ودون أن يقول كلمته في شأن ما أبداء المستشكل ضده مس المما مزورة بمقولة أن هذا الطعن يحتاج التحقيق موضوعي يخرج عن السلمة قاضي التنفيذ قابه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٥٧ - إشكال في تنفيذ حكم عمالي :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئي]

الوقائع:

إشكال في تنفيذ حكم صلار من قاضي الأمسور المستعبلة بوقف تتفيذ قرار الفصئل والزلم صاحب العمل بسأداء مبلسغ ١٢٨ ج يمثلن أجر العمل من تاريخ فصله ، أقامته الشركة المستمكلة تأسيسا على ليداع مبلغ ١٢٨ ج خزينة المحكمة وذلك على ذمة الفصل فسي الدعوى الموضوعية رقم .. لمسنة ١٩٨٥ عمسال .. وقد قضست المحكمة بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في المعتمد بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في التغيذ .

وجاء يأسياب الحكم :

لما كانت الأسباب التي ذكرها وكيل المستشكلة بمذكرة دفاعــه لا يساندها الجد ولا يحق المستشكل التحدي بها مما ترى معه المحكمة تغليب مصلحة المستشكل ضده .

يؤخذ على هذا الحكم:

إنه لما كان مفاد نص الفترة الثالثة من المادة ٦٦ من قسانون العمل رقم ١٩٦٧ اسنة ١٩٩١ أنه يترتب على ليداع صاحب العمسال العيلغ المحكوم به في الحكم العستعجل خزانة المحكمسة زوال حسق العامل في تنفيذ الحكم العستمجل تنفيذا جبريا على عسساحب العمسال وتعلق حقه في الإيداع بالعيلغ الذي يودع خزانة المحكمة ، وإذ استبعد

الحكم أي أثر لما استند اليه المستشكل من ليداع المبلغ المقضى بـــه ــ لعدم الفصل في الدعوى الموضوعية خلال الميعاد المقرر ــ وانتسهت إلى عدم أحقية المستشكلة في الاستناد إلى هذا السبب فإنه يكون قــــد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٥٣ - كيفية التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز الإدارى :

[الدعوى رقم ... منني جزئي]

الوقائع :

إشكال في تتغيذ حجز إداري - طلب المستشكل قبول الإشكال وفي الموضوع بإيقاف البيع المصدله ١٩٨٥/٧/٣ وما يترتب عليه من أثار مع إلزام المدعى عليه الأول المصداريف ومقابل أتمال من أثار مع إلزام المدعى عليه الأول المصداريف ومقابل أتمال المحاماة وشمول الحكم باللغاذ تأسيبا على بطلان الحجز احدم سبقه بالإجراءات القانونية لحم علمه شيئا عن المبلغ المحجوز من أجلب وأن الحجز تم دون علمه ، قدم المستشكل ضده الأول صورة كربونية المتبيه بالدفع وإذار بالحجز ومحضر الحجز تحت يد المدين في ورقة لاتبيه بالدفع وإذار بالحجز ومحضر الحجز إلى المدين عن طريق الإدارة، قضت المحكمة في منازعة تنفيذ وقتية بقبول الإشكال شكلا وموضوعا ووقف تنفيذ البيع وما يترتب على ذلك من أثار و أذمت المدعى عليه بصفته المصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعالى

وجاء يأسياب الحكم :

أن أوراق التنفيذ تتضمن أن مندوب الحجز قد خاطب المديسن المستشكل شخصيا ورفض الاستلام أو الحراسة فكلفه بذلك ، وأتم كل الإجراءات في ورقة واحدة بما فيها الإعلان وتوقيع الحجز وتسيسن المدين عارسا وكان يقتضي رفض المدين على قول مندوب الحساجز أن يطنه قانونا بأن يقوم بإعلانه إداريا وذلك بتسايم صمورة الإعسلان المحضمن التنبية بالوفاء والإندار بالحجز إلى جهسة الإدارة كمقمسة للحجز الإداري ، وهو ما لم يفعله وإنما قام باتخاذ كل هذه الإجراءات دفعة واحدة في ورقة واحدة وهي محضسر الحجرز المتوقع فسي ١٩٨٥/٥/٢٧ ومن ثم فإن ظاهر هذه الأوراق يجعل الحجز مشسوبا بعيب البطلان لحم سبقه بالتكليف بالوفاء والإندار بالحجز .

يؤخذ على هذا الحكم :

إذ كان من المقرر أن الحجز الإداري إذا توقع في حضور المدين تعين أن يقوم الدليل على حصول التبيه بالأداء والإنذار والإنذار بالحجز ، وذلك بما يتقديم أصل التبيه بالأداء والإنذار بالحجز موقعا عليه منه ومن مندوب الحاجز ومن الشاهدين والحارس فيما إذا قبال المدين تسلم الصورة والتوقيع على الأصل ، وإما يتقديم محضور الحجز موضحا فيه أن التبيه والإنذار وجها إلى المدين وأنه رفسض المتلامه أو رفض التوقيع ... أما في حالة عدم حضور المحجز ويسلم وقت الحجز فإن مندوب الحاجز يثبت ذلك في محضور الحجز ويسلم نسخة منه لجهة الإدارة ... وكان الحجز الموقع من المستشكل ضدد الأول كد تم في حضور المستشكل وأثبت مندوب الحساجز رفضمه

التوقيع ويدل ذلك على حصول التنبيه بالأداء والإنذار بالأداء والإنذار بالحجز ... وإذ قضى الحكم على خلاف ما تقدم فإنه يكــــون معيبـــا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

\$ ٥ - إشكال في تنفيذ حكم نفقة مؤفتة :

[الدعوى رقم ... مدني جزئي]

الوقائع :

إشكال في تنفيذ حكم نفقة مؤقتة أقلمه المستشكل استندا إلى سداده لجزء من النفقة لبنك ناصر الاجتماعي وإرساله مبلغ ٤٢٠ ج مع كريمتهلتوصيله إلى والنتها المستشكل ضدها ، قضيت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية بقبول الإشكال شكلا وفسي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وألزمت المستشكل ضدها المصاريف وعشرة حنيهات مقابل أتعاب المحاماة .

وجاء يأسياب الحكم :

وحيث في المستشكل أيد دعواه بتقديم قسيمة فيداع فسي بنك ناصر الاجتماعي .. وكذا فيصال أمانة محرر بمعرفسة كريمت .. يتضمن استلامها منه مبلغ ٢٤٠ ج أنسليمه في والدنسها المستشكل ضدها كنفقة لها .. وفي المستشكل ضدها لم تحضر ولم تنفع الدعوى ولم تتكر استلامها هذه المبالغ ولم تطعن على المستدات المقدمة مسن المستشكل بالإضافة في أن الحكم المستشكل فيه عبارة عن نفقة مؤفتة وأن الاشكال بني على أسبك لاحقة .

يؤخذ على هذا الحكم :

أولا: أنه إذ استدل من عدم إنكار المستشكل ضدها استلامها المبلسغ المدون بالمحرر الموقع عليه من ابنتها ومن عدم طعنها علسى هذا المحرر على جدية دفاع المستشكل في هذا الشأن حالة أنها لم تكسن طرفا في هذا المحرر وحال أن القعود مسن جلنب الخصام عسن المناضلة في الدعوى لا يصمح أن يتخذ دليلا ضده فإنه يكون معيسا بالفساد في الاستدلال .

ثُقيها: إنه إذ قضى يوقف تتغيذ حكم النفقة المؤقتة برمتـــه ودون أن يستظهر أن المبلغ المنفذ به هو كل ما المستشكل ضدها بموجب الحكم المذكور بكون معيها بالقصور .

ه ٥ - انقطاع الخصومة لا يرد على إجراءات التنفيذ :

[الدعوى رقم ... مدنى جزئى]

الوقائع :

دعوى تنفيذ على المقار ... ومؤجلة النشر ... ، توفــــى أحـــد الخصوم (المدعى عليه الثاني) فقضت المحكمــــة بانقطـــاع ســير الخصومة لوفاته .

وجاء بأسباب الحكم :

حيث في المدعى عليه الثاني قد توفى الأمر الذي يتعين معهد القضاء بانقطاع سير الخصومة لوفاته ونلك عملا بالمسادة ١٣٠ مرافعات .

ويؤخذ على هذا الحكم:

لما كان المستفاد من نسم المسانتين ١٣٠ ، ٢٨٤ مس قسانون المراقعات أن انقطاع الخصومة لا يرد على إجراءات التنفيسة بسا فيسها إجراءات التنفيذ على العقار ، باعتبار أن هذه الإجراءات لا تعتبر خصوصة بالمعنى المقصود في المحادة ١٣٠ مرافعات ، فإن الحكم إذا فاته هذا النظسر وقضى بانقطاع سير الخصومة في إجراءات التنفيذ علسى العقسار ، فإنسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



١ - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية بالقاهرة - رسالة للدكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين دار النهضة العربية بالقاهرة - رسالة للدكتوراه - كلية الحقوق - مع التبادل مع شمس - سنة ١٩٧٩، وقد نالت هذه الرسالة تقدير وجيد جداً - مع التبادل مع الجامعات الاخرى والتوصية بالطبع على نفقة الجامعة و وعناسبة هذه الرسالة منحت الدولة المؤلف وسام الجمهورية .

٢ - محاضرات في طرق التنفيذ ومنازعاته - سنة ١٩٨١ .

٣ - مبادئ التنفيذ وفقا لقانون المرافعات المصرى، وبالاشتراك مع الاستاذ
 الدكتور عبد الباسط جميعي - سنة ١٩٨١ - ١٩٨٧ .

محاضرات في التنفيذ الجبرى - بالاشتراك مع الاستاذ الدكتور أحمد
 السيد صاوى - نشر مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٣.

٦ - حبس المدين في الديون المدينة والتجارية - دراسة مقارنة - بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة اسيوط - العدد الخامس - يونيه سنة ١٩٨٣، وأيضا من منشورات مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٩٨٥.

٧ - شرح أصول التنفيذ الجبرى - سنة ١٩٨٤.

٨ -- النظام القضائي الإسلامي -- نشر مكتبة وهبة بالقاهرة -- سنة ١٩٨٤.

 م ركود الخصومة المدنية - بسبب الشطب أو الوقف أو الانقطاع، وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام المحاكم - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة.

١٠ ـ محاضرات في إشكالات التنفيذ وتوزيع حصيلته - سنة ١٩٨٤.

1 1 - حول القضاء المستمجل ونظرة المشرع إليه في دولة الإمارات العربية المتحدة - بحث منشور في مجلة العدالة - التي تصدرها وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة - العدد الثامن والاربعون - السنة الثالثة عشرة - يوليو 19۸٦، ومنشور أيضا في أعمال ندوة القضاء المستعجل - التي نظمها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب - بالرباط بالمملكة المغربية - في الفترة من ٥ إلى ٧ فبراير ١٩٨٦ - نشر دار النشر المغربية - الدار البيضاء سنة ١٩٨٦.

 ١٢ - مبادئ قانون المرافعات المدينة والتجارية فى دولة الإمارات العربية المتحدة - الجزء الاول - العمل القضائى - النظام القضائى - نشر مكتبة دار القلم بدبى - سنة ١٩٨٦.

١٣ – كفالة حق التقاضى – دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية – بحث منشور في مجلة العدالة التي تصدرها وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة – العدد السادس والأربعون – السنة الثالثة عشرة – يناير سنة ١٩٨٦.

١٤ - تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى المدنية - دراسة مقارنة بحث منشور فى مجلة الشريعة والقانون التى تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة - العدد الأول مايو سنة ١٩٨٧.

 ه - اعمال القضاء: الاعمال القضائية - الاعمال الولائية - الاعمال الإدارية - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة.

١٦ - التنفية على شخص المدين - دراسة فى قانون دولة الإصارات والقانون المقارن والشريعة الإسلامية - بحث منشور فى مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة - العدد الثانى - مايو سنة ١٩٨٨.

 ١٧ – أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى -- مكتبية دار النهضة العربية باللة عرة.

١٨ - توحيد القضاء وحسن تنظيمه واثر ذلك في تحقيق القانون لاهدافه في دولة الإمارات العربية المتحدة - بحث منشور في مجلة العدالة التي تصدرها وزارة العدل - بدولة الإمارات العربية المتحدة - العدد السابع والخمسون - السنة السادسة عشر - يناير منة ١٩٨٩.

١٩ - حول ضوابط اختصاص المحاكم في القانون والشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة - بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها كلية الشريعة والقانون - بجامعة الإمارات العربية المتحدة - العدد الثالث - يوليو سنة ١٩٨٩.

٢ - مدى خضوع غير المسلمين لولاية القضاء الإسلامى - بحث منشور
 في مجلة العدال التي تصدرها وزارة العدل - بدولة الإمارات العربية المتحدة العدد الواحد والستون - السنة السابعة عشرة - يناير سنة ٩٩٠ .

٢١ -- إختصام الغير وإخال ضامن في الخصومة المدنية امام محاكم الدرجة الأولى والاستثناف ومحكمة النقض - وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام القضاء - مكتبة دار الفكر العربي - القاهرة.

 ٢٢ – اختصاص المحاكم الدولى والولائى – مكتبة دار النهضة العربية والمكتبات الكبرى.

٢٣ – المساعدة القانونية لغير القادرين على الدفاع عن حقوقهم – بحث منشور – بالاشتراك مع آخرين بالمركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية – التابم لمنظمة اليونسكو.

٢٤ - الاختصاص القيمي والنوعي والمحلى للمحاكم والدفع بعدم
 الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة - مكتبة دار النهضة العربية - القاهرة.

٢٥ – حكم المحكم وتنفيذه – بحث تم تقديمه لدورة التحكيم التدريبية
 التي نظمتها كلية الحقوق – جامعة الكويت سنة ١٩٩٤.

۲٦ – تنفيذ أحكام المحكمين الوطنية والأجنبية فى دولة الكويت وبعض دول الخليج العربى بحث تم تقديمه لمؤتمر التحكيم التجارى الدولى بالقاهرة – مارس سنة ١٩٩٥.

۲۷ – قواعد التحكيم في القانون الكويتي – مكتبة دار الكتب بدولة
 الكويث – سنة ١٩٩٦.

٢٨ – محاضرات في قانون المرافعات الكويتي - معهد الدراسات القضائية
 التابع لوزارة العدل الكويتية - سنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

٢٩ – قانون التحكيم القضائي الجديد في دولة الكويت – بحث منشور –

القى فى ندوة التحكيم القضائى التى نظمتها وزارة العدل بدولة الكويت – سنة ١٩٩٦.

٣٠ ـ حق الدفاع في القانون الكويتي - بحث منشور في أعمال مؤتمر حق
 الدفاع الذي نظمته كلية الحقوق جامعة عين شمس - إبريل سنة ١٩٩٦.

٣١ - مفهوم التحكيم القضائي وطبيعته واختصاص هبئة التحكيم القضائي وتشكيلها - بحث ثم تقديمه لدورة التحكيم التدريبية - بجامعة الكويت - سنة ١٩٩٦.

۳۲ ـ اصول التنفيذ الجبرى في القانون الكويتي ـ حزءان ـ مكتبة دار الكتب بالكويت سنة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ .

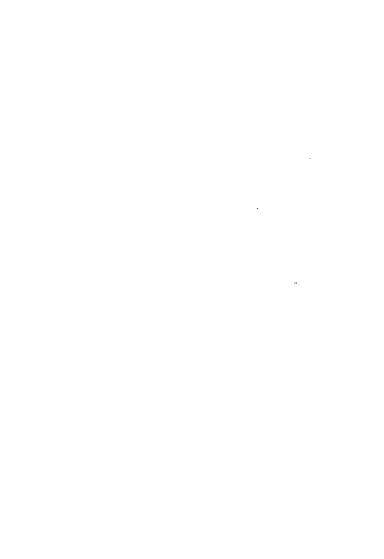
٣٣ - الطعن بالاستثناف - وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء
 الفقه وأحكام القضاء - جزءان - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة والمكتبات
 الكيرى.

٣٤ - التنفيذ - وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء الفقه والصيغ القانونية واحكام محكمة النقض - المكتبات الكيرى.

٣٥ - إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية وفقاً لقانون المرافعات
 وآراء الفقه وأحكام النقض - المكتبات الكيرى.

٣٦ – التعليق على قانون المرافعات – بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام
 النقض – أربعة أجزاء – المكتبات الكبرى.





فهرس الجزء الرابع والجزء الخامس

الصفحة	المسادة	المسوع
٥		مقدمة
٨		باب تمهیدی
٥		التعريف بالحجز وطبيعته
١٤		تعريف الحجز الاداري وخضوعه لرقابة القضاء المدني
,		الهدف من نظام الحجز الاداري وغلبة الطابع المالي والاداري
19		لقانون الحجز الاداري
٣.		خصائص الحجز الاداري والتفرقة بينه وبين الحجز القضائي
**	,	المسئولية عن اجراءات الحجز الاداري
**		أشخاص التنفيذ الادارى
44		مصادر قانون الحجز الاداري
		مخالفة التعليمات المنظمة للحجز الادارى لا يترتب عليها بطلان الاجراء واتما توقيع جزاء إدارى على الموظف المخطئ
۳۱		بلاقة قانون الحجز الاداري بقانون المرافعات هي علاقة
		الاستثناء بالاصل إذ في حالة عدم وجود نص في قانون الحجز
		الاداري تطبق نصوص قانون المرافعات بما لا يتعارض مع
		احكام قانون الحجز الاداري فقانون المرافعات هو القانون العام
۳۱		في التنفيذ القضائي والاداري على السواء

الصفحة	المسادة	المسوف
		علاقة قانون الحجز الاداري بقانون الاجراءات الجنائية والقأنون
		المدنى وقموانين الضمرائب والرمسوم والقموانين الاخسري في
٣٦		السدونسة
		اختصاص قاضي التنفيذ بنظر اشكالات التنفيذ الوقتية
		ومنازعات التنفيذ الموضوعية المتعلقة بالحجوز الادارية لانه هو
		المختص دون غيره بكل اشكالات ومنازعات التنفيذ اعمالا
		للمادة ٢٧٥ مرافعات مالم تكن النازعة مؤسسة على امر
۳۸		يخرج بها عن اختصاص القضاء المدني
٤٠		تفسير نصوص قانون الحجز الادارى
	}	مدي تعلق نصوص قانون الحجز الاداري المنظمة لاجراءات
٤٣		وقدواعد الحسجسز الادارى بالنظام العسام
		النطاق المكان والزماني لتطبيق قانون الحجز الاداري: اقليمية
٤٦	1	قانون الحجز الاداري وسريانه باثر فوري ومباشر
٤٨		ديباجة اصدار قانون الحجز الاداري
٥.	١,	مادة (١) من قانون الحجز الادارى
٥١		المذكرة الايضاحية للقانون بشان المادة (١)
	1	الحجز الادارى نظام اختيارى للادارة، إذ للادارة الخيار بين
		توقيع الحجز الاداري أو الحجز القضائي والتجاء الادارة الى
		احد الطريقين لا يسط حقها في الالتجاء الى الطريق الاخر

الصفحة	المسادة	الموضوع
		وجواز ازدواج طريق الحجز وحالة التزاحم بين الحجز الاداري
٥٣		والحجز القضائي
		حالات الحجز الإداري وردت في القانون على سبيل الحصر فلا
٥٦		يجوز القياس عليها
		الشروط الواجب توافرها في الحق المذي يحجر اداريسسا
		لاقتضائه: أن يكون الحق محقق الوجود وحال الاداء ومعين
٥٩		المقسدارا
		توافر الشروط العامة لتوقيع الحجز وقت حصوله اي أن تكون
77		الجهة الحاجزة دائنه للمحجوز عليه وقت الحجز
		المستحقات التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز الاداري وفقا
٦٨		للمادة الاولى من قانون الحجز الاداري
		أولا: الضرائب والرسوم والاتاوات بجميع انواعها:
٦٨		(۱) الضرائب
٧٠		(ب) الرسيسوم
71		(جــــ) الا تـــاوات
		حق الامتياز للضرائب والرسوم والحقوق الأخرى المستحقة
77		للخيزانة العامة
٨١		التضامن في آداء الضريبة
Ì		3 8 5

الصفحة	المسادة	المسوف وغ
		ثانيا: المالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة: ورأينا
		ان مايتم خصخصته من خدمات لا يجوز تحصيل مقابله
		بطريق الحجز الاداري حتى ولو شاركت الحكومة فيه بنسبة
Α٩		معنية
		ثالثا: المصروفات التي تبذلها الدولة نتيجة اعمال او تدابير
94		تقضى بها القوانين
9 8		وابعا: الغرامات المستحقة للحكومة قانونا
		خامسا: ايجارات املاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع
		بأملاكها سواء في ذلك ما كان بعقد او مستعملا بطريق
90		الخفية
		سادسا : اثممان اطيان الحكومة البيعة وملحقاتها
٩٧		وفوائدها
٩٨		سابعا: المبالغ المختلسة من الاموال العامة
		ثامنا: مايكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص
		الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وفي الفقرات السابقة ،
		وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا او
		حارسا من ايجارات او احكار او اثمان الاستبدال للاعيان التي
1		تسديسرها السوزارة
١٠٤		هيئة قناة السويس وحقها في الحجز الاداري

الصفحة	المسادة	المسوف وع
		النقابات العمالية وحقها في تحصيل الاشتراكات بطريق الحجز
1.0		الادارى
		تاسعا: عدم دستورية نص البند (ط) من المادة الاولى من
		قانون الحجز الاداري الذي كان ينص على جواز تحصيل المبالغ
		المستحقة للبنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما
1.7		يزيد على النصف بطريق الحجز الادارى
		عاشوا: المبالخ الاخرى التي نصت القوانين الخاصة بها
۱۰۸		على تحصيلها بطريق الحجز الإداري
		حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٩ / ٥ / ١٩٩٨
		بعدم دستورية البند (ط) من المادة الاولى من قانون الحجز
		الاداري والتي كانت تجيز تحصيل المبالغ المستحقة للبنوك التي
		تساهم الحكومة في رؤوس اسوالها بما يزيد على النصف
117		بطريق الحجر الاداري
		أحكام محكمة النقض المتعلقة بالمادة الأولى من قانون الحجز
175		الادارى
		أحكام قضائية اخرى وفتاوي مجلس الدولة المتعلقة بالمادة
128		الاولى من قانون الحجز الادارى
		حكم لمحكمة النقض بشان تحصيل تكاليف إعادة الشيء
١٧٠		لاصله المستحق لوزارة الرى بطريق الحجز الادارى

الصفحة	المسادة	ال_وفوع
۱۷۳	۲	مادة (٢)
۱۷۳		المذكرة الإيضاحية للقانون بشأن المادة (٢)
۱۷۳		الامر بالحجز الادارى
۱۷٤		شروط أمر الحجز الاداري:
۱۷٤		الشوط الاول: أن يصدر أمر الحجز عمن له سلطة إصداره
۱۷٤		الشوط الثاني: أن يصدر أمر الحجز كتابة
174		بيانات أمر الحجز الاداري
		لا يشترط وضع الصيغة التنفيذية على أمر الحجز الاداري
۱۸۰		وبيانات اخرى لا يلزم توافرها فيه
181		القوة التنفيذية لامر الحمجز الاداري
١٨٢		لا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز الاداري
		الورد هو امسر التنفسيسة الاداري وهو يخستلف عن ربط
141		الضريبة
		جواز الحجز الاداري بسند تنفيذي إذ السند التنفيذي اقوى
148		من امر الحجز الاداري
140		الحجز التحفظي الاداري استثناء ممنوح لمصلحة الضرائب
		أنواع الحجز والمقصود بالحجز التحفظي والتفرقة بينه وبين
١٨٥		الحجز التنفيذي

الصفحة	المسادة	المسوف
		لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظي الاداري استثناءا
۱۸۹		اعـمـالا لقـوانين الضرائب
190		شروط توقيع مصلحة الضرائب للحجز التحفظي الاداري
		(1) الشرط الأول: ان يتبين لمصلحة الضرائب ان حقوق
190		الخزانة معرضة للضياع
		(ب) الشوط الشانى: أن يصدر رئيس مصلحة
		الضرائب او من يقوم مقامة عند غيابه أمرًا بتوقيع هذا الحجز
197		التحفظي
		عدم جواز تجديد الحجز التحفظي على ذات الممول وعلى
194		ذات الأموال ولذات الضريبة
199		اجراءات الحجز التحفظي
7.7		رفع الحجز التحفظي الاداري الموقع من مصلحة الضرائب
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٥٣ لسنة
		١٩٩٨ بشأن البيانات والاوراق المطلوبة لاستصدار اوامر
4.0		الحجوز التحفظية
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
		رقم ۲ لسنة ۲۰۰۰ بشأن سجل قيد و متابعة اوامر الحجز
۸۰۲		(مسجل ۲ حجز)

الصفحة	المسادة	المسوف
		احكام محكمة النقض واحكام قضائية اخرى وفتاوى مجلس
۲۱.		الدولة متعلقة بالمادة (٢)
772	٣	مادة (٣)
772		المذكرة الإيضاحيمة بشأن المادة (٣)
		خضوع محل الحجز الاداري لقواعد محل التنفيذ القضائي
772		وسريان قواعد قانون المرافعات على محل الحجز الاداري
777		المقصود بمحل التنفيذ
7 .		القواعد الاساسية التي تحكم محل التنفيذ
۲٤٠		القاعمة الأولى: أن كل اموال المدين يجوز حجزها
		القاعدة الثانية: يجب أن يكون محل التنفيذ مملوكا للمدين
727		فى السند التنفىيسذى
7 £ £		القاعدة الثالثة: يجب ان يكون محل التنفيذ مالا
		القاعدة الوابعة: ان الدائن حر في اختيار ما يشاء من اموال
7 80		المدين لاجراء التنفيل عليها
		القاعدة الخامسة: أنه لايشترط توافر تناسب بين مقدار دين
X £ A		الحاجز وقيمة المال الحاصل التنفيذ عليه
A37		وسائل الحد من اثر الحجز
437		1- الايداع والتخصيص

المفحة	المسادة	وع	المسوف
7 £ 9			ب-قصرالحجز
729			وسائل الحد من البيع
729			1- الكف عن بيع المنقولات
7 2 9			ب- وقف بيع بعض العقارات المحوزة.
40.			جـ تأجيل بيع العقار المحجوز
		حل التنفيـذ مما منع	القاعدة السادسة: يجب الا يكون م
70.			القانون الحجز عليه
401			الايداع والتخصيص بدون حكم
707			الايداع والتخصيص بناء على حكم.
707			أثر الايداع والتخصيص
Y01			قصر الحجز
		رته من فراش وثياب	عدم جواز الحجزعلي ما يلزم المدين وأس
707			وغــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			عدم جواز الحجزعلي ادوات المهنة وماة
			إناث الماشية اللازمة لانتفاع المدين في مع
404			يلزمه لغذاء هذه الماشية لمدة شهر
		1	عدم جواز الحجزعلي مكتب المحامي
404			المستخدمة في مزاولة المهنة

الصفحة	المسادة	المسوخ
۲٦.		عدم جواز الحجز على النفقات ومافي حكمها
777		القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات
Y70		د يجور الحجر على الاجور والمرتبات والمعاشات الا في
*77		حــدود الربع
774		عدم جواز الحجز على مكافآت اعضاء مجلس الشعب
424		عدم جواز الحجز على أجور المسجونين
779		عدم جواز الحجز على ما يكفى لغل ايراد سنوى للممول الضريبي في حدود الاعباء العائلية
***		لايجوز التنفيذ على أموال الورثة الخاصة اقتضاء لدين على المسورث
**1		لايجوز توقيع الحجز على مال مملوك للنائب استيفاء لدين نشأ عن تصرف أجراه لحساب الاصيل
771		لايجوز الحجز على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي أضفى المشرع عليها الصفة العامة
		لايجوز الحجز على المبلغ الذي أودعه المدين خزانة المحكمة

الصفحة	المسادة	المسوف
777		لصالح دائن معين على ذمة الفصل في دعواه
		اموال لايجوز الحجز عليها ومنصوص عليها في قوانين
۲۷۳		متفرقة:
777		أولا: الاموال التي لا يجوز حجزها بسبب طبيعتها
777		لايجوز الحجزعلي الاموال العامة
4V£		لايجوز الحجز على الاموال الموقوفة
272		لايجوز الحجز على العقارات بالتخصيص كمنقولات
TVE		لايجوز الحجز على بعض الحقوق العينية
770		لايجوز الحجز على بعض الحقوق الشخصية
440		ثانيا: الأموال التي لا يجوز حجزها اعمالا لإرادة الاطراف
		لايجموز الحمجمز على الامموال المملوكية مع شمرط المنع من
777		التصبرفا
		ثالثا: الاموال التي منع المشرع حجزها تحقيقا لمصلحة
YYY		عامة:
***		لايجوز الحجز على الأموال اللازمة لسير المرافق العامة
YYA		لايجوز الحجز على ودائع صندوق توفير البريد
YVA		لايجوز الحجزعلي شهادات الاستثمار

الصفحة	المسادة	المسوف وع
		لايجوز الحجز على الملكية الموزعة بناء على قانون الاصلاح
***		الــزراعـــى
779		رابعا: الاموال التي لايجوز حجزها رعاية لمصلحة خاصة:
		لايجوز الحجز على الخمسة افدنه الاخيرة من ملكية المزارع
۲۸.		وملحقاتها وفقا لقانون الخمسة أفدنه
		ليس من المناسب توقيع الحجز الاداري في مواجهة جهة
۲۸۲		حکومیة أو شخص اعتباری عام
		البطلان هو جزاء الحجز على أموال لا يجوز الحجز عليها وقد
		يكون بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وقد يكون بطلانا
7.4.7		نسبب
		تحديد طريق الحجز الإداري حسب طبيعة المال وثمة أربع
		طرق للتنفيذ الاداري: حجز المنقول لدي المدين وحجز ما
		للمدين لدى الغير وحجز الإيرادات والاسهم والسندات
PAY		والحصص وحجز العقار
		صيغة صحيفة دعوى مستعجلة بقصر الحجز على بعض اموال
79.		المسديسسن
		صيغة اشكال امام قاضي التنفيذ في حجز توقع على أموال
191		لايجوز التنفيذ عليها
		احكام محكمة النقض واحكام المحاكم الاخرى وفتاوى

الصفحة	المسادة	المسوف
798		مجلس الدولة المتعلقة بالمادة (٣) من قانون الحجز الاداري
۳٤٧		الباب الثاني: حجز المنقولات
858		الفصل الأول: حجز المنقولات لدى اللدين
۳٤٧	٤	مادة (٤)
٣٤٧		المذكرة الايضاحية بشأن المادة (٤)
۳٤٨		مقدمات الحجز
		اعلان مندوب الحاجز الى المدين او من يجيب عنه تنبيه
٣٤٨		بالاداء وانذار بالحسجسز
		جواز قبض مندوب الحجز للدين من المدين واعطائه مخالصة
۳۵۷		بـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٥٧		طبيعة ورقة التنبيه بالاداء والانذار بالحجز الاداري
		إجراء الحجز وبيانات محضر الحجز وجزاء النقص أو الخطأ في
۳٦.		بيانات محضر الحجز
		وجوب تحرير (محضر عدم وجود) اذا لم يوجد ما يصح
201		حـجــزه
		تعليمات تفسيرية صادرة من مصلحة الضرائب لقانون الحجز
TVY		الادارى بشان الحجز
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٢٩ لسنة
,	'	

الصفحة	المسادة	المسوف وغ
		١٩٩٨ بشان الشهود المطلوب توقيعهم على محاضر حجز
ليمد		المنقول وبشان كسر الابواب او فتح الاقفال بالقوة
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
272		رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ بشان اعلان محضر الحجز
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
		رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ بشان مواعيد الحجز والبيع
TV0		الإدارى
		تعليمات للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب رقم (١٣)
277		لسنة ٢٠٠٠ بشأن مراجعة ومتابعة محاضر حجز المنقول
		أحكام محكمة النقض واحكام المحاكم الاخرى وفتاوى
۳۸.		مجلس الدولة بشأن المادة (٤)
790		أحكام نقض تتعلق بالاعلان
٥٠٣	٥	مادة (۵) حجز پداري
		كسر الابواب أو فض الاقفال بالقوة لتوقيع الحجز الاداري
0.4		بحضور أحد مأموري الضبط القضائي
		لايشترط استشذان قاضي التنفيذ لكسر الأبواب او فض
		الاقفال بالقوة وانما يكفى حضور أحمد ماموري الضبط
0.0		القـضـائي

الصفحة	المسادة	الم وضوع
		عمومية نص المادة الخامسة لكسر أي باب وفض أي قفل
٥٠٦		بالقوة وينبغي أن يكون ذلك بادني خسارة ممكنة
		في حالة وقوع مقاومة أو تعدى على مندوب الحاجز يجب أن
		يتخذ الوسائل التحفظية وان يطلب معونة القوة العامة
٥٠٦		والسلطة المحلبة
۰۰۷		مسئولية مندوب الحاجز
		حالة اذا كان مكان الحجز مغلقا بموجب حكم قضائي أو أمر
		من النيابة العامة أو أي جهة حكومية أخرى يجب الحصول
٥.٧		على اذن من نفس الجمهة قميل الفيتح بالقوة
0.4		إعادة الغلق بعمد فستح مكان الحبجز بالقوة
۸۰۰		ضرورة الحصول على إذن قاضي التنفيذ لتفتيش المدين
		تطبيق في مجال الحجز الضريبي في حالة غلق المنشأة او
		الابواب او الاقسفال و كستاب دوري من حكممدار بوليس
0.4		الاسكندرية لتسهيل عمل مندوبي حجز مصلحة الضرائب .
		تعليمات مصلحة الضرائب للحجز الضريبى فى الأماكن
٥١٣		المغلقــة
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم (١١)
٥١٥		لسنة ١٩٩٩ بشان انقطاع مدة التقادم بمحاضر الحجز

الصفحة	المادة	وع	الموض
٥١٧	۲	داری	مادة (٦) حجز إ
٥١٧			المذكرة الإيضاحية بشان المادة (٦).
٥١٧		ت التي اتخذت	أشتمال محضر الحجز على الاجراءا
۸۱۰		اثناء الحجز	العقبات المادية والعقبات القانونية
071			ذكر الأشياء المحجوزة بمحضر الحجز.
		ي ماقام به مندوب الحاجز	جزاء عدم اشتمال محضر الحجز علم
			من الاجراءات ومالقيه من العقبات
170			وما اتخذه في شأنها
		مكانه ووجوب الايكون	تحديد يوم بيع المنقولات المحجوزة و
077		اريخ الحجزا	البيع قبل مضى ثمانية أيام من تا
			في حالة ما اذا كانت المنقولات المحج
٥٢٦		يام التالية	بيعها في نفس يوم الحجز أو الا
		ائع عرضة لتقلب الأسعار	في حالة ما اذا كانت المحجوزات بض
077		من ساعة لساعة	فلقاضي التنفيذ ان يأمر باجراء البيع
۸۲۵	٧	داری	مادة (Y) حجز إ
۸۲۵		*************	المذكرة الايضاحية بشان المادة (٧).
٥٢٨			حضور المدين وقت الحجزاو غيابه
			التوقيع على التنبيه بالاداء والانذار با
1	1		_

الصفحة	المادة	المسوف
		وصوره وتسليم صورة من التنبيه والانذار ومحضر الحجز
079		للمدين أو لمن يوقع عنه وأخرى للحارس
		حالة رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على التنبيه
079		والإنذار ومحضر الحجز واستلام نسخة منه
		حالة وفاة المدين قبل الحجز أو بعده او فقده اهليته أو زوال
077		صيفة من يمثله
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
٥٣٧		رقم (۱٤) لسنة ۲۰۰۰ بشأن اعلان محضر الحجز
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
		رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠ بشأن مراجعة ومتابعة محاضر حجز
۸۳۸		المنقول
		احكام النقض واحكام الحاكم الاخرى وفتاوي مجلس الدولة
130		بشان المادة (٧)
010	۸	مادة (A) حجز إدارى
010		المذكرة الايضاحية بشأن المادة (٨)
010		الحجز على الثمار المتصلة والمزروعات القائمة
٥٤٩		البطلان هو جزاء عدم صراعاة ميماد الحجز
		لايجوز حجز ثمار العقار بطريق حجز المنقول إذا كان العقار

الصفحة	المسادة	المسوف
٥٥.		نفسه محجوزا إذ تلحق به الثمار في هذه الحالة
		بيانات واجب ذكرها في محضر حجز الشمار والمزروعات
		القائمة ولا بطلان على عدم ذكرها اللهم الا اذا حدث تجهيل
001		بالمحجوزات إعمالا للمادة ٢٠ من قانون المرافعات
700		مبحث مستقل: البطلان في قانون الحجز الاداري
		سريان نصوص قانون الرافعات المنظمة للبطلان على الحجز
700		الاداري اعمالا للمادة ٧٥ من قانون الحجز الاداري
009		تعريف البطلان وضرورة التفرقة بينه وبين الانعدام
170		تحديد حالات البطلان: لا بطلان اذا تحققت الغاية من الاجراء
		المقصود بالغاية من الاجراء التي يترتب على عدم تحققها
AFO		البطلانا
۰۸۰		بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض
۰۸۰		الغش أعنف صور البطلان الاجرائي
0.81		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٠ مىرافىعات
717		مادة ٢١ من قانون المرافعات والمذكرة الأيضاحية بشأنها
		انواع البطلان: بطلان نسبي مقرر لمصلحة خاصة و بطلان
715		مطلق مستسعلق بالنظام العسام
710		من له التمسك بالبطلان النسبي المقرر لمصلحة خاصة

الصفحة	المسادة	الموضوع
		الحق في التسمسك بالبطلان يقتصر على من شرع البطلان
710		لصلحته
		ليس لمن كنان سببنا في بطلان العمل الأجراثي أن يتمملك
111		ببطلانه
77.		من له التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام
		للمحكمة ان تحكم بالبطلان المتعلق بالنظام العام من تلقاء
٠٢٢.		نفسها
777		للنيابة العامة التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام
777		لكل ذى مصلحة التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام
777		التمسك بالبطلان في أحوال التنضامن
375		كيفية التمسك بالبطلان
975		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢١ مرافعات
٦٣٤		مادة ٢٢ من قانون المرافعات والمذكرة الايضاحية بشانها
740		التنازل عن البطلان النسبي غير المتعلق بالنظام العام
789		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٢ مرافعات
781		مادة ۲۳ مرافعات
721		المذكرة الايضاحية بشأن المادة ٢٣ مرافعات
- 1		. a wa

السفحة	المسادة	المسوع
727		تصحيح البطلان
		نوعان لتصحيح البطلان: تصحيح بالتكملة أي بزوال العيب
727		وتضحيح مع بقاء العسيب
		النوع الاول من التصحيح: تصحيح البطلان بالتكملة أي
717		بزوال العيب
789		النوع الثاني من التصحيح: تصحيح البطلان مع بقاء العيب.
719		الوسيلة الأولى: التصحيح بالنزول عن التمسك بالبطلان
729		الوسيلة الثانية: تصحيح البطلان بوقائع قانونية لاحقة
704	<u> </u>	هادة ٢٤ مرافعات والمذكرة الايضاحية بشأنها
		أثار البطلان: القاعدة العامة: اعتبار الاجراء الباطل كأن لم
Aor		يكن وعدم انتاجه أي أثر واستثناءان من القاعدة
709		الاستثناء الاول: تحول الاجراء الباطل الي إجراء اخر صحيح
171		الاستمثناء الشاني: انتمقاص الاجسراء الساطل
775		أثر بطلان الاجراء على الإجراءات السابقة عليه أو اللاحقة له.
יוור		أولا: لا أثر لبطلان الاجراء على الاجراءات السابقة عليه
		ثانيا: بطلان الاجراء يؤدى الى بطلان الاجراءات اللاحقة
778		المرتبطة به دون الاجراءات المستقلة عنه
777		جواز اعادة الاجراء الباطل

الصفحة	المسادة	الم وضوع
777		احكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤ مرافعات
779	٩	مادة (٩) من قانون الحجز الادارى
779		المذكرة الإيضاحية بشأن المادة (٩) حجز اداري
		الحجز على المصوغات والسبائك والمعادن النفيسة والمجوهرات
774		والاحــجـــار الكريمة
171		كيفية تعيين الخبير وتحديد أجره
		لمندوب الحجز أن يحجز على الحلي والمجوهرات التي يرتديها
		المدين بشكل ظاهر ولكن ليس له تفتيش المدين لإخراج مافي
		ثيابه من حلى ومجوهرات الا بإذن مسبق من قاضي التنفيذ
777		وإذا كان المدين انثي لايجوز تفتيشها الا بمعرفة انثي
779		اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٦٨٠	1.	مادة (۱۰) هجز إداري
٦٨٠		المذكرة الإيضاحية بشأن المادة (١٠)
		الحجز الإداري على النقود أو العملة الورقية هو تنفيذ مباشر
٦٨٠		يصل به الدائن إلى استيفاء حقه بالحصول عليه مباشرة
		قاعدة عدم اشتراط تناسب بين مقدار دين الحاجز وقيمة المال
345		الحاصل التنفيذ عليه
		وسائل للحد من أثر الحجز:

السفحة	المسادة	المسوف وع
٩٨٥		(١) الإيداع والتخصيص (ب) قصر الحجز
		وسائل للحد من البيع بحيث لا يباع من الاموال المحجوزة إلا
		ما يساوي الدين الحمجسوز من اجله (1) الكف عن بيع
		المنقولات.
		(ب) وقف بيع بعض العقاررات المحجوزة.
7.8.7		(ج) تأجيل بيع العقار المحجوز
		مبحث مستقل: الحجز الإدارى على الحيوانات وعلى
		المنقولات المتحركة آليا كالسيارات وعلى المواد التموينية
		وعلى المنقولات غير القابلة للتجزئة وعلى المقومات
		المعنوية للمحل التجارى وعلى العقارات الآيلة للهدم
٧٨٢	1	والحجز الإدارى على أوراق البنوك
YAF		الحجز الإداري على الحيوانات
		الحجز الإداري على المنقولات المتنقلة كالسيارات والمراكب
AAF		والبطائرات
79.	1	الحجز على السفينة:
14.		أولا: الحجز التحفظي على السفينة
798		ثانيا: الحجز الننفيذي على السفينة
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
	1	

الصفحة	المسادة	المسوع وع
		رقم (۲۰) لسنة ۲۰۰۰ بشسأن الرسسوم الواجب سيدادها
197		للتأشير بالحجز على السفن ومراكب الصيد
799		الحجز الإداري على المواد التموينية
٧٠٢		الحجز الإداري على المنقولات غير القابلة للتجزئة
٧٠٣		الحجز الإداري على المقومات المعنوية للمحل التجاري
۷۱۰		الاساس القانوني لحق مصلحة الضرائب في الحجز على مقومات المحل التجاري
		اشكالات الحجز الإداري على المقومات المعنوية للمحل
V14		التجارى
		التنظيم القانوني للمتجر في قانون التجارة الجديد رقم ١٧
٧٣٤		لسنة ۱۹۹۹
٧٣٣		الحسجسز الإداري على العسقسارات الآيلة للهسدم
٧٣٤		الحجز الإداري على أوراق البنوك
		في حالة الحجز الإداري على عملات أجنبية فإنه على الجهة
		الحاجزة أن تستعلم عن سعر هذه العملات من البنك الأهلى
		ومن السوق وتلجا إلى الطريقة الأربح بالنسبة للمحجوز عليه
۲۳۲		والخيزانة
		فتوى معلس الدولة بشان الحجز الإدارى على أوراق

الصفحة	المسادة	الم وض وع
٧٣٧		البنوك
٧٣٨	11	مادة (۱۱) حجز إ <i>دا</i> رى
۷۳۸		المذكسرة الإيضماحسيسة بشسان المادة (١١)
		المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ المعدل
٧٣٨		للمادة ١١ من قانون الحجز الإداري١١
٧٣٩		حراسة المنقولات المحجوزة إداريا
		تعيين الحارس: جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا أو غيرهما
٧٤٠		وقد يعهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين
711		تعيين المدين أو الحائز حارسا
717		تعيين غير المدين حارسا بأجر أو بدون أجر
٧٤٣		تعليمات تفسيرية لمصلحة الضرائب بشأن من يمين حارسا
		أجر الحارس واسترداده ما أنفقه من مصروفات وحقه في
V \$A		التعويضات إن كان لها وجه
YoY		توقيع الحارس على محضر الحجز
		الحراسة ليست شرطا لقيام الحجز أو لصحته فالحجز يتم بذكر
٧٥٣		المنقول بمحضر الحجز ولو لم يعين عليه حارس
۲۰٦		تعليمات مصلحة الضرائب بشان حراسة للنقولات المحجوزة
		احكام محكمة النقض والمحاكم الأخرى وفشاوى مجلس

الصفحة	المسادة	المسوخ
٧٥٨		الدولة بشان المادة (١١) من قانون الحجز الإداري
777	11	مادة (۱۲) حجز إداري
777		المدكرة الإيضاحية بشأن المادة (١٢)
٧٦٣		المركز القانوني للحارس وواجباته وحقوقه
770		واجبيات الحارس:
770		(أ) واجب الحارس المحافظة على المحجوزات
		واجب الحارس تقديم المحجوزات لتنفيذ مندوب الحاجز البيع
		فيها في اليوم المحدد للبيع وإلا اعتبر الحارس مرتكبا لجريمة
777		التبديد
		واجب تقديم صورة محضر الحجز التي بيد الحارس القائم
777		بالتنفيذ في أي حجز ثال على المنقولات
777		حــقــوق الحــارس
777		حق الحارس في إدارة واستغلال الأشياء المحجوزة
AFY		حق الحارس في التصرف في المثليات
77 A		حق الحارس في الحصول على أجر إذا كان غير المدين أو الحائز
		ليس للحارس استعمال أو استغلال أو اعارة الأشياء المحوزة
		اللهم إلا إذا كان مالكا او صاحب حق إنتفاع ففي هذه الحالة
AFY		فقط له أن يستغلها فيما خصصت له

الصفحة	المسادة	الموضوع
		جواز تكليف الحارس بالإدارة أو الاستىغىلال أو استبدال
		الحارس بآخر يقوم بذلك في حالة الحجز على الماشية أو
٧٧٠		العمسروض أو الأدوات أو الآلات
		يجوز للمدين الحارس أن يتصرف في المنقولات المثلية
٧٧٢		المحجوزة في منشأة تجارية أو صناعية
777	15	هادة (۱۳) حجز إداري
		إعفاء الحارس من الحراسة بناء على طلبه قبل البيع وجرد
777		الأشياء المحجوزة وتسليمها لحارس جديد
		انقضاء الحراسة ورد المنقولات المحجوزة التي بحوزة الحارس
YYY		عقب انتهاء الحراسة
YAY	1	تعليمات تفسيرية لمصلحة الضرائب بشأن انقضاء الحراسة.
٧٨٣	12	مادة (۱۶) حجز إداري
٧٨٣		المذكرة الإيضاحية بشان المادة (١٤)
٧٨٣		الإعلان عن بيع المنقولات المحجوزة.
٧٨٣		الوسيلة الأولى للإعلان: اللصق
٧٨٥		الوسيلة الثانية للإعلان: النشر
YAY		تاجيل بيع المنقىولات المحبوزة
		إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ البيع لضمان تحصيل

الصفحة	المسادة	المسوف
V11		الضريبة
797		تعليمات مصلحة الضرائب بشان تاجيل البيع
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٤٩ لسنة
798		١٩٩٨ بشأن الإعلان عن البيع في الصحف اليومية
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٥٠ لسنة
٧٩٦		١٩٩٨ بشان الإعلان والنشر عن البيوع التجارية
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
74 A		رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ بشان سجل قيد ومتابعة البيوع
		احكام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا بشأن المادة ١٤
۸۰۱		من قانون الحجز الإداري
۸۰۹	10	مادة (۱۵) هجز إدارى
۸۰۹		وجوب تحرير محضر جرد
۸۱۰		طبيعة البيع الجبرى
۸۱۰		أولا: الإتجاه الاول: الإتجاه التعاقدي
۸۱٦		ثانيا: الاتجاه الثاني: الإتجاه الإجرائي غير التعاقدي
A1A		اجبراء البيع بالمزاد العلنى
		تعليمات مصلحة الضرائب بشأن كيفية اجراء البيع وشروط
A¥0		التقدم للشمراء

الصفحة	المسادة	المسوض
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٦ لسنة
۸۲٦		4
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
ATV		برقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ بشان مواعيد الحجز والبيع الإداري
AYA		أحكام المحاكم المتعلقة بالمادة ١٥
		مبحث خاص: جراثم الاعتداء على الحجوز (اختلاس
۸۳۲		الأشياء المعوزة)
		تحريم اختلاس الاشياء المحجوزة سواء وقع الاختلاس من غير
		الحارس أو من الحارس غير المالك أو الحارس المالك للشئ
٨٣٢		المفتلس
AT £		تعريف جريمة الاعتداء على الحجوز وأركانها
۸۳٥		أولا: جريمة خيانة الامانة بفعل الحارس غير المالك
73 A	1	ثانيا: جسريمة الحسارس المالك
٩٢٨		ثالثا: جريمة الغير وجريمة المالك غير الحارس
AFA		بيانات حكم الإدانة في جرائم الاعتداء على الحجوز
۸۷۲		أحكام نقض تتعلق بجرائم الاعتداء على الحجوز
		أحكام محكمة الموضوع المتعلقية بالمادة ٣٢٢ من قانون
٨٨٩		العسقسوباتا

المنفحة	المسادة	المسوغ وغ
		أحكام مبحكمة النقض المتعلقة بالمادة ٣٤٢ من قانون
۸۹۰		العــقــوبات
989		حكم لمحكمة الموضوع متعلق بالمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات
90.	17	هادة (۱٦) حجز إ <i>دار</i> ي
90.		كيفية بيع المعادن الشمينة والاحجار الكريمة
907		فتوى بالنسبة للعملة الاجنبية
		تعليمات تنفيذية للفحص صادرة من مصلحة الضرائب رقم
ĺ		٢٢ لسنة ٢٠٠٠ بشان أسعار صرف العملات إعتباراً من
907		
908	۱۷	مادة (۱۷) هجز إدارى
		إعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف عن أداء باتي
908		الشمن فسوراً
		مدى اشتراط لصحة المزاد أن يكون هناك أكثر من مزايد واحد
904		لصحة التنزايد
904		الشمن الأساسي للمزاد
		من يجوز لهم التزايد وأهلية الاشتراك في المزايدة والممنوعون
909		من الشــــراء
478		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٧ حجز إداري

المضعة	المسادة	المسوف
970	١٨	مادة (۱۸) هجز إدارى
970		الكف عن البيع وآثاره
471		الحجز على الشمن تحت يد مندوب الحاجز
977	19	مادة (۱۹) حجز إداري
474		محضر البيع
AYA		بطلان محضر البيع
		تقدير الوزير الختص أو من ينيبه أجرة المكان المعروضة به
979		المنقسولات
٩٨٣	٧.	مادة (۲۰) هجز إدارى
۹۸۳		سقوط الحجز إذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه إلا في حالة وقف البيع وحكمة ذلك
9.4.4		عند تعدد الحجوز يخضع كل حجز في بقائه أو سقوطه للقاعدة المقررة بصدده فلا يؤثر سقوط حجز في باقي الحجوز
9.89		امتداد ميعاد الستة اشهر إذا صادف آخر يوم عطلة رسمية وإضافة ميعاد المسافة إليه
9.8.8		حالات وقف ميماد الستة أشهر المنصوص عليه في المادة ٢٠ من قسانون الحسجسز الإداري
		جزاء إعتبار الحجز كان لم يكن يعنى زواله وزوال آثاره وهو جزاء لا يتعلق بالنظام العام ويقتصر على حجز المتقولات لدى
		المدين دون حجز ما للمدين لدى الغير أو الحجز على العقار

الصفحة	للسادة	الم وف وع
		يجوز التمسك به عن طريق الإشكال في البيع أو رفع دعوي
441		مدم الإعشداد بالحجز
		حكام سحكسة النقض والمحاكم الاخرى وفتاوى مجلس
444		دولة المتعلقة بالمادة ٢٠ حجز إداري
1	۲۱	مادة (۲۱) هجز إداري
1		وال الحجز بالوفاء بالدين
١٥	**	مادة (۲۲) حجز إداري
1		سمل المدين مصروفات الحجز والبيع
		رار وزير المالية والاقتصاد بشأن مصروفات الحجز والبيع
1		سمــالا للمــادة ۲۲ حـجـز إدارى
۸۰۰۸		توى لمجلس الدولة بشأن المادة ٢٢ حجز إداري
11	77	ملاة (۲۳) حجز إداري
		مضاء الممدين من مصروفات الحجز والبيع في حالة وفائه
1 1		السديسن
		وعان للإعفاء من مصروفات الحجز والبيع: إعفاء كلي وإعفاء
1.1.		ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1-1-		ولا: النوع الاول: الإعفاء الكلى من المصروفات
1-11		انيا: النوع الثاني: الإعفاء النصفي من المصروفات

ر الباقى للوفاء	بتمام البيع لا إعفاء من المصروفات
ات الحجوزة: الباقى للوفاء الباقى للوفاء المحال مبدأ المحال مبدأ	ظريقة تسوية المبلغ التحصل من بيع النقولا خصم المصروفات والأجور والعمولة وتخصيص بالدين
الباقى للوفاء	خصم المصروفات والأجور والعمولة وتخصيص بـالـديـن
۱۰۱۳ ۲۰ ۱۰۱۵ ا	بالدين
إعمال مبدأ إعمال مبدأ سوز وتزاحم	
إعمال مبدأ وز وتزاحم	مادة (۲۵) حجز إداري
وز وتزاحم	
1 1	تمدد الحجوز على ذات المنقول لدي المدين و
1.10	توحميسد الإجسراءات عند تعمدد الحمج
1 1	الحاجــزين
1.10	أولا: تعدد الحجوز القضائية
1.17	تدخل دائنين آخـرين في الحـجـز
1.14	الندخل عن طريق جرد الأشياء المحجوزة
1.7.	إجراء حجز اول بمناسبة حجز ثاني
1.71	عدم معرفة المحضر بسبق الحجز على المنقولات.
1.77	إعلان محضر الجرد وآثاره
1.75	الحلول منحل الحناجيز الأول
1.70	مبدأ استقلال الحجو الموقعة على ذات المال.

الصفحة	المسادة	المسوف
		أثر الإشكال الموجه إلى الحجز الأول في غيسره من الحجوز
1.47		الموقعة على ذات المال
1.77		ثانيا: تعدد الحجوز الإدارية على ذات المنقولات
		ثالثا: تعدد الحجوز على ذات المنقولات وتنوعها إلى حجوز
1.47		قضائية وحجوز إدارية
1.77	77	مادة (۲۹) حجز إداري
1.77		توزيع حصيلة التنفيذ عند تعدد الحجوز
		أحكام قضائية وفتاوى لجلس الدولية تتعلق بالمادة ٢٦
1.47		حــجـــز إدارى
1.11	44	مادة (۲۷) حجز إ <i>د</i> ارى
١٠٤٤		المنازعــة في الحــجــوز الإدارية
		اختصاص قاضى التنفيذ بالفصل في المنازعة في التنفيذ
		الإداري وتطبيق قواعد قانون المرافعات المنظمة لإشكالات
		التنفيذ ومنازعاته الموضوعية لخلو قانون الحجز الإداري من
1.22		نصوص منظمة لذلك
		يترتب على رفع المنازعة في أصل المبالغ الطلوبة أو في صحة
1.54		اجراءات الحجز أو بأسترداد الأشياء المحجوزة وقف التنفيذ
		خضوع منازعات التنفيذ الموضوعية في الحجز الإداري لقانون

الصفحة	المسادة	المسوف
1.01		المرافعات بما لا يتعارض مع قانون الحجز الإداري
1.01		اختصاص قاضي التنفيذ بالفصل في منازعات الحجز الإداري
		رفع المنازعة الموضوعية في الحجز الإداري واجراءاتها ونظرها
1.05		والحكم فيها والطعن فيه
		المنازعة الموضوعية في الحجز الإداري على المنقول لدى المدين
		واثرها في وقف التنفيذ وفقا للمادة ٢٧ من قانون الحجز
1.05		الإدارى
1.7.		دعوى استرداد المنقولات المحجوزة
1.7.		تعریف دعوی استرداد المنقولات المحجوزة
۱۰٦٣		شروط دعوى الاسترداد
1.79		اجراءات دعوى الاسترداد والاختصاص بها والإثبات فيها
1.41		الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد
1.41		الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الاولى
1.40		صيغة دعوى استرداد منقولات محجوزة
1.44		الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الثانية
۱۰۸۳		حق إسترداد المنقولات المحجوزة بعد بيعها
١٠٨٥		الحكم في دعوى الاسترداد
	1	

المفحة	المسادة	المسوف وع
		أحكام النقص والإدارية العليا والمحاكم الاخرى وفتاوي مجلس
١٠٨٨		الدولة المتعلقة بالمادة ٢٧ حجز إداري
		توجيهات مصلحة الضوائب بشان الإشراف على اجراءات
1108		توقيع الحجز على المنقول ورفعه وتنفيذ البيع فيه
		أولا: توجيبهات بشأن الإشراف على اجراءات توقيع الحجز
1102		على المنقسول
1171		ثانيا: توجيهات بشان الإشراف على اجراءات رفع الحجز
1178		ثالثا: توجيهات بشأن الإشراف على اجراءات بيع المنقول
1195		اجراءات ابلاغ النيابة في حالة تبديد الحارس للمحجوزات
1190		الفصل الثاني: حجز ما للمدين لدى الغير
1190	YA	مادة (۲۸) حجز إداری
		التعريف بحجز ما للمدين لدى الغير وصورته وأمثلة عملية
1190		له ومميسزاته
1199		محل حجز ما للمدين لدى الغير
1199		اولا: المنقول المادي الذي في حيازة الغير
18.1		ثانيا: حق الدائنية
17.7		آثار حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى
17.7		يجوز الحجز الإداري لدي جهة حكومية

الصفحة	المسادة	المسوغ
14-8		امر الحبجز الإداري تحت يه الغير
		أحكام محكمة النقض ومحاكم أخرى وفتاوي مجلس الدولة
17.0		المُتعلقة بالمادة ٢٨ حـجز إدارى
1779	44	مادة (۲۹) هجز إداري
		توقيع حجزما للمدين لدى الغير بإعلان المحوز لديه
1774		(الغير) بورقة تسمى محضر الحجز
1777		بيانات محضر الحجز وجزاء اغفالها
		إخبار المدين المجوز عليه يصورة من محضر الحجز مبينا بها
١٢٣٨		تاريخ إعلانه للغير المحجوز لديه وآثار هذا الإخبار
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٢٦ لسنة
1711		١٩٩٨ يشأن حجز ما للمدين لدى الغير
1		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب برقم ٢٧ لسنة
1711		١٩٩٨ بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالات الإفلاس
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٣١ لسنة
		١٩٩٨ بشأن تجديد حجوز ما للمدين لدى الغير الموقعة تحت
1789		يد المصالح الحكومية
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
		رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٠ بشسالة الحسجسز الإدارى على الحسزائن
		1903

الصفحة	المسادة	الموضوع
1701		المؤجــرة لدى البنوك
		تعليمات تنفيذية للتحصيل صادرة من مصلحة الضرائب
		رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٠ بشأن محضر حجز ما للمدين لدى
1707		الغـيــرالغــيــر
		صيغة دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير لعدم اخطار
		المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز بورقة من أوراق
1705		المحسفسرينا
		حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن تفسير المادة ٢٩ من
1700		قانون الحجز الإداري والتي قد تثار بشانها منازعات
		احكام محكمة النقض والمحاكم الأخرى المتعلقة بالمادة ٢٩
177.		حجز إدارى
1774	٣.	مادة (۳۰) حجز إداري
		تقرير المحجوز لديه بمافي ذمته وطبيعته وبياناته وكيفية
1779		حصوله ومینعاده ووجوبه قی کل حجز
۱۲۸۳		آثار تقرير المحجوز لديه بما في ذمته
1741		الإعفاء من التقرير بما في الذمة وحالاته
		جواز تعدد الحجوز لدي الغير وتعدد إجراءاتها حتى تصل إلى
1740		مرحلة البيع والتنفيذ

الصفحة	المسادة	المسوف
1787		صيىغة دعوى منازعة في تقرير المحجوز لديه
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب رقم ٥٢ لسنة
		١٩٩٨ بشان تحرى الدقة والوضوح الكامل عند توقيع حجز
1744		ما للمدين لدى الغير
١٢٨٩		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٠ حجز إداري
1791	۳١	مادة (۳۱) حجز إدارى
		استيفاء الجهة الحاجزة لحقها من المال المحجوز تحت يد المحجوز
1798		ئسديسم
1790		الوفاء وتوزيع حصيلة التنفيذ عند تعدد الحجوز
		قواعد توزيع حصيلة التنفيذ الناتجة عن حجز ما للمدين لدي
1797		الغـيــرا
		التنفيذ على أموال الغير المجوز لديه في حالة تقاعسه عن
1797		أداء أو إيداع المبالغ التي في ذمته للمحجوز عليه
1799		بعض الحجوز التي تخضع لإجراءات خاصة:
1799		الحجز تحت يد النفسا
1799		الحجز لاستيفاء حق ثابت بالكتابة
18		الحبجز تحت يد الحكومة
15		المنازعة الموضوعية في الحجز الإداري على ما للمدين لدي الغير
	l	

المنفحة	المسادة	المسوف
		احكام النقض والمحاكم الأخرى المتعلقة بالمادة ٣١ حجز
18.8		إدارى
١٣١٤	44	مادة (۳۲) حجز إداري
		جزاء إخلال المحجوز لديه بواجب التقرير بما في ذمته هو
١٣١٤		مطالبتــه شــخـصــيـا بأداء الدين
		أحكام النقض وأحكام المحاكم الأخرى المتعلقة بالمادة ٣٢
1817		حـجــز إدارى
١٣٢٣	44	مادة (۳۳) حجز إدارى
		حبس المال المحجوز عن المحجوز عليه كاثر الحجز ما للمدين
1888		لدى الغييس
1878		إنتفاء آثر الحبس
1778		جزاء وفاء الغير الحجوز لديه للمحجوز عليه رغم الحجز
		أحكام النقض وأحكام المحاكم الأخرى المتعلقة بالمادة ٣٣
1770		حبجنز إدارى
188.	72	مادة (٣٤) هجز إداري
۱۳۳۰		بيع المال المحجوز في حالة عدم الوفاء بالدين أو الإيداع
1777	70	مادة (۳۵) حجز إدارى
1777		براءة ذمة المحجوز لديه بالوفاء للحاجز

الصفحة	المسادة	المسوف
		كتاب دورى صادر من مصلحة الضرائب رقم ١٠ لسنة
1888		١٩٩٩ بشأن الحجوز الموقعة تحت يد المصلحة منها ومن الغير
		الفصل الثالث: في حجز الإيرادات والأسهم والسندات
1770		والحصص ويسعها
۱۳۳۰	4.1	مادة (۳۹) حجز إداري
1770	۳۷	مادة (۳۷) هجز إدارى
		الحجز على الأوراق المالية إعمالا للمادتين ٣٦ و ٣٧ من قانون
١٣٣٥		الحـــجــــز الإدارى
		مدى جواز توقيع الحجز التحفظي بمعرفة مصلحة الضرائب
١٣٣٨		على الكمبيالات والشيكات المستحقة للممول
1881	۳۸	مادة (۳۸) حجز إداري
		بيع الاوراق المالية والحقوق المحجوزة وفقا للمادة ٣٨ من قانون
1881		الحسجسز الإدارى
1820	79	مادة (۳۹) حجز إداري
		اعتبار الفوائد والثمرات محجوزة تبعا لحجز الاسهم
1880		والإيرادات والحمص وغسيسرها
		توجيهات مصلحة الضرائب بشأن إجراءات الحجز التحفظي
١٣٤٧		على ما للمدين لدى الغير
	ì	1

الصفحة	المسادة	الـــوفـــــوع	
		توجيهات مصلحة الضرائب بشان إجراءات توقيع الحجوز	
1707		التنفيذية تحت يد الغير	
		قانون سرية الحسابات بالبنوك وأثره بالنسبة لإجراءات حجز ما	
1798		للمدين لدى الغير	
		البساب الشمالث: الحسجسز على العسقسار وبيسعسه:	
121.		حجز العقار	
121.	٤٠	مادة (٤٠) هجز إداري	
		بدء التنفيذ على العقار بإعلان يتضمن التنبيه بالاداء والإنذار	
1217		بحجز العقار	
1277		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٠ حجز إداري	
1274	٤١	مادة (٤١) هجز إداري	
1274		توقيع الحجز على العقار بمعرفة مندوب الحاجز	
		مقدمات ثلاث لتوقيع محضر الحجز العقاري: تحقيق ملكية	
188.		العقار وتحديد العقار وتثمين العقار	
		تعليمات تنفيذية صادرة من مصلحة الضرائب برقم ٤٨ لسنة	
1277		١٩٩٨ بشأن تصفية الحجوز العقارية	
1274	٤٢	مادة (٤٢) حجز إداري	
1274		تحرير محضر الحجز العقارى وبياناته وإعلاته	
1	1471		

الصفحة	المسادة	المسوغ
		 أحكام نقض وفتاوي مجلس الدولة متعلقة بالمادة ٤٢ حجز
1227		إدارى
1880	٤٣	مادة (٤٣) هجز إداري
		حراسة العقار المحجوز وبيع محصوله وثماره وبقاء المدين
1220		ساكنا فيه بدون أجر
1884	11	مادة (£E) هجز إدارى
1884		إشهار محضر الحجز العقاري الموقع لدين غير ممتاز
		تعليمات لمصلحة الضرائب بعدم تخويل حق التتبع لدى
1201		الغييسرا
1207		فتاوى مجلس الدولة المتعلقة بالمادة ٤٤ حجز إدارى
1207	٤٥	مادة (٤٥) هجز إداري
1107		إلحاق الإيرادات كالاجرة والثمار بالعقار المحجوز
1207		استثناءات من قاعدة إلحاق الإيرادات والشمرات بالعقار
		الحالة الأولى: التصرف في الإيرادت أو الشمار قبل تاريخ
1507		الإلحاق
1204		الحالة الثانية: الحجوز التي قد توقع على الثمار أو الإيرادات
1204		الحالة الثالثة: الرهن الحيازي الذي قد يقع على العقار
1201		المقصود بالحائز الذي أشارت إليه المادة ٤٥ حجز إداري

الصفحة	المسادة	المصوغ
1277		أحكام نقض ومحاكم أخرى متعلقة بالمادة ٤٥ حجز إدارى
1578	٤٦	مادة (٤٦) حجز إدارى
		الوفاء بالإيجار للجهة الحاجزة ومدى صحة المخالصة عن الاجرة
1877		وحوالتها مقدمًا
117	٤٧	مادة (٤٧) حجز إدارى
1277		عدم نفاذ التصرف في العقار المحجوز إلا في حالة السداد
1879		احكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٧ حجز إدارى
1 2 4 7	٤٨	مادة (٤٨) هجز إداري
		إعلان الدائنين أصحاب الحقوق العينية الموقعة على العقار
1 1 1 1		بالحجز
1 2 4 9	٤٩	مادة (٤٩) حجز إداري
		إخطار مكتب الشهر العقاري بحصول إعلان الداتنين والتأشير
1271		
1437	٥.	مادة (۵۰) هجز إداری
1881		للدائنين المقيدة حقوقهم على العقار الوفاء مع الحلول
7A3 /	٥١	مادة (۵۱) هجز إداري
7A3 /		جريمة إختلاس الثمرات أو إتلافها أو إتلاف العقار المحجوز

الصفحة	المسادة	الموف
1110		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٥١ حجز إداري
1287		بيع العــقـار
1 £ & 7	۲۵	مادة (٥٢) حجز إدارى
1 E A 3		وفقا لتعليمات مصلحة الضرائب جواز الإستجابة لطلب المدين بالحجز على العقار أولاً
1847		بطلب شهادة عقارية تكميلية وفحص الشكاوى الخاصة بملكية العقار قبل البيع
1 £ A A		إعـمالا للمادة ٥٦ حجز إدارى
189.	٥٣	مادة (۵۲) هجز إداری
1891		ميعاد بيع العبقار
1898		الإعلان عن بيع العقار بالنشر واللصق
1 2 9 7	01	مادة (٥٤) هجز إداري
1 £ 9 ¥		مكان بيع العقار وشهوده والقواعد المنظمة لجلسة بيع العقار
1 £ 9 9	00	مادة (00) حجز إدارى
10		تاجيل البيع ووقفه
10.0		من له حق وقف البيع المقارى واسباب وقف بيع العقار

الصفحة	المسادة	المسوض وع
10.9	70	مادة (٥٦) حجز إداري
		إفتتاح المزايدة وجواز قصر البيع على جزء من العقار ورسو
101.		المزاد على من يتقدم باكبر عطاء
1010		احكام النقض المتعلقة بالمادة ٥٦ حجز إدارى
1017	٥٧	مادة (۵۷) حجز إدارى
1017		محضر بيع العقار
1071	۸۵	مادة (۵۸) حجز إداري
	İ	تاجيل بيع العقار مع إنقاص عشر الثمن في حالة عدم حضور
		احد للمزايدة أو حضور كثيرين وعدم تقدم أحدهم بعطاء
		لشراء العقار بالشمن الأساسي والمصروفات وجواز شراء
1071		الحكومة للعقار
1040	٥٩	مادة (<i>۵۹</i>) حج ز إدارى
		إعادة البيع على مسئولية المشترى المتخلف عن الوفاء بالثمن
1010		وبشروط البيع الاخرى
1077	٦.	مادة (٦٠) هج ز إداري
1088		التقرير بزيادة عشر الثمن أو ما يزيد عليه
1084		احكام النقض المتعلقة بالمادة ٦٠ حجز إداري
1	'	1470

الصفحة	المادة	الم وف وع
1088	11	مادة (٦١) هجز إداري
		في حالة تعدد التقارير بزيادة العشر فالعبرة بالتقرير المشتمل
1027		على أكبر عرض أو بالتقرير الأسبق عند التساوى
1011	78	مادة (٦٢) حجز إداري
1011		جلسة المزايدة الجديدة
1027	٦٣	مادة (٦٣) حجرٌ إداري
1027		لا تجوز الزيادة بالعشر بعد زيادة بالعشر
1027	٦٤	مادة (٦٤) حجز إداري
		الممنوعون من الشراء في المزاد الإداري هم المذكورون في المادة
		٦٤ فضلا عمن أشارت إليهم المادة ٣١١ مرافعات عملاً
1087		بالقواعد العامة
1019	70	مادة (٦٥) حجز إداري
1089		جواز التقرير بالشراء لحساب الغير
1001	77	مادة (٦٦) حجز إداري
		نقل ملكية العقار المبيع إلى المشترى بالمزاد بتسجيل محضر
1001		البسيع
1000		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٦٦ حجز إداري

الصفحة	المسادة	الموضوع	
1001	٦٧	مادة (۲۷) حجز إداري	
1001		تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون.	
107.	٦٨	مادة (۲۸) هجز إداری	
		إحتفاظ المدين أو الحائز بملكية العقار في حالة الوفاء بالدين	
107.		والمصروفات	
1077		احكام النقض والإدارية العليا المتعلقة بالمادة ٦٨ حجز إداري	
1075	٦٩	مادة (٦٩) حجز إداري	
1078		كيفية تسوية المتحصل من البيع	
		أحكام النقض وفتاوي مجلس الدولة المتعلقة بالمادة ٦٩ حبجز	
104.		إدارى	
١٥٧٢	٧٠	مادة (۷۰) حجز إداري	
		جواز وقف اجراءات بيع العقار لعدم جدوى البيع للجهة	
1042		الحاجزة	
1077	٧١	مادة (۷۱) هجز إدارى	
1077		تحديد مصروفات الحجز والبيع العقاري بقرار من وزير المالية.	
1044	٧٧	مادة (۷۷) حجز إداري	
		سريان المادة ٢٧ من قانون الحسجسز الإداري على المنازعات	
1044		القضائية المتعلقة ببيع العقار	
	1977		

الصفحة	المسادة	المسوض
1049	٧٣	مادة (۷۳) حجز إداري
١٥٨٠		تعدد اجراءات التنفيذ الإدارية والقضائية على العقار الواحد
		نقد إتجاه المشروع في قانون الحجز الإداري لعدم تنسيقه بين
۱۰۸۰		الحجوز في حالة تعددها على العقار الواحد
1040		تعدد الحجوز الإدارية على العقار الواحد
1017		تعدد حجوز إدارية وأخرى قضائية على العقار الواحد
1091	٧٤	مادة (۷٤) حجز إداري
		في حالة رسو المزاد الإداري قبل جلسة البيع القضائي للعقار
1091		يكتسفى بالإجسراءات الإدارية
1095	٤٧م	مادة (۷٤ مكرر) حجز إدارى
		اثر رفع المنازعة في التنفيذ الإداري سواء كانت وقتية أي
		إشكال في التنفيذ أو موضوعية هو وقف التنفيذ لحين الفصل
1098		فى المنازعــــة
1098		الإشكال في التنفيذ الإداري على العقار
1097		المنازعة الموضوعية في الحجز الإداري على العقار
17.1		دعوى الاستحقاق الفرعية
۱٦٠٣		تعريف دعوى الاستحقاق الفرعية وشروطها
17.7		الخصوم في دعوى الاستحقاق الفرعية

الصفحة	المسادة	الموضوع
17.7		المحكمة المختصة بهذه الدعوى وميعادها واجراءاتها
17.9		اثر رفع دعوى الاستحقاق الفرعية
1717		الإثبات والحكم في دعوى الاستحقاق الفرعية
1718		مقارنة بين دعوى الاسترداد ودعوى الاستحقاق
	1	صيغة دعوى استحقاق فرعية وفقا للمواد ٤٥٤ – ٤٥٨
1717		مرافعات
		تعليمات قديمة لمصلحة الضرائب لمناسبة صدور القانون رقم
		٣٠ لسنة ١٩٧٢ بتـعـديل بعض احكام القـانون رقم ٣٠٨
1714		لسنة ١٩٥٥ ومخالفة هذه التعليمات للقانون
		كتاب دورى صادر من مصلحة الضرائب رقم ٩ لسنة ١٩٩٩
		بشان حالات وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين طبقا
		لنصوص المواد أرقام ٢٧ و٧٢ و ٧٤ مكرر من قانون الحجز
177.		الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وتعسديلاته
1777		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٧٤ مكرر حجز إداري
		توجيهات مصلحة الضرائب بشأن الإشراف على إجراءات
1779		توقيع الحجز على العقار ووقفه وتنفيذ البيع فيه
		أولا: توجيهات مصلحة الضرائب بشأن اجراءات الحجز على
178.		العـــقـــارا

7	7.1 44	
المفحة	المساده	الم وف وع
1707		ثانيا: توجيهات مصلحة الضرائب بشان اجراءات بيع العقار
1770	٧٥	مادة (٧٥) حجز إداري
		سريان قواعد قانون المرافعات على الحجز الإداري في حالة عدم
		وجود نص في قانون الحجز الإداري بما لا يشعارض مع أحكام
1770		قانون الحجز الإداري
1779		أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٧٥ حجز إداري
1779	٧٦	مادة (٧٦) هجز إداري
		إلغاء الاوامر والقوانين المتعلقة بالحجز الإداري السابقة على
		قانون الحجز الإداري والمتعارضة مع نصوصه باستثناء النص
		على السلطة الخوله لمديرعام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز
		التحفظي على أموال الممول إذا تبين أن حقوق الخزانة العامة
1774		معرضة للضياع
1351	٧٧	مادة (۷۷) هجز إداري
17.61		صدور قرارات وزارية لازمة لتنفيذ قانون الحجز الإداري
1748		مسلاحق
1788		المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
1747		المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨
1794		المذكرة الإيضاحية للقاتون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩

الصفحة	Zal ti	رز من ال
		المسوغ
17.1		المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١
		المذكرة الإيضاحية للإقتسراح بمشروع القانسون رقم ٣٠
١٧٠٤		لسنة ۱۹۷۲
۱۷۰٦		القوانين المكملة لقانون الحجز الإداري
		القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز
		على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم او مكافآتهم
17.7		أو حوالتها إلا في احول خاصة
		تقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٠
17-4		لسنة ١٩٧٥
1711		المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥
		قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧ بعدم جواز الحجز تحت يد
		الحكومة على اموال الإعانات التي تصرف تنفيذًا للامرين
۱۷۱۳		العسكريين رقمي ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦
١٧١٥		المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧
		قىرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بوقف
		مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب والحجز
1717		الإدارى
1719		قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بشان تعديل أحكام بعض النفقات.

الصفحة	المسادة	وع	المسوض
		سروع القانون رقم ٦٢ لسنة	تقرير اللجنة التشريعية عن مث
١٧٢٣		لنفقات	١٩٧٦ بشان تعديل أحكام بعض
1779	'	، رقم ۲۲ لسنة ۱۹۷۲	المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون
		انون الحجز الإداري الصادر	القرارات التنفيذية التي تتعلق بة
١٧٣٣			بالقــانون رقم ٣٠٨ لـسنة ٩٥٥
		باية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥	قرار وزير المالية والإقتصاد بالني
		لسنة د١٩٥٥ بشأن الحجز	بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨
۱۷۳۳			الإدارىالإدارى
		1	قرار وزير التجارة والصناعة رقم
١٧٣٦		١٩١ بشأن الحجز الإدارى	أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥
		السنة ١٩٥٩ الخاص بتنفيذ	قرار وزير الأشغال العامة رقم ١٤٧٣
١٧٣٧		١ في شأن الحجز الإداري	أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥٥
		ة ١٩٦٠ في شان اجراءات	قرار وزير التموين رقم ٢١١ لسن
١٧٣٨			الحجز الإدارى
١٧٣٩		م ۱۰۶ لسنة ۱۹۲۲	قرار مجلس محافظة بورسعيد رة
1779		ماعية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣	قرار الهيئة العامة للتامينات الاجت
1781		نماعية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨	قرار الهيئة العامة للتامينات الاجن
1711		197	قرار وزارة الخزانة رقم ٩٩ لسنة ١

الصفحة	المسادة	المسوف
		تعليمات التقسيط والحجز الإداري الصادرة من مصلحة
١٧٤٣		المضرائبالفسرائب
١٧٤٧		تعليمات لمصلحة الضرائب تشمل قواعد للحجز الإداري
1757		تعليمات لمصلحة الضرائب تشمل قواعد للحجز الإداري
		تعليمات لمصلحة الضرائب بشان الحجز على المنقول لدي
1708		المديسن
۱۷۷۰		تعليمات لمصلحة الضرائب بشان الحجز العقاري
1747		تعليمات لمصلحة الضرائب بشأن حجز ما للمدين لدى الغير
		تعليمات المؤسسة المصرية للتامينات الاجتماعية الخاصة
		بتنفيذ قانون الحجز الإدارى: أمر إدارى رقم ٢٢ في ٥ يوليو
1747		
		تعليمات مصلحة الأموال المقررة التابعة لوزارة الخزانة الخاصة
۱۸۰۰		بتنفيذ قانون الحجز الإداري
		الكتب الدورية الصادرة من وزارة العمدل والنائب العمام
1222	·	بشأن التنفيذ وقرارات النيابة العامة المتعلقة بالحيازة
		كسّاب دوري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ صادر عن النائب العام
		بشأن تنفيذ قرارات النيابة العامة الصادرة في منازعات الحيازة -
1877		وفقا للمادة ٤٤ مكرر مرافعات

السفحة	المسادة	المسوف	
		كشاب دورى رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ صادر من الناثب العام	
١٨٣٥		بشأن إعلان قرارات النيابة في منازعات الحيازة وتنفيذها	
		المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٩٤/١٩٩٣ الصادر من مساعد وزير	
		العدل لشفون التفتيش القضائى بشان الإشكالات التي توقف	
ነለዮኘ		الغنفسية	
		المنشور رقم (١) لسنة ١٩٩٢/١٩٩٣ الصادر من مساعد	
		وزير العدل لشئون التفتيش القضائي بشأن حالات رد	
١٨٣٧		وبطلان أوراق التنفيذ	
١٨٣٨		المآخذ القضائية على الأحكام الصادرة من محاكم التنفيذ.	
		مخالفة الإجراءات المقررة للحجز او لبيع المحجوزات لا يبيح	
١٨٣٨		إختلاسها	
		إذا دخل الحكم في النصاب الإنتهائي للمحكمة فإنه لا	
١٨٣٩		تسرى عليه أحوال النفاذ المعجل	
		في حالة تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى يكون الحكم	
185.		نهائيا نافذًا بطبيعته لا تسرى عليه أحوال النفاذ المعجل	
		في حالة موافقة المدعى عليه في عقد الصلح على الحكم	
		للمدعى بطلباته يكون الحكم نهائيا لا تسرى عليه احوال	
1381		النفساذ المسجل	
		يجب إسناد النفاذ المعجل في الدعاوى العمالية إلى قانون	
	NAVE		

الصفحة	المسادة	المسوف
1881		العمل لا قانون المرافعات
		يجب على الحكمة أن تبين في حكمها المبرزات التي
		استندت إليها في الامر بالنفاذ المعجل عملاً بالفقرة السادسة
1387		من المادة ٢٩٠ مرافعات
		الطمن في قرار لجنة طعن الضرائب لا يعتبر عملاً تجاريًا ولا
1888		يسرى عليه نص المادة ٢٨٩ مرافعات
		اختصاص قاضي التنفيذ بدعوي عدم الاعتداد بالحجز في
		المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا
		تختص بذلك لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة
۱۸٤٥		١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
		يترتب على المنازعة في أصل المبالغ المحجوز من أجلها وقف
1824		اجراءات الحجز الإداري لحين الفصل نهائيا في النزاع
		الدعوى بالأحقية في الوديعة دعوى موضوعية عادية لا
		يختص بها قاضي التنفيذ نوعيا وإنما تخضع للقواعد العامة
1888		في الإختصاص
		احكام النفقة تبقى لها حجيتها المؤقتة قائمة ما لم تتغير
140.		مراكز الخصوم بعد صدورها
		الوفاء الجزئي من المستشكل لا يصلح سببًا لوقف التنفيذ في
		دعاوى الطرد للتاخير في سداد الأجرة إعمالا للشرط الصريح
'		1470

السفحة	المسادة	المسوف وعا
1401		الفاسخ في عمقمد الإيجمار
		تاسيس الإشكال الزقتي في التنفيذ على أسباب موضوعية لا
		يعنى خرمان قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة
		من بحث تلك الاسباب بحثا ظاهريًا للتعرف على نصيبها من
		الجد توصلا إلى القضاء بالإجراء الوقتي المطلوب إلا إذا استبان
		من البحث الظاهري أن إجابة المستشكل إلى طلبه تنطوي
1000		على مستساس بالموضيوع
		يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوي
1400		وطلبات الخصوم وخلاصة موجؤة لدفاعهم الجوهري
		طلب الحكم بعدم الاعتداد بالتنفيذ وإعادة الحال إلى ما كانت
		عليمه هو طلب موضوعي يرفع بإجراءات الدعوي العمادية
		ويخرج عن نطاق اختصاص قاضي التنفيذ بوصفه مادة تنفيذ
1001		مستبعبجلة
		تصالح المستشكل ضدها مع المستشكل يعد سببًا لاحقا على
		صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ولا يجوز لقاضي التنفيذ
		رفض الإشكال موضوعا باعتبار هذا السبب سابق على صدور
١٨٥٨		الحكم المستشكل فيه
		الغاية من إعلان السند التنفيذي إلى المدين هي إعلانه
		بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بادائه على وجه اليقين وتخويله

السفحة	المسادة	المسوغ
		إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية
		والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه ولا
		تكون الغاية منه قد تحققت بقبول المستشكل وإقامته
POAI		الإشكال
		القصور في أسباب الحكم الواقعية وخلوه من أسباب تحمل
187.		قضاؤه بقبول الإشكال شكلا يترتب عليه بطلان الحكم
		رفض الإشكال على سند من أن المستشكل لم يبد سبب
		لإشكاله رغم أن الثابت من الأوراق أنه استند إلى سبب عدم
1871		المديونية يكون الحكم قد جاء مخالفا للثابت بالاوراق
		الإشكال في مواد الولاية على المال للمصريين تنطبق عليه
		المادة ١٠١٩ من قانون المرافعات في ين أن المادة ٨٨٨ تنطبق
7771		على الأحوال الشخصية للأجانب
		لا بد من وكالة خاصة في الصلح الذي يكون في قوة السند
		التنفيذي طبقا للمادة ٧٦ مرافعات ولابد من إطلاع المحكمة
1776		على سند هذه الوكالة
		لا يجوز للوصى الصلح على أموال القاصر إلا بإذن من المحكمة
		وإلا كان تصرفه باطلا لمصلحة القاصر طبقا للمادة ٣٩ من
374/		المرسوم بقانون رقم ١١٩ / ٥٣ بشأن الولاية على المال
0FA/		القضاء باتعاب المحاماة لمن كسب الدعوى

المفحة	المسادة	المسوع
1470		الإلزام بالمصاريف يكون للخصوم الحقيقيين في الدعوي
		يجب على المحكمة أن تفصل في طلب النفاذ ما دام معروضا
١٨٦٥		عليها
- {		يشترط لقبول المتدخل هجوميا في الدعوي الا يكون ممثلا
1411		فيها وان يكون له مصلحة من وراء تدخله في الدعوي
1		التنازل عن الحكم المستشكل فيه بعد صدوره وبيع عين النزاع
		هي مسألة تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ ولا تخرج عن
1		نطاق الإشكال الوقتي ولا يجوز له رفض الإشكال موضوعا
1717		بناء على هذا السبب وحده
+		طلب براءة الذمة من مبلغ النفقة من الطلبات المقدرة القيمة
}		في اختصاص قاضي التنفيذ طبقا لقانون المرافعات والمادة
1227		۲۷۵ مـرافىعــات
		بصدور الحكم الاستئنافي تكون كافة الآثار المترتبة على
		تنفيذ حكم أول درجة قبل الفصل في الاستئناف والقاضي
}		بطرد المستأجر من العين المؤجرة ملغاة حتى ولو أجر المؤجر
		العين إلى أخر حسن النية لأن عقده يصبح عديم الأثر بصدور
1714		هذا الحكم الاستئنافي
l		اعتبار المستشكل من الغير وان التنفيذ يتعارض مع حقوقه لا
		يصلح وحده لوقف التنفيذ دون أن يورد المستندات القاطعة
1879		إلى اخر حسن النية لان عقده يصبح عديم الاثر بصدور لحكم الاستئنافي

المسادة	المسوض
	الدالة على ذلك
	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به
	المحكمة ولو من تلقاء نفسها مع بيان شروط وبيان فحوى
	ومضمون الحكم السابق الفصل فيه
	طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وإلغائه واعتباره كأن لم
	يكن يعد منازعة موضوعية في التنفيذ ولا يصح إغفال
	الفصل في طلب إلغاء الحجز باعتبار الدعوى منازعة
	مستعجلة في التنفيذ
	اعتبارات المدالة لا تكفي وحدها لوقف تنفيذ الحكم
	المستشكل في تنفيذه في حالة بطلان الإعلان إلا إذا كان يبين
	للمحكمة من ظاهر الاوراق عدم قانونية الإعلان المستشكل
	أمام محكمة أول درجة
	لا يجوز للمحكمة أن تقضى بما لم يطلبه الخصوم ويجب أن
	تفصل في كل الطلبات في الدعوى
	لا يجوز إسناد الخصومة في الدعوى إلى وكيل عن الاصيل
	بوصفه خصما أصليا في الدعوى وبالتالي عدم اختصاص
	المحكمة ولاثيا بنظرها
	وجوب وقف المطالبات والدعاوي المتعلقة بالأموال المفروض
	عليها الحراسة يكون طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم

الصفحة	المسادة	المسوف وع
		٧١/٣٤ بشأن حماية القيم من العيب ونظام المدعى العام
1441		الاشتراكي وليس طبقا للمادة ١٢٩/ ١ من قانون المرافعات
		يوجب القانون في دعوى الاسترداد اختصام المدين والحاجز
١٨٨٣		معا:
		للزوجة ان تثبت ملكيتها للمنقولات المحجوز عليها بكافة
١٨٨٥		طرق الإثبات:
		قاضي الاداء هو الخنص بتوقيع الحجز التحفظي في حالة
raa!		مسعسينة:
		حالات اختصاص قاضي التنفيلذ بتوقيع الحجز
1444		التبحمفظى:
1441		تمريف المنازعة الموضوعية والمنازعة الوقتية في التنفيذ:
189.		قاضي التنفيذ يختص بمنازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية
		يشترط لصيرورة الحكم سندا تنفيذيا أن يكون نهائيا أو
1841		مشمولا بالنفاذ العجل:
1897	ļ	العبرة في تعرف قبول الإشكال بوقت رفعه:
1448		قابلية الحكم للتنفيذ الجبري:
		يتعين أن يبنى الإشكال المرفوع ثمن يعتبر الحكم حجة عليه
1110		على أمبور تاليــة لصــدوره

الصفحة	المسادة	المسوخ
1414		هل يجوز ندب خبير في الإشكال الوقتي في التنفيذ؟!
		تسجيل حكم صحة التعاقد بعد صدور الحكم المستشكل في
		تنفيذه يعد سببا لاحقا يحق للمستشكل أن يبني إشكاله
19		علیـــه:
		إجراءات التنفيذ ببيع العقار لا تعد خصومة يرد عليها
19.7		الشطب
19-5		هل يجوز الحجز على شهادات الاستثمار؟:
19.8		سلطة قاضي التنفيذ بشأن الطعن بالتزوير
19-7		إشكال في تنفيذ حكم عمالي
19.4		كيفية التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز الإدارى
19.9		إشكال في تنفيذ حكم نفقة مؤقتة:
191.		انقطاع الخصومة لا يرد على اجراءات التنفيذ
1919	:	فـهـرس الجـزء الرابع والجـزء الخـامس

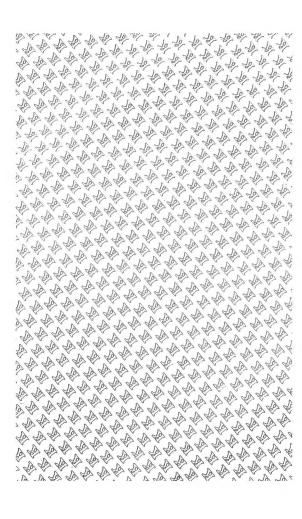
. . .

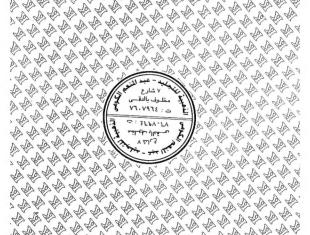




۲۲ ش رشلنی عابلین - ۲۹۲۵۲۷







LONG OF STANDANG STAN

